

نقابة المحامين الاهلية

المحاماة

فهرست

السنة السابعة عشرة

١٩٣٦-١٩٣٧

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان وتلخيص

جرينا في تقسيم الفهرست للسنة السابعة عشرة للمجلة على النحو الآتي :

- (١) قسم خاص بالتقارير المتنوعة . والمعاهدات المصرية والأبحاث القانونية ص ١
 - (٢) أحكام محكمة النقض والإبرام الجنائية . من عقوبات وتحقيق جنايات (من ص ٢ لص ٢٤)
 - (٣) أحكام محكمة النقض والإبرام المدنية من مدني وتجاري ومرافعات مدنية وتجارية (من ص ٢٥ لص ٤٦)
 - (٤) قضاء المجالس الحسبية (صحيفتا ٤٦ و ٤٧)
 - (٥) قضاء المحاكم الاستئنافية والكلية والجزئية الأهلية - وكذا أحكام محكمة الاستئناف المختلطة (من ص ٤٨ لص ١١٩)
- وبه ينتهي الفهرست . والله المستعان ؟

لجنة التحرير

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

محمد يوسف - راجب السكندر

تقارير . معاهدات . أبحاث

الصحيفة	العدد	العنوان
٢٥٦	٢	١ - بحث « في المراقبة الخاصة » لحضرة الأستاذ محمد مختار عبد الله وكيل نيابة الاسكندرية الكلية الاملية
٢٨٤	٣	٢ - قانون بالمواقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا
٣٥٨	٣	٣ - معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى
٤٨٨	٤	٤ - أصل الوقف (تعليق على حكم محكمة النقض والابرار) للأستاذ مصطفى مرعى الحامى
٥٩٣	٥	٥ - تقرير مجلس نقابة المحامين عن أعماله سنة ١٩٣٦
٦٠٥	٥	٦ - تقرير عن مالية النقابة في سنة ١٩٣٦
٥٩٧	٥	٧ - المذكرة الايضاحية عن مشروع القانون الخاص بالمحاماه أمام المحاكم الاملية المقدم من حضرة صاحب العزة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك لمجلس النواب
١ - س	٦	٨ - محضر حفلة وضع الحجر الاساسى لدار النقابة وناديهما — على بالصور
٨٠٠	٧	٩ - أصل الوقف (بقية تعليق على حكم لمحكمة النقض والابرار)
٨٠٣ و ٨٠٢	٧	١٠ - حفلة افتتاح محكمة سمنود (١) كلمة حضرة صاحب المعالي وزير الحقاينة (٢) خطاب حضرة صاحب العزة الأستاذ كامل صدقي بك النقيب
٩٤٢	٨	١١ - بحث في « تصرفات السفهاء قبل الحجر في مذهب أبى حنيفة » للأستاذ عبد الحليم الجندى المحامى
١٢٥٥	١٠	١٢ - قضاء الامور المستعجلة (محاضرة حضرة الأستاذ محمد بك زكى على)
١١٢ — ١	ملحق العدد العاشر	١٣ - الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات في مصر والوثائق المرفقة بمؤترو في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ والملحقات الخاصة بتصديق البرلمان المصرى

فهرست أحكام محكمة النقض والابرار (الدائرة الجنائية)

إثبات صحة ما قذف به القاذف
(أنظر قذف رقم ١٣٦)
أمان الذور المستحقة لبنك التسليف
(أنظر اختلاس أموال أميرة رقم ١٢)
اجرامات . محضر الجلسة . قعدانه .
لا يصلح وحده سببا للطعن .
(قاض جنائي — ١٩ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٣٧ رقم ٥٧٠)
إجراءات الحضور والغية
(أنظر جنحة مرتبطة بجناية رقم ٦٨)
إجراءات المحاكمة
(أنظر قاض وابرار رقم ١٦١)
إحالة إلى محكمة الجنايات
(أنظر قاضي الاحالة رقم ١٢٢)
احتيال
(أنظر نصب رقم ١٥٦)
أحداث مجرمون . الحكم الصادر على
الحادث المجرم . استئناف . حق النيابة في
ذلك . (المادة ٢٤٣ تحقيق)
(قاض جنائي — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٢٧ رقم ١٧)
أحداث
(أنظر مجرمون أحداث رقم ١٣٧)
إحراز
(أنظر مواد مخدرة رقم ١٤٩ و ١٥٠ وضبط
جور مخدر رقم ١١٦)
إحراز مواد مخدرة
(أنظر مواد مخدرة رقم ١٤٨)
أحكام الجنايات في السقوط والغية
(أنظر جنحة مرتبطة بجناية رقم ٦٨)
اختصاص اللجنة المجرية
(أنظر مواد مخدرة رقم ١٥٠)

حرف الالف

١ اتفاق أشخاص على ارتكاب جريمة .
ارتكابهم إياها باختيارهم . تدخل البوليس
بينهم واشتراكه في الأعمال المسهلة
لارتكابها . مسئوليتهم جنائيا عن فعلتهم
(قاض جنائي — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥١٤ رقم ٢٤٩)
اتهام في جنحة تضارب
(أنظر ارتباط رقم ١٦)
٢ إثبات . قرائن موضوعية . الاعتماد عليها .
شركة تأمين .
(قاض جنائي — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٤٠ رقم ٥٧٨)
٣ إثبات . عماده في القضايا الجنائية .
استمداده من عناصر أخرى واردة في
التحقيقات . جوازه
(قاض جنائي — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٦٢٣ رقم ٢٧٧)
٤ إثبات في المواد الجنائية . اعتراف المتهم .
حق المحكمة في تجزئته . أخذا الشطر
الخاص بتوافر ظرف سبق الأصرار .
اهداد شرطه الآخر الخاص باشتراك
غير المتهم في القتل معه . لا يعيب الحكم
(قاض جنائي — ٨ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ٢٧٠ رقم ١٣٧)
إثبات
(أنظر تعرض رقم ٢٩ وسب على رقم ١٠٢
وشركة رقم ١٠٩)
إثبات بالبيئة
(أنظر افراض يربا قاض رقم ٢٦)

تسلم إلى الصراف لدفعها في الضرائب
وغيرها مما هو مستحق للحكومة . أموال
أميرية ولولم تقيد بالدفاتر وتورد للخزانة .
آتمان البذور المستحقة لتك التسليف .
اختلاس الصراف لإياها . اختلاس أموال
أميرية (المادة ٩٧ ع)

(قرض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٨٣٣ رقم ٤١٩)
اختلاس أموال أميرية . النية . متى تحقق ؟
(المادة ٩٧ ع)

(قرض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ص ٩٧٣
رقم ٤٩٤)
اختلاس أموال أميرية . لا تأثير للظروف
اللاحقة بعد وقوع الجريمة . محصل
بالبلدية . تحصيل الضرائب المختلفة مرة
أخرى (المادة ٩٧ ع)

(قرض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧
ص ٩٧٤ رقم ٤٩٥)

اختلاس وديعة . سند باسم شخص .
تسليمه إليه لاستعماله في أمر معين .
رفعه دعوى بهذا السند باسمه هو
شخصيا . ادعاؤه بأن هذا السند كان
تحت يده وبأنه إنما تسلم صورة من
هذا السند . اختلاس (المادة ٢٩٦ ع)
(قرض جنائي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٣٩٦ رقم ١٩٠)

إخلال بحق الدفاع

(أنظر وصف التهمة رقم ١٦٧)

إخلال بحق الدفاع

ر أنظر خير رقم ٧٩ ووصف التهمة رقم ١٦٩
إخلال بحق الدفاع (لا)

(أنظر تحقيق رقم ٣٥ ودفاع رقم ٨٥ و ٨٦)

و ٨٨ و ٩١)

إدانة

(أنظر حكم رقم ٧٣)

٧ اختلاس . مفاوضات مسئلة على سبيل
الوديعة . تبديدها . سقوط الحق في إقامة
الدعوى العمومية عن هذه الجريمة . متى
يبتدىء (المادة ٢٩٦ ع)

(قرض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٣٥
رقم ٦١)

٨ اختلاس . وجود حساب بين الوكيل
والموكل . لا ينيق في الاختلاس . واجب
المحكمة في هذه الصورة (المادة ٢٩٦
عقوبات)

(قرض جنائي — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٣٩٣ رقم ١٨٨)

٩ اختلاس أشياء محجوز عليها . متى تحقق ؟
منع التنفيذ . تحت ستار قانوني . لا ينيق
قيام هذه الجريمة (المادة ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)
(قرض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧
ص ٩٨٠ رقم ٤٩٩)

١٠ اختلاس أشياء محجوزة مالك للأشياء
المحجوزة . تسليح الأشياء من الحارس
بورقة رسمية . تبديدها . عقاب المالك
بمقتضى المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ ع .

(قرض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٧١٤ رقم ٣٤٨)

١١ ١ - اختلاس أموال أميرية . الصراف .
مساعد الصراف . مسئولته جنائيا .
كسولة الصراف . (المادة ٩٧ ع)
٢ - اختلاس أموال أميرية . مطالبة
الحكومة بالمصاريف التي تكبدتها بسبب
فعله المتهم . الحكم برد المبلغ المختلس
وبغرامة مساوية له . لا يمنع من الحكم
بتلك المصاريف .

(قرض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٥٢
رقم ٧١)

١٢ اختلاس أموال أميرية . المبالغ التي

- ١٦ ارتباط . متهم في جناية . اتهامه في جناية
تضارب مع متهمين غيره . فصل اللجنة
عن الجناية . موضوعي
(نقض جنائي — أول مارس سنة ١٩٣٧
ص ٩٨٥ رقم ٥٠٣)
ارتكاب جريمة
(أنظر اتفاق رقم ١)
أركان
(أنظر جريمة رقم ٦٧)
أسباب استئناف النيابة
(أنظر استئناف رقم ١٧)
أسباب إلغاء حكم بوقف التنفيذ
(أنظر تنفيذ رقم ٦٥)
أسباب مهمة
(أنظر حكم رقم ٧٣)
- ١٧ استئناف . بناء النيابة استئنافها على
أسباب ما . لا يقيد بها تلك الأسباب
(نقض جنائي — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ١٧٨ رقم ١٣٣)
- ١٨ استئناف . حكم . تمام المحاكمة في حضرة
المتهم . تأجيل النطق بالحكم لا أكثر من
مرة . النطق به في غيبة المتهم . حكم
حضورى . استئنافه . يبدأ من يوم النطق
به . (المادة ١٧٧ تحقيق)
(نقض جنائي — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ ص
٩٩٤ رقم ٥١٢)
- ١٩ استئناف . رفعه من المتهم وحده . أثره .
سلطة النيابة في تأييد العقوبة . سلطة
المحكمة الاستئنافية . محضر تفتيش
(نقض جنائي — ٥ إبريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٢١ رقم ٥٦٧)
- ٢٠ استئناف . ميعاده . قوة قاهرة . مانعة
من سريان مدته . (المادة ١٧٧ تحقيق)
(نقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ١٤ رقم ٨)
- ٢١ استئناف . ميعاده . وجوب مراعاته .
مسجون . عليه رسمياً بالحكم . استئنافه
بعد الميعاد . لا يقبل (المادتان ١٦٢
و ١٧٧ تحقيق)
(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٣٧
ص ٩٧٢ رقم ٤٩٣)
استئناف
(أنظر أحداث رقم ٦ ونصدي رقم ٤٦ ومشرّد
رقم ١٣٣)
استئناف المتهم
(أنظر مراقبة رقم ١٤١)
استئناف المتهم (عدم)
(أنظر نقض وإبرام رقم ١٥٩)
استئناف النيابة
(أنظر نقض وإبرام رقم ١٥٩)
- ٢٢ استجواب . حظره لمصلحة المتهم نفسه .
اعتراض متهم على استجواب متهم آخر
لم يمانع في الاستجواب . لا محل له .
(المادة ١٣٧ تحقيق)
(نقض جنائي — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ١٨٣ رقم ١٣٦)
- ٢٣ استجواب المتهم . موكل إلى رأي
الشخصى . معارضة محاميه له في طلب
الاستجواب . لا تأثير لها . (المادة
١٣٧ تحقيق)
(نقض جنائي — ٨ مارس سنة ١٩٣٧
ص ٩٨٨ رقم ٥٠٦)
استعمال طرق واساليب لخدع المشتري
(أنظر نصب رقم ١٥٤)
استيلاء على مال
(أنظر نصب رقم ١٥٢)
اسم المتهم
(أنظر حكم رقم ٧٥)
- ٢٤ اشتراك . استنتاج محكمة الموضوع .
اشتراك المتهم في الجريمة . متى لا تدخل
محكمة النقض ؟
(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢ رقم ٢)

أموال أميرية (أنظر اختلاس رقم ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤) انتحال شخصية مكذوبة (أنظر تزوير رقم ٢٨) انشاء حكم (أنظر تزوير رقم ٢٧) انذار التشرذ (أنظر متشردون رقم ١٣٣) إنذار الاشتباه (أنظر متشردون رقم ١٣٣) أوراق رسمية (أنظر تزوير رقم ٤٢ ورقم ٢٧)	اصطناع المحرر (أنظر تزوير رقم ٢٧) اضرار (أنظر حيوان رقم ٧٧) اطلاق ضابط الرصاص (أنظر حيوان رقم ٧٨) اعتراف (أنظر تقليد ضرب المكوكات رقم ٦٠) اعتراف متهم (أنظر إثبات في المواد الجنائية رقم ٤) إعفاء (أنظر تقليد ضرب المكوكات رقم ٦٠) إعلان - توقيع شاهدين على الأصل والصورة . حكمته . وصول الاعلان فعلا . لا بطلان (قض جنائي - ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٤٢ رقم ٦٥) إعلان المتهم (أنظر محاكمة رقم ١٣٨) إعلان في الميعاد القانوني (أنظر دفاع رقم ٨٦) أقراض بريافا حش . عقد . جواز إثباته بالبينة - (المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات) (قض جنائي - ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٣٣ رقم ١٤) أقوال مقذعة (أنظر تعدى على موظف رقم ٤٧) أكفان الموتى وحليهم (أنظر سرقة رقم ١٠٤) أمانة (أنظر خيانة رقم ٨١) إمساك الطبيب دفترًا خاصا (أنظر عذرات رقم ١٣٩) إمضاء مزور (أنظر تزوير رقم ٤١)
ب الباعث (أنظر جريمة رقم ٦٧) بصمة بختم جهة أميرية (أنظر تزوير رقم ٢٧) البطلان (أنظر تحقيق رقم ٢٠) بطلان الحكم الابتدائي (أنظر حكم رقم ٧٣) بطلان في الاجراءات (أنظر دعوى مدنية رقم ٨٤) بنك التسليف (أنظر اختلاس أموال أميرية رقم ١٢) بلاغ كاذب . مناط العقاب في هذه الجريمة (المادة ٢٦٤ ع) (قض جنائي - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ١٧٨ رقم ١٣٣)	٢٥ ٢٦
٢٧ ت تأجيل النطق (أنظر حكم رقم ٦٩) تبديد (أنظر اختلاس رقم ٧ وحكم رقم ٧٢)	

أوراق من النيابة للبوليس . لا يعتبر
انتداباً لأجراء التحقيق .

(نقض جنائي — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ١٨٢ رقم ١٣٥)

تحقيق . تقديم الدعوى للمحكمة . تحقيق
ما يطرأ أثناء سير الدعوى ، ما ترى فيه
النيابة جريمة ما . حق النيابة في ذلك .
حق المحكمة في ضم هذه التحقيقات الى
التحقيقات الاولى

(نقض جنائي — ٣ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٢ رقم ٢)

تحقيق . ضابط بوليس . اثباته أقوال
متهم في محضر . قيمة هذا المحضر من الوجهة
القانونية

(نقض جنائي — ٨ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ٣٧١ رقم ١٢٨)

تحقيق . طلب المتهم انتقال المحكمة إلى
محل الحادثة لمعايته . اعتمادها على معاينة
الخبير الذي ندبته لذلك . لا إخلال بحق
الدفاع .

(نقض جنائي — ٢٠ إبريل سنة ١٩٣٦
ص ٤٦ رقم ٢٤)

تحقيق . قضية جنحة . تحقيقها بواسطة
البوليس . إحالتها إلى المحكمة دون تحقيق
من النيابة . الحكم في القضية بناء على شهادة
الشهود الذين سمعهم المحكمة . لا عيب .

(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٨٢١ رقم ٤١٨)

تحقيقات
(أنظر اثبات رقم ٣)

تحليف اليمين

(أنظر شامد رقم ١٠٧)

تخلف عن الحضور

(أنظر قرعة عسكرية رقم ٩٢٩)

تبرئة متهم

(أنظر تويجت رقم ٥٠)

تبليغ البوليس النيابة فوراً عن الجرائم
التي تبلغ اليه . الإهمال في ذلك .

لا يترتب عليه بطلان . مسئولية الموظف
المحمل إدارياً (المادة ٩ تحقيق)

(نقض جنائي — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥١٤
رقم ٢٤٩)

تجديد دين
(أنظر ربا فاحش رقم ٩٧)

تجزئة إقرار المتهم

(أنظر اثبات في المواد الجنائية رقم ٤)

تخريض الشبان على الفسق والفجور .

(١) صفر سن المجنى عليه . علم المتهم .

مفروض . على المتهم اثبات جملته بهذه

السن (٢) مدى انطباق المادة ٢٢٢ ع

(نقض جنائي — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٦٢١ رقم ٢٩٥)

تحصيل الضرائب المختلصة

(أنظر اختلاس رقم ١٤)

١ — تحقيق . البطلان الذي يؤثر على

الحكم . هو البطلان الذي يلحق التحقيق

الحاصل أمام المحكمة .

٢ — تحقيق . إجراؤه في غيبة وكلاء

الخصوم . شرطه .

(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٧١٧ رقم ٢٥١)

تحقيق . الطعن عليه . وجوب ابدائه لدى

محكمة الموضوع . ابدائه لدى محكمة

النقض لأول مرة . لا يجوز

(نقض جنائي — ٤ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٨١٨ رقم ٤١٥)

تحقيق . المقصود بالمادة ٤٢ من قانون

تحقيق الجنايات . ماهيته . مجرد حالة

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٤٣	تزوير . ركن الضرر . متى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ ع) (قاض جنائي - ١٠ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٨ رقم ٤)	٣٧	تدخل محكمة النقض (أنظر دفاع شرعي رقم ٩٣) تزوير . اصطناع المحرر . انشاء حكم ادعاء صدوره من محكمة معينة . بصمة . تم جهة أميرية . تزوير في ورقة رسمية . (المادة ١٧٩ ع) (قاض جنائي - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩٩٢ رقم ٥١٠)
٤٤	تزوير . سند دين . تأشير الدائن عليه . متى يكون تزويرا (المادتان ١٨١ و ١٨٣ ع) (قاض جنائي - ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٤٤ رقم ٦٧)	٣٨	تزوير . انتحال شخصية مكذوبة في محرر رسمي . تزوير معنوي . مناط العقاب في هذه الجريمة . عريضة دعوى معلنة . (المادة ١٨١ ع) (قاض جنائي - ٨ مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩٨٩ رقم ٥٠٧)
٤٥	تزوير في أوراق رسمية (١) الشهادة الإدارية التي يحررها العمدة بناء على طلب مكتب المساحة للأشخاص الذين تكون ملكيتهم غير ثابتة رسميا . ورقة رسمية . التزوير فيها معاقب عليه (٢) ركن الضرر يتحقق بمجرد حصول التزوير (قاض جنائي - ٤ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨١٧ رقم ٤١٤) التزوير (أنظر تقليد رقم ٥٩) تسليب (أنظر حكم رقم ٧٢ و ٧٣ و ٧٤) تسليب الأحكام (أنظر حكم رقم ٧١) تسليم سند (أنظر اختلاس ودية رقم ١٥)	٣٩	تزوير . تزوير بوضع اسم مزور . متى يتم ؟ تقليد الامضاء . لا يشترط . (قاض جنائي - ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٣١ رقم ١٢)
٤٦	تصدى . حكم المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر دعوى . استئناف . واجب المحكمة الاستئنافية إذا رأت أنها مختصة . (قاض جنائي - أول مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩٨٦ رقم ٥٠٤) تصدى محكمة الجنح (أنظر تعويضات رقم ٥٠)	٤٠	تزوير . تغيير المحرر . نزاع إمضاء صحيح على محرر لشخص ما . وضعها على محرر آخر اصططنعه لاسناد واقعة مكذوبة إلى هذا الشخص . تزوير معاقب عليه . (المادتان ١٧٩ و ١٨٣ ع) (قاض جنائي - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٢٧ رقم ٤٢١)
		٤١	تزوير . التوقيع على محرر بإمضاء مزور لشخص وهمي . تزوير معاقب عليه . (المادة ١٧٩ و ١٨٠ ع) (قاض جنائي - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٨١٥ رقم ٤١٢)
		٤٢	تزوير . حافظة شحن البضائع . متى تعتبر ورقة رسمية (قاض جنائي - أول مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩٨١ رقم ٥٠٠)

- تصرف في ملك الغير
(أنظر نص رقم ١٥٥)
تطبيق القانون
(أنظر دفاع رقم ٨٥)
٤٧ تعدى على موظف أثناء تأدية وظيفته.
أقوال مقذعة مجرد النفوة به . توافر
القصد الجنائي (المادة ١١٧ ع)
(نقض جنائي — أول مارس سنة ١٩٣٧
ص ٩٨٤ رقم ٥٠٢)
- ٤٨ تعويض . تقديره . العبرة في التقدير . هي
بالطلبات الختامية . المعول عليه في التقدير
(المادة ٦ ع)
(نقض جنائي — ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦
ص ٥٣ رقم ٢٩)
- ٤٩ تعويض . رفع الدعوى على أحد رجال
الحكومة وعلى الحكومة بالتضامن .
توجيه الحكومة دعوى الضمان الفرعية
إلى المتهم . الحكم بعدم قبولها بحجة أنها
سابقة لأوانها . خطأ . (المواد ١٠٨
و ١١٥ و ١٥٢ مدني)
(نقض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦
ص ١٤٨ رقم ٦٩)
- ٥٠ تعويضات . تبرئة المتهم . الحكم في
التعويضات . تصدى محكمة الجناح لذلك .
الواجب عليها في هذه الحالة . (المادة
١٧٢ تحقيق)
(نقض جنائي — ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٣٠
رقم ١١)
تغيير المحرر
(أنظر تدوير رقم ٤٠)
تغيير الوصف القانوني للواقعة
(أنظر وصف التهمة رقم ١٦٨)
٥١ تغيير وصف التهمة . جناية بظروف
مخففة . إحالتها على القاضي الجزئي .
- وجوب السير فيها طبقا لإجراءات
الخاصة بالجناح . حق القاضي الجزئي في
تغيير وصف التهمة في هذه الجناية بغير
رجوع إلى قاضي الاحالة
(نقض جنائي — ٢ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢
رقم ٢)
٥٢ تغيير وصف التهمة . حق محكمة الجنايات
في ذلك . حده (المادة ٤٠ تشكيل)
(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٣٠
رقم ٤٢٣)
تغيير وصف التهمة
(أنظر وصف التهمة رقم ١٧٠)
٥٣ تفتيش . تفتيش النيابة منزل متهم أو
إذنها بتفتيشه . متى يجوز ؟ (المادة
٣٠ تحقيق)
(نقض جنائي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥١٠
رقم ٢٤٦)
- ٥٤ تفتيش . حق رجال الضبطية القضائية
في تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس .
حضور المتهم أو غيابه . فاعل أصلي أو
شريك . جواز التفتيش
(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧
ص ١٧٥ رقم ٤٩٦)
- ٥٥ تفتيش . حق رجال الضبطية القضائية في
إجرائه بدون إذن في حالة التلبس .
(المادة ١٨ تحقيق)
(نقض جنائي — ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦
ص ٤٣ رقم ٣٢)
- ٥٦ تفتيش . دخول منزل برضاء صاحبه .
الزوجة أو الخلية . حقهما في الاذن
بدخول المنزل . التفتيش الحاصل
برضاءهما صحيح قانونا (المادتان ٥ تحقيق
و ١١٢ ع)
(نقض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٣٦
ص ١٣٣ رقم ٥٩)

- ٥٧ تفتيش شخص . متى يصح لرجال البوليس تفتيشه ؟ (المواد ٤ و ٥ من الدستور و ١١٣ و ٢٤٢ ع و ٧ و ١٥ تحقيق و ٢٦ و ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)
(قض جنائي - ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ص ٩٦٧ رقم ٤٩١)
تفتيش
(انظر متهم رقم ١٣٥)
تفتيش منزل متهم
(انظر تلبس رقم ٦٢)
تقدير حالة عقلية
(انظر متهم رقم ١٣٦)
- ٥٨ تقرير القاضي الملخص . لا يشترط القانون شكلا له . العناصر الواجب احتواؤها عليها . (المادة ١٨٥ تحقيق)
(قض جنائي - ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ص ٥١٤ رقم ٢٤٩)
تقرير
(انظر خير رقم ٨٠)
تقرير بالنقض
(انظر قض و ابرام رقم ١٦٢)
تقرير خبير
(انظر حكم رقم ٧١)
- ٥٩ تقليد . ليس شرطا في التزوير . (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ ع)
(قض جنائي - أول مارس سنة ١٩٢٧ ص ٩٨١ رقم ٥٠٠)
- ٦٠ تقليد ضرب المسكوكات . الاعتراف في هذا الصدد . العدول عنه . لا أثر له متى أتي الاعتراف ثمرته . (المواد ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٣ ع)
(قض جنائي - ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ ص ١٢ رقم ٧)
- ٦١ تقليد ضرب المسكوكات . الاعفاء المنصوص عنه في المادة ١٧٣ . مناطه
(قض جنائي - ١٧ فبراير سنة ١٩٢٦ ص ١٢ رقم ٧)
تقليد الامضاء
(انظر تزوير رقم ٣٩)
قويم ميلادي أم هجري
(انظر مجرمون احداث رقم ١٢٧)
- ٦٢ تلبس . تفتيش منزل متهم بواسطة العمدة عقب وقوع الجريمة ومشاهدة آثار الجريمة . صحة التفتيش قانونا . (المادتان ٥ و ١١ تحقيق)
(قض جنائي - ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ ص ٢٥٥ رقم ١٥)
- ٦٣ تلبس . شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة . حالة تلبس . القبض عليه وتفتيشه . صحيح قانونا . (المادة ٧ تحقيق)
(قض جنائي - أول يونيو سنة ١٩٢٦ ص ٢٦٩ رقم ١٢٦)
- ٦٤ تلبس . معناه . سرقة تيار كهربائي
(قض جنائي - ٥ ابريل سنة ١٩٢٧ ص ١١٢١ رقم ٥٦٧)
تلبس
(انظر تفتيش رقم ٢٢ و ٥٤ و مواد مخدرة رقم ١٥١)
تلبس بجريمة
(انظر حيوان رقم ٧٨)
تناقض
(انظر شهود رقم ١١٣)
- ٦٥ تنفيذ . وقف التنفيذ . وجوب ذكر الأسباب . إلغاء الحكم بوقف التنفيذ . لا موجب لذكر أسبابه .
(قض جنائي - ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ ص ٤٢ رقم ٢١)
التنفيذ (منع)
(انظر اختلاس رقم ٩)

جناية بطروق مخففة
(أنظر تغيير وصف التهمة رقم ٥١)
٦٨ جنحة مرتبطة بجناية - اجراءات الحضور
والغية . متهم بجنحة مرتبطة بجناية .
الجنحة تجري عليها أحكام الجنايات في
السقوط والغية (المادة ٥٣ تشكيل)
(قض جنائي - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ١٨٠ رقم ١٣٤)
جنحة

(أنظر تحقيق رقم ٣٦)
جوهر مخدر

(أنظر ضبط الخ رقم ١١٦)

ح

الحارس

(أنظر اختلاس أشياء معجوزة رقم ١٠)
حافطة شحن بضائع

(أنظر تزوير رقم ٤٢)

حساب بين الوكيل والموكل

(أنظر اختلاس رقم ٨)

حشيش

(أنظر مواد مخدرة رقم ١٥٠)

حق الدفاع (لاإخلال)

(أنظر شهود رقم ١١٥ ودفاع رقم ٨٧ ومواد

مخدرة رقم ١٤٨ ووصف التهمة رقم ١٦٨)

حق القاضي الجزئي في تغيير وصف التهمة

(أنظر تغيير وصف التهمة رقم ٥١)

حق النيابة

(أنظر تحقيق رقم ٣٣)

حق رجال الضبطية القضائية

(أنظر تفتيش رقم ٥٥)

حق قاضي الموضوع

(أنظر وصف التهمة رقم ١٧٠)

توقيع على ياعض

(أنظر خيانة أمانة رقم ٨١)

التوقيع على محرر

(أنظر تزوير رقم ٤١)

توكيل من المحامي

(أنظر قرض وإبرام رقم ١٦٣)

تيار كهربائي

(أنظر سرقة رقم ١٠٥)

ج

جرائم

(أنظر تبليغ رقم ٢٨)

٦٦ جرح . إحدائه . متى تنطبق المادة ٢٠٨

عقوبات ؟ متى تنطبق المادة ٢٠٦ ؟

حلاق . إجراؤه عملية . بعين مجنى عليه

لازالة الشعر . جرح عمد . ينطبق عقابه

على المادة ٢٠٦

(قض جنائي - ٤ يناير سنة ١٩٣٧

ص ٨٢٠ رقم ٤١٧)

جرح عمد

(أنظر جرح رقم ٦١)

٦٧ جريمة . أركانها . الباعث . ليس ركنا

(قض جنائي - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٧

ص ١١٣٧ رقم ٥٧٦)

جريمة

(أنظر مخدرات رقم ١٣٩)

جريمة اعتيادية

(أنظر ربا فاحش رقم ٩٧)

جريمة غير مستمرة

(أنظر ربا فاحش رقم ٩٧)

جلب مواد مخدرة

(أنظر مواد مخدرة رقم ١٤٨)

الجمع بين تهم متهم

(أنظر قضيتان رقم ١٣١)

جناية

(أنظر وصف التهمة رقم ١٧١)

٦٩. حكم. تأجيل النطق به لا يطله. (المادة ١٥١ تحقيق)
(نقض جنائي - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧
مر ٨٢٩ رقم ٤٢٢)
٧٠. حكم. تحرير أسبابه. التوقيع عليه. عدم
حصولها وقت النطق به وقبل إقبال دور
الانعقاد. لا يطله. (المادتان ١٥١ تشكيل
و ٩٩ من قانون المرافعات)
(نقض جنائي - ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦
مر ٥٠ رقم ٢٧)
٧١. حكم. تسببه. تقرير خير. الطعن عليه.
إغفال الرد عليه. الاعتماد على التقرير.
قصور في التسبب (المادة ١٠٣ مرافعات
(نقض جنائي - أول مارس سنة ١٩٣٧
مر ٩٧٣ رقم ٥٠١)
٧٢. حكم. تسببه. حكم استثنائي. اعتماده
على أسباب الحكم الابتدائي. بطلان
الحكم الابتدائي يطله. (المادتان ١٤٩
تحقيق و ١٠٣ مرافعات)
(نقض جنائي - ٤٠ يناير سنة ١٩٣٧ مر ٨٢٠
رقم ٤١٦)
٧٣. حكم. تسببه. قيامه على أسباب مبهمة.
نقض - تبديد. بناء الأدانة على مجرد هرب
المتهم إلى ما بعد تاريخ البيع وعدم تسديده
الدين. لا يصح.
(نقض جنائي - ١١ أبريل سنة ١٩٣٧
مر ١١٣٤ رقم ٥٧٣)
٧٤. حكم. تسببه. وجوبه (المادة ١٠٣
مرافعات)
(نقض جنائي - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦
مر ٧١٥ رقم ٣٤٩)
٧٥. حكم. منطوقه. ذكر اسم المتهم في المنطوق.
لا وجوبه وقوع عيب في المنطوق من
- جهة تعيين المتهم المحكوم عليه. الأسباب
تعيين المتهم المقصود. لا نقض
(نقض جنائي - ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧
مر ١١٣٨ رقم ٥٧١)
٧٦. الحكم الصادر في دعوى مدنية. لا تأثير
له على الدعوى الجنائية (المادة ٢٩٤/٢٩٤)
(نقض جنائي - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦
مر ٧١٦ رقم ٣٥٠)
حكم
(أنظر تحقيق رقم ٣٦ و وصف التهمة رقم ١٧١
ونقض وإرلام رقم ١٦٠)
حكم ابتدائي
(أنظر نقض وإبرام رقم ١٥٩)
حكم استثنائي
(أنظر حكم رقم ٧٢)
حكم باعتبار معارضة كأن لم تكن
(أنظر معارضة رقم ١٤٦)
الحكم بطريق الحيرة
(أنظر قاضو الاحالة رقم ١٢٢)
حكم حضوري
(أنظر استئناف رقم ١٨)
حكم عدم الاختصاص
(أنظر تعدى رقم ٤٦)
حكم في غيبة المتهم
(أنظر شاهد رقم ١٠٨)
حكم نهائي من محكمة الجناح بعدم
الاختصاص
(أنظر قاضو الاحالة رقم ١٢٢)
حكم واحد
(أنظر قضيتان رقم ١٢١)
حلاق
(أنظر جرح رقم ٦٦)
الحيازة
(أنظر مواد مخدرة رقم ١٤٩)

ياض . سند دين . ترك فراغ فيه ملكه
باسم الدائن (المادة ٢٩٥ ع)
(قرض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧
ص ٩٧٨ رقم ٤٩٧)

د

٨٢ دخول منزل مسكون . وجود شخص
مختفيا في سطح منزل مسكون . معاقب
عليه . (المادتان ٣٢٤ و ٣٢٥ ع)
(قرض جنائي — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٢٠ رقم ٢٥١)
دخول منزل

(انظر تفتيش رقم ٥٦)

٨٣ دعوى . الدفع بعدم قبولها . شروطه .
(المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات)
(قرض جنائي — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٢٦ رقم ١٦)
الدعوى الجنائية

(انظر الحكم الصادر في دعوى مدنية رقم ١٦)
دعوى ضمان فرعية
(انظر تعويض رقم ٤٩)

دعوى عمومية (سقوط الحق في إقامته)
(انظر احتلاس رقم ٧ وقرار حفظ
رقم ١٢٧)

٨٤ دعوى مدنية . وقف . دفع بعدم قبولها
لزوال صفة ممثل الوقف . رفضه .
وقوع بطلان في الاجراءات . من له
حق التمسك به ؟

(قرض جنائي — ١٩ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٢٨ رقم ٥٧١)
دعوى مدنية

٨٥ (انظر الحكم الصادر في الخ رقم ٧٦)
دفاع . استخلاص وقائع الدعوى من
الاوراق . تناولها بالمرافعة . تطبيق

جائزة بنية السرقة

(انظر سرقة رقم ١٠٦)

٧٧ حيوان . الاضرار به . تقدير الضرر .
موضوعي (المادة ٣١٠ / ١ ع)
(قرض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٨٢٩ رقم ٤٢٢)

٧٨ حيوان . فرس . اطلاق ضابط الرصاص
عليها بقصد تعطيلها من العدو حتى لا يفر
راكبها وهو متلبس بجريمته . تفوقها .
لا يسأل عنه الضابط (المادة ٣١٠ ع)
(قرض جنائي — اول فبراير سنة ١٩٣٧
ص ٩٦٣ رقم ٤٨٨)

خ

٧٩ خير . تقريره . الاعتماد عليه كدليل
للابات أو النقي . متى يجوز . تقرير خير
في دعوى أمام المحكمة المختلطة . طلب ضم
هذا التقرير . رفضه . اعتماد المحكمة على
هذا التقرير في إدانة المتهم بالتزوير .
إخلال بحق الدفاع

(قرض جنائي — ٨ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ٢٧٦ رقم ١٣١)

٨٥ خير . تقريره . تقديره . حق المحكمة في
ذلك .

(قرض جنائي — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١١٠ رقم ٥٧٨)

ختم جهة أميرية

(انظر تزوير رقم ٣٧)

خطأ خادم

(انظر مسئولية مدنية رقم ١٤٤)

خطأ في الحكم

(انظر قرض وايرام رقم ١٦٠)

٨١ خيانة أمانة . الورقة الموقع عليها على

- القانون على الواقعة الثابتة لدى المحكمة.
لا إخلال بحق الدفاع
(قض جنائي — ٥ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٢٠ رقم ٥٦٦)
- ٨٦ دفاع . طلب التأجيل للاستعداد . رفضه
إعلان المتهم للجلسة في الميعاد القانوني.
تكليف المتهم بجنحة الدفاع عن نفسه
لتخلي محاميه عنه . لا إخلال بحق الدفاع
(قض جنائي — أول مارس سنة ١٩٣٧
ص ٩٨٤ رقم ٥٠٢)
- ٨٧ دفاع . طلب التأجيل للاستشهاد بشهود
نفي لم يذكروا لدى قاضي الاحالة . عدم
إعلانهم طبقا للقانون . رفض طلب
التأجيل . لا إخلال بحق الدفاع .
(المادتان ١٨ و ١٩ تشكيل)
(قض جنائي — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥١٢ رقم ٢٤٨)
- ٨٨ دفاع . طلب المحكمة إلى محامي المتهم
الاستعداد للرافعة في القضية في اليوم
التالي . قبوله ومرافعته . لا إخلال
بحق الدفاع
(قض جنائي — ٤ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٨١٨ رقم ٤١٥)
- ٨٩ دفاع . متهم بجنائية . حضور مدافع عنه
من المحامين المقبولين أمام محكمة
الاستئناف أو المحاكم الابتدائية (المواد
٢٥ - ٢٨ تشكيل)
(قض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٨١٣ رقم ٤١٠)
- ٩٠ دفاع . متهم بجنائية تنظرها محكمة الجنج.
حضور مدافع عنه . لا وجوب قانونا
(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)
(قض جنائي — أول مارس سنة ١٩٣٧
ص ٩٨٧ رقم ٥٠٥)
- ٩١ دفاع . متهم بجنحه . حضور محام عنه .
لا وجوب له . أنصراف محاميه قبل
نظر الدعوى لأن المحكمة أخبرته أنها
قد توّجّلتها . نظرهما بعد ذلك . دفاع
المتهم عن نفسه وعدم طلبه التأجيل
لحضور محاميه . الحكم في الدعوى .
لا إخلال بحق الدفاع .
(قض جنائي — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٣٩٥ رقم ١٨٩)
- ٩٢ دفاع . وصف التهمة . إسناد وقائع
جديدة إلى المتهم . محاكته عليها دون
لفت نظره
(قض جنائي — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٣٦ رقم ٥٧٥)
- ٩٣ دفاع شرعي . استظهاره من وقائع نتجه .
لاتدخل لمحكمة النقض (المادة ٢١٠)
(قض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٣٧
ص ٩٦٣ رقم ٤٨٨)
- ٩٤ دفاع شرعي . تجاوزه . سوء النية .
تقديرها . موضوعي (المواد ٢٠٩
و ٢١٥ ع)
(قض جنائي — ٥ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٢٠ رقم ٥٦٦)
- ٩٥ دفاع شرعي . الدفع به . مناطه (المادة
٢١٠ ع)
(قض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٨٢٤ رقم ٤٢٠)
- ٩٦ دفاع شرعي . الرد على هذا الدفع .
وجوبه . إغفاله يطل الحكم (المادة
٢١٠ ع)
(قض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٨١٦ رقم ٤١٣)
- دفع
(أنظر دفاع شرعي رقمي ٩٥ و ٩٦)

١٠٠ رد القضاة . مجرد حضور القاضي إحدى جلسات القضية . لا يعتبر إبداء رأى فيها . لا يمنع من الفصل فى دعوى أخرى متفرعة عنها . الدفع بذلك ليس من النظام العام . (المادة ٩٠٩ مرافعات) (قض جناي - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ١١ رقم ٦)

رد المبلغ المختلس
(انظر اختلاس أموال أميرة رقم ١١)
ركن الضرر . متى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ عقوبات)
(انظر تزوير رقم ٤٣)
ركن القوة
(انظر متك عرض رقم ١٦٤)
ركن الاعتياد
(انظر ربا فاحش رقم ٩٧)
رهن
(انظر نصب رقم ١٥٧)

ز

زراع نبات الحشيش
(انظر مواد مخدرة رقم ١٥٠)

س

١٠١ سب . ركن العلانية . حصول السب فى حوش منزل . متى يعتبر علنيا ؟ (المادة ٢٦٥ ع)
(قض جناي - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦٢٤ رقم ٢٩٨)
١٠٢ سب علني . ركن العلانية . وجوب إثبات توافره (المادة ٢٦٥ / ٢ ع)
(قض جناي - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦٢٦ رقم ٢٩٩)
سبب قهرى
(انظر مبارضة رقم ١٤٦)

دفع بعدم قبول

(انظر دعوى رقم ٨٣)

دفع فرعى

(انظر دعوى مدنية رقم ٨٤)

دلائل قوية

(انظر متهم رقم ١٣٥)

ر

٩٧ ربا فاحش . جريمة غير مستمرة . جريمة اعتيادية . ركن الاعتياد . متى يتوافر . تجديد دين . صراحة أو ضمنا . متى يسقط الحق فى إقامة الدعوى بها . (المادة ٢٩٤ ع)

(قض جناي - ٢٩ مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩٩٨ رقم ٥١٥)

٩٨ ربا فاحش . ركن العادة . استظهار توافره مع أحد المجنى عليهم . يكفي لتحقيق الجريمة وإدانة المتهم .

(قض جناي - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧١٦ رقم ٢٥٠)

رجال الضبطية القضائية

(انظر تفتيش رقم ٥٤)

٩٩ رد الاعتبار . محكوم عليه بالأشغال

الشاقة المؤبدة . المعفوعة . متى تقضى . الخمس عشرة سنة الواجب انقضاؤها لرد الاعتبار؟ مدة المراقبة . وجوب اعتبارها سواء نفذت أم لم تنفذ (المواد ٦٩ ع و ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ والفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار)

(قض جناي - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥١٨ رقم ٢٥٠)

رد الشهود

(انظر شهادة رقم ١١١)

١٠٣. سب وقذف : الطعن في الاعراض .
معناه . (المادتان ٢٦٢ و ٢٦٥ ع)
(تقض جنائي - ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ٤٩ رقم ٢٦)
١٠٤. سرقة أكفان الموتى وحليهم . ملك
لورثتهم . شروع في الاستيلاء عليها .
شروع في سرقة .
(تقض جنائي - ٦ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ٤١ رقم ٢٠)
١٠٥. سرقة تيار كهربائي . منقول . سرقة
معاقب عليها (المادة ٢٧٥ ع)
(تقض جنائي - ٥ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٢١ رقم ٥٦٨)
١٠٦. سرقة . مناط تحقق هذه الجريمة . انتقال
المال المختلس إلى حيازة السارق بنية
السرقه . (المادة ٢٧٥ ع) .
(تقض جنائي - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٢٠
رقم ٣٥٢)
- سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية
(انظر اختلاس رقم ٧ و ربا فاحش رقم ٩٧)
سقوط إنذار الاشتباه (عدم)
(انظر متشرون رقم ١٣٣)
سلطة المحكمة الاستئنافية
(انظر استئناف رقم ١٩)
سلطة محكمة الموضوع (حد)
(انظر منهم رقم ١٣٦)
سلطة النيابة في تأييد العقوبة
(انظر استئناف رقم ١٩)
سماع شهود
(انظر شهادة رقم ١١١ ومعارضة رقم ١٤٧)
سن المتهم
(انظر مجرمون احدات رقم ١٣٧)
متندين
(انظر خيانة امانة رقم ٨١)
- سوء النية
(انظر دفاع شرعي رقم ٨٥)
سيد
(انظر مسئولية مدنية رقم ١٤٤)
- ش
١٠٧. شاهد . تحليفه اليمين . ادلاؤه بالشهادة .
إعادة سؤاله عن وقائع جديدة في ذات
الدعوى دون تحليف . لا خطأ
(تقض جنائي - ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٣٥ رقم ٥٧٤)
١٠٨. شاهد . عدم سماعه لدى محكمة أول درجة .
الحكم في غيبة المتهم بناء على الأوراق .
جوازه . عدم تمسك المتهم بسماع شاهد
الاثبات لدى محكمة الدرجة الثانية . عدم
سماعه . لا عيب . (المواد ١٦٢ ، ١٨٦ ،
تحقيق)
(تقض جنائي - ١٨ مايو سنة ١٩٣٦
ص ١٤٣ رقم ٦٦)
- شاهد
(انظر منهم رقم ١٣٤)
- شخص
(انظر تفتيش رقم ٥٧)
١٠٩. شركة :- ١ - شركة المحاصة . إثبات
قيامها - ٢ - شركة تجارية فعلية . إثبات
وجودها بكتابة طرق الاثبات (المادة ٦٣
تجاري)
(تقض جنائي - ١١ مايو سنة ١٩٣٦
ص ١٣٧ رقم ٦٢)
شركة تأمين
(انظر اثبات رقم ٢)

١١٥ شهود . عدم إعلان المتهم شهود النقي
قبل الجلسة طبقاً للقانون . عدم حضورهم .
طلب التأجيل لسماحهم . رفضه .
لا إخلال بحق الدفاع . (المواد من
١٧ - ٢١ تشكيل)
(قضا جاني — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٠٦ رقم ٢٤٣)
شهود نقي
(أنظر دفاع رقم ٨٧ وشهادة رقم ١١٢)
شهود النقي (إعلان)
(أنظر شهود رقم ١١٥)

ص

صغر سن المجني عليه
(أنظر تحريض رقم ٢٩)
صفة مثل الوقف
(أنظر دعوى مدنية رقم ٨٤)

ض

١١٦ ضبط جوهر مخدر . ليس ركناً من
أركان الجريمة . ركنها المادي الاحراز
(المادة ٢٥ من قانون المخدرات)
(قضا جاني — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥١٤ رقم ٢٤٩)
١١٧ ضرب أفنى إلى موت . وجود أمراض
بالمجني عليه . ساعدت على الوفاة . مسئولية
المجني عليه .
(قضا جاني — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥١٢ رقم ٢٤٨)
ضرب
(أنظر قتل عمد رقم ١٢٥)
الضرر (ركن)
(أنظر تزوير في أوراق رسمية رقم ٤٥)
ضم قضيتان أمام المحكمة الجزئية
(أنظر قضيتان رقم ١٣١)

١١٠ شروع في قتل . ركن العمد . وجوب
توافره . إغفاله . قضا
(قضا جاني — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٣٦ رقم ٥٦٩)
شروع في سرقة
(أنظر سرقة رقم ١٠٤)
شروع في قتل
(أنظر قتل بالتسميم رقم ١٢٤)
شريك
(أنظر تغيش رقم ٥٤)
شريك بالاتفاق والمساعدة
(أنظر وصف التهمة رقم ١٦٩)
١١١ شهادة . رد الشهود . عدم جوازه .
متهم . سماع شهادته ضد مجني عليه منه .
جوازه
(قضا جاني — أول مارس سنة ١٩٣٧
ص ٩٨٥ رقم ٥٠٣)
١١٢ شهادة . شهود نقي . إطراح أقوالهم .
(قضا جاني — ٢٩ مارس سنة ١٩٣٧
ص ٩٩٧ رقم ٥١٤)
شهادة
(أنظر شاهد رقم ١٠٧)
شهادة ادارية
(أنظر تزوير في أوراق رسمية رقم ٤٥)
شهادة الزور
(أنظر منهم رقم ١٢٤)
شهادة الشهود
(أنظر شهود رقم ١١٣)
١١٣ شهود . التناقض المبطل في شهادة
الشهود . ماهيته .
(قضا جاني — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦٢٣
رقم ٢٩٧)
١١٤ شهود . سماع المدعى المدني كشاهد .
لا مانع قانوناً
(قضا جاني — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٧٢٠ رقم ٢٥٣)

ط

طعن

(أنظر نقض وإبرام رقم ١٦١ ووصف التهمة

(رقم ١٧١)

طعن بطريق النقض والإبرام

(أنظر معارضة رقم ١٤٥)

طعن في الاعراض

(أنظر سب وقذف رقم ١٠٣)

طعن المتهم في الحكم الاستثنائي

(أنظر نقض وإبرام رقم ١٥٩)

طلب استبعاد شهود لإثبات قبل سماع

شهود النفي . عدم الأصرار على هذا

الطلب . رفضه . لا عيب . (المادة

١٦٦ تحقيق)

(نقض جنائي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

ص ٥٠٦ رقم ٢٤٣)

طلب تأجيل

(أنظر دفاع رقم ٨٧)

طلب التأجيل

(أنظر شهود رقم ١١٥)

طلب التأجيل للاستعداد

(أنظر دفاع رقم ٨٦)

طلب ضم (رفض)

(أنظر خير رقم ٧٩)

طلب المتهم انتقال المحكمة

(أنظر تحقيق رقم ٣٥)

طلبات ختامية

(أنظر تعرض رقم ٤٨)

ع

العادة (ركن)

(أنظر ربا فاحش رقم ٩٨)

عريضة دعوى معلنة

(أنظر تزوير رقم ٣٨)

العفو

(أنظر رد الاعتبار رقم ٩٩)

١١٩ العقاب على جريمة شهادة الزور . مناطها .

(المادة ٢٥٤ ع .)

(نقض جنائي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

ص ٥٠٣ رقم ٢٤٢)

عقد

(أنظر اقراض بربا فاحش رقم ٢٦)

عقوبة جنائية

(أنظر مواد مخدرة رقم ١٥٠)

علم المتهم

(أنظر تعرض رقم ٢٩)

عمد

(أنظر شروع في قتل رقم ١١٠)

عملية

(أنظر جرح رقم ٦٦)

العود

(أنظر عا كمة رقم ١٢٨)

العود الى اقامة الدعوى العمومية

(أنظر قرار حفظ رقم ١٢٧)

العلانية (ركن)

(أنظر سب رقم ١٠١)

عيار نارى

(أنظر قتل رقم ١٢٣)

عيب في المنطوق

(أنظر حكم رقم ٥٧١)

غ

غرامة

(أنظر اختلاس رقم ١١)

١٢٠ غش بضاعة . الخلل . غشه . معاقب عليه

(المادة ٣٠٢ ع)

(نقض جنائي — ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦

ص ٥١ رقم ٢٨)

غية

(أنظر تحقيق رقم ٢٠)

ف

١٢١ فاعل أصلي للجريمة. مناط اعتباره كذلك.

مثال (المادة ٣٩ ع)

(قض جنائي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

ص ٥٠٧ رقم ٢٤٤)

فاعل أصلي

(أنظر تفتيش رقم ٥٤ ووصف التهمة

رقم ١٦٩)

فرس

(أنظر حيوان رقم ٧٨)

فصل الجنيحة عن الجناية

(أنظر ارتباط رقم ١٦)

فصل قضيتين استثنافيا

(أنظر قضيتان رقم ١٣١)

ق

١٢٢ قاضي الاحالة . حكم نهائي . من محكمة

الجنح بعدم الاختصاص . إعادة القضية

ثانية إلى محكمة الجنح . لا يجوز . وجوب

إحالتها إلى محكمة الجنايات للحكم فيها

بطريق الخيرة (المادة ١٤٨ تحقيق)

(قض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٣٧)

ص ٩٦٦ رقم ٤٩٠)

قبض وتفتيش

(أنظر تلبس رقم ٦٣)

١٢٣ قتل . متى تنطبق الفقرة الثانية من المادة

١٩٨ ع . عيار تاري أصاب شخصين

(المادة ٣٢ / ٢ ع)

(قض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٣٧)

ص ١١٣٤ رقم ٥٦٨)

١٢٤ قتل بالتسميم . مادة سامة بطبيعتها . سلفات

النحاس . لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت

كميات كبيرة منها . طعمها اللاذع يمنع

من تناول كمية كبيرة منها . وضعها في

ماء شربه المجنى عليه . عدم وفاته .

شروع في قتل . متى اقترن بنية القتل

(المادة ١٩٧)

(قض جنائي — ١١ مايو سنة ١٩٣٦)

ص ١٤٠ رقم ٦٣)

١٢٥ قتل عمد . ضرب شخص ضربا يعجزه

عن الحركة . تركه في مكان منعزل .

وفاته نتيجة لذلك . توافر نية القتل .

قتل عمد (المادة ١٩٤ ع)

(قض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

ص ٨١٤ رقم ٤١١)

قتل مع سبق الإصرار

(أنظر وصف التهمة رقم ١٦٩)

١٢٦ قذف . حق القاذف في إثبات صحة

ما قذف به . جواز الأثبات بكل الطرق .

قرار إداري . الطعن عليه . تقدير المطاعن

الموجهة إليه . حق المحكمة في مناقشة هذا

القرار توصلا للتثبت مما طعن به عليه .

مطلق (المادة ١٦٠ ع المعدلة بالمرسوم

رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥)

(قض جنائي — ٧٤ فبراير سنة ١٩٣٦)

ص ١٤ رقم ٩)

قرائن موضوعية

(أنظر إثبات رقم ٢)

قرار إداري

(أنظر قف رقم ١٢٦)

١٢٧ قرار حفظ . العود إلى إقامة الدعوى

العمومية . متى يجوز ؟ المادة ٤٢ تحقيق

(قض جنائي — ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٧)

ص ١١٤٠ رقم ٥٧٨)

- مادة سامة
(أنظر قتل رقم ١٢٤)
مالك
(أنظر اختلاس أشياء معجوزة رقم ١٠)
المال المختلس
(أنظر سرقة رقم ١٠٦)
متشرد . المراقبة الخاصة . الحكم بالمراقبة
العادية . عدم استئناف النيابة الحكم .
واجب المحكمة الاستئناف في هذه الحالة .
(المادة ٩ من قانون التشرد)
(نقض جنائي — ٢٣ مارس سنة ١٩٣١
ص ٢٨ رقم ١٨)
متشردون . مشتببه فيهم . انذار الاشتباه .
عدم قابليته للسقوط . انذار التشرد ،
سقوطه بعد ثلاث سنوات . (المادتان
٩ و ٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)
(نقض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٣٦
ص ١٩٣٤ رقم ٦٠)
متهم . أقواله في مجلس القضاء . مخالفتها
للحقيقة . لا تعتبر شهادة زور . الشاهد .
تقريره غير الحقيقة بعد حلف اليمين .
شهادة زور
(نقض جنائي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٠٣ رقم ٢٤٢)
متهم . تفتيش منزله . تلبس . وجود
دلائل قوية ضد المتهم . تفتيش منزله .
جوازه . (المادة ١٨ تحقيق)
(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧
ص ٩٧٥ رقم ٤٩٦)
متهم . تقدير حاله العقلية . موضوعي .
حد سلطة محكمة الموضوع في ذلك
(نقض جنائي — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ١٠ رقم ٥٠)
متهم
(أنظر وصف التهمة رقم ١٧٢)

- ١٢٨ قرار الحفظ الذي يمنع من العودة إلى
إقامة الدعوى . ماهيته .
(نقض جنائي — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ١٨٢ رقم ١٣٥)
١٢٩ قرعة عسكرية . التخلف عن الحضور
للكشف الطبي بدون عذر . جريمة
معاقب عليها . (المواد ١٢٩ و ١٣٠
و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية)
(نقض جنائي — ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥١١ رقم ٢٤٧)
١٣٠ قصد جنائي في جريمة شهادة الزور .
متى يتحقق ؟
(نقض جنائي — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٠٣ رقم ٢٤٢)
القصد الجنائي
(أنظر تعدى رقم ٤٧ ومخدرات رقم ١٣٩)
١٣١ قضيتان . ضمهما أمام المحكمة الجزئية .
فصلهما استئنافاً لعدم الارتباط . الجمع
بين متهم في القضيتين . في حكم واحد .
لامانع .
(نقض جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٢٨ رقم ٥٧١)
قوة قاهرة .
(أنظر استئناف رقم ٢٠)

ل

- لجنة جرمية
(أنظر مواد مخدرة رقم ١٥٠)

م

- مادة ٢٣٣ ع
(أنظر تعريض على الفسق والفسج رقم ٢٩)
المادة ٢٠٨ ع والمادة ٢٠٦ ع
(أنظر جرم رقم ٦٦)

متهم بجناية	متهم بجناية
(أنظر ارتباط رقم ١٦ ودفاع رقم ٨٩)	(أنظر ارتباط رقم ١٦ ودفاع رقم ٨٩)
متهم بجناية بمنحة	متهم بجناية بمنحة
(أنظر دفاع رقم ٩٠)	(أنظر دفاع رقم ٩٠)
متهم بمنحة	متهم بمنحة
(أنظر دفاع رقم ٩١ ودرع رقم ٨٦)	(أنظر دفاع رقم ٩١ ودرع رقم ٨٦)
١٣٧ مجرمون أحداث . من المتهم . حسابها .	١٣٧ مجرمون أحداث . من المتهم . حسابها .
هل يكون على موجب التقويم الميلادي	هل يكون على موجب التقويم الميلادي
أم المهجري ؟ (المواد ٦٠ و ٦١ و ٦٢ ع)	أم المهجري ؟ (المواد ٦٠ و ٦١ و ٦٢ ع)
(نقض جنائي — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦)	(نقض جنائي — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦)
من ٦٢٧ رقم ٣٠١)	من ٦٢٧ رقم ٣٠١)
١٣٨ محاكمة . المواد الواجب إعلان المتهم	١٣٨ محاكمة . المواد الواجب إعلان المتهم
بها . مادة العود . لا وجوب لإعلانه بها	بها . مادة العود . لا وجوب لإعلانه بها
(المادة ١٥٨ تحقيق)	(المادة ١٥٨ تحقيق)
(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦)	(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦)
من ٧١٣ رقم ٢٤٧)	من ٧١٣ رقم ٢٤٧)
مجلس القضاء	مجلس القضاء
(أنظر منهم رقم ١٣٤)	(أنظر منهم رقم ١٣٤)
مجنى عليه	مجنى عليه
(أنظر شهادة رقم ١١١ ووصف للتهمة	(أنظر شهادة رقم ١١١ ووصف للتهمة
رقم ١٧٢)	رقم ١٧٢)
محاكمة	محاكمة
(أنظر دفاع رقم ٩٢)	(أنظر دفاع رقم ٩٢)
محام	محام
(أنظر دفاع رقم ٩٠ ودرع رقم ٩١)	(أنظر دفاع رقم ٩٠ ودرع رقم ٩١)
محامي (تخليه عن الدفاع)	محامي (تخليه عن الدفاع)
(أنظر دفاع رقم ٨٦)	(أنظر دفاع رقم ٨٦)
الحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف	الحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف
أو المحاكم الابتدائية	أو المحاكم الابتدائية
(أنظر دفاع رقم ٨٩)	(أنظر دفاع رقم ٨٩)
محجور عليه	محجور عليه
(أنظر نصب رقم ١٥٧)	(أنظر نصب رقم ١٥٧)
محور رسمي	محور رسمي
(أنظر تدوير رقم ٣٨)	(أنظر تدوير رقم ٣٨)
محصل بالبلدية	
(أنظر اختلاس رقم ١٤)	
محضر البوليس (قيمته القانونية)	
(أنظر تحقيق رقم ٣٤)	
محضر تفتيش	
(أنظر استئناف رقم ١٩)	
محضر جلسة	
(أنظر اجراءات رقم ٥)	
محكمة الجنايات (حق)	
(أنظر تغيير وصف التهمة رقم ٥٢)	
مخالفة	
(أنظر مواد مخدرة رقم ١٥٠)	
مخدرات . امساك الطبيب دفترًا خاصا	
١٣٩ لقيد الوارد والمنصرف من المواد	
المخدرة . وجوبه . الاخلال بهذا الواجب .	
جريمة . القصد الجنائي في هذه الجريمة .	
متى يتوافر ؟ (المادة ٢٦ من قانون	
المخدرات)	
(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٣٦)	
من ١٤٥ رقم ٦٨)	
المدعى المدني كشاهد	
(أنظر شهود رقم ١١٤)	
مرافعة	
(أنظر دفاع رقم ٨٥)	
١٤٠ مراقبة . الحكم بوضع المتهم تحت مراقبة	
البوليس . تحديد مدة المراقبة وجوبه	
(المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣)	
(نقض جنائي — ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦)	
من ٤٨ رقم ٢٥)	
١٤١ مراقبة . المراقبة الخاصة . متى تجب ؟	
الحكم بالمراقبة دون النص على جعلها	
في مكان خاص . استئناف المتهم هذا	
الحكم . عدم استئناف النيابة . واجب .	

١٤٥ ١ - معارضة . حكم اعتبارها كأن لم تكن . عدم علم المعارض بهذا الحكم قهراً عنه . تقريره بالظن فيه بطريق التقض بعد الميعاد القانوني . متى يقبل ؟
٢ - معارضة . عدم حضور المتهم في اليوم المحدد لنظر معارضته لسبب خارج عن إرادته . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . لا يصح . (المادتان ١٢٣ و ١٦٣ تحقيق)

(تقض جنائي - ٣ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ١ رقم ١)

١٤٦ معارضة . عدم حضور المعارض لسبب قهري . الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . لا يجوز . (المادة ١٣٣ تحقيق)
(تقض جنائي - ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ ص ٩٧٨ رقم ٤٩٨)

١٤٧ معارضة . ميعادها . تعلقه بالنظام العام . تقرير المحكمة سماع شهود قبل الفصل في شكل المعارضة . لا يمنع من الفصل بعدم قبولها شكلاً . (المادتان ١٣٣ و ١٦٣ تحقيق)

(تقض جنائي - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦٢٢ رقم ٢٩٦)
ملك لورثة

(انظر سرقة رقم ١٠٤)

منطوق

(انظر حكم رقم ٧٥)

منقول

(انظر سرقة رقم ١٠٥)

١٤٨ مواد مخدرة . احرازها أو جلبها . عقوبتها واحدة . تقديم متهم للمحكمة

المحكمة الاستئنافية (المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

(تقض جنائي - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢٩ رقم ١٠)

١٤٢ مراقبة . المراقبة الخاصة . المراد منها . (المواد ٦ و ٧ و ١٤ و ٢٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)
(تقض جنائي - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٢٨ رقم ١٩)

١٤٣ مراقبة خاصة . القضاء بها . وجوب تحديد أجلها . (المادتان ٦ و ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

(تقض جنائي - ٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٣٤ رقم ٦٠)
مراقبة خاصة

(انظر مقرر رقم ١٣٢)

المراقبة ومدتها .

(انظر رد الاعتبار رقم ٩٩)

مسئولية الجنائي

(انظر ضرب أقصى الى موت رقم ١١٧)

مسئولية جنائية

(انظر اتفاق رقم ١ واغتلاص رقم ١١)

١٤٤ مسئولية مدنية . سيد . مسئوليته عن خطأ خادمه . تجاوز الخادم حد وظيفته (المادة

١٥١ مدني)

(تقض جنائي - ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧ ص ٩٩٥ رقم ٥١٣)

مسئولية الموظف المهمل إدارياً

(انظر تبليغ رقم ٢٨)

مساعد صراف

(انظر اختلاس رقم ١١)

مسجون

(انظر استئناف رقم ٢١)

مشتببه فيهم

(انظر مشردون رقم ١٣٢)

ميخاد (انظر استئناف رقم ٢٠)	بتهمة الجلب . تغيير المحكمة وصف التهمة بأنها احراز . لا اخلال بحق الدفاع (نقض جنائي - ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥١٤ رقم ٢٤٩)
ن نبات الحشيش (انظر مواد مخدرة رقم ١٥٠)	١٤٩ مواد مخدرة . الحيازة . الاحراز . ماهية كل منهما (المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة) (نقض جنائي - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧١٣ رقم ٢٥٥)
١٥٢ نصب . ادعاء الوكالة كذبا عن شخص . استيلاؤه بذلك على مال . نصب . (المادة ٢٩٣ ع) (نقض جنائي - ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ص ٩٧١ رقم ٤٩٢)	١٥٠ مواد مخدرة . زرع نبات الحشيش . مخالفة . توقيع عقوبة هذه المخالفة من اختصاص اللجنة الجزائية . نضج النبات واتاجه . اعتبار الزارع محرزا . عقوبته الجنائية واجبة (الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المعدل بالأمرين العالين الصادرين في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ وفي ٨ يولييه سنة ١٨٩٤ وبالقانون نمرة ٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ والمواد ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من قانون المخدرات) (نقض جنائي - ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٤٤ رقم ٢٣)
١٥٣ نصب . أركان هذه الجريمة متى تتوافر ؟ (نقض جنائي - ٣ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢ رقم ٢)	١٥١ مواد مخدرة . محرز لمادة مخدرة . ضبطه بواسطة مخبر . اخراجه المخدر من قمه . تلبس . (المادة ٧ تحقيق و ٣٥ و ٦ من قانون المواد المخدرة) (نقض جنائي - ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٣٢ رقم ١٢)
١٥٤ نصب . اسيرين . بيع اسيرين محضر على أنه من ماركة باير . استعمال طرق وأساليب لخدع المشتري . نصب . (المادة ٢٩٣ ع) (نقض جنائي - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩٩٣ رقم ٥١١)	مواد مخدرة . محرز لمادة مخدرة . ضبطه بواسطة مخبر . اخراجه المخدر من قمه . تلبس . (المادة ٧ تحقيق و ٣٥ و ٦ من قانون المواد المخدرة) (نقض جنائي - ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٣٢ رقم ١٢)
١٥٥ نصب . حصول التصرف في ملك الغير . متى يعتبر نصبا . (المادة ٢٩٣ ع) (نقض جنائي - ٨ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٢٧٣ رقم ١٢٩)	مواد مخدرة . محرز لمادة مخدرة . ضبطه بواسطة مخبر . اخراجه المخدر من قمه . تلبس . (المادة ٧ تحقيق و ٣٥ و ٦ من قانون المواد المخدرة) (نقض جنائي - ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٣٢ رقم ١٢)
١٥٦ نصب . ركن الاحتيال . توافره . مجرد تقديم سند مزور والتوصل بذلك إلى الغرض المرمي اليه . كاف . الدفع بأمية المجنى عليه في جريمة النصب . موضوعي . (المادة ٢٩٣ ع) (نقض جنائي - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٢٧ رقم ٤٢١)	مواد مخدرة . محرز لمادة مخدرة . ضبطه بواسطة مخبر . اخراجه المخدر من قمه . تلبس . (المادة ٧ تحقيق و ٣٥ و ٦ من قانون المواد المخدرة) (نقض جنائي - ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٣٢ رقم ١٢)
١٥٧ نصب . محجور عليه . رهته منزلا له عليه اختصاصات . اخفاء أمر الحجر عن المرتين . تزويره في شهادة التصرفات	مواد مخدرة . محرز لمادة مخدرة . ضبطه بواسطة مخبر . اخراجه المخدر من قمه . تلبس . (المادة ٧ تحقيق و ٣٥ و ٦ من قانون المواد المخدرة) (نقض جنائي - ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٣٢ رقم ١٢)

- نقض
(انظر حكم رقم ٧٣ وشروع في قتل رقم ١١٠
ووصف التهمة رقم ١٧٢)
نية القتل . مسألة موضوعية . ١٦٣
(نقض جنائي - ٨ مارس سنة ١٩٢٧ ص ٩٠
رقم ٥٠٨)
نية القتل
(انظر قتل بالتسميم رقم ١٢٤ و قتل عمد
رقم ١٢٥)
النية
(انظر اختلاس أموال أميرة رقم ١١٣)
نية الاختلاس
(انظر اختلاس رقم ٨)
- هـ
- هتك عرض . ركن القوة - متى يتوافر ١٦٤
(المادة ٢٣١ ع)
(نقض جنائي - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ص ٦٢٦
رقم ٣٠٠)
هتك عرض . قرص امرأة في ثلجها . ١٦٥
هتك عرض بالقوة
(نقض جنائي - ١١ مايو سنة ١٩٢٦ ص ١٤١
رقم ٦٤)
هتك عرض . عنين . حصول الملامسة ١٦٦
بفعله بين عضو تناسله ودبر المجنى عليها .
هتك عرض . (المادة ٢٣١ / ١ ع)
(نقض جنائي - ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ص ٥٠٩
رقم ٢٤٥)
هرب المتهم الى مابعد تاريخ البيع
(انظر حكم رقم ٧٢)
- و
- وديعة
(انظر اختلاس رقم ٧ ورقم ١٥)
ورقة رسمية
(انظر تزوير في أوراق رسمية رقم ٤٥)

- لأبثبات أن المنزل ليست عليه اختصاصات .
استيلاؤه على مبلغ من المال مقابل
الرهن . نصب (المادة ٢٩٣ ع)
(نقض جنائي - ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ ص ١١٧
رقم ١٢٢)
١٥٨ نصب . ورقة يانصيب . رابحة . المادة
٢٩٣ ع
(نقض جنائي - ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ ص ١١٣٧
رقم ٥٧٧)
نظام عام
(انظر رد القضاة رقم ١٠٠ ومعارضة رقم
١٤٧)
نفوق
(انظر حيوان رقم ٧٨)
- ١٥٩ نقض وإبرام . حكم ابتدائي . عدم
استئناف المتهم . استئناف النيابة . طعن
المتهم في الحكم الاستئنافي . جوازه
(نقض جنائي - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٦ ص ١١٣٢
رقم ٥٧٢)
- ١٦٠ نقض وإبرام . خطأ في الحكم . لم يؤثر
على نتيجته . لا نقض
(نقض جنائي - ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ص ٩٧١
رقم ٤٩٢)
- ١٦١ نقض وإبرام . الطعن من متهم بحصول
نقص في اجراءات المحاكمة بالنسبة
لغيره . لا يقبل
(نقض جنائي - ٤ يناير سنة ١٩٢٧ ص ٨١٨
رقم ٤١٥)
- ١٦٢ نقض وإبرام . وكيل محام . تقريره
بالنقض . لا يقبل شكلا . توكيله من
المحامي في اجراء ذلك . وكالة باطلة
(نقض جنائي - ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ص ٩٦٦
رقم ٤٨٩)

التهمة التي وجهتها النيابة . مقتضب .

الطعن على الحكم بذلك . لا يقبل

(تقض جنائي - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٢١
رقم ٣٥٤)

١٧٢ وصف التهمة . متهم : مجنى عليه .

اثبات الحكم اسم مجنى عليه آخر غير
الوارد في التهمة . تقض

(تقض جنائي - ٨ مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩٩١
رقم ٥٠٩)

وصف التهمة

(انظر دفاع رقم ٩٢)

وفاة

(انظر قتل عمد رقم ١٢٥)

وقائع جديدة

(انظر دفاع رقم ٩٢)

وقف

(انظر دعوى مدنية رقم ٨٤)

وقف التنفيذ

(انظر تنفيذ رقم ٦٥)

وكالة باطلة

(انظر تقض وإبرام رقم ١٦٢)

الوكالة كذبا

(انظر نصب رقم ١٥٢)

وكلاء الخصوم

(انظر تحقيق رقم ٣٠)

وكيل

(انظر اختلاس رقم ٨)

وكيل محام

(انظر تقض وإبرام رقم ١٦٢)

(ي)

يمين

(انظر متهم رقم ١٣٤)

ورقة يا نصيب

(انظر نصب رقم ١٥٨)

١٦٧ وصف التهمة . تغييره . متى لا يعتبر

إخلالا بحق الدفاع . (المواد ١٩٤

و ١٩٩ ع والمادة ٤٠ تشكيل)

(تقض جنائي - ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٥٠
رقم ٧٠)

١٦٨ وصف التهمة . تغيير المحكمة الاستئنافية

الوصف القانوني للواقعة التي حوكم المتهم

من أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى .

مرافعة الدفاع على الوصف الجديد .

لا إخلال بحق الدفاع

(تقض جنائي - ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٠
رقم ٢٥١)

١٦٩ وصف التهمة . تقديم متهم باعتباره

شريكا بالاتفاق والمساعدة في جريمة

قتل مع سبع الاصرار . استبعاد ظرف

سبق الاصرار . اعتبار المتهم فاعلا

أصليا في جريمة القتل العمد دون تقييه

الدفاع . اخلال بحق الدفاع . (المواد

٣٧ و ٣٠ و ٤٠ تحقيق)

(تقض جنائي - ٨ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ١٧٤
رقم ١٣٠)

١٧٠ وصف التهمة . حق قاضي الموضوع في

تغيير وصف التهمة . حده (المادتان

٣٧ و ٤٠ تحقيق)

(تقض جنائي - ١٠ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٦
رقم ٢)

١٧١ وصف التهمة . جنسية . استيفاء

الحكم الصادر فيها بالعقوبة . وصف

أحكام محكمة النقض والابرار

(الدائرة المدنية)

١٧٦ إثبات في المواد المدنية ، الأوراق
والمستندات التي تؤثر في حقوق الخصوم .
تقديمها لقاضي الدعوى تقديماً صحيحاً .
وجوب الرد عليها . إغفالها . مبطل
للحكم . (المادة ١٥٣ مرافعات)
(نقض مدني - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٢٩٠
رقم ١٤٠)
إثبات

(أنظر بيع رقم ١٩٥ وإقرار الدائن رقم ١٩٣
وتدليس رقم ٢٢)
إثبات بالكتابة
(انظر اجارة رقم ١٧٨)

١٧٧ اثره على حساب الغير . عجز محكمة النقض
عن استخلاص عناصره الواقعية اللازمة
للحكم فيها من بيانات الحكم المطعون
فيه . وجوب إعادتها إلى محكمة
الموضوع

(نقض مدني - ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٢٨٧
رقم ١٢٨)

١٧٨ اجارة . توقيع حوز ادارية على زراعة
المستأجر بناء على طلب المؤجر . صلاحيتها
للاحتجاج بها على المؤجر كبداً ثبوت
بالكتابة في شأنه مع الأشياء المحجوزة .
(المادة ٢١٥ مدني)

(نقض مدني - ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٦٠
رقم ٢٤)

١٧٩ اجارة . المساكن عن حقوق الاجارة .

حرف الألف

أبدية

(أنظر وقف رقم ٢١٩)

إبطال تصرف

(أنظر دعوى رقم ٢٣٨)

إبطال تصرفات المدين

(أنظر تصرفات رقم ٤٣)

الآبنة

(انظر اضافة الملحق لك رقم ١٩٠)

١٧٣ إثبات . استجواب الاخصام . تكليف

خصم بتقديم ورقة ما . اجراء من

اجراءات تحضير الدعوى . امتناعه .

الحكم في الدعوى لمصلحة من يرجح

انه المحق . صحته . (المادتان ١٦١ و ١٦٢)

مرافعات)

(نقض مدني - ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٦٦
رقم ٢٧)

١٧٤ إثبات . طلب احالة الدعوى الى التحقيق .

إحاطته غير واجبة . رفضه . وجوب

تسليمه .

(نقض مدني - ١٦ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٨٤
رقم ٤٥)

١٧٥ اثبات التعهدات . الأوراق غير الرسمية .

أساس حجيتها . تقدير القرائن والأدلة

التي يطعن بها على الورقة غير الرسمية .

موضوعي . (المادة ٢٢٧ مدني)

(نقض مدني - ١١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٧١
رقم ٨٢)

الاختصاص (المادتان ١٥ من لائحة

ترتيب المحاكم الأهلية و٩ مدني من ترتيب

المحاكم المختلطة)

(تقضى مدني - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٢٩

رقم ٣٥٨)

اختصاص المحاكم الأهلية

(انظر اختصاص رقمي ١٨١ و ١٨٢ ووقف

رقم ٣٢١)

اختصاص المحكمة الشرعية

(انظر وقف رقم ٣٢١)

أدلة

(انظر اثبات التهمات رقم ١٧٥)

أدلة التزوير

(انظر تزوير رقم ٢٠٤)

أراضي زراعية

(انظر تخفيض ايجار رقم ٢٠١)

ارتباط

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٢٦١)

١٨٣ ارتفاق المادة ٣٩ مدني - قصد الشارع

منها - نافذة

(تقضى مدني - ٨ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٠٣٥

رقم ٥٢٧)

ارتفاق

(انظر بيع رقم ١٩٥)

١٨٤ ١ - إرث . أحكام الأثر . التحيل على

مخالفتها . باطل بطلانا مطلقا . تصرف

المالك غير المشوب بعيب قاموني .

٢ - إرث - أحكام الأثر . محل تطبيقها .

ما يخلفه المتوفي حين وفاته .

٣ - إرث - تصرف المالك في ملكه

تقييد هذا التصرف . متى يبتدىء ؟

(تقضى مدني - ٤ يونيو سنة ١٩٣٦

ص ١٨٤ رقم ١٣٧)

إرث

(انظر كفالة رقم ٢٦٥)

الدعوى المباشرة التي يجوز له رفعها .

ماهيته .

(تقضى مدني - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٨٢

رقم ٤٤)

إجراءات تحضير الدعوى

(انظر اثبات رقم ١٧٣)

إجراءات الحجز الإداري

(انظر اختصاص رقم ١٨١)

إجراءات المرافعة

(انظر تقضى وإبرام رقم ٢٩٧)

أجنبي

(انظر اختصاص رقم ١٨٢)

أحكام الأثر

(انظر إرث رقم ١٨٤)

أحكام الاستئناف

(انظر تقضى وإبرام رقم ٢٨٨)

أحكام المذهب

(انظر ثقة رقم ٢٨٧)

١٨٠ اختصاص . اختصاص الدائن بعقارات

مدينه لحصوله على دينه ، متى يكون أمر

الاختصاص سنداً ثابتاً صحيحاً (المادتان

٥٩٥ مدني و ٦٨١ مرافعات)

(تقضى مدني - ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٨١

رقم ٨٨)

١٨١ اختصاص . الأوامر الإدارية المخطوور

على المحاكم التعرض لها . ماهيتها .

إجراءات الحجز الإداري . الدعوى

بإبطالها . من اختصاص المحاكم الأهلية

(المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

(تقضى مدني - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٦٤

رقم ٧٧)

١٨٢ اختصاص . مناط اختصاص المحاكم

الأهلية بنظر الدعوى . دعوى ضمان

لاحد الخصوم قبل أجنبي . لا يمنع هذا

- أرض موقوفة
(أنظر إضافة الملحقات لذلك رقم ١٩٠)
أسباب
(أنظر تقض وإبرام رقم ٢١٩)
أسباب التملك
(أنظر وضع اليد رقم ٢١٧)
أسباب الحكم
(أنظر حكم رقم ٢٢٢ ، وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٢٥٩)
أسباب الرفض
(أنظر تحقيق رقم ٢٠٠)
أسباب صحيحة
(أنظر حكم رقم ٢٢٦)
١٨٥ استئناف . إعلان صحيفة الاستئناف .
الادعاء بعدم صحته . وجوب إبدائه لدى
محكمة الاستئناف . السكوت عنه .
الأدلاء به لدى محكمة النقض . لا يجوز .
(تقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦
ص ١٧٤ رقم ٨٢)
١٨٦ استئناف . حكم نزاع الملكية . استئنافه .
لا يجوز . (المادة ٥٥٩ مرافعات)
(تقض مدني — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٢٢ رقم ٢٤٧)
١٨٧ استئناف . رفض دفع المدعى عليه
أمام محكمة الدرجة الأولى الا واحدا
منها قبلته ورفضت الدعوى . استئناف
المدعى هذا الحكم . طلب المدعى عليه في
الاستئناف تأييد الحكم المستأنف .
قضاء محكمة الدرجة الثانية بإلغاء الحكم
المستأنف . النعي على الحكم الاستئنافي
بعدم بحنه الدفع المرفوضة أمام محكمة
الدرجة الأولى والتي لم يتمسك بها أمام
محكمة الدرجة الثانية . لا يجوز .
(تقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص
١٧٤ رقم ٨٢)
- ١٨٨ استئناف . قيده . ميعاد القيد . (المادة
٣٦٣ مرافعات)
(تقض مدني — ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ ص
٥٩ رقم ٢٢)
١٨٩ استئناف ورقة قاطعة في الدعوى . حجزها
بواسطة شخص غير الخصم . وجود
رابطة قانونية بين الحاجز وبين الخصم .
مسألة موضوعية (المادة ٣٥٩ مرافعات)
(تقض مدني — ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص
١٠٢٣ رقم ٥٢٥)
استئناف
(أنظر تقض وإبرام رقم ٢٩٧)
استئناف دعوى الاستحقاق الفرعية
(أنظر طعن في الأحكام رقم ٢٥٢)
استحقاق
(أنظر وقف رقم ٢٢١)
الاستحقاق
(أنظر وقف رقم ٢٢٢)
استجواب الأخصام
(أنظر إثبات رقم ١٧٢)
استرداد (طلب)
(أنظر نزاع ملكية رقم ٢٨٢)
استيداع
(أنظر موظفون رقم ٢٨١)
الاشتراطات
(أنظر عال عمومية رقم ٣١٨)
١٩٠ إضافة الملحقات للملك . الأبنية . حصولها
في أرض موقوفة من مال الغير . حكمها
(المادتان ٤٤١ من قانون العدل
والانصاف و٦٥ مدني)
(تقض مدني — ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٥٩
رقم ٧٤)

١٩٤ التماس . أوراق يدعى الملتبس حجزها .

كونها قاطعة . سلطة قاضي الموضوع في

في تقرير ذلك . (المادة ٣٧٢ مرافعات)

(نقض مدني — ١١ مارس سنة ١٩٣٧

ص ١٠١٦ رقم ٥٢٢)

المتنازل له

(انظر اجارة رقم ١٧٩)

أملك أميرية مخصصة للمنافع العمومية

(انظر منافع عمومية رقم ٢٧٩)

أموال المدين

(انظر كفالة رقم ٢٦٥)

انكار التوقيع

(انظر توقيع رقم ٢١٧)

أوامر

(انظر نقض وإبرام رقم ٢٨٨)

أوامر إدارية

(انظر اختصاص رقم ١٨١)

أوراق غير رسمية

(انظر اثبات التهمات رقم ١١٥)

أوراق قاطعة في الدعوى

(انظر استئناف رقم ١٨٩)

أوراق ومستندات هامة (إغفال)

(انظر نقض وإبرام رقم ٢٩٠)

إيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل

(انظر كفالة رقم ٢٦٥)

إيقاف النظر

(انظر وقف رقم ٢٢١)

الآلات البخارية

(انظر محال عمومية رقم ٢١٨)

الايداع

(انظر ثمن العين المزروعة ملكيتها رقم ٢١٨)

ب

براءة ذمة ناظر وقف

(انظر وقف رقم ٢٢٢)

١٩١ اضافة الملحقات للملك . الطمي الحادث

في مجرى ترعة . تطبيق المادة ٦٠ مدني

عليه . لايجوز . هذا الطمي من المنافع

العامه . لايجوز تملكه بوضع اليد

(نقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص

١٧١ رقم ٨١)

١٩٢ إعلان . الأحكام . آثارها بين الخصوم

(المادة ٣٥٣ مرافعات)

(نقض مدني — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص

١٢٢ رقم ٣٠٥)

اعسار المدين

(انظر تدليس رقم ٢٠٢)

اعلان أدلة التزوير

(انظر تزوير رقم ٢٠٥)

اعلان الطعن

(انظر نقض وإبرام رقم ٢٨٩)

اعلان صحيفة الاستئناف

(انظر استئناف رقم ١٨٧)

اعلان للنيابة

(انظر نقض وإبرام رقم ٢٨٩)

اعلان ورقة الطعن للنيابة

(انظر نقض وإبرام رقم ٢١٢)

١٩٣ اقرار الدائن بعدم صحة السبب الوارد

في سند الدين . ذكر سبب آخر حقيقي

مشروع . إقرار غير قابل للتجزئة . عدم

صحة السبب المذكور . اثباته على المدين

(نقض مدني — ١٥ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٥٢

رقم ٥٨٣)

اقرار بالاستحكار

(انظر تقادم رقم ٢١٢)

اقرار غير قابل للتجزئة

(انظر اقرار الدائن رقم ١٩٣)

اكتساب الملكية بالتقادم

(انظر قدام رقم ٢١٢)

ت	طريقة
	(أنظر موارث رقم ٥٨٠)
	بطلان
	(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٩١)
	بيت المال
	(أنظر موارث رقم ٢٨٠)
١٩٩	١٩٥ بيع . ارتفاق . وجود حق إرتفاق على العين . علم المشتري بهذا الحق قبل التعاقد . إثباته بالفرائض الواقعية . سلطة قاضي الموضوع في ذلك (المواد ٣١٠ - ٣١٢ مدني)
	(نقض مدني — ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٦٨ رقم ٢٨)
	١٩٦ بيع . شرط فاسخ . ماهيته . شرط ضمنى فاسخ . لا يلزم القاضي بل يخضع لتقديره (المادتان ١٣٨ - ٢٤٢ مدني)
	(نقض مدني — ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٦٨ رقم ٢٨)
	١٩٧ بيع . عقد البيع . أثر قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ على أحكام البيع . غلة المبيع من حق المشتري من تاريخ الشراء لا من تاريخ التسجيل فقط . (المادة ٢٦٦ مدني والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣)
	(نقض مدني — ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٢٨٩ رقم ١٣٩)
	١٩٨ بيع الوفاء . عقد بحسب نصه الظاهر يتضمن بيعا باتا . الادعاء بأنه يستر رهنا حيازيا . إثباته . كفيته . (المادة ٢٣٩ مدني)
	(نقض مدني — ٤ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٠١١ رقم ٥٢٠)
	بيع بات
	(أنظر بيع الوفاء رقم ١٩٨)
	البيع (قواعد)
	(أنظر مقايضة رقم ٢٧٧)
١٩٩	تأمين إيجار
	(أنظر كفالة رقم ٢٦٣)
	تأمين عقارى
	(أنظر كفالة رقم ٢٦٣)
	تاجر . اعتبار المحكمة أحد خصوم الدعوى
	تاجرا . كونه موظفا . بيان أسباب اعتباره تاجرا . لا مانع (المادة ١ و ٢ من قانون التجارة)
	(نقض مدني — ١٣ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٩٤ رقم ٤٨)
	تجاوز الوكيل
	(أنظر وكالة رقم ٢٢٢)
	تجريد المدين
	(أنظر كفالة رقم ٢٦٥)
٢٠٠	تحقيق . طلب إجراءاته . رفضه . أسباب الرفض . يجب أن تكون مستفادة من الحكم . عقد صرف . التنازع على تنجيذه . طلب إجراء التحقيق لمعرفة ذلك . اعتباره منجزاً أو غير منجز دون تحقيق ودون بيان الأسباب . ينقض الحكم .
	(نقض مدني — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٦٢ رقم ٤٣٥)
٢٠١	تخفيض إيجار . طبقا لقانوني تخفيض إيجارات الاراضى الزراعية . شرط تحرير العقد قبل سنة ١٩٣٠
	(نقض مدني — ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٦٤٨ رقم ٢١٣)
٢٠٢	تدليس . تصرف تدليسى . ماهيته . كيفية الطعن فيه . اعسار المدين بالصفقة المطعون فيها . إثباته على الدائن . (المادة ١٤٣ و ٥٥٦ مدني)
	(نقض مدني — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٣ رقم ٢٥٨)

٢ - تسجيل - قانون التسجيل - محل تطبيقه
٣ - تسجيل - صاحب اختصاص - متى
يجوز له الاحتجاج بسبق تسجيل
اختصاصه - وجوب توفر حسن النية
(المادة ٢٧٠ مدني)

(تقض مدني - ٢١ مايو سنة ١٩٣٦
ص ١٨٨ رقم ٨٨)
تصرف المالك

(انظر ارث رقم ١٨٤)

تصرف المحجور عليه

(انظر محجور عليه رقم ٢٦٩)

تصرف تدليسي

(انظر تدليس رقم ٢٠٢)

٢٠٧ تضمينات - تضمين عن عمل ضار

(المادة ١٥١ مدني)

(تقض مدني - ٩ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٧٤ رقم

٤٠)

تعهدات

(انظر اثبات رقم ١٧٥)

٢٠٨ تعويض - القضا - به - وجوب إثبات

اركان الخطأ المستوجب (المادة ١٥١

مدني)

(تقض مدني - ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٨١

رقم ٨٥)

٢٠٩ ١ - تعويض عن الضرر المدعى به -

موضوعي -

٢ - تعويض عن دفاع كيدي - بناؤه على

أساس معقول - لا تدخل لمحكمة النقض

(تقض مدني - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

ص ٦٣٣ رقم ٢٠٦)

تعويض

(انظر تقدم رقم ٢١٤)

التعويض (طلب)

(انظر نزاع ملكية للنفقة العامة رقم ٢٨٥)

تدخل محكمة النقض (لا)

(انظر تعويض رقم ٢٠٩)

الترخيص بإدارة محل

(انظر محال عمومية رقم ٢٦٨)

ترع

(انظر منافع عمومية رقم ٢٧٩)

٢٠٣ الترك الموجب لعدم سماع الدعوى شرعا -

ماهية

(تقض مدني - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦

ص ٨٩ رقم ٤٧)

ترك

(انظر تقدم رقم ٢١١)

٢٠٤ تزوير - الأدلة التي تقبل في دعوى التزوير -

تعيينها - موضوعي - طريقة تمحيص

تلك الأدلة - حرية القاضي في ذلك -

(المادة ٢٨٢ مرافعات)

(تقض مدني - ٩ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٧٦

رقم ٤١)

٢٠٥ تزوير - إعلان الأدلة - حكم القاضي في

هذه المرحلة - تمهيد - موضوع التزوير -

الفصل فيه - حكم قطعي - واجب تسييه

(المادة ٢٨٢ مرافعات)

(تقض مدني - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ص

١٠٠٥ رقم ٥١٩)

تسبيب

(انظر اثبات رقم ١٧٤ - وتزوير رقم ٢٠٥ ،

وحكم رقم ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦

و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩)

تسبيب الاحكام

(انظر حكم رقم ٢٣١)

تسبيب الحكم

(انظر حكم رقم ٢٣٠)

٢٠٦ ١ - تسجيل - قانون التسجيل - عدم

سريانه على المحررات الثابت تاريخها

رسميا قبل أول يناير سنة ١٩٢٤

- تعدد الطلبات
(انظر حكم رقم ٢٢٤)
تغيير المذهب
(انظر نفقة رقم ٢٨٧)
تفسير
(انظر عقد رقم ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥)
- ٢١٠ تفسير الأوراق والمستندات . سلطة قاضي الموضوع في ذلك . حدها .
(نقض مدني - ١١ جونه سنة ١٩٣٦ ص ٢٩٠ رقم ١٤٠)
- ٢١١ ١ - تقادم . الترك الموجب لعدم سماع الدعوى شرعاً . ماهيته .
٢ - تقادم . وضع اليد بسبب وقفي معلوم غير أسباب التملك . لا يكسب الملك . سريان حكم هذه المادة على الواقف المستحق وعلى الناظر على الوقف (المادة ٧٩ مدني)
٣ - تقادم . ملكية الوقف . مجرد إهمال الدعوى بها لمدة ٣٣ سنة . لا يسقط الدعوى . متى تكتسب ملكية الارض الموقوفة وكيف ؟
(نقض مدني - ١٣ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٨٦ رقم ٤٦)
- ٢١٢ تقادم . حكر . الأقرار بالاستحكار . مانع من تملك الارض المحكرة .
(نقض مدني - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٨٩ رقم ٤٧)
- ٢١٣ تقادم . سوء النية المسقط للدعوى اكتساب الملكية بالتقادم . مناطه .
(نقض مدني - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٦ رقم ٢٥٤)
- ٢١٤ تقادم . وضع يد الأجنبي . متى يكون قاطعاً للتقادم . عرض الأجنبي واضع اليد تعويضاً عن مدة حيازته . وضع يده . لا يقطع التقادم
(نقض مدني - ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٢٧ رقم ٣٥٧)
تقديم الأوراق
(انظر نقض وإبرام رقم ٢٩٢)
تقدير الثمن
(انظر نزاع ملكية لمنفعة العامة رقم ٢٨٦)
تقديم حساب
(انظر مجالس حسية رقم ٢٦٧)
تقرير
(انظر نقض وإبرام رقم ٢٩٥)
تقدير الخبير
(انظر حكم رقم ٢٢٢)
تقرير خبير
(انظر حكم رقم ٢٢٢)
تطليق الزوجة
(انظر نفقة رقم ٢٨٧)
تناقض
(انظر نقض وإبرام رقم ٢٩٩)
التمويه العقاري
(انظر كفالة رقم ٢٦٥)
- ٢١٥ تنفيذ . ضرر نشأ عنه . مسئولية طالب التنفيذ عنه . مسئولية المحضر . متى تتحقق (المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠٠ مرافعات)
(نقض مدني - ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٠٣٤ رقم ٥٢٦)
- ٢١٦ تنفيذ . مرسوم مزاد تحت شرط قاسخ . لا ينقل الملكية . إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزاد . أو زيادة العشر . عودة الملكية للدين . جواز براءة ذمته من الدين
(نقض مدني أعلى - ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٦٤٨ رقم ٢١٣)

حجز تحفظي تحت يد المجلس الحسي

(انظر مجالس حدية رقم ١٦٦)

حجز ورقة قاطعة في الدوى

(انظر استئناف رقم ١٨٩)

حسن النية

(انظر وقف رقم ٢٢٢)

حق ارتفاق على مسقي

(انظر حيازة رقم ٢٢٤)

حق المشتري

(انظر بيع رقم ١٩٧)

٢٢١ حكر . منازعة المحتكر لناظر الوقف في

الملكية . تأسيسها على مجرد وضع اليد .

لا يصلح . شأن المحتكر في ذلك كشأن

المستأجر والمستعير وكل متعاقد وضع

يده بسبب وقفي . التحدى بانقضاء عقد

التحكير لعدم دفع الأجرة . لا يجدى في

صدد تغيير وضع اليد

(تقض مدني — ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦)

ص ٨٩ رقم ٤٧)

٢٢٢ حكم . تسببه . اعتماده على أسباب تقرير

الخير . تضارب هذه الأسباب . يعيب

الحكم (المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٢٩)

رقم ٢٥٨)

٢٢٣ حكم . تسببه . اعتماد المحكمة على تقرير

الخير . اكتفاؤها بالاحالة عليه في

أسباب حكمها . لا يعيب الحكم من جهة

التسبب (المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦٢٨)

رقم ٢٠٢)

٢٢٤ حكم . تسببه . تعدد الطلبات . تسبب .

القضاء في طلب بما يصلح أسبابا للقضاء

في طلب آخر . (المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ص

١٠٠٢ رقم ٥١٨)

٢١٧ توقيع . الدفع بانكار التوقيع . عدم

قبوله مع الفصل في الموضوع . لا يجوز .

وجوب نص الحكم على الدفع دون

الفصل في الموضوع .

(تقض مدني — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص

٦٣٠ رقم ٢٠٢)

توكيل

(انظر كفالة رقم ٢١٤)

توكيل محامي

(انظر تقض و ابرام رقم ٢٩٥)

ث

٢١٨ ثمن العين المنزوعة ملكيتها . ايداعه .

متى يكون الايداع مانعا من المطالبة بفعلة

العين المنزوعة .

(تقض مدني — ١٥ ابريل سنة ١٩٣٧ ص

١١٤٨ رقم ٥٨٢)

ج

جنحة

(انظر نزاع ملكية رقم ٢٨٤)

ح

٢١٩ حجز . المحجوز تحت يده . متى يعتبر

خصما في دعوى الحجز

(تقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٣٧)

ص ١١٤٢ رقم ٥٧٩)

٢٢٠ الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة .

القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل

بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ . مناط

تطبيقه .

(تقض مدني — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

ص ٥٢٢ رقم ٢٥٢)

حجز اداري

(انظر اجارة رقم ١٧٨)

حجز أموال المدين

(انظر كفالة رقم ٢٦٥)

٢٢٢ حكم . تفصيل أسبابه . رده على مطالب المدعى جملة . لايحيه . (المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٧٩ رقم ٨٤)

حكم (انظر تقض و ابرام رقم ٣٩٦)

حكم استئناف (انظر خير رقم ٣٣٦)

حكم يمنع تعرض

(انظر و راة رقم ٢١٥)

حكم تمهيدى (انظر تزوير رقم ٢٠٥)

حكم تمهيدى ابتدائى بتعيين خير

(انظر خير رقم ٢٣٦)

٢٢٣ حكم شرعى . شروط حجته . مثال .

(تقض مدني اهل — ١١ مارس سنة ١٩٣٧

ص ١٠١٩ رقم ٥٢٤)

حكم شرعى (انظر ثقة رقم ٢٨٧)

حكم فى دعوى

(انظر اثبات رقم ١٧٣)

حكم قطعى

(انظر تزوير رقم ٢٠٥ وتقض و ابرام

رقم ٣٩٧)

حكم منقوض

(انظر تقض و ابرام رقم ٢٩٨)

حكم موضوعى (انظر و راة رقم ٢١٥)

حكم نزاع الملكية

(انظر استئناف رقم ١٨٦)

حكم نهائى

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٣٦١)

٢٢٤ حيازة . دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . حق ارتفاق على مسقى . فى يد المدعى عليه . لا يكون موضوعا لدعوى استرداد الحيازة

(تقض مدني — ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٦

ص ٤٠٣ رقم ١٩٤)

حيازة (انظر تملك رقم ٢١٤)

(٥)

٢٢٥ حكم . تسليه . تقديم مستند هام . اغفال

الرد عليه . قصور مبط . (المادة ١٠٣

مرافعات)

(تقض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ من

٨٢٣ رقم ٤٢٥)

٢٢٦ حكم . تسليه . صحة الاسباب التى حمل

عليها . ورود خطأ فى بعض أسبابه . لايحيه

(تقض مدني — ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٠١٧

رقم ٥٢٣)

٢٢٧ حكم . تسليه . عدم تسليب بعض ما قضى

به . تقض الحكم فيما يتعلق بهذا البعض

(المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني — ١٩ مارس سنة ١٩٣٦

ص ٥٨ رقم ٢٣)

٢٢٨ حكم . تسليه . القصور الذى يعيبه .

(المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني — أول ابريل سنة ١٩٣٧

ص ١١٤٥ رقم ٥٨٠)

٢٢٩ حكم . تسليه . قصور يعجز عن فهمه .

تقض . (المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني — ٤ فبراير سنة ١٩٣٧

ص ١٠٠١ رقم ٥١٧)

٢٣٠ حكم . تسليه . قضاء ضمنى برفض دفع

جوهرى . عدم ذكر أسبابه . خلوا الحكم

ما يصلح حمل هذا القضاء عليه . تقض

(المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني — ١٩ مارس سنة ١٩٣٦

ص ٦٢ رقم ٣٥)

٢٣١ حكم . تسليه . وجوب انصبا ب الاسباب

على مقطع النزاع فى الدعوى . انصبا بها

على نقطة ثانوية . قصور مفسد للحكم

(المادة ١٠٣ مرافعات)

(تقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦

ص ١٦٦ رقم ٧٨)

خ

خادم (أنظر مسئولية مدنية رقم ٢٧٤)

٢٣٥ خير . الاعتراض على أعماله . وجوب
إبدائه عند مباشرة الخير العمل أولدى
محكمة الموضوع . إبداءه لأول مرة لدى
محكمة النقض . لا يجوز

(نقض مدني — ١٤ - مايو سنة ١٩٣٦ ص
١٦٨ رقم ٧٩)

٢٣٦ خير . حكم محكمة الدرجة الأولى بتعيين
خير . حكم محكمة الدرجة الثانية في
الدعوى على أساس الأوراق المقدمة
فيها . لا حرج . المحكمة غير مقيدة بما
صدر في الدعوى من أحكام تهديدية أو
تحضيرية أو بالانقياد لرأى خير

(نقض مدني — ١٢ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٥٣ رقم ٣٠)
نصم (أنظر حجز رقم ٢١٩)

خطأ

(أنظر تعويض رقم ٢٠٨ ونقض وإبرام
رقم ٢٩٦)
خطأ الحكم (أنظر نقض وإبرام رقم ٢٠٠)

خطأ طبيب

(أنظر علاقة تبعية رقم ٢٥٩ ومسئولية مدنية
رقم ٢٧٣)

خطأ في تطبيق القانون

(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٩٠)

د

دائن

(أنظر اختصاص رقم ١٨٠ ودعوى مداين
الدائن رقم ٢٤٣)

دعوى (عدة)

(أنظر بقعة التبع المحكوم فيه رقم ٢٦١)

٢٣٧ دعوى . صديها . تغيير السبب . لا يجوز

(نقض مدني — ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٢٨٧
رقم ١٣٨)

٢٣٨ دعوى . مناط رفعها . المصلحة والصفة .

زوج تصرف تصرفا . منازعته مع
الحاصل له التصرف على كنه هذا
التصرف . رفع زوجة المتصرف دعوى
بإبطال تصرفه . لا تقبل

(نقض مدني — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٦٤
رقم ٤٣٦)

الدعوى (إهمال)

(أنظر ملكية الوقت رقم ٢٧٨)

٢٣٩ دعوى إبطال تصرفات المدين . أركانها

(المادتان ١٤٣ و ٥٥٦ مدني)

(نقض مدني — ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦
ص ٨٠ رقم ٤٣)

دعوى إبطال تصرفات المدين

(أنظر مدين رقم ١٧٢)

٢٤٠ دعوى استحقاق فرعية . مناط اعتبارها

كذلك . (المواد من ٥٩٤ - ٦٠١
مرافعات)

(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٨٣
رقم ٨٦)

دعوى استحقاق فرعية

(أنظر طعن رقم ٢٥٢)

دعوى استرداد الحيازة

(أنظر حيازة رقم ٢٣٤)

دعوى أصلية - دعوى ضمان فرعية .

(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٠١)

دعوى الحجز

(أنظر حجز رقم ٢١٩)

دعوى انقضاء البذل لاستحقاق العوض

(أنظر مقايضة رقم ٢٧٧)

مدى حق القاضي في بحث هذه الشروط

(المادة ٢٩ مرافعات)

(تقض مدنى - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٧١)

(رقم ٨١)

دعوى موضوعية (انظر ملح رقم ٢٥١)

دعوى وضع يد

(انظر تقض وإبرام رقم ٢٠٢ ووضع يد)

(رقم ٢١٦)

دفاع كيدى (انظر تعرض رقم ٢٠٩)

دفع

(انظر قوة التى المحكوم فيه رقم ٢٦٠)

دفع الثمن (انظر نزاع ملكية رقم ٢٨٦)

دفع جوهرى مرفوض

(انظر حكم رقم ٢٢٠)

دين (انظر كفالة رقم ٢٦٥)

دين شخصى على مستحق

(انظر وقف رقم ٢٢٠)

ر

رقابة محكمة النقض

(انظر شفعة رقم ٢٥٠ وعقد رقم ٢٥٥)

رهن (انظر كفالة رقم ٢٦٤)

رهن جازى (انظر بيع الوفاء رقم ٢٩٨)

ز

زواج شرعى (انظر نفقة رقم ٢٨٧)

زواج (انظر نفقة رقم ٢٨٧)

س

٢٤٦ سبب الدعوى . الاعتراض على تغيير

سبب الدعوى : وجوب ابدائه لى

محكمة الموضوع . ابدائه لأول مرة أمام

محكمة النقض . لا يجوز

(تقض مدنى - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦)

(ص ٤٠٤ رقم ١٩٥)

٢٤١ دعوى تجارية . الأخذ بالقرائن . جوازه .

(تقض مدنى - ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٩٤)

(رقم ٤٨)

دعوى تزوير

(انظر ملح رقم ٢٥١)

٢٤٢ دعوى شرعية . شروط سماعها والسير

فيها . معنى رد القضية إلى محكمة الدرجة

الأولى للسير فيها على حسب المنهج

الشرعى . الدعوى الصحيحة المأذون

بسماعها . حكمها . الدفع فى نظام

المرافعات الشرعية . ماهيته . (المواد

٨٨ و ٨٩ و ٩٨ و ١٠١ و ١٣٧ و ٢٢٣

و ٣٢٤ من لائحة المحاكم الشرعية)

(تقض مدنى - ١١ مارس سنة ١٩٣٧)

(ص ١٠١٩ رقم ٥٢٤)

دعوى ضمان (انظر اختصاص رقم ١٨٢)

دعوى فرعية (انظر نزاع ملكية رقم ٢٨٦)

دعوى مباشرة (انظر اجارة رقم ١٧٩)

٢٤٣ دعوى مداينى الدائن . شروطها . دائن

حكم له بدينه . رغبته فى اقتضاء هذا

الدين من مدين مدينه . سيله . رفع

هذه الدعوى . لا يجوز (المادتان ١٤١

مدنى و ٤٢٩ مرافعات)

(تقض مدنى - ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٨٢)

(رقم ٤٤)

٢٤٤ دعوى ملكية . تحصيل فهم الواقع فيها

من عيون الأوراق . موضوعى .

(تقض مدنى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٧٥٢)

(رقم ٤٣١)

٢٤٥ دعوى منع تعرض . شروط قبولها .

٢٤٩ شفعة . عرض الثمن والملحقات .

خلاف الشفع والمشفوع منه في مدلول
العبارة التي أوردتها الشفع في صحيفة
دعواه بخصوص العرض . رأى محكمة
الموضوع في ذلك . لا رقابة عليه
لمحكمة النقض .

(نقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٨٤
رقم ٨٢)

٢٥٠ شفعة . علم الشفع . تحصيل المحكمة

حصوله من قرائن وأدلة مؤدية لذلك .
لارقابة لمحكمة النقض (المادة ١٩ من
قانون الشفعة)

(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٨٦
رقم ٨٧)

شيع (أنظر وضع يد رقم ٢١٦)

ص

الصقة (أنظر دعوى رقم ٢٣٨)

صفة الطاعن (تغير)

(أنظر نقض وإبرام رقم ٣٠٤)

٢٥١ صلح . دعوى تزوير . دعوى موضوعية .

عمل محضر صلح بحسم النزاع في
الدعويين . طلب بعض الخصوم التصديق
عليه . معارضة بعضهم في ذلك لعل
ابداها . واجب المحكمة في هذه الصورة
(المادة ٥٣٥ مدني)

(نقض مدني - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٩٣
رقم ٩٠)

ض

ضامن (أنظر كفالة رقم ٢١٥)

ضرر

(أنظر توحيد رقم ٢٠٩ وتفيد رقم ٢١٥)

سبب الدعوى (تغير)

(أنظر دعوى رقم ٢٢٧)

سبب قانوني

(أنظر نقض وإبرام رقم ٣٠٣)

السبب (عدم صحة)

(أنظر إقرار الدائن رقم ١٩٣)

سقوط حق الشفع

(أنظر شفعة رقم ٢٤٧)

سقوط حق الطعن

(أنظر نقض وإبرام رقم ٢٩٧)

سقوط دعوى الوقف

(أنظر تقادم رقم ٢١١)

سلطة قاضي الموضوع

(أنظر الفلاس رقم ١٩٤ وارتفاق رقم ١٩٥)

وعقد رقم ٢٥٣)

سند الدين (أنظر إقرار الدائن رقم ١٩٣)

سوء النية المسقط

(أنظر تقادم رقم ٢١٣)

ش

شرط ضمني فاسخ (أنظر بيع رقم ١٩٥)

شريك في ذلك (أنظر وضع يد رقم ٣١٦)

٢٤٧ شفعة . دفع بسقوط حق الشفع في

الشفعة . لعدم عرضه الثمن الوارد بعقد
الشراء . غير متعلق بالنظام العام . لا يجوز
إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
(المادتان ١٤ و ١٥ من قانون الشفعة)

(نقض مدني — ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٧٢
رقم ٣٩)

٢٤٨ شفعة . طلب الشفعة بالثمن الحقيقي

مقدرا . القضاء بالشفعة بالثمن الوارد
بالعقد . لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الشفع .

(نقض مدني — ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٧٢
رقم ٣٩)

ط

طبيب (انظر مسئولية مدنية رقم ١٧٣)

٢٥٢ طعن في الاحكام . مواعيده . من

النظام العام . انقضاؤها يسقط الحق في

الطعن . دعوى استحقاق فرعية . استئنافها

ميعاده . (المادة ٦٠٠ مرافعات)

(تقض مدني - ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ من ١٨٣

رقم ٨٦)

طعن

(انظر تدليس رقم ٢٠٢ وتقض و ابرام رقم

(٣٠٦ و ٣٠٥)

طعن (وجوه)

(انظر تقض و ابرام رقم ٣١١)

الطعن بطريق التقض

(انظر تقض رقم ٢٨٨ ورقم ٣٠٢)

طعن بمخالفة الحكم للقانون أو بمخالفة

الوقائع (انظر تقض و ابرام رقم ٢٠٧)

الطعن في أسباب الحكم استقلالاً

(انظر تقض و ابرام رقم ٣٠٨)

طلب اجراء التحقيق

(انظر تحقيق رقم ٢٠٠)

طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق

(انظر اثبات رقم ١٧٤)

طلب الشفعة بالثمن الحقيقي المقدّر

(انظر شفعة رقم ٢٤٨)

الطلب الواضح في الدعوى

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٢٥٩)

ع

عدم سماع الدعوى شرعاً

(انظر حكم رقم ٢٢١ وتقدم رقم ٢١١)

عرض الثمن

(انظر شفعة رقم ٢٤٩)

عرض الدين

(انظر الوقف بالتعهدات رقم ٢١٨)

٢٥٣ عقد . تفسيره . مسددي سلطة قاضي

الموضوع في ذلك

(تقض مدني - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ من ٧٣١

رقم ٢٥٩)

٢٥٤ عقد . تفسيره موضوعي . (المواد ٩٠

و ٩٣ و ١٨٣ مدني)

(تقض مدني - ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ من ١٠٤٥

رقم ٥٣٠)

٢٥٥ عقد . تفسيره . موضوعي . تكييفه .

خاضع لرقابة محكمة النقض . . .

(تقض مدني - ٧ يناير سنة ١٩٣٧ من ٨٤٣

رقم ٤٢٨)

عقد (انظر بيع الوقف رقم ١٩٨)

عقد ليدل (انظر مقايضة رقم ٢٧٧)

عقد بيع (انظر بيع رقم ١٩٧)

عقد تصرف (انظر تحقيق رقم ٢٠٠)

عقد التبرع (انظر كفالة رقم ٢٦٤)

علم الشفع (انظر شفعة رقم ٢٥٠)

علم المشتري بحق الارتفاق

(انظر بيع رقم ١٩٥)

٢٥٦ علاقة تبعية بين طبيب ومستشفى . تحمل

المستشفى مسئولية خطأ الطبيب . (المادة

١٥٠ مدني)

(تقض مدني - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ من ١٩٤

رقم ١٤١)

العين المنزوعة

(انظر ثمن العين المنزوعة ملكيتها رقم ٢١٨)

غ

غرامة محكوم بها

(انظر نزاع ملكية رقم ٢٨٤)

غلة المبيع (انظر بيع رقم ١٩٧)

ف

فتح باب المرافعة

(انظر تقض و ابرام رقم ٢٩٧)

فسخ الاجارة (انظر وقف رقم ٢٢٠)
فوائد التأخير

(انظر نزاع الملكية للنفقة العامة رقم ٢٨٦)

ق

٢٥٧ قاصر . مسئولية في ماله عن خطأ خادمه

(المادة ١٥٢ مدني)

(قرض مدني - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٩
رقم ٢٥٦)

٢٥٨ قاضي الامور المستعجلة . تناوله موضوع

الحق . لا يبطل حكمه . لا اثر له على

الموضوع في ذاته (المادة ٢٨ مرافعات)

(قرض مدني - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٦١
رقم ٧٥)

قاعدة شرعية

(انظر قرض و ابرام رقم ٣٠٩ و وجوب العمل

بـ رقم ٢١٤)

قانون التسجيل

(انظر بيع رقم ١٩٧ و تسجيل رقم ٢٠٦ و مدين

رقم ٢٧٢ و مقايضة رقم ٢٧٧)

قانون الخمسة أفدنة

(انظر مدين رقم ٢٧١)

قانون نزاع الملكية

(انظر نزاع ملكية رقم ٢٨٣ و قانون نزاع

الملكية للنفقة العامة رقم ٢٨٦)

قبلي أرثوذكس

(انظر شفعة رقم ٢٨٧)

قبول الحكم

(انظر قرض و ابرام رقم ٢٩٧)

قرائن (انظر دعوى تجارية رقم ٢٤١)

قرائن وأدلة

(انظر اثبات التعهدات رقم ١٧٥ و شفعة

رقم ٢٥٠)

قصور الحكم والاسباب

(انظر قرض و ابرام رقم ٢٩٠)

قصور مبطّل (انظر حكم رقم ٢٢٥)

قضاء ضمني (انظر حكم رقم ٢٢٠)

قوائم الرسوم والمصاريف المستحقة

لاقلام الكتاب

(انظر قرض و ابرام رقم ٢٨٨)

٢٥٩ قوة الشيء المحكوم فيه . أسباب الحكم .

متى يكون لها قوة الشيء المحكوم فيه .

الاسباب التي لا تتصل بالمنطوق ولا تنصب

على الطلب الواضح في الدعوى . لا تحوز

هذه القوة (المادة ٢٣٢ مدني)

(قرض مدني - ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٠٣٩

رقم ٥٢٨)

٢٦٠ قوة الشيء المحكوم فيه . دفع بسبق

الفصل في الدعوى

(قرض مدني - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٣٢

رقم ٣١٠)

٢٦١ قوة الشيء المحكوم فيه . قيام عدة دعاوى

على أساس واحد . ارتباط هذه القضايا .

صدور حكم نهائي في احدها . صدور

أحكام أخرى مخالفة له . تقضها (المادة

١١ من قانون محكمة النقض)

(قرض مدني - ٢١ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٥٥

رقم ٤٣٣)

٢٦٢ قوة الشيء المحكوم فيه . وحدة السبب .

وحدة الخصوم . المراد منها . (المادة

٢٣٢ مدني)

(قرض مدني - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٥٥

رقم ٧٢)

قيد (انظر استئناف رقم ٢٢)

ك

٢٦٣ كفالة . تأمين ايجار . كفالة شخص

لاحد المستأجرين المتضامنين . تقديم

الثاني تأميناً غفاريًا . الكفالة الشخصية

م

- ٢٦٦ مجالس حسية . اختصاصاتها . حجز
تحفظى تحت يد المجلس الحسى . توقيعه
لدين على وصى يداين القصر . عدم جوازه
(نقض مدنى — أول ابريل سنة ١٩٣٧
ص ٨٤٢ رقم ٥٧٩)
- ٢٦٧ مجالس حسية . تقديم حساب القاصر .
مطالبة الوصى أمام المحاكم الأهلية بتقديم
حساب . متى تمتع . ومتى تجوز ؟
(نقض مدنى — أول ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٤٧ رقم ٥٨١)
مجلس بلدى
- (انظر نزع ملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٥)
٢٦٨ محال عمومية . الاشتراطات الخاصة
بالآلات البخارية المراد إدارتها .
موافقة وزارة الأشغال عليها . لا تغنى عن
موافقة وزارة الداخلية صاحبة السلطة
فى الترخيص بإدارة المحل (القانون رقم
١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات
العمومية) .
(نقض مدنى — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٢٤
رقم ٣٦١)
- ٢٦٩ محجور عليه للغفلة . التصرف الحاصل
منه قبل الحجر . وفى وقت قيام سيده .
متى يكون باطلا ؟
(نقض مدنى — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٣٩٧ رقم ١٩١)
محجوز تحت يده (انظر حجز رقم ٢١٩)
- ٢٧٠ محجوز لديه . موقفه قبل الخصمين يجب
أن يكون سليما . تأييده إحداهما . الحكم
على الخصم الذى يؤيده . وجوب إلزام
المحجوز لديه مع هذا الخصم بالمصاريف
(نقض مدنى — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٢٤
رقم ٢٥٦)

- لا تمتد إلى الشريك . حق الكفيل قبل
من كفه وقبل شريكه فى الاجارة .
(المادتان ١٤٤ و ٥٠٥ مدنى)
(نقض مدنى — ٧ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٨٤٩ رقم ٤٣٠)
- ٢٦٤ كفالة . رهن . عقود التبرع . توكيل .
(المادتان ٥١٦ و ٥١٧ مدنى)
(نقض مدنى — أول ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٤٥ رقم ٥٨٠)
- ٢٦٥ كفالة (١) وجود أموال للدين يمكن
التفويض عليها واستداد دين الدائن منها .
تحصيل هذا الأمر من مصادره .
موضوعى . (٢) أيلولة ملك للدين عن
طريق الارث ونحوه . تعرض محكمة
الموضوع لذلك . قضاؤها بالغاء التنيه
المقارن الموجه من الدائن إلى الضامن .
لا مخالفة لنص المادة ٥٠٢ مدنى .
(٣) دفع بتجريد المدين . حق الكفيل
غير المتضامن فى ابدائه فى أى وقت
مناسب . حقه فى تعيين ما استجد للدين
من مال جديد . (٤) أموال المدين
الجاتز حجزها . كفايتها أو عدم كفايتها
للوفا بالدين . تقديره موضوعى .
(٥) عبارة « إيقاف المطالبة الحاصلة .
للكفيل » الواردة بالمادة ٥٠٢ مدنى
المراد منها . (المادة ٥٠٢ مدنى)
(نقض مدنى — ٢١ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٥٧
رقم ٤٣٤)
كفالة شخصية (انظر كفالة رقم ٢٦٣)
للكفيل (حق) (انظر كفالة رقم ٢٦٣)
كفيل غير متضامن
(انظر كفالة رقم ٢٦٥)

مستأجرين متضامنين
(انظر كفالة رقم ٢١٢)
مستوفى وقف (انظر وقف رقم ٢٢١)
مستند (انظر تقض وإبرام رقم ٢٩٤)
مشتري للموض (انظر مقايضة رقم ٢٧٧)
المصاريف (الزام ب)
(انظر محجوز لديه رقم ٢٧٠)
المصلحة
(انظر دعوى رقم ٢٢٨ وتقض وإبرام
رقم ٢٠٥)
مصلحة الطاعن (انظر تقض وإبرام رقم ٢٠٦)
مطالبة الوصى أمام المحاكم الأهلية
(انظر مجالس حسية رقم ٢٦٧)
مطلات (انظر ارتفاق رقم ١٨٣)
المعارضات (انظر تقض وإبرام رقم ٢٨٨)
معارضة في تقدير الثمن
(انظر نزاع ملكية للنفقة العامة رقم ٢٨٦)
معاش (انظر وقف رقم ٢٢١)
مقاصة . شرطها . (المادة ١٩٢ مدني)
(تقض مدني - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٩٩
رقم ١٩٢)
٢٧٥ مقاصة . المقاصة القانونية . حصولها
(تقض مدني - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٨٣١
رقم ٤٢٤)
٢٧٦ مقاصة . المقاصة القانونية . حصولها
حتمي . منوط حصولها (المادتان ١٩٢
و ١٩٤ مدني)
(تقض مدني - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٨٣١
رقم ٤٢٤)
المقاصة القانونية
(انظر مقاصة رقم ٢٧٦)
٢٧٧ مقايضة (١) تعريضها . حكمها . خضوعها
لقواعد البيع . الحالة المستتاة
(٢) مدة الخمس سنوات الواردة في
الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٩ . أثرها
(٣) دعوى انقضاء البذل لاستحقاق
العوض . جواز رفعها ولو كان عقد
البذل غير مسجل

محركات ثابتة التاريخ في أول يناير
سنة ١٩٢٤
(انظر تسجيل رقم ٢٠٦)
المحل الاصل (انظر تقض وإبرام رقم ٢٨٩)
محل إقامة
(انظر تقض وإبرام رقم ٢٨٩)
٢٧١ مدين . توافر شروط قانون الخمسة
الأفدنة . تطبيقه عليه سواء كان مستأجرا
أم ضامنا للمستأجر
(تقض مدني - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٢
رقم ٢٥٢)
٢٧٢ مدين . دعوى ابطال تصرفات المدين .
لاشأن لقانون التسجيل فيها . (المادة
١٤٣ مدني)
(تقض مدني - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٦٢
رقم ٧٦)
مزارع صغير (انظر نزاع ملكية رقم ٢٨٤)
مسئولية (انظر موارث رقم ٢٨٠)
مسئولية تقصيرية
(انظر مسؤولية مدنية رقم ٢٧٣)
مسئولية المحضر (انظر تنفيذ رقم ٢١٥)
مسئولية طالب التنفيذ
(انظر تنفيذ رقم ٢١٥)
٢٧٣ مسؤولية مدنية . طبيب أضر بمريض
عاجله . مسؤولية تقصيرية . تقديرها
موضوعي . (المادة ١٥١ مدني)
(تقض مدني - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٢٩٤
رقم ١٤١)
٢٧٤ مسؤولية مدنية . مسؤولية السيد عن
أعمال خادمة مناطها .
(تقض مدني - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٩
رقم ٢٥٦)
مستأجر او ضامن له (انظر مدين رقم ٢٧١)
مستأجر (حسن نية ال)
(انظر وكالة رقم ٢٢٣)

له وارث . بطريكية . تصرفها في تسليم ذلك المال إلى غير وارث لتصفيته وتسليمه لصاحب الحق فيه . غير جائز . مسئولية البطريك عن هذا التصرف . (قضى مدنى - ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٦٤ رقم ٣٦)

مورث (أنظر وارث رقم ٢١٣)
موظف (أنظر تاجر رقم ١٩٩)
موظفون . ضابط بالحرية . استبداعه لمدة أزيد من ثلاث سنوات . طلبه التعويض عن ذلك . رفض طلبه . لا مخالفة للقانون .

(قضى مدنى - ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٥٥ رقم ٢١)
موكل (أنظر وكالة رقم ٣٢٣)
مباد (أنظر قضى وإبرام رقم ٢٩٢)
مباد استئناف دعوى الاستحقاق (أنظر طعن رقم ٢٥٢)
مباد الطعن في الأحكام (أنظر طعن رقم ٢٥٢)
مباد لقيد (أنظر استئناف رقم ١٨٨)

ن

ناظر وقف (أنظر وقف رقم ٣٢١ و ٣٢٢)
نقطة (أنظر ارتفاق رقم ١٨٣)
نزاع على استحقاق (أنظر وقف رقم ٣٢١)
نزع ملكية . طلب استرداد ما نزعته الحكومة ملكيته زائد على حاجة المنفعة العامة . الفصل فيه . خارج عن ولاية السلطة القضائية (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

(قضى مدنى - ٩ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٧٧ رقم ٤٢)
نزع ملكية . قانون نزع الملكية الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ . المعدل في (١)

(٤) مشتري العوض . تحديه في دفع هذه الدعوى بعقده المسجل ووضع يده - لا ينتج

(٥) الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٩ من القانون المدنى . حكمها باق بعد صدور قانون التسجيل (المواد ٣٥٦ و ٣٥٩ و ٣١٠ مدنى وقانون التسجيل رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣)

(قضى مدنى - ٧ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٣٩ رقم ٤٣٧)
ملكية الوقف . مجرد إهمال الدعوى بها لمدة ٣٣ سنة لا يسقط الدعوى . متى تكتسب ملكية الارض الموقوفة وكيف ؟ (قضى مدنى - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٨٩ رقم ٤٢)
ملكية (أنظر حكم رقم ٢٢١)
ملكية الوقف (أنظر تقادم رقم ٢١١)

منافع عمومية . الاملاك الأميرية المخصصة للمنافع العمومية . الترع . شرط اعتبارها من الاملاك الميرية العامة (الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من القانون المدنى)

(قضى مدنى - ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ ص ٩٩٩ رقم ٥١٦)
منافع عامة

(أنظر احاطة الملحق للملك رقم ١٩١)
وقف وإبرام رقم ٣٠٢)
منطوق (أنظر قضى وإبرام رقم ٢٩٩)
منطوق الحكم (أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٢٥٩)
منفعة عامة (أنظر نزع ملكية رقم ٢٨٢)
المنهج التشريعى (أنظر دعوى شرعية رقم ٢٤٢)
المواد ٣٥٦ و ٣٥٩ و ٣٦٠ مدنى (أنظر مقايضة رقم ٢٧٧)

٢٨٠ مواريث . بيت المال . مال من لم يظهر

الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧ المعدل

(في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١)

(تقض مدني - ٧ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٤٦)

(رقم ٤٢٩)

نسب (انظر وراثة رقم ٣١٥)

نسب مفروز (انظر وضع يد رقم ٣١٦)

نظام المرافعات الشرعية

(انظر دعوى شرعية رقم ٢٤٢)

نظام عام

(انظر شفعة رقم ٢٤٧ والطن في الاحكام

رقم ٢٥٢)

٢٨٧ نفقة زوج قبلي أرثوذكسي غير مذهب

تطليقه زوجته التي تزوج منها على أحكام

المذهب القديم وزواجه من غيرها

شرعيا طبقا لأحكام مذهب الجديد

استصدار الزوجة القديمة حكما لها بالنفقة

استصدار الزوجة الثانية حكما شرعيا

بالنفقة تنفيذ هذا الحكم الأخير وجوبه

القضاء بعدم تنفيذه بطله التواطؤ بين

الزوجين على إسقاط حق الزوجة

الاولى لا يجوز

(تقض مدني - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٢٤)

(رقم ٢٥١)

تقض (انظر حكم رقم ٣٢٩)

تقض الحكم (انظر حكم رقم ٣٢٧)

٢٨٨ تقض وإبرام الأحكام الصادرة من

حاكم الاستئناف في المعارضات التي

ترفع لها عن الأوامر الصادرة بتنفيذ

قوائم الرسوم والمصاريف المستحقة

لأقلام كتابها جواز الطعن فيها بطريق

التقض (المادتان ٤٨ من لائحة الرسوم

و ٩ من قانون إنشاء محكمة التقض)

(تقض مدني - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٨٢٤)

(رقم ٤٣١)

١٨ يونيو سنة ١٩٣١ مفاده . حق

المالك المزروع ملكيته في وضع يده

على العين واستغلالها ودفع كل تعد

يمس هذا الحق لغاية صدور قرار

الاستيلاء عليها .

(تقض مدني - ٣٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦)

(ص ٤٠٤ رقم ١٩٥)

٢٨٤ نزع ملكية مزارع صغير نزع ملكيته

من أجل غرامة محكوم بها عليه في جنحة .

لا يجوز . المادة الاولى من القانون رقم

٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠

لسنة ١٩١٦

(تقض مدني - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٩٢)

(رقم ٨٩)

٢٨٥ نزع ملكية للنفقة العامة . مجلس بلدي .

قيامه باجراء مخالف للقانون . طلب

التعويض عنه . تقديره بمقتضى

ما استخلص من العناصر الواقعية .

موضوعي .

(تقض مدني - ١٥ أبريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٤٨)

(رقم ٥٨٢)

٢٨٦ نزع الملكية للنفقة العامة (١) اعتبار

الحكومة في حكم المشتري . الزامها

بدفع الثمن وفوائد التأخير من يوم

صدور المرسوم بنزع الملكية غير صواب

(٢) نزع ملكية . معارضة الحكومة

في تقدير الثمن . رفع دعوى فرعية من

صاحب العقار المزروع ملكيته بالتزام

الحكومة بدفع الثمن . لا يجوز (المواد

٥ و ٨ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ١٨

و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون نزع الملكية

٢٩٤ نقض وإبرام . تقديم مستند مثبت لصحة الطعن . تقديم أوراق غير رسمية لنفي احتمال جده تقديمه . عدم وجود من ينكر تقديم هذا المستند . قبول الطعن ونقض الحكم

(نقض مدني - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٨٣٣ رقم ٤٢٥)

٢٩٥ نقض وإبرام . التقرير به . توكيل محام لهذا الغرض . بشرط قبوله (المادة ١٥ من قانون محكمة النقض)

(نقض مدني - ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ص ٤٠١ رقم ١٩٣)

٢٩٦ نقض وإبرام - حكم . تأسيسه على قاعدة قانونية سليمة . التزديده . وقوع خطأ فيما ورد فيه تزيدا . لا يعيب الحكم .

(نقض مدني - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٦٤ رقم ٢٦)

٢٩٧ نقض وإبرام . حكم . قطعي في شكل الاستئناف . بقبوله وقطع باب المرافعة . سير اجراءات المرافعة بحضور الطرفين . قبول الحكم . يسقط حق الطعن فيه

(نقض مدني - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦٣١ رقم ٢٠٤)

٢٩٨ نقض وإبرام . حكم منقوض . حكم مؤسس عليه . نقضه من غير طعن

(نقض مدني - ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٥٤ رقم ٤٣٢)

٢٩٩ نقض وإبرام . حكم . وقوع تناقض بين بعض أسبابه وبعض . صحة الحكم في نتيجته . وجود أسباب أخرى صحيحة كافية لإقامة منطوقه عليها . لا نقض (المادة ١٠٣ مرافعات و ١٠ من قانون محكمة النقض)

(نقض مدني - ١٥ أبريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٦٠ رقم ٥٨٤)

٢٨٩ ١ - نقض وإبرام . إعلان الطعن . حصوله في المحل الأصلي للطعون ضدهما . تسليمه لشيخ القسم لغياب وكيلها عن مقر دائرتها . إقامة المطعون ضدهما بالخارج . صحة الاعلان .

(المادتان ٧ مرافعات و ١٧ نقض)

٢ - نقض وإبرام . إعلان الطعن . شخص مقيم في الخارج . معرفة محل إقامته أو عدم معرفتها . إعلانته الحاصل للنيابة متى يتم ؟

(نقض مدني - ١٥ أبريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٤٨ رقم ٥٨٢)

٢٩٠ نقض وإبرام . اغفال أوراق ومستندات هامة مقدمة في الدعوى . الاستظهار بهذه المستندات لدى محكمة النقض على الخطأ في تطبيق القانون . اعتبار وجه الطعن هو قصور الحكم والأسباب . جوازه .

(نقض مدني - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٢٩٠ رقم ١٤٠)

٢٩١ نقض وإبرام . بطلان

(نقض مدني - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٦ رقم ٢٥٤)

٢٩٢ نقض وإبرام . تقديم الأوراق . ميعاده . مراعاته . حتميته . تقديم بعض المدعى عليهم في الطعن أوراقهم في الميعاد . تقديم البعض الآخر أوراقا بعد الميعاد بدعوى أنهم جميعا يمثلون تركة لا تتجزأ . لا يقبل . (المادة ٢٧ من قانون النقض)

(نقض مدني - ٧ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٤٣ رقم ٤٢٨)

٢٩٣ نقض وإبرام . تقديم صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه

(نقض مدني - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٩ رقم ٢٥٥)

- ٣٠٠ نقض وإبرام . خطأ الحكم في حساب
الارقام الواردة فيه . لا يصلح وجها
للطعن . محكمة الموضوع هي التي تصحح
إذا رفع أمره اليها
(نقض مدني — ١٩ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٥٩ رقم ٣٢)
- ٣٠١ نقض وإبرام - دعوى أصلية . دعوى
ضمان فرعية . متى يصح للدعي الطعن
في الحكم الصادر برفض دعوى الضمان
(نقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٦٨
رقم ٧٩)
- ٣٠٢ نقض وإبرام . دعوى وضع يد . الدفع
بأن الأرض المتنازع عليها من المنافع
العامة . لا يغير طبيعة الدعوى . الطعن
في الحكم الصادر فيها من محكمة ابتدائية
بصفة استئنافية . جواز الطعن فيه بطريق
النقض (المادة ١٠ من قانون محكمة
النقض)
(نقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ ص
١٧١ رقم ٨١)
- ٣٠٣ نقض وإبرام . سبب قانوني متعلق
بالنظام العام . متى يصح التمسك به
لأول مرة أمام محكمة النقض
(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص
١٨٣ رقم ٨١)
- ٣٠٤ نقض وإبرام . صفة الطاعن . تغير صفة
الطاعن عند الطعن . عن صفة التي أدخل
بها في الدعوى أمام محكمة الاستئناف .
لا يقبل .
(نقض مدني — ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
٨٩ رقم ٤٧)
- ٣٠٥ نقض وإبرام . طعن . أساسه المصلحة .
لا مصلحة . لا نقض . مثال
(نقض مدني — ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ ص
٨٥٢ رقم ٤٣١)
- ٣٠٦ نقض وإبرام . طعن . مصلحة الطاعن
منه مصلحة نظرية صرف . لا يقبل
(نقض مدني — ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
٨٤ رقم ٤٥)
- ٣٠٧ نقض وإبرام . الطعن بمخالفة الحكم
للقانون أو بمخالفة الوقائع الواردة به
لما هو ثابت بالأوراق . وجوب إيضاح
وجوه المخالفة .
(نقض مدني — ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٥٨
رقم ٧٣)
- ٣٠٨ نقض وإبرام . الطعن في أسباب الحكم
استقلالاً . لا يجوز
(نقض مدني — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص
٢٢٤ رقم ٣٦٢)
- ٣٠٩ نقض وإبرام . قاعدة شرعية . وجوب
الآخذ بها . مخالفة الحكم لمقتضاها : نقضه
(نقض مدني — ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٦٢
رقم ٥٨٥)
- ٣١٠ نقض وإبرام . وجه طعن غير منتج .
رفضه . بدون بحث .
(نقض مدني — ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ١٣٧
رقم ١٣٧)
- ٣١١ نقض وإبرام . وجوه طعن . نقضه
لقصوره . لا محل لبحث الوجوه الأخرى .
أثر هذا النقض
(نقض مدني — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ ص
١٠٤٤ رقم ٥٢٩)
- ٣١٢ نقض وإبرام . ورقة الطعن . إعلانها
للنيابة . متى يكون صحيحاً (المادة ١٧
من قانون النقض .
(نقض مدني — ٤ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٠١٣
رقم ٥٢١)
- و
- ٣١٣ وارث . مورث . متى يعتبر الوارث

- مثلا للورث في تصرفاته والتزاماته ؟
متى يعد أجنبيا عنه . سند دين لبعض الورثة .
(تقض مدنى - ١٥ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٥٢ رقم ٥٨٣)
وارث (انظر موارث رقم ٢٨٠)
وجه طعن (انظر تقض و ابرام رقم ٣١٠)
٣١٤ وجوب العمل بقاعدة شرعية . إقامة القاضى الأهل حكمه على ما ينطوى فيه مخالفة لهذه القاعدة . تقضه
(تقض مدنى - ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٠١٩ رقم ٥٢٤)
وحدة السبب . وحدة الخصوم
(انظر قوة الشئ المحكوم فيه رقم ٣١٢)
٣١٥ وراثة . حكم بمنع تعرض . تأسيسه على القضاء بثبوت الارث المبني على النسب . حكم موضوعى بالوراثة .
(تقض مدنى - ٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٨١ رقم ٨٥)
ورقة الطعن (انظر تقض و ابرام رقم ٣١٢)
٣١٦ وضع يد . حصة شائعة . نصيب مفرز . شريك فى ملك . رفعه دعوى وضع يد . لدفع تعرض الغير أو شريكه الآخر . جوازه .
(تقض مدنى - ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٠١٧ رقم ٥٢٣)
وضع اليد
(انظر نزع ملكية رقم ٢٨٣ وقدم رقم ٢١٤)
٣١٧ ١ - وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك . لا يكسب الملك سريان حكم هذه المادة على الواقف المستحق . وعلى الناظر على الوقف . (المادة ٧٩ مدنى)
٢ - وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك . متى يعتبر صالحا للتمسك به ؟
(تقض مدنى - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٨٩ رقم ٤٧)
- وضع اليد بسبب وقى
(انظر تقدم رقم ٢١١)
٣١٨ الوفاء بالتعهدات . عرض الدين . تقييده
(المادة ١٧٥ مدنى)
(تقض مدنى - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٢٤ رقم ٢٥٣)
٣١٩ وقف . أبديته . وجوب المحافظة عليها . وجوب نزعه من تحت يد من يحفظه أو من يخشى عليه منه .
(تقض مدنى - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١١٦٢ رقم ٥٨٥)
٣٢٠ وقف . استئجار بعض أعيانه لاستداد دين شخصى على مستحق . فسخ الاجارة . الوقف غير مسئول عن الدين
(تقض مدنى - ١٦ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٨٢ رقم ٤٤)
٣٢١ وقف . مطالبة ناظر الوقف بدفع معاش مستحق فى الوقف بمقتضى كتابه ولا نزاع فيه . اختصاص المحكمة الأهلية بذلك . النزاع على الاستحقاق . اختصاص المحكمة الشرعية بالفصل فيه . دفع بعدم الاختصاص لوجود نزاع على الاستحقاق . الفصل فيه بالرفض . وجوب ايقاف النظر فى الموضوع حتى يفصل فى أمر الاستحقاق . الفصل فى الدفع بالرفض وفى موضوع الدعوى معاً . تقض
(تقض مدنى - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ١٣١ رقم ٣٠٧)
٣٢٢ ١ - وقف . ناظر وقف . صرف الاستحقاق لبعض المستحقين وحرمان بعضهم منه . المحروم . الخلاف فى الاستحقاق على النسب . على قيام شرط . كيفية رجوع المحروم بحصته .

المتعامل مع هذا الوكيل أو سوتها. لا تجدى
(نقض مدنى — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦
ص ١٧٠ رقم ٨٠)
ولاية السلطة القضائية
(أنظر نزع ملكية رقم ٢٨٢)

لا

لائحة المحاكم الشرعية
(أنظر دعوى شرعية رقم ٢٤٢)

٢ - وقف - حسن النية المبرى - لزمة
الناظر : معناه

(نقض مدنى — ١١ مارس سنة ١٩٣٧
ص ١٠١٩ رقم ٥٢٤)
وقف (أنظر تقدم رقم ٢١١)

٣٢٣ وكالة - تجاوز الوكيل حدود توكيله .
لا يلزم الموكل - حسن نية المستأجر

قرارات المجالس الحسبية

ج

٣ جنسية . أولاد قصر . أب أجنبي تجنس
بالجنسية المصرية . اعتبارهم مصريين .
إقامتهم العادية في الخارج . بقاء جنسيتهم
الأجنبية كتنشيع البلد التابعين له .
(مجلس حبي اسكندرية — ٥ مايو سنة ١٩٣٥
ص ٤٦٥ رقم ٢١٥)
الجنون (أنظر قرارات المجالس الحسبية رقم ٨)
جهات قضائية (أنظر اختصاص عام رقم ١)

ح

حجر

(أنظر قرارات المجالس الحسبية رقم ٨ وولاية
شرعية رقم ١٤)
حمل مستكن . امتناع الحامل عن الحضور
أمام المجلس . كاف لاعتباره متبها .
(مجلس حبي مصر — ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٥
ص ٤٧٠ رقم ٢١٦)

ع

عقد وكالة . (أنظر قرار رقم ٧)

حرف الالف

أب أجنبي (أنظر جنسية رقم ٣)
أجانب متمتعين بالامتيازات
(أنظر مجالس حبية رقم ٢)
اختصاص عام . خاص بوظائف الجهات
القضائية المختلفة . من النظام العام . جواز
الفصل فيه من تلقاء نفس الجهة
(مجلس حبي اسكندرية — ٥ مايو سنة ١٩٣٥
ص ٤٦٥ رقم ٢١٥)
اختصاص (أنظر مجالس حبية رقم ٩ ورقم ١٠)
اسباب جديدة (أنظر قرار رقم ٦)
استمرار الولاية (أنظر ولاية شرعية رقم ١٤)
امرة مالكة (أنظر مجالس حبية رقم ٩)
اعادة النظر (أنظر قرار رقم ٦)
إقرار بينوه (أنظر ولاية شرعية رقم ١٣)
البانيون (أنظر مجالس حبية رقم ١١)

ت

٢ تصديق على القسمة . بمعرفة المجلس
الحسبي . ليس حكما فيها . بل مجرد اذن .
جواز العدول عنه .
(مجلس حبي مديرية الغربية — ٢٩ أكتوبر
سنة ١٩٣٠ ص ٤٥١ رقم ٢١٢)

<p>١٠ - مجالس حسية - اختصاصها القضاة بالحجر واستمرار الوصاية وخلافه . قراراتها فيه . حائز لقوة الشيء المحكوم فيه</p> <p>٢ - مجالس حسية . اختصاصها الادارى . المتعلق بإدارة أموال المحجور عليها والتعامل . قراراتها فيه . عدم تعلقها بحق للغير جواز العدول عنها (مجلس حسي مديرية القرية - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ من ٤٥٩ رقم ٢١٢)</p> <p>١١ مجالس حسية . ألبانيون . اختصاصها بالنظر في أمورهم (مجلس حسي اسكندرية - ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ من ٤٦٣ رقم ٢١٣)</p> <p>مجالس حسية (انظر قرار رقم ٦)</p> <p>١٢ مصرى . مولود خارج القطر من أم مصرية وقتها . عدم ثبوت نسبته لايه . اعتباره كذلك (مجلس حسي اسكندرية - ٥ مايو سنة ١٩٣٥ من ٤٦٥ رقم ٢١٥)</p>	<p>ق</p> <p>٥ قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ . كل شخص يسكن الاراضى المصرية طبقا للبادء ٢٢ منه . يعتبر مصرية الى أن يثبت العكس (مجلس حسي اسكندرية - ٥ مايو سنة ١٩٣٥ من ٤٦٥ رقم ٢١٥)</p> <p>٦ قرار . صادر من المجالس الحسية . وجود أسباب جديدة . جواز اعادة النظر فيه . (مجلس حسي مصر - ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٥ من ٤٧٠ رقم ٢١٦)</p> <p>٧ قرار مجلس حسي . عدم جواز العدول عنه . اذا تعلق به حق للغير . استقالة من القوامه . قبول المجلس لها . اعتبارها كعقد الوكالة . عدم جواز الرجوع عنها . (مجلس حسي مديرية القرية - ١٦ ابريل سنة ١٩٣٩ من ٤٥٧ رقم ٢١١)</p> <p>٨ قرارات المجالس الحسية . مسائل الحجر للجنون والحمل المستكن . تغيير حالاتها . جواز العدول عنها (مجلس حسي مصر - ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٥ من ٤٧٠ رقم ٢١٦)</p> <p>قرارات المجالس الحسية (انظر مجالس حسية رقم ١٠)</p> <p>قصر (اولاد) (انظر جنسية رقم ٢)</p> <p>قوة الشيء المحكوم فيه (انظر مجالس حسية رقم ١٠)</p>
<p>ن</p> <p>نظام عام (انظر اختصاص عام رقم ١)</p> <p>و</p> <p>١٣ وطنيون (انظر مجالس حسية رقم ٩) ولد طيعى . حسب القانون الفرنسى . الأقرار بينوته من والديه . يتبع جنسية الأب . صفة الأقرار . المنازعة فيه (مجلس حسي اسكندرية - ٥ مايو سنة ١٩٣٥ من ٤٦٥ رقم ٢١٥)</p> <p>١٤ ولاية شرعية . على شخص . غير مانعة من الحجر عليه . استمرار الولاية بعد الحجر أو منعها . حالاته (مجلس حسي متوفى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ من ٤٦٤ رقم ٢١٤)</p>	<p>م</p> <p>٩ مجلس حسي (انظر قرار رقم ٧) مجالس حسية . الأشخاص الخاضعون لاختصاصها . جميع الوطنيين . استثناء افراد الأسرة المالكة والاجانب المتمتعين بالامتيازات (مجلس حسي اسكندرية - ٥ مايو سنة ١٩٣٥ من ٤٦٥ رقم ٢١٥)</p>

قضاء المحاكم الاستئنافية والكلية والجزئية الاهلية

ومحكمة الاستئناف المختلطة

- ٦ إعلان (أنظر تزوير في أوراق رسمية رقم ٨)
إنداز مشبوه . مداه . حدوده وسلطة
البوليس في ذلك . مجرد ملاحظة . حكم
المادة ٢٩ من قانون المشبوهين . القبض
والتفتيش فيها . حالاته .
(الرازق الكلية الاهلية - ديسمبر سنة ١٩٣٤
ص ٨٠٣ رقم ١٥١)

ت

- ٧ تجمير . حصوله في الطرق العمومية .
أو المحلات العمومية . لا تفريق
(الجيزة الجزئية - أول سبتمبر سنة ١٩٣٦
ص ٦٨٣ رقم ٣٦٦)
تجمير (أنظر محل مسمى رقم ١٦)
٨ تزوير في أوراق رسمية . إعلان خصم
خصمه في غير محل اقامته . اتفاقه مع آخر
على تسليم الاعلان باعتباره مقبلاً معه .
(جنابات مصر - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٤٣٨ رقم ٢٠٥)
تعويضات أو الرد
(أنظر استئناف رقم ٤)

- ٩ ١ - تفتيش . اذن النيابة به . للمأموري
الضبطية القضائية . يجب أن يكون بالكتابة
٢ - تفتيش . رضا صاحب المنزل . يجب
أن يكون صريحاً وحاصلاً قبل التفتيش .
(شين القاطر الجزئية - ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ ص ٥٨٣ رقم ٢٨٠)
١٠ تهديد شفوي . صادر من شخص لآخر
بواسطة وكيله لاعتقابه عليه .
(الخليفة الجزئية الاهلية - ١١ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١٢٤٥ رقم ١٥)

حرف الألف

- ١ اقامة مادية (أنظر دفاع شرعي رقم ١٣)
الاتفاق على ما يخالف القوانين الجنائية . باطل
(الواسطى الجزئية الاهلية - ١٤ فبراير سنة
١٩٣٧ ص ١٢٤١ رقم ٦١٣)
٢ اختلاس . استلام مبلغ من شخص .
لاستجار مكان باسمه على أن يسكن الأول
فيه . اعتباره علاقة مؤجر بمستأجر .
لاعلاقة وكيل بموكل . عدم رد المبلغ
لا يعتبر اختلاسا . استعارة اسمه . معدومة .
(جنابات مصر - ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ ص ١٠٦٩
رقم ٥٤٥)
٣ أدلة التزوير . ميعاد إعلانها للنخصم .
حالة سقوطها من عدمه . جواز إعلانها
قبل الحكم بسقوطها .
(الواسطى الجزئية - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٨٧ رقم ١٨٢)
إذن النيابة بالتفتيش (أنظر تفتيش رقم ٩)
٤ ١ - استئناف . مخالفة . عدم الحكم بالرد
أو الحكم بالبراءة جوازه .
٢ استئناف . متهم في مخالفة . الحكم عليه
بالقراءة . وبالتعويضات أو الرد . جوازه
(اسكندرية الاهلية - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٦٦٢ رقم ٣١٨)
٥ استئناف فرعي . في المواد الجنائية .
لا محل للقياس . فيه عدم قبوله .
(المنصورة الكلية الاهلية - ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ ص
٢٧٥ رقم ٢٧٥)
استعارة لم (أنظر اختلاس رقم ٢)
إصابة بجنى عليه (أنظر مسئولية جنائية رقم ١٧)

ح

حق المراقبة (أنظر مشبوه رقم ١٧)

خ

خطأ (أنظر دفاع شرعى رقم ١٢)
خطأ الملاح (أنظر مسئولية جنائية رقم ١٦)

د

١١ دعوى عمومية . تحريكها بمعرفة المدعى
المدنى . سلطة القضاء بها فى حالة عدم
قبول الدعوى المدنية .

(كرم مادة الجزية — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٨٥ رقم ٢٨١)

دعوى مدنية (أنظر دعوى عمومية رقم ١٢)
١٢ ١ - دفاع شرعى . إباحة مادية .
محو المسئولية الجنائية والمدنية .

٢ - دفاع شرعى . تقديره . مراعاة
ظروف المدافع . خطأه فى نفس
الفعل أو شخص المصاب . غير
مؤثر .

(مصر الكلية الاهلية — ١٦ يناير سنة ١٩٣٧
ص ١٠٧٧ رقم ٥٤٨)

ر

رضا بالتفتيش (أنظر تفتيش رقم ٩)

س

سلطة البوليس (أنظر ائذار مشبوه رقم ٦)

ش

شاهد (أنظر غرامة رقم ١٣)

ط

طرق عمومية (أنظر تجمعهم رقم ٧)

ع

عاهة مستديمة (أنظر مسئولية جنائية رقم ١٧)
عقوبات جنائية (أنظر لجان ادارة رقم ١٥)

غ

١٣ غرامة . محكوم بها على شاهد . جواز
المعارضة فيها بالطرق المعتادة

(قنا الجزية الاهلية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣
ص ٧٨٠ رقم ٢٨٢)

ق

قانون المشومين (أنظر ائذار مشبوه رقم ٦)
القبض والتفتيش
(أنظر ائذار مشبوه رقم ٦)

ل

١٤ لجان إدارية . مختصة بجرائم معينة .
العقوبات الصادرة منها . هى عقوبات
جنائية .

(الواسطى الجزية الاهلية — ١٤ فبراير سنة
١٩٣٧ ص ١٢٤١ رقم ٦١٣)

م

مأمورى الضبطية القضائية

(أنظر تفتيش رقم ٩)
منهم فى مخالفة (أنظر استئناف رقم ٤)
مؤجر (أنظر اختلاس رقم ٢)

١٥ محل عموى . بطبيعته . أو بالتخصيص .
أو بالمصادقة . تعريف كل منها . اتصاله
بالتجهر .

(الجيزة الجزية الاهلية . — أول سبتمبر
سنة ١٩٣٦ ص ٦٨٣ رقم ٢٢٦)

محلات عمومية (أنظر تجمعهم رقم ٧)
مخالفة (أنظر استئناف رقم ٤)
مراقبة قضائية (أنظر مشبوه رقم ١٧)

١٦ مسئولية جنائية . إصابة بجنى عليه .
احتمال تخلف عاهة مستديمة . خطأ فى
(٧)

عليه . حكمها في القانون . مجرد انذاره
مشبوه . لا يخول البوليس حق المراقبة
(التنازع الكلية الاهلية — ٩ ديسمبر سنة
١٩٣٤ ص ٣٠٨ رقم ١٥١)
ملوحة (انظر غرامة رقم ١٤)

و

وكيل (انظر اختلاس رقم ٢)

العلاج . مسئولية المتهم عنها . حالاته .
مداده .

(المجيزة الجزئية الاهلية — أول سبتمبر سنة
١٩٣٦ ص ٦٨٣ رقم ٣٢٦)

مسئولية جنائية ومدنية (انظر دفاع شرعى رقم
١٢)

مستأجر (انظر اختلاس رقم ٢)

١٧ مشبوه . طلب تطبيق المراقبة القضائية

القسم المدني والمرافعات

اتعاب المحامى

(انظر اختصاص المجالس المحسنة رقم ٦٠)
اتعاب الوكيل (انظر وكالة رقم ٣٦٧)
٢١ اتفاق بين مؤجر ومستأجر . على انتهاء
العقد بشرط الاخطار قبلها . أو يمتد
لمدة أخرى . صحته

(بيا الجزئية الاهلية — ٨ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١٢٤٢ رقم ٦١٤)

٢٢ اتفاق على اختصاص القاضى الجزئى . مع
قابلية حكمه للاستئناف . جوازه

(شين الكوم الجزئية — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ١٠٩٩ رقم ٥٤٣)

اتفاق (انظر اثبات بالينة رقم ٣٧ واختصاص
القاضى الجزئى رقم ٥٧ وتقليبة رقم ٢٤٦)

اتفاق المتعاقدين (انظر اجارة رقم ٢٨)

٢٣ اتفاقات دولية . مصدق عليها بتشريع
داخلي . تميزها عن هذا التشريع بالذات .

مدى التفريق في هذا الشأن . تحديد نية
الاطراف المتعاقدة

(استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٦٩٩ رقم ٣٣٦)

٢٤ اثبات . صورية عقد . التحقيق . في حضور

حرف الالف

١٨ أب . موته مجعلا مال ولده القاصر .
عدم ضمانته الجدة . في حكمه .

(استكبرية الكلية الاهلية — ٢٦ ديسمبر سنة
١٩٣٦ ص ١٢٠٢ رقم ٥٩٨)

ابطال تصرفات

(انظر تثبيت الملكية رقم ١٩٥)

ابطال الحكم (انظر حكم رقم ٣٣٨)

ابطال وقف

(انظر اختصاص المحاكم الاهلية رقم ٦٢)

ابهام النص (انظر تفسير العقود رقم ٢٢٨)

اتحاد الخصوم (انظر استئناف رقم ١٠٠)

اتحاد السبب (انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم
٥١٦)

١٩ اتعاب محاماة . متفق عليها . شرط
تعديلها بالتخفيض . حاله .

(استئناف مختلط — ١٦ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ١٢٤٧ رقم ٦١٦)

اتعاب محاماه (انظر مقام رقم ٥٣٦)

٢٥ اتعاب المحامى . محامى وكيل عن مأنون

بالخصومة من القاضى الشرعى . حقه
فيها طبقا للبادءة ٥١٣ مدنى

(استئناف مصر الاهلية — ١٤ نوفمبر سنة

١٩٣٥ ص ١٠٠ رقم ٥١)

اثبات وجود شركة تجارية
(انظر شركة تجارية رقم ٤٤١)
اثبات الوكالة (انظر وكالة رقم ٦٢٩)
اترجى (انظر تسجيل رقم ٢٠٧ ونفسه
رقم ٥١٠)
اترجى (لا) (انظر تسجيل رقم ٢١٠)
إثراء (انظر مسئولية رقم ٥٤٤)
٢٨ إجارة - حراسة قضائية - على أعيان
مؤجرة بناء على مانص عليه في العقد عند
مخالفة شروطه . جوازها . اتفاق
المتعاقدين عليه . كفايته .
(استئناف مصر الأهلية - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٤٢٨ رقم ٢٠١)
٢٩ إجارة الاشخاص - مستخدم . توصله
إلى اختراع . اثناء قيامه بأعمال وظيفته .
وبالاستعانة بوسائل الخدم . حصوله
على أجره . لاحقوله في مكافأة خاصة .
(استئناف مخطط - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٩٤٠
رقم ٤٨٣)
٣٠ إجارة عين الوقف . تطبيق أحكام الشريعة .
لا محل له . صحة تصرف الناظر في التأجير .
نفاذه . إهمال الناظر أو خطاه . لا يلزم
المتعاقدين . مسئولية الناظر عنه .
(استئناف مصر - ٩ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١١٨٧
رقم ٥٩٤)
إجارة أرض الوقف .
(انظر نظام الوقف رقم ٥٩٨)
إجارة من الباطن
(انظر عقد الاجارة رقم ٤٧٠)
الاجانب (انظر محاكم شرعية رقم ٥٣٠ ولائحة
الترع والجسور رقم ٦٣١)
أجر (انظر اجارة الاشخاص رقم ٢٩)
أجر المثل (انظر عقد التحكير رقم ٤٧٥)
إجراء إدارى
(انظر مرسوم ٩ مايو سنة ١٩٣٦ رقم ٥٣٥)
إجراء تحفظى مستعجل
(انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٩٨)

الاخصام شخصيا . الشك فيها . الاخذ
بالقرائن . كاف
(استئناف مخطط - ١١ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ١٩٦ رقم ٣٣٠)
٢٥ اثبات . حصول زيادة في أعمال المقاوله
عمامورد بالعقد . تابع للقواعد العامة . عقد
المقاوله . لا يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة
لأثبات هذا الأذن .
(استئناف مصر الأهلية - ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ٤١٢ رقم ١٩٧)
٢٦ اثبات بالبينه . فى شركات المحاصة .
جوازه .
(دمياط الجزية - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٣٤٩ رقم ١٦٧)
٢٧ اثبات بالبينه . فيما زاد عن الألف غرش .
عدم جوازه . من النظام العام . الاتفاق
عليه . غير مؤثر .
(استئناف مصر الأهلية - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧
ص ١٠٥٣ رقم ٥٣٥)
اثبات (انظر استحقاق رقم ١١٥ والتماس رقم
١٥٠ وبيع رقم ١٩١ وتصرف رقم ٢١٥ وتعليق
رقم ٢٣٩ وتقصير رقم ٢٥٥ وحكم رقم ٢٣٣
ودعوى استحقاق رقم ٣٨٠ وملكية تجارية
رقم ٥٨٧)
اثبات بالكتابة .
(انظر مبة مسترة رقم ٦٦٩)
اثبات تاريخ .
(انظر حكم غياي رقم ٢٤٦)
اثبات التاريخ رسميا
(انظر عقد ملكية رقم ٤٨١)
اثبات التناقص (انظر حكم تميدى رقم ٣٤٣)
اثبات حالة مادية فعلية
(انظر دعوى اثبات حالة رقم ٢٧٤)
اثبات الحالة (انظر تحكيم رقم ١٩٧)
اثبات ملكية المدين
(انظر حجز عقارى رقم ٢٨٨)

٣٥ أحكام نهائية . الطعن فيها . لصدورها

بطريق الغش والتدليس . جوازه . ورتة .
طعنهم في الاحكام الصادرة ضد مورثهم .
أو دائن مرتين . طعنه في الحكم الصادر
ضد مدينه في شأن ملكية العين إذا صدر
بطريق الغش والتواطؤ . جوازه .

(استئناف مصر — أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص
٤٢١ رقم ٢٠٠)

احكام (انظر استئناف رقم ١٠٣)

احكام ابتدائية (انظر استئناف رقم ٩٥)

احكام لتسجيل (انظر عقد بيع رقم ٤٧٢)
أحكام الشريعة الاسلامية

(انظر تصرفات الول الشرعى رقم ٢١٨)

أحكام القانون العام

(انظر حق الامتياز رقم ٣٢٨)

أحكام المحاكم الابتدائية

(انظر محاكم الاستئناف رقم ٥٩٢)

أحكام الوراثة

(انظر نفقة رقم ٦٠٢)

أحوال شخصية

(انظر مسألة شرعية رقم ٥٤١)

إخبار المدين المحجوز عليه

(انظر حجز مالمدين لدى النير رقم ٢٩٧)

اختراع (انظر اجارة الاشخاص رقم ٢٩)

٣٦ اختصاص . دعوى داخلية في نصاب

القاضى الجزئى . تعديل الطلب لأكثر
من اختصاصه . طلب احالة القضية على
الحكمة الكلية . جوازه . وجوب
إحالتها عليها .

(مصر الكلية الاملية — ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤)

ص ٢١٩ رقم ٩٨)

٣٧ اختصاص . طلب التسليم والحبس .

تابع لقيمة العقار المرهون .

(كوم حمادة الجزئية — ١٤ يناير سنة ١٩٣٦)

ص ٣٤٠ رقم ١٦٤ .

إجراء تحقيق

(انظر اختصاص القاضى المستجلب رقم ٥١)

٣١ إجراءات بيع عقار . تنازل نازع

الملكية عنها . دخول دائن مسجل فيها .
طلب الاستمرار في إجراءات البيع .
جوازه .

(استئناف مصر الاملية - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

ص ٥٤١ رقم ٣٦٢)

٣٢ إجراءات مقيدة للحرية . صادرة من

السلطة الادارية . في سبيل منع الجرائم
وعدم الاخلال بالنظام . اعتبارها أوامر
إدارية صحيحة .

(مصر الكلية الاملية — « قضاء مستجلب » ٢٩)

أغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٣٣٤ رقم ١٠٥)

٣٣ اجراءات نزاع ملكية . عدم اعلان الحائز

للعقار . عدم التمسك بهذا البطلان بمعرفة
في أول جلسة للبيع . زواله .

(استئناف مخطوط — ٩ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٤٨٧)

رقم ٢٤٠)

اجراءات (انظر تنفيذ ضد المدين رقم ٣٦٥)

اجراءات تحفظية

(انظر داتان رقم ٣٦٣)

اجراءات نزاع ملكية (الغاء)

(انظر استئناف رقم ٨٨)

اجراءات وقتية مستعجلة

(انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٩٧)

٣٤ إجازة . صريحة أو ضمنية . من القاصر

بعد بلوغه . مزيلة للبطلان . مجرد سكوت
أو مضي خمس سنوات . بعد البلوغ
لا يزيله

(استئناف مصر الاملية — ٢٤ نوفمبر سنة)

١٩٣٦ ص ٣٦٣ رقم ٢٦٣)

اجازة الورثة (انظر بيع رقم ١٨٦)

إحالة (انظر حوالة رقم ٢٥٢)

احتفاظ البائع بحق الملكية

(انظر بيع رقم ١٧٦)

- ٤٣ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. برد
الحيازة للمستأجر. ضد المالك. إذا
أخرجه منها بالقوة وبغير حق. مقرر.
(مكتدرة الكلية الأهلية - قضاء مستعجل
١٥ فبراير سنة ١٩٣٤ ص ٧١٩ رقم ٣٧٨)
- ٤٤ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. بطرد
مستأجر من العين. مع الشرط الفاسخ.
بمجرد وقوع المخالفة وعدم النزاع في
جديتها. ثابت
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل -
٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٢٣١ رقم ١٠٤)
- ٤٥ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
بطرد واضع اليد بلا سبب. توافر
الاستعجال. حالته.
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ١٢ أغسطس
سنة ١٩٣٦ ص ١٣٣٢ رقم ٦٠٨)
- ٤٦ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
بطلان حجز إذا لم يحتمل جدلا أو بحثا
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل -
٢ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٥٧٢ رقم ٣٧٥)
- ٤٧ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
بطلان حكم غيابي. عدمه. بحثه. قاصر
على الحكم بالاستمرار في التنفيذ أو
إيقافه.
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ٢٦
يناير سنة ١٩٣٥ ص ٤٧٢ رقم ٢١٧)
- ٤٨ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
حكم باخلاء عين مؤجرة. مجرد مخالفة
منع التأجير من الباطن أو التنازل من
المستأجر. عدم اشتراط الفسخ من تلقاء
نفسه. قضاء في الموضوع. عدمه.
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ١٩ نوفمبر
سنة ١٩٣٤ ص ٥٦٥ رقم ٣٧٢)
- ٤٩ ١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
خصم ثالث. حقه في الدفع

- اختصاص قاضي الأصل
(انظر قاضي الموضوع رقم ٥٠٠)
- ٣٨ ١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
إلغاء حجز تحت اليد. كطلب الغير. عن
مال مستحق له. مقرر
٢ - اختصاص القاضي المستعجل. طلب
الغاء حجز تحت اليد. لائبا على بطلان
اجراءات الحجز. بل لاستحقاق المبلغ
المحجوز من أجله - مقرر
(استئناف مختلط - ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥
ص ٣٥٢ رقم ١٧٢)
- ٣٩ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
الغاء حجز ما للدين لدى الغير. مع صحته
شكلا. لنزاع خاص بحوالة سابقة. عدمه.
جواز الحكم بصرف المبالغ المتنازل
عنها. مع جدية الحوالة. شروطه.
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل -
٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص ٦٧٢ رقم ٣٢١)
- ٤٠ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. بالغاء
حجز. لبطلانه بطلانا جوهريا. النظر
في استمرار أو إيقاف التنفيذ عن
الاشكال المقدم
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل -
اول فبراير سنة ١٩٣٧ ص ٧٧٧ رقم ٣٨١)
- ٤١ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
بتسليم صورة تنفيذية من حكم. عدمه.
(مصر الكلية الأهلية - قضاء مستعجل - ٢١ مايو
سنة ١٩٣٦ ص ٣٢١ رقم ١٠٢)
- ٤٢ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة. بحث
أصل حق المرور. عدمه. النظر في استعمال
هذا الحق. وإيقاف الأعمال الجديدة.
جوازه مع توفر الخطر والاستعجال.
(مكتدرة الكلية الأهلية - قضاء مستعجل -
١٥ أبريل سنة ١٩٣٧ ص ١٠٩٧ رقم ٥٥٢)

٥٥ اختصاص قاضي اليوع . بالفصل في دفع

يطلان الاجراءات . حاصل قبل تعيين يوم البيع . أو دفع بعدم اختصاصه . عدمه (اسكندرية الكلية الاهلية — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ — ص ٩٠١ رقم ٤٥٣)

٥٦ اختصاص القاضي الجزئي . شامل

اختصاصه في الأمور المستعجلة طبقا للقانون الاهلي . غير مانع من الفصل في الاختصاصيين .

(استئناف مصر الاهلية — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٣٥ رقم ٢٥٩)

٥٧ اختصاص القاضي الجزئي . في حالة اتفاق

الطرفين عليه . دون النص على ان يكون حكمه نهائيا . جوازه . قابل للاستئناف . (مهيا الجزئية — ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٣٤٧ رقم ١٦٦)

٥٨ اختصاص القاضي المستعجل . تفسير

العقود أو الأحكام أو اجراء تحقيق . أو انتداب خير في نزاع موضوعي محض . لاشمله

(اسكندرية الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ ص ١٢٢٩ رقم ٦٠٦)

٥٩ اختصاص القاضي المستعجل . في تفسير

مخالصة . عدم جوازه . ايقاف التنفيذ . من حقه

(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ص ٣٢٦ رقم ١٥٦)

٦٠ اختصاص المجالس الحسبية . في تقدير

اتعاب المحامي قبل موكله . عدمه . اختصاص المحاكم المدنية به

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٧٤ رقم ٤٤٠)

٦١ اختصاص المحاكم الاهلية . بنظر

٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

سلطته في الحكم بغير ما يطلبه الخصوم . عدم جدوى الدفع بعدم الاختصاص . ٣ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . قلم الكتاب . دعوى طلب استلام أوراق قدمت في طلب اختصاص

(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ٦ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١٠٨٥ رقم ١٥٥)

٥٠ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

في استرداد مبلغ مودع . لم يعد له سبب . ثابت .

(استئناف مخطط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٣٩٨ رقم ٤٠٧)

٥١ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

في بحث الصورية أو التواطؤ . معدوم (اسكندرية الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ٩٨ رقم ٤٥٦)

٥٢ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

في دعوى الحراسة . الاستعجال فيه . أثره على المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وطبيعتها . عبارة المادة ٢٨ مرافعات

(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ ص ٩١١ رقم ٤٥٨)

٥٣ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

في المنازعة على وضع اليد . بحث المستندات والموضوع . لبيان جديته . جوازه . (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ١٢ اغسطس سنة ١٩٣٦ ص ١٣٣٢ رقم ٦٠٨)

٥٤ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .

وضع يد بحسن نية . على أطيان مؤجرة . رسي مزادها عليه قبل قبول المؤجر . حق الحبس . نزاع فيه . غير مستعجل .

(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — اول فبراير سنة ١٩٣٧ ص ٦٧٨ رقم ٣٢٢)

- ٦٨ اختصاص المحاكم المختلطة: بنظر الدعوى ابتدائيا . اسباب جدية . زوال الصالح الاجنبي استئنافيا . غير مؤثر .
(استئناف مختلط — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص ٣٥٣ رقم ١٧٤)
- ٦٩ ١ - اختصاص المحاكم المختلطة . تحديده وقت رفع الدعوى . زوال العامل الاجنبي . غير مؤثر عليه . عدم اختصاص القضاء المختلط في الاصل . تدخل الصالح المختلط أثناء النزاع . مع عدم وجود مصلحة جدية ظاهرة . غير مانع في الاصل من اختصاصه به .
- ٢ - اختصاص القضاء المختلط . بناء على اختصاص عقارى . ضد مدني . انعدامه
(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٦ رقم ١١٥)
- ٧٠ اختصاص المحاكم المختلطة . تحويل . ضمان المحول مع التضامن . تدخله في الدعوى . موجب له
(استئناف مختلط — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢٩٣ رقم ٢٩٢)
- ٧١ اختصاص المحاكم المختلطة . دائن محيل أجنبي . متضامن مع المدين . دخوله في الدعوى . لازم . المحال اليه والمحال عليه وطنيان . غير مانع منه .
(استئناف مختلط — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢٠١ رقم ٢٤١)
- ٧٢ اختصاص المحاكم المختلطة . الدفع به . مقدم على الدفع بعدم وجود صفة الخصوم .
(استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢٩٨ رقم ٢٣٦)
- ٧٣ اختصاص المحاكم المختلطة . طلب افلاس .
- الاشكالات . غير مطلق . اختصاص المحاكم الشرعية في حدود اختصاصها . ولاية المحاكم الاهلية على الاحكام الشرعية محدودة .
(مصر الكلية الاهلية — ٣ يناير سنة ١٩٣٤ ص ٢١٧ رقم ٩٧)
- ٦٢ اختصاص المحاكم الاهلية . طلب ابطال وقف . حصل اضرارا بالدائنين . مقرر
(شين الكوم الكلية الاهلية — ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٤٤٦ رقم ٢٠٨)
- ٦٣ اختصاص المحاكم الاهلية . نزاع على ملكية عين وقف . مدنية بحتة . مقرر .
(ططا الكلية الاهلية — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ص ٤٤٠ رقم ٢٠٦)
- ٦٤ اختصاص المحاكم الاهلية . نفقة الاصول والفروع والاقارب والصغير . جائز . اختصاص المحاكم الشرعية بها . غير مانع منه .
(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعمل — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٦٩ رقم ١٧٤)
- ٦٥ اختصاص المحاكم المختلطة . اتخاذ اسم مستعار . لابعاد اختصاص القضاء الاهلي . عدم قبوله
(استئناف مختلط — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص ٢٥١ رقم ١٢٤)
- ٦٦ ٢٠١ - اختصاص المحاكم المختلطة . افراد تابعين لحكومات منسلخة من الدولة العثمانية . شركة اجنية . مجرد احتمال تداول سندات في يد اجانب . عدمه .
(استئناف مختلط — ٦ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٢٩٥ رقم ٢٣٩)
- ٦٧ اختصاص المحاكم المختلطة . بقضايا الالمان والنساويين . كرايا اجانب . ثابت
(استئناف مختلط — ٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥٢ رقم ٦٣١)

اختصاص المحاكم المختلطة (عدم)
(انظر دخل رقم ٢٠١ ودفع رقم ٤٠١ ووقف
رقم ٦٢٧)

اختصاص القاضي المستعجل
(انظر إخلاء العين المؤجرة رقم ٧٨ واستعجال
رقم ١١٧ ودعوى اثبات حالة رقمي ٢٧٤ و٢٧٥ و
وقامة رسوم رقم ٤٩٤)

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
(انظر اشكال في تنفيذ رقم ١٢٥ ودعوى
وضع قيد رقم ٣٦٦ ودعوى اثبات حالة
رقم ٣٧١)

اختصاص قاضي الأمور الوقفية
(انظر نظم رقم ٢٢٠)

اختصاص القاضي الجزئي
(انظر اتفاق رقم ٢٢ ودعوى توكيد رقم ٢٨٥)
اختصاص قضاء الأحوال الشخصية

(انظر نفقة رقم ٦٠٢)
اختصاص المحاكم (انظر لوائح رقم ٥٢٠)
اختصاص المحاكم الأهلية
(انظر مهر رقم ٥٩٢)

اختصاص المحاكم الأهلية (عدم)
(انظر اشداد شرعي رقم ١٢٧ ودعوى حراسة
رقم ٢٨٩)

اختصاص المحاكم الشرعية
(انظر اختصاص المحاكم الأهلية رقم ٦١
ومهر رقم ٥٩٢)

اختصاص محكمة الاستئناف
(انظر محكمة الاستئناف رقم ٥٢٢)

اختصاص المحكمة الجزئية
(انظر دعوى اثبات حالة رقم ٣٧٨)

اختصاص المحاكم المدنية
(انظر اختصاص المجالس الحسنية رقم ٦٠)

اختصاص مسجل
(انظر حجر عقارى رقم ٢٨٩)

اختصاص وقفي
(انظر قاضي الأمور المستعجلة رقم ٤٩٧)

الدفع بصورية التحويل . أو انقضاء
دين الأجنبي . رفضه .

(استئناف مختلط - ١٥ يناير سنة ١٩٣٦
ص ٥٨٩ رقم ٢٨٥)

٧٤ اختصاص المحاكم المختلطة في جميع الأمور
الغير ممنوعة عنها بنصوص خاصة .

(استئناف مختلط - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦
ص ٩٤٠ رقم ٤٨٥)

٧٥ اختصاص المحاكم المختلطة . في دعاوى
أعضاء صندوق الدين . الخاصة بالتزامات
خدمة هذا الدين . وفي حدوده

(استئناف مختلط - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٦٩٩ رقم ٣٢٦)

٧٦ اختصاص المحاكم المختلطة . في السندات
التجارية القابلة للتداول . حالة السندات
التي لم يذكر فيها تاريخ الاستحقاق .

(استئناف مختلط - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٧٠٣ رقم ٢٤٥)

٧٧ اختصاص المحاكم المختلطة . مواد عقارية .
المدعى عليهم من جنسية واحدة عدا
واحد منهم . الدعوى بأن لاصفة له فيها .
غير مؤثر عليه . استثناء . حالته .

(استئناف مختلط - ١١ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٦٩٦ رقم ٣٣١)

اختصاص (انظر بطريركية الاقباط الكاثوليك
رقم ١٧٦ وقاضي الأمور المستعجلة رقم ٤٩٥
وقضاء مختلط رقم ٥١١ ومحكمة الاستئناف
رقم ٥٣٢ ومحاكم شرعية رقم ٥٢٠)

الاختصاص (قواعد)
(انظر دعوى اثبات حالة رقم ٣٧٨)

اختصاص المحاكم المختلطة
(انظر دعوى استرداد رقم ٢٨٢)

اختصاص عقارى (انظر اختصاص المحاكم المختلطة
رقم ٦٩ ودعوى استحقاق رقم ٢٨١ وحجر
عقارى رقم ٢٨٨)

- إزالة (انظر أشجار مفروسة رقم ١٢٢)
- ٨٢ إساءة استعمال حق . تنازل من مستخدم
عن مرتبه لآخر . اعلان التنازل
للخدوم . لا يعتبر كذلك .
(استئناف مختلط — ٢ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ٩٤٠ رقم ٤٨٤) .
إساءة استعمال حق
(انظر اخلاء العين المؤجرة رقم ٧٨)
أسباب حكم
(انظر استئناف رقم ٩٣)
أسباب الحكم
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٥)
أسبقية التسجيل
(انظر انتقال الملكية رقم ١٦٣ وبك رقم ١٧٤)
الأسبقية (حق في)
(انظر تسجيل رقم ٢٠٩)
٨٣ استئناف . تحديد قيمة النصاب . طلبات
ختامية تبدي في آخر الجلسة .
(مصر الكلية الاملية — ٢١ مايو سنة ١٩٣٦
ص ٣٦٠ رقم ١٧٠)
٨٤ استئناف . تضامن المدينين . استئناف
أحدهم . انتفاع الباقي به . عدم وحدة
سبب الالتزام .
(استئناف مختلط — ٢ يناير سنة ١٩٣٦
ص ٤٨٥ رقم ٢٣٥)
٨٥ ١ — استئناف . تفويض الرأي للحكمة .
الحكم الصادر . غير مانع منه . قبوله .
٢ — استئناف . طلب جديد . وضع
أساسه ابتدائيا . صحته
(استئناف مختلط — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٦ ص
٧٠٠ رقم ٢٣٧)
٨٦ استئناف . حق التصدي . الأحوال
المتصورة عنها قانونا . عدم جواز التوسع
فيها . حالة رفض الدعوى بحالتها . كحالة
(٨)

- اخفاء أشياء مسروقة
(انظر ترميز رقم ٢٢٩)
- ٧٨ اخلاء العين المؤجرة . حق المؤجر في
ذلك . البحث في استعماله لهذا الحق .
أو إساءة استعماله له . ليس من اختصاص
القاضي المستعجل . أسبابه .
(مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل — ٢٩
أغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٢٣٦ رقم ١٠٤)
ادارة (انظر حارس قضائي رقم ٢٨٠)
ادارة الحارس
(انظر استبدال الحارس رقم ١٥٤)
الادارة الحكومية
(انظر تنظيم الدين المصري رقم ٢٦١)
الادعاء بالملكية
(انظر واضح اليد رقم ٦١٦)
أدلة جديدة (انظر استئناف رقم ١٠٣)
٧٩ أديرة . مدير أراضيها . حقه في التقاضي
باسمها .
(استئناف مختلط — ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٩٣٩
رقم ٤٨٢)
٨٠ اذن المجلس الحسبي . عن ايجارة صادرة
للوصى لحساب القصر . طبقا للمادة ٢١
من القانون . غير لازم .
(استئناف مصر - أول نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٤٢١
رقم ٢٠٠)
ارادة الملتزم
(انظر شرط ارادي رقم ٤٣٨)
أراضي الحكومة (انظر أملاك عامة رقم ١٦٠)
٨١ أرباب الديون المسجلة . من هم قانونا
(نى سوف الكلية الاملية — ٣ مارس
سنة ١٩٣٧ ص ١٠٨٢ رقم ٥٥٠)
ارتفاق المرور
(انظر نملك بمضى المدة رقم ٢٥٧)
ارث (انظر وارث رقم ٦١٤)
الارث (انتقال ب)
(انظر حق المؤلف وتوقيته رقم ٢٢٠)

٩٢ استئناف - طلب تعويض باعتبار مسؤولية

المدعى عليهم عن إدارة الخارص . تعديله
استئنافا إلى اختيارهم مسئولين شخصيا
عن الضرر . طلب جديد . عدم قبوله
(استئناف مخطط - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ من ١٢٥٤
رقم ٦٢٥)

٩٣ استئناف - طلبات مبنية على أسباب الحكم

المستأنف . عدم قبولها . جواز نظرها
مع الاستئناف الفرعى .

(استئناف مخطط - ٢١ يناير سنة ١٩٣٦
من ٥٩٠ رقم ٢٨٧)

٩٤ استئناف - طلبات فرعية . من مستأنف

عليه ضد مستأنف عليه آخر . فى غيابه .
عدم قبولها .

(استئناف مخطط - ٨ أبريل سنة ١٩٣٦
من ٩٤١ رقم ٤٨٦)

٩٥ استئناف - عن احكام ابتدائية . صادرة

فى أمور مستعجلة . ميعاده ستون يوما .
(استئناف مصر - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦
من ٢٣٥ رقم ٢٥٩)

٩٦ استئناف - عن حكيم . فى دعوى

مرتبطان ارتباطا تاما . جوازه
(استئناف مصر - ٩ فبراير سنة ١٩٣٧
من ١١٧٤ رقم ٥٨٨)

٩٧ استئناف - قيده بعد الميعاد . بناء على

إعلان صادر من المستأنف عليه بسوحيية .
وبقصد تقويت الموعد القانونى على
المستأنف . الدفع بعدم القيد فى مثل
هذه الحالة . رفضه .

(استئناف أسبوط - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦
من ٧٥١ رقم ٢٧٠)

٩٨ استئناف - مرفوع عن قاصر . بلوغه

إلغاء الحكم لميبفى الشكل . لا ينطبق .

(استئناف مخطط - ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦
من ٤٨٥ رقم ٢٣٦)

٨٧ استئناف - حكم بعدم قبول الدعوى

موضوعا . إلغاؤه . أثره . فى نظر
الدعوى . حق التصدى .

(استئناف مخطط - ٥ مايو سنة ١٩٣٦
من ١٢٥٢ رقم ٦٣٦)

٨٨ ١ - استئناف - حكم صادر برفض دعوى

استحقاق . مرفوعة بعد مرسى المزاد
ومطلوب فيها إلغاء اجراءات نزاع الملكية .
وجوب رفعه فى ميعاد الستين يوما وضد
الدائن ونازع الملكية والمدين أيضا
٢ - استئناف . صحة اجراءاته أو عدم
صحتها . نظره بمعرفة المحكمة ولو من
تلقاها نفسها .

(استئناف مخطط - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥
من ٣٥١ رقم ١٧٠)

٨٩ استئناف - دفع بعدم اختصاص القضاء

المختلط . ابداءه لأول مرة . جوازه
(استئناف مخطط - ١٨ يونيه سنة ١٩٣٥
من ٢٤٦ رقم ١١٥)

٩٠ ١ - استئناف . الرضاء بالحكم . القبول

الصريح أو الضمنى . جوازه . شرطه .
٢ - استئناف نزاع غير قابل للتجزئة .
استئناف أحد المحكوم عليهم فى الميعاد .
سريانه فى حق الآخرين . قبوله .

(استئناف مصر - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٦
من ٤١٩ رقم ١٩٩)

٩١ استئناف - زيادة مواعيد المساقاة على

الميعاد المعتاد . طبقا لنص المادة ١٧
مرافعات كيفية احتسابه

(استئناف مصر - ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥
من ٩٦ رقم ٤٩)

- ٩٩ أثناء نظره . تخلفه عن جلسة المرافعة .
لا يمنع من الحكم فيه . حاله
(استئناف مخطوط - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥
ص ٢٥١ رقم ١٦١)
- ١ - استئناف . من أحد المدينين . في
تعدادات غير قابلة للتجزئة . سريانه بالنسبة
للآخرين . ٢ - استئناف . من أحد
المدينين المتضامين . شرط سريانه
بالنسبة للآخرين . تضامنهم ووحدة
دفاعهم .
(استئناف مخطوط - ١١ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٤٦٨ رقم ٤٦٨)
- ١٠٠ ١ - استئناف . ميعاد . الأصل احتساب
اليوم الأخير . النص على احتساب
الأيام كاملة . امتداده لليوم التالي .
٢ - استئناف . في دعاوى الاسترداد .
اعلانه في اليوم السادس عشر . قبوله .
٣ - استئناف . دعوى استرداد .
اختلاف الحاضرين فيها ولو اتحد المسترد
والمدين المحجوز عليه . شرط اتحاد
الخصوم . معلوم
(استندرية الكلية الاملية - ٧ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ ص ٨٩٥ رقم ٤٥٠)
- ١٠١ ١ - استئناف . ميعاده . انتقال المستأنف
عليه . لا يوقفه . ٢ - استئناف .
دعوى استحقاق . اعلان المدين به .
لازم . إغفاله . بطلانه
(استئناف مخطوط - ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ١٣٥٠ رقم ٦٢٤)
- ١٠٢ استئناف . ميعاده . حكم غيبي . المعارضة
فيه بعد مضي ٢٤ ساعة من العلم بالتفويض .
بمجرد وصول ورقة متعلقة بالتفويض . كاف
(استئناف مصر - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٦٤٤ رقم ٦١١)
- ١٠٣ استئناف . تأنيجه . التمسك بأدلة جديدة
ومنها الاحكام الصادرة . جوازه .
(استئناف مخطوط - ٨ ابريل سنة ١٩٣٧
ص ١١٠٦ رقم ٥٥٧)
- ١٠٤ استئناف . النظر في قبوله شكلا . ولو من
تلقاء نفس المحكمة .
(استئناف مخطوط - ١٢ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٩٣٦ رقم ٤٧٠)
- ١٠٥ ١ - استئناف . لا أثر له بالنسبة لمن
استأنفه بعد الميعاد . استثناء هذه القاعدة .
حالاته - ٢ - استئناف . عن حكم غير
قابل للتجزئة . معناه . أحواله . تطبيقه .
(استئناف أسبوط - ١٦ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٨٩٠ رقم ٤٤٧)
- ١٠٦ استئناف . شكله . نظام عام
(استئناف مصر - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧
ص ١٠٥٥ رقم ٥٣٦)
استئناف (انظر اختصاص القاضي الجزئي رقم
٥٧ وتدخل رقم ٢٠١ وتقليبة رقم ٢٤١ وتنازل
رقم ٢٥٨ وحجز عقارى رقم ٢٩٦ وحق التصدي
رقم ٣١٥ ودعوى تقليبة رقم ٢٨٨) -
استئناف أصلي
(انظر استئناف فرعى رقم ١٠٨)
استئناف الحكم
(انظر دعوى استرداد أشياء معجوزة رقم ٢٨١
ورسم رقم ٤٠٩)
- ١٠٧ استئناف فرعى بمذكرة . بعد قفل باب
المرافعة . تقديم طلبات ختامية فيها .
عدم قبوله
(استئناف مصر - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧
ص ١٠٦٠ رقم ٥٤٠)
- ١٠٨ استئناف فرعى . رفعه من المستأنف
ضده أصلا . حق الخصوم الآخرين .
قاصر على رفع استئناف أصلي
(استئناف مخطوط - ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٣٥٧
رقم ١٨٥)

- ١٠٩ استئناف فرعى . طلبات . مرفوع عن بعضها استئناف أصلى . بخلاف باقى الطلبات . عن حكم واحد صادر فيها . جوازه .
- (استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٤٨٧ رقم ٢٤١)
- ١١٠ استئناف فرعى . عن جميع الطلبات المحكوم بها . بنقض النظر عما رفع عنه استئناف أصلى . جوازه
- (استئناف مختلط — ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٩٠ رقم ٢٨٨)
- ١١١ استئناف فرعى . فى مواد التوزيع . من لم يقدم طلباته بعد إعلانه . عدم اتصاله بالاستئناف الأصلى . عدم قبوله
- (استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٢٨٩ رقم ٢٨٤)
- ١١٢ استئناف فرعى . قبوله مع قيام الاستئناف الأصلى
- (استئناف مختلط — ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ ص ١٢٤٧ رقم ٦١٧)
- ١١٣ استئناف فرعى . من مستأنف عليه لم يحضر بالدرجة الابتدائية . طلب جديد . عدم قبوله .
- (استئناف مختلط — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٧٤ رقم ٢٣٢)
- استئناف فرعى (أنظر تازل رقم ٢٥٨)
- ١١٤ استبدال الحارس . لمجرد تعيين ناظر جديد . لا عيب فى إدارة الحارس . لا موجب له .
- (مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل . ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ ص ١٢٣٥ رقم ٦١٠)
- استبدال (أنظر ممن رقم ٢٨٥)
- استبدال حارس
- (أنظر حراسة قضائية رقم ٣٠٩)
- استبدال الحارس (أنظر حراسة رقم ٣٠٢)
- استبدال الدين .
- (أنظر مؤخر مبداء رقم ٢٧٦)
- استبقاء المنفعة مدى الحياة
- (أنظر عقد البيع رقم ٤٧١)
- ١١٥ استحقاق عقارى . وضع يد المستحق . حل إثبات الملكية على الدائن . وضع يد المدين . حل إثباتها على المستحق .
- (استئناف مختلط — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٨٤ رقم ٢٣١)
- استحقاق (أنظر تقليدية رقم ٢٣٩ وسند تجارى رقم ٤٢٨ وثيقة رقم ٦٠٣ ووقف رقم ٦٢٥)
- استحقاق الالتزام
- (أنظر معنى المدة رقم ٥٦٨)
- الاستحقاق (حرمان من)
- (أنظر مستحق فى الوقف رقم ٥٦٢)
- ١١٦ استرداد الحيازة . مستأجر . أخرج من العين المؤجرة . حقه فيه . شرطه . حالة إخراجه بمقتضى سند تنفيذى كحكم أو خلافه . غير مانع .
- (اسكندرية الكلية الاملية — قضاء مستعجل ١٥ فبراير سنة ١٩٣٤ ص ٧٦٩ رقم ٣٧٨)
- استرداد المبلغ المودع
- (أنظر عرض حقيقى رقم ٤٦٣)
- ١١٧ استعجال . اختصاص القاضى المستعجل . تقديره للوقائع . الاستئناس بهانى حكمه . صحته .
- (استئناف مختلط — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٨٣ رقم ٢٢٩)
- ١١٨ استعجال . اشكالات . متعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ . مستعجلة بطبيعتها .
- (مصر الكلية الاملية — قضاء مستعجل . ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٥ ص ٥٦٦ رقم ٢٧٣)
- ١١٩ استعجال . إيقاف أعمال الهدم والبناء .

- التي يقيمها المستأجر من الباطن في العين المؤجرة. حتى يفصل في الفسخ موضوعا. ثابت .
- (مصر الكلية الاهلية - قضاء مستجل - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ص ٥٦٥ رقم ١٧٢)
- (استعجال) انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٢ و ٤٥ و تحكيم رقم ١٩٧ و حراة رقم ٣٠٥ و منازعة في وضع اليد رقم ٥٩١)
- استعمال حق المرور
- (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٢)
- استعمال الحق (انظر مسئولية رقم ٥٤٢)
- استمرار التنفيذ
- (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٧)
- استمرار أو إيقاف التنفيذ
- (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٠)
- استمرار الوصاية (انظر تصرف رقم ٢١٤)
- اسم مستعار . موقفه السلي في القضية . موجب لعدم الاختصاص .
- (استئناف مختلط — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٢ ص ٧٠٣ رقم ٣٤٥)
- اسم مستعار . الوكيل فيه . يحل محل الأصلي ويحبه .
- (استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٦ رقم ١١٥)
- اسم مستعار
- (انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٦٥)
- استهلاك الدين (انظر تقادم رقم ٢٤٨)
- اشارة تليفونية
- (انظر مسئولية مدنية رقم ٥٥١)
- أشجار مغروسة . بجوار حدود أرض المالك . إزالتها من عدمه . والتعويض عنها . حكم القانون الفرنسي . وحكم الشريعة . الأخذ بها في مصر .
- (يبا الجزئية الاهلية — ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ١٣٣٩ رقم ٦١٢)
- اشكال . لاياف البيع الحاصل بواسطة قاضي اليوع . دعوى التخالص أو غيره . عدم قبول .
- (استند به الكلية الاهلية - قضاء مستجل - ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ص ٢٣٣ رقم ١٥٨)
- اشكال شرعى . رفعه من المحكوم عليه أو من الغير . جوازه
- (مصر الكلية الاهلية - ٣ يناير سنة ١٩٣٤ ص ٢١٧ رقم ٩٧)
- ١ - اشكال في التنفيذ . يستند تنفيذى . ضد من لم يكن طرفا فيه . وقبل حصوله . جوازه .
- ٢ - اشكال في تنفيذ . اختصاص قاضي الامور المستعجلة به . مستندات الملكية . جواز بحث ظاهرها
- (مصر الكلية الاهلية — قضاء مستجل ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٥ ص ٧٧٠ رقم ٢٧٩)
- اشكال في التنفيذ . من المدين المحجوز عليه . لدى المحضر . عدم قبوله .
- (مصر الكلية الاهلية - قضاء مستجل - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ص ٩٣ رقم ٤٥٤)
- اشكال (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٠ و اختصاص المحاكم الاهلية رقم ٦١ و دعوى تصحيح رقم ٢٨٥)
- اشكالات (انظر استعجال رقم ١١٨ و قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٩٦)
- إشهاد شرعى . بتغيير شرط الاستحقاق والنظر في وقف . مبنى على اتفاق يدل . عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظره .
- (استئناف مصر - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٤٢ رقم ٢٦٦)

من ناحية ، ومدينة من ناحية أخرى
(أشمون الجزئية — ٦ مايو سنة ١٩٣٥ ص ٣٣٩
رقم ١٦٣)

أعمال (أظر خط تنظيم رقم ٣٦٠)
١٣١ ١ - اعلان في المحل المختار . عدم علم
صاحب المحل أو وكاله عن المعلن . غير
ضرورى . صحته .

٢ - اعلان . طبقا للبادة الثالثة مرافعات
للمحل الاصلى . اعلان القيد . طبقا للبادة
٣٦٤ . بالمحل المختار أو بالمحل الاصلى .
المساراة بينهما . صحته

٣ - اعلان . بقيد الاستئناف . في المحل
المختار المعلن في المريضة . رفضه . اعلانه
للمحاكم الادارى . صحته .

(استئناف أسيرط — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٨٨٨ رقم ٤٤٦)

١٣٢ اعلان حجز تحت يد الغير . نتائج .
لاتسرى على من لم يعلن به .

(استئناف مختلط — ٩ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ١١٠٧ رقم ٥٥٩)

١٣٣ اعلان دعوى . ضد الوقف . في شخص
وكيل الناظر شخصيا . بطلانها .

(استئناف مختلط — ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ١٢٥١ رقم ٦٣٦)

اعلان الحائز (أظر حجز عقارى رقم ٢٩٠)
اعلان قيد (أظر اعلان رقم ١٣٩)

اعلان المحجوز عليهم
(أظر حجز تحت يد الغير رقم ٢٨٤)

اعلان للمحجوز عليه
(أظر معارضة رقم ٥٧٣)

إعلان للمدين (أظر استئناف رقم ١٠١ وقرار
الزيادة رقم ٢٥٢ وحجز تحت يد الغير تنفيذيا

رقم ٢٨٢)
أعيان على المشاع

(أظر حجز عقارى رقم ٢٩٤)

أشهاد شرعى

(أظر عقد التحكيم رقم ٤٧٥)

١٢٨ اشهار افلاس . طلبه . ضد من اقطع

عن التجارة . عدم ثبوت ان الدين

تجارى او استعمل في التجارة . رفضه

(استئناف مختلط - ١٥ يناير سنة ١٩٣٦

ص ٥٨٩ رقم ٢٨٥)

أشياء منقولة (أظر ضمن رقم ٢٧٥)

أصل الوقف (أظر وقف رقم ٦٢٨)

الاصوات الصحيحة

(أظر الاغلبية المطلقة رقم ١٣٤)

اضراب عن العمل (أظر تبرير رقم ٢٣٩)

أطيان مؤجرة

(أظر اختصاص قاضى الامور المستجلة

رقم ٥٤)

اعادة اجراءات البيع

(أظر مرسى مزاد رقم ٥٣٧)

إعادة البيع (أظر القانون رقم ١٥ سنة ١٩٣٧

رقم ٥٠٥ ومرسى مزاد رقم ٥٣٩)

اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد

(أظر مرسى مزاد رقم ٥٣٧)

اعادة الدعوى للمحكمة الاستئنافية

(أظر حكم رقم ٢٤٠)

اعادة الانتخاب

(أظر انتخابات مجالس المديرية رقم ١٦٢)

اعتراف (أظر الالهية رقم ١٦٦ وغاذ معجل

رقم ٦٠١)

١٢٩ أعمال الاعتداء . أو اغتصاب السلطة .

خروجها عن وظيفة السلطة الادارية .

اعتبارها باطلة بقوة القانون . جواز

تعريض المحاكم لعدم اعتبارها أو لالغائها

(مصر الكلية الالهية - قضاء مستجل - ٢٩

اغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٢٤٤ رقم ١٠٥)

١٣٠ أعمال تجارية . جواز اعتبارها كذلك

- أعيان مؤجرة (أنظر اجارة رقم ٢٨)
أعيان متزوع ملكيتها
(أنظر حراسة رقم ٢٠٤ وحراسة قضائية رقم ٣١٠ و ٣١٤)
أعيان موقرة (أنظر التزامات رقم ١٤٨)
اغتصاب (أنظر ملكية رقم ٥٨٤)
اغتصاب السلطة
(أنظر اعمل الاعتداء رقم ١٢٩)
اغتصاب مؤقت
(أنظر مضي المدة رقم ٥٧١)
١٣٤ - ١ - الأغلبية المطلقة . في الانتخابات .
تحديدها . النصف زائد واحد .
٢ - الأغلبية المطلقة . احتسابها .
للأصوات الصحيحة .
(بنى سوف الكلية الاملية — ١٣ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٢٠٨ رقم ٦٠٠)
١٣٥ اغلاق مكان . بمعرفة السلطة الادارية .
لا يعتبر عقوبة . تفصيله .
(مصر الكلية الاملية - قضاء مستجل - ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٣٢٤ رقم ١٠٥)
١٣٦ افلاس . توقف عن الدفع . مدين .
قيامه بسداد ديونه أو تسويتها .
حالاته . عدم الحكم به
(استئناف مختلط — ١٩ يونيه سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٩ رقم ١١٨)
١٣٧ افلاس . سداد دين الدائن الذي طلبه .
الغاء الحكم الصادر به استئنافا .
(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٨٢ رقم ٣٣٦)
١٣٨ افلاس . شركة محاصة . حقوق الشركاء .
اعتبارها ديونا عادية . ثبوت العكس .
اعتبارها عقارية
(استئناف مختلط — ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٩١ رقم ٢٨٩)
افلاس . (أنظر اختصاص الحاكم المختلط رقم ٧٤ وتسجيل رقم ٢٠٧)
١٣٩ افلاس مدني (أنظر حراسة رقم ٢٠٤)
اقرار . تعريفه في نظر علماء الشريعة .
صحته . ان لا يكون محال شرعا .
بطلانه شرعا . عدم معاملة المقر به . احواله
(مخطط الكلية الاملية — ٣ يولييه سنة ١٩٣٥ ص ٤٤٢ رقم ٢٠٧)
١٤٠ اقرار بدين . من مورث . في مرض الموت . بغير رضا الورثة . باطل
(ميا الجزئية — ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٦ ص ٢٤٧ رقم ١٦٦)
اقرار (أنظر سند دين رقم ٤٣٣)
١٤١ اقراض . بالنسبة لمجموع ما في حيازة المقرض . وتعدد القروض عن زراعة واحدة . مساسه بحقوق الغير . أثره .
(استئناف مصر — ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ ص ١١٦٦ رقم ٥٨٦)
١٤٢ اقراض (أنظر بالغ محجور عليه رقم ١٧٣)
أقلام الكتاب . الخطأ الحاصل منهم في أموال الدولة . ومنها الرسوم .
لا تلزم به الحكومة
(استئناف مصر - ٩ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١١٠١ رقم ٥٩٥)
١٤٣ اكراه . استلام مرتب أقل لمجرد العذر .
غير معتبر .
(الواسطي الجزئية - ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٢٤٣ رقم ١٦٥)
١٤٤ آل الخبرة . خبراء . استعانة القضاة بأرائهم . متروك لمطلق تقديرهم . تقارير الخبراء . جواز الأخذ بها من عدمه
(استئناف مصر - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦٤٢ رقم ٣١٠)
١٤٥ آلة ري . موضوع على أرض . اعتبارها منقولا . حق امتياز البائع . لا يسرى إلا بالنسبة للدائنين العاديين . لا للدائنين المرتبطين . سابقين أو لاحقين .
(استئناف مختلط - ١٨ يونيه سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٧ رقم ١٦٦)

- ١٤٦ التزام - شرطه المديونية والاضرار
(كوم حمادة الجزئية الاملية - ١٤ مايو سنة ١٩٣٥ ص ٧٨١ رقم ٣٨٣)
- ١٤٧ التزام وزارة الاشغال . في مشروع طلبات أبو المنجا . هو أداء عمل معين للنفعة العامة . اعتباره إيجابيا . نفاذه بالقبول من جانب الأفراد بالالتزامات المقررة .
(مصر الكلية الاملية - قضا . مستجل - أول فبراير سنة ١٩٣٧ ص ٧٧٢ رقم ٣٨٠)
اللتزام (انظر تمهيد الشرف رقم ٣٢٥ وحكم مرسى مزاد رقم ٣٤٨ وشركة رقم ٤٤٣ ومجلس حسي رقم ٥٥٧)
اللتزام البائع بتوقيع العقد
(انظر تسجيل رقم ٢٠٧)
اللتزام الدائن
(انظر حجز عقارى رقم ٢٨٨)
اللتزام الملاك
(انظر حق ارتفاق للصرف رقم ١٣٣)
الالتزام (سبب)
(انظر استئناف رقم ٨٤)
- ١٤٨ التزامات . أواسى . دخولها ضمن الاعيان الموقوفة . انحلال الالتزامات عنها . وتعويضها بقاض الالتزام . بقاء الأوانى الموقوفة بحالتها . استمرار وضع يد نظار الوقف بصفتهم عليها . اعتبارها وقف لأملاك .
(استئناف مصر - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٠٧ رقم ١٩٦)
- ١٤٩ التزامات صادرة من الوصى . في حدوده أو باذن المجلس الحسى . اعتبارها كأنها صادرة من القاصر . نفاذها عليه .
(استئناف مصر - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٢٠٢ رقم ٩٣)
- التزامات خدمة صندوق الدين
(انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٧٥)
التزامات الأفراد والوزارة
(انظر مرسوم ٩ مايو سنة ١٩٣٦ رقم ٥٣٤)
الالتزامات الشخصية
(انظر تسجيل رقم ٢٠٧)
- ١٥٠ ١ - التماس اعادة نظر . دفع بعدم الاختصاص بناء على أن العملية ليست تجارية . اعتبار المحكمة النزاع عن سند تحت الاذن . فصل ضمنى في هذا الدفع . رفضه .
٢ - التماس . طلب تقديم دفاتر تاجر . طريق اثباته . عدم قبوله .
(استئناف مختلط - ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٩١ رقم ٣٩٥)
- ١٥١ التماس اعادة النظر . التناقض المسوغ له . ما يجعل تنفيذ الحكم مستحيلا - او متعذرا . وجوب الرجوع لمنطوق الحكم واسبابه .
(استئناف مصر - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٢٠٣ رقم ١٤٦)
- ١٥٢ التماس اعادة النظر . رفعه من دائن عادى لتفليسه عن حكم متعلق بها . عدم قبوله .
(استئناف مختلط - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١٢٤٨ رقم ٦١٩)
- ١٥٣ الحاق الثمار بالعقار المنزوع ملكيته . معناه . حكمها كحكم الثمن عند التوزيع (اسكندرية الكلية الاملية قضا مستجل - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ٩٠٨ رقم ٤٥٦)
الحاق بالعقار
(انظر بيع آلة زراعية رقم ١٨٩)
الحاق الثمرات بالعقارات
(انظر حجز عقارى رقم ٣٩١)

هيئة . تقييده لحرية الاجتماع أو العمل .
غير مانع من نفاذه . توقيت الأمر أو عدمه .
غير مؤثر عليه .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستجل -
٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٥ ص ٢٢٤ رقم ١٠٥)
أمر اختصاص (انظر دائن مرتين رقم ٣١٢)
أمر حجز (الغاء)

(انظر طلب إلنا . أمر حجز رقم ٤٥٨)
الأمر الصادر بالحجز

(انظر حجز تحت اليد رقم ٢٨٥)
أمر على عريضة (انظر محام رقم ٥٣١)
امراة متزوجة (انظر تلبية رقم ٢٣٦)
الأمن والنظام

(انظر رجال الضبطية الادارية رقم ٤٠٧)
امهال المستأجر

(انظر مسئولية قصيرية رقم ٥٥٠)
أموال الاطيان . المخصصة لسداد الدين ١٥٩
المصرى . نصوص المواد ٣٢ و ٣٥ من
ذكره سنة ١٩٠٤ . القصد منها . تكلة
النقص في سداد كوبونات سندات الدين .
ضمانها الوحيد فيها .

(استئناف مختلط - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٢٩٩ رقم ٢٢٦)
الأمور المستعجلة

(انظر استئناف رقم ٩٥ وحكم رقم ٢٢٨)
أموال عامة . تخصيص بعض اراضي ١٦٠
الحكومة . لدفن الموتى .

(مصر الكلية الاهلية - ٩ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٤٢٨ رقم ٢٠٩)
املاك عامة . كتب المطالعة الاولى . ١٦١

حق مشاع لكل انسان
(استئناف مصر - ١١ مارس سنة ١٩٣٧
ص ١١٩٤ رقم ٥٩٦)

١ - انتخابات مجالس المديرية . الطعن ١٦٢
في قرار لجنة الفرز . باعادة الانتخاب
قرار قطعى . جوازه . حده .

(٩)

الامان والتساوين

(انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٦٧)

إلغاء حجز مالى لدين لدى الغير

(انظر اختصاص رقم ٣٩)

امانة (انظر غة الوقف رقم ٤٩٠)

١٥٤ امتياز المؤجر . على المقولات التى بالمحل

المؤجر . ولو كانت ملكا للزوجة . راجح

(شين الكوم الجزئية - ٧ مارس سنة ١٩٣٧

ص ٩٣٠ رقم ٤٦٦)

امتياز (انظر دين رقم ٤٠٤ ومصاريف قضائية

رقم ٥٦٧)

١٥٥ ١ - أمر إدارى . عدم مخالفته للقانون

أو عدم تجاوزه حدود السلطة المخولة

للادارة فى اصداره . حالاته . صحته .

نفاذه . لا تعويض

٢ - أمر إدارى . الباعث عليه . غير

مؤثر فى صحته

(مصر الكلية الاهلية - ٦ مارس سنة ١٩٣٧

ص ١٢٠٤ رقم ٥٩٩)

١٥٦ ١ - الأمر الادارى . تعريفة . شروطه

٢ - أمر إدارى مخالفته للقوانين . حالاته .

٣ - أمر إدارى . صادر طبقا للقانون

أو مخالف له . أو تجاوزا من السلطة فى

اختصاصها : عدم اختصاص المحاكم

الاهلية فى تأويله أو إيقاف تنفيذه أو

النفاذ . ينقلب إلى تعويضات .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستجل - ٣٩

أغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٢٢٣ رقم ١٠٥)

١٥٧ أمر تقدير آتاعاب . المعارضة فيه . قاصرة

على مبدأ التقدير وقيمه

(استئناف مختلط - ١١ يونيه سنة ١٩٣٥

ص ٢٤٤ رقم ١١١)

١٥٨ أمروزيير الداخلية . اعتبار رئيسا أعلى

للسطة الادارية . غلق مكان جمعية أو

انقطاع المدة القانونية
(انظر دعوى نزاع ملكية رقم ٢٩٦)
انكار (انظر الاهلية رقم ١٦٨)
١٦٥ أهلية . عدمها . بطلان المشاركة . رد
عديم الاهلية قيمة المنفعة . ثابت .
(استئناف مصر — ١٢ يناير سنة ١٩٣٧
ص ١٠٤٧ رقم ٥٣١)
١٦٦ الاهلية والولاية . شرط أساسي للسير
في دعوى أو دفعها . الاجراء الحاصل من
فاقد الاهلية . غير منتج لأي أثر . عدم
جواز الحكم عليه بالغرامة . الطعن
بالانكار . أو الاعتراف منه . لا يملكه
ولا يتقيد به . حق الوصي فيه . جوازه
بإذن المجلس الحسي .
(أشمون الجزئية — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٨١ رقم ٢٧٩)
إهمال — أو خطأ
(انظر إجازة عين الوقف رقم ٢٠)
أوامر (انظر التزامات رقم ١٤٨)
أوامر إدارية
(انظر اجراءات مقيدة الحرية رقم ٣٢)
أوامر عالية
(انظر صندوق الدين المصري العام رقم ٤٥٤)
أوراق تجارية
(انظر سندات اذنية رقم ٤٣٥)
أوصياء (انظر مجلس حسي رقم ٥٣٦)
آلات . التصاقها بالأرض . اعتبارها
١٦٧ عقارا .
(استئناف مخطط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥
ص ٢٤٧ رقم ١١٦)
الايام الكاملة (احتساب)
(انظر استئناف رقم ١٠٠)
إيجاب (انظر التزام وزارة الاشغال رقم ١٤٧)
إيجاب وقبول (انظر ضمان رقم ٤٥٧)
١٦٨ إيجار أشخاص . رفت في وقت غير

٢ - انتخاب مجلس مديرية . سلطة
المحكمة في فحص عملية الانتخاب .
وتصحيح النتيجة .
(نبي سوف الكلية الاهلية — ١٣ مارس
سنة ١٩٣٧ ص ١٢٠٨ رقم ٦٠٠)
انتداب خير
(انظر اختصاص القاضي المتجمل رقم ٥٨)
انتفاع (انظر ملكية مشاعة رقم ٥٨٩)
الانتفاع مدة الحياة
(انظر مبنوصوة رقم ٣٩٥)
انتفاع المساجر (انظر مساجر رقم ٥٦٢)
١٦٣ انتقال الملكية . طبقاً للقانون . مرتبط
بالسجل . العبرة بأسبعية التسجيل .
العلم بصور عقد آخر . غير مؤثر . حق
صاحب العقد الأول . شخصي .
استحالة إلى دين .
(استئناف أسيوط — ٣ يناير سنة ١٩٣٥
ص ٧٤٤ رقم ٣٦٧)
انتقال الملكية
(انظر مؤلفات مدرسية رقم ٥٢٤)
انتقال ملكية المدين
(انظر حوالة رقم ٣٥٤)
انتقال المطبوع الى الملك العام
(انظر حق المؤلف رقم ٢٢٥)
اتهام المرافعة (انظر طلبك رقم ٤٦١)
انذار (انظر تعرض قانوني رقم ٢٣٣)
انعدام الارتباط القانوني
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٧)
انقضاء دين الأجنبي
(انظر اختصاص الحاكم المختلطة رقم ٧٣)
١٦٤ انقطاع المسببة . جوازها في الحقوق
كالطالبية بدين .
(مباط الجزئية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٧٨٨ رقم ٣٨٧)
انقطاع (انظر تقادم رقم ٢٤٦)

إيقاف البيع (انظر أشكال رقم ١٢٣)
إيقاف البيع
(انظر قانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٧ رقم ٥٠٥)
إيقاف التنفيذ
(انظر اختصاص القاضي المستعجل رقم ٥٩)
واختصاص قاضي الأمور المستعجلة رقم ٤٧)
إيقاف الدعوى
(انظر مسألة شرعية رقم ٥٤١)
إيقاف قسمة
(انظر بيع متغولات رقم ١٩٢)

ب

بائع
(انظر حق الحبس رقم ٣٣١ وحكم رقم ٣٣٩)
بالغ . محجور عليه . الاذن له بالادارة .
منعه من البيع أو الرهن . شامل لأحوال
الاقتراض بالفوائد الربوية
(استئناف مختلط - ١١ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٦٩٦ رقم ٣٣٠)
بدل . فسخ . نتائج . بالنسبة للغير بمن
تلقى حق الملكية . أسبقية التسجيل .
شرطه . حسن النية
(استئناف مختلط - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص ٣٥٤ رقم ١٨٩)
بدل . حاصل بعد تسجيل التفتيش العقارى .
لا يسرى على الدائن نازع الملكية .
اعتباره مجرد حائز بسيط
(استئناف مختلط - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٩٣٨ رقم ٤٧٨)
بدل (انظر شهادة شرعية رقم ١٢٧)
بدل مع دفع الفرق
(انظر حائز رقم ٢٧٨)
براءة ذمة تركة
(انظر مؤخر صديق رقم ٥٢١)
بروتستو (انظر سند تحت الاذن رقم ٤٣٠)

١٧٣

١٧٤

١٧٥

لائق . تقدير التعويض . على أساس مدة
العمل . تغيير مالك المحل التجارى .
غير مؤثر .

(استئناف مختلط - ٨ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٤٨٦ رقم ٢٣٧)

١٦٩ إيجار أشخاص . هدايا تعطى للخادم .

ليست من قبيل الرشوة . ليس سيال للرفق

(استئناف مختلط - ١١ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٧٦٨ رقم ٤٠٦)

١٧٠ إيجار أشياء . حق الحبس . سداد الاليجار

غير مانع من المطالبة بالاليجار .

(استئناف مختلط - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٨٢ رقم ٢٢٤)

١٧١ ١ - إيجار أشياء . هلاك الشيء المؤجر

أو خله . فسخ العقد . خطأ المستأجر

قاصر على مطالبته بالتعويض

٢ - إيجار أشياء . فسخ العقد . حوالة

للغير . نقاذاها . احتجاج المستأجر بالفسخ

في غيرها . آثاره .

(استئناف مختلط - ١١ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٤ رقم ١١٠)

الاليجار (انظر وقف رقم ٦٣١)

إبداع (انظر عرض حقيقى رقم ٤٦٣)

إبداع المبلغ المحجوز

(انظر حجز تحت اليد رقم ٢٨٥)

١٧٢ إيقاف . بناء على دعوى امام المحكمة

المختلطة . غير متوقف الفصل فيها عليها

لا يقبل

(استئناف صر - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٤٥٦)

رقم ٢٦٦)

إيقاف (انظر وقف رقم ٦٢٧)

إيقاف أعمال جديدة

(انظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة رقم ٤٢)

إيقاف أعمال الهدم والبناء

(انظر استعجال رقم ١١٩)

- ١٧٦ باريكية الأقباط الكاثوليك. اختصاص.
قضايتها بين مختلفي الجنسية. معدوم
(استئناف مخطوط - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٩٤٠
رقم ٤٨٥)
- ١٧٧ بطلان المرافعة . حالة وفاة المدعى .
لا تشملها
(يا الجزئية - ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ص
٩٢٢ رقم ٤٦١)
بطلان (انظر استئناف رقم ١٠١ و اعلان رقم
١٢٣ و تصرف رقم ٢١٥ و تفسير رقم ٢٣٧ و تنازل
من مفلس لدائته رقم ٢٥٩ و حجز عقارى رقم ٢٩١
ورمن رقم ٤١٦ و قانون التسجيل رقم ٥٠٣ و روى
رقم ٦١٧)
بطلان إجراءات نزاع الملكية .
(انظر حجز عقارى رقم ٢٩٣)
بطلان البيع (انظر غش رقم ٤٨٦)
بطلان جوهري
(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٠)
بطلان حجز
(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٦)
بطلان حكم غيائى
(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٧)
بطلان (طلب) مرسى المزايد الثانى بدعوى
أصلية (انظر حجز عقارى رقم ٣٩٥)
بطلان المعارضة (انظر أهلية رقم ١٦٥)
بطلان مطلق - بطلان نسبي
(انظر غش رقم ٤٦٢)
بطلان الوقف (انظر وقف رقم ٦٢٠)
بلوغ الرشد (انظر الرعاية على القاصر رقم ٤١٣)
بلوغ سن الرشد
(انظر تصرف رقم ٢١٥ و مضى المدة رقم ٥٧١)
- ١٧٨ بيع . النص فى العقد على سداد دين الدائن .
حق الدائن المباشر . مقيد بتدخله فى
العقد . أو قبوله لهذا التعهد .
(استئناف مخطوط - ٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٣
رقم ١٠٧)
- ١٧٩ ١ - و ٢ - بيع . بيع مع احتفاظ البائع
بحق الملكية . عبارة العقد غير صريحة
و غامضة . اعتباره عقدي بيع صريح . حالاته
(استئناف مخطوط - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص ٣٥٤
رقم ١٧٧)
- ١٨٠ بيع . تأجيله لميعاد معين بسبب من اسباب
البطلان . طبقا للمادة ٦٥٢ مرافعات
مخطوط . بطريق القياس . جوازه
(الاسكدرية الكلية الاملية - ٢ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ ص ٩٠١ رقم ٤٥٣)
- ١٨١ بيع . ثمن . عدم دفعه كله أو بعضه .
تعهد البائع بالتسليم . لا يعتبر تنازلا عن
حق الحبس
(شين الكوم الكلية الاملية - ١٨ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٧١١ رقم ٣٧٦)
- ١٨٢ بيع . على أساس ثمن وحدة الفدان
زيادة المساحة عن القدر المبيع . حق
البائع فى طلب فرق الثمن دون الزيادة
(استئناف مخطوط - ٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ص ٩٤١
رقم ٤٨٦)
- ١٨٣ بيع . على التحديد . فى عقار على المشاع .
بطلانه . رد الثمن والتعويض .
(استئناف مصر - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص
٧٤٠ رقم ٣٦٥)
- ١٨٤ بيع - عيب خفى فى المبنى . ظهوره -
اعتباره غشا . مسئولية البائع عن
مصاريف الترميم والريع والمصاريف
القضائية .
(استئناف مخطوط - ١٩ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
١١٠٧ رقم ٥٦١)
- ١٨٥ ١ - بيع . غش أو تدليس . ذكر مساحة
أكثر من الحقيقة . لا يعتبر كذلك
٢ - بيع عقارى . حاصل بالجملة . تخفيض

المورث وغير داخله في التركة . لا تنطبق عليه .

(سوامج لكلية الاطمية - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ ص ١٦٢ رقم ٢٧٧)

١٩١ بيع بضائع . العدول عنه ضمنا . جواز اثبات حصوله .

(استئناف مخطط - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٨٣ رقم ٢٢٨)

١٩٢ بيع منقولات . محجوز عليها . مملوكة للدين وآخر شيوعا . جوازه . طلب ايقاف لقسمتها . لأمسوخ له .

(استندرية للكلية الاهلية - قضاء منسجل ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٣١ رقم ٦٠٧)

بيع مراكب بحرية (انظر تنفيذ رقم ٢١٣)

بيع (انظر تسجيل رقم ٢٠٧ وغش رقم ٤٨٩)

بيع سندات محجوزة (انظر قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٩٥)

بيع محصولات (انظر تعويض رقم ٣٧ وحارس قضائي رقم ٢٨٠)

بيع منجز وانتقال الملكية (انظر عقد البيع رقم ٤٧١)
بيع وقائي (انظر شفعة ٤٤٨)

ت

١٩٣ تأجير . فسخ . عقد مزارعة . بسبب موت المستأجر . تقديم حساب عما صرف على المحصولات . جوازه .

(استئناف مخطط - ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥١٠ رقم ٢٨٨)

تأجير من الباطن أو التنازل من المستأجر (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٨)

تأجير (انظر حيازة رقم ٣٥٥)
تأجيل (انظر بيع رقم ١٨٠)

التمن . غير جائز . إما الفسخ أو القبول بحالته .

(استئناف مخطط - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٩٢ رقم ٢٩٣)

١٨٦ بيع . مرض الموت . نفاذه . ملق على اجازة باقى الورثة . شرط صحة الاجازة .

العلم المحقق بالعيب . وتعتمد تصحيحه . (استئناف مصر - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٤٣٠ رقم ٢٠٢)

١٨٧ بيع . من والد لابنه . أخذه عليه ورقة ضد عرقية . تصرف الابن لآخر

وتعده بنقل الملكية . قصيره في ذلك . ورقة الضد ليست مسجلة . حق المشتري في تتبع البائعين . مسئولية الوالد وابنه بطريق التضامن عن الثمن .

(استئناف مصر - ٢ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١١٨١ رقم ٥٩١)

١٨٨ ١ - بيع . وفاة البائع . تعهدات الورثة في نقل الملكية . حقهم في باقى الثمن .

تجزئته بنسبة حصصهم .

٢ - بيع . مستندات الملكية . عدم النص عليها في عقد البيع الابتدائي . وضع يد المشتري من زمن . التزامه بدفع باقى الثمن

(استئناف مخطط - ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٧٩٥ رقم ٢٩٧)

١٨٩ بيع آلة زراعية . مع الاحتفاظ بالملكية . الحاقها بالعقار . عدمه . الحجز عليها

جوازه . التنازل عن حق ملكية البائع . شرطه . اقراضه . معدوم . نتائج

(استئناف مخطط - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١٢٤٩ رقم ٦٣١)

١٩٠ بيع الحقوق في تركة انسان على قيد الحياة . احواله . التصرفات الصادرة في حالة حياة

١٩٤. التأليف. تعريفه. معناه . نقل المقطوعات
أو الموضوع المسبوق . في حكمه
(استئناف مصر الأهلية — ١١ مارس سنة
١٩٣٧ من ١٩٥ رقم ٥١٧)
تاجر (انظر سندات اذنية رقم ٤٣٥)
تاجر (غير) (انظر تعويض رقم ٢١٩)
تاريخ عرفي
(انظر عند ملكية رقم ٤١١)
تبرع (انظر حيازة رقم ٣٥٥ و هبة رقم ٦١٣)
تبع (انظر بيع رقم ١٨٧)
١٩٥. تثبيت الملكية . الحكم بها . على أساس
دعوى ابطال تصرفات . عدم صحته .
حد ابطال التصرفات . غير مؤد إليه .
حاله .
(استئناف اسبوط — ٣ يناير سنة ١٩٣٥
من ٤٤ رقم ٣٦٧)
تجار (انظر معنى المدة رقم ٥٦٩)
تجاوز حدود السلطة
(انظر امر ادارى رقم ١٤٥)
تجديد العقد (انظر رهن جازى رقم ٤١٥)
تجزئة الثمن (انظر بيع رقم ١٨٨)
اتحاد (انظر بيع رقم ١٨٣)
تأمينات (انظر مستأجر رقم ٥٦١)
١٩٦. تحقيق . تكوين المحكمة لا اعتقادها من
الأوراق . والمستندات . جواز رفضه
(استئناف مصر - ١٩ يناير سنة ١٩٣٦ من ١٠٥٠
رقم ٥٥٣٣)
تحقيق (انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٩٧)
تحكيم . شرطه الوارد فى العقد . غير
مانع من الالتجاء للاستعجال لاثبات
الحالة
(استئناف مختلط — ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦
من ١٢٤٨ رقم ٦١٨)
١٩٨. ١ - تحكيم . محكون مفوضون بالصلح .
شروط المادة ٧٩٤ م . م . تعيين اثنين
محكمين يختاران الثالث . بطلانه .
- ٢ - تحكيم . مخالفته للمادة ٧٩٤ م
م . بطلانه . أثره .
(استئناف مختلط — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥
من ٣٠٥ رقم ١٨٠)
تحليف يمين متممة
(انظر حكم تمهيدى رقم ٣٤٣)
١٩٩. تحويل ناقص . الاحتجاج به ضد حامل
السند . ثابت .
(استئناف مختلط — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥
من ٤٨٢ رقم ٢٢٣)
تحويل (انظر سند تجارى رقم ٤٢٨ و ٤٢٩)
وسند تحت الاذن رقم ٤٣٠ وشيكات رقم ٤٥٢)
تحويل صورى
(انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٧٣)
تخالص . مع احد المدينين المتضامين .
بقدر حصته . يستفيد منه الباقيون .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٣ اكتوبر
سنة ١٩٣٥ من ٣٢٦ رقم ١٥٦)
تخصيص (انظر فواتد رقم ٤٩٣)
تخفيض الثمن (انظر بيع رقم ١٨٥)
٢٠١. تدخل . حامل سند دين موحد . لأول
مرة أمام الاستئناف . تأييداً لعدم دفع
سندات الدين بالذهب . وعدم اختصاص
المحاكم المختلطة . جوازه . قبوله .
(استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦
من ٦٩٨ رقم ٣٣٦)
٢٠٢. تدخل . من الغير بجلسة المرافعة -
بأسباب ومستندات جديدة . وبعد تبادل
المذكرات بين الطرفين . عدم قبوله .
(استئناف مختلط - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥ من
٣٥٦ رقم ١٨٤)
٢٠٣. تدخل . من الورثة فى الاستئناف .
سواء للانضمام إلى الطلبات أو طلب
طلبات خاصة بهم . جوازه
(استئناف مختلط - ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ من ٢٤٤
رقم ١١٢)

- ٢٠٩ تسجيل . دائن . حصوله على حق اختصاص . على أطيان مبيعة بعقد عرفي . وسجل حكم صحة التوقيع عليه بعد تسجيل هذا الاختصاص . حقه في الأسبقية (استئناف مصر - ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٨٠ رقم ٤٤٣)
- ٢١٠ تسجيل . دعوى صحة التعاقد . أو دعوى صحة التوقيع . لا يكون لها أثر رجعي بتسجيل العريضة . أثرها . من تاريخ تسجيل الحكم الصادر بها . (جرجا الجزئية - ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ٩١٦ رقم ٤٦٠)
- ٢١١ تسجيل . عقد بيع . غير مسجل . لا ينقل الملكية للشترى . وبالنسبة للبائع . خروجه عن ملكه . تعليق الملكية على التسجيل . (استئناف مصر - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ ص ١٠٥٠ رقم ٥٢٤)
- تسجيل (انظر انتقال الملكية رقم ١٦٣ وحراسة رقم ٢٠٠ ورقم ٢٠٨ وحق الحبس رقم ٢٢٠) تسجيل أمام المحاكم الأهلية (انظر حكم مرسى مزاد أملي رقم ٣٤٧) تسجيل تنبيه نزع الملكية (انظر حجز عقارى رقم ٢٨٩) تسجيل التنبيه العقارى (انظر رهن عقارى رقم ٤٢١) تسجيل الحكم (انظر تسجيل رقم ٢١٠) تسجيل عريضة الدعوى (انظر دعوى صحة التوقيع رقم ٢٩٠) تسجيل عقد البيع (انظر عقد ايجار رقم ٤٦٧) تسلط الارادة (انظر تصرف رقم ٢١٥) تسليم (انظر بيع رقم ١٨١ وحق الحبس رقم ٢١٩) تسليم سند الدين (انظر حقه رقم ٦٠٨)

- تدخل فى الدعوى (انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٧٠)
- ٢٠٤ تدليس . مبطل للشرائط والعقود . قانون التسجيل لم يبلغ هذا المبدأ . الفارق بينه وبين التصرفات المسجلة وغيرها من مالك واحد . (استئناف مصر - ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ ص ١٠٦٢ رقم ٥٤٢)
- تدليس (انظر بيع رقم ١٨٥ وحق عيني رقم ٣٣٠ وغش رقم ٤٨٩)
- ٢٠٥ ترع وجسور . مصارف . صفتها الخاصة . المصارف العمومية . تعريفها فى اللائحة . (استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥٢ رقم ٦٣١)
- ٢٠٦ ترك . كالعديل عن العرض لم يقبله الخصم . ولم تفصل فيه المحكمة . جواز الرجوع عنه (طنطا الملكية الاهلية - ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١٢١٧ رقم ٦٠٢)
- تركة (انظر تعاقدات رقم ٢٢٢) تركة انسان (انظر بيع الحقوق رقم ١٩٠) تسامح (انظر جيلزة رقم ٣٥٥ وواضع اليد رقم ٦١٦)
- ٢٠٧ ١ - تسجيل . بيع . آثاره . تعليق نقل الملكية على التسجيل . الالتزامات الشخصية . باقية . التزام البائع . بتوقيع العقد لتسجيله .
- ٢ - تسجيل دعوى استحقاق أو طلب صحة العقد العرفي . التأشير بالعريضة أو تسجيلها . أثره الرجعي . بعد تسجيل الحكم . حالة الافلاس . غير مؤثر . (استئناف مختلط - ٢١ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١٢٤٧ رقم ٦١٧)
- ٢٠٨ تسجيل . حكم المادة ٣٥٩ مدنى عن المعاوضة . غير مشار اليه فى المادة ١٦ من قانون التسجيل . ناسخ لها أيضاً . (استئناف مصر - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ١٠٢ رقم ٥٢)

- تسليم العقار المشفوع فيه
(انظر حكم الشفعة رقم ٢٤٢)
تسليم قلى (انظر ملكية المتقول رقم ٥٠٠)
- ٢١٢ تشريع المحاكم المختلطة - سريانه على
الاجاز طبقا للمعاهدات بين مصر
والدول . القانون العثمانى الصادر فى
٧ صفر سنة ١٢٨٤ . لايسرى عليهم
(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥٢
رقم ٦٣١)
تشريع داخلى
(انظر اتفاقات دولية رقم ٢٣٠)
التشريع المصرى
(انظر حق المؤلف رقم ٢٢٥)
تهديق المحكمة المختلطة
(انظر قانون اجاز الاراضى الزراعية رقم ٥٠١)
- ٢١٣ تصرف - تنبيه نزاع الملكية . وتسجيله
بمقتضى القانون الاهلى . غير مانع منه .
حق المشتري . حدوده
(استئناف مصر - ١٢ يناير سنة ١٩٢٧
ص ٨٨٠ رقم ٤٤٣)
- ٢١٤ تصرف . حاصل من قاصر بعد بلوغ
من الرشد وقبل القرار باستمرار
الوصاية عليه وعدم تسجيل ونشر
هذا القرار . وجعل المتصرف له به .
صحته .
(استئناف اسبوط - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٧١٧ رقم ٢٦٨)
- ٢١٥ تصرف . من مورث لزوجته . الدفع
بطلانه . لحصوله بسبب تسلط الارادة .
تحديد الوقائع والافعال المثبتة لواجباتها .
لزومه .
(استئناف مصر - ٩ فبراير سنة ١٩٣٧
ص ١١٧١ رقم ٥٨٧)
تصرف (انظر حجز عقارى رقم ٣٩٢ و ملكية
مشاع رقم ٥٨٩)
- ٢١٦ تصرف لناظر (انظر الوثب رقم ٦٢٤)
التصرف فى رقة العين (تحريمه)
(انظر مديع رقم ٤٧٣)
تصرفات الاصيل . بالنسبة للخلف
الحاص . السابقة على التصرف الحاصل له .
نافذة - ويعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات
اللاحقة التى تضره .
(استئناف مصر - ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ ص ١١٦
رقم ٥٧)
- ٢١٧ تصرفات صادرة من المورث . منجزة
او مؤجلة الى ما بعد الوفاة . تقديرها
فى الحالتين
(سراج الكلية الاملية - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٧٦٢ رقم ٢٧٧)
- ٢١٨ تصرفات الولى الشرعى . طبقا لاحكام
الشريعة الاسلامية . عدم الضمان . حكته
(استندرية الكلية الاملية - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ١٢٠٢ رقم ٥٩٨)
- ٢١٩ تصرفات (انظر عقود رقم ٤٨٣)
تصرفات مسجلة (انظر تدليس رقم ٢٠٤)
تصرفات المتوفى (انظر عنه رقم ٤٦٢)
تصرفات مقررة (انظر حق عيني رقم ٢٣٠)
تصرفات المورث (انظر وارث رقم ٦١٤)
التصرفات الانعائية (انظر حق عيني رقم ٢٣٠)
تضامن . مطالبة الدائن أحد المدينين
التضامنين بنصيبه فى الدين . مسقط
لحقه فيه .
(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ١٣ أكتوبر
سنة ١٩٣٥ ص ٢٢٦ رقم ١٥٦)
تضامن (انظر شخصية مضمرة رقم ٤٢٨ وغش
رقم ٤٨٨)
تضامن للشركاء (انظر حجز رقم ٢٨١)
تضامن فى الثمن (انظر بيع رقم ١٨٧)
تضامن المدينين (انظر استئناف رقم ٨٤)
تضامن وحدة الدفاع
(انظر استئناف رقم ٩٩)

٢٢٤ تعهد . من زوج لزوجته . بدفع مبلغ معين . لموافقها على الطلاق . سترأ لاسرار عائلية . ليس تعهدا طيعيا . بطلانه .

(استندرية الكلية الاملية - ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦)

(من ٢٢١ رقم ١٥٥)

٢٢٥ تعهد الشرف . صفته المدنية او الطبيعية .

الالتزام فيه . تقديره . حسب نية المتعاقدين

(استئناف مختلط - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦ من

١٢٤٨ رقم ٦٢٠)

تعهد ادبي (انظر دين الشرف رقم ٤٠٢)

تعهد طيعي (انظر تعهد رقم ٢٢٤)

تعهد مشترك

(انظر حق ارتفاق للصرف رقم ٣١٧)

تعهد وارث

(انظر مؤخر صداق رقم ٥٢١)

٢٢٦ تعهدات . تفسير العقود . في حالة نص

مخالف للقانون . شرطه أن تكون

عبارة صريحة

(استئناف مختلط - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥

من ٣٥٤ رقم ١٢٧)

تعهدات غير قابلة للتجزئة .

(انظر استئناف رقم ٩٩)

تعهدات الورثة (انظر بيع رقم ١٨٨)

٢٢٧ تعويض . اثبات الخطأ والضرر للمادى

أو الادبي . حجز وبيع محصولات .

سداداً للبال . ثبوت مشترى المستأجر

للحصول لحسابه وحساب شريكه . رفضه

(استئناف مختلط - ١٠ مارس سنة ١٩٣٧

من ٧٩٥ رقم ٢٩٨)

٢٢٨ تعويض . خطأ أو تقصير . مكافآت

استثنائية تمنح طبقاً للمادة ٣٣ من قانون

المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ .

لا تعارض بينهما .

(استئناف مختلط - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ من

١٠٢ رقم ٥٢)

(١٠)

تطبيق أحكام الشريعة

(انظر نظام الوقف رقم ٥٩٨)

٢٢٠ ١ - تظلم . أمر حجز مال المدين لدى الغير .

اختصاص قاضى الأوقاف والوقفية . الحكم

الابتدائى الصادر . مانع من بحثه

٢ - تظلم . أمر حجز . مجرد رفع دعوى

بصفة الحجز والدين . غير مانع من نظره

(مصر الكلية الاملية - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

من ٦٦٥ رقم ٣١٩)

٢٢١ تعاقد . على توريد المياه للأفراد . صادر

من الحكومة . التزامها به . بياته

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - أول

فبراير سنة ١٩٣٧ من ٧٧٢ رقم ٢٨٠)

تعاقد (انظر سند تحت الاذن رقم ٤٣٢ ومجلس

حسبى رقم ٥٢٧ ووصى رقم ٦١٧)

التعاقد (انظر تفسير العقود رقم ٢٢٨)

التعاقد الصريح أو الضمنى (عدمه)

(انظر مؤلفات رقم ٥٢٢)

٢٢٢ تعاقدات . بشأن ترك المتعاقد . حالاته .

ولاء الموالاة . مخالفتها للاظام العام .

بطلانها .

(نظام الكلية الاملية - ٣ يوليو سنة ١٩٣٥

من ٤٤٢ رقم ٢٠٧)

تعديل الجاورين (انظر شفعة ٤٥١)

تعديل (انظر اكتاب علامة رقم ١٩)

تعديل طلبات (انظر اختصاص رقم ٣١)

تعديل قائمة شروط البيع

(انظر حجز عقارى رقم ٢٩٤)

٢٢٣ تعرض قانوني . انذار بتحريم تعديل

حائط مملوكه لواضع اليد . بدعوى أنها

حائط مشترك . اعتباره تعرضاً . حق

المالك فى رفع دعوى منع التعرض

(استئناف مختلط - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ من

١٢٤٩ رقم ٦٢٣)

تعريض (انظر مستأجر رقم ٥٦٢)

التعرض المادى (انظر مستأجر رقم ٥٦٢)

تأفه . حقه في طلب تعويض آخر . عدم حفظ حقه فيه . غير مانع .

(الخليفة الجزية — ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٧٠١ رقم ٢٨٩)

تعويض (أنظر استئناف رقم ٩٢ وأشجار مفروشة رقم ١٢٢ وإيجار أشخاص رقم ١٦٨ وتنفيذ مؤقت رقم ٢٦٧ وحكم ثقة وتمهيد في آن واحد رقم ٢٥٠ ودعوى رقم ٣٦٩ ورفق رقم ٤١٤ وزواج رقم ٤٢٢ وسوء استعمال حق رقم ٤٣٧ ومرسوم الجبانات رقم ٥٣٦ ومستولية رقم ٥٤٣ ومستولية الحكومة رقم ٥٥٨ ومستولية مدنية رقم ٥٥٢ و ٥٥٣ وملكية رقم ٥٨٤ وملكية شناعية رقم ٥٨٨)

تعويض (لا)

(أنظر أمر ادارى رقم ١٥٥)

تعويض أدبي (أنظر مستولية رقم ٥٤٤)

تعويض عن حجز

(أنظر ملكية تجارية رقم ٥٨٧)

تعويضات (أنظر أمر ادارى رقم ١٥٦)

٢٣٧ تفسير . عقد بيع في الظاهر . القرائن دالة على أنه عقد بيع وفائي قصد به الرهن . بطلانه

(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٨٧١ رقم ٤٢٩)

٢٣٨ ١ - تفسير العقود . عند انبهاام النص وغموضه . الألفاظ صريحة . ولها معناها القانوني المتفق مع مفهوم العقد . الأخذ بظاهر النص .

٢ - تفسير العقود . معنى العبارة بالمقاصد والمعاني . احتمال الألفاظ لمعان متعددة . وجوب استقصاء حقيقة التعاقد وقصد المتعاقدين .

(استئناف مصر — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧)

ص ١١٧٨ رقم ٥٨٩)

تفسير (أنظر اختصاص قاضي المستعجل رقم ٥٩)

٢٢٩ تعويض . ضد متهم باخفاء أشياء

مسروقة مع براءة . حالة إهمال بشراء

بضاعة من غير تاجر . جوازه

(استئناف مختلط — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٧٠١ رقم ٣٤٠)

٢٣٠ تعويض . عن رفق . في وقت غير

مناسب . تحديد شهر عن كل سنة خدمة .

غير لازم

(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٧٩٨ رقم ٤٠٦)

٢٣١ تعويض . فسخ عقد العمل . للأضراب

عن العمل . محله امتداد الأضراب .

ووجود نية الفسخ عند العامل

(الأتكية الجزية — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٩١٤ رقم ٤٥٩)

٢٣٢ تعويض . عن حادثة . الاتفاق عليه .

مانع من الرجوع فيه . استثناء . حاله

(استئناف مختلط — ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥٣ رقم ٦٣٢)

٢٣٣ تعويض . لأم عن حرمانها من رؤية

ابنها . عدم تدخل الأب في ذلك . لا الزام

(استئناف الكلية الاملية — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٢٢١ رقم ١٥٥)

٢٣٤ تعويض . مقالول استقل بالعمل عن

صاحب العمل . ومن غير تدخل الأخير .

حالة إشرافه البسيط دون تدخله الفعلي

مع المقالول . مسئوليته عن الضرر .

(مصر الكلية الاملية — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٦٥٣ رقم ٢١٥)

٢٣٥ تعويض المستأجر . عن اعمال مدم

وبناء من المالك . ضررها به . جوازه

(استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٨٨ رقم ٢٨٣)

١٣٦ تعويض في دعوى جنائية . المطالبة بمبلغ

مخالف للنظام العام . ومصلحة أقلية
الدائنين . سلطة المحكمة في رفضه .

(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٧١٧ رقم ٤٠٢)

٢٤٥ تفضيصة الصلح القضائي . اقراض اشتراك

دائنين عاديين وتصويبتهم . حصوله بواسطة
دائن مرتين واحد . اعتباره مجرد اتفاق
مصدق عليه . وملزم للطرفين .

(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥
ص ٢٤٥ رقم ١١٤)

تفضيصة (انظر معنى المادة رقم ٥٧٠)

تفويض البائع أو المشتري

(انظر سمرة رقم ٤٢٧)

تفويض بالبيع

(انظر توريد قطن رقم ٣١٨)

تفويض الرأي (انظر استئناف رقم ٣٣٧)

٢٤٦ تقادم . انقطاعه . بالمطالبة بالحق . مداها

(ديباط الجزئية - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص
٧٨٨ رقم ٢٨٧)

٢٤٧ ١ - تقادم . رفع الدعوى لمحكمة غير

مختصة . قاطع له .

٢ - تقادم . بده سريانه . من تاريخ

إمكان رفع الدعوى من الدائن . سواء
بحلول الأجل . أو تحقق الشرط .

(خطأ الكلية الأملية — ١١ أبريل سنة ١٩٣٦
ص ٢٢٧ رقم ١٠٢)

٢٤٨ تقادم . عن حق . بده سريانه . من تاريخ

حق المطالبة . به بالنسبة للرهن الحيازي .

حق المدين في المطالبة بالريع . من يوم

استهلاك الدين

(استئناف أسيرط - ١٣ مارس سنة ١٩٣٧
ص ١٠٧٨ رقم ٥٤٤)

٢٤٩ تقادم خمسي . بالنسبة للسندات الأذنية

تفسير العقود (انظر تهديدات رقم ٢٣٦)

تفسير العقود أو الاحكام

(انظر اختصاص القاضي المستحل رقم ٥٨
وقاضي الامور المستحقة رقم ٤٩٨)

٢٣٩ تفضيصة . امرأة متزوجة . ملكيتها للعقار .

سعة مظهرها . لا يحل محل الاثبات
القانوني في دعوى الاستحقاق .

(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٧١٧ رقم ٤٠٣)

٢٤٠ ١ - تفضيصة . حق الدائن ضد

مدينه المتضامنين . التوزيعات الخاصة
بهم . بكامل دينه

٢ - تفضيصة . دائن مرتين . حقه يباقي

دينه . في تفضيصة مدينه الراهن . مطلق .
وبالنسبة للدينين المتضامنين . بكامل

دينه (المادة ٣٦٦ تج مختلط)

(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة ١٩٣٦
ص ٥٨٩ رقم ٢٨٦)

٢٤١ تفضيصة . حكم صادر باسهار الافلاس .

تحديد ميعاد التوقف عن الدفع .
جواز استئنافه

(استئناف مختلط — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٥
ص ٢٤٩ رقم ١١٨)

٢٤٢ تفضيصة . دائتي التفضيصة . حقوقهم على

عقارات الشركة . كحقوق المفلس ذاته

(استئناف مختلط — ٣١ يناير سنة ١٩٣٦
ص ٥٩١ رقم ٢٨٩)

٢٤٣ تفضيصة . رهن عن دين جديد . حاصل

لمدين بواسطة مصرف . في وقت كان
ملئيا . صحته .

(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٩٣٧ رقم ٤٧٤)

٢٤٤ تفضيصة . صلح . جاصل من أغلبية الدائنين .

- طبقا لنص المادة ١٩٤ . بالتعميم ثم
التخصيص . ثابت .
(اشمون الجزئية — ٦ مايو سنة ١٩٣٥
ص ٣٣٩ رقم ١٦٣)
- ٢٥٥ تقصير في الرعاية . قرينة قانونية .
اثبات عكسها .
(الواسطى الجزئية — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٧٨٢ رقم ٢٨٥)
- ٢٥٦ تقليد المؤلف . حاله . بالنقل
أو الاستعارة
(استئناف مصر — ١١ مارس سنة ١٩٣٧
ص ١١٩٥ رقم ٥٩٧)
لتقويم الاقربى (انظر حكم غياي رقم ٢٤٦)
- ٢٥٧ تملك بمضى المدة . بالنسبة لحقوق ارتفاق
المرور . ثابت
(استئناف مخطوط - ٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥٢
رقم ٦٣١)
تملك بمضى المدة
(انظر حيازة رقم ٢٥٥)
تملك العقار والحقوق والديون
(انظر معنى المدة رقم ٥٦٨)
- ٢٥٨ تنازل عن استئناف . بعد رفع استئناف
فرعى . عدم قبوله .
(استئناف مخطوط - ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٢٥٧
رقم ١٨٧)
- ٢٥٩ تنازل من مفلس لدائته . متضمن ميزة
خاصة لتفاد صلح . بطلانه .
(استئناف مخطوط - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥٤
رقم ٦٣٣)
تنازل (انظر اساية استعمال الحق رقم ٨٢ وبيع
رقم ١٨١ وحق رقم ٣١٦ وحق الامتياز رقم
٣٢٧ وحكم رقم ٣٤٩ وحكم غياي رقم ٢٤٤
وفسخ عقد الابحار رقم ٤٩١ وناظر وقف رقم
٥٩٤ وحق رقم ٦٠٣)
تنازل الراسى عليه المزاد
(انظر حكم مرسى مزاد رقم ٣٤٨)
تنازل طالب البيع عن الاجراءات
(انظر مرسى مزاد رقم ٥٣٨)
- ٢٥٠ تقادم خمسى . سر يانه فى العقد الصادر
من غير مالك فى حق المالك الحقيقى .
عدم سر يانه بالنسبة للعقد الغير مسجل
الصادر من هذا المالك .
(استئناف مصر الامة - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥
ص ١٠٣ رقم ٥٣)
- ٢٥١ تقادم خمسى . مشتر من راسى عليه مزاد .
مقرر عليه حق امتياز البائع بالنسبة
للثمن . سنده حكم مرسى المزاد . لا يعتبر
سببا صحيحا . عدم سر يانه فى حقه
(استئناف مخطوط — ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٧٠٢ رقم ٢٤٣)
تقادم (انظر دعوى نزاع ملكية رقم ٣٩٨)
تقادم خمسى (انظر سندات اذنية رقم ٤٣٥)
التقادم الخمسى (انظر وقف رقم ٦٣١)
تقارير الخبراء (انظر آل الخبرة رقم ١٤٤)
القاضى (انظر اذيرة رقم ٧٩)
- ٢٥٢ ١ - تقرير بالزيادة - اعلانه للمدين
غير لازم
٢ - تقرير الزيادة - فسخ ملكية الراسى
عليه المزاد . يحققه حكم مرسى المزاد الثانى
(اسبوط الكلية الامة - ١٩ مايو سنة ١٩٣٧
ص ١٢٢٤ رقم ٦٠٤)
- ٢٥٣ تقرير بالزيادة . فسخ لمرسى المزاد الاول .
عودة ملكية المدين . حقه فى التصرف
والوفاء .
(المنصوره الكلية الامة - ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ ص ٩٠٠ رقم ٤٥٢)
- ٢٥٤ تقرير بزيادة العشر . الطعن عليه
بالبطلان . يقدم لقاضى اليوع
(استئناف مصر — ١٧ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ٢٩١ رقم ١٤٤)

٢٦٥. تنفيذ ضد المدين . مجرد تأخير الدائن .

غير مانع من اجراءاته .

(استئناف مختلط - ١١ مارس سنة ١٩٣٦ ص

٧٩٧ رقم ٤٠٤)

٢٦٦. تنفيذ عقارى - العقار كاف للسداد .

حجوزات من الدائن . تحت يد الغير .

اعتبارها سوء استعمال حق . التزامه

بمصاريفها .

(استئناف مختلط - ٩ ابريل سنة ١٩٣٦

ص ١١٠٨ رقم ٥٦٢)

٢٦٧. تنفيذ مؤقت . بمقتضى حكم تجارى .

رغم الاستئناف . التزام المحكوم عليه

ابتدائيا بالايداع . الحكم لصالحه

استئنافا . حقه فى التعويض . احتساب

الفائدة .

(استئناف مختلط - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٧٠٢

رقم ٣٤٤)

تنفيذ (انظر استئناف رقم ١٠٢ وتية نزاع

ملكية رقم ٢١٠ وحراية رقمى ٣٠٤ و ٣١٢

ودعوى تصحيح رقم ٣٨٥)

تنفيذ الاتفاقات

(انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٩٧)

تنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ

(انظر استعجال رقم ١١٨)

تنفيذ باليمن (انظر حكم الشفعة رقم ٣٤٢)

تنفيذ حكم (انظر حكم رقم ٣٣٥)

التنفيذ (استحالة)

(انظر حراسة قضائية رقم ٣١١)

لتواطؤ (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة

رقم ٥١)

٢٦٨. توريد قطن . وأخذ مبلغ على ذمته .

اعتباره تفويض بالبيع . لا رهنا .

(مصرالكلية الالهية - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

ص ٥٥٣ رقم ٢٦٧)

توريد (انظر تعاقب رقم ٢٢١)

تنازل نازع الملكية

(انظر اجراءات رقم ٣١)

تناقض الاحكام

(انظر طلب التنازل امر حجز رقم ٤٥٨)

التناقض فى الحكم

(انظر التماس اعادة النظر رقم ١٥١)

٢٦٥. تنبيه نزع الملكية . من مقدمات التنفيذ .

غير مانع من سقوط الحكم القياى

(استندرية الملكية الالهية - قضاء مستعجل -

٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ٩١٠ رقم ٤٥٧)

تنبيه (انظر رقت رقم ٤١٥)

تنبيه نزع الملكية

(انظر تصرف رقم ٣١٣ وحجز عقارى

رقم ٣١٢)

٢٦١. تنظيم الدين المصرى العام . صيانة مصالح

الدائن . لاتعارض مع الادارة الحكومية

وتقدم البلاد

(استئناف مختلط - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦

ص ٦٩٨ رقم ٣٣٦)

٢٦٢. تنظيم النقد المصرى . فى اتفاقات الدين

العام . غير مقيد للحكومة المصرية فيه

(استئناف مختلط - ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦ ص

٦٩٩ رقم ٣٣٦)

٢٦٣. تنفيذ . بيع المراكب البحرية . سريان

القانون التجارى عليها . مراكب تسير

فى النيل . انطباق قانون المرافعات عليها

(مصرالكلية الالهية - قضاء مستعجل - ١٢ أغسطس

سنة ١٩٣٥ ص ٤٧٤ رقم ٢١٨)

٢٦٤. تنفيذ . مراكب . لا تسير فى البحار .

بل فى الأنهر والترع . الحجز عليها

بالطرق المعتادة . عدم تطبيق قواعد

القانون التجارى البحرى عليها .

(كرموق الجزئية - ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ص

٢٢٧ رقم ١٦١)

- ٢٦٩ توزيع بين الغرماء . وبين الدائنين .
المعارضة فيه . أسبابها وأدلتها . واجبة .
المنازعات القائمة عليها . الفصل فيها .
عدم رفعها في الميعاد . سقوط الحق في
القائمة المؤقتة أو النهائية .
(استئناف مختلط - ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦
ص ١٢٥٠ رقم ٦٢٥)
- ٢٧٠ توزيع . طلبات لم تعرض أثناء التوزيع
أو بطريق المعارضة في القائمة المؤقتة .
عدم قبولها .
(استئناف مختلط - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥
ص ٤٨٤ رقم ٢٣٢)
- ٢٧١ توزيع . مناقضة غير ثابتة في محضر
المعارضة . لا تقبل .
(استئناف مختلط - ١٤ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٨٩
رقم ٢٨٤)
- ٢٧٢ توزيع بين الدائنين . تحديد مقدار الدين .
عند التوزيع .
(استئناف مختلط - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥
ص ٢٤٩ رقم ١١٩)
- ٢٧٣ توزيع بين الغرماء . معارضة المدين
فيها . استئناف الدائن عدم حضور المدين
استئنافا . تمسك المستأنف بالمعارضة .
جوازه .
(استئناف مختلط - ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٨
رقم ١١٧)
- توزيع (أنظر الحاق التار بالمقار رقم ١٥٣
وسجل عقارى رقم ٢٩٢ ورهن رقم ٤٢١ وقضا
مختلط رقم ٥١١)
توزيع رقابة محكمة الاستئناف
(أنظر عاكم الاستئناف رقم ٥٢٩)
توقف عن الدفع
(أنظر افلاس رقم ١٣٦)
توقيت (أنظر حق المؤلف رقم ٢٢٥)
توكيل بالقبض
(أنظر شيكات رقم ٤٥٢)
- ث
- ٢٧٤ ثبوت التاريخ . في المحررات العرفية .
حجيتها على الغير . معناه
(استئناف مصر - ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
٢١٠ رقم ٩٥)
- ٢٧٥ ثبوت التاريخ (أنظر عقد إيجار رقم ٤٦٧ و ٤٦٨)
وقانون الحنة لمدة رقم ٥٠٤)
ثمن . أشياء منقولة . الاتفاق على تحرير
سندات تحت الأذن بها . لا يعتبر استبدالاً
(استئناف مختلط - ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص
٢٤٧ رقم ١١٦)
- ثمن (أنظر بيع رقم ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٨
وتقدم خمس رقم ٢٥١)
الثمن (أنظر الحاق التار بالمقار رقم ١٥٣)
الثمن (مطالبة المشتري ب)
(أنظر مرسى مزاد رقم ٥٢٩)
الثمن الحقيقي (أنظر شفعة رقم ٤٥٠)
- ج
- ٢٧٦ جبايات . مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٣٤ .
سفع جبل المقطم . مخصص لدفن
موتى المسلمين .
(مصر للكلية الاهلية - ٩ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٨٤٤
رقم ٢٠١)
- جبل المقطم (أنظر جبايات رقم ٢٧١)
جدية النزاع
(أنظر منازعة في وضع اليد رقم ٥٩١)
جسور النيل
(أنظر مسئولية الحكومة رقم ٥٥٨)
جنسية (أنظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٧٧)
الجنسية (اختلاف)
(أنظر ثقة رقم ٦٠٢)
- ٢٧٧ جهاز الزوجة . ضمان الوالد لابنه في
وثيقة الزواج . يشمل .
(استئناف مصر - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٧ ص
١٠٥٩ رقم ٥٣٩)

- حامل حسن التية
(انظر سند تجارى رقم ٤٢٩)
حامل سند تجارى
(انظر سند تجارى رقم ٤٢٨)
حامل سنددين موحد
(انظر تدخل رقم ٢٠١)
حامل السند (انظر تحويل ناقص رقم ١٩٩)
حبس (انظر حارس قضائى رقم ٢٧٩)
حبس العين (انظر عقد رهن جازى رقم ٤٧٧)
حجز . دين على الشركة . تضامن الشركاء .
خاص بديون الغير فى الشركة . لا بين بعضهم البعض .
(بندر المنصورة الجزئية - ٢ يناير سنة ١٩٣٥ ص ٢٣٨ رقم ١٦٢)
حجز تحت يد الغير تنفيذيا . اتمامه
بمجرد اعلان الحجز مع الحكم للمحجوز لديه . اعلان المدين . بمجرد اجراء شكلى .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ص ٩٠٣ رقم ٤٥٤)
حجز تحت يد الغير . طلب تهيئته امام المحكمة الاستئنافية . طلب فرعى . تابع للأصل . جوازه .
(استئناف مصر - ٢١ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٢٠٦٧ رقم ٩٤)
حجز تحت يد الغير . عدم اعلانه للمحجوز عليه . فى ميعاده . نتائج .
(استئناف مخطط - ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥١ رقم ٦٢٧)
١ - حجز تحت اليد . ايداع المبلغ المحجوز . تخصيصه تخصيصا ميعنا . نتائج .
٢ - حجز تحت اليد . الامر الصادر به الطعن فيه . المعارضة المستقلة أو بالتبعية للدعوى الأصلية . صفته المؤقتة . أثره . بمقدار ما يحكم به .
(استئناف مخطط - ١٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١١٠٦ رقم ٥٥٧)

- الجهة الادارية
(انظر مخطط تنظيم رقم ٣٥٩)
ح
٢٧٨ حائز . بطريق البديل مع دفع الفرق . حقه فى الحلول بالنسبة للبالغ التى دفعها للدائن نازع الملكية
(استئناف مخطط - ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٩٣٨ رقم ٤٧٨)
حائز العقار
(انظر اجراءات نزاع ملكية رقم ٢٣ و نزاع ملكية رقم ٥٩٦)
حائز لاموال القاصر
(انظر مجلس حسي رقم ٥٢٦)
حائط مشترك
(انظر تعرض قانونى رقم ٢٢٣)
حادث لطفل
(انظر مسئولية رقم ٥٤٤)
٢٧٩ حارس قضائى . حقه فى الحبس . بالنسبة لمصاريفه واتعابه . ثابت
(استئناف مخطط - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٧٠٠ رقم ٢٢٨)
٢٨٠ حارس قضائى . معين من قبل القضاء . حقه فى الادارة . وبيع المحصولات . حقوق الدائنين قبله . قاصرة على مطالبته بالحساب .
المادة ٦٢٢ مرافعات مخطط . لضم وبيع المحصول القائم بمعرفة القاضى المستعجل . فى حالة المدين الجارس .
(استئناف مخطط - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥٤ رقم ٦٣٤)
حارس قضائى
(انظر قانون ايجار الاراضى الزراعية رقم ٥٠١)
الحاكم الادارى (اعلان له)
(انظر اعلان رقم ١٣١)
حالة الاستعجال
(انظر دعاوى وضع اليد رقم ٣٦٦)

حقوق هؤلاء بالنسبة للدائنين المسجلين

بعد التنيه . مساواتهم في التوزيع

(استئناف مختلط - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦

ص ٧٠٢ رقم ٣٤٢)

٢٩٣ حجز عقارى . دعوى أصلية . بطلان

اجرامات نزع الملكية . بناء على أسباب

خاصة بالتنيه . عدم قبولها .

(استئناف مختلط - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥

ص ٢٤٩ رقم ١١٩)

٢٩٤ حجز عقارى . عن أعيان على المشاع .

قسمتها بعد ذلك . تعديل قائمة شروط

البيع على هذا الأساس . جوازه .

(استئناف مختلط - ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥

ص ٣٥٢ رقم ١٧٣)

٢٩٥ حجز عقارى . مرسى مزاد . دفع الثمن .

الميعاد المحدد من القاضي المنتدب . إعادة

البيع على ذمة الراسى عليه المزاد . خطأ .

طلب بطلان مرسى المزاد الثانى بدعوى

أصلية . جوازه

(استئناف مختلط - ٧ يونيو سنة ١٩٣٥ ص

٣٤٣ رقم ١٠٩)

٢٩٦ حجز عقارى . نزع ملكية . اوجه البطلان .

الدفع بها . قبل المزايدة . استئناف حكم

مرسى المزاد . لعب في الشكل . خطأ

الدائن في النشر . غير منتج .

(استئناف مختلط - ٩ ابريل سنة ١٩٣٦ ص

١١٠٧ رقم ٥٦٠)

٢٩٧ ١- حجز مال للدين لدى الغير . اخبار المدين

المحجوز عليه بالحجز في بحر ثمانية ايام .

لازم . احواله في القوانين اهل ومختلط

وقرئى

٣٠٢ - حجز مال للدين لدى الغير . اخبار

المدين المحجوز عليه . جوازه بورقه واحدة

كفايته . معنى ذلك . شروطه .

٢٨٦ حجز تحت اليد . حاصل ضد مقاول

أعمال بناء . قيام المالك بالدفع للعمال

والمقاولين من الباطل لعدم إيقاف العمل .

عدم الغش والتدليس فيه . صحته .

(استئناف مختلط - ٨ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٤٨٦

رقم ٢٣٩)

٢٨٧ حجز تحت اليد . محجوز لديه . فوائد

المبلغ المحجوز من أجله . عدم اعلانه

بها . لا يلتزم بها

(استئناف مختلط - ٩ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١١٠٧

رقم ٥٥٩)

٢٨٨ حجز عقارى . اختصاص عقارى .

التزام الدائن باثبات ملكية مدينه .

(استئناف مختلط - ١٠ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٧٩٦

رقم ٣٩٩)

٢٨٩ حجز عقارى . اختصاص مسجل . بعد

تسجيل تنبيه نزع الملكية . لا يحتاج به

ضد الدائن نازع الملكية . المعارضة في

شروط البيع . جوازه .

(استئناف مختلط - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

ص ٤٨٤ رقم ٣٣٠)

٢٩٠ حجز عقارى . اعلان الحائز . بصفته

الشخصية . لا بصفته ناظرا للوقف .

غير مؤثر على صحته .

(استئناف مختلط - ٩ يناير سنة ١٩٣٦

ص ٤٨٧ رقم ٢٤٠)

٢٩١ حجز عقارى . الحاق الثرات بالعقار

نتائجه . حسن نية الحائز . عدم ملزومته

بردها .

(استئناف مختلط - ٣١ مارس سنة ١٩٣٦

ص ٩٣٨ رقم ٤٧٨)

٢٩٢ حجز عقارى . تحريم التصرف . حق

الدائنين برهن أو اختصاص . طلب

بطلانه . حق الدائنين العاديين . قاصر

على من أعلن تنبيه نزع الملكية . مدى

٣٠٠ ١ - حراسة - تصرف المدين في الايراد .

بعد حجز العقارى وتسجيله . صحتها .
قبولها . ٢ - حراسة . بناء على شرط
صرح في العقد . في حالة تخلف المدين
عن قضاؤه . صحتها . جوازها .

(استئناف مختلط - ١١ مارس سنة ١٩٣٦ من
٧٩٧ رقم ٤٠٤)

٣٠١ حراسة - دائن بدين مسجل . له الحق

الأول على العقار الراسى مزاده عليه .
حقه في تعيينه جارما عليه .

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ٢١ مايو
سنة ١٩٣٦ من ٢٢٩ رقم ١٠٣)

٣٠٢ حراسة . طلب استبدال الحارس .

النظر في انتهائها بناء على حالة المدين
بعد الحكم بها .

(استئناف مختلط - ١١ مارس سنة ١٩٣٦ من
٧٩٨ رقم ٤٠٥)

٣٠٣ حراسة . على حصة المدين . في عقار

مقسوم . ولو بطلب بطلان القسمة
لمساسها بحقوق الدائنين . جوازها .

(استئناف مختلط - ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ من
٣٥٢ رقم ١٧٣)

٣٠٤ ١ - حراسة . ليست وسيلة من وسائل

التففيذ . جوازها . اذا كانت وسيلة
الوحيدة - ٢ - حراسة . عن أعيان

منزوع ملكيتها جوازها . شروطها .
٣ - حراسة . اجراء مستعجل متعلق

بالتففيذ لعدم تبديد الربح . افلاس مدنى .
لاوجود له في القانون المصرى . غير

مانع من أى اجراء تمكين الدائنين
من حقه .

٤ - حجز ما للمدين لدى الغير . اخطار

الورثة المحجوز لديهم . عدم اعلان
البعض . لايسرى عليهم .

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٣٦ من ٢٢٨ رقم ١٥٧)

٢٩٨ حجز ما للمدين لدى الغير . عدم التقرير

بما في الذمة . مسئولية المحجوز لديه قبل
الحاجز . تقديرها متروك للمحكمة .

(استئناف مختلط - ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٥ من
٢٥٠ رقم ١٢١)

حجز (انظر توضيح رقم ٢٢٧ . وحقوق الدائن
رقم ٣٣١ وسو . استمال حق رقم ٤٢٧ وثقة
رقم ٦٠٣ وورث رقم ٦١٥)

حجز ما للمدين لدى الغير
(انظر نظم رقم ٢٢٠)

حجز دفاتر الوقف
(انظر وقف رقم ٦١٣)

حجز تحفظي (انظر معارضة رقم ٥٧٣ وملكية
تجارة رقم ٥٨٧)

حجز تحت اليد (الغاء)
(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم
٢٨)

حجز تحت اليد
(انظر مجلس حمى رقم ٢٢٦ وورث رقم ٦١٥)

الحجز العقارى (انظر حراسة رقم ٣٠٠)
محجوزات تحت يد الغير

(انظر تنفيذ عقارى رقم ٢٦٦)
حجية الحقوق

(انظر دعوى صحة التوقيع رقم ٣٦٠)
حدود أرض المالك

(انظر اشجار مفروسة رقم ١٧٣)
حراسة . انتهائها . تعليقها على دفع

٢٩٩ وايداع المستحق للحارس

(استئناف مختلط - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ من ٧٠٠
رقم ٣٣٨)

حالة كفاية العين لسداد الدين . عدم

الامر بها .

(استئناف مخطط - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص

٤٨٣ رقم ٢٢٧)

٣١١ حراسة قضائية : على وقف . شرط

الحكم بها . استحالة التنفيذ بدين على

المتحقق أو الوقف

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٤

فبراير سنة ١٩٣٥ ص ٩٠٥ رقم ٤٥٥)

٣١٢ حراسة قضائية . ليست أداة للتنفيذ .

استثناء

(اسكندرية الكلية الاهلية - قضاء مستعجل

٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ ص ٩٠٨ رقم ٤٥٦)

٣١٣ ١ - حراسة قضائية . النص على حق

الدائن المرتين فيها بمقتضى عقد الرهن

عند حالة تأخير المدين عن السداد . غير

مخالف للنظام العام . صحته - ٢ - حراسة

قضائية . على أعيان مزروع ملكيتها .

بطء المدائن . غير مؤثر عليها .

(استئناف مخطط - ٨ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٤٨٦

رقم ٢٣٨)

حراسة قضائية (انظر اجابة رقم ٢٨)

حراسة (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة

رقم ٥٢ وقاضى الامور المستعجلة رقم ٤٩٧)

حساب (انظر تأجير رقم ١٩٣ وحارس قضائى

رقم ٢٨٠ ودين رقم ٤٠٣ وقضاء مستعجل

رقم ٥١٢)

الحساب (اعتماد)

(انظر قرارات المجلس المحيى رقم ٥٠٧)

حسن النية

(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم

٥٤ وبطل رقم ١٧٤ ومسئولية رقم ٥٤٢ ومهترى :

رقم ٥١٦)

جذور الخصوم شتخياً

(انظر اثبات رقم ٢٤)

٤ - حراسة . جوازها في جميع الحالات ،

مع تحقق شروط الدعوى

(استئناف مصر - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١٩٨

رقم ٩٢)

٣٠٥ ١ - حراسة . المصلحة في حالة النزاع

الجدى - ٢ - حراسة . توفر الاستعجال .

تطبيقاً للمادة ٢٨ مرافعات . رفعها

لقاضى الموضوع . طبقاً للمادة ٤٩١ .

غير لازم .

(استئناف مصر - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٧ ص ١٠٥٨

رقم ٥٣٨)

٣٠٦ حراسة على وقف . حجيتها . في وجه

كل متولى على الوقف . عزل الناظر .

غير مؤثر .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٠ مايو

سنة ١٩٣٧ ص ١٢٣٥ رقم ٦١٠)

٣٠٧ حراسة قضائية . اجراء استثنائى .

وبالنسبة للوقف . حالة الحكم بها

(اسكندرية الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ١٥

اكتوبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٧٥ رقم ٢١٦)

٣٠٨ حراسة قضائية . أطيان مبيعة لمشتري

اول ثبت حقه نهائياً . وموضوع اليد

عليها من مشتري ثان مسجل عقده بعد

نفاذ العقد الاول وتسجيله . توفرها .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - ٤ مايو

سنة ١٩٣٦ ص ١٧٤ رقم ٣٢٢)

٣٠٩ حراسة قضائية . طلب عزل أو استبدال

الحارس . جوازه من كل ذى مصلحة .

(استئناف مخطط - ٢١ فبراير سنة ١٩٣٦ ص

١٩٣ رقم ٣٩٠)

٣١٠ حراسة قضائية . على أعيان مزروع

ملكيتها . طبقاً للنص للمادة ٩٢٢ ص ٢٠٠ .

٣١٩ حق الحبس - تسليم المبيع للمشتري .
سقوطه

(المتصورة الجزئية - ٢ يناير سنة ١٩٣٥ ص
٦٨٠ رقم ٢٢٤)

٣٢٠ حق الحبس . حق التبغ . لا يقتضيه .
عدم تسجيله . لا يحتاج به قبل الغير

(استئناف مصر - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص
٦٣٨ رقم ٢٠٨)

٣٢١ حق الحبس . مشتركان . فسخ عقده .

استيفاء مادفنه من ثمن . اقراضه في
حالة عودة الملكية إلى البائع . وفي حالة
الفسخ لوجود بيع سابق . عدم قبوله
(مصر الكفا لاهلية - قضاء مستجل - ٤ مايو
سنة ١٩٣٦ ص ٦٧٤ رقم ٢٢٢)

٣٢٢ حق الحبس . معناه . مداه . أثره في

حقوق الطرفين تام . جوازه
(استئناف مصر - ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ ص
١١٧٤ رقم ٥٨٨)

٣٢٣ حق الرهن . على عقار المدين . غير مالك

له . عقد شراء . غير مسجل من المالك
الحقوقي . عدم جواز احتجاج الراهن عليه
(استئناف مخطط - ٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٢
رقم ١٠٦)

٣٢٤ ١ - حق الاسترداد . حالة شيوع مركب .

استعماله بمعرفة شركاء البائع . جوازه . آثاره
٢ - حق الاسترداد في حصص على
الشيوع . أو أنصبة معينة من الحقوق
شاملة لها . ثابت . - ٣ - حق
الاسترداد في الشريعة الإسلامية .
الملاك على الشيوع بالميراث . معتبرون
كالملاك الأصليين فيها . - ٤ - حق
الاسترداد . استعماله بالنسبة للنكل
قياسا على الشفعة في المادة ٥٦٢

حفظ الحق (عدم)

(انظر تبويض رقم ٢٢٢)

حق اختصاص

(انظر تسجيل رقم ٢٠٩)

حق البناء والغراس

(انظر عقد الحكر رقم ٤٧٦)

٣١٤ حق التأليف . النص عنه بالمادة ١٢

مدنى . تطبيقه .

(استئناف مصر - ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص
١١٩٥ رقم ٥٩٧)

٣١٥ حق . التصدى . صلاحية الموضوع لنظره

استئنافا . تقديره للحكمة

(استئناف مخطط - ١١ فبراير سنة ١٩٣٦ ص
٦٩٦ رقم ٢٣١)

٣١٦ حق . التنازل عنه . يجب أن يكون صريحا .

(استئناف مخطط - ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص
٢٤٥ رقم ١١٤)

٣١٧ ١ - حق ارتفاق بالصرف . تعهده مشتر

باحترامها . مصاريف الصيانة . عدم التزامه
بها . وجوب استصدار حكم بها .

٢ - حق ارتفاق بالصرف . مصاريف

الصيانة . قيام الدائن الممتاز بها . التزام
الملاك بها . بنسبة المنفعة الحاصلة

(استئناف مخطط - ٢ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٤٨٥
رقم ٢٣٤)

٣١٨ حق ارتفاق بالصرف . منصوص عليه

في عقد بيع . لصالح الاطيان المبيعة .
وعلى باقى اطيان البائع المرهونة . نزاع
ملكه هذا الاطيان وورسوا مزادها على
الغير . سرمان هذا الحق على الراسى
عليه المزاد

(استئناف مصر - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص
٨٧٨ رقم ٤٧٨)

الحق (أنظر طلب رقم ٤٦٠)
 حق الارتفاق (أنظر شقة رقم ٤٤٧)
 حق الاسترداد (أنظر شركة محاصة رقم ٤٤٢)
 حق امتياز البائع
 (أنظر آلة رى رقم ١٤٥ وتقويم نحى رقم ٢٥١)
 حق انتفاع الباني (أنظر ملكية رقم ٥٨٥)
 حق الانتفاع بالعين
 (أنظر عقد بيع رقم ٤٧٣)
 حق التبني (أنظر حق الحبس رقم ٣٢٠ وحيازة رقم ٢٥٦)
 حق التصدي (أنظر استئناف رقمى ٨٦ و ٨٧)
 حق الجوار (أنظر شقة رقمى ٤٤٧ و ٤٤٩)
 حق الحبس (أنظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٥٤ وإيجار أشياء رقم ١٧٠ وبيع رقم ١٨١)
 حق حبس العين (أنظر ملكية رقم ٥٨٥)
 حق الحيازة (أنظر حيازة رقم ٣٥٦)
 حق الدائن (أنظر دفع رقم ٤٠٠)
 حق الدائن المباشر
 (أنظر بيع رقم ١٧٨)
 حق الرجوع بالثمن
 (أنظر مشتر رقم ٥٦٥)
 حق الرجوع على المدينين
 (أنظر ضامن رقم ٤٥٦)
 حق شخصى (أنظر انتقال الملكية رقم ١٦٣ ومستأجر ٥٦٣)
 حق شرعى (أنظر مستأجر رقم ٥٦٣)
 حق عيني (أنظر عقد الحكر رقم ٤٧٦)
 حق فى الدفع
 (أنظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٩)
 حق المؤجر (أنظر فسخ عقد إيجار رقم ٤٩١)
 حق مدنى (أنظر حق المؤلف رقم ٣٢٥)
 حق المدين (أنظر دفع رقم ٤٠٠)
 حق المدين فى المطالبة بالربيع
 (أنظر تقادم رقم ٢٤٨)

مدنى مختلط . فى حلة تنازل أحد الشفعاء .
 جوازه .
 (استئناف مختلط - ١٨ يونيه سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٥ رقم ١١٣)
 ٣٢٥ حق المؤلف . توقيته بعد مضي مدة من وفاته . انتقال المطبوع إلى الملك العام . سقوط الحق
 (استئناف مصر - ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١١٩٥ رقم ٥٩٧)
 ٣٢٦ حق المؤلف وتوقيته . غير معترف به فى التشريع المصرى . اعتباره كحق مدنى . انتقاله بالأرث
 (استئناف مصر - ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١١٩٥ رقم ٥٩٧)
 ٣٢٧ حق الامتياز . التنازل عنه . شرطه أن يكون صريحا .
 (استئناف مختلط - ١٨ يونيه سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٧ رقم ١١٦)
 ٣٢٨ حق الامتياز . المقرر بالقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٢٩ . بالنسبة للسلف الزراعية . استثناء من أحكام القانون العام . عدم جواز التوسع فيه
 (استئناف مصر - ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ ص ١١٦٦ رقم ٥٨٦)
 ٣٢٩ حق امتياز . للقاوول من الباطن . بالنسبة للبالغ المستحقة طرف المالك للقاوول الاصلى . عن كل عمل على حدته . وضد المتنازل اليه أيضا . ثابت . حدوده
 (استئناف مختلط - ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٨١ رقم ٢٢٢)
 ٣٣٠ حق عيني . تصرفات مقررة . التدليس فيها . موجب لبطلانها . التصرفات الانشائية . غير مؤثر فيه
 (استئناف اسوط - ٣ يناير سنة ١٩٣٥ ص ٧٤٤ رقم ٣١٧)

٣٣٥ حكم . الطعن فيه بالطلان . بنزاع الطرق
القانونية المقررة . عدم قبوله . تنفيذه بعد
ذلك . مانع من بطلانه .

(استئناف مصر — ٦ مايو سنة ١٩٣٦ م ٢١٦
رقم ٩٦)

٣٣٦ حكم . المداولة فيه . من وقت تقرير
قفل باب المرافعة . تقديم مذكرات بعد
ذلك . تجاوزها ما سبق ابداءه . عدم قبول
الخصم لها أو الرد عليها . رفضها .

(مصر الكلية الأهلية — ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ م
٥٦٠ رقم ٢٧٠)

٣٣٧ حكم . صادر من قاضي الموضوع . في
أمور مستعجلة . عدم اعتباره مستعجلا
بمعناه المقهوم . اعتباره حكم وقفي .

(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ م
٥٣٥ رقم ٢٥٩)

٣٣٨ حكم . صدوره . إذا كانت القضية صالحة
للحكم . مجرد وفاة أحد الخصوم . بعد
ابداء الطلبات الختامية . غير مانع منه .

ابطال الحكم لمخالفة هذه القواعد بالطلان
فيه . بأحدى طرق الطعن في الأحكام
(استئناف مصر — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٧ م
١٠٥٦ رقم ٥٢٧)

٣٣٩ حكم . ضد البائع . دعوى مقامة قبل
البيع . علم المشتري بها . سريانه عليه .
(استئناف مصر — ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٦ م
٢١٠ رقم ٩٥)

٣٤٠ حكم . نقضه . إعادة الدعوى الى المحكمة
للفصل فيها . السير فيها من جديد .
واجبها الاخذ بما رتبته . حكم النقض
فيها .

(استئنافية الكلية الأهلية — ١٢ نوفمبر سنة
١٩٣٥ م ٥٥٦ رقم ٢٦٨)

حق المرور . (انظر اختصاص قاضي الايجور
المستعجلة رقم ٤٨)

حق المستأجر في الرجوع على الغير
(انظر مستأجر رقم ٥٦٢)

حق مشاع (انظر أملاك عامة رقم ١٦١)
حق المغتدى (انظر بيع رقم ١٨٧)

الحق المكتسب (انظر صندوق الدين المصري
العام رقم ٤٥٤)

حق الورثة (انظر مسئولة رقم ٥٥٣)

٣٣١ حقوق الدائن . مجرد عدم الحجز .
لا يسقطها .

(استئناف مخطوط — ٧ مايو سنة ١٩٣٦ م ١٢٥٤
رقم ٦٣٤)

٣٣٢ حقوق عينية مسجلة . في حكم المادة ٦٢٠
مدني . لا يقصد به حماية هذه الحقوق
بالنسبة لعين غير مملوكة للدين . او حماية
حق الملكية المتقل من مالك غير بائع .
طبقا لاحكام القانون .

(استئناف مصر — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ م
١٠٣ رقم ٥٣)

حقوق (انظر انقطاع المدة رقم ١٦٤)
حقوق التنازل (انظر قاضي الامور المستعجلة
رقم ٤٩٦)

حقوق البائنين (انظر حارس قضائي رقم ٢٨٠
ووقف رقم ٦٢٠)

حقوق الشركاء (انظر افلاس رقم ١٣٨)

حقوق الغير (انظر اقراض رقم ١٤١)

٣٣٣ حكر . إثباته . في حالة ضياع حجته .
بكافة الطرق . أو بحكم قضائي . طلب
زيادة قيمة الحكر كقيته

(استئناف مخطوط — ١٧ مارس سنة ١٩٣٦ م
٩٣٦ رقم ٤٧١)

٣٣٤ حكر . بالعقد الصحيح . أو بوضع اليد
مدة ٣٣ سنة

(مصر الكلية الأهلية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ م
١٣١٣ رقم ٦٠١)

٣٤٨ حكم مرسى مزاد . تنازل الراسى عليه
المزاد عنه . التزامه بالرسوم .

(استئناف مصر — ٩ مارس سنة ١٩٣٧
ص ١١٩١ رقم ٥١٥)

٣٤٩ حكم محكمين . المعارضة فيه . التنازل عنها .
عدم قبولها .

(شين التكم الكلية الاهلية — ٢٧ فبراير
سنة ١٩٣٥ ص ٢٢١ رقم ٩٩)

٣٥٠ حكم نفقة وتمهيدى فى آن واحد لتقدير

التعويض . استئنافه بالنسبة للنفقة فقط
مع حفظ الحق فى الطعن فى باقى اجزاء
الحكم . استئنافه بعد ذلك عن الحكم
التمهيدى والموضوع . جوازه .

(استئناف مصر — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٨٦٥ رقم ٤٣٧)

حكم (انظر التماس إعادة النظر رقم ١٥٢
وحق ارتفاق بالصرف رقم ٣١٧ ودائن مرتين
رقم ٣٦٢ ودعوى صحة التوقيع رقم ٣٩٠ وطلب
رقم ٤٦٠)

حكم اخلاء (انظر اختصاص قاضى الامور
المستعجلة رقم ٤٨)

حكم استئنافى (انظر افلاس رقم ١٣٧)

حكم افلاس (انظر تغليبة رقم ٢٤١)

حكم بالنسخ (انظر ولاية القضاء المستعجل
رقم ٦٣٠)

حكم تجارى (انظر تنفيذ مؤقت رقم ٣٦٧)

حكم تمهيدى (انظر حكم نفقة وتمهيدى فى آن
واحد رقم ٣٥٠)

حكم حضورى (انظر معارضة رقم ٥٧٤)

حكم رسو المزاد (انظر راسى عليه مزاد
رقم ٤٠٦)

حكم شرعى (انظر مستحق فى الوقف رقم ٥٦٣)

حكم عدم قبول الدعوى

(انظر استئناف رقم ٨٧)

حكم غرامة (انظر قرار اللجنة الجزئية رقم ٥٠٦)

حكم غيائى (انظر استئناف رقم ١٠٢ ومعارضة
رقم ٥٧٣)

٣٤١ حكم بنفقة . صادر من المحكمة الشرعية .

الطعن بسقوطه من عدمه . اختصاصها
به دون المحاكم الاهلية

(استئناف مصر — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧
ص ١٠٦٠ رقم ٥٤٠)

٣٤٢ حكم الشفعة . اعتباره قضاء بالثمن أيضا .

حق المشفوع منه فى التنفيذ بالثمن . معلق
على تسليم العقار المشفوع فيه .

(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل اول
فبراير سنة ١٩٣٧ ص ٧٧٧ رقم ٢٨١)

٣٤٣ حكم تمهيدى . بتعطيل يمين متممة لدائن .

عد دفع الدين بأكمله . واثبات التخالص
بعدها . صحته .

(استئناف مختلط — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٦٩٨ رقم ٣٣٤)

٣٤٤ حكم غيائى . سقوطه بمضى ستة اشهر .

ليس من النظام العام . التنازل عن
التمسك به . بعد قوات مدته . صراحة
او ضمنا . جوازه .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل -
٢٦ يناير سنة ١٩٣٥ ٤٧٣ رقم ٢١٧)

٣٤٥ حكم غيائى . قبول المدين له . بالنسبة

للغير . باثبات تاريخه

(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٩٣٦ رقم ٤٧٣)

٣٤٦ حكم غيائى . مدة الستة شهور . احتسابها .

بالتقويم الافرنجى

(اسكندرية الكلية الاهلية - قضاء مستعجل -
٢١ مايو سنة ١٩٣٦ ص ٩١٠ رقم ٤٥٧)

٣٤٧ حكم مرسى مزاد أهلى . حجته ضد دائن

أجنبى . تسجيله أمام المحاكم الاهلية .

مطهر العين

(استئناف مختلط — ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٧٠٢ رقم ٣٤٣)

عقد عرفى مصدق عليه . كفاية

(كوم . حماد . الجزئية - ١٤ يناير سنة ١٩٣٦)

(ص ٢٤٠ رقم ١٦٤)

٣٥٤ حوالة . المادة ٣٥١ مدنى . انتقال

ملكية المدين . الغرض منها مجرد ضمان .

لا تنتقل الا بالقيض

(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

(ص ٥٤٤ رقم ٣١٤)

حوالة (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة

رقم ٣٩ وستة تحت الاقدار رقم ٤٣٣)

حوالة الغير (انظر اجراءات رقم ١٧١)

٣٥٥ حيازة . بالتأجير أو التبرع . أو التسامح

كشش فى أرض زراعية ولمنعها .

اعتبارها عرضية . غير مؤدية إلى التملك

بمضى المدة .

(استئناف مخطط - ٣ مارس سنة ١٩٣٦)

(ص ٧٩٤ رقم ٣٩٥)

٣٥٦ حيازة المرتهن . للعين المرهونة حكما .

تأجيرها لغير المدين . استئجار المدين لها

بعدها . غير مسقط لحق الحيازة . حق التبع

(استئناف مصر - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

(ص ٤٣٦ رقم ٢٠٤)

الحيازة (انظر مستأجر رقم ٥٦١)

الحيازة (انعدام) (انظر رقم ٤١٦)

حيازة العقار المرهون

(انظر رقم ٤١٨)

حيازة الواب (انظر رقم ٦٠٦)

خ

٣٥٧ خادم . حكم المادة ٢٠٩ . يانه

(الواسطى الجزئية - ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦)

(ص ٢٤٣ رقم ١٦٥)

خادم (انظر اجراء اختصاص رقم ١٦٩)

خير كاتب (انظر مسئولية مدنية رقم ٥٥١)

خبراء (انظر آليات رقم ١٤٤)

خمس تلك (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة

رقم ٤٩ وستة رقم ٤٥٠)

حكم غير قابل للتجزئة

(انظر استئناف رقم ١٠٥)

حكم قضائى (انظر حكم رقم ٣٣٣)

حكم المحكمة الشرعية

(انظر وقف رقم ٦٢٢)

حكم مرسى مزاد (انظر جيز عقارى رقم ٢٩٦

وملكية رقم ٤٨٦)

حكم مرسى المزاد الاول

(انظر مرسى مزاد رقم ٥٢٧)

حكم مرسى المزاد الثانى

(انظر تقرير الزيادة رقم ٢٥٢)

حكيم فى دعوى

(انظر استئناف رقم ٩٦)

حكومة (انظر مسئولية رقم ٥٤٦)

حكومات . منسلخة من الدولة العثمانية

(انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٦٦)

٣٥١ حلول مشترى العقار . محل الدائنين

المرتهنين بعد دفع الثمن لهم . ثابت

(شين الكوم الكلية الاهلية - ٢ مارس سنة

١٩٣٦ ص ٤٤٦ رقم ٢٠٨)

حلول (انظر حائز رقم ٢٧٨)

حلول ارباب الديون المسجلة (عدم)

(انظر مرسى مزاد رقم ٥٣٨)

حلول الدول محل الدائنين فى اتفاقات دولية

(انظر صندوق الدين المصرى رقم ٤٥٤)

حلول محل المدين

(انظر دائن رقم ٣٦١)

حل الاثبات (انظر معنى المدة رقم ٥٧١)

٣٥٢ حوالة . دين على وطنيين . دفع احدهما

للدائن الاجنبى أكثر من حصته . إحالته

يباق الدين . رضا المدين . غير لازم .

(استئناف مخطط - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥)

(ص ٢٥٦ رقم ١٨٢)

٣٥٣ ١ حوالة . شرط قبول المدين . استفادة

الغير منه . حالته

٢ حوالة بالدين . التأشير بها بموجب

في الحصول على حكم لاستصدار أمر
اختصاص به بالنسبة لهذا الدين أو الفوائد
في حالة عدم النص عليها . حق الدائن
الممتاز . مماثل له أيضا . حدوده

(استئناف عتظط — ٣ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٧٩٤ رقم ٣٩٦)

دائن (انظر التماس إعادة النظر رقم ١٥٣ وتسجيل
رقم ٢٠٩ . وتقليبة رقم ٢٤٠ . وتنفيذ رقم ٣٦٥
وحراسة رقم ٣٠٩ . ودعوى رقم ٣٩٥ . ودعوى
استئناف رقم ٢٨٠ . ودعوى مباشرة رقم ٢٩٤)
دائن أجنبي

(انظر مرسى مزاد رقم ٤٣٧)

دائن برهن أو اختصاص

(انظر حجز عقارى رقم ٢٩٢)

دائن على (انظر رهن عقارى رقم ٤٢١)
دائن مرتين (انظر احكام نهاية رقم ٣٦ وتقليبة
رقم ٢٤٠ وحراسة قصاية رقم ٣١٢)

دائن مرتين أجنبي

(انظر قضاء عتظط رقم ٥١١)

دائن مسجل (انظر اجراءات رقم ٣١)

دائن ممتاز (انظر حق ارتفاق المصرف رقم ٣١٧)

ودائن مرتين (رقم ٣٦٢)

دائن نازع الملكية

(انظر بدل رقم ١٧٥ وحجز عقارى رقم ٢٨٩)

دائتان . التفاضل بين عقدي حلولهما محل ٣٦٣

المدين . سلطة قاضى الامور المستعجلة
للأمر بالاجراءات التحفظية .

(مصرالكلية الالهية - قضاء مستعجل - ٦ ابريل

سنة ١٩٣٧ ص ١٠٨٥ رقم ٥٥١)

دائتي تقليبة (انظر تقليبة رقم ٢٤٢)

دائتين (انظر اختصاص الحاكم الالهية رقم

٦٣ وتقليبة رقم ٥٤٤)

دائتين عاديتين - دائتين مرتين

(انظر آله ريد رقم ١٤٥)

دائتين مسجلتين (انظر حجز عقارى رقم ٣١٢)

٣٥٨ خصوم مبطلين : حكم المادة ٤٢ من

قانون المجالس الحسينية . معناها . مداها

(مصرالكلية الالهية — ٩ فبراير سنة ١٩٣٥

ص ٣١٣ رقم ١٥٢)

خصومة (انظر دعوى رقم ٣٩٥ وقوة لثى

المحكوم فيه رقم ٥١٧)

٣٥٩ خط تنظيم . تعديله بمعرفة الجهة الادارية.

جوازه

(مصرالكلية الالهية — ٦ مارس سنة ١٩٣٧

ص ١٢٠٤ رقم ٥٩٩)

٣٦٠ خط تنظيم . مجرد اقراره . عدم نزاع

ملكية الاراضى الواقعة على الطريق .

الاعمال التى تمام عليه . لا مخالفة فيها

(شين الكوم الجزئية — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦

ص ٦٨١ رقم ٣٢٥)

خطا (انظر اقسام الكتاب رقم ١٤٢ وتعويض

رقم ٣٣٧ و ٣٣٨ ومسئولية مدنية رقم ٥٥٥ و ٥٥٤

خطا فى النشر

(انظر حجز عقارى رقم ٣٩٦)

خطا المجنى عليه

(انظر مسئولية رقم ٥٤٧)

خطا المتاجر (انظر لبيع اشياء رقم ١٧١)

الخطر (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة

رقم ٤٢)

خفراء (انظر مسئولية رقم ٥٤٨)

خلف خاص (انظر تصرفات الاصيل رقم ٣١٦)

خلف المورث (انظر وارث رقم ٦١٥)

د

٣٦١ دائن - حلو له محل المدين بفقد رسمى .

الاحكام وأوراق وأوامر الاختصاص .

حق الدائن فى استلامها .

(مصرالكلية الالهية - قضاء مستعجل - ٦ ابريل

سنة ١٩٣٧ ص ١٠٨٥ رقم ٥٥١)

٣٦٢ دائن مرتين . عدم دفع كامل دينه . حقه

٣٦٨ دعوى . يطلب نسخة تنفيذية من حكم بدل فاقد . قبولها . دفع بسقوط الحق في المطالبة . موضوعي . غير مانع من الأذن بها .

(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ من ٥٤١ رقم ٢٦١)

٣٦٩ ١ - دعوى . حكم صادر فيها . لم يعلن بهد ، عدم جواز قيامها من جديد بين الطرفين

٢ - دعوى . شاملة لطلب تعويض وفسخ تعاقد . الحكم في الطلب الأخير . غير مانع من نظر الطلب الأول

(استئناف مخطط — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ من ٥٩١ رقم ٢٩٠)

٣٧٠ دعوى . رفعها باسم الوكيل . ذكر اسم الموكل فيها . قبولها .

(استندرية الكلية الاملية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ من ٥٦٢ رقم ٢٧١)

٣٧١ دعوى . السبب فيها . سابق لها . حالة قبولها .

(استئناف مخطط — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ من ٤٨٣ رقم ٢٢٩)

٣٧٢ دعوى . صاحب الحق . اختياره الطريق لاستعماله

(استئناف مخطط ١١ مارس سنة ١٩٣٦ من ٧٩٨ رقم ٤٠٧)

٣٧٣ دعوى . ناظر الوقف . ضد المستحقين باعتماد حساب الوقف . جوازها .

(استندرية الكلية الاملية — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ من ٢٢٣ رقم ١٠٠)

٣٧٤ دعوى اثبات حالة . اختصاص القضاء المستعجل بها . اثبات حالة مادية فعلية يخشى عليها من التغيير

(استندرية الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ من ٢٢٤ رقم ١٥٩)

(١٢)

الدائنين (حقوق) (انظر حراسة رقم ٣٠٢)
الدائنين العاديين (حق)
(انظر حجز عقارى رقم ٢٩٢)
دستور (انظر لوائح رقم ٥٢٠)

٣٦٤ ١ - دعاوى الاسترداد . المادة ٤٧٨ مرافعات معدلة . والقيود الموضوعية فيها . حكمتها

٢ - دعوى الاسترداد . قدها قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة . وجوبه . سقوط الحق فيها

(اشمون الجزئية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ من ٧٨٦ رقم ٢٨٦)

٣٦٥ دعاوى وضع اليد . شرطها . وضع اليد لسنة سابقة على التعرض . مستندات الملكية . لا عبرة لها

(استئناف مخطط — ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ من ١٢٤٩ رقم ٦٢٣)

٣٦٦ دعاوى وضع اليد . موضوعية . دعوى ايقاف العمل الجديد . حالة الاستعجال

فيها . اختصاص قاضي الامور المستعجلة بها (مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ من ٤٧٧ رقم ٢٢٠)

٣٦٧ الدعاوى التي ترفع على الحكومة .

رفعها من محاكم معينة طبقا لديكرتو سنة ١٨٩٢ المعدل بديكرتو سنة ١٨٩٧ . دعاوى اثبات الحالة . لا تشملها

(دباط الجزئية — ٨ مارس سنة ١٩٣٧ من ٩٣٣ رقم ٤٦٧)

دعاوى (انظر مندات تجارية رقم ٤٣٦)
دعاوى اثبات الحالة

(انظر الدعاوى التي ترفع على الحكومة رقم ٣٦٧)
دعاوى اعضاء صندوق الدين

(انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٧٥)
دعاوى الاسترداد (انظر استئناف رقم ١٠٠)

- ٣٧٥ دعوى اثبات حالة : اختصاص القاضى .
المتعجل بها . فى دائرة العين المطلوب
اثباتها .
(مصر الكلية الاهلية - قضاء - متعجل -
١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ١٢٣٤ رقم ٦٠٩)
- ٣٧٦ دعوى اثبات حالة . دعوى شخصية
تتبع محكمة المدعى عليه . رفعها فى محل
العقار المطلوب اثباته . توافر اسباب .
الاستعجال . اختصاص قاضى الامور
المتعجلة بها
(مصر الكلية الاهلية - قضاء - متعجل - ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ ص ٤٨٠ رقم ٢٣١)
- ٣٧٧ دعوى إثبات حالة . رفعها أمام محكمة
المقار . جوازه
(ديپات الجزئية — ٨ مارس سنة ١٩٣٧
ص ٩٣٢ رقم ٤٦٧)
- ٣٧٨ دعوى اثبات حالة . منظورة أمام المحكمة
الجزئية . الاتفاق على احوالها على المحكمة
الكلية . عدم منافاته لقواعد الاختصاص .
ولا النظام العام . جوازه
(روجاج الكلية الاهلية — ١١ مارس سنة
١٩٣٧ ص ١٠٨٠ رقم ٥٤٩)
- ٣٧٩ دعوى استحقاق . عن اعيان منزوع
ملكيتها . لملك مختلفين . جواز رفعها
فى دعوى واحدة
(استئناف مختلط — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٧٠١ رقم ٣٣٩)
- ٣٨٠ ١ - دعوى استحقاق . نزاع ملكية .
بناء على اختصاص عقارى . النزاع على
ملكية المدين . حمل اثباتها . على الدائن .
٢ - دعوى استحقاق . بناء على عقد غير
مسجل . لا يحتج به .
(استئناف مختلط — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥
ص ٣٥٣ رقم ١٧٦)
- ٣٨١ دعوى استرداد أشياء . محجوزة . بناء
على حكم باعتبارها عقاراً والحجز باعتبارها
منقولا . استئناف الحكم الصادر فيها .
بمراعاة المواعيد المقررة بالمادة ٥٤٢
مرافعات مختلط .
(استئناف مختلط — ١٢ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٩٣٦ رقم ٤٧٠)
- ٣٨٢ دعوى استرداد . منقولات . محجوز
عليها . من دائنين مختلفين . اجانب
ووطنيين . وضمددين واحد . اختصاص
المحاكم المختلطة
(استئناف مختلط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥
ص ٣٥١ رقم ١٧١)
- ٣٨٣ دعوى براءة ذمة . رفعها . غير مانع
من نظر الاشكال فى التنفيذ بصفة مستعجلة .
لا يمس حكم قاضى الموضوع
(مصر الكلية الاهلية - قضاء - متعجل — ١٢
اغسطس سنة ١٩٣٥ ص ١٦٦ رقم ٢٧٣)
- ٣٨٤ دعوى تزوير فرعية . قيامها بعد حصول
الطعن فى قلم كتاب المحكمة . ضرورة
الفصل فيها .
(الواسطى الجزئية — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٨٧ رقم ٢٨٢)
- ٣٨٥ دعوى تصحيح . عن حكم حائز لقوة الشيء
المحكوم فيه . سبق تنفيذه . كحالة الاشكال
أو دعوى تفسير . وقضها
(استئناف مختلط — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٦٩٨ رقم ٣٣٥)
- ٣٨٦ دعوى تعويض . رفعها مستقلة عن دعوى
الجنة او المخالفة . اختصاص المحكمة
بها . تطبيق قواعد قانون المرافعات
(استئناف مصر — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٦
ص ٣٠١ رقم ١٤٥)

مدينه . عدم ادخال المدين فيها . لا تقبل
(استئناف مختلط — ٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص
٢٤٣ رقم ١٠٧)

٣٩٥ دعوى من دائن . بمطالبة ورثة المدين
بدينه . وجوب توجيه الخصومة للورثة
جميعا .

(استندرية الكلية الاهلية — ٤ يوليو سنة
١٩٣٦ ص ٧٥٣ رقم ٢٧٢)

٣٩٦ دعوى منع تعرض . تعريفها . حدودها
(استئناف مختلط — ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ١٢٤٩ رقم ٦٢٣) .

٣٩٧ دعوى نزاع ملكية . رفعها . مدتها
القانونية . قطعها . العودة اليها بعد
الانقطاع . مدته

(ططا الكلية الاهلية — ١١ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ٢٢٧ رقم ١٠٢)

٣٩٨ دعوى نزاع ملكية . سقوط الدعوى .
كالتقادم .

(طنطا الكلية الاهلية — ١١ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ٢٢٧ رقم ١٠٢)

دعوى (أنظر سند تجارى رقم ٤٢٨ وطلب
رقم ٤٦٠ وطلب ايقاف رقم ٤٥٦)

دعوى استحقاق (أنظر استئناف رقم ١٠١
ورقم ٨٨ وتسجيل رقم ٢٠٧)

دعوى أصلية (أنظر حجز عقارى رقم ٢٩٣)
دعوى أمام المحكمة المختلطة

(أنظر ايقاف رقم ١٧٢)

دعوى ايقاف العمل الجديد

(أنظر دعاوى وضع اليد رقم ٣٦٦)

دعوى بالاستحقاق أو البطلان

(أنظر نزاع ملكية رقم ٥٩٦)

دعوى تفسير (أنظر دعوى تصحيح رقم ٢٧٥)

دعوى جنائية (أنظر تعرض رقم ٢٣٦)

دعوى الجنح أو المخالفة

(أنظر دعوى تعويض رقم ٢٨٦)

دعوى شخصية (أنظر دعوى اثبات حالة رقم

٣٧٦)

٣٨٧ دعوى تعويض . من المدين . بدعوى
سداد الدين المتزوع الملكية من أجله
رفضها .

(استئناف مختلط — ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٥
ص ٢٤٩ رقم ١١٩)

٣٨٨ دعوى تقليسة . تدخل فيها رفضه . عدم
استئنافه . عدم قبول التدخل استئنافيا .
قوة الشيء المحكوم فيه .

(استئناف مختلط — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٥ ص
٢٤٩ رقم ١١٨)

٣٨٩ دعوى حراسة . دعوى نزاع الملكية . رهن
عقارى لأجنبي . عدم اختصاص المحاكم
الاهلية بها .

(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٢٩ رقم ٢٦٠)

٣٩٠ دعوى صحة التوقيع . تسجيل عريضتها
الحكم الصادر به وتسجيله . حجته
بالنسبة للحقوق المترتبة بعد تسجيل
العريضة

(استئناف مصر — ٢ مارس سنة ١٩٣٧
ص ١١٨٣ رقم ٥٩٢)

٣٩١ دعوى ضمان فرعية . عدم حضور
المدخل ضامنا . غير مانع من الفصل فيها
(استئناف مختلط — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥
ص ٣٥٤ رقم ١١٩)

٣٩٢ دعوى القاصر . ضد وصيه . بعد البلوغ .
مدة سقوطها خمس سنوات . ميلادية
أو هجرية ؟ .

(استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٧٩٤ رقم ٣٩٤)

٣٩٣ دعوى فسخ بيع . رفعها من الوصى على
قاصر . استئذان المجلس الحسبي مقدما
(استئناف مختلط — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٦ ص
٥٩٢ رقم ٢٩٣)

٣٩٤ دعوى مباشرة . من الدائن على مدين

دفع بعدم اختصاص
(انظر قاضى الموضوع رقم ٥٠٠)
دفع بعدم اختصاص القضاء المختلط
(انظر استئناف رقم ٨٩)
دفع بعدم الاختصاص
(انظر التماس رقم ١٥٠)
الدفع بعدم القيد
(انظر استئناف رقم ٩٧)
دفع بالبطالان (انظر نزاع ملكية رقم ٥٩٦)
دفع ببطالان اجراءات
(انظر اختصاص قاضى البيع رقم ٥٥)
الدفع بالنصب (انظر الدين المصرى العام رقم ٤٠٥)
دفع الثمن (انظر حجز عقارى رقم ٢٩٥)
دفع الثمن (عدم)
(انظر مبة رقم ٦٠٧)
دفع سندات الدين بالذهب
(انظر تدخل رقم ٢٠١)
دفع الضريبة
(انظر عضوية مجالس المديرية رقم ٤٦٤)
الدفع الفرعى
(انظر قانون التحضير رقم ٥٠٢)
الفرع (انظر قانون التحضير رقم ٥٠٢)
ذكرى سنة ١٨٨٠ و ١٩٠٤
(انظر صندوق الدين المصرى العام رقم ٤٠٥)
دين الشرف . تعهد ادبى . الالتزام به من
عدمه .
(استئناف مختلط - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص
١٢٤٨ رقم ٦٢٠)
دين . ملزم للقاصر . صادر من وصيه
عدم تسوية الحساب معه بعد البلوغ .
غير مانع من التزامه به . تحديد ميعاد
الوفاء .
(استئناف مختلط - ٣ مارس سنة ١٩٣٦ ص
٧٩٤ رقم ٢٩٤)
دين . وكيل الديانة . ادارته . الزام
التفليسة بمصاريفه واتعابه . امتياز .
(استئناف مختلط - ١٨ يونيه سنة ١٩٣٥ ص
٢٤٥ رقم ١١٤)

دعوى صحة التعاقد
(انظر تسجيل رقم ٢١٠)
دعوى صحة التوقيع
(انظر تسجيل رقم ٢١٠)
دعوى صحة الحجز والدين
(انظر ظلم رقم ٢٢٠)
دعوى طلب استلام أوراق
(انظر اختصاص رقم ٤٩)
دعوى ملكية (انظر قوة الشيء المحكوم فيه
رقم ٥١٦)
دعوى من اختصاص القاضى الجزئى
(انظر اختصاص رقم ٢٦)
دعوى نزاع ملكية (انظر دعوى حراسة رقم ٢٨٩)
دفتر الوقف (انظر وقف رقم ٦٢٣)
٣٩٩ دفع . بعدم قبول الدعوى أو بطلانها .
مبنى على وجود سند تنفيذى بالدين .
تقدم استئنافا . عدم قبوله
(استئناف مختلط - ٣ مارس ١٩٣٦ ص ٧٩٤
رقم ٣٩٦)
٤٠٠ دفع . كفيل . حق المدين فى السداد .
حق الدائن فى الاحتفاظ بالدين المكفول
مصلحة الكفيل . غير مؤثر
(استئناف مختلط - ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٧٩٣ رقم ٣٩١)
٤٠١ دفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة . بناء
على انتقال صفة الدائن . للهروب من
اختصاص المحاكم الاملية . وذلك
بالمعارضة فى قائمة شروط البيع . جوازه
(استئناف مختلط - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص
٢٥٠ رقم ١٦٨)
دفع (انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٧٢
وحجز عقارى رقم ٢٩٦)
دفع بسقوط الحق فى طلب صورة
تنفيذية
(انظر دعوى رقم ٣٦٨)

٤٠٥ الدين المصرى العام . المادة ١١ من

لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . حدودها .

عدم التوسع فيها . تطبيق المادة ٣٧

من ذكر يتو سنة ١٩٠٤ . عدم الحد من

ولاية الحكومة المصرية على ميزانيتها

ومالياتها . حد اختصاص المحاكم فيها .

سلطة الأعضاء . الدفع بالذمب .

خارج عنها .

(استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦ ص

١٩٨ رقم ٢٢٦)

دين (انظر انتقال الملكية رقم ١٦٤ وحكم تمهيدى

رقم ٢٤٣ و دائن رقم ٢٦٢ ومضى المدة المسقطه

رقم ٥٧٢)

دين (مطالبه بـ)

(انظر انقطاع المدة رقم ١٦٤)

دين تجارى (انظر اشهار افلاس رقم ١٢٨)

دين جديد (انظر تقليص رقم ٢٤٣)

دين الدائن (انظر افلاس ١٣٧)

دين الرهن (انظر رهن حيازى رقم ٤١٩)

دين على لشركة (انظر حجز رقم ٢٨١)

دين القاصر (انظر وصى رقم ٦١٧)

دين مكفول (انظر دفع رقم ٤٠٠)

ديون عادية (انظر افلاس رقم ١٣٨)

ديون مرهونة من الشركاء

(انظر قسمة رقم ٥١٠)

ر

رأس مال (انظر شركات رقم ٢٤٤)

رئيس الدير (انظر مستحقون رقم ٥٦٤)

٤٠٦ راسى عليه مزاد . نقل الملكية اليه . بناء

على حكم رسو المزاد . نهائى . حجية

الحكم المذكور

(اسبوط الكلية الاهلية — ١٩ مايو سنة ١٩٣٧

ص ١٢٢٤ رقم ٦٠٤)

الراسى عليه المزاد

(انظر حق ارتفاق بالصرف رقم ٢١٨ ومرسى

مزد رقم ٥٢٧)

٤٠٧ رجال الضبطية الادارية . وظيفتهم .

صيانة الأمن والنظام . مسئوليتهم عن

ذلك . حقهم المطلق فى الاجراءات التى

يتخذونها . لارقابة للحاكم عليهم فيها .

مخالفتهم للقوانين . غير مؤثر عليها .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء - مستعجل — ٢١

أغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٢٢٤ رقم ١٠٥)

الرجوع (انظر ترك رقم ٢٠٦)

٤٠٨ رد وبطلان ورقة . حدود قضاء المحكمة

فيها من تلقاء نفسها

(اسبوط الكلية الاهلية — ١٥ مايو سنة

١٩٣٧ ص ١٢٢٠ رقم ٦٠٣)

رد (انظر رسوم رقم ٤١٠)

رد الثمن والتعويض

(انظر بيع رقم ١٨٣)

رد الحيازة (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة

رقم ٤٣)

رد عديم الاهلية قيمة المنفعة

(انظر اهلية رقم ١٦٥)

٤٠٩ رسم . على استئناف الحكم فى حالة التنازل

عنه أو رفضه . معارضة فى قائمة الرسوم .

لا يزيد عما دفع أولا .

(استئناف مصر — ١٣ يونيو سنة ١٩٣٦

ص ٢٠٦ رقم ١٤٨)

٤١٠ رسوم . ردها . تطبيق أحكام المواد

١٤٥ مدنى وما بعدها

(استئناف مصر — ٩ مارس سنة ١٩٣٧ ص

١١٩١ رقم ٤٩٥)

٤١١ رسوم قضائية . استحقاقها مقابل القوة

التفيذية لطلب مدعين فى الدعوى .

لا تقنول غيرها من معانيه .

(مصر الكلية الاهلية - قضاء - مستعجل —

نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٢٢٥ رقم ١٦٠)

له بالنسبة لغير المتعاقدين . دون المدين
الراهن

(استئناف مصر — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٤٣٦ رقم ٢٠٤)

٤١٩ رهن حيازي . وضع يد المدين بطريق
الايجار من المرتهن . تجديد العقد .
دين الرهن . عدم سقوطه .

(تلا الجزئية — ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ ص
١١٠٠ رقم ٥٥٤)

٤٢٠ رهن حيازي (أنظر تقدم رقم ٢٤٨)
رهن عقار . تغييرات في معالم العقار .
اجراءات نزاع الملكية . من تنبيه وحجز
وقائمة شروط . وجوب بيانها .

(استئناف مختلط — ٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص
١٢٥٢ رقم ٦٣٠)

٤٢١ رهن عقارى . حاصل بعد تسجيل التنبيه
العقارى . عدم تأثيره عليه . دخول
هذا المرتهن في التوزيع بصفته دائن عادى
(استئناف مختلط — ٣١ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٩٣٨ رقم ٤٧٨)

رهن عقارى لأجنبى
(أنظر دعوى حراسة رقم ٣٨٩)
رهن (أنظر تقليصة رقم ٢٤٣ وتوريد قطن
رقم ٢٦٨)
الرهن (أنظر تفسير رقم ٢٢٧)
البيع (أنظر بيع رقم ١٨٤)

ز

٤٢٢ زواج . الوعد به . العدول عنه . حق
من عدل . الاضرار بحقوق الطرف
الآخر المادية والادبية . التعويض عنه
(استئناف مختلط — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥
ص ٢٥٥ رقم ١٨١)

زوجة (أنظر جهاز رقم ٢٧٧)
زيادة العشر (أنظر تقرير رقم ٢٥٤ والقانون
رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ رقم ٥٠٥ ومرسى مزاد رقم ٥٣٨)
زيادة المساحة (أنظر بيع رقم ١٨٢)

رضا (أنظر ملكية مشاعة رقم ٥٨١)

الرضا بالحكم (أنظر استئناف رقم ٩٠)

رضا المدين (أنظر حوالة رقم ٣٥٢)

٤١٢ رعاية الصغير . إقامته مع وليه . تحديد
المسئولية فيها

(الواسطى الجزئية — ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٧٨٣ رقم ٢٨٥)

٤١٣ الرعاية على القاصر . حدها . حتى بلوغ
رشده . تحديده

(الواسطى الجزئية — ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٧٨٣ رقم ٢٨٥)

٤١٤ رفت . لعدم الثقة . كسحب مبلغ اكثر
ما يستحقه المستخدم . جوازه . رفض
التعويض

(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦ ص
٧١٩ رقم ٤٠٨)

٤١٥ رفت مستخدم . التنبيه عليه . بمهلة كافية .
ضرورته . مراعاة مدة الخدمة وأهمية العمل .
(استئناف مختلط — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص
٢٥١ رقم ١٢٣)

رفت في وقت غير مناسب

(أنظر تعويض رقم ٢٣٠)

رفت في وقت غير لائق

(أنظر إيجار أشخاص رقم ١٦٨)

رقابة المحاكم (لا)

(أنظر رجال الضبطية الادارية رقم ٤٠٧)

٤١٦ رهن . انعدام الحيازة . البطلان المبني
عليه . لا يسرى بين العاقدين

(استئناف مصر — ١٣ يناير سنة ١٩٣٧
ص ١٠٤٧ رقم ٥٣١)

٤١٧ رهن . بناء دور في العقار المرهون .
يدخل فيه

(استئناف مختلط — ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ ص
٩٣٦ رقم ٤٧٢)

٤١٨ رهن . حيازة العقار المرهون . شرط

س

٤٢٣ سبب صحيح . معناه . عقد ناقل للملكية في ذاته . عيه . عدم صدوره من مالك أو ممن لا يملك حق التصرف . العقد الغير ناقل للملكية . لعدم استيفاء اجراءاته قانونا . لا يعتبر سببا صحيحا .

(استئناف مصر الالهية — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ١٠٣ رقم ٥٢)

السبب (انظر دعوى رقم ٣٧١)

سبب صحيح (انظر ملكية رقم ٥٨٦)

سبب قانوني (انظر مستأجر رقم ٥٦٢)

سداد الدين (انظر سند تحت الاذن رقم ٤٣٠)

٤٢٤ سقوط الحق بمضى المدة . بين وكيل وموكله عدمه . انطباقه . على ناظر الوقف

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٣٧ ص

٨٧٦ رقم ٤٤١)

سقوط (انظر تنبيه نزاع الملكية رقم ٣٦٠ حكم

غيابي رقم ٣٤٤ ودعوى القاصر رقم ٣٩٢ وضمان

رقم ٤٥٧)

سقوط الحق (انظر توزيع رقم ٣٦٩ وحق

المؤلف رقم ٢٢٥ ونزع ملكية رقم ٥٩٦)

سلطة ادارية (انظر اجراءات رقم ٢٢)

السلطة الادارية (انظر أعمال الاشتاء رقم

١٢٩)

سلطة قاضي الأمور المستعجلة

(انظر داتان رقم ٣٦٣ وقاضي الامور رقم ٤٩٦)

سلطة مجلس الوزراء

(انظر مجلس الوزراء رقم ٥٢٨)

سلطة المحكمة (انظر انتخابات مجلس مديرية

رقم ١٦٣)

٤٢٥ سلف زراعية . القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٢٩

مخالفته في شأن المساحة الجائز التسليف

عليها . التوسع فيه . غير متعلق بحقوق

الأفراد . لا تأثير له على صحتها وامتيازها

(استئناف مصر — ٤ فبراير سنة ١٩٣٧

ص ١١٦٦ رقم ٥٨٦)

٤٢٦ سماع الدعوى . عدم جوازه شرعا على

ناظر الوقف . بمضى مدة معينة وعدم الاعتراف بالحق .

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٣٧ ص

٨٧٦ رقم ٤٤١)

سمار (انظر قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٩٥)

٤٢٧ ٢٠١ - سمسرة . حق السمسار فيها . مترتب

على التفويض من البائع أو المشتري

أو كليهما . مجرد مساعيه . غير مجد

(استئناف مختلط — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ ص

٦٩٧ رقم ٣٣٢)

سنة ميلادية أو هجرية

(انظر دعوى القاصر رقم ٢٩٢)

سند تبرع (انظر نفاذ مجل رقم ٦٠١)

٤٢٨ سند تجارى . تحويله بعد تاريخ الاستحقاق .

لا يمنع من رفع الدعوى من حامله بمقتضاه

(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦

ص ٧٩٧ رقم ٤٠١)

٤٢٩ سند تجارى . تحويله . حامل حسن

النية . اثبات العكس اعتباره . وكيل

في التحصيل . نتائج

(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦ ص

٩٣٧ رقم ٤٧٦)

٤٣٠ ١ - سند تحت الاذن . سداد المدين

لقيمته . من غير استرداده . تحويله . الطعن

في صحة التحويل . حملة . عليه .

٢ - سند تحت الاذن . عدم عمل برتستو

عنه . غير كاف لاثبات صورية التحويل

(استئناف مختلط — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٦

ص ٧٠٣ رقم ٣٤٦)

٤٣١ سند تحت الاذن . شرط اعتباره عملا

تجاريا .

(اشئون الجزئية — ٦ مايو سنة ١٩٣٥ ص

٣٢٩ رقم ١٦٣)

٤٣٢ سند تحت الاذن . محرر نتيجة تعاقد .

٤٣٦ سندات تجارية. ناشئة عن معاملة واحدة .

رفع دعاوى مستقلة بها . غير مانع من ضمها .

(استئناف مختلط — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦

ص ٦٨ رقم ٣٣٤)

سندات تجارية (انظر اختصاص المحاكم المختلطة

رقم ٧٦)

سندات تحت الاذن

(انظر ممن رقم ٢٧٥)

٤٣٧ سوء استعمال الحق . تقليد . الحجز

الناشي . عن اجراءاته . الضرر الناتج عنه .

التعويض عنه . حالته .

(استئناف مختلط - ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ ص

٦٩٧ رقم ٣٣٣)

سياره (انظر مسئولية مدنية رقم ٥٥٥)

السيد (انظر مسئولية مدنية رقم ٥٥٦)

سوء استعمال حق

(انظر تنفيذ عقارى رقم ٢٦٦ ومسئولية مدنية

رقم ٥٥٢)

ش

شخص معنوي (انظر الوقف رقمى ٦٢٣ و ٦٢٤)

٤٣٨ شخصية معنوية . للمجلس المحلى . غير

مانعة من مسئولية الحكومة . ومعه

بالتضامن

(مصر الكلية الاهلية — ٦ مارس سنة ١٩٣٧

ص ١٢٠٤ رقم ٥٩٩)

شراء بضاعة (انظر توكيل رقم ٢٢٩)

٤٣٩ شرط ارادى . موكل لمحضر ارادة

الملتزم . بطلانه

(يا الجزئية — ٨ ابريل سنة ١٩٣٧ ص

١٢٤٢ رقم ٦١٤)

٤٤٠ شرط جزائى . فى حالة عدم تنفيذ عقد .

البحث فى نيته . غير محدد

(استئناف مختلط — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦

ص ٧٠١ رقم ٣٤١)

يفيد التنازل عن أى نزاع خاص به

(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦

ص ٤٦٨ رقم ٤٦٨)

٤٣٣ ١ - سند تحت الاذن . ولو كان مدنيا .

رضاء المدين مقدما . - ٢ - سند تحت

الاذن . حوالته . الدفع بالصورية او

بمخلافه . فى وجه المحال الحسن النية .

عدم جوازه

(استئناف مصر — ٩ يناير سنة ١٩٣٦ ص ١١٥

رقم ٥٦)

سند (انظر مهر رقم ٥٩٢)

سند تحت الاذن

(انظر انكس رقم ١٥٠)

سند تنفيذى (انظر استرداد الحيازة رقم ١١٦

ودفع رقم ٣٩٩)

٤٣٤ سند دين . محرر من والد لبناته . اعتباره

اقرار آمنه . صحته . قفاذه . هبة مستورة .

صحته .

(استئناف مصر — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٣٠٤

رقم ١٤٧)

سند زسمى (انظر قفاذ معجل رقم ٦٠٠)

سند غير زسمى

(انظر قفاذ معجل رقم ٥٩٩)

سند متنازع عليه . وسند ثابت

(انظر مقامة رقم ٥٨٠)

السند (انظر وقفا رقم ٦١٩)

سندات (انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٦٦)

٤٣٥ سندات اذنيه . تاريخها . ١ - الفرق

بين السند الاذنى . والكميالة . ٢ -

متى يعتبر السند الاذنى ورقة تجارية .

القرينة القانونية فيه . مداها . ٣ - سند

اذنى موقع عليه من غير تاجر . صفة

المدين فيه . أساس لاعتباره . ٤ -

سندات اذنية . المعتبره أوراقا تجارية .

خضوعها لقواعد التقادم الخمسى .

(أشمون الجزئية — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧

ص ١١٠١ رقم ٥٥٥)

- ٤٤٥ شريك . في عقار على المشاع . حقه في مطالبة الشركاء المتقنين بالحساب (استئناف مصر — ١٧ يناير سنة ١٩٣٧ ص ١٠٤٩ رقم ٥٣٢)
- ٤٤٦ شريك . منفصل عن الشركة . حقه في التجارة . مقيد بتعاقد . المزاومة الغير مشروعة . محرمة بمقتضى القانون العام (استئناف عتظ — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص ٢٥١ رقم ١٢٥ شطب (انظر قضاء عتظ رقم ٥١١) شطب دعوى البيع (انظر مرسى مزاد رقم ٥٣٨)
- ٤٤٧ ١ - شفعة . الاحتيال على منع حق الجوار بترك جزء صغير من الارض - غير مانع ٢ - شفعة . حق الارتفاق المترتب عليها . عدم زواله . مانع منها . (يا الجزئية — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٧٨ رقم ٣٧٨)
- ٤٤٨ ١ - شفعة . بيع وفائي . انطباقه عليه . علم الشفيع من تاريخ هذا البيع . وعدم استعمال حقه فيه . مسقط له . بطلان البيع الوفاي . بقاء حق الشفعة حتى العلم بالبيع . الاخير - ٢ - شفعة . رفعها في الميعاد القانوني . شرط قيدها فيه . غير لازم (كوم حله الجزئية الالهية — ١٧ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٩٣٦ رقم ٤٦٣)
- ٤٤٩ شفعة . حق الجوار في الشريعة الفراء . تحديده . صورته . (استئنافية الكلية الالهية — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٦٢ رقم ٢٧١)
- ٤٥٠ ١ - شفعة . خصم ثالث . دخوله فيه . جوازه ٢ - شفعة . اعلان الدعوى في بحر الثلاثين يوما . قاطع لمدة السقوط . حق الخصم الثالث الذي قيل في الدعوى . (١٣)
- شرط الاستحقاق والنظر في وقف (انظر اشهاد شرعي رقم ١٢٧) الشرط الصريح - او الضمني (انظر وثالة رقم ٦٣٨) شرط صحة الاجازة (انظر بيع رقم ١٨٦) شرط قاسخ (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٤٤) شركة (انظر شريك رقم ٤٤٦) شركة اجنية (انظر اختصاص الحاكم المختلطة رقم ٦٦)
- ٤٤٩ شركة تجارية . اثبات وجودها بالينة . جوازه . في حالة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة . اول اثبات وجودها في الماضي (استئناف مصر — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٣٠٦ رقم ١٤٩)
- ٤٤٢ شركة محاصة . العين المعتبرة رأس مال . ملك لمن قدمها . حقه في استردادها عينا . (استئناف عتظ — ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٩١ رقم ٢٨٩)
- ٤٤٣ شركاء . في ملك مشترك . مصاريف يصرفها احد الشركاء . التمييز بين المصاريف الضرورية للصيانة وبين المصاريف النافعة . حكم التزام الشركاء بها . وجوبها في الاولى . جوازها في الثانية . (مصر الكلية الالهية — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ص ٦٦٠ رقم ٣١٧) شركاء (انظر ملكية مشاعة رقم ٥٨١)
- ٤٤٤ شركات . شركة المحاصة . وجود رأس مال لها (استئناف عتظ — ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٩١ رقم ٢٨٩) شركات المحاصة (انظر اثبات بالينة رقم ٣٦) للحرية الاسلامية (انظر نفقة رقم ٦٠٤)

- الزراعية . رقم ٥٠١ وقضاة مختلط رقم ٥١١)
٤٥٣ صحة التوقيع . مع الطعن بالبطالان . حق
 المتمسك بالعقد فيه . وبالنسبة لآثاره .
 عدم تضمن الدعوى أى طلب آخر .
 الحكم به
 (اثبتون الجزئية — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص
 ٢٨١ ، رقم ٢٧٩)
 صحة العقد العرفي
 (انظر تسجيل رقم ٢٠٧)
 صحة قضائية (انظر قرارات المجالس الحية
 رقم ٥٠٨)
 صحة المدين (انظر سندات اذنية رقم ٤٣٥)
 صلح (انظر تقييسة رقم ٢٤٤ وتنازل رقم
 ٢٥٩ وغرامة رقم ٤٨٧)
 صلح قضائي (انظر تقييسة رقم ٢٤٥)
٤٥٤ صندوق الدين المصرى العام . خدمته
 مترتبة على اتفاقات دولية . أساسها دكريتو
 سنة ١٨٨٠ وآخرها دكريتو سنة ١٩٠٤ .
 التمسك بالحق المكتسب فيها . بعد حلول
 الدول محل الدائنين فى اتفاقات دولية .
 مصدق عليها بأوامر عالية . عدمه
 (استئناف مختلط — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦
 ص ٦٩٨ رقم ٢٣٦)
 صورة حكم تنفيذية مفقودة
 (انظر دعوى رقم ٢٧٨)
٤٥٥ صورية البيع . الادعاء به . تأييدا لدفع
 خاص بالنظام العام . كدفع بعدم اختصاص
 المحاكم المختلطة . جواز ابداءه فى أى وقت
 (استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص
 ٢٤٦ رقم ١١٥)
 صورية (انظر حجة مسترة رقم ٦٠٩)
 الصورية (انظر اختصاص قاضى الامور
 المستبجة رقم ٥١)
 الصورية (دفع ب)
 (انظر سند تحت الاذن رقم ٤٣٣)

- روجه طلباته للخصوم . ثابت - ٣ -
 شفعة . عرض حقيقى . غير لازم
 مجرد اظهار الاستعداد لدفع الثمن
 الحقيقى . كاف
 (استئناف مصر — ٥ يناير سنة ١٩٣٧
 ص ٤٤٨ رقم ٨٧٨)
٤٥١ ١ - شفعة . مياعداها . سريانه من تاريخ
 العلم . تاريخ تحرير العقد الابتدائى او
 الرسمى . غير مؤثر - ٢ - شفعة . علم
 الشفيع . اقرار العلم بشروطه الاساسية .
 طلب صورة رسمية من العقد . لا يعتبر
 مبدأ له - ٣ - شفعة . تعدد المجاورين .
 حق صاحب المنفعة الكبرى . تعدد
 الملاك على الشيوع . بنسبة حصصهم
 (استئناف مختلط — ١٠ مارس سنة ١٩٣٦
 ص ٧٩٦ رقم ٤٠٠)
 شفعة (انظر الاسترداد رقم ٣٢٤)
 شكل (انظر استئناف رقم ١٠٤)
 شكل الاستئناف (انظر استئناف رقم ١٠٦)
 شهود (انظر قاضى الامور المستبجة رقم ٤٩٧)
٤٥٢ شيكات كالكميالات . شروط صحتها .
 التحويل فيها . عدم استيفائه لها .
 اعتباره مجرد توكيل بالقبض
 (استندرية الكلية الاملية - ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٦
 ص ٤٥٥ رقم ٢١٠)
 شيوع (انظر بيع متغولات رقم ١٩٢ وشفعة
 رقم ٤٥١)
 شيوخ مركب (انظر حق الاسترداد رقم ٢٢٤)
 ص
 صاحب العمل (انظر تعويض رقم ٢٢٤)
 صالح اجنبى (انظر اختصاص المحاكم المختلطة
 رقم ٦٨)
 صالح مختلط (انظر قانون اجار الاراضى

• طعن بالبطان (انظر حكم رقم ٢٢٥ وصحة

التوقيع رقم ٤٥٢)

الطعن بالتزوير (انظر دعوى تزوير رقم ٢٨٤

وغرامة رقم ٤٨٧)

طعن بالنقض والتدليس

(انظر احكام نهائية رقم ٣٥)

طعن في الامر

(انظر حجز تحت اليد رقم ٢٨٥)

الطعن في قرار لجنة الفرز

(انظر انتخابات مجالس المديريات رقم ١٦٢)

٤٥٨ طلب الغاء أمر حجز . بعد صدور الحكم

الابتدائي . مخالف لمبدأ عدم تناقض

الاحكام والقانون

(مصر الكلية الاهلية - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

ص ٦٦٥ رقم ٣١٩)

٤٥٩ طلب إيقاف - للفصل في دعوى أمام

هيئة قضائية أخرى . شرطه . تأثيرها في

حقوق أحد الطرفين .

(استئناف غلط - ١٤ ابريل سنة ١٩٣٦

ص ١١٠٨ رقم ٥٦٣)

طلب بطلان (انظر حجز عقارى رقم ٢٩٢)

طلب تسليم وحبس

(انظر اختصاص رقم ٢٧)

طلب تقديم دفاتر تاجر

(انظر التماس رقم ١٥٠)

طلب جديد (انظر استئناف رقمى ٨٥ و ٩٢)

طلب حساب (انظر شريك رقم ٤٤٥)

طلب دائن (انظر اجراءات بيع عقارى رقم ٣٩)

طلب فرعى (انظر حجز تحت يد الغير رقم ٢٨٢)

طلب معين في الدعوى (انظر رسوم قضائية

رقم ٤١١)

٤٦٠ طلب - مقدم في دعوى . على أساس

الحق المدعى به . عدم صياغته بالشكل

المتبع للقصد من الدعوى . حق المحكمة

صورية التحويل (انظر سند تحت الاذن رقم ٤٢)

صورية العقد (انظر اثبات رقم ٢٤)

ض

٤٥٦ ضامن . قيامه بوفاء الدين عن المدين

المتضامن . حقه في الرجوع على المدينين

الآخرين .

(نبي سوييف الكلية الاهلية - ٢٤ ابريل سنة

١٩٣٥ ص ٦٥١ رقم ٣١٤)

ضرد (انظر تعويض رقم ٢٣٥ وسوء استعمال

حق رقم ٤٢٧ ومستولية مدنية رقم ٥٠٣)

الضرر (انظر مستولية رقم ٥٤٩)

ضرر مادي وأدبي *

(انظر تعويض رقم ٢٢٧)

ضم (انظر سندات تجارية رقم ٤٣٦)

٤٥٧ ضمان - شرط سقوطه . ايجاب وقبول .

عدم توفره .

(قا الجزئية - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ص ١٢٢٧

رقم ٦١١)

ضمان (انظر حوالة رقم ٣٥٤)

ضمانة الجدد (انظر أب رقم ١٨)

ضمان الوالد (انظر جهاز الزوجة رقم ٢٧٧)

ضمان المحول (انظر اختصاص المحاكم المختلطة

رقم ٧٠)

الضمان (عدمه) (انظر تصرفات الولى الشرعى

رقم ٢١٨)

ضياح (انظر حكر رقم ٢٢٢)

ط

طرد مستأجر من العين

(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٤)

طرد واضع اليد

(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٥)

طريق (انظر خط تنظيم رقم ٣١٠)

طعن ببطلان تقرير زيادة العشر

(انظر تقرير زيادة العشر رقم ٢٥٤)

- في الحكم بما تراه نتيجة لهذه الدعوى .
لا يعتبر قضاء بمالم يطلبه .
(اسكندرية للكلية الاهلية - ٢١ مايو سنة ١٩٣٦
ص ٦٥٦ رقم ٣١٦)
- ٤٦١ طلبات . الفصل فيها . بانهاء المرافعة .
وقفل بابها . تقديم طلبات جديدة في
مذكرة لم تعلن للنخيم . عدم قبولها .
(مصر للكلية الاهلية - قضاء مستجل -
٢ يناير ١٩٣٧ ص ٥٧٢ رقم ٣٧٥)
طلبات (انظر استئناف رقم ٩٣ وقوة التي .
المحكوم به رقم ٥١٤)
طلبات جديدة (انظر استئناف فرعى رقم ١١٣)
طلبات ختامية (انظر استئناف رقم ٨٣ واستئناف
فرعى رقم ١٠٧ وحكم رقم ٣٣٨)
طلبات الخصوم (انظر قاضى الامور المستعجلة
رقم ٤٩٧)
طلبات فرعية (انظر استئناف رقم ٩٤)
طلبات محكوم بها
(انظر استئناف فرعى رقم ١٠٠)
طلبات أبو المنجا
(انظر مرسوم ٩ مايو سنة ١٩٣٦ رقم ٥٣٥)
طلاق (انظر مسئولية مدنية رقم ٥٥٢)
- ع
- عامل (انظر مسئولية رقم ٥٤٧ ومسئولية
مدنية رقم ٥٥٦)
- ٤٦٢ غته . تصرفات المعتوه . احوال بطلانها
بطلانا مطلقا . وبطلانها نسبيا
(اسكندرية للكلية الاهلية - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦
رقم ٧٥٦ رقم ٣٧٣)
عدم التصرف في المبيع
(انظر عقد البيع رقم ٤٧١)
عدم سماع الدعوى
(انظر وقف رقم ١٣١٦١٣)
- عدم قبول الدعوى أو بطلانها
(انظر دفع رقم ٢٩٩)
العدول عن الغرض
(انظر ترك رقم ٢٠٦)
عدم الاهلية (انظر مجلس حسي رقم ٥٢٧)
٤٦٣ عرض حقيقى . ايداع . عدم قبوله .
جواز استرداد المبلغ المودع .
(استئناف مختلط - ١١ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٧٩٨
رقم ٤٠٧)
عرض حقيقى (انظر شفعة رقم ٤٥٠)
عزل (انظر حراسة قضائية رقم ٢٠٩)
٤٦٤ عضوية مجالس المديرية . شرط دفع
الضريبة . والملكية ولو كانت فاسدة .
أو لفساد التعاقد . أو تعليقها على
شرط فاسد . غير مانع منها
(أسبوط الكلية الاهلية - ١٥ مايو سنة ١٩٣٧
ص ١٢٢٠ رقم ٦٠٢)
٤٦٥ عقار بالتخصيص . وابور رى . التصاقه
بالارض . اعتباره كذلك .
(استئناف مختلط - ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٧
رقم ١١٦)
عقار (انظر دعوى استرداد اشياء محبوزة
رقم ٣٨١)
عقار غير مملوك للبدن
(انظر حق رهن رقم ٢٢٣)
عقار مشاع (انظر بيع رقم ١٨٣ وشريك رقم ٤٤٥)
عقار مقبوم (انظر حراسة رقم ٢٠٣)
العقار المرمون (انظر رهن رقم ٤١٧)
٤٦٦ ١ - عقارات بالتخصيص . شمول
الرهن . لها مع الارض في المزاد
الحاصل عنها . احتفاظ البائع بملكيتها .
عدم دفع ثمنها . اعتبارها منقولا . عدم
دخولها في الرهن والمزاد - ٢ - عقارات
بالتخصيص . في حكم المادة ١٦ مدنى

- ٤٧٣ عقد بيع . النص على قبض الثمن وتسليم العين المبيعة . وعلى حفظ حق الانتفاع للبائع مدة حياته . تحريم التصرف في رقة العين . اعتباره صحيحا .
(استئناف مصر - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ١١٢ رقم ٥٥)
عقد (انظر اتفاق رقم ٢١ وبيع رقم ١٧٩) وحراسة رقم ٣٠٠ وهبة رقم ٦١٢)
عقد بيع (انظر تسجيل رقم ٢١١ - وتفسير رقم ٢٢٧ . وحق ارتفاق بالصرف رقم ٣١٨ . وشرط جزائي رقم ٤٤٠ . وهبة رقم ٦٠٧ . وهبة مستورة رقم ٦١١)
عقد بيع وقائي
(انظر تفسير رقم ٢٢٧)
- ٤٧٤ عقد تبرع . هبة مستورة في صورة عقد آخر . صحتها
(سوماج الكلية الاملية - ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٨٩٣ رقم ٤٤٩)
- ٤٧٥ عقد التحكيم . باسناد شرعى . إثبات مصلحة الوقف وأجر المثل
(مصر الكلية الاملية - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٢١٣ رقم ٦٠١)
- ٤٧٦ عقد الحكر . حق عيني . أبديته . حق البناء والغراس للمحكر
(مصر الكلية الاملية - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ ص ١٢١٣ رقم ٦٠١)
- ٤٧٧ عقد رهن حيازي . حبس العين المرهونة . نفاذه بالنسبة للدين الذى تأخر في التسليم . بطلانه بالنسبة للغير السليم النية
(استئناف مصر - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ١١١ رقم ٥٤)
عقد رهن (انظر حراسة قضائية رقم ٢١٣)
- ٤٧٨ عقد . عدم ذكر السبب فيه . لا يفيد عدم وجوده . في عقود التبرعات . السبب فيه . نية التبرع .
(طنطا الكلية الاملية - ٣ يولييه سنة ١٩٣٥ ص ٤٤٢ رقم ٢٠٧)
- مختلط . ومنقولات في حكم المادة ١٨ منها . الفارق بينهما
(استئناف مختلط - ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٧ رقم ١١٦)
- ٤٦٧ عقد إيجار . ثابت التاريخ . قبل تسجيل عقد البيع . ولو بعد تاريخ العقدين الابتدائي والتهائي . صحته .
(استئناف مختلط - ١٤ يناير ١٩٣٦ ص ٥٨٨ رقم ٢٨٣)
- ٤٦٨ عقد إيجار . ثبوت تاريخه . حجته بالنسبة للغير . الدفع بصوريته كاليق . لا تؤخذ بالقرائن العادية
(استئناف مصر - ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ١٩٥ رقم ٩١)
- ٤٦٩ عقد إيجار - ينص على قسمة غلة الارض . حاصل لصفات خاصة في المستأجر . وفاته . جواز فسخه
(استئناف مختلط - ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٩٠ رقم ٢٨٨)
- ٤٧٠ عقد الاجارة من الباطن . انقضاؤه . بانقضاء العقد الاصلى . فسخ هذه الاجارة . يبنى على فسخ الاجارة من الباطن .
(طنطا الكلية الاملية - ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ ص ١٢١٧ رقم ٦٠٢)
- ٤٧١ عقد البيع . صراحة النص على اركانه وعلى بيع منجز وانتقال الملكية فورا . صحته . النص على استبقاء المنفعة . أو عدم التصرف في المبيع مدى الحياة . غير مانع من صحته . اعتباره وصية . خطأ
(استئناف مصر - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ ص ١١٧٨ رقم ٥٨٩)
- ٤٧٢ عقد بيع . صادر تحت أحكام التسجيل السابقة . عدم توقيع المشتري عليه بالقبول . غير لازم .
(استئناف مختلط - ٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٢ رقم ١٠٦)

- عقوبة . (لا)
(انظر اغلاق مكان رقم ١٣٥)
- ٤٨٣ عقود . غير مشوبة بالبطلان . مجرد تحايلها
على قوانين المواريث . والمالك كامل
الاهلية . حريته في تصرفاته في ملكه
حال حياته . صحتها .
(استئناف اسبوط - ١٠ مارس سنة ١٩٣٥
ص ٨٨٤ رقم ٤٤٥)
عقود التبرعات (انظر عقد رقم ٤٧٨)
٤٨٤ العقود والالتزامات . أحكامها . حمايتها
شاملة للوقف . تصرفات مبنية على الغش
أو التدليس . أو سوء النية . بطلانها .
التصرف صحيح . التزام جهة الوقف به
(استئناف مصر - ٩ مارس سنة ١٩٣٧ ص
١١٨٧ رقم ٥٩٤)
علم الشفع (انظر شفعة رقمي ٤٤٨ و ٤٥١)
عمارة الوقف (انظر وقف رقم ٦٢٥)
عمل تجاري - عمل مدني
(انظر مرسوم ٩ مايو سنة ١٩٣٦ رقم ٥٣٥)
عملية الانتخاب (انظر انتخاب مجلس مديرية
رقم ١٦٢)
عملية ليست تجارية
(انظر التماس رقم ١٥٠)
علامات الفابريكة
(انظر ملكية صناعية رقم ٥٨٨)
٤٨٥ عيب خفي - شروطه القانونية
(مصر الكلية الاملية - ٩ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٥٥٨ رقم ٣٦٩)
٤٨٦ عيب خفي - غير ظاهر - موجب لفسخ
البيع - عيب في المباني ليس منه .
(المصورة الجزئية - يناير سنة ١٩٣٥ ص
٦٨٠ رقم ٣٢٤)
عيب خفي في المباني
(انظر بيع رقم ١٨٤)
عيب في الشكل
(انظر حجز عقارى رقم ٣٩٦)
- عقد شراء غير مسجل
(انظر حق رهن رقم ٣٢٣)
العقد الصحيح (انظر حكر رقم ٣٣٤ ومعنى
المدة رقم ٥٧١)
العقد الصريح أو الضمني
(انظر مؤلفات مديرية رقم ٥٢٤)
عقد غير رسمي
(انظر هبة رقم ٦٠٨)
عقد غير مسجل
(انظر تقدم خسي رقم ٢٥٠ ودعوى استحقاق
رقم ٣٨٠)
٤٧٩ عقد مزارعة . المادة ٤٨٣ م مختلط .
لا تنطبق على حالة قسمة ريع الأطيان
بين الطرفين
(استئناف مختلط - ٣١ يناير سنة ١٩٣٦
ص ٥٩٠ رقم ٢٨٨)
عقد مزارعة (انظر تأجير رقم ١٩٣)
عقد مسجل لمشتري ثان
(انظر حراسة قضائية رقم ٣٠٨)
٤٨٠ عقد مقاوله . عن اعمال مباني . بمقابل
إجمالي . عمل زائد عما ورد بالعقد .
من غير إذن المالك . طلب قيمته . غير
مقبول .
(استئناف مصر - ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٤١٢
رقم ١٩٧)
٤٨١ عقد ملكية . ثبوت التاريخ رسميا . لزومه .
من النظام العام . التاريخ العرفي لو حصل
الاتفاق عليه . لا يؤخذ به .
(استئناف مصر - ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥
رقم ١٠٣)
عقد ناقل للملكية
(انظر سبب صحيح رقم ٤٢٣)
٤٨٢ عقار بطبيعته أو بالتخصيص . واپور
طحين . عدم اعتباره كذلك .
(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ٢ يناير
سنة ١٩٣٧ ص ٥٧٣ رقم ٣٧٥)

العين المؤجرة (انظر استرداد الحليزة رقم ١١٦)

غ

٤٨٧ غرامة . في حالة الطعن بالتزوير . الحكم

بها . في حالة سقوط حق الطاعن في

دعواه . أو عجزه عن إثبات التزوير .

حصول صلح . أثناء نظر الاستئناف

الخاص بالتزوير . الحكم بها . حالته .

(استئناف أسيوط - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

ص ٧٥٢ رقم ٣٧١)

غرامة (انظر الامة والولاية رقم ١٦٦)

٤٨٨ غش . من أكثر من واحد . تضامن .

(استئناف مخطوط - ٩ ابريل سنة ١٩٣٦ ص

١١٠٧ رقم ٥٥٩)

٤٨٩ غش وتدليس . من بائع . سواء بالنسبة

للشيء أو الشخص أو البائع أو القيمة .

أثره في التعاقد على البيع . موجب

لبطلانه .

(استئناف مصر - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦

ص ٦٤٥ رقم ٣١٢)

غش (انظر أحكام نهائية رقم ٣٥ وبيع رقم ١٨٥)

الغش (عدمه)

(انظر مسئولية رقم ٥٤٢)

الغش والتدليس (عدمه)

(انظر حجز تحت اليد رقم ٢٨٦)

الغش أو التدليس

(انظر العقود أو الالتزامات رقم ٤٨٤)

٤٩٠ غلة الوقف . قبضها بمعرفة الناظر . حق

المستحق عليها . اعتبارها أمانة في يد الناظر

(استئناف مصر - ٣ يناير سنة ١٩٣٧ ص ٨٧١

رقم ٨٧٦)

النير (انظر حكم غيان رقم ٣٤٥)

ف

فائدة (انظر تنفيذ مؤقت رقم ٣٦٧)

فائض الالتزام (انظر التزامات رقم ١٤٨)

٤٩١ فسخ عقد إيجار . مجرد اخلال المستأجر

به . جوازه التنازل عنه . من حق

المؤجر . عدم المساس بالعقد .

(مصر الكلية الامة - قضاء مستعجل - ٢ نوفمبر

سنة ١٩٣٦ ص ٢٣٥ رقم ١٦٠)

فسخ (انظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

رقم ٤٨ وإيجار أشياء رقم ١٧١ وبديل رقم ١٧٦ وتأجير

رقم ١٩٣)

فسخ بيع (انظر عيب خفي رقم ٤٨٦)

فسخ تعاقد (انظر دعوى رقم ٣٦٩)

فسخ عقد (انظر إيجار أشياء رقم ١٧٢ وحق

الحبس رقم ٣٢١)

فسخ عقد العمل

(انظر تعريض رقم ٢٣١)

فسخ ملكية الراسي عليه المزار

(انظر تقرير الزيارة رقم ٢٥٢)

فعل شبه جنحة

(انظر مسئولية مدنية رقم ٥٥٢)

٤٩٢ فوائد . استحقاقها . من تاريخ رفع

الدعوى بالمبلغ . عدم طلب الفوائد

فيها . غير مانع .

(يا الجزئية - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٩٢٤

رقم ٤٦٢)

٤٩٣ فوائد . لم ينص عنها في العقد . تخصيص

جزء من المبلغ لسداد دائن مرتين .

بدن مستحق عليه فوائد . استحقاقها ضمناً

(استئناف مخطوط - ٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص

١٢٥٢ رقم ٦٢٩)

فوائد (انظر حجز تحت اليد رقم ٢٨٧ ودائن

مرتين رقم ٣٦٢)

فوائد ربوية (انظر بالغ رقم ١٧٢)

ق

٤٩٤ قائمة رسوم . المعارضة فيها . في قيمة الرسوم .

مضى يكون القاضي المستعجل مختصاً بها

(مصر الكلية الامة - قضاء مستعجل - ١١

نوفمبر سنة ١٩٣٤ ص ١٢٢٨ رقم ٦٠٥)

قائمة رسوم (انظر ملاحظة رقم ٥٧٥)

الطرفين القانونية . حقه في الاجراء
التحفظي المستعجل .

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستجل - ١٢
تقرير سنة ١٩٣٦ ص ٤١٧ رقم ٢٢٠)

٤٩٩ قاضي الامور المستعجلة . قاضي الموضوع .
الفارق بينهما . جواز تعرض الثاني لاصل
الحق دون القاضي المستعجل

(استئناف مصر - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٣٥ رقم ٢٥٩)
قاضي البيوع (انظر اشكال رقم ١٢٣ وتقرير
بزيادة الشر رقم ٢٥٤)

٥٠٠ قاضي الموضوع . قاضي الاصل .
اختصاصه في جميع الامور المستعجلة التي
ترفع . الدفع بعدم اختصاصه . رفضه
(استئناف مصر - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٣٥ رقم ٢٥٩)

قاضي الامور المستعجلة

(انظر اختصاص رقم ٣٩ و ٤٩ و ٥٤)

٥٠١ قانون ايجار الاراضي الزراعية . نقاده
بين وطنين . سريانه . من تاريخ نشره
بالجرائد الرسمية . تدخل صالح مختلط
كتعيين حارس قضائي . وقبل تصديق
المحكمة المختلطة . غير مؤثر .

(استئناف عتظ - ١٠ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٥٩٥ رقم ٢٩٨)

٥٠٢ قانون التحضير . ابداء الدفع أو تقديم
المستندات بمقتضاه . قبول الدفع الفرعي
اتناء المرافعة . متروك لتقدير المحكمة

(استندرية الكلية الاملية - ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٣٥ ص ٨٩٢ رقم ٤٤٨)

٥٠٣ قانون التسجيل . عدم استيفاء البيانات
المقررة بالمادة الثالثة منه . لا يستوجب
البطلان .

(استئناف مصر - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص
٧١٨ رقم ٤٣٨)

القائمة المؤقتة أو النهائية

(انظر توزيع رقم ٢٦٩)

قاصر (انظر اجراء رقم ٣٤ واستئناف رقم
٩٨ وتقرارات رقم ١٤٩ وتصرف رقم ٢١٤
ودعوى فسخ بيع رقم ٣٩٣ ودين رقم ٤٠٣
ومجالس حية رقم ٤٢٥)

٤٩٥ قاضي الامور المستعجلة . اختصاصه .

في طلب بيع سندات محجوزة . بواسطة
سمسار . طبقا للمادة ٥٥١ مرافعات
مختلط . عدم تعرضه للموضوع . صحته
(استئناف عتظ - ١١ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٩٣٥ رقم ٤٦٩)

٤٩٦ قاضي الامور المستعجلة . سلطته في بحث
أصل الحقوق . وحقوق التخالص -
عند نظر الاشكالات .

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستجل - ١٢
أغسطس ١٩٣٥ ص ٥٦٦ رقم ١٧٣)

٤٩٧ ١ - قاضي الامور المستعجلة . سلطته في

كافة الاجراءات الوقية المستعجلة .
كالحراسة وغيرها . تنفيذ لاتفاقات
الغير . متنازع عليها . - ٢ - قاضي
الامور المستعجلة . غير مقيد
بالاجراءات الوقية التي يطلبها الخصوم .
جواز تعديلها . شرطه عدم المساس
بالموضوع أو الخروج عن طلبات الخصوم
- ٣ - قاضي الامور المستعجلة . اختصاصه .
وقتي . عدم المساس بالموضوع . عدم
جواز اجراء تحقيق . أو تحليف بمين حاسمة
أو متمعمة . جواز سماع شهود . شرطه .
استعجال طلب سماعهم .

(مصر الكلية الاملية - قضاء مستجل - ١٩
يناير سنة ١٩٣٥ ص ٦٦٨ رقم ٢٢٠)

٤٩٨ قاضي الامور المستعجلة . عدم اختصاصه
بتفسير العقود والاحكام . تقديره للعلاقة

قرار اللجنة الجركية
(انظر مائة رقم ٥٧٧)
قرار قسلى (انظر انتخابات مجالس المديرية
رقم ١٦٢)
قرار وزير الزراعة
(انظر لائحة الساعات رقم ٦٢٢)
٥٠٧ ١ - قرارات المجلس الحسى . حدود
اختصاصه . اعتماد حساب الوصى
أو القيم . نفاذها . ٢ - قرارات المجلس
الحسى . علاقة عديم الاهلية بوصيه
أو قيمه . قبولها من الوصى أو القيم .
نفاذها . عدم قبوله لها . اختصاص
المحاكم .
(استئناف مصر - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ٢٠٢ رقم ٩٣)
٥٠٨ قرارات المجالس . صفتها القضائية .
حيازتها لقوة الشىء المحكوم فيه
(سماع الكلية الاملية - ١٩ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٧٦٢ رقم ٣٧٧)
قريئة قانونية (انظر تقرير رقم ٢٥٥)
٥٠٩ قسمة . حصولها بعد نفاذ قانون التسجيل .
عدم تسجيلها . انعدام أثرها بالنسبة للدائن
(استئناف مملط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥
ص ٤٨٤ رقم ٢٣٠)
٥١٠ قسمة . حق ذو اثر رجعى . نتائجها .
أثر الديون المرهونة من الشركاء على
الشيوع
(استندرية الكلية الاملية - ٢٩ نوفمبر ١٩٣٦
ص ٥٦٢ رقم ٢٧١)
قسمة (انظر حجز عقارى رقم ٢٩٤)
قسمة ربح (انظر عقد مزارعة رقم ٤٧٩)
قسمة غلة الارض
(انظر عقد ايجار رقم ٤٦٩)
فقد المتأقدين (انظر تفسير العقود رقم ٢٢٨)
قصر (انظر معنى المدعى رقم ٥٧١)
(١٤)

قانون التسجيل (انظر تدليس رقم ٢٠٤ وقسمة
رقم ٥٠٩)
٥٠٤ قانون الخمسة افدنة . ثبوت التاريخ
قبل العمل به فى سنة ١٩١٢ . الغرض
منه . الوثوق من تحرير السند قبله .
ثبوت هذا التاريخ بحكم ، كاف . عدم
سريان القانون عليه
(استئناف مصر - ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ ص
٨٨٣ رقم ٤٤٤)
قانون المرافعات (انظر تنفيذ رقم ٢٦٣)
٥٠٥ القانون رقم ١٥ سنة ١٩٣٧ الخاص
بايقاف البيع . حالة إعادة البيع بعد
زيادة العشر . لا ينطبق عليه
(اسبوط الكلية الاملية - ١٩ مايو سنة ١٩٣٧
ص ١٢٢٤ رقم ٦٠٤)
القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٢٩
(انظر سلف زراعية رقم ٤٢٥)
القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٣٤
(انظر نفقة رقم ٦٠٣)
القانون التجارى (انظر تنفيذ رقم ٢٦٣)
القانون الثمانى (انظر تشريع المحاكم المختلطة
رقم ٢١٢)
القانون الفرنسى وحكم الشريعة
(انظر اشجار مفروسة رقم ١٢٢)
القانون المدنى (انظر نفقة رقم ٦٠٤)
قبض (انظر حوالة رقم ٣٥٤ وجة رقم ٦٠٨)
قبول صريح أو ضمنى
(انظر استئناف رقم ٩٠)
قبول الدين (انظر حكم قايان رقم ٣٤٥ وحوالة
رقم ٣٥٣)
قرائن (انظر ابلد رقم ٢٤ وتفسير رقم ٢٢٧)
٥٠٦ قرار اللجنة الجركية . استجالة المصادرة .
الحكم بالغرامة . انعدام النص عليها .
عدم جوازه .
(مصر الكلية الاملية - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٢٢٤ رقم ١٠١)

من هذا الحق . التبعض المادى غير مؤثر .
سريانه - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه .
اتحاد السبب . عدم بيان سبب الملكية في
الدعوى الاولى . تجديدها بسبب كان
موجودا وقتها . عدم قبول الدعوى
الثانية .

(استئناف مصر - ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ٢١٠ رقم ٩٥)

٥١٧ قوة الشيء المحكوم فيه . عدم الفصل في
الخصومة . اخراج الخصم من الدعوى .
التسك به غير متبع .

(استئناف مخطط - ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٩٢٧ رقم ٤٧٥)

٥١٨ قوة الشيء المحكوم فيه . وحدة السبب .
مؤدية له .

(استئناف مخطط - ٨ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ١١٠٦ رقم ٥٥٦)

قوة الشيء المحكوم فيه
(انظر دعوى تصحيح رقم ٣٨٥ ودعوى تقليبة
رقم ٣٨٨ وقرارات المجالس الحسبية رقم ٥٠٨
ووقف رقم ٦٢٢)

٥١٩ قوة الشيء المقضى فيه . الأحكام . جيازتها
له . في حالة عدم الطعن فيها في المواعيد
من الاختصاص . وبالنسبة لغيرهم . حقهم في
طلب ابطالها . سبيله .

(استئناف مصر - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٧
ص ١٠٥٦ رقم ٥٢٧)

قوة قاهرة (انظر مسئولة رقم ٥٤٥)
قيد الاستئناف (انظر استئناف رقم ٩٧ وإعلان
رقم ١٣٦)

ك

كتب (انظر املاك عامة رقم ١٦١)
كفيل (انظر دفع رقم ٤٠٠)
كميالة (انظر سندات اذنية رقم ٤٣٥)
كميالات (انظر شيكات رقم ٤٥٢)

٥١١ قضاء مختلط - اختصاصه . دائن مرتين
أجنبي . تخالسه بدينه . الزامه بالشطب .
اجراءات توزيع . أمام المختلط . الصالح
المختلط . زواله . تأثيره على الاجراءات
الحاصلة فعلا أمام هذا القضاء .

(استئناف مخطط - ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص
٢٤٨ رقم ١١٧)

٥١٢ قضاء مستعجل . سلطته بالنسبة لفحص
الحساب واقلامه . معدومة

(اسكندرية الكلية الاملية - قضاء مستعجل -
١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ص ٤٧٥ رقم ٢١٩)
قضاء بالثمن (انظر حكم الشفعة رقم ٣٤٢)
قطع المدة (انظر مضي المدة رقمى ٥٧٠ و ٥٧١)
قطع مدة السقوط
(انظر شفعة رقم ٤٥٠)
قفل باب المرافعة

(انظر استئناف فرعى رقم ١٠٧)
قلم الكتاب (انظر اختصار رقم ٤٩)
قوة تنفيذية (انظر رسوم قضائية رقم ٤١١)

٥١٣ قوة الشيء المحكوم به . اختلاف
الموضوع ولو نشأ عن علاقة تعاقد
واحد . غير متبع

(استئناف مخطط - ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٦
ص ١٢٥١ رقم ٦٢٨)

٥١٤ قوة الشيء المحكوم به . تصب على
الطلبات التي فصلت فيها المحكمة .

(استئناف مصر - ١٢ يناير سنة ١٩٣٦
ص ٦٤٨ رقم ٣١٣)

٥١٥ قوة الشيء المحكوم فيه . تسرى على
نص الحكم . وعلى جميع المسائل الفرعية
والاساسية الظاهرة في الاسباب

(استئناف مصر - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٦
ص ٢٩٦ رقم ١٤٢)

٥١٦ ١ - قوة الشيء المحكوم فيه - دعوى
ملكية محكوم فيها . دعوى جديدة بجزء

المادة ٢٠٩ مدني

(انظر معنى المادة رقم ٥٦٩)

المال (سداد) (انظر تعرض رقم ٢٢٧)

مال القاصر (انظر أب رقم ١٨)

مالك (انظر مرسوم ٩ مايو سنة ١٩٢٦ رقم ٥٣٥)

مباي (انظر عقد مقاول رقم ٤٨٠ وعيب خفي

رقم ٤٨٦)

مبدأ ثبوت بالكتابة

(انظر انبثاق رقم ٢٥ وشركة تجارية رقم ٤٤١)

منولى على الوقف

(انظر حراسة على وقف رقم ٢٠٦)

٥٢٥ مجالس حسية . ولايتها على أموال

عديمي الأهلية . عدم اختصاصها بالفصل

في أمر بعد بلوغ القاصر .

(مصر للكلية الأهلية — ٩ فبراير سنة ١٩٣٥

ص ٢١٣ رقم ١٥٢)

٥٢٦ مجلس حسي . اشرافه على أعمال الأوصياء .

لا يعتبر جائزا لأموال القاصر . المحجز

تحت يده . بطلانه .

(استئناف مصر — ١١ يونيو سنة ١٩٣٦

ص ٢٩٨ رقم ١٤٣)

٥٢٧ المجلس الحسي . نيابته عن عديم الأهلية .

اشرافه على أعمال الوصي أو القيم .

اقراره لها . اعتبارها استيفاء للتعاقد أو

الالتزام عنه . نفاذها في حقه بعد

اكتسابه للأهلية . الطعن في هذه

التصرفات . جوازه أو عدمه . مداه .

(استئناف مصر — ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٦

ص ٢٠٢ رقم ٩٣)

مجلس حسي (انظر اذن رقم ٨٠ والتزامات رقم

١٤٩ وأهلية رقم ١٦٦ ودعوى فسخ رقم ٣٩٣)

المجلس المحلي (انظر شخصية متوبة رقم ٤٣٨)

٥٢٨ مجلس الوزراء . سلطته في اصدار

القوانين واللوائح . زوالها بالدستور

(استندرية الكلية الأهلية — ١٨ أبريل سنة

١٩٣٧ ص ١٠٧١ رقم ٥٤٦)

كويونات (انظر اموال الاطيان رقم ١٥٩)

ل

٥٢٠ ١ - لوائح . اختصاص المحاكم يبحث

صحة اصدارها - ٢ - لوائح . النص عنها

بالمادة ٣٧ من الدستور . مدى تطبيقها .

(استندرية الكلية الأهلية — ١٨ أبريل سنة

١٩٣٥ ص ١٠٧١ رقم ٥٤٦)

م

مؤجر (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة

رقم ٥٤ وامتياز المؤجر رقم ١٥٤)

مؤجر ومستأجر (انظر اتفاق رقم ٢١)

٥٢١ مؤخر صداق . تعهد وارث به لزوجته

مورثه . سند مستقل . اعتباره استبدالاً

للدين . صحته . براءة ذمة التركة

(الخليفة الجزية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص

٥٧١ رقم ١٧٧)

٥٢٢ مؤلفات . موضوعة بمعرفة موظفي وزارة

المعارف . عدم التعاقد الصريح أو الضمني

على نقل ملكيتها . اسم واضعه على

المؤلف . الاحتفاظ بملكته له

(استئناف مصر — ١١ مارس سنة ١٩٣٧

ص ١١٩٥ رقم ٥٩٧)

٥٢٣ مؤلفات . خاصة بالثقافة العامة وتربية

النشء . ايلولتها للدولة . انتقالها للملك

العام . حق الكافة في طبعتها ونشرها

(استئناف مصر — ١١ مارس سنة ١٩٣٧ ص

١١٩٥ رقم ٥٩٧)

٥٢٤ مؤلفات مدرسية . للمدارس الأولية .

صادرة من وزارة المعارف العمومية

وموضوعة . بمعرفة موظفيها . لا يفيد

انتقال الملكية إليها . ضرورة العقد الصريح

أو الضمني بذلك .

(استئناف مصر — ١٢ مارس سنة ١٩٣٧ ص

١١٩٤ رقم ٥٩٦)

محكمة القمار (انظر دعوى اثبات حالة رقم ٣٧٧)

المحكمة الاهلية (انظر مرسى مزاد رقم ٥٢٧)

المحاكم المختلطة (انظر مرسى مزاد رقم ٥٢٧)

محكمون مفوضون بالصلح

(انظر تحكيم رقم ١٩٨)

محكوم عليه (انظر تنفيذ مؤقت رقم ٣١٧)

المحل الاصلى (انظر اعلان رقم ١٣١)

محل مختار . اتحاد الخصم له . غير مانع ٥٣٣

من احتساب زيادة المسافة على ميعاد

الاستئناف .

(استئناف مصر - ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥

ص ٩٦ رقم ٤٩)

المحل المختار (انظر اعلان رقم ١٣١)

عائلة (لا) (انظر خط تنظيم رقم ٣٦٠)

عائلة عقد (انظر مسئولية مدنية رقم ٥٥٢)

مخالفة القانون (عدم)

(انظر امر ادارى رقم ١٥٥)

مخدوم (انظر اجاره اشخاص رقم ٢٩ ومسئولية

رقم ٥٤٧)

الداولة (انظر حكم رقم ٢٣٦)

مدة القوط (انظر مشتري رقم ٥٦٥)

مدير (انظر اديره رقم ٧٩)

مدين (انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٧١

وحراسة رقم ٣٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٣)

مدين متضامن (انظر ضامن رقم ٤٥٦)

الدين الحارس (انظر حارس قضائى رقم ٢٨٥)

مدين ملى (انظر اختصاص المحاكم المختلطة

رقم ٦٩)

مدينين متضامنين

(انظر استئناف رقم ٩٩ وتضمن رقم ٢٩٩

وتقليبة رقم ٢٤٠)

الديونية (انظر التزام رقم ١٤٦ ومضى المدة

رقم ٥٦٩)

مذكرو (انظر استئناف فرعى رقم ١٠٧)

مذكرات (انظر حكم رقم ٢٣٦)

المرافعة (انظر قانون التحضير رقم ٥٠٢)

مراكبر انظر تنفيذ رقم ٢٦٤)

٥٣٤ مرسوم ٩ مايو سنة ١٩٢٦ . بانشاء

المجنى عليه (وفاة)

(انظر مسئولية رقم ٥٥٢)

٥٢٩ محاكم الاستئناف . توزيع رقابتها على

احكام المحاكم الابتدائية . الحد من

اختصاص كل منها . مداه . من النظام العام .

(استئناف مصر - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦

ص ٧٣٦ رقم ٣٦٣)

٥٣٠ محاكم شرعية . عدم اختصاصها بنظر

قضايا الاجانب او المختلطة الجنسية

(استئناف مختلط - ٢ بريل سنة ١٩٣٦

ص ٩٤٠ رقم ٤٨٥)

محاكم شرعية (انظر اختصاص المحاكم الاهلية

رقم ٦١)

محال اليه ومحال عليه

(انظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٧١)

٥٣١ ١ - محام . اتعاب المحاماه . تقديرها

بأمر على عريضة . جوازها فيما عدا حالة

الاتفاق . وفي حالة الطعن بالتزوير في

العقد . قبولها

(استئناف مختلط - ١١ يوفيه سنة ١٩٣٥

ص ٢٤٤ رقم ١١١)

محامى مأذون بالخصومة

(انظر انساب المحامى رقم ٢٠)

محجور عليه مأذون بالادارة

(انظر بالغ رقم ١٧٣)

محجوز له (انظر حجز تحت يد الغير تنفيذ رقم ٢٨٢

وحجز تحت اليد رقم ٢٨٧ ومعارضة رقم ٥٧٢)

محركات عرفية (انظر ثبوت التاريخ رقم ٢٧٤)

محضر المعارضة (انظر توزيع رقم ٣٦٩)

محكمة ابتدائية (انظر عام الاستئناف رقم ٥٢٩)

٥٣٢ محكمة الاستئناف . اختصاصها . بالنسبة

للاحكام الصادرة من محكمة ابتدائية .

لا علاقة له بالمادة ١٣٤ . مرافعات

(استئناف مصر - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦

ص ٧٣٦ رقم ٣٦٣)

- ٥٣٩ مرسى المزداد . مطالبة المشتري بالثمن
الراسى به . من غير الاتجاه لطلب إعادة
البيع على ذمته . جوازه
(بيا الجزئية - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٧٨١
رقم ٢٨٨)
مرسى مزداد (انظر اختصاص قاضى الامور
المستجلة رقم ٥٤ وحجز عقارى رقم ٢١٥ وحق
ارتفاق بالصرف رقم ٣١٨)
مرسى المزداد الاول
(انظر تقرير بالولاية رقم ٢٥٣)
- ٥٤٠ مرض الموت . ضعف الشيخوخة .
الاصابة بالفتق . لا يعتبران منه .
(استئناف مصر - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ص ٥٤٦
رقم ٢١٥)
مرض الموت (انظر اقرار بدين رقم ١٣٩)
مزاحمة غير مشروعة
(انظر شريك رقم ٤٤٦ وملكية تجارية رقم ٥٨٧)
مزايدة (انظر حجز عقارى رقم ٢٩٦)
- ٥٤١ مسألة شرعية . النزاع فيها جدى . مستلزم
لمعلومات شرعية دقيقة . وجوب إيقاف
الدعوى - عدم جدية النزاع . وإمكان
فصل المحاكم الاهلية فيه . عدم الايقاف .
(استئناف مصر - ٢ مايو سنة ١٩٣٥ ص ٩٨
رقم ٥٠)
- ٥٤٢ مسئولية . استعمال الحق بحسن نية . وفى
نطاق القانون . عدم الغش فيه . عدمها .
(الزقاقى المركزية - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٦٩٤ رقم ٣٢٨)
- ٥٤٣ مسئولية . تعويض . تدخل صاحب
العمل واشرافه فى تنفيذ المفاولة .
اعتباره مسئولاً .
(مصر الكلية الاهلية - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٦٥٣ رقم ٣١٥)
- ٥٤٤ ١ - مسئولية . تعويض أدبى . ليس
سبيلاً للأثر
- طلبات أبو المتجاء . التزامات الافراد
والوزارة على أساسه . ليس اجراء
إدارياً . ولا عملاً تجارياً . بل عملاً مدنياً
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - اول فبراير
سنة ١٩٣٧ ص ٧٧٢ رقم ٢٨٠)
- ٥٣٥ مرسوم ٩ مايو سنة ١٩٢٦ . عبارة
« أرباب الاطيان » بالمادة الثانية منه .
تصرف على المالك والمستأجر
(مصر الكلية الاهلية - قضاء مستعجل - اول فبراير
سنة ١٩٣٧ ص ٧٧٢ رقم ٢٨٠)
- ٥٣٦ ١ - مرسوم الجبانات . مدى تطبيق
المادة الثانية منه - ٢ - مرسوم الجبانات
تطبيق المادة . الثالثة منه . مبانى مقامة
فى منطقة الجبانات . حسن نية . نزاع
ملكيتها . التعويض عنها .
(مصر الكلية الاهلية - ٩ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٤٤٨ رقم ٢٠٩)
مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٣٤
(انظر جبانات رقم ٢٧٦)
- ٥٣٧ مرسى مزداد . أمام المحكمة الاهلية .
سريانه بالنسبة لدائن أجنبى . إعادة
اجراءات البيع بمعرفة على ذمة الراسى
عليه المزداد . كاجراءات التوزيع تماماً .
حصولها أمام المحاكم المختلطة . اعتبار
حكم مرسى المزداد الاول أساساً لها .
(استئناف مختلط - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٧٠٢
رقم ٣٤٣)
- ٥٣٨ مرسى مزداد . زيادة العشر . تخالف طالب
البيع . وتنازله عن الاجراءات . عدم
الجلول محله من أحد أرباب الديون
المستجلة . شطب الدعوى .
(بنى سوف الكلية الاهلية - ٣ مارس
سنة ١٩٣٧ ص ١٠٨٢ رقم ٥٥٠)

ثبوت صدورهما من صاحب التليفون
أو تابعه . أو الغير . شرطه . سماحه وعمله
بالحجر الكاذب .

(الازبكية الجزئية - ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٦
ص ٦٩٣ رقم ٢٢٧)

٥٥٢ مسئولية مدنية . تنشأ عن مخالفة العقد
أو عن ارتكاب فعل شبه جنحة . سوء
استعمال الحق . بقصد الاضرار بالغير
قط . الطلاق حق مشروع . لا يستوجب
التعويض

(استئناف مصر - ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦
ص ١١٩ رقم ٥٨)

٥٥٣ ١ و ٢ - مسئولية مدنية . حادث . الحق
في التعويض عن اصابة . الضرر بوقاة
المجنى عليه . حق الورثة . مقيد به

(استئناف مختلط - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص
٢٥٦ رقم ١٨٢)

٥٥٤ مسئولية مدنية . خطأ . تخرجي . مسئولية
السيد عنه شخصاً أو جمعية . مصدر
تعيينه . لا يؤثر

(استئناف مصر - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٤٣٣ رقم ٢٠٢)

٥٥٥ مسئولية مدنية . سيارة . مرورها في ميدان
مفتوح بإشارة البوليس . خطأ المترجل
(استئناف مختلط - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
٩٣٩ رقم ٤٧٩)

٥٥٦ مسئولية مدنية . عامل تائق تعليماته من
السيد . وبإشراف نائبه . ثابتة

(استئناف مختلط - ٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص
٢٤٣ رقم ١٠٨)

٥٥٧ مسئولية مدنية . قتل التكليف . التأخير
فيه بشكل غير عادي . موجب له
(استئناف مختلط - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
٩٣٩ رقم ٤٨٠)

٢ - مسئولية . حادث لطفل . التعويض
عنه . لا يشمل مصاريف تربيته وتعليمه .
(استئناف مختلط - ٢٣ يناير سنة ١٩٣٦ ص
٥٩٢ رقم ٢٩٢)

٥٤٥ مسئولية . حادث سيارة . قوة قاهرة .
انعدامها

(استئناف مختلط - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥
ص ٢٥٠ رقم ١٢٠)

٥٤٦ مسئولية . حكومة . مقاول . عقده معها .
اشتراطها مراقبة أعماله من عدمه .
موجب لها .

(استئناف مصر - ٣١ يناير سنة ١٩٣٧ ص ١٠٦١
رقم ٥٤١)

٥٤٧ مسئولية . عامل . قيامه بعمل غير خطر .
حادث . خطأ المجنى عليه . لا يلتزم به المخدم .
(استئناف مختلط - ٩ أبريل سنة ١٩٣٧ ص
١١٠٦ رقم ٥٥٨)

٥٤٨ مسئولية . مزلقانات . عدم وضع خفراء
عليها . غير مانع من اتخاذ احتياطات
أخرى . كالتنوير وخلافه

(استئناف مختلط - ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
٩٣٩ رقم ٤٨١)

٥٤٩ مسئولية . النيابة العامة . الضرر المدعى
به . مقاضاتها عنه . غير جائز . الدعوى
بهذه الصفة . عدم قبولها . جواز رفعها
على الوزارة

(استئناف مختلط - ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
١٢٥١ رقم ١٢٦)

٥٥٠ مسئولية تقصيرية - تأخير ناظر الوقف
في المطالبة بالإيجار . إهماله المستأجر .
لا يعتبر كذلك .

(استئناف مصر - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص
٨٦٥ رقم ٤٣٧)

٥٥١ مسئولية مدنية . اشارة تليفونية . لفرقة
المطافي . عن حادث حريق وهمي وجوب

وأثناء انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة.

(استئناف أسبوط - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

ص ٧٤٨ رقم ٣٦٩)

مستأجر (انظر استئناف الحياة رقم ١١٦

وتعويض رقم ٢٢٧ وعقد مزارعة رقم ٤٧٩

ومرسوم ٩ مايو سنة ١٩٢٦ رقم ٥٣٥)

مستأجر من الباطن (انظر استئناف رقم ١١٩)

مستأنف عليه (انظر استئناف رقم ٩٤ و ٩٧)

مستحق في الوقف . حرمانه من ٥٦٣

الاستحقاق . للاستدانة . تحقيقه بغير

حكم شرعي . حاله .

(مصر الكلية الاملية - قضاستجبل - ١٨ مارس

سنة ١٩٢٧ ص ٩١١ رقم ٤٥٨)

مستحق (انظر غلة الوقف رقم ٤٩٠ وقعة رقم

٦٠٢ ووقف رقم ١٢٣)

مستحقون في وقف . من الفقراء المترددين ٥٦٤

على الدير . حقهم في مقاضاة الناظر .

رئيس الدير . لاحقه في التحدث باسمهم .

(استئناف مخلط - ٢ ابريل سنة ١٩٢٦ ص

٩٢٩ رقم ٤٨٢)

مستحقو الوقف (انظر ناظر الوقف رقم ٥٩٥)

مستخدم (انظر اجارة الاشخاص رقم ٢٩ واساءة

استعمال حق رقم ٨٢ ورفت رقم ٤١٥)

مستندات (انظر منازعة في وضع اليد

رقم ٥٩١)

مستندات (انظر أشكال في تنفيذ رقم ١٢٥ وبيع

رقم ١٨٨ ودعوى وضع اليد رقم ٢٦٥)

مشارطات (انظر تدليس رقم ٢٠٤)

المشاع الذي يحتل القصة او لا يحتل

(انظر ملكية المقول رقم ٥٩)

مشتري . حق في الرجوع بالثمن . مدة ٥٦٥

سقوطه . متى يبدأ .

(استئناف أسبوط - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧ ص

١٠٦٢ رقم ٥٤٣)

مشتري (انظر حراسة قضائية رقم ٣٠٨ وحق

الحبس رقم ٣١٩ و ٣٢١ وحكم رقم ٣٣٩ وحكم

مرسي مزاد اهل رقم ٢٤٧)

٥٥٨ مسئولية الحكومة . قطع جسور النيل

بعمرة عمال الري لا بفعل الطبيعة . مقارنة

المادة العاشرة مدني بالمادة ٤ من

لائحة الترع والجسور . التزامها بالتعويض

(استئناف مصر - ٨ مارس سنة ١٩٢٧ ص

١١٨٥ رقم ٥٩٣)

٥٥٩ مسئولية السكة الحديد . الناشئة عن فتح

الممرات . وتركها بغير حراسة . معدومة

(استئناف مصر - ١٨ فبراير سنة ١٩٢٧

١١٨٠ رقم ٤٩٠)

٥٦٠ مسئولية الوالد . فعل أتاها ابنه . أساسها

وحكمتها . الولاية على النفس

(الواسطي الجزئية - ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٦

ص ٧٨٣ رقم ٢٨٥)

مسئولية (انظر استئناف رقم ٩٢ وبيع رقم ١٨٧

وملكية تجارية رقم ٥٨٧)

مسئولية البائع (انظر بيع رقم ١٨٤)

مسئولية الحكومة (انظر شخصية معنوية رقم ٤٣٨)

مسئولية السيد (انظر مسؤولية مدنية رقم ٥٥٤)

مسئولية عن الضرر

(انظر تعويض رقم ٢٣٤)

مسئولية المحجوز لديه

(انظر حجز مالهدين لدى الغير رقم ٢٦٨)

مسئولية الناظر (انظر اجارة عين الوقف

رقم ٣٠)

مسائل فرعية (انظر قوة الشيء فيه رقم ٥١٥)

٥٦١ مستأجر . تحسينات اقامها في العين

المؤجرة . لم يأمر بها المالك . لا تستوجب

الحيازة .

(استئناف مصر - ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦

ص ٥٤٩ رقم ٣٦٦)

٥٦٢ مستأجر . حقه شخصي . تعرض الغير له .

بناء على سبب قانوني . غير ملزم للتعرض .

حقه في الرجوع على الغير . شرطه .

التعرض للمادى الغير مبني على حق شرعي .

- ٥٦٦ مشتر . لمقول . من شخص لا يحترف
التجارة . حسن نيته . غير معتبرة
(استئناف مختلط — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ ص ٧٠١ رقم ٢٤٠)
المشتري (حق) (انظر تصرف رقم ٢١٢)
المصادرة (استحالة)
(انظر قرار اللجنة المركزية رقم ٥٠٦)
مصرف (انظر تغليسة رقم ٢٤٣)
مصارف (انظر ترع وجور رقم ٢٠٥)
المصارف العمومية (انظر ترع وجور رقم ٢٠٥)
- ٥٦٧ مصارف قضائية . امتيازها في ثمن
المنقول والعقار . على الرهن . مهما
كان تاريخ تسجيله .
(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٥ رقم ١١٤)
مصارف (انظر تنفيذ عقارى رقم ٢٦٦)
مصاريف التزميم (انظر بيع رقم ١٨٤)
مصاريف الصيانة (انظر حق ارتفاق بالصرف
رقم ٣١٧ وشركاء رقم ٤٤٣)
المصاريف القضائية (انظر بيع رقم ١٨٤)
المصاريف النافذة (انظر شركاء في ملك رقم ٤٤٣)
مصاريف واتعاب (انظر حارس قضائى رقم
٢٧٩ ودين رقم ٤٠٤)
مبالغ الفائدين (انظر تنظيم الدين المصرى
رقم ٢٦٩)
المصلحة (انظر حراسة رقم ٢٠٥)
- ٥٦٨ ١ - مضي المدة . بداء . من تاريخ
استحقاق الالتزام - ٢ - مضي المدة .
طويلة او قصيرة . سواء في تملك العقار
او في الحقوق والديون . لا يسرى في حق
مفقودى الاهلية
(بيا الجزئية — ٢٩ يناير سنة ١٩٣٦ ص ٥٧٢ رقم ٢٧٦)
- ٥٦٩ مضي المدة . بمرور ثلثمائة وستين يوما .
طبقا للمادة ٢٠٩ مدنى . من تسلمهم
من التجار . مدى تطبيقها . حاله وجود
- كتابة بالمديونية
(الواسطى الجزئية — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧ ص ٩٢٩ رقم ٤٦٥)
- ٥٧٠ مضي المدة . تغليسة . غير مؤثر على قطعها .
(استئناف مختلط — ٨ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١١٠٦ رقم ٥٥٦)
- ٥٧١ ١ - ٧ - مضي المدة . حل اثباتها .
العقد الصحيح . مداه . اغتصاب مؤقت .
مردود . تأثيره . الوضع اليد العلنى .
مظاهره . قطع المدة . بالنسبة للقصر .
موقوف على البلوغ . حالة أخرى .
(استئناف مختلط — ١٤ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١١٠٩ رقم ٥٦٥)
- ٥٧٢ مضي المدة المسقطه . دين مقسط على
آجال . بدأ مدة السقوط . من تاريخ
أجل كل قسط . حالة استحقاق الدين بأكمله
(استئناف مختلط — ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ص ١٢٥٤ رقم ٦٣٣)
مضى المدة الطويلة (انظر وقف رقم ٦٣٦)
مطالبة بالحق (انظر تقدم رقم ٢٤٦)
المطالبة بالإيجار (انظر مسئولية قصيرية رقم ٥٢٠)
مظاهر الملكية (انظر وقف رقم ٦٣١)
- ٥٧٣ معارضة . حكم غيابي . صادر بثبوت حجز
تحفظي . اعلانه للحجوز لديه ثم اعلانه
للحجوز عليه . سريان ميعاد المعارضة .
من تاريخ هذا الاعلان
(بيا الجزئية — ١٨ مارس سنة ١٩٣٦ ص ٧٨٢ رقم ٢٨٤)
- ٥٧٤ معارضة . حكم وصف خطأ أنه غيابي .
وهو حضوري . عدم قبولها .
(استئناف مختلط — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ص ٢٥٠ رقم ١٢٣)
- ٥٧٥ معارضة . في قائمة رسوم . جوازها من

- مفقود الأملية (انظر الأملية رقم ١٦٦)
مفقود الأملية (انظر معنى المدة رقم ٥٦٨)
مفلس (انظر تنازل رقم ٢٥٩)
- ٥٧٩ مقاصة . بين دينين . شرطه . خاليان من
النزاع ومستحقا الأداء . دين بحكم ابتدائي
مستأنف . لا يصلح للمقاصة .
(استئناف مختلط — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص
٣٥٦ رقم ١٨٣)
- ٥٨٠ مقاصة — بين سند متنازع عليه قضائيا .
وسند ثابت ومترتب في الذمة . غير جائز .
(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٧٩٧ رقم ٤٠١)
- ٥٨١ مقاصة قانونية . جواز الدفع بها لأول
مرة أمام الاستئناف
(استئناف مختلط — ٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ص
٩٤١ رقم ٤٨٧)
- ٥٨٢ مقاصة . وجود دينين متقابلين بين دائن
ومدين . انعدام الارتباط القانوني .
انعدامها .
(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٩٣٧ رقم ٤٧٥)
مقاول (انظر تموض رقم ٣٣٤ ومسئولية
رقم ٥٤٦)
مقاول أعمال بناء
(انظر حجز تحت اليد رقم ٢٨٦)
مقاول من الباطن
(انظر حق امتياز رقم ٣٢٩)
- ٥٨٣ مقاوله . حق طلب الزيادة عما ورد
بالعقد . شرطه . زيادة المصاريف بسبب
خطأ صاحب العمل . او إذن الأخير
للمقاول باجراء اعمال زائدة .
(استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ ص ٤١٢
رقم ١٩٧)
مقولة (انظر مسئولية رقم ٥٤٣)
مقرض (انظر اقراض رقم ١٤١)
مكتافة عامة (انظر انجلاء الاشخاص رقم ٢٩)
(١٥)

- أى خصم في الدعوى . أودى الشأن فيها
(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٦٤٠ رقم ٢٠٩)
- ٥٧٦ معارضة . في قائمة شروط البيع . لأسباب
موجود وقت التثنيه . عدم قبولها .
(استئناف مختلط — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ص
٢٤٩ رقم ١١٩)
- ٥٧٧ معارضة . في قرار اللجنة الجزئية . معاد
سريانه . تابع لتاريخ تحريره . وارساله
للجنة المختصة
(مصر الكلية الأملية — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٢٢٤ رقم ١٠١)
معارضة (انظر استئناف رقم ١٠٢ وتوزيع رقمي
٢٧٣ و ٢٦٩ وحكم محكمة رقم ٣٤٩ وقائمة رسوم
رقم ٤٩٤)
معارضة في أمر تقدير انعاب
(انظر امر تقدير انعاب رقم ١٥٧)
معارضة في شروط البيع
(انظر حجز عقارى رقم ٢٨٩)
معارضة في قائمة شروط البيع
(انظر دفع رقم ٤٠١)
معارضة في قائمة مؤقعة
(انظر توزيع رقم ٣٧٠)
معارضة تابعة للدعوى الأصلية
(انظر حجز تحت اليد رقم ٢٨٥)
المعارضة المستقلة (انظر حجز تحت اليد رقم ٢٨٥)
معاهدة سنة ١٩٢٩
(انظر نملوين رقم ٦٠٥)
- ٥٧٨ معاوضة . احكامها في القانون المدني
الأهل ومقارنتها باحكام القانون المدني
الفرنسي . الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٩
مدني . لا مقابل لها في النص الفرنسي .
المادة ١٧٠٥ . حكمة نصها غير مفهوم .
مخالفة لاحكام القانون العامة .
(استئناف مصر — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص
١٠٣ رقم ٥٣)

٥٩٠ ملكية المنقول . معنى التسليم الفعلي .
حكمه في الشريعة . حالة المشاع الذي
يحتمل القسمة . وجوب قسمة وتسليمه
مقرراً . وما لا يحتمل القسمة . وجوب
القبض .

(استئناف مصر — ٢٦ أبريل سنة ١٩٣١
ص ٢١٠ رقم ٩٥)

ملكية (انظر مؤلفات رقم ٥٢٣)
الملكية (انظر عضوية مجالس المديرية رقم ٤٦٤)
الملكية (عودة)

(انظر حق الحبس رقم ٣٢١)
ملكية البائع (انظر بيع آلة زراعية رقم ١٨٩)
ملكية العقار (انظر قياسية رقم ٢٣٨)
ملكية المدين (انظر تقرير بالزيادة رقم ٢٥٣
ودعوى استحقاق رقم ٢٨٠)

عمرات (انظر مسئولية السكة الحديد رقم ٥٥٩)
منازعة في وضع اليد . استعجال . جدية
النزاع على المستندات . مانع من القضاء فيها
(مصر الكلية الاملية - قضاء مستعجل - ١٢ أغسطس
سنة ١٩٣٦ ص ١٣٣٢ رقم ٦٠٨)

المنازعات (انظر توزيع رقم ٣٦٩)
المنازعات المتعلقة بالتنفيذ .

(انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٥٢)
مناقضة (انظر توزيع رقم ٢٧١)
منطوق الحكم (انظر التماس اعادة النظر رقم ٢٥١)
المنفعة الخاصة (انظر حقوق ارتفاق بالصرف رقم ٢١٧)
منفعة عامة (انظر التزام وزارة الاشغال رقم ١٤٧)
منقول (انظر دعوى استرداد اشياء محجوزة رقم
٣٨٢ ومشتري رقم ٥٦٦)

منقولات (انظر امتياز التاجر رقم ٢٥٤)
وعقارات بالتخصيص رقم ٤٦٥)

٥٩٢ مهر . سند غير متنازع عليه : اختصاص

المحاكم الاهلية : الخلاف على المهر أو
استحقاقه . اختصاص المحاكم الشرعية

(الخليفة الجزئية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦
ص ٥٧٦ رقم ٢٧٧)

المواد الجنائية (انظر استئناف رقم ٥)

مكافآت استثنائية

(انظر تعويض رقم ٢٢٨)

الملك العام (انظر مؤلفات خاصة بالثقافة وترية
لنشى رقم ٥٢٣)

ملك مشترك (انظر شركاء رقم ٤٤٣)

٥٨٤ ملكية . اغتصاب . تعويض . جوازه .

انعدام زراعة الارض . عدم الحكم به

(استئناف مختلط — ٢١ يناير سنة ١٩٣٦
ص ٥٩٠ رقم ٢٨٧)

٥٨٥ ملكية . حق حبس العين . حق انتفاع

الباني على ارض الغير . قاصر على
مقابل قيمة البناء .

(استئناف مختلط — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٤٨٤ رقم ٢٣٣)

٥٨٦ ملكية . حكم مرسى مزاد . يعتبر سيباً

صحيحاً . وضع اليد بمقتضاه وبحسن نية .

مؤد إلى الملكية بالمدة القصيرة

(استئناف مصر — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٧٣٩ رقم ٣٦٤)

٥٨٧ ملكية تجارية . تقليد أو مزاحمة غير

مشروعة . الاثبات المؤدى اليه . والتعويض

عن اجراءات الحجز فيه . التفريق بينهما .

حالة الاهمال وماله والحجز التحفظي

بسيه . المسئولية فيه . مداها

(استئناف مختلط — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦
ص ٦٩٧ رقم ٣٣٢)

٥٨٨ ملكية صناعية . علامات الفابريكة .

تقليد . حده . التعويض عنه .

(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة ١٩٣٦
ص ٧٩٩ رقم ٤٠٩)

٥٨٩ ملكية مشاعة . الانتفاع بها . برضاء

جميع الشركاء . تصرف بعضهم بغير رضاء

الآخرين . بطلانه . نتائجه .

(استئناف مختلط — ٤ فبراير سنة ١٩٣٦ ص
٥٩٢ رقم ٣٦٤)

بالدفوع أو بالطلاق : سقوط حقهم .
دعوى بالاستحقاق أو بالطلاق . عدم
قبولها . الحائز للعقار . انطباقه عليه .
(استئناف مختلط — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥
من ٤٨٢ رقم ٢٢٥)

نزاع ملكية (انظر بيانات رقم ١٧٦ وحيز
عقارى رقم ٢٩٦ وحق ارتفاق رقم ٣١٨ وخط
تنظيم رقم ٣٦٠ ودعوى استحقاق رقم ٣٨٠)
نزاع الملكية (انظر حيز عقارى رقم ٢٨٩ ورمز
عقارى رقم ٤٢٠)

نشر القوانين (انظر قانون ايجار الاراضى
الزراعية رقم ٥٠١)

نص الحكم (انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٥)
النظام العام . الشارع لم يحدده . حرية
القاضى فى بيانه

(استئناف مصر — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ من
٧٣٦ رقم ٣١٢)

نظام عام

(انظر اثبات باليمين رقم ٢٧ واستئناف رقم ١٠٦)
رسائل رقم ٢٠٧ وقضية رقم ٤٠٢ وصورية
رقم ٤٥٥ وعقد ملكية رقم ٤٨١)

النظام العام

(انظر حكم غيابى رقم ٣٤٤ ودعوى اثبات
حالة رقم ٢٧٨)

نظام الوقف . اعتراف الشارع المصرى
به . عدم وجود أحكام خاصة باجارة
أرض الوقف . تصرف مدنى بحت .
لاتطبيق لاحكام الشريعة عليه .

(استئناف مصر — ٩ مارس سنة ١٩٣٧ من
١١٨٧ رقم ٥٩٤)

١ - نفاذ معجل . تصرف المورث .

الطعن فى صحته من عدمه . أمر تقديرى .
غير موجب للحكم به - ٢ - نفاذ معجل .

هبة مستورة . اعتراف المتنسك بها بذلك .
اعتباره سند تبرع . ومحل منازعة جدية .

مولد عقارية (انظر اختصاص المحاكم المختلطة
رقم ٧٧)

مولدات (انظر عقود رقم ٤٨٢)

مواعيد مسافة (انظر استئناف رقم ٩١)

مواقعة لاحقة . ضريبة وضمنية . نفاذ
العقد فى حدود الوكالة

(الواسطى الجزئية — ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦

من ٢٤٣ رقم ١٦٥)

موت المستاجر (انظر تأجير رقم ١٩٢)

مورث (انظر اقرار بدين رقم ١٤٠)

موكل (انظر دعوى رقم ٢٧٠)

ميعاد (انظر استئناف رقم ٩٥ و ١٠٠ و ١٠١)

ميعاد الاستئناف (انظر عمل مختار رقم ٥٢٢)

ميعاد المعارضة (انظر معارضة رقم ٥٧٢)

ن

ناظر وقف . تنازله عن الحقوق

المختص عنها فى الوقفية . غير جائز .

تفويضه للغير فى بعض شئونه وتحت
مستوليته . جوازه

(استئناف مختلط — ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ من

٩٣٩ رقم ٤٨٢)

ناظر وقف . هو الممثل له . مستحقو

الوقف . حقهم فى مقاضاة الناظر أو
الحلول محله عند الإهمال .

(استئناف مختلط — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ من

٣٥٠ رقم ١٦٨)

الناظر (انظر حراسة على وقف رقم ٣٠٦)

ناظر جديد (انظر استبدال الحارس رقم ١١٤)

ناظر وقف (انظر حيز عقارى رقم ٢٩٠ ودعوى

رقم ٢٧٢ ومسئولية قصيرية رقم ٥٥٠ ووقف رقم

٦٢٣ و ٦٢٤)

نزاع جدي (انظر مسألة شرعية رقم ٥٤١

وحراسة رقم ٣٠٥)

نزاع غير قابل للتجزئة

(انظر استئناف رقم ٩٠)

نزاع موضوعى (انظر اختصاص القاضى المستجيب

رقم ٥٨)

نزاع ملكية . عدم دفع الخصوم فيها

القانون المدني - ٢ - نفقة . طبقا للشريعة

الاسلامية . تابعة لاحكام الوراثة

(استئناف مخطط - ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص

٩٤٠ رقم ٤٨٥)

نقص (انظر حكم رقم ٣٤٠)

قل التكليف (انظر مسئولية مدنية رقم ٥٥٧)

قل المقطوعات (انظر حق التأليف رقم ٣١٤)

نقل الملكية (انظر بيع رقم ١٨١ وتسجيل رقم

٢٠٧ ورأى عليه مزاد رقم ٤٠٦)

نقل الملكية بالنسبة للشترى والبائع

(انظر تسجيل رقم ٣١١)

النقل أو الاستعارة

(انظر تقليد الدؤف رقم ٢٥٦)

٦٠٥ نمساويون . معاهدة سنة ١٩٢٩ مع

الحكومة المصرية . غير مانعة من

معاملتهم بلوائح البوليس . كغيرهم من

الاجانب

(استئناف مخطط - ٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص

١٢٥٢ رقم ٦٣١)

النيابة العامة (انظر مسئولية رقم ٥٤٩)

نية الاطراف المتعاقدة

(انظر اتفاقات دولية رقم ٢٣)

نية التبرع (انظر عقد رقم ٤٧٨)

نية المتأدين (انظر تعهد الشرف رقم ٣٢٥)

٦٠٦ هبة . في صورة عقد بيع . تقاضها فوراً .

صحبتها . عدم خروج الملك من حيازة

الواهب حتى وفاته . اعتباره وصية

(مصر الكلية الاملية - ٢٣ ديسمبر سنة

١٩٣٦ ص ٧٥٨ رقم ٣٧٤)

٦٠٧ هبة . في صيغة عقد بيع . ثبوت عدم

دفع الثمن . استكمالها للشرائط . صحبتها

(استئناف أسبوط - ١٠ مارس سنة ١٩٣٥

ص ٨٨٤ رقم ٤٤٥)

لا يوجب الحكم به

(استئناف مصر - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦ ص

٤١٥ رقم ١٩٨)

٦٠٠ تقاض معجل . الحكم به بناء على سند

رسمي . المنازعة في صحته أو تفسيره .

غير مانعة

(استئناف مصر - ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦

ص ٣٠٨ رقم ١٥٠)

٦٠١ تقاض معجل . عبارة «سند غير رسمي لم ينازع

فيه» . الواردة بالمادة ٣٩٣ مرافعات .

القصد منها . الاعتراف بصدور التصرف

صحيحاً من صدر منه . غير حالة الاعتراف

بالمحكوم به

(استئناف مصر - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦

ص ٤١٥ رقم ١٩٨)

تقاض (انظر أمر اداري رقم ١٥٥)

نقذاً القعد (انظر وكالة ضمنية رقم ٦٣٩)

نفقة الاصول والفروع والآقارب

والصغير

(انظر اختصاص المحاكم الاهلية رقم ٦٤)

٦٠٢ نفقة . الالتزام بها . من اختصاص قضاء

الاحوال الشخصية . اختصاص المحاكم

المختلطة بها . على سبيل الاستثناء . في حالة

اختلاف الجنسية . مدى تطبيق احكامها .

(استئناف مخطط - ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ص

٩٤٠ رقم ٤٨٥)

٦٠٣ نفقة . مستحق في وقف . حجز على

استحقاقه . أو تنازله عنه . مراعاة القانون

رقم ٣٨ سنة ١٩٣٤ . جواز زيادة

النفقة . حده

(استئناف مخطط - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦

ص ٧٩٣ رقم ٣٩٣)

٦٠ - نفقة . من بنت أخت أجنبية على

عمها المصري . لا تطبق عليها قواعد

و

٦١٤ واورى (انظر بقرار بالتخصيص رقم ٤٥٦)
وارث . حوله محل مورثه فى الحقوق
والامتيازات . حقوقه فى الارث . مستقلة
عنها . تصرفات المورث الضارة به . غير
مأزوم باخترانها .

(استئناف مصر — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٢ ص ٤١٥
رقم ١٩٨)
٦١٥ وارث . خلف لمورثه . الحجز ضده على
مال التركة . الحجز تحت يده . غير
مقبول قانونا

(كوم حماد الجزئية — ١٤ مايو سنة ١٩٣٥
ص ٧٨١ رقم ٢٨٣)
وارث (انظر قبة مستره رقم ٦٠٩)

٦١٦ واضع اليد . بطريق التسامح . حق
القاضى المستعجل فى طرده . مجرد الادعاء
بالملكية . غير مؤثر

(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل — ١٢
أغسطس سنة ١٩٣٦ ص ١٣٣٢ رقم ٦٠٨)
واضع اليد (انظر تعرض قانونى رقم ٢٢٣)
وثيقة الزواج (انظر جهاز الزوجة رقم ٢٧٧)
وحدة السبب (انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٥١٨)
ورثة (انظر احكام نهائية رقم ٣٥ وتدخل رقم ٢٠٢)
ورثة المدين (انظر دعوى رقم ٢٩٥)

٦١٧ وصى . ابراء نفسه من دين القاصر او تعاقد
عنه وعن شخصه . عدم جوازه . بطلانه
(استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٦ ص
٨٩٤ رقم ٣٩٤)

وصى (انظر الاهلية رقم ١٦٦ والتزامات رقم ١٤٩
ودعوى فسخ بيع رقم ٢٩٢ ومجلس حسي رقم ٥٢٦)
وصية (انظر تعديل رقم ٤٧١ ومدة رقم ٦٠٦)
٦١٨ وضع اليد . استمراره . الانتفاع به
فى قترات متقاربة او متباعدة

(بنو سوف الكلية الاهلية — ٢ مايو سنة
١٩٣٥ ص ٢١٧ رقم ١٥٢)

٦٠٨ ١- هبة . قبض . تسليم سند الدين .

لا يعتبر كذلك - ٢ - هبة الديون بعقد
غير رسمى . صحتها . احوال معينة

(مطا الكلية الاهلية — ٢ يولي سنة ١٩٣٥
ص ٤٤٢ رقم ٢٠٧)

٦٠٩ هبة مسترة . صادرة لغير وارث . الطعن

فيها بالصورية من الوارث . اثباته .
عدم جوازه الا بالكتابة

(سراج الكلية الاهلية — ١٩ يناير سنة ١٩٣٧
ص ٧٦٢ رقم ٢٧٧)

هبة مسترة (انظر عقد تبرع رقم ٤٧٤)

٦١٠ هبة مستورة . تحرير سندات تحت الاذن
بها . جوازها

(استئناف مختلط — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص ٣٥٧
رقم ١٨٦)

٦١١ هبة مستورة . فى صيغة عقديع . مستوف
الشكل والشرائط القانونية . صحتها

(استئناف مختلط — ٨ يونيو سنة ١٩٣٥ ص ٢٤٢
رقم ١٠٦)

هبة مستورة (انظر سند دين رقم ٤٣٤ وتخاذ
معدل رقم ٦٠١)

٦١٢ هبة المشاع . جوازها فى القادر المدنى الاهلى

(سراج الكلية الاهلية — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦
ص ٨١٢ رقم ٤٤٩)

٦١٣ هبة موصوفة . بعقد آخر . نية التبرع

الحقيقية . النص على الاحتفاظ بوضع
اليدين والاتفاقيات مدة الحياة . بطلانها

(استئناف مختلط — ٢١ مارس سنة ١٩٣٦ ص
٩٣٨ رقم ٤٧٧)

هدم وبناء (انظر تعرض رقم ٢٣٥)

هلاك الشيء المؤجر

(انظر اجراء ائتمانية رقم ١٧١)

مبتذلة (انظر طلب ائتمانية رقم ٤٥٦)

وضع اليد (انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة

رقم ٥٣ واستحقاق عقارى رقم ١١٥ وحرارة

قضائية رقم ٢٠٨)

وضع اليد العلنى

(انظر مضى المدة رقم ٥٧١)

وضع اليد مدة ٢٢ سنة

(انظر حكر رقم ٢٣٤)

وضع يد بحسن نية

(انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة رقم ٥٤)

وضع اليد بحسن نية

(انظر ملكية رقم ٥٨٦)

وضع يد المدين بطريق الايجار

(انظر رهن حيازى رقم ٤١٩)

وضع يد المشتري

(انظر بيع رقم ١٨٨)

وضع يد نظار الوقف

(انظر الالتزامات رقم ١٤٨)

وعد بالزواج (انظر زواج رقم ٤٢٢)

٦١٩ وفاة . الدفع بعملة اجنبية . فى حالة

النص عليه بالسند . جوازه

(استئناف مختلط - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١٢٤٩)

رقم ٦٢٢)

وفاة الدين (انظر خامن رقم ٤٥٦)

وفاة أحد الخصوم

(انظر حكم رقم ٢٣٨)

وفاة البائع (انظر بيع رقم ١٨٨)

وفاة المدعى (انظر بطلان المرافعة رقم ١٧٢)

٦٢٠ وقف . بطلانه . شرطه . اضراره بحقوق

الدائنين . تقديره . وقت الايقاف .

(استئناف مختلط - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص

٢٥٢ رقم ١٧٥)

٦٢١ ١ - وقف . التقادم الخمسى . غير جائز

فيه . محله . عدم سماع الدعوى ٢ -

وقف - عدم سماع الدعوى بمضى ثلاثة

وثلاثين سنة . شروطه . احواله . عدم

دفع الايجار وإهمال الوقف . غير كاف بم

مظاهر الملكية كافة . موجب له .

(استئناف مختلط - ١٤ ابريل سنة ١٩٣٦ ص

١١٠٨ رقم ٥٢٤)

٦٢٢ وقف . حكم المحكمة الشرعية بتبعية أعيان

معينة للوقف . وحصول التصرف فيها

بهذه الصفة . من استبدال وغيره .

مراجعتها لكتب الوقف . صيرورة

هذا الحكم نهائيا . اكتسابه لقوة الشيء

المحكوم فيه . عدم جواز العودة لبحث

النزاع أمام المحكمة الالهية .

(استئناف مصر - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥

ص ٤٠٧ رقم ١٩٦)

٦٢٣ وقف . دفاتر الوقف . ليست ملكا

للمستحق ولالناظر الوقف . بل من

متعلقات ادارة الوقف . كشخص معنوى

يمثله الناظر . يجوز دفاتر الوقف .

عملا بالمادة ٦٧٨ . عدم جوازه .

(مصر الكلية الالهية - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥

ص ٣١٩ رقم ١٥٢)

٦٢٤ الوقف . شخص معنوى . تصرف ناظره

فى نظر القانون المدنى . وأحكام الشريعة .

نتائجه

(استئناف مصر - ٩ مارس سنة ١٩٣٧ ص

١١٨٧ رقم ٥٩٤)

٦٢٥ وقف . عمارة الوقف . الاصل فيها مقدمة

على الاستحقاق والرأى الغالب . يجوز

البيع للمارة سنة فسة

(مصر الكلية الالهية - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

ص ٨٩٧ رقم ٤٥١)

٦٢٦ ١ و ٢ - وقف . مضى المدة الطويلة

بالنسبة له . أو عدم سماع الدعوى . تمسك

المستحقين بها . جوازه . سريانه على الوقف .

الشاغرة - ٣ - وقف . مضى المدة الطويلة

٦٣٠ ولاية القضاء المستعجل : الحكم بالفسخ .

شرطها . الخطر المحدق بحقوق المؤجر .
سداد الايجار جميعه . ناف للاستعجال
(مصر فكلية الاملية - قضاء مستعجل - ٢٩ أغسطس

سنة ١٩٣٦ ص ٢٢١ رقم ١٠٤)

ولاية الحكومة المصرية

(انظر الدين المصرى العام رقم ٤٠٥)

ولاية على أموال عديمي الأهلية

(انظر مجالس حسية رقم ٥٢٥)

ولاية على النفس

(انظر مسئولية رقم ٥٦٠)

لا

٦٣١ لائحة الترع والجسور - غير مصدق

عليها من المحاكم المختلطة . لا تسرى على

الأجانب

(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣٦ ص

١٢٥٢ رقم ٦٣١)

لائحة الترع والجسور

(انظر مسئولية الحكومة رقم ٥٥٨)

٦٣٢ لائحة السلخانات . قرار وزير الزراعة

الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٢٨ بتعديل

المادة ٣٧ منه . مخالفته للقانون . بطلان

هذا التعديل حدوده

(اسكندرية الكلية الاملية - ١٨ ابريل سنة

١٩٣٥ ص ١٠٧١ رقم ٥٤٦)

لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(انظر الدين المصرى العام رقم ٤٠٥)

ي

يمين حاسمة أو منعمة

(انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٤٩٧)

يمين منعمة (انظر حكم تمهيدى رقم ٢٤٣)

أو عدم سماع الدعوى به . حقوق

المتصرف اليهم . تمسكهم بها . جوازه

(استئناف مختلط - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ص

٣٥٤ رقم ١٧٧)

٦٢٧ وقف . نزاع متعلق بأصل الوقف . عدم

اختصاص المحاكم المختلطة . ايقاف حتى

يفصل من المحاكم الشرعية فيه .

(استئناف مختلط - ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ص

٤٨٢ رقم ٢١٣)

وقف (انظر اختصاص المحاكم الاملية رقم ٦٣

ولتزامات رقم ١٤٨ وحراسة قضائية رقم ٣٠٧

و ٣١١ ومستحقون رقم ٥٦٤ وثيقة رقم ٦٠٣)

الوقف (انظر اعلان دعوى رقم ١٣٣ وعقد

التحكيم رقم ٤٧٥)

وقفية (انظر ناظر وقف رقم ٥٩٤)

٦٢٨ وكالة . الاصل فيها . بلا مقابل . الشرط

الصريح أو الضمنى . حق القاضى فى تقدير

انغاب الوكيل

(الخليفة الجزئية - ١٣ فبراير سنة ١٩٣٧

ص ٩٢٨ رقم ٤٦٤)

٦٢٩ ١ - وكالة ضمنية . علم المتعاقد بالوكالة .

النصر على أنه لصالح الموكل . عدم ضرورته .

اثبات الوكالة . غير لازم . ٢ - وكالة

ضمنية . اثبات وجودها من عدمه .

موضوعي ٣ - وكالة ضمنية . اثباتها . تنفيذ

العقد أو بموافقة الموكل عليه

(الواسطى الجزئية - ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ ص

٢٤٣ رقم ١٦٥)

وكيل (انظر اسم مستعار رقم ١٣١ ودعوى

رقم ٢٧٠)

وكيل الديانة (انظر دين رقم ٤٠٤)

وكيل التحصيل (انظر سند تجارى رقم ٤٣٩)

وكيل الناظر (انظر اعلان دعوى رقم ١٣٣)

وكيل ومركله (انظر سقوط الحق بمضى المدة

رقم ٤٣٤)

ولي (انظر رعاية الصغير رقم ٤١٢)

المحكمة

بمجلس القضاء الأعلى

نصف طائفة المحاماة الأولى

العدد السابع عشر

العدد الأول

سبتمبر سنة ١٩٣٦

Les peuples étant gouvernés par leur mentalité et non par les institutions qu'on leur impose, les lois doivent être l'expression de cette mentalité. Une loi utile pour un peuple devient souvent nuisible pour un autre

(Gustave Le Bon)

العدل هو الانصاف من نفسك والاحسان الى من أساء اليك . والفحشاء هو القبيح من قول أو فعل . والمنكر هو ما لا يعرف في شريعة ولا سنة . والبغي هو التناول على الغير في سبيل الظلم والعدوان

(العلائي)

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بالادارة تسبل بعنوانه «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»

بمديره هليم رقم ١

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نبدأ بهذا العدد الأول السنة السابعة عشرة لمجلة المحاماة .

وجعلنا بدايتها في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٦ فنتهى سنتها في شهر يونيو من السنة التالية وقد رأينا أن يكون قراؤها الكرام على اتصال قريب بأحدث أحكام محكمة النقض والابرام . فجعلنا هذا العدد قاصراً على نشر ٢٩ حكماً جنائياً صادراً منها . و ١٩ حكماً مدنياً . وهي ملخصة كالمعتاد بمعرفة حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض . وأشرف على التلخيص والمراجعة حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بها . كما نشرنا أيضاً عشرة أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية . ونسأل من الحق جلت قدرته الهداية والتوفيق ؟

لجنة تحرير المجلة

محمد يوسف — رافع السكندر

قضاء المحكمة بالنقض والإبرام الجنائي (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة زكى برزى بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

الطعن بعد ثلاثة أيام من تقريره بالطعن
كان طعنه مقبولا شكلا .

٢ — إذا ثبت أن عدم حضور المتهم
في اليوم الذى كان محدداً لنظر معارضته كان
لسبب خارج عن إرادته وهو وجوده في
السجن فالحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن
في غير محله ويتعين نقضه .

المحكمة

و حيث ان واقع الحال أنه بتاريخ ١٤ مايو
سنة ١٩٣٤ حكم ابتدائياً وحضورياً بحبس الطاعن
ثلاثة شهور مع الشغل مع إيقاف التنفيذ لاتهامه
باتفاق جنائى على وضع النار عمداً في محصول
بصل قيمته لا تتجاوز خمسة جنيهات مصرية وقد
تأيد هذا الحكم استئنافاً وغايباً في ١٧ أكتوبر

١

٣ فبراير سنة ١٩٣٦

١ — معارضة . حكم اعتبارها كأن لم تكن . عدم علم
المعارض بهذا الحكم قراءته . تقريره بالطعن فيه
بطريق النقض بد المبادئ القانونية . متى يقبل ؟

٢ — معارضة . عدم حضور المتهم في اليوم المحدد لنظر
معارضته لسبب خارج عن إرادته . الحكم باعتبارها
كأن لم تكن . لا يصح . (المادتين ١٣٣ ، ١٦٣ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ — متى ثبت أن الطاعن لم يكن في
وسعه أن يعلم بصدور حكم اعتبار المعارضة
المقدمة منه كأن لم تكن حتى يوم القبض عليه
لتنفيذ الحكم فانه يكون غير مقيد بالميعاد
القانونى للطعن في هذا الحكم . فاذا هو قرر
بالطعن فيه يتمجرد عليه بصدوره وقدم أسباب

(١) استبط قواعد هذه الاحكام حضرة محمد لطفى عمر سكرتير محكمة النقض وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة
حامد بك فهمي المستشار بمحكمة النقض والإبرام

٢

٣ فبراير سنة ١٩٣٦

١- تحقيق . تقديم الدعوى للمحكمة . تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه النيابة جريمة ما . حق النيابة في ذلك . حق المحكمة في ضم هذه التحقيقات إلى التحقيقات الأولى .

٢- تغيير وصف التهمة . جناية بطرود مخفية . إحالتها على القاضي الجزئي . وجوب السير فيها طبقاً للاجراءات الخاصة بالجنح . حق القاضي الجزئي في تغيير وصف التهمة في هذه الجناية بغير رجوع إلى قاضي الاسالة .

٣- نصب . أركان هذه الجريمة . متى تتوافر ؟

٤- اشتراك . استنتاج محكمة الموضوع اشتراك المتهم في الجريمة . متى لا تدخل محكمة النقض ؟

المبادئ القانونية

١ - للنسبة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة والمحكمة أن تضم تلك التحقيقات إلى التحقيقات الأولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه لمصلحته .

٢ - متى أحيلت الدعوى من قاضي الاحالة الى القاضي الجزئي وجب على هذا الأخير أن يسير فيها طبقاً للاجراءات الواردة في قانون تحقيق الجنايات الخاصة بالجنح ، فيصح له تغيير وصف التهمة المقدمة إليه أو أحد ملحقاتها بغير رجوع في ذلك إلى قاضي الاحالة .

٣ - يكفي لتكوين جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذي يريد سلب مال الغير باسم كاذب يتوصل به إلى تحقيق غرضه دون حاجة الى الاستعانة على اتمام جريمته بأساليب احتيالية أخرى .

سنة ١٩٣٤ فيما يتعلق بعقوبة الحبس فقط فعارض الطاعن في هذا الحكم الأخير بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٥ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور الطاعن وبتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٥ قدم الطاعن تقريراً بالطعن في ذلك الحكم وأردفه بتاريخ ٢٣ منه بأسباب مؤداها أنه في اليوم الذي تحدد لنظر المعارضة كان محبوساً وأنه لم يعلم بصدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن الا من يوم القبض عليه فرفع طعنه في الحال .

« وحيث انه ازاء ما أبداه الطاعن في طعنه هذا قررت هذه المحكمة بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ تكليف النيابة العامة بالتحري عن صحة ما يتمسك به الطاعن في هذا الصدد وبمجلسه اليوم - أي بمجلسه ٣ فبراير سنة ١٩٣٦ - أوضحت النيابة العامة أن ما أبداه الطاعن في طعنه مما سبق ذكره صحيح وقدمت تأييداً لذلك أوراق التحريات التي تبودلت في هذا الشأن بينها وبين الجهات المختصة ولقد تبينت المحكمة صحة ما أبداه الطاعن من الاطلاع على هذه الأوراق .

« وحيث انه ثابت مما تقدم أن الطاعن لم يكن في وسعه أن يعلم بصدور حكم اعتبار المعارضة كأن تكن حتى يوم القبض عليه للتنفيذ فيكون غير مقيد بالميعاد القانوني للطعن في هذا الحكم ولذا يتعين قبول طعنه شكلاً .

« وحيث انه فيما يتعلق بالموضوع فثبت أيضاً مما تقدم أن عدم حضور الطاعن في اليوم الذي كان محددًا لنظر معارضته كان لسبب خارج عن ارادته وهو وجوده في السجن فالحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن جاء في غير محله ويتعين اذا نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول هذا الطعن شكلاً وموضوعاً واحالة القضية الى دائرة استئناف أخرى للحكم مجدد في تلك المعارضة .
(طعن أبو الخير محمد يوسف ضد النيابة رقم ٤٦ سنة ٦ ق)

٤ - إذا استنتجت محكمة الموضوع اشتراك المتهم في التزوير استنتاجاً سليماً من وقائع مؤدية إليه فلا تدخل لمحكمة النقض في ذلك .

المحكم

« حيث ان أوجه الطعن المدونة في تقارير الطاعن الثلاثة تحصل فيما هوأت : - أولاً - ليس للنيابة بعد قفل التحقيقات التي باشرتها وبعد ان قدمت القضية للمحكمة للفصل فيها ان تباشر فيها تحقيقاً جديداً وتضمه الى اوراق التحقيق الأولى اذ هي بعد ان صارت الدعوى بين يدي المحكمة قد اصبحت خصماً وليس لها ان تعمل في الدعوى تحقيقاً ما واذن يكون باطلاً ذلك التحقيق الذي أجرته عقب نظر القضية بجلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٣ لاسيما ان هذا التحقيق قد حصل في غيبة الطاعن ويضيف الطاعن الى ما ذكره انه تمسك بهذا البطلان لدى القضاء الموضوعي بدرجة لم يأبه له ولذا يحق له التمسك به لدى محكمة النقض .

- ثانياً - اعتبرت المحكمة الاستئنافية الواقعة نصبا لا تبديداً ولما كانت الجريمة الأصلية التي ارتكبها النصب والتبديد تمهيداً لها هي جناية تزوير في اوراق رسمية فقد كان واجبا قانوناً على محكمة الموضوع حين رأت تقييد الوصف ان تحيل الدعوى على قاضي الاحالة بوصفها الجديد حتى لا يجرم الطاعن من قضاء قاضي الاحالة ويكون اذن في تخلف درجة مخالفة للقانون من شأنها ان تبطل الحكم وتوجب نقضه . - ثالثاً - أخلت المحكمة الاستئنافية بحقوق الدفاع ذلك انها حين اعتبرت الواقعة المسندة الى الطاعن نصبا لا تبديداً لغت نظر الدفاع للرافعة على هذا الأساس ووجهت للطاعن تهمة النصب على الوجه الآتي المبين بمحضر جلسة اول ديسمبر سنة ١٩٣٥ :

« استولى على المستندات المينة بالمحضر بطريق الاحتيال بأن اتحل شخصية آدمون سيمون وتوصل بذلك للحصول على العقود بحجة أنه سيحصل لها على مرتين لمنزلهما » وبمقارنة هذا الوصف بالوصف الآخر الذي أوردته المحكمة في حكمها المطعون فيه يبين أن المحكمة عند تدوينها اسباب حكمها ذكرت أكثر من طريقة واحدة من طرق الاحتيال وضمنت وصف التهمة امورا خلا منها الوصف الذي طلب من الدفاع المرافعة على أساسه . ويقول الطاعن انه كان واجبا على محكمة الموضوع عند تجاوزها وصف اول ديسمبر سنة ١٩٣٤ ان تلتفت نظر الدفاع الى هذا الوصف الجديد الثابت في الحكم في عدم قيامها بهذا الواجب اخلالاً بحقوق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

- رابعاً - ان الوقائع التي اعتبرتها محكمة الموضوع مكونة لجريمة النصب عبارة عن سلسلة اكاذيب لاعقاب عليها فتكون المحكمة قد اخطأت في فهم القانون وفي تأويله . - خامساً - خلا الحكم المطعون فيه من الدليل على اشتراك الطاعن في جريمة التزوير لأن كل ما ذكره الحكم عن هذه التهمة هو ان الطاعن لم يتقدم لاستلام الاوراق الا ليسهل على المتهم الثاني في الدعوى جناية تزوير العقد الرسمي باتفاقه معه هو قول يحتاج للتدليل لأن من الجائز ان يكون الطاعن قد وقف عند حد الحصول على مستندات التمليك ليجرد المحنى عليها منها واذن كان يجب للقطع باشتراك في التزوير الا تيان بأدلة خاصة بعيدة عن واقعة حصوله على مستندات التمليك . - سادساً - اخطأت المحكمة الاستئنافية بتغييرها وصف التهمة بالنسبة للتهمة الأولى في الدعوى بأن جعلته فاعلاً أصلياً في تهمة التزوير الرسمي بعد ان كان مقدماً بتهمة الاشتراك في هذا التزوير ويقول الطاعن ان هذا السبب وان كان خاصاً بالتهمة

الأول الا أنه يستفيد من التمسك به بصفته مشتركا في جريمة التزوير كذلك استبعدت المحكمة تهمة الاشتراك في التبييد المسندة الى المتهمين الاول والثاني في الدعوى في حين انها نسبت الى الطاعن تهمة الاشتراك في التزوير مع المتهمين المذكورين مع أنه يستحيل ان يحصل هذا من الطاعن دون ان يكون لهذين المتهمين يد في جريمة التبييد أو النصب ان صحت احدهما - سابعا - أخطت محكمة الموضوع بحقوق الدفاع لما يأتي (١) أخذت الطاعن باعترافه مع أن هذا الاعتراف أخذ منه بطريق الاكراه كما أخذته بإنكاره لما عزته اليه المجنى عليها في بلاغها يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ (٢) استندت الى تقرير خير دون ذكر اسباب عدم اخذها بالتقارير الأخرى - (٣) اعتمدت المحكمة الاستئنافية على واقعة تسليم الطاعن المستندات الى المتهم الثاني كدليل على اشتراكه في تهمة التزوير دون أن تبين الدليل على هذا التسليم - ثامنا - أخطأت المحكمة الاستئنافية في ايراد الوقائع لما يأتي (١) برأت شاهد الزور المحكوم عليه ابتدائيا لعدوله عن اقواله مع أن اقواله لدى المحكمة الاستئنافية في أول ديسمبر سنة ١٩٣٤ جاءت لمصلحة الطاعن وقد اقر بأنه هو المحرر للاقرارات لا الطاعن - (٢) ذكرت أن الطاعن كان يلبس قبعة عند ما تقدم للمجنى عليها ليتسلم منها المستندات مع أن المجنى عليها تقول ان قبعة كانت بيده وفي مثل هذا الذكر الخاطيء ما يؤثر في ذهن المحكمة مادامت تعتقد أن لبس القبعة في حد ذاته من اساليب الاحتيال ليخفى لايسها فلا يظهر بحقيقته - تاسعا - أن تقارير الخبراء في مصلحة الطاعن وكذلك شهادة بعض الشهود اما الذين شهدوا ضده فبسبب العدا بينه وبينهم

عنه الوجه الأول

« من حيث انه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع إذ عرضت للدفع الخاص بطلان التحقيق الذي اجرت النيابة وقت أن كانت القضية بين يدي المحكمة قالت بصده . »
 « وحيث ان الذي ثبت للمحكمة انه بعد « تقديم الخير سعودي افدى تقدم محامي المدعية « المدنية وأدلى ببيانات وصلته عن سفر المتهم « الثالث (الطاعن) الى مصر . ومقابلته للخير « وحضور الخير لمكتب محامي المدعية بالحق « المدنى فارادت النيابة الاسراع في تحقيق هذه « النقطة لمعرفة ما اذا كانت صحيحة أم لا فالنيابة في « نظر المحكمة لها الحق في هذه الحالة بالاسراع في « اجراء هذه التحقيقات لان ما بلغها على لسان « محامي المدعية بالحق المدنى امر هام يستدعى « المبادرة لتحقيقه فضلا عن ذلك فإن المتهم « الثالث ليس له ما يشكوه منه بالنسبة لهذه « التحقيقات لانه قد طلب التأجيل للاطلاع عليها « وقد اجيب الى طلبه وتمكن من الاطلاع فهو لم « يحرم من حق الدفاع . . . » ومحكمة النقض لايسعها سوى اقرار محكمة الموضوع على ما رأت من أن للنيابة بل من واجبها تحقيق ما طرأ أثناء سير الدعوى ما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة كما أن للمحكمة ان تظم تلك التحقيقات الى التحقيقات الاولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه في مصلحته واذن يكون وجه الطعن على غير أساس .

(عنه الوجه الثاني)

« وحيث ان محكمة الموضوع إذ غيرت وصف التهمة واعتبرت الواقعة نصبا لا تبديدا ولقت نظر الدفاع الى ذلك لكي يترافع على هذا الأساس

الثالث ان محكمة الموضوع اعتبرت ركن الاحتيال في جريمة النصب متوقفا من اشغال الطاعن اسما كاذبا وفي هذا القدر ما يكفي لقيام جريمة النصب دون حاجة الى البحث فيما اذا كان ماصدا من الطاعن خلاف ذلك يدخل في عداد الاكاذيب او يكون طرقا احتيالية بالمعنى القانوني مما كانت المحكمة في غنى عن التصدى اليه.

(عن الومب الخامس)

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية حين عرضت لتهمة اشتراك الطاعن في التزوير قالت

« وحيث ان المتهم الثاني (محمد شحاته »
« ذريعه) وقع على العقد كشترو قد ظهر أن »
« التزوير انما كان لمصلحته كما تبين ان المتهم »
« الثالث (الطاعن) لم يتقدم للاحتيال على »
« المجنى عليها لاستلام مستندات تملكها الا »
« ليسهل على المتهم الثاني تزوير العقد باتفاقه »
« معه توصلا لرهن العقار بعدئذ ل يتمتع »
« بنصيبه فيما استولى عليه المتهم الثاني من المال »
« مقابل الرهن وقد تم له ذلك فلا شك أن »
« هذين المتهمين شريكان للمتهم الاول في »
« التزوير بطريق الاتفاق والمساعدة » ووضح بما ذكر أن محكمة الموضوع استتجت اشتراك الطاعن في التزوير استنجا سليمان وقائع مؤدية اليه فلا عيب اذن في حكمها من هذه الناحية

(عن الومب السادس)

« وحيث ان كل ما جاء بهذا الوجه لامصلحة للطاعن فيه لانه يخص غيره عن شملهم الاتهام وقدموا للحاكمة فصرفتم نحوهم محكمة الموضوع بما رأت وهو مالا شأن للطاعن به بحال ما .

(عن الومب السابع)

« وحيث انه عن الشق الاول وهو الخاص بما يدعيه الطاعن من أن اعترافه باستلامه

قد عملت ما هو مطلوب منها في مثل هذه الحالة وما كان هناك من محل قط لان تعيد الدعوى الى قاضي الاحالة لانه متى أحيلت الدعوى من قاضي الاحالة على القاضي الجزئي وجب على هذا الاخير السير فيها طبقا للاجراءات الواردة في قانون تحقيق الجنايات الخاصة بالجناح (المادة الخامسة من قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥) ومن مقتضى ذلك أنه يصح لقاضي الجناح تغيير وصف التهمة المقدمة اليه أو احد ملحقاتها بغير رجوع في ذلك الى قاضي الاحالة .

عن الومب الثالث

« وحيث انه يكفي لتكوين أركان جريمة النصب عملا بالمادة ٢٩٣ عقوبات ان يتسمى الشخص الذي يريد سلب مال الغير باسم كاذب يتوصل به الى تحقيق غرضه دون حاجة لأن يستعين على اتمام جريمته بأساليب احتيالية أخرى ومحكمة الموضوع في هذه الدعوى اذ وجهت للطاعن التهمة بالوصف الجديد وهو انتحاله شخصية آدمون سيمون وتوصله بذلك الى الحصول على مستندات المجنى عليها ليحصل لها على مرتين لمنزله تكون بهذا الوصف قد ذكرت وسيلة من الوسائل القانونية الكافية في جريمة النصب بغير داع لأن تزيد عليها أية وسيلة أخرى من التي استعملها الطاعن تنفيذاً لجرمه — اما وقد رأت أن تزيد في حكمها المطعون فيه هذا الوصف يائنا وتضيف اليه وقائع أخرى فإن هذه البيانات لا تعيب الحكم ولا يكون ايرادها فيه الا من قيل التزيد الخالي من الضرر لا سيما ان هذه البيانات لم تكن جديدة بل هي مستقاة من وقائع الدعوى التي تناولها البحث ودارت حولها المناقشة لدى المحكمة .

(عن الومب الرابع)

« وحيث انه يؤخذ بما تقدم ردا على الوجه

المستندات صدر عنه كرها فهو دفاع موضوعي فصلت فيه محكمة الموضوع وعدت ما صدر من الطاعن اعترافاً صحيحاً لاشابة فيه وذلك على مآرأته تدليلاً مقبولاً فلا يجوز الخوض في قيمة هذا الاعتراف من جديد امام محكمة النقض وعن الشق الثامن فان في أخذ محكمة الموضوع بأحد التقارير الرذ الضمني الكافي لانها لم ترفى غيره من التقارير الموجودة في الدعوى ما هو جدير بالثقة اما ما جاء بالشق الثالث فتعلق بالموضوع وبما استخلصته المحكمة من الأدلة المطروحة لديها ولا محل للخوض فيه لدى محكمة النقض .

(عن المزمعين الثامن والتاسع)

« وحيث ان كل ما جاء بهذين الوجهين هو من المسائل الموضوعية لتعلقها بتقدير اقوال بعض المتهمين والشهود وتقارير الخبراء بما يرجع الأمر فيه كله لسلطان محكمة الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

(طعن حبيب متى ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ٥٢ سنة ٦ ق)

٣

١٠ فبراير سنة ١٩٣٦

وصف التهمة . حق قاضي الموضوع في تغيير وصف التهمة

(المادتان ٣٧ ، ٤٠ تحقيق)

المبدأ القانوني

على قاضي الموضوع أن يبحث الوقائع المطروحة أمامه من جميع نواحيها وأن يقضي فيما يثبت لديه منها ولو كان هذا الثابت يستلزم وصف التهمة بوصف آخر غير ما أعطى لها في ضيقة الاتهام أو تطبيق مادة قانونية أخرى خلاف المادة التي طلب الاتهام معاقبة المتهم بموجبها فليس له إذن أن يقضي بالبراءة في

دعوى قدمت له بوصف معين إلا بعد تقليب وقائعها على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أي وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب . وذلك مع مراعاة حقوق الدفاع من حيث عدم الخروج عن الوقائع المعروضة ومن حيث وجوب لفت نظر الدفاع إلى ما يراه من وصف جديد . فاذا رفعت الدعوى على المتهم بوصف أنه ارتكب جريمة التزوير في محرر عرفي وأنه توصل إلى الاستيلاء على مخالصة من المجنى عليه باستعماله طرقاً احتيالية الخ ورأت المحكمة أن الوقائع المسندة إلى المتهم لا تفيد التزوير ولا النصب ، ولكنها على فرض صحتها تفيد الحصول على مخالصة من المجنى عليه بطريق التهديد المعاقب عليه قانوناً ، وجب على المحكمة في هذه الحالة أن تقضي في الدعوى على هذا الوصف الأخير مع عدم الإخلال بحقوق الدفاع

المحكمة

« حيث ان الواقع في الدعوى الحالية أن النيابة العامة اتهمت كلا من عبد الرحمن الجداوي وحسن جمعة علام بأنهما في يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ برشيد الأول ارتكب تزويراً في محرر عرفي عبارة عن كشف حساب بمبلغ ١١٨ جنيهاً ٥٠ مليماً صادر من المتهم الثاني لمصلحة على محمد الحلبي وذلك بأن وقع عليه بامضاء مزورة نسب صدورهما إلى المتهم الثاني ، وتوصل إلى الاستيلاء على مخالصة من المجنى عليه مالف الذكر لمصلحة المتهم الثاني باستعماله طرقاً احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بأن أوهمه أن امضاء حسن

علام الموجودة على كشف الحساب ليست بخطه وانها مزورة وأن حسن علام سيخذ هذه الاجراءات القانونية وسيقدمه للمحكمة باعتباره مزورا امضاءه وتوصل بهذه الحيلة على المخالصة آفة الذكرك من الجنى عليه ؛ والثاني اشترك مع المتهم الاول بطريق الاتفاق والتحرىض على ارتكاب الجريمةين سالفى الذكرك بأن اتفق معه وحرضه على ارتكابهما فوقتا فعلا بناء على كل ذلك .

« وحيث انه بجملة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ دخل على محمد الحلبي مدعياً بحق مدنى والتس الحكم له بمبلغ ٥٠ جنياً قبل المتهمين المذكورين بالتضامن ثم عدله الى مبلغ ١١٨ جنياً و ٥٠ ملياً »

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الاستثنائى الصادر فى الدعوى المذكورة - وهو المطعون فيه اليوم - بين أن المحكمة الاستئنافية استبعدت تهمة التزوير وقررت صراحة فيما يخص هذه التهمة « ما يأتى : - « انه لا يملن الجزم بأن المتهم « الاول هو واضع امضاء المتهم الثانى بكشف « الحساب سالف الذكرك خصوصاً وقد قيل فى « محضر البوليس بالقسيمة ثمة ٢٧٠٠ ان اشاعة « ترددت بأن خفيد المتهم الاول هو الذى قام « بتزوير الامضاء وليس المتهم المذكور عينه . وكل « ذلك مما يريب فى أمر من أمضى التوقيع « فعلاً . على أن التزوير المسند للمتهم الاول وقع « بحسب الاتهام نتيجة اتفاق مع المتهم الثانى وهو « الجنى عليه - ومعنى هذا أنه وقع بغير رضائه « - ولا تريب فى ذلك على انسان - ومتى « تقوضت دعائم التزوير قد تهدمت تبعاً لذلك « جريمة الاتفاق عليه المسندة الى المتهم الثانى « قررت المحكمة ما توضح خاصاً بتهمة التزوير ثم

عرضت لتهمة النصب وقالت كذلك فى شأنها ما يأتى : « انه مع اقراض صحة الوقائع المينة « بوصف الاتهام فان نص المادة (٢٩٣) « من قانون العقوبات لا ينطبق على هذه الوقائع « اذ ما اسند الى المتهم الاول هو تهديده « المدعى بالحقوق المدنى باتخاذ الاجراءات القانونية « ضده باعتبار ان امضاء حسن علام بكشف « الحساب المطعون فيه ليس بخطه - وتقول « النيابة فى صدد آخر بل وفى صدد تقرير « اتهامها ان امضاء حسن علام المذكور مزور « واذا قد أبدى المتهم الاول للدعى بالحقوق « المدنى حقيقة واقعة صحيحة . يبقى من ذلك « تهديده باتخاذ اجراءات القانون قبله فى هذا « الأمر . ولم يقل احد بأن الاستيلاء على « مال الغير بالتهديد أو الاكراه يعد نصباً « ويدخل فى نطاق المادة (٢٩٣) من قانون « العقوبات . - وأكثر من ذلك فان الجنى « عليه فى جريمة النصب يسلم المال للجاني عن « رغبة وقصد مخدوعاً فى ذلك بأمر كاذبة « يعتقد صدقها ويعمل تحت وهم صحتها بينما « المكروه أو المهدد بما يخشاه يقبل التسليم نتيجة « الاكراه أو خوفاً من التهديد وخشية من « الوعيد - وشتان بين الحالتين واذا فلا نصب « من جانب المتهم الاول وبالتالي لا اشتراك « فيه من جانب زميله المتهم الثانى « . وبعد ان أوردت المحكمة ما تقدم بيانه قضت ببراءة المتهمين مما اسند اليهما عملاً بالمادة (١٧٢) من قانون تحقيق الجنايات وبرفض الدعوى المدنية المقامة عليهما والزام رافعها بمصاريفها عن درجتى التقاضى وبمقابل لاتعاب المحاماة للمتهمين وحفظت للدعى بالحقوق المدنى اذا شاء حق اللجوء

وكل ذلك مع مراعاة حقوق الدفاع من حيث عدم الخروج عن الوقائع المعروضة ومن حيث وجوب لفت نظر الدفاع الى ما يراه من وصف جديد .

« وحيث ان الوقائع التي اقترضاها الحكم الاستثنائي المطعون فيه وبنى عليها قضاءه بالبراءة - وهي الحصول على المخالصة بطريق التهديد - لو ثبت من التحقيق صحتها لتكون منها عنصر تهديد جنائي فان وسيلة في الحصول على المخالصة - يقع بلا شك تحت طائلة قانون العقوبات - وقد كان إذا من واجب المحكمة بعد ان استبعدت تهمة النصب أن تقضى في الوقائع على هذا الوصف الأخير بعد التثبت من صحة الوقائع ومراعاة حقوق الدفاع كما سلف بيانه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن الحالي موضوعا بلا حاجة الى بحث بقية الأوجه ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به خاصا بالدعوى المدنية قط واحالة القضية الى دائرة استئنافية أخرى للفصل في الدعوى المدنية المذكورة على أساس أن ما وقع من المتهمين لو ثبتت صحته هو حصولهما على مخالصة بطريق التهديد الا مراعاة المعاقب عليه قانونا .

(طن علي محمد الحلبي ضد عبدالرحمن الجداوي وآخر
رقم ٣٥٨ سنة ١٩٣٦ ق ٦)

٤

١٠ فبراير سنة ١٩٣٦

توقيع . ركن الضرر . متى يتوافر ؟

(المادة ١٨٣ ع)

المبدأ القانوني

ليس من الضروري لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير ان يقع الضرر مباشرة على من أسندت إليه الورقة المزورة ، بل يكفي لذلك وقوع الضرر على أي شخص آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه .

الى القضاء المدني لنفسه بالتخلص باعتبار انه ما قدم على تسليم المخالصة الى المتهم الثاني الا نتيجة لما توعده به المتهم الاول والمدعو محمد هنيدي وذلك اذا توافرت الشرائط القانونية في هذا الصدد .

« وحيث ان النيابة العامة وقتت عند هذا الحد ولم تطعن في الحكم سالف الذكر وقد طعن فيه المدعي بالحق المدني وحده ونعى على ذلك بالحكم ضمن مانعاه عليه انه كان في مقدور المحكمة الاستئنافية وفي حدود سلطتها أن تعطى الأفعال وصفها الحقيقي فتطبق المادة (٢٨٣) من قانون العقوبات على الوقائع التي أثبتتها في حكمها بدلا من المادة (٢٩٣) منه التي كان مطلوبا تطبيقها أصلا ؛ لا أن تقضى بانتفاء الجريمة وبرفض الدعوى المدنية .

« وحيث انه يلاحظ مما سلف تبيانه أن المحكمة الاستئنافية عند ما قضت باستبعاد تهمة النصب لم تستند الى وقائع رأيتها ثابتة واعتمدت في صحتها بل أن قضاها ما جاء استنادا الى وقائع اقترضت حصولها اقراضا وعلى أساس أن النصب لا يقع بطريق التهديد .

« وحيث انه بما لا شك فيه أن على قاضي الموضوع أن يبحث الوقائع المطروحة أمامه من جميع نواحيها وأن يقضى فيما يثبت منها لديه ولو كان ما يثبت من هذه الوقائع يستلزم نعته بوصف آخر غير ما بين في صيغة الاتهام أو تطبيق مادة قانونية أخرى خلاف التي طلب الاتهام فعاقبة المتهم بموجبها فليس له إذا أن يقضى بالبراءة في دعوى قدمت له بوصف معين الا بعد قلب وقائعها على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أي وصف قانوني كان من أوصاف الجرائم المعاقب عليها قانونا .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن هو أن محكمة الموضوع سلمت بأن الورقتين المحكوم علي الطاعن بتزويرهما لا تصلحان لأن تكونا سنداً ولا يترتب عليهما حقوق أو التزامات ومع ذلك ذهبت الى ان هناك ضرراً محتملاً لجواز اتخاذ الورقتين أساساً للمضاهاة وهذا الفرض لا يمكن تحقيقه لأن القانون لا يجيز اتخاذ الأوراق العرفية أساساً للمضاهاة الا بعد الاعتراف بصحتها من يكون له توقيع عليها ولهذا يكون قد حصل خطأ في تطبيق القانون على الواقعة التي اثبتتها الحكم المطعون فيه

« ومن حيث انه بالرجوع للحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يرى أنه اثبت أن عمل الطاعن في شركة التأمين على الحياة المسماة ينيون هو السعي لاقبال الناس على التأمين على الحياة بحيث اذا استحضر تأمينات الشركة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه يكون له الحق في أن يأخذ منها ٢٥٠٠ جنيه منها ١٥٠٠ جنيه عمولة له و ١٠٠٠ جنيهات تحت حساب المصاريف وقد استلم مقدماً ٢٥٠٠ جنيه وتعهد باستحضار تأمينات بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه في خلال شهر يناير سنة ١٩٣٤ فقام بذلك حيث قدم للشركة طلبات بالتأمين بلغ مجموعها ٢٦٠٠ جنيه واستلم ١٥٠٠ جنيه أخرى في أول فبراير سنة ١٩٣٤ وان من بين هذه الطلبات طلباً عليه توقيع باسم حسن افندي البدرأوى بتأمين على مبلغ ٨٠٠ جنيه ثبت للمحكمة ان الامضاء الموقع به عليه زوره الطاعن بخطه كما أنه قدم بعد ذلك للشركة طلباً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وعليه توقيع منسوب الى محمود بك سامي ثبت ان الطاعن زوره بخطه أيضاً وفيهم من هذه الوقائع ان الطاعن زور الطلب

المنسوب الى حسن افندي البدرأوى ليكل عدة طلبات التأمين التي تحصل عليها حتى يكون مجموع قيمتها مساوياً لما تعهد للشركة باستحضاره في شهر يناير ليستحق العمولة والمصاريف المتفق عليها والتي أخذها مقدماً ولكي يأخذ منها مبلغاً آخر لعمليات أخرى؛ وقد تم له ما أراد حيث سلمته الشركة ١٥٠٠ جنيه في أول فبراير سنة ١٩٣٤ وكذلك أراد الطاعن بتزوير الطلب المنسوب الى محمود بك سامي وتسليمه للشركة أنه يحصل في الاستقبال منها على عمولة عن قيمة هذا الطلب المذكور.

« ومن حيث ان المحكمة بعد استعراضها للوقائع المتقدمة قالت أنه مع الفرض بأن الطلبين المذكورين لا أثر لهما لعدم تقديم الكشف الطبي معهما الا أنه يتحقق ركن احتمال الضرر في جريمة التزوير بمجرد تزوير الامضاء لأنه يصح أن يحتج به على المزور عليه بأنه له وان يطلب ان تكون ورقة مضاهاة عند الزوم»

« ومن حيث انه بصرف النظر عن التعليل الذي عللت به المحكمة توفر الضرر فانه ظاهر من الوقائع المينة في أسباب الحكم السابق ذكرها أنها دلت على حصول ضرر على الشركة من تزوير الطلب المسند الى حسن افندي البدرأوى واحتمال حصوله من تزوير الطلب الآخر المسند لمحمود بك سامي وبذلك يكون الحكم قد استظهر ركن الضرر بما فيه الكفاية. اذ ليس من الضروري لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يقع الضرر مباشرة على من أسندت الورقة المزورة إليه بل يكفي لذلك أن يقع على أي شخص آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه.

« ومن حيث ان الوجه الثاني بني على ان الحكم المطعون فيه خلو من بيان القصد الجنائي « ومن حيث ان الحكم المذكور اثبت أن الطاعن زور

بنفسه الورقتين المذكورتين بتغيير الحقيقة حيث وقع عليهما باسمي الشخصين اللذين اسندت اليهما الورقتان المذكورتان وقدمهما للشركة فحصل بذلك على مبلغ أربعين جنيها وفي هذا البيان ما يفيد توفر القصد الجنائي وهو علم الطاعن بتغيير الحقيقة في محرر بوضع امضاء مزور مما يترتب عليه ضرر وقد اقترن هذا العلم بنية الاستعمال.

« ومن حيث ان الوجه الثالث بنى على أن المحكمة أخذت بشهادة حسن افندى البدر اوى ولم تأخذ بأقوال الطاعن ولم تبين أى الروايتين هى الراجحة ولا ماهى أسباب الترجيح بل وأغفلت الرد على دفاع الطاعن فى ذلك .

« ومن حيث ان الأخذ بشهادة الشاهد معناه ترجيح شهادته على أقوال المتهم المخالفة وفى ذلك الرد الضمنى على ما يتمسك به الدفاع .
(طعن محمد شعراوى ضد النيابة رقم ٧٢٠ سنة ٦ ق)

٥

١٧ فبراير سنة ١٩٣٦

مهم . تقدير حالة العقلية . موضوعى . حـ د سلطة محكمة الموضوع فى ذلك .

المبدأ القانونى

تقدير حالة المتهم العقلية من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين فى حكمها الأسباب التى تبنى عليها قضاءها فى هذه المسألة بياناً كافياً لإجمال فيه . فاذا طلب الدفاع الى المحكمة أن تحيل المتهم الى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية واستعرض الوقائع التى استدلت بها على خبل عقل المتهم فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة

« أنه تبين لها من التحقيق ومن مناقشة المتهم أن قواه العقلية سليمة » كان حكمها معيباً لانهام سببه

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن بنى على ان الدفاع عن الطاعن طلب من محكمة الجنايات احالته على المستشفى لفحص قواه العقلية فلم تجبه المحكمة الى هذا الطلب قائلة انه تبين لها من التحقيق ومناقشة المتهم ان قواه العقلية سليمة ، وهذا الرد غير كاف فى ذلك .

« ومن حيث انه وان كان الفصل فى حالة المتهم العقلية من المسائل الموضوعية التى من خصائص محكمة الموضوع دون غيرها الا انه من الواجب عليها قانوناً ان تبين الأسباب التى بنت عليها حكمها فى ذلك بياناً كافياً لإجمال فيه .

« ومن حيث انه بالرجوع لمحضر الجلسة والحكم المطعون فيه يرى ان الدفاع عن الطاعن بنى على انه كان مجنوناً وقت ارتكاب الجريمة واستدل على ذلك بوقائع يقول المحامى عنه انها واردة فى التحقيق كما طلب احالة الطاعن على مستشفى الأمراض العقلية للتحقق من مسئولية الجناية فرفضت المحكمة طلبه هذا قائلة انه تبين لها من التحقيق ومناقشة المتهم ان قواه العقلية سليمة .

« ومن حيث ان اقتصار المحكمة فى رفض دفاع الطاعن على قولها ان سلامة عقله ثابتة من التحقيق ومناقشته لا يمكن اعتباره سبباً مقنعاً لأن هذا القول جاء بعبارة مبهمه ومن غير بيان تفصيلى مع ان الدفاع قد استعرض الوقائع التى استدلت بها على ما ذهب اليه من جنون الطاعن .

« ومن حيث ان هذا الاجمال والابهام فى بيان

المحكمة

« ومن حيث ان حصل الوجه الأول من اوجه الطعن ان رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه سبق ان حضر في الدعوى المدنية الخاصة بالسند المقول بتزويره ومفروض طبعاً انه ألم بموضوع الدعوى المدنية وكون له رأياً فيها الأمر الذي يكون مانعاً له من نظر الدعوى الجنائية ولا يمنع من ذلك قبول محامي الطاعن اشتراك هذا الرئيس في المحاكمة لأن هذا المانع من النظام العام ولا يغير قبول المحامي من الحقيقة شيئاً مادام القاضي كون عقيدة مخصوصة في موضوع الدعوى . » ومن حيث ان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على اشتراك رئيس الدائرة في الفصل في الدعوى ولم يردده طبقاً للقانون اذا كان لديه وجه لذلك - بل ان الثابت في محضر الجلسة يدل على عكس ذلك اذ جاء فيه ان المحامين قالوا « ان ليس لديهم أى اعتراض في ان تنظر هذه الهيئة القضية ولو ان حضرة الرئيس حضر في إحدى الجلسات ، فليس للطاعن بعد ذلك ان يرفع هذا الأمر لمحكمة النقض ، اما ما يدعيه من أن له هذا الحق لأنه من النظام العام فغير صحيح إذ له قانوناً قبول قضاء القاضي مهما كان أبدى من رأى في الدعوى - على ان مجرد حضور القاضي في إحدى الجلسات التي مرت بها الدعوى لا يؤخذ منه ابداء الرأى فيها

« ومن حيث ان حصل الوجه الثاني ان جريمة التزوير المسندة للطاعن سقطت بمضي المدة » ومن حيث ان جريمة التزوير المسندة الى الطاعن وقعت حسب الثابت في الحكم في اواخر سنة ١٩٣٢ ولم يمض عليها لغاية رفع الدعوى في سبتمبر سنة ١٩٣٣ المدة القانونية المسقطه للدعوى العمومية .

السبب الذي استندت المحكمة اليه يجعل حكماً المطعون فيه كأنه خلو من الأسباب مما يجعله معيياً ويوجب نقضه .

« ومن حيث انه لما تقدم بتعين الحكم بنقض الحكم المطعون فيه .

(طعن حسين عيسى محمد عمر ضد النيابة رقم ٣٦٥ سنة ١٩٣٦)

٦

١٧ فبراير سنة ١٩٣٦

رد القضية ، مجرد حضور القاضي إحدى جلسات القضية . لا يستبرأ ابداء رأى فيها . لا يمنعه من الفصل في دعوى أخرى متفرعة عنها . الفصح بذلك . ليس من النظام العام . (المادة ٣٠٩ مرافعات)

المبدأ القانوني

مجرد حضور القاضي في إحدى الجلسات التي نظرت فيها الدعوى لا يدل قطعاً على أنه أبدى رأياً فيها يمنعه من القضاء في دعوى أخرى متفرعة عنها . فاذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير . على أنه إذا كان المتهم لم يعترض أمام محكمة الموضوع على اشتراك هذا القاضي في الفصل في الدعوى ولم يردده طبقاً للقانون إذا كان لديه وجه لذلك وكان الثابت فوق هذا أن محامي المتهم قرر أنه ليس لديه أى اعتراض على أن ينظر هذا القاضي القضية فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة النقض مباشرة بدعوى أن هذه المسألة هي من النظام العام إذ أن له قانوناً أن يقبل قضاء القاضي مهما كان قد أبدى من رأى في الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام .

٧

١٧ فبراير سنة ١٩٣٦

تقليد ضرب المكوكات .

١ - الاعتراف المنصوص عنه في المادة ١٧٣ . منطه .

٢ - الاعتراف في هذا الصدد . العدول عنه . لا اثر له متى

اتبع الاعتراف ثمرة . (المواد ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ع)

المبادئ القانونية :

١ - ان المادة ١٧٣ عقوبات نصت على أن الأشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧٢ ع يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور . والفصل في أمر تسهيل القبض المشار اليه بآخر المادة المتقدمة الذكر هو من خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق .

٢ - إذا عدل المعترف عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقي المجرمين فهذا العدول لا تأثير له إذ ليس من مستلزمات الاعتراف في مثل هذه الحالة أن يصر عليه المعترف الى النهاية بل يكفي أن ينتج ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .

المحكم :-

« حيث ان الطعن الحاصل من النيابة العامة صحيح شكلا .

« وحيث ان هذا الطعن الأخير موجه ضد كل من احمد ابراهيم ناجي وعلى احمد شعراوي والنيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه خاصا باحمد ابراهيم ناجي أن المحكمة قضت ببراءته رغما

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان المحكمة اعتمدت تقرير الخبير مع ان هناك تقريرا آخر بصحة السند ولم تبين المحكمة لماذا اعتمدت على احدهما دون الآخر

« ومن حيث ان هذا الوجه غير صحيح لأن الحكم الابتدائي الذي اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه اثبت « ان النيابة عينت خيرا لفحص السند فقرر مبدئيا ان توقيع المدعى بالحق المدني على ذلك السند توقيع صحيح ولكنه عند مناقشته بعد ذلك امام النيابة عدل عن هذا الرأي لما تبين له من وجهة المطاعن التي وجهت الى نتيجته الاولى التي وصل اليها بغير تمعن وروية فكانت نتيجة ذلك ان المحكمة رأت للاطمئنان ان تحيل السند على خبير آخر ليقوم بفحصه من جديد وقد جاءت نتيجة التقرير الجديد قاطعة في ان المتهم هو الذي زور السند والمحكمة توافق الخبير على استنتاجاته التي اثبتتها في تقريره وترى ان السند حقيقة مزور وان المتهم هو المستول عن تزويره » .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان الحكم لم يبين كيف حصل التزوير بالضبط وهذا قصور مبطل له .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين طريقة التزوير خلافا لما يدعيه الطاعن فأثبت انه جاء في تقرير الخبير ان التوقيع المنسوب لمصطفى احمد ابو جيل على السند المطعون فيه بالتزوير المؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ ليس بخطه وكذلك توقيع الشاهدين محمد سليمان الزق ويومي الجوهري ليس بخط يدهما وانها كلها منقولة عن امضاءات صحيحة لهم .

(طعن حسين على سيد احمد ضد النيابة رقم ٧٨٨ سنة ٦ ق)

من أن أدلة اشتراكه في ترويج العملة المزيفة متوافرة في الدعوى توافرا مستفيضا - وتقول النيابة العامة فيما يتعلق بعلي أحمد شعراوي أن المحكمة إذ استندت في تبرئته إلى اعترافه على المتهم الأول باعتبار أن المادة ١٧٣ من قانون العقوبات تعفيه من العقوبة قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك لأن الاعتراف الذي يقصده الشارع في تلك المادة هو الذي يصدر عن رغبة واختيار بقصد مساعدة المحقق على الوصول إلى مرتكب الجريمة وأن اعتراف علي أحمد شعراوي المذكور لم يحصل إلا عقب ضبطه متلبسا بالجريمة فلم يكن اعترافه هذا إلا من قبيل الدفاع عن نفسه خصوصا وأنه حصل العدول عنه بعد ذلك .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة أوردت فيه خاصا بأحمد إبراهيم ناجي الخيثة الآتية وهي : « حيث أن المتهم » (الثاني) (أحمد إبراهيم ناجي) ضبطت معه بعض « النقود المزيفة ولكنه لم يثبت أنه اشترك في » تزيفها كما لم يثبت أنه روجها أو روج شيئا » منها ويتعين الحكم ببراءته » ،

« ومن حيث أن ما قضت به المحكمة في هذا الصدد متعلق بتقدير الأدلة وهو من حق وسلطة قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به واما فيما يخص علي أحمد شعراوي فقد أثبتت المحكمة في شأنه ما يأتي : « حيث أن المتهم الثالث » (علي أحمد شعراوي) وإن كان قد اعترف بأنه « أخذ النقود المزيفة من المتهم الأول وصرف » منها إلا أنه كان السبيل الوحيد للوصول إلى « المزيف الأصلي وضبطه لولا اعترافه لوقف » التحقيق عنده واقتصر الأمر على محاكمته « بتهمة ترويج العملة المزيفة ولذلك يجب » « إعفاؤه من العقوبة طبقا للمادة (١٧٣) من »

« قانون العقوبات ويتعين الحكم ببراءته لهذا » « السبب » .

« وحيث أنه المادة (١٧٣) عقوبات السابقة الذكر نصت على أن الأشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين (١٧٠) و (١٧٢) عقوبات يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور » ،

« وحيث أنه بما لا ريب فيه أن الفصل في أمر تسهيل القبض على باقي المرتكبين وهي العبارة الواردة بآخر المادة ١٧٣ المتقدم ذكرها - هو من أخص خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق الذي لا معقب عليه وقد تبين من عبارة الحكم المطعون فيه الخاصة بعلي أحمد شعراوي والتي سلف إيرادها أن المحكمة قررت صراحة أن الاعتراف الذي صدر من هذا الأخير على حسن أحد عقل كان السبيل الوحيد للوصول إلى المزيف الأصلي وضبطه لولا اعترافه هذا لوقف التحقيق عنده واقتصر الأمر على محاكمته بتهمة ترويج العملة المزيفة ولذلك يجب إعفاؤه من العقوبة طبقا للمادة (١٧٣) عقوبات قررت المحكمة ذلك وواضح منه أنها استعملت حقها في التقدير ولم تخطئ في تطبيق القانون كما تدعى النيابة العامة وما بما تمسك به النيابة من عدول المتهم عن اعترافه فلا قيمة له إذ ليس من مستلزمات الاعتراف في مثل هذه الحالة أن يصر عليه المعترف إلى النهاية بل يكفي أن ينتج الاعتراف ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .

(طعن النيابة ضد أحمد إبراهيم ناجي وآخر وطن حسن أحمد عقل ضد النيابة رقم ٧٩٤ سنة ٦ ق)

٨

١٧ فبراير سنة ١٩٣٦

استئناف : ميعاده . القوة القاهرة مانعة من سريان مدته
(المادة ١٣٧ تحقيق)

المبدأ القانوني

القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانوناً . فيقبل شكلاً الاستئناف المرفوع بعد الميعاد القانوني متى ثبت أن المستأنف كان مسجوناً وأن قوة القاهرة خارجة عن إرادته منعه من الحضور للمحكمة في اليوم الذي حدد لنظر معارضته ومن العلم بصدور حكم فيها فلم يتمكن من استئنافه في الميعاد القانوني .

المحكم

« من حيث ان يحصل الطعن المقدم من النيابة العمومية ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول استئناف بدر احمد حجازي شكلاً استناداً الى أنه قدمه بعد الميعاد القانوني مع ان المحكوم عليه المذكور بعد ان عارض في الحكم الابتدائي الصادر في غيبته لم يتمكن من الحضور للمحكمة في اليوم المحدد لنظر المعارضة فصدر الحكم المستأنف باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولهذا لم يكن في مقدور الطاعن العلم بهذا الحكم واستئنافه في الميعاد القانوني ولأنه لم يعلن به وليس هناك ما يدل على عليه به .

« ومن حيث انه يبين من الأحكام الصادرة في الدعوى أنه حكم على بدر احمد حجازي ابتدائياً وغاياً في التهمة المسندة اليه بوضعه تحت المراقبة فعارض في ذلك وتحدد لنظر معارضته جلسة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ وفي هذا اليوم صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض فاستأنف هذا الحكم في أول أكتوبر

سنة ١٩٣٥ أي بعد اثني عشر يوماً من تاريخ صدوره فأصدرت المحكمة الاستئنافية حكماً المطعون فيه القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد القانوني .

« ومن حيث ان الواقع ان المستأنف كان محبوساً بالسجن في اليوم الذي كان محدداً لنظر المعارضة وبقي فيه الى ان قدم استئنافه وظل في هذه المدة جاهلاً بصدور حكم في معارضته كما أنه ما كان في استطاعته الحضور للمحكمة في اليوم المحدد لها لأن النيابة العمومية لم تطلب من السجن ارساله للمحكمة في اليوم المذكور ونظام السجن يقضي بأنه لا يجوز ارسال مسجون لحضور الجلسات الا اذا ورد للسجن كتاب من النيابة بذلك ويبين من هذا أنه كانت هناك قوة القاهرة خارجة عن ارادة المسجون المذكور منعه من الحضور للمحكمة في اليوم الذي حدد لنظر المعارضة والعلم بصدور حكم فيها فلم يستأنفه في الميعاد القانوني .

« ومن حيث ان القوة القاهرة مانعة من سريان مدة الاستئناف المقررة قانوناً ويكون الاستئناف المقدم من بدر احمد حجازي مقبولا شكلاً ولو أنه تقدم بعد الميعاد القانوني ويتعين الحكم بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى للمحكمة الاستئنافية لنظر الموضوع .

(طعن النيابة ضد بدر احمد حجازي رقم ٨٠٢ سنة ٦ ق)

٩

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦

قذف . حق القاذف في إثبات صحة ما قذف به . جواز الإثبات بكل الطرق . قرار إداري . الطعن عليه . تقدير الطاعن الموجبة له . حق المحكمة في مناقشة هذا القرار توصلاً لتثبيت ما طعن به عليه . مطلق .

(المادة ١٦٠ ع المدة بالرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥)

المبدأ القانوني

ان القانون لم يقيد حق القاذف في إثبات

ماقذف به بأى قيد بل هو يبيح له اثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية . واتخاذ أى قرار إدارى فى أمر معين لا يمنع من اثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه قصد به المحاباة وخدمة الأشخاص وليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات فى قضايا القذف بأن تأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التى قد تدلى بها الجهة التى أصدرت تلك القرارات .

المحكمة

عن طعن النيابة العامة

« من حيث أن النيابة اقتضت فى الطعن على الحكم على القول بأنه لم يختم فى الميعاد القانونى بالرغم من منحها أجلا لتقديم ما يكون لديها من أسباب أخرى .

« ومن حيث أن عدم ختم الحكم فى الميعاد لا يصلح وحده أن يكون سببا لنقض الحكم كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فيتعين الحكم برفض الطعن موضوعا .

عن طعن إبراهيم فهمى كريم باشا

« من حيث أن محصل الوجه الثانى - الذى ترى المحكمة البدء بالكلام عليه لانصابه على جميع وقائع القذف - أن الحكم ناقض المبررات التى تقدم بها الدفاع عن المدعين بالحق المدعى اسقاطا لحجة القاذف وهى - أولا - أن الأعمال موضوع القذف أعمال إضافية - ثانيا - أن فوات أعمال المشروعات فى العمليات الكبرى تكون كقاعدة عامة أرخص من نظيراتها فى العمليات الصغرى - ثالثا - أن هذه الأعمال كانت لها صفة الاستعمال - رابعا - أن الاعتبارات الفنية لها

المرتبة الأولى من الأهمية فيما يختص باتخاذ الأجهزة والآلات وانها من صنع ونسق واحد فقط التغيير يجب أن تكون كذلك - خامسا - أن لوزير الأشغال الحق فى إضافة أعمال جديدة أو تنقيص الأعمال المقررة فى العقد الأصلى بنسبة خمسة وعشرين فى المائة - سادسا - اعتماد وزارة المالية ومجلس الوزراء كل عملية منها - ناقش الحكم تلك المبررات من وجهتها الفنية والقانونية وخرج من ذلك الى القول بأنها مبررات غير صحيحة فخرج بمناقشته للناحية الفنية عن ولايته القضائية التى حددتها له القوانين ودل بمناقشته الناحية القانونية على أنه أخطأ فهم هذه القوانين ذلك لأن وقائع القذف تتعلق بتصرفات وزارة الأشغال فى الأعمال الداخلة فى اختصاصها وفى اختصاص مجلس الوزراء بحكم القانون وكلها بلا استثناء لا تدخل فى اختصاص الحاكم الأهلية ولا يجوز لها أن تبحث فيها بأية حيلة من الحيل وبأى سبب يعرض لأن التصرف فى أموال الدولة وإدارة شئونها المالية والإدارية بجميع أنواعها ومن كافة نواحيها إنما هو من حق واختصاص السلطة الإدارية وكل أعمالها فى دائرة هذا الاختصاص لها صفة محترمة ليس لأية سلطة أخرى أن تقدرها أو تعيد النظر فى شأنها أو تناقش فى صلاحيتها أو تثير شكافى نزاهتها وقد نص الدستور المصرى أسوة بدساتير العالم على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة وبهذا النص الضريح يدخل فى اختصاص مجلس الوزراء كل ما هو مقرر بمقتضى القوانين والسلطات الإدارية بجميع أنواعها من إدارات متنفذة الى محاكم إدارية على اختلاف درجاتها الى مجلس الدولة ويخرج كل هذا من حيز السلطة القضائية فلا يجوز لها أن تنظر فيه وقد عرضت جميع وقائع القذف على

مجلس الوزراء وصدرت قرارات منه في شأنها بل ان المجلس هو الذي أمر باجراء جميع المقاولات التي أسندها المتهم الى وزير الاشغال على خلاف الواقع . وامام هذه القرارات ، وقد صدرت من السلطة صاحبة الولاية أصبحت المحاكم الاهلية ممنوعة من التعرض لتلك الاعمال للنظر في انها لم تكن لمصلحة الدولة ماليا واقتصاديا أو في أنها أبرمت عبثا بواجب السلطة أو السلطات المختلفة التي أمرت بإبرامها بل أن هذه الوقائع بذاتها قد عرضت على مجلس النواب وهو السلطة العليا التي لها وحدها أن تراقب تصرفات مجلس الوزراء بحكم الدستور وأبدى عنها الوزير المختص بيانا ولم يعترض المجلس على بيانه ولم يطلب المجلس مناقشته ولا استجوابه ولا اتهامه فلا يجوز لأي فرد بعد ذلك أن يطلب محاسبة الوزير أو محاسبة مجلس الوزراء على هذه التصرفات بذاتها ولا يجوز لمحكمة قضائية أن تبحث فيها من طريق أن المتهم بالقذف من حقه أن يقدم الدليل على صحة ما قذف به لأن في ذلك مخالفة للدستور الذي ينص على أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظيفتهم وقد اعتمد الطاعن في تقرير نظريته وهي ضرورة الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والادارية على أقوال الشراح وعلى لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

«ومن حيث انه يلوح من عبارة هذا الوجه ان الطاعن اقحم نظرية الفصل بين السلطات في الدعوى الحالية بدون أي مبرر لأن محكمة الموضوع لم توقف تنفيذ القرارات الادارية التي كانت موضوع القذف ولم تؤولها بل أن هذه القرارات نفذت بالفعل ولم يكن اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء بتنفيذها محل شك ولم يعرض شيء من ذلك على المحكمة ولكن موضوع الدعوى الحالية يقوم

على أساس آخر هو حق كل فرد في نقد اعمال الموظفين العموميين وقد تأيد هذا الحق الطبيعي بترخيص القانون لكل ناقد باثبات وقائع القذف التي ينسبها للموظفين وليس في ذلك أي معنى للتعدي على سلطة الموظفين أو على اختصاصهم ومحكمة الموضوع إذ قضت على أساس أن القرارات موضوع القذف لم تلاحظ فيها المصلحة العامة وأن المبررات التي استند عليها الطاعن في اتخاذ قراراته غير صحيحة لم تتجاوز اختصاصها بل انها طبقت القانون وهو يبيح للقاذف اثبات وقائع القذف تطبيقا سليما فلا يمنع قيام أي قرار اداري في امر معين من امكان اثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وانه قصد به المحاباة وخدمة الاشخاص وانه مخالف للقوانين وليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات في قضايا القذف بالآخذ بالاعتبارات أو التأويلات التي تدلى بها الجهة التي أصدرت تلك القرارات لأن القانون لم يقيد حق القاذف في الاثبات بأي قيد فيجوز له اثبات صحة وقائع القذف بكل الطرق القانونية .

«ومن حيث الأسباب التي بني عليها الوجه الاول من اوجه الطعن هي - أولا - أن الحكم اثبت وهو يتكلم عن محطة البوصيلي ان ابراهيم فهمي كريم باشا عندما عرض عليه هذا الموضوع امر بإزالة المحطة بأكملها بما في ذلك المباني كما امر بكهربتها وقد ترتب على ذلك أن زادت النفقات وازيلت المباني بلا مبرر وبعثت المالكينات مع ان المباني لم تهدم والمالكينات لم تبعروا وكان وجود المباني واستعمال المالكينات القائمة من المبررات التي دعت كريم باشا الى تغيير محطة البوصيلي من مالكينات ديزل الى مالكينات كهربائية بل لقد اثبت الحكم نفسه ما يناقض هذه النتيجة إذ جاء فيه أن اعمال كهرية المحطة قدرت بمبلغ ستين ألف جنيه استبعد

منها ثلاثة عشر الف جنيه قيمة آلات حالة كاجاء فيه ان تكاليف المشروع بعد تعديله قدرت بمبلغ ٦٨٧٠٠ جنيها استنزل منها سبعة عشر الف جنيه واوضح بأن منها ثلاثة عشر الف جنيه قيمة ما كينات حالة ستختلف وتستعمل في مشروع مستعمرة طرة واربعة آلاف جنيه قيمة طلبتين مخلفتين ستستعملان في مشروع محطة قوه - ثانيا - اثبت الحكم وهو يتكلم عن تغذية المنصورة من الشبكة الكهربائية لشمال الدلتا ان ماتم من الاجراءات في اعطاء هذه الصفقة الى عبود باشا وشركة سيمنس اخوان يلفت النظر ويثير الشكوك وان التصرفات المتناهية في الشذوذ وخصوصا الحاح وزارة الاشغال المتكرر في فسخ العقد الذي تم بين بلدية المنصورة ومحل اخوان مولز و قبولها ان تحمل محل هذا الاخير على ان تتحمل كل ما يترتب على ذلك من الخسائر ثم اعطاء العملية لعبود باشا وسيمنس اخوان بغير مناقصة لا يمكن ان يبررها الا رغبة كريم باشا الملحة في نفع صديقه المقاول عبود باشا ولقد اخذ الحكم بوجهة جريدة السياسة فقال ان قصر الشبكة الكهربائية على تحسين حالة الري والصرف في الوجه البحري دليله رأى لعثمان باشا محرم في ١٣ يناير سنة ١٩٣٠ ونسى الحكم في جانب هذا ان العطاءات عن الشبكة الكهربائية لم ترد الا في ابريل سنة ١٩٣٠ وقبل عطاء سيمنس فيها في يونه سنة ١٩٣٠ وفي ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ اصدر كريم باشا باتفاقه مع رئيس الحكومة ووزير الداخلية والمالية قرارا بتشكيل لجنة لدراسة مشروع تمويل البلاد التي ستعمر منها الخطوط الكهربائية بالقوى الزائدة عن حاجة الري وكان صدور هذا القرار تنفيذا لسياسة جديدة بشأن استغلال هذه القوى وتنفيذا لهذه السياسة ايضا طلبت ادارة البلديات تمويل كثير من

البلديات بالنور من هذه الشبكة الكهربائية فيكون من الخطأ استناد الحكم على رأى عثمان محرم باشا ومن الخطأ ايضا قول الحكم ان كريم باشا قبل من مقاولي الشبكة الكهربائية ان يجعلوا قبولهم كهربة محطة البوصلي معلقا على اعطائهم عملية تغذية المنصورة من الشبكة الكهربائية مع علمه بان اعطاء هذه العملية الاخرة خارج عن اختصاصه لأن الذي تسجله الاوراق ان كريم باشا لم يقبل هذا الشرط بغير اجازة دولة صدقي باشا وقد كان رئيسا للحكومة ووزيرا للمالية والداخلية كذلك اخطأ الحكم في قوله ان محطة المحولات للدينة بعد ان كانت نفقاتها في جميع التصميمات والكتب الرسمية وفي الطلب الذي ارسل لموافقة المالية لا يزيد عن سبعة آلاف جنيه ارتفعت قيمة الثمن بمجرد اسناد العملية الى عبود باشا وسيمنس اخوان الى اربعة عشرة الف جنيه . اخطأ الحكم في ذلك لأن مبلغ السبعة آلاف جنيه لم يرد ذكره الا في مقايضة لحضرة طراف بك على في سنة ١٩٢٩ مع انه جاء في هذه المقايضة نفسها ان هذا المبلغ هو لتكليف محطة قوتها ١٢٠٠ كيلوات اما المحطة التي طلبت في سنة ١٩٣٢ قوتها ٢٢٠٠ كيلوات وكان الاستهلاك في سنة ١٩٢٩ مقدرا بـ ١٢٠٠ وثمان مائة وسبعين الف فأصبح في سنة ١٩٣٢ مقدرا بـ ١٢٠٠ وثمان مائة وسبعين الف كيلوات . ثالثا - ذكر الحكم عند الكلام على محطة صرف رقم ٧ ان سرعة عظيمة اتبعت في اعطاء هذه الصفقة الى عبود باشا ولا يبرر هذه السرعة الا الرغبة في التعاقد مع عبود باشا وان ارتفاع قيمة مصاريف هذه المحطة من اربعة وخمسين الف جنيه الى واحد وستين الف جنيه مع عدم حصول أى تغيير في المواصفات يدل بغير شك على ان عبود باشا كان لصلته الوثيقة بكريم باشا يامل بكل سخاء على حساب الخزنة العامة وان الأعمال كانت تسير في عهد كريم باشا على غير قاعدة وكان يسرع في

اعطاء العمليات الى عبود باشا قبل ان تمحص وقبل ان يتفق نهائيا على قيمة تكاليفها ومن الغريب ان يتعرض الحكم لمحطة صرف رقم ٧ وان يسندها الى كريم باشا مع انها اسندت في ابريل سنة ١٩٣٣ بعد ان ترك كريم باشا وزارة الاشغال بأربعة اشهر وقد قدم الدفاع لمحكمة الجنايات بيان الوزارة الاشغال قبل فيه عن محطة صرف رقم ٧ انها تدخل ضمن برنامج اعمال الصرف المقررة في شمال الدلتا وأن الوزارة رأت الاكتفاء باقامة الآلات اللازمة لصرف الاراضى المنزرعة فقط حتى لا تحرم من التمتع بوسائل الصرف الذى عم معظم أراضى شمال الدلتا المنزرعة منها والبور على ان تقام في المستقبل الآلات اللازمة لصرف الاراضى البور من باقى الزمام المقرر لها وذلك بموافقة مجلس الوزراء في يولييه سنة ١٩٣٢ وقد اتخذت الوزارة مثل هذا الاجراء في محطة الطلبات بالقرب من ابى قير حيث اسندت عملية انشاء محطة جديدة اضافية للصرف منها بدون مناقصة الى شركة اخوان سولزر بمبلغ ٤٥٣٥٤ جنيها بموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٩٣٠ وذلك عندما عجزت المحطة القديمة عن القيام بمطالب الصرف في هذه المنطقة وقد وافقت وزارة المالية على اسناد عمليات البوصلى والمنصورة ورقم ٧ الى المقاولين السالفي الذكر كل منهم فيما يخصه كما ان هذه العمليات ادخلت في ميزانية وزارة الاشغال التى عرضت على البرلمان ووافق عليها في حينها .

« ومن حيث ان الوقائع التى يثيرها الطاعن في هذا الوجه لم تكن موضوع قذف من قبل حفى بك محمود » المدعى عليه الاول » اذ كل ما اسنده الى الطاعن في هذا الشأن هو انه أعطى هذه

العمليات وغيرها الى عبود باشا بدون مناقصة محابة له وقد اثبت الحكم هذه الواقعة ودلل عليها بأدلة أخرى تؤدي الى ما استخلصه منها ولم يكن تعرض محكمة الموضوع للوقائع التى يشكو منها الطاعن الآن الا من قبيل التزيد في التدليل بما عثرت عليه في الأوراق الرسمية فلا مصلحة للطاعن في التمسك بما جاء في هذا الوجه . اما ما يدعيه من أن الحكم نسب اليه عملية صرف رقم ٧ مع انها اسندت في ابريل سنة ١٩٣٣ بعد ان ترك هو وزارة الاشغال بأربعة شهور فلا قيمة له لأن الحكم اثبت ان اول خطاب ارسله كريم باشا الى المالية يطلب اسناد هذه العملية الى مقالو الخمس عشرة محطة الخاصة بالصرف بشمال الدلتا (عبود باشا) كان في ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٢ وان مدير الميكانيكا والكهرباء تنفيذاً لأمر كريم باشا أخطر المقالو عبود باشا باسناد العملية اليه في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٢ وتلك السرعة لا يبررها الا الرغبة في التعاقد مع عبود باشا خصوصا اذا لوحظ انه لم يتفق مع هذا الأخير على المدة التى سينهى فيها العمل الا في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ حيث حدد له ثمانية عشرة شهرا ابتداء من ١٢ يولييه سنة ١٩٣٣ وهذا الذى اثبتته الحكم يدل على ان الطاعن اعطى عملية صرف رقم ٧ الى عبود باشا في ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٢ أى قبل ان يترك وزارة الاشغال خلافا لما يدعيه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم اثبت أن نعت البيان الذى تلاه وزير الاشغال بالسفسطة والمغالطة تراه المحكمة وصفا صحيحا لاسراف فيه مع أن الوقائع التى احتواها هذا البيان صحيحة من الأوراق المقدمة للمحكمة .

« ومن حيث انه فضلا عن ان هذا الوجه خاص بتهمة أخرى وقعت على مجنى عليه آخر لا علاقة

بعد ذلك من انه يرى عند المفاوضة الاتصال
اولا بمحل توبهام جونس فلا يشعر مطلقا بعدم
كفاءة المحل المذكور واذا صح لكريم باشا أن
يفهم منه ذلك وهو امر بعيد الاحتمال ان المهندس
الاستشاري لا يثق بمحل باركنسون فلا يصح له
ان يفنى ما سطره هو في خطابه المرسل للبالية
بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩ في صدد مشروع
جبل الاولياء اذ انه شهد فيه مع المهندس الاستشاري
فون لي وشركائه بكفاءة هذا المحل واستعداده للقيام
بالاعمال الجسيمة . اما الشق الثاني من هذا الوجه
فغير متبع لان المحكمة سمعت شهادة اسماعيل صديق باشا
نفسه واخذت بشهادته وهي ليست في مصلحة
الطاعن كما ذكر الحكم .

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس
ان الحكم اثبت ان دفع مبلغ خمسة وسبعين
ألف جنيه لشركة السير جون جا كسون كان
تعويضه عن عدم قبوله في عطاءات التعلية الثانية
لخزان اسوان والواقع الصحيح والأوراق وما
اثبتته المحكمة نفسه في اسبابه يقطع بأن مارآه الحكم
في هذا الشأن غير صحيح لأن حادثة قطع السد
وقعت قبل انتحار السير جرفث أي في فبراير سنة
١٩٣٠ بينما سير جرفث انتحر في ٢٧ سبتمبر سنة
١٩٣٠ وقد كتب محل جون جا كسون للمهندس
الاستشاري فون لي في ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ ثم في
٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يطالب بالتعويض ولم يكن
في محيط تفكير الوزارة او جون جا كسون ان
نورثن جرفث سيتحرر وقد جاء في الحكم ايضا انه
تلقا هذه الحقائق الواضحة بدأ المقاول في
تواضع عند ما تقدم لوزارة الاشغال في طلبه
المؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يستجدي عطفها
ووزارة الاشغال جريئة فرفضت طلبه واصر
وكيل الوزارة بحفظ المذكرة التي رفعها الى كريم
باشا في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٣٠ بما يدل على

للطاعن بها ولا مصلحة له في التكلم عنها فان ما
يثيره بشأنها متعلق بتقدير الوقائع وهو من اختصاص
محكمة الموضوع وحدها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان
الحكم وهو يبحث في التهمة الخاصة بتعلية خزان
اسوان لم يعن يبحث مسألتين اساسيتين أو أنه
لم يلتفت اليهما اما المسألة الاولى فهو قول الحكم
ان كريم باشا شهد لمحل باركنسون في ١٧ سبتمبر
سنة ١٩٢٩ فلا يمكن ان يكون استبعاده عن تعلية
خزان اسوان الثانية لعدم كفاءة هذا المحل اذ ان
الشهادة السالفة الذكر لا تتنافى مع رأيه الذي قال
به في شأن تعلية خزان اسوان اثنية على ان الامر
لم يكن امر شهادة عن كفاءة باركنسون اذ ان
اختيار البيوت التي يصح ان يكون لها شأن في تلك
التعلية من شأن المهندس الاستشاري فيكون من
الخطأ التأكيد بأن استبعاد باركنسون ما كان لعدم
الكفاءة وإنما كان لافساح الطريق لعبود باشا ،
اما المسألة الثانية فان الدفاع عن الطاعن تمسك
بحديث لدولة صديق باشا ظهر في جريدة المقطم
بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أورده النيابة
العامة في مذكرتها الى المحكمة فلم تعن المحكمة
به ولم تلتفت اليه بتاتا لتقول عنه كلمة يفهم منها
أنها تقبله أو ترفضه .

« ومن حيث ان الشق الاول من هذا الوجه
غير صحيح لأن الحكم لم يهمل بحث دفاع الطاعن
في مسألة كفاءة محل باركنسون وطريقة اختيار
البيوت التي يصح ان يعهد اليها تعلية خزان اسوان
قد اثبت الحكم ان استبعاد محل باركنسون بحجة
عدم الكفاءة لم يكن له ما يبرره لانه ليس بصحيح أن
السير ماكدونالد أساء الشهادة في حقه بل بالعكس
ثابت من الكتاب الرقم ٧ أ أكتوبر سنة ١٩٣٠
أنه أحسن الشهادة في كفاءته ومؤهلاته اما ما ذكره

رفض طلب المقاول . أثبت الحكم ذلك مع أنه أثبت في موضع آخر منه أن وكيل الوزارة وقع مذكرة الى وزير الاشغال كريم باشا بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمضمون الكتاب السابق اى كتاب فونلى المهندس الاستشارى وفى نهايتها ذكر أن الموضوع أحيل إلى الخزانات وقسم القضايا لدرسه وقد عرضت هذه المذكرة على كريم باشا كما استفاد من اشارة مدير مكتبه عليها بذلك فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ثم وضعت عليها اشارة أخرى غير مؤرخة بالحفظ بتوقيع وكيل الوزارة وهذا الذى أثبتته الحكم لا ينتج ما ذهب اليه مطلقا من أن هذا الحفظ معناه رفض طلب المقاول بل أن المنطق السليم لا يحيز هذا الاستنتاج لأن المذكرة فى آخرها ان أمر ما فيها رفع الى قسم القضايا لا بداء الرأى فيه ولم تكتب هذه المذكرة وترفع للوزير إلا لاجباره بما يجرى وما دام قد علم بما فيها فقد أدت مأموريتها وتحفظ .

« ومن حيث ان كل ما جاء فى هذا الوجه متعلق بتقدير الوقائع وهو من شأن محكمة الموضوع وحدها فهى صاحبة الحق فى تقدير الدليل واستخلاص ما تطمئن اليه سواء أكان ذلك فى قضايا القذف أو غيرها ولا رقابة عليها فيه اللهم إلا إذا كانت الوقائع التى استخلصت منها نتيجة ما وصلت اليه لا تنتج عقلا ولا شئ من ذلك فى الدعوى الحالية .

« ومن حيث ان محصل الوجه السادس أن الحكم استخلص وهو يبحث مسألة حفر وتطهير بعض الترع ان ما طعنت به السياسة على أعمال كريم باشا فى هذه المسألة صحيح مع أن الحكم نفسه أثبت أن الرأى بقى لا يستقر حتى تغيرت الوزارة فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣ فانتقل كريم باشا إلى وزارة المواصلات وعين محمد شفيق باشا

وزيرا للاشغال مكانه فتقدم اليه إذ ذاك محمود شاكر احمد بك مفتش عام وجه بحرى بمذكرة إضافية ذكر فيها ما جرى فى هذا الموضوع وأبلغ صورتين منها لوكيل الوزارة بكتاب تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ وعلى هذا الكتاب اشارة من مدير مكتب الوزير بأن هذه المذكرة موجودة تحت نظر معالى الوزير ثم أثبت الحكم بعد ذلك أن شفيق باشا فاض الشركات الثلاث التى قبلت تخفيض ثمن المتر المكعب من ٣٥ مليما إلى ٣٤ مليما ورفع مذكرة لدولة وزير المالية ورئيس اللجنة المالية فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ شبيهة فى صيغتها ونتيجة الرأى بمذكرة يونيو سنة ١٩٣٢ ثم جاء الحكم بعد ذلك وأثبت مذكرة أخرى لوزارة الاشغال رفعتها الى مجلس الوزراء بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٣ وقد أقرها مجلس الوزراء فى ١١ مايو سنة ١٩٣٣ فاذا كانت هذه هى الوقائع التى أثبتتها الحكم فكيف جاز لهذا الحكم أن يذكر بعد ذلك أن القول بأن مجلس الوزراء هو الذى بت فى الأمر لا ينق عن كريم باشا أن نصيبا من المسؤولية يقع عليه .

« ومن حيث ان الطاعن أغفل وهو يسطر هذا الوجه جميع الوقائع التى استند بها الحكم اليه فى موضوع حفر وتطهير الترع قبل انتقاله الى وزارة المواصلات وتلك الوقائع هى التى استخلص منها الحكم مسؤولية الطاعن قد كر بعد سرد الوقائع تفصيلا أن القول بأن مجلس الوزراء هو الذى بت فى الأمر لا ينق عن كريم باشا أن نصيبا من المسؤولية يقع عليه ويكفى للتدليل على ذلك الاشارة عن مظاهره المتضاربة وسكوته من ١٥ يونيو سنة ١٩٣٠ عند ما تقدم مدير عام رى وجه بحرى لأول مرة بمشروع عقد جديد لطلب طرح العمل فى المناقصة الى مارس سنة ١٩٣١ عند ما قابله

الوكيلان عن شركتي الكراكات المصرية والجيزة المساهمة فأبدى لها تردده بين المفاوضة أو طرح العمل في المناقصة ذلك بعد أن فوت هذا الأجل الطويل بلا جدوى ثم سار في طريق مد العقود وظاهر من ذلك أن محكمة الموضوع استخلصت من الوقائع المعروضة عليها مسئولية الطاعن وهذا الاستنتاج من حقا ولا رقابة عليها فيه .

« ومن حيث ان محصل الوجه السابع أن قول الحكم أن طعن جريدة السياسة على كريم باشا في موضوع تدخله في عمليات بوابات الفتحات لقناطر نجع حمادى مما ترتب عليه اعطاء الصفقة لشركة رانس ورير واستحقاق عبود باشا السمسرة التي كان متفقا عليها مع الشركة المذكورة ان طعن جريدة السياسة في ذلك صحيح وأن كريم باشا هو الصديق الذي عناء عبود باشا في خطابه الى شركة رانس ورير مع ان كل ذلك غير صحيح ولم تكن صلة كريم باشا بهذه العملية إلا كصلة غيره من اصحاب الشأن في الوزارة صلة سطحية كما يستفاد من خطاب فون لي فلا الواقع يؤيد الحكم فيما ذهب اليه ولا الأوراق التي أثبتتها في اسبابه . »

« وحيث ان هذا الوجه متعلق أيضا بتقدير الدليل وهو أمر موضوعي من اختصاص محكمة الموضوع كما تقدم القول .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثامن ان الحكم جرى على خطة جريدة السياسة وهو يبحث في مسألة شركة ثورنيكروفت فأنكر حق اللجنة المنصوص عليه في المادة ٣٦ من كتاب الشروط وقال ان تعرضها لهذا الأمر باجازه وزير الاشغال كريم باشا يجعل طعن السياسة صحيحا ونسى الحكم ان كريم باشا لم يكن الوحيد الذي تصرف في هذا الأمر بل انه فصل فيما قام بين اللجنتين الشركة من خلف على بعض التفاصيل وضادفة على تصرفه

هذا اسماعيل صدق باشا باعتباره رئيسا للحكومة ووزيرا للداخلية والمالية وعلى ان هذا النهى اجازته صدق باشا كان في غير مصلحة الشركة لا تقاص عدد المقاعد عما ورد بكتاب شروط الالتزامات واذن تكون النتيجة التي خلص اليها الحكم واساسها فهمه الخاطئ لكتاب الشروط والالتزامات وصرف الأوراق الرسمية عن الغاية التي وجدت اليها نتيجة غير سليمة واساسها غير سليم .

« ومن حيث انه فضلا عن أن الطاعن اقتضب الوقائع التي اثبتها الحكم في هذا الشأن والتي استخلص منها النتيجة التي وصل اليها فان هذا الوجه متعلق برمته بتقدير الأدلة وهو من شأن محكمة الموضوع ولا يجوز رفعه لمحكمة النقض .

« ومن حيث ان محصل الوجه التاسع أن الحكم أثبت أن كريم باشا وهو وزير المواصلات تصرف تصرفا غير لائق عندما تعاقد مع شركة المعادى على شراء ارض منها لأنه ما كان يجمل أن لهذه الشركة التي تعاقد معها مصلحة كبرى في اتمام مشروع خط حلوان ذلك المشروع الذي ان لم يكن له الرأي النهائي في تنفيذه فعلى الأقل له رأى له قيمته في ذلك التنفيذ بصفته رئيسا لمجلس السكة الحديد الأعلى وبصفته وزيرا للوزارة المهيمنة على هذا المشروع وان هذه الشركة مدفوعة بهذه المصلحة الظاهرة تقدم له كل التسهيلات الممكنة لثم التعاقد معه وقد ظهر أثر ذلك في الشروط التي اشترطتها الشركة في العقد سواء في قيمة الارض أو في طريقة دفع الثمن أو في الفائدة التي اتفق عليها وهي شروط اذا قورنت بالشروط الواردة في العقود المقدمين من محامى المتهم لظهر أنها في غاية السخاء والواقع الصحيح في هذه المسألة وما قدم الى المحكمة من أوراق لا تؤدي الى هذه النتيجة التي ذهب اليها الحكم لأن شهادة محمود بك شاكر قطع بأنه لم يكن ثمة نشاط خاص

بكمية خط حلوان والأوراق التي قدمت للمحكمة وهي قائمة الاسعار وتاريخ شراء كريم باشا وحلوله محل آخر وهو شوقي باشا بنفس السعر وخطاب الشركة على انها تعرض في سنة ١٩٣٤ بعض قطع باثمان أقل من متوسط باثمان سنة ١٩٣٣ كل ذلك قاطع في الدلالة على أن شراء كريم باشا لهذه الارض كان شأنه شأن كل فرد واشترى في الوقت المعاصر لشراؤه كذلك قدم كريم باشا الى المحكمة التقارير السنوية للشركة وفيها مبالغ طائلة تقرر فيها الشركة للملاك الاراضى فيها لمعاوتهم فلم تكن إذن معاملة كريم باشا معاملة استثنائية كما ذهب اليه الحكم فلا الواقع يؤيده ولا الأوراق تؤيده .

« ومن حيث ان الوقائع التي يثيرها الطاعن الآن عرضت على محكمة الموضوع وقالت فيها كلمتها وقولها هو القول الفصل ولا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بتقدير الدليل .

« ومن حيث ان محصل الوجه العاشر ان الحكم عرض لمسألة سلامة النية فقال ان الوقائع التي وجهت من جريدة السياسة صحيحة وان الباعث الى طعنها على الوزارة اعتقادها ان ما ينسبه المتهم صحيح وان في الكشف عن عيوبهم واخطائهم خدمة للصحة العامة مع ان وقائع القذف غير صحيحة من نفس الأوراق التي أراد الحكم ان يدلل بها على صحة الدفاع أو من أوراق أخرى في ملف الدعوى اهملها الحكم تماما واما ان المتهم اعتقد ان ما ينسبه لكريم باشا صحيح فهو قول غير صحيح لانه عند ما سئل في التحقيق يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٣٤ اجاب بأن كل الذي نشره عنده مستندات أو وقائع يستطيع بها التدليل على صحته وفي يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٣٤ نشر مقالا بجريدة السياسة يقول فيه ان الواجب الوطني يقتضى ان كل انسان لديه معلومات تفيد التحقيق ان يتقدم بها سواء

أكان موظفا أم غير موظف وفي ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ سئل في التحقيق عما اذا كان احضر مستنداته فقال ان الأوراق التي تختص بالاجزاء المنسوبة على هذه الوقائع في الملفات التي طلب احضارها أى ان ماله ليس الامذكرات خاصة له كما انه لم يؤلف تلك المقالات للصحة العامة لانه كان يغضب لعدم اسناد عملية تعليه خزان اسوان لعبود باشا فلما تغيرت نفسيته على عبود باشا أصبح يرى اسناد هذه التعليه له تصرفا مرييا من ناحية كريم باشا كما انه اسند مسألة الخمسة وسبعين الف جنيه لكل شخص يحس بثورة عليه فأسندها الى توفيق باشا دوس في سنة ١٩٣٢ ثم جاء في ٢ ابريل سنة ١٩٣٤ وقال ان دفع هذا المبلغ كان لعبود باشا وفي ٣ ابريل سنة ١٩٣٤ قال ان المبلغ دفع لشركة جا كسون لأن كريم باشا لم يعط لشركة فرصة الدخول في عطاء تعليه خزان اسوان فهل يمكن للحكم بعد ذلك ان يسمح لنفسه بأن يقول ان الكتابة بهذا الصدد كانت للصحة العامة وان المتهم قدرها حق قدرها على ان جريدة السياسة لم تكتب عن المسألة الواحدة مرة واحدة بل كانت تعيد النشر في بعض المسائل بغير سبب ظاهر مما يقطع بسوء المقصد وبغية التشهير .

« ومن حيث انه جاء في الحكم المطعون فيه خاصا بسلامة النية انه ثابت من التحقيق الذي جرى امام النيابة وبالجلسة انه لا يوجد بين المتهم وهؤلاء الوزراء أى حقد او ضغينة تدفعه الى التشهير بعيوبهم والخط من كرامتهم للانتقام منهم او لشفاء غل في نفسه بل كان الباعث الى طعنه عليهم اعتقاده ان ما ينسبه اليهم صحيح وان في الكشف عن عيوبهم واخطائهم خدمة للصحة العامة وقد تأيدت لدى المحكمة سلامة نيته كل التأيد بعد ان أثبت لها صحة الوقائع التي اسندها اليهم وهذا الذي أثبتته المحكمة بعد فضلا

في مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع وحدها فلا يجوز بعد ذلك ان يعرض هذا الامر على محكمة التقض بحجة ان الوقائع غير صحيحة وان المتهم لم يكن يعتقد صحتها وانه يقصد التشهير لتعلق كل ذلك بتقدير الوقائع التي عرضت على محكمة الموضوع.

ومن حيث ان محصل الوجه الحادى عشر والاخير ان الحكم خطأ قانوناً في اعتبار وجود الارتباط بين عبارات السب التي صدرت من المتهم ووقائع القذف لأن الذي يتصفح المقالات التي صدرت في جريدة السياسة في المدة المحددة في قرار الاتهام يرى ان عباراتها بذية لا تتصل بالقذف على ان عبارة الارتباط يجب ان تفسر بدقة وعلى المعنى الضيق دون أى توسع فيها كما يجب ان يكون اساس السب هو صحة واقعة القذف مع توافر حسن النية فاذا صح عند القاضي ان القاذف كان يرمى أولاً وبالذات الى التشهير وان نية الخدمة العامة تصاحب الرغبة في التشهير وكانت نية التشهير طاغية متغلبة على النية الأخرى زرع ذلك من تقديره حسن النية ووجب مؤاخذة المتهم على صفات السب التي نسبها للجنى عليه.

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أورد جميع عبارات السب والاهانة التي صدرت من المتهم في حق الطاعن وفي حق الوزارة وبين انها اقطعت من مقالات كانت تنشرها جريدة السياسة مع مقالات أخرى عديدة كانت ترمى بها الى الطعن على حكومة عبد الفتاح باشا يحيى وبعض اعضائها لما كانت تلاحظه من تصرفات غير سليمة ومخالفة للقوانين فهي كل لا يتجزأ ثم رد الحكم كل عبارة من عبارات السب الى المقال الذي احتواها وانهى الى القول بأنه يتضح من ذلك ان عبارات السب والاهانة الواردة بالبند السابق ذكرها مرتبطة

ومتصلة اتصالاً وثيقاً بوقائع القذف التي سبق استادها الى نفس الاشخاص الذين وجهت اليهم جريمة السب والاهانة ومن ثم فلا محل لمؤاخذة المتهم عنها طبقاً للمادة ١٦٠ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥.

ومن حيث ان ما رآته محكمة الموضوع في هذه الدعوى من الارتباط بين الفاظ السب وعبارات القذف جاء مؤسسا على اسباب مؤدية له وليس في ذلك أية مخالفة للقانون.

عن طلب ضم الأوراق

ومن حيث ان الدفاع عن الطاعن طلب من هذه المحكمة ضم مستندات وأوراق لاطلاعها عليها وذلك لتأييد ما ذهب اليه ولا ترى المحكمة محلاً لاجابة هذا الطلب بعد ان تبين مما تقدم أن تلك الأوراق كانت موضع بحث محكمة الموضوع وتقديرها ولم يتقدم من الطاعن ما يبرر إجابة هذا الطلب

ومن حيث انه مما تقدم يتعين رفض الطعن ومصادرة الكفالة.

عن طعن على بك المنزلوى

ومن حيث ان محصل الوجه الاول من اوجه الطعن أن حفي محمود بك المتهم قذف الطاعن في مقالين في ٢٠ نوفمبر و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بجريدة السياسة بأنه وجد لدى وزارة الزراعة كمية من تقاوى البرسيم صدر الأمر بتوزيعها على الطالبين من المزارعين قلنا ارتفعت اسعار هذه التقاوى وبلغت سبعة جنيهات مصرية للأردب اضيف كلها لحساب على بك المنزلوى وزير الزراعة بسعر الاردب ٢٠٠ قرش ودفع ثمنها وتصدرت الى مزارعه وظاهر من ذلك ان حفي بك محمود يتهم على بك المنزلوى باختلاس فرق الثمن بين سبعة جنيهات وجنيهين وعن كل ناتج هذه

التقاوى وقد حققت المحكمة الأمر تحقيقا دقيقا فظهر لها أن البرسيم محل البحث وزرع بمعرفة لجنة نظرت في طلبات الطالبين وقررت توزيع الموجود وقدره ١٦٦ اردبا بينهم وان على بك المنزلاوى ناله منها عشرة ارادب من بين واحد وثلاثين طالبا وان الثمن الذى تقدر للجميع كان ٢٠٠ قرش عن الاردب وأن هذا الثمن الطيعي لهذا الصنف وقت التصرف فيه وأن على بك المنزلاوى عند ما تقدم بطلبه لم يكن له شأن بوزارة الزراعة وما كان يملك أن يأمر باضاعة القدر كله لحسابه لأنه كان وزيرا للاوقاف وظهر فوق هذا كله أن نفس المتهم حتى بك محمود يعلم بكذب الواقعة التي يكتب عنها في جوهرها الهام لأنه تقدم للمحكمة بإيصال من شخص اسمه ابراهيم محفوظ يفيد انه طلب أردبين ودفع ثمنهما ٤٠٠ قرش وجوهرا الامر يقوم على اختلاس فرق الثمن بين ٢٠٠ قرش الذى دفع و ٧٠٠ قرش الذى قال المتهم انه الثمن الحقيقى للبرسيم وظاهر من ذلك أن الواقعة التي نسبها المتهم للمجنى عليه مكنوبة من اساسها ولكن المحكمة بالرغم من ذلك قالت أن الواقعة ثبتت في جوهرها لأنه ثبت لديها ان على بك المنزلاوى اشترى عشرة ارادب دفع ثمنها بعد مضي زمن في حين أن كثيرين من الافراد رفض طلبهم كما قالت انه لا عبرة بما جاء بمقال السياسة بشأن مقدار الثمن وكية البرسيم وصفة على بك المنزلاوى وقت الشراء من أنه كان وزيرا للاوقاف لا لوزارة الزراعة لأنه من التفاصيل وظاهر من ذلك ان المحكمة خلقت واقعة لم ترد في مقال السياسة لا تصريحاً ولا تليحاً بل وتناقض تلك الواقعة مناقضة صريحة وتكون المحكمة بذلك لم تفصل في الواقعة المطروحة عليها بل قدفت هي من جديد بواقعة من عندها لم ترد في المقال بل أن المقال يتعارض مع ما يدلوها .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت ان جريدة السياسة نشرت بالعدد ٣٢٧٦ الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مقالا تحت عنوان « وزير الزراعة وتقاوى البرسيم » جاء فيه « وصل إلى علينا أنه كان لدى وزارة الزراعة كمية من تقاوى البرسيم صدر الأمر بتوزيعها على الطالبين من المزارعين فلما ارتفعت أسعار هذه التقاوى وبلغت سبعة جنيهات مصرية للاردب اضيفت كلها لحساب حضرة صاحب العزة على بك المنزلاوى وزير الزراعة بسعر الاردب ٢٠٠ قرش ودفع ثمنها وتصدرت الى مزارعه ومع أن الذى ابلغنا هذا الخبر سيتحدى كل من يكذبه فأتانا ننشره بكل تحفظ لأنه من الغرابة بمكان فهو تصرف لا يجوز أن يصدر من وزير ولا من موظف صغير الخ » ونشرت جريدة السياسة بالعدد ٣٢٧٧ بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مقالا تحت عنوان (المنزلاوى بك وبرسيم وزارة الزراعة) كررت فيه ما قاله في العدد السابق وزادت عليه ان الأستاذ اسماعيل ابراهيم مراد عضو مجلس النواب وجه سؤالاً الى رئيس الوزراء ووزير الزراعة بشأن هذا الموضوع للاجابة عليه وقد حققت المحكمة هذا الموضوع بالاطلاع على البلاغ الرسمى الصادر من وزارة الزراعة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٤ وعلى أقوال على بك المنزلاوى نفسه والمتهم وعلى الملف الخاص بموضوع البرسيم واستخلصت من كل ذلك أن هذه الواقعة قد ثبتت في جوهرها لأنه تبين أن على بك المنزلاوى اشترى عشرة ارادب دفع ثمنها بعد مضي زمن كما تقدم بيانه في حين أن كثيرين من الافراد رفض طلبهم كما حدث لابراهيم محفوظ اقتضى الذى طلب شراء أردبين فقط ودفع ثمنها مقدما وقبل طلبه ثم رفض بعد ذلك بحجة نماذ البرسيم ولا عبرة لما جاء بمقال السياسة بشأن مقدار الثمن وكية البرسيم وصفة على بك

المنزلاوى وقت الشراء من أنه كان وزيراً لوزارة الأوقاف لا لوزارة الزراعة لأنه من التفاصيل التي لا تؤثر في جوهرها ما قصده جريدة السياسة من نشر مقالها الذي رمت به إلى الطعن على أعمال وزير نافس الجمهور فيما تعرضه الحكومة عليه من منتجاتها لأرشاده وتشجيعه .

« ومن حيث أنه ظاهر من المقالين اللذين نشرتهما جريدة السياسة حسب الثابت في الحكم أن المدعى عليه قذف في حق على بك المنزلاوى علناً بأن نسب إليه أنه بصفته وزيراً للزراعة استولى لنفسه على محصول تقاوى البرسيم بسعر الأردب جنهين مع أن ثمنه الحقيقي سبعة جنهيات أى أنه اختلس فرق الثمن واستعمل سلطة وظيفته لمصلحته الخاصة وهذا القذف يستوجب عقاب فاعله إلا إذا أثبت صحة ما قذف به وكان حسن النية ولا يقصد إلا المصلحة العامة ..

« ومن حيث أن ما استخلصته محكمة الموضوع بعد تحقيق هذه الواقعة يؤدي إلى أن القاذف لم يثبت شيئاً مما قذف به فلم يكن على بك المنزلاوى وزيراً للزراعة وقت شرائه تقاوى برسيم ولم يأخذ كل المحصول ولم يختلس فرق الثمن بل أنه اشترى بثمرن المثل وعومل كغيره من أفراد الناس لذلك يكون قول الحكم أن هذه الواقعة ثبتت في جوهرها غير مطابق للواقع الذي أثبتته الحكم نفسه ويكون المتهم مسئولاً عن القذف القائم على هذه الواقعة ولا عبرة بما جاء في الحكم تبريراً لبراءة المتهم من أن على بك المنزلاوى اشترى عشرة أرداب دفع ثمنها بعد مضي زمن في حين أن كثيرين من الأفراد رفض طلبهم لأن هذه الواقعة الأخيرة لم ترد في مقال السياسة ولم تكن موضوع القذف .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم عند الفصل فيما نسبته المتهم إلى على بك المنزلاوى

من أنه اشترى منتجات الوزارة لنفسه لمناسبة واقعة أشجار قسم البساتين لم يرد فيه ما يعتبر إثباتاً لصحة هذه الواقعة فرواية دولة محمد محمود باشا وثقة المحكمة بها لا تؤدي إلى صحتها واعتقاد المحكمة صدق الموظف الذي ألقى بهذه الرواية لدولته لا تنقيد صحتها لاحتمال أن تكون معلومات هذا الموظف خاطئة . والقانون يستلزم للبراءة أن يتقدم الإثبات الكامل على صحة الواقعة فإذا خلا الحكم من هذا الإثبات كان باطلاً لنقص أسبابه

« ومن حيث أنه جاء في الحكم أن جريدة السياسة نشرت بالعدد ٣٣٧٨ في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ مقالا تحت «عنوان وزير الزراعة يشتري ما تنتجه وزارة الزراعة فيحرم جمهور المزارعين منه» جاء فيه : يذكر القراء ما نشرنا من أشهر حين أخذ حضرة صاحب العزة على بك المنزلاوى البرسيم التقاوى الموجود بوزارة الزراعة بثمرن قدره جنهين حين ارتفع سعر البرسيم التقاوى ارتفاعاً كبيراً ويومئذ أجابتنا وزارة الزراعة أجابة لم تفم الخبر وإن حققت بعض الشيء منه واليوم تكرر هذه المسألة فأخذ وزير الزراعة ما تنتجه الوزارة من أشجار الفاكه بثمرن بسيط جداً فإذا سأل أحد من المزارعين وأصحاب الحدائق وطلب من الوزارة أن تعطيه شتلات أشجار الفاكه هذه أجيب بأن الوزير حجزها لنفسه وتفصيل ذلك أن وزارة الزراعة عرضت بمعرض الربيع منذ أربعة أيام أو خمسة أشجاراً الفاكه منها شتلات برتقال نامية نمواً حسناً وقد سأل بعض كبار الملاك عن ثمن هذه الشتلات فقيل له أن ثمن الشتلة الواحدة منها ثلاثة قروش فقط وقد رأى السائل هذا السعر حسناً جداً وطلب حجز الشتلات المعروضة فقيل له أن وزير الزراعة حجزها لنفسه وبذلك كانت وزارة الزراعة تعرض لحساب وزير الزراعة لا لحسابها ولا لحساب الجمهور ولا ريب في أن هذا

أمر يدعو إلى الدهشة فالمفهوم أن الموظف يجب أن يكون آخر من يستفيد من عمل يتم في دائرة وظيفته كما يجب أن يفضل الجمهور أولاً وإذا كان ذلك هو الشأن بالنسبة للموظفين إطلاقاً فأحرى به أن يكون الشأن بالنسبة للوزراء فذا تبين أن الوزير في وزارة ما يشتري ما تنتجه الوزارة كان معنى ذلك اعتبار هذه الوزارات دوائر خاصة للعمل لمصلحة الوزير لا لمصلحة الجمهور ولا للمصلحة العامة وكثيراً ما سمعنا من هذا القبيل أن الجمهور يطلب أسمدة معينة أو بذوراً معينة لقواكه أو لأزهاره فلا يستطيع الحصول عليها لسبب من نوع هذا الذي قدمنا فهل يقال مع ذلك إن مصلحة الجمهور والمصلحة العامة هي التي تراعى في هذا العهد من عهود الحكم بمصر .

« ومن حيث أن الحكم أثبت بعد ذلك أنه تبين من كل ما تقدم أن ما نشرته جريدة السياسة عن اشجار المعرض صحيح بدليل ما شهد به محمد محمود باشا الذي تلقى المحكمة بشهادته تمام الثقة من أن موظف وزارة الزراعة المتولى عرض منتجاتها في المعرض أخبره عندما أظهر رغبته في شراء بعض الاشجار أنها محجوزة لوزير الزراعة وترى المحكمة أنه كان صادقاً في إخباره بذلك لأن طلب محمد محمود باشا كان فجائياً ولا يوجد أي بائع يدعو هذا الموظف إلى أن يخلق هذه الواقعة ضد وزيره ولكنه لما انكشف الأمر أريد إخفاء الحقيقة فجمع ثمن ما تورد من بيع المنتجات في ثلاث قسائم تاريخها ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ أي يوم نشر المقال عن هذه الواقعة رغماً عن تعدد المشترين واختلاف محال إقامتهم وعدم وجود أي رابطة بينهم ثم تحررت ثلاث ادونات تحميل في يوم واحد بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ أي بعد انتهاء المعرض فضلاً عما حوت تلك الادونات من التصحيح في الأرقام دون غيرها من الادونات

الواردة بالدقراً يدل على أن في الأمر شيئاً أريد ستره ولذلك لا تلتفت المحكمة إلى ما جاء بمذكرة المساعد الفني الرقيمة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ من أنه لم يتقدم إليه أحد لشراء اشجار ورفض طلبه لأنه ليس في وسعه أن يقرر غير ذلك بعد أن وصلت المسألة إلى حد إصدار بلاغ رسمي من الوزارة بتكذيبها وكذلك لا تعول المحكمة على ما جاء بمذكرته الأخرى الرقيمة ٢١ أبريل سنة ١٩٣٥ التي أخذ يبرر فيها تصرفه في توريد الثمن بعد انتهاء المعرض وفي قوله بأن تسليم الاشجار لا يتم إلا في نهاية المعرض وعندئذ يحصل الثمن ويورد الخزانة لأنه إن صح أرجاء التسليم إلى نهاية المعرض فإن الثمن يجب تحصيله فوراً لكي يعتبر أن البيع تم .

« ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الحكم اعتمد في ثبوت واقعة اشجار المعرض على شهادة محمد محمود باشا وعلى رواية من أخبره وهو شخص مجهول لم تسمعه المحكمة كما اعتمدت على جميع ما تورد من بيع المنتجات في ثلاث قسائم . « ومن حيث أن شهادة محمد محمود باشا غير متبينة في الدعوى لأنه ناقل عن شخص مجهول لم تسمعه المحكمة فلا يجوز لها أن تؤسس حكمها على رواية شخص مجهول ولا على أقوال من نقل عنه .

« ومن حيث أنه لا يبقى بعد ذلك محل للتعويل على ما ارتكبت عليه المحكمة من جمع المبيعات كلها في ثلاث قسائم ووجود بعض التصليحات فيها لأن ذلك وحده لا ينتج عقلاً صحة الواقعة .

« ومن حيث أنه بناء على ذلك يصبح الحكم فيما يتعلق بهذه الواقعة خلواً من الدليل على صحتها ومن ثم يكون المتهم مسئولاً عن جريمة القذف القائمة على هذه الواقعة أيضاً .

سنة ١٩٣٣ عند ما كتبت السياسة مقالات القذف فهو لم يكن متأخرا في اموال ثلاث سنوات كما اراد الكاتب ان يقول وكما اكد ذلك في مقاله الثاني بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ فالواقعة اذن في جوهرها غير صحيحة .

« ومن حيث ان المتهم نشر جملة مقالات بجريدة السياسة بينها الحكم قال في الاولى منها وهي الرقيمة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ان على بك المنزل لاوى يمتلك ارضا يستحق عليها نحو الف جنيه ضرائب عقارية كل سنة والناس يتحدثون بأن عزته لم يدفع هذه الضرائب منذ ثلاث سنوات ويتحدثون أكثر من هذا بأن حجوزات كانت توقعت على زراعته وقاء للبالغ المطلوبة للضرائب العقارية وان العزبي باشا وكيل الداخلية كان قد اصر على ان يتخذ اجراءات لاستيفاء هذه المبالغ ثم طلب اليه ان يسكت فسكت ونشر في مقال ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ان وزيرا ممن يساهمون في عملية هذا الانقاذ ويسعون لتلك الغايات النيلة لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه للحكومة والتي تزيد على ثلاثة آلاف جنيه . وهذه العبارات تدل على ان الكاتب يعتقد ان الضرائب التي يدفعها على بك المنزل لاوى سنويا تقرب من ألف جنيه وانه متأخر في سداد اموال ثلاث سنوات كاملة أى انه لم يدفع شيئا من الضرائب مدة ثلاث سنوات وقد حققت المحكمة هذه الواقعة فظهر لها ان على بك يدفع سنويا مبلغا يتراوح بين ٦٥٠٠ جنيه و ٧٠٠٠ جنيه ضرائب عقارية وانه في ابريل سنة ١٩٣٣ كان مطلوبا منه ٣٢٤٤ جنيها وهذا أقل من نصف مال السنة الواحدة اضيف اليه ٦٩٢٣ مال سنة ١٩٣٣ فأصبح المجموع ١٠١٧٠ جنيها دفع منها بين ابريل سنة ١٩٣٣ و ابريل سنة ١٩٣٤ ٧٥٧٠ جنيها فأصبح الباقي عليه من ذلك التاريخ ٢٦٠٠ جنيه وقد اوضح الطاعن للمحكمة ان عدم دفع المال عند استحقاق القسط لا يعتبر تأخيرا لأن رجال التحصيل يحتاجون الى الوقت اللازم لجمعه لحين حلول القسط الثاني وأن اقل الناس المأما بهذه الشئون يعلم ان قيد مال السنة طلبا على الممول لا يفيد تأخيره مطلقا وانه حتى يفرض أن على بك المنزل لاوى كان متأخرا في مبلغ ٣٢٤٤ جنيها في ابريل سنة ١٩٣٣ وهو التاريخ السابق لتوقيع

سنة ١٩٣٣ عند ما كتبت السياسة مقالات القذف فهو لم يكن متأخرا في اموال ثلاث سنوات كما اراد الكاتب ان يقول وكما اكد ذلك في مقاله الثاني بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ فالواقعة اذن في جوهرها غير صحيحة .

« ومن حيث ان المتهم نشر جملة مقالات بجريدة السياسة بينها الحكم قال في الاولى منها وهي الرقيمة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ان على بك المنزل لاوى يمتلك ارضا يستحق عليها نحو الف جنيه ضرائب عقارية كل سنة والناس يتحدثون بأن عزته لم يدفع هذه الضرائب منذ ثلاث سنوات ويتحدثون أكثر من هذا بأن حجوزات كانت توقعت على زراعته وقاء للبالغ المطلوبة للضرائب العقارية وان العزبي باشا وكيل الداخلية كان قد اصر على ان يتخذ اجراءات لاستيفاء هذه المبالغ ثم طلب اليه ان يسكت فسكت ونشر في مقال ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ان وزيرا ممن يساهمون في عملية هذا الانقاذ ويسعون لتلك الغايات النيلة لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه للحكومة والتي تزيد على ثلاثة آلاف جنيه . وهذه العبارات تدل على ان الكاتب يعتقد ان الضرائب التي يدفعها على بك المنزل لاوى سنويا تقرب من ألف جنيه وانه متأخر في سداد اموال ثلاث سنوات كاملة أى انه لم يدفع شيئا من الضرائب مدة ثلاث سنوات وقد حققت المحكمة هذه الواقعة فظهر لها ان على بك يدفع سنويا مبلغا يتراوح بين ٦٥٠٠ جنيه و ٧٠٠٠ جنيه ضرائب عقارية وانه في ابريل سنة ١٩٣٣ كان مطلوبا منه ٣٢٤٤ جنيها وهذا أقل من نصف مال السنة الواحدة اضيف اليه ٦٩٢٣ مال سنة ١٩٣٣ فأصبح المجموع ١٠١٧٠ جنيها دفع منها بين ابريل سنة ١٩٣٣ و ابريل سنة ١٩٣٤ ٧٥٧٠ جنيها فأصبح الباقي عليه من ذلك التاريخ ٢٦٠٠ جنيه وقد اوضح الطاعن للمحكمة ان عدم دفع المال عند استحقاق القسط لا يعتبر تأخيرا لأن رجال التحصيل يحتاجون الى الوقت اللازم لجمعه لحين حلول القسط الثاني وأن اقل الناس المأما بهذه الشئون يعلم ان قيد مال السنة طلبا على الممول لا يفيد تأخيره مطلقا وانه حتى يفرض أن على بك المنزل لاوى كان متأخرا في مبلغ ٣٢٤٤ جنيها في ابريل سنة ١٩٣٣ وهو التاريخ السابق لتوقيع

« ومن حيث ان الحكم اثبت انه ظاهر من الكشف المرسل من مصلحة الاموال المقررة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٥ ان المتأخر على المنزل لاوى بك كان لغاية ابريل سنة ١٩٣٢ مبلغ ٩٨٣ مليما و ٢٦٩٦ جنيها فصار في آخر ابريل سنة ١٩٣٢ - ٢٨٩ مليما و ٣٢٤٤ جنيها ثم صار في آخر ابريل سنة ١٩٣٤ مبلغ ٤٣ مليما و ٣٦٠٠ جنيه وظهر ايضا من كشوف الحجوزات انه توقع بناحية ابو صير ستة حجوزات بينها حجز توقع

في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ نظير مبلغ ١٩٨ ملياً و ٥٤٢ جنياً وتحدد للبيع يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ثم رفع الحجز في ٢٤ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وآخر توقع في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ نظير مبلغ ٥٩٩ ملياً و ١٥٨١ جنياً وتحدد للبيع يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ ثم رفع الحجز للسداد في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٣ و ١٤ أكتوبر و ١٣ نوفمبر و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وتوقع بناحية كفر العرب جملة حجوزات بينها ثلاثة ذكر امام اثنين منها انهما تبددا وتحدد بدلها وامام الثالث انه تبدد ثم حصل السداد كما توقع بناحية سباط حملة حجوزات منها حيز نظير مبلغ ١٢٧ ملياً و ٥٢ جنياً توقع بتاريخ ١٦-١٠-١٩٣٢ وحدد للبيع يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ورفع الحجز في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ للسداد بعد ان تبدد الحجز وتوقع بناحية سمود حيزان احدهما بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وحدد للبيع يوم اول نوفمبر سنة ١٩٣٣ ورفع الحجز للسداد في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما توقع بناحية محلة زياد حيزان احدهما نظير مبلغ ٢١٤ ملياً و ١٢٨ جنياً توقع بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ١٩٣٣ وتحدد للبيع ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ثم رفع الحجز في ٢٠ اغسطس سنة ١٩٣٤ للسداد.

« ومن حيث ان الحكم خالص من ذلك إلى القول بان على بك المنزلوى وقت أن كتبت جريدة السياسة مقالاتها كان متأخراً في تسديد ما عليه من الأموال وأنه تبين من كشوف الحجوزات السابق الاشارة اليها أن المنزلوى بك كان يعامل معاملة خاصة فيها كثير من المراعاة يدلل أن الحجوزات التي كانت تتوقع على المحصولات كانت تحدد لها أيام للبيع فاذا جاء الاجل لا يحصل البيع بل تنقضى فترات طويلة جداً حتى

يحصل السداد وقد وصلت في بعض هذه الحجوزات ثلاثة عشر شهراً كما حصل في الحجز المتوقع بناحية سمود حيث تحدد للبيع أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ ورفع الحجز للسداد في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وبدليل أن الحجوزات التي تبددت وتحررت عنها محاضر تبديد لم يتخذ فيها أى اجراء بالنسبة للبدين ثم رد الحكم على ما قاله الحاضر عن المنزلوى بك من أن جريدة السياسة عند ما نشرت عنه أنه لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه ثلاث سنوات لم تكن صادقة لأن المنزلوى بك على فرض أنه لم يدفع شيئاً من الأموال من ابريل سنة ١٩٣٣ فان المتأخر عليه لا يزيد عن أموال سنة واحدة لا ثلاث. رد الحكم على هذا الاعتراض فقال أن المحكمة لا تراه منطبقاً على الواقع لأنه ثبت من كشف المتأخرات أن مبلغاً يتفاوت بين ٢٦٠٠ جنيه و ٣٢٤٤ جنياً تأخر في دمة على بك المنزلوى من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٤ أى نحو ثلاث سنين وليس في مقالات جريدة السياسة ما يدل على أنها أرادت أن تقول أنه تأخر في كامل أموال الثلاث سنين.

« ومن حيث انه يؤخذ من هذه الوقائع التي أثبتها الحكم أن المتهم أثبت لمحكمة الموضوع أن على بك المنزلوى متأخر في دفع الأموال وأن هذا التأخير استمر ثلاث سنين وأن على بك المنزلوى يعامل معاملة خاصة من جهة عدم السير في اجراءات البيع عند حلول مواعيده وهذا الذي أثبتته المتهم هو جوهر واقعة القذف التي نسبها للطاعن ولذلك يكون الحكم قد أصاب الحقيقة إذ برأ المتهم من هذه التهمة ويكون هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه.

« ومن حيث انه يظهر مما تقدم جميعه أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون على الواقعتين التابنتين

الخاصة التي نصت عليها المادة التاسعة السالفة الذكر وإنما قضى بنوع آخر من المراقبة لم يقرره القانون لهذه الحالة . بل الواجب أن تؤيد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي مادامت النيابة لم تستأنفه والا كان حكمها واجب النقض المحكم.

« حيث ان النيابة العامة أوضحت في طعنها أن خليل حسن خليل اتهم بأنه سرق قطنا من زراعة سوريال عبدالملك ولم يسلك سلوكا مستقيما بأن اتهم في جريمة السرقة هذه مع سابقة انذاره مشبوها وقد حكمت محكمة بني مزار الجزئية بحبسه أربعة شهور مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ولم تستأنفه النيابة ومحكمة النيابة الابتدائية حكمت استئنافاً بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٦ بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بتهمة السرقة والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل وبالغائه فيما يختص بتهمة العود الى الاشتباه وبراءته منها قائلة في أسباب حكمها أن محكمة أول درجة قد أخطأت في معاقبة المتهم عن التهمة الثانية بوضعه تحت مراقبة البوليس لأن الحكم على هذا الوجه يخالف ما قضت به المادة التاسعة من قانون المشبوهين ونظراً لأن النيابة العامة لم تستأنف الحكم بل استأنفه المتهم فقط فلا يمكن تصحيح ذلك الخطأ والحكم بالمراقبة الخاصة لأن في ذلك تسويتاً لمركز المتهم بسبب عمله الأمر الغير جائز قانوناً كما أنه لا يصح تأييد العقوبة المقضي بها لعدم جواز معاقبة المتهم عن جريمة بعقوبة لم تقرر له قانوناً .

وقول النيابة أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق نصوص القانون على الواقعة

فيه وهما واقعة تقاوى البرسيم وواقعة أشجار المعرض ولذلك وجب نقضه فيما قضى بشأنهما والزام حفي بك محمود الذي حرر ونشر مقالات القذف التي اشتملت على الواقعتين المذكورتين ومحمود عبد الرازق باشا صاحب امتياز جريدة السياسة والمسئول مدنيا عما يرتكبه رئيس التحرير من جرائم النشر بالتعويض الذي يستحقه على بك المنزللاوى بسبب ماناله من الضرر الناشئ عن فعلها وتقدر المحكمة هذا التعويض بمبلغ مائة جنيه يحكم به على المدعى عليهما متضامنين .

(طعن النيابة العامة وحضرة ابراهيم فهمي كريم باشا وآخرين ضد حفي بك محمود بك وآخر رقم ٢١٤٦ سنة ٥ هـ)

١٠

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦

مراقبة . المراقبة الخاصة . متى تجب ؟ الحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص . استئناف المتهم هذا الحكم . عدم استئناف النيابة . واجب المحكمة الاستئنافية (المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

المبدأ القانوني

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ توجب المراقبة الخاصة كلما وجد الشخص المشتبه فيه في إحدى الحالات المبينة بهذه المادة . وكون المراقبة خاصة لا يخرجها عن كونها مراقبة . فالحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص لا يعتبر حكماً بعقوبة لم تقرر قانوناً . وإذن فإذا حكم ابتدائياً بوضع شخص تحت مراقبة البوليس فقط لمدة كذا وكان القانون يقضي في هذه الحالة بالمراقبة الخاصة أي بالمراقبة في مكان يعينه وزير الداخلية ولم تستأنف النيابة واستأنف المتهم وحده فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تلغى الحكم الابتدائي وتبرئ المتهم بدعوى أن ذلك الحكم لم يقض بالمراقبة

أجازت للمحاكم الجنائية أن تحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم العقاب عليها أو لسقوط الحق في إقامة الدعوى بها المضي المدة . ومقتضى هذه الأجازة أن محكمة الموضوع إذا أرادت استعمال هذا الحق وحسم النزاع المدني أيضاً فإنه يجب عليها كما يكون حكمها سليماً من الوجهة القانونية أن تعرض لما يمسك به الخصوم من المستندات وتقول فيها كلمتها . أما أن تكتفي بالإشارة إلى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضى في الوقت عينه برفض الطلبات المدنية فهذا قصور في الحكم يعيبه عيباً جوهرياً مبطلاً له .

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول من التقرير الأول والوجه الثاني من التقرير الثاني هو أن بالحكم المطعون فيه قصوراً في الرد على ما قدمه الطاعنان من اسانيد كتابية على صحة دفعها ثمانية آلاف جنيه إلى المتهمين وقد أغفلت المحكمة الابتدائية الكلام على هذه المستندات ثم أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تعرض لهذه المستندات بكلمة مع تمسك الطاعنين بها لديها تأييداً لدعواهما . .

« وحيث أن الواقع في هذه الدعوى هو أن الحكم الابتدائي استعرض وقائع الدعوى بحسب رواية الطاعن الأول وقال بعدم اطمئنانه إلى صحتها ثم رأى أن لا حاجة بعد ذلك إلى أن يعرض للمستندات لعدم أهميتها ولأنها لا حاجة بشهور لواقعة النصب المنسوبة فلا يصلح أن تعذر دليلاً

كما صار اثباتها في الحكم وتطلب بناء على ذلك نقض الحكم المذكور ومعاقبة المتهم وفقاً للقانون . » وحيث أنه يؤخذ من نص المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ أن المراقبة الخاصة واجبة كلما وجد الشخص المشتبه فيه في إحدى الحالات المبينة بالمادة التاسعة المذكورة وكون المراقبة خاصة لا يخرجها عن معنى أنها مراقبة على كل حال . فإغفال النص في الحكم الابتدائي عن جعلها في مكان خاص ليس معناه أن المحكمة قضت بعقوبة لم تقرر قانوناً كما ذهب إلى ذلك الحكم الاستئنائي المطعون فيه فما كان إذاً للمحكمة الاستئنافية أن تلغى حكم محكمة أول درجة وتبرئ المتهم من تهمة وجوده في إحدى الحالات المبينة في المادة التاسعة بعد إنذاره بل كان عليها في هذه الحالة أن تؤيد ذلك الحكم دون الغائه وذلك لأن السهو عن تحديد المراقبة بأنها في جهة خاصة لا يبرر تبرئة المتهم أصلاً من تلك العقوبة .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن الحالى على أساس ويتعين حيثن قبوله موضوعاً .

« وبما أن المحكمة الجزئية كانت قد حكمت على المتهم بالمراقبة العادية والمتهم هو الذى استأنف الحكم دون النيابة فلا تستطيع محكمة النقض أن تصحح الحكم بإيجاب المراقبة الخاصة على المتهم بل تكتفي بالتصحيح بالمراقبة العادية البسيطة التي حكمت بها المحكمة الجزئية .

(طعن النيابة ضد خليل حسن خليل رقم ٨٦٢ سنة ١٩٣٦)

١١

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦

تعويضات . تبرئة المتهم . الحكم في التعويضات . تصدى
محكمة المجمع لذلك . الواجب عليها في هذه الحالة .
(المادة ١٧٢ تحقيق)

المبدأ القانوني

أن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات

لدعواهما ولا شك ان هذا القصور عيب جوهري
مبطل للحكم .

(طعن ليون جرجيان وآخر مدعين بحق مدني ضد
ايرليم حاسين وآخرين رقم ٨٧٨ سنة ١٩٢٦ ق)

١٢

٢ مارس سنة ١٩٣٦

تزوير :

١- تزوير بوضع اسم مزور . متى يتم ؟ تقليد الإمضاء .
لا يشترط .

٢- ركن الضرر . متى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ عقوبات)
المبادئ القانونية

١ - التزوير بوضع اسم مزور يتم ولو
لم يحصل تقليد امضاء صاحب ذلك الاسم أو
محاولة تقليده .

٢ - لا يشترط لتوفر ركن الضرر
في جريمة التزوير أن يحل ذلك الضرر بمن
زور عليه المحرر ، بل يتوفر هذا الركن ولو
كان ضرر التزوير قد حل أو كان محتمل الحل
بأى شخص آخر .

المحكمة

» من حيث ان حصل الوجه الأول من
أوجه الطعن أن الخطاين المنسوب إلى الطاعن
تزويرهما لا يتضمنان سوى عبارات لا تصلح
أساساً لإثبات حق . ومن الثابت الاعقاب على
التزوير إذا كان المحرر المزور لا يمكن أن يتخذ
أساساً للمطالبة بحق ما واذن تكون الواقعة الثابتة
في الحكم لاعقاب عليها قانوناً .

» ومن حيث ان هذا الوجه متعلق بالموضوع
لأنه يدور حول البحث في ركن الضرر الواجب
توفره في جريمة التزوير وقد قطع الحكم المطعون
فيه بتوفر ذلك الركن في الجريمة المسندة إلى الطاعن
كما سيبين مما يلي .

على دعوى النصب لأن الطرق الاحتمالية يجب ان
تكون معاصرة لسلب المال وقضى الحكم بناء
على ذلك ببراءة المتهمين وبرفض الدعوى المدنية
وجاء الحكم الاستثنائي مؤيداً الحكم الابتدائي
لأسبابه دون ان يرد على المستندات التي تمسك بها
الطاعنان لدى محكمة ثاني درجة تأييداً لطلباتهما .

» وحيث ان المادة ١٧٢ من قانون تحقيق
الجنايات اجازت للمحاكم الجنائية الحكم في
التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض
حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو
عدم العقاب عليها أو لسقوط الحق في إقامة الدعوى
بمضي المدة ومن مقتضى ذلك ان محكمة الموضوع
إذا رأت ان تستعمل الحق آنف الذكر عند حكمها
ببراءة المتهم وتحسم النزاع من الوجهة المدنية كان
عليها — لكي يحجى حكمها سليماً من الوجهة القانونية
— ان تعرض لما يتمسك به الخصوم من المستندات
وتقول ما تراه بشأنها اما في هذه الدعوى فكل
ما كان من محكمة الموضوع هو أنها إذ لم تصدق
رواية الطاعن الأول في صدد الجريمة ورأت ان
هذه الرواية غير جديرة بالثقة قضت بالبراءة وحكمت
في الوقت نفسه برفض الطلبات المدنية ضاربة
صفحة عما قدمه الطاعنان من المستندات فلم تبحث
فيها لكي تتعرف مقدار ما قد يكون لها من تأثير
في تلك الطلبات المدنية التي رأت ان تفصل في
موضوعها ولم تكن اشارتها الى الأوراق الا من
حيث ما رآته من لحاقها لواقعة النصب وعدم
امكان اتخاذها أساساً لتدعيم هذه الجريمة ومع ان
هذا اللحاق أمر غير مسلم به من الطاعنين فهو لا
يمنع على كل حال من أن تكون هذه الأوراق
في حد ذاتها مؤثرة في موضوع الطلبات المدنية
مؤيدة لحقوق الطاعنين واذن يكون الحكم المطعون
فيه قد قصر في الرد على ما تمسك به الطاعنان تأييداً

صراحة بتوفر هذا الركن اذ قال (والركن الأدبي أو النية الجنائية متوفرة كذلك بإدراك المتهم أنه يكتب ويمضي كذبا ناسبا الكتابة والامضاء لآخرين وذلك بقصد جلب منفعة لنفسه .)

(طن بمحدرين القنآن ضد النيابة رقم ٦٢٩ سنة ٦ ق)

١٣

٢ مارس سنة ١٩٣٦

مواد مخدرة . محرزة لمادة مخدرة . ضبطه بواسطة مخبر .
إخراجه المخدر من فمه . تلبس .

(المادة ٧ لتحقيق وه ٦/٣ من قانون المواد المخدرة)

المبدأ القانوني

ان المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه يجب على كل شخص - في حالة التلبس بالجريمة وفي جميع الأحوال المماثلة لها - أن يحضر الجاني المتلبس بالجريمة أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه متى كان ماوقع منه يستوجب القبض عليه احتياطيا . فالمخبر الذي يضبط محرز الجوهر مخدر ويخرج المخدر من فمه يكون قد قام بأمر بوجه القانون وليس للشخص المضبوط أن يحتج عليه بدعوى أنه قتشه بغير إذن .

المحكمة

« من حيث ان مبنى هذا الطعن ان القبض على الطاعن وتفتيشه حصل بواسطة اثنين من المخبرين مع انهما ليسا من مأموري الضبطية القضائية ومن غير أن يكون ليهما أمر بذلك من النيابة العمومية فيكون هذا القبض والتفتيش باطلين وبالتالي تبطل الاجراءات التالية لها من تحقيقات وشهادة شهود ولا يصح اعتبارها أساساً للحكم ولا يصح هذا البطلان أن يكون التفتيش أدى إلى

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني أن الخطابين المنسوب إلى الطاعن تزويرهما لا يتضمنان سوى وشاية أو شهادة سيئة في حق مراسل جريدة المقطم من أشخاص لا صفة لهم في اعطاء هذه الشهادة فلا يمكن أن تسمى هذه الشهادة إلا من كتبت في حقه ويستحيل أن تعد هذه الشهادة تزويرا معاقبا عليه .

« ومن حيث ان هذا الوجه كسابقه متعلق بالموضوع ولا يلتفت اليه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث أن مجرد وضع اسم شخص على محرر بغير تقليد امضائه لا يعد تزويرا لأن أهم ركن لتكوين جريمة التزوير بوضع اسم مزور هو تقليد الامضاء سواء أكان متقنا أم غير متقن .

« ومن حيث ان هذا الوجه غير صحيح لأن التزوير بوضع اسم مزور يتم ولولم يحصل تقليد امضاء صاحب ذلك الاسم أو محاولة تقليده .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع أن ركن الضرر غير متوفر في الجريمة المسندة إلى الطاعن لأن ذلك التزوير لا يمكن أن يسيء إلى من زور الخطابان عليهم .

« ومن حيث ان هذا الوجه فضلا عن تعلقه بالموضوع فإن في الحكم المطعون فيه ما يكفي للرد عليه اذ وفاه حقه من البحث ويلاحظ أنه لا يشترط لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يحل ذلك للضرر بمن زور عليه المحرر بل يتوفر هذا الركن ولو كان ضرر التزوير قد حل أو كان محتمل الحلول بأي شخص آخر .

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس أن القصد الجنائي غير متوفر في الجريمة المنسوبة إلى الطاعن .

« ومن حيث ان هذا الوجه متعلق بالموضوع أيضا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد جزم

١٤

١٦ مارس سنة ١٩٣٦

اقراض بربا فاحش . عقد . جواز إثباته بالبينة .

(المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات)

المبدأ القانوني

الجرائم على اختلاف أنواعها ، إلا ما استثنى منها بنص خاص كالحالة الواردة في المادة ٢٣٨ عقوبات ، جاز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال . فواقعة الاختلاس أو التبيد التي تكون منها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات يجوز إثباتها دوماً بكافة الطرق القانونية . أما إذا كان عقد الاتهام الذي تفرعت عنه واقعة الاختلاس أو التبيد غير ثابت مبدئياً فلا يجوز بطبيعة الحال إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها أمام المحكمة المدنية . لأن واقعة الاتهام هي في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلاً عن أنها واقعة قائمة بذاتها ومستقلة عن واقعة الاختلاس أو التبيد بل وسابقة عليها في الترتيب الزمني . أما عقد الاقراض بالربا الفاحش فانه يعتبر في مجملته واقعة واحدة هي التي يتكون منها الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات فيجرى عليها مايجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ويجوز إذن اثباتها واثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

ثبوت الفعل ويقول الطاعن أيضاً ان المحكمة ردت على هذا الطعن بأن القبض من حق رجال الضبطية مادام المتهم متلبساً بالجريمة مع أن المخبرين ليسا من رجال الضبطية القضائية ولم تكن الظروف التي حصل فيها القبض حالة تلبس .

« ومن حيث انه من الاطلاع على الحكم المطعون فيه يبين انه أثبت « أن المخبرين فهمي » « أبو بكر وعبد محمد لحظا وجود قطعة الحشيش » « مع الطاعن فأمسكاه كل من جهة وأمسكه ثانيهما » « من فمه فرمى قطعة الحشيش المضبوطة على الأرض » « فالتقطاها » ويتضح من هذا الذي أثبتته الحكم المطعون فيه ان الطاعن كان في حالة تلبس بجريته فضبطهما إياه واستخراج قطعة الحشيش من فمه لهما ما يبررها قانوناً وذلك لأن المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات نصت على انه يجب على كل شخص في حالة تلبس بالجريمة وفي جميع الأحوال الماثلة لها أن يحضر الجاني المتلبس بالجريمة أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك إذا كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطياً بالمخبران . اعتبارهما من أفراد الناس قد قاما طبقاً للمادة المذكورة بعمل صحيح قانوناً عند ضبطهما الطاعن وهو في حالة تلبس بجريمة احراز الحشيش كانت اخراجهما قطعة الحشيش من فمه ما يسوغه وهو منع الطاعن من محاولة ازدراد جسم الجريمة ، اما ما جاء بوجه الطعن من ان تفتيش شخص الجاني مثله كمثل تفتيش المنازل المحرم حصوله قانوناً بمعرفة أحد أفراد الناس فلا محل له إذ لا علاقة بين الأمرين ولأن لكل حالة حكمها الخاص في القانون .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن موضوعاً .

(طعن محمد علي الحشن ضد النيابة رقم ٧١٠ - سنة ١٩٣٦ ق)

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن وقائع الأقراض المتكرر من الوقائع المدنية التي يجب أن يراعى في اثباتها القواعد المقررة في القانون المدني شأنها في ذلك شأن جريمة خيانة الأمانة التي يتعين فيها - أولاً - إقامة الدليل المقبول على عقد الاتيان والّا انعدمت الجريمة وان محكمة الموضوع قد خالفت في الدعوى الحالية قواعد الاستدلال المقررة قانوناً والتي استقر عليها القضاء فيما يتعلق بدعوى الربا الفاحش . ذلك بأن المحاكم جرت على عدم قبول اثبات الربا الفاحش بشهادة الشهود إلا إذا توافرت في الدعوى قرائن قوية على حصول الاتفاق عليه . وقد كان على محكمة الموضوع في القضية الحالية وقد أجازت الاثبات بالبين أن تبين القرائن القوية التي أجازت لنفسها بموجبها أن تأخذ بشهادة الشهود ضد الدليل الكتابي الثابت بالأوراق . أما وهي لم تفعل ذلك فيكون حكمها واجب النقض .

« ومن حيث انه لا نزاع في جواز اثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال إلا ما استثنى بنص خاص كالحالة الواردة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وليست جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات بشاذة عن هذه القاعدة فواقعة الاختلاس أو التبيد - وهي التي تكون منها الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة المذكورة - يجوز اثباتها دوماً بكافة الطرق القانونية . أما إذا كان عقد الاتيان الذي تفرعت عنه واقعة الاختلاس أو التبيد غير ثابت مبدئياً فلا يجوز بطبيعة الحال اثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز اثباتها أمام المحكمة المدنية . وذلك لأن واقعة الاتيان في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلاً عن أنها واقعة قائمة بذاتها ومستقلة عن واقعة الاختلاس أو

التبيد بل وسابقة عليها في الترتيب الزمني فاذا احتاج الأمر الى اثباتها أمام القضاء الجنائي وجب أن يجرى عليها في ذلك من القواعد ما يجرى على نظائرها أمام القضاء المدني . وأما عقد الأقراض بربا فاحش فيعتبر في مجمله واقعة واحدة هي التي يتكون منها الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات ومتى كان الأمر كذلك وجب أن يجرى عليها فيما يتعلق بالاثبات ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية ويجوز اذا اثباتها واثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش . ومهما يقل من الوجهة المدنية من وجوب الاحتياط في قبول شهادة الشهود لاثبات عكس الأمر الثابت بالدليل الكتابي في حالة الادعاء بحصول اتفاق مخالف للقانون فلا شيء من ذلك يحول في المسائل الجنائية دون جواز اثبات الجريمة بكافة وسائل الاثبات ولو كانت قائمة على أساس مدني مادام ذلك الأساس المدني يعتبر من الوجهة الجنائية ركناً من أركان الجريمة - كعقد الأقراض في القضية الحالية - وما دام القاضي الجنائي غير مقيّد في تكوين اعتقاده بقواعد اثبات خاصة - فما ينهه الطاعن في هذا الوجه على الحكم المطعون فيه لا سند له من القانون ويتعين اذن رفض هذا الوجه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه بني على أسباب غير كافية إذ لم يرد على أسباب حكم البراءة الصادر من محكمة الدرجة الأولى مع أن المقرر أنه اذا ألغت المحكمة الاستئنافية حكماً صادراً بالبراءة من محكمة الدرجة الأولى وجب عليها أن تبين في حكمها أسباب اقتاعها بما ينافي عقيدة القاضي الأول وان تناقض أسباب حكمه وتقدمها والا كان حكمها باطلاً .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون

على ان هذا الوجه لا يصلح لأن يكون سبباً لنقض الحكم ومادام ان الطاعن المذكور لم يقدم أسباباً أخرى بعد أن صرح له المحكمة بذلك فیتعین رفض طعنه موضوعاً .

« ومن حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن المتقدمة من الطاعن الأول ان محكمة الجنايات أخذت بدليل باطل في اثبات جريمة القتل واعتدلت عليه في تكوين عقيدتها وهذا الدليل هو وجود فرد في منزل الطاعن عثر عليه العمدة عند تفتيشه هذا المنزل مع أن هذا التفتيش حصل في غير حالة التلبس بالجريمة لأن العمدة لم يحضر الا بعد وقوع الجريمة بساعة أو ساعتين وكان من واجب المحكمة استبعاده أما وهي قد أخذت به فتكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

« ومن حيث انه بالرجوع للحكم المطعون فيه يرى انه من ضمن الأدلة التي استندت اليها المحكمة في ثبوت تهمة القتل على الطاعن وجود فرد في منزله عثر عليه العمدة عند تفتيشه .

« ومن حيث ان الواقعة التي أثبتتها هذا الحكم هي ان مريم حنا زوجة القتيل رأت بعينها »
« الطاعنين وقت ارتكابهما جريمة القتل فأخذت »
« تصيح وتستغيث عقب هروبا فسمع عويلها »
« كثير من السكان المجاورين وكذا بعض رجال »
« الحفر وكان من بين الذين حضروا على هذا »
« الصباح ميلاد حنس الذي أسرع بناء على طلب »
« هذه الزوجة تبليغ جد القتيل فحضر فوراً مع »
« ابنه بشرى حنا محل الواقعة وبعد أن علما »
« بتفصيل الحادثة ذهب بشرى هذا وبلغ العمدة »
« بها فحضر وسمع من زوجة القتيل بأنها رأت »
« فرداً بيد الطاعن فبادر بضبط الطاعنين وتفتيش »
« منزلها فعثر في منزل الطاعن الأول على الفرد »
« المضبوط مخبأ تحت دولاب الملابس » ويتضح من هذه الوقائع ان العمدة بلغ بالحادثة عقب

فيه وعلى حكم البراءة الصادر من محكمة الدرجة الأولى تبين أن هذا الحكم الأخير بني على عدم جواز التعويل على أقوال المجني عليهم الا اذا تأيدت هذه الأقوال بقرائن خارجية . أما الحكم الاستثنائي فلم ير بأساً من التعويل على أقوال هؤلاء الشهود فأخذ بها وحكم بمقتضاها وفي هذا الذي فعله الحكم المطعون فيه الرد الضمني على ما ذهب اليه الحكم الأول من وجوب تقييد القاضي في مثل الدعوى الحالية بقيود معينة فيما يتعلق بالاثبات وهو الأمر الذي تبين مما سبق أن لا سند له من القانون .

(طعن عاذر عطا الله ضد النيابة رقم ٦٨٩ سنة ١٩٣٦ ق)

١٥

١٦ مارس سنة ١٩٣٦

تلبس . تفتيش منزل متهم بواسطة العمدة عقب وقوع الجريمة ومعاودة آثار الجريمة . صحة التفتيش قانوناً . (للمدندان ١١ و ١٢ تحقيق)

المبدأ القانوني

اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد بلغ بحادثة القتل عقب وقوعها فبادر إلى محل القتل وتحقق من وقوعها قبيل إبلاغه عنها فأسرع إلى منزل المتهم لتفتيشه فان هذا التفتيش يعتبر حاصلاً في حالة تلبس ويكون صحيحاً قانوناً . وليس ينفي قيام حالة التلبس كون العمدة قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن مادام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام قد شاهد آثار الجريمة بادية .

المحكمة

« من حيث ان وجه الطعن المقدم من الطاعن الثاني بني على ان الحكم المطعون فيه لم يحتم في الميعاد . » ومن حيث ان قضاء محكمة النقض استقر

المحكمة

« حيث ان الطعن في جوهره يتحصل في أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول دعوى اللجنة المباشرة المرفوعة من الطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن هناك خلافاً ظاهراً بين موضوع الدعوى المدنية التي سبق أن رفعها الطاعن لدى محكمة مصر المختلطة وبين دعوى اللجنة المباشرة التي صدر في شأنها الحكم المطعون فيه ويقول الطاعن أن الدعوى المدنية التي رفعت أمام المحكمة المختلطة بنيت على أساس معلوم محدود حيث أن طلب التعويض كان وقتئذ مقابل ما لحق به من الأضرار الناشئة من الحجوزات التي توقعت كنتيجة لوجود عقد الضمان الذي أخذ عليه بطريق النصب أي كنتيجة غير مباشرة لوقوع الجريمة عليه أما التعويض الذي طلبه في دعوى اللجنة الحالية فأساسه الضرر المباشر الذي لحق به من تلك الجريمة .

« وحيث انه بالرجوع إلى الحكم الاستثنائي المطعون فيه يبين أن المحكمة الاستئنافية بعد أن أثبتت أن كلتا الدعويتين سالفتي الذكر متحدتان موضوعاً وسيبياً قررت عملاً بنص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات أن الطاعن الحالي وقد سبق أن رفع دعواه أمام محكمة تجارية مختصة لا يجوز له أن يرفعها أمام محكمة جنائية بصفته مدعياً بحق مدني وقضت بناء على ذلك بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة .

« وحيث انه لتعرف الحقيقة تماماً قررت هذه المحكمة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٣٦ ضم مفردات الدعوى بما في ذلك الحكم الصادر في هذا الصدد من محكمة مصر التجارية المختلطة وبالإطلاع على الحكم المذكور تبين أن هذه المحكمة بعد أن قضت باختصاصها بنظر الدعوى التي كانت مرفوعة من

حصول القتل فبادر بالحضور للحل الذي به جنة القتل وتحقق من حصول الجريمة قيل عليه بها فأسرع في تفتيش منزل الطاعن الذي اتهم بارتكابها فيكون هذا التفتيش وقع عقب ارتكاب الجريمة بزمن يسير ولم يكن قد خمد أوارها بعد ويكون ما ذكره الحكم المطعون فيه من وقوع التفتيش في حالة التلبس صحيحاً ولا غبار عليه أما ما يعترض به الطاعن من أن العمدة لم ينتقل إلى محل الحادثة إلا بعد وقوعها بساعة أو ساعتين فلا يزيل عن الجريمة صفة التلبس مادام أن الثابت مما تقدم أن العمدة بادر بالحضور لمحل الواقعة عقب إخطاره مباشرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال بادية .

« ومن حيث ان باقى أوجه الطعن متعلق بمسائل موضوعية من حق محكمة الموضوع الفصل فيها نهائياً ومن غير أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك .

(طعن مبخه حفظ الله وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ٤٠ سنة ٦ ق)

١٦

٢٣ مارس سنة ١٩٣٦

دعوى . الدفع بعدم قبولها . شروطه .

(المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات)

المبدأ القانوني

ان المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تجيز لمن رفع دعواه الى محكمة مدنية أو تجارية أن يرفع هذه الدعوى الى محكمة جنائية بصفته مدعياً بحقوق مدنية . فاذا رفع شخص دعوى أمام المحكمة المختلطة طالباً إلزام المدعى عليه بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تصرفه معه واستعماله الطرق الاحتيالية والتدليسية معه فرفضت هذه الدعوى فلا يجوز له أن يلتجئ الى المحكمة الجنائية ليدعى أمامها مدنياً عن هذا التصرف عنه .

بالمصاريف المدنية وبمبلغ ١٠ جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة .
(طعن أجوب أومانيان ضد سركيس كالجيان وآخرين رقم ٤٥ سنة ١٩٣٦ ق)

١٧

٢٣ مارس سنة ١٩٣٦

مجرمون أحداث . الحكم الصادر على المحدث المجرم .
استئناف . حق النيابة في ذلك . (المادة ٢٤٣ تحقيق)

المبدأ القانوني

ان المادة ٢٤٣ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في ان المتهم الحديث السن المحكوم عليه بالتأديب الجسماني هو الذي منع وحده من استئناف هذا الحكم . وأما حق النيابة العامة في استئنافه فهو باق لها بموجب المبادئ العامة من جهة ولعدم وجود نص يحرمها من جهة أخرى .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على أمرين الأول انه كما لا يجوز للمجرم الحديث السن المحكوم عليه بتأديب جسماني أن يستأنف ذلك الحكم فكذلك لا يجوز للنيابة العامة ان تستأنف نفس هذا الحكم والأمر الثاني - انه لم يكن جائزاً للمحكمة الاستئنافية أن تستبدل عقوبة التأديب الجسماني بأمرالطاعن الى الإصلاحيّة إذ من هذا الأخير لم تتجاوز الاحدى عشرة سنة وهو لا يزال في دور الطفولة »

« وحيث انه عن الأمر الأول يلاحظ ان المادة ٢٤٣ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في ان المتهم الحديث السن المحكوم عليه بالتأديب الجسماني هو الذي منع وحده من الاستئناف . وأما حق النيابة العامة في الاستئناف فهو لا شك باق لها بموجب المبادئ العامة ولا يمكن حرمانها

سركيس كالجيان ومن معه ضد أجوب أومانيان الطاعن الحال قرر تضم هذه الدعوى الى الدعوى الأخرى التي رفعها بعد ذلك الطاعن المذكور ضد خصومه سالتى الذكر وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٤ قضت لهؤلاء الآخرين بجميع طلباتهم ورفض دعوى الطاعن وهذه الدعوى الأخيرة كانت تناول طلبين واضحين أولهما إلغاء عقد الضمان الصادر من الطاعن ورفع الحجز المتوقع بسبب هذا العقد وفي حالة التأخير الزام الحاجزين بغرامة قدرها جنيهاً عن كل يوم تأخير والطلب الثاني الزام الحاجزين المذكورين بمبلغ ١٥٠٠ جنيه بصفة تعويض عن الأضرار التي لحقت بسبب تصرفاتهم وما استعملوه معه من الطرق الاحتياطية التدليسية .

« وحيث انه واضح جلياً بما تقدم أن موضوع الدعوى التي رفعها الطاعن أمام المحكمة المختلطة هو طلب تعويض وسببه ما لحق به من الضرر بسبب تصرفات المدعى عليهم وما استعملوه معه من الطرق الاحتياطية التدليسية كما سبق البيان وهما نفس موضوع وسبب دعوى اللجنة المباشرة المرفوع بسببها الطعن الحال والخصوم هم هم أنفسهم في كلتا الدعويتين .

« وحيث انه لا شك في أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ في تطبيق القانون كما يدعى الطاعن الآن بل هو سار على مقتضى المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات التي نصت صراحة على أنه « إذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية » .

« وحيث انه يرى بما توضح أن الطعن الحال على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً والزام الطاعن

المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على معاقبة من عاد الى حالة الاشتباه بوضعه تحت المراقبة الخاصة وهي غير مراقبة البوليس العادية فيكون من الخطأ وضع المتهم في هذه الحالة تحت مراقبة البوليس العادية كما أنه لا سبيل لاصلاح هذا الخطأ طالما ان النيابة العامة لم تستأنف وتقول النيابة ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك قد اخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم « ومن حيث ان المراقبة الخاصة المنصوص عليها

في المادة التاسعة من قانون التشرد ليست في الواقع الانواع من أنواع المراقبة فاذا ما قضى الحكم المستأنف بالمراقبة العادية في حين أنه كان من الواجب الحكم بالمراقبة الخاصة طبقاً للمادة التاسعة المذكورة فلا يمكن القول بأن المحكمة قضت في هذه الحالة بعقوبة لم تقرر قانوناً كما ذهبت الى ذلك محكمة ثاني درجة بل كان من الواجب وقد رأت ان تهمة مخالفة المتهم لموجب انذار الاشتباه ثابتة عليه ان تقضى بتأييد الحكم المستأنف وهو القاضي بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة ما دامت النيابة لم تستأنف ذلك الحكم :

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم فيما قضى به من براءة المتهم من تهمة مخالفته لموجب انذار الاشتباه ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبتدىء من اليوم التالي لانقضاء عقوبة الحبس المقضى بها عن تهمة السرقة .

(طعن النيابة ضد ذكي عبده شرموخ رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٢٦)

١٩

٣٠ مارس سنة ١٩٣٦

مراقبة - المراقبة الخاصة - المراد منها .

(المواد ٦ و ٩ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

المبدأ القانوني

إن المراد من عبارة « المراقبة الخاصة »

الواردة في المادة التاسعة من قانون التشردين

منه الا بموجب نص صريح وهذا النص لا وجود له على الاطلاق .

ويلاحظ كذلك عن الشق الثاني من الطعن أن تقدير العقوبة أمر موضوعي بحسب داخل في سلطة قاضي الموضوع وحده ولا شأن لمحكمة النقض به .

(طعن احمد علي القليوبي ضد النيابة رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٢٦)

١٨

٢٣ مارس سنة ١٩٣٦

مشرّد - المراقبة الخاصة - الحكم بالمراقبة العادية - عدم استئناف النيابة الحكم - واجب المحكمة الاستثنائية في هذه الحالة . (المادة ٩ من قانون التشرد)

المبدأ القانوني

المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التشرد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة . فاذا قضى الحكم المستأنف بالمراقبة العادية حين كان يجب أن يقضى بالمراقبة الخاصة طبقاً للمادة التاسعة المذكورة ولم تستأنف النيابة فالواجب على المحكمة الاستثنائية ، مادامت ترى أن تهمة مخالفة المتهم لموجب انذار الاشتباه ثابتة ، أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف لا أن تقضى ببرأته على أساس أن العقوبة التي أوقعها الحكم المستأنف هي عقوبة غير مقررة قانوناً .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان محكمة أول درجة قضت في جريمة العود للاشتباه المستندة الى المتهم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبتدىء من اليوم الثاني لانقضاء عقوبة الحبس المحكوم بها عن تهمة السرقة فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم قضت المحكمة الاستثنائية بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم وعللت حكمها هذا بأن

والمشتبه فيهم هو عين المراد من المراقبة المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون ذاته أى المراقبة التى يوضع فيها الشخص فى جهة يعينها وزير الداخلية لا المراقبة العادية . والغرض من وصف هذه المراقبة بكلمة « الخاصة » هو تمييزها عن المراقبة العادية التى يترك فيها للمحكوم عليه اختيار الجهة التى ينوى الإقامة فيها مدة المراقبة والمراقبة المنصوص عليها فى تينك المادتين هى عقوبة أصلية يكفى الحكم بها عند الحكم بالحبس كعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كعقوبة تكميلية بخلاف المراقبة العادية فإنها عقوبة تكميلية لا غناء فيها عن العقوبة الأصلية .

المحكم

« من حيث أن حصل الطعن المقدم من النيابة أن المحكمة الاستئنافية حين ألغت الحكم الابتدائى فيما يتعلق بتعيين مكان المراقبة بمعرفة وزير الداخلية قالت أن الحكم طبقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لا يلزم معه القضاء بالمراقبة فى مكان معين تمثيلاً مع ما هو منصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون المذكور وفى سبيل التدايل على صحة ما ذهبت إليه قالت المحكمة إن المادة التاسعة السالفة الذكر حين أرادت أن توضح المقصود من عبارة « المراقبة الخاصة » أحالت فى ختامها إلى « أحكام الباب التالى » مع أنه ليس فى أحكام الباب التالى ما يوضح المعنى المراد من عبارة المراقبة الخاصة كذلك قالت المحكمة أن نص المادة ١٤ من قانون المشردين والمشتبه فيهم تشير إلى أن من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه يجب أن يتقدم بنفسه فى ظرف ٢٤

ساعة من وقت الحكم عليه إلى مكتب البوليس ليخبره عن الجهة التى ينوى اتخاذها محلاً لإقامته الخ فلو أن المراقبة الخاصة التى تشير إليها المادة التاسعة هى المراقبة فى مكان معين يختاره وزير الداخلية لما كان هناك معنى للنص فى المادة ١٤ على أن المشتبه فيه الذى حكم عليه بهذه المراقبة يجب أن يتقدم إلى مركز البوليس عقب الحكم ليخبره بالمكان الذى يختاره هو محلاً لإقامته . وتقول النيابة أن هذا الذى ذهبت إليه المحكمة الاستئنافية مخالف لما سبق أن حكمت به محكمة النقض بحكمها الصادرين فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ كما أنه لا يتفق مع المبادئ القانونية المقررة ويكون حكمها المطعون فيه واجب النقض لما انطوى عليه من خطأ فى تطبيق القانون .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه بين أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما حكم به من وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس مدة سنة ولكنه ألغاه بالنسبة لتعيين مكانها بمعرفة وزير الداخلية مستنداً فى ذلك (أولاً) إلى أن ترك تعيين مكان المراقبة لوزير الداخلية إنما يكون فى الحالات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وأنه ليس بين هذه الحالات حالة تنطبق على المحكوم عليه فى القضية الحالية (وثانياً) إلى أن عبارة المراقبة الخاصة المنصوص عليها فى المادة التاسعة لا يمكن أن تصرف إلى المراقبة التى يعين مكانها وزير الداخلية لأن القانون أحال فى بيان مدلول هذه العبارة إلى أحكام الباب التالى (أى الباب الثالث من القانون) وقد عدد القانون فى هذا الباب طوائف الأشخاص الذين يخضعون لنظام مراقبة البوليس وذكر من بينهم الأشخاص الذين يوضعون تحت المراقبة باعتبارهم مشتبهاً فيهم ولم يفرد لهؤلاء حكماً خاصاً بل سوى بينهم وبين غيرهم فيما يتعلق بنوع المراقبة التى تجرى عليهم .

للحكوم عليه اختيار الجهة التي ينوى الإقامة فيها مدة المراقبة .

« ومن حيث ان مما يؤكد صحة هذا المعنى ويعد شبهة ان عبارة « المراقبة الخاصة » التي جاءت بالمادة التاسعة لا يراد بها سوى المراقبة العادية كما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ان المراقبة مفروضة في هذه المادة كعقوبة أصلية أسوة بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة بالنسبة للتشردين فاذا لوحظ ان المشرع المصري في جميع ادوار التشريعات المختلفة الخاصة بالتشردين والمشتبه فيهم - كان كلما اختار أن يقضى بالمراقبة كعقوبة أصلية تخير لذلك المراقبة التي يقضيها المحكوم عليه في جهة تعينه الحكومة وانه لم ينص مطلقا على المراقبة العادية كعقوبة أصلية (تراجع الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ وكذا الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الأمر المذكور) تعين القول بأن المراقبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كعقوبة أصلية لا يمكن ان تكون الا من نوع المراقبة التي تختار الحكومة فيها للمحكوم عليه جهة خاصة يقضى فيها هذه المراقبة ومن أجل ذلك عبر عنها القانون في المادة المذكورة بالمراقبة الخاصة وان الشك الذي قام حول المعنى المراد من هذه العبارة انما كان منشأه ان القانون اختار للتعبير عن هذا المعنى بعينه في نصوص أخرى منه عبارات أوضح دلالة من العبارة التي تخيرها في المادة التاسعة .

« ومن حيث انه يبين مما تقدم ان المراقبة الخاصة لا تخرج في معناها عن المراقبة التي يوضع فيها المحكوم عليه في جهة خاصة تعينه له الحكومة . » ومن حيث ان لاختيار المراقبة الخاصة

بل قد يتضح من المقابلة بين مختلف الطوائف التي يمكن ان تخضع لمراقبة البوليس كأعدادها المادة العاشرة انه لا يمكن اعتبار الأشخاص المشتبه فيهم اسوأ حالا من طوائف أخرى ينص القانون على وضعهم تحت المراقبة بدون ان يحدد وزير الداخلية لهم مكانا خاصا يقضون فيه مدة هذه المراقبة (وثالثا) الى انه يبين من مراجعة نص المادة الرابعة عشرة وما فيها من احالة على المادة الثانية عشرة ان القانون يوجب على من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبه في ان يتقدم الى سلطة البوليس عقب الحكم عليه ليخبرها عن الجهة التي ينوى اتخاذها محلا لإقامته ولا يمكن ان يكون لهذا الاخبار معنى اذا كان مقضيا عليه بالمراقبة في جهة يعينها له وزير الداخلية .

« ومن حيث ان عبارة « المراقبة الخاصة » الواردة في المادة التاسعة من قانون التشردين والمشتبه فيهم قد أثارت كثيرا من اللبس فيما يتعلق بمدلولها وذلك لانفراد المادة التاسعة بذكرها دون مائر مواد ذلك القانون ولما يشوبها من غموض لم يساعد على جلالته الباب الثالث من القانون الذي احالت عليه المادة التاسعة في ختامها بما قد يفيد ان ذلك الباب قد تكفل بتوضيح معنى « المراقبة الخاصة » وتحديد مدلولها على حين ان احكام هذا الباب جاءت خلوا من كل ما يمكن ان يساعد على جلاء غامضها . لكن محكمة النقض قد استقر رأيها على تفسير هذه العبارة بأنها يراد بها ما ارادته المادة السادسة من القانون في فقرتها الرابعة أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص المراقب في جهة يعينها وزير الداخلية ويكون الغرض من وصف هذه المراقبة بكلمة « الخاصة » هو تمييزها عن المراقبة العادية التي يترك فيها

كعقوبة أصلية دون المراقبة العادية حكمة ظاهرة لأنها تؤدي غرضين في آن واحد فهي معنى اعتقال الشخص وإبعاده عن مسكنه وذويه وهو المعنى المستفاد من الحبس كما أن فيها معنى وضع المحكوم عليه تحت ملاحظة البوليس . ففي الحكم بالمراقبة الخاصة الغناء عن الحكم بالحبس كعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كعقوبة تكميلية . لذلك كان من المعقول أن يقضى بها باعتبارها عقوبة أصلية - أما المراقبة العادية فلا غناء فيها عن العقوبة الأصلية .

« ومن حيث أن ما آثاره الحكم المطعون فيه من الاعتراضات على جواز تفسير عبارة المراقبة الخاصة بالمعنى المتقدم فلا محل له إذا الاحتجاج بعدم جواز الحكم بالمراقبة التي يعين مكانها وزير الداخلية إلا بنص صريح في القانون مدفوع بما سبق يأنه بما لا محل بعده للشك في أن الحالة المنصوص عليها في المادة التاسعة هي من الأحوال التي يوجب القانون فيها هذا النوع من المراقبة خلافا لما ذهب إليه الحكم . وأما الاحتجاج بأن من بين الطوائف التي أخضعها المادة العاشرة لمراقبة البوليس من هم أسوأ حالا من الأشخاص المشتبه فيهم ومع ذلك فالقانون يقضى بوضعهم تحت المراقبة العادية فهذا الاحتجاج لا يبدو أن يكون اعتراضا على المشرع في اختيار العقوبة التي يراها مناسبة للجريمة وهو ما لا يصح أن يعرض له القاضي الذي يجب أن تنتهي مهمته عند تطبيق القانون كما وضع لا كما كان يجب أن يوضع بحسب نظره . وأما الاحتجاج بعموم نص المادة الرابعة عشرة فلا يفتي في هذا المقام شيئا لجواز الاحتجاج بهذا العموم نفسه في حالة المشتريين الذين تقضى المادة السادسة على بعضهم بالمراقبة العادية (المادة ٦ ققرة ١ و ٢) وعلى بعضهم بالمراقبة في مكان تعينه الحكومة (ققرة ٣ و ٤) ولو

أخذ بعموم نص المادة الرابعة عشرة لوجب أن يترك لجميع من يحكم عليهم بالمراقبة للتشرد حق اختيار الجهة التي ينوون اتخاذها محلا لاقامتهم وهو أمر ظاهر البطلان . والواقع أن ما يبدو في نص المادة ١٤ من عموم يجب أن يقصر على الحالات التي يقضى فيها بالمراقبة العادية سواء كان المحكوم عليه متشرداً أو مشتبهاً في أمره والا تعارض نصها مع نص مواد أخرى من القانون ويجب أن يلاحظ في هذا المقام أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد نص على حالات يقضى فيها على المشتبه في أمره بالمراقبة العادية كالمتشرد سواء بسواء كالحالة المنصوص عليها في نهاية المادة ٢٧ ولا شك أن تعيين مكان المراقبة في هذه الحالة متروك لاختيار المحكوم عليه . فلا يبقى بعد هذا إلا الرجوع في تعرف ماهية المراقبة وصاحب الحق في اختيار مكانها إلى نص المادة المنطبقة على كل حالة على حدها . أما الاحتجاج بظاهر المادة ١٤ فهو احتجاج ظاهر الفساد .

« ومن حيث أنه بما تقدم بين أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ حكم بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أن تعيين محل المراقبة يكون بمعرفة وزير الداخلية ويتعين نقضه بالنسبة لذلك وإرجاع الحالة إلى ما قضى به الحكم المستأنف .

(طعن النيابة ضد محمد أبو العنين محمد الشيبى رقم ١٠٢٢ سنة ٦ و ثلاثة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا وعضوية باقي الهيئة السابقة)

٢٥

٦ أبريل سنة ١٩٣٦

سرقه أكفان الموتى وحلهم . ملك لورثهم . شروع
في الاستيلاء عليها . شروع في سرقة .

المبدأ القانوني

إن الألفان والملابس والحلي وغيرها

(٦)

من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم لما وقر في نفوسهم من وجوب إكرامهم في أجدائهم على هذا النحو. موقنين بأن لاحق لاحد في العيب بشيء مما أودع. فهذه الأشياء لا يمكن عدها من قبيل المال المباح السائغ لكل شخص تملكه بالاستيلاء عليه. فمن يشرع في اختلاس شيء من ذلك يعد شارعا في سرقة وعقابه واجب قانونا.

المحكمة

« حيث ان الأوجه الثلاثة الأولى تحصل في أن الواقعة الثابتة بالحكم وهي شروع الطاعنين في السرقة من مقبرة لا عقاب عليها لأن الميت مجرد من الشخصية القانونية فليس له أن يملك أو يملك أما قول المحكمة بأن الواقعة تعتبر سرقة من مجهول فهو قول لا يتفق مع القواعد القانونية لأن الأشياء التي تودع القبور مع الأموات معروف أصلها ومصيرها.

« وحيث انه لا شك في أن الأكفان والملابس والحلي وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها القبور مع الموتى إنما هي مملوكة لورثتهم هؤلاء وقد خصصوها لتبقى مع جثث أهلهم لما وقر في نفوسهم واستقر في ضمائرهم من وجوب إكرامهم في أجدائهم على هذا النحو الذي رأوه موقنين بأن لاحق لاحد في العيب بشيء مما أودع ولذا فان هذه الأشياء لا يمكن بحال ما عدها من قبيل المال المباح يسوغ لكل شخص تملكه بالاستيلاء عليه ولا ينعى محكمة النقض بناء على ما ذكر الا أن تقرر محكمة الموضوع فيأمرأته من ان الشروع في اختلاس شيء مما هو مذكور مع

الموتى يعد شروعا في سرقة معاقبها عليه قانونا. « وحيث ان محصل الوجه الرابع هو ان القانون لا يعاقب على الشروع في انتهاك حرمة القبور ولقد قالت المحكمة أن دخول المتهمين (الطاعنين) ليلا المقابر والعبث بأقلامها كاف للاقتناع بأنها إنما أرادت سرقة الحلي ولم يأت في الحكم بعد ذلك ما يدل على أن المقابر فتحت وان الجثث جردت عما يكون فعل الانتهاك كما ذكرت المحكمة أن الواقعة كونت جريمة دون أن تشير إلى المادة ٣٢ ولا المادة ١٣٨ عقوبات.

« وحيث ان التهمة الوحيدة التي أسندت إلى الطاعنين هي الشروع في السرقة أما ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الفعل يشمل أيضا انتهاك حرمة القبور فلم يكن له محل لأن هذه التهمة لم ترفع بها الدعوى العمومية ولم توجهها المحكمة إلى الطاعنين في الجلسة واذن يتعين إغفال ما ورد بشأنها في أسباب الحكم المطعون فيه خصوصا وأنه لم يكن لهذه التهمة أثر في توقيع العقوبة إذ المحكمة لم تنزل بالطاعنين سوى عقوبة الشروع في السرقة الموجهة إليهما دون غيرها وهي وحدها أيضا التي أشار إليها الحكم في نهايته عند إجمال التهمة

(طعن سيد احمد عبد المال وآخر ضد النيابة رقم ١١٧٥ سنة ١٩٣٦ ق)

٢١

٦ أبريل سنة ١٩٣٦

تنفيذ . وقف التنفيذ . وجوب ذكر الأسباب . القرار
الحكم بوقف التنفيذ . لا موجب لذكر أسبابه .

(المادة ٥٢ ع)

المبدأ القانوني

المحكمة ملزمة قانونا ببيان الأسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير

ملزمة ببيان الأسباب التي تدعوها إلى إلغاء وقف التنفيذ إذا بذل لها ذلك .
المحكمة

« حيث ان ما أورده الطاعن في الشق الأول من طعنه متعلق بالموضوع وبمناقشة الأدلة بما لا شأن لمحكمة النقض به ولا اعتداد إذن به .

« وحيث ان الطاعن يشكو في الشق الثاني من طعنه من أن المحكمة الاستئنافية استعملت منه الشدة دون أن تبين أسباب ذلك مع أن محكمة أول درجة استعملت الرأفة وبينت أسبابها وهي عدم وجود سوابق للطاعن وأن الحادثة بدأت بمشاجرة بسيطة وأن وفاة المجنى عليه نشأت من المضاعفات ويقول الطاعن أن تصرف المحكمة الاستئنافية في هذه النقطة يعد قصوراً مبطلاً للحكم » وحيث انه بالرجوع الى الحكم الاستئنافي المطعون فيه يبين أن المحكمة الاستئنافية أثبتت فيه صراحة « بأنها لا تقر محكمة أول درجة على » « وقف التنفيذ إذا أن ظروف الحادثة لا تبرر ذلك » (كذا) - فضلاً عن هذا السبب العام الذي أورده الحكم لا يجاب بتنفيذ العقوبة فانه مما يجب ملاحظته أن المحكمة ليست على كل حال ملزمة قانوناً ببيان الأسباب التي تدعوها إلى إلغاء وقف التنفيذ خلافاً لما يجب اتباعه من تبيان أسباب وقف التنفيذ عند الحكم به عملاً بنص المادة (٥٢) من قانون العقوبات .

(طعن محمد عبد الحكيم شلي ضد النيابة رقم ١١٦٩ سنة ٦ ق)

٢٢

٦ أبريل سنة ١٩٣٦

تفتيش . حق رجال الضبطية القضائية في اجرائه بدون إذن في حالة التلبس . (الملاحق ١٨ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على

أن رجل الحفظ رأى المتهم يسرع إلى دكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقى فيه شيئاً فأدرك أن المتهم إنما أراد إخفاء مادة مخدرة فسارع إلى ضبطها وضبطها فعلاً فهذه الحالة هي من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .

المحكمة

« حيث ان ما احتوى عليه التقرير الأول موضوعي لتعلقه بتقدير أدلة الدعوى وهو مالا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان الوجه الأول من التقرير الثاني هو أن محضر التفتيش الذي عمل عن دكان الطاعن حصل بمعرفة محقق البوليس بدون إذن من النيابة به وهذا مخالف لما يقضى به القانون (مادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات) ولما أقرته محكمة النقض من وجوب الحصول على إذن من النيابة لاجراء التفتيش مالم يكن في حالة تلبس وقد تمسك الدفاع عن الطاعن بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع قائلاً بطلان محضر التفتيش وبطلانه يسقط الدليل الوحيد الذي اتخذته المحكمة الاستئنافية أساساً لحكمها بادانة الطاعن .

« وحيث ان الواقعة بحسب ما أورده الحكم المطعون فيه هي « وحيث أنه بالنسبة للمتهم الثاني (وهو » (الطاعن الحالي) قد ثبت من محضر ضبط الواقعة » « أنه لما ورد اسمه في أقوال المتهم الأول بأنه شريك » « للمتهم الثالث في تجارة المخدرات قام ضابط المباحث » « طه افندي عبد الباقي وبعض رجال المباحث الى » « دكان المتهم المذكور فوجدوه جالسا أمامه فوجدوه » « أن رآهم دخل الدكان مسرعاً فلاحقوا به فوجدوه » « واقفاً بجوار وابور المكوى بعد أن ألقي فيه شيئاً » « فكلف الضابط أحد رجاله لاستخراج ما وضعه » « المتهم في الوابور فأخرج علبة كبريت مشتعلة وتوجد »

ماقاله تلك المحكمة من أنه ثبت من محضر ضبط الواقعة أن الطاعن «التي في واور المكوة شيئاً» بل لم يقل به أحد ولم يسمع في المحضر أقوال أحد من رجال البوليس الذين قاموا بتفتيش دكان الطاعن ولا أمام المحكمة .

« وحيث ان ماأورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن التي شيئاً في الموقد على ماهو مفصل في الوقائع المدونة في الرد على الوجه الأول من أوجه الطعن إنما استنتجت محكمة الموضوع من التحقيقات التي تمت في الدعوى وليس في هذه التحقيقات مايتنافى مع هذا الاستنتاج وإذن فغير صحيح مايدعيه الطاعن من أن واقعة القاء الطاعن العلبة المحتوية على جسم الجريمة في الموقد لأصل لها في الدعوى .

(طعن محمد حسن ابراهيم وآخر ضد النيابة رقم ٧١٦ سنة ١٩٣٦ ق)

٢٣

٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦

مواد مخدرة . زرع نبات الحشيش . مخالفة . توقيع عقوبة هذه المخالفة من اختصاص اللجنة الجزئية . نضج النبات وإنتاجه . اعتبار الزارع محرزاً ، عقوبته الجنائية واجبة .

(الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المعدل بالأمرين العاليين الصادرين في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ وفي ٨ يولي ١٨٩٤ وبالقانون نمرة ٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ والمواد ٢٥ و٤٠ و٤١ و٤٥ من قانون المخدرات)

المبدأ القانوني

زرع نبات الحشيش مخالفة . والعقوبة على هذه المخالفة عقوبة مالية . والحكم بهذه العقوبة من اختصاص اللجنة الجزئية . وتستحق هذه العقوبة بمجرد زرع هذا النبات سواء نضج وأثمر أم كان لا يزال صغيراً غير مشر . وتقديم الزارع إلى اللجنة الجزئية ومعاقبتها إياه بالغرامة من أجل الزراعة لا يمنع

« بداخلها ورقين بهما مواد تين من التحليل أن » « باحداهما حشيشاً وبالثانية أفونا » وواضح من هذا البيان الذي أورده الحكم المطعون فيه أن ماكان من رجال الحفظ هو أنهم عند ماالمحوا الطاعن يسرع إلى داخل الدكان ويقف بجوار الموقد ويلقي فيه شيئاً أدركوا أنه إنما أراد إخفاء جسم الجريمة فسارعوا إلى ضبطه وضبطوه فعلاً وإذا تكون هذه الحالة من حالات التلبس المنصوص عليها قانوناً . والتي تبيح لرجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش (مادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات)

« وحيث ان محصل الوجه الثاني هو - أولاً - أن محكمة أول درجة لم تسمع من شهود الاثبات سوى المدعو السيد رمضان عطا الله ولم يكن هو الذي ضبط المخدر بالموقد بل الموجد له هو البوليس السري محمد هلال عبده والنيابة لم تعلنه لاهو ولا الضابط المرافق لحملة التفتيش وقد تمسك الطاعن بهذا الحق أمام محكمة الموضوع فلم تجبه المحكمة إلى طلبه - ثانياً - ثابت أنه وجد بقم المتهم الأول آثار دماء وقد قرر هذا المتهم أن البوليس ضربه ليقرر ماقرره عن كراه وكان من الواجب مع ذلك على المحقق البحث في هذه الجروح وتحقيق دفاع المتهم ولكن هذا لم يحصل وقد تمسك الدفاع عن المتهم الأول بذلك لدى محكمة الموضوع الا انها لم تلفت اليه فكان في هذا التخطي منها إخلال بحقوق الدفاع .

« وحيث ان محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية جاء خالياً من أي طلب خاص بتحقيق ما وإذن فليس للطاعن أن ينعي على محكمة الموضوع عدم تعرضها إلى ما لم يطلبه لديها .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث هو أن المحكمة الاستئنافية بنت حكمها على سبب لأصل له ولا حقيقة في الأوراق ذلك لأنه غير صحيح

من تقديمه مرة أخرى للمحكمة الجنائية لمحاكمته جنائياً باعتباره محرراً لما أنتجه هذا الزرع من الحشيش بعد نضجه .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان المحكمة الاستئنافية عدلت وصف التهمة بدون ان تخطر الدفاع لأن الطاعنين قدما للمحاكمة ابتداء بتهمة احراز حشيش بقصد الاتجار فحكم عليهما ابتدائياً على هذا الاعتبار فلما جاء دور الاستئناف اعتبرت المحكمة الطاعنين مشتركين في زراعة حشيش فقط ولكنها عند توقيع العقوبة طبقت المحكمة مواد الاحراز والاتجار معاً . فتكون قد أخطأت حين طبقت مواد الاتجار على مجرد الزراعة وحين اجرت هذا التعديل بدون ان تخطر به الدفاع وهذا موجب للنقض » ومن حيث ان هذا الوجه ينطوي على خلط لا أساس له في الحكم المطعون فيه إذ بين منه ومن الحكم الابتدائي ان محاكمة الطاعنين قامت من بادى الأمر على أساس انهما وآخرين احرزوا مادة مخدرة (حشيشاً) وقد كان هذا الاتهام منصبا على ما ضبط من الحشيش بمنزل الطاعنين وبغيطهما فحكم عليهما ابتدائياً على هذا الأساس فاستأنفا ودفعا لدى المحكمة الاستئنافية بيطان محضر التفتيش الذي أجرى بمنزلهما قبلت المحكمة هذا الدفع وقضت بيطان التفتيش ولكنها مع ذلك أبدت الحكم المستأنف ذاكرة انه ثبت لديها ان الزراعة التي ضبطت بها أشجار الحشيش مشتركة بين الطاعنين وان مادة الحشيش قد تم نضوجها ونضجت في اشجارها . ومن هذا يتضح انه لا صحة مطلقاً لما يزعم الطاعنان في مطعنها من وقوع تعديل في التهمة لم يلتفتا اليه إذ الواقع كما سلف انه لم يحصل شيء من ذلك

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر مجرد الزراعة جنحة والحال انها مخالفة لأن الزراعة لم تكن قد نضجت بعد على ان مسألة الزراعة هذه احيلت على اللجنة الجزئية فقضت فيها بالغرامة فيكون الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعنين مرتين على عمل واحد .

« ومن حيث ان زراعة الحشيش ممنوعة في القطر المصري بموجب الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المعدل بالأمرين العاليين الصادر أولهما في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ وثانيهما في ٨ يولييه سنة ١٨٩٤ وبالقانون نمرة ٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ ومن يقدم على زراعة هذا الصنف يعاقب بغرامة قدرها ٥٠ جنياً . عن كل فدان او جزء من فدان والعقوبة المقررة على هذه المخالفة هي - كما يرى - عقوبة مالية وقد جعل حق الحكم بها من اختصاص اللجنة الجزئية ويستحق هذه العقوبة كل من يتجارى على مجرد زرع الحشيش بغض النظر عما اذا كانت هذه الزراعة قد انتجت ثمرها أم ضبطت وأشجارها لا تزال صغيرة لم تتم فيها مادة الحشيش فاذا كان الطاعنان قد سبق ان قدما الى اللجنة الجزئية لمحاكمتهم على زرع نبات الحشيش في أرضهما وحكم عليهما بالغرامة من أجل ذلك فان هذا لا يمنع من تقديمهما مرة أخرى للمحكمة الجنائية لمحاكمتهم جنائياً على احراز مادة الحشيش التي نتجت من هذه الزراعة - كما هو الحال في هذه القضية - مادام الثابت من وقائع الدعوى بحسب ما ذكره الحكم المطعون فيه ان زراعة الحشيش قد انتجت مادة الحشيش وان هذه المادة وجدت ناضجة عند الضبط . فالحكم المطعون فيه لم يعاقب الطاعنين على زراعة الحشيش كما يزعم الطاعنان في هذا

٢٤

٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦

تحقيق . طلب المتهم انتقال المحكمة إلى محل الحادث لمعاينته .
اعتماداً على مائة الخير الذي تدبته لذلك . لا اختلال
بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

ليست المحكمة ملزمة قانوناً بأجابة الدفاع
إلى طلبه الانتقال لمحل الواقعة إذا كانت هي
ترى أن هذا الانتقال لا ضرورة له وأن الفصل
في الدعوى لا يقتضيه . فإذا طلب المتهم إلى
المحكمة أن تنتقل هي نفسها إلى محل الواقعة
لمعاينته وإجراء تجربة فيه فاكثفت هي بتدب
مهندس التنظيم لعمل رسم كروى مفصل لمحل
الحادثة بحضور النيابة ومحامى المتهم واستدعت
أصحاب الدكاكين المجاورة وسمعت أقوالهم ،
واطلعت على الرسم وسمعت أقوال المهندس
الذى أجراه ثم فصلت في الدعوى بناء على
ما حصلت من ذلك كله فلا تريب عليها في
من شئ . ذلك .

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجهين الأول والثاني
من أوجه الطعن أن الدفاع عن الطاعن عرض واقعة
أصلية كان لها الأثر الحاسم في الدعوى لاثبات
بطلان الاتهام وطلب انتقال المحكمة لمعاينة مكان
الجناية غير أن المحكمة بدلاً من أن تقوم هي
بالمعاينة عادت إلى النيابة بإجرائها واتدبت لها
وكيل النيابة المتراقع وقول الطاعن أن هذا بطلان
جوهرى بل هو تنازل عن ولاية القضاء لا يملكه
القاضى وقد ضاع بذلك دفاع الطاعن وأثره كما
أن هذا التنازل كان سبباً في بطلان آخر إذا النيابة
سمعت شهوداً في الواقعة واختارت احضار من

الوجه وإنما عاقبها على احراز الحشيش بعد نمو
مادته ونضجها . وهذا الفعل الأخير يعتبر جريمة
مستقلة لها عقابها الخاص بها في قانون المخدرات
وتختص المحاكم الجنائية العادية بنظرها بخلاف زرع
نبات الحشيش فهو أمر آخر . معاقب عليه بعقوبة
مالية نص عليها في قانون خاص والحكم بها
من اختصاص اللجنة الجزائية كما تقدم البيان . ولا
صحة إذن لما يزعمه الطاعنان كذلك من أن الحكم
عاقبهما مرتين على فعل واحد . أما ما يقوله الطاعنان
من أن الزراعة لم تكن قد نضجت بعد فينبه
ما ذكره الحكم المطعون فيه من أنه « ثبت أن
الحشيش تم نضجه وأن التحليل أثبت تمام نمو
مادة الحشيش فيه » وهذا الذى قاله الحكم يعد
فصلاً في مسألة موضوعية لا محل للجدل فيها أمام
محكمة النقض .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثالث أن
الواقعة الخاصة بالطاعن الثاني غير مينة البيان
الكافى بالحكم المطعون فيه بحيث لا يفهم منه
كيف اعتبرته المحكمة شريكاً في الزراعة للطاعن
الأول مع قولها عن الطاعن الأول أنه الزارع
الوحيد للحشيش .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أثبت
أن الأرض التى وجدت بها زراعة الحشيش ملك
لوزارة الأوقاف وأن الوزارة أجرتها إلى الطاعن
الثاني وأن الطاعن الأول اشترك مع الطاعن الثاني
في زراعتها فمن الطبيعى أن يعتبر الحكم المطعون
فيه الطاعنين محرزين للحشيش المضبوط الناتج
من هذه الزراعة المشتركة بينهما . واذن فلا صحة
لما ينسبه الطاعنان إلى الحكم المطعون فيه من
الغصور في بيان الواقعة بالنسبة للطاعن الثاني .

(طن محمود حسين عبد الجليل وآخر جدد لنيابة رقم

٨ سنة ٦ ق)

أرادت وهذا بطلان آخر في الدفاع .

« ومن حيث ان واقع الأمر على ما هو ثابت في محاضر الجلسات والحكم أن اندفاع عن الطاعن طلب من المحكمة أن تنتقل إلى محل الواقعة لدراسة المكان الذي قيل بأن المجنى عليه كان جالساً فيه فقررت المحكمة ندب مهندس تنظيم بلدة كفر الزيات لعمل رسم كروكي تفصيلي عن محل الحادثة يبين فيه منزل المجنى عليه وما يجاوره ويقابله من دكاكين ومنازل ومسالك مع إيضاح المسافات وبيان موضع منزل منصور اسماعيل من منزل المجنى عليه وأن يكون ذلك بحضور النيابة ومحامي المتهمين وكلفته النيابة بإحضار أصحاب الدكاكين والجيران الملاصقين في تاريخ الحادثة وفي اليوم المحدد للسيز في المحاكمة قدم وكيل النيابة الرسم المطلوب ومحضر الانتقال وسمعت المحكمة أقوال المهندس وسمعت الشهود الذين طلبتهم . وظاهر مما تقدم أن ما كان من المحكمة هو ندب خبير لعمل رسم كروكي عن محل الواقعة بحضور النيابة والدفاع وتكليف النيابة بإحضار الشهود المجاورين وقد سمعت بعد ذلك أقوال الخبير كما سمعت أقوال الشهود وليس في كل ذلك أي بطلان ولا تنازل عن ولاية القضاء كما يدعى الطاعن لأن للمحكمة الحق قانوناً في ندب أي خبير لإيضاح نقطة فنية معينة كما أن لها الحق في طلب سماع أي شاهد ترى ضرورة سماعه .

« ومن حيث ان حصل الوجه الثالث أن الدفاع قال ان الواقعة كما عرضت يستحيل وقوعها وطلب لجراء تجزئة في مكانها فرفضت المحكمة هذا الطلب قائلة بإمكان حصولها كما عرضت وفي هذا امتناع عن تحقيق دفاع معروض لا يملكه القاضي .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت أنه

فيما طلبه الدفاع عن المتهم الأول (الطاعن) من انتقال المحكمة لمحل الحادثة واجراء تجربة عما ذكره شهود الاثبات لا ترى المحكمة ضرورة له بعد اقتناعها بصحة معاينات النيابة وبعد الاطلاع على الرسم الذي أجراه المهندس بناء على أمرها وهذا الذي كان من المحكمة لا غبار عليه قانوناً لأنها ليست ملزمة بإجابة طلب الدفاع والانتقال لمحل الواقعة إذا كانت ترى هي أن هذا الانتقال لا ضرورة له وأنها يمكنها الفصل في الدعوى بدونه ورأيها في ذلك يعد فصلاً في أمر موضوعي تملك وحدها حق تقديره ، ولا رقابة عليها فيه .

« ومن حيث ان حصل الوجه الرابع أن الحكم أعرض عن الدفاع الذي تقدم كله وأهمل بحثه أصلاً في جملة وفي تفصيله فلم يرد على ما عرض الدفاع من أن الواقعة صورت تصويراً فوضع لها مكان لم تقع فيه واستدل على هذا بمحضر المعاينة من جهة ثم بالكشوف الطيبة من جهة ثانية ثم بمحضر التفقيش وضبط الخراطيش من جهة ثالثة ثم من وجود الدم الغزير بالملايس وعدم وجوده في المكان الذي أخرج وهذه كلها مستندات رسمية ثبتت التلقيق والتصوير وكل هذا ثابت في محضر الجلسة ولكن الحكم لم يتناول هذه الأوراق الرسمية بكلمة وقد انتهى الدفاع يبحث المسألة من جهة الطيب الشرعي وتطبيق نتائج التقارير على أقوال الشهود فلم يبحث الحكم شيئاً من ذلك .

« ومن حيث ان الحكم أثبت أن المحكمة لا تشك في صحة أقوال شهود الاثبات في تلك الوقائع التي أخذت بها وقد تأيدت شهادتهم بالتقارير الطيبة والمعاينة على التفصيلات المينة آنفاً وأنها بعد ما تقدم لا تقول على انكار المتهم الأول (الطاعن) ولا على ما أبدى من دفاع ولا على ما شهد به شهود تقيمه من أنه وقت الحادثة كان

٢٥

٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦

مراقبة - الحكم بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس
بتحديد مدة المراقبة ، وجوبه .

(المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣)

المبدأ القانوني

من واجب القاضي أن يحدد مدة العقوبة التي يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك . فإذا قضى الحكم الابتدائي بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء مدة الحبس في الجهة التي يعينها وزير الداخلية في الديار المصرية ، ولم يعين أجلاً لهذه المراقبة ، فاستأنف المتهم وحده ، فما يكون للحكمة الاستئنافية أن تؤيد هذا الحكم خشية أن يكون في تصحيحها إياه ، بتحديد مدة المراقبة إساءة لمركز المتهم الذي استأنف الحكم دون النيابة لاحتمال أن وزير الداخلية قد يرى إبقائه تحت المراقبة مدة أقل من المدة التي تقدرها هي - لا يكون لها ذلك بل يجب عليها أن تصحح الحكم بتحديد مدة المراقبة لاختصاصها هي دون سواها بذلك .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن ان قانون المتشردين والمشتبه فيهم وان لم يحدد مدة المراقبة التي تفرضها المادة التاسعة منه كعقوبة أصلية على الشخص المشتبه فيه الذي يوجد في حالة من الأحوال المنصوص عليها فيها الا انه أصبح من المقرر قهراً وقضاء اعتبار مدة هذه المراقبة بمثابة لعقوبة الحبس ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ لم يعين مدة المراقبة المقضى بها على المحكوم عليه .

يؤدي صلاة العشاء في المسجد ولا تعتقد بصحة أقوال هؤلاء الشهود سواء في التحقيقات أو أمام المحكمة وذلك ازاء ما اقتضت به المحكمة من صحة شهادة شهود الاثبات وفي هذا الذي ذكرته المحكمة الرد الكافي على دفاع الطاعن من تلفيق التهمة اذ هي ليست ملزمة بالرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع .

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس أن الحكم انما قام في الواقع على تدوينات تنقضا الأوراق الرسمية التي أشار اليها الطاعن في دفاعه وهو اذ يذكرها يقول أنها تفيد الادانة في حين أنها تفيد البراءة وتدل على العكس .

« ومن حيث انه فضلاً عن إبهام هذا الوجه لأنه لم يبين المستندات الرسمية التي يقول الطاعن أنها تنقض ما أثبتته المحكمة فانه لا يبدو أن يكون مناقشة موضوعية في تقدير المحكمة لقيمة المستندات والأدلة المقدمة لها وهو من شأنها وحدها ولا رقابة عليها فيه .

« ومن حيث ان محصل الوجه السادس والاخير ان عقيدة الادانة كانت مجردة عن أى دليل صحيح إلى حد جعل الحكم يأخذ الواقعة عن شهود هو نفسه يقول أنهم كاذبون وهذا التناقض يعيب الحكم ويجعله باطلا .

« ومن حيث ان الشق الأول من هذا الوجه غير صحيح لأن الحكم مفعم ببيان الأدلة على ادانة الطاعن أما الشق الثاني فلا قيمة له لأنه لم يبين التناقض الذي يدعيه الطاعن في الحكم .

(طين سيد احمد احمد الحبال ضد النيابة وأخرى بصفتها وصية ومدعية بحق مدني رقم ٧٢٣ لسنة ١٩٣٦ ق)

من هذه الناحية وتحديد المراقبة المحكوم بها على
المتهم بمدة ستة شهور .
(طعن النيابة العامة ضد محي عبد اللطيف دياب رقم
١٢٧٥ سنة ٦ ق)

٢٦

٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦

سب وقذف . الطعن في الاعراض منه
(المادتان ٢٦٢ و ٢٦٥ ع)

المبدأ القانوني

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع شددت
عقاب من يسب غيره إذا تضمنت ألفاظ
السب طعنًا في الاعراض ، كما شددت من
قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع عقاب
القاذف إذا كان ما قذف به يتضمن طعنًا في
الاعراض . وقد عبر بالفرنسية عن الطعن
في الاعراض في كلتي المادتين بتعبير واحد
"l'honneur de familles" ولا يكون
الطعن كذلك إلا إذا كان ماسًا بالكيان
العائلي جارحًا لشرف الأسرة خادشًا لناموسها
أما إذا كانت ألفاظ الطعن منصبية على شخص
الرجل وحده ولا تتناول المساس بشرف
عائلته فيتعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة
٢٦٥ ع دون الفقرة الثانية ، ومن هذا القبيل
سب إنسان بألفاظ « يامعرض يافواحشي »
فهذه الألفاظ مع عمومها خالية عما يمس شرف
العائلة وليس فيها ما يجرح غير المسبوب
وحده

المحكمة

« من حيث أن الوجه الأول بني على أن الألفاظ
الذكورة بالحكم المطعون فيه على فرض صدورها

(٧)

كذلك أخطأ الحكم إذ أيد الحكم الابتدائي فيما
قضى به من جعل هذه المراقبة في مكان خاص مع
أن المراقبة الخاصة لا يجوز القضاء بها في مثل هذه
الحالة (وقد تازلت النيابة بالجلسة عن هذا الشرط
الآخر من الطعن لعدم مطابقتها لحكم القانون)
« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم الابتدائي
والحكم المطعون فيه المؤيد له يرى أن الحكم الأول
قضى « بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس بعد
انقضاء مدة الحبس في الجهة التي يعينها وزير الداخلية
في الديار المصرية ... الخ » ، ولم يعين أجلًا لهذه
المراقبة . فاستأنف المتهم ، والمحكمة الاستئنافية
قضت في حكمها بما يأتي « وحيث أنه بالنسبة
للتهمة الثانية فإن المحكمة ترى أنه كان يتعين تحديد
مدة المراقبة في الحكم إلا أنها تخشى أن ذلك
يضير المتهم لاحتمال أن وزير الداخلية يرى
بقاءه تحت المراقبة مدة أقل من المدة التي تقدرها
وليس المحكمة الحق في إساءة مركز المتهم
مادامت النيابة لم تستأنف الحكم ومن ثم يتعين
تأييد الحكم المستأنف » ،

« ومن حيث أنه يبين بما تقدم أن الحكم
المطعون فيه يسلم بوجوب تحديد مدة المراقبة
ولكنه يخشى أن يكون في ذلك إساءة لمركز المتهم
مادام هو المستأنف وحده دون النيابة ومثل هذا
النظر لا يصح أن يكون له عند القاضي محل من
الاعتبار إذ أن واجبه تحديد مدة العقوبة التي
يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك وليس
في القانون المنطبق في هذه الدعوى نص من هذا
القبيل وكان الواجب على المحكمة الاستئنافية أن
تصحح الحكم الابتدائي بتعيين مدة المراقبة
لاختصاصها بذلك دون سواها .

« ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون
فيه خطأ إذ لم يحدد مدة المراقبة ويتعين نقضه

٢٧

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٦

حكم . تحرير أسبابه . التوقيع عليه . عدم حصولها وقت النطق به وقبل اقبال دور الانعقاد . لا يطله .

(المادتان ٥١ تشكيل ، ٩١ من قانون المرافعات)

المبدأ القانوني

إن المادتين ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، ٩١ من قانون المرافعات لم تقضيا بيطلاق الحكم إذا لم يحصل التوقيع عليه قبل إقبال دور الانعقاد أو إذا لم يحضر وقت النطق به بل كل ما أراده الشارع من هاتين المادتين هو الحضر على الأسراع في تحرير أسباب الأحكام وتوقيعها .

المحكمة

« من حيث ان حصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو ان الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ لم يقع عليه قبل اقبال دور الانعقاد ولم تحرر أسبابه قبل النطق به وفي ذلك مخالفة لنص المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٩١ من قانون المرافعات وهو ما يطل الحكم واستدل الطاعن على هذه المخالفة بشهادة رسمية تاريخها ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ .

« ومن حيث ان كل ما دلت عليه هذه الشهادة ان الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة لم يكونا موجودين في ملف الدعوى حتى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ أي بعد اقبال دور انعقاد محكمة الجنايات الحاصل في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ .

« ومن حيث ان عدم وجود الحكم ومحضر الجلسة في ملف القضية الى ما بعد دور الانعقاد لا يقطع بصحة ما يريد الطاعن الاستدلال به عليه ومع ذلك فما يدعيه الطاعن من مخالفة لنص المادتين ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و٩١

من الطاعة لا تطبق بأي حال على الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ لأن المقصود من هذه الفقرة هو السب الذي يتناول الاعراض ويكون مقصودا به وقائع معينة تخدش الشرف العائلي .

« وحيث ان الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ عقوبات شددت عقاب السب اذا تضمنت الفاظ السب طعنا في الاعراض كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات عقاب القاذف اذا تضمن ما قذف به طعنا في الاعراض وقد ورد الطعن في الاعراض في النسخة الفرنسية في كلتي المادتين بتعبير واحد هو الطعن في شرف العائلات l'honneur de familles واذن يجب ان يكون الطعن في الاعراض ماسا بالكيان العائلي جارحاً للأسرة خادشا لناموسها فاذا كانت الالفاظ عالقة بشخص الرجل وحده ولا تتناول المساس بشرف عائلته تعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ عقوبات دون الثانية .

« وحيث انه بالرجوع الى الفاظ السب وهي (يا معرص يا فواحشي) يرى انها على عمومها خالية بما يمس كيان العائلة في شرفها وليس فيها سوى ما يجرح المجنى عليه وحده واذن يكون الحكم المذكور قد أخطأ في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات على واقعة السب المستندة الى الطاعن ولهذا يتعين نقضه وتطبيق الفقرة الأولى من المادة المذكورة على الواقعة الثابتة في الحكم .

« وحيث ان الوجه الثاني موضوعي لتعلقه بتقدير اقوال الشهود وهذا التقدير من حق محكمة الموضوع دون سواها .

(طعن زكية ابراهيم حسن ضد النيابة رقم ١٢٨١ سنة ١٩٣٦ ق)

النيد ونشاء الحب كالآرز والشعير والذرة وغيره يصير خلا مغشوشاً معاقباً على غشه بمقتضى المادة ٣٠٢ عقوبات إذا ما أضيف إليه شيء من الماء يخفف كمية حمض الخليك الذي يتكون فيه من عملية التخمير ذاتها بنسبة ٤ ٪ . أما الخل المحضر صناعياً بإضافة الماء إلى حامض الخليك فهو وإن كان وسيلة تقليدية للخل الطبيعي الناتج من التخمير إلا أنه ليس في قانون العقوبات ما يمنع من تحضيره وبيعه للجمهور على أنه خل صناعي . ولكن يجب مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعي مشتملاً على نسبة من الحامض المذكور كافية لاعتباره خلا يمكن أن يسد مسد الخل الطبيعي . فان كان الخل المجهز بهذه الطريقة لا يحوى إلا نسبة ضئيلة من الحامض المذكور تنفق معها مميزات الخل المتعارف عليها لدى الجمهور اعتبر خلا مغشوشاً تنطبق عليه المادة ٣٠٢ ع المذكورة وتقدير النسبة اللازمة لاعتبار الخل الصناعي خلا صالحاً للاستعمال المتعارف عليه متروك أمره لتقدير قاضي الموضوع يفصل فيه على الأساس المتقدم . فالحكم الذي لم يبين نوع الخل المضبوط هل هو خل طبيعي أم خل صناعي : ولم يبين نسبة حامض الخليك فيه مكتفياً بقوله إنها أقل من ٤ ٪ ومع ذلك قطع بعدم وجود غش في هذا الخل يكون حكماً ناقص البيان متعيناً نقضه .

المحكم

« حيث أن محصل الطعن هو أن الخل المضبوط لدى المتهم يجب أن يعد مغشوشاً طبقاً لتعليمات

من قانون المرافعات بفرض صحته لا يعيب الحكم ولا يستلزم نقضه إذ لم تقض هاتان المادتان بالبطلان في حالة عدم التوقيع على الحكم قبل ائصال دور الاعتقاد أو في حالة عدم تحريره وقت النطق به وكل ما يريده الشارع من نص المادتين المذكورتين هو الحض على الأسراع في تحرير أسباب الأحكام وتوقيعها ومن ثم يكون هذان الوجهان في غير محلها .

« ومن حيث أن الوجه الثالث بني على أن الحكم المطعون فيه استند في توافر سبق الإصرار على أسباب لا تنتج .

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى الحكم يرى أنه عند بيان دليل سبق الإصرار ذكر ما يأتي : « وبما أن سبق الإصرار متوفر أيضاً قبل المتهم من تحينه فرصة نوم المجنى عليه قبل الفجر وتسله إلى مرقدته ومفاجأته بإطلاق العيارات ومن وجود الباعث على ارتكاب الجريمة وهو الانتقام لسبق اتهام المجنى عليه في حرق جرن والده من بضعة أشهر قبل الحادثة » ولا شك في أن هذه الوقائع التي ذكرها الحكم المطعون فيه تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي استخلصتها المحكمة منها لتوافر سبق الإصرار ولا تتجافى مع المنطق خلافاً لما يدعيه الطاعن .

« ومن حيث أنه عن الوجه الأخير قد تنازل عنه الطاعن .

(طعن راشد عبد اللطيف محمود ضد النيابة رقم ١٢٨٧ سنة ٦ ق)

٢٨

٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦

غش البضاعة . الخل . غشه . معاقب عليه .

(المادة ٣٠٢ ع)

المبدأ القانوني

الخل المستخرج بطريقة التخمير من

مصلحة الصحة وذلك لاحتوائه على نسبة من حمض الخليك تقل عن ٤ ٪
 « وحيث انه يبين من الرجوع الى الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان محكمة الموضوع بنت حكمها الصادر ببراءة المتهم على ان هذه النسبة (أى ٤ ٪ من حمض الخليك) ان زادت أو نقصت فليس في ذلك معنى الغش المعاقب عليه بالمادة ٣٠٢ عقوبات إذ ليس الخل كغيره من المواد التي تباع وتشترى بحالتها الطبيعية كاللبن مثلاً لأن هذا بحاله الطبيعية يحوى نسبة ثابتة من العناصر التي يتكون منها فاذا طرأ عليه الغش تغيرت تلك النسب وذلك بعكس الخل الذي يتكون من اضافة حمض الخليك الى الماء بنسبة غير ثابتة فاذا ما أريد جعلها كذلك وجب ان يكون هذا بطريق التشريع لا بمحض الارادة » وحيث انه يبين عما تقدم ان محكمة الموضوع ظنت خطأ ان الخل انما يحضر بطريقة وحيدة هي اضافة ماء الى مادة حمض الخليك لتخفيفها مع ان الخل بحسب الاصل انما يستخرج بطريقة التخمير من النيد ونشاء الحب كالأرز والشعير والذرة وغيرها بدون ان يدخل في استخراجه حمض الخليك لكن هذا الحمض يتكون في الخل من عملية التخمير ذاتها بنسبة لا تقل عن ٤ ٪ ولا شك ان الخل المجهز بهذه الطريقة يصبح خلا مغشوشا طبقا للمادة ٣٠٢ عقوبات اذا ما اضيف اليه شيء من الماء كما هو الحال اذا ما غش اللبن بالطريقة عينها اما تحضير الخل صناعيا باضافة الماء الى حامض الخليك فليس سوى وسيلة تقليدية للخل الطبيعي الناتج من التخمير اريد بها تسهيل تحضير الخل وما دام التشريع المصرى لا يحوى شيئا خاصا بصناعة الخل وتحضيره ويعه أو عرضه للبيع بهذه الصفة فليس ثمت ما يمنع تجهيز الخل من حامض الخليك

ويعه للجمهور على اعتبار انه خل صناعي الا انه يجب مع ذلك ان يكون هذا الخل الصناعي مشتملا على نسبة كافية من الحامض المذكور كقيلة لا اعتبره خلا يتفجع به الناس في شؤونهم العادية كما لا يترك المحضرون والباثون احرارا في التلاعب بهذه النسبة فيبيعون الناس خلا ليس فيه من هذه المادة سوى نسبة ضئيلة تتنق معها سميات الخل المتعارف عليها لدى الجمهور اما تقدير النسبة اللازمة لاعتبار الخل الصناعي خلا صالحا للاستعمال المتعارف عليه فتترك امره لقاضى الموضوع يت فيه على الاساس المتقدم .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يبين ما اذا كان الخل المضبوط أو المرفوعة بشأنه الدعوى خلا طبعيا أم صناعيا إذ لكل نوع حكم خاص كما تقدم كما انه لم يبين نسبة حامض الخليك فيه بل اكتفى بالقول بأنها أقل من ٤ ٪ وقطع مع ذلك بعدم وجود غش في هذا الخل مع ان هذا الخل لو كان طبعيا لوجب اعتباره خلا مغشوشا لنزول بالنسبة فيه عن الحد الأدنى الواجب توفره في الخل الطبيعي كما سلف البيان اما لو كان صناعيا فمن الواجب التثبت من نسبة حامض الخليك فيه لمعرفة ما إذا كان حائظا لمميزات الخل وصالحا للاستعمال عرفاً أم فاقد هذه المميزات فيكون خلا مغشوشا

« وحيث انه لما ذكر يكون الحكم المطعون فيه ناقص البيان فيتعين نقضه مع احالة الدعوى الى محكمة الموضوع للحكم فيها مجددا على الاسس المتقدمة مع التثبت من توفر سائر اركان الجريمة (طعن النيابة ضد على حسن علام رقم ٨٦٧ سنة ٦ ق)

٢٩

٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦

تعويض . تقديره . العبرة في التقدير هي بالطلبات الختامية .
المعول عليه في التقدير . (المادة ٦٦ ع)

المبدأ القانوني

إن ما يطلبه المدعون بالحق المدني من التعويض عما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم الواقعة على ذويهم وما تقضى به المحاكم من ذلك لا ينظر فيه البتة إلى ماسبق أن قدره هؤلاء لدى لجنة الاعفاء ، بل العبرة فيه هي بالطلبات الختامية أمام محكمة الموضوع . ولا ينظر في تقدير هذا التعويض إلى أنصاء طالبيه في الميراث ، بل المعول عليه في ذلك هو ما أصاب كلا منهم من الضرر المادي والأدبي . ولا معقب على قضاء محكمة الموضوع فيما قدره من ذلك في حدود الطلبات الختامية التي قدمت لها .

المحكمة :

« حيث أن ما ورد في الوجهين الأول والثاني من طعن ابراهيم ابراهيم شرشرو ما توضح كذلك في الطعن المقدم من الاثنين الآخرين متعلق برمته بالموضوع ومناقشة الأدلة بما لا شأن لمحكمة النقض به ولا يلتف أذن إليه .
« وحيث أن الوجه الثالث والآخر من

طعن ابراهيم ابراهيم شرشرو المذكور . يتحصل في أن المبلغ الذي طلبته ورثة المجنى عليه أمام لجنة الاعفاء بصفة تعويض كان ٣٠٠ جنيه في حين أن ما قضى به الحكم المطعون فيه لوالدة المجنى عليه المذكور وزوجته يزيد عن حصة كل منهما الميراثية في ذلك المبلغ .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن زوجة المجنى عليه ووالدته ادعتا بحق مدني قبل الطاعن الحالي قدرتا به بمبلغ ٢٠٠ جنيه من ذلك ١٥٠ جنيه للزوجة و ٥٠ جنيه للوالدة فقضت المحكمة الأولى بمبلغ ١٠٠ جنيه فقط وللثانية بمبلغ ٥٠ جنيه الذي طلبته .

« وحيث أنه مما لا شك فيه هو أن ما يطلبه المدعون بالحق المدني وما تقضى به المحاكم من التعويض في مثل هذه الأحوال لا ينظر فيه البتة إلى ماسبق أن قدره الورثة في طلبهم لدى لجنة الاعفاء إذ العبرة في ذلك إنما تكون بالطلبات الختامية أمام محكمة الموضوع كما لا ينظر إلى نصيب هؤلاء المدعين في الميراث وإنما المعول عليه في تقدير ما يحكم به تعويضاً لهم هو ما أصاب كل واحد منهم من الضرر المادي والأدبي وتقدير هذا التعويض من حق المحكمة وحدها في حدود تلك الطلبات الختامية بلا معقب لقضائها في ذلك على الإطلاق .

(طعن ابراهيم ابراهيم شرشرو وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٤٠٣ سنة ٦ ق)

قضاء في حكم النقض في المبدأ القانوني

المبدأ القانوني

إذا كان أساس الدعوى المطالبة بحساب ريع منزل مشترك وقدمت فيها جملة أوراق معترف بها من طرفي الخصومة ورأت محكمة الاستئناف - خلافاً لما رأتها محكمة الدرجة

٣٠

١٢ مارس سنة ١٩٣٦

خير . حكم محكمة الدرجة الأولى بتعين خير . حكم محكمة الدرجة الثانية في الدعوى على أساس الأوراق المقدمة فيها . لا حرج . المحكمة غير مقيدة بما صدر في الدعوى من أحكام نهائية أو تحضيرية أو بالانقياد لرأي خير .

« المنزل) من تاريخ وفاة والدهما في مارس »
 « سنة ١٩٠٩ بأن يستولى كل منهما على أربعة »
 « قراريط من ريعه ويعطى لكل من أخيهما »
 « مصطفى وأخواتهما زينب وفاطمة ونعيمة »
 « أربعة قراريط بعد تخصيص الدور الثالث »
 « لسكن والديهما »

وبعد ان استخلصت من هذه الورقة أنه ليس
 للست ستية نصيب في ريع باقى المنزل ما دامت
 هى تسكن فى الدور الثالث على حدة بدون احتساب
 أية أجره عليه . وبعد أن ذكرت مضمون خطاب
 ١١ مايو سنة ١٩٢٣ الصادر من الطاعن نفسه
 إلى أخيه أحمد أفدى عبد المجيد المطعون ضده
 بالإشارة عليه بكيفية تحديد أجره الدورين الباقيين .
 وبعد أن حددت المدة التى يستحق فيها البكباشى
 صالح أفدى نصيبه من هذا الريع بأن قالت :

« وحيث ان المستأق عليه أقر بجلسة ١٤ »
 « ابريل سنة ١٩٣٥ ان نصيبه فى الريع ينتهى »
 « فى تاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٢٥ حين باع ثمانية »
 « قراريط من الرقة إلى أخته فاطمة كما أقر »
 « بصحيفة دعواه ان نصيبه فى ريع الدور الثانى »
 « ينقطع من تاريخ سكن أخيه مصطفى بهذا الدور »
 « ومصطفى سكنه فى فبراير سنة ١٩١٧ وكان »
 « غالبا مدة شهر يناير سنة ١٩١٧ وبذلك »
 « يستحق ريع هذا الدور فى آخر ديسمبر »
 « فى سنة ١٩١٦ قط »

بعد كل ذلك رأت محكمة الاستئناف أن جميع
 العناصر متوفرة لديها لتقدير الريع المستحق لصالح
 عبد المجيد أفدى كما أنها رأت بالنسبة للبصاريف
 أن البعض منها مسلم به من الطاعن وأن البعض
 الآخر ثابت من الايصالات الرسمية المقدمة عنها
 ما عدا ما يخص منها التصليح والترميم والدهان
 والكسح من سنة ١٩٠٩ إلى حين رفع الدعوى

الأولى من وجوب تعيين خبير وإحالة على
 التحقيق وانتقال محل النزاع — أن بعضا من
 هذه الأوراق مضافا إليه إقرارات الخصوم
 يشمل من العناصر الواقعية ما يكفى للفصل فى
 موضوع الدعوى فلا حرج عليها فى ذلك إذ
 هى ليست مقيدة بما صدر من أحكام تمهيدية
 أو تحضيرية أو بالانقياد لرأى خبير مادامت
 قد كونت اعتقادها من أوراق مقدمة لها
 تقديمها صحيحا ومن أقوال الخصوم الثابتة فى
 محاضر الجلسات .

المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على ثلاثة أوجه .
 - الأول - خلو الحكم المطعون فيه من الأسباب
 - الثانى - قصور فى بيان الحكم واضطراب فى وقائمه
 - الثالث - ايراد الحكم لوقائع غير صحيحة بلا سند
 أو بسند وهمى لا يؤدى الى إثباتها

« وحيث ان محكمة الاستئناف قد صدرت
 حكمها المطعون فيه ببيان ما يعيبه المستأق الأصل
 أحمد عبد المجيد أفدى على الحكم الابتدائى المستأق بأن
 قالت أنه « بنى استئنافه على أن الحكم الابتدائى »
 « قد أخطأ فى تقدير المدة التى يستحق المستأق »
 « عليه بصفته الشخصية نصيبه فيها كما أخطأ »
 « فى احتساب ريع والده الطرفین لأنها لا تستحق »
 « ريعاً بسبب سكنها فى المنزل وكذلك أخطأ »
 « فى تقدير سائر المصاريف التى صرفها المستأق »
 « فى إدارة المنزل واصلاحه »

ثم بعد ان أتت على ذكر ملخص موضوع
 الدعوى وبعد ان ذكرت مضمون ورقة اتفاق
 ٥ اكتوبر سنة ١٩٢١ (التي لم تقدم لهذه المحكمة) إذ
 قالت « وقد اتفق الطرفان كتابة بتاريخ ٥ اكتوبر »
 « سنة ١٩٢١ على كيفية توزيع ريعه (أى »

٣١

١٩ مارس سنة ١٩٢٦

موظفون . ضابط بالحرية . استبداعه لمدة أزيد من
ثلاث سنوات . طلبه التعويض عن ذلك . رفض طلبه . لا مخالفة
لقانون .

(الأمر العالي الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١
والأمر العالي الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ والمرسوم الرقيم
٢١ يناير سنة ١٩٣٥ بتأليف لجنة الضباط)

المبدأ القانوني

ان الأمر العالي الصادر في ٢٢ سبتمبر
سنة ١٨٨١ إذا كان قد بين الأحوال التي
يحال فيها ضباط الجيش الى الاستبداع ونص
على أن مدة الاستبداع لا يصح أن تزيد على
ثلاث سنوات فان هذا الأمر قد ألغاه الأمر
العالي الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢، ولم
يصدر بعده قانون أو أمر عال بخصوص
استبداع ضباط الجيش، وانما ترك الأمر
في ذلك لرأى وزارة الحرية ولجنة الضباط
المؤلفة بمقتضى المرسوم الرقيم ٢١ يناير سنة
١٩٣٥ المختصة بالنظر في تعيين الضباط
أيا كانت درجاتهم وترقيتهم وأحالتهم الى
الاستبداع أو المعاش وفصلهم وهذا المرسوم
لا يعين الأحوال التي يصح أن يحال فيها
الضباط الى الاستبداع ولا مدته . فإذا صدر
حكم برفض طلب تعويض ضابط مستودع
عن اطلالة مدة استبداعه عن ثلاث سنوات
فان هذا الحكم لا يكون مخالفا في قضائه للقانون .
المحكم

« حيث ان وجه الطعن يتلخص على ما انتهى
إليه الطاعن في مذكرته الشارحة في ان الحكم
المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى برفض

تقدرأت المحكمة بالنسبة لها أنه من الصعب التحقق
بما صرف في هذه الأعمال لمضى زمن طويل وأنها
تقدرها حسب العرف بأجرة شهر عن كل سنة
فاشرت المحكمة عمل الحساب بنفسها على هذه
الأسس وكانت نتيجة ما حكمت به بحكمها
المطعون فيه .

« وحيث ان الدعوى أساسها المطالبة بحساب
ربيع عن منزل مشترك تقدمت فيها جملة أوراق
معترف بها من طرفي الخصومة رأت فيها
محكمة الاستئناف بغض النظر عما رآته محكمة أول
درجة من وجوب تعيين خير وإحالة على
التحقيق وانتقال محل النزاع — أن بعضا
من هذه الأوراق مضافا اليه اقرارات الخصوم
يشمل من العناصر الواقعية ما يكفي للفصل في
الدعوى ولا حرج عليها في هذا الاجراء فهي
ليست مقيدة بما صدر من أحكام تهديدية كانت
أو تحذيرية ولا ملزمة بالانقياد لرأى الخبراء في
الدعوى ما دامت هي قد كونت اعتقادها من
أوراق مقدمة لها في ملف الدعوى ومن أقوال
الخصوم الثابتة في محاضر الجلسات .

« وحيث انه متى تقرر ذلك يكون جميع
ما يعيب به الطاعن على الحكم المطعون فيه من
الأمر الموضوعية التي لا رقابة لمحكمة النقض
على تقدير محكمة الموضوع لها . ولذا يتعين
رفض الطعن .

(طن البكباشي صالح عبد المجيد قنديل وأخرى وحضر
عنهما الاستاذ زكي فليون ضد احمد قنديل عبد المجيد رقم ٨٤
سنة ٥ ق رثانة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد لبيب
عليه بك وكيل المحكمة ومراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك
ومحمد فهمي بك وعلى حيدر حجازي بك مستشارين وحضور
حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

٣٢

١٩ مارس سنة ١٩٣٦

- ١ - استئناف - قيدة - ميعاد القيد
(المادة ٣١٣ مرافعات)
- ٢ - قرض وإبرام - خطأ الحكم في حساب الأرقام الواردة فيه - لا يصلح وجها للطعن - محكمة الموضوع هي التي تصححه اذا رفع أمره اليها

المبادئ القانونية

١ - إذا دفع المستأنف عليه بأن الاستئناف الذي رفعه خصمه يعتبر كأن لم يكن لقيدته بعد الميعاد. ورفضت محكمة الاستئناف هذا الدفع بقولها « ان المحكمة تبدأ جلساتها في هذا الوقت الساعة التاسعة صباحا فيكون الاستئناف قد قيد قبل بدئها بأكثر من ثمانى وأربعين ساعة ويتعين رفض الدفع » فهذا الذى شهدت به محكمة الاستئناف هو تقرير للواقع السائر به العمل أمامها ولا معقب عليها فيه .

٢ - لا يصح الطعن في حكم لوقوع خطأ مادي في حساب الأرقام الواردة فيه فان مثل هذا الخطأ تصححه محكمة الموضوع إذا ما رفع أمره اليها .
المحكم

« بما ان الطعن شمل وجهين أولهما - يتلخص في ان محكمة الاستئناف اخطأت في القانون برفضها الدفع الفرعى المقدم من المستأنف عليهم (الطاعين) بأن استئناف السيدة أنيسة حنا ويصا يعتبر كأنه لم يكن إذ هو لم يقيد الا في الساعة ٨ ! فرنجي والدقيقة ٤٢ من صباح يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وكانت الجلسة المحددة لنظره يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ الساعة الثامنة ونصف صباحا فهو

دعوى التعويض التي رفعها ضد وزارة الحرية لأنه بعد ان أحيل على الاستيداع في سنة ١٩١٧ طلب ان يعاد الى الخدمة العاملة فلم تجبه الى طلبه بل أبقت بالاستيداع الى الآن في حين ان الاستيداع حالة مؤقتة لا يصح قانونا ان تزيد مدته على ثلاث سنوات .

« وحيث ان الأمر العالى الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ قد بين الأحوال التي يحال فيها ضباط الجيش الى الاستيداع ونص على ان مدته لا يصح ان تزيد على ثلاث سنوات إلا ان هذا الأمر قد الغاه الأمر العالى الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ولم يصدر من ذلك الوقت الى الآن أى قانون أو أمر عال خاص باستيداع ضباط الجيش بين الأحوال التي يصح ان يحالوا فيها الى الاستيداع وما يجب ان تكون مدته وإنما ترك الأمر لرأى وزارة الحرية ولما اقترحه لجنة الضباط المشكلة بمقتضى المرسوم الرقم ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ المختصة بالنظر في تعيين الضباط أيا كانت درجاتهم وترقيتهم وأحوالهم على الاستيداع أو المعاش ورفقهم ولم يبين هذا المرسوم الأحوال التي يصح ان يحال فيها الضباط الى الاستيداع ولا مدته وينتج من ذلك ان الحكم المطعون فيه الذى جاء مؤيدا للحكم الابتدائى لأسبابه لم يخالف قانونا ما في قضائه برفض طلب التعويض المترتب على إطالة مدة الاستيداع لأكثر من ثلاث سنوات .

(طعن عبد الرحمن اتندى القهيدى وحضرته الأستاذ محمد كامل البندراى ضد وزارة الحرية رقم ٥٦ سنة ٥٦ ق بالمعية السابقة عدا حضرة صاحب العزة عيد القنح بك السيد بدلا صاحب العزة مراد وهبه بكوا الأستاذ محمد رشدى بك رئيس نيابة الاستئناف بدلا من الأستاذ محمد جلال صادق رئيس النيابة)

بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ أى قبل انتهاء الخمس عشرة سنة من ١٧ ابريل سنة ١٩٢٣ تاريخ استحقاق الكميالة - ثانيا - قد أقر فهمى بك هذا بالدين فى المستندات التى قدمها الطاعنون . - ثالثا - قد تنازل فهمى بك فى محضر جلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ امام محكمة اسبوط الابتدائية عند نظر الدعوى عن التمسك بسقوط الحق فى الدين بالتقادم . - رابعا - ان الدائن بسطوروس واصف خياط بك قد توفى فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٥ والمدين ناصيف حناويصا بك توفى فى ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ والفترة بين هذين التاريخين يجب ايقاف التقادم اثناءها ليس فقط بالنسبة للسيدة امينة ابنة الاول وزوجة الثانى كما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بل بالنسبة لجميع ورثة الدائن لأن الدين يستند واحد وهو غير قابل للتجزئة وقد انتقل الحق فيه من الدائن لورثته جميعا . - خامسا - ان نصيب السيدة امينة فى ميراث والدها الدائن هو خمسة قراريط وربيع قيراط من اربعة وعشرين كما سلم الحكم المطعون فيه وهذا ينتج ان نصيبها فى دين الكميالة مبلغ ٣٠٠ ملجم و ٥١٠ جنيايات لا مبلغ ٤٨٦ جنيايات المحكوم لها به «وبما انه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين ان محكمة الاستئناف قد استعرضت دفاع الطاعنين ومستنداتهم وحصلت من واقع ما استعرضته انه لم تحصل مطالبة بالدين بطريق التقاضى أو ما يعادله كما لم يحصل اعتراف من ورثة المدين بمديونية محددة ولا اعتراف بوجود التزام بدين سيسوى قدره فيما بعد وهذا الذى حصلته من فهم الواقع فى الدعوى لارقابة لمحكمة النقض عليها فيه اما تكييفها القانونى لهذا الواقع فقد جاء سليما من ناحية القانون وبهذا يسقط الاعتراضان الاول والثانى من اعتراضات الطاعنين .

اذن قيد بعد الميعاد الذى نصت عليه المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات «وبما ان هذا الوجه مردود بأن محكمة الاستئناف قد ذكرت صراحة فى حكمها دفعا لقول الطاعنين العبارة الآتية «وحيث ان المحكمة «تبدأ جلساتها فى هذا الوقت الساعة التاسعة «صباحا فيكون الاستئناف قد قيد قبل بدئها بأكثر «من ثمان واربعين ساعة ويتعين رفض الدفع «وبما ان هذا الذى شهدت به محكمة الاستئناف هو تقرير للواقع السائر به العمل امامها ولا معقب عليها فيه فلا محل بعد هذا لما تعلل به الطاعنون فى هذا الشأن ويجب رفض هذا الوجه .

«وبما ان الوجه الثانى من تقرير الطعن يتلخص فى ان محكمة الاستئناف قد اخطأت فى تطبيق القانون وفى تأويله حين عدلت الحكم الابتدائى ، الذى كان قضى للطاعنين بمبلغ ٨٠٠ ملجم و ٢٣٣٢ جنيايات الكميالة المأخوذة لورثتهم على مورث خصومهم ومستحقة السداد فى ١٧ ابريل سنة ١٩١٣ وقصرت ما ألزمت به ورثة المدين على مبلغ ٤٨٦ جنيايات قائلة انه نصيب السيدة امينة احدى ورثة الدائن وارملة المدين ومعلقة هذا النظر بأن دين الكميالة قد يسقط حق المطالبة به بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ استحقاقه الا فيما يتعلق بنصيب السيدة امينة المذكورة لأن زوجيتها للدين توقف مدة التقادم إبان قيام تلك الصلة - يقول الطاعنون ان محكمة الاستئناف قد اخطأت فى هذا من النواحي الآتية . - اولا - ان مستندات الدعوى وملابساتها تجزم بأن الدين لم يسقط بمضى خمس عشرة سنة لأنه حصلت المطالبة به بجملة خطابات معترف بوصولها الى يد فهمى حناويصا بك احدى ورثة المدين ووكيل أولئك الورثة فى إدارة التركة اولها

أما الاعتراض الثالث فقد أبان الحكم المطعون فيه علة عدم أخذه بما سماه الطاعنون تنازلاً من فهمي بك عن التمسك بالتقدم وقرول الحكم في ذلك سليم تفره هذه المحكمة .

كذلك الاعتراض الرابع لا يلتفت إليه فان شأن السيدة أمينة في صلته بالمدين تلك الصلة الأدبية التي تمنعها من مطالبة زوجها بدين أبيها هي غير صلة اخواتها فالفرقة التي رأتها محكمة الاستئناف كانت على أساس صحيح .

وبما ان الاعتراض الخامس مثاره خطأ مادي في احتساب الأرقام تصححه محكمة الموضوع إذا ما رفع الأمر إليها .

(طعن ورتة المرحوم بطوروس بك واصف خياط وحضر عنهم الاستاذ حبيب بك دوس ضد ورتة المرحوم ناصيف بك حنا وحضر عن الثمانية الأول الاستاذ حنا مرقس وحضر عن الأخير الاستاذ عبد الفتاح الطويل رقم ٧٣ سنة ٥٩ بالهيئة السابقة)

٣٣

١٩ مارس سنة ١٩٣٦

حكم . - تسيبه . عدم تسيب بعض ماضي به . تقضى الحكم فيما يتعلق بهذا البعض . (المادة ١٠٣ مرافعات)
المبدأ القانوني

إذا قضت محكمة الاستئناف برفض طلب فوائد المبلغ الذي حكمت به للمدعية ولم تعلل هذا الرفض ولم يكن في الأسباب الأخرى للحكم ما يمكن أن تستخلص منه ضمناً علة للرفض فان هذا الحكم يكون معيباً من ناحية قصوره عن تسيب هذا الجزء من منطوقه ويتعين نقضه فيما يتعلق بهذا الجزء .

المحكمة

وبما ان الوجه الأول من تقرير الطعن يخلص في ان محكمة الاستئناف خالفت القانون في أمرين - الأول - حين قضت برفض الدفع

الفرعي المقدم من خصوم السيدة انيسة حنا وبما بأن استئنافها يجب اعتباره كأنه لم يكن لأنه لم يقيد إلا في الساعة ٨ أفرنكي والدقيقة ٤٢ من صباح يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وكانت الجلسة المحددة لنظره يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ الساعة ٨ أفرنكي والدقيقة ٣٠ صباحاً فواذن قيد بعد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات والأمر الثاني - ان محكمة الاستئناف أغفلت الحكم بفوائد السبعائة جنيه التي حكمت بها للطاعنة مع ان خصومها حين استأنفوا الحكم الصادر عليهم بهذا المبلغ ضمن جميع ما طلبوا الحكم به قد استثنوا مبلغ السبعائة جنيه المذكور وفوائده وطلبوا صراحة ان يكون الحكم الاستئنافي مقصوراً عليه هو وفوائده لأن هذا المبلغ هو ما حلفت عنه الطاعنة للمدين الحاسمة فاغفال محكمة الاستئناف الحكم بالفوائد هو بما لا تملكه قانوناً .

وبما ان الشق الأول مردود بأن محكمة الاستئناف قد ذكرت صراحة في حكمها دفعا لقول الطاعنين العبارة الآتية : « وحيث أن المحكمة » تبدأ جلساتها في هذا الوقت الساعة التاسعة » « صباحاً فيكون الاستئناف قد قيد قبل بدئها بأكثر » « من ثمان وأربعين ساعة وتعين رفض الدفع » « وبما ان هذا الذي شهدت به محكمة الاستئناف هو تقرير للواقع الساري به العمل امامها ولا معقب عليها فيه فلا محل بعد هذا لما تعلل به الطاعنون في هذا الشأن ويجب ان رفض هذا الشق من وجه الطعن .

وبما ان مؤدى الشق الثاني من وجه الطعن ان الحكم المطعون فيه حين سكت عن الحكم بالفوائد عن مبلغ السبعائة جنيه وشفع هذا السكوت برفض ما عدا ما حكم به من الطلبات قد حكم فعلاً برفض الزام المدعي عليهم في الطعن بالفوائد مع

إنهم مسلمون بالتزامهم بهذه الفوائد على ما يفهم صراحة من عرائض استئنافهم .

« وبما ان قضاء محكمة الاستئناف برفض الفوائد لم يعلل في أسباب الحكم بأى تعليل مع وجوب ذلك فالحكم المطعون فيه معيب اذن من هذه الناحية أى من ناحية قصوره عن تسبيب شق منه نص عليه في منظوقه وليس من سبيل لاستخلاص أسباب ضمنية للقضاء بهذا الشق من الأسباب الأخرى المتعلقة بما قضى به .

« وبما ان الوجه الثانى من تقرير الطعن الذى جعل عنوانه خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله وعلان جوهرى فى الحكم قد شمل تفصيلا لوقائع الدعوى واسبابها فى إيضاح مناحى المستندات التى قدمتها الطاعنة للمحكمة الابتدائية ثم لمحكمة الاستئناف وتحييذا لرأى المحكمة الأولى فى هذه المستندات واتقاصا لتقدير محكمة الاستئناف للملابسات الدعوى ولما فهمته من تلك المستندات وازادت الطاعنة فى مستهل التقرير ان تنفض عنها شبهة التكلم فيما لا يعرض على محكمة النقض والابرام فتعللت بما سبق ان قضت به هذه المحكمة فى الطعن رقم ٥ سنة ثالثة قضائية من ان « كون الأقوال المنسوبة الى الخصم تعتبر اقراراً منه او لا مسألة قانونية تدخل تحت رقابة محكمة النقض » وما سبق ان قضت به فى الطعن رقم ٩٨ سنة ثانية قضائية من « ان من حق محكمة النقض ان تشرف على محكمة الموضوع فيما تعطيه من الأوصاف والتكييف القانونى لما تثبت فى حكمها من الوقائع وذلك لتعرف ما اذا كان هذا التكييف قد جاء موافقاً للقانون أم مخالفاً كما ان من حقها ان تراقب ما اذا كانت محكمة الموضوع قد أغفلت الأخذ بالنصوص الواردة بالمستندات المقدمة لها وكان لها تأثير فى مصير الدعوى »

« وبما انه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه

انه استعرض جميع المستندات التى قدمتها الطاعنة وناقش رأى المحكمة الابتدائية فيها موازناً هذا الرأى وما سبق فى سبيل تحييده مع ما قاله الخصوم دفعا له ثم استخلص من هذه الموازنة وجه الرأى الذى استقر عليه وهو يتلخص فى أنه لم يحرم من الطاعنة الى زوجها نصيف حنا ويصا بك من الشيكات المدعى بها الاشيك واحد حصل التنازل عنه وانه لا يمكن القول بأن هناك اعترافاً بالدين من فهمى حنا ويصا بك فى الخطابات والكشوف المرسلة منه للسيدة أمينة الطاعنة وانه فوق كل هذا لا يصح اعتبار الشيكات أداة مديونية إذ هي ليست الا أداة تخالص بدل نقد . ومعنى هذا كله ان ليس فى القضية ما يصح اعتباره سند مديانة بين طرفى الخصومة . وقد عللت المحكمة هذا النظر باعتبارات يصح عقلا استخلاص ما استخلصته منها .

« وبما انه مع وضوح هذا جميعاً فى الحكم المطعون فيه يصبح الوضع الحقيقى لما ترى اليه الطاعنة انها تبغى مراقبة محكمة النقض لمحكمة الموضوع فى بحثها الدلائل والمستندات المقدمة لها وفى موازنتها بعضها ببعض الآخر وهذا ما لا يتفق مع ما قرره هذه المحكمة فى الطعن رقم ٧٦ سنة ثالثة قضائية إذ وضعت القاعدة الآتية - « لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمياً صحيحاً وفى موازنتها بعضها ببعض الآخر وترجيح ما ظمن نفسه الى ترجيحه منها وفى استخلاص ما يرى انه هو واقعة الدعوى دون أن يكون لمحكمة النقض أية رقابة عليه فى ذلك ولو أخطأ فى نفس الامر لأن خطأه يكون فى فهم الواقع فى الدعوى لا فى فهم حكم القانون فى هذا الواقع ومحكمة النقض لا تنظر الا فى مسائل القانون ولا يستثنى من هذه القاعدة الا صورة واحدة هى أن يثبت القاضى مصدراً للواقعة التى

٣٤

١٩ مارس سنة ١٩٣٦

إجارة . توقيع حوز ادارية على زراعة المستأجر بناء على طلب المؤجر . صلاحيتها للاحتجاج بها على المؤجر كبدأ ثبوت بالكتابة في شأنه مع الاشياء المحجوزة .
(المادة ٢١٥ مدني)

المبدأ القانوني

محاضر الحجز الادارية التي توقع بناء على طلب المؤجر على زراعة المستأجر تعتبر قانونا أنها صادرة من المؤجر ، وهي بذلك تصلح للاحتجاج بها عليه كبدأ ثبوت بالكتابة في شأن بيع الاشياء المحجوزة بالقدر وبالثمن الوارد بها . فاذا استكملتها محكمة الموضوع بما تذكره في حكمها من القرائن واستنتجت منها وجوب خصم قيمة الحاصلات حسبما جاء بمحاضر الحجز فهذا الاستخلاص مما يدخل في حاصل فهم الواقع في الدعوى ولا رقابة فيه لمحكمة النقض على محكمة الموضوع المحكم.

« حيث ان الوجه الأول من اوجه الطعن يتحصل في ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى برفض دعوى الطاعة بالنسبة لمبلغ ٦٩٩ مليا و ٣٠٩ جنيتها قيمة اجرة ٨ أفدنة وقيراط من العين المؤجرة في مدة السنوات الثلاث باعتبارها من ارض الجزائر إذ بني هذا الحكم على ما رآه من ان اطيان الجزائر المؤجرة مشروط مسحها سنويا وانه إن لم تقدم المصلحة المؤجرة دليلا على انها مسحت سنويا فيكون مقدارها غير معين ولذا يصدق المستأجر بقوله اذا هو ادعى انه لم يتنفع بها لأن البحر اكلمها ووجه المخالفة كما قول الطاعة ان عقد الايجار انشأ في ذمة المستأجر التزامه بدفع اجرة الأرض التي أقر باستلامها فالقول بأن

يستخلصها يكون وهما لا وجود له أو يكون موجودا ولكنه يناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن يستحيل عقلا استخلاص الواقعة منه كما فعل هو »

كذلك قررت محكمة النقض استطرادا في هذا ما يأتي في الطعن رقم ٥٠ سنة ثالثة قضائية « لقاضي الموضوع أن يأخذ بالدليل المقدم له اذا اقتنع به وان يطرحه اذا طرق الشك الى وجدانه فيه لافرق بين دليل وآخر الا أن تكون للدليل حجية معينة قد حددها القانون فعندئذ يكون على القاضي أن يأخذ به في حدود هذه الحجة - على أن حق القاضي في تفسير الدليل وتحديد معناه لاشبهة فيه ولهذا كانت له السلطة التامة في تفسير تقارير الخصوم وتقدير ما اذا كان يمكن اعتبارها اعترافا ببعض الوقائع أم لا فاذا أمكن اعتبارها كذلك قدر سلطته ما اذا كان يجب اعتبار هذه الوقائع ثابتة في الدعوى أم لا .

« وبما انه يبين من ذلك جميعا ان ما استمسكت به الطاعة من القواعد التي بررت في نظرها الدخول فيما تغلغل فيه بتقريرها لا مسوغ له إذ ان محكمة النقض قد قطعت من قبل بأن هذه الشئون انما هي من خصائص قاضي الموضوع وعلى هذا يجب رفض الوجه الثاني من تقرير الطعن وما فرغ منه .
« وبما ان الشق الثاني من الوجه الأول مقبول كما تقدم بيانه فيتعين نقض الحكم المطعون فيه فقط فيما يتعلق بفوائد مبلغ السبعائة جنيه المفضل أمرها فيما سبق .

(طعن السيد أمينة بسطوريس واصف خياط وحضر عنها الاستاذ حبيب دوس بك ضد الت أمينة حنا وها وآخرين وحضر عن التمانية الأول الاستاذ حنا مرقس وحضر عن الأخير الاستاذ عبد الفتاح الطويل رقم ٧٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

هذا الالتزام مؤجل أو معلق على اجراء المقاس سنويا مخالف للقانون لأنه يهدم أثرآ من آثار عقد الأيجار.

« وحيث ان الوجه الثاني من وجهي الطعن مبناه ان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة ذمة المطعون ضده من مبالغ مجموعها ٤٦٠ مليار ٢٢٠ جنيتها قد أخذ في اثبات هذا التخالص بالقراء، مخالفا بذلك نص المادة ٢١٥ من القانون المدني وذلك ان المدعى عليه قدم محاضر حجوز ادارية وقعت على حاصلات العين المؤجرة بناء على طلب الطاعة قدرت قيمتها في تلك المحاضر فلما لم تبين الطاعة مصير هذه الحجوز اقترض الحكم ان الحجز ينتهي دائما ببيع الشيء المحجوز وبالثمن المقدر بمحضر الحجز الى ان يثبت العكس ولذا قرر الحكم خصم قيمة تلك الحاصلات حسب تقديرها بمحاضر الحجز من أصل الأجرة وتقول الطاعة ان محاضر الحجوز ليست أوراقا صادرة منها حتى تكون حجة عليها كما ان هذه المحاضر لا تفيد بذاتها ان الطاعة قد استولت على قيمة الأشياء المحجوزة.

« وحيث انه عن الوجه الأول فان الذي يستفاد من عقد الأيجار بأن ما يكون بالعين المؤجرة من أرض الجزائر فانه يجب عملا بالوائح مساحته سنويا وان محاسبة المستأجر على اجرة هذه الأرض تكون على أساس ما يظهر من كشف مساحتها زيادة أو نقصا والثابت من الحكم المطعون فيه ان المدعى عليه دفع امام محكمة اول درجة بأن الأطيان المؤجرة له من أرض الجزائر وقد أكل البحر منها ٨ أفدنة وقيراط فلم يتففع بها على الاطلاق وان مندوب الطاعة انكر عليه ذلك بجلستي ٢٠ اغسطس و ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ فقال ان الأطيان ليست من أرض الجزائر وبناء على ذلك قضت محكمة اول درجة بالأيجار المطلوب

وان مندوب الطاعة رجع عن اقواله الأولى امام الاستئناف إذ قرر ان بالأطيان المؤجرة من أرض الجزائر قيراط و ٨ أفدنة وانه لم يحصل على محاضر المساحة التي عملت عنها وقال انه مستعد لأن يخصم اجرة قيراط و ٣ أفدنة في السنة الأولى فقط قيمة مساحة الأرض الفساد وبعد ان أورد الحكم المطعون فيه ادوار هذا النزاع ذكر ما يأتي - « وحيث انه فيما يتعلق بأطيان الجزائر » « فالمصلحة مسلبة الآن بأن مساحتها قيراط و ٨ أفدنة » « ومشرط في العقد ضرورة مساحتها سنويا ومن » « حق المستأنف أن يطالب المصلحة بتقديم كشف » « المساحة وقد طالبها فعلا بذلك وهي لم تقدمها » « واقصرت على القول بأنها تخصم له ايجار قيراط » « و ٣ أفدنة عن السنة الأولى فقط بدون تقديم ما يبرر » « ذلك وبما أن الأطيان جزائر ومشرط مسحها » « سنويا فتكون النتيجة أن حقيقة مقدارها غير » « معين وانما يتعين كل سنة والمؤجرة هي المكلفة » « بإثبات القدر الذي تطالب بايجاره في كل عام » « بمقتضى كشف المساحة حسب شرط العقد فان » « لم تفعل يكون المستأجر مصدقا بقوله خصوصا » « وقد كانت المصلحة تكرر أن الأطيان من الجزائر » « ولم تعترف الا في آخر ادوار القضية امام الاستئناف » « ويتعين حينئذ خصم ايجار قيراط و ٨ أفدنة من » « الأجرة المطلوبة في الثلاث سنوات »

« وحيث انه يؤخذ بما تقدم بيانه ان محكمة الاستئناف بعد أن استخلصت من نص عقد الأيجار أن أرض الجزائر يجب مساحتها سنويا وأن كشف مساحتها هو الأساس في محاسبة المستأجر على أجرتها في كل سنة ورأت أن الطاعة ويدها كل الوسائل التي تمكنها من الوقوف على حقيقة المساحة لم تقدم هذا الكشف ولا حلت على الطاعة أنها بعد أن أنكرت أن الأيجار المؤجرة

شيئا من أرض الجزائر قررت أن بها قيراط و٨ أفدنة وفق ما قرره المدعى عليه وبالرغم من ذلك لم قبل أن تخصم له الا أجرة قيراط و٢ أفدنة عن ستة واحدة فان المحكمة أن تستخلص من الظروف المتقدمة أن المدعى لم ينتفع بأرض الجزائر البالغ قدرها قيراط و٨ أفدنة وهي في تقديرها لهذه الظروف التي يتبها وفي تحصيلها لفهم الوقائع منها لا يكون حكمها خاضعا لرقابة محكمة النقض . وأما ما جاء بالحكم المطعون فيه من القول بأن المستأجر مصدق بقوله فلم يكن المقصود منه وضع قاعدة عامة وإنما أرادت المحكمة منه أن تقرر تلقاء ظروف الدعوى وملابساتها ترجيح دفاع المدعى عليه المؤيد بتلك الظروف ..

« وحيث انه بالنسبة للوجه الثاني من وجهي الطعن فغير صحيح أن هناك مخالفة للقانون إذ أن الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن المدعى عليه قد دفع أمام محكمة أول درجة بأن الطاعة أوقعت حجوزا إدارية في سنوات التأجير الثلاث ولم تخصم قيمتها من الأجرة المطلوبة وأن مندوب الطاعة رد عليه في ذلك بأنه ان كان يدعى أنه دفع شيئا فعليه تقديم دليله - جاء بالحكم المطعون فيه أن المدعى عليه قدم أمام محكمة الاستئناف محضري حجز إداري في سنة ١٩٣٣ أحدهما في ٢٠ مايو عن زراعة ١٦ سهما و١٦ قيراطا و٢٧ فدانا قدر فيه محصولها بمبلغ ٥٦٩ مليم و ١٠٨ جنيها والثاني في ٢٩ يولي عن زراعة تسعة أفدنة قدر محصولها بمبلغ ٥٠٠ مليم و ٦٢ جنيها ولم تقل المصلحة (الطاعة) شيئا عنهما حتى بعد تقديمهما ولم تبين مصير هذين المحجزين وفي هذه الحالة يجب افتراض أن المحجز ينتهي دائما ببيع الشيء المحجوز وبالثمن المقدر وقت المحجز الى أن يثبت العكس وحيث يجب

أن يخصم للمستأف مبلغ ٦٠ مليم و ١٧١ جنيها « وحيث أن المحجز في كلا المحجزين قد توقع بناء على طلب الطاعة وهي لم تنازع في حصوله فهما لذلك يعتبران قانونا انهما صادران منها ويصلحان للاحتجاج بهما عليهما كبداً ثبوت بالكتابة في شأن بيع الأشياء المحجوزة بالقدر وبالثمن الوارد بهما وقد استكملته المحكمة بالقرائن التي ذكرتها بحكمها فاستتجت منها وجوب خصم قيمة الحاصلات على ما جاء بمحضر المحجز وهذا الاستخلاص مما يدخل في حاصل فهم الواقع في الدعوى ولارقابة فيه لمحكمة النقض على محكمة الموضوع .

(طعن مصلحة الاملاك ضد عكاشة محمد على موسى رقم ٨٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٣٥

١٩ مارس سنة ١٩٣٦

حكم . تبينه . قضاء ضمني برفض دفع جوهرى . عدم ذكر أسبابه . خلو الحكم مما يصلح حمل هذا القضاء عليه . قض (المادة ١٠٣ مرافعات)

المبدأ القانوني

إذا قضت محكمة الاستئناف قضاء ضمنيا برفض دفع هام (كعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها) أو وجه دفاع جوهرى ولم تدون في حكمها ما اعتمدت عليه من الأسباب الخاصة لهذا القضاء الضمنى وكان الحكم لايشتمل في أسبابه على ما يمكن حمل هذا القضاء الضمنى عليه فانه يتعين نقض الحكم لحلوه من الأسباب الواجب اشتماله عليها .

المحكم

« من حيث ان مبنى الوجه الثاني من وجهي الطعن أن الطاعنين قد طلبوا من المحكمة الابتدائية الحكم بعدم قبول هذه الدعوى الحالية لسبق الفصل

فيها من محكمة ادفو الجزئية ومحكمة قنا الاستئنافية بحكميهما الصادرين في ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠ و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ثم أعادوا هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف حين التمسوا منها الحكم أصليا بقبوله واحتياطيا بتأييد الحكم المستأنف الصادر لمصلحتهم برفض الدعوى بانين طلبهم الاصلى هذا على أن رافع هذه الدعوى الحالية قد تدخل في الدعوى الأولى تدخل اختصاص وطلب فيها الحكم لنفسه بثبوت ملكيته للقدر الذي كان متازعا فيه بين الطاعنين راثنين ومرتهنين (ما سبق تفصيل ذلك بصدر هذا الحكم) وقد حكمت المحكمتان الجزئية والاستئنافية برفض دعواه مع الزامه بمصاريفها وحكمت لورثة الراحته بطلباتهم من فسخ عقد الرهن وتسليم العين المرهونة وابطال البيع الصادر في بعضها (على ما سبق تفصيله بصدر هذا الحكم ايضا) وبانين طلبهم الاحتياطي على أن حالة الشيوخ التي أدعاهما مدعى الدعوى الحالية قد انتهت بقسمة فضلة ووضع كل وريث يده على ما يوازي نصيبه وكلف كل منهم ما وضع يده عليه باسمه وان الاطيان التي يدعى الآن ملكيتها بعضها انما هو اطيان عمته فاطمة التي رهنها مفرزة وبعضها الآخر من اطيان المرتين لها الذين هم من الورثاء ايضا. ويقول الطاعنون ان محكمة الاستئناف حين الغت الحكم المستأنف وقضت بتثبيت ملكية المدعى لبعض الاطيان المرهونة المقدمة الذكر قد حكمت ضمنا برفض دفعهم بسبق الفصل في الدعوى الحالية لمصلحتهم ويرفض دفاعهم المتعلق بالقسمة ولم تجب على هذا الدفع ولا على ذلك الدفاع الهامين بأسباب خاصة فوقع حكمها باطلا طبقا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات.

ومن حيث ان النيابة العامة طلبت قبول هذا الطعن وتقص الحكم المطعون فيه في شأن فدائين وقيراطين و ١٢ سهما شائعة في ال ٤ فدادين

وه قرار يبط الميثة في المساحة الرابعة ضمن ٤ فدادين و٩ قرار يبط الكاتبة بحوض الكاب من تكليف الضوى على عامر وحمدان ابراهيم بسبب رهنها اليهما من فاطمة على احمد بديني بمقتضى عقد الرهن المسجل في ٢٧ مايو سنة ١٩٠١ وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بشأنه ورفض الطعن فيها عدا ذلك.

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد شهد للطاعنين بأنهم قد طلبوا من محكمة الاستئناف بمذكرة لم الحكم بعدم جواز نظر الدعوى واحتياطيا بتأييد الحكم المستأنف.

« وحيث انه تبين لهذه المحكمة من اطلاعا على صورتين رسميتين من مذكرتين قدمهما الطاعنون لمحكمة الاستئناف واورقتا بملف قضية الاستئناف برقم ١٥ و ١٦ ان الطاعنين يبنوا لمحكمة الاستئناف أن مورث هذه العائلة على احمد بديني وانه كان يملك مع اخوته نحو ٦٧ فدانا وانه ترك نصيبه فيها للولديه احمد على (والد المستأنف) و ابراهيم على و فاطمة وان فاطمة هذه خصها ٨ أفدنة و ٨ قرار يبط وانها رهن من هذا القدر ٦ أفدنة و ١٤ قيراطا بمقتضى عقد رهن مسجل في مايو سنة ١٩١٠ وان هذه الاطيان مفرزة وعلى أربع قطع منها ٤ فدادين وه قرار يبطهم بحوض الكاب نمرة ٨ وان هذا القدر نقل تكليفه الى اسم المرتين وان اخذ المرتين باع القطعة الأخيرة الى عماره وان ورتة الراحته رفعوا دعواهم بفسخ الرهن وطلان البيع وان احمد على (المدعى على الطعن الآن) دخل خصما ثالثا مدعى الملك لنفسه في القطعة الأخيرة بمسندات صدرت له من أبيه ثم بوضع اليد وان المحكمة حققت الأمرين وقضت أخيرا برفض دعواه ضمن الحكم الصادر لم بطلباتهم وانهم لذلك يطلبون من محكمة الاستئناف الحكم بعدم قبول دعواه الحالية لسبق الفصل فيها.

« وحيث انه تبين لهذه المحكمة ايضاً من اطلاعها على الصورتين المذكورتين ان الطاعتين يتنوا لمحكمة الاستئناف كيف اقسم ورثاء أصحاب التكليف وشركاؤهم الأرض ووضع كل شريك ووارث يده على ما اختص به وان والد مدعى الدعوى الحالية قد تصرف الى ابنه في نصيبه بمحدود معينة وان فاطمة عمته تصرفت كذلك بالرهن بمحدود معينة وان الاطيان المدعى بها الآن هي بعينها التي حكم في الدعوى الاولى بأنها ملك ورثة فاطمة لاملكه هو الى آخر ما جاء من ذلك في المذكرتين وقد أيدوه بمستندات كثيرة من شهادات المكافاة وعقود التصرفات .

وحيث ان محكمة الاستئناف - حين قضت برفض هذا الدفع وذلك الدفاع قضاءً ضمياً لم تدون في حكمها المطعون فيه ما اعتمدت عليه من الاسباب الخاصة لهذا القضاء الضمني وهذه المحكمة لا ترى فيما اشتمل عليه الحكم المطعون فيه من الاسباب ما يمكن حمل هذا القضاء الضمني عليه ولذلك يتعين نقض الحكم لخلوه من الاسباب الواجب اشتماله عليها طبقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات . (طعن الشيخ على حسن حين بصفته وآخر بصفته وحضر عنهما الاستاذ ساجا حبشى ضد الشيخ تادى احمد على رقم ٩٣ سنة ١٠٣٠ ق بالهيئة السابقة)

٣٦

٢ ابريل سنة ١٩٣٦

- ١ - مواريث . بيت المال . مال من لم يظهر له وارث . بطريكية . تصرفها في تسليم ذلك المال الى غير وارث لتصفيته وتعليقه لصالح الحق فيه . غير جائز . مسئولية البطريك عن هذا التصرف .
- ٢ - نقض وإبرام . حكم . تأسيسه على قاعدة قانونية سليمة . التزيد فيه . وقوع خطأ فيها ورد فيه تزيماً . لا ييب الحكم .

المبادئ القانونية

- ١ - ان البطريكية ليست جهة حكم

ولا جهة لضبط مال من لم يظهر له وارث ، بل ذلك من خصائص وزارة المالية بصفتها بيت المال فتصرف البطريكية بتناول النقود وتسليم التركة الى مطلق المتوفاة ، الذي لا يرثها بحال ، ليس له لذي الحق فيه هو تصرف غير مشروع من أساسه . ولا يدخل اطلاقاً في حدود سلطتها باعتبارها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام (personne morale de droit publique) وإذن فهي مسئولة عن هذا التصرف باعتبارها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون الخاص (personne morale de droit privé)

٢ - اذا تزايدت محكمة الاستئناف بما لا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة فهذا التزايد مهما جاء فيه من خطأ لا يعيب الحكم ولا يستوجب نقضه .
المحكم

بما ان هذا الطعن قد شمل ستة وجوه يتصل بعضها ببعض الآخر وتلخص فيما يأتي .

- الوجه الأول - أصدرت بطريكية الأروام الارثوذكس في ٢٧ مايو سنة ١٩٢١ بعد وفاة السيدة (بارسكي فولانت يوانو) قراراً بتعيين (جان فتروزو) وصياً مؤقتاً ومصفاً لتركته وفي ١٢ يونيو سنة ١٩٢٣ أصدرت اعلالاً شرعياً بوراثه السيدة صوفية للمتوفاة وفي ١٦ يونيو سنة ١٩٢٥ أصدرت بناء على دعوى الوصى المذكور حكماً بإبطال اشهاد ١٢ يونيو سنة ١٩٢٣ وبأن السيدة صوفية غير وارثة للمتوفاة وهذه القرارات جميعاً كانت في حدود سلطة البطريكية وفي دائرة اختصاصها طبقاً للقرمانات الهايرنية الصادرة في فبراير سنة ١٨٨٦ والتحريرات السامية العمومية

«وبما ان الذى يفهم من وقائع الدعوى ومستنداتها المقدمة انهارفت أصلاً على انها دعوى تضمين موجهة إلى البطيريركية (وجان فاتروزو) لتصرف الأولى بمقتضى قرار ٢٧ مايو سنة ١٩٢١ بتسليم الثانى تركة المتوفاة ليصفيها ثم يسلمها لمن يظهر انه صاحب الحق فى الارث .

«وبما ان مضمون هذا القرار المقدمة صورة تصه الفرنسى ، ان غبطة بطيريرك الروم الارثوذكس أقام فى ٢٧ مايو سنة ١٩٢١ جان فاتروزو وصيا على تركة السيدة (بارسيكي فولانت يوانو) الشاغرة ووكله فى تصفيها بالصلح والمطالبة الى آخره وتقديم حساب التصفية الى السلطة الدينية

«وبما ان البطيريركية ليست جهة حكم ولا جهة ضبط لمال لم يظهر له وارث بل ان ذلك من خصائص وزارة المالية بصفتها بيت المال فتصرف البطيريركية بتناول النقود وتسليم التركة الى مطلق المتوفاة الذى لا يرثها بحال ليسله لذى الحق فيه هو تصرف غير مشروع من أساسه ولا يدخل اطلاقاً فى حدود سلطتها باعتبارها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام *personne morale de droit public* واذن فهى مسؤولة عن هذا التصرف باعتبارها شخصاً معنوياً فى القانون الخاص *personne morale de droit privé*

«وبما ان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى على ما يفهم من أسبابهما إنما أسسا على ان البطيريركية مسؤولة عن تصرفها بناء على القاعدة المتقدمة وما جاء فيها من بحث فى اختصاص البطيريركية وتنازع هذا الاختصاص مع المحاكم الشرعية فى شؤون الارث أو غيره كل هذا كان فضلة فى القول انساباً اليها بنحلة دفاع طرفى الخصومة فهو لا يؤثر على صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة مهما جاء

الصادرة فى ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٨ وعلى هذا فان محكمة الاستئناف قد أخطأت حين قالت فى حكمها المطعون فيه ان القرارات والاحكام التى أصدرتها البطيريركية كانت صادرة من سلطة إدارية لا من سلطة قضائية . - الوجه الثانى - قد أخطأت محكمة الاستئناف فى الأخذ بما رأته المحكمة الابتدائية من ان المحكمة الشرعية هى صاحبة الاختصاص فى النزاع على الميراث اذ ان نفس محكمة الاستئناف كانت أصدرت فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ حكماً بإيقاف نظر الدعوى الحالية ذكرت فى أسبابه ما يفهم منه انها تقرر باختصاص البطيريركية بنظر نزاع الميراث فى الدعوى وكلفت فعلاً السيدة صوفية باستحضار حكم من البطيريركية يلغى حكمها الصادر غيائياً فى ١٦ يونيو سنة ١٩٢٥ فلا يجوز لتلك المحكمة بعد أن فصلت نهائياً باختصاص البطيريركية أن تعدل عن هذا الرأى وتقرر باختصاص المحكمة الشرعية . - الوجهان الثالث والرابع - قد أخطأت محكمة الاستئناف فى اعتبار المحكمة الشرعية محتصة دون البطيريركية بالفصل فى النزاع على الارث كما أخطأت فى استنادها إلى حكم المحكمة الشرعية مع صدوره فى غير مواجهة المصنف الذى له صفة فى الدعوى وواضع اليد على التركة .

الوجهان الخامس والسادس - لا يجوز قانوناً أن تسأل البطيريركية عن حساب تركة لم تضع يدها عليها بل ان المصنف (جان فاتروزو) واضع اليد هو المسئول . كذلك لا يجوز أن تسأل عن إصدارها قرار ٢٧ مايو سنة ١٩٢١ بتعيين المصنف ولا اعلان ١٢ يونيو سنة ١٩٢٣ ولا حكم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٥ قانها فى ذلك كانت تعمل بصفتها سلطة قضائية لا تسأل عن أحكامها .

ذلك هو ملخص وجوه الطعن الواردة فى التقرير .

إجراء من إجراءات تحضير الدعوى بأن
كلفت أحد الخصوم بتقديم ورقة من الأوراق
فلم يقدمها وادعى عدم وجودها عنده فإن لها
أن تحكم في موضوع الدعوى لمصلحة الخصم
الذي يرجح لديها أنه هو الحق . وبحسبها أن
تكون قد دونت في حكمها حجج الطرفين
واعتمدت في ترجيح مارجحته منها على أسباب
مقبولة ليكون حكمها هذا بعيداً عن رقابة
محكمة النقض .

المحكمة

«من حيث أن مبنى الوجه الأول من وجهي
الطعن أن محكمة الاستئناف قد جارت المحكمة
الابتدائية في عدولها عن القرار الذي أصدرته
بجلسة ٧ أغسطس سنة ١٩٣٤ بالزام المدعى عليه
في الطعن بتقديم السركى المثبوت به مادفع من
ايجار سنة ١٩٢٩ الزراعية ثم قضت بتأييد الحكم
المستأنف تخالفت بذلك ما استقر عليه القضاء من
أن الحكم التمهيدى - ولو أنه لا يقيد القاضي عند
الحكم في موضوع الدعوى بأن يحكم لأحد طرفي
الخصوم - لكنه يمنع مع ذلك من الغائه أو من
الأمر بعدم تنفيذه أو العدول عنه . ويقول الطاعن
أنه كان ينبغي لمحكمة الموضوع أن تؤول لمصلحته
ما كان من خصمه من سحب السركى من ملف
القضية التي قدم فيها ومن اصراره على عدم تقديمه
فتعتبر ذلك منه تسليماً بما قاله الطاعن من أن هذا
السركى إنما يدل على أن مبلغ ١٩٠ جنيناً مدفوع
من الايجار القديم (ايجار سنة ١٩٢٩) .

«ومن حيث أن الوجه الثانى يلخص في أن
محكمة الاستئناف قد أخطأت في اقرارها ورقة
الحاسبة واعتبارها مخالصة نهائية وقعت في تاريخها
الذى هو أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ مفضلة بإبائها على

في هذا الزيد من خطأ إذ القضية ليست نزاعاً في
الأثر بين من تصح الدعوى فيه بينهم شرعاً .
وبما أنه متى استبان هذا أصبح بحث وجوه
الطعن غير منتج لأنها لا تمس الأساس الصحيح
الذى بنى عليه اعتبار البطريقية مسؤولة . ووجب
إذن رفض الطعن .

(طعن غبطة البطريق ميلاتوس بطريرك طائفة الاروام
الارثوذكس وحضر عنه الاستاذ ادوار بك قصيرى عند الست
صوفية يعقوب وآخر رقم ٦٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب السعادة والعهدة محمد لبيب عطية باشا وكيل
المحكمة ومراد وهبه بك ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى
بك وعلى حيدر حجازى بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد
رمضى بك رئيس نيابة الاستئناف)

٣٧

٢ ابريل سنة ١٩٣٦

إثبات . استجواب الاختصاص . تكليف خصم بتقديم ورقة
ما . إجراء من إجراءات تحضير الدعوى . امتناع . الحكم في
الدعوى لمصلحة من يرجح أنه الحق . صححه
(المادتان ١٦١ و ١٦٢ مرافعات)

المبدأ القانونى

إن القانون لا يقيد محكمة الموضوع بأن
تحكم في الدعوى لمصلحة من يشعر حكمها
التمهيدى الذى تكون أصدرته من قبل بأن
الحكم في أصل الدعوى سيكون لمصلحته . ثم
أنه في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه
عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى
وجائزة القبول أو في حالة تخلفه عن الحضور
لاستجوابه ، قد أطلق لمحكمة الموضوع أن
تنظر فيما يحتمله ذلك الامتناع ، ولم يوجب
عليها أن تحكم بأن هذا الامتناع هو مما يؤذن
بإثبات الوقائع ، المبنية عليها الأسئلة ، بالبينه .
وإن فاذا كانت محكمة الموضوع قد اتخذت

البركي المفصل للحساب وذلك رغم اصرار الخصم الأول على التمسك بهذا السركي ورغم سبق تقديمه منه ورغم ما قدمه هو من القرائن الدالة على صورية تاريخ المحاسبة وعلى انها حررت بعد ١٥ يناير سنة ١٩٣٠

« وحيث ان النيابة العامة والمدعي عليه قد طلب كلاهما رفض الطعن .

« وحيث انه حتى مع التسليم بأن القرار الذي أصدرته المحكمة الابتدائية بتقديم السركي كان حكما تهديدا بتقيد المحكمة بتنفيذه (مع انه لم يكن الا اجراء من اجراءات تحضير الدعوى كما تدل عليه عباراته التي نقلتها محكمة النقض في صدر حكمها هذا) فان المحكمة الابتدائية لم تعدل عن هذا القرار ولم تأمر بعدم تنفيذه ولم تلغه كما زعم الطاعن وانما هو المدعي عليه ، بعدم قيامه بتقديم السركي وبادعائه عدم وجوده هو الذي اضطرها للفصل في موضوع الدعوى بحالتها التي تبينت لها بعد ضم الأوراق التي أمرت بضمها فقالت بعد أن فصلت دفاع المدعي وما اعتمد عليه من القرائن : « من حيث انه بالنسبة لما قيل من المدعي « من استحالة تأجير الأرض قبل أن يستأجرها » « من المالك الأصلي فان هذه الاستحالة لا وجود لها مادام انه كان مستأجرا الأرض قبل ذلك » « واستمر واضعا اليد عليها كما ان اتفاقه مع باقي « شركائه على أنه يختص بالديون التي قبل المستأجرين » « لا ينفي ما هو ثابت بعقد الاتفاق المؤرخ في ١٥ « يناير سنة ١٩٣٠ من أنه هو الذي كان يحصل « فعلا من المستأجرين جميع الايجارات . وحيث « أنه لا نزاع في أن المبلغ المطالب به هو مجموع « مبالغ سددت في ٩ و ١٠ نوفمبر و ٢ ديسمبر « سنة ١٩٢٩ أي بعد تاريخ عقد الايجار وورقة « المحاسبة المؤرخين في أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ ،

« الذين بمقتضاها صفت جميع المبالغ المتأخرة » « لغاية سنة ١٩٢٩ الزراعية فلا يمكن القول « بأن مبلغ ال ١٩٠ جنبها قد خصم له قبل ذلك » « وأن التاريخ الذي أعطى لعقد الايجار وورقة « المحاسبة صوري ، ولما عاب الطاعن هذا التصرف أمام محكمة الاستئناف ردت عليه بقولها « ان الحكم المستأنف في محله للأسباب « التي بنى عليها والذي تأخذ بها هذه المحكمة في « تأييده » ثم أضافت اليها ما ردت به القرائن التي قدمها المستأنف ترجيحاً لوجهة نظره فقالت - « أولا - أن عدم تقديم السركي « من المستأنف عليه لا يمكن اعتباره دليلا عليه « مادام أن يده مخالصة نهائية وهي المحاسبة « المرفقة بالقضية رقم ١٨٣ سنة ٥١ قضائية . « ومن ثم فلا يطلب منه أن يحتفظ بما عداها « من مستندات التخالص السابقة عليها . « - ثانيا - أن وقوع الجناية رقم ١٩٢٧ قلوب « سنة ١٩٢٩ في ليلة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩ « المقدم الحكم الصادر فيها ليس بمانع للطرفين « من أن يتفقا على المحاسبة السابقة الذكر في أول « نوفمبر سنة ١٩٢٩ - ثالثا - أن مجموع أقوال « المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى « لا تقيد مطلقا أن يده مخالصة خاصة بالمبلغ « المطالب به كما يقول المستأنف بل أن دفاعه كان « منصبا على وجود ماسماه في إحدى الجلسات « بمخالصة عن سنة ١٩٢٩ قال أنها مودعة في قضية « أخرى وفي جلسة تالية وصفها بأنها كشف « حساب مودع بالدعوى رقم ١٨٣ سنة ٥١ . « قضائية وطلب ضم القضية المذكورة وقد « أجابت المحكمة طلبه وأمرت بضمها وقد « وجدت مرقها بها بورقة المحاسبة المشار اليها ، « ثم قالت « وحيث أن ما يطلبه المستأنف أخيرا « من فتح باب المرافعة في الدعوى والتقرير ،

٣٨

٢ ابريل سنة ١٩٣٦

بيع :

١ - الشرط الفاسخ . ماهيته . الشرط الضمني الفاسخ .

لا يلزم القاضى بل يخضع لتقديره .

(المادتان ١٣٨ - ٢٤٢ مدنى)

٢ - وجود حق ارتفاق على العين . علم المشتري بهذا الحق

قبل التعاقد . اثباته بالفرائض الواقية . ملطة قاضى

الموضوع فى ذلك . (المواد ٣١٠ - ٣١٢ مدنى)

المبادئ القانونية

١ - لا يكون الشرط الفاسخ مقتضياً

الفسخ حتماً إلا إذا كانت صيغته صريحة دالة

على وجوب الفسخ حتماً عند تحققه بغير حاجة

الى تنبيه أو إنذار . أما الشرط الضمنى الفاسخ

(*pacte comissoire tacite*) فلا يلزم

القاضى به بل يخضع لتقديره . فللقاضى ألا

يحكم بالفسخ وأن يمكن الملتزم بالوفاء بما تعهد

به حتى بعد رفع الدعوى عليه بطلب الفسخ .

فاذا نص فى عقد البيع على أنه إذا ظهر على

العين المبيعة ديون مسجلة خلاف ماذكر

بالعقد فإن البائع يلتزم بتعويض قدره كذا

كما يجوز للمشتري أن يفسخ التعاقد بمجرد

انذار البائع . فهذا الشرط ليس إلا ترديداً

لما قرره ققه القانون من أن عدم قيام أحد

طرفى العقد ، المتقابل الالتزام ، بما التزم به

يسمح للطرف الآخر بطلب فسخ العقد ، فهو

شرط ضمنى فاسخ للقاضى أن يهدمه إذا استبان

له من ظروف الدعوى وخصوصياتها أنه لا مبرر

له . ومتى أثبت القاضى فى حكمه الاعتبار

المقبولة التى استند إليها فى ذلك فلا يثريب عليه .

« بارفاق قضايارفعها على آخرين وموجود بكل »

« منها السركى الخاص بالمدعى عليه فيها فلاتجيبه »

« المحكمة اليه لعدم الفائدة ولذلك يتعين »

« تأييدالحكم المستأنف »

« وحيث انه مادام القانون لايقيد محكمة

الموضوع بالحكم فى الدعوى لمصلحة من يشعر

حكمها التمييزى ، الذى تكون قد أصدرته من قبل ،

بأنها ستحكم له فى أصل الدعوى ومادام القانون -

فى حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه عن أسئلة

مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول

أو فى حالة تخلفه عن الحضور لاستجوابه - قد اطلق

لمحكمة الموضوع النظر فيما يحتمله ذلك الامتناع

(المادة ١٦١ من قانون المرافعات) ومادام لم

يوجب عليها أن تحكم بأن هذا الامتناع بما يؤذن

بإثبات الوقائع المبنية عليها الأسئلة بالبينه (المادة

١٦٢ مرافعات) - مادام هذا هو حكم القانون

فمحكمة الموضوع فى مثل الدعوى الحالية كانت

حرة فى الحكم فى موضوع الدعوى لمصلحة أى

الخصمين يترجح لديها أنه هو الحق وبحسبها أن

تكون قد دونت فى حكمها حجج الطرفين واعتمدت

فى ترجيح مارجحته منها على أسباب مقبولة معقولة ،

ليكون حكمها بعيداً عن رقابة محكمة النقض . لأن

الاجتهاد فى ذلك كله داخل فى فهم الواقع فى

الدعوى مما لا شأن فيه للقانون .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه - من هذه

الناحية جاء وافى الأسباب وفيه الرد الكافى على

وجهى الطعن .

(طعن إسماعيل فهمى الشلقانى بك وحضر عنه الأستاذ

احمد رافت بك ضد الشيخ احمد خليل - بيد وحضر عنه الأستاذ

احمد الديوانى بك رقم ٧٩ سنة ١٣٥٦ ق بالميتة السابقة)

٢ - كل ما تستخلصه محكمة الموضوع استخلاصاً معقولاً من قرائن واقعية فلا معقب عليه لمحكمة النقض . فاذا قرر الحكم المطعون فيه أن علم المشتري بوجود حق ارتفاق على العين المبيعة قبل التعاقد يمنعه من طلب الفسخ ثم أثبت حصول هذا العلم استخلاصاً من قرائن واقعية تسمح به وبناء على ذلك رفض طلب الفسخ فلا تدخل في ذلك لمحكمة النقض المحكمة.

» بما أن تقرير الطعن قد استهل بأن الحكم المطعون فيه بني على أسباب فيها مخالفة صريحة للقانون وفي تطبيقه وتفسيره بالنسبة للعقد المؤرخ في ٨ مايو سنة ١٩٣٤ ثم سردت وجوه المخالفة فيما يأتي على ما يفهم من نص التقرير مشروحا بمذكرة الطاعن - أولا - عندما بحث الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه امر التعدي والاعتصاب الواقع في الحارة المجاورة للعقار المبيع ذكر نتائج ووقائع لا يدل عليها عقد البيع فان ذلك العقد حدد العقار المبيع وذكر مساحته على وجه التقريب جاعلا العبرة في المساحة بنتيجة مقاس مصلحة المساحة النهائية ثم ذكر العقد أن الحد الشرقي هو حارة ملك البائع عرضها أربعة أمتار لم تدخل في المبيع ولا في مساحته ولم يقدر لها ثمن - فلا محل بعد هذا لأن يعتبر الحكم أن الحارة الشرقية داخلة ضمن المساحة المبيعة وان تقدير مسطحها النهائي متوقف على نتيجة مقاس مصلحة المساحة ويرتب قضاءه على هذا الاعتبار فان في هذا تحميلا للعقد ما لم ينص عليه ومخالفة لأصل التعاقد ونصوصه واستنتاج المحكمة في هذه الحالة إنما هو اصطناع دليل لا وجود له في الأوراق - ثانيا - رفع

الطاعن دعوى اثبات صحة التوقيع وهي اجراء شكلي للاستيثاق حتى يتخذ العقد صورة قانونية يصح بها تسجيله ثم رفع بعد ذلك دعوى فسخ العقد القائمة على مخالفة البائع لشروط العقد وكلا الدعويين لا تناقض بينهما لاختلاف القصد والمعنى والنتائج فيهما فاستنتاج المحكمة أن مطالبة الطاعن البائع بصحة التوقيع هي تفي لرغبته في فسخ العقد هو استنتاج خاطيء لاسيما اذا لوحظ انه حكم للطاعن بناء على طلبه بترك المرافعة في دعوى اثبات صحة التوقيع . - ثالثا - ظهر بعد توقيع عقد ٨ مايو سنة ١٩٣٤ أن على العين المبيعة اختصاصا لمصلحة شخص اجنبي والبند العاشر من ذلك العقد يعطى للطاعن الحق في طلب فسخ التعاقد في مثل هذه الحالة بمجرد اذار يوجه للبائع ولكن الحكم برغم هذا النص قرر وجوب حصول ضرر على المشتري يجعله ذا مصلحة في فسخ العقد وهذا مخالف للقاعدة العامة بان اتفاق الطرفين هو قانونهما ثم ان العقود الثنائية تحتوي تطبيقها على شرط فاسخ فاذا نص على هذا الشرط فليس للقاضي أن يخالف ارادة المتعاقدين - رابعا - ظهر أيضا بعد التعاقد حقوق ارتفاق على العين المبيعة من شأنها ان تقييد تمام الانتفاع بها وقد قرر المشترون صراحة انهم لا يقبلون الشراء مع وجود هذه الحقوق ومع ذلك فان الحكم المطعون فيه قد تحكم في هذه الارادة القائمة على مبادئ القانون وقد تأثر حق الارتفاق على العين قائلا ان من شأنه ان لا يمنع المشتري من اتمام العقد - خامسا - انذر الطاعن من المدعى عليها الاولى في الطعن بانها لم تتفق معه في عقد ٨ مايو على بيع المبنى وطالبته بشئها وقد كانت هذه المنازعة من أهم مадعا الطاعن لطلب الفسخ إذ هي تعرض من البائع

نفسه للشترى في العين المبيعة ومع هذا فان الحكم لم يذكر أى سبب لرفضه الفسخ المطلوب بناء على هذا التعرض فجاء بهذا القصور باطلا بطلاناً جوهرياً يستدعى نقضه . - سادساً - طلب الطاعن وأخوه ضمن طلباتهما الاحتياطية أن يحكم لهما بتسليم العقار فرفض هذا الطلب من غير أن يوضح الحكم سبب الرفض وفي هذا قصور آخر مبطل للحكم . - سابعاً - ألزم الطاعن وأخوه بالمصاريف على اعتبار انهما نسيا في رفع هذه الدعوى وهذا خطأ في تطبيق القانون لانهم إنما اضطروا الى رفع الدعوى بسبب ما أبداه خصومهم في انذارهم وبسبب انكارهم للحقوق العينية وحق الاختصاص والمنازعة في بيع المبنى وطلب ثمنها وتكليفهم باحضار الثمن امام موثق العقود .

هذا ماجاء به تقرير الطعن مشروحا بمذكرة الطاعن .

« وبما انه عن المخالفة الأولى فان الحكم الابتدائي قد ذكر ما يأتي . - وحيث انه بالنسبة للأمر الأول وهو « وجود غصب أو عبارة أصبح وجود عجز بالحارة » الخاصة الواقعة شرق المنزل فظاهر إن المدعى « لا يمكن أن يكون جادا في التمسك به وهو قد « أغفله في مذكرته فعلا لما تبين له من عدم « وجاهته وذلك لأن العقار المبيع حدد في العقد « الابتدائي وذكرت مساحته على وجه التقريب « وجعلت العبرة في مساحته النهائية على نتيجة « المقاس الذي يقوم به قلم المساحة وهذه الحدود « والابعاد لم يطرأ عليها أى عجز منذ الشراء « ولا وقع غصب عليها من إنسان وثابت من « العقد ان المدعى عاين المنزل معاينة نافية للجهالة « وقبل شراؤه بحالته الراهنة الخ (راجع البند « السابع) فهذا الوجه انن يسقط لمجرد بطله »

« وبما ان هذا الذي أثبتته الحكم يخلص منه ان الطاعن كان يدعى وجود عجز في الحارة الخاصة الواقعة شرق المنزل المبيع وان محكمة الموضوع رأت ان « ذا الادعاء غير جدى لأن مصلحة الطاعن إنما هي في صحة مقياس نفس العقار المبيع وهذه معقدة على نتيجة المقاس النهائي لمصلحة المساحة على انه في الواقع لم يطرأ أى عجز منذ الشراء على الحدود والابعاد فدعوى الطاعن ان الحكم قد اصطنع دليلا غير موجود في الأوراق لاصحة لما على الاطلاق وإنما المحكمة لم تظهر لب اعتراض الطاعن وأبانت انه على غير أساس . « وبما انه عن المخالفة الثانية فان الحكم الابتدائي قد عني بتفنيده ما تعلل به الطاعن في طلبه الفسخ وقرر على ما يأتي بيانه انه لا يوجد في ذلك مسوغ قانوني لهذا الفسخ فهما انحرف الحكم الابتدائي فيما أخذ به عن تناقض الدعويين واستخلاصه ان دعوى الفسخ قد عدل عنها فان ذلك لا يضير الحكم مادام انه قد الأسباب التي استمسك بها الطاعن في طلب الفسخ

« وبما انه عن المخالفة الثالثة فقد جاء بشأنها في الحكم الابتدائي ما يأتي « وحيث انه بالنسبة للأمر الثاني فانه « وان كان متفقاً بالبند العاشر من العقد على انه اذا « ظهرت ديون أخرى مسجلة على العين خلاف « ماورد به الى آخره التزم الباعثون (المدعى « عليهم) بتعويض قدره ٥٠٠ جنيه كما جاز « للمشتري فسخ التعاقد بمجرد انذارهم الا ان « هذا جميعه يشترط للأخذ به قانونا ان يقع على « المشتري ضرر يجعله ذا مصلحة في طلب الفسخ « وذا حق في طلب التعويض بينما ان الثابت « باقرار المدعى نفسه انه لا زال تحت يده من « ثمن المبيع مبلغ ٧٩٦ جنيتها و ٤٨٠ مليما فتي « كان الدين المؤمن بالاخصاص أقل من نصف »

جاء بعد هذا تقرير للقاعدة القانونية التي رأت المحكمة الأخذ بها في الدعوى المطروحة وهي أن علم المشتري بوجود حق ارتفاق على المبيع قبل التعاقد يمنعه من طلب الفسخ ثم استخلص الحكم من قرائن واقعية تبين ذلك عقلا أن الطاعن كان يعلم من قبل بحق الارتفاق الذي يشكو منه وعلى هذا فلا حق له في طلب الفسخ بناء على هذا السبب كما لاحق له في المطالبة بتخفيض الثمن وليس لمحكمة النقض أن تراقب ما استخلصته محكمة الموضوع استخلاصا معقولا من قرائن واقعية .

« وبما أن ما ذكره الطاعن في المخالفة الخامسة مما لا يلتفت إليه إذ لم يتقدم منه دليل على أنه عند ما طرح على محكمة الموضوع النزاع على المباني قد تمسك أمامها المدعى عليهم بما جاء في انذار السيدة حنينة المؤرخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٤ من أنها لم تتفق في عقد ٨ مايو على بيع المباني وبعيد أن يتمسكوا بذلك والعقد صريح في البند الأول منه أنه عن بيع الأرض والبناء ، فعبارة الانذار لم تكن في نظر الطاعن أمرا جديا ولا هي كذلك في نظر خصومه الذين كانوا يطالبونه بتوقيع العقد أمام الموثق ، ولا يصح بعد هذا أن يتعلل الطاعن بهذا الأمر لطلب الفسخ وكان حقيقا بالمحكمة أن تعتبره على غير أساس حين قالت في آخر حكمها أن باقي طلبات المدعين لا تقوم على أساس فيجب إذن رفضها وفي ذلك التسبب الكافي .

« وبما أن ما جاء به الطاعن في المخالفة السادسة من رفض المحكمة طلب تسليم العقار بغير إيضاح سبب لذلك فانه قول مردود بأن المحكمة ما كانت في حاجة لوضع أسباب خاصة لهذا الأمر بعد أن أوضحت أن الطاعن قد حجز تحت يده جزءا هاما من الثمن وأبانت أن هذا الحجز كان بغير مبرر .

« هذا الملغ وكان المدعى عليهم قابلين لخصم هذا »
« الدين من باقي الثمن فليس في وجود الاختصاص »
« ما يبرر طلب الفسخ أو يحقق الشرط الجزائي »
« واذن فهذا الوجه مما لا يعتد به كذلك »
« وبما أن الشرط الذي يتمسك به الطاعن والوارد في البند العاشر من عقد ٨ مايو وهو الذي يحيز له طلب الفسخ إذا ما ظهرت على العين المبيعة حقوق اختصاص - هذا الشرط أن هو الا ترديد لما قرره قه القانون من أن عدم قيام احد طرفي العقد المتقابل الالتزام بما التزم به يسمح للطرف الآخر بطلب فسخ العقد وهو ما يسمى بالشرط الضمني الفاسخ Pacte comissoire tacite وبدهى أن هذا الشرط لا يلزم القاضي وإنما هو خاضع لتقديره فله أن لا يحكم بالفسخ ويمكن الملتزم بالوفاء بما تعهد به حتى بعد رفع الدعوى بطلب الفسخ ولا يعتبر الشرط شرطا فاسخا صريحا يقتضي الفسخ حتما الا اذا كانت صيغته دالة على وقوع الفسخ حتما بوقوع الشرط وبغير حاجة الى تنبيه ولا انذار . »
« وبما أن التوجيه الذي ذهبت اليه المحكمة من فهم الواقع في الدعوى يدل - على ما تشهد به عبارة الحكم المقتبسة عن هذه النقطة - على أن البند العاشر من عقد ٨ مايو أن هو الا شرط ضمني فاسخ خاضع لتقدير القاضي فلا مخالفة للقانون إذن فيما ارتأته محكمة الموضوع من أن ظهور حق الاختصاص لا يبرر في الفسخ التعاقد في خصوصية الدعوى المنظورة والتي ذكرتها وأهمها ما فهمته على حق في البند العاشر المتقدم ذكره .

« وبما أنه عن المخالفة الرابعة فقد جاء في الحكم الابتدائي بعد أن استعرض حكم القانون ورأى الفقهاء في أثر ظهور حق ارتفاق مسجل على العين المبيعة وهل هذا يبيح طلب الفسخ أو لا يبيحه -

صحته ، بل هذا الطلب يكون ملحوظاً ومتعيناً
افتراضه لدخوله تحت عموم طلب المدعى
الشفعة بالثمن الحق .

٢ - كل دفع لا يكون متعلقاً بالنظام
العام ولا داخلاً في عموم ما طلب المدعى الحكم
به لا تستطيع محكمة الموضوع أن تعرض له
من تلقاء نفسها . فإذا لم يدفع لدى هذه المحكمة
بسقوط حق الشفع في الشفعة لعدم قيامه
بعرض الثمن الوارد بعقد الشراء على المشتري
حين عرض عليه رغبته في أخذ الصفقة بالشفعة
فهذا الدفع لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام
محكمة النقض لأنه من جهة ليس من أسباب
النظام العام ومن جهة أخرى لأنه لا يدخل
تحت عموم طلب الشفع المنحصر في طلب
الحكم له بأحقته في أخذ الأتيان بالشفعة .
المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن أن المحكمة
الابتدائية حين قضت بأحقية الطاعنين لأخذ
الاطيان التي اشتراها الدكتور محمد لبيب بالشفعة
مقابل دفع ثمنها المسمى بعقد البيع البالغ قدره
١٤٦١ جنياً و ١١١ ملياً وملحقاته والزام
المشتري بالمصاريف ، وإن محكمة الاستئناف حين
قضت كذلك برفض استئنافهم وتأيد الحكم
المستأنف ، قد خالفت كل منهما القانون بالحكم
لهم بما لم يطلبوا وخالفت أيضاً نص المادتين ١٤
و ١٥ من قانون الشفعة بعدم الحكم بسقوط
حقهم في الأخذ بالشفعة ، ويقول الطاعنون في
شرحهم هذين الوجهين - أولاً - أنهم لم يطلبوا
الشفعة الا على اعتبار أن ثمن الصفقة هو ٨٤٠
جنياً و ١٤١ ملياً فقضاء المحكمتين بأحقيتهم
للشفعة بثمن قدره ١٤٦١ جنياً و ١١١ ملياً

» وبما إن قد الحكم في المخالفة السابعة عن
الزامه الطاعن بالمصاريف لا وجه له بعد أن أبان
ذلك الحكم كيف أن الطاعن وزميله تسببا في دفع
الدعوى بغير حق .

(طعن زكي اتدى لشف وحضر عنه الاستاذ عبد السلام
بك زكي ضد لست حثته متى يشأى وآخرين رقم ٨٢ سنة
٥ ق بالهيئة السابقة)

٣٩

٢ أبريل سنة ١٩٣٦

شفعة :

- ١ - طلب الشفعة بالثمن الحقيقي مقدراً . القضاء بالشفعة
بالثمن الوارد بالعقد . لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الشفع
- ٢ - الدفع بسقوط حق الشفع في الشفعة ، لعدم عرضه
الثمن الوارد بعقد الشراء . غير متعلق بالنظام العام .
لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
(المادتان ١٤ و ١٥ من قانون الشفعة)

المبادئ القانونية

- ١ - إذا طلب شخص الحكم له بأحقته
في أخذ أتيان بالشفعة بالثمن الحقيقي لها وقدره
كذا مدعياً أن الثمن الوارد بالعقد صوري
لا يحتاج به عليه وطالباً إثبات صحة الثمن بالينة ،
ودفع المشتري الدعوى بأن الثمن المذكور
بالعقد حقيقي وأن الشفع مع علمه بالبيع
وشروطه وثمنه لم يرفع الدعوى في الميعاد
القانوني ، ثم أحالت المحكمة الدعوى على
التحقيق لإثبات ما ادعاه كل من الطرفين ثم
حكمت للمدعى بالشفعة بالثمن الوارد بالعقد
على اعتبار أنه لم يثبت لها من التحقيق أن هذا
الثمن أكثر من الثمن الحقيقي ، فهذا الحكم
لا يعتبر أنه قد قضى للمدعى بما لم يطلبه ، ولو
أنه لم يكن طلب على سبيل الاحتياط الحكم
بأحقته في أخذ الأتيان بأى ثمن آخر ثبتت

يكون من قبل الحكم لهم بما لم يطلبوا ، - وثانيا -
ان المادتين ١٥ و ١٤ من قانون الشفعة توجبان
على الشفيع عرض الثمن والاستقط حقه في الاخذ
وماذا مواءم حين طلبوا الاخذ بالشفعة لم يعرضوا
ذلك الثمن الذي ثبت للمحكمة أن الشراء وقع به
وانما عرضوا فقط ٨٤٠ جنيها و ١٤١ مليا فكان
على المحكمة ان تحكم بسقوط حقهم في الشفعة لعدم
عرضهم الثمن الواجب عرضه .

عن الوجه الاول

« وحيث انه وان لم يظهر من وقائع الدعوى
المدون ملخصها بصدر الحكم الابتدائي ان
الطاعنين - حين منازعتهم في الثمن الوارد بعقد
الشراء وادعائهم صوريته وان الثمن الحقيقي هو
٨٤٠ جنيها و ١٤١ مليا طلبوا على سبيل الاحتياط
الحكم بأحقيتهم لاخذ الاطيان بالشفعة بأى ثمن
آخر ثبت صحته ، الا ان هذا الطلب كان
ملحوظا ومتعينا اقتراضه لدخوله تحت عموم
طلبهم الشفعة بالثمن الحق وقد انعقدت الخصومة
بينهم وبين المشتري على هذا الأساس فادعوا -
عالمين ان الشفعة هي حق تملك العقار المبيع
ولو جبرا على المشتري بما قام عليه من الثمن
والمؤن - ان الثمن الحق هو ٢٣ جنيها للقدان
الواحد وان الثمن الوارد بالعقد هو ثمن صوري
لا يحتاج به عليهم وطلبوا من المحكمة اثبات ذلك
بالبينة ، ودفع المشتري دعواهم هذه بان الثمن
المذكور بالعقد حقيقي لاشبهه فيه وانهم مع
عليهم بالبيع وشروطه وثمنه لم يرفعوا دعواهم
هذه في الميعاد المحدد قانونا لرفعها ، فسقط حقهم
فيها ولذلك التمس الحكم برفضها . وقد
فهمت المحكمة الابتدائية من سياق هذا التذاعي
أن المدعين جادون في طلب الاخذ بالشفعة
بالثمن الحق وان المدعى عليه الاول جاد في دفعهم

عن الصفقة حتى يجبره القضاء على التسليم فيها بالثمن
الحق كذلك وما الثمن الحق عند الاختلاف عليه الا
ما ثبت لدى المحكمة انه كذلك ولهذا حكمت المحكمة
الابتدائية باحالة القضية على التحقيق لاثبات ما ادعاه
كل من الخصمين وأنكره الآخر ثم حكمت للمدعين
بالشفعة بالثمن الذي ثبت لديها انه الحق وقالت
في أسباب حكمها « انه لم يثبت بطريقة قاطعة ان
المدعين كانوا يعلنون بالبيع وظروفه العلم التام »
« الذي يطلبه القانون وان حقهم سقط كما انه »
« لم يثبت من التحقيق ان الثمن الوارد بالعقد »
« أكثر من الثمن الحقيقي ولذلك يتعين الحكم »
« للمدعين بأخذ الاعيان المطلوبة بالشفعة نظير »
« دفعهم الثمن المين بالعقد وملحقاته »

« وحيث ان الطاعنين لم ينعوا أمام محكمة
الاستئناف على هذا الحكم - حين قضى في الدعوى
بأحقيتهم للشفعة مقابل دفعهم الثمن الوارد بالعقد -
انه أخطأ بالحكم لهم بما لم يطلبوا فتعديهم الآن
بهذا الخطأ في هذا الحكم وفي الحكم الاستئنافي
المؤيد له يكون تحدياً بسبب جديد ، ولذلك يكون
غير مقبول قانونا .

« وحيث انه بحسب الطاعنين أن يكونوا قد
طلبوا في استئنافهم تعديل الحكم المستأنف والحكم
بأحقيتهم لاخذ الاطيان بالشفعة مقابل الثمن
الحقيقي وتأيد به فيما عدا ذلك وأن يكونوا قد طلبوا
في استئناف خصمهم الحكم برفض استئناف وتأيد
الحكم المستأنف ، وبحسب خصمهم أن يكون قد
طلب في استئنافه هذا الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له
١١٦ جنيها و ٦٢٠ مليا علاوة على ما حكم له به
وطلب في استئنافهم الحكم برفضه وتأيد الحكم
المستأنف - بحسبهم وبحسبه هذا وذلك لتعديهم
هذه المحكمة انهم قد طلبوا في الدعوى على سبيل
الاحتياط الحكم بأحقيتهم للشفعة بالثمن - الوارد

لعدم قيامهم بعرض الثمن الوارد بعقد الشراء على المشتري حين عرضوا رغبتهم في أخذ الصفقة بالشفعة عليه وذلك طبقاً لنص المادتين ١٤ و ١٥ من قانون الشفعة - هو ادعاء بجديد لا يمكن قبوله لأنهم لم يبدؤوا امام محكمة الموضوع ولا خصمهم وهو صاحب الحق فيه قد تمسك به ولا محكمة الموضوع قد تعرضت له من تلقاء نفسها بخالفت القانون إذ أخطأت في تطبيقه وما كان لهم ان يبدؤوا امامها وهو لا يتوخى به الا الحكم بعدم قبول دعوائهم وما كان لمحكمة الموضوع ان تعرض له لانه ليس من أسباب النظام العام ولا مما يدخل تحت عموم طلبات المدعين التي انحصرت في طلب الحكم بأحقيتهم لأخذ الاطيان بالشفعة بالثمن الحق .

(طعن الشيخ محمد عثمان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد الدكتور محمد لبيب افندي وآخر رقم ٨٧ سنة ٥ ق بالمئة السابقة)

٤٠

٩ ابريل سنة ١٩٣٦

تضمينات . تضمين عن عمل ضار .

(المادة ١٥١ مدني)

المبدأ القانوني

متى أثبت الحكم الأفعال التي صدرت من شخص ما (فرداً كان أم شخصاً معنوياً) واعتبرها متصلة بعضها ببعض اتصال الأسباب بالنتائج ثم وصف تلك الأفعال بأنها أفعال خاطئة قد ألحقت ضرراً بشخص ما واعتبر من صدرت منه تلك الأفعال مسؤولاً عن الضرر الذي نشأ عنها فلا مخالفة في ذلك للقانون . وإذن فإذا حمل الحكم مصلحة الآثار مسؤولية خطئها عن سحب رخصة من متجر بالآثار وما ترتب على هذا السحب من اعتباره متجراً بغير رخصة وتحرير محضر مخالفة له

بالعقد متى ثبت لدى المحكمة صحته وبذلك لا يكون قضاء محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف قضاء بما لم يطلبه الطاعنون ولا قضاء للمشتري بأكثر مما طلب ، ولقد كان هذا مفهوماً لدى محكمة الاستئناف كما شهد بذلك حكمها المطعون فيه فقد جاء به « أن المستأنف عليه قد عزز ما « ورد بعقد مشتراه من أن الثمن الحقيقي هو « الوارد في هذا العقد بواقع ثمن الفدان الواحد « . » جنيتها - أولاً - بشهادة شهود شهدوا بذلك في « التحقيق وثانياً - أن نفس المستأنفين (الطاعنين) « سبق أن اشتروا ٢٥ فداناً و ١٢ قيراطاً من « الست زينب هانم أنيس من نفس الاطيان « المبيعة للمستأنف عليه بموجب عقد مسجل بثمان « قدره ... أي بواقع الفدان الواحد ٢٤ جنيتها « تقريباً . » وجاء به أيضاً . « أما من حيث « المصاريف الابتدائية لهذه الدعوى فانه ثابت « أن المستأنف عليه نازع المستأنفين في « أحقيتهم للأخذ بالشفعة وطلب سقوط حقهم « لرفعهم الدعوى بعد ميعاد عليهم وقد أحيلت « الدعوى إلى التحقيق من أجل ذلك ولم يثبت توافر « هذا العلم وثبت أحقية المستأنفين للأخذ بالشفعة « هذا فضلاً عن ان المستأنف عليه لم يوضح « مقدار الثمن الذي اشترى به عند عرض الثمن « عليه واكتفى بأن قال انه دفع أكثر من المبلغ « المعروف وان الثمن حسب ما هو موضح بالعقد « بغير ان يعين مقداره فالمستأنف عليه هو المتسبب « في النزاع . . . ، أي فتكون المحكمة محقة في « الحكم بالزامه هو بالمصاريف « وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه مرفوضاً .

عمد الوجه الثاني

« وحيث ان ما ادعاه الطاعنون في الوجه الثاني من وجهي الطعن - من أن محكمة الموضوع قد أخطأت في عدم الحكم بسقوط حقهم في الشفعة

ومهاجمة منزله وإزالة اللوحة المعلقة على محل تجارته الخ وقضى له بناء على ذلك - بتعويض عما لحقه من الأضرار فقضاؤه بذلك صحيح قانوناً.

المحكم:

« من حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه - حين قضى بالتعويض على مصلحة الآثار على أساس أن هذه المصلحة قد سبغت من خصمها رخصة الاتجار بالعاديات ثم اتهمته بالاتجار فيها بغير رخصة وعرضته لتفتيش منزله وحرمة من الطمأنينة في الاتجار - يكون قد خالف قواعد القانون في المسؤولية التقصيرية . وتقول الطاعنة ، في تفصيل هذا وشرحه ، أنه لم يصدر عنها أى إخلال بالتزام ما فعلاً كان أم تركاً ، وإن ما كان منها إنما هو مجرد إبداء رأى قانونى نظرى ، محصله أن رخصة الاتجار في العاديات التى تمنحها المصلحة طبقاً للقانون رقم ١٤ سنة ١٩١٢ هى موقوفة الأجل ، إذا انتهى أمدؤها يكون للمصلحة خيار تجديدها وعدم تجديدها . ولا يصح قانوناً اعتبار مجرد إبداء مثل هذا الرأى - حتى لو ثبت خطؤه - عملاً ضاراً مخالفاً للقانون يستوجب التعويض . أما ما كان من تحرير محضر مخالفة ضد الخصم وتفتيشه ومحاكمته فلا مسئولية فيه على مصلحة الآثار ، لأن مفتشها كان يقوم عند تحرير المحضر والتفتيش بعمل من أعمال الضبطية القضائية .

« وحيث أن محكمة الاستئناف أثبتت في حكمها المطعون فيه مانعاً » أنه لا نزاع في أن « مصلحة الآثار قد أخذت من المستأنف رخصته » لتجديدها ثم امتنعت عن تسليمها إليه وانتهت « بسحبها منه نهائياً من يونيو سنة ١٩٣٠ إلى مايو » سنة ١٩٣٢ تاريخ صدور الحكم من محكمة « النقض والإبرام القاضى بأن مصلحة الآثار »

« قد أخطأت في تفهيم القانون فليس لها أن تسحب » منه هذه الرخصة لأن رخصة الاتجار يجب أن تكون مطلقة من كل قيد زمنى فإذا أعطيت « إليه موقوفة فيجب أن يعتبر المرخص له أن » هذا القيد معدوم . وحيث أن مصلحة الآثار « بعد أن سبغت الرخصة نهائياً وأعلته بذلك » شفويًا وكتابة كما جاء على لسان حكيم أفندى . « أبوسيف في صورة محضر التحقيق المقدمة ... » « حرره له المفتش المذكور محضر مخالفة باعتبار » « أنه اتجر في الآثار بغير رخصة ثم استعان برجال » « البوليس في مهاجمة منزله بالجيزة ومعاينة » « العاديات الموجودة به وبعد أن أثبت المخالفة » « أخطره بعدم الاتجار وكلف البوليس بإزالة » « اللوحة المعلقة على محل تجارته فيما إذا تأخر » « في رفعها - وحيث أن التاجر الذى يكون » « عرضة لمهاجمة محله في كل لحظة لا يطمئن » « له التجار ولا غواة العاديات في شراء ما عنده » « خصوصاً بعد أن عرف أنه يتجر بلا رخصة » « فإذا تمكن من تصريف شيء مما عنده يكون » « خلسة وبشمن بخس كاتين ذلك من الإطلاع » « على دفاتره فالعدد القليل من قطع العاديات التى » « يبعث في بحر السنتين لا تتناسب مع ما يبيع » « منها وقت أن كان متمتعاً برخصته . . . » الى أن قالت « وحيث أنه لا نزاع في أن إجراءات » « مصلحة الآثار مع المستأنف وأصرارها على » « سحب رخصته وحرمانه من طمأنينة الاتجار » « سواء يبيع ما عنده من العاديات أو يشراتها من » « الغير سبب له ضرراً يجب عليها عدلاً تعويضه » « وحيث أنه يبين من هذا أن محكمة الاستئناف لم تجر على ما جرت عليه مصلحة الآثار في هذا الطعن من تجزئة الأفعال التى ترتبت عليها المسؤولية وفصل سحب الرخصة عن باقى الإجراءات التى

تله . وبحيث كل منها ، وتقديره ، ووصفه على حدة ، بل هي إنما اعتبرت جميع ما احصته على مصلحة الآثار متصلاً ببعضه بعض اتصال الأسباب بالنتائج ، ثم وصفت تلك الأفعال جملة بأنها أفعال خاطئة قد ألحقت ضرراً بالخصم ، ثم قدرت هذا الضرر على أساس ما تبينته من دقاتر من جهة ، وما لاحظته في موسم الاتجار بالعاديات في سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢ من القصور بسبب الأزيمة المالية من جهة أخرى .

« وحيث انه يبين من هذا أيضاً ان محكمة الاستئناف لم تحمل مصلحة الآثار الا مسؤولية خطئها في سحب الرخصة من المطعون ضده وما ترتب على هذا السحب من اعتباره متجراً في العاديات بغير رخصة الى غير ذلك مما سبق ايراده وما سلب المطعون ضده طمأنينته في الاتجار سواء في بيع ما عنده أو في شراء ما عند الغير منها ولا شيء فيما فعله المحكمة من ذلك مخالف للقانون . (ملحق وزارة المعارف (مصلحة الآثار) ضد كامل اقدى عبد الله حموده وحضر عنه الأستاذ محمد كامل البنداري رقم ٦٣ سنة ١٩٣٦ ق بالهيئة السابقة)

٤١

٩ ابريل سنة ١٩٣٦

تزوير . الأدلة التي تقبل في دعوى التزوير . تعيينها . موضوع . طريقة تمحيص تلك الأدلة . حرية القاضي في ذلك . (المادة ٢٨٢ مرافعات)

المبدأ القانوني

ان القانون إذ نص بالمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات على ألا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية ، لم يرسم طريقاً لبيان ما يكون من

الأدلة متعلقاً بدعوى التزوير وجائز القبول وما لا يكون كذلك ، وإنما ترك تقدير هذا الأمر لقاضي الموضوع يفصل فيه بحسب ما يراه غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض مادام تقديره مبنياً على أسانيد مقبولة عقلاً .

كذلك لم يقيد القانون قاضي الموضوع في كيفية فحص تلك الأدلة ، بل لقد أطلق له الحرية في ذلك . فله في سبيل استظهار الرأي الذي يطمئن اليه أن يفحص كل دليل على جده أو أن يفحص الأدلة جملة واحدة .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على سببين - اولاً - عدم رعاية روح التشريع لنصوص القانون فيما يختص بسلطة المحكمة عند نظر أدلة التزوير . وتقول الطاعنة في بيان هذا الوجه انه كان من ادلتها على تزوير الورقة ان السيد حسن قصير الدليل لم يشر اليها أية اشارة في الانذارات الصادرة منه الى المدعية (الطاعنة) بعد تاريخ صدور تلك الورقة مع انه ظاهر من نصها انها قاطعة لكل نزاع وتقول الطاعنة ايضاً انه كان يتعين على المحكمة ان تفحص الأدلة المقدمة على تزوير الورقة جملة لما هناك من ارتباط يشملها جميعاً ، اما فحص تلك الأدلة دليلاً دليلاً كما فعلت المحكمة فلا يؤدي إلى نتيجة سليمة للحكم بصحتها او بتزويرها . ثانياً - مخالفة الاجراءات القانونية الواجب اتباعها فيما يختص بتسييب الحكم طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات . وتقول الطاعنة في بيان هذا الوجه انها قررت في اعلان ادلة التزوير ان الورقة المطعون فيها لم تعمل إلا بعد وفاة الشيخ سيد قصير الدليل المتوفى سنة ١٩٢٦ بسبب العلاقة التي

عن الوجه الثاني

« وحيث ان مالدعة الطاعة من قصور في تسبب الحكم المطعون فيه هو ادعاء غير صحيح لأن اسبابه وافية كافية بتحقيق غرض الشارع من التسبب . لذلك يتعين رفض الطعن .

(طعن است خدوجه حسن قصير الدليل وحضر عنها الاستاذ عبدالسلام بك زكي ضد الاستاذ احمد قصير الدليل اقدي وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ ساجد جشي والاستاذ محمد كامل البنداري عن الخامسة والسادسة والسابعة رقم ٩ سنة ١٩٣٦ بالهيئة السابقة)

٤٢

٩ ابريل سنة ١٩٣٦

نزع ملكية . طلب استرداد ما نزعته الحكومة ملكية زائداً على حاجة المنفعة العامة . الفصل فيه خارج عن ولاية السلطة القضائية .

(المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

المبدأ القانوني

إذا نزعته الحكومة ملكية أرض للمنفعة العامة وتنازع صاحب الأرض مع الحكومة لدى المحكمة على الثمن المقدر لها وادعى صاحب الأرض أن الحكومة نزعته من ملكيته ما يزيد على المطلوب للمنفعة العامة وطلب استرداده فهذا الطلب الذي يتمخض في حقيقته عن أنه طلب تعديل مرسوم نزع الملكية أو إلغائه جزئياً - فضلاً عن أنه لا يمكن اقدامه في معارضة ترفع عن تقدير الثمن - هو خارج قطعاً عن ولاية السلطة القضائية طبقاً لقواعد الفصل بين السلطات .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على سببين .

- الأول - نقص في الأسباب . ويقول الطاعن في بيان هذا الوجه ان أطيانه المنزوعة ملكيتها قسماً أحدهما ١٢ سهماً و٥ قراريط و٥ قداذين

بينها وبين اول المدعى عليهم فلم تمن المحكمة يبحث هذه الرواية مع انها واقعة قاطعة في وجود دليل التزوير او نفيه ، وتقول المدعية ايضاً انها قررت في اعلان أدلة التزوير وفي مذكرتها انه لم يكن لها أية صفة مطلقاً حتى تتعامل مع السيد قصير الدليل بالنيابة عن بنات اختها عائشة ، فلم تبحث المحكمة علاقة الطرفين في تاريخ الورقة المطعون فيها بالتزوير بل اخذت بدفاع المدعى عليهم .

عن الوجه الأول

« وحيث انه عن الوجه الأول فان القانون إذ نص بالمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات على ان لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير الا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب على الثبوت للحكم في الدعوى الأصلية - لم يرسم طريقاً لبيان ما يكون من الأدلة متعلقاً بدعوى التزوير وجائز القبول وما ليس كذلك وانما ترك تقدير هذا الامر لقاضي الموضوع بحسب ما يراه وسلطته في ذلك لا تخضع لرقابة محكمة النقض مادام ان تقديره لما كان من الأدلة متعلقاً بدعوى التزوير وما هو غير متعلق بها كان مبني على دلائل مقبولة عقلاً . كذلك لم يقيد القانون قاضي الموضوع في كيفية فحص الأدلة وانما اطلق له الحرية في ذلك فله ان يفحص كل دليل على انفراد ، كما له ان يفحص الأدلة جملة لاستظهار الرأي الذي يطمئن اليه .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه بعد ان ذكر ان الحكم الموقع به على الورقة المدعى بتزويرها هو ختم الطاعة بمحت ادلة التزوير المقدمة من المدعية واستخلص من بحثها بأدلة مقبولة عقلاً انها غير متبعة في دعوى التزوير ورأى المحكمة في هذا لاجتباب عليه ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

ومن أجل هذا يطلب الطاعن تقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على دائرة أخرى للفصل فيها من جديد .

« وحيث أن محكمة الاستئناف - قبل الحكم في الموضوع رأت الانتقال إلى محل النزاع لمعاينة الأرض المنزوعة ملكيتها وفعلاً انتقلت وحررت بمعايتها محضراً قالت فيه مانصه :

« ان كل معالم العمران الموجودة بأرض النزاع »
« عبارة عن بعض نخيل وبعض مساحات صغيرة »
« منزرعة عنباً وتيناً ومساحات صغيرة منزرعة »
« شعيراً وقمحاً وبعض مبان صغيرة ملك الخواجه »
« عاداه خارج منطقة النزاع . ثم استطردت في »
« وصف حالة الأرض فقالت . وفيما عدا هذه »
« المعالم فليس بالأرض شيء آخر من زراعة »
« وغيرها لأن بعض أجزاء الأرض معدنها مال »
« لا يصلح للزراعة وبعضها ثابت فيه هيش ومستواها »
« ليس منتظماً أي ان فيها مرتفعات ومنخفضات »
« في جزء منها مياه بحيث يستتج ان قيمتها »
« لا ترجع الى استغلالها زراعياً بل الى الأمل »
« في وصول عمران المباني اليها خصوصاً بعد »
« انشاء المطار ولذلك تكون قيمة الأرض القريبة »
« من البحر أعلى من البعيدة عنه عند انشاء مبان »
« فيها » وكأنها أرادت بعد ذلك ان تشير الى ضعف هذا الأمل أو على الأقل الى بعد تحققه فلاحظت « ان المسافة بين مباني المكس وبين »
« أرض النزاع لا يوجد فيها من المباني سوى »
« بعض ثكنات قليلة لحفر السواحل وان بلدة »
« الدخيلة هي في طريق أرض النزاع وإنها عبارة »
« عن قرية صغيرة فيها بعض مبان حديثة وقديمة »
« ولا يوجد بعدها في طريق أرض النزاع من »
« المباني سوى مباني المطار ثم المباني السابق »
« الإشارة اليها »

واقع على ساحل البحر الأيضي مباشرة والباقي وقدره ٢٢ سماً و٩ قراريط و١٤ فدانا واقع في الداخل . وإن هذا الاختلاف في موقع الجزيرين أثبتته محكمة الاستئناف في محضر انتقالها الرقيم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ كما أثبتت به ان هذا الاختلاف في الموقع موجب حتماً للاختلاف في تقدير ثمن كل من الجزيرين لأن قيمة الأراضي القريبة من البحر أعلى من البعيدة . وإنه كان ينبغي لمحكمة الاستئناف - وقد أثبتت كل ذلك - ان تضمن حكمها أسباباً تبرر عدم التمييز بين كل من الجزيرين وهي تقضي بتقدير ثمن الأطلان كلها بواقع ٨٠ جنيهاً للفدان الواحد فسكوت المحكمة عن ذكر أسباب عدم التمييز في تقدير سعر كل من الجزيرين يعتبر نقصاً في شكل الحكم موجباً لنقضه .

- الثاني - ان محكمة الاستئناف قد خالفت القانون إذ رفضت الأخذ بادعائه الخاص بحقه في أن يسترد من الأطلان المنزوعة ملكيتها ما كان زائداً عن حاجة المنفعة العامة بدعوى أن ذلك يكون تدخلاً في أعمال الحكومة بصفتها سلطة عامة وهذا التدخل خارج عن سلطان القضاء طبقاً للسلادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية -

ووجه مخالفة القانون في ذلك ان المادتين ٣ و٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ سنة ١٩٠٧ صريحتان في جواز نزع ملكية ما كان لازماً للنفعة العامة ولكل أو بعض العقارات المجاورة لها إذا كان أخذها لازماً لحسن الوصول الى الغاية المقصودة من المنفعة العامة . فهذا النص وغيره من نصوص قانون نزع الملكية ما وضعه التطبيق المحاكم على الوجه الذي قصده الشارع ، وليس في ذلك أي تعارض مع لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، فامتاع محكمة الموضوع عن الفصل في هذه النقطة هو امتناع مخالف للقانون ولا مبرر له .

« وحيث ان محكمة الاستئناف - بعد ان تم الانتقال - وبعد ان سمعت اقوال الخصوم وملاحظاتهم عليه - وبعد ان استعرضت المستندات المقدمة من الحكومة الدالة على ان ثمن الاطيان الواقعة في هذه المنطقة جميعها بما فيها ارض المطار كان من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٠ أى قبل انشاء المطار وبعبء - يتراوح بين ٤٠ جنيهاً و ٦٧ جنيهاً للقدان الواحد - بعد كل ذلك رأت ان منطقة الاطيان المزروعة ملكيتها لم تبلغ قط في أى وقت من الاوقات السعر الذى قدرته لها الحكومة بما يدل على انه سعر روعيت فيه مصلحة الملاك وان القول بأن لهذه المنطقة مستقبلاً حسناً قول لا يرتكز على أساس وان الثمين يجب ان يبنى على الحقائق الراهنة - وهى إذ تقرر ذلك قد قطعت في المسألة التى اثارها الخبير في تقريره من حيث وجوب التمييز عند تقدير الثمن - بين الاراضى الواقعة على البحر مباشرة وبين الاراضى الواقعة فى الداخل وأيدت ما ذهبت اليه محكمة أول درجة وما لاحظته هى في محضر انتقالها ويكون تسيبها الحكم على هذا الأساس وبهذا التفصيل تسيباً كافياً وافياً لانقص فيه ولذا يتعين رفض الوجه الأول من وجهى الطعن .

« وحيث ان الوجه الثانى بنى على ان محكمة الاستئناف خالفت القانون إذ رفضت الاخذ بادعائه الخاص بأن له حقاً فى ان يسترد من الاطيان المزروعة ملكيتها ما يزيد عن حاجة المنفعة العامة .

« وحيث ان محكمة الاستئناف عند ردها على هذا الطلب قالت مانصه : « وحيث ان »
« القول بأن الاطيان المزروعة ملكيتها من »
« المستأنف أكثر من حاجة المنفعة العامة قول »
« لا يصح الالتفات اليه لأن تحقيقه يكون »
« تداخلاً فى أعمال الحكومة التى تقوم بها بصفتها »

« سلطة عامة وهذا التدأخل خارج عن »
« سلطان القضاء اما اقوال الشراح التى استند »
« عاينها المستأنف فى هذا الصدد فلا تنطبق على »
« حاله لانتهاجات للحالة التى تفيض فيها اطيان »
« من المزروعة ملكيتها بعد تنفيذ المشروعات »
« العامة »

« وحيث ان الشق الأول من هذا الرد لا غبار عليه قانوناً لأن الطاعن بطلبه استرداد ما يدعى ان الحكومة نزع ملكيته زيادة عن المنفعة العامة إنما يطلب تعديل مرسوم نزع الملكية او الغاء الغاء جزئياً وهذا الطلب فضلاً عن أنه لا يمكن اقامته فى معارضة ترفع عن تقدير ثمن ما نزع ملكيته جبراً للمنفعة العامة فانه خارج قطعاً عن دائرة اختصاص السلطة القضائية طبقاً لقواعد الفصل بين السلطات . أما الشق الثانى فالمحكمة لم تبد رأياً فيه بل اكتفت بالقول أن ما ذكره المستأنف من اقوال الشراح لا ينطبق على حاله بل على الحالة التى يفيض فيها جزء من المزروعة ملكيته بعد تنفيذ المشروع - قالت ذلك بدون أى تعليق عليه أو الاشارة إلى ما إذا كانت هذه الاقوال المأخوذة عن شراح القانون الفرنسى تنفق ونصوص القانون المضرى فليس فى قولها هذا ما يمكن مؤخذاتها عليه - على أن الطاعن قد عدل عن هذا الطلب فى مذكرته التكميلية أمام محكمة النقض وزعم أن طلبه لم يكن الغرض منه استرداد الأرض التى يدعى أنها زائدة عن حاجة المطار فعلاً بل كان يرمى إلى نذب خير لتحقيق ما يدعيه من أن الاراضى المزروعة ملكيتها ليست كلها لازمة للمطار وذلك تمهيداً للبطالة بتعويض عما أخذ منه زائداً عن الحاجة تعويضاً يجب تقديره على طريقة مخالفة لتقدير التعويض الخاص بالاراضى اللازمة للمطار . وعدوله هذا يجعل الطلب جديداً أمام محكمة النقض إذ لا شك أن

القانون وفي تأويله استعرض خمس نواح لهذا الخطأ تلخص فيما يأتي - أولاً - أن الحكم المطعون فيه حين قضي بإبطال التصرف الحاصل للطاعن من محمد عبد الغنى سري يبيع ربع المنزل قد أغفل البحث في شرط قيام ضرر لحق الدائنة من هذا التصرف وفي شرط أن يكون هذا الضرر ناتجاً مباشرة عن التصرف المطلوب بإبطاله والواقع في الدعوى الحالية أن الضرر الذي شكت منه الدائنة لم يصبها من تصرف مدينها وإنما هو نتيجة إهمالها وفواتها أخذ اختصاصات وتوقيع جوازات على أموال مدينها من سبع سنين مضت من عهد قيام دينها لما كان المدين يملك أموالاً كثيرة . - ثانياً - لما انعلنت الدائنة بالبيع الابتدائي الصادر للطاعن من أخيها كان أمامها الطريق مفتوحاً لتوقيع الحجز تحت يد الطاعن على باقي الثمن ومادامت لم تفعل ذلك فهي المقصرة ومهملة وعليها تبعة توانيها أما إنذارها للطاعن فلا يثبت التواطؤ المدعى به وغاية ما يستفاد منه علم الطاعن وقت التعاقد بوجود شخص يدعى على البائع بدين . - ثالثاً - أخطأ الحكم في قوله أن العقد الابتدائي المؤرخ في ٧ يناير سنة ١٩٣٣ لا يعتبر عقد بيع تام وأنه ما كان للبشترى أن يتم الصفقة بالعقد الرسمي بعد أن وصله إنذار (٥ فبراير سنة ١٩٣٣) فإن قانون التسجيل لم يغير شيئاً من طبيعة عقد البيع فالبايع قبل التسجيل ملزم قانوناً بنقل الملكية والمشتري ملزم بدفع الثمن - رابعاً - كذلك أخطأ الحكم بعدم الاعتداد بإشارة قسم المساحة على العقد يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٣٢ وعدم اعتباره هذه الإشارة اثباتاً للتاريخ . - خامساً - وأخطأ أيضاً فيما جاء به من أنه بما كان للبشترى أن يتم الصفقة بهد إنذاره بوجود دائن إذا ثبت النكول ما كان في مقهور المشتري لما يجره الأمر من ضياع العربون عليه

بإطلبه أمام محكمة الاستئناف هو أحق في استرداد ما هو زائد عن حاجة المنفعة العامة بدليل ما جاء في مذكراته أمام محكمة الاستئناف والمقدمة من الحكومة لهذه المحكمة وما ذكره من أقوال الشراح في تلك المذكرات تأييداً لطلبه هذا - ولذا يكون هذا الوجه متعين الرفض على أي الاعتبارين . وحيث أنه بما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليماً من كل نقد والظعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه مع مصادرة الكفالة .

(طعن فيكتور عاده وجعفر عنه الاستاذ اسماعيل حمزة ضد وزارة المواصلات وآخرين رقم ٨٨ سنة ٥ ق بالمينة السابقة)

٤٣

١٦ أبريل سنة ١٩٣٦

دعوى إبطال تصرفات المدين . أركانها .

(المادتان ١٤٣ و ١٥٦ مدني)

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من وقائع الدعوى ما استدلت منه على إفسار المتصرف المدين وسوء نيته هو والمتصرف له وتواطؤهما على الإضرار بالدائن ثم طابقت بين ما استخلصته من ذلك وبين المعاني القانونية لأركان الدعوى البوليصة وهي كون دين واقع الدعوى سابقاً على التصرف المطلوب إبطاله وكون هذا التصرف أفسر المدين وكون المدين والمتصرف له سيئ النية متواطئين على الإضرار بالدائن ثم قضت بعد ذلك بإبطال التصرف فذلك حسبها سيكون حكماً سديداً مستوفى الأسباب .

الحكم

وبالنظر إلى أن الطعن في علي وجهين جعل لكل منهما فروع عدة فالوجه الأول وعنوانه خطأ في تطبيق

وتحملة دفع قيمة السمسرة كاملة هذا هو ملخص نواحي الوجه الأول . أما الوجه الثاني فقد جعل تحت بطلان الحكم وان هذا البطلان مستفاد من ستة أمور تلخص فيما يأتي - أولاً - تناقض الحكم من حيث ذكره ان المدين معسر وفي الوقت نفسه الإشارة إلى امكان رجوع الطاعن عليه بالعربون وغيره . - ثانياً - استتج الحكم التواطؤ من إنذار (٥ فبراير سنة ١٩٣٣) الموجه للطاعن من الدائنة مع ان هذا الانذار لا ينتج الا علم المشتري بوجود دائن للبائع أما التواطؤ الذي يعتمد القانون لابطال بيع حصل هرباً من دين فلا يثبت إلا بثبوت نية مبيتة بين المشتري والبائع على الاضرار بحقوق الدائن . فالحكم المطعون فيه قد حمل اذن صيغة الانذار ما لا تحتمله . - ثالثاً - قصور الحكم قصوراً يعيبه في فواته تبيان الوقائع التي استنتجت منها المحكمة التواطؤ . - رابعاً - جاء الحكم معياحين قرر ان العقد الابتدائي المؤرخ في ٧ يناير سنة ١٩٣٣ غير ثابت التاريخ قبل حصول انذار (٥ فبراير سنة ١٩٣٣) مع ان العقد روجع في قسم المساحة يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٣٢ وقيد في ذلك التاريخ بدفتر القسم المخصص لاثبات العقود . واذن قد أثبت الحكم ما هو مخالف للأوراق . - خامساً - خالف الحكم أيضاً الثابت في الكشف الرسمي المستخرج من قلم رهون محكمة اسكندرية المختلطة المبين به ما كان يملكه البائع في تاريخ مديونيته لأخته الدائنة وانه كان مليئاً - سادساً - قصور الحكم في بيان حالة إعسار المدين وإيضاح الوقائع والأدلة التي استندت إليها المحكمة في اثبات هذا الإعسار وانه كان نتيجة لازمة للتصرف الحاصل للطاعن ، هذا ملخص ما أتى به الطاعن في وجهي الطعن على ما جاء في التقرير ومذكورة الشرح .

وبما ان الحكم المطعون فيه بعد شرح وقائع الدعوى واستعرض تقطاً فيها لاشان لها بالطعن الحالي قد أورد ما يأتي . « وحيث فيما يختص » « بالموضوع فانه ثابت من الاطلاع على » « الأوراق أن مورثة المستأقنين أنذرت » « المستأقن ضدهما الأول والثاني بعدم » « التصرف في الحصة المتنازع فيها أنذرتهما في ٥ » « فبراير سنة ١٩٣٣ ورغماً من هذا الانذار » « فان المستأقن ضده الثاني أقدم على شراء تلك » « الحصة بالعقد المطعون فيه المؤرخ ١١ فبراير » « سنة ١٩٣٣ ومسجل في ١٨ منه فهذا الانذار » « يثبت علم المشتري المستأقن ضده الثاني بالديون » « التي على المستأقن ضده الأول ويثبت تواطؤه » « مع هذا المدين لأنه إذا كان حسن النية كان » « يمكنه بعد انذاره العدول عن الشراء والرجوع » « على البائع بما دفعه مقدماً من العربون هذا » « فضلاً عن ان العقد الابتدائي المدعى به وهو » « المؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٣٣ لم يكن له تاريخ » « ثابت قبل حصول الانذار حتى يمكن الاحتجاج » « به على حسن نيته وهو لم يكن عقد بيع تام » « وإنما هو قبول بالشراء فلم يتم التعاقد اذن بين » « الطرفين ولم تنتقل الملكية للمشتري ولم يترتب » « للمشتري أي حق الا من تاريخ عقد الشراء » « النهائي الحاصل في ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ » « وتسجيل هذا العقد وهذا التاريخ لاحق لدين » « مورثة المستأقنين لأن هذا الدين نشأ من سنة » « ١٩١٦ كما ان هذا التصرف قد أقر المدين » « وبذلك تكون أركان دعوى بطلان التصرفات » « وهي أسبقية الدين وسوء نية المشتري وإعسار » « المدين متوافرة ويتعين الغاء الحكم المستأقن » « وبطلان العقد المصدق عليه بتاريخ ١١ فبراير » « سنة ١٩٣٣ وما ترتب عليه من التسجيلات »

المبادئ القانونية

١ - يشترط في الدعوى التي يصح رفعها من الدائن على مدين مدينه أن يرفعها الدائن باسم مدينه ليحكم لمدينه هذا على مدينه هو وليكون المحكوم به حقاً للمدين يتقاسمه دائنوه قسمة غرماء فالدائن الذي حكم له بدينه على مدينه ويريد اقتضائه من مدين مدينه لا يجوز له أن يرفع مثل هذه الدعوى ، بل له أن يحجز على ما يكون لمدينه من مال تحت يد الغير حجزاً تنفيذياً ، فاذا لم يقر المحجوز لديه بالدين غشاً أو تدليساً فله أن يرفع عليه دعوى الالتزام ليحكم له بدينه تعويضاً طبقاً لما تقضى به أحكام المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات .

٢ - الدعوى المباشرة (action directe)

التي يجوز للمتنازل له عن حقوق الاجارة رفعها على المؤجر هي التي يرفعها المتنازل له على المؤجر مطالباً بحقوق الاجارة التي حصل له التنازل عنها من مثل تسليم العين المؤجرة وغير ذلك من التزامات المؤجر . أما في صورة ما اذا كانت الاجارة قد قضى فيها للمؤجر نهائياً بالفسخ في مواجهة المستأجر والمتنازل له وأعيدت الأرض الى المؤجر ورجع المتنازل له على المتنازل بما كان دفعه معجلاً من الأيجار وبما استحقه بسبب الفسخ فلا يجوز للمتنازل له أن يضمن المؤجر الأصلي .

٣ - إذا أجرت بعض أعيان الوقف الى شخص ليستدين الاجرة ديناً شخصياً له على أحد المستحقين في هذا الوقف ثم حكم

« وبما انه يبين من هذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه ان محكمة الاستئناف بعد ان استخلصت من وقائع الدعوى ما استدلت منه على اعسار المتصرف المدين وسوء نيته ونية المتصرف له (الطاعن) وتواطئهما على الاضرار بالدائنة قد طابقت هذه العناصر على المعاني القانونية لأركان الدعوى البوليصة وهي كون دين رافع الدعوى سابقاً على التصرف المطلوب ابطاله وكون هذا التصرف اعسر المدين وكون المدين والمتصرف له سوء النية متواطئين على الاضرار بالدائن فوجدت بهذه المطابقة ان تلك الأركان متوافرة قانوناً ولهذا ختمت حكمها بقولها (وبذلك) تكون أركان دعوى بطلان التصرف وهي أسبقية الدين وسوء نية المشتري واعسار المدين (متوافرة)

« وبما ان ما عاب به الطاعن الحكم المطعون فيه من انه مشوب بانقصور فان هذه المحكمة لا تجاريه فيه إذ هي ترى ان أسبابه التي تقدم ذكرها كافية لتحقيق غرض الشارع من تسيب الأحكام .

« وبما ان ما أورده الطاعن في تقريره ومذكرة شرحه عدا ما تقدم الرد عليه ليس إلا محاولة طرح موضوع الدعوى من جديد على محكمة النقض والابرار ومثل هذا الاقدام لا يلتفت اليه .

(طعن عبده محمود الفطاطري وحضر عنه الاستاذ عزيز خاشكي بك ضد الست دل حرم المرحوم حسين بك سري وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول الاستاذ زكي عربي رقم ٧٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٤٤

١٦ أبريل سنة ١٩٣٦

١ - دعوى مداني الدائن . شروطها . دائن حكم له بدينه . رغبته في اقتضاء هذا الدين من مدين مدينه . سيئه . رفع هذه الدعوى . لا يجوز .

(المادتان ١٤١ مدني و ٤٢٩ مرافعات)

٢ - إجارة . المتنازل له عن حقوق الاجارة . الدعوى المباشرة التي يجوز له رفعها . ما هيها .

٣ - وقف . استئجار بعض أعيانه لاستعداد دين شخصي على مستحق . فسخ الاجارة . الوقف غير مسئول عن الدين

بفسخ التأجير وعادت الأرض الى حوزة الوقف فان الوقف لا يكون مسئولاً قبل الدائن عن ذلك الدين الشخصي .

المحكم

« حيث ان أهم ما بني عليه الطعن ان محكمة الاستئناف حين قضت بتأييد الحكم المستأنف الصادر لبراهيم داود مورث المدعى عليهم في الطعن بالزام وقف السيدة عزيزة ممتاز بالمبلغ المحكوم به باعتباره مديناً لورثة عويس عبدالوهاب وباعتباره هو دائناً لهؤلاء الورثة قد خالفت حكم المادة ١٤١ من القانون المدني فيما خولته للدائن من رفع دعاوى مدنية باسم ذاك المدين على مدين هذا المدين ووجه المخالفة ان الدعوى الحالية إنما رفعها داود بصفته الشخصية لا باسم مدينه عويس عبد الوهاب ليكون ما يحكم به له هو دون مدينه وقد رفعها بما حكم له به من قبل على مدينه ليقضى بها دينه المحكوم به من مدين مدينه . ومثلها لا يجوز رفعه قانوناً .

« وحيث ان الدعوى الحالية على ما يظهر من صحيفة افتتاحها رفعت من ابراهيم داود باسمه ولمصلحته لا باسم ورثة مدينه عويس عبدالوهاب طلب فيها ان يحكم له مرة أخرى بالمبلغ الذي حكم له به من قبل على ورثة مدينه المذكور ومثل هذه الدعوى غير مقبولة لأنه يشترط في الدعوى التي يصح رفعها من الدائن على مدين مدينه ان يرفعها باسم مدينه ليحكم لمدينه هذا على مدين المدين وليكون المحكوم به حقاً للمدين يتقاسمه دائرته وقسمه غراماً .

« وحيث انه ما كان لمثل ابراهيم داود الذي حكم له بدينه على مدينه ويريد اقتضائه من مدين مدينه ان يرفع مثل هذه الدعوى بل كان له ان يحجز على ما يكون لمدينه من مال تحت يد الغير حجزاً تنفيذياً فاذا لم يقر المحجوز لديه بالدين غشاً

أو تدليسا كان له ان يرفع عليه دعوى الالزام التي خول له القانون حق رفعها عليه ليحكم له بدينه تعويضاً طبقاً لما تقتضيه أحكام المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات .

« وحيث انه لا يصح الدعوى الحالية ان تذكر المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسها في أسباب حكمها ان المدعى دائن لورثة عويس بمقتضى حكم سبق صدوره وان له الحق بصفته دائناً ان يرفع الدعوى ضد مدينه لأنه لا يمكن بحال اعتبارها من الدعاوى التي يجوز للدائن رفعها باسم مدينه .

« وحيث ان هذه الدعوى لا يمكن اعتبارها كما يقول المدعى عليهم في الطعن انها دعوى مباشرة (action directe) يجوز للمتنازل له عن حقوق الاجارة أن يرفعها على المؤجر الأصلي أو دعوى ضمان يرفعها هذا المتنازل له على المؤجر الأصلي أيضاً ذلك لأن الدعوى المباشرة التي يجوز للمتنازل له عن حقوق الاجارة رفعها على المؤجر إنما هي التي يطالبه بها بتلك الحقوق من تسليم العين المؤجرة او غير ذلك من التزامات المؤجر وظاهر من وقائع هذه الدعوى على ما سبق بيانه أن الاجارة قد قضى فيها نهائياً بالفسخ في مواجهة المستأجر والمتنازل له واعيدت الأرض الى المؤجر ولا يمكن بعد الفسخ ان يطالب المتنازل له المؤجر الأصلي بحقوق يدعيها عن عقد الايجار كما أنه ظاهر منها أيضاً ان المتنازل له قد رجع على المتنازل منه (عويس) بما دفعه من معجل الايجار وبما استحقه بسبب الفسخ فلا يملك بعد ذلك ان يضمن المؤجر الأصلي الذي حكم له بفسخ عقد الايجار في مواجهة المستأجر والمتنازل له .

« وحيث انه بما تقدم يتعين قبول الطعن وقض الحكم .

« وحيث ان موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .

حكم بأنه قد صدر مؤيداً لحكم جزئي قضى عليه بصفة مستعجلة بكف منازعته ومنع تعرضه بعد ان لم يفته استئنافه في أقصر المواعيد المحددة قانوناً لاستئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة وبعد أن رفع ظلامته من وصفه بالنفاذ للمحكمة الاستئنافية لأن مصلحته في هذا المطعن تصبح نظرية صرفاً لا يمكن الاعتداد بها قانوناً .

المحكم

« من حيث ان مبنى الوجه الأول الخاص بالطاعين الثاني والثالث أن المحكمة الاستئنافية استندت في الحكم عليهما بمنع التعرض على ما جاء علي لسانهما في محضر ضبط الواقعة من أنهما لم يتعرضا للاستئناف عليهما وان المتعرض لهما هو والدمها الطاعن الأول . وهذا كان يقتضي عدم الحكم عليهما بالقضاء عليهما إذن يكون قضاء مخالف للقانون .

« ومن حيث ان مبنى الوجوه الأخرى :
- أولاً - ان المحكمة الاستئنافية استنتجت من قيام الدعوى بين الحكومة وبين المدعى عليهما في الطعن بشأن الأرض المتنازع عليها وغيرها أنهما هما الواضعان اليد عليهما مع انه لم يثبت في تلك الدعوى أن نقطة النزاع بذاتها هي في وضع يدهما .
- ثانياً - أنها آخذت الطاعن الأول بما قاله من أن الأتيان ملك الحكومة ومتروكة وان المدعى عليهما في الطعن لم يزرعاها لقلة المياه مع أن قوله هذا كان على سبيل الفرض الجدلي فقط - ثالثاً - أنها لم توجه إلى ما طلبه من إحالة القضية إلى التحقيق لاثبات عدم وضع يد خصمه على الجزء المتنازع فيه وأنه كان بوراً لا يزرع - رابعاً - أن المحكمة اعتبرته متعرضاً في وضع اليد بزرعه الأرض

« وحيث ان وزارة الأوقاف فضلاً عما تقدم نازعت بحق في اعتبار الوقف مسئولاً قبل وريثة عويس على مقتضى محضر الصلح لأن الذي يتضح منه ان الدين الذي حصل الاتفاق على تسديده هو دين شخصي على توفيق العرب وزوجته الست عزيزة وان التأجير لبعض أعيان الوقف لم يكن الا طريقاً لتسديد هذا الدين الشخصي من الأجرة فاذا حكم بفسخ التأجير والاستجار في وجه المستأجر ومن تنازل له عن حقوقه في الأجرة وعادت الأرض الى حوزة الوقف بغير استبدال لم يعد لورثة عويس الا دين شخصي قبل الست عزيزة ممتاز وتوفيق بك العرب ولا عبرة بما جاء ببعض أسباب الأحكام المتقدمة من الجائزين تأييداً لوجهي نظرهما .

« وحيث انه لذلك يتعين إلغاء الحكم المتأق ورفض دعوى وريثة ابراهيم داود قبل وزارة الأوقاف بصفتها مع الزامهم بمصاريف الدرجتين (طعن وزارة الأوقاف ضد وريثة المرحوم ابراهيم افدى داود وحضر عنهم الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف رقم ٨٣ سنة ١٩٣٦ ق بالمهنة السابقة)

٤٥

١٦ أبريل سنة ١٩٣٦

- ١ - اثبات . طلب إحالة الدعوى الى التحقيق . اجابته غير واجبة . رفضه . وجوب تسييه .
- ٢ - نقض و ابرام . طعن . مصلحة الطاعن منه مصلحة نظرية صرف . لا يقبل

المبادئ القانونية

- ١ - ان محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة الخصوم الى ما يطلبونه من إحالة القضية الى التحقيق وانما هي ملزمة إذا رفضت مثل هذا الطلب أن تبين في حكمها لم رفضته .
- ٢ - لا مصلحة لطاعن في النعي على

المملوكة للحكومة مع أن الحكومة قد اعتبرته مستأجراً وقبضت منه الأيجار - خامساً - أنها قد أخطأت في الحكم عليه بتسليم الأرض بما عليها من الزراعة مع أن الزراعة ملكة على كل حال - سادساً - أن المحكمتين الجزئية والاستئنافية قد اعتبرتا كلاهما أن الدعوى من الدعاوى المستعجلة مع أنها ليست كذلك إذ هي لا تدخل في نطاق المادة ٢٨ من قانون المرافعات .

« ومن حيث أنه ليس في وجوه الطعن المقدمة الذكر ماعدا الأوجه الثالث والخامس والسادس إلا محاولة الحمل بالتخطئة على الحكيم الجزئي والاستئنافية في بعض ماورد فيهما من بحث الدلائل القائمة على عدم وضع يد الطاعنين ووضع يد خصميه على الأرض المتنازع عليها بما هو من خصائص قاضي الدعوى ولا شأن فيه للقانون يمكن أن تراقبه محكمة القانون .

« ومن حيث أن المحكمة الجزئية - بالنسبة للوجه الثالث - قد رفضت طلب الإحالة على التحقيق ودونت في حكمها الأسباب التي بنت عليها حكم الرفض إذ قالت « وحيث أن ادعاء المدعى عليه (أى الطاعن الأول) أن هذه « الأطيان كانت بوراً ولم يضع المدعيان اليد « عليها غير صحيح إذ شهد جميع الشهود سواء « بالبوليس أو أمام المحكمة في قضية الجنحة « بانهما كانا واضعى اليد من مدة طويلة وقد « بحثت محكمة الجنح هذه النقطة بأسهاب وسردت « الأدلة القاطعة التي تأخذ بها هذه المحكمة على « صحتها ولذلك لا ترى المحكمة الآن داعياً لاجابة « طلب المدعى عليهم (الطاعنين) إحالة الدعوى « إلى التحقيق مرة أخرى لاثبات هذا الزعم . « وقد اعتمدت المحكمة الاستئنافية هذا النظر بما ذكرته كذلك مفصلاً في حكمها المطعون فيه .

« وحيث أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى طرق التحقيق التي يطلبونها وكل ما هي ملزمة به أن تبين في حكمها لم رفضت الإحالة إلى التحقيق فهذا الوجه الرابع يتعين رفضه « ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الخامس لم يظهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد خالفت حكم القانون فيما قضت به من تسليم الزراعة للبدعى عليهما في الطعن . ولعلها اعتمدت في ذلك على ما يستفاد ضمناً من حكم محكمة الجنح رواية عما جاء على لسان الطاعن الأول في محضر تحقيق ضبط الواقعة من أنه تعهد بعدم التعرض وعدم الذهاب إلى الأرض التي زرعها وأنه متنازل عن الزراعة التي بها وإذا صح ذلك فيكون وجه الحكم في الدعوى بتسليم الزراعة أنها قليلة القيمة وإن صاحبها قد تنازل عن حقه فيها ولهذا يتعين رفض هذا الوجه .

« ومن حيث أن مصلحة الطاعنين في النعي على الحكم المطعون فيه بأنه قد صدر مؤيداً لحكم جزئي قضى عليهم بصفة مستعجلة بكف منازعتهم ومنع تعرضهم بعد أن لم يقمهم استئنافه في أقصر المواعيد المحددة قانوناً لاستئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة وبعد أن رفعوا ظلامتهم من وصفه بالنفاذ للمحكمة الاستئنافية أن مصلحتهم في هذا قد أصبحت نظرية صرفة لا يمكن الاعتداد بها قانوناً في قبول هذا الوجه وإذن فيتعين الحكم برفض الطعن .

(طعن الشيخ محمود زايد الأسود وآخرين وحضر عنهم الأستاذ احمد نجيب براده بك ضد محمد أمين والى افدى القاضي وآخر وحضر عنهما الأستاذ عبد العزيز فهم رقم ٩٧ سنة ١٣٥٠ ق بالهيئة السابقة)

الشرائط المقررة قانوناً لاكتساب ملكية
العقار بوضع اليد .
المحكم-

« حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف
حين قضت بتبعية العقار الذي في يد الطاعن
لوقف المشمول بنظارة وزارة الأوقاف - قد
خالفت مقتضى حكمها الذي أصدرته من قبل
بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ملغياً حكم محكمة
قنا الابتدائية الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١
وقاضياً بقبول الدفع بسقوط دعوى الوزارة
بالتقادم وإعادة القضية للمحكمة الابتدائية لتحقيق
هذا الدفع والتصريح للطاعن ومن معه بأن يثبتوا
وضع يدهم مدة ٣٣ سنة على العقارات المتنازع
عليها منهم ، ثم أخطأت في تطبيق القانون من
النواحي الآتية . أولاً - من ناحية عدولها عن
تنفيذ حكمها التمهيدى الثانى الذى أصدرته بتاريخ
١٩ أبريل سنة ١٩٢٤ بضم خيرين آخرين الى
أمين افسدى سرى الخير الأول وأخذها عند
الحكم فى الدعوى بتقرير هذا الخير الأخير الذى
رأت هى أنه غير وافى - ثانياً - من ناحية اعتبارها
الطاعن خلفاء عامالبائعين له فى حكم التقادم ووضع
اليدهم فلم تجز له ضم مدد التقادم السابقة على وضع
يدهم كقتضى المادة ٧٧ من القانون المدنى - ثالثاً -
من ناحية بنائها الحكم المطعون فيه على اعترافات
نسبت صدورها الى محمود محروس واحمد محروس
وورثتهما بوجود الوقف المدعى به مع أن الاعتراف
الذى يعتد به يجب أن ينصب على حق مدعى الملك فى
العقار المتنازع فيه أى على ملكية العين المتنازع
عليها للشخص الذى يدعىها وليس هذا متوافراً
فى الدعوى .

« وحيث ان النيابة طلبت رفض الطعن .
« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد أن فصلت

٤٦

٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦

١ - تقادم . الترك الموجب لعدم سماع الدعوى شرعاً .
منهية .

٢ - تقادم . وضع اليد بسبب وقته معلوم غير أسباب
التملك . لايكسب الملك . سريان حكم هذه المادة
على الواقف المستحق وعلى الناظر على الوقف .
(المادة ٧٩ مدنى)

٣ - تقادم . ملكىة الوقف . بمجرد ائمال الدعوى بها
لمدة ثلاث وثلاثين سنة . لايسقط الدعوى . حتى
تكتسب ملكية الأرض الموقوفة وكيف ؟

المبادئ القانونية

١ - ان قاعدة الشريعة الاسلامية فى
الترك الموجب لعدم سماع الدعوى هى ترك
الدعوى بالعين مع قيام مقتضاها من غصب
الغير للعين وتعديه عليها وانكار حق مالكيها .
٢ - ان المادة (٧٩) من القانون
المدنى صريحة فى أنه لا سبيل لمن وضع يده
بسبب وقته معلوم غير أسباب التملك المعروفة
الى أن يكسب لاهو ولا ورثته الملك بوضع
اليدهم تسلسل التوريث وطال الزمن .
وحكم هذه المادة يسرى على الواقف المستحق
وعلى الناظر على الوقف وعلى ورثته من بعده
مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم فلا
يستطيع أحدهم أن يمتلك العين بالمدة الطويلة
إلا بعد أن يغير صفة وضع يده بما يغير به
قانوناً .

٣ - ان ملكية الوقف لا تسقط
الدعوى بها بمجرد الإهمال مدة ثلاث وثلاثين
سنة بل أنها تستمر حاصلة لجهة الوقف مالم
يكسبها أحد بوضع يده وضماً مستوفياً جميع

وقائع الدعوى وشرحت أدوار التقاضى أمامها وأمام المحكمة الابتدائية وقلت عن المستندات التي قدمتها الوزارة أن وقف شهاب الدين حمزه ومحمد أغا رجب انشىء في سنة ١٠٦٦ هجرية بالحجة الشرعية المؤرخة في ١٥ صفر من تلك السنة على محمد أغا مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه ابراهيم وشعبان وفاطمة الخ وانه في ٤ صفر سنة ١٢٦٦ حضر محروس عوض بن عوض بن شعبان ابن محمد أغا لدى المحكمة الشرعية بقوس ورشح نفسه للنظر على هذا الوقف فأقامته المحكمة الشرعية ناظرا عليه بعد الشهادة له بأرشدية وأن محروس هذا توفي في سنة ٨٤ هجرية عن ولديه محمود محروس وأخيه احمد محروس وانهما توفيا وان ورثتهما يوسف وعثمان (ولدى محمود) ومحمد وعلى وحنفي و ابراهيم و خليل (أولاد احمد) جميعهم واضعو اليد على الاماكن الموقوفة الى آخر ما في هذه المستندات . بعد ذلك قالت المحكمة « ان كل تلك المستندات والأوراق » « لم يطعن عليها خصوم الوزارة بشيء فلا يصح » « بهم أن ينكروا الوقف أو يدعوا مضى المدة » « على سماع الدعوى خصوصا وأن ظاهر من » « المستندين الثالث والسادس ان محمود محروس » « أقیم ناظرا على الوقف في سنة ١٨٨٢ وظل » « كذلك الى سنة ١٩٠٢ على الأقل حيث انزل » « ابن ابته سليم سليمان محروس منزلة ابيه في الوقف » « والملك بشهادة احمد محروس وكثيرين غيره » « من خصوم الوزارة المستأنف عليهم من رقم » « ١ الى رقم ٢٣ ورقم ٤٥ ورقم ٤٦ وانه من » « سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٢٠ حيث رفعت الوزارة » « هذه الدعوى امام المحكمة الابتدائية لم يمض على » « دعوى الوقف سوى تسع عشرة سنة ثم قالت »

« وحيث انه ظهر من أعمال الخير محمد منير سرى افندى » « المعين امام هذه المحكمة وتقريره ورسمه وقد » « حصلت الطلبات الأخيرة والمرافعة على » « اساس ذلك ان حجة الوقف المؤرخة في ١٥ » « صفر سنة ١٠٦٦ تنطبق على العقارات المرقومة » « برقم كذا ... ورقم ٧ . كما جاء به « ان العقار » « رقم ٧ هو منزل واحد تحت يد المستأنف عليه » « الخامس والعشرين الشيخ ثابت حسين كيلاني » « (الطاعن) وهو ان كان ليس من الورثة » « المتقدمين إلا أنه جاء في تقرير الخير أنه ادعى » « أنه اشترى من عائلة محروس في سنة ١٩١٠ . » « وفي المذكرة المقدمة من محاميه لهذه المحكمة » « بجلسة ١٣ يونيو سنة ١٩٣٣ لم ينكر ذلك » « بل جاء فيها في ذيل صحيفة ٧ وفي صحيفة ٨ أن » « الأوقاف جرحت شهود الشيخ ثابت حسين كيلاني » « بأنه واضع يده عن آبائه في حين أنه قدم عقد » « شرائه وهو في سنة ١٩١٥ ولو أنصفت » « لذكرت ان الشيخ ثابت المذكور يملك منزلين » « في الدعوى أحدهما بالميراث والآخر بالشراء » « مع ملاحظة أن الخير محمد منير سرى افندى » « بين في رسمه وتقريره أن العقار رقم ٦ هو » « وضع يد الشيخ ثابت أيضا ولا ينطبق على » « حجة الوقف والعقد المشار اليه غير موجود » « في ملف الدعوى إلا أنه وجد في أوراق الدعوى » « الابتدائية حافظة بمستندات الشيخ ثابت حسين » « كيلاني جاء فيها عقد بيع عرفي تاريخه ١٢ » « اكتوبر سنة ١٩١٥ ومسجل في ١٩ فبراير » « سنة ١٩١٧ ... ويؤخذ من ذلك أن الشيخ » « ثابت صار خلقا لعائلة محروس في العقار » « رقم ٧ المشار اليه بعقد مسجل في سنة ١٩١٧ » « فيجرى عليه مايجرى على السلف ... » ثم »

يكسب لاهو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن - ثالثا - أن حكم هذه المادة يسرى على الواقف المستحق والناظر عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ولا يستطيع أيهم أن يمتلك العين بالمدة الطويلة الا بعد أن يغير صفة وضع يده بما يغير به قانونا - رابعا - ان ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال مدة ثلاث وثلاثين سنة بل أنها تستمر حاصلة لجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع يده وضعا مستوفيا لجميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد (راجع حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٣٩ سنة ٤ قضائية وحكم ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٣٥ سنة ٤ قضائية وحكم ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ١٧ سنة ٥ قضائية والحكم الذي أصدرته المحكمة بجلسة اليوم في الطعن رقم ٧٦ سنة ٥ قضائية)

« وحيث ان محكمة الاستئناف لم تعدل من تلقاء نفسها عن تنفيذ الحكم التمهيدى الذى أصدرته بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٣٤ وانما الخصوم هم الذين طلبوا الحكم فى الدعوى بغير تنفيذه على الوجه السابق يانه فى صدر الحكم المطعون فيه . هذا فضلا عن أنه لم يتضح لهذه المحكمة إن كان للطاعن مصلحة ما فى تنفيذ هذا الحكم وأن عدم تنفيذه قد أخل بدفاعه فى الدعوى .

(طعن الشيخ ثابت عبد الرحيم كيلانى وحضرته الاستاذ محمد ابو الخير ضد وزارة الاوقاف رقم ٦١ سنة ٥ ق بالمهنة السابقة)

« قالت » وحيث أنه لذلك يجب الحكم « للأوقاف بثبوت ملكيتها للعقارات رقم ٢ » « و ٣ و ٥ و ٧ و ٩ و ١٣ والزام واضعى « اليد عليها بنصف المصاريف . . . »

« وحيث ان هذه المحكمة رأت - بعد اطلاعها على أسباب الحكم الاستئنافى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ - أن محكمة الاستئناف بنت حكما هذا على أن أعيان الوقف وان كانت لا تملك بمضى المدة الا أن دعوى الوقف تسقط بمضى ثلاث وثلاثين سنة بشرط الانكار وعدم وجود العذر الشرعى ولذلك أمرت المحكمة الابتدائية عند إعادة القضية لها بتحقيق هذين الأمرين اثباتا وتфия .

« وحيث ان محكمة الاستئناف لم تخالف مقتضى الحكم المذكور حين أصدرت حكمها المطعون فيه لأنها بنت حكما هذا على أن المنزل رقم ٧ الذى ادعى الطاعن شراؤه هو من ضمن الأعيان الموقوفة وأن اليد فيه كانت على التابع لنظار الوقف وأن وضع يد الطاعن عليه بطريق الشراء من ورثة المستحقين فى الوقف لم يبتدىء إلا من تاريخ شرائه هو أى من سنة ١٩١٥ أو من سنة ١٩١٧ ولذلك قضت بتبعيته للوقف غير مخطئة فى تطبيق القواعد الشرعية والقانونية التى يجب تطبيقها وجرت هذه المحكمة على الاخذ بها فى مثل صورة الدعوى الحالية ومحصلها - أولا - أن قاعدة الشريعة الاسلامية فى الترك الموجب عدم سماع الدعوى هى ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضاها من غصب الغير للعين وتعديه عليها وانكار حق مالكها - ثانيا - أن المادة ٧٩ من القانون المدنى صريحة فى أن لاسيل لمن وضع يده بسبب وقته معلوم غير أسباب التملك المعروفة إلى أن

٤٧

٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦

تقدم :

- ١ - حكر . الافرار بالاستحكار . مانع من تملك الأرض المحكرة .
- ٢ - الترك الموجب لعدم سماع الدعوى شرعا . ماهيته .

- ٣ - وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك . لا يكسب الملك . سريان حكم هذه المادة على الواقف المستحق وعلى الناظر على الوقف .

(المادة ٧٩ مدني)

- ٤ - وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك متى يعتبر صالحا للمسك به ؟

- ٥ - حكر . منازعة المحتكر لناظر الوقف في الملكية . تأسيسها على مجرد وضع اليد . لا يصلح . شأن المحتكر في ذلك كعنان المستأجر والمستعير وكل متعاقد وضع يده بسبب وقى . التمسك بانفاخ عقد التحكير لعدم دفع الاجرة . لا يحدى في صدد تغيير وضع اليد

- ٦ و ٧ - ملكية الوقف . مجرد اهمال الدعوى بها لمدة ثلاث وثلاثين سنة . لا يسقط الدعوى . متى تكتسب ملكية الارض الموقوفة وكيف ؟

- ٨ - تقضى وإبرام . صفة الطاعن . تغير صفة الطاعن عند الطعن عن صفته التي أدخل بها في الدعوى أمام محكمة الاستئناف . لا يقبل .

المبادئ القانونية

- ١ - الافرار بالاستحكار مانع من تملك الأرض المحكرة مهما طال مدة سكوت المحكر عن المطالبة بالحكر السنوى .

- ٢ - إن قاعدة الشريعة الاسلامية في الترك الموجب لعدم سماع الدعوى هي ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى من غضب الغير للعين وتعديه عليها وإنكار حق مالكها . أما مجرد ترك العين وإهمالها مهما يطل الزمن من غير أن يتعرض لها

أحد أو يقتصبها وينكر حق مالكها فيها فانه لا يترتب عليه البتة لافي الشريعة الاسلامية ولا في غيرها من الشرائع لاسقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها لو تعرض لها متعرض بعد زمن الإهمال المديد .

٣ - إن القاعدة التي تقرها المادة ٧٩ من القانون المدني صريحة في أنه لا سيل لمن وضع يده بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك المعروفة إلى أن يكسب لا هو ولا ورثته الملك بوضع اليدهما تسلسل التوريث وطال الزمن . وحكم المادة ٧٩ من القانون المدني يسرى على الواقف المستحق للوقف وعلى الناظر عليه وعلى ورثته من بعدهمهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ، ولا يستطيع أيهم أن يمتلك العين بالمدة الطويلة إلا بعد أن يغير صفة وضع يده على النحو السالف الذكر .

٤ - وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك لا يعتبر صالحا للمسك به إلا إذا حصل تغير في سببه يزيل عنه صفته الوقفية . وهذا التغير لا يكون إلا بأحدى إثنين : أن يتلقى ذو اليد الوقفية ملك العين من شخص من الأغيار يعتقد هو أنه المالك لها والمستحق للتصرف فيها ، أو أن يجابه ذو اليد الوقفية مجابهة ظاهرة صريحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه .

٥ - ليس للمحكر أن ينازع ناظر

الوقف في الملكية مؤسساً منازعته على مجرد وضع يده مادام هو لم يستلم العين ولم يضع يده عليها إلا بسبب التحكير . شأن المحتكر في ذلك كشأن المستأجر والمستعير والمودع لديهم وكل متعاقد آخر لم يضع يده على العين إلا بسبب وقى من هذا القليل .

٦ - إن ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال مدة ثلاث وثلاثين سنة بل أنها تستمر حاصلة لجهة الوقف مالم يكسبها أحد بوضع يده مدة ثلاث وثلاثين سنة وضعاً مستوفياً جميع الشرائط المقررة قانوناً لا كتساب الملكية بوضع اليد .

٧ - وضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية . ولا يقبل من المحتكر التحدي بانفساخ عقد التحكير لعدم دفع الأجرة في صدد تمسكه بتغير صفة وضع يده الحاصل ابتداء بسبب التحكير ، بل مهما إنفسخ عقد التحكير للعللة المذكورة فإن صفة وضع اليد تبقى على حالتها غير متغيرة .

٨ - من أدخلت في الدعوى أمام محكمة الاستئناف بصفقتها وارتة لزوجها ووصياً على ابنها القاصر وتناولها بالحكم بصفته في حق شخصي لها ثم طعنت بهذا الوجه في الحكم بصفقتها وصياً فلا يقبل منها هذا الوجه لاختصاصه بها بصفقتها الشخصية ولرفعها الطعن بصفقتها وصياً .

المحكمة

» من حيث ان الوجه الأول من وجوه الطعن يتلخص في ان محكمة الاستئناف قد اخطأت

في تطبيق القانون وتأويله . - أولاً - من ناحية استنادها الى اقرار صادر من المرحوم السيد محمد ناصر الخليلي في حجة استحكار قديمة يرجع عهدها الى سنة ١٢٦٧ هجرية اعتبرته حجة على المقر وعلى أولاده وعلى من اشترى منهم ثم مدته الى غير ما انصب عليه من الأعيان مع ان الوقف لا يثبت - حسب نص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الا بإشهاد شرعي يصدر ممن يملكه على يد حاكم شرعي ويكون مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية ، ومع ان هذا الاقرار هو من جهة حجة قاصرة على المقر ومن جهة أخرى غير وارد الا على منزل واحد من المنازل الثلاثة المدعى بتبعيتها للوقف ، ومن جهة ثالثة قد مضى على تاريخ صدوره ٨٦ سنة وعلى تاريخ وفاة المقر ٤٧ سنة . - ثانياً - من ناحية اخذها في الدعوى بقاعدتين غير صحيحتين شرعاً - اولاهما - ان عدم دفع المحكر لاية مدة كانت مهما طاللت لا يترتب عليه امتلاك الأرض المحكرة - وثانيتهما - ان امتلاك ارض الوقف لا يكون الا بوضع اليد عليها بسبب آخر غير التحكير وبنية التملك ، ويقول الطاعنون ان الفقهاء لا يعرفون تملك الوقف بمضى المدة حتى يصح اشتراط وضع اليد ، وكل مانصوا عليه انه لا يجوز سماع دعوى الوقف بمضى ٣٣ سنة بدون اشتراط وضع يد وخلافه . - ثالثاً - من ناحية قل عبء الاثبات في توافر شروط وضع اليد المكسب للملك الى ذي اليد مع ان الاثبات في ذلك يجب ان يكون على جهة الوقف التي تدعى ان وضع ذي اليد هو بصفة مؤقتة . - رابعاً - من ناحية عدم ضم المدة السابقة على مشرى الطاعنين ومشرى ملكهم لاستكمال مدة الثلاث والثلاثين سنة وذلك مادامت الوزارة لم تثبت انه لا محمد ناصر ولا أولاده دفعوا حكرها لها .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في ان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاسباب التي بني عليها قضاءه الضمني برفض ما دفع به الطاعنون من وجوب الأخذ في الدعوى بحكم المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المتقدمة الذكر، وكذلك من الاسباب التي بني عليها قضاءه الضمني برفض ما أبداه من دفع موضوعية وقانونية أخرى فأعجز الحكم بهذا وذلك محكمة النقض من الرقابة على تطبيق القانون.

« وحيث ان الوجه الأخير من وجوه الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه تناول القضاء في ملكية الست سيده رضوان مع أنها لم تكن خصما في الدعوى امام محكمة الدرجة الأولى. وهذا يجعل التقاضي باطلا في حقها ويترتب على بطلانه بطلان الحكم.

« وحيث ان النيابة العامة طلبت الحكم برفض الطعن.

« وحيث ان محكمة الاستئناف قد استهلت حكمها المطعون فيه بالتقرير بأن النزاع في الدعوى ينحصر في أمرين (الأول) انطباق مستندات الوزارة على الأرض المتنازع عليها وعدم انطباقها (الثاني) تملك المستأنف عليهم الأرض المذكورة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة ملكية الأعيان الموقوفة. ثم قالت بالنسبة للأمر الأول «.... انه « بما يجب ان يكون معروفا بشأن الحجج المقدمة « من الوزارة ان تلك الحجج ليست مستندات « تملك للوقفين المشمولين بنظر الوزارة بل هي « مستندات تملك المالك الأسبق المرحوم السيد « محمد ناصر الخليلي وورثته من بعده . وقد ذكر « فيها جميعا ان المباني قائمة على أرض موقوفة « بطريق الحكر » - وبعد ان فصلت ذلك بأيراد ما اشتملت عليه الحجة الأولى المؤرخة في ٢

ذي القعدة سنة ١٢٦٧ هجرية التي استظهرت منها انها تشهد على السيد محمد ناصر باقراره بأن الأرض التي أقام عليها مبانيه جارية في وقف المرحوم القاضي احمد الراشدي وبإيراد ما اشتملت عليه الحجة الثانية المؤرخة في ٢٥ شوال سنة ١٢٨٣ التي استظهرت منها شهادة اولاد محمد ناصر الخليلي الثلاثة بملكيتهم لبناء الوكالة والربع الذي يعلوها مثالثة بينهم ثم بإيراد ما اشتملت عليه الحجة الثالثة المؤرخة في ١٩ القعدة سنة ١٢٩٢ التي استظهرت منها ثبوت مشري أحد الاولاد المذكورين (عبد الله) لنصيب اخيه احمد - بعد هذا التفصيل ذكرت المحكمة تصرفات الاولاد الثلاثة المذكورين بالبيع في الأرض السابقة الذكر والبناء القائم عليها الى ملكي المدعى عليهم ثم الى المدعى عليهم على التسلسل ثم قالت « انه بالنسبة للأربعة القرارات « الباقية من الستة عشر قيراطا التي كانت « مملوكة أصلا للمرحوم عبد الله ناصر وآلته الى « السيدة رضوان فلم تقدم بشأن التصرف فيها « مستندات تدل على تسلسل انتقال الملكية حتى « وصلت الى المستأنف عليها الأول والثاني (سليم فرج « ويعقوب فرج) «.... ولما انتهت من ايراد ذلك قالت « انه يتضح بكل جلاء من سلسلة التملك « السابق بيانها المأخوذة عن المستندات المقدمة « من طرفي الخصومة ان الأرض المتنازع عليها « داخلية في مستندات الطرفين « ثم اخذت تبحث الأمر الثاني المتنازع عليه فقالت « انه « بالنسبة للأمر الثاني وهو تملك المستأنف عليهم « الأرض بوضع اليد المدة الطويلة هم ومن تلقوا « الملك عنهم فإنه يجب ان يلاحظ بآدي ذي بدء ان « عدم دفع الحكر عن أي مدة كانت مهما « طالت لا يترتب عليه امتلاك الأرض المحكرة « ولكن يترتب عليه سقوط أجرة الحكر « بالتقادم الخنسي فقط أما امتلاك الأرض فلا «

« يكون الا بوضع اليد عليها بسبب آخر غير »
« التحكير وبنية الملكوعلى من يدعى الملكية »
« اثبات توفر الشروط القانونية في وضع يده »
« المكسب للملكية بالتقادم » ثم قالت « ان المستأق »
« عليهم قرروا لديها ولدى المحكمة الابتدائية »
« انهم يملكونهم ومن تلقوا الملك عنهم الأرض »
« المتنازع بشأنها والمباين القائمة عليها بمقتضى »
« عتود ثابت فيها خلو العين من كافة الحقوق »
« العينية والمحظورات وانها قد راجعت هذه »
« المستندات فلما لم تجد لها تشهد لهم بالمدة الكافية »
« لتملك الوقف قررت استحضار الخصوم شخصيا »
« واستوضحتهم الحقيقة » ثم قالت « ان أقدم »
« المستندات المقدمة منهم يرجع تاريخه الى نوفمبر »
« سنة ١٩٠٥ بالنسبة لثلث المملوك للمرحوم »
« محمد ناصر بن السيد محمد ناصر والى يونيه سنة »
« ١٩٢١ بالنسبة للثلث المملوكين للمرحوم »
« عبدالله محمد ناصر والمدة الواقعة بين هذين »
« التاريخين وتاريخ قيام النزاع بهذه الدعوى »
« أقل بكثير من ثلاث وثلاثين سنة هلالية » ثم
« قالت » فضلا عن ذلك فان عقد نوفمبر سنة »
« ١٩٠٥ صادر من ورثة السيد محمد ناصر »
« ومورثهم هذا معترف بالحكر بالحجج المقدمة »
« من الوزارة فلا يصح قانونا أن يعتبر وضع »
« يدهم بنية الملك مهماطال ويكون تغيير السبب »
« في وضع اليد قد بدأ من تاريخ هذا العقد الذى »
« حصل التصرف به من الورثة فى الأرض والبناء »
« ثم طبقت قاعدتها هذه على عقد يونيه سنة »
« ١٩٢١ الصادر من ورثة عبدالله ناصر الى »
« عبدالرحمن طرفاية . وانتهت من كل ذلك »
« بقولها » إنه يتضح مما تقدم أن المستأق عليهم »
« لم يملكوا أرض الوقف بالتقادم كما يدعون »
« ثم اختتمت المحكمة حكمها بقولها « وحيث ان »

« المحكمة لا تستطيع الرد على كل ما جاء بمذكرة »
« المستأق عليهم الأخيرة قد تضمنت أمورا »
« كثيرة مخالفة للبادئ القانونية وترى الاكتفاء »
« بالأسباب السالفة الذكر للقضاء بالغاء الحكم »
« المستأق واجابة طلبات الوزارة »
« وحيث ان المحكمة الاستئنافية لم تخطئ »
« فى حكمها المطعون فيه حين آخذت المحتكر وورثته »
« من بعده باقراره الثابت عليه فى الحجة الشرعية »
« الأولى وحين لم تحتسب للمدعى عليهم فى الطعن »
« مدة وضع يد المحتكر ووضع يد ورثته وحين »
« جعلت عليهم هم عبء اثبات التغيير فى سبب وضع »
« اليد لتلك الأسباب التى دوتها فى حكمها المطعون فيه »
« ومن حيث انه قد سبق لهذه المحكمة تقرير »
« القواعد الشرعية والقانونية التى يؤخذ بها فى »
« المسائل التى أثارها الطاعن فقد قررت فى حكمها »
« الذى أصدرته فى ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ (فى الطعن »
« رقم ١١ سنة ٢ قضائية) ان الأقرار بالاستحكار »
« مانع من تملك الأرض المحكرة مهما طال مدة سكوت »
« المحكر عن المطالبة بالحكر السنوى . وقررت فى حكمها »
« الذى أصدرته فى ١٨ ابريل سنة ١٩٣٥ (فى الطعن »
« رقم ٣٥ سنة ٤ قضائية) ان قاعدة الشريعة »
« الاسلامية فى الترك الموجب لعدم سماع الدعوى »
« هى ترك الدعوى بالعين مع قيام مقتضى الدعوى »
« من غصب الغير للعين وتعيده عليها وانكار حق »
« مالكةا وهذه القاعدة صاغتها المادة ٢٧٥ من »
« لائحة المحاكم الشرعية المعمول بها الآن بهذا النص »
« والقضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى »
« عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها »
« وعدم العذر الشرعى له فى عدم اقامتها الا فى »
« الأثر والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد »
« ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر »
« الشرعى وهذا كله مع الانكار للحق فى تلك المدة »

وضع يده مادام هو لم يستلم العين ولم يضع يده عليها الا بسبب التحكير (٢) شأن المحتكر كشأن المستأجر والمستعير والمودع لديهم وكل متعاقد آخر لم يضع يده على العين الا بسبب وقى من هذا القيل وقررت بحكمها الصادر في ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ (في الطعن رقم ١ سنة ٥ قضائية) (١) ان ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال مدة ثلاث وثلاثين سنة بل انها تستمر حاصلة لجهة الوقف ما لم يكسبها احد بوضع يده ثلاثا وثلاثين سنة وضعا مستوفيا جميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب ملكية العقار بوضع اليد (٢) وضع يد المحتكر وورثته من بعده هو وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية (٣) لا يقبل من المحتكر التحدي بانفساخ عقد التحكير لعدم دفع الأجرة في صدد تمسكه بتغيير صفة وضع اليد الحاصل ابتداء بسبب التحكير بل مهما انفسخ عقد التحكير للعللة المذكورة فان صفة وضع اليد تبقى على حالتها غير متغيرة ... وحيث انه لا صحة لادعاء الطاعنون من خلو الحكم المطعون فيه من الأسباب التي بنى عليها قضاؤه الضمني برفض اوجه دفاعهم القانونية والموضوعية التي قدموها للمحكمة الاستئنافية - لا صحة لادعائهم هذا لأن ما نقلته هذه المحكمة عن تلك الأسباب كاف لحل القضاء القصدى والضمني عليها وبحسب محكمة الاستئناف ان تذكر بعد تلك الأسباب انها لا تستطيع (أى انها في غير حاجة) للرد على كل ما جاء بمذكرة المستأنف عليهم الأخيرة فقد تضمنت امورا كثيرة مخالفة للواقع الثابت من المستندات وامورا كثيرة مخالفة للمبادئ القانونية وترى الاكتفاء بالأسباب السالفة الذكر للقضاء بالغاء الحكم المستأنف . ويؤكد هذا النظر ان الطاعنين لم يعنوا ببيان

أما مجرد ترك العين وإهمالها مهما يطل الزمن من غير أن يتعرض لها أحد أو يقتصبها وينكر حق مالكها فانه لا يترتب عليه البتة لافى الشريعة الاسلامية ولا فى غيرها من الشرائع لاسقوط حق ملكيتها ولا منع سماع الدعوى بها لو تعرض لها متعرض بعد زمن الإهمال المديد ، وقررت فى حكمها الذى أصدرته فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٥ (فى الطعن رقم ٢٩ سنة ٤ قضائية) (١) ان القاعدة التى تقررها المادة ٧٩ من القانون المدنى صريحة فى أن لاسبيل لمن وضع يده بسبب وقى معلوم غير اسباب التملك المعروفة ، الى ان يكسب لاهو ولا ورثته الملك بوضع اليد مهما تسلسل التوريث وطال الزمن . (٢) وضع اليد بسبب وقى معلوم غير اسباب التملك لا يعتبر صالحا للتمسك به الا اذا حصل تغير فى سيده يزيل عنه صفة الوقفية ، والمفهوم من قواعد التملك بمضى المدة الطويلة ومن باقى الأصول القانونية ان هذا التغير لا يكون الا باحدى اثنتين ان يتلقى ذو اليد الوقفية ملك العين من شخص من الاغيار يعتقد هو انه المالك لها والمستحق للتصرف فيها او ان يجابه ذو اليد الوقفية بجابه ظاهرة صريحة بصفة فعلية او بصفة قضائية او غير قضائية تدل دلالة جازمة على انه مزعم انكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونه . (٣) حكم المادة ٧٩ من القانون المدنى يسرى على الواقف المستحق للوقف والنظر عليه وعلى ورثته ومن بعده مهما تسلسل توريثهم وطال وضع يدهم ولا يستطيع ايهم ان يملك العين بالمدة الطويلة الا بعد ان يغير صفة وضع يده على النحو السالف الذكر . وقررت بحكمها الصادر فى ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ (فى الطعن رقم ٤ سنة ٥ قضائية) (١) ان ليس للمحتكر ان ينازع ناظر الوقف فى الملكية مؤسسا منازعته على مجرد

٢ - في الدعاوى التجارية يصح الأخذ
بالقرائن وبالدفاتر التجارية . وبالأقوال
والأعمال التي يطمئن إليها قاضي الدعوى .
فاذا فصل القاضي في دعوى الحساب المقامة
من التاجر على أساس التصفية التي أجراها
خير الدعوى وفصل في حكمه الدلائل والقرائن
التي استند إليها في اعتماد هذه التصفية فلا
تثريب عليه في ذلك ، ولا مخالفة فيه للقانون .
المحكم

« حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف
قد خرجت على الاتفاق المورخ في أول نوفمبر
سنة ١٩٢٦ وهو الدليل القانوني الواجب الأخذ
به في الدعوى وفسرته تفسيراً غير صحيح فأضافت
الى حساب عمليات البيع والشراء التي قام بها للطاعن
خصمه (المدعى عليه الأول) عمليات بيع وشراء
خاسرة وما كان لها أن تضيفها لولا انحرافها عن
هذا العقد وسوء تفسيرها إياه وأخذها في الدعوى
بالقرائن وبتقارير الخبراء وبالدفاتر التجارية مع
إنه غير تاجر ولا يصح قانوناً الإثبات عليه فيما
جاوز نصاب الشهادة الا بالدليل الكتابي .

« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد أن ذكرت
في صدر حكمها « انها بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٣٤ »
« قد حكمت في الدعوى بتعيين خير لسماع أقوال »
« الطرفين والاطلاع على مستنداتها وعلى »
« دفاترهما وعلى دفاتر سماسة البورصة الذين »
« باشروا العمليات التي قام بها المستأنف ضده »
« لحساب المستأنف (الطاعن) وذلك لتصفية »
« الحساب بين الطرفين على أساس اعتماد نتيجة كل »
« عملية يثبت تكليف المستأنف ضده الأول »
« وقيامه بها حسب التكليف في مقصورة البورصة »
« وبواسطة أحد سماسرتها وطبقاً لقوانينها »

هذه المسائل في تقرير الطعن ولا في مذكرتهم
الشارحة وقد كان ينبغي لهم ان يفصلوا هذه
المسائل التي كانوا يريدون ان يجيهم المحكمة عليها
بأسباب خاصة ثم يبينوا أهميتها وانهم قد انزلوها
منزلة الطلبات لا ان يكتفوا بالاحالة في ذلك
على مذكرتهم المقدمة امام محكمة الاستئناف .

« وحيث ان الوجه الأخير من وجوه الطعن
خاص بالسيدة رضوان ومتعلق بأربعة القرارات
التي ادعت انها باقية على ملكها من اصل ما اشترته
من الست عزيزة سالم خليفة وان الحكم المطعون
فيه قد تناولها بقضائه مع انها ما كانت خصماً
في الدعوى امام المحكمة الابتدائية وما ادخلت في
الدعوى امام محكمة الاستئناف الا بصفتها وارثة
لزوجها ووصية على ابنه القاصر

« وحيث انه مادام الأمر كذلك وما دامت
هي لم ترفع هذا الطعن الا بصفتها وصية على
ابنها القاصر فقط فالمتعين اذن عدم قبول هذا
الوجه الخاص بها بصفتها الشخصية .

(طعن سليم افندي فرج وآخرين وحضر عنهم الاستاذ
عزير بك خانكي ضد وزارة الاوقاف رقم ٧٦ سنة ٥ ق
بالمحنة السابقة)

٤٨

٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦

تاجر :

- ١ - اعتبار المحكمة أحد خصوم الدعوى تاجراً .
كونه موظفاً . يائب أسباب اعتباره تاجراً .
لا مانع . (المادتان ٢١ و ٢٢ من قانون التجارة)
- ٢ - دعوى تجارية . الأخذ فيها بالقرائن . جوازه

المبادئ القانونية

١ - إذا اعتبرت المحكمة أحد خصوم
الدعوى (الذي هو موظف في الحكومة)
تاجراً وينت في حكمها لم اعتبرته كذلك طبقاً
للادة الأولى والثانية من قانون التجارة فلا
مخالفة في ذلك للقانون

« ولوائحها - » بعد أن أثبتت هذا محكمة الاستئناف وقالت « ان الخير قدم تقريراً مثبتاً »
 « براءة ذمة المستأنف ضده من أى مبلغ للمستأنف »
 « وان المستأنف هو المدين بمبلغ جنيهاً ٩٠٠ مليم »
 بعد ذلك قالت محكمة الاستئناف « انه ثبت »
 « لها من تقرير الخير ان جميع العمليات التي »
 « باشرها المستأنف ضده الأول وهي موضوع هذه »
 « الدعوى ثبتت في مقصورة البورصة بواسطة »
 « أحد سماسرتها وطبقاً لقوانينها ولوائحها »
 « ولا خلاف بين الطرفين على هذه النقطة الآن . »
 « أما العمليات التي باشرها السمسار المتوفى »
 « والتي لم يستطع الخير أن يراجع بشأنها دفاتر »
 « هذا السمسار بسبب وفاته فان المحكمة »
 « تستتج من انتظام المستأنف ضده فيما عداها »
 « من العمليات وهي الأغلبية انتظامه في هذه »
 « أيضاً وهي عمليات قليلة جداً ... على ان وكيل »
 « المستأنف عند ما سئل في محضر أعمال الخير »
 « بشأن هذه العمليات قرر انه اذا ثبت ان هناك »
 « تلغرافات وخطابات صادرة من المستأنف »
 « ومن المستأنف ضده بخصوصها فانه يعتمد عليها »
 « فهذه الاجابة تفيد انه لا يتمسك بهذا الوجه »
 « تفادياً من انتظار الافراج عن دفاتر السمسار »
 « المتوفى لمراجعتها أضف إلى ذلك ان لمعظم »
 « عمليات السمسار المتوفى خطابات وتلغرافات ، ثم »
 « قالت « وحيث ان تمسك المستأنف بأن العمليات »
 « المذكورة أدرجت باسم المستأنف ضده »
 « لا باسمه في دفاتر سماسرة البورصة لا يجدي »
 « نفعا إذ ان محرراً أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ يقضى »
 « بأن تكون العمليات باسم المستأنف ضده »
 « وان كانت لحساب المستأنف ... على ان »
 « الذي يدل على عدم جدية هذا الاعتراض »
 « كون العمليات التي يعتمد عليها المستأنف وهي »

« كثيرة تمت جميعها باسم المستأنف ضده أيضاً »
 « وحيث ان تكليف المستأنف للمستأنف »
 « ضده الأول باجراء العمليات ثابت من الخطابات »
 « المقدمة ومن التلغرافات ... وحيث ان »
 « العمليات المدرجة في دفاتر المستأنف ضده »
 « الأول لحساب المستأنف دون ان تقدم عنها »
 « خطابات أو تلغرافات هي عمليات قليلة (عددها »
 « خمسة) والمحكمة تعتبر ان هذه العمليات حصل »
 « عنها التكليف أيضاً بالرغم من عدم تقديم »
 « شئ منها من قبل المستأنف وذلك لأن المستأنف »
 « لم يقدم بياناً بالعمليات التي تمت في اكتوبر »
 « ونوفمبر وديسمبر سنة ١٩٢٧ في حين انه يعترف »
 « بأن المعاملة بقيت لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٧ »
 « ولأن المستأنف دفع تغطية لمركزه ٢٠ جنيهاً »
 « في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ و ١٥ جنيهاً في ١٠ »
 « ديسمبر سنة ١٩٢٧ وهذا الدفع طبقاً لمحرراً أول »
 « نوفمبر سنة ١٩٢٦ لا يكون الا تغطية لمركز »
 « مكشوف ... وهذا الدفع يدل أيضاً على ان »
 « عمليات عملت لحساب المستأنف لغاية ١٠ ديسمبر »
 « سنة ١٩٢٧ ، »
 « وحيث ان المستأنف ضده الأول اعترف »
 « للمستأنف بعملية رابحة غير واردة في كشفه »
 « وهي العملية نمرة ٣١٥ وتيجتها ربح المستأنف »
 « مبلغ ٥٩٠ ملياً و ٨٣ جنيهاً كما انه اعترف له »
 « بالمبالغ التي لم تقدم عنها مستندات من مبلغ »
 « التغطية وقدّر هذه المبالغ ٣٩٠ جنيهاً فهذا يدل »
 « على حسن نية المستأنف ضده وعلى صحة »
 « دفاعه ... » ثم ذكرت قرائن أخرى ثم »
 « قالت « وحيث انه فوق ما تقدم فان المستأنف »
 « أبى أن يقدم دفاتره أما القول بأنه غير تاجر »
 « فقير صحيح لأن العمليات التي قام بها هي من »
 « الأعمال التجارية إذ هي تدخل في دائرة شراء »

المدعى عليه في الطعن وعدم تقديمه هو دفتاره التجارية اعتصاما منه بخير حق بأنه غير تاجر، فاستقام الحكم بذلك على أسباب وافية كافية مقنعة. «وحيث إن محكمة الاستئناف - إذ هي حصلت ذلك - لم تخالف القانون لأن الدعوى تجارية وصح الأخذ فيها بالقرائن وبالدفاتر التجارية وبالأقوال والأعمال التي يطمئن إليها قاضي الدعوى أما مانع الطاعن على محكمة الاستئناف من أنها أساءت تفسير عقد أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ فلا يصح التحدى به لأن تفسير المستندات على ما جرت عليه هذه المحكمة في أحكام كثيرة هو مما لا تراقبه محكمة النقض - على أن الطاعن نفسه لم يقدم لهذه المحكمة ذلك العقد الذي ادعى أن محكمة الاستئناف أساءت تفسيره.

(طن فرج حسب الله أفندي وحضر عنه الاستاذ نصيف زكي ضد سليم جندى بشاى أفندي وآخرين رقم ٩٦ سنة ٥٠ ق بالهيئة السابقة)

«العروض ليس بها عينها ولأن كثرة هذه العمليات»
«تجعله من يشتغلون بالمعاملات التجارية»
«ويتخذونها حرفة لهم فالمحكمة تأخذ من عدم»
«تقديمه الدفاتر رغبت في إخفاء نتيجة العمليات...»
«وحيث أنه يبين من هذا القول عن الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد اعتبرت الطاعن تاجراً وبينت في حكمها لم اعتبرته كذلك طبقاً لنص المادة الأولى والثانية من قانون التجارة ولا مخالفة في ذلك للقانون. ثم لما اعتبرته تاجراً حققت دعوى الحساب القائمة على تصفية ماتم من عمليات البيع والشراء على الوجه المذكور في حكمها التميدى ثم اعتمدت التصفية التي أجراها خبير الدعوى وفصلت في حكمها الدلائل والقرائن التي اعتمدت عليها في اعتماد هذه التصفية من عقد الاتفاق المؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ وأقوال وكيل الطاعن أمام الخبير وقيامه بدفع الفروق التي طلبت منه ومن دفتاره

قضايا محكمة الاستئناف الإكفلية

المادة كافية لقطع أربعين كيلو متراً في اليوم وتكون الخمس ساعات كافية لقطع خمسة وعشرين كيلو متراً

٢ - أن ما جاء بالمادة ١٧ من أفعات يفهم منه منح مواعيد المسافة سواء حضر الشخص للحل المقتضى حضوره إليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه واتخاذ شخص محلاً مختاراً له بمركز المحكمة لا يترتب عليه أن لا تحتسب له زيادة المسافة وهي حق خوله القانون لصاحبه لعدم إلحاق غبن بمن يكون محل إقامته بعيداً وهذا شيء واتخاذ الشخص محلاً مختاراً شيء آخر قصد به غرض آخر.

٤٩

١٣ فبراير سنة ١٩٣٥

- ١ - استئناف - زيادة مواعيد المسافة على الميعاد المعتاد طبقاً لنص المادة ١٧ من أفعات - كيفية احتساب
- ٢ - عمل مختار - اتخاذ الخصم له - غير مانع من احتساب زيادة المسافة - على ميعاد الاستئناف

لمبادئ القانونية

١ - جرى العمل في المحاكم على إضافة مواعيد المسافة على ميعاد الاستئناف وعملاً بنص المادة ١٧ من قانون المرافعات يكون للسير بحساب خمسة كيلو مترات في الساعة فتكون الثلاث ساعات المنصوص عنها بهذه

المحكم:

« حيث ان المستأنف ضده دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة للمستأنف الأول الشيخ أبى العينين المصرى لرفعه بعد الميعاد ورد المستأنف الأول على ذلك بأن الاستئناف انما رفع منه فى الميعاد القانونى مع مراعاة مايجب احتسابه من مواعيد المسافة الى آخر ما أوضحه بدفاعه .

« وحيث انه اتضح من الأوراق ان الحكم المستأنف صدر بتاريخ ٢٣ اغسطس سنة ١٩٣٤ وأعلن من المستأنف ضده للمستأنف الأول بمحل اقامته بالاسكندرية بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ وللمستأنف الثانى بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ فرفع المستأنفان استئنافهما بعريضة أعلنت للمستأنف ضده بمحل اقامته بالجيزة بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤

« وحيث ان الدعوى التى رفعت من المستأنف ضده على المستأنفين والصادر فيها الحكم المستأنف هى دعوى معارضة فى تنبيه نزع ملكية اعلم به المستأنفان .

« وحيث ان المادة ٥٤٩ من قانون المرافعات نصت على أن ميعاد استئناف الحكم الذى يصدر بشأن مثل هذه المعارضة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه .

« وحيث انه فيما يختص بالمستأنف الثانى فلا نزاع بأن الاستئناف أعلن منه فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلاً .

« وحيث انه فيما يختص بالمستأنف الأول فقد تمسك هذا بطلب اضافة مواعيد المسافة على العشرة أيام المحددة قانوناً لرفع الاستئناف عملاً بنص المادة ١٧ من قانون المرافعات

« وحيث ان هذه المادة نصت على زيادة

يوم على الميعاد المعين فى القانون لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وفى حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافات نصفها .

« وحيث ان العمل جرى فى المحاكم على أن السير يكون بحساب خمسة كيلو مترات فى الساعة فتكون الثمان ساعات كافية لقطع أربعين كيلومتراً وتكون الخمس ساعات كافية لقطع خمسة وعشرين كيلو متراً (راجع كتاب أبو هيف فى المرافعات صحيفة ٤٦٨ بند ٦٤٥) وبما أن المسافة يمكن قطعها بالسكة الحديد وهى بين الاسكندرية والجيزة ٢٢٢ كيلو متراً كما جاء بدليل السكة الحديد فعلى ذلك وتطبيقاً لما تقدم يحتسب من أجلها ثلاثة أيام مواعيد مسافة يجب اضافتها على الميعاد المعين قانوناً وهو عشرة أيام وعلى هذا يكون للمستأنف الأول الحق فى رفع استئنافه لغاية يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ - وبما أنه أعلن المستأنف ضده بعريضة الاستئناف فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ فيكون استئنافه مرفوعاً فى الميعاد القانونى .

« وحيث ان المستأنف عليه ذكر بدفاعه « أولاً » أن المستأنف الأول اتخذ له محلاً مختاراً بالقاهرة ولا يصح مع هذا ان تحتسب له مواعيد مسافة وهذا قول لا يمكن الاخذ به لأن مواعيد المسافة هى حق خوله له القانون مراعيًا فى ذلك عدم الحاق غيب بمن يكون محل اقامته بعيداً وهذا شئ واتخاذ الشخص محلاً مختاراً شئ آخر قصد به غرض آخر - وقد جاء بالمادة ١٧ مرافعات ما يفهم منه منح مواعيد المسافة سواء حضر

الأولية المتعلقة بالأحوال الشخصية ويجب الفصل فيها قبل الفصل في الموضوع فقد جرى القضاء عند طرح مسألة من هذه المسائل على إيقاف الدعوى حتى تفصل الجهة المختصة في المسائل المذكورة إذا كان النزاع فيها جدياً ويستوجب معلومات شرعية دقيقة يتعذر على القاضي المدني الفصل فيها ولم تقدم إليه من الأدلة والمستندات ما يكفي لحل المسألة بدون إحالة على قاضي الأحوال الشخصية ولكن إذا كان النزاع في المسائل الشخصية غير جدي ولا يستوجب معلومات شرعية دقيقة وتقدم للقاضي مستندات أمكنه من الاطلاع عليها الاقتناع بحل هذه المسألة حلاً موافقاً لشرعية المتخاصمين فلا محل للإيقاف المحكمة

« من حيث أنه بالنسبة للاستئناف الفرعي المرفوع من المستأنف ضده الأول عن الحكم الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ قد دفع المحامي عن سمو الاميرة نعمت هانم مختار بعدم قبوله شكلاً لأن الحكم المذكور هو حكم قطعي حاز قوة الشيء المحكوم به لأنه فصل في نقطة من موضوع الحق وهي الصفة وقد قبله المستأنف ضده الأول وقدم ادلته التي يدفع بها دعوى المستأنفة بدون أن يحتفظ باستئناف الحكم أو يرفع عنه الاستئناف فوراً قبل الفصل في الموضوع .

« ومن حيث أن المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات صريحة في أن المستأنف ضده له أن يطلب استئناف الحكم مادامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك المستأنف دعواه فيه ولا يمنع المستأنف ضده من ذلك سبق قبوله للحكم لأن قبوله معلق

الشخص للمحل المقتضى حضوره إليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه . وذكر « ثانياً » وجوب مراعاة سرعة المواصلات الآن وهذا طبعاً يجب عن ذهن المشرع وإنما يلاحظ أنه بجانب قيام سرعة المواصلات يصح مراعاة تقيد ذلك بمواعيد خاصة في بعض الأحيان - أما ما جاء بمذكرة المستأنف عليه من احتساب المسافة على أنها ٢٠٠ كيلو متر فعلي غير الحقيقة كما تقدم بيانه - وقد ذكر « ثالثاً » وجوب احتساب يوم الاعلان أيضاً ضمن الميعاد المعين وهذا لا يطابق شيئاً من العدل لأن حق المستأنف في الايام التي يصح له رفع الاستئناف فيها يكون بذلك منقوصاً إذ لو وصل اعلان الحكم للمستأنف في آخر اليوم وحصل احتساب يوم الاعلان في المدة الجائز رفع الاستئناف فيها لما بقي للمستأنف بعد ذلك الا تسعة أيام من العشرة المقررة قانوناً وهذا يخالف ما قصده القانون وإذا ترى المحكمة ان اعتراضات المستأنف ضده لا يمكن الأخذ بها .

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يتعين رفض الدفع الفرعي والحكم بقبول استئناف المستأنفين شكلاً مع تحديد جلسة للتكلم في الموضوع .

(استئناف الشيخ أبي العنين المصري وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد عبد السلام ضد حضرة عبده افندي محرم وحضر عنه الاستاذ شوكت التوني رقم ١٩ سنة ٥٢ ق - وثلاثة وعضوية حضرات محمود فهمي يوسف بك وعبد زغلول بك وحسن فريد بك مستشارين)

٥٠

٢ مايو سنة ١٩٣٥

مسألة شرعية - النزاع فيها جدي - ومستلزم لمعلومات شرعية دقيقة . وجوب إيقاف الدعوى - عدم جوية للنزاع . وامكان فصل الحاكم الأهلية فيه . عدم الايقاف

المبدأ القانوني

إذا كانت المسألة المطروحة هي من المسائل

طرح مسألة من هذه المسائل على إيقاف الدعوى حتى تفصل الجهة المختصة في المسائل المذكورة اذا كان النزاع فيها جديا ويستوجب معلومات شرعية دقيقة يتعذر على القاضي المدني الفصل فيها ولم يتقدم اليه من الأدلة والمستندات ما يكفي لحل المسألة بدون إحالة على قاضي الأحوال الشخصية ولكن اذا كان النزاع في المسائل الشخصية غير جدي ولا يستوجب معلومات شرعية دقيقة وتقدم للقاضي مستندات أمكنه من الاطلاع عليها الاقتناع بحل هذه المسألة حلا موافقا لشرعية المتخاصمين فلا محل لإيقاف الدعوى فنقطة البحث تنحصر اذن في معرفة ما اذا كان هذا الدفع جدي أو غير جدي وهل يمكن لهذه المحكمة بما تقدم لها من الأوراق والمستندات ان تقضى فيه بدون حاجة لانتظار حكم المحكمة الشرعية .

« ومن حيث ان الطريق الشرعي في تحقيق الوراثة أو الوفاة منصوص عنه في المادة ٣٥٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقد جاء فيها ما يأتي : - « على الطالب بعد اتمام التحريات ان يعلن بقية الورثة للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدد لذلك فاذا حضروا جميعا أو حضر البعض واجاب من لم يحضر بالمصادقة او لم يجب بشيء أصلا وجب على القاضي تحقيق الوراثة بشهادة من يثق به ومطابقته للتحريات المذكورة واذا أجاب من لم يحضر بالانكار وجب على الطالب ان يرفع دعواه بالطريق الشرعي وجاء بالمادة ٣٥٧ ما يأتي « يكون تحقيق الوفاة والوراثة على وجه ما ذكر حجة في خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعي باخراج بعض الورثة او ادخال آخرين » وجاء بالمادة ١٠ ما يأتي « لا تسمع عند الانكار دعوى الوصية او الايهاء او الرجوع عنها او العتق او الاقرار

على قبول خصمه وكل ما يتقيد به طالب الاستئناف الفرعي هو ان تكون الطلبات المراد استئنافها كانت محل نزاع امام محكمة أول درجة سواء فصل فيها أو لم يفصل فيها وسواء حصل عنها استئناف أصلي أو لم يحصل

« ومن حيث انه قد حكم من هذه المحكمة بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٥ بأن الدفع بعدم وجود صفة ليس من طرق الدفاع وانما هو من الدفوعات الفرعية التي لا يجوز ابدائها في الاستئناف بعد الحكم برفضها الا بطريق الاستئناف الاصيل أو الفرعي اذا كان باب الاستئناف لازال مفتوحا فلا سبيل اذن للطعن على الحكم الذي يصدر فيها إلا بطريق الاستئناف الاصيل أو الفرعي وبذلك يكون الاستئناف الفرعي مقبولا شكلا

« ومن حيث انه فيما يختص بموضوع الدفع الفرعي في ذاته فان المستأنف ضده الاول تمسك في استئنافه الفرعي بعدم وجود صفة لسمو المستأنفة في رفع هذه الدعوى لأنها لم تكن واردة للست سلوقر لأن الست سلوقر هي معتوقة والستها الست دل نشأت هانم حرم المرحوم اسماعيل باشا لامعتوقتها وارتكن في ذلك على قسيمة الزواج المؤرخة في ١٠ ديسمبر سنة ٩٧ وعلى الفتوى الشرعية المقدمة منه وطلب اما الحكم بعدم قبول الدعوى أو إيقافها حتى يفصل من المحكمة الشرعية فيمن هو الوارث للست سلوقر وطلب وكيل المستأنفة رفض الاستئناف الفرعي موضوعا واعتبار المستأنفة واردة للست سلوقر وارتكن على الاشهاد الشرعي والأوراق الأخرى المقدمة منه

« ومن حيث ان الدفع بعدم وجود صفة للمستأنفة لأنها غير واردة هو من المسائل الأولية المتعلقة بالأحوال الشخصية وانه يجب الفصل فيها قبل الفصل في الموضوع وقد جرى القضاء عند

لواحد منها وكذا الأقرار بالنسب أو الشهادة على الأقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث من الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى وأما الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الخ... فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر إلا إذا وجدت أوراق رسمية ومكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر» ومن حيث أنه يستنتج من ذلك أن إثبات الوراثة يجوز أن يكون بإشهاد شرعي بالكيفية الواردة في المادة ٣٥٥ وأن دعوى الأثر أو العتق على الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ يجوز قبولها عند الإنكار بورقة خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى.

« ومن حيث أن الأشهاد الشرعي المقدم من المستأنفة المؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ حصل بالطريق المين في المادة ٣٥٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبمواقعة مندوب المالية بمثلاليث المال الذي له الحق وحده في منازعة المستأنفة في الميراث وقد جاء هذا الأشهاد موافقا لورقة العتق المؤرخة ٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٠ والتي تدل على أن الست سلو قر هي معتوقة سمو المستأنفة لا والدتها وموافقا أيضا لأقرار المورثة والمستأنف ضده الأول في الحكيم الشرعيين الصادرين في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٦ و ٢ مايو سنة ١٩٢٧

« ومن حيث أن هذه الأوراق أغلبها رسمي وما كان منها غير رسمي فهو خال عن شبهة التصنع ويمكن الأخذ بهادليا على وراثة سمو المستأنفة للست سلو قر مادام لم يتقدم من صاحب الشأن حكم شرعي يخالفها طبقاً لنص المادة ٣٥٧ من اللائحة ولا عبرة بقسمة الزواج المقدمة من المستأنف ضده الأول الوارد فيها أن الست سلو قر هي معتوقة والدة المستأنفة لأنها حصلت باملاء الوكيل ويجوز أن يكون أملاها

وهو مجهل صفاتها كما أنه لا عبرة بالفتوى الشرعية المقدمة منه لأنها ان دلت على شيء فانها تدل على أنه لا مصلحة له في هذا الدفع وإنما صاحب المصلحة هو بيت المال وقد أقر مندوبه بوراثته سمو المستأنفة للست سلو قر في الأشهاد الشرعي المقدم منها. « ومن حيث أنه مما تقدم يكون الدفع الفرعي بعدم وجود صفة للمستأنفة في غير محله ويتعين رفضه وتأييد الحكم الصادر بشأنه بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ لهذه الأسباب وللأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ولا عمل لايقاف الفصل في الاستئناف حتى تفصل المحكمة الشرعية في الدعوى المرفوعة من المستأنف ضده الأول إذ لا مصلحة ظاهرة له في رفع الدعوى الشرعية لأنه لم يكن وارثا كما سبق بيانه ولأن الدعوى المرفوعة ضده هي مطالبة بتقديم حساب والحكم عليه بما يظهر من هذا الحساب للوارثة الظاهرة وهي سمو المستأنفة ولا مصلحة له في أن يدفع لها أو لغيرها من الورثة حتى إذا ما ثبت أن هناك وارث آخر فيمكن لهذا الوارث الرجوع عليها إذا ما قضى لها شيء ضده

استئناف سمو الاميرة نعت هانم مختار وحضر عنها الاستاذان على الخوانى واحد بك الديوانى ضد عبد العزيز افدى توفيق وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عبد المقصود متولى رقم ٨٠٨/٤٦٨ سنة ١٣٠١ ق - رئاسة وعضوية حضرات تربي أبو المز بك رئيس المحكمة ومه طغى حفى بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين

٥١

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥

اتعاب المحامى - في وكالة عن مأذون له بالخصومة من القاضى الشرعى - حقه فيها طبقا للمادة ٥١٣ مدنى
المبدأ القانونى

ان الاذن بخصومة الناظر هو جزء من الولاية على الوقف استمدها المأذون بها من

صاحب الولاية العامة فأصبح بذلك صاحب ولاية خاصة تلقاها من صاحب الولاية العامة في نطاق التفويض الصادر له بذلك . فإذا وكل المأذون له بالخصومة محامياته فتكون وكالة هي وكالة عن جهة الوقف ويكون أجره عليها . ومجرد كون المأذون له محتسباً لا يؤثر على حق المحامي ولا يمكن أن ينسحب هذا المعنى عليه فلا يعتبر توكيله من غير مقابل إذا احتساب في ذاته قاصر على الخصومة . وإن كان فيه معنى التبرع من جانبه فإنه لا يستقيم بالنسبة للمحامي الذي لا يعمل بلا أجر لوجود شرط ضمنى بذلك مستخلص من طبيعة التوكيل عملاً بما تقضى به المادة ٥١٣ من القانون المدني المحكم.

« من حيث تين من ملف المادة الشرعية رقم ٩٦٩ تصرفات محكمة مصر الابتدائية الشرعية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أن وزارة الأوقاف قدمت بصفتها ناظرة على وقف الست فاطمة كل البيضاء طلباً إلى هيئة التصرفات بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٣٢ تطلب فيه توقيع صيغة شراء ٩٦ فدانا و ١٥ قيراطا و ١٩ سهما ملك حامد بك العلايلي بناحية برمبال الجديدة مركز دكرنس دقيلية لجهة وقف الست فاطمة كل البيضاء الأهلى بمبلغ ٨٦٩٩ جنيها و ٢١٨ ملما أى بواقع ٩٠ جنيهاً للفدان من مال بدله المتجمد بخزينة الوزارة وفى أثناء نظر هذه المادة تقدم أبو النور ابراهيم محتسباً بالخصومة ومعارضاً فى أمام الصفة لانه يعلم أن الاطيان المراد استبدالها لجهة الوقف المذكور ليست ملكا لراغب الاستبدال وإنما هى موقوفة لا يصح التصرف فيها بلت فتمنه هيئة التصرفات هذا الطلب

واعتبرته خصماً فى الدعوى فعهد أبو النور ابراهيم إلى الشيخ شبانه احمد المستأف باعتباره محامياً شرعياً فى مباشرة تلك المادة وقد قام المستأف بعمله من مرافعة وتقديم مذكرة وحضور أكثر الجلسات الى أن قررت هيئة التصرفات بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ رفض طلب وزارة الأوقاف « ومن حيث ان المستأف رفع هذه الدعوى يطالب فيها وزارة الأوقاف الناظرة على الوقف الذى عادت عليه المصلحة بأتمابه مقابل مقام به من مجهود قضت محكمة أول درجة برفض دعواه بانية ذلك على أن أبا النور ابراهيم الذى عهد الى المستأف فى مباشرة المادة تقدم الى هيئة التصرفات محتسباً فلا يمكن لذلك مطالبة وزارة الأوقاف بأتمابه وأن قرار هيئة التصرفات ظاهر منه أن عمل المستأف لم يكن هو السبب فى رفض طلب الاستبدال .

« ومن حيث انه ظاهر من الاطلاع على محضر جلسة هيئة التصرفات المؤرخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٢ فى المادة رقم ٩٦٩ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أن أبا النور ابراهيم حضر بالجلسة وحضر معه المستأف وقال أنه وكله فى هذه المادة وأنه قدم العريضة محتسباً فأخذت المحكمة فى سؤال المستأف فى موضوع المادة بما هو مدون فى محضر الجلسة المذكورة الأمر الذى تستخلص منه هذه المحكمة أن هيئة التصرفات قبلت أبا النور ابراهيم خصماً فى تلك المادة لمحاصمة ناظر الوقف فيها واعتبرت المستأف وكيلاً عنه .

« ومن حيث ان الاذن بالخصومة الناظر هو جزء من الولاية على الوقف استمدها المأذون بها من صاحب الولاية العامة عليه فأصبح بذلك صاحب ولاية خاصة تلقاها من صاحب الولاية العامة فى نطاق التفويض الصادر له بذلك ،

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك تكون وكالة المحامي عن المأذون بالخصومة هي وكالة عن جهة الوقف ويكون أجره عليها .

« ومن حيث انه لا يجوز القول أن أبا النور ابراهيم تقدم محتسباً أى متبرعاً لعمله وأن هذا التبرع يسرى على من قام عنه بذلك العمل لأن الاحتساب في ذاته قاصر على الخصومة ولأن حق قول وزارة الأوقاف أن دخول أبي النور ابراهيم محتسباً في مادة التصرفات الشرعية فيه معنى التبرع من جانبه فإن ذلك التغير لا يستقيم بالنسبة للستة قف ولا يمكن أن ينسحب هذا المعنى عليه ولا يعتبر توكيله في هذه الحالة من غير مقابل إذ أنه من المفهوم بداهة أن المحامي لا يعمل بلا أجر لوجود شرط ضمنى بذلك مستخلص من طبيعة التوكيل عملاً بما تقضى به المادة ١٣ من القانون المدني .

« ومن حيث انه ثابت من ملف مادة التصرفات أن المستأنف حضر عدة جلسات وترافع في موضوع المادة وقدم مذكرة بدفاعه واستمر يباشر عمله الى أن قضى لمصلحة الوقف برفض طلب الوزارة فهو بذلك مستحق لأجر عمله الذي تقدره المحكمة بمبلغ خمسين جنيهاً مصرياً .

(استئناف الشيخ شانه احمد وحضر عنه الاستاذان عبد الرحمن البيلي وعبد الحليم الجندى ضد وزارة الأوقاف رقم ١٠ سنة ٥٢ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب العزة محمد محمود بك بدلا من حضرة صاحب العزة مصطفى حنفي بك)

٥٢

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥

تعويض . عن خطأ أو تقصير مكلفات استثنائية تمنع طبقاً المادة ٣٣ من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ . لا تعارض بينهما

المبدأ القانوني

المكافآت الاستثنائية التي تمنح للموظفين والمستخدمين الذين يصبحون غير قادرين

على الخدمة بسبب حوادث قد نشأت بداهة عن تأدية أعمال وظيفتهم كما نص على ذلك في المادة ٣٣ وما بعدها من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ لا تتعارض مع التعويض الواجب لهم إذا حصل ضرر بسبب الخطأ وهو المترتب على المسئولية التقصيرية لأن المكافأة الاستثنائية تمنح بسبب الحوادث القهرية التي قد تنشأ عن العمل في ذاته والأذى أو المرض الذي يصيب الموظف بسبب طبيعة العمل .

المحكم

« حيث ان القانون المصري لم ينص على المسئولية الشئية واذن لا يجوز للمحاكم أن تأخذ بهذه النظرية المنصوص عنها في بعض الشرائع الأجنبية . وقد سار القضاء على هذا المبدأ وأيدته أخيراً محكمة النقض بحكمها الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ فلم يبق بعد ذلك إلا الرجوع إلى المادة ١٥١ من القانون المدني وهي التي تنص عن المسئولية التقصيرية وعلى ذلك يجب أن يثبت ان هناك تقصيراً أو إهمالاً من جانب المستأنفة لتكون مسئولة عن التعويض المطالب به .

« وحيث انه بالاطلاع على محاضر التحقيق الذي أجراه البوليس تبين من المعاينة التي أجراها المحقق وكان معه مهندس الورشة المباشر لعملية فتح وغلق البوابات « ان سبب كسر السقطة هو ان بعض الأخشاب التي وضعت تحت البوابة حصل فيها هرس من ثقل البوابة فزاحت من تحتها فتحملت البوابة على السقطة فكسرتها » كما ان محمد افندي عبدالله المهندس شهد « بأنه لثقل البوابة يضع عمال مكلفون بذلك قطعاً خشبية ثقيلة تحت البوابة كلما أرتفعت قليلاً وانه من المعتاد أن توضع

« وحيث انه بما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف وزارة الاشغال ضد محمد مبروك وحضر عنه الاستاذ جورج وكيل رقم ٣٤٩ سنة ٥٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود فهمي يوسف بك ومحمد زغلول بك وحسن فريد بك مستشارون)

٥٣

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥

١ - عقد ملكية - ثبوت التاريخ رسمياً - لزومه .
من النظام العام . التاريخ العرفي ولو حصل الاتفاق عليه . لا يؤخذ به

٢ - السبب الصحيح - منه - عقد نقل الملكية في ذاته . عيه . عدم صدوره من مالك أو عن لا يملك حق التصرف - العقد الغير ناقل للملكية لعدم استيفاء اجرائاته . قانوناً لا يتبرسيا صحيحاً
٣ - التقادم الخس - سريانه في العقد الصادر من غير مالك في حق المالك الحقيقي - عدم سريانه بالنسبة للعقد الغير مسجل الصادر من هذا المالك

٤ - معاوضة - احكامها في القانون المدني الاملي ومقارنتها باحكام القانون المدني الفرنسي - الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٩ مدني - لا مقابل لما في النص للفرنسي للمادة ١٧٠٥ - حكمة نصها غير مفهوم - مخالفة لاحكام القانون العامة
٥ - تسجيل - حكم المادة ٢٥٩ مدني عن المعاوضة غير مشار اليه في المادة ١٦ من قانون التسجيل . ناسخ لما أيضا

٦ - حقوق عينية مسجلة - في حكم المادة ٦٢٠ مدني . لا يقصد به حماية هذه الحقوق بالنسبة لغير غير مملوكة للدين . او حماية حق الملكية المتقل من مالك غير بائع طبقاً لاحكام القانون

المبادئ القانونية

١ - نص قانون التسجيل على ثبوت التاريخ بصفة رسمية قبل العمل به حتى يخرج العقد من دائرة احكامه . فلا يصح الاخذ بالتاريخ العرفي حتى ولو اتفق الخصوم عليه لان اتفاقهم عليه يخالف قاعدة النظام العام

خوابير من الخشب في الجانبين لسند البوابة والملي الفراغ تماماً بين القطع الخشبية الكبيرة وحافة البوابة « وقد اتضح من المعاينة بعد الحادثة ان خوابير التي وضعت تحت البوابة ضغطت عليها الزاوية الحديدية التي تغلق حافة البوابة فهرستها تدريجياً فأصبح هناك فراغ بين حافة البوابة والقطع الخشبية وتحملت البوابة على سقطة الونش فكسرتها وارتدت يد الونش قليلاً فصدمت محمد مبروك وزميله حيث كانا واقفين بجوار الونش غير متنبهين لعدم انتظارهما حصول هذا الامر

« وحيث ان المحكمة تستنتج من هذا ان كسر السقطة حصل بسبب خطأ العمال المكلفين بوضع الأخشاب تحت البوابة وإهمالهم إذ لو كانت هذه الأخشاب وضعت بطريقة أصولية لتحمل البوابة ما حصل هذا الكسر ولما ارتدت يد الونش للخلف فأصابة المستأنف ضده اذن حصلت بسبب خطأ عمال القناطر المكلفين بوضع الأخشاب تحت البوابة وعدم احتياطهم في وضعها وكذلك في عدم استعمال أخشاب صلبة لاتلين تحت ضغط البوابة الثقيلة المحملة عليها ولذلك تكون المستأنفة مسئولة عن هذا الخطأ والتقصير .

« وحيث ان المكافآت الاستثنائية التي تمنح للوظفين والمستخدمين الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث قد نشأت بداهة عن تأدية اعمال وظيفتهم كائنص على ذلك في المادة ٢٣ وما بعدها من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ لا تتعارض مع التعويض الواجب لهم اذا حصل ضرر بسبب الخطأ وهو المترتب على المسؤولية التقصيرية لأن المكافأة الاستثنائية تمنح بسبب الحوادث القهرية التي قد تنشأ عن العمل في ذاته والاذى أو المرض الذي يصيب الموظف بسبب طبيعة العمل

حاجة الى التقادم الخسنى وان كان غير كذلك فانه يكون عديم الأثر فى نقل الملكية وهى لا تنتقل إذا إلا بالتقادم الطويل المكسب لها ٤ - ان أحكام المعاوضة فى القانون المدنى الأهلى مأخوذة عن القانون الفرنسى وحده . وقد خلا القانون المدنى المختلط من الكلام على المعاوضة . والمادة ٣٥٩ تقابلها المادة ١٧٠٥ ويختلف نصها عنها فى الجزء الأخير منها والذى يقول « ولو كان تحت يد غير المتعادم معه اذا كان عقارا إلا إذا مضت فى هذه الحالة الأخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة » فقد خلت منه المادة الفرنسية كلية ولا نجد فى تفقه والقضاء الفرنسين ما يصح أن يؤخذ عنه حكم هذه الفقرة الأخيرة من المادة الأهلية . وكل ما فيها أن حق استرداد العين المتبادل عليها - الموجودة تحت يد غير المتبادل بسبب البيع الصادر إلى هذا الأخير - يسقط اذا كان غير المتبادل قد امتلك العين بالتقادم طبقا لقواعده العامة . وبين الفقهاء الفرنسيين خلاف كبير بشأن مدة التقادم ومبدأ سريانه . والمرجح أن الشارع المصرى أراد أن يتفادى الخلاف القائم فى فرنسا بتحديد مدة التقادم ومبدأ سريانه فجعلها خمس سنوات . وهى مدة التقادم المكسب للملكية مع السبب الصحيح ، وهذا أمر يصح أن يكون مقبولا . ولكن الشارع بدلا من أن يجعل بداية مدة التقادم مرتبطة بعقد ملكية المشتري من المتبادل اليه نص على أن بداية المدة من تاريخ عقد البدل مع أنه ما لا خلاف فيه قانونا أن حق الاسترداد قبل المتبادل اليه

ولأنه ليس من بين الطرق القانونية لثبوت التاريخ ثبوتاً رسمياً اتفاق الخصوم . فلا يمكن أن يكون اتفاق الخصوم على التاريخ العرفى وسيلة للخروج على أحكامه فتصبح العقود العرفية الغير المسجلة ناقلة للملكية متى اتفقوا على تاريخ سابق على بدء العمل به فى حين أن القانون لم يجعل لتعاقدهم أثراً فى نقل الملكية فيما بينهم أنفسهم إلا إذا سجل وبعبارة أخرى فإن هذا القانون لا يجعل لاتفاق الخصوم وتعادم قيمة بالنسبة لنقل الملكية

٢ - ان السبب الصحيح هو العقد الناقل للملكية فى ذاته والذى لا يعيبه غير كونه صادراً من شخص غير مالك أو لا يملك حق التصرف . فاذا كان العقد لا ينقل الملكية فى ذاته لعدم استيفائه ما يوجب القانون من اجراءات فلا يصح اعتباره سبباً صحيحاً . فعقد الهبة العرفى مثلاً لا يصح اعتباره سبباً صحيحاً لأنه فى ذاته لا ينهض وسيلة لنقل الملك وبما أن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ يجعل العقد غير المسجل غير ناقل للملكية بين المتعاقدين فلا يكون وضع اليد بموجبه حيازة تملك وبالتالي لا يكون هذا العقد سبباً صحيحاً قانوناً .

٣ - ان العقد الذى يعتبر سبباً صحيحاً هو العقد الصادر من غير مالك ويسرى التقادم الخسنى بموجبه فى حق المالك الحقيقى . فاذا كان المالك الحقيقى هو الصادر منه العقد فلا يصح اعتبار العقد سبباً صحيحاً بالمعنى المقصود قانوناً لأنه إذا كان عقداً صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية - ومنها التسجيل فى العهد الجديد - فانه ينقل الملكية فى الحال بدون

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتحصل في انه بمقتضى عقد عرفى غير مسجل تاريخه ١٢ / ٢ / ١٩٢٣ تبادل المستأف مع المستأف عليه الأول وأخوته وقد أعطى المستأف الى هؤلاء ١٦ سهما و ١٦ قيراطا و ٣ أفدنه وأخذ منهم مثلها . وقد ذكر في عقد البذل أن كل طرف ملزم بسداد ماعلى أرضه من الديون وإذا تأخر كان ملزما بكل ما يترتب على ذلك وفي نفس اليوم تحررت بين الطرفين ورقة أخرى ذكر فيها انه اذا تأخر أى طرف عن سداد ماعلى أرضه من اقساط البنك وترتب على تأخيره نزع ملكيتها فيكون ملزما بأن يرد للطرف الآخر الارض التى أخذها منه بطريق البذل وقد أثبت تاريخ العقد والورقة الملصقة به ثبوتاً رسمياً في ٩ من اغسطس سنة ١٩٢٤ تأخر على سالم شلتوت ومن معه في سداد ماعلى ارضهم للبنك العقارى المصرى فاتخذ البنك اجراءات نزع ملكية ١٣ قيراطا و فدانين منها مع أرض أخرى وبيعت فعلا ورسا مزادها على الحواجه لوكاس بجلسة ٨ مارس سنة ١٩٣٣ ولذلك رفع المستأف هذه الدعوى طالبا الحكم بفسخ البذل ورد اطيائه اليه مقابل تسليم ما تبقى تحت يده من الارض التى أخذها وادخل فيها الستزينهم علوى شلتوت المستأف عليها الثامنة شخصيا وعبد العزيز موسى الغنام المستأف عليه التاسع لان الأولى اشترت ١٠ أسهم و ٤ قيراط و فدان والثانى اشترى ١٢ سهما وقيراط و فدانين من الارض التى كان اعطاها المستأف الى على سالم شلتوت وإخوته ،

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قضت برفض الدعوى فاستأف المستأف طالبا الغاء الحكم الابتدائى والحكم له بفسخ البذل ورد اطيائه اليه

نفسه لا يسقط الا بمضى خمسة عشر سنة وهذا يؤدى إلى نتيجة تخالف القواعد القانونية العامة . فمثل هذا النص مجهولة حكمته فعلا ه - انه وان كانت المادة ١٦ من قانون التسجيل لم تذكر المادة ٣٥٩ مدنى من بين المواد الملغاة الا أن الشارع قد نص فيها على الغاء ما يخالف أحكام القانون الجديد . ولا جدال أن عقد البذل إذا كان غير مسجل وغير ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ فان الملكية لا تنتقل بموجبه بين المتبادلين ويترتب على هذا أن يكون البيع الصادر من أحد المتبادلين فى العين المتبادل عليها يباعا صادرا من غير مالك . وعليه لا يصح اعتبار المشتري مالكا اذا توفرت شروط التقادم الخمسى الذى يبدأ من تاريخ تسجيل هذا البيع

٦ - ان الحكم القانونى الوارد فى المادة ٦٢٠ مدنى لم يقصد به حماية الحقوق العينية المسجلة على عين غير مملوكة الى المدين فى تلك الحقوق او حماية حق الملكية المستقل من بائع غير مالك فاذا سجل دائن اختصاصا مثلا على عين غير مملوكة الى مدينه او سجل مشتر عقد بيع صادر اليه من غير مالك فان هذين التسجيلين لا يكسبان صاحبيهما أى حق على العين المأخوذ عليها التسجيل . فلكى ينتفع المشتري من المتبادل بحكم هذه المادة يجب أن يكون عقد بيعه المسجل صادرا من مالك للعين المبيعة . فاذا كان عقد البذل غير مسجل أو غير ثابت التاريخ رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ فانه لا يترتب عليه سريان حكم هذه المادة

« وحيث ان هذا القانون قد عمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤ ونشر في يونيو سنة ١٩٢٣ ونص في المادة الرابعة عشرة منه على عدم سريانه على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل تاريخ العمل بها وجعل تلك المحررات خاضعة لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها »

« وحيث انه تطبيقاً لحكم المادة ١٤ السالفة الذكر يكون كل عقد لم يثبت تاريخه ثبوتاً رسمياً بالطرق المنصوص عليها قانوناً (مادة ٢٢٩ مدني) يكون خاضعاً لأحكام القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ ومقتضى هذا الخضوع انه لا ينتقل الملكية إذا كان من العقود المدة لثقلها »

« وحيث انه متى كان القانون قد أعطى للأفراد فرصة اثبات تاريخ عقودهم بصفة رسمية قبل العمل به ليكون في حل من أحكامه القاسية فاذا هم قصروا في القيام بهذا الإثبات أو رغبوا عنه كان معنى هذا انهم راغبون في الخضوع لأحكام القانون الجديد »

« وحيث انه بما يجب التنبيه اليه أن هذا القانون لم يصدر لحماية حقوق الأفراد ومصالحهم فحسب بل صدر لوضع نظام للتسجيل يخضع اليه الكافة لحماية المصلحة العامة ولقد نصت المذكرة التفسيرية على هذا الغرض في صراحة تامة حيث قالت « فيتعين مراعاة للمصلحة العامة ضمان اشهار التصرفات العقارية بقرار جزاء قانوني يكون أشد صراحة من مجرد عدم امكان التمسك بهذه التصرفات في وجه غير المتعاقدين فيتحم إذا جعل التسجيل شرطاً أساسياً لانتقال الملكية والحقوق العينية بالنسبة للمتعاقدين ولغير المتعاقدين على السواء وهذه القاعدة التي هي شرط أساسي لنظام السجلات العقارية ان لم تكن لازمة فهي على الأقل ضرورية لنظام يتخذ تمهيداً لتلك السجلات »

« وحيث ان المستأنف يستند في دعواه الى أن عقد البديل لم يسجل ولم يثبت تاريخه بصفة رسمية قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ فهو إذن عقد غير ناقل للملكية ويترتب على ذلك أن يكون النعمان الصادران الى الست زينهم وعبد العزيز النعمان غير صادرين من مالكين حقيقيين - وبما أنه لم يمض على تاريخ تسجيل عقديهما مدة خمس سنوات هلالية قبل رفع هذه الدعوى فلا يصح اعتبارهما مالكين بالنسبة للمستأنف »

« وحيث ان الست زينهم وعبد العزيز النعمان يستندان في اعتبارهما مالكين في وجه المستأنف الى الامور الآتية : - أولاً - ان عقد كل منهما يعتبر سبياً صحيحاً وانه يجوز لهما ان يضما الى مدة وضع يدهما مدة وضع يد الباتين اليهما وبمجموع المدةين يبلغ أكثر من الخمس سنوات المطلوبة قانوناً - ثانياً - ان المادة ٣٥٩ من القانون المدني الأهل تقطع على المستأنف طريق الاحتجاج عليها بدعوى الفسخ لمضي أكثر من خمس سنوات من تاريخ عقد البديل - ثالثاً - ان المادة ٦٢٠ من القانون المدني تمنى التصرف الصادر اليهما بعد تسجيله من أي مطالبة من قبل المستأنف بفسخ عقد البديل »

« وحيث ان مسألة البحث الأساسية في هذه الدعوى هي هل عقد البديل وهو غير مسجل وغير ثابت التاريخ بصفة رسمية قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ - يعتبر ناقلاً للملكية ؟ »

« وحيث ان المادة الأولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ توجب تسجيل العقود التي من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني وترتيب على عدم التسجيل أن الحقوق المذكورة لا تنشأ ولا تنقل ولا تغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

حدا فاصلا بين العهدين القديم والجديد هذا القانون لا يمكن ان يسمح بأن يكون اتفاق الخصوم على التاريخ العرفي — وسيلة للخروج على أحكامه فتصبح العقود العرفية غير المسجلة نافذة للملكية متى اتفقوا على تاريخ سابق على بدء العمل به في حين انه (القانون) لم يجعل لتعاقدهم أثرا في نقل الملكية فيما بينهم انفسهم الا اذا سجل وبعبارة أخرى فان هذا القانون لا يجعل لاتفاق الخصوم وتعاقدهم قيمة بالنسبة لنقل الملكية

« وحيث ان عقد البديل الصادر بين المستأق وعلى سالم شلتوت وأخوته هو عقد عرفي غير مسجل وغير ثابت التاريخ ثبوتا رسميا قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ فلا يصح اعتباره نافذا للملكية حتى بالنسبة للمتعاقدین انفسهم

« وحيث انه وان كان عقد البديل المذكور قد نفذ فعلا بوضع يد كل طرف على الأرض التي أخذها بالبديل الا ان هذا التنفيذ لا يمكن أن يكسب أي طرف ملكية الأرض التي وضع يده عليها إلا إذا استمر وضع يده مدة خمس عشر سنة هلالية وهي المدة الطويلة لتقادم المكسب للملكية

« وحيث انه لاخلاف في ان هذه المدة لم تمض على وضع اليد الحاصل تنفيذا لعقد البديل

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك يكون البيع الصادر من على شلتوت وأخوته للبيت بينهم وعبد العزيز موسى معاً صادراً من غير مالك ولا يصبح هذان المشتريان مالكين لما اشترياه الا بوضع اليد مدة خمس سنوات مع توفر شرط حسن النية

« وحيث انه لا جدال في انه لم يمض على وضع يد أي منهما مدة خمس سنوات فيكونان غير مالكين بالنسبة للمستأق بدون حاجة الى البحث في توفر شرط حسن النية

وحيث انه يؤخذ من ذلك ان هذا القانون متعلق بالنظام العام d'ordre public فلا يمكن التخص من أحكامه بحال من الأحوال .

« وحيث انه مما يقطع في كون هذا القانون متعلقاً بالنظام العام أن وزير الحفانية أصدر في ٢٦ / ٥ / ١٩٢٦ قراراً نص في المادة (٥) منه على أنه « ليس لأقلام كتاب المحاكم المختلطة أو الأهلية أن تشرع على عقد لاثبات تاريخه إذا كان ذلك العقد من العقود التي أوجب تسجيلها القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ » « ما انه صدر في ٣ شهر ٧ سنة ١٩٢٨ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ الذي تقول المادة الأولى منه « يجب على الموظفين والمأمورين العموميين الذين يخول لهم طبقاً للادة (٦) من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ التصديق على الامضاءات أو الاختام الموقع بها على المحررات العرفية التي أوجب ذلك القانون تسجيلها أن يحصلوا مع رسوم التصديق المستحقة بموجب التعريفات المعمول بها الرسم النسبي ورسم التأشير ورسم التمغة ورسم الحفظ التي تستحق على تلك العقود »

« وحيث انه متى كان هذا القانون ينص على ثبوت التاريخ بصفة رسمية قبل العمل به حتى يخرج العقد من دائرة أحكامه فلا يصح الأخذ بالتاريخ العرفي حتى ولو اتفق الخصوم عليه لأن اتفاقهم عليه يخالف قاعدة النظام العام ولأنه ليس من بين الطرق القانونية لثبوت التاريخ ثبوتاً رسمياً اتفاق الخصوم

« وحيث انه من جهة أخرى فان القانون الذي ينص على ان العقد الغير مسجل لا ينقل الملكية بين المتعاقدين انفسهم والذي حدد مدة غير قصيرة (نصف سنة) لإخراج العقود القديمة من دائرة أحكامه بإثبات تاريخها إثباتاً رسمياً قبل البدء به واضعاً بذلك

«وحيث ان المستأف عليهما الأخيرين يقولان ان عقد البدل وان كان غير مسجل الا انه يعتبر سياً صحيحاً Juste titre فتكتسب به الملكية بوضع اليد مدة خمس سنوات لأنه ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً في ٩ / ٨ / ١٩٢٤ وتنفذ بوضع اليد من تاريخه وقد مضى أكثر من خمس سنوات من تاريخه الثابت الى تاريخ رفع هذه الدعوى » وحيث ان القول بأن العقد غير المسجل يصح اعتباره سياً صحيحاً حاله كونه خاضعاً لأحكام

القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ هو قول لا يتفق

مع المبادئ القانونية العامة

« وحيث ان السبب الصحيح هو العقد الناقل للملكية في ذاته والذي لا يعيبه غير كونه صادراً من شخص غير مالك أولاً يملك حق التصرف فاذا كان العقد لا ينقل الملكية في ذاته لعدم استيفائه ما يوجب القانون من اجراءات فلا يصح اعتباره سياً صحيحاً فعقد الهبة العرفي مثلاً لا يصح اعتباره سياً صحيحاً لأنه في ذاته لا ينهض وسيلة لنقل الملك

« وحيث ان القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ يجعل العقد غير المسجل غير ناقل للملكية بين المتعاقدين فلا يكون وضع اليد بموجبه حيازة تملك وبالتالي لا يكون هذا العقد سياً صحيحاً قانوناً

« وحيث انه يحمل في هذا المقام ذكر ما جاء بمشور وزارة الحفانية رقم ٢١٢٤ المؤرخ ٢ يونيه سنة ١٩٢٥ حيث يقول « وكما لاحظت اللجنة (لجنة الابحاث الخاصة بانشاء السجلات العقارية) لا يخفى أن القانونين المشار إليهما رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ أدخلتا على التشريع المتعلق بنقل ملكية العقارات والحقوق العينية مبدأ جديداً مقتضاه ان العقود لا يترتب عليها الغرض المقصود

منها حتى بين المتعاقدين مالم تكن مسجلة بمعنى انه اذا باع الآن أحدهم عقاراً مثلاً فالمشتري لا يصبح مالكا له الا اذا سجل عقد البيع ومالم يسجله فلا يتسنى له التمسك بتملك ذلك العقار حتى ولا بمضي الخمس السنوات المكسبة للملكية المنصوص عليها بالمادتين ١٠٢ من القانون المدني المختلط و ٧٦ من القانون المدني الا أهلى نظراً لأن هذا التملك يجب ان يكون مبني على سبب صحيح وذلك السبب هو العقد الناقل للملكية . ولما كانت العقود المنوه عنها في هاتين المادتين لا تعتبر نافذة للملكية ولو كانت صادرة من مالك شرعي الا اذا سجلت فلا تعتبر في نظر القانون سياً صحيحاً »

« وحيث انه من جهة أخرى فان العقد الذي يعتبر سياً صحيحاً هو العقد الصادر من غير مالك ويسرى التقادم الخمسي بموجبه في حق المالك الحقيقي فإذا كان المالك الحقيقي هو الصادر منه العقد (كما هو الحال في هذه القضية) فلا يصح اعتبار العقد سياً صحيحاً بالمعنى المقصود قانوناً لأنه اذا كان عقداً صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية (ومنها التسجيل في العهد الجديد) فانه ينقل الملكية في الحال بدون حاجة الى التقادم الخمسي وان كان غير كذلك فانه يكون عديم الأثر في نقل الملكية وهي لا تنتقل اذا الا بالتقادم الطويل المكسب لها » وحيث انه لا جدال في ان كلا العقدين الصادرين الى الست زينهم وعبد العزيز موسى يعتبران سيين صحيحين غير انه لا يصح الاحتجاج بهما في وجه المالك الحقيقي (المستأف) الا بمضي مدة التقادم الخمسي المكسب للملكية

« وحيث ان هذين المشتريين يقولان ان المدة المذكورة قد توفرت باضافة مدة وضع يد كل منهما الى مدة وضع يد البائعين من التاريخ الرسمي لعقد البدل .

« وحيث انه لا يجوز لمدين المشتريين إضافة مدة وضع يد البائعين لأن هذه المدة لا تخضع للتقادم الخسئ المتعلق بالسبب الصحيح بل تخضع للتقادم الطويل المدة كما سبق القول . ولا يصح ان يكون البيع الصادر من البائعين مغيراً لصفة وضع يدهم وجاعلاً لعقد غير المسجل (عقد البدل) أثراً غير الأثر الذي رتبته القانون

« وحيث ان عبدالعزيز الغنام يحاول بأسلوب غير صريح في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة انكار ان الأرض المبيعة اليه تدخل ضمن الأرض التي هي موضوع البدل بين المستأقف والمستأق عليه الأول واخوته ويستند الغنام في هذه المحاولة الى أنه ذكر في عقده ان الأرض المبيعة إليه داخلة في تكليف مورث البائعين وهذه المحاولة غير مجدية (أولاً) لأنه (الغنام) لا يجزم بما يدعيه بل يلقى قوله جزافاً ولو أنه كان جاداً فيما يدعيه لما كان هناك محل للنزاع بينه وبين المستأقف (ثانياً) لأن ما ذكر في عقد بيعه من ان المبيع يدخل في تكليف مورث البائعين هو قول غير صحيح ومخالف للواقع . (ثالثاً) لأن الغنام لو كان يعلم حقيقة ان الأرض المبيعة اليه لا تدخل في أرض المستأقف المعطاة بالبدل المطلوب فسخه لجعل دفاعه قاصراً على هذه المسألة الجوهرية وقدم الدليل عليها أو طلب من المحكمة تحقيقها ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك .

« وحيث ان المستأقف عليهما الأخيرين يستندان الى المادة (٣٥٩) مدني أهلي التي تقول « إذا كان أحد المتعاضدين استلم عوض ما أعطاه ثم ظهر أنه ليس ملك الماقد وانتزعه منه مالكة الحقيقي فيكون المستلم المذكور مخيراً بين طلب تضمينات وبين طلب رد عين ما أخذه منه ولو كان تحت يد غير المتعاقدين معه إذا كان عقاراً

« إلا اذا مضت في هذه الحالة الأخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة) « وحيث ان المستأقف عليهما المذكورين يقولان استناداً الى العبارة الأخيرة من هذه المادة أنه قد مضت مدة أكثر من خمس سنوات من تاريخ عقد البدل العرفي أو الرسمي قبل مطالبة المستأقف برد العين التي اعطاها بالبدل

« وحيث ان القانون المدني الأهلي قد أخذ أحكام المعاوضة عن القانون الفرنسي وحده حتى أن القانون المدني المختلط قد خلا كلية من الكلام عن المعاوضة . « وحيث انه بالرجوع إلى القانون المدني الفرنسي يتبين أن المواد ٣٥٦ - ٣٥٩ مدني أهلي تقابلها المواد ١٧٠٢ - ١٧٠٥ من القانون الفرنسي والمادة ٣٦٠ مدني أهلي تقابلها المادة ١٧٠٧ من القانون المدني الفرنسي ونصوص هذه المواد المتقابلة واحدة في القانونين ماعدا الجزء الأخير من المادة ٣٥٩ أهلي الذي يقول « ولو كان تحت يد غير المتعاقدين معه إذا كان عقاراً إلا إذا مضت في هذه الحالة الأخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة » فان المادة ١٧٠٥ فرنسي قد دخلت منه كلية

« وحيث انه بالرجوع الى الفقه والقضاء الفرنسيين لا نجد فيها ما يصح أن يؤخذ عنه حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٩ أهلي وكل ما فيها أن حق استرداد العين المتبادل عليها الموجودة تحت يد غير المتبادل بسبب البيع الصادر الى هذا الأخير هذا الحق يسقط اذا كان غير المتبادل قد امتلك العين بالتقادم طبقاً لقواعده العامة وبين الفقهاء الفرنسيين خلاف كبير بشأن مدة هذا التقادم ومبدأ سريلانه .

« وحيث انه يظهر « وهو المرجح » ان الشارع المصري أراد أن يتفادى الخلاف القائم

المبادلين في العين المتبادل عليها يباعا صادرا من غير مالك وفي هذه الحالة لا يصح اعتبار المشتري مالكا إلا إذا توفرت شروط التقادم الخمسي الذي يبدأ من تاريخ تسجيل ذلك البيع وقد سبق القول ان هذا التقادم غير متوفر بالنسبة للمستأنف عليهما الآخرين .

« وحيث ان المستأنف عليهما الآخرين يستندان ايضا الى نص المادة ٦٢٠ مدني التي تقول « لا يحتاج بحق البائع في فسخ البيع على من سجل بموافقة الاصول حقوقه العينية التي حازها من المشتري او ممن انتقلت اليه حقوق المشتري قبل تسجيل عقد البيع »

« وحيث ان الحكم القانوني الوارد في المادة ٦٢٠ السالفة الذكر لم يقصد به حماية الحقوق العينية المسجلة على عين غير مملوكة الى المدين في تلك الحقوق او حماية حق الملكية المتقل من بائع غير مالك فاذا سجل دائن اختصاصا مثلا على عين غير مملوكة الى مدينه أو سجل مشتر عقد بيع صادر اليه من غير مالك فان هذين التسجيلين لا يكسبان صاحبيهما أي حق على العين المأخوذ عليها التسجيل

« وحيث انه لكي ينتفع المستأنف عليهما الآخرين بحكم المادة ٦٢٠ المذكورة كان يجب ان يكون يعمهما المسجلان صادرين من مالكين للعين المبيعة والحال هنا غير ذلك بسبب عدم تسجيل عقد البدل وعدم اثبات تاريخه ثبوتا رسميا قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ كما سبق الكلام .

« وحيث انه متى كان البيعان المسجلان الصادران الى المستأنف عليهما الآخرين لم يكسبهما ملكية المبيع في وجه المستأنف فيكون له حق استرداد العين المبيعة اليهما متى كان هناك موجب لفسخ البدل الصادر منه الى المستأنف عليه الاول واخوته .

في فرنسا بتحديد مدة التقادم ومبدأ سريانه لجعلها خمس سنوات وهي مدة التقادم المكسب للملكية مع السبب الصحيح وهذا أمر يصح أن يكون مقبولا ولكن الشارع بدلا من أن يجعل بداية مدة التقادم مرتبطة بعقد ملكية المشتري من المتبادل اليه وهو الذي يجب أن يكون قد أصبح مالكا في وجه المتبادل المسترد حتى يمنع هذا الأخير من دعوى استرداد العين موضوع البدل - بدلا من أن يفعل ذلك نص على أن بداية المدة تاريخ عقد البدل مع أنه بما لا يصح أن يكون محل خلاف قانونا أن حق الاسترداد قبل المتبادل اليه نفسه لا يسقط الا بمضي مدة خمس عشرة سنة وهي مدة التقادم المسقط للحقوق ، ومعنى هذا انه اذا استمر المتبادل اليه حائزا لعين البدل مدة خمس سنوات الا قليلا ثم باعها في اليوم الأخير فان المتبادل يفقد حقه في الاسترداد وهذه نتيجة تخالف القواعد القانونية العامة

« وحيث ان المحكمة لا ترى محلا في هذه الدعوى للبحث عما كان يقصده الشارع فعلا من عبارة الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٩ مدني وعما يجب على القاضي عمله حيال ذلك النص المجهولة حكمته لأن قانون التسجيل الجديد وهو الواجب التطبيق في هذه الدعوى كما سبق البيان قد جعل هذا البحث خارجا عن نطاقها .

« وحيث انه وان كانت المادة ١٦ من القانون السالف الذكر لم تذكر المادة ٣٥٩ مدني من بين المواد الملغاة الا ان الشارع قد نص فيها على الغاء كل ما يخالف احكام القانون الجديد

« وحيث انه لا جدال طبقا لاحكام القانون الجديد في انه اذا كان عقد البدل غير مسجل وغير ثابت التاريخ ثبوتا رسميا قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ فان الملكية لا تنتقل بموجبه بين المتبادلين ويترتب على هذا الامر ان يكون البيع الصادر من أحد

يتوصل إلى معرفة وجود عقد رهن حيازي مبرم بين المدين ودائته .
المحكم-

« حيث ان محكمة أول درجة قضت بالزام المستأنف عليه الأول رمزي أفندي عبد السيد بأن يدفع للمستأنف جبره أفندي فرج مبلغ ٢٩٦ جنيتها ورفض حبس العين المرهونة للسداد وأحالت الدعوى على التحقيق بالنسبة للمبلغ المذكور لاثبات دعوى المستأنف عليه الأول المذكور من أن هذا الباقي عبارة عن الفائدة لمبلغ ال ٢٩٦ جنيتها بواقع المائة ١٤ في مدة الثلاث سنوات الواردة في عقد الرهن

وحيث ان المستأنف جبره أفندي لم يقبل الحكم المذكور واستأنفه للأسباب الآتية :-
أولا - أن دعوى المدين في أن هذا الدين يدخله فوائد ربوية زائدة عن الحد القانوني لم يقيم عليها دليل وما كان لمحكمة أول درجة أن تقبل مثل هذا الادعاء لأن في وسع كل مدين تقسيم الدين الذي عليه الى جزئين يجعل أحدهما أصلا والآخر مقابل الفوائد الباهظة ويتمكن بهذه الطريقة من إحالة الدعوى على التحقيق وفي استطاعته استحضار شهود يوافقونه على دعواه .
ثانيا - أن القرينة التي قدمها من أن الدين الأصلي كان ٢٩٦ جنيتها بمقتضى سند تحت الإذن عمل عنه بروتستو وأرسل لمحكمة سمالوط لإعلانه للدين وأن التغير الذي حصل بعد ذلك إنما تم بعد إضافة الفوائد الربوية . هذه قرينة لم يقيم المستأنف عليه الأول أن يقيم الدليل على صحتها .
ثالثا - أن طلب الحبس الذي رفضته محكمة أول درجة كان على أساس ان المستأنف عليه الثاني المقول بأنه اشترى العين المرهونة انما هو شخص صوري أوتي به لعرقلة التنفيذ الذي يبذل

« وحيث ان هذين الطرفين المتبادلين قد اتفقا في ورقة مستقلة عن العقد على انه في حالة تأخر أحدهما عن سداد ما على أرضه من دين البنك يكون للطرف الآخر حق استرداد أرضه وقد توفر هذا الشرط لسبب تقصير المستأنف عليه الأول وأخوته في سداد ما على أرضهم للبنك .
« وحيث انه فضلا عن ذلك فان نزع ملكية أكثر من ثلثي الأرض التي اعطيت بالبدل الى المستأنف بسبب دين تسجل عليها قبل البدل هو امر لا يجعل محلا للتردد في الحكم بفسخ البدل .
« وحيث ان الجزء الباقي من أرض المستأنف عليه الأول وأخوته التي أخذها المستأنف بعد الذي نزع ملكيته جبرا لسداد دين البنك لا يزال تحت يد المستأنف وقد اظهر استعداد له لرده .

(استأنف الشيخ عبد المجيد حسن شلتوت وحضر عنه الاستاذان احمد بك الديواني وعوض سوريال ضد علي سالم علوي شلتوت وآخرين وحضر عن الثامنة الاستاذ محمد شبل مرعي وعن الأخير الاستاذ عبد الوهاب بك محمد رقم ٢٨٩ سنة ١٣٥٢ ق رئاسة وعضوية حضرات محمد زغلول بك وأمين زكي بك ومحمد زكي علي بك مستشارين)

٥٤

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥

عقد رهن حيازي - حبس العين المرهونة - فاقده بالنسبة للدين الذي تأخر في التسليم . بطلانه بالنسبة للغير السليم لثية المبدأ القانوني

ليس للمدين الراهن أن يحتج قبل الدائن المرتهن بطلان عقد الرهن الحيازي لتأخره في تسليم العين المرهونة للدائن لأن المدين ملزم بتنفيذ عقد الرهن بتسليم هذه العين للدائن طبقا لتعهدة بذلك في العقد ولا يحتاج بهذا البطلان إلا الغير الذي حصل على حق غني على العين المرهونة وكانت سليم الثية ولم

فيه المستأنف كما أنه يتظلم من رفض الحكم بالفوائد باعتبار المائة تسعة لغاية السداد

« وحيث أنه يوجد في القضية من القرائن ما يسمح بحالة الدعوى إلى التحقيق للوصول إلى معرفة مقدار الفوائد الربوية المدعى بها إن وجدت منها إعطاء مخالصة عن إيجار المنزل لمدة ثلاث سنوات وهذا بالبداية يقتضي أن يكون المستأنف أضاف شيئاً على أصل الدين مقابل هذا الانتظار إذ ويعد على مثله وهو تاجر يعرف قيمة النقود أن يقبل هذا التأجيل الطويل بغير مقابل ومنها أن المستأنف عليه الأول قدم خطاباً لم ينكره المستأنف صادراً منه لنائب باشمخضر محكمة سمالوط يطلب إليه إيقاف إجراءات الحجز على مديته رمزي عبد السيد للحصول اتفاق معه على تأجيل الدين ولا يبعد أن يكون هذا الأخير صادقاً فيما يدعيه من أن دفتر البروتستات الذي طلبته المحكمة للاطلاع عليه يؤيد زعمه ويظهر أن البروتستو الذي طلب الدائن عمله كان على مبلغ ٢٩٦ جنياً وهو الدين الأصلي قبل إضافة الفوائد عليه وزيادة على ما ذكر فإن فوائد مبلغ ال ٢٩٦ جنياً في مدة الثلاث سنوات بواقع المائة ١٤ كما يدعي رمزي توازي تقريباً الفرق بين ٤٢٠ جنياً و ٢٩٦ جنياً ولهذا يكون حكم محكمة أول درجة بالإحالة إلى التحقيق في محله وتوحيدها فيه هذه المحكمة

« وحيث فيما يخص طلب الحبس فإنه من المبادئ القانونية المعروفة أنه ليس للدين أن يحتج قبل الدائن بطلان عقد الرهن الحيازي لتأخره في تسليم العين المرهونة للدائن لأن المدين ملزم بتنفيذ عقد الرهن بتسليم هذه العين للدائن طبقاً لعهده بذلك في العقد ولا يحتج بهذا البطلان إلا الغير الذي حصل على حق عيني على العين المرهونة وكان سليم النية ولم يتوصل إلى معرفة وجود عقد رهن حيازي مبين بين المدين ودائنه

« وحيث في الحالة التي نحن بصدد ما تبين من جهة أن عقد الرهن مسجل وأن المشتري يعلم به حتى أنه ذكره في عقد مشتراه ولهذا ليس له أن يتعرض في طلب الحبس الذي هو من مستلزمات عقد الرهن الحيازي وكان في وسعه أن لا يقدم على شراء هذا المنزل مادام أن صاحبه ملزم بتسليمه للرهن خصوصاً إذا لوحظ أنه ظاهر من ظروف الدعوى أن هذا المشتري لم يكن جاداً في شرائه وكان يعلم بظروفها وبالعلاقة المديونية بين رمزي عبد السيد وجبره فرج

« وحيث بناء على ما ذكر يكون الحكم المستأنف من هذه الناحية في غير محله ويتعين الغاءه والقضاء بحبس العين المرهونة

« وحيث فيما يختص بالفوائد فالمحكمة ترى من ظروف الدعوى تأييد الحكم فيها

(استئناف جبره افندي فرج منصور وحضرته الاستاذ عدلي نسيم ضد رمزي افندي عبد السيد وآخر وحضر عن الثاني الاستاذ نصيف زكي رقم ٩٣٧ سنة ٥٢ ق رئاسة عضوية حضرات امين بك زكي ومحمد زكي على بك ومحمد فؤاد حنى بك مستشارين)

٥٥

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٥

عقد بيع - فقص على قبض الثمن وتسليم العين المبيعة - وعلى حفظ حق الانتفاع للبائع مدة حياته - ونهيم التصرف في رقة العين - اعتباره صحيحاً -

المبدأ القانوني

ان استيفاء البائع حق الانتفاع بنفسه مدة حياته لا يؤثر في صحة عقد البيع وجديته وقد سبق أن ترددت المحاكم حيناً بين اعتبار هذه البيوع صورية سائرة لوصية وبين اجازتها واحترام هذا الشرط باعتبار أنه غير مؤثر في طبيعة عقد البيع الذي ليس انتقال الملكية الا حكماً من أحكامه . وقد استقرت المحاكم

على الأخذ بهذا المبدأ الثاني وأجمع القضاء على أن عقد البيع الذي ينص فيه على أن البائع قبض الثمن وسلم العين المبيعة يعتبر عقد بيع مستوف للشروط القانونية ولو شرط في العقد أن المشتري لا يتصرف في رقة العين إلا بعد وفاة البائع لأنه يجوز قانوناً أن يحفظ البائع لنفسه حق الانتفاع وأن يقيد الملكية تقييداً مؤقتاً.

المحكم.

« حيث أن النزاع بين المستأقنين والمستأق ضده ينحصر في ماهية العقد المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩١٧ الذي يتمسك به المستأقنون فإذا تبين أن الملكية قد آلت إليهم بموجبه أصبح العقدان اللذان يتمسك بهما المستأق ضده صادرين من غير مالك ولا يؤثران على ملكية المستأقنين »
« وحيث أن العقد الذي يتمسك به المستأقنون هو إما عقد بيع صحيح مستوف في الأركان القانونية ناقل للملكية لأنه مذكور فيه بيان الأعيان المبيعة وقبض البائع للثمن واعتراف البائع بانتقال ملكية المبيع إلى المشتريين وحقهم في التصرف فيما اشتروه بدون منازعة ولا معارضة وإما عقد هبة مستورة غاية ما في الأمر أن البائع احتفظ لنفسه الحق في الحصول على الربيع مدة حياته وقد شهد على هذا العقد شهود منهم اثنان توفيا وهما الست حبيب محمد خنجر والدة طريفي الخصوم وزوج البائع ومحمد علي العباسي عمهم وصهر المستأق ضده إذ أنه متزوج من ابنته وقد توفيت والدة الخصوم في ٢٠ يولييه سنة ١٩١٧ وتوفي صهر المستأق ضده في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٧ (راجع الشهادتين نمرة ٢ ونمرة ٣ حافظة رقم ٦ دوسية) »
« وحيث أن استبقاء البائع حق الانتفاع

لنفسه مدة حياته لا يؤثر في صحة عقد البيع وجديته وقد سبق أن ترددت المحاكم حيناً بين اعتبار هذه البيوع صورية سائرة لوصية وبين إجازتها واحترام هذا الشرط باعتبار أنه غير مؤثر في طبيعة عقد البيع الذي ليس انتقال الملكية إلا حكماً من أحكامه وقد استقرت المحاكم على الأخذ بهذا المبدأ الذي طرحه الحكم الابتدائي جانباً والذي أصبح مبدأ مقررأ بتأييد محكمة النقض والأبرام المدنية له وقد أجمع القضاء بأن عقد البيع الذي ينص فيه على أن البائع قبض الثمن وسلم العين المبيعة يعتبر عقد بيع مستوف للشروط القانونية ولو شرط في العقد أن المشتري لا يتصرف في رقة العين المبيعة إلا بعد وفاة البائع لأنه يجوز قانوناً أن يحفظ البائع لنفسه حق الانتفاع وأن يقيد الملكية تقييداً مؤقتاً.

« وحيث أن القول بأن المستأقنين لم يكن في مقدورهم دفع الثمن المبين في العقد فع التسليم بصحة ذلك فإن هذا لا يجعل العقد وصية كما ذهب محكمة أول درجة بل الواجب اعتباره عقد تبرع منجز أي هبة مستورة في صورة عقد بيع وبما أن الهبة قد حصلت بعقد موصوف بصفة عقد آخر فهي صحيحة ولو لم تكن بعقد رسمي (مادة ٤٨ مدني وقد أيدت هذا الرأي محكمة النقض والأبرام المدنية بحكمها الصادر بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٣٢) »

« وحيث أنه من ذلك تكون محكمة أول درجة أخطأت في اعتبار عقد ١٠ يناير سنة ١٩١٧ عقد وصية وكان يتعين عليها على أسوأ الفروض اعتباره عقد هبة مستورة وهي جائزة طبقاً لحكم محكمة النقض السالف الذكر . »

« وحيث أن محكمة أول درجة قد أخطأت في اعتبارها طلب المحجر على البائع كدليلا على أن

عقد ١٩١٧ سنة ١٩١٧ عقد وصية لأنه بالرجوع إلى طلب الحجر وأقوال المستأنفين في تحقيق المجلس الجسبي الخاص بطلب الحجر تبين أن المستأنفين يؤكدون صدور عقد البيع المذكور اليهم والمستأنف ضده وأن العقدين اللذين استصدرهما المستأنف ضده بعد ذلك يدلان دلالة قاطعة على سوء تصرف البائع لأن يبيع أملاكه مرتين الأولى للمستأنفين والمستأنف ضده والثانية للمستأنف ضده بمفرده فلا محل إذن لما ذكرته محكمة أول درجة من أن طلب الحجر يتضمن في ذاته لغاية وقت تقديمه وهو بعد العقد الذي يرتكون عليه اعترافاً منهم بملكية والدم يضاف إلى هذا أن ما ذكره مسعد العباسي في محضر تحقيق البوليس من أن عقد يناير سنة ١٩١٧ هو عقد وصية لا يمكن اتخاذه دليلاً ضد المستأنفين على أن أقوال مسعد العباسي هذه صدرت في تحقيق شكوى جنائية قدمها المستأنف ضده ضد مسعد المذكور سنة ١٩٢٨ طلب فيها طرده من المنزل فكان جوابه (عندنا عقد وصاية) وهذا بلا شك تعبير لا يقصد به معناه القانوني فلا تأثير له على صحة العقد السالف الذكر

« وحيث أن المستأنف ضده توصلنا إلى استحوازه على جميع أملاك أبيه استصدر منه عقدين الأول بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ والثاني في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ورغما عن صدور هذين العقدين فإن أخوته ظلوا ساكنين بالمنزل الكبير حتى وفاة أبيهم سنة ١٩٢٠ وقد حاول المستأنف ضده في سنة ١٩٢٧ أن يطرد أخوته من المنزل فرفع دعوى الطرد والإيجار على أخيه الأكبر محمود السيد العباسي ادعى في عريضتها أن لديه عقد إيجار من أخيه عن الحصة التي يسكنها ويطلب الحكم عليه بإيجار ثلاث سنوات من سنة

١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٧ مع تسليم العين المؤجرة ولما اتضح كذبه في ادعائه بأن لديه عقد إيجار وصف دعواه بأنها بدل انتفاع وتمسك بالعقدين المذكورين كما تمسك محمود السيد العباسي أحد المستأنفين بعقد البيع المشترك الصادر من الأب لجميع الأخوة وقد رأت المحكمة إيقاف الدعوى حتى يفصل في الملكية وذلك في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ عند ذلك سحب المستأنف ضده العقدين وسجلهما تسجيلاتاً في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أي بعد قيام النزاع وطرحه أمام القضاء ويريد الآن أن يفضلهما على عقد المستأنفين

« وحيث أن عقد المستأنفين ثابت التاريخ ب وفاة اثنين من شهوده في سنة ١٩١٧ وثابت التاريخ رسمياً في ١٩ يولييه سنة ١٩٢١ أي قبل العمل بقانون التسجيل فلا تسري عليه أحكامه فقد نصت المادة ١٤ من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ على أنه لا يسري على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً ولا على الأحكام التي صدرت قبل تاريخ العمل به بل تظل خاضعة من حيث الآثار التي ترتبت عليها بأحكام القوانين التي كانت سارية عليها ونص في المادة ١٧ منه على العمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤ فالعقد يخضع إذاً من حيث آثاره القانونية إلى القانون المدني وقد جاء في المادة ٢٦٦ منه أنه بمجرد عقد البيع الصحيح تنتقل ملكية المبيع إلى المشتري بالنسبة للمتعاقدين ولمن ينوب عنهما كوارث أو دائن وتنص المادة ٢٧٠ مدني على أنه لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوي الفائدة فيه إلا بتسجيل عقد البيع متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظة قانوناً وكانوا لا يعلنون ما يضر بها .

« وحيث أنه من ذلك يتبين أن الغير الذي له

٥٦

٩ يناير سنة ١٩٣٦

١ - سند تحت الاذن - ولو كان مدنيا - رضا

الدين بالحالة مقدما .

٢ - سند تحت الاذن - حوالته - الدفع

بالصورة أو بخلافه - فوجه المحال الحسن النية .

عدم جوازه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان السند موضوع الدعوى ليس تجاريا أو ناشئا عن عمل تجارى بل هو سند مدنى فان طبيعة تحريره تحت الاذن بما يجعل المدين فى هذه الحالة متنازلا مقدما عن اشتراط رضائه بالحالة وبذلك يصبح التحويل صحيحا

٢ - ليس للمدين بسند تحت الاذن فى حوالته مدنية أن يقيم الدليل فى وجه المحال على صورة السبب الظاهر فى ورقة الدين متى كان المحال مجهول المعاملة السابقة التى أخفى سببها عليه ويعتقد ان السبب الظاهر حقيقى كما لا يجوز للمدين أن يتمسك ضد المحال الحسن النية بأى دفع من الدفع مادام السند محررا فى الأصل لحامله أو تحت اذن الدائن المحكم

« من حيث ان المستأف دفع الدعوى امام هذه المحكمة بأن حقيقة الدين قرض ثم على طاولة الميسر للاستعانة به فى المقامرة ولذلك يدفع بطلان السند فى وجه المحول اليه وهو المستأف ضده .

« ومن حيث ان الذى استبان للمحكمة من الاطلاع على السند انه سند تحت الاذن مذكور فيه ان القيمة وصلت تقدأ وحول هذا السند الى

حق التمسك بعدم التسجيل يجب أن يكون حين النية وهذا الشرط متف فى الدعوى الحالية لأن المستأف ضده يعلم بسبق تصرف البائع إلى المستأف فى نفس العين وهذا العلم ثابت من أنه كان من ضمن المشترين فى العقد الذى يتمسك به المستأفون فاقبامه بعد ذلك على شراء العين نفسها وإسراعه فى تسجيل عقده يكفىان لثبوت سوء النية ولا عبرة بانكاره صدور هذا العقد لأنه ابن البائع من جهة ولأن والدته وعمه ضرره شهدا على العقد من جهة أخرى .

« وحيث انه ثابت فضلا عن ذلك ان المستأف ضده اتهم فرصة كبر سن والده وضعفه قرواطاً معه اضراراً باخوته واستصدر منه العقدين سالفى الذكر فتل هذين العقدين اللذين داخلهما التدليس لا يمكنه أن يحتج بتسجيلهما ضد المستأف (راجع المادة الثانية قهرة ٣ من القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣) « وحيث انه بما تقدم يكون عقد المستأف واجب الاحترام وأن المستأف ضده عالم بصدوره واشترك فيه وأن العقدين اللذين استصدرهما المستأف ضده إنما صدرا من غير مالك فهما باطلان لأنهما عملاً خصيصاً اضراراً بحقوق اخوته المستأفين وحرماناً لهم من ملكيتهم فلا أثر لهما قانوناً ومن ثم يكون الحكم المستأف فى غير محله ويتعين الغاؤه .

« وحيث ان المستأف ضده لم ينازع المستأف فى المقادير المينة بصحيفة الدعوى فيتعين اجابة طلبهم

(استئناف الحاج على السيد العباسى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبد الرحمن بك الرافى ضد محمد ائدى السيد العباسى الفهر باسم التابى ائدى السيد العباسى وحضر عنه الأستاذ سبابا حشنى رقم ٦٥٧ سنة ١٤١٠ قضائية رئاسة وعضوية حضرات محمد كامل الرشيدى بك ومناش نجيب بك ومظفر محمد بك شقارين)

المستأنف ضده وذكر في التحويل ان القيمة وصلت قدماً وثابت ان تاريخ الاستحقاق هو ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وتاريخ التحويل ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ وقد أرسل وكيل المحال خطاباً موصى عليه الى المستأنف قبل تاريخ الاستحقاق أى في ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ يخبره فيه بتحويل السند وثابت من الاستعلام الرسمي من مصلحة البوستة المودع ملف الدعوى ان الخطاب سلم قانوناً في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠

« ومن حيث انه مع التسليم بأن السند موضوع الدعوى ليس تجارياً أو ناشئاً عن عمل تجارى بل هو سند مدنى فان طبيعة تحريره تحت الاذن مما يجعل المدين في هذه الحالة متازلاً مقدماً عن اشتراط رضائه بالحوالة وبذلك يصبح التحويل صحيحاً .

« ومن حيث انه ليس للمدين في حواله مدنية أن يقيم الدليل في وجه المحال على صورية السبب الظاهر في ورقة الدين متى كان المحال يحمل المعاملة السابقة التي أخفى سببها عليه ويعتقد ان السبب الظاهر حقيقى

« ومن حيث ان المستأنف لم يدفع بعلم هذا المحال وقت ارسال الخطاب اليه من وكيل المستأنف ضده بما يفيد التحويل كما أنه لم يقدم في الدعوى ما يثبت أن المستأنف ضده كان عالماً بالسبب الخفى الذى ذكره المستأنف لأول مرة أمام هذه المحكمة وتأخير المستأنف ضده في رفع الدعوى لا يفيد انه عالم بالسبب الذى يذكره المستأنف

« ومن حيث انه لا يجوز للمدين أن يتمسك ضد المحال الحسن النية بأى دفع من الدفع اذا كان السند محرراً في الأصل لحامله أو تحت اذن الدائن لأنه لو أجاز للمدين في هذه الحالة التمسك بالدفع المقدمة لعلت هذه السندات من الفائدة

المرجوة منها ولترتب على ذلك ضرر عظيم بحسن النية الذين يقبلون تحويل هذه السندات اليهم مع عدم علمهم بدفع المدين ولذلك ترى المحكمة أن لا عمل لاحالة الدعوى الى التحقيق

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فليس للمستأنف ان يحتج بكون السند مدنى أو تجارى في مثل هذه الحالة لأن ظهور السندات التجارية يظهرها من الدفع بشرط ان يكون حاملها حسن النية وكذلك السندات المدنية التي لحاملها أو تحت الاذن كما تقدم يانه لا يجوز للمحال عليه أن يتمسك ضد المحال حسن النية بأى دفع من الدفع التي يمكنه أن يتمسك بها ضد الدائن .

« ومن حيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف .

(استئناف سمو الأمير سعيد داود وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى جندى ضد احد بك عبد المال وحضر عنه الاستاذ على احمد هيكى رقم ٩٤٠ سنة ٥٢ ق رئاسة وعضوة حضرات اترى ابوالنور بك رئيس المحكمة وسليمان السيد سليمان بك ومحمد محمود بك مستشارين)

٥٧

٢٢ يناير سنة ١٩٣٦

بصرفات الاصيل — بالنسبة للخلف الخاص — السابقة على التصرف الحاصل له . نافذة — ويعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات اللاحقة التي تضره

المبدأ القانونى

يعتبر المشتري من الخلف الخاص بالنسبة لتصرفات الاصيل السابقة على التصرف الذى حصل له ويعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات اللاحقة لها . كما أنه من المقرر قانوناً أنه يعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات التي تضره ولو كانت سابقة على التصرفات الحاصلة له . وعلى هذا فان الايصالات المحررة على الاصيل

ما دفع به وجهه بك تادرس ان الدفع الحاصل
بالايجال المؤرخ ٣٠ يولييه السالف الذكر الى
المؤجر عن بعض ايجار سنة ١٩٢٩ وستة ١٩٣٠
الذى لم يستحق بعد كان بسوء نية لدفعه بعد علم
المستأجر بالشراء ذلك العلم المستفاد من الخطاب
السابق ارساله إليه بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨
فحكمت محكمة المنيا بما حكمت وقالت عن الخطاب
المذكور انه مع التسليم بارسال هذا الخطاب الى
المستأجر فانه لا يقوم مقام التنيه الرسمي وبذلك
يكون الدفع الحاصل من المستأجر حصل بحسن
نية - وقد أخذت محكمة الاستئناف بوجهة نظر
محكمة المنيا الابتدائية . ولكن محكمة النقض قضت
بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بنقض الحكم فيما
جاء به من احتساب مبلغ ٢٢٨ جنيهًا و ٥٠٠ مليم
على وجهه بك تادرس أخذاً بالايجال المؤرخ في
٣٠ يولييه سنة ١٩٢٨ . وجاء بأسباب حكم محكمة
النقض ان البيع يفسخ الايجار ما لم يكن للايجار
تاريخ ثابت . وخلافة المشتري للبائع المتولدة من
عقد الايجار تحدث بحكم القانون وغير متوقعة
على علم المستأجر بالبيع وهذه الخلافة لا يجرى
عليها حكم حوالة الديون ولا حكم الحلول . وان
العلم هو مجرد علم المستأجر بالبيع ويترتب عليه
القول بسوء نية المستأجر والعلم واقعة يمكن اثباتها
بكل طرق الاثبات . وكان يجب على المحكمة ان
تبحث فيما إذا كان التاريخ العرفي لذلك الايجال
يعتبر حجة على المشتري باعتباره خليفة المؤجر
أم لا يعتبر واذا اعتبر حجة وجب عليها ان تبحث
فيما اذا كان للطاعن (المستأنف) أدلة أو قرائن
ثبتت عدم صحة التاريخ وعلم المستأجر بالبيع قبل
الدفع المدعى حصوله . وفيما اذا كان للمستأجر
قرائن أخرى نافية لذلك .

تشرى عليه ولو كانت غير ثابتة التاريخ
ولا يمكن ابطال مفعول هذه الايجالات إلا
إذا ثبت أن تاريخها غير صحيح

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان
اسكندر افدى غطاس المستأنف ضده استأجر
من محمد بك حسن ٩٣ فداناً لمدة أربعة سنوات
من يونيه سنة ١٩٢٧ لغاية مايو سنة ١٩٣١ بسعر
الفدان الواحد ٩٧٥ قرشاً بعقد مؤرخ ٧ يونيه
سنة ١٩٢٥ وثابت التاريخ في ٩ يونيه سنة ١٩٢٥
ثم توفي محمد بك حسن وحل محله ولده ابراهيم
افدى محمد حسن ووالدته وزوجة أخرى تدعى
يلدز ويخص ابراهيم افدى ووالدته في الاطيان
المؤجرة ٤٦ فداناً أما الباقي فهو ملك السيدات
بزاو وويلدز ولييه وقد انتزعن نصيبهن في الاطيان
من تحت يد المستأجر فاستأجرها منهن بعقود
أخرى - وقد باع ابراهيم افدى محمد حسن ووالدته
نصيبهما السالف الذكر في الاطيان المؤجرة الى
وجهه افدى تادرس بعقد رسمي مسجل في ٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٨ وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ رفع وجهه
بك تادرس على اسكندر افدى غطاس و ابراهيم
افدى محمد حسن دعوى بطلب الايجار المستحق
له وقال في عريضتها انه أخبر اسكندر افدى غطاس
بشراثة الاطيان سالفه الذكر بخطاب أرسله اليه
في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وانه استحق له ايجار
سنة ١٩٢٩ باعتبار الفدان ٩٧٥ قرشاً وطلب
الحكم له بأيجار تلك السنة ولما استحق ايجار سنة
١٩٣٠ عدل طلباته بها . ونظراً لأن المستأجر
قدم ايجالات تفيد دفعه بعض المبالغ الى المؤجر
ومن بينها الايجال المؤرخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٨
وثابت التاريخ في ٤ فبراير سنة ١٩٢٩ وكان أم

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن محكمة النقض حضرت الخلاف بين طرفي الخصوم فيما إذا كان الإيصال المؤرخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٨ يعتبر حجة على المستأف وهل المستأف له الحق في أن يطعن على تاريخه العرفي أم لا .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن المشتري يعتبر من الخلف الخاص بالنسبة لتصرفات الأصيل السابقة على التصرف الذي حصل له ويعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات اللاحقة لها كما أنه من المقرر قانوناً أنه يعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات التي تضره ولو كانت سابقة على التصرفات الحاصلة له وعلى هذا فإن الإيصالات المحررة على الأصيل تسري عليه ولو كانت غير ثابتة التاريخ حتى ولا يمتنع إبطال مفعول هذه الإيصالات إلا إذا ثبت أن تاريخها غير صحيح

« وحيث أن المستأف هو مشتر من المؤجر فيعتبر من الخلف الخاص له وبذلك تكون جميع الالتزامات أو الإيصالات الصادرة قبل عقد شرائه حجة عليه . لأنه خلف خاص ولكنه يعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات التي تضره وفي هذه الحالة أنه أن يثبت أن تاريخ الإيصال العرفي المؤرخ ٣٠ يولييه غير صحيح بكافة الطرق القانونية بما فيها القرائن .

« وحيث أن المستأف يرتكن في إثبات عدم صحة التاريخ وسوء نية المستأف ضده على الأدلة الآتية - أولاً - من علم المستأف ضده بالشراء وذلك من الخطاب المرسل من المستأف إلى المستأف ضده في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ - وثانياً - طريقة تحرير الإيصال المذكور ودفع المستأف ضده للمؤجر أقساطاً غير مستحقة في حين أنه مستحق عليه أقساطاً أخرى .

« وحيث أنه تبين للمحكمة من شهادة مصلحة

البريد المقدمة من المستأف أنه أرسل للمستأف ضده خطاباً بتاريخ ٧ ديسمبر تسلّم إلى وكيله قانوني عوض بتاريخ ٧ ديسمبر فليس هناك أدنى شك في أن المستأف ضده قد استلم هذا الخطاب ولو حاول إنكار استلامه لأنه غير معقول أن يصل إلى وكيله قانوني اقتدى عوض مثل هذا الخطاب ولا يجبره به أو يسلمه إليه ومثي ثبت ذلك وثبت علم المستأف ضده بشراء المستأف يكون المستأف ضده سيء النية في دفعه مبالغ بعد هذا التاريخ ويكون البحث قاصراً إذن فيما إذا كان تاريخ الإيصال هو ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٨ أو أنه حصل بعد ذلك

« وحيث أنه ثابت من الاطلاع على السند المذكور أن محمد حسن استلم من أسكندر اقتدى غطاس مبلغ ٥٣٥ جنيناً و ٥٠٠ ملهم مقابل خصمه من أصل الإيجار المطلوب منه من ذلك مبلغ ٣٠٧ جنيناً يخصم من القسط الثاني من عقد الإيجار وهو سنة ١٩٢٨ ومبلغ ٧٦ جنيناً و ٥٠٠ ملهم يخصم من القسط الثالث وميعاده مارس سنة ١٩٢٩ ومبلغ ٧٦ جنيناً يخصم من القسط الرابع وميعاده أكتوبر سنة ١٩٢٩ و ٧٦ جنيناً يخصم من القسط الخامس وميعاده أول سبتمبر سنة ١٩٣٠ ومجموع المبالغ التي تخصم من الأقساط الحالة بعد عقد الشراء هو ٢٢٨ جنيناً و ٥٠٠ ملهم وهو المبلغ المتنازع فيه . فطريقة توزيع هذا المبلغ على أقساط مستقبلية يفهم منها أن الإيصال المذكور لم يحرر في تاريخه إذ أنه لو كان تحرر في تاريخه وهو ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٨ لخصمت هذه المبالغ من القسط المستحق في سنة ١٩٢٨ خصوصاً وأن الباقي من هذا القسط يزيد عن هذه المبالغ . ويعزز ذلك أنه من ضمن المبالغ الواردة في هذا الإيصال مبالغ مستحقة للسيدتين يلنز والزام . وثابت

من الأوراق انه تحرر عقد إيجار الى المستأف
ضده من الست يلدز عن تصيها في الأيطان بتاريخ
٣٠ يولييه سنة ١٩٢٨ بناء على خطاب ورد إليه
من ابراهيم محمد حسن في أول يولييه سنة ١٩٢٨
وقد استنزل في هذا العقد المبالغ التي وصلت
للسب يلدز فلو كان لهذا الايصال وجود وقت
تحرير عقد الإيجار المذكور لحصم قيمته فيما يخص
يلدز من ضمن المبالغ التي وصلتها أو احتفظ
الحق بها في العقد . هذا فضلا عن ان اثبات
تاريخه في ٤ فبراير سنة ١٩٢٩ أى بعد تحريره
بزمن يدل على انه لم يتحرر الا إبان هذا التاريخ
لانه لو كان تحرر في ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٨ لاثبت
تاريخه في هذا الوقت .

وحيث انه عما تقدم يكون الحكم المستأف
فيما قضى به من عدم احتساب مبلغ ٢٢٨ جنيا
و ٥٠٠ مليم للمستأف واعتبار الايصال الرقم ٣٠
يولييه سنة ١٩٢٨ حجة عليه في غير محله ويتعين
تعديله والزام المستأف ضده بأن يدفع للمستأف
هذا المبلغ والمصاريف المناسبة عنه .

(استأف وجه بك تاجرس وحضر عنه الاستاذ ساجد
ضد اسكندر غلام وحضر عنه الاستاذ احمد محمد أغا رقم
٥٣٣ سنة ٥٢ ق برتامة وعضوية حضرات سليمان السيد سليمان
بكواين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٥٨

٢٢ يناير سنة ١٩٣٦

مسئولة مدنية - تنشأ عن مخالفة العقد - أ عن ارتكاب فعل
شبه جنحة - سوء استعمال الحق - بقصد الاضرار بالتير فقط -
الطلاق حق مشروع - لا يستوجب التعويض

المبدأ القانوني

ان الطلاق في الشريعة الاسلامية مباح
فلا يترتب عليه أية مسؤولية الا الحقوق
التي يخولها الشرع للطلقة من حيث المهر

وتفقة العدة حتى لو كان الطلاق بلا سبب
فليس على المطلق من حرج الا أن يكون
مبغوضا عند الله كمن يرتكب معصية دينية
لان الحقوق التي بين الانسان وربه لا يسأل
عنها في الدنيا ولكن يسأل عنها في الآخرة
وأما الحقوق التي بين الانسان وأخيه الانسان
فقد رتبها القانون بما أوجبه من أوامر ونواه
والمسئولية المدنية قدرتها القانون وهي
تنشأ إما عن مخالفة العقد أو عن ارتكاب
فعل ضار شبه جنحة فأساسها اذن هو إما
عدم تنفيذ التزام سابق أو ارتكاب فعل
رتب عليه ضرر للغير . وبمعنى آخر أن كل
من له الحق قانونا في عمل شيء لا يكون مخطئا
إذا عمله ومن كان ممنوعا من عمل شيء
لا يكون مخطئا إذا لم يعمل فالحطأ التعاقدى
يستلزم وجود التزام سابق وأما الحطأ
اللاتعاقدى فهو الذى يوجد الالتزام . وأما
نظرية سوء استعمال الحق التي اوجدها
المؤلفون فقالوا فيها انه لا يباح استعمال الحق
إذا كان لا يقصد به الا الاضرار بالغير لان
قصد الاضرار بذاته سبب غير شرعى يجعل
الحق غير شرعى . فاذا كان صاحب الحق
يقصد منفعة شخصية له فعمله شرعى . فمن
حق الزوج أن يطلق زوجته وهو غير مسئول
أن يبين سببا للطلاق لما في ذلك من افساء
امرار الزوجية .

المحكم

وحيث ان وقائع الدعوى متضمنة
أقوال المستأف ضدها في أنها كانت مستأف

بمدرسة بنات متوفى الأوليسة بمرتب قدره ٥٠٠ مليم وه جنيتات شهر يا ومثبتة من أوائل سنة ١٩٣١ فأراد المستأنف أن يتزوج بها وبعد مفاوضة بينه وبين والدها مراراً قبل والدها زواجها به وفي يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ تم عقد الزواج وحتم عليها المستأنف أن تستقيل من وظيفتها فأرسلت خطاباً إلى مجلس المديرية بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ باستقالتها وبعد ذلك لا تشعر في مساء ثاني يوم إلا أن وصلتها وثيقة بطلاقها منه وفي يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بعثت خطاباً إلى مجلس المديرية تسترد استقالتها فلم يقبل منها المجلس ذلك وأخبرت المدرسة بإشارة تليفونية بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بأن المجلس قبل استقالتها . وقالت انه حصل لها ضرر كبير بسبب هذا الطلاق وطلبت الحكم لها بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بصفة تعويض بسبب الضرر الذي نالها مادياً وأدياً . وبنت دعواها في طلب التعويض على ان الطلاق وان كانت تميزه الشريعة الإسلامية إلا أنه محظور إلا لعارض يبيحه غير ان طلاق المستأنف في اليوم التالي لعقد الزواج بغير سبب ظاهر فيه سوء استعمال لهذا الحق يكون شبه جنحة تستوجب عنها التعويض طبقاً للقواعد الواردة في المادة ١٥١ من القانون المدني ولا يتنافى الحكم بهذا التعويض مع ما يترتب على الطلاق من الحقوق المخولة للمطلقة شرعاً وقالت في مذكرتها الختامية انها لم تأت أي أمر يستوجب طلاقها ولم يثبت المستأنف ان هناك ما يشينها أو يسيء سمعتها أو انه حصل منها ما يستوجب الرية فطلاقه بهذه الصورة المفاجئة وبعد ان حملها على ترك وظيفتها بالاستقالة طلاق في غير محله وبغير سبب ولا يمكن تفسير هذا الطلاق المفاجيء إلا بأن المستأنف أراد النكاي بها والعمل على

ايدائها مستهترا بأحكام الشرع ومقدماً على عمله هذا برعونة خطيرة حتى يشهر بسمعتها بدون مبرر واستدلت على سوء نيته باجتهاده في كل أدوار المقاضاة بان يشير تارة بصفة ظاهرة وتارة من طريق خفي بان هناك أموراً تشين سمعتها وتوجب الرية في خلقها .

وحيث ان المستأنف دفع هذه الدعوى بان الطلاق مشروع ومن قال من الفقهاء بأنه محظور قد أباحه للحاجة والضرورة وقالوا بأن الحاجة ليست محتصة بالكبر والرية فقط بل ومن الحاجة ان يلقي الى الزوج عدم اشتهاؤه زوجته بحيث يعجز أو يتضرر باكرامه نفسه على طولها وعموماً عند تبين الاخلاق وعروض البغضاء والطلاق في نظر الفقهاء محاسن منها التخلص به من المكاره كأن يعجز الزوج عن إقامة حقوق الزوجية الى آخر ما جاء بمذكرة وقال انه بالرجوع الى الشريعة الإسلامية يجدها لا ترتب على الطلاق حقوقاً للزوجة المطلقة أكثر من نفقة العدة ومن تأكيد حقها في المهر كله أو بعضه حسب الأحوال ومادام ان الطلاق حق مباح في الشريعة الإسلامية وكل ما يترتب عليه شرعاً تأكيد حق الزوجة في المهر فلا وجه لمسئولية المستأنف عن شيء من التعويض المطالب به لأنه خارج عن حدود الاحكام المقررة شرعاً وهي الاحكام التي أحال عليها القانون ولا يمكن بذلك التوفيق بين ما تطلبه الزوجة من تعويض وبين ما هو مقرر شرعاً ، والقول من المستأنف ضدها بأن المستأنف قد أساء استعمال هذا الحق هو تحايل على أحكام الشرع والعدل على ان الطلاق لم يصدر منه عفواً بل له أسباب ودوافع ويكفيه أن يقول انه صادر عن حاجتي الخلاص من زوجة تبين له عدم صلاحيتها على أن طلاقاً كهذا لا يمكن أن يكون صادراً من غير

سبب بل لا بد ان يكون هناك أسباب جديدة اتصلت بالمستأنف فجأة فأثارت رجوله وجعلته يسعى في الخلاص ومهما الحث المستأنف ضدها لحمل المستأنف على ذكر هذه الأسباب فإنه لا يطاوع قلبه على الكلام فيها ويكفيه تأدياً ان يقول انها أسباب خاصة به وليس لاحد غيره أن يقدرها ويناقضه فيها لمساسها بشخصه وتعلقها بحالته النفسية التي لا سلطان لاحد عليها ومسائل الزوجية بطبيعة تكوينها وتنظيمها موضع سر وليست محلاً للقليل والقال - والمحاكم نفسها لم ترض الدخول في مثل هذه التفاصيل مراعاة للآداب العامة واستقر القضاء على أن المناقشة في أسباب الطلاق والسماح بها يفتح باباً واسعاً للخوض في اسرار البيوت وفي أخص العلاقات وأجدر أسباب الطلاق بالستر والجري على خلاف ذلك قد يكون فيه اضرار للازواج والزاهم معاشرته من لا يطبقون معاشرته من النساء لعيوب نفسية أو خلقية وفي ذلك من نكد العيش على الزوجية ما لا يخفى. وقال بعد ذلك أنه وان لم يكن ملزماً ببيان أسباب الطلاق فيكفي سبباً للطلاق انه كان متفقاً مع الزوجة أن يبقى هذا الزواج سرا مكتوماً عن الناس حتى لا يتصل خبره بزوجه وأولاده فيحدث بينهم شقاق فلما شاع الخبر عن طريقها وأهلها في نفس يوم الزواج خاف العاقبة واختار أخف الضررين وفضل القضاء على الزوجية الجديدة أولى من الزوجية القديمة التي تربطه بها علاقات من لحم ودم وقال أيضاً أن هناك أسباباً أخرى اتصلت به ترجع الى حياة . . . الخاصة من وقت التحاقها في خدمة مدرسة البنات بمنوف وقائع تفصيلية بملف الخدمة إذ انه خصم منها خمسة عشر يوماً في سنة ١٩٢٨ وثلاثة أيام في سنة ١٩٢٣ لأمور ثبتت عليها لا تنفق مع مقتضيات وظيفتها حتى ان مجلس المديرية بمجرد ان

وصله كتاب الاستقالة لم يردد في قبولها في الحال رغم الحاحها الشديد في استردادها وإن شامت المحكمة التأكد من ذلك فلأمر بضم دوسيه خدمتها وخرج من ذلك على أنه لا يمكن أن يقال بأن المسئولية في هذه الحالة ليست ناشئة عن العقد وأساسها المادة ١٥١ مدني لأنه مقرر قانوناً ان هذه المادة لا تنطبق الا في أحوال المسئولية للاتعاقدية الناشئة عن فعل ضار وفي حالة عدم وجود تعاقد بين طرفي الخصوم. وأما قولها أن المستأنف حتم عليها الاستقالة فهذا غير صحيح وإنما كان تقديمها نتيجة رجوتها وتسرعها بسبب فرحها بالزواج. على أنها بادرت وسحبت الاستقالة في اليوم التالي ولم يقبل مجلس المديرية فالمسئولية ليست إذن في تقديم الاستقالة ولكن المسئولية في قبولها بعد استردادها من المستأنف ضدها على أنه لم يكن للاستقالة أي دافع لأن منشورات وزارة المعارف لا تحتم الاستقالة بمجرد العقد بل بعد الدخول بحيث لو استمرت الزوجة مخطوبة لا تجبر على تقديم استقالتها هذا فضلاً عن أن وزارة المعارف أباحت لبعض الملمات الزواج والجمع بين الزوجية والوظيفة وطلب من أجل ذلك إلغاء الحكم ورفض دعوى المستأنف ضدها « وحيث ان الفصل في هذه القضية يستوجب البحث في الأمور الآتية - أولاً - حكم الطلاق في الشريعة الإسلامية - ثانياً - هل يترتب على الطلاق التزام قانوني - ثالثاً - تطبيق القواعد الشرعية والقانونية على الوقائع الثابتة في هذه الدعوى

عن الأمر الأول

قد اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في هل الطلاق مباح أو محظور فبعضهم يقول بإباحته لقوله تعالى (لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء) وقوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) ولأن النبي صلى الله

عليه وسلم طلق حفصة رضي الله عنها ولأن بعض الصحابة طلقوا بعض أزواجهن أيضاً وبعضهم يقول أن الأصل فيه المنع لقوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال عند الله الطلاق فهو إذن مشروع ومحظور ولا منافاة في اجتماعهما لأن جهة الحظر تندفع بالحاجة إليه ككبر أو رية أو دمامة خلق أو تنافر طباع أو إرادة تأديب أو عدم قدرة على القيام بحقوق النكاح إلى آخره فالشريعة الإسلامية إذن لا تمنع الطلاق بل تجيزه لمجرد رغبة الخلاص من الزوجية .

عن الأمر الثاني

متى تقرر ذلك وتقرر أن الطلاق مباح فلا يترتب عليه في الشريعة الإسلامية أية مسئولية إلا الحقوق التي ينحولها الشرع للطلقة من حيث المهر ونفقة العدة حتى لو كان الطلاق بلا سبب فليس على المطلق من حرج إلا أن يكون مفاوضاً عند الله كمن يرتكب معصية دنيوية لأن الحقوق التي بين الإنسان وربه لا يسأل عنها في الدنيا ولكن يسأل عنها في الآخرة - وأما الحقوق التي بين الإنسان وأخيه الإنسان فقد رتبها القانون بما أوجبه من أوامر ونواه فمخالفتها تستوجب معاقبته عليها بما يفرضه القانون من عقاب وحساب وهذا ما يسمى بالمسئولية الجنائية *Responsabilité Delictuelle*

وهناك مسئولية مدنية قدرتها القانون أيضاً وهي تنشأ إما عن مخالفة العقد أو عن ارتكاب فعل ضار شبه جنحة . فأساس المسئولية المدنية إذن هو إما عدم تنفيذ التزام سابق أو ارتكاب فعل ترتب عليه ضرر للغير وبمعنى آخر أن كل إنسان له الحق قانوناً في عمل شيء لا يكون مخططاً إذا عمله وإذا كان ممنوعاً من عمله فلا يكون مخططاً إذا لم يعمل به فالخطأ التقاعدي يستلزم وجود التزام

سابق وأما الخطأ التقاعدي فهو الذي يوجد الالتزام ولكن المؤلفين قد أوجدوا بجانب ذلك نظرية سوء استعمال الحق وقالوا بأنه لا يباح استعمال الحق إذا كان لا يقصد به إلا الإضرار بالغير لأن قصد الإضرار بذاته سبب غير شرعي يجعل الحق غير شرعي ولاجل أن يكون استعمال الحق غير شرعي يلزم أن يكون الغرض منه الإضرار بالغير ولكن إذا كان صاحب الحق يقصد منفعة شخصية له فعمله شرعي والا كان محالاً أن يستعمل كل إنسان حقه

عن الأمر الثالث

متى تقرر هذه المبادئ نبحت فيما إذا كان المستأنف قد استعمل حقاً أباحه له القانون أم لا وهل هو أساء استعمال هذا الحق بما ترتب عليه أضراراً بالمستأنف ضدها أم لا

« وحيث أن تبين من الاطلاع على الأوراق أن المستأنف عقد زواجه بالمستأنف ضدها يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ - وفي يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٣ أرسلت المستأنف ضدها استقالتها لمجلس المديرية وفي مساء ذلك اليوم وصلت من المستأنف وثيقة طلاقها فبعثت لمجلس المديرية في يوم ٢٤ أكتوبر برد استقالتها ولكن المجلس أخير المدرسة يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بأنه قبل استقالتها .

« وحيث أن المستأنف يقول أن سبب طلاق المستأنف ضدها أنه كان متقاعماً على أن يكون خبر هذا الزواج سرّاً مكتوماً بينهما حتى لا تأخذ عائلته خبراً به ولكن والده في مساء يوم الزواج أشهر هذا الزواج عند الخاصة والعامة فرأى المستأنف حفظاً لكرامته وكرامة عائلته أن يجعل بطلاقها منه فطلقها لهذا السبب حتى لا يقع في الحرج عند أولاده وعائلته وهذا السبب وغيره

الاستقالة من نفسها وظاهر من فحوى كتابها المجلس المديرية أنها كانت فرحة بهذا الزواج . هذا فضلاً على أن منشور وزارة المعارف لا يحتم عليها الاستقالة بمجرد الزواج بل ان بقاء المتزوجة في وظيفتها أو عدمه متروك لتقدير وزارة المعارف فقد ترغم المتزوجة على الاستقالة أو تبقيا الوزارة على حالتها وعلى كل حال فان المستأنف لم يكن هو المتسبب في طلبها الاستقالة وفي قبول هذه الاستقالة بهذه السرعة .

وحيث انه من ذلك لا يكون المستأنف قد ارتكب أى فعل من جانبه ترتب عليه ضرر بالمستأنف ضدها ولا يكون هناك أى مسئولية مدنية لأنه استعمل حقاً قد خوله له القانون ولم يسئ استعمال هذا الحق كما ذهبت إلى ذلك خطأ محكمة أول درجة وعلى هذا يكون الحكم المستأنف قد أخطأ في الحكم عليه بتعويض للمستأنف ضدها عن هذا الطلاق ويتعين النأؤه ورفض دعوى المستأنف ضدها .

(استئناف وحضر عنه الأستاذ عبد الكريم بك رؤوف ضد الاستئناف وحضر عنها الأستاذ جورجى عثايل رقم ٤٠٨ المتضم له نمرة ٦٢٥ سنة ١٩٥٢ ق - بالمدينة السابقة)

بما ذكره في مذكرته كاف لتدبير الطلاق فضلاً عن أنه غير مسئول أن يبين سبباً للطلاق لما في ذلك من افشاء أسرار الزوجية وهتك أعراض الزوجة بما قد يكون مسؤولاً عنه ان لم يكن جنائياً فدينياً وحتى لو فرض ولم يكن هناك سبب ظاهر فيكفى مجرد رغبة المستأنف الخلاص منها ليكون ذلك مبرراً للطلاق كما يتيح ذلك الشريعة الغراء ومتى كان الأمر كذلك فلا يمكن أن يقال ان المستأنف قد أساء استعمال هذا الحق لأنه يقصد منفعة شخصية له بالخلاص من المستأنف ضدها ولا يقصد مجرد الاضرار بالمستأنف ضدها كما سبق بيانه ولا عبرة بما تدعيه المستأنف ضدها من أن المستأنف يقصد بالطلاق التشهير والنكابة بها لأن علاقته معها قبل العقد عليها كانت علاقة حسنة لأنها كانت تعطى دروساً خصوصية لأولاده فلا يعقل أن يطلقها في اليوم التالي إلا إذا كان هناك سبب لجأى قد حمله على هذا الطلاق كما انه لا يمكن ان يقال أنه هو الذى حملها على الاستقالة وحرمت بذلك من وظيفتها لأنه لم يحم من جانبها أى دليل على أنه أرغمها على الاستقالة بل الثابت بالعكس أنها هي التى قدمت في اليوم التالي لزواجها طلب

العدد الأول

فهرست

العدد السابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
١ - معارضة . حكم اعتبارها كأن لم تكن . عدم علم المعارض بهذا الحكم قهراً عنه . تقريره بالطعن فيه بطريق النقض بعد الميعاد القانوني . متى تقبل ؟ - ٢ - معارضة . عدم حضور المتهم في اليوم المحدد لنظر معارضته لسبب خارج عن ارادته . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . لا يصح (المادتان ١٣٣ ، ١٦٣ تحقيق)	٣ فبراير ١٩٣٦	١	١
١ - تحقيق . تقديم الدعوى للمحكمة . تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى بما ترى فيه النيابة جريمة ما - حق النيابة في ذلك . حق المحكمة في ضم هذه التحقيقات الى التحقيقات الأولى - ٢ - تغيير وصف التهمة . جنابة بظروف مخففة . إحالتها على القاضي الجزئي . وجوب السير فيها طبقاً للإجراءات الخاصة بالجنح . حق القاضي الجزئي في تغيير وصف التهمة في هذه الجنابة بغير رجوع الى قاضي الاحالة - ٣ - نصب . أركان هذه الجريمة . متى تتوافر ؟ - ٤ - اشتراك . استنتاج محكمة الموضوع اشتراك المتهم في الجريمة . متى لا تدخل محكمة النقض ؟	» » ٣	٢	٢
وصف التهمة . حق قاضي الموضوع في تغيير وصف التهمة . حده . (المادتان ٣٧ ، ٤٠ تحقيق)	» » ١٠	٦	٣
تزوير . ركن الضرر . متى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ ع)	» » ١٠	٨	٤
متهم . تقدير حالته العقلية . موضوعي . حد سلطة محكمة الموضوع في ذلك .	» » ١٧	١٠	٥
رد القضاة . مجرد حضور القاضي إحدى جلسات القضية . لا يعتبر ابداء رأي فيها . لا يمنعه من الفصل في دعوى أخرى متفرعة عنها . الدفع بذلك . ليس من النظام العام (المادة ٣٠٩ مرافعات)	» » ١٧	١١	٦
تقليد ضرب المسكوكات - ١ - الأضفاء المنصوص عنه في	» » ١٧	١٢	٧

السنة السابعة عشر

فهرست

العدد الأول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
المادة ١٧٣ . مناطه - ٢ - الاعتراف في هذا الصدد . العدول عنه . لا أثر له متى أتي الاعتراف ثمرته . (المواد ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ع) استئناف . ميعاده . القوة القاهرة . مانعة من سريان مدته (المادة ١٧٧ تحقيق)	١٧ فبراير ١٩٣٦	١٤	٨
قذف . حق القاذف في اثبات صحة ما قذف به . جواز الإثبات بكل الطرق . قرار إداري . الطعن عليه . تقدير المطاعن الموجهة إليه . حق المحكمة في مناقشة هذا القرار توصلا للتثبت مما طعن به عليه . مطلق (المادة ١٦٠ ع المعدلة بالمرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥) مراقبة . المراقبة الخاصة . متى تجب ؟ الحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص . استئناف المتهم هذا الحكم . عدم استئناف النيابة . واجب المحكمة الاستئنافية (المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)	٢٤ » »	١٤	٩
تعويضات . تبرئة المتهم . الحكم في التعويضات . تصدى محكمة الجنح لذلك . الواجب عليها في هذه الحالة (المادة ١٧٢ تحقيق) تزوير :- ١ - تزوير بوضع اسم مزور . متى يتم ؟ تقليد الأَمْضاء لا يشترط - ٢ - ركن الضرر . متى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ عقوبات) مواد مخدرة . محرز لمادة مخدرة . ضبطه بواسطة مخبر . اخراجه المخدر من فمه . تلبس (المادة ٧ تحقيق و ٦/٣٥ من قانون المواد المخدرة)	٢٤ فبراير ١٩٣٦	٣٠	١١
اقراض برّيا فاحش . عقد . جواز اثباته بالينة (المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات) تلبس . تفتيش منزل متهم . بواسطة العمدة عقب وقوع الجريمة ومشاهدة آثار الجريمة . صحة التفتيش قانونا (المادتان ١١ و ٥ تحقيق)	٢ مارس ١٩٣٦	٣١	١٢
	» » ٢	٣٢	١٣
	» » ١٦	٣٣	١٤
	» » ١٦	٣٥	١٥

السنه السابعة عشرة

فهرست

العدد الاول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
دعوى . الدفع بعدم قبولها . شروطه (المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات)	٢٣ مارس ١٩٣٦	٣٦	١٦
مجرمون أحداث . الحكم الصادر على الحدث المجرم . استئناف حق النيابة في ذلك . (المادة ٢٤٣ تحقيق)	» » ٢٣	٣٧	١٧
متشرد . المراقبة الخاصة . الحكم بالمراقبة العادية . عدم استئناف النيابة الحكم . واجب المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة . (المادة ٩ من قانون التشرد)	» » ٢٣	٣٨	١٨
مراقبة . المراقبة الخاصة . المراد منها (المواد ٦ و ٩ و ١٤ و ٢٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)	» » ٣٠	٣٨	١٩
سرقة اكفان الموتى وحليهم . ملك لورثتهم . شروع في الاستيلاء عليها . شروع في سرقة .	٦ ابريل ١٩٣٦	٤١	٢٠
تنفيذ . وقف . وجوب ذكر الأسباب . إلغاء الحكم بوقف التنفيذ . لا موجب لذكر أسبابه (المادة ٥٢ ع)	» » ٦	٤٢	٢١
تفتيش . حق رجال الضبطية القضائية في اجرائه بدون اذن في حالة التلبس (المادة ١٨ تحقيق)	» » ٦	٤٣	٢٢
مواد مخدرة . زرع نبات الحشيش . مخالفة . توقيع عقوبة هذه المخالفة من اختصاص اللجنة الجزائية . نضج النبات ونتاجه . اعتبار الزارع محرزا . عقوبته الجنائية واجبة . (الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المعدل بالأمرين العاليين الصادرين في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ وفي ٨ يولييه ١٨٩٤ وبالقانون نمرة ٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ والمواد ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من قانون المخدرات)	» » ٢٠	٤٤	٢٣
تحقيق . طلب المتهم انتقال المحكمة الى محل الحادثة لمعاينته . اعتمادها على معاينة الخبير الذي تدبته لذلك . لا إخلال بحق الدفاع	» » ٢٠	٤٦	٢٤

الستة السابعة عشرة

فهرست

العدد الأول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم	صفحة
مراقبة . الحكم بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس . تحديد مدة المراقبة . وجوبه (المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)	٢٠ أبريل ١٩٢٦	٤٨	٢٥
سب وقذف . الطعن في الأعراض . معناه . (المادتان ٢٦٢ و ٢٦٥ ع)	» » ٢٠	٤٩	٢٦
حكم . تحرير أسبابه . التوقيع عليه . عدم حصولها وقت النطق به وقبل ائصال دور الانعقاد . لا يطله (المادتان ٥١ تشكيل و ٩١ من قانون المرافعات)	» » ٢٠	٥٠	٢٧
غش البضاعة . الخل . غشه . معاقب عليه . (المادة ٣٠٢ ع)	» » ٢٧	٥١	٢٨
تعويض . تقديره . العبرة في التقدير . هي بالطلبات الختامية . المعول عليه في التقدير . (المادة ٦ ع)	» » ٢٧	٥٢	٢٩
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
خير . حكم محكمة الدرجة الأولى بتعيين خير . حكم محكمة الدرجة الثانية في الدعوى على أساس الأوراق المقدمة فيها . لاجرح . المحكمة غير مقيدة بما صدر في الدعوى من أحكام تمهيدية أو تحضيرية أو بالانقياد لرأى خير	١٢ مارس ١٩٢٦	٥٣	٣٠
موظفون . ضابط بالحرية . استبداعه لمدة أزيد من ثلاث سنوات . طلبه التعويض عن ذلك . رفض طلبه . لا مخالفة للقانون (الأمر العالي الصادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ والأمر العالي الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ والمرسوم بقانون الرقم ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ بتأليف لجنة الضباط)	» » ١٩	٥٥	٣١
١ - استئناف . قيده . ميعاد القيد (المادة ٣٦٣ مرافعات)	» » ١٩	٥٦	٣٢
٢ - قرض و ابرام . خطأ الحكم في حساب الأرقام الواردة فيه . لا يصلح وجها للطعن . محكمة الموضوع هي التي تصحح إذا رفع أمره اليها			

العدد الأول

فهرست

العدد الأول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
حكم . تسييه . عدم تسييب بعض ما قضى به . نقض الحكم فيما يتعلق بهذا البعض (المادة ١٠٣ مرافعات)	١٩ مارس ١٩٣٦	٥٨	٣٣
اجارة . توقيع حوز ادارية على زراعة المستاجر بناء على طلب المؤجر . صلاحيتها للاحتجاج بها على المؤجر كبدأ ثبوت بالكتابة في شأنه مع الاشياء المحجوزة (المادة ٢١٥ مدني)	١٩ » »	٦٠	٣٤
حكم . تسييه . قضاء ضمني برفض دفع جوهرى . عدم ذكر أسبابه . خلو الحكم مما يصلح حمل هذا القضاء عليه . نقض (المادة ١٠٣ مرافعات)	١٩ » »	٦٢	٣٥
١ - مواريث . بيت المال . مال من لم يظهر له وارث . بطريكة . تصرفها في تسليم ذلك المال الى غير وارث لتصفية وتسليمه لصاحب الحق فيه . غير جائز . مسؤولية البطريك عن هذا التصرف - ٢ - نقض و ابرام . حكم . تأسيسه على قاعدة قانونية سليمة . التزيد فيه . وقوع خطأ فيما ورد فيه زيادا . لا يعيب الحكم اثبات . استجواب الخصام . تكليف خصم بتقديم ورقة ما . اجراء من اجراءات تحضير الدعوى . امتناعه . الحكم في الدعوى لمصلحة من يرجح أنه محق . صحته (المادتان ١٦١ و ١٦٢ مرافعات)	٢ ابريل ١٩٣٦	٦٤	٣٦
يسع :	٢ » »	٦٦	٣٧
١ - الشرط الفاسخ . ماهيته . الشرط الضمني الفاسخ . لا يلزم القاضى بل يخضع لتقديره . (المادتان ١٣٨ - ٢٤٢ مدني) وجود حق ارتفاق على العين . علم المشتري بهذا الحق قبل التعاقد . اثباته بالقرائن الواقعية . سلطة قاضى الموضوع في ذلك . (المواد ٣١٠ - ٣١٢ مدني)	٢ » »	٦٨	٣٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
شفعة			
١ - طلب الشفعة بالثمن الحقيقي مقدرا . القضاء بالشفعة بالثمن الوارد بالعقد . لا يعتبر قضاء بما لم يطلب الشفيع - ٢ - الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة ، لعدم عرضه الثمن الوارد بعقد الشراء . غير متعلق بالنظام العام . لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض (المادتان ١٤ و ١٥ من قانون الشفعة)	٢ أبريل ١٩٣٦	٧٢	٣٩
تضمينات . تضمين عن عمل ضار (المادة ١٥١ مدني)	» » ٩	٧٤	٤٠
تزوير . الأدلة التي تقبل في دعوى التزوير . تعيينها . موضوعي . طريقة تمحيص تلك الأدلة . حرية القاضي في ذلك (المادة ٢٧٢ مرافعات)	» » ٩	٧٦	٤١
نزع ملكية . طلب استرداد ما نزعته الحكومة ملكيته زائدا على حاجة المنفعة العامة . الفصل فيه خارج عن ولاية السلطة القضائية (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)	» » ٩	٧٧	٤٢
دعوى ابطال تصرفات المدين . أركانها . (المادتان ١٤٣ و ٥٥٦ مدني)	» » ١٦	٨٠	٤٣
دعوى مدايني الدائن . شروطها . دائن حكم له بدينه . رغبته في اقتضاء هذا الدين من مدين مدينه - سيئه . رفع هذه الدعوى . لا يجوز (المادتان ١٤١ مدني و ٤٢٩ مرافعات) - ٢ - اجارة . المتنازل له عن حقوق الاجارة . الدعوى المباشرة التي يجوز له رفعها . ماهيتها . - ٣ - وقف . استتجار بعض أعيانه لاسترداد دين شخصي على مستحق . فسخ الاجارة . الوقف غير مسئول عن الدين .	» » ١٦	٨٢	٤٤
١ - اثبات . طلب احالة الدعوى الى التحقيق . اجابته غير واجبة . رفضه . وجوب تسيده - ٢ - تقض و ابرام . طعن . مصلحة الطاعن منه مصلحة نظرية صرف . لا يقبل	» » ١٦	٨٤	٤٥

المراد الأول

فهرست

المراد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - تقادم . الترك الموجب لعدم سماع الدعوى شرعاً . ماهيته . ٢ - تقادم . وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك . لا يكسب الملك . سريان حكم هذه المادة على الواقع المستحق وعلى الناظر على الوقف (المادة ٧٩ مدني) - ٣ - تقادم . ملكية الوقف . مجرد اهمال الدعوى بها لمدة ثلاث وثلاثين سنة . لا يسقط الدعوى . متى تكتسب ملكية الأرض الموقوفة وكيف ؟ تقادم :	٢٣ أبريل ١٩٣٦	٨٦	٤٦
١ - حكر . الأقرار بالاستحكار . مانع من تملك الأرض المحكرة . ٢ - الترك الموجب لعدم سماع الدعوى شرعاً . ماهيته . ٣ - وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك . لا يكسب الملك . سريان حكم هذه المادة على الواقع المستحق وعلى الناظر على الوقف (المادة ٧٩ مدني) - ٤ - وضع اليد بسبب وقى معلوم غير أسباب التملك . متى يعتبر صالحاً للتمسك به ؟ - ٥ - حكر منازعة المحتكر لناظر الوقف في الملكية . تأسيسها على مجرد وضع اليد . لا يصلح . شأن المحتكر في ذلك كشأن المستأجر والمستعير وكل متعاقد وضع يده بسبب وقى . التحدي بانقضاء عقد التحكيم لعدم دفع الأجرة . لا يجدي في صدد تغير وضع اليد - ٦ و ٧ ملكية الوقف . مجرد اهمال الدعوى بها لمدة ثلاث وثلاثين سنة . لا يسقط الدعوى . متى تكتسب ملكية الأرض الموقوفة وكيف ؟ - ٨ - قرض وإبرام . صفة الطاعن . تغير صفة الطاعن عند الطعن عن صفته التي أدخل بها في الدعوى أمام محكمة الاستئناف . لا يقبل . تاجر :	» » ٢٣	٨٩	٤٧
١ - اعتبار المحكمة أحد خصوم الدعوى تاجراً . كونه موظفاً . بيان أسباب اعتباره تاجراً . لا مانع . (المادتان ١ و ٢ من قانون التجارة) - ٢ - دعوى تجارية . الأخذ فيها بالقرائن . جوازها .	» » ٢٣	٩٤	٤٨

العرو الاول

فهرست

الفترة السابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
(٢) قضاة محكمة استئناف مصر			
١ - استئناف . زيادة مواعيد المساقاة على الميعاد المعتاد .	١٣ فبراير ١٩٣٥	٩٦	٤٩
طبقا لنص المادة ١٧ مرافعات . كيفية احتسابه - ٢ - محل مختار اتخاذ الخصم له . غير مانع من احتساب زيادة المساقاة على ميعاد الاستئناف .			
مسألة شرعية . النزاع فيها جدى . ومستلزم لمعلومات شرعية دقيقة . وجوب إيقاف الدعوى - عدم جدية النزاع . وامكان فصل المحاكم الأهلية فيه . عدم الإيقاف	٢ مايو ١٩٣٥	٩٨	٥٠
اتعاب المحامى . فى وكالته . عن مأذون له بالخصومة من القاضى الشرعى - حقه فيها طبقا للبادة ٥١٣ مدنى	١٤ نوفمبر ١٩٣٥	١٠٠	٥١
تعويض . عن خطأ أو تقصير - مكافآت استثنائية تمنح طبقا للمادة ٣٣ من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ . لاتعارض بينهما	٢٧ » »	١٠٢	٥٢
١ - عقد ملكية . ثبوت التاريخ رسميا . لزومه . من النظام العام . التاريخ العرفى ولو حصل الاتفاق عليه . لا يؤخذ به .	١١ ديسمبر ١٩٣٥	١٠٣	٥٣
٢ - السبب الصحيح . معناه . عقد ناقل للملكية فى ذاته . عنيه . عدم صدوره من مالك أو عن لا يملك حق التصرف . العقد الغير ناقل للملكية لعدم استيفائه اجراماته قانونا . لا يعتبر سببا صحيحا			
٣ - التقادم الحسى . سرية فى العقد الصادر من غير مالك فى حق المالك الحقيقى . عدم سرية بالنسبة للعقد الغير مسجل الصادر من هذا المالك . - ٤ - معاوضة . أحكامها فى القانون المدنى الأهل ومقارنتها بأحكام القانون المدنى الفرنسى . الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٩ مدنى . لا مقابل لها فى النص الفرنسى للبادة ١٧٠٥ . حكمة نصها غير مفهوم . مخالفتها لأحكام القانون العامة - ٥ - تسجيل . حكم المادة ٣٥٩ مدنى عن المعاوضة غير مشار إليه فى المادة ١٦			

العدد السابع عشر

فهرست

العدد الأول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
من قانون التسجيل . ناسخ لما أيضاً - ٦ - حقوق عينية مسجلة . في حكم المادة ٦٢٠ مدني . لا يقصد به حماية هذه الحقوق بالنسبة لعين غير مملوكة للدين . أو حماية حق الملكية المتقفل من مالك غير بائع طبقاً لأحكام القانون			
عقد رهن حيازي . حبس العين المرهونة . نفاذه بالنسبة للدين الذي تأخر في التسليم . بطلانه بالنسبة للغير السليم التية	٢٥ ديسمبر ١٣٥	١١١	٥٤
عقد بيع . النص على قبض الثمن وتسليم العين المبيعة . وعلى حفظ حق الانتفاع للبائع مدة حياته . وتحريم التصرف في رقة العين . اعتباره صحيحاً .	٣٠ د د	١١٢	٥٥
١ - سند تحت الاذن - ولو كان مدنياً - رضا المدين بالحوالة مقدماً - ٢ - سند تحت الاذن - حوالته - الدفع بالصورية أو بخلافه - في وجه المحال الحسن التية . عدم جوازه	٩ يناير ١٩٣٦	١١٥	٥٦
تصرفات الاصيل - بالنسبة للخلف الخاص . السابقة على التصرف الحاصل له . نافذة - ويعتبر من الغير بالنسبة للتصرفات اللاحقة التي تضره	٢٢ د د	١١٦	٥٧
مسئولية مدنية تنشأ عن مخالفة العقد . أو عن ارتكاب فعل شبه جنحة . سوء استعمال الحق - يقصد الاضرار بالغير فقط . الطلاق . حق مشروع - لا يستوجب التعويض	٢٢ د د	١١٩	٥٨



المحكمة

مجلد قضائى

نصف هاتفا للحامية

العدد الثانى

أكتوبر سنة ١٩٣٦

L'amour de la justice n'est
pour la plupart des hommes que
la crainte de souffrir l'injustice
(La Rochefoucauld)

Lorsque l'on veut changer les
moeurs et les manières, il ne faut
pas les changer par les lois
(Montesquieu)

« إن الله هو المُسَرُّ . إن الله هو
القابض . إن الله هو الباسط . وإني والله
ما أعطيك شيئا ولا أمنعكموه . ولكن
إنما أنا خازن أضع هذا الأمر حيث
أمرت . وإني لأرجو أن ألقى الله وليس
أحد يطلبني بمظلة ظلها إياه في نفس ولا
دم ولا مال »
(حديث شريف)

جميع المقالات سواء كانت نصوصاً أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة ونحوها»
بمديرية علم رقم ١

مطبعة حجازى بالقاهرة
تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في هذا العدد الاحكام الآتية :

عدد	
١٣	حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار الجنائية
١٩	» » » » » المدينة
٦	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية
٦	» » » المحاكم الكلية
٣	» » » القضاء المستعجل
٢٠	حكماً صادراً من المحاكم المختلطة

وقد لخص أحكام محكمتي النقض كالملعاد حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض .
وأشرف على التلخيص والمراجعة حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بها .
ونشرنا نقداً للحكم الصادر من محكمة النقض والابرار الجنائية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٦ عن
«المراقبة الخاصة» وهو المنشور بالعدد الأول من هذه السنة ص ٢٩ لحضرة الاستاذ محمد مختار
عبدالله الوكيل الأول بناية الاسكندرية الاهلية
لجنة تحرير المجلة
محمد يوسف - رافع اسكندر

قضاء محكمة النقض والإبرار الجنائية (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة . مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات
أصحاب العزة زكى برزى بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك
مستشارين وصاحب العزة يوسف رفعت بك رئيس النيابة)

المحكمة

٥٩

٤ مايو سنة ١٩٣٦

تفتيش . دخول منزل برضا صاحبه . الزوجة والخيلة .
حقهما فى الاذن بدخول المنزل . التفتيش الحاصل برضاها .
صحيح قانونا (المادتان ٥ ١١٢ ع)

المبدأ القانونى

الزوجة تعتبر قانوناً وكيلة صاحب المنزل
والخائزة فعلاً للمنزل فى غيبة صاحبه فلها أن
تأذن فى دخوله . وكذلك خليسة صاحب
المنزل تملك هى الأخرى حق الاذن فى دخول
المنزل فى غيبة صاحبه . فالتفتيش الذى يجريه
رجل البوليس باذن من أى الاثنين (الزوجة
أو الخليسة) فى غيبة صاحب المنزل يعتبر قانوناً
تفتيشاً صحيحاً وكل ما يترتب عليه من
الاجراءات يكون صحيحاً أيضاً

« من حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون
فيه قد اشتمل على خطأ فى تطبيق القانون إذ أخذ
بدليل باطل غير مقبول فى الاثبات واعتمد عليه
فى القضاء بادانة الطاعن . ذلك بأنه أخذ بنتيجة
تفتيش أجراه ضابط البوليس فى منزل الطاعن
فى غير الأحوال التى يسمح فيها القانون لرجال
الضبطية القضائية بتفتيش المنازل وبغير الحصول
على إذن من النيابة باجرائه . ولقد دفع الطاعن
أمام المحكمة الجزئية بطلان محضر هذا التفتيش
فأخذت المحكمة بدفعه وقضت بطلان التفتيش
وببراءة الطاعن ولكن المحكمة الاستئنافية لم تقبل
هذا الدفع واستندت فى ذلك إلى ما جاء بمحضر
التحقيق من رضا أخى الطاعن وخليسته بحصول
التفتيش وذلك مع تسليمها فى نفس الوقت بأن

(١) استبط قواعد هذه الاحكام حضرة محمد قندى محرر سكرتير محكمة النقض وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة
حامد بك فهمى المستشار بمحكمة النقض والابرار

كليهما غير مالك للسكن الذي حصل تفتيشه .
وفضلاً عن مخالفة ما ذهب إليه المحكمة الاستئنافية
في حكمها المطعون فيه للبادئ. القانونية التي قررتها
محكمة النقض في هذا الصدد والتي تقضي بطلان
مثل هذا التفتيش وعدم الاعتماد على شهادة من
أجروه ولا على ما يثبتونه في محضر التفتيش من
أقوال واعتراضات مدعى بحصولها أمامهم - فضلاً
عن ذلك فقد خالفت المحكمة حكم القانون بالاعتراف
لخليلة الطاعن بحق حيازتها للنزل في حين أن
القانون لا يعرف لمثل هذه العلاقة غير الشرعية
صفة ولا يمنحها أية حماية .

« ومن حيث أنه بالإطلاع على الحكم المطعون
فيه يرى أنه أجاب على الدفع المقدم من الطاعن
بطلان إجراءات التفتيش بما يأتي « وحيث
أنه ثابت من التحقيقات أن محمد عبد الغفار
افندي ضابط البوليس لم يقوم بتفتيش منزل
المتهم إلا برضاء عزيزة محمد ربة هذا المنزل
وبعد موافقة أخيه عبد الله أبو نعامه على ذلك كما
هو واضح من القسيمة نمرة ٢٧٠٩١ ٢٧٠٩٢
حيث ورد فيها ما يأتي نصه حرفياً (وجدنا زوجة
اسماعيل المذكور المتهم) عزيزة محمد عبد الله بمفردها
فأجرينا تفتيش السكن بحضورها وحضور أخي
زوجها سابق الذكر ورضائهما الخ) وحيث أنه
مادام التفتيش حصل برضاء عزيزة محمد عبد الله
المذكورة الحائزة للنزل فلا وجه للاعتراض
عليه ومن ثم يتعين رفض الدفع والقضاء بصحة
الاجراءات المتعلقة بالتفتيش »

« ومن حيث أن ما أجاب به الحكم المطعون
فيه على الدفع المقدم من الطاعن صحيح ولاشائبة
فيه من الوجهة القانونية إذا استفاد منه أن التفتيش
قد وقع برضاء من يملك الأذن به في غيبة صاحب
النزل . وبغض النظر عن وجود أخي الطاعن أو عدم

وجوده وقت التفتيش فإن عزيزة محمد عبد الله التي
يستفاد من محضر البوليس أنها تقدمت للضابط
على اعتبار أنها زوجة الطاعن تعتبر قانوناً أنها
وكيلة صاحب المنزل والحائزة للنزل فعلاً في غيبة
صاحبه فلها أن تأذن له بدخوله . والواقع أنه لا فرق
في هذا المقام بين أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية
لصاحب المنزل أو خليلته له فقط فهي تملك على الحالين
حق الأذن لرجال البوليس بالدخول مادامت هي
الحائزة فعلاً للنزل في الفترة التي تم فيها التفتيش
ومادام التفتيش قد وقع على الصورة وفي الظروف
المينة بالحكم المطعون فيه فهو صحيح قانوناً وكل
ما ترتب عليه من الاجراءات صحيح أيضاً .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه .

(طن اسماعيل محمد احمد أبو نعامه ضد النيابة رقم ١٠٤٩
سنة ٦ ق)

٦٠

٤ مايو سنة ١٩٣٦

مشردون ومشتبه فيهم :

١ - إنذار الاشتباه . عدم قابلية السقوط . إنذار التشرذ .
سقوطه بعد ثلاث سنوات .

٢ - مراقبة خاصة . القضاء بها . وجوب تحديد أجلها .

(المادتان ٦ و ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣)

المبادئ القانونية

١ - إن المادة التاسعة من قانون

المشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد
مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه بل جاء
نصها عاماً دالاً بنفسه على عدم قابلية هذا
الإنذار للسقوط بمضي المدة خلافاً لإنذار
التشرذ الذي نصت المادة السادسة من
القانون المذكور على أنه لا يكون نافذ المفعول
إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره .

المعطى للمتهم لمضى أكثر من ثلاث سنوات على صدوره ومن أجل هذا يتعين نقضه .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض لموضوع الدعوى إذ ذكر أنه ثبت لدى المحكمة من الأوراق أن المتهم بعد انذاره في ١٠ ابريل سنة ١٩٣٢ ارتكب جريمة سرقة حكم عليه فيها من محكمة المنشأة بجلسته ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٥ بالحبس قلايقي الآن سوى تطبيق حكم القانون على وجه الصحيح لأن الواقعة الثابتة بالحكم تطبق على المواد التي طلب من محكمة الموضوع تطبيقها على المتهم .

« ومن حيث أنه كان يكفي أن تطبق هذه المحكمة على للمتهم العقوبة التي قضى عليها بها ابتدائيا لولا أن الحكم الابتدائي قد اخطأ هو أيضا إذ لم يحدد للمراقبة أجلا معينا بل نص على وضع المتهم تحت مراقبة البوليس في الجهة التي يعينها وزير الداخلية - حتى يأمر بالافراج عنه ، ، على حين أن المراقبة الخاصة التي يتعين القضاء بها في مثل هذه الحالة طبقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشبوهين - وهي المراقبة التي تكون في مكان يعينه وزير الداخلية - يجب أن يحدد لها أجل معين لا يزيد على ثلاث سنين قياسا على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور وعملا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في أحكامها السابقة .

(طعن النيابة ضد محمد حسان اسماعيل رقم ١٤٣٢ سنة ١٩٣٦ ق)

٦١

٤ مايو سنة ١٩٣٦

اختلاس . مصوغات مسجلة على سبيل الوديعة . تبديدها . سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية عن هذه الجريمة . متى يتعدى ؟ (المادة ٢٩٦ ع)

المبدأ القانوني

إن القاعدة العامة في سقوط الحق في

٢ - المراقبة الخاصة التي يقضى بها تطبيقاً للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم وهي المراقبة التي تكون في مكان يعينه وزير الداخلية يجب أن يحدد لها أجل معين لا يزيد على ثلاث سنين قياساً على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور .

المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن أن محكمة الموضوع قضت ببراءة المتهم ارتكانا الى أن انذار الاشتباه يسقط بمضى ثلاث سنوات مخالفة بذلك قضاء محكمة النقض الذي استقر على دوام أثر هذا الانذار وعدم سقوطه .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أنه ذهب إلى أن انذار الاشتباه يسقط بمضى ثلاث سنوات أسوة بانذار التشرّد وان الانذار الصادر الى المتهم في الدعوى الحالية قد مضى عليه أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صدوره دون أن يقع من المشبوه ما يدل على سوء سلوكه ولهذا ألغى الحكم المستأنف وقضى ببراءة المتهم بما نسب اليه .

« ومن حيث أن المادة التاسعة من قانون المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط انذار الاشتباه بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الانذار للسقوط بمضى المدة خلافا لانذار التشرّد الذي نصت المادة السادسة من القانون سالف الذكر على أنه لا يكون نافذ المفعول الا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ولقد استقر قضاء محكمة النقض على هذا المعنى فيكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بسقوط انذار الاشتباه

إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها. وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة. وإذا ساغ القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعد مبدأ لسقوط الدعوى كذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يقدّم دليل على حصول التبديد من قبل. فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الأمانة حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها. أما إغفال تحقيق هذا الدفع بحجة أن المجنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد في ذلك التاريخ فوجب لنقض الحكم.

المحكمة

« حيث أن مطعن الطاعن تضمن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه اعتبر أن ميعاد سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في جريمة خيانة الأمانة يبدأ من العجز عن الوفاء عند المطالبة مع أنه متى ثبت بوجه قاطع أن تبديد الوديعة كانت سابقاً على مطالبة المودع لديه وعجزه عن الوفاء وجب اعتبار تاريخ هذا التبديد مبدأ لسقوط الدعوى ويقول الطاعن أن هذا الخطأ في الحكم كانت نتيجته عدم الاعتداد بما تمسك به من رهن السوار عند تسلمه من المدعية بالحق المدني مع أن هذا الرهن قد انقضى عليه ثلاث سنوات حتى البدء في التحقيق واذن يكون واجبا نقض الحكم المطعون فيه.

« وحيث أن الواقع هو أن الطاعن دفع لدى القضاء الموضوعي بسقوط حق النيابة في رفع الدعوى العمومية لأنه رهن المصاغ في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٩ والبلاغ لم يتقدم من المدعية بالحق المدني إلا في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أي أنه مضى على تبديد السوار أكثر من ثلاث سنوات ولكن محكمة الموضوع حين عرضت لهذا الدفع قررت بأنه على فرض صحة ما تمسك به الطاعن من حصول الرهن فإن القول بأن تاريخ رهن المصاغ غير علم المجنى عليها لا يمكن قانوناً أن يعد تاريخاً للتبديد وهذا الذي قالته المحكمة غير صحيح لأن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هو أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات بحيث لا يؤثر في ذلك جهالة المجنى عليه بوقوعها وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة وإذا ساغ القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعد مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يقدّم الدليل على حصول التبديد من قبل ولذا فقد كان واجبا على محكمة الموضوع أن تثبت من صحة ما دفع به الطاعن من جهة حصول تبديد السوار في التاريخ المقول به وترتب على ما تستتبعه النتيجة التي يقتضيها على الأساس المتقدم.

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في الدفع الفرعي على أساس خاطيء بغير تحقيقه والتثبت من صحته واذن يتعين نقضه وإحالة القضية إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى.

« طعن عبد السلام محمد ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني
رقم ١٤٢٩ سنة ٦ ق ٤ »

٦٢

١١ مايو سنة ١٩٣٦

شركة

١ - شركة المحاصة . إثبات قيامها .

٢ - شركة تجارية فعلية . إثبات وجودها بكافة طرق الإثبات . (المادة ٦٣ تجارى)

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان الأصل فيما عدا شركة المحاصة أن الشركات لا تكون صحيحة إلا طبقاً للأوضاع التى نص عليها القانون وأن شركة المحاصة تثبت بتقديم الدفاتر والخطابات فإن هذه الأحكام القانونية لا تمنع من إمكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يقتضيه ذلك من النتائج سواء فى علاقة الشركاء بعضهم ببعض أم فى معاملاتهم مع الغير .

٢ - للشريك فى شركة تجارية فعلية (Société de fait) أن يطالب بحقوقه الناتجة من أعمالها وأن يثبت من أجل ذلك وجودها فى الماضى بكافة طرق الإثبات القانونية بما فى ذلك القرائن والبيئة .

المحكمة

« حيث أن الطعن بنى على ما يأتى - أولاً - أن الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون فيما قرره من جواز إثبات شركة المحاصة بالقرائن وبالبيئة مع أن القانون حدد طريقة إثبات شركة المحاصة بالدفاتر والخطابات وهذا التحديد فى نوع الإثبات يفيد القاضى مدنياً كان أم جنائياً وهو لا يمكن أن ينصرف إلا إلى دفاتر أعمال الشركة والخطابات الصادرة من الشريك المتكرر لقيام الشركة وقد رأى الحكم

الابتدائى أن الدفاتر قاطعة فى أن محل مولاي محمد - وهو أحد المحلات الثلاثة موضوع النزاع - ملوك للدعى بالحق المدنى وأن المتهم لم يكن سوى وكيل فيه ولكن الحكم الاستثنائى اذلقى الحكم الابتدائى لم يرد على ما استقاه هذا الحكم من الدفاتر ولم تجب به أية إشارة الى الخطابات التى ورد ذكرها فى القانون كأداة لإثبات شركة المحاصة ويقول الطاعن فوق هذا أن فى الحكم خطأ آخر وهو أنه استند فى التدليل على وجود شركة المحاصة بين الفريقين الى مشروع عقد اتفاق حرره عن محل مولاي محمد مع أن هذا المشروع لم ينفذ ولم يوقع عليه من أحد وفلا عن ذلك فقد كان الواجب أن تعطى المحكمة لما رأت أنه فى هذا المشروع نتائج المنطقية بقصر مفعوله على محل مولاي محمد المحرر هو من أجله دون محل سوق الخيط اللذين لم يرد لهما ذكر فيه - ثانياً - أن محكمة الموضوع حين رأت أن المتهم شريك للدعى بالحق المدنى فى المحلات الثلاثة كلها وإن من سبق الحوادث القول بوجود تبديد قبل تصفية حساب هذه الشركة حين رأت ذلك كان يجب عليها إمتلاكى المتهم تقديم ما يثبت عدم مشغولية ذمته بشئ ما أو أن تقرروا فى الفصل فى الدعوى العمومية والمدنية حتى يصفى هذا الحساب المزعوم أما القضاء ببراءة المتهم وعدم قبول الدعوى المدنية فقد قطع السبيل نهائياً على المدعى بالحق المدنى مستقبلاً فى أن يطلب محاكمة المتهم إذا ماتين من التصفية أنه شريك مبدد - ثالثاً - أن الحكم الابتدائى أورد بياناً مفصلاً عن الأسباب التى اعتبرتها المحكمة دليلاً على أن المتهم كان يتسلم البضائع من المدعى بالحق المدنى على أنها إمانة وعلى أنه وكيل ولكن المحكمة الاستثنائية أغفلت الرد على بيان المحكمة الابتدائية المفصل واكتفت بتعميم القول عن تصرفات المتهم الشخصية كاستصداره سندات البيع المؤجل باسمه ثم تحويلها

للمدعى بالحق المدنى ومن معه ولقد ذكرت محكمة الدرجة الاولى ان تقرير الخيرات ثبت أن بعض المبلغ المبدد يقابل ثمن بضائع ارسلها المتهم من محل مولاي محمد الى محل سوق الخيط قيمتها ٨٦٩ جنيا قبض منها تقدما مبلغ ٦٦٥ جنيا وهذا يجعل المبلغ الاخير الذى دفعه محل سوق الخيط معجلا واجب التوريد ضمن كشوف الحساب اليومية ويجعل المتهم مسئولا عن اخفائه مهما كانت العلاقات بين الطرفين .

عن الوجه الاول

« وحيث انه بمراجعة أسباب الحكم المطعون فيه يبين انه استعرض علاقة المتهم واخيه زكى كوهين بالمدعى بالحق المدنى ومن معه فقال ما خلاصته ان الاخوين كوهين كانا شريكين فى تجارة المنسوجات وكان لهما ثلاثة محال اثنان منها فى سوق الخيط والثالث بشارع مولاي محمد فى سنة ١٩٣٢ حلت بهذه الشركة الضائقة المالية فاضطرت الى تقديم دفاتها للقضاء المختلط واشهر افلاسها وقد عاصر هذا الافلاس انشاء شركة خولو من المدعى بالحق المدعى للشركتين ومن معه فبدأ هذا الطرف جوا تعملان فيه متكاتفين حتى ان شركة خولو ابتاعت اغلب الديون المطلوبة من شركة كوهين فسهلت لها بذلك اتمام الصلح مع الدائنين وقد أدى هذا التضامن فى العمل الى ان شركة خولو تدخلت فى ادارة المحال الثلاثة تدخلا فعليا وقبضت على ناصية الامر فيها وأخذت تمدد البضائع وتواليها بالاشراف مستبقة المتهم فى احداها واخامق الاثنين الآخرين ثم افاض الحكم بعد هذا البيان فى التدليل على قيام الشركة بين شركة كوهين وشركة خولو قد ذكر مشروع عقد الشركة الذى قدمه الطرفان والمحرم بينهما عن محل مولاي محمد وفسره بأنه لم يكن منشأ الحالة جديدة بل

مقررا لأمرو واقع ودلل على صحة ذلك إذ أثبت « انه « رغما من عدم التوقيع على عقد الشركة الذى أعده « المحامى وكان مزعا لعقاده قد باشر فيلكس « كوهين العمل فى محل مولاي محمد وظهر فيه « بظهر لا يتفق مع المستخدم العادى فكان « يتصرف فى البضائع التى ترد اليه ويبيع بها الى « محل سوق الخيط حتى أصبح على هذا المحل « من الزمات مبلغا يقدر بمئات الجنيهات « ولا يمكن ان يكون هذا الامر خافيا على شركة « خولو لان يانا يرسل اليها يوميا بالتصرفات « ولأن أحد القائمين بأمرها وهو أبو خزير كان « يراقب عن كسب محلات سوق الخيط ويعلم ما يرد « لها ومصدره وما عليها من ديون ثم هو لم يكتف « بذلك بل كان يبيع البضائع نسيئة بسندات « لآجال تحرر لأمره واذنه كل هذه المظاهر « لاتصدر عن مستخدم ان عمل فلا يعمل الا باسم « مخدومه ولن يسمح المخدوم بهذه التصرفات « التى قد تغير سير العمل وتجعل من المستخدم « امرا ومتصرفا »

« وحيث انه يخلص من ذلك ان عقد « الشركة وان لم يتم التوقيع عليه قد نفذه الطرفان « فعلا وجرى العمل بموجبه وليس أدل على ذلك « من اعتراف المدعين بالحق المدنى بأن فيلكس « له حصة فى الارباح مقدارها ٢٠٪ وهى نفس « الحصة التى كان معترفا له بها فى عقد الشركة فاذا « أضيف الى هذا الأقرار تلك المظاهر التى تقدم « بيانها لم يبق ثمة شك فى أن العمل كان ساريا « فى محل مولاي محمد على قاعدة الشركة لاعلى « اساس الاستخدام وما يدعم هذا رأى تلك « السندات التى قدمها فيلكس كوهين عن « معاملات خاصة بمحل مولاي محمد وهى « محورة باسمه ومحولة منه الى شركة خولو ثم

« من الشركة الى أحد المصارف المالية وهذا »
« التحويل من شأنه ان يعزز القول بوجود الشركة »
« لأن فيه تسليما ضمنيا بحق المتهم في الظهور امام »
« عملاء المحل بمظهر المالك المتصرف والالتجرت »
« السندات مباشرة باسم شركة خولو المالكه »
« للمحل دون غيرها »

« وحيث انه ثبت بجلاء ان جاك ابي خزير »
« (شريك المدعى بالحق المدني الطاعن) كان »
« يختلف الى محلات سوق الخيط وقد اعترف في »
« التحقيقات انه كلما كان في الاسكندرية كان »
« يتردد على محل المحروسة مرتين او ثلاثة يوميا »
« واستخدم صهره سلون فيكسر في عهدة »
« الصندوق وكان يستولى على جميع ايرادات »
« المحل ويحرر بعض الدفاتر بخطه ويوقع على »
« فواتير الشراء او البيع ولا يسمح لركى كوهين »
« الا بمرتب متفق عليه كما كان يتقاضى اخوه »
« مبلغا قيل انه خمسة عشر جنيها شهريا كل هذا »
« ثبت بطريقة لا تدع مجالا للشك » ثم خلاص الحكم
من ذلك الى القول « بأنه متى تقرر ان المتهم كان »
« شريكا فالواجب يقضى اولا بتصفية اعمال »
« الشركة ومعرفة مالها وما عليها وهل في ذمة »
« احد الشركاء مال للشركة وما هي حقوق الشركاء »
« في هذا المال وقبل ان يتم ذلك لا يمكن تحديد »
« مركز أى شريك قبل الشركة ومن سبق الحوادث »
« القول بحصول تبديد قبل ان تتوافر العناصر اللازمة »
« المكونة لهذه الجريمة ومنها اشتغال ذمة الشريك »
« بمبلغ معين ومطالبته بالسداد ثم امتناعه أو تأخير »
« اذا كان أحدهما مقترنا بنية التبديد . ولهذا فلا »
« محل للنقض فيما أورده الخبير في تقريره وفي »
« قيمة البضائع التي دخلت محل مولاى محمد والاثمان »
« التي دفعها لانه يتعين أولا اجراء محاسبة شاملة »
« عن جميع المحلات وما صرف في سيلها وما تحصل »

« منها - وما دام هذا الأمر لم يتحقق فن العسير »
« تحديد موقف المتهم أو القول بوجود نية التبديد »
« لأن هذه النية لا تظهر طالما ان الحساب الكامل »
« معلق »

وبناء على ذلك قضت المحكمة الاستئنافية ببراءة
المتهم وعدم قبول الدعوى المدنية

« وحيث انه وان كان الأصل فيما عدا شركة »
« المحاصة ان الشركات لا تكون صحيحة الا طبقاً »
« للأوضاع التي نص عليها القانون وان شركة »
« المحاصة ثبت بتقديم الدفاتر والخطابات (مادة »
« ٣٣ تجارى) الا ان هذه الاحكام القانونية لا »
« تمنع من امكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو »
« أكثر وترتيب ما يقتضيه ذلك من النتائج سواء »
« في علاقة الشركاء بعضهم ببعض أم في معاملاتهم »
« مع الغير . »

« وحيث ان للشريك في شركة تجارية فعلية »
« (Société de fait) ان يطالب بحقوقه الناتجة »
« من أعمالها وان ثبت وجودها في الماضي بكافة »
« طرق الاثبات القانونية بما في ذلك القرائن والبيئة »
« وحيث انه لا غبار على الحكم المطعون فيه »
« فيما كان منه من التدليل على قيام الشركة في الماضي »
« إذ يؤخذ بما سلف ذكره ان ما رآه محكمة الموضوع »
« من وجود الشركة الفعلية بين الفريقين في الحال »
« الثلاثة جاء مستخلصا من الأوراق والظروف »
« التي أوضحها الحكم المطعون فيه ومن أعمال »
« الشركاء أنفسهم - والتي سبق ايرادها في هذا الحكم »
« - وليس في هذا ما يخالف القانون في شيء ما و اذا »
« كان هذا الاستخلاص في حد ذاته أمراً موضوعياً »
« فلا محل للنقض فيه لدى محكمة النقض . اما ما »
« عرض له الحكم المطعون فيه من وصف الشركة »
« بانها شركة محاصة وما احتوى عليه مطعن الطاعن »
« من مناقشة قواعد اثبات وجود شركة المحاصة »

فما لا يجدى البحث فيه اذ يستوى الامر في هذه الدعوى بين ان تكون الشركة شركة محاصة أو غيرها من أنواع الشركات ما دام قد ثبت قيام شركة فعلية بين الطرفين، وللشريك اثبات وجودها والمطالبة بحقوقه فيها عن اعمالها الماضية بكافة طرق الاثبات كما سلف القول

عن الرجم الثاني

«وحيث انه ليس من شأن الطاعن الاعتراض على ما كان من الحكم المطعون فيه من برائة المتهم قبل تصفية الحساب اذ النيابة وحدها هي التي كان لها ان تتضرر من ذلك اما المدعى فلا يهمه سوى مصير الدعوى المدنية . وما دام الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول هذه الدعوى لا برفضها فليس ثمت ما يمنع المدعى من تجديدها مستقبلا اذا ما تبين بعد المحاسبة أنه دائن فعلا للمتهم.

عن الرجم الثالث

«وحيث ان الحكم المطعون فيه جاء مؤسسا على أسباب مؤدية الى النتيجة التي انتهى إليها وفي هذه الأسباب ما يكفي للرد ضمنا على ما استندت إليه محكمة أول درجة من جهة عدم قيام شركة بين المتهم والمدعى في محل مولاي محمد . وكذلك رد الحكم الاستثنائي ضمنا على ما جاء بالحكم الابتدائي خاصا بالمبلغ الذي قال الخبير بأن المتهم حصله من محل سوق الخيط ولم يذكره في كشف الحساب المرسل منه الى محل المدعى اذ قال بعدم امكان النظر فيما جاء بتقرير الخبير لما استلزمه علاقة الطرفين من ضرورة عمل حساب شامل للشركة يتحدد به مركز المتهم ويعرف منه ماله وما عليه وهذا الرأي من قبل محكمة الموضوع لا محل للاعتراض عليه لأن التزام المتهم بأي مبلغ نحو المدعى بالحق المدني بما لا يمكن الجزم به طالما

ان الامر أصبح متعلقا بنتيجة المحاسبة التي رأى الحكم ضرورة حصولها عن المحال الثلاثة المشترك فيها جميعا .

«وحيث انه من كل ما ذكر يكون الطعن متعين الرفض موضوعا.

(طعن الخواجه البيريقوب خولو مدع بحق مدني ضد فليكن كرمين ١٤٠٧ سنة ٦٦)

٦٣

١١ مايو سنة ١٩٣٦

قتل بالتسميم . مادة سامة بطيئتها . سلفات النحاس .
لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت كميات كبيرة منها . طعمها اللاذع يمنع من تناول كمية كبيرة منها . وضعها في ماء شربه المجنى عليه . عدم وقاته . شروع في قتل . متى اقترن بنية القتل .
(المادة ١٩٧)

المبدأ القانوني

إن كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون في الامكان تحقق تلك الجريمة مطلقاً كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض ولكنه لم يحقق لغرض آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة .

فاذا وضع متهم في الماء الذي شرب منه المجنى عليه مادة سامة بطيئتها من شأنها أنها تحدث الوفاة إذا أخذت بكميات كبيرة (هي في هذه القضية مادة سلفات النحاس) ولم يمت المجنى عليه فهذا الفعل يعتبر شروعاً في قتل إذا اقترن بنية القتل العمد . أما اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس أن المادة الموضوعية في الماء لا تحدث

الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة وأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة منها وأن القيء الذي تحدثه يطردها فهذه ظروف خارجة عن إرادة الفاعل حالت دون إتمام الجريمة .

المحكمة

« من حيث أن حصل الطعن أن محكمة الموضوع أسست براءة المتهم على استحالة الجريمة التي ارتكبها لأن مقدار السم (سلفات النحاس) الذي وضعه في الأثناء الذي شرب منه المجنى عليهم ما كان يحدث التسميم بأية حالة مع أن هذه المادة (سلفات النحاس) إذا أخذت بكميات كبيرة تكون صالحة بطبيعتها لأحداث التسميم ومتى كان هذا شأنها فلا يمكن أن يستقيم قول الحكم أن ما أتاها المتهم يعتبر جريمة مستحيلة .

« ومن حيث أنه جاء في الحكم المطعون فيه أنه ثبت من التقرير الطبي الشرعي المحرر عن التحليل الكيماوي للماء الذي شرب منه المجنى عليهم والذي كان موضوعا في أثناء بحفلهم ووضع فيه الغلام المتهم مسحوقا تبين أنه سلفات النحاس تركيز نصف في الألف وهذه المادة سامة قليلة المفعول نظرا لأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة من محلولها وهي تحدث قينا إذا أخذت بكميات كبيرة من ٣٠ سنتجرام إلى ستين والتيء الذي يصحب حالات التسميم بها يتمتع معه حدوث الوفاة نظرا لطرده أغلب السم ثم أضاف الحكم إلى ذلك أنه يظهر من هذا التقرير جليا أن الكمية التي وضعها المتهم بالأثناء ما كانت لتحدث التسميم بأية حالة وقد ثبت من التحقيق ومن شهادة بعض الشهود (أسماء الحكم) أنه لم يحدث عندهم قيء ولا اعراض أخرى للتسميم بعد شربهم من الماء الذي وضع المتهم فيه ذلك المسحوق لذلك ترى المحكمة أن

الجريمة التي نسب إلى المتهم ارتكابها كانت جريمة مستحيلة .

« ومن حيث أن القول باستحالة الجريمة يقتضي ألا يكون في الامكان تحقق تلك الجريمة مطلقا كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لتحقيق ذلك ولكن هذا الغرض لم يتحقق لظرف آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة « ومن حيث أن مادة سلفات النحاس سامة بطبيعتها وتحدث الوفاة إذا أخذت بكميات كبيرة فلا يستقيم بعد ذلك قول الحكم أن ما أتاها المتهم يعد من قبيل الجريمة المستحيلة أما كون هذه المادة لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة وأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة بها وأن القيء الذي تحدثه يطردها فلا يفيد كل ذلك استحالة الجريمة وإنما هي ظروف خارجة عن إرادة الفاعل حالت دون إتمام الجريمة .

« ومن حيث أنه مما تقدم يتضح أن ما نسب للمتهم من وضعه مادة سلفات النحاس في الماء الذي شرب منه المجنى عليهم يعد على فرض صحته شروعا في قتل إذا اقترن بنية القتل العمد ويكون الحكم إذ برأه على أساس أن الجريمة مستحيلة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

« ومن حيث أن الحكم اقتصر على البحث النظري ولم يتعرض لبحث الوقائع ولا باقي عناصر الجريمة فيتعين إحالة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من دائرة أخرى على هذا الأساس .

(طعناتية ضد محمد السيد عمار رقم ١٤٣٧ سنة ١٩٣٦ ق)

٦٤

١١ مايو سنة ١٩٣٦ *

هتك عرض . قرص امرأة في غفها . هتك عرض بالقوة

المبدأ القانوني

إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقرصها

(٢)

في فتخذاها فهذا الفعل المخل بالحياء إلى حد
الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم المجنى
عليها يعتبر عورة من عوراتها هو هتك عرض
بالقوة . (المادة ٢٣١ ع)

المحكمة

« من حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن
بنى على حصول خطأ في تطبيق القانون لأن الواقعة
التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه هي جريمة فعل علني
فاضح لا جريمة هتك عرض .

« ومن حيث انه بالرجوع للحكم المطعون فيه
يبين أن الواقعة التي أثبت وقوعها من الطاعن هي
انه جاء من خلف المجنى عليها وقرص فتخذاها ولا
ريب ان هذا الفعل هو هتك عرض كما ذهبت اليه
محكمة الجنايات لأنه مخل بالحياء الى حد الفحش
وفيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر عورة
من عوراتها .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني عدم موافقة
ما ورد بالحكم المطعون فيه لما جاء في الأوراق
لأن المحكمة قالت في هذا الحكم ان شهادة الخادمة
دلت على أن الطاعن يخرج من منزل مخدومه بين
الساعة ٤ والساعة ٧ مع انه ثبت ما يخالف ذلك
من أقوال هذا الأخير في كتابه المؤرخ في ٢٠
مايو سنة ١٩٣٥ ومن أقوال البواب في التحقيقات
وتقول المحكمة أيضا ان الطاعن لم يعط سبب
اسراعه عندما أشارت المجنى عليها الى والدها اليه
مع انه زاد في سرعة سيره ليتوجه لوالده قبل
الساعة السابعة .

« ومن حيث ان الذي يوضح من الحكم المطعون
فيه ان المحكمة استقت الوقائع التي جاءت في هذا
الوجه من أقوال المجنى عليها ووالدها فلو صح
ما يقوله الطاعن بأن هناك من قرر بما يخالف هذه

الأقوال فان ذلك لا يعيب الحكم ولا يظعن في
سلامته لأن لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال بعض
الشهود اذا اعتقدت صحتها وتطرح شهادة غيرهم
من ترى عدم الثقة بهم على أن ما جاء بهذا الوجه
هو في الحقيقة جدل موضوعي متعلق باستخلاص
محكمة الموضوع عقيدتها من وقائع الدعوى وهو
أمر من اختصاصها وحدها من غير رقابة لمحكمة
النقض عليها فيه .

« ومن حيث انه لما تقدم بتعين الحكم برفض
الطعن موضوعا

(طعن عز الدين يس ابراهيم ضد النيابة رقم ١٤١٢ سنة ١٩٣٦)

٦٥

١٨ مايو سنة ١٩٣٦

إعلان . توقيع شاهدين على الأصل والصورة . حكته .
وصول الاعلان فعلا . لا بطلان

المبدأ القانوني

إن الغرض الذي رمى إليه الشارع في
المادة ١٣ من قانون المرافعات من إيجابه
توقيع شاهدين على أصل الاعلان وصورته
معا إنما هو ضمان إيصال الاعلان إلى شخص
المعلن إليه فكلما تحقق هذا الغرض في الواقع
فلا وجه للتمسك بطلان الاعلان لعدم توقيع
شاهدين عليه . (المادة ١٣ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان الوجهين الأول والثاني يتحصلان
في أن الطاعن تمسك لدى محكمتي أول وثاني
درجة بطلان الاعلان المرسل اليه باننا هذا
البطلان على سبيل أولها مخالفة الصورة للأصل
إذ الصورة أعلنت اليه وتسليمها شيخ البلد في ٢٥
يونيه سنة ١٩٣٥ لجلسة ١٨ من الشهر المذكور
في حين أن الأصل ذكر فيه ان الاعلان حصل
في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٥ للجلسة سالفه الذكر

حصل فعلا وان الصورة بعد أن تسلمها شيخ البلد سلبها بدوره للطاعن .

« وحيث انه لذلك يكون هذان الوجهان متعيني الرفض .

« وحيث انه لاصحة لما يدعيه الطاعن في الوجه

الثالث والاخير من طعنه من ان الحكم المطعون

فيه خلو من الاسباب إذ يكفي الرجوع الى الحكم

الابتدائي الذي تأيد استئنافا لأسبابه للتحقق من

أن المحكمة الابتدائية افاضت في بيان الاسباب

المؤدية الى ادانة الطاعن

« وحيث انه مما تقدم يكون الطعن متعين

الرفض موضوعا

(طعن محمد السيد العالي ضد النيابة رقم ١٠٣٠ سنة ٦ ق)

٦٦

١٨ مايو سنة ١٩٣٦

شاهد . عدم سماعه لدى محكمة الدرجة الاولى . الحكم

في غيبة المتهم بناء على الأوراق . جوازه . عدم تمسك المتهم

بسماع شاهد الاثبات لدى محكمة الدرجة الثانية . عدم سماعه .

لا عيب . (المادتان ١٦٢ ، ١٨٦ تحقيق)

المبدأ القانوني

لمحكمة الدرجة الاولى بمقتضى المادة ١٦٢

من قانون تحقيق الجنايات في حالة غيبة المتهم

أن تقضى في الدعوى بناء على ما هو مدون

بأوراقها دون إجراء تحقيق جديد فيها . ومحكمة

الدرجة الثانية غير مكلفة عند نظرها الدعوى

أن تقرر من تلقاء نفسها سماع البينة بل على

المتهم وهو على بينة منه وشاهد الاثبات لم

يسمع لدى محكمة الدرجة الاولى أن يطلب

البا أن تستدعيه لتأدية الشهادة لديها ، فاذا

هو قصر في حقه فليس له أن ينعي على محكمة

الدرجة الثانية نتيجة تقصيره .

والسبب الثاني ان الصورة لم يكن عليها توقيع

شاهدين مع أن الذي تولى الاعلان هو مندوب

محضر والمادة (١٣) من قانون المرافعات نصت

على انه اذا تولى الاعلان مندوب محضر وجب

عليه أن يذكر في الاصل والصورة حضور

الشاهدين ثم يضع في كل منهما الشاهدان

والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو اختتامهم

ويقول الطاعن أن المحكمة لم تعرض بتاتا للشق

الثاني من دفعه .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الاستئنافي

المطعون فيه يبين أن المحكمة الاستئنافية ردت

على الشق الاول من الدفع الذي تمسك به الطاعن

لديها بما فيه الكفاية إذ قالت انه تبين لها من

الرجوع الى أصل الاعلان ان الطاعن أعلن في

يوم ١٢ - ٦ - ١٩٣٥ لجلسة ١٨ - ٦ -

١٩٣٥ أى في الميعاد القانوني وان كلا من موسى

شعبان شيخ البلد وعبد الغنى قطب مندوب المحضر

شهد بما يفيد ان الاعلان حصل فعلا في التاريخ

المذكور وان ماورد بالصورة لم يكن إلا مجرد

خطأ مادي .

« وحيث فيما يخص الشق الثاني أنه وان كان

يثبت ان الذي تولى الاعلان هو مندوب محضر

وان صورة هذا الاعلان لم يتوقع عليها من

الشاهدين اللذين وقع على الاصل إلا أنه عما لاشك

فيه أن الغرض الذي رعى اليه الشارع من وجوب

توقيع الشاهدين على الصورة والاصل معا انما

هو ضمان ايصال الاعلان الى شخص المعلن اليه

بحيث لو ثبت ان هذا الغرض تحقق في الواقع

فلا وجه ولا معنى للتمسك بطلان مثل هذا

الاعلان .

« وحيث ان الثابت في أوراق الدعوى ومن

اعتراف شيخ البلد ونفس الطاعن أن الاعلان

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الاول هو أن القضاء الموضوعي بدرجة اعتمد على أقوال الشاهد الوحيد في محضر ضبط الواقعة دون احضاره وسماع شهادته بعد تحليفه وفي هذا مخالفة للقانون مبطله للحكم .

« وحيث أن الواقع بحسب ما تدون بمحاضر جلسات المحاكمة هو أن محكمة أول درجة إذ رأت أن الطاعن لم يحضر جلسة المحاكمة الأولى قضت عليه غايباً دون أن تسمع بنفسها أقوال شاهد فيها فاستأنفت النيابة الحكم وعند نظر الاستئناف قصر المحامي مرافقته على طلب البراءة قائلاً ان الطاعن لم يتسول بل كان وقت ضبطه سائراً مع أخيه قضت المحكمة الاستئنافية في الدعوى بتأييد الحكم المستأنف مستندة الى ما قرره شاهد الاثبات .

« وحيث انه يستفاد من هذا البيان أن محكمة أول درجة بقضائها في الدعوى بناء على ما هو مدون بأوراقها لم تعمل إلا ما هو من حقها بمقتضى المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات وهو الاكتفاء بمراجعة الاوراق دون اجراء تحقيق جديد بمعرفتها وكذلك الحال بالنسبة لمحكمة الدرجة الثانية إذ هي غير مكلفة أيضاً عند نظرها الدعوى ان تقرر من تلقاء نفسها سماع البينة (مادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات) ولذا فقد كان على الطاعن نفسه وهو على بينة من أن شاهد الاثبات لم يسمع لدى محكمة أول درجة أن يطلب من المحكمة الاستئنافية استدعاءه لتأدية

الشهادة لديها فاذا هو قصر فيما كان من حقه فليس له أن ينعى على أحد نتيجة هذا التقصير واذن يكون الحكم من هذه الناحية خالياً من شائبة الخطأ .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني هو ان الحكم

المطعون فيه اعتمد على شهادة الشاهد الوحيد دون أن يناقش دفاع الطاعن أو يشير اليه وهذا ما يجعله كأنه خال من الاسباب .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أورد شهادة رجل البوليس المدونة بمحضر ضبط الواقعة للتدليل على ثبوت الواقعة المستندة الى الطاعن وظاهر جلياً ان في التعويل على هذه الشهادة اهداراً لما تمسك به الطاعن من أنه كان سائراً مع أخيه ولم يكن يتسول وفي هذا الرد الكافي على هذا الدفاع .

(طعن جن على محمد ضد نيابة رقم ١١٦٥ سنة ٦ ق)

٦٧

١٨ مايو سنة ١٩٣٦

تزوير . سند دين . تأشير الدائن عليه . متى يكون تزويراً (المادتان ١٨١ و ١٨٣ ع)

المبدأ القانوني

التأشير على سند الدين بخط المدين لا يكون حجة على الدائن وإنما الذي يكون حجة عليه هو التأشير الحاصل بخطه هو أو بخط وكيله . فاذا سلم الدائن سند الدين الى المدين ليؤشر على ظهره بسداد المبلغ الذي دفعه من مقدار الدين فانه يكون قد وكله في اجراء هذا التأشير نيابة عنه ويكون تأشير المدين في هذه الحالة حجة على الدائن . ومن هنا يتأتى الضرر لأن كل ما يحرره المدين بطريق الوكالة عن الدائن يلتزم به الدائن نفسه باعتباره حاصلاً باذنه فاذا هو أشرباً أكثر مما أراد الدائن التأشير به فان هذا يعد تزويراً معنوياً من المدين بتغيير إقرار أولى الشأن منطبقاً على المادتين ١٨١ و ١٨٣ عقوبات .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من وجهي الطعن ان تهمة التزوير المستندة الى الطاعن تنحصر في انه اضاف عبارتين على ظهر سند المديونية الصادر منه لمصلحة المدعية بالحق المدنى ومثل هذه الاضافة لاتعد حجة على الدائن لانها محررة بخط المدين . ولا يكون التأشير على ظهر سند الدين بما يفيد براءة المدين حجة على الدائن إلا إذا كان هذا التأشير بخط الدائن واذن فلا تأثير للاضافة التي اضافها الطاعن على سند الدين ومن ثم لا يعد فعله تزويراً معاقباً عليه .

« ومن حيث ان وقائع هذه الدعوى بحسب ماورد في الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه اخذاً بأسبابه هي ان المدعية بالحق المدنى كانت تدائن الطاعن في مبلغ ٥٨ جنياً بمقتضى سند وانها طالته بالوفاء بعد حلول الميعاد فدفع اليها جزءاً من الدين ثم تكررت منها المطالبة بغير جدوى فهددته برفع دعوى عليه ثم قبلت بناء على وساطة بعض أقارب الطرفين أن تأخذه خمسة جننيات وتمهله في باقي الدين وسلمت السند الى المدين ليؤشر عليه بسداد مبلغ الخمسة الجننيات ولكنها علمت من أحد أقاربها ان التأشير الذي أثبت على ظهر السند هو تأشير سداد مبلغ ٣٠٠٠ قرش مرة وآخر بسداد ١٥٠٠ قرش مرة أخرى فأبلغت الأمر إلى النيابة .

« ومن حيث انه وان كان صحيحاً ان التأشير الذي يعتبر في مثل هذه الحالة حجة على الدائن يجب أن يكون بخط الدائن نفسه وان التأشير المحرر بخط المدين لا يكون حجة على الدائن الا ان من المتفق عليه ان التأشير الحاصل بخط وكيل الدائن يكون حجة على الدائن . والثابت من وقائع هذه الدعوى بحسب ما سبق بيانه نقلاً عن الحكم المطعون فيه ان

المدعية بالحق المدنى سلمت سند الدين الى المدين ليؤشر على ظهره بسداد الخمسة الجننيات فكأنها وكلته في هذه الحالة باجراء هذا التأشير نيابة عنها ويكون ما يحرره المدين عندئذ حجة على الدائن ومن هنا يتأتى الضرر لان كل ما يحرره المدين بطريق الوكالة عن الدائن يلتزم به الدائن ، نفسه باعتباره حاصلًا باذنه فاذا أشر المدين بأكثر مما أراد الدائن التأشير به فان هذا يعد تزويراً معنوياً من المدين بتغيير اقرار أولي الشأن منطبقاً على المادتين ١٨١ و ١٨٣ عقوبات كما قرر الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث انه يبين بما تقدم ان ما وقع من الطاعن يدخل ولا شك في نطاق التزوير المعاقب عليه قانوناً فيكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم لم يبين وقائع التزوير بيانا كافيا وهذا الوجه مردود بأن الواقعة مفصلة في الحكم تفصيلاً شافياً لا مزيد عليه .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
(طعن على حسن مبروك ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى
رقم ١٢٧٢ سنة ٦ ق)

٦٨

١٨ مايو سنة ١٩٣٦

مخدرات . إمساك الطيب دقراً خاصاً لقيد الوارد
والمصرف من المواد المخدرة . وجوبه . الاخلال بهذا الواجب .
جريمة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟
(المادة ٢٦ من قانون المخدرات)

المبدأ القانوني

إن إمساك الطيب دقراً مبصوماً
بحتم مصلحة الصحة العمومية لقيد الوارد
والمصرف من المواد المخدرة واجب عليه
لا يحصى عنه والعقاب على التفريط في هذا

الواجب أمر لا مفر منه . والقصد الجنائي في هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد الاخلال بما يوجب القانون من امساكه وليس يشفع في هذه الجريمة سهو أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحادث القهرى .
المحكمة

- عمه مطعن الدكتور سليم اسكندر عمور -

« حيث ان محصل الطعن هو - أولا - ان الوقائع الثابتة في الحكم لا تؤدي الى الحكم بالادانة بل على العكس تصلح أساسا للبراءة وعلى ذلك يكون هناك تنافر بين الوقائع والنتيجة ذلك لأن الأساس التي بنى عليها الحكم براءة بعض المتهمين متوافرة تماما في الوقائع المنسوبة للطاعن وكذلك الأساس التي بنى عليها براءة الطاعن نفسه من بعض التهم هي بذاتها موجودة في وقائع التهم المقضى فيها بادانته ويقول الطاعن ان هذا التناقض بين الوقائع والنتيجة من شأنه أن يعيب الحكم ويوجب نقضه .
« وحيث ان ما أورده الحكم المطعون فيه من الأسباب مؤد - خلافا لما زعمه الطاعن - الى النتيجة التي وصل اليها أما كون محكمة الموضوع برأت بعض المتهمين مما أسند اليهم كإبرأت الطاعن نفسه من بعض التهم في حين وجود تشابه بين الوقائع المقضى فيها بالبراءة والأخرى المقضى فيها بالادانة فهو اعتراض على ما كانت من محكمة الموضوع في تقدير الوقائع مما لا تحاسب عليه بحال ما امام محكمة النقض .

« وحيث ان الوجه الثاني مبني على أن محكمة الموضوع استندت في استدلالها الى أدلة يتقضاها ما هو ثابت رسميا بالأوراق اذ قالت ان الطاعن كان يصف المخدر للدمنين ولكنه لم يكن يقصد علاجهم وإنما كان يبغي اشباع شهواتهم في حين

ان الثابت انهم كانوا يحضرون اليه وهم في شدة المرض فيسعفهم بالعلاج بعد الكشف عليهم .
« وحيث ان هذا الوجه كسابقه موضوعي وقد أراد الطاعن ان يلبسه ثوبا قانونيا في حين انه في حقيقة الواقع لا يعدو ان يكون محاسبة لمحكمة الموضوع على ما كان منها في تقدير أقوال الشهود واستخلاصها منها ما يؤدي اليه من نتيجة وهي ان الطاعن كان يسهل للدمنين استعمال حقن المورفين ارضاء لشهواتهم .
« وحيث انه لذلك يكون الطعن متعين الرضا موضوعا .

- عمه مطعن الدكتور نعمان يوسف منصور -

« حيث ان محصل الوجه الاول هو ان واقعة تسهيل تعايط المخدر لكل من مينا مرقس وعبدالفتاح حسن عبدالقادر التي أدین الطاعن من أجلها غير معاقب عليها ذلك لأن الطاعن كان معها في حالة مداواة أى في حدود مهته فلا مسئولية إذن عليه في ذلك لانعدام ركن القصد الجنائي لديه ولا محل مع ذلك لمحاكمته جنائيا حتى لو أخطأ تقدير العلاج وأسرف في وصف المخدر .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه ذكر ما وقع من الطاعن من جهة تحريره لكل من مرقس وعبدالفتاح تذكرة بست حقن اثنتين منها للاستعمال حالا بمعرفة والباقي يبقی لديهما ليستعملاه بنفسهما ثم دلل على توفر القصد الجنائي لدى الطاعن في تسهيله للدمنين المذكورين تعايط المادة المخدرة بقوله « وحيث انه وان كان القانون في الأصل لا يحرم على الطبيب تسليم باقى الحقن المخدرة للمريض لاستعمالها عند الحاجة سواء بنفسه أو بواسطة طبيب آخر إلا ان المحكمة ترى من ظروف هذين الشاهدين ومن اقوالهما موافقة محكمة اول درجة على ما استنتجته من ان ترك المتهم (الطاعن)

للجقن يد هذين الشاهدين كان لتسهيل تعاطيهما
للخدر واشباع شهوتهما منه - وحيث انه مما يؤيد
ذلك ما قرره ابراهيم عبد الفتاح راشد في
التحقيقات وامام محكمة اول درجة من أن مينا
مرقص وعبد الفتاح حسن كانا يترددان على
الطبيب نعمان يوسف منصور بقصد الحصول على
حقن المورفين »

« وحيث انه يستفاد مما ذكر ان الحكم المطعون
فيه وان كان لا يجد حرجا على الطبيب في ان يسهل
للريض سبيل الحصول على الحقن المخدرة
لاستعمالها في معالجة نفسه اما بنفسه واما بواسطة
طبيب آخر . خلافا لما ذهبت اليه محكمة اول
درجة - الا انه رأى من ظروف الشاهدين ما يدل
على توفر القصد الجنائي لدى الطاعن فيما كان من
تحريره لكل منهما تذكرة بست حقن واداته
عن تهمة التسهيل المسندة اليه مع انه سلم في الوقت
نفسه بأن هذين الشاهدين كانا يترددان على
الطاعن بقصد العلاج ومع ان شهادة الشهود الثلاثة
الى استند اليها الحكم المطعون فيه لا تسمح عقلا
بالاستنتاج الذي خلصت اليه المحكمة في حكمها
هذا واذن يكون الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بتهمة
التسهيل قد جاء على غير أساس ولما كانت الوقائع
الثابتة بالحكم في صدر هذه التهمة غير معاقب
عليها فقد تعينت براءة الطاعن منها .

« وحيث ان الأوجه الباقية من مطعن الطاعن
متعلقة بتهمة عدم امساك الطاعن الدقر الخاص
بقيد المواد المخدرة عملا باحكام قانون المخدرات
وهذه الأوجه تلخص في أنه يجب ان يتوافر لدى
الطبيب سوء النية في عدم امساك هذا الدقر فاذا
انعدم هذا القصد لديه وكان عدم امساكه الدقر
مجرد سهو أو اهمال فلا عقاب وبما أن الطاعن
لم يكن يقصد من عدم امساك دقر مبصوم بختم
مصلحة الصحة الفرار من الرقابة في التصرف في

المواد المخدرة بل كان يقيد الوارد والمنصرف
منها في دقره المعد لقيد أسماء المرضى فلا جريمة
فيما وقع منه ويضيف الطاعن الى ذلك انه بمقارنة
الفقرة الثالثة بالفقرة الرابعة من المادة ٣٥ من
قانون المخدرات يتبين ان الأولى تعاقب على مجرد
الشكل أى على مجرد عدم امساك الدقر أما الفقرة
الرابعة فتستلزم أن يكون عدم الامساك بقصد
التلاعب ومتى وضع ذلك كان ما وقع من الطاعن
مجرد مخالفة معاقب عليها بمقتضى المادة ٤٧ من
قانون المخدرات

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اصاب فيما
قضى به في جريمة عدم امساك الطاعن دقراً
مبصوماً بختم مصلحة الصحة العمومية لقيد الوارد
والمنصرف من المواد المخدرة إذ ذكر ان القصد
الجنائي في هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد
الاخلال بحكم المادة ٣٦ من قانون المخدرات
وانه لا يشفع في الجريمة المذكورة الاعتذار
بسو أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحادث
القهرى ودلل على ذلك بما دار بشأن المادة ٣٦ من
قانون المخدرات بالبرلمان إذ يستفاد من هذه
المناشات ان غرض الشارع من التشديد في
وجوب امساك الدقر الخاص هو مراقبة الجهات
والاشخاص المرخص لهم باحراز المخدرات في
كيفية تصرفهم فيها حتى يتمتع التلاعب فيها بقدر
المستطاع ولا يتفق هذا التشدد من جانب واضعي
التشريع مع التساهل الذي يغني الدفاع عن الطاعن
الآخذ به في تطبيق المادة المذكورة أما ما يقوله
الطاعن من تدوين المواد المخدرة ماورد منها وما
انصرف بدقر المرضى فان الحكم المطعون فيه
إذ استبان عدم استيفائه لما يشترطه القانون من
جهة ختمه بختم مصلحة الصحة العمومية وتخصيصه
للمواد المخدرة (مادة ٣٦) فوق ما به من نقص

في بيان الوارد والمنصرف من هذه المواد يكون قد أوفى القانون حقه في عدم الاعتداد بهذا الدفتر اما ما أراد الطاعن أن يستخلصه من مقارنة الفقرة الثالثة بالفقرة الرابعة من المادة ٣٥ وهو أن الأولى تعاقب على مجرد عدم امساك الدفتر أما الثانية فتستلزم قصد التلاعب من وراء عدم الامساك فان كل ما استند اليه في القول باختلاف المقصود من إحدى الفقرتين عن الأخرى هو أن كلتا الفقرتين ذكرت التجار ونصت على عقابهم اذا لم يمسكوا الدفتر الخاص بالتخدرات وانه لو كان المقصود منهما واحد لكانت الفقرة الثالثة لغوا والواقع أن لا تناقض بين الفقرتين في المدلول وهما من الجلاء والوضوح بحيث لا يحتملان ذلك التفسير الذي ذهب اليه الطاعن وغاية الأمر أن احدهما مقصورة على التجار أما الأخرى فقد جاءت عامة ومحيطة الى المواد الثلاث جميعا التي أوجبت إمساك الدفتر الخاص (١٨ و ٢٦ و ٣٠) على أنه حتى مع التسليم بأن وحدة المرمى في الفقرتين تجعل الفقرة الثالثة لغوا فليس لهذا أدنى تأثير في تفسير الفقرة الرابعة على وجهها الصحيح الظاهر من نصها ومن المناقشات البرلمانية التي دارت بشأن القانون وهو أن امساك الدفتر الخاص واجب لا يحصى عنه والعقاب على التفريط فيه أمر لا مفر منه بدون اقتضاء أي شرط آخر في هذا التفريط .

وحيث انه لما ذكر يكون الحكم المطعون فيه قد جاء سليما من شائبة الخطأ فيما اشتمل عليه من ادانة الطاعن عن عدم امساكه الدفتر على أساس ما فسر به المادة ٣٦ من قانون المخدرات وإذا كانت العقوبة المقررة بها عن تهمة التسهيل وعدم امساك الدفتر هي أدنى ما يسمح به القانون فهي إذن مبررة عن هذه التهمة الأخيرة وحدها

ولا يؤثر فيها براءة الطاعن من التهمة الأولى .
(ظن الدكتور محمد توفيق وآخرين ضد النيابة رقم ١٢٧٧ سنة ٦٦ ق)

٦٩

٢٥ مايو سنة ١٩٣٦

تعويض . رفع الدعوى على احد رجال الحكومة وعلى الحكومة بالتضامن . توجيه الحكومة دعوى الضمان الفرعية الى المتهم . الحكم بدم قبولها بحجة أنها سابقة لاوانها . خطأ (المواد ١٠٨ و ١١٥ و ١٥٢ مدني)

المبدأ القانوني

حكم المدينين المتضامنين في دين واحد أنه يجوز إلزام أي واحد منهم بوفاء جميع الدين للدائن على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقي المدينين كل بقدر حصته . فمن مصلحة المدين الذي رفعت عليه دعوى تعويض بالتضامن مع مدين آخر أن يقاضي في نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب الى المحكمة في حالة الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخر بكافة ما يحكم به عليه هو إذا كان لديه من الأسباب ما يقتضي عدم ملزوميته هو شخصيا بشيء من الدين . ومصلحته في ذلك محققة لا احتمالية فقط . وهذه المصلحة المحققة من أول الأمر هي التي تبيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين في نفس الوقت الذي رفعت فيه دعوى التعويض الأصلية على المدينين معاً والمطالبة بالحكم له على المدين الآخر بكل ما يحكم به عليه . وإذن فإذا رفعت دعوى تعويض على متهم عما أحدثه من أضرار للمدعي بالحق المدني وعلى وزارة الداخلية

الفرعية سابق لأوانه فهو اعتراض في غير محله لأن حق المدين المتضامن في توجيه دعوى الضمان الفرعية إلى زميله المدين المتضامن معه مقرر في كتب الفقه ولا نزاع فيه .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وعلى محضر الجلسة يتضح أن دعوى التعويض رفعت من المدعين بالحق المدني على المتهم (الطاعن الاول) تعويضا لهم عما أحدثه لهم من أضرار وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لأنه من رجالها وهي مسئولة عن أفعال رجالها ومتضامنة معهم في تعويض كل ضرر يحدث منهم أثناء تأدية وظائفهم فدعوى التعويض مرفوعة إذن على الطاعنين بالتضامن بوصف أن كلا منهما مدين مسئول عن التعويض فأما أولهما فيحكم أنه المحدث للفعل الجنائي المسبب للضرر وأما الثانية فيحكم أنها سيدة مسئولة عن تعويض الضرر الناشئ عن فعل خادمها طبقا للمادة ١٥٢ من القانون المدني وحكم المدين المتضامين في دين واحد أنه يجوز الزام أى واحد منهم بوفاء جميع الدين للدائن (المادة ١٠٨ مدنى) على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقى المدين كل بقدر حصته (المادة ١١٥ مدنى) فن مصلحة المدين الذى رفعت عليه دعوى تعويض بالتضامن مع مدين آخر أن يقاضى في نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب إلى المحكمة في حالة الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخرين بكافة ما يحكم به عليه هو إذا كان لديه من الأسباب ما يقتضى عدم ملزوميته هو شخصيا بشئ من الدين . ومصلحته في ذلك محققة لا احتمالية فقط لأن رفع الدعوى عليه بادية الأمر بصفته مدينا متضامنا مع المدين الآخر معناه التزامه شخصيا في النهاية بجزء من الدين سواء اختار

بالتضامن مع المتهم لأنه من رجالها وهي مسئولة عن أفعال رجالها ومتضامنة معهم في تعويض كل ضرر يحدث منهم أثناء تأدية وظائفهم فللحكومة أن توجه دعوى الضمان الفرعية الى المتهم في حالة الحكم للمدعين بالتعويض . فاذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئا في تطبيق القانون وتعين نقضه .

المحكمة

« من حيث ان مبنى هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول دعوى الضمان المرفوعة من الوزارة على تابعها - وهو الطاعن الاول - لرفعها قبل أوانها وعلى ذلك بقوله أن حق الوزارة في مطالبة المتهم بالتعويض الذى يحكم به عليها بسبب خطئه لا ينشأ إلا إذا اختار المدعون بالحق المدني طريق الرجوع عليها دون المتهم بالتعويض المحكوم به واستوفوا منها وحدها هذا التعويض فعلا فلها بعد ذلك حق الرجوع به بدورها على المتهم . أما قبل اختيارهم هذا الطريق فليس لها حق مطالبة المتهم بالتعويض ولذا تكون دعواها قبله سابقة لأوانها ويتعين عدم قبولها لرفعها قبل الأوان . وهذا الذى ذكره الحكم مخالف لأحكام وقواعد دعوى الضمان الفرعية لأن هذه الدعوى إنما شرعت لتوفر على المتقاضين الزمن والنفقات التى تستلزمها إقامة دعويين مستقلتين ولتوفر أيضا على القضاء مشقة نظر الدعوى مرتين وتمكنه من تقدير الظروف تقديرا آتم إذ تكون ظروف الدعوى الأصلية وظروف دعوى الضمان مطروحة امامه في وقت واحد . وأما قول الحكم بأن توجيه دعوى الضمان

٧٠

٢٥ مايو سنة ١٩٣٦

وصف التهمة - تغييره - متى لا يعتبر إخلالاً بحق الدفاع .

(المواد ١٩٤ و ١٩٩ ع والمادة ٤٠ تشكيل)

المبدأ القانوني

يجوز لمحكمة الموضوع بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في أمر الاحالة إما لعدم ثبوت بعض الأفعال المسندة إليه وإما لما يظهر من الأفعال التي يثبتها الدفاع . فاذا قدم المتهم إلى المحكمة بصفته فاعلاً أصلياً على أساس أن الطلقات النارية التي أحدثها بالجنى عليه سببت مع الإصابات الرضية الأخرى الوفاة فتبين لها أن تلك الطلقات النارية لم تحدث الوفاة وأن الوفاة نشأت عن ضربات رضية أحدثها متهمون آخرون مجهولون كانوا مع المتهم فتزلت المحكمة به من جريمة القتل العمد إلى جريمة الاشتراك فأنها إذ تفعل ذلك لا تكون قد غيّرت في الوقائع المنسوبة إلى المتهم والتي كانت موضوع محاكمته . على أن التعديل الذي أدخلته لم يسوّء مركزه بل كان في مصلحته إذ العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ ع التي طبقها دون العقوبة الواردة في المادة ١٩٤ ع التي أحيل الطاعن بموجبها وفي هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بتغيير الدفاع إلى تغيير وصف التهمة .

المحكمة

« من حيث أن حصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن التهمة التي أسندت إلى الطاعن في قرار قاضي الاحالة هي أنه مع آخرين قتلوا

الدائن التنفيذ عليه هو بما حكمت به المحكمة ثم رجع هو على زميله المدين بحصته فيما حكم به أو كان الدائن قد اختار التنفيذ على المدين الآخر ثم رجع هذا المدين الآخر على المدين الأول بحصته فيما حكم به طبقاً لحكم المادة ١١٥ مدني . وهذه المصلحة المحققة من أول الأمر هي التي تتيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين في نفس الوقت الذي رفعت فيه دعوى التعويض الأصلية على المدينين معا والمطالبة بالحكم له على المدين الآخر بكل ما يحكم به عليه .

« ومن حيث أنه متى اتضح ذلك فلا يبقى محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من القول بأن دعوى الطاعنة الثانية تعتبر سابقة لأوانها إذ رفعت قبل اختيار الدائن الرجوع على أحد المدين المتضامين واستيفائه حقه منه كاملاً بل يكون هذا القول منه خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم والقضاء لوزارة الداخلية بحق الرجوع على الطاعن الأول بما حكم به عليها من التعويض وذلك لما تبين من الوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن المذكور هو المرتكب للجريمة المسببة للضرر وأنه بذلك حمل وزارة الداخلية مسؤولية تعويض المدعين بالحق المدني عما نزل بهم من الضرر . ومادام الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الطاعن لم يتقدم إلى محكمة الموضوع بأي دفاع خاص مؤثر في مسؤوليته التامة قبل وزارة الداخلية فيجب أن يحمل هو وحده في النهاية اعباء هذه المسؤولية

(طعن فهم حنا حبشي ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني وطن وزارة الداخلية بصفتها ضد فهم حنا حبشي وآخرين رقم ١١٧٠ سنة ٦ ق)

المنجني عليه عمداً مع سبق الاصرار والمواد التي طلب تطبيقها عليه هي ١٩٤ و ١٩٥ من قانون العقوبات . وقد جرت المحاكمة على هذا الوضع وكان الدفاع منصبا على نفي التهمة عن الطاعن باعتبار انه ارتكب مع آخرين القتل العمد ولم تنبه محكمة الموضوع الدفاع تليجا أو تصريحاً الى احتمال تغير وصف التهمة ومواخذة المتهم عن وصف جديد لم يوجه اليه في جميع أدوار التحقيق والمحاكمة غير أن محكمة الموضوع حجت القضية للحكم واذا بها تصدر حكمها على أساس أن المتهم شريك في القتل لا فاعل أصلي وليس من شك في أنها تملك تغير الوصف ولكن هذا التغير يجب أن يحصل في الظروف التي لا اخلال فيها بدفاع المتهم الذي يجب أن يعطى فرصة للرد على الوصف الجديد وأن يذنب اليه قبل اقفال باب المرافعة بحيث لا يجد هذا التغير أمراً واقعاً في الحكم نفسه بعد فوات الفرصة للرد ، ولا شك في أن من أبعد الأشياء عن مقاصد المشرع أن تكون المحاكمة مفاجأة ينصب فيها الدفاع على اتهام معين فاذا بالمحكمة بعد اقفال باب المرافعة تطرح جانباً هذا الاتهام وتأخذ في الحكم بوصف جديد لم تنح للمتهم الفرصة لتقديم ما قد يكون له من أوجه الدفاع عليه . وهذا الاخلال بحقوق الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه . ومن حيث انه ظاهر من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم للمحاكمة الجنائية على انه مع آخرين مجهولين قتلوا عمداً ومع سبق الاصرار احمد صالح جاد الله عوض بأن أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية واعتدوا عليه بآلات حادة راضة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها وفاته طبقاً للسادتين ١٩٤ و ١٩٥ عقوبات وقد جرت المحاكمة فعلاً على هذا

الأساس ، ولكن الحكم أثبت انه قد تبين من الكشف الطبي أن الاصابتين الناريتين اللتين حدثتا من المتهم (الطاعن) لم تكونا القاتلتين وان الوفاة نشأت عن الاصابات الرضية التي لم يقد دليل على أن المتهم أحدثها فلا يمكن اعتباره فاعلاً أصلياً ويجب اعتباره شريكاً فقط بالاتفاق والمساعدة طبقاً للواد ١٩٤ و ٣٩ و ٤٠ عقوبات ويكون عقابه بمقتضى المادة ١٩٩ عقوبات .

ومن حيث انه يجوز قانوناً لمحكمة الموضوع بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة إما لعدم اثبات بعض الافعال المسندة اليه وإما لما يظهر من الافعال التي يثبتها الدفاع . (انظر الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

ومن حيث ان محكمة الموضوع طبقت هذا المبدأ تطبيقاً سليماً لأن الطاعن قدم لها بصفته فاعلاً أصلياً على أساس أن الطلقات النارية التي أحدثها بالمنجني عليه سببت مع الاصابات الرضية الأخرى الوفاة فتبين لها أن تلك الطلقات النارية لم تحدث الوفاة وأن الوفاة نشأت عن ضربات رضية أحدثها متهمون آخرون مجهولون كانوا مع الطاعن فنزلت المحكمة بالطاعن من جريمة القتل العمد الى جريمة الاشتراك فيه وهي إذ فعلت ذلك لم تغير في الوقائع المنسوبة للطاعن والتي كانت موضوع المحاكمة كما أنها لم تسوى مركزه بهذا التعديل بل كان هذا التعديل في مصلحته لأن العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ عقوبات التي طبقتها هي دون العقوبة الواردة في المادة ١٩٤ عقوبات والتي أحيل الطاعن بموجبها ويتبين من ذلك أن المحكمة لم تكن ملزمة قانوناً بتنبية الدفاع الى تغير الوصف في هذه الحالة .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم المطعون فيه لم يرد على أوجه الدفاع الذي كان يقوم على أساس تلفيق التهمة ومن ذلك تأخير البلاغ وعدم اشتغال هذا البلاغ على تعيين المتهم الطاعن بالاسم ووجود هذا الأخير فوق سطح الماكينة ومعه بندقية بروحين ينبعث منها رائحة البارود وقت حضور ملاحظ البوليس والعثور في اليوم التالي لارتكاب الجريمة على خراطيش فوارغ في محل الحادثة لم يرد الحكم على كل ذلك كما أنه لم يرد على دفاع الطاعن بأنه كان في أيدي أعدائه وأعداء أبيه عائلة محفوظ باشا ورجالهم ومنهم العمدة والمشايخ والفقراء وهؤلاء قد دفعتهم الضغينة القديمة الى الانتقام من والد المتهم في شخص ابنه وقد أبدى الدفاع أن خصومة والد المتهم مع عائلة محفوظ باشا تمتد الى المحقق نفسه وكيل النيابة الذي تربط أخاه بمحفوظ باشا علاقة النسب .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين أدلة الاثبات عرض لدفاع المتهم الطاعن بأنه كان بائساً في الواجب الى أن ضبط به فكذبه كما كذب شهود نفيه في هذا الشأن ثم أشار الحكم بعد ذلك الى دفاع الطاعن بشأن عدم ذكر اسمه في البلاغ ورد عليه وأخيراً ذكر الحكم أنه لا عبرة بالقول بحصول تلفيق من جانب العمدة حيث لم يثبت شيء من ذلك والاشياء المادية التي ضبطت بمكان الحادثة كانت من أكبر الأدلة على المتهم وهي المركوب واعتراف المتهم انه له والأظرف الفارغة التي تبين أنها من نوع الأظرف التي ضبطت مع المتهم واعترف بها كذلك هذا فضلاً عن انخساف أحد الخراطيش التي وجدت بمحل الحادثة وتجربة البندقية وغير ذلك مما تقدم .

« ومن حيث انه تبين مما تقدم ان الحكم رد صراحة على أوجه دفاع الطاعن خلافاً لما يدعيه

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن احد عثمان احد اسماعيل ضد النيابة رقم ١٣٧٦ سنة ١٣٦٦ ق)

٧١

٢٥ مايو سنة ١٩٣٦

١ - اختلاس أموال أميرية - الصراف مساعد الصراف .

مسئوليته جنائياً كسبوية الصراف . (المادة ٩٧ ع)

٢ - اختلاس أموال أميرية - مطالبة الحكومة بالمصاريف

التي تكبدتها بسبب فعلة المتهم . الحكم برد المبلغ المختلس

وبرامة مساوية له . لا يمنع من الحكم بتلك المصاريف .

المبادئ القانونية

١ - إن حكم المادة ٩٧ من قانون العقوبات كما يسرى على الصيارف فانه يسرى أيضاً على مساعديهم . وإذن فلا يصح الاحتجاج لمصلحة مساعد الصراف المختلس بأنه لم يصدر له أمر كتابي من المدير أو من المالية بنده لتأدية عمل الصراف ولا بأنه لم يقدم الضمان المالي الذي أوجب القانون المالي تقديمه مما يجعل اعتباره كصراف اعتباراً غير صحيح بل هو مادام موظفاً معهوداً إليه فعلاً بحساب النقود مسئول جنائياً بمقتضى المادة ٩٧ ع عما يكون تحت يده من الأموال إذا هو ارتكب أية جريمة من الجرائم المشار إليها في تلك المادة .

٢ - إن ما تقتضى به المادة ٩٧ ع من وجوب الحكم على المختلس برد ما اختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفتها مجنياً عليها من الادعاء بحق مدني للبطلالة بالمصاريف التي تكبدتها بسبب فعلة المتهم للحصول على المبلغ المختلس ولا يمنع من الحكم

لها بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها لأن الغرامة التي نصت عليها تلك المادة هي عقوبة جنائية أما المصاريف المطلوبة فهي من قبيل التعويض المدني ومن ثم فلا غبار على الحكم إذا قضى للحكومة على المتهم بقيمة ماتكبدته من المصاريف طبقاً للسندات التي قدمتها.

المحكمة

« من حيث ان محصل أوجه الطعن الأربعة الأولى أن النيابة قدمت الطاعن للمحكمة بصفته صراف مديرية اسوان اختلس الأموال الأميرية التي للحكومة المصرية في خزانة مديرية اسوان مع أن هذه الصفة ليست قائمة اذ يشترط فيمن يعين صرافاً ان ترشحه المديرية وأن توافق وزارة المالية على هذا الترشيح كما يشترط فيه أن يقدم ضماناً أو أن يكون قد مضى خمس سنوات متصلة ان كان من داخل الهيئة وكلا الشرطين غير متوفر في المتهم فلم توافق وزارة المالية على ترشيح المديرية إياه ليقوم مقام الصراف كما أن شرط الضمان غير متوفر أيضاً لأن المتهم دخل هيئة العمال لكنه لم يمض خمس سنوات متصلة في الخدمة حتى يعفى من تقديم الضمان المالي ولا يعترض بما كان عليه المتهم من اتصال بالخزينة وأموال الدولة وقت أن كان مساعد صراف لأن انتدابه مساعد صراف كان انتداباً غير قانوني لعدم توفر شروط مساعدي الصيارفة فيه اذ أن شروط تعيين الصيارفة هي بعينها شروط تعيين مساعدي الصيارفة وقد سلم الحكم بعدم وجود الضمانة ولكنه يقول بعدم تأثير ذلك في قانونية تعيين المتهم كصراف للخزينة وهذا يتنافى مع وضع قواعد معينة لكل وظيفة أنشأتها الحكومة ويجعل لغوا وجود مثل هذه القواعد بحيث يجوز انفراد الرؤساء في تعيين من

يرغبون في تعيينهم مهما ترتب على ذلك من نتائج خطيرة .

« ومن حيث ان الدفاع عن الطاعن قدم هذا الاعتراض الى محكمة الموضوع فردت عليه في حكمها إذ أثبتت « وحيث ان الدفاع عن المتهم « الأول آثار اعتراضين حول صفة هذا المتهم « فقال أولهما ان الأوراق خلو من امر كتابي « صريح بنذب المتهم ليقوم بعمل الصراف « الأصلي »

« وحيث انه مما تجب ملاحظته بآدى ذى ، « بدء ان مساعد الصراف والصراف سواء في « حكم المادة (٩٧) من قانون العقوبات لأن « كلمة صراف بحسب التعريف الفقهي تشمل « كل شخص عهد اليه بمقتضى قانون أو لائحة « باستلام أو ادارة أو صرف شيء من الأموال « التي في عهده بحكم وظيفته ومتى علم أنه ثابت « من تقرير لجنة التحقيق التي شكلت لفحص « أعمال المتهم أنه عين مساعدا لصراف خزانة « مديرية اسوان اعتباراً من ١٧ يولييه سنة ١٩٣٢ « وان من الأعمال التي كانت من اختصاصه « من منذ ما عين في مساعدة الصراف في « استحضار النقود من البنك الأهلى ومكتب « البريد وتوصيل المبالغ اليهما والقيد يومية « الخزينة استمارة رقم ٤١ ع . ح . و مسك « حساب السلفة المستديمة والسجل الخاص بها « ومسك حساب أوراق التمتع وعقود المساحة « والسجل رقم ١١٨ ع ج الخاص بهما وأغلب « هذه الأعمال تدخل في عداد ما تناوله التعريف « السابق على أن مسألة نذب المتهم للقيام بعمل « الصراف واضحة من أقوال المتهم نفسه ومن « أقوال وديع افندي جرجس الصراف الأصلي « في التحقيق إذ قرر بأنه في يوم ١١ يولييه «

« تعيين المتهم في وظيفته غير مستوف للشرائط »
 « المقررة بحسب القانون المالي لتعيين الصرافين »
 « ومبايعتهم قولاً من الدفاع بأن القواعد »
 « الموضوعه أصلاً بمعركة وزارة المالية تقضى »
 « بتكليف من يرشحون للتعيين في وظائف »
 « الصرافين أو العدادين وخلافهم بتقديم ضمان »
 « مالي وأنه بعد ذلك صدر منشور من وزارة »
 « المالية يبيح الاعفاء من تقديم الضمان اذا كان »
 « قد مضى على تثبيت الموظف المراد تعيينه في »
 « هذه الوظائف مدة خمس سنوات وإن برسوم »
 « عطا الله لم يقدم ضماناً ولم يكن قد مضى على »
 « تثبيته مدة خمس سنوات عند ماعين في وظيفة »
 « مساعد صراف ،

« وحيث ان المحكمة ترى انها في غير حاجة »
 « للخوض في هذا البحث لأن مثل هذه الضمانات »
 « ليست موضوعاً لمصلحة الموظف نفسه بل »
 « للمصلحة العامة وانه ان راق للمصلحة صاحبة »
 « الشأن ان تتجاوز عن مثل هذه الشروط لاعتبارات »
 « خاصة فليس من شأن هذا أن يجرد من يعين »
 « في مثل تلك الوظائف من الصفة التي خلعتها »
 « عليه المادة ٩٧ عقوبات إذ من المقرر ان من »
 « يقبل التعيين من هؤلاء في إحدى الوظائف »
 « المنصوص عليها في المادة ٩٧ عقوبات يكون »
 « قد قبلها وهو على علم بالمسئولية التي وراء »
 « هذا القبول وانه من الساعة التي يتم فيها هذا »
 « التعيين يكون مسئولاً بمقتضى المادة ٩٧ »
 « عقوبات عن كل ما يصل الى يده من الأموال »
 « على هذا الاعتبار ولا يمكن بحال أن تعتبر »
 « يده على تلك الأموال يدا طارئة أو عارضة »
 « أو ان مثل هذه الأموال انما وصلت الى يده »
 « بحكم الظروف أو المصادفة »

« ومن حيث ان هذه المحكمة تقرر محكمة »

« سنة ١٩٣٤ وقبل قيامه بالاجازة التي تصرح »
 « لهبالمدة خمسة وأربعين يوماً سلم العهدة كالمين »
 « يومية الخزينة الى المتهم وعمل محضر بذلك »
 « وتوقع عليه وان هذه المرة ليست المرة الأولى »
 « التي استلم برسوم عطا الله العمل نيابة عنه بل »
 « أنه قام بنفس العمل في السنة السابقة على التاريخ »
 « الذي وقع فيه الاختلاس هذا الى أنه واضح »
 « من أقوال كامل ايوب افندي الذي كان قائماً »
 « بعمل باشكاتب المديرية ان الصراف الأصلي »
 « قام للاجازة وحل المتهم محله بأمر من مدير »
 « المديرية بناء على اعتماد قدّم صادر من وزارة »
 « المالية بأنه في حالة غياب الصراف الأصلي »
 « في اجازة يقوم المساعد مقامه على أن القول »
 « بأنه في حالة غياب الصراف أو مرضه أو »
 « موته لا تكون لمساعدده صفة بغير ندب كتابي »
 « قول لا يستسيغه المنطق والقانون المالي نفسه »
 « الذي نص في المادة ٥٠ من الفصل الرابع »
 « بأنه في حالة وفاة الصراف أو اختفائه أو إيقافه »
 « أو اصابته بمرض شديد يجب على رئيس »
 « المصلحة أن يخبر في الحال نظارة المالية وأن »
 « يتخذ الوسائل اللازمة لمواصلة حركة الخزينة »
 « مؤقتاً حتى تصله تعليمات النظارة وبغض النظر »
 « عن هذا وذاك فان تكليف مساعد الصراف »
 « بالقيام بعمل الصراف لا يستدعي أمراً كتابياً »
 « من مدير المديرية أو الرئيس المسئول عن »
 « تسير العمل في أقلام المديرية وان كان يصح »
 « أن يقال ان محضر التسليم الذي تحرر بتسليم »
 « العهدة من الصراف الأصلي الى المتهم يعتبر »
 « في الواقع تكليفاً كتابياً . »

« وحيث انه بما تقدم يكون الاعتراض »

« الأول في غير محله »

« وحيث ان الاعتراض الثاني يبنى على أن »

الموضوع فيما رآته من اعتبار مساعدى الصيارقة والصيارقة سواء في حكم المادة ٩٧ عقوبات ومن أنه لأضرورة من الوجهة الجنائية من تحرير أمر كتابى من المدير أو من المالية لتدب مساعد الصراف لتأدية عمل الصراف في غيابه وكذلك فيما رآته من توفر مسئولية الطاعن الجنائية كصراف وان لم يقدم الضمان المالى المشترط وذلك للأسباب التى بنى عليها الحكم المطعون فيه والى سبق بيانها .

ومن حيث ان محصل الوجه الخامس ان الحكم ألزم الطاعن بدفع مبلغ ١٥٧ ملياً و ٤٣ جنيهاً ومصاريف الدعوى المدنية جميعها فضلاً عما قضت به عليه من رد المبلغ المختلس وبغرامة مساوية له ولا يمكن ان يفهم تطبيق المادة ٩٧ عقوبات على هذه الصورة فالمادة قد حفظت للحكومة أموالها المختلسة وتعويضها عن ذلك الاختلاس بالزام المتهم بغرامة مساوية للمبلغ ولعل المقصود من ذلك هو تعويض الحكومة عن كل ما يمكن أن تتكبده من جراء الاختلاس فلا معنى لأن تطالب الحكومة بتعويض فوق ما يقضى لها من غرامة هي عبارة عن كل تعويض مفهوم فلا يفهم

أيضاً أن يلزم المتهم بدفع مصاريف الدعوى المدنية التى لا محل لدفعها لأن الحكم الجنائى قد كفل للحكومة ذلك .

ومن حيث ان ما تقضى به المادة ٩٧ عقوبات من وجوب الحكم على المختلس برد ما اختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفتها مجنياً عليها من الادعاء بحق مدنى للطلالبة بالمصاريف التى تكبدتها بسبب فعلة المتهم للحصول على المبلغ المختلس ولا يمنع من الحكم لها بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها لأن الغرامة التى نصت عليها تلك المادة هي عقوبة جنائية أما المصاريف المطلوبة فهي من قبيل التعويض المدنى ومن ثم فلا غبار على الحكم إذ قضى للحكومة على المتهم بمبلغ ١٥٧ ملياً و ٤٣ جنيهاً وهو قيمة ما تكبدته من المصاريف طبقاً للمستندات التى قدمتها كالأغبار على الحكم اذ قضى على الطاعن بمصاريف الدعوى المدنية لأنها من ملحقات هذه الدعوى .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن برسوم عطا الله خليل أفندى ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى رقم ١٢٨٤ سنة ٦ ق)

قضاء المحاكم النقص ولا يلزم المدنى

٧٢

٧ مايو سنة ١٩٣٦

قوة لثى المحكوم فيه . وحدة السبب . وحدة المحكوم .

المراد منهما . (المادة ٢٣٢ مدنى)

المبدأ القانونى

إذا قضى للمدعى بتثبيت حقه فى القرار على الأرض المتنازع عليها وكان المدعى عليه مختصاً فى هذه الدعوى بصفته متلقياً حق الملكية فى هذه الأرض من شخص آخر باعها له ، ثم

أنشأ المدعى عليه مباني على تلك الأرض فرفع المحكوم له بحق القرار عليها دعوى طلب فيها الحكم بإزالة هذه المباني فقضى له بذلك وكان المدعى عليه مختصاً فى الدعوى الثانية بصفته مشترياً لحق الرقبة من وزارة الأوقاف فان السبب القانونى فى الدعويين واحد وهو حق القرار على الأرض أما اختصاص المدعى عليه فى الدعوى الأولى بصفة واختصاصه فى الدعوى الثانية بصفة أخرى فلا يحد سبباً

في كل دعوى من الدعويين اللتين اختصم فيهما باعتباره مدعى عليه وإنما هو تدليل لما يدعيه من حقوق على الأرض المتنازع عليها لا تأثيره على وحدة السبب في الدعويين . كذلك يعتبر المدعى عليه واحداً في الدعويين لأنه إنما كان مختصاً شخصياً في كل منهما وغاية ما في الأمر أنه كان في الدعوى الأولى يستند إلى تلقى حقه من شخص وفي الدعوى الثانية إلى تلقيه من شخص آخر

المحكمة

• حيث أن أوجه الطعن تلخص فيما يأتي .
- أولاً - أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وذلك للسببين الآتيين .
- الأول - أنه أخطأ في تطبيق شروط قوة الشيء المحكوم به وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه عند ما قرر عدم جواز المناقشة في حق القرار المقضى به للمدعى عليهم في الطعن بموجب حكم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الصادر من محكمة الاستئناف اعتماداً على قوة الشيء المحكوم فيه بذلك الحكم لم يلاحظ أن هناك اختلافاً في السبب القانوني في الدعويين إذ أن الطاعن كان مختصاً في الدعوى الأولى بصفته متلقياً حق الملك عن محمد مصباح الساعاتي بموجب عقد ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ في حين أنه في الدعوى الحالية كان الطاعن متمسكاً بالحقوق التي تلقاها من وزارة الأوقاف بموجب حجة الاستبدال المؤرخة في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٣ بما أن الحكم لم يلاحظ أنه يوجد اختلاف في أشخاص الخصوم فيهما إذ يقول الطاعن أنه يمثل في الدعوى الأولى محمد مصباح الساعاتي وفي الدعوى الحالية إنما كان يمثل وزارة الأوقاف .
ثانياً - أن الحكم المطعون فيه أخطأ في عدم اعتدائه

بقوة الشيء المحكوم به الاستفادة من حكم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الذي قرر أن حق القرار يزول بزوال حق الرقبة وأنه ليس لصاحب القرار أن يجدد بناءه إذا تعلق بالأرض حق للغير وأن الطاعن بناء على ذلك قد استبدل رقبة الأرض من وزارة الأوقاف فزال بهذا الاستبدال حق القرار المقضى به للمدعى عليهم بالحكم الأول ويقول الطاعن أنه بالرغم من تمسكه بما قضى به حكم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه لم يأبه لحجته هذه - ثانياً - أن بالحكم المطعون فيه بطلاناً جوهرياً للسببين الآتين - الأول - أن الحكم بني على ما يخالف الثابت بالأوراق الرسمية المقدمة للمحكمة وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن محكمة الاستئناف بنت حكمها على أن وزارة الأوقاف باعت له قطعة أرض محكرة للمدعى عليهم وأن الطاعن اشترى الأرض مثقلة بهذا القيد ويقول أن ما يشير إليه بحجة الاستبدال من وجود حكر على الأرض إنما يرجع إلى سبق احتكارها له هو كما أن المحكمة بنت حكمها على سبق وجود بناء للمدعى عليهم قائم بالأرض وأن الطاعن هدمه وهذا يخالف لما هو ثابت في العقد الرسمي المؤرخ في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ولما هو ثابت في الأحكام النهائية وفي تقارير الخبراء وفي محضر التسليم الرسمي الصادر من وزارة الأوقاف تنفيذاً لحجة البدل ومخالف لمحضر التسليم الرسمي المحرر لمحمد مصباح الساعاتي المؤرخ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦ ثم يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه خالف كذلك ما هو ثابت في حكم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الذي أعلن أن حق القرار يزول بزوال حق الرقبة وأنه لا يصح لصاحب القرار أن يجدد بناءه . - الثاني - خلوا الحكم المطعون فيه من بيان الأسباب التي بني عليها قضاءه الضمني برفض دفع ابداء الطاعن ويقول في بيان ذلك أن

مازعه الطاعن من وجود اختلاف في السبب وفي الخصوم في كلتا الدعويين لاصحة له وذلك لأن السبب القانوني في الدعويين هو حق القرار على الارض فما يتمسك به الطاعن من أنه كان مختصا في الدعوى الاولى بصفته متلقيًا حق الملكية من محمد مصباح الساعاتي ومختصا في الدعوى الثانية الصادر فيها الحكم المطعون فيه بصفته مشتريًا لحق الرقبة من وزارة الأوقاف بموجب حجة الاستبدال ما تمسك به الطاعن من هذا لا يعدسيا في كل دعوى من الدعويين اللتين كان مختصا فيهما باعتبار مدعى عليه وإنما هو لا يعدو أن يكون تدليلا لما يدعيه من حقوق على الارض المتنازع عليها وليس لهذا التدليل أى تأثير على وحدة السبب في كلتا الدعويين .

« أما مادعاء الطاعن من أنه كان يمثل في الدعوى الاولى محمد مصباح الساعاتي وفي الثانية وزارة الأوقاف فلا قيمة لهذا الادعاء لانه لم يكن يمثل أحدا منهما في الدعويين بل انه كان مختصا شخصا وكل ما في الأمر انه كان في دفاعه يستند الى تلقى حقه منهما على التوالى وعلى ذلك فاتحاد الخصوم في الدعويين لاشابة فيه .

« وحيث أنه بالنسبة للسبب الثاني من هذا الوجه فانه على الرغم من تضارب هذا الوجه مع سابقه فان الحكم المطعون فيه قد أخذ على عكس ما يزعم الطاعن بما قرره حكم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ احتراماً لقوة الشيء المحكوم به المتوافرة شرائطها على ما سبق بيانه من ثبوت حق القرار للدعى عليهم ولو تهدم البناء مادام انه لم يتعلق بالرقبة حق للغير وفي الوقت نفسه أثبت ذلك الحكم ان رقبة العين المتنازع عليها لم يكتسبها الطاعن ولا البائع له محمد مصباح الساعاتي بالتقادم حيث انهما لم يضعا يدهما على الارض المدة المكسبة

وزارة الأوقاف التي حل هو محلها لم تكن طرفا في الحكم الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وانه من أجل ذلك لا يمكن أن يكون لذلك الحكم قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لها في الدعوى الحالية وانه بالرغم من تمسكه بهذا الدفع فان محكمة الاستئناف أهملته .

(عمر الوجه الاول)

« وحيث انه بالنسبة للسبب الاول من هذا الوجه فانه جاء بحكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في الدعوى رقم ٨٦١ سنة ٤٧ قضائية التي رفعت من المدعى عليهم في الطعن ضد الطاعن وضد محمد مصباح الساعاتي القاضي بثبوت حق المدعى عليهم في القرار على الارض المتنازع عليها ما يأتي .

« وحيث انه متى ثبت أن المستأنف (الطاعن) « لم يملك هذه العين بمضى المدة الطويلة المكسبة « للملكية وانه معترف بأن الارض مملوكة لثلاثة « أوقاف فتكون ملكية هذه الأوقاف الثلاثة « لازالت قائمة وقيامها لا يسقط حق المستأنف « عليهم الثلاثة (المدعى عليهم في الطعن) في القرار « على تلك الارض حتى ولو كان البناء قد تهدم ، « ويكون المستأنف غير محق في الدفع بزوال حق « المستأنف عليهم الثلاثة في البناء لهدمه «

والثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك من جديد بسقوط حق القرار المقضى به للدعى عليهم في الطعن استنادا الى أن المباني التي كانت قائمة على الارض قد زالت فقد قضى ذلك الحكم بعدم جواز المناقشة في حق القرار المذكور احتراماً لقوة الشيء المحكوم به فيبين عما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه هذا لتوافر الشرائط القانونية لقوة الشيء المحكوم به وان

للملكية وعلى ذلك فإيعابه الطاعن على الحكم المطعون فيه غير صحيح ولذا يتعين رفض هذا الوجه .

عنه الوجه الثاني

« وحيث أنه بالنسبة للسبب الأول منه فغير صحيح ما ادعاه الطاعن من أن الحكم بني على ما يخالف الأوراق الرسمية لأن محكمة الموضوع بعد أن اطلعت على حجة الاستبدال الصادرة من وزارة الأوقاف وعلى الدعاوى التي رفعت بين الخصوم والتي كانت منضمة إلى الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن بينها تقرير الخير في الدعوى المستعجلة التي رفعت أمام محكمة الخليفة قد حصلت فهم الواقع فيها وبينت في حكمها مم وكيف حصلته فلا يكون حكمها خاضعا لرقابة محكمة النقض في ذلك مادامت الدلائل التي حصلت منها هذا الفهم سائغة .

« وحيث أنه بالنسبة للسبب الثاني منه فإنه قد سبق الرد عليه فيما تقدم وبذلك يتعين رفض هذا الوجه .

(طن غنيم افندي فوزى وحضر عنه الاستاذ عزيز بك خانكي ضد حافظ افندي محمود عن نفسه وبصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد فهمي عبد اللطيف رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السادة والعزة محمد لبيب عطيه باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وعلى حيدر حجازى بك مستشارين ومحمد رشدي بك رئيس النيابة)

٧٣

٧ مايو سنة ١٩٣٦

نقض وإبرام . الطعن بمخالفة الحكم للقانون أو بمخالفة الواقع الواردة به لما هو ثابت بالأوراق . وجوب إيضاح وجوه المخالفة .

المبدأ القانوني

الطعن على الحكم بمخالفته للقانون أو بمخالفة الواقع المدونة به لما هو ثابت بالأوراق المقدمة في الدعوى يجب أن توضع فيه وجوه

المخالفة توضيحا معينا لها . وكل طعن يكون مبهم المدلول لا يكشف عن وجه المخالفة يكون غير مقبول .

الحكم

« بما أن الطعن بني على سببين - الأول بطلان جوهرى في الحكم يرجع لثلاثة أمور . والثاني بطلان في الاجراءات أثر في الحكم الذي جاء أيضا مخالفا للمادتين ٢٦١ و ٢٦٢ من قانون المرافعات .

ويتلخص الوجه الأول بفروعه الثلاثة على ما يفهم من عبارة التقرير ومذكرتي الشرح فيما يأتي . - أولا - أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات بذكره وقائع تخالف الثابت في الأوراق وسكوته عن إيضاح الظروف والملابسات التي حصلت فيها الاستدانة بالسند موضوع الدعوى - ثانيا - جاء في ذلك الحكم أن محكمة ثاني درجة اطلعت على تقرير الخير وتبينت صحة النتيجة التي وصل اليها بكيفية لاتدع مجالا للشك في أن الامضاء المطعون عليها مزورة ولذلك تأخذ المحكمة بتقريره للاعتبارات المتقدمة . تقول الطاعنة ان الحكم اكتفى بذلك وأهمل الكلام عن الاعتراضات الفنية التي وجهت منها على تقرير الخير والاعتراضات الشخصية الخاصة به من عدم أخذ المحاكم بأعماله كأن كل هذا لا يضعف في نظر المحكمة من قيمة ذلك التقرير . - ثالثا - أبدت محكمة الاستئناف رأيها بصراحة في وثوقها بكفاية محمد علي سعودي افندي وعينته خيرا للترجيح بين آراء الخبراء المستعصية في هذه الدعوى وتقول الطاعنة ان المحكمة بهذا التصريح قد أبدت رأيها في حكمها التمهيدى بأنها ستأخذ بما يقرره الخبير .

استيضاحه وهي على أية حال لم تثر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع .

أما ما ذكرته من أن أوراق المضاهاة المعترف بها من قبل ما كانت تصلح للمضاهاة بل كان يتعين أن تستبدل أوراق جديدة بها فهو قول غير جدي ويجب الالتفات عنه

أما ما ادعته الطاعة من مخالفة الاجراءات لنص المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ من قانون المرافعات ففضلا عن انه جاء بأسلوب عائم لا ضبط فيه ولا بيان فانه غير صحيح ولم يتقدم عنه أى دليل

(طعن لست عاتقة أحمد بكير وحضر عنها الاستاذ ابراهيم زكي بك ضد حلد افندى سليمان الملاح وحضر عنه الاستاذ محمد حسن رقم ٨٦ سنة ٥ ق بالمينة السابقة)

٧٤

٧ مايو سنة ١٩٣٦

إضافة الملحق لللك . الأبنية . حصولها في أرض موقوفة
من مال النير . حكمها .

(المادتان ٤٤١ من قانون العدل والانصاف و ٦٥ من القانون المدني)

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٤١ من قانون العدل والانصاف لا تخرج في أحكامها عما جاء بالفقرة الأولى من المادة ٦٥ من القانون المدني فان شروط انطباق هذه المادة أساسها الغصب كما هو وارد في نص المادة ٤٤١ المذكورة .

فاذا نفت المحكمة عن واضع اليد نية الغصب واعتبرته حسن النية فلا انطباق لأي من هاتين المادتين . على أن النزاع فيما زاده واضع اليد في الموقوف من مثل بناء أو شجر إنما هو نزاع في أمر مدني صرف خاضع لأحكام القانون المدني لا لأحكام الشريعة الغرام .

أما الوجه الثاني فيتلخص على ما جاء في عبارة التقرير ومذكرتي الشرح في أن الاجراءات التي سارت عليها محكمة الاستئناف من عدم استحضار باقى الخبراء المقدمة تقاريرهم في الدعوى والمعترف بأنهم فينون لأبداء آرائهم فيما قاله الخبير محمد علي سعودي افندى ولتايد نظرياتهم التي أبدوها في تقاريرهم — هذه الاجراءات كانت باطلة وقد أدت الى الاخذ برأى الخبير سعودي افندى وتأثر بذلك الحكم المطعون فيه — وتقول الطاعة انه لا يغير من هذا أن المحكمة قالت انها ناقشت سعودي افندى فأبدى بيانات أقنعتها إذ هي قد سمعت هذه البيانات من جهة واحدة ثم ان هذه الاجراءات مخالفة للمادتين ٢٦١ و ٢٦٢ من قانون المرافعات .

هذا هو ملخص ما جاء به الطاعة في وجهي الطعن .

وبما انه عن الفرع الاول من الوجه الاول فليس في تقرير الطعن ولا في مذكرتي الشرح أى بيان لمخالفة الحكم المطعون فيه لما تنص عليه المادة ١٠٣ من قانون المرافعات ولا أى وضوح لما ادعى من مخالفة الوقائع الواردة به لما هو ثابت في الأوراق وإنما جاء في التقرير والمذكرتين كلام عام مثاره ومؤداه مناقشة وقائع الدعوى . أما الفرعان الثاني والثالث من هذا الوجه فليس فيهما الا محاولة من الطاعة لاقحام موضوع الدعوى على محكمة النقض فيزى بحث في القانون وكل من الاقحام والتعلل الذي سبق لتبريره باد للبيان ولا شبهة فيه .

وبما ان الوجه الثاني مردود بأن الطاعة لم تبين من أية ناحية كانت اجراءات محكمة ثاني درجة باطلة عند ما قام الخبير أمامها بالمضاهاة التي تدبته لها وعند ما استوضعت منه في الجلسة ما أرادت

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله وتقول وزارة الأوقاف في بيان هذا الطعن انها كانت دفعت أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف ان أحكام الشريعة الإسلامية الغراء هي الواجبة التطبيق في الدعوى المطروحة وان المادة ٤٤١ من قانون العدل والانصاف تنص على انه « اذا زاد الغاصب في الموقوف شيئا مقوما بمال كبناء أو شجر يأمره » القاضي برفعه وقلعه ان لم يضر رفعه بأرض » الوقف فان كان يضربها فليس للغاصب أن يرفعه » بل يتمسكه القيم للوقف بقيمة البناء مرفوعا » والغراس مقلوعا يدفعها من غلة الوقف » ولكن الحكم المطعون فيه بدلا من أن يطبق هذه المادة طبق المادة ٦٥ من القانون المدني وذكر ضمن أسبابه « أن لا محل لتطبيق أحكام الشريعة في هذه » المسألة المدنية الصرفة وان الواجب هو تطبيق » أحكام القانون المدني فيها » وقد خالف في ذلك نص القانون اذ ان المادة السابعة من القانون المدني تنص على ان « الاموال الموقوفة هي المرصدة على جهة » « بر لا تقطع ويصح أن تكون منفعتها لأشخاص » « بشروط معلومة حسب المقرر بالوائح في شأن ذلك » وظاهر من هذا ان المشرع لم يمس الاحكام المقررة من قبل بالنسبة للوقف وهي أحكام الشريعة الغراء فالحكم على خلاف هذه الاحكام يقع حكما خاطئا من حيث التطبيق القانوني ومن أجل هذا تطلب الوزارة نقض الحكم وإعادة الدعوى لمحكمة استئناف مصر للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى » وحيث ان المادة ٤٤١ من قانون العدل والانصاف التي ترى وزارة الاوقاف انها هي الواجبة التطبيق لم تخرج في أحكامها عما جاء في

الفقرة الأولى من المادة ٦٥ من القانون المدني التي نصها « فاذا حصل الغراس أو البناء أو غير » « ذلك من الاعمال من شخص بمهمات وأدوات » « نفسه في ملك غيره فالمالك مخير بين ابقاء هذه » « الأشياء بأرضه وبين الزام فاعلها بنزعها » وذلك لأن شروط انطباق هذه المادة والخيار المنفرد عنها أساسها الغصب كما هو وارد في نص المادة ٤٤١ من قانون العدل والانصاف .

« وحيث ان محكمة أول درجة قد نفت عن المدعى عليهم في الطعن نية الغصب بل اعتبرتهم حسني النية فقد جاء في حكمها :

« قرى المحكمة ان دفع الوزارة بعدم ملزوميتها » « بقيمة تلك التحسينات والاضافات على زعم أن » « يد المدعى يد غاصبة في غير محله أيضا لأنه ثبت » « أن المدعى ومن اشترى منهم كانوا جميعا حسني » « النية وتملكوا بمقتضى عقود فلم يكونوا غاصبين » ومحكمة الاستئناف تابعت محكمة أول درجة في هذا التوجيه ولم يكن هذا التوجيه محل طعن من قبل وزارة الأوقاف امام تلك المحكمة فلا يمكن - والحالة هذه - أن تكون المادة ٤٤١ من قانون العدل والانصاف محل تطبيق في هذه المسألة لأنها وضعت لحالة الغصب أي لحالة انتزاع الشيء من صاحبه بالقوة أو أن يكون وضع اليد عليه مقرونا بسوء النية لانعدام الحق وعدم وجود سند به وهذه الحالة ليست حالة الدعوى ، على أن ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف من اعتبار المسألة المطروحة عليها مدنية صرفة ومن وجوب تطبيق أحكام القانون المدني لا غبار عليه قانونا ومحكمة النقض تقرها عليه . ولذا يكون هذا الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(طن وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد يوسف ضد احمد طه احمد السجاني وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ادوار بك قصيري عما الأول رقم ١٠٠ سنة ١٩٢٠ ق بالهيئة السابقة)

٧٥

٧ مايو سنة ١٩٣٦

قاضى الأمور المستعجلة . تناوله موضوع الحق . لا يطل
حكمه . لا أثر له على الموضوع في ذاته .
(المادة ٢٨ مرافعات)

المبدأ القانوني

إن مساس قاضى الأمور المستعجلة بموضوع
الحق ليس من شأنه - حتى لو حصل - أن
يجعل حكمه صادراً في أمر لا اختصاص له
فيه فيطله وإنما يكون تزيدياً اضطرابياً أو غير
اضطرابي وعلى كلتا الحالتين فإن موضوع
الحق في ذاته يبقى محفوظاً سليماً يتناضل فيه
ذوو الشأن لدى جهة الاختصاص
المحكمة

« بما أن وجوه الطعن تلخص فيما يأتي . - أولاً -
إن الحكم المستأنف الذي أيد استئنافاً لأسبابه قد
أغفل ذكر وقائع كان لزماً عليه أن يذكرها
ليمكن محكمة النقض من المراقبة التي منحها إياها
القانون وبما لم يذكره أن النزاع المطروح للآن أمام
محكمة الاستئناف المختلطة لم يكن مقصوراً على إدارة
إبراهيم عاداه بك وإنما شمل النظر في أحقية المديونات
في تقاضى نفقة من الربيع قبل وفاة الديون وإن محكمة
الاستئناف الأهلية لما طرح عليها أمر النفقة
قررت مبدئياً أن تقدير النفقة يجب أن يلاحظ
فيه ترك شيء من الغلة للدائن بنى بسداد ولو جزء
واحد من أقساط الدين وأخيراً لم يذكر الحكم أن
هناك قضيتين مضمومتين ظهر منهما أن المدعى عليها
الأولى في الطعن لها موارد رزق وثروة أخرى خلاف
استحقاقها في الوقف - ثانياً - أثبت الحكم المستأنف
أمرين على نقيض ما جاء على لسان الحارس القضائي
وما جاء على لسان الدفاع عن السيدة خديجة فقد ذكر أن
الغلة التي تدبرها الأعيان كافية لدفع النفقة دون

الاضرار بأنثاء في حين أن الحارس قد قرأ الغلة
لاتنى حتى بسداد المال وذكر الحكم أيضاً أنه لم يثبت
أن للسيدة خديجة موارد أخرى في حين أن وكيلها
اعترف بأن لها موارد - ثالثاً - قد أخطأ الحكم في
تطبيق القانون حين وصف الدعوى بأنها مستعجلة
في حين أن أسباب الاستعجال غير متوافرة . ويقول
الطاعنون أن ما ذكره الحكم تعليلاً لوصف
الاستعجال ليس الإعبارة معمة تصلح لكل دعوى
مستعجلة أو غير مستعجلة : - رابعاً - أخطأ الحكم
يضاً في تطبيق القانون لأنه قد مس فعلاً صميم
الموضوع القائم بين طرفي الخصومة من قبل رفع
الدعوى المستعجلة وهو أحقية أو عدم أحقية
لمدعى عليها الأولى في تقاضى النفقة قبل
أن يستوفى المرحوم إبراهيم عاداه بك دينه .
- خامساً - كذلك أخطأ الحكم في تطبيق القانون
بقضائه بالنفقة رغم إرادة الدائن واضرار بحقه
تلك هي وجوه الطعن التي تقدم بها الطاعنون .

« وبما أن الأوجه الأولى والثاني والخامس مردوها
جميعاً إما بطلان الحكم لقصور فيه وعيب في الاستناد
ولما لخطأ في القانون في نقطة لاعلاقة لها
بالاختصاص وهذا وذاك غير جائز الطعن به
أمام محكمة النقض مادام الحكم المطعون فيه صدر
من محكمة ابتدائية في استئناف مرفوع لها عن حكم
قضت به محكمة جزئية ومادام الطعن مقصوراً على
مسألة الاختصاص بحكم الفقرة الأخيرة من المادة
العاشرة من قانون محكمة النقض والابرام ومسألة
الاختصاص لم يشر إليها في هذه الوجوه الثلاثة
بأنها كانت موضع خطأ يعيه الطاعنون .

« وبما أن الوجه الثالث مردود بأن الحكم
الابتدائي الذي أيد لأسبابه قد وقي البيان في وصف
الاستعجال القائم في الدعوى المطروحة فقد ذكر
ما يأتي . « وحيث أن حاجة المدعية إلى بعض حقها في »

« محظوظا سليما يتنازل فيه ذو الشأن لدى »
« جهة الاختصاص »

« وبما انه يبين من هذا ان مساس قاضي الأمور
المستعجلة بموضوع الحق حتى لو حصل ليس غما
يسلب ذلك القاضي اختصاصه ويطل حكمه وانما
يكون تزييدا اما اضطراريا أو غير اضطراري وعلى
كلتا الحالتين يبقى به موضوع الحق محظوظا سليما
يتنازل فيه ذو الشأن لدى جهة الاختصاص .

(طن يوسف ابراهيم عاداه وآخر وحضر عنهما الاستاذ فليكس
بنزافين ضد الست خديجة هاتم ابراهيم الجيار وآخر وحضر
عن الأولى الاستاذ سليمان حافظ رقم ١٠٢ سنة ٥ ق بالمهية
السابقة)

٧٦

٧ مايو سنة ١٩٣٦

مدين . دعوى ابطال تصرفات المدين . لاشان لقانون التسجيل

فيها . المادة ١٤٣ مدين

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعوى - كما فيها المدعى في
طلبه الاحتياطي ووافقت المحكمة على هذا
التكييف - ليست دعوى مفاضلة بين عقد مشترك
أول وعقد مشترك ثان بل هي دعوى دائن
بسيط يطلب ابطال تصرفات مدينه الضارة
بحقوقه فلا شأن لاحكام قانون التسجيل
في ذلك الصدد .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على خمسة أوجه تحصل
الثلاثة الأوجه الأولى منها في مخالفة الحكم المطعون
فيه لاحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص
بتعديل نصوص القانون المدني للبحاكم الأهلية فيما
يتعلق بالتسجيل إذ قرر - أولا - ان لا محل للمفاضلة
بين عقدي الطاعن وعقد محمد شحاته خضري حين انه
طبقا لنص المادة الأولى من القانون المذكور يكون

« غلة الوقف وما قد يصيبها من الضرر اذا استمر »
« حيس هذا الحق عنها من شأنه أن يطبع دعواها »
« بطابع الاستعجال الذي يبرر اختصاص هذه »
« المحكمة » وهذا الذي ذكره الحكم في كل الغناء
لاستظهار المبررات التي اقتضت بها محكمة الموضوع
في قيام حالة الاستعجال التي وصفت بها الدعوى
« وبما ان ماجاء في الوجه الرابع يرد عليه باديء
الرأى ان هذه المحكمة قد سبق أن قضت بتاريخ
١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٣٢ سنة ٥
قضائية في شأن الدعاوى المستعجلة بما يأتي .

« وحيث ان المراد بهذا النص (نص المادة »
« ٢٨ من قانون المرافعات) بعد رد القيد إلى »
« وضعهما الصحيح - أولا - ان ليست مأمورية »
« هذا القاضي (قاضي الأمور المستعجلة) هي »
« تفسير الاحكام والعقود الواجبة التنفيذ »
« ولا الفصل في أصل الحق بل ان مأموريته هي »
« إصدار حكم وقى بحت يرد بها عدوانا باديا »
« للوهلة الأولى من أحد الخصمين على الآخر »
« أو يوقف مقاومة من احدهما للآخر باديا »
« للوهلة الأولى انها بغير حق أو يتخذ اجراء »
« عاجلا يصون به موضوع الحق أو دليلا من »
« أدلة الحق - ثانيا - انه إذا كان في بعض »
« الصور لا يستطيع أداء مهمته إلا إذا تعرف »
« معنى الحكم أو العقد الواجب التنفيذ أو تناول »
« موضوع الحق لتقدير قيمته فلا مانع بمنعه »
« من هذا ولكن تفسيره أو بحثه في موضوع »
« الحق وحكمه بعد هذا التفسير أو البحث لا يحسم »
« النزاع بين الخصمين لا في التفسير ولا في »
« موضوع الحق بل لا يكون الا تفسيراً أو بحثاً »
« عرضيا عاجلا يتحسس به ما يحتمل لأول »
« نظرة ان يكون هو وجه الصواب في الطلب »
« المعروض عليه ولا يزال التفسير أو الموضوع »

عقدا الطاعن هما المعتبران قانونا ومفضلان على عقد محمد شحاته خضر لأنهما مسجلان وعقد محمد شحاته المذكور غير مسجل بالمرّة .. ثانيا - ان الحكم الابتدائي أبطل عقدي الطاعن بناء على دعوى ابطال التصرفات (الدعوى البوليسية) - ولو أن محمد شحاته خضر سجل صحيفة دعواه وقت رفعها طبقا لنص المادة ١٢ من قانون التسجيل لكان لهذا التسجيل حجته أما وقد أهمله فهو المفرط ولا يصح الأخذ بعقده وتقديمه على عقدي الطاعن - ثالثا - إن الحكم المستأنف حكم بإبطال عقود البيع الصادرة من هذا المدين (محمد عبدالعال على عوف) الى المستأنفين باعتبار انها حصلت اضرارا بحقوق الدائن (محمد شحاته خضر) الذي ترتب دونه بعقد ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وان هذا الحكم في محله في حين ان الدعوى البوليسية قد قضى عليها قانون التسجيل ومع التسليم جدلا انه لم يلغها فقد أخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون اذ أن الدعوى البوليسية يقتضى تطبيقها قيام الدليل على علم المشتري الثاني بعقد بيع المشتري الأول الذي لم يسجل وتواطؤ هذا المشتري الثاني مع البائع اضرارا بالمشتري الأول وقانون التسجيل قد قضى على ذلك كله « وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يتعرض في أسبابه لاحكام قانون التسجيل الا عند التكلم على قيمة عقد محمد شحاته خضر الغير المسجل فقال « ان الحكم المستأنف قضى باعتبار عقد البيع المورخ في ٤ « نوفمبر سنة ١٩٢٤ الصادر الى محمد شحاته خضر « من محمد عبدالعال على عوف غير ناقل للملكية العين « المبيعة لأنه غير مسجل وانه لا يرتب عليه الا التزام « شخصي بينهما » ثم استنتج من هذا ان الحكم المستأنف وأقره عليه النتيجة المنطقية له بقوله « فيلاقتهما هي علاقة دائن وهو محمد شحاته خضر بمدينه هو محمد عبدالعال » وخرج من ذلك الى القول

بأنه « من المقرر ان للدائن أن يطلب ابطال تصرفات مدينه الضاربة به طبقا للقانون » ثم أخذ يبحث في أسباب الحكم المستأنف التي أبطلت بمقتضاها عقود البيع الصادرة من هذا المدين (محمد عبدالعال) الى المستأنفين (الطاعن وأخرى) باعتبار انها حصلت اضرارا بحقوق الدائن محمد شحاته خضر الذي ترتب دونه بمقتضى عقد ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فقال مانصه « ومن حيث ان الحكم المستأنف بإبطال هذه « العقود في محله للأسباب التي بنى عليها هذا « الابطال وهي أسباب اشتملت على جميع « أركان دعوى ابطال تصرفات المدين الضاربة « بمدينه فيتعين حيثنذا الحكم بتأييد الحكم المستأنف « في ذلك ورفض استئناف المستأنفين »

« وحيث انه يبين من ذلك ان الأمر فيه التفات من الطاعن فظن ان المحكمة بنت قضاءها على المفاضلة بين العقود المقدمة لها بينما انها لم تعرض لها بالمرّة بل قالت صراحة في حكمها :

« ومن حيث ان مادام ابطال العقود بنى على « ماتقدم فلا محل حيثنذا للخوض في مسألة تفضيل « عقود المستأنفين أو عقد ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ « مادام ان الحكم المستأنف قضى ضمنا بعدم اعتبار « هذا العقد ناقلا للملكية وقد قبل محمد شحاته « خضر هذا الحكم ولم يستأنفه « فالدعوى اذن كما كيفها المدعى في طلبه الاحتياطي وواقته المحكمة على هذا التكييف - ليست دعوى مفاضلة بين عقد مشتر أول وعقد مشترك ثان كما ذهب الطاعن في طعنه بل هي دعوى دائن بسيط يطلب إبطال تصرفات مدينه الضاربة بحقوقه ولا شأن لقانون التسجيل في ذلك وما طبقته المحكمة من أحكام القانون بحسب هذا التكييف لا غبار عليه قانونا ولذا يتعين رفض هذه الأوجه الثلاثة « وحيث ان مبنى الوجه الرابع من أوجه الطعن

٧٧

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

اختصاص . الأوامر الإدارية المحظور على المحاكم التعرض

لها . ماهيتها . إجراءات الحجر الإداري . الدعوى

بإبطالها . من اختصاص المحاكم الأهلية .

(المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

المبدأ القانوني

الأوامر الإدارية المحظور على المحاكم وقفها أو إلغاؤها أو تأويلها هي الأوامر التي تصدرها الحكومة في سبيل المصلحة العامة وفي حدود القانون بصفتها صاحبة السلطة العامة أو السيادة العليا . أما إجراءات البيع الإداري فليست من هذا النوع بل هي نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الحكومية . نظام أكثر اختصاراً وأقل نفقة من نظام قانون المرافعات . وقد أحاطه المشرع بسياج من الضمانات شبيهة بالضمانات التي أحيطت بها إجراءات نزاع الملكية القضائية بالنسبة لجميع ذوى الشأن ومنهم المدين . فالدعوى التي يرفعها المدين الذي يبيع ملكه جبراً بالطرق الإدارية ، على وزارة المالية الدائنة له بالأموال وعلى الرأى عليه المزاد ويقصد منها إبطال إجراءات هذا البيع لوقوع بعض مخالفات فيها هي من اختصاص المحاكم الأهلية حكماً في ذلك حكم دعاوى إبطال إجراءات البيوع الجبرية القضائية .

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن مخالف للحكم المطعون فيه للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لأن

هو بطلان في الحكم ويقول الطاعن في بيان هذا الوجه أنه دفع أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده أقر عقدي البيع الصادرين للطاعن لأن الطاعن أئذ المطعون ضده في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ليفك رهنا على العين المبيعة له كان محو لا للمطعون ضده من شخص يسمى منصور أحمد الأجهوري في مقابل أن يدفع الطاعن قيمة ذلك الرهن فأجاب المطعون ضده بانذار معلن في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ بأنه مستعد لفك الرهن إذا دفع له مبالغ بينها في ذلك الانذار وفي هذا تسليم بملكية الطاعن وقد سكت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع فيكون غير مسبب من هذه الناحية وهذا ما يطله .

« وحيث أنه فضلاً عن أن المحكمة ليست ملزمة بالرد على جميع ما يثيره الخصوم في الدعوى مادامت تكون قد كونت اعتقادها من باقى ظروف الدعوى وملابساتها فإن الانذار الذي يشير إليه الطاعن غير منتج في الدعوى ولا تؤدي عبارته إلى ما يزعجه الطاعن وإذا يتعين رفض هذا الوجه أيضاً .

« وحيث أن مبنى الوجه الخامس خطأ في تطبيق القانون لأن الحكم المطعون فيه قضى بحبس العين تحت يد محمد شحاته خضر المطعون ضده حتى يستوفي الثمن ووجه الخطأ أن الطاعن هو المالك بحسب نصوص قانون التسجيل فلا معنى للقضاء بحبس العين باعتبارها ملكاً لغيره .

« وحيث أنه غير صحيح أن الطاعن لا يزال مالكا بعد الحكم بإبطال عقديه وما دام أنه أصبح غير مالك فلا صفة له في الضرر من حبس العين ولذا يتعين عدم قبول هذا الوجه .

« وحيث أنه يبين من جميع ما تقدم أن الحكم المطعون فيه سليم من كل نقض وأن الطعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه مع مصادرة الكفالة .

(طعن الشيخ عبد الله على أحمد الديب وحضرته الأستاذ أحمد رأفت بك خذ الشيخ محمد شحاته خضر وآخر رقم ١ سنة ٦ ق بالنية السابقة)

اجراءات الحجز الادارى هي من الاعمال الادارية التى اشارت اليها المادة المذكورة وحظرت على القضاء أن يتعرض لها بإيقاف أو إلغاء أو تأويل. « وحيث ان ما يجدر بحثه قبل الفصل في نقطة النزاع القانونية هو استظهار الوضع الحقيقى للدعوى .

« وحيث ان الدعوى هي دعوى مدين نزع ملكيته بمقتضى حكم مرسى مزاد أصدره مدير بى سويف بماله من سلطة ايقاع مثل هذا البيع بعد استيفائه اجراءاته الشكلية - رفعها هذا المدين ضد وزارة المالية باعتبارها دائنة ل المال متأخر على المدين المذكور لانزاع فى أصل ربطه ولا فى تقديره وضد عبد المجيد محمد عفيق الراسى عليه المزاد ومقصوده من هذه الدعوى إبطال اجراءات هذا البيع لوقوع بعض مخالفات فيها . فالدعوى بهذا الوضع ظاهر منها ان الحكومة لم تكن قط مختصة فيها بصفتها جهة سلطة إدارية عامة فهى من اختصاص المحاكم الأهلية بغير شك .

« وحيث ان القول بأن مثل هذه الدعوى من المحظور على المحاكم نظرها لتضمنها طلب إبطال عمل إدارى أجرته الحكومة بصفتها سلطة إدارية غير صحيح لأن الأوامر الادارية المحظور على المحكمة التصدى لها بإيقاف أو إلغاء أو تأويل هي الأوامر التى تصدرها الحكومة فى سبيل المصلحة العامة وفى حدود القانون بصفتها صاحبة السلطة العامة أو السيادة العليا وإجراءات البيع الادارى ليست من هذا النوع لأنها عبارة عن نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الحكومية وهو نظام أكثر اختصاراً وأقل نفقة من نظام قانون المرافعات وقد أحاطه المشرع بسياج من الضمانات تشبه فى دقتها الضمانات التى أحيطت

بها إجراءات نزع الملكية القضائية بالنسبة لجميع ذوى الشأن ومن ضمنهم المدين فكما يحق لهذا المدين أن يطعن فى إجراءات البيع القضائى إذا وقعت فيها مخالفة للقانون ، كذلك يجب أن يكون للمدين المنزوعة ملكيته إدارياً الحق فى الطعن فى إجراءات البيع الادارى الباطلة وتوجيه طعنه ضد الدائن (نازع الملكية) والراسى عليه المزاد « وحيث أنه مهما يبدو قول الطاعنة لأول وهلة وجيهاً وعاماً ينطبق على جميع الأحوال من أن مناط تطبيق المادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية أن يكون الأمر الادارى صادراً من جهة إدارية وفى حدود السلطة التى تخولها صفة الموظف أو الهيئة الادارية لها فى دائرة اختصاصها طبقاً للقوانين واللوائح فهو لا يشمل كل عمل من الأعمال التى تقوم بها الحكومة ، فقد يصدق هذا القول على سلطة الحكومة فى فرض المال على الأتبان الزراعية لأن فى فرض المال تقوم الحكومة بعمل من أعمال السيادة أما فى حالة التأخير فى سداد هذا المال واضطرار الحكومة للالتجاء الى النظام الادارى الذى وضعه المشرع لتحصيل هذا المال المتأخر فهى خاضعة فى هذا العمل لرقابة المحاكم كما هو الواقع فى جميع الأحوال التى تتخذ فيها اجراءات التنفيذ الادارى كحالة تحصيل نفقة محكوم بها من الجهة المختصة مثلاً فان وجدت المحاكم أية مخالفة فى هذا الاجراء للقواعد الموضوعية ألغته وإلا أقرته لأن هذه القواعد وضعت لحماية المدين وليس من العدل ولا من المنطق إقرار هذا الاجراء مع ثبوت الاخلال بهذه القواعد الا كتفاء بالحكم بالتضمنات الناشئة عن هذا الاخلال بدعوى أن العمل على خلاف ذلك فيه تهديد لمصالح الدولة وهدم لما يجب أن يكون لموظفى الحكومة من هبة ولاعمالها من حرمة على أنه لا تهديد لمصالح

فسخ هذا التعاقد فرفضت المحكمة طلبه اعتماداً على أن حق الارتفاق القانوني المترتب على مرسوم تعديل خطوط التنظيم ليس من حقوق الارتفاق التي تستلزم فسخ التعاقد ولم تبحث المحكمة فيما إذا كان تصرف الوزارة ببيع الجزء الذي باعته إلى مصلحة التنظيم وأصبح بعده الجزء الباقي من العقار على حال تبرر طلب الطاعة فسخ التعاقد أو لا تبرره هو تصرف يفسخ عقد الاستبدال أو لا يفسخه وإذا كان يفسخه فهل هو يفسخه فسخاً كاملاً أم فسخاً جزئياً فإن إغفال هذا البحث وما يستتبعه هو قصور في الحكم يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويقتضى تبعاً لذلك نقض الحكم.

المحكمة

» بما أنه ما يؤخذ من وجوه الطعن جملة أن النزاع الذي كان مطروحاً على محكمة الموضوع هو أنه بعد أن رسا على الطاعة مزاد العقار المستبدل ودفعت لوزارة الأوقاف خمس الثمن والملحقات تنفيذاً لقائمة المزاد وبعد أن سارت تلك الوزارة في إجراءات الصيغة الشرعية وحصلت على كشف التحديد اللازم من المساحة بالاستعلام المؤرخ في ١٤ يولييه سنة ١٩٣٠ وفيه أن مساحة العقار المستبدل هي ٦٩ سنتيمتراً، ٩٦ متراً بعد هذا كله أقدمت وزارة الأوقاف على بيع ٦٣ سنتيمتراً، ١٧ متراً من مساحة العقار المستبدل لمصلحة التنظيم لتوسيع شارع اليومى الذي يحده وقبلت من تلك المصلحة ثمناً لهذا الجزء مبلغ ٣٨ جنياً و ٧٨٦ ملماً في حين أن ثمنه بحسب قائمة المزاد هو ٧١ جنياً و ٩٣٣ ملماً تخالفت بهذا التصرف تعهداتها المتدج في قائمة المزاد المصدق عليها منها بأن لا تصرف في الصفة كلها أو في بعضها للغير بما أنها ضيقت على الطاعة حقها في بيع العقار

الدولة في الأمر ولا هدم لمصلحة موظفيها وحرمة أعمالها مادام المال المتأخر لا يسقط الحق فيه بالغاء الإجراءات المترتبة على هذا التأخير وما دام في الإمكان إعادة الإجراءات الملغاة على الوجه الصحيح.

» وحيث أنه يتج من ذلك أن إجراءات البيع الإداري لا تعتبر من الأوامر أو الإجراءات الإدارية المشار إليها في المادة ١٠١ فالدعوى بإبطالها لمخالفتها للقواعد الموضوعية لهذا البيع هي من اختصاص المحاكم الأهلية حكمها بحكم دعاوى إبطال إجراءات اليوع الجبرية القضائية.

(طعن مديرية بني سويف (وزارة المالية) وحضر عنها الأستاذ خليل إبراهيم بك ضد محمد علي عزت اقضى رقم ٨٠ سنة هـ ق الهيئة السابقة)

٧٨

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

حكم . تبينه . وجوب انصباب الأسباب على مقطع النزاع في الدعوى . انصبابها على نقطة ثانوية . قصور مفرد للحكم . (المادة ١٠٣ مناصات)

المبدأ القانوني

إذا كان ما اعتمدت عليه محكمة الاستئناف فيما قضت به من رفض طلبات المستأنف لم يكن مقطع النزاع وإنما كان على نقطة ثانوية في الدعوى كان الحكم قاصر الأسباب وتعين نقضه . فإذا كان الوضع الحقيقي للنزاع المطروح ادعاءً ودفعاً هو أن وزارة الأوقاف (مثلاً) بعد أن ارتبطت مع شخص ما بمقتضى قائمة مزاد على استبدال عقار موقوف تصرفت ببيع بعض هذا العقار إلى مصلحة التنظيم لتوسيع شارع وقبلت ثمن هذا الجزء مخالفة بذلك تعهداتها المتدج في قائمة المزاد بأن لا تصرف في الصفة كلها أو بعضها للغير فطلب الراسي عليه المزاد

كله للتنظيم عملاً بالمادة ٤ من قانون نزع الملكية رقم ه الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ وأصبح ذلك العقار غير صالح للغرض الذي أقدمت الطاعنة من أجله على استبداله وهو تشييد عمارة عليه لهذا قد طلبت من محكمة أول درجة ومن محكمة الاستئناف أن يقضى لها بفسخ التعاقد المشتملة عليه قائمة المزداد والزام وزارة الأوقاف برد ما دفعته لها الطاعنة من الثمن والملحقات مع تعويض مقداره خمسون جنيتها مع رفض دعوى تلك الوزارة . أما وزارة الأوقاف فأنها استمسكت بأن الطاعنة قبلت الاستبدال مسقطه خيارها في التعرض والاستحقاق وغيره وطلبت الطاعنة بياقي الثمن جميعه حتى ثمن الجزء الذي باعته للتنظيم وقبضت هي ثمنه . - وتقول الطاعنة انه برغم وضوح النزاع على هذا الوضع قد جاء الحكم مشوباً بالقصور وبالخطأ في القانون وتأويله إذ انه - أولاً لم يرد على أوجه الدفاع الجوهرية وثانياً - أخطأ فيما ذهب إليه مما تكلم فيه على ماسيأتي بعد .

« وبما انه قد جاء في الحكم المطعون فيه بعد بيان وقائع الدعوى ما يأتي : « وحيث ان حق « الارتفاق الموجب لفسخ عقد البيع هو « ما كان من حقوق الارتفاق الحقيقية التي « قررها القانون المدني أما حقوق الارتفاق « الأخرى وهي المعبر عنها بلغة الفقه بأنها حقوق « ارتفاق طبيعية أو حقوق ارتفاق قانونية « (Legales) مثل الحق المترتب على مراسيم « نزع الملكية أو مراسيم تعديل خطوط التنظيم « فليست من حقوق الارتفاق الحقيقية التي « تستلزم فسخ عقد البيع لأن الحقيقة ان مثل « هذه الحقوق هي قيود لحق الملك تخضع لها جميع « الأملاك في أي يد كانت وتعتبر معلومة لجميع « الناس من تاريخ صدور المراسيم التي يقررها « فلو اشترى شخص عينا قد صدر مرسوم بنزع

« ملكيتها من قبل شرائه أو مرسوم بتعديل خط « تنظيم يدخل بعضها في الشارع قبل هذا الشراء « فليس له أن يدعى بأن ذلك من حقوق الارتفاق « الموجبة لفسخ عقد الشراء »

« وحيث انه لما تقدم لا يكون للمستأنفة الحق في طلب فسخ عقداً الاستبدال للسبب المذكور « ثم جاء في الحكم بعد ذلك . . . « وحيث انه « فيما يختص بمقدار الجزء الذي دخل في خط التنظيم « وثمانته خارج عن موضوع النزاع والمستأنفة « الحق في المطالبة به بدعوى على حدة ان رأت « ان لها وجهاً للنازعة في تقدير ثمنه »

« وبما ان هذا الذي اعتمدت عليه محكمة الاستئناف فيما قضت به من رفض طلبات الطاعنة واجابة وزارة الأوقاف إلى ما طلبت وهو ما تعلق بحق الارتفاق لم يكن مقطع النزاع وإنما هو حوم منها حول نقطة ثانوية لا تمس الحاجة إليها .

« وبما ان الوضع الحقيقي للنزاع ادعاء ودفعاً هو أن وزارة الأوقاف بعد أن ارتبطت مع الطاعنة بقائمة المزداد تصرفات التصرفات التي سبق ذكرها وفي هذه التصرفات ظاهرة بارزة جلية وهي أن العقار المستبدل أصبح بانتقال ملكية جزء منه اختياراً أو اضطراراً محل بحث فيما إذا كان الباقي منه على حال تبرر طلب الطاعنة فسخ التعاقد على استبداله أو لا تبرره .

« وبما ان الحكم المطعون فيه لم يبحث قط فيما إذا كان تصرف الوزارة بالاتفاق مع مصلحة التنظيم على التخلي عن ال ٦٣ و ١٧ متراً مقابل قبضها ثمنها المتفق عليه بينهما هو تصرف يفسخ عقد الاستبدال فسحاً جزئياً أو لا يفسخه وكذلك لم تبحث ما إذا كان هذا التصرف إذا اقتضى الفسخ يترتب عليه فسخ كامل أو لا يترتب عليه ذلك وإذا قيل يترتب الفسخ الجزئي هل يكون لوزارة الأوقاف

على دعوى الضمان المحكوم فيها برفض طلبه الاحتياطي .
المحكم.

« من حيث ان مبنى وجهى الطعن الأولين أن خبير الدعوى - على الرغم من أن الحكم التميدى الذى أصدرته محكمة الاستئناف قد قصر مأموريته على تصفية الحساب بين الطاعن والمدعى عليهما (ولدى عبد الرازق بك نصير) بعد الاطلاع على مستنداتها وسماع ملاحظاتها وشهودها - قد تجاوز حدود هذه المأمورية معتمدا على ما أثبتته بمحضر أعماله من أن المحكمة قد أذنت له فى ذلك فيما تلقاه عنها شفويا فاطلع على دفاتر ورتة المرحوم فرغى بك ونقل عنها ماشاء فى غيبة الطاعن ثم اعتمد على ما نقله من ذلك فى نتيجة تقريره ويقول الطاعن أن فى هذا اخلافا بحق دفاعه وتصرفا من الخبير لا يملكه قانونا ومناقضة من المحكمة لنفسها فيما جاء بالحكم الموضوعى مغايرا للحكم التميدى وكل ذلك يبطل الحكم .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث ان محكمة الاستئناف حين قررت بأسباب حكمها ان اثمان أعمال البويات التى اعتمدها الخبير هى ثمن المثل الذى قبله الطاعن فى عمارة أخرى لم تعتمد فى ذلك على دليل كان قائما أمامها والاعتماد فى الدعوى على دليل وهمى يبطل الحكم .

« وحيث ان مبنى الوجهين الرابع والخامس أن المحكمة الابتدائية قضت فى الدعوى الأصلية بالزام المدعى عليهما فيها بما رأته المحكمة باقيا للمدعى عندهما وفى دعوى الضمان برفضها بانية حكم الرفض على عدم وجود رابطة بين المدعى (الطاعن) والمدعى عليهما فى دعوى الضمان وعلى أن ما ذهب اليه المدعيان فيها من الاحتكام الى دفاتر

باعتضاء ثمن هذا الجزء من الطاعنة برغم سبق تسلمها اياه من مصلحة التنظيم إلى غير ذلك مما ترى محكمة النقض معه أنها عاجزة عن مراقبة الخطأ فى تطبيق القانون وعلى هذا يتعين نقض الحكم لقصور أسبابه (طعن الست بديعة هانم حين وحضر عنها الاستاذ عابى فضل ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد يوسف رقم ٩٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٧٩

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

١ - خبير . الاعتراض على أعماله . وجوب إبدائه عند مباشرة الخبير للعمل أو لدى محكمة الموضوع . إيدأؤه لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز .
٢ - تقضروا برام . دعوى أصلية . دعوى ضمان فرعية . متى يصح للدعى الطعن فى الحكم الصادر برفض دعوى الضمان ؟

المبادئ القانونية

١ - إذا بدا لأحد خصوم الدعوى اعتراض على أعمال الخبير فعليه أن يثبت اعتراضه على الخبير عند مباشرة العمل فى الدعوى . فإذا فاته ذلك فعليه أن يبدى اعتراضاته لدى محكمة الموضوع فان فاته ذلك أيضا فطعنه على تلك الأعمال أمام محكمة النقض يكون سببا جديدا لا يلتفت اليه .

٢ - إذا حكم فى الدعوى الأصلية وفى دعوى الضمان الفرعية المرفوعة من المدعى عليه على ضامنه ، وطعن المدعى الأصل فى الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية فانه لا يجوز له التمسك بوجوه خاصة بدعوى الضمان الفرعية إذا كان لم يطلب بصفة احتياطية الحكم بطلباته على المدعى عليه فى الدعوى الفرعية وذلك حتى يمكن اعتبار طعنه واردا

المدعى عليهما فيها وما تبع ذلك من امتناع هذين عن تقديم هذه الدفاتر لا يقدم ولا يؤخر في موقف كل طرف بالنسبة للمدعى الأصلي (الطاعن) وإن محكمة الاستئناف قد ألغت الحكم المستأنف فيما يختص بالدعوى الأصلية وبنت هذا الإلغاء على أسباب منتزعة بعضها من الإطلاع على دفاتر المدعى عليهما في دعوى الضمان . وأيدت الحكم المستأنف فيما يختص بدعوى الضمان معتمدة على أسبابه ، ويقول الطاعن أنه قد ترتب على هذا التأيد وقوع التناقض بين الأسباب الضمنية التي يكون الحكم الاستئنافي في دعوى الضمان قد بني عليها وبين الأسباب الواردة بالحكم المستأنف خاصة بدعوى الضمان وهذا يعيب الحكم ويبطله

« وحيث أن الثابت في محاضر أعمال الخير المقدمة صورها الرسمية لهذه المحكمة أن الخير طلب من الخصوم مستنداتهم فقرر الحاضر عن ولدى فرغلي بك (الضامنين) أن الحكم التمهيدى لم ينص على شيء بخصوصهما وإنما لن يحضرا عند مباشرة العمل وأن الخير لما عرف الحاضر عنهما بأن حضور موكله ضرورى لسماع أقوالهما فيما يختص بأعمال البويات التي عملت في ملكهم ... صمم على رأيه كما ثبت بها أيضا أن الخير لما سأل الحاضر عنهما عن عقد ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ الذي اشير إليه في الحكم التمهيدى قال أنه ليس هناك مطلقا عقدهما هذا التاريخ ولذلك قرر الخير السفر لمصر لاستلام مستندات الطرفين من قلم الكتاب ولما تبين له أن ليس منها ما تاريخه ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ طلب مقابلة رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم التمهيدى وعضوينا بشأن العقد المذكور المشار إليه في الحكم التمهيدى وعما إذا كان يجوز له الإطلاع على دفاتر فرغلي أم لا وأجيب طلبه وأثبت في محضره ما أفهمته المحكمة من أنها تقصد بهذا العقد عقدا لاتفاق عن أعمال

البويات المحرر بالفرنسية بين المرجوم عبدالرازق بك نصير والمرحوم احمد بك فرغلي وإنها لم تخرج ولدى فرغلي بك من الدعوى وإن له أن يطلب منهما ما يرى لزوما لطلبه لمباشرة المأمورية كذلك ثبت في تلك المحاضر أيضا أن الخير اطلع على دفاتر فرغلي ونقل عنها وإن المحامى عن الطاعن اطلع بعد ذلك على محاضر أعمال الخير وطلب التأجيل ليقيم ملاحظاته وأنه قدمها إلى آخر ما جاء بهذه المحاضر .

« وحيث أن الطاعن فضلا عن عدم اعتراضه على أعمال الخير عند مباشرته العمل في الدعوى فإنه لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل على أنه طعن بعد ذلك لدى محكمة الموضوع في هذه الأعمال طالبا بطلانها فظننه الآن في هذه الأعمال أمام محكمة النقض لا ينبغي الالتفات إليه لقيامه على أسباب جديدة لا يصح عرضها ابتداء على محكمة النقض .

عن الوجه الثالث

« وحيث أن الوجه الثالث غير صحيح فإن الكشف المحدد لثمان المثل المشار إليه والمطعون فيه كان مقدما لمحكمة الاستئناف (كذلك عليه صورة المحافظة المقدمة لهذه المحكمة وقد قدم لهذه المحكمة فوجد موقعا عليه من الطاعن) .

عن الوجهين الرابع والخامس

« وحيث أن الوجهين الرابع والخامس يتعلقان بدعوى الضمان ولا شأن للطاعن في التمسك بهما على (المطعون ضدهما) المدعى عليهما في الدعوى الأصلية لأنه لم يطلب الحكم بصفة احتياطية بطلانها على المدعى عليهما في دعوى الضمان المحكوم لمصلحتهما برفضها حتى يصح منه إذ ذاك الطعن في الحكم الصادر في دعوى الضمان هذه على تقدير أن هذا الحكم يكون قد صدر برفض طلبه الاحتياطى

الذي لا يمكن بدونه أن تتدخل الدعوى الأصلية في دعوى الضمان تدخلا يجعل الطعن في الحكم في دعوى الضمان طعنا في الدعوى الأصلية

(طنجيد واحد حسن خميس وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد ابراهيم بك ضد عبد الحليم عبدالرازق نصير وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك رقم ١٠١ سنة ١٣٠١هـ بالهيئة السابقة)

٨٠

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

وكالة . تجاوز الوكيل حدود توكيله . لا يلزم الموكل . حسن نية المستأجر المتعامل مع هذا الوكيل أو سوتها . لا نجدى .

المبدأ القانوني

سواء أكان المستأجر حسن النية أم سيئها فان تجاوز الوكيل حدود توكيله لا يجعل الموكل مسئولاً عن عقد عُقد خروجاً عن تلك الحدود وعلى من يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفة من تعاقد معه وحدود تلك الصفة . فاذا قصر فعليه تبعة تقصيره . فاذا كانت ورقة الاتفاق التي بمقتضاها عين ثلاثة أشخاص حراساً على أعيان وقف قد حضر فيها عليهم أن ينفرد أيهم بأى عمل وإلا كان باطلاً ثم أجر أحدهم وحده هذه الأرض فان الوقف لا يتحمل نتيجة هذا الحارس ولو كان المستأجر حسن النية

المحكم

» بما ان جوهر ما نبى عليه تقرير الطعن ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قرر ان الاجارة التي عقدها محمد رفعت بك وحده مذ كان حارساً على وقف حسن الطويل باشامع الياس مينا سعدمى اجارة صحيحة تسرى على الوقف لان ذلك المستأجر كان في تعاقد مع الحارس حسن النية ويقول الطاعنان ان العقد المحرر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢١

بين ناظرى الوقف ودائنيه قد عين محمد رفعت بك وفرج نجيب الجمل وشارل مشرقى حراساً على أطياف الوقف وحظر أولئك الحراس من الانفراد بأى عمل والا كان باطلاً فالاجارة التي عقدت بين الياس ورفعت بك أحد الحراس دون الآخرين هي اجارة باطلة لا يصححها ما قاله الحكم من ان المستأجر كان حسن النية على انه في الواقع لم يكن كذلك .

» وبما ان ما أورده الحكم المطعون فيه عن هذه النقطة هو ما يأتى » ومن حيث ان هذه الأسباب » التي يقررها المستأنف لتحميل المستأنف ضده الثانى » الأضرار التي نشأت عن الأيجار ليس من شأنها » أن تؤثر على حقوق المستأجر الذي تعاقد بحسن نية مع محمد بك رفعت الحارس وهو يعتقد انه يمثل » الوقف والمستأنف وشأنه مع هذا الحارس عند » محاسبته عن حراسته وله أن يحمله الأضرار » التي أصابت الوقف مدة حراسته »

» وبما انه ليس من شك في ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما ذهب اليه من تحميل وقف حسن الطويل باشا نتيجة عمل محمد رفعت بك بصفته حارساً على هذا الوقف أى وكيلاً عنه تأسيساً على حسن نية المتعامل مع هذا الوكيل فانه سواء أكان المستأجر حسن النية أم سيئها فان تجاوز الوكيل حدود توكيله لا يجعل الموكل مسئولاً عن عقد عُقد خروجاً على تلك الحدود وعلى من يتعاقد مع الوكيل أن يتحرى صفة من تعاقد معه وحدود تلك الصفة فاذا قصر فعليه تبعة تقصيره . وفي الدعوى الحالية قد ثبت ان عقد ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ الذى بمقتضاه عين محمد رفعت بك وزميله حراساً على أعيان الوقف قد حضر على أولئك الحراس الانفراد بأى عمل والا كان باطلاً وهذا العقد هو سند التوكيل وفيه حدوده فكان على المتعامل مع الوكيل ان يقتضى منه اثبات حدود وكالة .

بوضع اليد وما يجوز فيه وضع اليد بنية التملك
فقاضي دعوى وضع اليد ملزم قانونا يبحث
توافر هذا الشرط في العقار المتنازع على وضع
اليد عليه ويبحث غيره من الشروط الأخرى .
فاذا هو بحث في توافر هذا الشرط ورجع فيه
إلى مستندات الملكية . فذلك إنما يكون
ليستخلص منه ما يعينه على وصف وقائع
وضع اليد مدة الستة السابقة لرفع الدعوى .
فاذا تجاوز في حكمه هذا القدر كان جامعا
بين دعوى الملكية ووضع اليد وكان حكمه
باطلا مخالفا لنص المادة ٢٩ من قانون
المرافعات .

٢ - إذا كان الثابت من تقرير خبير
الدعوى أن أجزاء الأرض المتنازع على
وضع اليد عليها بعضها جسر ترعة عمومية
(بحر يوسف) وبعضها من مجراه وإن هذه
الأجزاء إن أصبحت الآن متصلة بملك المدعين
فذلك لأنهم أوصلوها به بعد أعمال المساحة
فوصف هذه الأجزاء بأنها حادثة من طمى
النهر وخاضعة لحكم المادة ٦٠ من القانون
المدنى هو وصف غير صحيح والتكييف الصحيح
لهذه الأجزاء هو أنها من المنافع العامة التى
لا يجوز تملكها بوضع اليد وتكون إذن
دعوى وضع اليد على هذه الأرض غير
مقبولة قانونا .

المحكمة

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المستأنف
الذى أيده الحكم المطعون فيه بأسبابه قد خالف
القانون من ناحية وصفه الأرض التى قضى بمنع

» وبما أن الحكم المطعون فيه وقضى على تأويل
خاطئ للقانون وجب نقضه .

» وبما أن الطعن ما كان يصح أن يشمل إلا
ما زاد عن مبلغ ٦١ جنيتها و ٥٠٠ مليم قيمة التأمين
الذى سلم الطاعنان بأن الوقت تسلمه وأنه من حق
الياس مينا ساعد على ما هو مذكور في الحكم المطعون فيه .

(طعن جمال الدين عاكف بك وآخر وحضر عنهما الاستاذ
عزير مشرق ضد الياس مينا ساعد افتدى وآخر وحضر عن
الاول عبدالسلام بك زكى رقم ١٠٣ سنة ٥ ق بالمدينة السابعة)

٨١

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

١ - نقض وإبرام - دعوى وضع يد - الدفع بأن الأرض
المتنازع عليها من المنافع العامة - لا يغير طبيعة الدعوى -
الطعن في الحكم الصادر فيها من محكمة ابتدائية بصفة
استئنافية - جواز الطعن فيه بطريق النقض -
(المادة ١٠ من قانون محكمة النقض)

٢ - دعوى منع التعرض - شروط قبولها - مدى حق القاضي
في بحث هذه الشروط - (المادة ٣٩ مرافعات)
٣ - إضافة الملحقات للملك - الطمى الحادث في مجرى ترعة -
تطبيق المادة ٦٠ مدنى عليه - لا يجوز هذا الطمى من
المنافع العامة - لا يجوز تملكه بوضع يد -

المبادئ القانونية

١ - متى كان مسلما أن الدعوى دعوى
وضع يد فالدفع فيها بأن الأرض المتنازع
على وضع اليد عليها هي من المنافع العامة التى
لا تسمع فيها دعوى وضع اليد ومناقشة هذا
الدفع واجابة المدعى على هذا الدفع في أسباب
الحكم - ذلك لا يغير طبيعة الدعوى ولا
يجعلها دعوى ملكية . فالحكم الصادر فيها من
المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية جائز الطعن
فيه بطريق النقض .

٢ - أن من شروط قبول دعوى منع
التعرض أن يكون العقار مما يجوز تملكه

تعرض الحكومة فيها بأنها ليست من المنافع العامة مع أنها من جسر بحر يوسف ومن مجراه وأخطأت في تعدية حكم المادة ٦٠ من القانون المدني الخاص بطمي الأنهار إلى طمي الترعر العمومية فأضافت هذه الأرض إلى ملك المدعى عليهم في الطعن ووضع يدهم .

« وحيث أن المدعى عليهم في الطعن قد دفعوا بعدم جوازه مستنديين إلى أن الدعوى أن كانت قد وصفت في صحيفة افتتاحها بأنها دعوى منع تعرض أي من دعاوى وضع اليد فقد تطورت بقوة الواقع وبحكم القانون نصارت نزاعاً على الملك وقد فصلت فيها محكمة الموضوع على هذا الاعتبار ذلك بأن الحكومة قد تمسكت بأن أرض النزاع من الأملاك العامة التي لا يجوز تملكها بوضع اليد وأنهم هم قد ادعوا أنهم تملكوها بالاتصاق تطبيقاً للمادة ٦٠ من القانون المدني وإن المحكمة قد قبلت من الطرفين هذا التطور في التداعي فبحثت الدعوى على اعتبارها دعوى ملكية ثم قضت لهم بثبوت الملك وبمنع التعرض فإذا جاء منطوق الحكم قاضياً فقط بمنع التعرض فليست العبرة بمثله في مثل صورة الدعوى بل العبرة بهذا المنطوق وبما اتصل به من الأسباب الدالة على أن المحكمة قضت فعلاً لهم بالملك ووصفت قضاءها هذا في الأسباب ثم فرغت عليه قضاءها بمنع التعرض ووصفته في المنطوق . قالوا ومتى تمحضت الدعوى إلى أنها قضية منازعة في الملك فالمادة العاشرة من قانون محكمة التقض تمنع من جواز الطعن في مثل الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة ابتدائية بصفة استئنافية .

عنه الرفع بحرم جواز الطعن

« وحيث أنه متى كان مستلماً أن الدعوى دعوى وضع يد فالرفع فيها من الحكومة بأن الأرض المتنازع على وضع اليد عليها بعضها من جسر بحر

يوسف والبعض الآخر من مجراه وإنها لذلك تكون من المنافع العامة التي لا تسمع فيها دعوى وضع اليد هو من الدفوع التي لا تغير طبيعة الدعوى ولا تجعل دعوى اليد دعوى ملكية ذلك لأن من شروط قبول دعوى منع التعرض أن يكون العقار مما يجوز تملكه بوضع اليد وما يجوز فيه وضع اليد بنية التملك فقاضي دعوى وضع اليد ملزم قانوناً يبحث توافر هذا الشرط في العقار المتنازع على وضع اليد عليه ويبحث غيره من الشروط الأخرى فإذا بحث القاضي في توافر هذا الشرط ورجع فيه إلى المستندات قائماً بكون ذلك فقط ليستخلص منه ما يعينه على وصف وقائع وضع اليد مدة السنة السابقة لرفع الدعوى فإذا تجوز في حكمه هذا القدر كان جامعاً بين الدعويين وكان حكمه باطلاً مخالفاً لنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات .

« وحيث أنه لم يثبت من وقائع الدعوى أن المدعى وورثته من بعده قد طلبوا الحكم لهم بثبوت الملك ولو طلبوه لكان سقط حقهم في طلب وضع اليد طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون المرافعات وكذلك لم يثبت أن الحكومة طلبت الحكم لها بثبوت الملك قبل الفصل في قضية وضع اليد ولو كانت طلبته لما قبلت المحكمة منها هذا الطلب حتى تترك حقها في وضع اليد وتسلم العقار بالفعل إلى خصومها .

« وحيث أن الثابت بالحكم المطعون فيه والحكم المستأنف المؤيد به أن الحكومة كانت تدفع فقط دعوى اليد بأنها غير مقبولة وأن المدعين كانوا يجيئونها على هذا الدفع بأن المادة ٦٠ تنطبق على صورة الدعوى فتجعل الدعوى في طمي الترعر مقبولة حتى لو كانت الترعر من المنافع العامة ومثل هذا لا يغير طبيعة الدعوى كما سلف الذكر وعلى ذلك يكون الدفع بعدم جواز الطعن في غير محله .

« وحيث ان الطعن يكون اذن قدرفع صحيحا في الميعاد عن حكم صادر من محكمة ابتدائية في قضية وضع يد استئنافية فهو مقبول شكلا .

عن موضوع الطعن

« ومن حيث ان محكمة الموسيقى الجزئية قد استهلت حكمها الذي أيده محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية بقولها « وحيث انه لا جدال بين « الطرفين في ان المدعين يملكون أصلا الأطيان « الملونة باللون الأزرق بالحوض نمرة ١٨ وهو « حوض دائر الناحية على خريطة فك الزمام ... » « وهذه الأطيان ملاصقة لمجرى البحر اليوسني « ولا يفصلها منه فاصل لا من جسر ولا من أرض « مملوكة للحكومة أو للغير . وحيث ان أرض النزاع « وهي الملونة باللون الأصفر على الخريطة « المذكورة ملاصقة لأرض المدعين تماما وقد « ثبت من تقارير الخبراء ان هذه الأطيان « تكونت من طمي البحر اليوسني على التدرج « وعلى عمر السنين « ثم قالت « وحيث ان المادة « ٦٠ من القانون المدني صريحة في ان ملكية « مثل هذه الأطيان تؤول إلى المدعين بحكم الجوار « والالتصق ... » الى أن قالت « وحيث انه « من كل ما تقدم تبين ان أرض النزاع خارجة « عن أرض المنفعة العامة ولو انها تكونت « من البحر اليوسني واذن يجوز تملكها بوضع اليد . « وحيث انه ثابت من تقارير الخبراء والتحقيقات « التي أجروها وكذلك من اعتراف مندوب « المديرية في جميع أدوار النزاع ان المدعين هم « الواضعون اليد على أرض النزاع وانهم غرسوا « فيها أشجاراً قديمة العهد ترجع أعمارها على اقل « تقدير إلى أربع سنوات . وحيث انه لذلك تكون « دعوى المدعين على أساس ويتعين الحكم لهم « بالطلبات . »

« وحيث ان محكمة الموسيقى قد أغلقت ما أثبتته الخبران في تقريرهما وصفا للأجزاء المتنازع عليها فأخطأت لذلك في وصفها بالوصف الصحيح المنطبق عليها قانونا وجرها هذا الخطأ إلى تعدية حكم المادة ٦٠ الخاص بالطمي الحادث في النهر الى الطمي الحادث في مجرى بحر يوسف الذي هو من الترع العمومية . ذلك لأن الخير الأول أثبت في تقريره ان الأرض التي عاينها خارج الأحواض وان جميعها من المنافع العامة بعضها من حرم الجسر الأيمن لبحر يوسف والبعض من مجرى مياه البحر المذكور وان القطع التي يملكها المدعي شرق هذه الأجزاء تحد جميعها من الغرب حسب خريطة فك الزمام بحسب بحر يوسف الذي هو من المنافع العامة . . . وقد أثبت الخير الثاني في تقريره كذلك انه اتضح له من تطبيق خريطة فك الزمام على الأرض المتنازع عليها وعلى مجرى البحر اليوسني وأرض المدعين المجاورة لموقع النزاع بعد عمل القطاعات على المجرى ان عرض مجرى البحر تجاه قط النزاع يتراوح بين ٦٣ و ٦٩ مترا وان عرضه في سنة ١٩٠٦ كان يختلف بين ٨٢ و ٩٤ مترا حسب خريطة فك الزمام فيكون العجز الحاصل الآن في عرض مجرى البحر اليوسني هو عبارة عن الزيادة التي ظهرت في أرض المدعين وتكونت من طرح البحر ومن الطمي التدريجي من سنة ١٩٠٦ الى وقت معاينتنا والصقت بأرض المدعين ... وظهر من المعاينة أن بأرض المدعين المكلفة باسم مورثهم والمقدم عنها كشوفات رسمية عجزا مقداره ستة قرايط باعتراف مندوب الحكومة فيجب عدلا وقانونا ان تكمل أطيان المدعين وما يتبقى من الأرض موضوع النزاع التي مقدارها فدان و ١٩ قيراطا يكون ملكا للحكومة باعتبارها منافع عامة . ثم قال والنتيجة ان الأرض المتنازع عليها بها جزء من أرض

المبادئ القانونية

١ - إذا قضت محكمة الدرجة الأولى في الدعوى برفض دفع المدعى عليه إلا واحدا منها قبلته ورتبت عليه الحكم برفض الدعوى، ولم يطلب المدعى عليه في الاستئناف المرفوع عليه من خصمه إلا تأييد الحكم المستأنف وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبطلبات المستأنف (المدعى) فإنه لا يجوز لهذا المدعى عليه (المستأنف عليه) أن يعيب على الحكم عدم البحث في هذه الدفع المحكوم برفضها مادام هو لم يتمسك بها لدى محكمة الاستئناف.

٢ - إذا اختلف الشفيع والمشفوع منه في مدلول العبارة التي أوردتها الشفيع في صحيفة دعواه خاصة بعرض الثمن والملحقات هل كانت تفيد عرض الثمن فقط أم تفيد عرضه مع الملحقات فرأت فيها محكمة الموضوع أنها تفيد عرض الثمن والملحقات، فإن مارأته من ذلك لا يخضع لرقابة محكمة النقض.

٣ - الادعاء بعدم صحة اعلان صحيفة الاستئناف يجب التمسك به أمام محكمة الاستئناف. فإذا لم يتمسك به لديها امتنع ابدأؤه أمام محكمة النقض لجدة السبب.

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجوه الطعن ان الحكم المطعون فيه غير مسبب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون انهم دفعوا دعوى الشفعة أمام محكمة أول درجة بجملة دفعات أخذت المحكمة بواحد منها وحكمت برفض الدعوى وقالت انها لا تخذ بالدفع الأخرى ثم قالوا انهم لما كان الاستئناف يعيد الدعوى الى الحالة

المدعين يبلغ ٦ قراريط وهو المقدار الذي وجد مجزا في تكليف مورثهم - ثانيا - ان ما بقى من ذلك وقدره فدانو ١٣ قيراطا هو من المنافع العمومية تكون من طرح البحر ومن الطمى التدريجي في عدة سنين وأنه داخل المجرى فظاهر من تقرير الخبيرين ومن خريطة فك الزمام التي طبقاها أن الاجزاء المتنازع على وضع اليد عليها بعضها جسر بحر يوسف وبعضها من مجراه وانها ان أصبحت الآن متصلة بملك المدعين الأصليين فذلك لأنهم أوصلوها به بعد أعمال المساحة . ومتى كان الأمر كذلك فالتكييف الصحيح لهذه الاجزاء انها من المنافع العامة ومتى كانت من المنافع العامة فدعوى وضع اليد تكون غير مقبولة قانونا .

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول دعوى المدعين في وضع اليد .

(طعن مديرية المنيا وحضر عنها الاستاذ عبد الرحيم غنيم ضد أسعد اقدى صليب وآخرين وحضر من الاول والخامس والساح الاستاذ ساجا حبشى رقم ١٠٤ سنة ١٩٣٦ ق بالهيئة السابقة)

٨٢

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

١ - استئناف . رفض دفع المدعى عليه أمام محكمة الدرجة الأولى إلا واحدا منها قبلته ورفضت الدعوى . استئناف المدعى هذا الحكم . طلب المدعى عليه في الاستئناف تأييد الحكم المستأنف . قضت محكمة الدرجة الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وبطلبات المستأنف . انتهى على الحكم الاستئناف بعدم صحة الدفع المرفوعة أمام محكمة الدرجة الأولى والتي لم يتمسك بها أمام محكمة الدرجة الثانية . لا يجوز .

٢ - شفعة . عرض الثمن والملحقات . خلاف الشفيع . والمشفوع منه في مدلول العبارة التي أوردتها الشفيع في صحيفة دعواه بخصوص العرض . رأى محكمة الموضوع في ذلك . لا رقابة عليه لمحكمة النقض .

٣ - استئناف . اعلان صحيفة الاستئناف . الادعاء بعدم صحته . وجوب ابدائه لدى محكمة الاستئناف . السكوت عنه . الادلاء به لدى محكمة النقض . لا يجوز

فانه قرر بلسان وكيل مكتبه للمحضر انه ليس وكيلاً عنهم فبدلاً من أن يعلنهم بناء على ذلك في محال اقامتهم الأصلية التي يعرفها اعلنهم لجهة الادارة فوقع الاعلان باطلا وعلى الأخص بالنسبة للطاعنين الأول والثاني اللذين لم يحضرا أمام محكمة الاستئناف وترتب على عدم اعلانهما اعلاناً صحيحاً ان أصبح الحكم مشوباً بالبطلان .

هنا

« وحيث انه ثابت من حكم محكمة أول درجة انها لم تقبل من الدفوع التي تمسك بها الطاعنون امامها سوى الدفع الخاص بعدم عرض الملحقات مع الثمن في الميعاد القانوني وهو الذي رتب على قبوله الحكم برفض دعوى الشفعة فاما باقى دفعهم وهي التي سبق بيانها بصدور هذا الحكم فقد رفضتها وثابت كذلك من الحكم الاستئنافي المطعون فيه أن الطاعنين لم يطلبوا الى محكمة الاستئناف سوى تأييد الحكم المستأنف فلذلك ما كان لهذه المحكمة أن تبحث في هذه الدفوع التي لم يتمسك بها الطاعنون امامها خصوصاً وهي لا تمس النظام العام . » وحيث ان مازعمه الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه خلا من بيان أسباب قصر تفسيره لمعنى ملحقات الثمن في الشفعة على ما قصرت عليه فغير صحيح لانه ثابت من ذلك الحكم أنه لم يتناول بالبحث سوى المسألة التي كانت مطروحة أمام المحكمة وهي الدفع بعدم عرض الملحقات مع الثمن في الميعاد فبعد أن استظهرت المحكمة نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشرة من قانون الشفعة وطبقته على ماورد بصحيفة الدعوى استخلصت من عبارتها ما يؤكد أنها تفيد اظهار رغبة الشفيع في عرض الثمن والملحقات ولذلك قضت برفض هذا الدفع ومن ذلك يبين أن المحكمة لم تصدر حكماً في صدد تفسير معنى الملحقات كما يزعم الطاعنون .

التي كانت عليها أمام محكمة أول درجة بمعنى ان الدفوع التي تقدمت اليها من الطاعنين تعتبر أنها مقدمة لمحكمة الدرجة الثانية فلذلك كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تفحص هذه الدفوع ولكنها قد سكنت عنها ولم تشر اليها بكلمة واحدة ويضيف الطاعنون الى ما تقدم ان المحكمة ذهبت في تفسير ملحقات الثمن بأنها لا تعدى رسوم التسجيل والتصديق على امضاءات المتعاقدين في حين ان هذه الملحقات كما تشمل هذين المبلغين فانها تشمل السمسرة ومصاريف وأتعاب تحرير عقد البيع وغيرهما ولما كانت المحكمة لم تذكر بحكمها شيئاً عن سبب قصر تفسيرها الملحقات على ما فسرتها به فجاء حكمها خلواً من الأسباب في هذه النقطة .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ويقول الطاعنون في شرح هذا الوجه أن الشفعة حق تقرر على خلاف القياس ومن ثم كانت نصوصه استثنائية لا يصح في تطبيقها الاخذ بطريق القياس ولا التوسع في التفسير وقد خالفت محكمة الاستئناف هذه القاعدة بما تأولت به قول المدعى عليه في الطعن المتضمن استعداد له دفع ما يظهر زيادة في ثمن الصفقة بالقول بأنه يقصد من هذه العبارة الثمن الذي عرضه وما عساه أن يظهر من الزيادة سواء في الثمن أم في الملحقات فاخطأت بذلك في التفسير .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في انه وقع في الحكم المطعون فيه بطلان أثر في الحكم وذلك أن قانون الشفعة أوجب أن ترفع الدعوى على كل من الباعين والمشتريين وترتب على هذا النص وجوب اعلان كل منهم اعلاناً صحيحاً الا أن المدعى عليه في الطعن اعلن الطاعنين بصحيفة استئناف بمكتب المحامي الذي حضر عنهم بمحكمة أول درجة وهذا المحامي فضلا عن انه غير مقرر أمام محاكم الاستئناف

حجة بما فيها على المتعاقدين مالم يحصل انكار ما فيها من الكتابة أو الامضاء فان أساس هذه الحجية سلامة الرضاء المتبادل من كل عيب . والغش من الأسباب المفسدة للرضا . والمحكمة الموضوع القول الفصل في تقدير القرائن والأدلة التي يسوقها أحد الخصوم في الدعوى طعنا على الورقة المنسوبة اليه وإثباتا لما حصل في ظروف تحريرها من غش مؤثر في الرضا فان رأتها جديده ووجدتها كافية حكمت في الدعوى على أساسها ، وإن كانت غير كافية أمرت بالتحقيق فيها . فاذا رأت الحكم برد وبطلان الورقة بدون حاجة إلى ادعاء بالتزوير وقضت به موازنة بين الأدلة المقدمة من الخصمين ومرجحة ما اطمأنت إلى الأخذ به منها فان حكمها لا يكون مخطئا في القانون من هذه الناحية .

المحكمة

« حيث ان الطعن بني على ثلاثة أوجه .
- الأول - مخالفة القانون بأجازه الإثبات بالبينة خلافا لما هو ثابت كتابة وبالنسبة لما يزيد نصابه عن عشرة جنهات مصرية ومخالفة مبدأ ان الأوراق العرفية حجة على ما فيها مالم يطعن فيها بالانكار أو بالتزوير وفقا لأحكام المادة ٢٢٧ من القانون المدني - الثاني - بطلان الحكم لأنه بني على ما يخالف الثابت بالأوراق - الثالث - بطلان الحكم لعدم الرد على دفاع جوهرى .

« ومن أجل هذا يطلب الطاعن قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بقبول الوجه الأول من أوجه الطعن والحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه مع الزام المطعون ضدهم بمصاريف الطعن وتطبيق

« وحيث انه عن الوجه الثاني فغير صحيح ما يدعيه الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القواعد القانونية عندما فسر قانون الشفعة تفسيرا استعان فيه بالقياس وإنما واقع الأمر أنه لما استأنف المدعى عليه حكم محكمة أول درجة كان محل البحث أمام محكمة الاستئناف فهم مدلول العبارة التي أوردها المستأنف في صحيفة دعواه خاصة بعرض الثمن والملحقات وهل كانت تفيد عرض الثمن فقط كما رأت محكمة أول درجة أم تفيد عرض الملحقات كذلك فرأت فيها محكمة الاستئناف أنها تفيد عرض الثمن والملحقات وعلى هذا فان ما استخلصته محكمة الموضوع من فهم مدلول هذه العبارة لا يخضع لرقابة محكمة النقض » وحيث انه عن الوجه الأخير فان ما يزعمه الطاعنون من أنهم لم يعلنوا بصحيفة الاستئناف اعلانا صحيحا فان صح هذا الزعم فانه كان يجب عليهم أن يتمسكوا به أمام محكمة الاستئناف ولكن الثابت من الحكم المطعون فيه انهم لم يثيروا هذا الدفع أمامها ولذلك يكون هذا الوجه جديدا ولا يقبل منهم ان يطرحوه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن الشيخ كامل سيد الجبال بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عباس فضل ضد الشيخ محمد خليفه مخلوف وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى جديده رقم ٣ سنة ٢٩ بالمدينة السابعة)

٨٣

٢١ مايو سنة ١٩٣٦

إثبات التهمات . الأوراق غير الرسمية . أساس حجتها .
تقدير القرائن والأدلة التي يطعن بها على الورقة غير الرسمية .
موضوعي . (المادة ٢٢٧ مدني)

المبدأ القانوني

ان الأوراق غير الرسمية وان كانت ، بمقتضى نص المادة ٢٢٧ من القانون المدني .

القانون والحكم بالغاء الحكيم المستأقن والحكم بالزام المستأقن ضدهم بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من تركه المورث مع المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة عن جميع أدوار القضية واحتياطيا بقبول الوجهين الثاني والثالث والحكم بنقض الحكم مع الزام المطعون ضدهم بمصاريف واتعاب النقض وإعادة القضية الى محكمة استئناف مصر لتحكم فيها دائرة أخرى مجددا

« وحيث ان الطعن ينصب في الواقع على الحكم التمهيدى المؤرخ في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ والحكم النهائى المؤرخ في ١٠ مارس سنة ١٩٣٤ الصادرين من محكمة مصر الابتدائية والذين أقرتهما محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه .

« وحيث ان الحكم التمهيدى المشار اليه بعد أن لخص موضوع الدعوى وبين أوجه دفاع الخصوم فيها بحسب البيان الوارد في الوقائع حصر نقطة النزاع بينهم في قوله « وحيث ان محور البحث في هذه الدعوى ينحصر في أمر واحد وهو هل « كان السند موضوع الدعوى في حيازة المورث « وفي خزينته الى أن توفي ولم يكشف إلا بعد « وفاته أم كان في حيازة المدعى من تاريخ تحريره « ثم أوضح وجهة نظره في محضر الجرد المؤرخ في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ الذى يرتكن عليه الطاعن فقال « انه ذكر في ذيله ان الجرد وقع بمعرفة المتدين عن الورثة ولم يكن بحضور المدعى عليهما شخصا لذلك لا يمكن انه ينهض هذا المحضر حجة قاطعة ضدهما » وانتهى الى الحكم بالاحالة على التحقيق .

أما الحكم النهائى الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٣٤ فيبعد ان ذكر جميع الوقائع الموضحة صدر هذا الحكم وآتى على ملخص لا أقوال الشهود الذين سمعوا في الدعوى تقييذا للحكم

التمهيدى سالف الذكر وبين مضمون ما جاء بمحضر الجرد الاول المحرر في ١٣ يناير سنة ١٩٣٣ وخاصة بالديون المعترف بها من الورثة جميعا ولم يكن من ضمنها مبلغ ٨٠٠٠ جنيه المطالب به الطاعن بالرغم عن اثباته بمبالغ أخرى لنفسه به وارف ذلك بما جاء في محضر الجرد المحرر في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ وبعد أن تكلم الحكم عن الدعاوى المضمومة وعلق عليها بما يفيد انها جميعها تشف عن تلاعب الطاعن في أوراق التركة ومستنداتنا - بعد كل ذلك قال . « وحيث ان هذه المحكمة ترى ان السند موضوع هذه الدعوى انما حقيقته هبة مضافة إلى ما بعد الموت أى وصية قصد بها تمييز المدعى (أى الطاعن) « وهو أحد الورثة على سائر الورثة الآخرين إثارا « له عليهم فهي باطلة بالنسبة لمن لم يجزها وذلك « للأسباب الآتية - أولا - لانه لم يظهر ان المدعى « في سنة ١٩٢٦ كان يملك ما يمكنه من امتلاك « هذا المبلغ الجسم ولأن المورث كان بالعكس « ذا يسار وأطيان جمة كما هو ظاهر من الاطلاع « على القضايا المتضمنة الخ - ثانيا - لأن « المدعى لم يطالب مدينه من ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ « وهو تاريخ السند مع انه تحت الطلب بل ولم « يظهر في أوراق المتوفى ما يفيد هذه المطالبة « ولا بجواب ودى مع انه تبين انه كان يحتفظ « بكل صغيرة وكبيرة ولعدم ظهور هذا السند « إلا وقت الجرد مما أدهش جميع الورثة كما « أجمع شهود الاثبات والنق - ثالثا - لأن المحكمة « تأخذ بشهادة شهود المدعى عليهما الطاعنين « بصورية السند من ان ما كان بخزانة المتوفى انما « هو الكميالة بعينها لا صورتها كما هو وارد « بكشف الجرد المؤرخ في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ « وأما شهادة شهود المدعى فلا تأخذ بها لأن لهم « مصلحة في ستر تلاعبهم في كشف الجرد ولانه «

« لو كان المحفوظ بالخزانة هو صورة من الكمبالة »
 « لحررت هذه الصورة بخط المتوفى لا بخط سيد »
 « توفيق كاتبه وأحد محرري كشف الجرد هذا »
 « من جهة ولأنه من جهة أخرى لو كانت الكمبالة »
 « الأصلية تحت يد المدعى ويعلم بها لا تثبت في محضر »
 « الجرد المتورخ في ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ كما أثبت »
 « ماله من المبالغ في ذمة المتوفى وكما أثبتت الست »
 « صابحة ماله من المبالغ في ذمته وكلها تمل كثر عن »
 « مبلغ الكمبالة موضوع الدعوى والتي كانت أولى »
 « بالاثبات ولأن حصر تركه المتوفى أظهر كثيراً »
 « من الأوراق الصورية »

« وحيث أنه لجميع ما تقدم يكون السند »
 « موضوع الدعوى انما حرره المتوفى واحتفظ »
 « به في خزائنه ولم يكن المدعى يعلم به حتى فوجيء »
 « بوجوده مع باقي الورثة فادعى ان صورة (كذا) »
 « الكمبالة تحت يده ليؤيد بذلك دفاعه من أن »
 « الكمبالة تسلمت اليه في حينها لينخص بهذه الوسيلة »
 « الى القول بأن السند حتى لو كان حقيقة هبة »
 « يكون تم القبض باستلامها وساعده في التلاعب »
 « بمحضر الجرد سيد توفيق الذي اثبت له المدعى »
 « في محضر الجرد السابق يانه حقوقاً في مرتب »
 « يجعله بأقل الكثير من جانبه واما التوقيع »
 « على آخر محضر الجرد فلا يمنع التلاعب في »
 « صحائفه المتفرقة والذي لم يوقع عليها أحد » - وقد
 اضاف الحكم المطعون فيه لهذه الاسباب التي اقر
 محكمة أول درجة عليها قوله « انه لو كان أصل
 السند وجد لدى المستأق لدين صحيح على مورث
 المستأق ضدهم لما كان هناك محل لتحرير
 صورة منه وايداعها في خزانة المتوفى كما يدعى
 المستأق والصحيح ان الذي وجد في خزانة
 المتوفى هو أصل السند كما استنتجت ذلك محكمة
 أول درجة بحق من ظروف الدعوى وشهادة

الشهود ومتى كان أصل السند هو الذي وجد في
 الخزانة فالفسير الصحيح لوجوده هو أن المورث
 كان يقصد به الايصاء لأخيه والا لو كان ديناً
 صحيحاً لأخذ المستأق به ورقة ضد على المورث »
 « وحيث ان دفاع المدعى عليهما الأولين في
 الطعن الست نعيمه على فهمي والشيخ عبد الفتاح
 عبد المجيد امام محكمة الموضوع - كما هو مبين في
 صدر هذا الحكم - يؤول في جملة الى الطعن في
 السند بالصورية من جهة ومن جهة أخرى إلى نسبة
 الغش والتلاعب الى الطاعن بأن تمكن بمساعدة
 سيد توفيق من درج الكمبالة التي وجدت ضمن
 أوراق المتوفى في محضر الجرد على اعتبار أنها
 الصورة ليوم بأن الكمبالة نفسها كانت تحت يده
 من وقت توقيع المتوفى عليها مستدين في هذا الدفاع
 الى عدة قرائن وأوراق صادرة من نفس الطاعن
 ترشح لقبول دعوى الغش .

« وحيث ان محكمة أول درجة - كما يظهر من
 اسباب حكمها - قد احلت هذا الدفاع محله من
 التقدير ورأت تحقيقه وهي إذ فعلت ذلك لم تستعمل
 سوى سلطتها في ولاية القضاء ولم تخالف نصاً
 للقانون لأن الأوراق الغير الرسمية وان كانت
 بنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني حجة بين
 المتعاقدين ان لم يحصل انكار الكتابة أو الامضاء
 الا ان اساس هذه الحجية سلامة الرضاء المتبادل
 من كل عيب والغش من الاسباب الموجبة لعدم
 صحة الرضاء وللمحكمة الموضوع القول الفصل في
 تقدير القرائن والأدلة التي يسوقها أحد الخصوم
 في الدعوى طعنا على الورقة المنسوبة له فان رأتها
 جديده ووجدتها كافية حكمت في الدعوى على اساسها
 وان كانت غير كافية امرت بالتحقيق فيها اما اذا
 كانت هذه القرائن وهذه الأدلة غير جديده اغفلتها
 وحكمت في الدعوى على اساس المادة ٢٢٧ المتقدم

المبدأ القانوني

إذا كان المدعون قد رفعوا دعواهم على المدعى عليهم جملة من غير أن يحددوا مركز كل واحد منهم مؤسسين دعواهم على أن المدعى عليهم جميعا مقتصبون ومسؤولون فيما بينهم عن نتيجة هذا الغصب ودفع المدعى عليهم بعدم قبول الدعوى شكلا ورفضت المحكمة هذا الدفع بناء على طلب المدعين فليس لهؤلاء المدعين أن يعيوا على الحكم - وقد سار على وفق طلباتهم - انه لم يبين مركز كل واحد من المدعى عليهم من جهة شرائط وضع اليد المؤدى لا كتساب الملكية .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن في كلا التقريرين أن بالحكم المطعون فيه بطلانا جوهريا وأهم ماساقة الطاعنون لتبيان هذا الوجه ما ذكره من أن الحكم بني على واقعة وهمية وذلك أن المحكمة بنت حكمها على اعتراف مقول بصدوره من الدكتور ثابت نصر الله بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بأنه لا يوجد من المدعى عليهم من يمت الى المستأجرين من والده بأية صلة من قرابة أو نسب مع ان ما اعترف به الطاعن الدكتور مقصور على احمد خليفه ولا يتعداه الى غيره من المدعى عليهم وأن المحكمة لم تبين في حكمها مركز كل واحد من المدعى عليهم وتاريخ تملكه وصفة وضع يده ومدتها ومظهرها وان كانت عنده نية التملك أم لا بل اطلقت كلامها على عموم الناصبين وقال الطاعنون ان محكمة الاستئناف نسبت الى الخصوم جميعا وضع اليد ونية التملك وتشديد المنازل وعدم دفع حكر مع أن معظم الخصوم لم يحضروا أمامها ولم يدعوا هذه الدعوى فجاء

ذكرها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، ويؤكد هذا النظر ان الطاعن لما اعترض على احالة الدعوى على التحقيق مع اقرار المدعى عليهما المذكورين كتابة بأن ما وجد بخزينة المتوفى هو صورة الكميالة لا أصلها وان الأمر كان يستوجب الادعاء بالتزوير أجاب المدعى عليهما بأنهما على استعداد للادعاء بالتزوير والسير فيه إذا لم تكف المحكمة بالقرائن والأوراق المقدمة لها . فتأيد محكمة الاستئناف للحكم المستأنف بأسبابه وذكرها قرائن أخرى تؤيد وجهة نظر محكمة أول درجة فيه دلالة كافية على أن المحكمة رأت الحكم في الدعوى بدون حاجة الى ادعاء بالتزوير ترجيحاً للأدلة الأخرى الكثيرة الواردة في الحكم المستأنف وبما أضافته اليه وهي في ذلك لم تخطئ . في القانون لأن لمحكمة الموضوع الحق في الموازنة بين الأدلة المقدمة من الخصمين وترجيح ما تظمن الى الإخذ به وبناء عليه يكون الوجهان الأول والثاني من وجوه الطعن في غير عليهما ويتعين رفضهما .

« وحيث ان الوجه الثالث متعين الرفض أيضا لأن المحكمة ليست مكلفة بالرد على كل ما يثيره أحد الخصوم في الدعوى مادامت هي قد كونت اعتقادها وأيدت هذا الاعتقاد بأسباب كافية ومقبولة عقلا .

(طعن عبد العزيز فهمي عبد المجيد وحضرته الأستاذ محمد صبرى أبو علم ضد السيدة نعيمة على فهمي وآخرين وحضر عن الأولى الأستاذ ساجا حبشى وعن الثانى الأستاذ محمود فهمي جنديه رقم ٧٥ سنة ٥ ق بالمدينة السابقة)

٨٤

٢١ مايو سنة ١٩٣٦

حكم . تفصيل أسبابه . رده على مطالب المدعى جنة .
لا يبي . (المادة ١٠٢ مرافعات)

قضاؤها مبنيًا على وقائع لا وجود لها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما استند اليه الطاعنون من أن من بين المدعى عليهم من كان أبائهم مستأجرين من المرحوم حنا نصر الله باشا وأنه لهذا السبب لا يكون وضع يدهم فيها طال مكسبا للملكية ذكر الحكم ان صلة النسب مع انكارها ممن نسبت اليهم لم تثبت أمام المحكمة بالطريق القانوني الصحيح فكان في هذا القدر ما يكفي لعدم الاعتداد بقول المدعين الا أن الحكم أضاف الى انتفاء الدليل ما قرره الدكتور ثابت نصر الله من عدم وجود قرابة ما بين بعض المدعى عليهم وبين من كان مستأجرا من والده والمحكمة في ايرادها تقرير الدكتور المذكور ذكرته بشيء من التجوز في العبارة وظاهر مما تقدم أن هذا التجوز لم يكن له أي تأثير على ماسبق أن اثبتته المحكمة من عدم قيام الدليل على القرابة فجاء قولها هذا تزييدا في نفي هذا الدليل كان الحكم مستقيما بدونه ولها عنه كل الغناء .

« وحيث ان ما يأخذه الطاعنون على الحكم من أنه لم يبين مركز كل واحد من المدعى عليهم من جهة شرائط وضع اليد المؤدى لا كتساب الملكية فردود لأنه تين أن المدعين رفعوا دعواهم على المدعى عليهم جملة من غير أن يحددوا مركز كل واحد منهم مؤسسين دعواهم على أنهم جميعا مغتصبون ومسؤولون فيما بينهم عن نتيجة هذا الغصب وكان رفع الدعوى على هذا النحو مثار دفع طلب فيه المدعى عليهم عدم قبول الدعوى شكلا وقد رفض الدفع بناء على طلب المدعين فليس لهم اليوم أن يعيوا على الحكم فاسار عليه وقفا لطلباتهم أما ما يزعمه الطاعنون من غياب أكثر المدعى عليهم أمام محكمة الاستئناف وانهم لذلك لم يتمسكوا بوضع اليد فان الطاعنين لم يقدموا

لهذه المحكمة ما يثبت صحة ما ادعوه في ذلك

« وحيث ان باقى ما ذكره الطاعنون بتقرير الطعن وبمذكراتهم من دلائل ساقوها لتأييد هذا الوجه من وجهي الطعن فلا يعدو أن يكون بحثا موضوعيا فيما لمحكمة الموضوع من حق في استنباط الدليل وفي تكوين رأيها فيما تستخلصه منه ولذا يتعين رفض هذا الوجه .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني من وجهي الطعن ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وفي شرح هذا الوجه يقول الطاعنون ان المحكمة أجازت لوارث ذى اليد المؤقتة التملك بمضى المدة على خلاف حكم المادة ٧٩ من القانون المدني وأخطأت في احتساب مدة التقادم كما أخطأت في بناء حكمها على اقرارات كتابية استصدرها الخصوم من بعض الشهود وهذه الشهادة لا قيمة لها قانونا

« وحيث ان هذا الوجه مردود كذلك فقد تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه قرر بأنه لا صلة مطلقا بين أحد من المدعى عليهم وبين من كانوا مستأجرين من المرحوم حنا نصر الله باشا فقد جاء فيه ما يأتي « وبما أنه فيما يخص بالسبب » « الثاني فقد ادعى المستأنفون ان المستأنف » « عليهم من كان أبائهم يستأجرون العزبة من » « حنا نصر الله باشا مثل محمد حمد عبد العال وهواين » « محمد عبد العال الذي صدر ضده حكم محكمة » « الأزيكية في سنة ١٨٩٤ لصالح حنا نصر الله باشا » « وان خليفه عبد الرحيم هواين على عبد الرحيم » « الذي صدر ضده حكم محكمة الأزيكية في سنة » « ١٨٩٥ بصفته مستأجرا للأرض والعزبة على » « أن الادعاء بهذه البتة لم يثبت بأي دليل سوى » « شهادة موسى عبده شيخ الحارة في التحقيق بأن محمد » « محمد عبد العال أحد المستأنف عليهم هواين محمد »

التعرض في بعض التركة إذا كان مؤسساً على ما قضى به من ثبوت الأثر المبنى على النسب فإنه يعتبر حكماً موضوعياً بالوراثة .

٢ - يجب على المحكمة عند القضاء بتعويض يدعى ترتبه على اجراءات كيدية ضارة أن تثبت في حكمها أركان الخطأ المستوجب للتعويض تطبيقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني وإلا كان حكمها باطلاً لقصور أسبابه متعين النقض .

المحكم

« حيث ان وجوه الطعن تلخص فيما يأتي :
- أولاً - ان الحكم الصادر من مجلس ملي الأقباط الأرثوذكس في ٢٣ يناير سنة ١٩١٩ القاضي باثبات وراثة صوفيه ونور مع ديمتري سمعان لسوسانة بنت لطفي هو حكم صريح في اتصال النسب بين كل من صوفية ونور لسوسانة والحكم في النسب هو مما تختص به المجالس المالية اختصاصاً مطلقاً فهو بذلك حجة على الكافة . ومع ذلك فان الحكم المطعون فيه لم يعول عليه بل أخذ بالأحكام الشرعية التي صدرت في القضايا رقم ٥٧ سنة ١٩١٩ و ١١١ سنة ١٩٢٥ و ١٠٦ سنة ١٩٣١ و ١٤ سنة ١٩٣٢ و ١٠٦ سنة ١٩٣٢ 'وبالحكم الصادر في الطعن رقم ١٦٦ سنة ١٩٣٢ وهذه الأحكام ليست أحكاماً موضوعية في الأثر وترتب على ذلك ان اعتبر الحكم المطعون فيه ان المحاكم الشرعية هي المختصة دون المجالس المالية عند النزاع على النسب بين غير المسلمين ولما كان الحكم الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩١٩ من المجلس الملي باتاً في نسب صوفية ونور وهما اللتان تلقى الطاعن عنهما حق ملكية ما اشتراه فتأويل الحكم المطعون فيه لما قضى به حكم المجلس الملي المذكور

« عبدالعال الذي صدر ضده حكم محكمة الازبكية »
« فمع انكار محمد عبدالعال لبنته لمحمد عبدالعال »
« المشار اليه لا يمكن أن يثبت ذلك بشهادة الشاهد »
« موسى عبده وحده أو بشهادة غيره مالم يقدم »
« اعلام شرعى بذلك » فالقول اذن بأن المحكمة أجازت لوارث ذي اليد المؤقتة التملك بمضى المدة على خلاف حكم المادة ٧٩ من القانون المدني غير صحيح
« وحيث ان مازعه الطاعنون من خطأ في احتساب مدة التقادم غير صحيح أيضاً لأنه ثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ان شهود المدعى عليهم شهدوا بوضع يدهم ومورثيهم من قبلهم مدداً طويلة تزيد كثيراً عن خمس عشرة سنة بصفتهم ملاكاً ظاهرين » كما انه من غير الصحيح مازعموه من بناء الحكم على اقرارات كتابية اذ ظاهر مما تقدم ان الحكم لم يبن الا على شهادة الشهود تنفيذاً للحكم التمهيدى الصادر بحالة الدعوى إلى التحقيق وأما الأقرارات الكتابية التي أشار إليها الحكم الاستئنافي فلم تذكر الا على انها قرينة على ان ليس أحد من المدعى عليهم مزارعاً وانما هم من أرباب الصناعات الأخرى .

(طعن الدكتور ثابت نصرالله وحضرته الاستاذ عزيز بك خانكي ضد عطيه محمد فارس وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد نجيب براده بك رقم ٧٨ سنة ٥ ق وطعن الست انطوانات نصرالله وحضر عنها الاستاذ عزيز بك خانكي ضد بنات بنت محمد وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب براده بك رقم ٩٨ سنة ٥ ق بالمية السابقة)

٨٥

٢١ مايو سنة ١٩٣٦

- ١ - وراثة . حكم بمنع تعرض . تأسيسه على القضاء بثبوت الارث المبنى على النسب . حكم موضوعي بالوراثة .
- ٢ - تعويض . القضاء به . وجوب اثبات أركان الخطأ المستوجب . (المادة ١٥١ مدني)

المبادئ القانونية

- ١ - حكم المحكمة الشرعية القاضي بمنع

وقع مخالف للنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - ثانيا - خطأ الحكم المطعون فيه باعتباره الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٦ سنة ١٩٣٢ كلى مصر الشرعية التي رفعتها نور جورجى ضد مارية ميخائيل - والقاضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن - حكما موضوعيا بالأثر لمصلحة مارية مع انه حكم شكلى قضى بإبطال المرافعة كما خطأ فى اعتبار الحكم الصادر فى القضية رقم ١٠٦ سنة ١٩٣١ كلى مصر الشرعية بمنع تعرض صوفية ونور لمارية ميخائيل فى مبلغ ١٦٦٤ جنيتها و ٥٦٦ ملما حكما بالأثر على خلاف رأى الممول عليه شرعا - ثالثا - الحكم المطعون فيه بقضائه على الطاعن بالتعويض كان مبناه على ما جاء به ان الطاعن أوقع حيزا على مبلغ ٥٨٢٤ جنيتها باقى ثمن العين المبعة المودع من يوسف حسن درويش بخزانة محكمة اسيوط وانه ترتب على هذا الحيز أن غلت يد مارية ميخائيل والياس انطون من استغلال ذلك المبلغ كما بنى ذلك الحكم على توافر التواطؤ بين الطاعن وبين صوفية ونور اضرازا بكل من مارية والياس ولما كان الطاعن لم يوقع حيزا مطلقا على هذا المبلغ فيكون الحكم قد بنى على أساس غير صحيح هذا فضلا عن خلوه من بيان الأسباب التي استند اليها على اثبات توافر التواطؤ بين الطاعن وبين المحكوم عليهما معه بالتعويض . وهذا ما يعيب الحكم ويجعله باطلا .

» وحيث انه عن الوجه الأول من وجوه الطعن فقد تبين مما سبق ايراده من أدوار النزاع التي عرضت على كل من المجلس الملى والقضاء الشرعى ان هذا القضاء قد فصل فى اختصاصه بالحكم فى وراثة مارية ميخائيل للمرحومة سوسانة لطفى بحكم نهائى صدر فى مواجهة صوفية ونور وانه قضى كذلك فى مواجهتهما بأن مارية وراثة لسوسانة دونهما فليس لهما بعد ذلك ان يتمسكا

بالقرار الذى أصدره المجلس الملى فى ٢٣ يناير سنة ١٩١٩ بعد ان حكم القضاء الشرعى بعدم حجته بالنسبة لمارية ميخائيل ومن أجل ذلك كان اعتماد الحكم المطعون فيه - المؤيد لحكم محكمة أول درجة - على الحكمين الشرعيين المؤرخين فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ و ٤ ابريل سنة ١٩٢٣ الصادرين من جهة الاحوال الشخصية صاحبة الاختصاص - اعتمادا صحيحا - ولذلك يكون هذا الوجه مرفوضا .

» وحيث انه عن الوجه الثانى فانه مردود لأن الحكم المطعون فيه لم يعول على الحكم الشرعى الصادر فى الدعوى رقم ١٠٦ سنة ١٩٣٢ القاضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن وانما الذى عول عليه فى هذه الدعوى كما أثبتته الحكم المستأنف ما اعترفت به نور بمحضر جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ فى الدعوى الشرعية المذكورة بأن مارية ميخائيل وراثة حقيقة لسوسانة لطفى وأما ما يزعمه الطاعن من أن الحكم الرقم ٤ ابريل سنة ١٩٣٣ المؤيد استئنافا فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٣ القاضى بمنع تعرض صوفية ونور لمارية ميخائيل فى مبلغ ١٦٦٤ جنيتها و ٨٦٦ ملما - ليس حكما موضوعيا بالوراثة فغير صحيح لأن الحكم بمنع التعرض فى هذا المبلغ كان مؤسسا على قضائه بثبوت الأثر المبني على النسب .

» وحيث انه بالنسبة للوجه الثالث فكل ما جاء بالحكم المستأنف خاصا بالتعويض هو ان الياس ومارية يستحقان تعويضا قبل الطاعن وصوفية ونور بالتضامن لأنهم اتحدوا وتوافقوا بغير حق على المعاكسة وتعطيل صرف مبلغ ٥٨٢٤ جنيتها للدعى عليهما الياس ومارية والمحكمة تقدر هذا التعويض بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مراعية فى هذا التقدير - أولا - الفائدة للمبلغ المودع التى ضاعت عليها

٨٦

٢١ مايو سنة ١٩٣٦

- ١ - الطعن في الأحكام - مواعيده - من النظم العام - اقتضاؤها يسقط الحق في الطعن - دعوى استحقاق فرعية - استئنفا - ميعاده - (المادة ٦٠٠ مرافعات)
 - ٢ - نقض وإبرام - سبب قانوني متعلق بالنظام العام - متى يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض -
 - ٣ - دعوى الاستحقاق الفرعية - مناط اعتبارها كذلك - (المواد من ٥٩٤ - ٦٠١ مرافعات)
- المبادئ القانونية

١ - إن المواعيد المحددة في القانون للطعن في الأحكام هي من النظام العام فانقضائها يسقط الحق في الطعن . وهذا السقوط يمكن التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى . فالدفع بأن الاستئناف المرفوع عن حكم صادر في دعوى استحقاق فرعية غير مقبول شكلا لرفعه بعد فوات العشرة الايام المحددة ميعادا له هو دفع جائز ابدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض بل يجوز لمحكمة النقض إثارتها من تلقاء نفسها والحكم بموجبه .

٢ - لكي يمكن التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام يجب أن يثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من تلقاء نفسها من الاطلاع بهذا السبب والحكم في الدعوى على موجب . فاذا تبين أن هذه العناصر كانت تعوزها فلا سبيل لا الى الدفع بهذا السبب ولا لإثارته من محكمة النقض نفسها .

٣ - ان دعوى الاستحقاق الفرعية قد وضع لها الشارع نظاما خاصا يختلف في أحكامه

وهي فائدة ترتفع الى ٩٪ سنويا - ثانيا - المصاريف التي التزم المذكوران أن يصرفاها لانتهاء النزاع الطويل الخاص بمسألة الارث ، وكل ما جاء بالحكم الاستثنائي ، ان مقدار التعويض المحكوم به غير مبالغ فيه للأسباب التي سردها الحكم المستأنف فضلا عن الوقت الذي انقضى من صدوره وصدور هذا الحكم وانه لاوجه لما يثيره المستأنف عن التضامن إذ أن أوراق الدعوى ناطقة بأنه كان العامل الأهم في إجراءات الدعوى التي ترتب عليها تأخير صرف المبلغ المودع بالخزينة ،

« وحيث انه يبين من هذا أن كلا الحكيم لم يعن ببيان الوقائع التي استخلص منها عناصر اتحاد المحكوم عليهم وتوافقهم على المعاكسة وتعطيل صرف المبلغ المودع بخزانة محكمة أسيوط ولم يبين من منهم الذي تسبب بخطئه في تعطيل صرفه خصوصا وان الطاعن كان يستظهر على خصومه بأنه لم ينذر المشتري (المدعى عليه الأول في الطعن) بعدم دفع باقي الثمن للبائعين ولا انه حجز عليه بذمته وكان يقول بأن البائعين هما اللذان حولا باقي الثمن إلى جورجى استمطى الذي رفع عليها دعوى بالمطالبة بهذا المبلغ لدى المحكمة المختلطة وواقع حجزا تحت يد المشتري وفاء للمبلغ المطلوب وان هذا المشتري هو الذي أودع بنفسه المبلغ المذكور على ذمة ذوى المصلحة فيه فكان على المحكمة أن تحقق دفاعه هذا وتقضى في الدعوى على ما ثبت من نتيجته مستظهرة أركان الخطأ المستوجب للتعويض بالتطبيق للبادة ١٥١ من القانون المدنى . » وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لدعوى التعويض الكيدية فقط .

(طعن المعلم سيد سليمان أبو النصر وحضر عنه الاستاذ عباس فضل - ضد يوسف حسن درويش وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ غازي جبران وعن الباقين الاستاذ عزيز بك خانكي رقم ٨٥ سنة ٥ ق بالحكمة السابقة)

بالنظام العام صح ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض وصح لمحكمة النقض إثارته من نفسها والحكم بموجبه .

« وحيث أن مواعيد الطعون في الأحكام المحددة في القانون هي من النظام العام فانقضاؤها يسقط الحق في تلك الطعون ويمكن التمسك بهذا السقوط على أية حالة كانت عليها الدعوى .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك وجب البحث بآدي ذي بدء في ماهية الدعوى التي رفعها الطاعن هل هي دعوى استحقاق أصلية تسرى عليها أحكام قانون المرافعات فيما يتعلق بالدعاوى العادية أي أن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها هو ستون يوما أم هي دعوى استحقاق فرعية ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام طبقا لأحكام المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات .

تضاربت الآراء في تحديد الأحوال التي تكون الدعوى فيها فرعية والتي تكون فيها أصلية فقرر البعض أن كل دعوى استحقاق ترفع أثناء اجراءات نزاع الملكية وقبل مرسى المزداد فهي دعوى فرعية سواء أوقف البيع بسببها أم لم يوقف وحجة أصحاب هذا الرأي أن القانون لم يميز بين قضايا الاستحقاق التي يترتب عليها إيقاف البيع وبين التي لا توقفه بل ذكر بوجه عام أن ميعاد الاستئناف في دعاوى الاستحقاق التي ترفع أثناء اجراءات نزاع الملكية هو عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم وذهب البعض الآخر الى القول بأن العبرة هي بالإيقاف فان دفعت الأمانة المطلوبة على ذمة المصاريف وحصل الإيقاف بالفعل فالدعوى فرعية والأفهي أصلية خاضعة للأصول والمواعيد المعتادة وحجة هذا الفريق أن الأمر الذي يهم الشارع هو أن لا تتخذ دعاوى الاستحقاق فرصة لإيقاف البيوع وتعطيل مزايي الأحكام فالأمر الذي يجب البحث فيه هو هل أوقف البيع بناء على دعوى الاستحقاق

عن نظام الدعاوى المعتادة الخاضعة لقواعد المرافعات وطرق الطعن المعتادة (المواد من ٥٩٤ الى ٦٠١ مرافعات) . والمستفاد من نصوص هذه المواد أن الشارع لم يرد مجانية القواعد العامة في دعوى الاستحقاق الفرعية إلا لأن هذه الدعوى - برفعها أثناء اجراءات البيع وقبل مرسى المزداد ولجواز التقرير من أجلها بوقف هذه الاجراءات - ينبغي الإسراع فيها . ولذا يجب أن يكون المناط في اعتبارها كذلك هو رفعها في أثناء اجراءات نزاع الملكية وقبل مرسى المزداد وقيام رافعها بدفع الأمانة المقررة وتقرير قاضي البيوع وقفها إذ لا يجوز عقلا اعتبارها من الدعاوى الفرعية في دعوى الغير باستحقاق العقار إلا إذا أثرت في اجراءات البيع فعلا بوقفها .

المحكمة

« حيث أن الطعن بني على ثلاثة أوجه الأول منها يتحصل في أن الدعوى التي رفعها الطاعن هي دعوى استحقاق فرعية رفعت بعد الحكم بنزع الملكية وتحديد جلسة لبيع العقارات بالمزداد وميعاد الاستئناف فيها عشرة أيام فقط من تاريخ اعلان الحكم طبقا لنص المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات ولكن المدعى عليه في الطعن رفع استئنافه بعد فوات هذا الميعاد ومن ثم يكون الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا مخالفا للقانون ومن أجل هذا يطلب نقض الحكم والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني .

« وحيث أن هذا الدفع لم يسبق ابدؤه أمام محكمة الموضوع ولكن مما جرى عليه القضاء أنه متى كان الدفع قوامه سبب قانوني صرف ماس

إذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها

(المادة ٥٩٩)

لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق

وأما استئناف فيعاده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور (المادة ٦٠٠)

يحكم في كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال (المادة ٦٠١)

وإذا كانت جميع هذه النصوص تقرر لدعوى الاستحقاق الفرعية احكاماً خاصة تغاير القواعد العامة الواجب العمل بها في دعوى الاستحقاق الأصلية وجب عدم الخروج عن احكامها .

« وحيث ان المستفاد من هذه الأحكام ان الشارع لم يرد مجانية القواعد العامة في دعوى الاستحقاق الفرعية الا لأن هذه الدعوى يرفعها أثناء اجراءات البيع وقبل مرسى المزاد وبمواز التقرير من أجلها بإيقاف هذه الاجراءات ينبغي الاسراع فيها ولذا يجب أن يكون المناط في اعتبارها دعوى استحقاق فرعية هو رفعها في أثناء اجراءات نزاع الملكية وقبل مرسى المزاد وقيام رافعها بدفع الأمانة المقررة بالمادة ٥٩٧ من قانون المرافعات وتقرير قاضي اليوع بإيقافها إذ لا يجوز عقلاً اعتبارها من الدعاوى الفرعية في دعوى الغير باستحقاق العقار الا اذا أثرت في اجراءات البيع فعلاً بوقفها .

« وحيث انه حتى يمكن التمسك امام محكمة النقض لأول مرة بأي سبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام يجب أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تمكن بها من تلقاء نفسها من الالمام بهذا السبب والحكم في الدعوى على وجهه فلذا تبين أن

أم لا فإذا كان اوقف تسير الدعوى سيرة الدعاوى المستعجلة ولا تكون من الدعاوى العادية .

« وحيث ان دعوى الاستحقاق الفرعية قد وضع لها المشرع نظاماً خاصاً يختلف في احكامه عن نظام الدعاوى المعتادة الخاضعة لقواعد المرافعات وطرق الطعن المعتادة فقد أورد في قانون المرافعات الاحكام الآتية :

« يجوز تقديم الدعوى من أى انسان »
« باستحقاق العقار المقصود بيعه في أثناء اجراءات البيع لغاية مرسى المزاد (المادة ٥٩)

تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين وطالب البيع وإذا أقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام أيضاً في وجه أول دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة (المادة ٥٩٥)

تعلن ورقة الطلب للمدين في محله الأصلي ويكون اعلانها لكل من المدينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للحل الخارج عن الديار المصرية (المادة ٥٩٦)

يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتاب المحكمة وقت طلب حضور الخصام مبلغاً يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه - في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى - رسوم الأوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الخصام وأجر قوكلاتهم (المادة ٥٩٧)

فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفي كل الأحوال تستمر اجراءات بيع العقار الذي لم يدع باستحقاقه... الخ (المادة ٥٩٧ قره ثانية)

وكذلك يكون العمل عند العود لأجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعى باستحقاقه (المادة ٥٩٨)

هذه العناصر كانت تنقصها فلاسبل لا للدفع بهذا السبب ولا لاثارته من محكمة النقض نفسها . .
 « وحيث ان الثابت من ملف الدعوى أمام هذه المحكمة ان محكمة الموضوع ما كان في وسعها أن تبين من الأوراق المقدمة لها استيفاء جميع الشروط المتقدم يانها فلذلك يتعين رفض هذا الوجه » وحيث ان الوجه الثاني من وجوه الطعن يتحصل في ان المدعى عليه في الطعن قرر في مذكرته أمام محكمة أول درجة ان الاطيان التي نزع ملكيتها هي غير الاطيان المبيعة للطاعن والواردة في عقده و اضاف الى ذلك انه اذا تمسك الطاعن وهو المشتري بان ماورد في عقد شرائه هو بذاته مايسعى في نزع ملكيته هو فتكون الدعوى محتاجة لتخير . ويقول الطاعن ان الحكم برفض دعوى ملكيته لما هو وارد في عقده مع تسليم خصمه بحقه فيه مخالف لطلبات وأقوال طرفي الخصوم .
 « وحيث ان هذه المحكمة باطلاعها على الحكم المطعون فيه تبينت أن محكمة الموضوع قد اغفلت تسبب الحكم من هذه الناحية وعدم تسبب الحكم في ذلك معيب له لأن التسليم من نازع الملكية بأن ماينزع ملكيته هو غير ما هو وارد بعقد الطاعن رافع دعوى الاستحقاق يقتضى - ان كان - قبول دعوى الاستحقاق خصوصاً وان محكمة أول درجة قد استندت في حكمها على هذا التسليم واعتبرته حجة على صحة دعوى الاستحقاق فكان يجب على محكمة الاستئناف أن تقول كلمتها فيه .

« وحيث ان خلو الحكم المطعون فيه من الاسباب الخاصة بهذا الدفاع المتقدم الذكر يقتضى نقض الحكم كلياً وإعادة القضية لمحكمة الاستئناف لتحكم في موضوع الاستئناف - دون شكله - دائرة أخرى .

« وحيث انه مع نقض الحكم لهذا السبب

لا ترى المحكمة محلاً لبحث الاسباب الأخرى (طعن حسن على العوادلو حضرته الاستاذ احمد نجيب يرادة بك عدد الملم حنين شحاته رقم ٩٤ سنة ٩٤ بالمهنة الساعة)

٨٧

٢١ مايو سنة ١٩٣٦

شفعة . علم الشفيع . تحصيل المحكمة حصوله من قرآن وادله مؤدبة لذلك . لارابة لمحكمة النقض .
 (المادة ١٩ من قانون الشفعة)

المبدأ القانوني

إذا رفضت المحكمة طلب الشفعة اعتماداً على أن الشفيع نفسه لا وكيله فقط قد علم بحصول بيع الاطيان التي أراد أن يشفع فيها وسكت عن طلب الشفعة حتى انقضت المواعيد القانونية وذكرت في حكمها المصادر والقرائن والدلائل التي اطمأنت إليها في تكوين عقيدتها بقيام هذا العلم الشخصي فلا شأن لمحكمة النقض معها .

المحكمة

« بما ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويقول الطاعن في بيان ذلك انه طلب الحكم بأحقية في أخذ ال ٢٧ فدانا و ١٦ قيراطا و ١٦ سها المبيعة الى فهمي مسعود حنا اقتدى بالشفعة ومحكمة الاستئناف ألغت الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواه بالنسبة الى ١٨ فدانا و ١١ قيراطا و ٣ أسهم وأيدت رفض دعواه بالنسبة الى ال ٩ فدادين و ٥ قيراط و ١٣ سها المبيعة من المشتري الى الشيخ منير حسن محمد وحجتها في ذلك أن هذا البيع الأخير حصل من فهمي اقتدى في أثناء نظر الدعوى ولم يكن الطاعن سجل طلب الأخذ بالشفعة وأن الشيخ منير المشتري لهذا المقدار دخل خصماً في الدعوى وقدم عقده وبرغم ذلك لم يعلنه الطاعن برغبته في أخذ

« أكثر من ١٥ يوما حتى من ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ »
 « محتجا بأنه لم يعلم شخصيا بالبيع للنصم »
 « الثالث الا عند كتابة هذه المذكرة وقع علم محاميه »
 « لا يكتفى ولكن المحكمة ترى أن علمه متوفر »
 « من اعلان الشراء في الجلسة العلنية وحضور »
 « الخصم الثالث خمس جلسات وتقديمه عقده »
 « من أول جلسة وعلم محامي المستأنف (الطاعن) »
 « المتكرر . وحيث انه لذلك يتعين الحكم للمستأنف »
 « (الطاعن) بأخذ العين موضوع الدعوى »
 « بالشفعة عدا ما اشتراه منير حسن »

« وبما ان هذا الذي جاء به الحكم المطعون فيه واضح الدلالة على أن محكمة الاستئناف انما اعتمدت في قضائها برفض طلب الشفعة في المقدار المبيع للشيخ منير حسن محمد على ان الشفيع (الطاعن) قد علم شخصيا بمحصل البيع للشيخ منير وسكت عن طلب الشفعة فيما بيع حتى انقضت المواعيد القانونية وقد عنت المحكمة بسرد المصادر والدلائل والقرائن التي أوجدت عندها العقيدة بقيام هذا العلم الشخصي وكان من ضمن تلك القرائن علم محامي الشفيع ، ذلك العلم الذي كان له اثره في تكوين اعتقاد المحكمة مضافا الى سائر الدلائل لا منفردا بنفسه كما يدعى الطاعن فحكمة الموضوع اذن قد اعتمدت في قضائها على علم الشفيع نفسه لا على علم وكيله ويكون حكمها المبني على ذلك سليما من الخطأ في القانون وعلى هذا يتعين رفض الطعن .

(طعن امين اقدى رزق اخوخ وحضر عنه الاستاذ محمد توفيق خليل بك ضد الشيخ منير حسن محمد وحضر عنه الاستاذ سبابا حننى رقم ١٠٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

الجزء الذى اشتراه الا بعدمضى أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بوقوع البيع الجديد - يقول الطاعن ان هذا هو كل ما اعتمدت عليه محكمة الاستئناف في رفض دعواه بالنسبة لتلك الصفقة . وهو كما تقدم خطأ في تطبيق القانون وتأويله الا أن العلم الذى يسقط حق الشفيع هو علم الشخصى لاعلمه الاعتبارى فلم يحامى الشفيع بمحصل البيع لايقوم مقام علم الشفيع نفسه ولا ينتج نتائجه . « وبما ان ما اورده الحكم المطعون فيه خاصا بهذه النقطة وهو ما يأتى « وحيث انه عن »
 « الخصم الثالث منير حسن محمد فانه قد اشترى »
 « تلك الاطيان المشفوع فيها من المستأنف »
 « ضده الأول (فهمى مسعود حنا اقدى) بعقد »
 « غير مصدق عليه في ٤ يناير سنة ١٩٣٤ بمبلغ »
 « ٧٠٧ جنيهات و ٤٣٠ مليا بعقد اتفاق ابتدائى »
 « في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وحرر العقد المصدق »
 « عليه في ٩ يولييه سنة ١٩٣٤ ومسجل في ١٤ يولييه »
 « سنة ١٩٣٤ وفي جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ »
 « وهي أول جلسة للدعوى أمام المحكمة الابتدائية »
 « قرر المستأنف ضده الأول (فهمى مسعود »
 « حنا اقدى) انه باع تلك الاطيان المشفوع »
 « فيها المنير حسن محمد بمبلغ ٧٠٧ جنيهات و ٤٣٠ مليا »
 « وبعد جلستين أخريين أى في جلسة ٢٧ أغسطس »
 « سنة ١٩٣٤ دخل منير حسن خصما ثالثا في »
 « الدعوى وقدم عقده وحضر بعد ذلك أربع »
 « جلسات أخرى كانت الأخيرة منها في ٢ ديسمبر »
 « سنة ١٩٣٤ ولم يظهر المستأنف (الطاعن) »
 « رغبته في أخذ ما اشتراه منير حسن بالشفعة »
 « رغم كونه لم يسجل طلب الشفعة قبل شرائه »
 « وللآن الا في مذكرته التى اطلع عليها منير »
 « المذكور في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ أى بعد »

٨٨

٢١ مايو سنة ١٩٣٦

١ - تسجيل . قانون التسجيل . عدم سريانه على المحررات
الثابت تاريخها رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ .٢ - تسجيل . قانون التسجيل . على تطبيقه .٣ - تسجيل . صاحب اختصاص . متى يجوز له الاحتجاج
بسبق تسجيل اختصاصه . وجوب توفر حسن النية .

(المادة ٢٧٠ مدني)

٤ - اختصاص . اختصاص الدائن بقارات مدينه لحصره
على دينه . متى يكون أمر الاختصاص سنداً ثابتاً
صحيحاً . (المادتان ٥٩٥ و ٦٨١ مرافعات)

المبادئ القانونية

١ - المادة ١٤ من قانون التسجيل قد نصت
على عدم سريانه على المحررات التي ثبت تاريخها
رسمياً قبل تاريخ العمل به (أول يناير سنة ١٩٢٤)٢ - قانون التسجيل هو قانون خاص
بتعديل نصوص القانون المدني فيما يتعلق
بتسجيل العقود الصادرة على الملكية والحقوق
العينية الأخرى غير الرهون والامتيازات
والاختصاصات على ما يدل عليه عنوانه وعلى
ما جاء في المادة الأولى مؤكداً لمضمون هذا
العنوان من وجوب مراعاة النصوص المعمول
بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري
والاختصاصات العقارية٣ - لا يجوز لصاحب اختصاص الاحتجاج
بسبق تسجيل اختصاصه إلا إذا كان حسن
النية كما هو مقتضى المادة ٢٧٠ من القانون المدني .٤ - إن نصوص القانونين المدني والمرافعات
المتعلقة باختصاص الدائن بقارات مدينه
لحصوله على دينه فيها إشارات كافية توجب على
طالب الاختصاص أن يكون حسن النية صادقاً

فيما يجب ذكره من البيانات خاصة به هو
ومدينه ودينه وعقارات مدينه وقيمتها . حتى
إذا أصدر رئيس المحكمة أمره بالاختصاص
أصدره عن بيته أو رفض كان رفضه عن بيته
كذلك وكان له هو أن يعارض في الأمر
ويختصم مدينه . فالدائن الذي أخفى عن
رئيس المحكمة أن بعض العقار الذي أراد
الاختصاص به قد باعه مدينه من قبل بعقد
عرفي ثابت تاريخه رسمياً قبل قانون التسجيل
وقبل نشوء حقه في الدين وذكر في عريضته أن
هذا البعض هو ملك مدينه ولا يزال على ملكه
فصدر له أمر الاختصاص وما كان ليصدر
لو صدق وذكر عن أوصاف العقار ما يجب
عليه ذكره صدقاً - هذا الدائن يعتبر أنه قد
عمل عملاً إيجابياً منطوياً على سوء النية يجعل
الاختصاص الذي صدر له منطوياً على سوء
النية فلا يمكن اعتباره سنداً ثابتاً صحيحاً ولا
اعتبار تسجيله مقيداً لحكمه قانوناً في حق
المشتري من المدين .

المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف
حين قضت بالغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى
الطاعين معتمدة على قانون التسجيل فيما جاء به
من أن العبرة في التفاضل بين العقود إنما هي بمجرد
الأسبقية في التسجيل - قد خالفت المادة الرابعة
عشرة من هذا القانون فيما نصت عليه من عدم سريانه
على المحررات التي ثبت تاريخها رسمياً قبل بدء العمل
به ثم أخطأت تلك المحكمة في عدم تطبيق الفقرة
الأولى من المادة ٢٦٦ والمادة ٦٠٦ من القانون
المدني المنطقتين على صورة الدعوى لان المادة

الاولى تنص على أن مجرد العقد الصحيح ينقل ملكية المبيع الى المشتري بالنسبة للعاقدين ولمن ينوب عنهما من وارث أو دائن ولان المادة الثانية كانت تنص على أن الملكية والحقوق العينية ثبتت في حق مالكيها السابق بعقد انتقال الملكية أو بأى شيء يترتب عليه هذا الانتقال قانونا . ويقول الطاعنون أنهم أصبحوا على مقتضى هذه المواد مالكيين للعين المبيعة من يوم صدور عقد شرائهم بالنسبة للبائع لهم ولجميع مداينيه وبخاصة اولئك الذين لم تنشأ حقوقهم الا بعد عقد الشراء المتقدم الذكر .

« وحيث ان محكمة الاستئناف استهلت حكمها المطعون فيه بقولها « ان النزاع في هذه القضية » مداره على ما اذا كان عقد البيع الثابت تاريخه » رسميا في ٢ يولييه سنة ١٩٢١ بفضل الاختصاص » الذى حصل عليه المستأنف بتاريخ ١٥ اغسطس » سنة ١٩٢٢ فى حين ان العقد لم يسجل الا فى » ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٣ » ثم قالت « وحيث أن » محكمة الدرجة الأولى ذهبت الى تفضيل عقد » المستأنف ضد استنادا الى أن المستأنف كان » يعلم قبل حصوله على الاختصاص بصدور ذلك » العقد اليهم والى أن مجرد علمه بصدور العقد » يحرمه من الاستفادة من سبق تسجيل اختصاصه » لتاريخ تسجيل العقد المذكور » . وقد اخذت المحكمة فى ذلك بظاهر نص المادة ٢٧٠ من القانون المدنى التى تقضى بأن « لا تنتقل ملكية » العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة » فيه الا بتسجيل عقد البيع متى كانت حقوقهم » مبنية على سبب صحيح محفظة قانونا وكانوا » لا يعلنون ما يضر بها »

« وحيث ان عبارة « لا يعلنون ما يضر بها » الواردة بالمادة المذكورة منقولة عن الأصل »

« الفرنسى لعبارة "qui sont de bonne foi" » الواردة بالنسخة الفرنسية فليس المقصود بها » مجرد العلم وانما حسن النية ومن البديهي أن » مجرد العلم لا يستلزم وجود سوء النية » وحيث انه وان قرر المستأنف أنه كان يعلم » بسبق تصرف مدينه فى العين التى أخذ هو عليها » اختصاصه فانهم لم يقدموا شيئا غير ذلك ليدلوا » به على سوء نيته وزيادة على ذلك فلا محل هنا » للقول بسوء نية المستأنف لأنه انما كان فى » حصوله على الاختصاص بعقارات مدينه وهو » والد المستأنف عليهم ساعيا للحصول على حقوقه » ولا يمكن أن يسند إليه فى هذا الاجراء مظنة » سوء النية أو التدليس كما يحتمل وجوده فى » حالة شخص آخر اكتسب حقه السابق فى » التسجيل من نفس البائع » . « وحيث أن اثبات » تاريخ عقد البيع الذى يتمسك به المستأنف » ضد الستة الأولون قبل صدور قانون » التسجيل الجديد لا ينقل الملكية الا فيما بين » المتعاقدين وليس له اثر بالنسبة للغير . « وحيث » أنه فضلا عما تقدم فان قانون التسجيل رقم » ١٨ لسنة ١٩٢٣ قضى على نظرية علم المشتري » الثانى بالبيع الأول او سوء نيته وجعل العبرة » كلها بالتسجيل دون سواه . فما دام أن عقد » المستأنف ضد الستة الأولين لم ينقل الملكية » اليهم بالنسبة للغير فلا اثر له على حقوق المستأنف » التى اكتسبها بتسجيل اختصاصه قبل تسجيل » ذلك العقد »

« وحيث ان الطاعنين على حق فيما ابدوه من عدم وجوب الأخذ فى قضيتهم بما فسرت به المادة الأولى من قانون التسجيل من أن العبرة فى المفاضلة بين العقود الصادرة بين الاحياء على حق الملكية انما هى بالتسجيل وحده وان لا محل مطلقا »

للاحتجاج على صاحب العقد المسجل الذي انتقلت اليه الملكية فعلا بتسجيله لا بسوء نية المتصرف ولا بالتواطؤ (الذي ليس شيئا آخر سوى سوء النية لدى المتصرف والمتصرف اليه الثاني معا) (حكم النقض في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٣٥ سنة ٥ قضائية) أن الطاعنين لعل حق فيما أبدوه من ذلك لأن عقد شرائهم قد ثبت تاريخه رسميا في ٢ يولييه سنة ١٩٢١ ولأن المادة ١٤ من قانون التسجيل قد نصت على عدم سريانه على المحررات التي ثبت تاريخها رسميا قبل تاريخ العمل به (وهو أول يناير سنة ١٩٢٤) وأبقته خاضعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لاحكام القوانين التي كانت سارية عليها . ولأن هذا القانون من جهة أخرى هو قانون خاص بتعديل نصوص القانون المدني فيما يتعلق بتسجيل العقود الصادرة على الملكية والحقوق العينية الأخرى غير الرهون والامتيازات والاختصاصات على ما يدل عليه عنوانه وعلى ما جاء به في المادة الأولى مؤكدا لمضمون هذا العنوان من وجوب مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقاري والاختصاصات العقارية .

« وحيث ان الطاعنين على حق أيضا فيما أبدوه من وجوب الأخذ في قضيتهم في علاقهم مع خصمهم بأحكام القانون المدني التي تعتبر عقد شرائهم مقيدا بمجرد عقده لنقل ملكية المبيع إليهم في حق باتعهم ومن ناب عنه من وارث أو دائن (المادة ٢٦٦ من القانون المدني) ولا تعتبر خصمهم صاحب اختصاص يجوز له الاحتجاج عليهم بسبق تسجيل اختصاصه الا اذا كان حسن النية (المادة ٢٧٠ من القانون المدني) .

« وحيث ان الحجاج بسوء النية وبالتواطؤ بين أصحاب الرهون والاختصاصات بعضهم

وبعض أو بين بعضهم وبين من آل اليهم الملك مصرح به في المادة ٢٧٠ فيما بقي من عمومها (بعد الذي نسخ منها قانون التسجيل نسخاً جزئياً) وفي القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ بأضافة بعض أحكام القانون المدني (راجع المواد المضافة وهي المادة ٥٥ مكررة و ٧٩ مكررة و ١٣٦ مكررة و ١٧٩ مكررة و ٢٥٦ مكررة) اذ في كل من هذه المواد ذكر المرتهنون موصوفين بحسن النية .

« وحيث أن محكمة الاستئناف تكون اذن قد اخطأت في تطبيق قانون التسجيل وفي عدم تطبيق احكام القانون المدني الواجب تطبيقها في الدعوى .

« وحيث ان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن بيانات الحكم المستأنف التي لا نزاع فيها أن عقد الطاعنين قد صدر لهم من مورثهم بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ وان تاريخه أثبت رسمياً في ٢ يونيو سنة ١٩٢١ وان دين الخواجه روفان صيدناوى هو ايجار استحق بذمة البائع سنة ١٩٢٧ وحكم به عليه في ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ وان هذا الدائن نفذ حكمه هذا على زراعة الأرض المبيعة على اعتبار أنها ملك مدينه فادعى الطاعنون استردادها بالقضية رقم ٩٣٢ سنة ١٩٣٤ كوم حمادة لأنها زراعتهم ولأن الأرض التي قامت عليها تلك الزراعة هي ملكهم بعقد البيع المتقدم الذكر فقضت محكمة كوم حمادة بأحقيتهم للزراعة وثبت أيضا بالحكم المستأنف أن عقد البيع هذا قد قدم في قضية كوم حمادة المذكورة واطلع عليه روفان صيدناوى وقتئذ .

« وحيث ان حكم هذا العقد الذي صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ وأثبت تاريخه رسمياً في ٣ يونيو سنة ١٩٢١ انه بمجرد عقده قد أفاد الملك للطاعنين في حق البائع لهم وفي حق من كان ومن

يكون له من دائن وبذا صار العقد مفيدا للملك في حق روفان الذي لم ينشأ دينه الا في سنة ١٩٢٧ ولم يحكم له به الا في ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ وقد حاج الطاعنون خصمهم بعقدهم في قضية الاسترداد المقدمة الذكّر فحجوه به وصدقهم في هذه الحجة محكمة كوم حمادة بحكمها المؤرخ في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٢ .

« وحيث ان الخواجه روفان صدناوى قد بقى محجوجا بعقد الطاعنين على اعتباره من دائي البائع وخلفائه الى أن سعى لدى رئيس المحكمة التي أخذ منها الاختصاص فاستصدر منه اختصاصه ببعض ما بقى لمدينه من ملك وبما خرج من ملك مدينه للطاعنين بالعقد المذكور ثم رأى ان يحتمى في سبق تسجيل اختصاصه هذا على تسجيل العقد المذكور فادعى أنه بهذا التسجيل قد أصبح غيرا وانه يجوز له على هذا الاعتبار أن يحج الطاعنين بسبق تسجيل اختصاصه على تسجيل عقدهم .

« وحيث ان القانون لا يحيز اعتباره غيرا يصح منه هذا الاحتجاج الا اذا كان حسن النية » وحيث ان نصوص القانون المدني وقانون المرافعات فيما أشارت اليه من أنه « يجب على من يريد من الدائنين الحصول على اختصاصه بعقارات مدينه أن يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المراد الاختصاص به وأن تكون العريضة مشتملة على بيان نوع العقار وموقعه يانا كافيا صحيحا ومن ان رئيس المحكمة يجب عليه عند الترخيص بالاختصاص أن يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات ويجعل الاختصاص قاصرا على بعض تلك العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من احداها ومن انه اذا رفض رئيس

المحكمة طلب الاختصاص بعقارات المدين جاز لمن قدم العريضة أن يرفع الأمر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها ، إن في هذه النصوص وغيرها من نصوص الباب في القانونين المدني والمرافعات أشارات كافية تدل على ايجاب الصدق وحسن النية على طالب الاختصاص فيما يجب ذكره من البيانات خاصا به هو ومدينه ودينه وعقارات مدينه وقيمتها وذلك حتى اذا صدر رئيس المحكمة أمره بالاختصاص أصدره عن بينة وحتى اذا رفض يكون رفضه كذلك عن بينة ويكون له هو أن يعارض في الأمر ويختصم مدينه .

« وحيث ان الذي يؤخذ على روفان صدناوى ليس فقط عليه بصدور العقد للطاعنين فيقال فيه انه مجرد علم لا يحرمه من الاستفادة بسبق تسجيل اختصاصه بل الذي يؤخذ عليه ويعتبر عملا ايجابيا منظويا على سوء النية انه اخفى عن رئيس المحكمة ان بعض العقار الذي أراد الاختصاص به قد باعه مدينه من قبل بعقد عرفى ثابت تاريخه رسميا قبل قانون التسجيل وقبل نشوء حقه في الدين وذكر في عريضته أن هذا البعض هو ملك مدينه ولا يزال على ملكه فصدر له أمر الاختصاص وما كان ليصدر لو صدق وذكر لرئيس المحكمة من أوصاف العقار ما كان يجب عليه ذكره .

« وحيث انه متى كان الاختصاص مشوبا من أساسه بسوء النية فلا يمكن اعتباره سندا ثابتا صحيحا ولا اعتبار تسجيله مفيدا لحكمه قانونا في حق الطاعنين .

« وحيث انه يتبع من ذلك ان الحكم المطعون فيه واجب النقض وان الموضوع كما سبق عرضه صالح للفصل فيه .

تفسيراً خاطئاً الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون عدم جواز الحجز على الأملاك الصغيرة اذ أنها قصرت حكمها على التضمينات المدنية وحدها دون ما قد يحكم به في جنابة أو جنحة من المبالغ الأخرى كالغرامات - قصرت المحكمة حكم تلك الفقرة مع أن نصها عام وصرح الصراحة كلها في أنه يشمل كل المبالغ التي يحكم بها بسبب جنابة أو جنحة سواء كان ذلك كتعويض مدني أو غرامة وتقول الطاعة في شرح هذا الوجه أن الشرط الوحيد الذي أوجب المشرع توافره في المبالغ التي يسرى عليها حكم هذه الفقرة هو وجود علاقة السببية بين المبالغ المذكورة وبين الجنابة أو الجنحة التي يحكم فيها بتلك المبالغ وعلاقة السببية في حكم الغرامة ظاهرة على جلاء غير منكور فالحكم المطعون فيه قد أخطأ اذن في تطبيق القانون وتعين نقضه .

« وبما أن عبارة الفقرة الأخيرة من المادة المتقدم ذكرها التي دار عليها - الجدل هي « ولا يصح التمسك به (أي بالحظر) في الدعاوى التي ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جنابة أو جنحة أو نفقة مترتبة على الزوجية أو أجره حضانة أو رضاع أو مسكن أو ما يكون مستحقاً من المهر » اما ما أورده الحكم المطعون فيه عن هذه النقطة فهو ما يأتي .

« وحيث أنه وإن كان هذا النص قد أخرج من حكم القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣ المبالغ المحكوم بها بسبب جنابة أو جنحة بصفة عامة مما يمكن أن يفهم منه أن هذه المبالغ تشمل الغرامات كما تشمل التضمينات المدنية إلا أن الإيضاح المرفوع من نظارة الحفانية إلى مجلس شورى القوانين مع مشروع ذلك القانون قد خصص هذه المبالغ بالتضمينات المدنية فقد جاء في هذا الإيضاح ما يأتي . « وقضت الفقرة الأخيرة من هذه المادة بأنه لا يجوز لصغار

« وحيث أنه لهذه الأسباب والأسباب المبينة بالحكم المستأنف ترى هذه المحكمة تأييده

(طعن عبادة اسماعيل دمج وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد بك مرسى بدر ضد الخواجه روفان صدناوى رقم ١٠ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

٨٩

٢٨ مايو سنة ١٩٣٦

نزع ملكية . مزارع صغير . نزع ملكية من أجل غرامة محكوم بها عليه في جنحة . لا يجوز .

(المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣

المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦)

المبدأ القانوني

الغرامة التي يحكم بها في جنابة أو جنحة لا تدخل تحت مدلول عبارة « بمبالغ محكوم بها بسبب جنابة أو جنحة » الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ الخاص بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة . لأن هذا التعبير الذي اختاره الشارع هو ما جرى به الاصطلاح للدلالة على التعويضات المدنية المترتبة على وقوع جنابة أو جنحة سواء أفضى بها للحكومة أم لفرد من الناس . وإذن فلا يجوز نزع ملكية أحد صغار المزارعين الذين لا يملكون من الأطنان إلا خمسة أفدنة أو أقل من أجل غرامة محكوم بها عليه في جنحة ارتكبها (١) .

المحكم

« بما أن وجه الطعن يتلخص في أن محكمة

الاستئناف قد خالفت القانون في حكمها المطعون فيه واخطأت في تطبيقه وتأويله ذلك أنها فسرت

(١) ملحوظة : هذه القاعدة قد قررها الحكم المطعون فيه وقد

أقرتها محكمة النقض بعد أن أوردت حجج الحكم المطعون فيه .

الزراع ان يتمسكوا بهذا المنع تخلصا من التضمينات المدنية الناشئة عن جناية أو جنحة ارتكبوها اذ من البديهي أن الحماية التي أرادها القانون للفلاح لا ينبغي ان تسهل له الهروب من النتيجة المدنية لسيئاته » (راجع هذا الايضاح في ملحق العدد ٢٤ من الوقائع المصرية الصادر في أول مارس سنة ١٩١٣)

« وحيث ان الشارع قد افصح في هذا الايضاح عن غرضه من عبارة « المبالغ المحكوم بها بسبب جناية أو جنحة » الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى السابق ذكرها فذكر أنه أراد بها « التضمينات المدنية » وهي لا تشمل الغرامات فوجب التقيد بهذا التفسير » .

« وحيث انه لذلك يجب قبول هذا الدفع وتأيد الحكم المستأنف »

وبما ان هذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه تفسيراً للفقرة المتنازع على تأويلها تعتمد هذه المحكمة وقره لان الغرامة لا تدخل بحال تحت مدلول عبارة بمبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة اذ هذا التعبير الذي اختاره الشارع انما هو ما جرى الاصطلاح به للدلالة على التعويضات المدنية المترتبة على وقوع جناية أو جنحة سواء اقتصى بها للحكومة أم لفرد من الناس .

(طعن ناية اسيوط الابتدائية وحضر عنها الاستئنافى عبد اللطيف ضد محمود يونس محمد رقم ٩١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٩٠

٢٨ مايو سنة ١٩٣٦

صلح . دعوى تزوير ودعوى موضوعية . عمل محضر صلح بحسم النزاع في الدعوى . طلب بعض الخصوم التصديق عليه . معارضة بعضهم في ذلك لانه ابداهما . واجبه المحكمة في هذه الصورة . (المادة ٥٣٥ مدني)

المبدأ القانوني

إذا حرر الخصوم في دعوى تزوير ودعوى

أخرى موضوعية محضر صلح حسموا به النزاع القائم بينهم في هاتين الدعوتين وبعد أن وقوه طلب بعضهم من محكمة الاستئناف التصديق عليه وعارض البعض الآخر لعله أبداها فان محكمة الاستئناف - وقد جعلها من طلبوا التصديق على الصلح في مركز الموثق - يتعين عليها أن تمتنع عن التصديق كما يتعين عليها - احتراماً لقوة عقد الصلح المستمدة من القانون - أن تحكم بإيقاف الفصل في دعوى التزوير لحين الفصل في المنازعة في ذلك العقد . فاذا لم تفعل المحكمة ذلك وفصلت دعوى التزوير مؤسسة حكماً على تفسيرها محضر الصلح المتنازع فيه فانها تكون قد تجاوزت سلطتها وأخلت بحق الدفاع . وذلك يوجب نقض حكمها .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه باطل لمخالفته للقانون ولاخلاله بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم وخصومهم وقعوا جميعاً على محضر الصلح الذي تضمن أن المدعى عليهم في الطعن يتنازلون عن التمسك بورقة ١٤ اغسطس سنة ١٩١٠ المطعون فيها بالتزوير وفي مقابل ذلك يتنازل المدعون عن الطعن فيها بالتزوير وانه لما طلب المدعون من المحكمة التصديق عليه لم تجبهم الى طلبهم لأن الست جميلة المدعى عليها الثالثة عارضت في ذلك وحجتها أنها وقعت على ذلك المحضر لكي تتوصل الى اثبات صحة الأقرار المطعون فيه وكان الواجب على المحكمة أن تحكم بمقتضى هذا المحضر او ان تثبتها وتصديق عليه لأن عقد الصلح ككل عقود التراضي ملزم

لمن وقع عليه وما دام أنه لم يطعن عليه من أحد من وقع به الغلط أو بالتدليس فهمة محكمة الموضوع تكون حيثند محصورة في اثبات حصول التوقيع على هذه الورقة ويقول الطاعنون ان سير المحكمة في دعوى التزوير واستنادها في الحكم الذي أصدرته برفضه الى ما جاء بمحضر الصلح من تعهد المدعين بعدم السير في تلك الدعوى جاء مخالفا للطبيعة عقد الصلح اذ أنها عولت على بعض ما جاء فيه على لسان المدعين وأخذتهم به وعدتهم عاجزين عن اثبات دعوى التزوير مع ان هذه العبارة لم تصدر منهم الا مقابل ما قرره المدعى عليهم في عقد الصلح من انهم غير متمسكين بهذه الورقة .

« وحيث انه بالاطلاع على عقد الصلح المقدمة صورته من المدعين تبين أنه تضمن بعد ان اتى على موجز أدوار الخصومة بين الطرفين على انهما حسبا للزاع قد تم الصلح بينهم على ما يأتي - أولا - يقرر الطرف الأول (المدعى عليهم في الطعن) بعدم التمسك بالأقرار المطعون فيه المقدم من ورثة احمد على دياب واستبعاده من القضية كما وان الطرف الثاني يتنازل عن الطعن في الورقة المذكورة وعدم السير في تحقيقها بواسطة الثلاثة الخبراء - ثانيا - تنازل الطرف الثاني للطرف الاول عن ملكية ١٦ سهما و ٦ قراريط وفدانين من الأتبان المكلف بعضها باسم ورثة عبد الملك سليمان والبعض باسم كامل عبد الملك وأخيه شفيق الكاتبة بزمام ناحية السمطا مركز دشنا - ثالثا - في نظير هذا التنازل لا يتنازع الطرف الاول الطرف الثاني في ملكيته للأتبان المرفوع بها الدعوى ولا خلافا وأصبح الطرف الاول مالكا الى ١٦ سهما و ٦ قراريط وفدانين المذكور وله

الاتقاع بها ابتداء من سنة ١٩٣٧ .
فمن نصوص هذا الصلح يتبين انه اريد به حسم النزاع الذي كان قائما بين الخصوم في دعوى التزوير وفي الدعوى الموضوعية وتمليك الطاعنين للدعى عليهم أطيانا مبينة في عقد الصلح غير التي رفعت بشأنها الدعوى وذلك في مقابل التنازل عن دعوى الملك وترتب على ذلك ان أصبح كل طرف من طرفي هذا العقد ملزما بتنفيذ ما تعهد به وتبين أيضا ان المدعين طلبوا من محكمة الاستئناف التصديق على محضر الصلح فلم يكن في وسعها اجابة طلبهم بسبب عدم موافقة الست جملة عليه لأن المحكمة في هذا الوضع قد جعلها المدعون بطلبهم التصديق على الصلح في مركز الموثق وطالما أن بعض الخصوم الموقعين على العقد لم يوافقوا على التصديق عليه لعلها أبدوها فكان متعينا على المحكمة احترامها لقوة هذا العقد المستمدة من القانون ان تحكم بأيقاف الفصل في دعوى التزوير لحين الفصل في المنازعة في عقد الصلح الذي انحصرت طلبات المدعين في التصديق عليه .

« وحيث ان المحكمة إذ أصدرت حكما في دعوى التزوير مؤسسة لإياه على تفسيرها محضر الصلح المتنازع فيه تكون قد تجاوزت سلطتها واخلت بحق الدفاع ولذا يتعين نقض ذلك الحكم .

(طعن كامل عبد الملك سليمان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد عيسى ابو علم ضد مصطفى على دياب وآخرين وحضر عن الثالثة الاستاذ الجدير حكيم رقم ٤ سنة ٦ ق بالمهنة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٩١

١٩ فبراير سنة ١٩٣٦

عقد إيجار - ثبوت تاريخه - حجته بالنسبة للغير - الفسخ بصوريته كالبيع - لا تؤخذ بالقرائن العادية .

المبدأ القانوني

إن عقد الإيجار يكون حجة على الغير بثبوت تاريخه ولا يمكن اعتبار التأجير كالبيع الحاصل إضراراً بالدائن تؤخذ عليه صوريته بمجرد القرائن البسيطة وإلا لامتعت المعاملات وخشى كل مستأجر أن يستأجر أرضاً من مدين ولو كانت إجارته صحيحة كما أنه غير ممنوع على المالك المدين أن يؤجر أطيانه لينتفع بها خصوصاً إذا كانت حالته المالية لا تسمح له بتكاليف الزراعة ولأن التأجير لا يخرج العين من ملكية المدين . ويمكن للدائن أن يحجز تحت يد المستأجر على الإيجار .

المحكمة

« حيث أن المستأنف حصر طلباته في عريضة الاستئناف وفي المذكرة المقدمة منه على أحقية للمواشي والمحصولات الآتية :-

جنيه

(١) شب بقر ثمنه ١٠

(٢) » » ١٠.٥٥

(٣) فرس يضا ثمنها ٤

(٤) حمار ايض ثمنه ٤

(٥) عدد ١٠ احمال تبث ثمنها ٢

(٦) ٢٠ حل حطب ثمنها ٢

(٧) ٣ فدادين برسيم ثمنها ٤ جنيهات و ٥٠٠ ملليم

وهذا البرسيم قد بيع وأودع بخزينة محكمة

هيا وطلب الغاء محضري الحجزين الموقعين عليها الاول بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ والثاني بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وعلى أحقيته في صرف مبلغ ٤٥٠ قرشاً ثمن البرسيم المودع بخزينة محكمة هيا وقد استدل على ملكيته للأشياء المحجوز عليها وهي المراد استردادها على عقدي إيجار أحدهما مؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وثابت التاريخ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وهو يتضمن استجاره ١٢٠ فدانا لمدة ثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ لغاية ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بإيجار سنوي قدره ٦٤٠ جنيهاً والآخر مؤرخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٤ وثابت التاريخ في أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ يتضمن استجاره الى ١٢٠ فدانا لمدة سنة من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ لغاية ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بإيجار قدره ٧٢٠ جنيهاً سنوياً ومدة هذا العقد تدخل في مدة العقد الاول لأنه تنازل عن سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣٦ الواردتين بالعقد الاول كما ارتكن على قسائم من شركة الاسواق تتضمن مشتراه المواشي المتنازع عليها وعلى قسائم من بنك التسليف الزراعي وعقود شراء تفيد مشتراه أسمدة وبذرة قطن لزراعة الارض المؤجرة اليه من المستأنف ضده الثالث .

« وحيث أن المستأنف ضده الاول دفع دعوى

المستأنف بأن عقود الإيجار المحررة بين مدينه

محمد افندي السعيد الحمار والمستأنف صورية في

ان قسائم مشتري المواشي والأسمدة صورية أيضاً

لأنها صادرة من سمساره ومن مال مدينه محمد

افدى السعيد الحمار . وأن هذه الأوراق جميعها صنعت خصيصا بقصد التهريب والاضرار به . وحيث ان محكمة أول درجة قضت برفض دعوى الاسترداد المرفوعتين من المستأنف بناء على أن الخصومة بين الدائن الحاجز وهو المستأنف ضده الأول وبين المدين محمد افدى السعيد الحمار المستأنف ضده الثالث خصومه قديمة مضت عليها سنوات عديدة وكلما امتد بها الزمن ازدادت مرارة ولددا . وان هذه الخصومة جعلت المستأنف ضده الثالث يبذل جهده حتى لا يدرك غريمه غرضه منه وأن المدين جرى في هذه الدعوى على سابق عادته من الاحتياط والتسلح مقدما بالمستندات رسمية وغير رسمية وتواطأ مع المستأنف وهو شخص مقيم في بلده من اعمال مركز شين القناطر على صنع هذه المستندات بقصد عدم تمكين الدائن من الحصول على دينه وخرجت من ذلك على ان عقود الايجار صورية وان قسائم مشتروات المواشى صورية أيضا ولا يعول عليها اذ يمكن لأي شخص أن يشتري بماله ويجعل القسيمة باسم من يشاء وكذلك مستندات بنك التسليف وغيرها صورية . واما وجود ابن المستأنف وقت الحجز فلا يدل على جدية التأجير وانما هو تدبير اتفق عليه بين المستأجر الصوري وبين المدين المحجوز عليه ولم تأخذ المحكمة بشهادة شهود المستأنف مادامت المسألة كلها في نظرها صورية .

وارتكنت على صورية عقد الايجار المؤرخ ١٦ نوفمبر من سنة ١٩٣٤ لما هو ثابت فيه من أنه قد دفع مقدما ٣٠٠ جنيه في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ و ١٠٠ جنيه تدفع في نهاية نوفمبر من السنة المذكورة و ٥٠٠ جنيه تدفع لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٣ و ١٦٣ جنيه في أول ابريل سنة ١٩٣٤ ولم يبق من ايجار هذه

السنة إلا ٢٧٧ جنيها . وقالت أن هذا الأمر غير مألوف أصلا بين المؤجرين والمستأجرين ولم يسمع الا في القليل النادر أن مستأجرا يقوم بدفع جميع الايجار المطلوب منه قريبا في أول ابريل وقبل ظهور أى محصول كما يلاحظ أن عقد ايجار السنة المقبلة قد ضمن فعل هذا السخاء العجيب وارتكنت في اثبات الصورية أيضا على ما جاء في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٩ (من أن الاجراءات التي اتبعت في استصدار حكم النفقة تم كلها على أن الغرض الحقيقي لم يكن تقصير الزوج في الاتفاق على زوجته وأولادها منه وانما الغرض هو وضع سلاح لدى الزوجة تدرا به كل اجراء من شأنه يبيع منقولات المنازل التي يقطعها زوجها الى آخر ما جاء به) .

وحيث انه تين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق والمستندات المقدمة في دوسيه الدعوى أنه لا نزاع في أن عقدي الايجار اللذين يتمسك بهما المستأنف هما ثابتا التاريخ قبل توقيع المحجوزات على المواشى والمحصولات المتنازع عليها كما أنه ثابت في محضر الحجز وجود ابن المستأنف وقت الحجز وتمسكه بأن الزراعة والمواشى المراد الحجز عليها مملوكة لوالده بعقود ايجار ثابتة التاريخ قدمها للمحضر وقت الحجز وثابت أيضا أن المستأنف قدم قسائم عن مشتري المواشى المتنازع عليها من شركة الاسواق وقدم قسائم بثمن أسمدة وبذرة اشتراها من بنك التسليف الزراعي وهذه الأوراق جميعها هي التي قالت عنها محكمة أول درجة أنها صورية (وان المستأنف توواطأ مع المستأنف ضده الثالث على اصطناعها واثبات تاريخها ظنا منه أن الاكثار من المستندات واثبات تاريخها والتحوط لكل مظنة أوربية يصنع هذه المستندات بصيغة رسمية أو ما يشابهها ظنا أن كل ذلك يخفى شمس

الحقيقة أن تظهر ساطعة لتبدو الا عيب المدين وحيله واضطلاع المستأف معه في ذلك) .

» وحيث انه يظهر لهذه المحكمة أن الذي أثر على عقيدة محكمة أول درجة حتى جعلها تهدم هذه المستندات القاطعة واعتبارها صورية هو - أولا - العبارة التي جاءت في حكم محكمة الاستئناف المؤرخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٩ السابق يانها - ثانيا - المبالغ التي جاء ذكرها في عقد الايجار المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ رقبل أنها دفعت أو تدفع في مواعيد مخصوصة - فاذا ما تهدمت هاتان القريتان كان الحكم باعتبار عقد الايجار صوريا في غير محله .

» وحيث انه فيما يختص بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٩ فانه ان دل على تواطؤ المستأف ضده الثالث مع زوجته فلا يدل على تواطؤ المستأف مع محمد سيد الحمار لأنه غير ممنوع على أي انسان أن يستأجر أرضا من شخص مكبل بالديون متى كان الايجار جديا ولم يقم أي دليل على التواطؤ بين المؤجر والمستأجر لأن الايجار يكون حجة على الغير بثبوت تاريخه ولا يمكن اعتبار التأجير كالباع الحاصل اضرارا بالدائن تؤخذ عليه صوريته بمجرد القرائن البسيطة والالامتعت المعاملات وخشي كل مستأجر أن يستأجر أرضا من مدين ولو كانت اجارته صحيحة كما أنه غير ممنوع على المالك المدين أن يؤجر أطيانه لينتفع بها خصوصا اذا كانت حاله المالية لا تسمح له بتكاليف الزراعة والا لكان ذلك حجر عثرة في سبيل استغلال الأعيان ولأن التأجير لا يخرج العين من ملكية المدين ويمكن للدائن أن يحتجز تحت يد المستأجر على الايجار .

» وحيث انه فيما يختص بما هو وارد في عقد الايجار المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ فهذه القرينة منقوضة أيضا اذ ثابت في البند الخامس من قائمة المزاد أن من يرسي عليه المزاد يقدم تأمينا عينيا

يوازي إيجار سنة كاملة أو يقوم بدفع تأمين تقدي قيمته ٤٥٠ جنيتها تخصم من الايجار مثالة أعنى تخصم من مجموع الايجار السنوي مبلغ ١٥٠ جنيتها من ذلك مبلغ ٥٠ جنيتها من قسط الشتوى الذي يستحق سداده في أول ابريل من كل سنة ومبلغ ١٠٠ جنيتها تخصم من القسط الثاني الذي يستحق سداده في نهاية شهر أغسطس من كل سنة وجاء في البند الثالث أن من يرسي عليه المزاد ملزم بتسديد الأموال الأميرية الى آخر ما جاء في البند المذكور قبله ٤٥٠ جنيتها التي اشترط في عقد الايجار دفعها لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٤ هي في الحقيقة تأمين عن جميع مدة الايجار لا تخصم في أول سنة منها الا مبلغ ١٥٠ جنيتها ويكون حقيقة الايجار المستحق في السنة المذكورة ٤٥٠ جنيتها يدفع منها ١٦٣ في أول ابريل و ٣٢٧ جنيتها في آخر أغسطس من كل سنة وهذا الاشتراط طيعي ولا يمكن الطعن عليه بأي مطعن كما أنه لا يؤخذ منه أن عقدا الايجار صوري لأنه باق من إيجار السنة الأولى ٤٩٠ جنيتها كان يمكن الحجز عليه تحت يد المستأف وهذا يتنافى مع ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من أن المستأف دفع كل الايجار تقريبا مقدما ولم يبق منه الا ٢٧ جنيتها وبذلك تنقضي هذه القرينة أيضا » وحيث ان ما جاء بالحكم المستأف من ان المستأف اخذ الحيلة وجعل لعقود الايجار تاريخا ثابتا واستحصاله على اوراق رسمية بمشترى مواشى وأسمدة يدل كل ذلك على أن تواطؤه مع المدين المحجوز عليه بعيد عن الصواب لأن علم المستأف بمديونية المؤجر له لا يدل على تواطئه معه ويمنعه من استئجار الأرض كما سبق يانها واحتياط المستأف لا يؤخذ عليه بل أنه قد عمل ما يعمله كل مستأجر حرص على حقوقه ولو لم يفعل ذلك لكان عقده عرضة لأشد المطاعن ولا يمكن الاحتجاج به على الغير .

المبادئ القانونية

١ - إن الحراسة ليست بوسيلة من وسائل إجبار المدين على سداد ما عليه من دين ولكن في الوقت نفسه يجب أن لا يرفض طلب الحراسة إذا كانت هي الوسيلة الوحيدة المنتجة لتنفيذ حكم واجب التنفيذ . وتقدير هذا الأمر متروك لفضيلة القاضي إذ ليس من العدل في شيء أن يمكن المدين من استعمال القانون استعجالاً سيئاً للحيلولة دون وصول الدائن إلى حقه منه .

٢ - ليس هناك ما يمنع قانوناً من وضع عين منزوعة ملكيتها تحت الحراسة لضمان عدم تبديد المدين للربيع متى توفرت الأمور الآتية : أولاً - أن يكون الدائن قد استنفد كافة الطرق القانونية الأخرى للحفاظ على الربيع ولم يوفق في عمله بسبب العراقيل التي وضعها المدين في طريق التنفيذ - ثانياً - أن يكون حق الدائن متعلقاً بالثمرة باعتبارها ملحقة بالعقار بناء على تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي يجب أن يبقى قائماً - ثالثاً - أن يكون هناك خطر على حقوق الدائن من استيلاء المدين على الثمرة ولا يتوفر هذا الخطر إذا كان ثمن العقار المنزوعة ملكيته يكفي لسداد الدين أو كان المدين موسراً بحيث يمكن الرجوع عليه لرد ما حصله من الثمرة أو لاستيفاء باقي الدين منه .

٣ - القول بأن وضع العين المنزوعة ملكيتها تحت الحراسة للحفاظ على الربيع الملحق بالعقار معناه وضع أملاك المدين في حالة تصفية أو جعله في حالة إفلاس مدني - هذا القول لا سند له في القانون (أولاً) لأن الحراسة في ذاتها

« وحيث أن الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة خصوصاً العمدة وشيخ البلد شهدوا أن المستأنف هو الزارع للأرض وأن وجود ابنه في العزبة هو لمباشرة الزراعة وأن المستأنف كان يحضر أحياناً فوجود ابن المستأنف اذن وقت توقيع المحجر كان طبيعياً بخلاف ما ذهبت إليه محكمة أول درجة لأن والده هو الزارع للأرض وثبت من شهادة الشهود أيضاً أن المواشي المحجوز عليها قد اشترتها المستأنف ودفع ثمنها من ماله . كما أن التأجير لم يحصل خفية وإنما حصل بطريق المزاد وتزايد فيه المستأنف مع المتزايدين وهذا ينفي حصول التواطؤ بين المستأنف والمدين المؤجر .

« وحيث أنه من كل ذلك يكون ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من صورية عقد الإيجار وجميع الأوراق المقدمة من المستأنف خطأ لا تجاريها عليها هذه المحكمة خصوصاً وقد ثبت من التحقيقات وكافة الأوراق أن الأشياء المحجوز عليها مملوكة للمستأنف وبذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف وأحقية المستأنف للأشياء المبينة بعريضة الاستئناف وأحقية أيضاً صرف مبلغ ٤٥٠ قرشاً ثمن البرسيم من خزانة محكمة هرا

(استئناف الفيح عليه أحد ابواب الخير حضر عنه الاستاذ السيد حامد فهمي ضد محمد أفندي فهمي الحار وآخرين رقم ١٨١ سنة ١٣٠٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة سليمان السيد سليمان بك وأمين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

٩٢

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٦

١ - حراسة - ليست وسيلة من وسائل التنفيذ - جوازها إذا كانت وسيلة الوحيدة

٢ - حراسة - عن أعيان منزوعة ملكيتها - جوازها - شروطها

٣ - الحراسة - إجراء مستجل متعلق بالتنفيذ لعدم تبديد الربح - إفلاس مدني - لا وجود له في القانون المصري - غير مانع من أي إجراء لتأمين الدائن من حقه .

٤ - حراسة - جوازها في جميع الحالات - مع تحقق شروط الدعوى .

ليست مطلوبة لتمكين الدائن من الحصول على حقه من طريق رفع يد المدين عن استغلال أملاكه بل هي مطلوبة كأجراء مستعجل متعلق بالتنفيذ للحيلولة دون تبديد المدين للريع الذي أصبح ملحقاً بالعقار المنزوع ملكيته وواجب توزيعه على الدائنين مع ثمن العقار (ثانياً) لأنه ليس للمدين أن يتضرر من إجراء لا يقصد به غير حصول الدائن على حقه الثابت في ذمة هذا المدين (ثالثاً) لأن القاضي لا يمكن أن يسهل للمدين طريق المماطلة في السداد أو طريق الامتناع عنه (رابعاً) لأنه إذا كان القانون المدني المصري لم ينص على الإفلاس المدني لحماية حقوق الدائن فإن من واجب القاضي أن لا يدخر وسعاً في الأمر بكل إجراء لا يخالف أحكام القانون ويكون الغرض منه تمكين الدائن من تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته والوصول إلى حقه من مدين بمأطل

٤ - من الخطأ القول بأن الحراسة لا تكون واجبة إلا إذا توافر نزاع على الملكية أو وضع اليد فإن هذا القول يرجع إلى حالة خاصة نص عليها القانون المدني في باب الوديعة (مادة ٤٩١) بدون التفات إلى أن الحراسة لم تخرج عن كونها دعوى ككل الدعاوى الأخرى يحكم بها القاضي متى توفرت فيها الأركان العامة للدعوى وهي الصفة والحق والمصلحة وبدون التفات إلى أن الحراسة قد تكون أجراً مستعجلاً من الاجراءات المتعلقة بتنفيذ الأحكام .

المحكمة

وحيث أن موضوع هذه الدعوى يتحصل في أن المستأنف شرع في نزاع ملكية المستأنف عليه

من ٤ فدانا و ١٨ قيراطاً و ٩ أسهم وفاء لدين مقداره ١١٠٠ جنيه و ١٦٠ ملياً بمقتضى حكمين وقد أعلن المستأنف عليه بتنييه نزاع الملكية في ١٩٣٥/٨/٢٧ ونجمله في ١٩٣٥/٩/٥ ولما كان تسجيل تنييه نزاع الملكية يترتب عليه بحكم القانون إلحاق الثرات بالعقار المنزوعة ملكيته فقد رفع المستأنف هذه الدعوى طالباً تعيين المستأنف عليه نفسه حارساً على الأرض المذكورة حتى يفصل نهائياً في دعوى نزاع الملكية .

وحيث أن المحكمة الابتدائية قضت في ١٩٣٥/١٢/٢ برفض الدعوى بناء على الأسباب التي ذكرتها في حكمها ومحصلها أن إلحاق الثرات بالعقار بناء على تسجيل تنييه نزاع الملكية لا يترتب عليه قانوناً رفع يد المدين عن إدارة شئون ملكه أثناء سير اجراءات نزاع الملكية لأن القانون قد جعل للدائن طريقاً آخر للمحافظة على الريع فإذا كان المدين هو المستغل للعقار بنفسه أمكن الدائن اجراء الحجز التنفيذي على الثمرة مباشرة وإن كان المدين يستغله بواسطة التأجير أمكن الدائن اجراء الحجز التنفيذي تحت يد المستأجر .

وحيث أن المستأنف لم ير ضه الحكم المذكور فاستأنفه طالباً إلغاء الحكم بالحراسة للأسباب التي ذكرها في إعلان استئنافه في المذكرة المقدمة منه لهذه المحكمة .

وحيث أن المستأنف عليه قد طلب تأييد الحكم المستأنف مستنداً إلى الأسباب التي ذكرتها المحكمة الابتدائية وإلى سبب آخر وهو سقوط تسجيل تنييه نزاع الملكية الذي جعل أساساً لهذه الدعوى .

وحيث أنه مما لا يصح أن يكون محل جدل أن الحراسة ليست بوسيلة من وسائل إجبار المدين على سداد ما عليه من دين ولكن في الوقت نفسه يجب أن لا يرفض طلب الحراسة إذا كانت هي الوسيلة الوحيدة المنتجة لتنفيذ حكم واجب التنفيذ

وتقدير هذا الأمر متروك لفطنة القاضي إذ ليس من العدل في شيء أن يمكن المدين من استعمال القانون استعمالاً سيئاً للحيلولة دون وصول الدائن إلى حقه منه والقانون لم يوضع إلا لحماية الحقوق وإيصالها لأصحابها .

« وحيث أن الحراسة في الحالة التي نحن بصددتها لم تخرج عن كونها إجراءً مستعجلاً متعلقاً بالتنفيذ فليس هناك ما يمنع القاضي من الأمر بها عملاً بأحكام المادة ٢٨ من قانون المرافعات لا المادة ٤٩١ من القانون المدني متى وجد لذلك موجبا .

« وحيث أن الاستناد في طلب الحراسة إلى المادة ٥٤٥ مرافعات وحدها التي تنص على إلحاق الإراد والثرات بالعقار المنزوعة ملكيته هو استناد غير صحيح لأن المادة ٥٤٦ مرافعات نصت على أن مجرد التنييه من الدائن الحاجز على مستأجر العقار بعدم دفع الأجرة للمالك يقوم مقام الخبز على الأجرة ولا احتياج لغير ذلك من الإجراءات كما أن المادة ٥٤٧ مرافعات نصت على أنه إذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنييه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفته مستودع لها .

« وحيث أنه إذا كان العقار المنزوعة ملكيته تحت يد المدين وهو الذي يستغله بنفسه فإنه في استطاعة الدائن أن يجري الحجز على الغلة حجزاً تنفيذياً بمقتضى الحكم الذي ينفذه بنزع الملكية إذ ليس في القانون ما يمنعه من اتخاذ هذين الطريقين في وقت واحد .

« وحيث أن إجابة الدائن إلى طلب الحراسة في مثل الحالة التي نحن بصددتها لا تكون إلا حيث تتوفر للدائن مصلحة فيها وهذه المصلحة لا تتوفر إلا إذا تعلق حق الدائن بالثمرة بناء على تسجيل تنييه نزع الملكية وكان هناك خطر من استيلاء

الدائن عليها .

« وحيث أن تسجيل تنييه نزع الملكية الذي يستند إليه المستأنف قد حصل في ١٩٣٥/٩/٥ « وحيث أن المادة ٥٤٠ مرافعات تنص على أنه إذا مضى على تسجيل تنييه نزع الملكية مائة وستون يوماً من تاريخه غير ميعاد المسافة ولم تقيد على الوجه المذكور في المادة ٥٥٩ مرافعات صورة الحكم المشتمل على الأمر بنزع الملكية يبطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤثر قلم الكتاب بذلك من تلقاء نفسه .

« وحيث أنه متى بطل تسجيل تنييه نزع الملكية بطل تبعاً لذلك كل أثر قانوني مترتب على هذا التسجيل وبالتالي لا تصبح الثمرة ملحقة بالعقار « وحيث أن المستأنف عليه قد دفع في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة بسقوط تسجيل تنييه نزع الملكية الحاصل في ١٩٣٥/٩/٥ عملاً بحكم المادة ٥٤٠ مرافعات

« وحيث أن المستأنف قد سكت عن الرد على هذا الدفع ولم يقدم للمحكمة ما يدل على تجديد تسجيل التنييه قبل سقوطه أو على تسجيل حكم نزع الملكية قبل مضي المائة والستين يوماً غير ميعاد المسافة فيتعين والحالة هذه اعتبار التسجيل المذكور ساقطاً وسقوط حق الدائن في الثمرة باعتبارها ملحقة بالعقار المنزوعة ملكيته .

« وحيث أنه فضلاً عن عدم توفر تعلق حق المستأنف بالثمرة فإنه قد تبين للمحكمة أن الأرض المنزوعة ملكيتها تكفي لوفاء الدين المنزوعة ملكيتها من أجله بدون حاجة إلى ثمرتها فإن مقدارها ٤٠ فدانا و ١٨ قيراطاً و ٩ أسهم منها ٣٥ فدانا تقريباً مبيعة من المستأنف إلى المستأنف عليه بثمن قدره ٣٥٠٠ جنيه بسعر الفدان الواحد ١٠٠ جنيه بعقد صادر في سنة ١٩٣١ فهما كانت القيمة التي تباع

بها هذه الارض الآن جبريا فلا يمكن أن تقل عن ٤٠ جنيها للفدان الواحد فيكون ثمنها ١٦٣٠ جنيها تقريبا وهذا الثمن يكفي لسداد مطلوب المستأف بالحكمين اللذين ينزع بهما الملكية وبالحكم الجديد أيضا الصادر في ١٤/١١/١٩٣٥ .

«وحيث أنه متى كان الأمر كذلك فلا تكون حقوق المستأف معرضة لأي خطر من استيلاء المستأف عليه على الثمرة ما دام أن المستأف لا يريد أن يتخذ أي إجراء تنفيذي آخر عليها .

«وحيث أنه يخلص مما تقدم أنه ليس هناك ما يمنع قانونا من وضع عين منزوعة ملكيتها تحت الحراسة لضمان عدم تبديد المدين للريع متى توفرت الأمور الآتية : أولا — أن يكون الدائن قد استنفد كافة الطرق القانونية الأخرى للمحافظة على الريع ولم يوفق في عمله بسبب العراقيل التي وضعها المدين في طريق التنفيذ — ثانيا — أن يكون حق الدائن متعلقا بالثمره باعتبارها ملحقة بالعقار بناء على تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي يجب أن يبقى قائما — ثالثا — أن يكون هناك خطر على حقوق الدائن من استيلاء المدين على الثمرة ولا يتوفر هذا الخطر اذا كان ثمن العقار المنزوعة ملكيته يكفي لسداد الدين أو كان المدين موسرا بحيث يمكن الرجوع عليه رد ما حصله من الثمرة أو لاستيفاء باقي الدين منه .

«وحيث أن هذه الأمور غير متوفرة جميعها في هذه الدعوى

«وحيث أن القول بأن وضع العين المنزوعة ملكيتها تحت الحراسة للمحافظة على الريع الملحق بالعقار معناه وضع أملاك المدين في حالة تصفية أو جعله في حالة إفلاس مدني — أن القول بهذا لا سند له في القانون (أولا) لأن الحراسة في هذه الحالة ليست مطلوبة لتمكين الدائن من الحصول

على حقه من طريق رفع يد المدين عن استغلال أملاكه بل هي مطلوبة كإجراء مستعجل متعلق بالتنفيذ للحيولة دون تبديد المدين للريع الذي أصبح ملحقا بالعقار المنزوعة ملكيته وواجب توزيعه على الدائنين مع ثمن العقار (ثانيا) لأنه ليس للمدين أن يتضرر من إجراء لا يقصد به غير حصول الدائن على حقه الثابت في ذمة هذا المدين (ثالثا) لأن القاضي لا يمكن أن يسهل للمدين طريق الماطلة في السداد أو طريق الامتناع عنه (رابعا) لأنه اذا كان القانون المدني المصري لم ينص على الإفلاس المدني لحماية حقوق الدائنين فإن من واجب القاضي أن لا يدخر وسعا في الأمر بكل إجراء لا يخالف أحكام القانون ويكون الغرض منه تمكين الدائن من تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته والوصول الى حقه من مدين مماطل اذ مما لا ريب فيه أن الأحكام تعتبر عديمة القيمة اذا لم يتيسر بموجبها للمحكوم له الحصول على ما حكم له به .

«وحيث أن المحكمة ترى لزاما عليها في صدد هذه الدعوى ان تنبه الى انه من الخطأ القول بأن الحراسة لا تكون واجبة إلا إذا توفر نزاع على الملكية أو وضع اليد فإن هذا القول يرجع الى حالة خاصة نص القانون المدني في باب الوديعة .

مادة ٤٩١ بدون التفات الى ان الحراسة لم تخرج عن كونها دعوى ككل الدعاوى الأخرى يحكم بها القاضي متى توفرت فيها الأركان العامة للدعوى وهي الصفة والحق والمصلحة *qualité-droit* et intérêt - وبدون التفات الى ان الحراسة قد تكون اجرا ما مستعجلا من الاجرام المتعلقة بتنفيذ الأحكام .

«وحيث أنه لكل ما تقدم لا يكون للمستأف وجه قانوني في المطالبة بوضع الارض التي ينزع

ملكيتها تحت الحراسة حتى تنتهى اجراءات نزاع الملكية .

(استئناف الاستاذ محمد حامد جوده وحضر عنه الاستاذ ابراهيم عبد الهادي ضد رياض افندي ابراهيم ثالث وحضر عنه الاستاذ عزمى استينو رقم ٣٠٥ سنة ١٣٠٥ هـ قبالهيئة السابقة)

٩٣

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٦

١ - لتزامات . صادرة من الوصى . في حدوده أو باذن المجلس الحسى . اعتبارها كأنها صادرة عن القاصر . فانفذها عليه .

٢ - المجلس الحسى - نيابته عن عديم الأهلية . إشرافه على أعمال الوصى أو القيم . إقراره لها . اعتبارها استيفاء لتعاقد أو الالتزام عنه . فانفذها في حقه بعد اكتسابه للأهلية . الطعن في هذه التصرفات . جوازه أو عدمه . . مداه

٣ - قرارات المجلس الحسى في حدود اختصاصه باعتماد حساب الوصى أو القيم . فانفذها .

٤ - قرارات المجلس الحسى - علاقة عديم الأهلية بوصيه أو قيمه . قبولها من الوصى أو القيم . فانفذها - عدم قبولها لها . اختصاص المحاكم .

المبادئ القانونية

١ - التصرف الذى يصدر من الوصى في حدود التصرفات المباحة له يعتبر كأنه صادر من عديم الأهلية نفسه باعتباره أهلاً للتصرف . وكذلك الحال بالنسبة للتصرف الذى يأتيه الوصى باذن خاص من المجلس الحسى

فليس للقاصر بعد بلوغه الرشد ولا للمحجور عليه بعد رفع الحجر عنه أن يتخلص من الالتزامات التى ارتبط بها الوصى عنه في حدود التصرفات المباحة أو ارتبط بها باذن خاص من المجلس الحسى ذلك لأن التصرفات التى ترتبت عليها هذه الالتزامات تعتبر كأنها صادرة منه

في حالة أهلية تامة وهو لا يملك نقض ما تم من جهته .

٢ - المجلس الحسى هو الهيئة التى تنوب عن عديم الأهلية بالنسبة لعلاقته بوصيه أو قيمه . فهى تمثله في محاسبة وصيه أو قيمه على التصرفات التى أتاها . ولم تكن في حاجة إلى إذن سابق فإذا أقر المجلس هذه التصرفات فإن إقراره يعتبر ملزماً دائماً لعديم الأهلية لأعتباره صادراً منه في حالة أهليته للتصرف كما هو الحال بالنسبة لتصرفات الوصى أو القيم مع الغير ولأن إقرار المجلس الحسى لتصرفات القيم أو الوصى بعد فحصها لا يعتبر في الواقع ونفس الأمر قضاء في خصومة أو نزاع بل هو إجراء قانونى لإتمام شكل التعاقد والالتزام عن عديم الأهلية أو بعبارة أخرى أن المجلس يعتبر الهيئة الممثلة لعديم الأهلية تمثيلاً قانونياً صحيحاً فيما يرتبط به مع وصيه أو قيمه . فالتصرف الذى يجيزه يعتبر نافذاً في حق عديم الأهلية حتى بعد اكتسابه للأهلية . ولا يجوز لعديم الأهلية بعد اكتسابه إياها أن يطعن في التصرفات التى أجازها المجلس إلا بالطعن الجائز لكل ذى أهلية في تصرفاته

٣ - تعتبر قرارات المجلس الحسى الخاصة باعتماد حساب الوصى أو القيم كأنها إقرارات صادرة من القاصر أو المحجور عليه وهو حائز لأهليته القانونية متى كان من اختصاص المجلس فحص الحساب وتسويته وإعتماده

٤ - إنه وإن تكن قرارات المجالس الحسدية نافذة ملزمة إطلاقاً في كل ما يتعلق بتصرفات

الأوصياء والقائمة إلا أنها بالنسبة لعلاقة عديم الأهلية بوصيه أوقيمه تكون نافذة ملزمة متى قبلها الوصي أو القيم لأنه بهذا القبول تنشأ بين القاصر ووصيه أو المحجور عليه وقيمه علاقة قانونية شبه تعاقدية يرتبط بها الطرفان وتترتب عليها كافة الآثار التي تترتب على أى ارتباط قانوني مماثل فإذا رفضها الوصي أو القيم فيصبح أمر الفصل فيها للقضاء الذى يختص بأصدار الحكم الملزم للطرفين

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتحصل فى ان الست زكية محمد المستأنف عليها كانت قاصرا ومشمولة بوصاية عمها المستأنف وقد بلغت رشدها فى اكتوبر سنة ١٩٣١ وسلمها عمها المذكور أطيائها - وفى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٣ رفعت هذه الدعوى تطالب فيها بمبلغ ١١٨٦ جنيها و ٤٧٠ مليا قيمة ما اعتبرته حقا لها من ريع أطيائها مدة الوصاية على الوجه الذى بينته باعلان افتتاح الدعوى وبجلسة ١٠ / ١ / ١٩٣٤ حكمت المحكمة الابتدائية تمهيدا بنذب خير وكلفته بالانتقال الى المجلس الحسبي للاطلاع على ملف التركة وبيان نصيب المستأنف عليها فيها وريع هذا النصيب وعمل الحساب اللازم لبيان المتوفر لها فى ذمة المستأنف وبعد ان باشر الخير عمله وقدم تقريره حكمت المحكمة الابتدائية بالزام المستأنف بدفع مبلغ ٣٣٢ جنيها و ٦١١ مليا مع المصاريف المناسبة .

« وحيث ان المستأنف لم يرضه الحكم الابتدائي فاستأنفه طالبا عدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها واحتياطيا الحكم برفض الدعوى فيما زاد عن ٧٨ جنيها و ٥٦٩ مليا مع الزام المستأنف عليها بالمصاريف والانتداب عن الدرجتين وقد

طلب المستأنف أخيراً فى مذكرته المقدمة لهذه المحكمة الحكم برفض الدعوى قائلاً انه وإن كان قد أظهر استعداداً فى اعلان الاستئناف الى دفع مبلغ ٧٨ جنيها و ٥٦٩ مليا قيمة الباقي للمستأنف عليها الا ان هذا الاستعداد كان مبني على أنه (المستأنف) سيحصل نصيبها فى الايجار المتأخر ولكنه لم يحصله .

« وحيث ان المستأنف يدفع دعوى المستأنف عليها بأنه قدم للمجلس الحسبي فى الوقت المناسب الحسابات الخاصة بالمستأنف عليها لغاية سنة ١٩٣١ وقام المجلس بفحصها واصدر بشأنها قرارات نهائية كان آخرها قاضيا باعتبار المتوفر لها فى ذمته لغاية سنة ١٩٣١ مبلغ ٩٣ جنيها و ٢٦٧ مليا وأنه بناء على حصول فحص تلك الحسابات من قبل بواسطة المجلس الحسبي واصداره قرارات بشأنها ما كان يجوز للمحكمة الابتدائية أن تعيد النظر فى تلك الحسابات ضاربة صفحا عن قرارات المجلس : ويقول المستأنف فوق هذا ان المبلغ الذى قرر المجلس الحسبي أنه باق فى ذمته لغاية آخر سنة ١٩٣١ لم يقبضه ولا يزال باقيا فى ذمة مستأجر أطيائها المستأنف عليها فلا يصح أن يلزم بدفعه .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قد أخذت بدفاع المستأنف عليها واعتبرت قرارات المجلس الحسبي غير حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه وأنه بناء على ذلك يجوز لها إعادة النظر فى حسابات المستأنف وفحصها من جديد . وندبت خيرا قام بتصفية الحساب : وأخذت بما أظهره فى تقريره .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق المقدمة من المستأنف ان والدا المستأنف عليها توفى فى ٨ يوليو سنة ١٩٢٧ وترك ثلاث بنات قاصرات من زكية (المستأنف عليها) وشهادة ومفيدة وقد تبين وصيا عليهن عمهن المستأنف وان المستأنف

عليها بلغت رشدها في ٢٢ / ١٠ / ١٩٣١ . وفي ١٠ - ١٩٣٢ قام معاون مركز شين الكوم على افندي الرباط بتحرير محضر بناء على طلب مجلس حسي المديرية قرر فيه عبد الحميد محمد حبيب مستأجر أرض المستأف عليها واختيا بتعهده بأن يدفع للمستأف عليها مباشرة حصتها في إيجار سنة ١٩٣٢ ولا يدفع منها شيئا للمستأف . وقرر فيه المستأف برفع يده عن حصة المستأف عليها في الأرض وبأن يكون لو كيلها حق استلامها بدون أي تعرض منه . وقرر فيه وكيل المستأف عليها أنه اتفق مع المستأجر والمستأف على استلام نصيب موكلته في الأرض وفرزه فيما بعد لتهيئته للزراعة الشترية وإن هذا النصيب أصبح في حكم المسلم اليه . وقد أرسل المحضر المذكور إلى المجلس الحسي .

« وحيث أنه بناء على تلك الاقرارات يكون المستأف غير مسئول عن شيء من إيراد المستأف عليها عن سنة ١٩٣٢ بصفته وصيا سابقا عليها .

« وحيث بالنسبة لإيراد المستأف عليها من وقت وفاة والدها في يوليو سنة ١٩٢٧ إلى آخر سنة ١٩٢٨ قد قدم المستأف (١) صورة رسمية من قرار صادر من مجلس حسي مديرية المتوفية في ٣٠ - ٤ - ١٩٢٩ بشأن فحص الحساب المقدم من المستأف عن سنتي ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وهذا القرار ينص منطوقه على اعتماد الحساب باعتبار أن المتوفر للمستأف عليها هو مبلغ ٥٣ جنيا و ٦٥٤ مليا (٢) صور رسمية من قرار آخر تاريخه ٢٣ - ١٢ - ١٩٣٠ .

خاص بحساب سنة ١٩٢٩ نص في منطوقه على اعتماد الحساب وباعتبار المتوفر للمستأف عليها ١٢٤ جنيا و ٢٥٨ مليا . ويدخل في هذا المبلغ ما كان متوقفا لغاية سنة ١٩٢٨ . (٣) صورة رسمية من قرار ثالث تاريخه ١٩ - ٩ - ١٩٣١ خاص بحساب سنة ١٩٣٠ نص في منطوقه على اعتماد الحساب باعتبار المتوفر

للمستأف عليها لغاية آخر السنة المذكورة ١١٢ جنيا و ٩٢٧ مليا (٤) صورة رسمية من قرار رابع تاريخه ١٠ - ٤ - ١٩٣٤ خاص بحساب سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢ نص في منطوقه على اعتماد الحساب باعتبار المتوفر للمستأف عليها لغاية سنة ١٩٣١ مبلغ ٩٣ جنيا و ٢٦٧ مليا

« وحيث أنه يتعين بعد ذلك البحث في قيمة هذه القرارات من الوجهة القانونية .

« وحيث أنه من المقرر قانونا أنه يشترط لصحة التصرفات والعقود أن تكون صادرة من شخص حائز للأهلية القانونية .

« وحيث أن هذه الأهلية لا تولد مع الإنسان بل يكسبها ببلوغه سنا معينة ويفقدها بعد ذلك في أحوال معينة تطرأ بعد بلوغ الرشد .

« وحيث أن القانون قد جعل نظاما خاصا لصحة التصرفات الصادرة في أموال عديمي الأهلية فأقام عن القاصر وصيا وعن المحجور عليه قبا ليقوم كل منهما بتمثيل عديم الأهلية والنيابة عنه في تصرفاته ولم يطلق للوصي أو للقيم حرية التصرف في مال من يمثله كيف شاء بل قيد كثيرا من تصرفاته بإذن خاص من الهيئة التي لها الولاية العامة على عديمي الأهلية والمكلفة برعاية مصالحهم وهي المجالس الحسنية كما جعل باقي التصرفات خاضعة لمراقبة هذه المجالس فالتصرف الذي يصدر من الوصي في حدود التصرفات المباحة له يعتبر كأنه صادر من عديم الأهلية نفسه باعتبار أنه أهلا للتصرف وكذلك الحال بالنسبة للتصرف الذي يأتيه الوصي بإذن خاص من المجلس الحسي .

« وحيث أنه ليس للقاصر بعد بلوغه الرشد ولا للمحجور عليه بعد رفع الحجر عنه أن يتخلص من الالتزامات التي أرتبط بها الوصي عنه في حدود التصرفات المباحة أو أرتبط بها بإذن خاص من

المجلس الحسي ذلك لأن التصرفات التي ترتبت عليها هذه الالتزامات تعتبر كأنها صادرة منه في حالة أهلية تامة وهو لا يملك تقض ماتم من جهته . « وحيث انه بالنسبة لعلاقة عديم الاهلية بالوصي أو القيم فان المجلس الحسي هو الهيئة التي تتوب عن عديم الاهلية وتمثله في محاسبة وصيه أو قيمه على التصرفات التي أتاها ولم تكن في حاجة الى اذن سابق فاذا أقر المجلس هذه التصرفات فان اقراره يعتبر ملزما دائما لعديم الاهلية لاعتباره صادرا منه في حالة أهليته للتصرف كما هو الحال بالنسبة لتصرفات الوصي أو القيم مع الغير .

« وحيث ان اقرار المجلس الحسي لتصرفات القيم أو الوصي بعد فحصها لا يعتبر في الواقع ونفس الامر قضاء في خصومة أو نزاع بل هو اجراء قانوني لاتمام شكل التعاقد او الالتزام عن عديم الاهلية أو بعبارة أخرى أن المجلس يعتبر الهيئة الممثلة لعديم الاهلية تمثيلا قانونيا صحيحا فيما يرتبط به مع وصيه أو قيمه . فالتصرف الذي الذي يجيزه يعتبر نافذا في حق عديم الاهلية حتى بعد اكتسابه للأهلية ولا يجوز لعديم الاهلية بعد اكتسابه إياها ان يطعن في التصرفات التي أجازها المجلس الا بالطعن الجائز لكل ذي اهلية في تصرفاته (الغش والإكراه والغلط)

« وحيث انه بالنسبة لقرارات المجلس الخاصة باعتماد حساب الوصي أو القيم فان هذه القرارات تعتبر لما تقدم ذكره كأنها اقرارات صادرة من القاصر أو المحجور عليه وهو جائز لاهليته القانونية متى كان من اختصاص المجلس فحص الحساب وتسويته واعتماده

« وحيث ان القانون الخاص بترتيب المجالس الحسية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد جعل من اختصاص المجالس الحسية مراجعة

حساب الاوصياء والقائمة بالمادة (٣) منه تقول :- « تنظر المجالس الحسية دون غيرها في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواد الآتية : « مراقبة اعمال الاوصياء والقائمة ووكلاء الغائبين والنظر في حساباتهم . . . » « ومع ما للمجالس الحسية في أثناء مراقبتها لادارة الاوصياء أو القائمة من الحق في التأكد عما إذا كانت المصاريف المخصصة لنفقة القاصر وتربيته أو لنفقة المحجورين عليه قد استعملت فعلا لهذا الغرض فليس لها حق التدخل في المسائل المتعلقة بالولاية على النفس . « والمادة (٢٤) من القانون المذكور تقول :- « يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء ان يقدموا حسابهم بوجه التفصيل في آخر كل سنة الى المجلس الحسي التابعين له وترفق بالحسابات المذكورة جميع المستندات المؤيدة لها .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان المادة ٣٥ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسية تقول :- « يجب على الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين متى كانت قيمة الاموال التي يديرونها لا تزيد عن عشرة آلاف جنيه ان يتخذوا لقيده حساباتهم دفرا يسمى دفتر المذكرات كالنموذج الذي يوضع لذلك يثبتون فيه بطريقة الحساب البسيط جميع العمليات متسلسلة بحسب تواريخها من بيع وشراء وتأجير وانفاق وغير ذلك فاذا زادت هذه الاموال على عشرة آلاف جنيه وجب عليهم ان يتخذوا أساسا لحسابهم طريقة الحساب المزدوج المعروف بالدويا بالكيفية التي ترسم لهم » وقد نصت المادة ٣٦ من اللائحة المذكورة على وجوب ان تكون دفتر الدويا التي يستعملها الاوصياء والقائمة لرصد حساباتهم خالية من كل فراغ أو يابض أو كتابة في الحواشي وان تمر كل صفحة منها « ونصت المادة ٣٧ منها على وجوب وضع امضاء أو ختم

رئيس المجلس أو الكاتب الأول على كل ورقة من أوراق دفتر اليومية في حساب الدوياء وفي نهاية كل سنة يؤشر رئيس المجلس أو الكاتب الأول بما يفيد انتهاء حساب السنة ويؤشر أن كذلك بما يفيد انتهاء العمل في الدفتر. ونصت المادتان ٣٩ و ٤٠ منها على التفاصيل الواجب ذكرها في كشوف الحساب والطريقة التي تقدم بها. ونصت المادة ٤٣ منها على أن المجلس يفحص الحساب بنفسه أو يستعين فيه بخير

» وحيث أن هذه النصوص تدل دلالة صريحة على اختصاص المجالس الحسبية بمراجعة حسابات الأوصياء والقائمة وعلى عناية تلك المجالس بالمحافظة على مصالح عديمي الأهلية. هذا فضلا عن أن التشكيل الحاضر للمجالس الحسبية بدرجةيتها الابتدائية والاستثنائية لا يجعل محلا للتردد في أن الشارع قد قصد أن يجعل هذه المجالس أقرب ما تكون إلى الهيئات القضائية زيادة في الحيلة لرعاية مصالح عديمي الأهلية

» وحيث أنه متى كان الأمر كما تقدم بيانه تفصيلا فإن قرارات المجالس الحسبية تكون نافذة ملزمة اطلاقا في كل ما يتعلق بتصرفات الأوصياء والقائمة، أما بالنسبة لعلاقة عديمي الأهلية بوصيه أو قيمه فإنها تكون نافذة ملزمة متى قبلها الوصي أو القيم. فهذا القول تنشأ بين القاصر ووصيه أو المحجور عليه وقيمه علاقة قانونية شبه تعاقدية يرتبط بها الطرفان وترتب عليها كافة الآثار التي تترتب على أي ارتباط قانوني مماثل.

» وحيث أنه إذا رفض الوصي أو القيم قبول مقرر المجلس خارجا بذلك عن سلطانه وسلطته فلا تنشأ تلك العلاقة شبه التعاقدية ويصبح أمر الفصل فيما لم يقبله الوصي أو القيم متروكا للقضاء وهو وحده المختص بإصدار الحكم

الملزئ للخصمين الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه. » وحيث أن المستأنف قد قبل قرار المجلس الحسبي الخاص بمراجعة وتسوية حساب سنة ١٩٣١ بالنسبة للمستأنف عليها. ذلك القرار الذي جعل الباقي في ذمته لها مبلغ ٩٣ جنيتها و ٢٦٧ مليما فيكون القرار المذكور نافذا في حقه ملزما له وبالتالي في حق القاصر المشمولة بوصايته.

» وحيث أن المستأنف يحاول التخلص من التزامه بدفع مبلغ ٩٣ جنيتها و ٢٦٧ مليما المذكور مدعيا أنه لم يقبضه من المستأجر وأنه لا يزال باقيا في ذمته.

» وحيث أن هذا الادعاء مردود بما يأتي: (أولا) أن كشف الحسابات المقدم من المستأنف نفسه للمجلس الحسبي قد تضمن كل إيجار سنة ١٩٣١ باعتباره داخلا فعلا ضمن الأيراد (ثانيا) أن قرار المجلس المبني على فحص الحساب المذكور قد اعتبر إيجار تلك السنة داخلا ضمن الأيراد. (ثالثا) لأن المستأنف نفسه قد أظهر استعدادا في صراحة تامة لدفع الباقي في ذمته لغاية سنة ١٩٣٠ مع احتساب إيجار سنة ١٩٣١ ضمن الأيراد (رابعا) لأن الأقرار الصادر من المستأنف في المحضر الإداري المحرر بمعرفة معاون مركز شين الكوم في ٥/١٠/١٩٣٢ لم يتضمن أنه لم يستلم نصيب المستأنف عليها في إيجار سنة ١٩٣١ وأنه يجعل لها حق قبضه من المستأجر كما جعل لها حق قبض نصيبها في إيجار سنة ١٩٣٢ منه مباشرة

» وحيث أنه إذا صح ما يدعيه المستأنف من أنه لم يقبض ذلك المبلغ من المستأجر فإن كل ما يترتب على هذا الأمر أن يكون له حق قبضه منه لحسابه خاصة مادام أنه قد قبل أن يكون ملزما بدفعه شخصا للمستأنف عليها.

جنبا من ذلك مبلغ ١٠٨٢ جنبا باقى اتعابه المتفق عليها فى قضية الزوجية والوراثة التى رفعتها ضد ورثة زوجها المرحوم ابو الفتوح باشا و ٥٠ جنبا جملة اتعابه المتفق عليها ايضا فى قضية الصداق التى رفعتها على نفس الورثة و ٩٠ جنبا بمجموع ثلاثة مبالغ استجرتها منه بسندات مؤرخة ٨ يولى و ١٨ يولى و ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ - ومحكمة اول درجة حكمت بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بمبلغ ٤١٢ جنبا مقدرة فى حكمها اتعاب دعوى الزوجية والوراثة بمبلغ ٤٠٠ جنيه ودعوى الصداق بـ ٢٠ جنبا فاستأنف المستأنف الحكم وأدخل فى الاستئناف المستأنف ضد هما الثانى والثالث اللذين وقع تحت يدهما حجزا على مالهست زكيه قبلهما - وطلب فى الاستئناف تعديل الحكم المستأنف الى ما طلب امام محكمة اول درجة مع صحة الحجز تحت اليد . واستأنفت الست ايضا وطلبت تعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٢٣٥ جنبا فقط

« وحيث ان الست زكية دفعت بعدم قبول طلب صحة الحجز لانه طلب جديد فى الاستئناف ويحرم المطلوب ضده من احدى درجتى التقاضى » وحيث أن المادة « ٣٦٨ » مرافعات التى حرمت تقديم طلبات جديدة فى الاستئناف استثنت الطلبات التى « تتبع الأصل » ولا شك فى أن الحجز تحت اليد يتبع الدين وجودا وعدما والدفاع فى الدين دفاع فى الحجز وليس للحجز فى موضوعه دفاع مستقل . الا ترى أن الحجز تحت اليد يجرى وتجري جميع أحكامه بدون احتياج الى استصدار حكم بصحته متى كان يد الدائن الحاجز حكم نهائى بالدين أو حكم واجب النفاذ به .

والقول بتفويت درجة من درجات التقاضى مردود بالنسبة للدين لأن الدفاع فى الدين وأصل الحجز واحد كما تقدم ولأن المحجوز لديه ليس خصما حقيقيا

المحكمة

« حيث ان المستأنف رفع الدعوى الحالية على الست زكية فانم طالبا الزامها بمبلغ ١١٧٢

« وحيث انه لكل ما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٩٣ جنبا و ٢٦٧ مليا الذى اعتبره مجلس حسبي مديرية المتوفية باقيا فى ذمة المستأنف للمستأنف عليها لغاية سنة ١٩٣١ . (استئناف الشيخ مصطفى عمر وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندي ضد الست زكية محمد وحضر عن وكيلها الاستاذ محمد شبل مرعى رقم ٥٤٩ سنة ٥٢ ق رقابة وعضوية حضرات سليمان السيد سليمان بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٩٤

٢٦ ابريل سنة ١٩٣٦

حجز تحت يد الغير . طلب تثبيت امام المحكمة الاستئنافية .
طلب فرعى - تابع للأصل - جوازه .

المبدأ القانونى

لا يعتبر طلب تثبيت الحجز تحت يد الغير أمام الاستئناف من الطلبات الجديدة بل هو مما يتبع الأصل طبقاً للمادة ٣٦٨ . إذ لا شك أن الحجز تحت اليد يتبع الدين وجوداً وعدماً . والدفاع فى الدين دفاع فى الحجز وليس للحجز فى موضوعه دفاع مستقل . بدليل أن الحجز تحت اليد يجرى وتجري جميع أحكامه بدون احتياج إلى استصدار حكم بصحته متى كان يد الدائن الحاجز حكم نهائى بالدين أو حكم واجب النفاذ به .

والقول بتفويت درجة من درجات التقاضى مردود بالنسبة للدين لأن الدفاع فى الدين وأصل الحجز واحد كما تقدم ولأن المحجوز لديه ليس خصما حقيقيا

المحكمة

« حيث ان المستأنف رفع الدعوى الحالية على الست زكية فانم طالبا الزامها بمبلغ ١١٧٢

١٩٣٤ واستئنافي ٥ مارس سنة ١٩٣٥ تعهدت للمستأنف بان تدفع لأمره وتحت طلبه مبلغ ١٠٨٢ جنيها مقدار الاتعاب المتفق عليها بالعقد السابق بعد خصم ٤٨ جنيها دفعتها له. وثابت أيضا من المحرر المؤرخ ٨ يولييه سنة ١٩٣٥ ان الست المذكورة كلفت المستأنف برفع دعوى صداق زواجها الثاني بالمرحوم محمد أبو الفتوح باشا والمرافعة فيها إلى الدرجة النهائية مقابل مبلغ ٥٠ جنيها تدفع كلها بعد كسب الدعوى نهائيا. وثابت من الشهادات الرسمية المستخرجة من محكمة السيدة الشرعية ومحكمة مصر الابتدائية الشرعية بأنه حكم الست على ورثة زوجها بصداق لزواجها الثاني قدره ٢٠٠ جنيه وصار الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه. « وحيث انه يؤخذ من الأوراق المقدمة في الدعوى أن المستأنف قبل تاريخ اتفاق ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بناء على تكليف السيدة له حضر وترافع في قضية الزوجية أمام محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية - وبعد تحقيق طويل قررت هذه المحكمة في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ عدم سماع الدعوى تقديم المستأنف بالنيابة عن السيدة استئنافي هذا القرار أمام المحكمة العليا الشرعية وبعد أن قدم مذكرة بدفاعه ومرافعته وحضور عدة جلسات قررت هذه المحكمة بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٣ الغاء قرار أول درجة وسماع الدعوى تقديم خصوم السيدة التماسا حضر فيه المستأنف وترافع فيه ثم قضى برفضه في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وعادت القضية من جديد إلى محكمة المنصورة الابتدائية بناء على تحديد ما بمعرفة المستأنف وترافع المستأنف وحضر عدة جلسات إلى أن حكمت هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ إبريل سنة ١٩٣٤ بزوجية الست زكية ووراثتها للرحوم محمد باشا أبو الفتوح وأنها تستحق ثمن تركته شرعا وخمسين جنيها اتعاب

بيانه وبالنسبة للمحجوز تحت يده لأنه ليس خصما حقيقيا.

« وحيث انه لذلك يتعين رفض هذا الدفع « وحيث انه بالنسبة للوضوح فان المستأنف يتمسك بعقود اتفاق الاتعاب وبقيامه بالعمل الذي كلف به على أحسن وجه مما أدى إلى النجاح التام في القضيتين وبأن عمله يتكافأ مع الأجرة المتفق عليها ثم وبأن السيدة زكية أجازت عقود الاتفاق بعد انتهاء العمل بموجب كتابات قدمها - أما السيدة المذكورة فتذكر أن العمل لا يتناسب مع الأجرة والأجرة لا تتناسب مع النتيجة التي وصلت إليها بكسب القضايا وقالت أن الكتابات التي يستنتج منها المستأنف الإجازة أخذت منها وهي مكرمة لاحتياجها إليه في العمل واستمرار النقود وتمسكت بالمادة ٥١٤ من القانون المدني طالبة تخفيض اتعاب قضية الزوجية إلى مبلغ ٢٥٠ جنيها وقضية الصداق إلى ١٠ جنيها

« وحيث انه ثابت من العقد المؤرخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ أن السيدة زكية تعاقدت مع المستأنف بصفته محاميا على أن يقوم بالمدافعة والمرافعة عنها في قضية الزوجية والوراثية المرفوعة منها على ورثة المرحوم محمد أبو الفتوح باشا والمحدد لها وقتئذ جلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣ امام محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية إلى ان يصدر الحكم لمصلحة الست بصفة نهائية وذلك نظير اتعاب قدرها ١١٣٠ جنيها والمقدم ٨٠ جنيها دفع منه ٣٠ جنيها في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣١ و ٥٠ جنيها تدفع بعد صدور حكم ابتدائي لمصلحة الست أما المؤخر وهو ١٠٥٠ جنيها فتدفعه بمجرد صدور الحكم النهائي لمصلحتها. وثابت من المحرر المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٣٥ أن الست المذكورة بعد صدور الحكم لمصلحتها ابتدائيا في ٢٢ إبريل سنة

محاماة . استأنف الخصوم هذا الحكم فحضر
المستأنف في جميع الجلسات أيضا أمام محكمة
الاستئناف وترافع وأخير أحكت محكمة الاستئناف
بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٥ بتأييد الحكم الابتدائي
ورفض الاستئناف . طعن الخصوم في هذا الحكم
بطريق الالتماس وترافع المستأنف فحكم برفضه
في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٥

« وحيث انه مما تقدم يتبين ان المستأنف قام
بما كلف به على الوجه الاكمل وأنه بذل مجهودا
كثيرا وان النزاع تطور تطورا متعبا اقتضى
تكرار الاجراءات دفعتين أمام كل درجة بما
فيها الالتماس .

« وحيث ان مكسب السيدة في هذه القضية
هو مكسب أدبي ومادى . أما الأدبي فهو ثبوت
زوجيتها الى المتوفى - وأما المادى فهو ثمن تركه
المرحوم أبو الفتوح باشا وريع هذا الثمن من
تاريخ الوفاة الى أن حصلت على الحكم بالميراث
« وحيث انه ثابت من عقد التخرج المؤرخ
٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ان الست المذكورة تنازلت
عن حصتها الميراثية في زوجها نظير مبلغ
١١٠٠٠ جنيه واحتفظت بحقوقها في الريع . وليس
يبعد ان يكون المتخرج لهم لاحظوا عند تقرير
ثمن هذه الحصة احتياج الست الى تقود وصعوبة
خروجها من الشيوخ وجهلها بفن الادارة الزراعية
وإذا لوحظ أن وفاة المرحوم زوجها كانت
سابقة على سنة ١٩٣١ فلا يمكن تقدير ريع هذه
الحصة باقل من ٢٠٠٠ جنيه وتكون هكذا فائدة
الست من النزاع لا تقل بأي حال من الأحوال
عن ١٣٠٠٠ جنيا

« وحيث ان تقدير اتعاب المحاماة يجب ان
يلاحظ فيه مجهود المحامي ونتيجة عمله وثروة الاصيل
فمع مراعاة هذه الظروف يكون التقدير الذي اتفق

عليه الطرفان مناسباً ولا ترى المحكمة محلاً لتعديله
كما تطلب الست زكية

« وحيث انه مع ما تقدم فلا يكون هناك
محل لبحث ما اذا كانت السيدة اعتمدت الاتعاب
أولم تعتمدهما وما اذا كانت ورقة ١٤/٩/١٩٣٥
والتي أشار إليها حكم محكمة أول درجة أخذت
من الست زكية وهي مضطرة أم لا على ان المحكمة
ترى ان لا محل للقول بالاضطرار أصلاً لأن هذه
الورقة صدرت منها بعد انقطاع احتياجها الى
المستأنف اذ أن القضية انتهت في الالتماس بحكم
في مايو سنة ١٩٣٥ - ولأن الورقة محررة بتوكيل
المستأنف والاستاذ ابراهيم عبد الهادي المحامي الأهل
في أن يقوموا لديها مجتمعين في الاتفاق مع بدراوى
باشا . الذى يتفاوض في مشرى بعض أطيان تركه
زوجها أى ليست للمستأنف وحده ولكن له مع
غيره . اما ما جاء في الورقة من تحويل المستأنف
حق قبض ديونه عليها بما يقبضانه من بدراوى
باشا ثمنا لحصتها فأمر طبعى لأن القضايا كان قد
فصل فيها من مدة واستحقت الاتعاب من تاريخ
حكم الالتماس آتف الذكر

« وحيث ان هذه المحكمة ترى أن تقدير محكمة
أول درجة لاتعاب قضية الصداق تقدير في محله
فأن عشرين جنيا تناسب مع ما كسبه في القضية
وهو ٢٠٠ جنيه ويلاحظ أنه لا نزاع في أن
المستأنف قام فيها بما كلف به حتى صدور الحكم .
« وحيث انه لا نزاع في أن المستأنف دفع
للسيدة مبلغ ٤٠ جنيا بسندات مؤرخة ٨ يولي
و ١٨ يولي و ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥

« وحيث انه بعمل الحساب يكون ما يستحقه
المستأنف لدى الست زكية هو مجموع المبالغ الآتية
١٠٨٢ جنيا قيمة باقى اتعابه في قضية الزوجية
والميراث حسب السند المؤرخ ٧ مارس سنة
١٩٣٥

اتحاده في دعويين لا محل له إلا إذا كان طالب الملكية في الدعوى السابقة أو الدافع فيها بها قديين فيها التملك سبباً معيناً من أسباب التملك القانونية فإن خلت الدعوى السابقة من بيان سبب معين للملكية فلا يجوز لمن خسر دعواه بالملكية أو دفعه بها تجديد النزاع فيها بناء على ادعاء سبب لها كان موجوداً أثناء قيام الدعوى الأولى . والعلة في ذلك هي اعتبار أن المحكمة التي قضت في الدعوى الأولى برفض الملكية صراحة أو ضمناً قد استعرضت من نفسها جميع أسباب التملك القانونية فلم تجد واحداً منها متوفراً للتمسك بها الذي لم يعين للملكية سبباً . وهذا الاعتبار يمنع تجديد النزاع في الملكية اعتماداً على أى سبب كان موجوداً وقت قيام الدعوى المفصول فيها .

٣ - إن الغير في حكم المادة ٢٢٨ من القانون المدني التي لا تعتبر المحررات العرفية غير ثابتة التاريخ ثبوتاً رسمياً حجة على غير المتعاقدين هو الشخص الذي ليس طرفاً في المحرر العرفي ويعطيه القانون أو الاتفاق مع أحد طرفي المحرر حقاً ذاتياً عينياً أو شخصياً يصير في خطر من جهة قيامه أو التمتع به أن سرى عليه حكم ما ثبت بالمحرر العرفي

٤ - إن الحكم الصادر ضد البائع في دعوى نزاع على مبيع بدأ السير فيها قبل الشراء يسرى على المشتري متى كان عالماً وقت شرائه بالنزاع القائم على المبيع بين بائعه والغير لأن إحجام المشتري عن الدخول في الدعوى القائمة

جنيه

٢٠ قيمة اتعابه في قصة الصداق

٤٠ قيمة ثلاثة سندات

١١٤٢ ألف ومائة واثنين وأربعين جنيهاً مصرياً
« وحيث أنه لذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف

إلى هذا المبلغ وتثبيت الحجز تحت اليد
(استئناف للشيخ عباس الجنجلى وحضر عنه الاستاذ يوسف احدا الجنجلى ضد الست زكية السيد التجار وآخرين وحضر عنها الاستاذ عبد المنعم أبو زيد رقم ٢٨٨ سنة ١٣٠٤ قضائية رئاسة وعضوية حضرات محمود غالب بك وكيل المحكمة وخليل غزالات بك ومصطفى التورجى بك مستشارين)

٩٥

٢٦ أبريل سنة ١٩٣٦

- ١ - قوة الشيء المحكوم فيه - دعوى ملكية عكوم فيها .
دعوى جديدة بجزء من هذا الحق - التبييض المادى غير مؤثر - سرية
- ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه - اتحاد السبب - عدم بيان سبب الملكية في الدعوى الأولى - تجديدهما بسبب كان موجوداً وقتها - عدم قبول الدعوى الثانية .
- ٣ - ثبوت التاريخ - في المحررات العرفية - حجتها على الغير - مناه

- ٤ - حكم - ضد البائع - في دعوى مقالة قبل البيع مع علم المشتري بها - سرية عليه .
- ٥ - ملكية المنقول - معنى التسليم الفعلي - حكمه في الشرعة - حالة المشاع الذي يحتمل القسمة - وجوب قسمته وتسليمه مفرزاً - وما لا يحتمل القسمة - وجوب القبض .

المبادئ القانونية

- ١ - إن التبييض المادى لا يغير الموضوع فإذا قضى في دعوى بملكية حق من الحقوق - ورفعت دعوى جديدة بجزء من هذا الحق فيكون الموضوع في الدعويين واحداً ويدخل في نطاق قوة الشيء المحكوم فيه من هذه الجهة .
- ٢ - إن البحث في اتحاد السبب أو عدم

بشأن ملكية ما اشتراه بالرغم من عليه بها وتركه
البائع يتولى وحده ضد الغير الدفاع عن
هذه الملكية المهددة معناه إما أنه فوض البائع
تقويضاً ضمناً في الدفاع ويكون إذن مثلاً
في الدعوى ويسرى عليه الحكم الصادر فيها .
وأما أنه سىء القصد مخادع ولا يجوز تفسير
القانون تفسيراً من شأنه تشجيع سوء القصد
والمخادعة .

٥ - إن المراد بالتسليم الفعلي من الواهب
والاستلام من الموهوب له في هبة المنقول
طبقاً للمادة ٤٩ هو أن يكون التسليم بعيداً عن
أى شبهة . ويجب الرجوع لمعرفة مراد الشارع
بكلمة « بالفعل » في تفسيره إلى أحكام
الشرع في هبة المنقول المنصوص عنها في المادتين
٥٠٥ و ٥٠٦ وهما تقضيان بأن هبة المشاع
الذي يحتمل القسمة لا تفيد الملك بالقبض إلا
إذا قسم الموهوب وسلم مفرزاً عز غير
الموهوب ، وأما هبة الذي لا يحتمل القسمة
فصحيحة بقبضها أى أن القبض يكون ناقصاً
في الحالة الأولى . وتاماً في الحالة الثانية . أما
الذي يحتمل القسمة فما لا يضره التبعض .

المحكوم

« حيث أنه بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ رفعت
الست زنوبه شاكر موروثة مصطفى ومحمود
المستأقف ضدتهما دعواهما هذه في مواجهتهما ضد
المستأقفين الذين هم وهى معهم ورقة المرحوم
الشيخ محمد عبد الخالق المهدي العباسي . وقالت
فيها ان المستأقف ضدتهما المذكورين أخويها باع
لها كل منهما ٣ قراريط في المكتبة الأزهرية

وكتبها ومطبعتها وكامل أدواتها ومشتملاتها
بموجب عقدين عرفيين أحدهما من مصطفى مؤرخ
٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ والثاني من محمود مؤرخ
٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٤ وثابت التاريخ في ٣٠
أكتوبر سنة ١٩٢٢ وقالت ان ملكية الحصة المبيعة
آلت الى البائعين لها بعقد تنازل من المورث المذكور
مؤرخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٩٢٤ وثابت
التاريخ في ٩ يونيه سنة ١٩٠٦ وطلبت - أولاً -
تثبيت ملكيتها الى الستة القراريط - ثانياً -
إلزام المستأقفين بتقديم حساب عن مدة ادارة
الحارس القضائي الذي كان قد تعين على المكتبة
والمطبعة ومشتملاتها مدة النزاع في القضية نمرة
١٢٧٨ سنة ١٩١٨ مصر الكلية التي سيأتي بيانها
وعن مدة ادارتهم هم بعد الحارس القضائي المذكور
إلى المدة التي بدأت من سنة ١٩٢٤ - ثالثاً -
إلزام المستأقفين بالتضامن بالمصاريف والاعاب .
وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٧ حكمت المحكمة
الابتدائية بطلبات الست زنوبه ماعدا حساب مدة
الحراسة . فاستأقف هذا الحكم المستأقنون
بغيريشتين احدهما في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩
والثانية في ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ وطلبوا الغاء
ورفض دعوى مورثة المستأقف ضدتهما .

« وحيث ان المستأقفين بالنسبة لثلاثة القراريط
المبيعة من مصطفى يدفعون بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر لهم ضدهن ثانياً
بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبالنسبة لجميع الستة
تقراريط المبيعة يتمسكون بأن العقد المؤرخ
١٠ جمادى الأولى سنة ١٩٢٤ والصادر من
مورثهم الى البائعين انما هو عقد هبة جاء باطلاً
لأن الموهوب عقار بدون عقد رسمي ولأن الموهوب
ان اعتبر متقولا فالتسليم الفعلي لم يقع . وكذا
قبول الهبة في حياة الواهب لم يتوفر . أما المستأقف

ضدهما فيقولان بالنسبة للدفع بعدم الجواز ان شرائط القوة غير متوفرة في حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لاختلاف الاشخاص والسبب. ويقولان ان عقد جمادى سنة ١٩٢٤ هبة فان الهبة صحيحة لازمة لانها عن متقول قبضه اذ المكتبة وما معها كانت جميعا وقت الهبة تحت يدهما بصفتها مديرين لها وبمجرد الايهاب تحولت صفتيهما بالنسبة للقدر الموهوب من مديرين الى موهوب لها فيعتبر الموهوب مقبوضا بالفعل. وتعتبر أيضا الهبة مقبولة في حياة المورث الواهب لان القبض قام مقام القبول.

« وحيث انه لذلك يتعين بحث نقطتين : « الاولى » قوة الشيء المحكوم به « الثانية » عقد جمادى الاولى سنة ١٣٢٤ .

(عمدة قوة الشيء المحكوم به)

« وحيث انه ليبحث هذه النقطة يتعين إيراد موجز للقضية التي انتهت بحكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي يتمسك بقوة المستأنفون . « وحيث ان هذه القضية هي الدعوى رقم ١٢٧٨ سنة ١٩١٨ السابق الاشارة إليها رفعا المستأنفون أمام محكمة مصر الأهلية ضد مصطفى أحد البائعين وقالوا فيها ان مورثهم توفي عن جميع المكتبة وما معها فانتقلت ملكيتها بالارث إليهم وان مصطفى كان يديرها مدة قبل وفاة مورثهم واستمر يديرها بعد وفاته لحسابهم وأنه رفض تقديم حساب إدارته إليهم مدعياً ملكية هذه الأموال لنفسه دون سواه . وطلبوا قبل الفصل في الموضوع الحكم بتعيين حارس مدة النزاع . وفي الموضوع بثبت ملكيتهم الى هذه الأموال وتسليمها إليهم وإلزام مصطفى بتقديم الحساب مدة إدارته لها وقد حكمت المحكمة مبدئياً بتعيين الحارس وتنفيذ حكم الحراسة . وبعد ذلك بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢١ حكمت

في الموضوع برفض الدعوى . واستأنف المستأنفون حكم الرفض نمرة ١٢ سنة ٢٩ ق - وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وثبوت ملكية المستأنفين إلى جميع المحل التجاري المتنازع فيه مع ملحقاته وما فيه من أوراق وغيرها وأدوات طباعه والمطبعة وتسليم جميع ذلك الى المستأنفين وتكليف مصطفى بتقديم حساب لهم عن مدة إدارته ابتداء من شهر القعدة سنة ١٣٢٧ هـ لغاية رفع الدعوى . وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٣ أعلن المستأنفون هذا الحكم الى مصطفى شخصياً ونهوا عليه بنفاذ مفعوله ثم استلوا من الخرس - ورفع مصطفى التماساً بحكم برفضه في ٨ ابريل سنة ١٩٢٤ - وقد كان المستأنفون في هذه القضية يعتمدون في اثبات ملكية مورثهم وهم من بعده على الشركة القديمة التي كانت بين المرحومين مورثهم والسيد محمد رمضان وأوراق ودفاتر هذه الشركة . وعلى فواتير صادرة الى مورثهم من بعض كبار تجار ورق الطبع وعلى تذيل بعض الكتب بعبارة تفيد أنها طبعت على نفقة مورثهم ووجود بعض اجزاء هذه الكتب في المكتبة محل النزاع والاجزاء المتممة لها والتي طبعت بعد وفاة المورث في حيازة الورثة . وعلى شهادة أحد مستخدمي المكتبة في حياة المورث . وعلى قرائن وأوراق أخرى - وكان مصطفى يدفع دعوى ملكية المورث وورثته من بعده في جميع أدوار النزاع (١) بان الدليل عليها غير قائم (٢) وبأن هوأى مصطفى وحده المالك دون سواه باعتراف هذا المورث متمسكاً لاثبات هذا الاعتراف بعقد إيجار محل المكتبة الصادر من المورث ذاته الى مصطفى وبأوراق أخرى قدمها كإصال دفع تأمين الإيجار وإيصالات دفع الإيجار الى المورث المذكور الخ (٣) وأخيراً بالمادتين ٦٠٧ و ٦٠٨ من القانون

المدنى القائلين بان المنقول يملك بالحيازة المترتبة على سبب صحيح وأن مجرد وضع اليد يستفاد منه وجود السبب الصحيح . وقد اخذت محكمة أول درجة بدفاع مصطفى واعتبرته مالكا . اما محكمة الاستئناف فقد اخذت بدفاع المستأنفين في الملكية وفقدت دفاع مصطفى ولم تأخذ به نافية وجود اعتراف من المورث وقائلة في أسباب حكمها « انه (أى مصطفى) لم يقدم أى ورقة يستفاد منها سبق تأسيسه لهذا المحل التجارى بمعرفة وبماله فلا يكتفى القول بانه هكذا وجد بل يجب عليه اراحة لذمة المحكمة أن يبين لها أصل منشأه ثم أيلولته له وهو لم يفعل » وقالت في ردها على تمسكه بالمادتين ٦٠٧ و ٦٠٨ مدنى : « أن هذه الحيازة يجب أن تنبئ على سبب صحيح بأن يكون الحائز تلقاها ببيع أو هبة أو وصية من شخص يعتقد أنه المالك لها » وهذا ما لم يقدم مصطفى على ادعائه

« وحيث انه بعد هذا البيان يتعين بحث الدفع بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للثلاثة القراريط المبيعة من مصطفى .

« وحيث ان الموضوع في الدعويين واحد لأن المطلوب القضاء فيه الآن بالدعوى الحالية بالنسبة لمصطفى هو ملكية ثمن (١/٨) المكتبة ومطبعتها ومشمولاتها - والشيء الذى قضى فيه بحكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ هو كامل ملكية هذه الاموال ذاتها وبديهي أن التبعيض المادى لا يغير الموضوع In toto pars continetur

« وحيث انه فيما يختص بالسبب فان البحث في اتحاده أو عدم اتحاده في دعويين لا محل له اذا كان طالب الملكية في الدعوى السابقة أو الدافع فيها بها قد بين فيها لتملكه سببا معينا من أسباب التملك القانونية فان خلت الدعوى السابقة من بيان سبب معين للملكية فلا يجوز لمن خسر دعواه

بالملكية أو دفعه بها تجديد النزاع فيها بناء على ادعاء سبب لها كان موجودا أثناء قيام الدعوى الأولى (راجع لاسكوت في الشيء المقضى فيه طبعة ثالثة الفقرات ٤٠٥ و ٤١١ و ٤٢١ و ٤٢٧ و ٤٣١) اما العلة في ذلك فهي اعتبار أن المحكمة التى قضت في الدعوى الأولى برفض الملكية صراحة أو ضمنا قد استعرضت من نفسها (ni judicium) جميع أسباب التملك القانونية فلم تجد واحدا منها متوفرا للتمسك بهذا الذى لم يعين للملكية سببا . وبديهي أن هذا الاعتبار يمنع تجديد النزاع في الملكية اعتمادا على أى سبب كان موجودا وقت قيام الدعوى المفصول فيها لأن الحكم هنا برفض الملكية معناه أن طالبا ليس عنده وقت صدوره أى سبب من أسباب التملك « وحيث أن مصطفى في الدعوى السابقة كما بينا لم يكف بانكار ملكية المستأنفين بل دفع دعواهم بادعائه ملكية المكتبة والمطبعة ومشمولاتها دون أن يعين سببا لتملكه هذا اعتمادا على ما ذهب اليه من اعتراف مورثهم له بها . وقد صدر الحكم في هذه الدعوى مستعرضا هذا الدفاع مثبتا عدم وجود هذا الاعتراف المزعوم مبيّنا في عدة مواضع عدم إدلاء مصطفى بأى سبب معين من أسباب التملك القانونية نافية صراحة وضمنا وجود أى سبب لتملكه وقت صدوره . ولذلك يكون قضاؤه بملكية المستأنفين أو بعبارة أخرى قضاؤه ضمنا برفض ملكية مصطفى قضاء . بأن ليس لدى مصطفى وقت قيام الدعوى المذكورة أى سبب قانونى من أسباب التملك . اما التمسك في الدعوى السابقة بحيازة الأشياء موضوع النزاع طبقا للمادتين ٦٠٧ و ٦٠٨ مدنى فلا يفيد شيئا في تعيين السبب الذى كان يبنى عليه مصطفى ملكيته فيها لأن الظاهر من سياق دفاعه أنه كان يتمسك بالحيازة

على أنها قرينة للملكية أى على أنها طريق لإثبات لاعلى أنها سبب لها ولو أنه كان يتمسك بها كسبب لتشمل تمسكه بالحيازة ببيان العقد الذى ترتبت عليه هذه الحيازة وقد تبين أن حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لاحظ ذلك فاذا تقرر ذلك فالتازل المؤرخ ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٢٤هـ والثابت التاريخ فى سنة ١٩٠٦ لا يصح سبباً لدعوى جديدة من مصطفى أو خلفه ضد المستأقنين لأن هذا السبب كان موجوداً وقت قيام الدعوى السابقة.

« وحيث أنه لم يبق إلا بحث اتحاد الخصوم فى الدعويين أو بعبارة أصح بحث سريان أو عدم سريان الحكم الصادر ضد مصطفى على المشترية منه أثناء قيام النزاع السابق .

« وحيث أن عقد البيع الصادر من مصطفى إلى أخته زنوبه بثلاثة قرارات هو محرر عرقى وليس له تاريخ ثابت ثبوتاً رسمياً ثم هو عن منقولات لم تسلم للشرية وهذا لانزاع فيه .

« وحيث أن المحررات العرفية غير ثابتة التاريخ ثبوتاً رسمياً ليست حجة على غير العاقدین طبقاً للمادة ٢٢٨ مدنى فیتعين إذن معرفة مراد الشارع هنا « بالغير » لأن القانون لم يعرفه .

« وحيث أن الشراح عرفوا الغير هنا بأنه الشخص الذى ليس طرفاً فى المحرر العرقى ويعطيه القانون أو الاتفاق مع أحد طرفى المحرر حقاً ذاتياً (de son propre nom) عينياً أو شخصياً يصير فى خطر من جهة قيامه أو التمتع به أن سرى عليه حكم ما يثبت بالمحرر العرقى (يراجع أوبرى ورو الجزء الثامن ققرة ٧٥٦ ودوهرلى المدنى الجزء الأول ص ٦٧ - ٧٧)

« وحيث أن المستأقنين ليسوا طرفاً فى عقد البيع الصادر من مصطفى إلى زنوبه ويعطيهم القانون حقاً ذاتياً بالحكم النهائى الصادر لهم ضد مصطفى هو

ملكىة جميع المكتبة وكتبها ومطبعتها ومشمولاتها . وتصير ملكيتهم لثلاثة قرارات من هذه الأموال فى خطر إذا سرى عليهم عقد البيع المذكور ومن ثم فهم من طبقة الغير المشار اليهم فى المادة ٢٢٨ ولا يكون عقد البيع الغير ثابت التاريخ هذا حجة عليهم . وبمعنى آخر يعتبر هذا العقد صادراً من مصطفى بعد صدور الحكم ضده لمصلحة المستأقنين اعتباراً قانونياً لا تقبل إقامة الدليل على عكسه . ومن ثم فلا يستطيع مصطفى أن يملك خلفه الخاص وهو زنوبه ماثبت بالحكم المذكور أنه لا يملكه

« وحيث أنه من جهة أخرى فإن من بين المذاهب المختلفة التى قال بها الفقهاء والأقضية فى مصر وفرنسا لتحديد مركز المشتري أمام الحكم الصادر بعد شرائه ضد البائع فى دعوى نزاع على المبيع بدأ السير فيها قبل الشراء . تقول من بين هذه المذاهب المشروحة فى لاكوست نمرة ٤٨٧ وما بعدها تأخذ هذه المحكمة بالمذهب القائل بسريان الحكم على هذا المشتري متى كان عالماً وقت شرائه بالنزاع القائم على المبيع بين بائعه والغير (لاكوست نمرة ٤٩٨) تأخذ المحكمة بهذا المذهب لأن أحجام المشتري عن الدخول فى الدعوى القائمة بشأن ملكية ما اشتراه بالرغم من عليه . وتركه البائع يتولى وحده ضد الغير الدفاع عن هذه الملكية المهددة معناه إما أنه فرض البائع تفويضاً ضمناً فى الدفاع ويكون إذن ممثلاً فى الدعوى ويسرى عليه الحكم الصادر فيها . وأما أنه سىء القصد مخادع (fraudeur) ولا يجوز تفسير القانون تفسيراً من شأنه تشجيع سوء القصد والمخادعة . أضف إلى ذلك مواهنة هذا المذهب لما يريد العدل إذ من المسلم به أن المشتري يستفيد من الحكم الصادر لمصلحة بائعه من طريق غير مباشر

أى من طريق التزام البائع القانونى بضمان ملكية ما بابه . فمن العدل اذن أن يتحمل أيضا نتيجة الحكم ضد بائه مادام انه كان عالما بالنزاع أثناء قيام الدعوى .

« وحيث ان العقد الصادر من مصطفى إلى أخته الست زنوبه يبيع ثلاثة القرارات صريح في بيان الدعوى السابقة بيانا كافيا .

« وحيث انه لكل ماتقدم يكون حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الصادر لمصلحة المستأنفين ضد مصطفى بملكيتهم للمكتبة ومطبعتها ومشتملاتها الخ حجة على الست زنوبه وعلى ورثتها من بعدها . ويتعين فيما يختص بثلاثة القرارات هذه الحكم بعدم جواز نظر الدعوى أو رفضها .

عنه محقر مجمادى الاول سنة ١٣٢٤ هـ

« وحيث ان هذا العقد الصادر من مورث المستأنفين إلى البائعين لزنوبه بتنازله لهما عن ستة قرارات في المكتبة ومطبعتها ومشتملاتها . هو عقد هبة منقول لأنه من جهة لم ينص على مقابل لهذا التنازل ومن جهة أخرى فان الأشياء الموهوبة ليست حائزة لصفة الاستقرار وما يمكن نقله بدون خلل أو تلف .

« وحيث ان الأصل في الهبة أن تكون بعقد رسمى سواء كان الموهوب عقارا أو منقولا (المادة ٤٨ مدنى) واستتيت هبة المنقول بالمادة ٤٩ فصيح أن تكون بغير عقد رسمى إذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له .

« وحيث انه يتعين معرفة مراد الشارع من قوله « بالفعل » إذ لا شك أنه أراد بها معنى خاصا لأنه في المادة ٤٦ لم يذكرها في مجال استلام الأموال المنقولة وفي مواد البيع الخاصة بتسليم المنقول المبيع وهى المواد (٢٧١ وما بعدها) لم يعبر هذا التعبير .

« وحيث انه لا شك أن الشارع أراد أن يكون التسليم بعيدا عن أى شبهة (non équivoque) ولمعرفة مراده ليس أمامنا غير الرجوع إلى أحكام الشرع في هذا الموضوع لأن القانون المدنى لم يمس الهبة بأحكامه إلا قليلا تاركا كل حكم لم ينص عليه إلى الشريعة السمحاء .

« وحيث ان المادتين ٥٠٥ و ٥٠٦ من الأحوال الشخصية تقضيان بأن هبة المشاع الذى يحتمل القسمة لا تنفذ الملك بالقبض إلا اذا قسم الموهوب وسلم مفرزا عن غير الموهوب . وهبة الذى لا يحتمل القسمة صحيحة بقبضها أى أن القبض يكون ناقضا فى الحالة الأولى وتاما فى الحالة الثانية أما الذى يحتمل القسمة فما لا يضره التبعض

« وحيث ان الأشياء الموهوبة بعقد جمادى الأولى فيما عدا المطبعة قابلة للقسمة اذا ما هى الا كتب وأوراق ودوايب وما أشبه كما هو ظاهر من أوراق الدعوى ولذلك لا تصح هبتها الا بالقسمة وهى لم تحصل باتفاق الطرفين . أما المطبعة فالقبض فيها كاف لصحة الهبة ولو لم تقسم اذ هى مما يضره التبعض .

« وحيث انه متى تقرر ذلك . وتقرر معه أن مصطفى ومحمود كانا يديران المكتبة والمطبعة وقت الابهاب وهذا لانزاع فيه اذا تقرر ماتقدم يكون عقد الهبة صحيحا فيما يختص بالمطبعة وأدواتها أما فيما يختص بما عداها فغير صحيح .

« وحيث انه قد تبين أنه لا يجوز تجديد النزاع بالنسبة لحصة مصطفى المبيعة منه إلى مورثته زنوبه ولذلك يتعين الحكم بحصة محمود فى المطبعة فقط وأدواتها بتقديم الحساب عن هذه الحصة كما يتعين تقديم الحساب عن حصة مورثتها زنوبه فى زوجها فى عموم المكتبة والمطبعة وذلك

كله من سنة ١٩٢٤ أما مدة الحارس فلا شأن للمستأنفين فيها .

(استئناف لست زتوبه هاتم المهدية وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد رأفت بك ضد محمود افندي شاكر وآخرين وحضر عنهم عدا الثالث الاستاذ شحاته عازر وحضر عن الثالث الاستاذ محمد صبرى ابو علم رقم ٨٨٢ سنة ٤٦ ق رئاسة عضوية حضرات محمود غالب بك وكيل المحكمة و خليل غزلات بك ومصطفى القوربحى بك مستشارين)

٩٦

٦ مايو سنة ١٩٣٦

حكم - الطعن فيه بالطلان - بنير الطرق القانونية المقررة - عدم قبوله - تنفيذه به ذلك - مانع من بطلانه .

المبدأ القانوني

لا يقبل الطعن في الحكم بدعوى البطلان كما في العقود بل يجب أن يتبع للوصول إلى بطلان الحكم بالطريقة القانونية التي سنّها القانون للطعن فيه فإذا ما نفذت هذه الطرق فالحكم لا يعود قابلاً للبطلان ولا يكون حكم من الأحكام باطلاً إلا إذا حكم ببطلانه عند الطعن فيه بأحدى هذه الطرق طبقاً للقاعدة المعروفة لا بطلان في الأحكام .

المحكمة

« حيث ان استئناف السيدتين خديجة وعائشة عبد الوهاب تنحصر في طلب الغاء الحكم المستأنف الطادر من محكمة المنيا الابتدائية بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ والقضاء لهما بطلان اجراءات الاعلان في الدعوى نمرة ٤٩١ سنة ١٩٣١ كلى المنيا مع اجراءات التسليم الحاصلة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٣٣ وكذلك الحكم الغيابي المترتب عليها الصادر لمصلحة المستأنف عليه الأول بملكيتها الى فدانين و٤ قراريط و ١٦ سهماً شائعة في فدانين و ١٥ قيراطاً و ١٦ سهماً ضمنها الفدان المملوك للطالبات واعتباره كأن لم يكن » وحيث ان المستأنفتين ترتكبان في ذلك على ان الاعلان الصادر لهما في تلك الدعوى لم يصلهما

واعلنه لهما المشتري في شخص اخيهما المستأنف عليه الثاني باعتبارهما ساكتين معاً في منزل واحد الامر المخالف للواقع ثم بعد صدور الحكم الغيابي أعلنها مخاطباً مع المستأنف عليه الثاني أيضاً ثم لما أراد تنفيذ ذلك الحكم اقتصر على تنفيذه بالنسبة للتسليم الذي لم يتم فعلاً فلم تنزع الاطيان من تحت يد المستأنفتين وقد تم ذلك كله باتفاق المستأنف عليهما وتواطئهما على ضياع حقهما في الاطيان المبيعة .

« وحيث انه من المقرر قانوناً أنه لا يقبل الطعن في الحكم بدعوى البطلان كما في العقود بل يجب أن يتبع للوصول إلى بطلان الحكم بالطريقة القانونية التي سنّها القانون للطعن فيه فإذا ما نفذت هذه الطرق فالحكم لا يعود قابلاً للبطلان ولا يكون حكم من الأحكام باطلاً إلا إذا حكم ببطلانه عند الطعن فيه بأحدى هذه الطرق طبقاً للقاعدة المعروفة « لا بطلان في الأحكام » وحيث ان المستأنفتين تقرر ان انهما لا تعتبران تنفيذ ٤ يناير سنة ١٩٣٣ تنفيذ قانونياً لأن الاعلان حصل للعمدة أخيهما المتواطىء مع المشتري فهما تجهلان الحكم الغيابي ارتكبا على المادة ٣٣٠ مرافعات التي تستلزم وجوب العلم القانوني بقولها « وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ » وما دام الامر كذلك فطريق الطعن الاعتيادي مازال مفتوحاً أمامهما وتكون الدعوى الحالية غير مقبولة .

« وحيث بناء على ما ذكر يتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول دعوى المستأنفتين بالحالة التي هي عليها .

(استئناف لست عائشة عبد الوهاب أخرى وحضر عنها الاستاذ بدروس اسطفان ضد غطاس افندي قانوس وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ أدوار مشرق رقم ٥٦٤ سنة ٥٢ ق رئاسة عضوية حضرات سليمان السيد سليمان بك وامين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

قضاة المحاكم الكلية

في دائرة اختصاصها وفصلت في مسائل من صميم المسائل الشرعية ولم يكن هناك بطلان يعتور إجراءات التنفيذ وخاصة إذا كان الاشكال متعلقاً بمسألة شرعية - ونص المادة ٣٤٨ من اللائحة الشرعية صريح في اختصاص المحاكم الشرعية وحدها بنظر الاشكال إذا كان متعلقاً بمسألة شرعية .

المحكم

« حيث انه تبين من مراجعة الأوراق والمستندات أن المستأف عليها الأخيرين رفعاً هذه الدعوى ضد وزارة الأوقاف ودخل فيها المستأف خصماً ثالثاً وقالاً في صحيفة أنها يستحقان في وقف بشير أغا دارالسعادة المشدول بنظر الوزارة وأن أحد المستحقين في الوقف استصدر حكماً من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١١-٦-١٩٣١ ضد مستحق آخر وفي مواجهة الوزارة بتفسير شرط الواقف تفسيراً مخالفاً لأحكام نهائية أخرى زاد بموجبه استحقاقه في الوقف وأن الست زينب مصطفى إحدى المستأف عليهم طعن في ذلك الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية وتحدد لنظر الطعن جلسة ١١-٩-١٩٣٣ وأن الوزارة شرعت في صرف المبالغ القائم عليها النزاع والتي تحت يدها من مال المستحقين الذين لم يكونوا خصوماً في تلك الدعوى الشرعية ومن بينهم المستأف عليهما الأخيران فلذلك يرفعان الدعوى أمام حضرة قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية لتسمع وزارة الأوقاف الحكم بمنعها من صرف المبالغ القائم عليها نزاع

٩٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

٣ يناير سنة ١٩٣٤

- ١ - إشكال شرعى - رفعه من المحكوم عليه أومن الغير - جوازه
- ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية - بنظر الاشكالات - غير مطلق - اختصاص المحاكم الشرعية بها - في حدود اختصاصها - ولاية المحاكم الأهلية على الأحكام الشرعية - محذرة .

المبادئ القانونية

- ١ - بناء على ما جاء بالمادة ٣٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يصح رفع الاشكال قانوناً من المحكوم عليه ومن الغير الذى يعتقد أنه صاحب حق قد يترتب على تنفيذ الحكم إضراراً به ، ويكون مظهر هذا الاشكال رفع دعوى أمام الجهة المختصة بنظره قانوناً سواء كان رفعها بطريق الطعن فيه أمام الجهة التى أصدرته تطبيقاً للبادء المذكورة أو برفع استرداد أو إستحقاق أمام الجهة المختصة أو بغير ذلك
- ٢ - ليست المحاكم الأهلية مختصة اختصاصاً مطلقاً بنظر جميع الاشكالات الخاصة بالتنفيذ إذ أن الاشكال له نظام مقرر أمام المحاكم الشرعية في المادة ٣٤٧ من لائحته وهو مماثل للنظام المقرر بالمادة ٣٨٦ مرافعات أهلية كما أن ليس صحيحاً على إطلاقه القول بأن للمحاكم الأهلية ولاية تامة للقضاء ورقابة مطلقة على أحكام المحاكم الشرعية إذ أن هذه الرقابة تنعدم تماماً إذا صدرت الأحكام الشرعية

ذلك الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بتاريخ ١١-٦-١٩٣١ والمطعون فيه حتى يستصدر حكماً في مواجهة جميع مستحقى الوقف أو حتى يفصل في الطعن المقدم عن الحكم المذكور

« وحيث ان الحاضر عن وزارة الأوقاف وعن المستأنف دفعا بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى كما دفعا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها

» وحيث ان الحكم المستأنف قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى وفي الموضوع بمنع الوزارة من صرف المبالغ المتنازع عليها على أساس الحكم الشرعى المطعون فيه حتى تصدر محكمة الموضوع (المحكمة العليا الشرعية) قرارها في هذا الشأن

« وحيث انه يتعين البحث في الأوجه الآتية : أولاً - ماهية الطعن الذى تقدمت به المستأنف عليها الثانية في الحكم الشرعى النهاى الصادر بتاريخ ١١-٦-١٩٣١ والذى تحدد لنظره أمام المحكمة العليا الشرعية جلسة ١١-٩-١٩٣٢ وفي تكييفه القانونى - الثانى - اختصاص المحاكم الأهلية والشرعية بنظر الاشكالات في التنفيذ ونوعها - الثالث - ما إذا كان للمحاكم الأهلية اختصاص أصلاً في نظر هذه الدعوى بالذات »

« وحيث انه عن الوجه الاول فانه بما لا نزاع فيه أن الدعوى التى صدر فيها الحكم الشرعى النهاى لصالح المستأنف بتاريخ ١١-٦-١٩٣١ كانت خاصة بتفسير شرط الواقف وقد قضى فيها ذلك الحكم بأن النصيب الآيل لفرع مصطفى أغا عتيق الواقف ويقسم على عدد رموس الطبقة الخامسة أحياء وأمواتاً فأصاب الأحياء أخذوه وما أصاب الأموات أخذه كل من شرط له الواقف أخذه حسب شروط الواقف

» وحيث انه بناء على هذا الحكم النهاى شرعت وزارة الأوقاف في اعداد استمارات الصرف للمستحقين ومن بينهم المستأنف الذى زاد استحقاقه بموجب هذا الحكم فرفعت المستأنف عليها الثانية التى لم تكن طرقاً في الحكم المذكور طعنأ عنه تحدد لنظره أمام المحكمة العليا الشرعية جلسة ١١-٩-١٩٣٢ .

« وحيث ان هذا الطعن من جانب الست زينب التى لم يصدر ذلك الحكم في مواجهتها قد حصل طبقاً للمادة ٣٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى تقضى بأن كل حكم يكون متعدياً لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لمن يتعدى اليه أن يطعن فيه فان كان الحكم نهائياً كان الطعن بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التى أصدرته - ويجوز تقديم هذا الطعن في أى وقت إلا اذا سقط الحق في رفع الدعوى لسبب من الأسباب

» وحيث ان هذا الطعن في روحه ومعناه أشكال في تنفيذ ذلك الحكم الشرعى وليس صحيحاً أن الاشكال لا يرفع إلا من الشخص الذى صدر الحكم في مواجهته فانه يصح رفع الاشكال قانوناً من المحكوم عليه ومن الغير الذى يعتقد أنه صاحب حق قد يترتب على تنفيذ الحكم اضراراً به ويكون مظهر هذا الاشكال رفع دعوى أمام الجهة المختصة بنظره قانوناً سواء كان رفعها بطريق الطعن فيه أمام الجهة التى أصدرته تطبيقاً للمادة ٣٣٧ من اللائحة الشرعية أو برفع دعوى استرداد أو استحقاق أمام الجهة المختصة أو بغير ذلك .

« وحيث انه ليس صحيحاً أن المحاكم الأهلية مختصة اختصاصاً مطلقاً بنظر جميع الاشكالات الخاصة بالتنفيذ لأن الاشكال له نظام مقرر أمام المحاكم الشرعية نص عليه في المادة ٣٤٧ من اللائحة وهو يماثل نفس النظام المقرر بالمادة ٣٨٦ من

قانون المرافعات الأهلى إذ قضت تلك المادة بأنه إذا حصل أشكال في التنفيذ بعد اتخاذ الإجراءات التحفظية إذا اقتضى الحال ذلك يرفع ما كان منه متعلقا بالأجراءات الوقية إلى المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم كما قضت المادة ٣٤٨ من اللائحة الشرعية على أن المنوط بالتنفيذ عند حصول أشكال يتعلق بمسألة شرعية أن يحدد في محضره اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم أمام المحكمة الشرعية لتفصل فيه ويعلمهم بذلك ويرسل الأوراق إلى المحكمة فإن لم يحضر رافع الأشكال شطبت القضية ونفذ الحكم ولا يقبل منه بعد ذلك أشكال وإن حضر فصلت المحكمة في الأشكال وصار حكمها نهائيا ولا يقبل الطعن لا بالمعارضة ولا بالاستئناف الأمر الذي لا يترك مجالا للشك في أن اللائحة الشرعية قد أوجدت قضاء مستعجلا وخولته سلطة نظر الأشكال في تنفيذ الأحكام الشرعية كما أنه ليس صحيحا على أن إطلاقه القول بأن للمحاكم الأهلية ولاية تامة للقضاء ورقابة مطلقة على أحكام المحاكم الشرعية إذ أن هذه الرقابة تنعدم تماما إذا صدرت الأحكام الشرعية في دائرة اختصاصها وفصلت في مسائل من صميم المسائل الشرعية ولم يكن هناك بطلان يعتوز إجراءات التنفيذ وخاصة إذا كان الأشكال متعلقا بمسألة شرعية إذ أن نص المادة ٣٤٨ من اللائحة الشرعية صريح في اختصاص المحاكم الشرعية وحدها بنظر الأشكال إذا كان متعلقا بمسألة شرعية وما دام النص صريحا فلا محل للتأويل إذ لا اجتهاد مع النص .

« وحيث أنه لا نزاع في أن الطعن المرفوع من المستأنف عليها الثانية أمام المحكمة العليا الشرعية وهي نفس الجهة التي أصدرت الحكم المطعون فيه

طبقاً للمادة ٢٣٧ من اللائحة الشرعية التي تطلب به إعادة نظر الدعوى أمامها والذي هو موضوع التظلم من الحكم المذكور القاضي بأن النصيب الآيل لفرع مصطفى أغا عتيق الواقف تنفض فيه القسمة بموت ابنته مصطفى حسن على شلبي ويقسم على رؤوس الطبقة الخامسة أحياء وأمواتاً هو في صميمه أشكال متعلق بمسألة شرعية فتكون المحاكم الشرعية وحدها هي المختصة بنظره طبقاً للنص الصريح الوارد بالمادة ٣٤٨ من اللائحة الشرعية

« وحيث أنه لذلك ولأن المستأنف عليها الثانية لا يوجد ما يمنعها قانوناً من طلب إيقاف تنفيذ الحكم الذي تطعن فيه من المحكمة العليا الشرعية التي رفعت أمامها الطعن يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى .

« وحيث أنه لذلك فلا محل للبحث في اختصاص القضاء الأهلى المستعجل بنظر الدعوى ولا في غيره من الدفوع

(استئناف احد اعدى طعن ضد وزارة الاوقاف وآخرين رقم ١١٧٠ من سنة ١٩٣٣ مصر رئاسة وعضوية حضرات القضاة سائى بقطر وحسن ذكى وأحمد لطفى)

٩٨

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٧ أبريل سنة ١٩٣٤

اختصاص - دعوى داخلة في نصاب القاضي الجزئى - تعديل لطلب لا أكثر من اختصاصه وطلب إحالة القضية على المحكمة الكلية - جوازه - وجوب إحالتها عليها المبدأ القانونى

رفعت أمام المحكمة الجزئية دعوى بقيمة أقل من نصاب هذه المحكمة . ثم عدل المدعى طلباته الى أكثر من هذا النصاب وطلب في الوقت نفسه إحالة القضية على المحكمة الكلية للفصل فيها . فدفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى وقضت هذه

المحكمة بذلك فألغته المحكمة الاستئنافية مقرر ما يأتي .

إن المدعى لم يطلب من محكمة أول درجة القضاء له في دعواه أو نظرها فلا محل بداهة لابتداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . إذ مفاد هذا الدفع أن تكون الدعوى مطروحة للمحكمة للفصل فيها وأن يطلب من المحكمة نظرها . وما دام المدعى لا يطلب من المحكمة الفصل في دعواه فقد أصبح مجال الدفع بعدم الاختصاص منعزلاً لا يبرره فهم أو نص كما لو طالب المدعى إحالة القضية على محكمة أخرى أو قرر بترك المرافعة فيها .

المحكمة

«وحيث أن وقائع الدعوى تلخص في أن المستأنف بصفته رفع هذه الدعوى أمام محكمة الأزبكية الجزئية الأهلية وقيدت بجداولها تحت رقم ٤٨٨٣ سنة ١٩٣٣ طلب فيها الحكم له بمبلغ ٥٢٩ ملياً و ١٠٤ جنيهاً وبعد أن تداولت القضية بالجلسات عدل المدعى بجلسته ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ طلباته إلى مبلغ ٦٦٤ ملياً و ١٦٨ جنيهاً وطلب إحالة الدعوى على محكمة مصر لاختصاصها بدفع الحاضر عن المستأنف عليها الأخيرة بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأنها تزيد على نصاب المحكمة الجزئية . قضت محكمة أول درجة (بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ بقبول الدفع وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى) فاستأنف المستأنف هذا الحكم طالباً إلغاءه والتقرير بأخالة القضية على محكمة مصر الكلية .

«وحيث أن مبنى الدفع الفرعى أن المدعى وقد عدل طلباته لمبلغ يتجاوز نصاب القاضى الجزئى

لا يستطيع طلب إحالة القضية للمحكمة المختصة إلا إذا واقع الخصم .

وحيث أنه بمراجعة الأوراق يتضح أن الدعوى رفعت أمام محكمة أول درجة بمبلغ ٥٢٩ ملياً و ١٠٤ جنيهاً ودفع الرسم فعلاً على هذا القدر . فلما عدل المدعى طلباته لمبلغ ٦٦٤ ملياً و ١٦٨ جنيهاً لم يدفع الرسم المستحق على هذا التعديل وطلب على الفور إحالة القضية على محكمة مصر الكلية .

«وحيث أنه يتبين من ذلك ابتداء أن المدعى لم يطلب من محكمة أول درجة القضاء له في دعواه أو نظرها فلا محل بداهة بابتداء دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إذ مفاد هذا الدفع أن تكون الدعوى مطروحة للمحكمة للفصل فيها إذ هو دفع كما تدل تسميته (دفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة إليها) فيجب أولاً أن تكون هناك دعوى مرفوعة - ثانياً - أن يكون مطلوب من المحكمة النظر فيها وجميع النصوص تؤيد هذا التحليل إذ أوجب المشرع الدفع بعدم الاختصاص قبل ما عداه من أوجه الدفع وقبل ابتداء أقواله أو طلباته ختامية متعلقة بأصل الدعوى كما أجاز للمحكمة أن تحكم في الدفع بعدم الاختصاص وفي أصل الدعوى حكماً واحداً (١٣٥م) فإذا كان المدعى لا يطلب من المحكمة أن تفصل في دعواه فقد أصبح مجال الدفع بعدم الاختصاص منعزلاً لا يبرره فهم أو نص كما لو طلب المدعى إحالة القضية على محكمة أخرى أو قرر بترك المرافعة .

«وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإنه يتضح أن الدعوى التي كانت مرفوعة أمام محكمة أول درجة والتي يصح أن يقال إنها مقامة قضائياً أمامها هي دعوى قيمتها ٥٦٩ ملياً و ١٠٤ جنيهاً

٩٩

محكمة شين الكوم الكلية الأهلية

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٥

حكم محكمين - المعارضة فيه - بعد التنازل عنها - عدم قبولها
المبدأ القانوني

إنه وإن اختلف الفقهاء في مدى تنازل أصحاب الشأن عن الطعن مقدماً في حكم المحكمين فإن الرأي بينهم مستقر أنهم يملكون حق التنازل بعد صدور الحكم مستندياً في ذلك إلى أن المعارضة في التنفيذ إنما هي طريقة اختيار لا إيجاب فيها منها القانون للطعن وأن هذا التنازل ملزم لهم وأن حق المعارضة يسقط بقبول الحكم المشوب بالبطلان صراحة أو ضمناً بالتنفيذ الإلجباري بل أن مجرد القيام بأداء المصاريف المترتبة على الحكم حتى ولو كان اقتضاؤها بطريق التقاضي يسقط الحق في المعارضة.

المحكم

« من حيث أن محصل دعوى المدعى كما بينها في عريضة دعواه المعلنة بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣ أن نزاعاً شجر بينه وبين المدعى عليهم اتفقوا جميعاً بلغاً وقصراً على فضه بطريق التحكيم وأن المحكمين قد أودعوا حكمهم في قلم كتاب محكمة شين الكوم الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ وأن المحكمين وإن تنازلوا مقدماً عن الطعن في الحكم بطرق الطعن العادية من معارضة أو استئناف أو نقض إلا أن هذا التنازل لا يمنع المدعى من المعارضة في التنفيذ وطلب بطلان حكم المحكمين لأسباب محصلها - أولاً - أن المحكمين كما هو ظاهر في مشاركة التحكيم غير مفوضين بالصلح بل هم

(١٢)

إذ المدعى لم يدفع الرسم على الطلبات المعدلة والدعوى لا يعتبر لها كيان قانوني أمام المحكمة إلا إذا دفع الرسم المستحق عليها لقلم الكتاب فإذا لم يدفع الرسم المستحق على طلب من الطلبات فلا يتصل بولاية المحكمة ولا يتأتى لها أن تسمع قولاً فيه بل كل مالها أو بعبارة أخرى عليها أن تعتبر هذا الطلب غير قائم ولا وجود له وتأمر فوراً باستبعاده (مادة ٢٣ و ٤٢ لأئحة الرسوم).

« وحيث أنه يتبين من ذلك القول حتماً أنه ما دامت الطلبات المعدلة لم تتصل بولاية المحكمة فما كان لها أن تقضى فيها على أي وجه من الوجوه وعلى ذلك يكون حكمها بعدم الاختصاص في غير محله من هذه الناحية

« وحيث أنه ما دام محكمة أول درجة ما كان في وسعها أن تقضى بعدم الاختصاص (لأن الدعوى المقامة أمامها قانوناً تدخل في نصابها) فلا ترى المحكمة ما يحول دون أحقية المدعى في طلب إحالة طلباته المعدلة للمحكمة الكلية ما دام أن هذا الطلب لا يمكن أن يعارض الدفع بعدم الاختصاص كما سبق بيانه

« وحيث أن المحكمة ترى في ذلك ما يكفي في ظروف هذه الدعوى بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية على المحكمة الكلية دون داع لإبحاث أخرى في تفسير المادة ٢٥ مرافعات: (استئناف الدكتور فرنسيس بادي رضى عوض اقتدي بادي وآخرين رقم ٤٠٨ سنة ١٩٣٤ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن نجيب وعبد العزيز محمد ومحمد توفيق دققي)

محكون حاكين فتعين عليهم اتباع الاجراءات القانونية كما يتقيدوا بنصوص القانون المدني التي لم يعفوا من اتباعها بنص صريح في المشارة - ثانيا - أن انتهاء الأجل الذي حدد ميعاداً ليصدر المحكون فيه الحكم يجعل مشارطة التحكيم معدومة الأثر وإذا امتد أجلها بعد ذلك لا يعيد الحياة اليها ويتبع ذلك أن يكون الحكم وما سبقه من اجراءات باطلا - ثالثا - ان المحكمين لم يرفعوا قواعد الاجراءات وباشروا جزءا من المأمورية في غيبة المحكمين واستغلوا مركزهم فرفضوا الاتعاب المقدرة لهم وهددوا بالعدول عنها اذا لم تجب مطالبهم بهذا الخصوص وسلكوا سبيلا لا يتفق مع النزاهة التي كانت سبب اختيارهم وشرف المأمورية التي وكلت اليهم كما قضوا بغير ما طلب منهم ولم يفصلوا فيما طرح عليهم كما أن بين المحكمين قصر بلغ بعضهم في قرة الحكم ولا يزال أحدهم قاصرا وأن المدعى وان وقع على تعهد يفيد قبوله لهذا الحكم الا أن هذا القبول قد انتزع منه غشا وتدليسا

« ومن حيث ان المدعى عليهم دفعوا بعدم قبول الدعوى وذلك لقبول المدعى حكم المحكمين قبولاً صريحاً يسقط حقه في الطعن

« وحيث انه قد استبان من عقد الاتفاق الموقع عليه بامضاء المدعى والمحري بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ ان المدعى قرر صراحة لا يحتمل لبسا ولا ابهاما انه رأى نتيجة حكم المحكمين ان يقبله على نفسه باعتباره مطابقا للحقيقة والواقع من واقع الدفاتر والمناقشات التي تمت بين المحكمين ورأى في الوقت نفسه ان يتفق مع باقي المستحقين المحكمين على طريقة للدفع تتفق مع ما هو واجب عليه من ضرورة حصولهم على استحقاقهم منه وانه يقر اقراراً صريحاً بان المبالغ التي اظهرها حكم

المحكمين في حكمهم المودع في محكمة شين الكوم الابتدائية الاهلية مشغولة بها ذمته « ومن حيث ان نقطة البت في هذه الدعوى بل قوامها وأساس الفصل فيها هو تبيان الآثار القانونية المترتبة على هذا القبول الصريح لحكم المحكمين على فرض توافر أوجه البطلان التي سردها المدعى في صحيفة دعواه حتى اذا كان هذا القبول متجاً وحائلاً دون الطعن يكون من التزيد الاسترسال والبحث في تلك الأوجه السابقة عليه إذ يضع هذا القبول حدا حاسماً للنصومة ويصبح مناطه تحديد حقوق كل من المتحاكمين الى ذلك الحكم الذي أنهى النزاع

« ومن حيث ان التحكيم حق قرره القانون للأفراد يخول لهم احالة ما هو قائم بينهم من نزاع الى محكمين ليفصلوا به بدلا من ان يفصل فيه القضاء فهو قضاء له مميزات خاصة وشرع له القانون طرق طعن معينة الا أنه في حقيقته وجوهره هو القضاء صنوان اريد به ترك الحرية للخصوم في عدم الالتجاء الى المحاكم فيتفادون بذلك متاعب القضاء النظامي وتكاليفه

« ومن حيث ان الثابت قضا وقضاء ان الرضاء بالاحكام القضائية صراحة أو ضمناً يترتب عليه سقوط حق الطعن فيها

« ومن حيث انه وان اختلف الفقهاء في مدى تنازل أصحاب الشأن عن الطعن مقدما في حكم المحكمين فان الرأي بينهم مستقر لاشبهة للخلاف فيه أنهم يملكون حق التنازل بعد صدور الحكم مستثنين في ذلك الى ان الفارق في التنفيذ انما هي طريقة اختيارية لا اجبار فيها سنها القانون للطعن وان هذا التنازل ملزم لهم وان حق المعارضة يسقط بقبول الحكم المشوب بالبطلان صراحة او ضمنا بالتنفيذ الاجباري بل ان مجرد القيام بأداء المصاريف

المرتبة على الحكم حتى ولو كان اقضاءها بطريق التقاضى يسقط الحق في المعارضة (راجع كاربنتيه جزء ٤ ص ٧١٢ بند ١٢٥٨ وما بعدها)

« ومن حيث ان المدعى لم يبين الى الآن اوجه الاكراه أو التدليس الذى كان سببا في قبوله للحكم المذكور بل جاءت اقواله عامة مرسلات لا تحديد فيها لواقعة معينة تصلح أن تكون اساسا للنقاش بل انهم عريضته مطاعن عدة ومثالب متنوعة كلها سابقة على الحكم الذى ارتضاه وقبل تنفيذه وبين طريقة التنفيذ بشأنه مما يجعل طعنه غير مجد بل غير مدعم بدليل - على انه من ناحية أخرى ما هي الطرق الاحتمالية التى كانت سببا في قبوله الحكم أو الخطر الجسم الذى حاق به فدعاه الى هذا القول

« ومن حيث ان المدعى استند في طعنه الى أن بين المحتكمين قاصر وهذا يجعل العقد باطلا وهو طعن لاجدية فيه ولا يغير من قوة قبوله للحكم بعد صدوره إذ ان أمر هذا القاصر قد سوى بطريق لاتضر بحقوقه على انه من ناحية أخرى فان القاصر هو صاحب الشأن الوحيد في الطعن

« ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك تصبح المعارضة غير مقبولة ويتعين والحالة هذه الأخذ بالدفع والقضاء بعدم قبولها

(قضية عبد الصمد أفدى عطية ضد الست حفيظة هانم موافق حثيره وآخرين رقم ٢٦٦ سنة ١٩٢٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد كامل بك وكيل المحكمة ومحمد زكى اباطه ومحمد نجيب احمد)

١٠٠

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٧ اكتوبر سنة ١٩٣٥

دعوى - من ناظر الوقف - ضد المستحقين - باعتماد حساب الوقف - جوازها

المبدأ القانوني

دعوى الناظر بمطالبة المستحقين باعتماد

حساب الوقف هي دعوى جائزة ومقبولة تستقيم وما يقتضيه عمل الناظر وما تحتمه عليه واجباته فهو مسئول عن الإدارة وملزم باعطاء كل مستحق استحقاقه ومن مصلحته أن يصدق المستحقون على حساباته إذ الغرض من الخصومات هو وضع حد للنزاعات وإستيلاء كل ذى حق على حقه أو منع التعرض للحقوق الثابتة.

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى لسببين - اولا - لعدم جواز رفعها من الناظر بالمطالبة باعتماد حساب الوقف - وثانيا - لأن النزاع الحالى مطروح امام المحكمة الشرعية وقد نذبت خيرا لفحص الحساب وبيان ما حصل عليه كل مستحق

« وحيث ان حجة المدعى عليه في دفعه للسبب الاول الذى ابداه ان الناظر امين على الوقف وعليه ان يسلم كل مستحق استحقاقه فاذا قامت منازعة في الحساب فانما تأتى من جانب المستحق وهو الذى يتعين عليه المبادرة الى رفع الدعوى اذا شاء ان يسلك هذا السيل وما على الناظر الا ان يقف موقفا سليما فلا يحرك ساكنا ويسير في نظارته غير آبه لما يفعله المستحق حتى يرفع أمره الى القضاء وهناك يبدى دفاعه

« وحيث ان هذا الرأى لا يستقيم مع ما يقتضيه عمل الناظر وما تحتمه عليه واجباته فهو مسئول عن الإدارة وملزم باعطاء كل مستحق استحقاقه ومن مصلحته ان يصدق المستحقون على حساباته وان يستمر في ادارته مطمئنا الى عدم وجود نزاع من جانب هؤلاء فلا يتقل من حساب عام الى عام جديد قبلما يستوفى من أن حساب العام

المنصرم قد تصدق عليه وحصل كل مستحق على ما يخصه في ربيع الوقف وفقاً لاستحقاقه وتبدو هذه المصلحة جلية إذا كان أحد المستحقين قد نازع فعلاً واتخذت منازعته مظاهر مختلفة سواء في صورة دعوى عزل أمام الهيئة المختصة أو دعوى مدنية بالمطالبة بحق يدعيه والغرض من الخصومات هو وضع حد للنزاعات واستيلاء كل ذي حق على حقه أو منع التعرض للحقوق الثابتة ولا تخرج دعوى الناظر بتكليف المستحق الذي ينازعه بأن يصدق على الحساب المقدم منه عن إثبات حق إدارته وكف منازعة المستحق له وإعلان صحة الحساب الذي وضعه فهي دعوى جائزة ومقبولة والدفع بعدم قبولها لا يرتكز على سند صحيح :

« وحيث عن السبب الثاني فإنه بما لا خلاف فيه أن المدعى عليه طلب من المحكمة الشرعية عزل الناظر وتحقيقاً لهذه الدعوى تدبت خيراً حاسباً كلفته بأعمال شتى من ضمنها فحص الحسابات وبيان ما تقاضاه كل مستحق ولا شك أن المحكمة الشرعية مختصة أصلاً بطلب العزل ولها في سبيل الفصل فيه وتحقيق التهم المعزوة إلى الناظر أن تقرر ما تراه لازماً من الإجراءات لكشف الحقيقة ولكن ليس من اختصاصها أن تفصل بالزام الناظر بدفع ما يكون في ذمته للمستحق أو الحكم ببراءة ذمته وهي إذا عرضت لهذه المسائل من طريق الاستطراد في إبحاثها الخاصة بموضوع العزل فباختبار أنها من المسائل المتفرعة عن الموضوع الأصلي تستعرضها في سياق بحثها من غير أن تملك اختصاصاً بشأنها أو الزاماً لأحد الخصوم بما اشتغلت به ذمته فلا تعارض إذاً بين ما تبحث فيه المحكمة الشرعية وما هو مطروح أمام المحكمة الأهلية إذ لا اتحاد في السبب أو موضوع الطلب » وحيث أنه وإن كانت المحكمة غير مقيدة

بإجراءات المحكمة الشرعية إلا أنها ترى لمصلحة العدالة الاستئناس بتقرير الخير الذي تدبته لمعرفة ما استقر عليه رأيه في المطالبة التي وجهها المدعى عليه إلى الناظر خاصة بحساب الوقف عن المدة التي لم تتناولها الحراسة

(قضية اسماعيل حلى البارودي وآخرين ضد محمد الله محمد القاضوي رقم ٣٦٩ سنة ١٩٣٥ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسكندر حنا عيان وإبراهيم زكي وأحمد رشيد) . رشيد) .

١٠١

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٧ فبراير سنة ١٩٣٦

- ١ - معارضة - في قرار اللجنة الجزئية - ميعاد سريانه - تابع لتاريخ تحريره وإرساله للجنة المختصة .
- ٢ - قرار اللجنة الجزئية - استعانة المصادرة - الحكم بالقرعة - انعدام النص عليها - عدم جوازه .

المبادئ القانونية

- ١ - لا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوماً المنصوص عليه في الفقرة السادسة من المادة ٣٣ من لائحة الجمارك للمعارضة في قرار اللجنة الجزئية ابتداء من تاريخ إرسال القرار المعارض فيه إلى الحكومة التي ينتمى إليها المعارض إلا إذا قام رئيس اللجنة الجزئية بتحرير القرار المعارض فيه عقب صدوره بوقت مناسب وأرسله إلى الحكومة التي ينتمى إليها المعارض في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة السالف ذكرها فإذا صدر القرار المعارض فيه بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وحرر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ وأرسل للمحافظة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٤ كان المعارض معذوراً في عدم مراعاة الميعاد

المنصوص عليه في الفقرة السادسة من المادة ٣٣ من لائحة الجمارك .

٢ - لا يجوز للجنة الجمركية في حالة عدم ضبط الشيء المهرب أن تقضى على المتهم برد قيمته مادام لا يوجد نص في اللائحة الجمركية يبيح لها الحكم بالغرامة في هذه الحالة إذ من المقرر قانوناً أن لا عقوبة إلا بنص وإذا كانت المصادرة مستحيلة لعدم ضبط الشيء المهرب فالغرامة ممنوعة أيضاً لعدم النص عليها قانوناً في هذه الحالة .

المحكمة

« من حيث إن الحاضر عن المعارض ضده دفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفضها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية ارتكنا على أن القرار المعارض فيه حرر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ وأرسل إلى محافظة مصر بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٤ والمعارضة أعلنت بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٣٤ أى بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال قرار اللجنة للمحافظة .

« ومن حيث إن المعارض رد في مذكرة وكيله على هذا الدفع (أولاً) بأنه يشترط لقبوله أن يثبت للمحكمة أن المعارض ضده راعى من جهته نص الفقرة الخامسة من المادة ٣٣ من لائحة الجمارك التي تقضى بوجوب إرسال قرار اللجنة في يوم تحريره أو في اليوم التالي لتحريره إلى السلطة القضائية إذا كان المتهم أجنبياً أو إلى الحكومة المحلية إذا كان وطنياً - وبما أن القرار المعارض فيه حرر بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ وأرسل إلى المحافظة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٤ فيكون المعارض ضده لم يراع

الميعاد المنصوص عليه في المادة السالف ذكرها ومن ثم لا يحق له الدفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لارتكنا على أن المعارضة رفعت بعد الميعاد (ثانياً) أن القرار المعارض فيه باطل بطلاناً أصلياً لأنه صدر من هيئة خلاف الهيئة التي حوكم المعارض أمامها وعلى خلاف قرار الهيئة السابق صدوره بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ فيكون الطعن فيه جائزاً في أى وقت .

« ومن حيث أنه يتضح من مراجعة الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة الثالثة والثلاثين ومن استنباط حكمة التشريع من جعل ابتداء سريان ميعاد المعارضة من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المتبني إليها المعارض لا من تاريخ إعلانه به أن المشرع بنى حكمه هذا على أن المعارض كان على علم بالاجراءات المتخذة ضده وتاريخ صدور القرار المعارض فيه وقصد بنصه على وجوب إرسال صورة القرار إلى الحكومة التي ينتمى إليها المعارض في يوم تحريره أو في اليوم التالي لتحريره على الأكثر أن لا يمضي ميعاد طويل بين تاريخ صدور القرار وتاريخ إرساله إلى حكومة المعارض فيفوت على الأخير الاطلاع عليه في الوقت المناسب ليتدبر ما إذا كان يقبله أو يعارض فيه - ولو أن المشرع استعاض عن لفظ (تحرير) بلفظ (إصدار) لكان تعبيره أصوب وأوفى بالغرض المقصود من النص على أنه ليس بما يستسيغه المنطق السليم أن يستتج من استعمال المشرع اللفظ الأول بدل الثاني أنه قصد بذلك أن يترك لأمين الجمارك اختيار تحرير قرار اللجنة في أى وقت شاء بعد تاريخ صدوره مهما طال الزمن بين تاريخ إصدار القرار وتاريخ تحريره لأن هذا التأويل يجعل نص الفقرة الخامسة السالف ذكرها عبثاً ويترتب عليه قوأت ميعاد المعارضة في غفلة المعارض بسبب عدم استطاعته تتبع تاريخ

ارساله الى المحافظة مدة طويلة ومن ثم ترى المحكمة أنه يشترط لقبول دفع المعارض ضده بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد أن يثبت للمحكمة أن القرار المعارض فيه حرر في الوقت المناسب وروعى في ارساله الى المحافظة الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الخامسة من المادة ٣٣ من لائحة الجمارك وذلك لحكمة التشريع التي تقتضى التلازم في مراعاة الميعادين

« ومن حيث انه تبين من مراجعة محاضر جلسات محاكمة المعارض أمام اللجنة الجمركية المودعة بالمحافظة رقم ٥ دوسيه أنه بدأت محاكمته في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٣ بمعرفة اللجنة الجمركية واستمرت الى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ الذي أعلن بالحضور فيه (راجع الاعلان بمحافظه المعارض ضده الاخيرة) وفي ذلك اليوم صدر قرار اللجنة بأدائه ومصادرة الذهب المهرب لجانب الحكومة ثم بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ حرر قرار جديد صادر من لجنة يختلف بعض أعضائها عن أعضاء الهيئة التي أصدرت القرار السابق . ويقضى القرار الجديد بأدانة المعارض في تهمة تهريب ذهب من القطر المصرى وبإلزامه برد قيمة هذا الذهب وقدره ١٩٠١ جنيه و ٦٢١ مليا إذ أن المصادرة ليست ميسورة لعدم إمكان ضبط الذهب - وقد أعلن القرار الجديد للمحافظة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٤ فرغ المتهم معارضته فيه بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٣٤

« ومن حيث ان الهيئة الجديدة لا تملك بداهة تعديل قرار هيئة سابقة قد تعلق به حق المعارضة فضلا عن أن أحد أعضائها وهو احد كامل دسوقي افندى لم يشترك في اللجنة التي أصدرت القرار الأول .

« ومن حيث ان تأخر المعارض ضده في تحرير القرار من ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ تاريخ صدوره الى ٥ مارس سنة ١٩٣٤ وتحريره قرارا جديدا معدلا للقرار الأول من هيئة يختلف تشكيلها عن الهيئة التي أصدرت القرار الأول الأمر الذي يخل بقاعدة من القواعد الأساسية للمحاكمات وعدم اتباعه الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة السالف ذكرها مما يدعو لبطالان اجراءات محاكمة المعارض ومن ضمنها ارسال القرار المعارض فيه للمحافظة وهو الاجراء الذي يوجه نص الفقرة الخامسة من المادة السالف ذكرها. ليكون مبدأ سريان ميعاد المعارضة ومن ثم يكون المعارض في حل من رفع معارضته دون أن يتقيد بالميعاد المنصوص عليه في الفقرة السادسة من المادة ٣٣ من لائحة الجمارك ويكون الدفع بعدم قبول المعارضة شكلا في غير محله ويتعين رفضه

« ومن حيث عن الموضوع قد ثبت للمحكمة بما تقدم يانه أن قرار ٥ مارس سنة ١٩٣٤ هو قرار باطل لأنه صدر من هيئة خلاف الهيئة التي حاكت المعارض وأصدرت قرار ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ولأنه صدر على خلاف قرار ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ الذي قضى بالمصادرة ولم يلزم المعارض برد قيمة الذهب المهرب

« ومن حيث انه لا يجوز للجنة الجمركية في حالة عدم ضبط الذهب المهرب أن تقضى على المتهم برد قيمته مادام لا يوجد نص في اللائحة الجمركية يبيح لها الحكم بالغرامة في هذه الحالة اذ من المقرر قانونا ان لا عقوبة الا بنص واذا كانت المصادرة مستحيلة لعدم ضبط الذهب المهرب فالغرامة ممنوعة أيضا لعدم النص عليها قانونا في هذه الحالة (راجع في ذلك موسوعة دالوز العملي باب الجمارك

١٠٢

محكمة طنطا الكلية الأهلية

١١ أبريل سنة ١٩٣٦

- ١ - دعوى نزاع ملكية - سقوط الدعوى - كالتقادم .
- ٢ - تقادم - رفع الدعوى لمحكمة غير مختصة - قاطع له .
- ٣ - تقادم - بدأ سريانه - من تاريخ امكان رفع الدعوى من الدائن - سواء بحلوله للاجل - أو تحقق الشرط
- ٤ - دعوى نزاع ملكية - رفعها - مدتها القانونية - قطعها -

السودة إليها بعد الاقطاع - مدته

المبادئ القانونية

- ١ - من المبادئ المقررة أن السقوط الذي يترتب على عدم رفع دعوى نزاع الملكية (أو توقيع الحجز العقارى فى القانونين المختلط والفرنسى) فى بحر التسعين يوماً من تاريخ التنبه هو من قبيل التقادم prescription
- ٢ - إن رفع الدعوى لمحكمة غير مختصة اختصاصاً نوعياً قاطع للتقادم وتسرى المدة الجديدة من يوم صدور الحكم بعدم الاختصاص
- ٣ - من القواعد الأساسية فى باب التقادم أن المدة لا تسرى إلا من اليوم الذى يستطيع فيه الدائن رفع دعواه فإذا كان الدين مؤجلاً أو معلقاً على شرط فإنها تبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط .

- ٤ - إن ميعاد التسعين يوماً المشار إليه فى المادة ٥٢٩ مرافعات أهلى يتكون من شطرين ثلاثين يوماً لا يصح فيها رفع الدعوى وميتين يوماً تليها يصح فيها رفعها . فيؤخذ من هذا أن المدة التى يستطيع فيها الدائن رفع دعوى نزاع الملكية هى ستون يوماً فقط لا التسعون يوماً كلها أى أن مدة التقادم فى هذه الحالة هى ستون

Douanes نبذنى ١٣٤٥ و ١٣٤٦ وتعليقات جارسون على المادة ١١ من قانون العقوبات الفرنسى نبذ ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٣٠ و ٣١ وجرائمولان فى شرح قانون العقوبات جزء أول ص ٢٤٠ نبذة ٤١٧)

« ومن حيث ان ما ارتكن عليه محامى المعارض ضده من المراجع القانونية انما ينصب على جواز الحكم بالمصادرة ولو لم يضبط الشيء المحكوم بمصادره ضبطاً حقيقياً لاحتمال العثور عليه فيما بعد - وهذا بخلاف بحث ما اذا كان يجوز الحكم بغرامة تساوى قيمة الشيء المحكوم بمصادره فى حالة تعذر وجوده لسبب من الأسباب ولو كان ذلك بفعل المحكوم ضده

« ومن حيث انه وان كانت بعض المحاكم فى فرنسا قضت بجواز الحكم بغرامة تساوى قيمة الشيء المصادر فى الحالة المتقدم يانها الا أن اغلب الأحكام الصادرة فى هذا الشأن على خلاف هذا الرأى الذى يكفى لنقده وعدم الأخذ به أنه يخل بمبدأ قانونى مقرر وهو « ان لا عقوبة الابتنص » ومن المغالطة تبرير هذا الرأى بأن الغرامة تعتبر فى هذه الحالة من قبيل التعويض المؤسس على المادة ١٥١ من القانون المدنى للفارق العظيم بين طبيعة الغرامة المحكوم بها بدل عقوبة المصادرة ومقابل قيمة الشيء المصادر وبين التعويض المدنى المبني على اساس الخطأ واختلاف جهات الحكم وطرق التنفيذ بالنسبة لكل منهما

« ومن حيث لما تقدم من الأسباب يكون القرار المعارض فيه باطلاً ويتعين الغاؤه

(مبارضة الحواجه يوسف ابراهيم درويش الاستاذ مكرم عبيد ضد احمد افندى حسن بصفته مدير الجرك مصر رقم ٨٧٣ سنة ١٩٣٤ كدانة وعضوية حضرات القضاة احمد حلى وعلى عرفة وعبد العزيز سليمان)

يوماً تبدأ من تاريخ انقضاء ثلاثين يوماً على التنيه
فاذا انقطعت مدة الستين يوماً لسبب ما فالمدة
الجديدة تكون بقدر المدة التي كان يحق للدائن
رفع دعواه فيها أي ستين يوماً من تاريخ زوال
سبب الانقطاع فاذا كان سببه الحكم بعدم
الاختصاص فانها تبدأ من يوم صدور
هذا الحكم .

المحكم

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليها دفع
بعدم قبول صحيفة الطلب شكلاً لتقديمها بعدا كثر
من تسعين يوماً من تاريخ تنيه نزع الملكية المعلن
في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ بينا الصحيفة أعلنت في
٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى رد على هذا
بأنه سبق ان اعان المدعى عليها في ٢٢ يونيو
سنة ١٩٣٥ بالحضور لمحكمة المحلة الكبرى الجزئية
لنزع ملكيتها ولكنها دفعت بعدم الاختصاص
لزيادة ثمن العين عن نصاب القاضي الجزئي قضت
محكمة المحلة بذلك في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٥ فرجع
الدعوى الحالية قبل فوات تسعين يوماً من تاريخ
ذلك الحكم فكون على قوله مقبولة شكلاً

« ومن حيث انه من المبادئ التي قررها علماء
المرافعات أن السقوط الذي يترتب على عدم رفع
دعوى نزع الملكية (أو توقيع الحجز العقارى
في القانونين المختلط والفرنسي) في بحر تسعين يوماً
من تاريخ التنيه هو من قبيل التقادم prescription
(تعليقات دالوز على المادة ٦٧٤ مرافعات فرنسي
بند ٥٠٦٤٩)

« ومن حيث انه لا جدال في أن رفع الدعوى
لمحكمة غير مختصة اختصاصاً نوعياً قاطع للتقادم
وان المدة الجديدة تسرى من يوم صدور الحكم

بعدم الاختصاص (تعليقات دالوز على المادة
٢٢٤٦ مدني فرنسي بند ١٨)

« ومن حيث انه يتعين البحث بعد هذا فيما اذا
كانت المدة الجديدة اللازمة لرفع دعوى نزع الملكية
امام المحكمة المختصة تسعين يوماً أم أقل

« ومن حيث انه من القواعد الأساسية في باب
التقادم ان المدة لا تسرى الا من اليوم الذي يستطيع
فيه الدائن رفع دعواه فاذا كان الدين مؤجلاً أو
معلقاً على شرط فانها تبدأ من يوم حلول الأجل
أو تحقق الشرط (بلانيول جزء ٢ طبعة سادسة
صحيفة ٢١٠ بند ٦٥٠ وما بعده)

« ومن حيث ان ميعاد التسعين يوماً المشار
إليه بالمادة ٥٣٩ مرافعات اهلي يتكون في الواقع
من شطرين ثلاثين يوماً لا يصح فيها رفع الدعوى
وستين يوماً تليها يصح فيها رفعها فيؤخذ من هذا
ان المدة التي يستطيع فيها الدائن رفع دعوى نزع
الملكية هي ٦٠ ستون يوماً فقط لا التسعون يوماً
كلها أي ان مدة التقادم المقررة في هذه الحالة هي
ستون يوماً تبدأ من تاريخ انقضاء ثلاثين يوماً
على التنيه (قارن ابو هيف بك في التنفيذ طبعة
ثانية بند ٦٥٩ وبنى سويف جزئي أول اغسطس
سنة ١٨٩٩ مجموعة ١ ص ٣٣٤)

« ومن حيث انه يترتب على ذلك منطقياً انه
اذا انقطعت مدة الستين يوماً لسبب ما فالمدة
الجديدة تكون بقدر المدة الأولى التي كان يحق
للدائن رفع دعواه فيها أي ستين يوماً فقط من
تاريخ زوال سبب الانقطاع وهو في هذه القضية
تاريخ صدور حكم عدم الاختصاص

« ومن حيث انه لذلك يكون الدفع في محله
ويتعين قبوله ولا حاجة بعد هذا للبحث في الدفع
الآخر المبني على قانون الخمسة الافدنة

(قضية محمد اقدى احمد الفتى ضد حفظة محمد الشيخ رقم
١٠٠ سنة ١٩٣٦ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد هزى
ومحمد خليل وكليل لبنين)

القضايا المستعجلة

١٠٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢١ مايو سنة ١٩٣٦

١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - بتسليم صورة تنفيذية

من حكم - عدمه

٢ - حراسة - دائن بدين مسجل - وله الحق الأول على العقار

الراسي مزاده عليه - حقه في تعيينه حارساً عليه .

المبادئ القانونية

١ - لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالأمر

بتسليم الصور التنفيذية من الأحكام لأن هذا الاختصاص هو لرئيس المحكمة المدنية

٢ - يحق للمحكمة أن تأمر بتعيين من رسي عليه مزاد عقار وكان أيضاً دائناً له التسجيل الأول على هذا العقار حارساً عليه وذلك حتى يفصل في طلب تسليم صورة تنفيذية من حكم مرسى المزاد وبغض النظر عن المنازعة في إيداعه الثمن الراسي به المزاد أو إعفائه منه .

فإن له بصفته دائناً أولاً مسجلاً على هذا العقار الحق في طلب وضع العقار تحت يده كحارس لاحق ثمراته به . كنتيجة قانونية لتسجيل تنبيه نزاع الملكية على الأقل .

المحكم

» حيث ان الدعوى تحصل في أنه في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ أصدر حضرة قاضي اليوع بمحكمة مصر الكلية حكماً في القضية ٥٤٩ سنة

١٩٢٩ كلى مصر برسوم مزاد ١٢ فداناً و٤ قراريط و ٢٢ سهماً مينة في تلك الدعوى على المدعى وهو نازع الملكية ضد المدعى عليه الرابع بالثمن الأساسي وقدره ٥٦٨ جنيهاً و ٦٤٠ ملياً - وقد أعفى الحكم المدعى من ايداع الثمن بخزينة المحكمة . كما صرح له باستلام صورة الحكم التنفيذية رغم ذلك وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قرر المدعى عليه الثالث بزيادة العشر . وبعد تمام الاجراءات رسي المزاد على المدعى بثمان قدره ٦٧٠ جنيهاً . وعندما أراد الطالب استلام صورة الحكم التنفيذية امتنع قلم كتاب محكمة مصر عن ذلك بدعوى أن المدعى عليه الثالث أنذره بالامتناع عن التسليم لأن على العقار المنزوعة ملكيته حقوقاً لدائنين مسجلين وأن شروط البيع تقضى بإيداع الثمن . فرفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها أصلياً بالزام المدعى عليهما الأول والثاني في مواجهة الثالث بتسليم المدعى الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزاد الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٣٤ واحتياطياً باقامة المدعى حارساً قضائياً لاستلام الأعيان الراسي مزادها بما فيها من المحصولات .

» وحيث ان المدعى عليه الثالث دفع الطلب الأصلي في الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

» وحيث ان لهذه المحكمة رأياً اضطرر عليه قضاؤها بحسب عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالأمر بتسليم الصور التنفيذية من الأحكام لأن هذا الاختصاص هو لرئيس المحكمة المدنية . سارت فيه القضاء المختلداً والفرنسي (راجع تعليقات بلاجي على المادة ١١٦ مرافعات

مختلط - وكتاب قاضي الأمور المستعجلة لمؤلفه Jules le chec'h بند ١٤٤ وما بعده .

« وحيث ان المحكمة لا ترى أن تكرر هنا الحجج التي أدلت بها فهي واردة في حكمها الاول بأقضية لا تحتل المزيد . ولذلك تكتفى بالاحالة اليه فليس فيما أدلى به دفاع المدعى جديد . يحتمل البحث والرد (راجع الحكم الصادر في ٢٥ يولي سنة ١٩٣٢ مجلة المحاماه السنة الثالثة عشرة عدد ٢٩٧) .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالفصل في الطلب الاصلى .

« وحيث انه لا شبهة في أن للمدعى حقا في اقامته حارسا على العقار الراسى مزاده عليه . فهو دائن له التسجيل الاول عليه - وقد باشر اجراءات نزع الملكية حتى نهايتها .

« وحيث ان توافر هذه الصفة للمدعى - بغض النظر عن رسو المزاد عليه وعمما قام من جدل بين الطرفين في التزامه بايداع الثمن في خزينة المحكمة - . تحيز له طلب وضع العقار تحت يده كحارس للاحاق ثمراته به كنتيجة قانونية لتسجيل تنبيه نزع الملكية على الأقل .

« وحيث ان المدعى عليه الثالث نازع في اقامة المدعى في الحراسة . وهو نزاع مردود على أى وجه تطرق اليه البحث في صفة المدعى بالنسبة للعقار وحقه عليه - أولا - فهو باعتباره مشتر رسى عليه مزاد العقار له كل الحق والمصلحة في التحفظ عليه . وأن يقيم شخصه حارسا عليه .

« حقا . أن حكم رسو المزاد الثانى بعد زيادة العشر لم يفقه من ايداع الثمن ، وأن لرئيس المحكمة الذى سيعرض عليه أمر طلب التصريح بتسليم الصورة التنفيذية من حكم رسو المزاد . الفصل في هذا النزاع - إلا أن لهذه المحكمة أن تقدر أسباب

الجد فيه من المدعى عليه الثالث لتفصل في الحراسة وشخص الحارس

« وحيث ان أغلب الراى أن الفكرة التي حدثت بحضرة قاضى البيوع لاعفاء المدعى من ايداع الثمن في حكم رسو المزاد الاول . أنه الدائن المسجل الاول على العقار المبيع وأن دينه يستغرق الثمن بأكمله . واذا كان المدعى عليه الثالث قد قرر بزيادة العشر وزايد في البيع الثانى فهو لم يثر نزاعا في حق المدعى كدائن مسجل له التسجيل الاول . وقد رسى المزاد على المدعى مرة أخرى بثمن لا يزال أقل من دينه على العقار المبيع - ثانيا - على أنه بغض النظر عن رسو المزاد على المدعى وما يتعلق له به من حق على الاطيان . فهو دائن مسجل عليها يعطيه مجرد تسجيل التنبيه حق الحاق الثمار بالعقار وهذا الحق ليس حراسة بمعناها العام يقدر فيها القاضى أركانها من خطر ونزاع وماليتها . إنما هو اجراء خاص يجب في جميع الاحوال أن يجاب فيه الدائن الى طلبه بوضع العقار تحت يده للتحفظ على ريعه (راجع حكم هذه المحكمة بتاريخ ١٦ يونيه السنة ١٩٣٢ السنة الثالثة عشرة عدد ٧ صحيفة ٩٠٨ من مجلة المحاماه) .

« وحيث انه لذلك يتعين اقامة المدعى حارسا على الاطيان المنزوعة ملكيتها والراسى مزادها عليه حتى يفصل نهائيا في النزاع في تسليمه صورة الحكم التنفيذية .

« وحيث ان المدعى عليه الثالث هو الذى نازع - من المدعى عليهم - في اقامة المدعى في الحراسة ولذلك يتعين الزامه بالمصاريف .

(تصنيفا لجورج خاخير وحضرته الاستاذ عبد الكريم بك زوف خند لم كتاب محكمة مصر السكينة وآخرين رقم ٧٥٤ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى)

١٠٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

١ - ولاية للقضاء المستعجل . للحكم بالفسخ . شرطها الخطر

المحقق بحق المؤجر . سداد الإيجار جميعه ناف
للاستعجل .

٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بطرد المستأجر

من العين . مع الشرط القاسخ بمجرد وقوع
المخالفة وعدم النزاع في جديتها . ثابت .

٣ - إخلاء العين المؤجرة . حق المؤجر في ذلك . لبحث

في استعماله لهذا الحق . أو إساءة استعماله له . ليس
من اختصاص القاضي المستعجل . أسبابه .

المبادئ القانونية

١ - لأجل الحكم بالإخلاء أمام القضاء

المستعجل لوقوع الفسخ بمجرد التأخير في الوفاء

يشترط لولاية القاضي المستعجل للحكم في هذه

الدعوى توافر الاستعجال أى الخطر المحقق

بحقوق المؤجر والذي لا يمكن تلافيه بإجراء

أمام القضاء العادى . ودفع المستأجر جميع

الإيجار المؤجرو لو أنه لا يؤثر على وقوع الفسخ

الذى يتم بمجرد عدم الوفاء إلا أنه يحمى ركن

الاستعجال أو الخطر اللازم لولاية القضاء

المستعجل للحكم في كل دعوى .

٢ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم

بطرد المستأجر من العين المؤجرة إذا اتفق

في عقد الإيجار على الشرط الصريح القاسخ بمجرد

حصول مخالفات من المستأجر بشروط الإيجار

وقيام هذه المخالفات أمامه بشرط عدم وجود

نزاع جدى في حصولها فإذا قام شيء من ذلك

انعدمت عنه هذه الولاية وأضحى قاضى

الموضوع هو المختص وحده يبحث هذه المخالفات

موضوعاً وتقديرها والحكم بعد ذلك طبقاً

لما يراه فيها بالفسخ أو رفضه .

٣ - ليس للقضاء المستعجل في حالة طلب

الحكم بطرد المستأجر لمخالفته لشروط الإيجار

أن يفصل في مسألة استعمال المؤجر لحقه في

طلب الإخلاء وما إذا كانت له مصلحة حقيقية

من الحكم به (أولاً) لأن نظرية إساءة استعمال

الحقوق التى ترتب على استخدام شخص لحق

من حقوقه بدون مصلحة شخصية وبقصد

الاضرار بالغير لا ينطبق على الالتزامات

والتعهدات بل محلها استعمال الحقوق العينية

كالملكية وما يتفرع منها (ثانياً) لأن الفصل

في مسألة إساءة استعمال الحقوق وعدمه متعلق

بالموضوع أو أصل الحق الخارج عن وظيفة

القضاء المستعجل الحكم فيه (ثالثاً) لأن مأمورية

القضاء المستعجل تنحصر في هذه الحالة فيما

إذا كانت المخالفة وقعت أم لا . وما إذا كان

في حصولها نزاع وهل هذا النزاع جدى أم

لا دون بحث لمصلحة المؤجر في طلب الإخلاء

(رابعاً) لأن الاحتجاج بالعدالة لبقاء

المستأجر يناقى القاعدة القانونية بأن الاتفاقات

شرعية المتعاقدين ومن المقرر أنه لا يجوز أن

تعارض العدالة مع نصوص القانون التى

أسست عليها .

المحكمة

ومن حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن

المدعى عليه استأجر من المدعية الشقة رقم ٥٥

من منزل مشمول بنظارتها لمدة سنة من يناير سنة ١٩٣٥ حتى ديسمبر سنة ١٩٣٥ تجددت حتى الآن بإيجار شهرى قدره ستة جنيهات بغرض استخدامها لمكتب له كبحامو اتفاق في البند السابع عشر من عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ عند التأخير في الإيجار ونص في البند الثالث منه على عدم أحقية المدعى في استعمال المحل المؤجر لغیر الغاية التي استأجره من أجلها وفي البند الخامس والعشرين على فسخ العقد بقوة القانون ومن تلقاء نفسه وبغير حاجة الى تنبيه أو تكليف بالوفاء عند مخالفته لشرط من شروط العقد فتأخر في سداد الإيجار واستعمل المكتب كنادى لجمعية مصر الفتاة التي يرأسها ونشأ بسبب ذلك جملة مصادمات ومشاجرات من وقت لآخر وبصفة مستمرة بين أعضاء الجمعية وآخرين مما ترتب عليه اطلاق راحة السكان وتعكير صفوهم فرفعت المدعية هذه الدعوى وطلبت الحكم بصفة مستعجلة باخلائه من العين المؤجرة لأسباب ثلاث (الاول) التأخير في سداد الإيجار (الثاني) مخالفة المدعى عليه لشروط التعاقد فيما يختص بكيفية الاستعمال (الثالث) اطلاق راحة السكان المستمر من جراء المنازعات اليومية التي تحصل بين أفراد الجمعية وآخرين . وقدم المدعى عليه الإيجار المتأخر عليه في الجلسة واستلهم منه الحاضر عن المدعية مع حفظ حقه في الاخلاء ودفع بعدم وجود مصلحة للبدعية في تنفيذ شرط الفسخ خاصا باستعمال العين المؤجرة في غير ما استؤجرت من أجله وأن المدعية تعلم بذلك ووافقت عليه ضمنا ولم يرد على السبب الثالث بشيء ما .

«ومن حيث انه بالنسبة للسبب الأول فلو أن بعض القضاء المختلط سار على عدم تأثير دفع الإيجار في الجلسة على حق المؤجر في طلب

الاخلاء أمام القضاء المستعجل لوقوع الفسخ بمجرد التأخير في الوفاء إلا أن هذه المحكمة ترى لاشتراط ولاية القاضى المستعجل في الحكم في الدعوى توافر الاستعجال أى الخطر المحقق بحقوق المؤجر والذي لا يمكن تلافيه بإجراء أمام القضاء العادى ودفع المستأجر جميع الإيجار للمؤجر في الجلسة ولو أنه لا يؤثر على وقوع الفسخ الذي يتم بمجرد ارتكاب مخالفة عدم الوفاء إلا أنه يحى ركن الاستعجال أو الخطر اللازم لولاية القضاء المستعجل للحكم في كل دعوى ومن ثم قدفع المدعى عليه الإيجار المتأخر للحاضر عن المدعية في الجلسة واستلامه منه يمنع الاستعجال في طلب الاخلاء لهذا السبب ويتعين لذلك رفض طلب الاخلاء المبني عليه لعدم وجود وجه للاستعجال (راجع في ذلك الاستئناف المختلط في ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ٣٧ وآخر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣١ المجموعة ٤٤ ص ١ و مصر أهلى مستعجل في ١٩ ديسمبر سنة ٣٤ المحاماه العدد السادس سنة ١٥ رقم ٣٠٧) .

«ومن حيث انه عن الأمر الثاني فمن المبادئ المقررة أن قاضى الأمور المستعجلة يختص بالحكم بطرد المستأجر من العين المؤجرة اذا اتفق في عقد الإيجار على الشرط الصريح الفاسخ بمجرد حصول مخالفات من المستأجر لشروط الإيجار وقيام هذه المخالفات أمامه بشرط عدم وجود نزاع جدى في حصولها فاذا قام شيء من ذلك أنعدمت عنه الولاية وأضحى قاضى الموضوع هو المختص وحده يبحث هذه المخالفات موضوعا وتقديرها والحكم بعد ذلك طبقا لما يراه منها بالفسخ أو رفضه .

«ومن حيث انه ليس للقضاء المستعجل في هذه الحالة أن يبحث أو يفصل في مسألة إساءة استعمال المؤجر لحقه في طلب الاخلاء وما اذا كانت له

مصلحة حقيقية من الحكم به - أولاً - لأن نظرية إساءة استعمال الحقوق التي تقترب على استخدام شخص الحق من حقوقه بدون مصلحة شخصية وبقصد الاضرار بالغير لا تطبق على الالتزامات والتعهدات بل محلها استعمال الحقوق العينية كالملكية وما يتفرع منها - ثانياً - أن الفصل في مسألة إساءة استعمال الحقوق وعدمه متعلق بالموضوع أو أصل الحق الخارج عن وظيفة القضاء المستعجل الحكم فيه - ثالثاً - أن مأمورية القضاء المستعجل في هذه الحالة تنحصر فيما إذا كانت المخالفة وقعت أم لا وما إذا كان في حصولها نزاع وهل هذا النزاع جدي أم لا ... دون بحث لمصلحة المؤجر في طلب الإخلاء - رابعاً - لا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بقواعد العدالة لبقاء المستأجر في العين المؤجرة لمناقضة ذلك للقاعدة القانونية القائلة بأن الاتفاقات شريعة المتعاقدين إذ من المقرر أنه لا يجوز أن تعارض العدالة مع نصوص القانون التي أسست عليها (مصر أهلى مستعجل في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ . الحماية العدد الثالث السنة السادسة صحيفة ٢٣٧ رقم ١٤١ واستئناف مختلط في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٥ المجموعة ٤٧ ص ٢٢٧) .

« ومن حيث أن الواضع من ورق الدعوى رقم ١٢٥٢ سنة ١٩٣٦ مستعجل واقوال نفس المدعى عليه في صحيفة افتتاحها أنه خالف حقيقة الغرض الذي استأجر من اجله العين من المدعية بجعلها مقراً لجمعية مصر الفتاة بدلا من استعمالها مكتبا له ومن ثم قد وقع الفسخ طبقا للعقد وأضحى وضع يده على العين بلا سبب .

« ومن حيث أن المحكمة لا تأخذ بما دفع به المدعى عليه من أن المدعية تعلم بمخالفته لشروط التعاقد متعللا بذلك وواقعت على المخالفة ضمنا

بتركه في العين لعدم وجود ما يثبت في ورق الدعوى ومستنداتها الواجب على المحكمة القضاء فيها « ومن حيث أنه لذلك يكون هذا السبب قويا لطلب الإخلاء .

« ومن حيث أنه فيما يختص بالسبب الثالث فالواضح من ورق الدعوى ومطالعة مذكرة المدعية أن استمرار مكان الجمعية في المنزل الموجودة فيه مقلق لراحة السكان بسبب المشاجرات المستمرة التي تحدث يوميا بين افرادها وآخرين وعلى ذلك فللمدعية الحق في طرده كذلك منعا من الضرر المستمر بحقوق السكان وما قد يترتب عليه من اضرار لها بتركهم العين المؤجرة (يراجع في ذلك دالوزير اتيك على الأمور المستعجلة نبذة ٧٦ وحكم محكمة باريس في ١٠ أبريل سنة ١٩٠٧ دالوزنة ١٩٠٧ جزء ٥ ص ٣٠ وبودرى مطول على الايجار جزء ثانى صحيفة ١٠٤ نبذة ١٥٩١ وما بعدها) . « ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون طلب الإخلاء على حق وتجييه المحكمة .

« ومن حيث أن طلب التنفيذ بالنسخة الأصلية جوازي ولا ترى المحكمة وجود ضرورة ملجئة للحكم به .

(قضية وزارة الاوقاف ضد الاستاذ احمد حسين رقم ١٢٥٦ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

١٠٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

١ - الأمر الإدارى - تعريفه - شروطه -

٢ - أمر إدارى - غاياته لقوانين - حالاته -

٣ - أمر إدارى - صادر طبقاً للقانون أو مخالفاً له - أو

تجاوزاً من السلطة في اختصاصها - عدم اختصاص

الهيئات الأهلية في تأويله أو إيقاف تنفيذه أو إلغاؤه -

ينقلب الى تعويضات .

مخالفاً لنصوص القوانين أو اللوائح المعمول بها - الثالثة - ان يصدر مخالفاً لروح القوانين واللوائح أى في غير الغرض الذى اراده المشرع في الحالة التى صدر فيها

٣- سواء كان الأمر الإدارى صادراً طبقاً للقانون أو مخالفاً للقوانين واللوائح أو تعدت فيه السلطة حدود اختصاصها فلا يجوز للمحاكم الأهلية في مصر تأويله أو إيقاف تنفيذه أو إلغاؤه بطريق مباشر أو غير مباشر بصفة قطعية أو مؤقتة . وكل مالها أن تحكم على الحكومة بتضمينات في الدعاوى التى يرفعها الافراد عليها بسبب الاضرار التى تلحقهم من جراء الأوامر الإدارية المخالفة للقانون

٤- ان أعمال الاعتداء أو ما يسمونه اغتصاب السلطة هي الأعمال التى تجرئها السلطة الإدارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها أصلاً وبعبارة كل البعد عنها وتعتبر في هذه الحالة أعمال شخصية من الموظف الذى قام بها غير متعلقة بموضوع إدارى وتخلق باطلاً بقوة القانون ولا وجود لها إطلاقاً ويجوز للمحاكم عدم اعتبارها أو الأخذ بها أو إلغاؤها

٥- ان وظيفة رجال الضبطية الإدارية وعلى رأسهم وزير الداخلية هي المحافظة على الأمن العام والنظام ومنع ارتكاب الجرائم والعمل على سلامة كيان الدولة والمجتمع من العبث به وهم وحدهم المسئولون عن كل ذلك ولهم في سبيل القيام بواجباتهم اتخاذ ما يرونه ضرورياً من الاجرامات والوسائل حتى ولو اضررت بحقوق الافراد وحريةهم وذلك - أولاً -

٤- أعمال الاعتداء . أو اغتصاب السلطة . خروجها عن وظيفة السلطة الإدارية . اعتبارها باطلاً بقوة القانون . جواز تعرض المحاكم لها لعدم اعتبارها أو إلغاؤها .

٥- رجال الضبطية الإدارية . وظيفتهم صيانة الأمن والنظام . مسئوليتهم عن ذلك . حقهم المطلق في الاجراءات التى يتخذونها . لارتابة للمحاكم عليهم فيها . مخالفتهم للقوانين . غير مؤثر عليها

٦- اجراءات مقيدة للحرية . صادرة من السلطة الإدارية . في سبيل منع الجرائم وعدم الاخلال بالنظام . اعتبارها أوامر إدارية صحيحة .

٧- امر وزير الداخلية . باعتباره رئيساً أعلى للسلطة الإدارية . بخلق مكان جمعية أو هيئة . تنفيذه لحرية الاجتماع أو العمل . غير مانع من نقاده . توقيت الأمر أو عدمه . غير مؤثر عليه .

٨- اغلاق مكان . بمعرق السلطة الإدارية . لا يعتبر عقوبة .

المبادئ القانونية

١- الأمر الإدارى الواجب على المحاكم احترامه هو كل إجراء يصدر من سلطة إدارية في شأن موضوع إدارى والذي يصدره موظف تابع للجهة الإدارية بصفته موظفاً إدارياً وبشأن عمل معين وأن يكون للصالح العام . فيشترط فيه (١) ان يصدر من جهة الادارة باعتباره عملاً من أعمال السلطة العامة (٢) أن يكون عن موضوع إدارى ولها صفة إصداره .

٢- إن مخالفة الأمر الإدارى للقوانين تحصل بأحدى حالات ثلاث - الأولى - عدم مراعاة جهة الادارة في إصداره جميعاً أو بعض الشروط الشكلية التى توجبها القوانين أو اللوائح في الحالة التى صدر من أجلها - الثانية - ان يصدر

وكان هذا الاجراء الذي يمس الحرية هو الوسيلة الوحيدة لمنع الضرر الذي يهدد كيان النظام . وهو مالم يقل به أحد وقضت على خلافه المحاكم بمصر وفرنسا

٧- أن الأمر الذي يصدر من وزير الداخلية باغلاق مكان لجمعية أو هيئة وذلك باعتباره الرئيس الأعلى لرجال الضبطية الادارية على أنه لازم لعمل ادارى من صميم اعمال وظيفته وهى المحافظة على الأمن العام والنظام يعتبر امرا اداريا صحيحا يتمتع بالحصانة الادارية المقررة بالقانون رغم ما فيه من تقييد لحرية العمل والاجتماع لأن هذا الحد من الحرية لا يؤثر على طبيعته كامر ادارى حتى ولو لم يحدد بمدة معينة اذ التوقيت وعدمه لا دخل له بالشروط الواجب توافرها في هذا الأمر إذا كانت الضرورة التي رأتها السلطة الادارية أنها دعت إلى اتخاذه مازالت قائمة

٨- أن أمر الاغلاق الصادر من الهيئة الادارية لا يعتبر في ذاته عقوبة (أولا) لأن القانون لم يحدد الوسائل التي يمكن لرجال الضبطية الادارية أو لوزير الداخلية اتخاذهما في سبيل المحافظة على الأمن العام والنظام وسكينة الدولة (ثانياً) ان الاغلاق كالمصادرة وكالحبس من الأمور المقيدة للحرية التي يجوز لرجال الادارة الالتجاء اليها صيانة للأمن بغير الرجوع عليهم حتى بأى تعويض ما إذا كانت هى الوسيلة الوحيدة لمنع الخطر الذي يهدد كيان الدولة أو يترتب عليه اضطراب في الأمن أو تنشأ عنه صعوبات سياسية - (ثالثاً) أنه

لأن القوانين واللوائح لم تنص على وجوب اتخاذ اجراءات معينة في سبيل القيام بواجبهم - ثانياً - لأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة و- ثالثاً - لأنه لو أن هناك قوانين تفرض عليهم قيودا وشرائط فيما يتخذونه من اجراءات لحماية الأمن والنظام فإن مخالفة هذه القوانين لا تفقد الأوامر أو الاجراءات الادارية الحصانة القانونية الواردة في المادة ١٥ من اللائحة بل كل ما تجيزه هذه المخالفة هو اعطاء من اضررت بهم الحق في المطالبة بالتعويض

٦- ان التكييف القانوني الصحيح للاجراء المقيد للحرية الذي يصدر من السلطة الادارية في سبيل منع ارتكاب الجرائم وعدم الاخلال بالنظام انه امر ادارى بالمعنى الصحيح صادر من الادارة باعتباره عمل من اعمال السلطة العامة وبشأن موضوع ادارى يدخل في وظيفتها اجراؤه وكل ما هنالك أنه يعتبر في هذه الحالة مخالف للقوانين المتعلقة بالحرية الشخصية وحرية الاجتماع او تعدت فيه الادارة حدود السلطة التي خولها لها القانون . ولكن هذا الأمر لا يمكن على كل حال أن يفقد الصفة الادارية أو ينقلب الى اعتباره عمل شخصى من اعمال الاعتداء والا ترتب عليه غل يد رجال الضبطية الادارية عن القيام باعمالهم ومنعهم من اتخاذ الوسائل التي يرونها ضرورية ولازمة لها . فضلا عما قد ينشأ من هذا النظر من اعتبار جميع هذه الاعمال باطلة وكأن لم تكن إذا مست الحرية الشخصية عن قرب أو بعد حتى ولو كانت هنالك ضرورة تقتضيه

لا يعتبر عقوبة إلا في حالة ما إذا التجأ إليه رجل الإدارة لتنفيذ مسألة لا تدخل في دائرة عمله الإداري فيعتبر التجاؤه إليه عمل من أعمال التعدي أو اغتصاب السلطة (رابعا) لأن في الادعاء بذلك مما يترتب عليه تعطيل عمل السلطة الإدارية في القيام بواجبها نحو صيانة الأمن والنظام بإمكان التداخل في أعمالها الداخلية من وقت لآخر واجباط ماتراه من الوسائل وماتعه من العدد لمنع ارتكاب الجرائم إذ ينشأ عنه عدم إمكان ضبط الحكومة لأي منشور أو مكتوب ترى فيه ما يمس النظام أو الأمن أو إغلاق مكان جمعية رأت في أعمالها لاعتبارات صحيحة في نظرها اخلا لا بالنظام أو إضرارا بمصاحبة الدولة أو الحجر على شخص لاحظت عليه رغبته في ارتكاب جريمة لمساس كل ذلك بالحرية فينهار بذلك العمل الأساسي الذي خوله القانون للحكومة ورجال الضبطية وهو المحافظة على سلامة الدولة ومنع ارتكاب الجرائم

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن المدعى ألف جماعة تدعى جمعية مصر الفتاة وأتخذ لها مقرا في مكان كان قد استأجره من المدعى عليها الثالثة (وزارة الاوقاف) ليكون له مكتب وضم إليها بعض افراد اتخذوا لهم لباسا خاصا واثبتوا في جميع أنحاء القطر بحالة غير عادية لاحظت عليها الحكومة الاخلال بالنظام وتكثير الأمن فنعتهم من التجوال في القرى وتركهم أحرارا في المدن حيث تسهل مراقبتهم وتنبع خطواتهم والعمل على

إيقافهم عند حدم في الوقت المناسب لم يردعهم ذلك واستمروا في طريقهم الملتوى ثم حدث أن تصادم بعض أفراد الجمعية بفتة من الأهالي في دمنهور في معركة انتهت بقتل واحد من الآخرين من ضربة سكين كان يحملها رجل من رجال الجمعية فساء ذلك جموع السكان هناك وأثر فيهم اعتداء رجال الجمعية فتألبوا عليهم وكادوا يقابلون عدوانهم بعدوان مثله وسمع بالامر في القاهرة بعض انصار أهل دمنهور فأجمعوا عدتهم ليثأروا من أفراد الجمعية وكاد ذلك الحادث يسبب عدة مصادمات في جهات أخرى لولا تدخل بعض رجال الحكومة ومناداتهم بالاخلاد الى السكينة والهدوء. ولما رأت ذلك المدعى عليها الثانية (وزارة الداخلية) وأن في استمرار عمل الجمعية أضرارا بالأمن وتكديرا للنظام وتكيرا للسكينة والسلام أمرت بإغلاق مكانها وعدم تمكين أحد من غشيانته حماية للأمن والنظام ومنع ما عساه أن يحدث من ارتكاب الجرائم. فرفع المدعى هذه الدعوى وطلب فيها الحكم بصفة مستعجلة برفع الاختام الموضوعة على باب الجمعية وإعادة وضع يده عليها ودفع الحاضر عن المدعى عليها الثانية بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بالنسبة لوظيفتها لتعلق الفصل فيها بالغاء أمر إداري صدر من وزير الداخلية في حدود اختصاصه واستند في دفاعه الى ما صرح به دولة رئيس الحكومة في مجلس النواب والى حادثة القتل التي حصلت في دمنهور. ورد على ذلك الحاضر ان عن المدعى بأن الامر الصادر بالاغلاق عمل غير قانوني لتعديده على حرية العمل والاجتماع لا يتمتع بالحصانة الادارية يجوز للمحاكم عدم الأخذ به والغائه

« ومن حيث ان مدار البحث في الدفع يدور حول الأمور الأربعة الآتية :- الأول -

« ومن حيث ان المستفاد من هذا التعريف أنه يشترط في الأمر الإداري توافر شرطين (الأول) أن يصدر من جهة الإدارة باعتباره عمل من أعمال السلطة العامة acte de puissance publique (الثاني) أن يكون عن موضوع إداري ولها صفة إصداره

« ومن حيث ان الأمر الذي يتوفر فيه هذان الشرطان أما أن يصدر وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها أو يقع مخالفاً للقوانين أو تتجاوز فيه السلطة الإدارية حدود القانون

« ومن حيث ان مخالفة الأمر الإداري للقوانين تحصل بأحدى حالات ثلاث (الأولى) عدم مراعاة جهة الإدارة في إصداره جميع أو بعض الشروط الشكلية التي توجبها القوانين أو اللوائح في الحالة التي صدر من أجلها (لا فريير إداري جزء ٣ صحيفة ٥٢٠) (الثانية) أن يصدر مخالفاً لنصوص القوانين أو اللوائح المعمول بها (لا فريير جزء ٢ صحيفة ٥٢٢) (الثالثة) أن يصدر مخالفاً لروح القوانين واللوائح أي في غير الغرض الذي أراده المشرع في الحالة التي صدر فيها وهو ما يسمى بالفرنسية "détournement de pouvoir"

ولا فريير إداري جزء ثاني صحيفة ٥٤٨ :

L' expression de détournement de pouvoir est le fait d'un agent de l'administration qui, tout en faisant un acte de sa compétence et suivant les formes prescrites par la législation, use du pouvoir dictionnaire pour des cas et pour des motifs autres que ceux en vue desquels ce pouvoir lui a été attribué.

ماهية الأمر الإداري المنوع على المحاكم الأهلية إيقاف تنفيذه أو تأويله طبقاً لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - الثاني - الفرق بين أعمال الاعتداء التي تحصل من الإدارة أو ما يسمونه باغتصاب السلطة "usurpation de pouvoir" وبين الأعمال التي تصدر من الإدارة طبقاً لوظيفتها وتتجاوز فيها حدود القانون "excès du pouvoir"

- الثالث - وظيفة رجال الضبطية الإدارية ومدى سلطتها في منع ارتكاب الجرائم وماهية الأوامر التي تصدر منهم بخصوص ذلك - الرابع - طبيعة الأمر الصادر بالأغلاق والمسوغات التي اقتضت ذلك ومدى اختصاص هذه المحكمة في بحث هذه المسوغات

« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فان المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لم تقرر ماهية الأمر الإداري الواجب على المحاكم عدم التعرض له بالإيقاف أو التأويل وانما نصت على ما يأتي «وليس لهذه المحاكم (أي المحاكم الأهلية) أن تؤول معنى أمر يتعلق بالإدارة ولا أن توقف تنفيذه انما تختص بالفصل في الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية »

« ومن حيث ان الأمر الإداري الواجب على المحاكم احترامه هو كل إجراء يصدر من سلطة إدارية في شأن موضوع إداري أو هو الذي يصدره موظف تابع للجهة الإدارية بصفته موظفاً إدارياً وبشأن عمل معين وان يكون للصالح العام (دالوز ربرتوار الجزء العاشر ص ٣٢٢) والبندكت جزء ١٣ ص ١٨٢ نبذة ٧٧ وكيري على القضاء المستعجل جزء أول صفحة ٤٥ نبذة ٦٣ ومربياك على الأوامر الإدارية والمستعجلة جزء ثاني صفحة ٦١ نبذة ٦٢ وما بعدها ولا فريير على القانون الإداري جزء أول صفحة ٤٧٧ وما بعدها) .

L'illégalité reproché à un acte administratif ne le dépouillerait pas de ce caractère pour le faire dégénérer à un fait personnel.

« ومن حيث انه عن الأمر الثاني فإن أعمال الاعتداء أو ما يسمونه اغتصاب السلطة usurpation de pouvoir » هي الأعمال التي تجرئها السلطة الادارية في مسائل لا تدخل في وظيفتها أصلاً وبعيدة كل البعد عنها وتعتبر في هذه الحالة أعمال شخصية من الموظف الذي قام بها غير متعلقة بموضوع اداری تخلق باطلاً بقوة القانون ولا وجود لها إطلاقاً ويجوز للمحاكم عدم اعتبارها أو الأخذ بها أو الغاؤها (يراجع لا فريير اداری جزء ثاني صحيفة ٤٩٧ وكيرييه جزء أول على القضاء المستعجل صحيفة ٥٣ نبذة ٧٧

Si, en effet, un administrateur usurpe un pouvoir qui ne lui appartient en aucune façon pour statuer sur une matière, sur un objet qui est absolument étranger à ses attributions ce fait constitue un fait qui lui est personnel et que l'autorité judiciaire peut librement apprécier.

« ومن حيث ان أعمال التعدي أو اغتصاب السلطة تختلف عن الأعمال التي تتجاوز فيها السلطة الادارية حدود اختصاصها التي رسمها لها القانون في أن الأولى لا تدخل في وظيفة السلطة الادارية إطلاقاً وبأى حالة من الأحوال: « en aucune façon » أما الثانية فتدخل في سلطتها وولايتها أصلاً وإنما تعدى فيها الحدود التي قررها لها القانون.

« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الثالث فإن وظيفة رجال الضبطية الادارية وعلى رأسهم وزير الداخلية هي المحافظة على الأمن العام والنظام ومنع

« ومن حيث ان تجاوز السلطة الادارية حدود القانون أى بالمعنى المصطلح عليه قضاء في فرنسا معناه اختصاص جهة الادارة أصلاً بالمسألة التي صدر من أجلها الأمر الادارى وكل ما هنالك أنها تعدت في اجرائه بعض الحدود التي رسمها لها القانون وهذه الحالة في الواقع صورة محقة من مخالفة الأمر الادارى لروح القانون (كيرييه مستعجل جزء أول صحيفة ٥٤ نبذة ٧٩ وحكم محكمة المنازعات الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ . مجموعة الأحكام لدالوز سنة ١٨٧٨ جزء ٣ صحيفة ١٧) .

« ومن حيث انه سواء كان الأمر الادارى صادراً طبقاً للقانون أو مخالفاً للقوانين واللوائح أو تعدت فيه السلطة حدود اختصاصها فلا يجوز للمحاكم الأهلية في مصر تأويله أو إيقاف تنفيذه أو الغاؤه بطريق مباشر أو غير مباشر بصفة قطعية أو مؤقتة وكل ما لها أن تحكم على الحكومة بالتضمينات في الدعاوى التي يرفعها الأفراد عليها بسبب الاضرار التي تلحقهم من جراء الأوامر الادارية المخالفة للقانون. أما في فرنسا فيجوز لقضاء مجلس الدولة وحده: « Consél d'Etat » وله اختصاص واسع في المسائل الادارية يخالف اختصاص المحاكم العادية في مصر أن يحكم بطلانه والسبب في ذلك أن مخالفة الأوامر الادارية للقوانين أو اللوائح أو تعدى الادارة فيها حدود السلطة لا يؤثر على كيانها الادارى ولا يفقدها الصفة الادارية بل تبقى بالرغم من ذلك حافظة لطبيعتها الادارية متمتعة بالحصانة التي أوجبها لها القانون (يراجع لا فريير اداری جزء أول صحيفة ٤٧٨ وحكم محكمة المنازعات في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٧ السابق الإشارة إليه)

« ومن حيث ان الأخذ بهذا القول ينشأ عنه فوق ذلك أن جميع الاعمال والاجراءات التي تصدر من رجال الضبطية الادارية في سبيل الأمن والنظام تعتبر باطلة وكأن لم تكن اذا مست الحرية الشخصية عن قرب أو بعد حتى ولو كانت هناك ضرورة تقتضي ذلك وكان الاجراء الذي يمس الحرية هو الوسيلة الوحيدة لمنع الضرر الذي يهدد كيان النظام وهو ما لم يقل به أحد وقضت على خلافه المحاكم في فرنسا ومصر (يراجع في ذلك حكم محكمة نقض وابرام باريس الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ومنشور بالمحاماه السنة الخامسة صحيفة ٦٥٠ رقم ٥٣٦ وقضى برفض الطعن المقدم من أحد الأشخاص عن حكم استئنافي صدر برفض دعوى تعويض رفعها شخص على حكمدار البوليس لحجزه في القسم بغير اذن من القضاء وقرر بأن لحكمدار البوليس الحق في أن يحجز الشخص الذي تقوم حوله شبهة تعمد ايذاء آخر حينما من الزمن حتى يزول كل خطر على الشخص المهدد في حياته أو في شرفه وحكم محكمة النقض والابرام في مصر الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ ومنشور بالمحاماه سنة ١٤ العدد التاسع رقم ١٥٥) وقرر بأن لرجال الضبطية الادارية في سبيل منع ارتكاب الجرائم ان يتخذوا ما تقتضي به الضرورة من الاجراءات والوسائل ولهم ان يقيدوا حرية الافراد اذا كان لذلك مسوغ شرعي تقتضيه ظروف الأحوال) .

« ومن حيث انه يمكن الأخذ بهذه النظرية اذا كان الاجراء المماس بالحرية حصل من موظف لا تقتضي طبيعة وسلطة وظيفته اتخاذ مثل هذا الاجراء أو من موظف تقتضي وظيفته مثل هذا الاجراء وفي مسألة لا تتطلب اطلاقاً المساس بالحرية .

ارتكاب الجرائم والعمل على سلامة كيان الدولة والمجتمع من العبث به وهم وخدم المسئولون عن كل ذلك (يراجع في ذلك الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بشأن توزيع وظائف النظار عقب تشكيل مجلس النظار) .

« ومن حيث ان لرجال الضبطية الادارية في سبيل القيام بواجباتهم اتخاذ ما يرونه ضرورياً من الاجراءات والوسائل حتى ولو أضرت بحقوق الافراد وحريةهم - أولاً - لأن القوانين واللوائح لم تنص على وجوب اتخاذ اجراءات معينة في سبيل القيام بواجبهم . وما كان يمكنها تقرير ذلك لتعذرده لاختلاف كل حالة عن الأخرى - ثانياً - لأن المصلحة العامة مقدمة على المصالح الخاصة - ثالثاً - لأنه لو فرض ان هناك قوانين تفرض عليهم قيوداً وشروطاً فيما يتخذونه من اجراءات لحماية الأمن والنظام فإن مخالفة هذه القوانين كما قدمنا لا يفقد الأوامر أو الاجراءات الادارية التي تصدر منهم في هذا الشأن الحصانة القانونية الواردة في المادة ١٥ من اللائحة بل كل ما تجيزه هذه المخالفة هو اعطاء من أضرت بهم الحق في المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر .

« ومن حيث ان القول بأن الأمر الاداري الذي يمس الحرية الشخصية يفقد الصفة الادارية وينقلب الى عمل شخصي من اعمال الاعتداء في جميع الأحوال مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت وظيفة الصادر منه الأمر هو قول مخالف للنطق وروح القانون والنظام العام اذ يرتب عليه غل يدرجال الضبطية الادارية عن القيام بأعمالهم ويمنعهم من اتخاذ الوسائل التي يرونها ضرورية ولازمة لها فيضطرب جيل الأمن والنظام وترتكب الجرائم وتضحي الحالة فوضى لا رادع لها .

« ومن حيث انه وقد تقرر فساد اطلاق هذا الرأي ترى المحكمة ان التكييف القانوني الصحيح للاجراء المقيد للحرية الذي يصدر من السلطة الادارية في سبيل منع ارتكاب الجرائم وعدم الاخلال بالنظام انه امر اداري بالمعنى الصحيح صادر من الادارة باعتباره عمل من أعمال السلطة العامة وبشأن موضوع اداري يدخل في وظيفتها اجراؤه وكل ما هنالك أنه يعتبر في هذه الحالة مخالفاً للقوانين المتعلقة بالحرية الشخصية وحرية الاجتماع أو تعدت فيه الادارة حدود السلطة التي خولها لها القانون وهذا الرأي هو الذي أخذت به محكمة الاستئناف بمصر في أحدث احكامها ووافقها عليه محكمة النقض والابرار (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٠/١٢/١٩٣٢ منشور في الجريدة الرسمية العدد الخامس السنة السادسة والثلاثين ص ٢٧٦ رقم ١١٦ وجاء فيه ما يأتي : « وحيث ان موضوع الدعوى الحالية خاص بحالة فردية بالاعتداء على حرية الاستأق عليه والقبض من رجال البوليس بمخالفة اقوانين التي سنتها الدولة فلا تدخل في قسم المبادئ العامة (actes de souveraineté) كما بالادخل بلا شك في القسم الثالث الخاص بأعمال الادارة كفرد من الافراد بل أنها في الواقع تدخل في القسم الثاني الخاص بأعمال السلطة العامة التي قالت عنها الحكومة في مذكرتها بأنها هي التي تتخذها الادارة لتنفيذ القوانين وللحاكم الحكم بالتعويض عن تلك الاعمال . وجاء في موضع آخر « ومن حيث ان الحكومة لم تنازع في مذكرتها في هذه المبادئ بل تعترف بأن الحجر على حرية فرد من الافراد يحجزه في أحد أقسام البوليس قد يعتبر في الظروف العادية عملاً من أعمال السلطة العامة موجبا للمسئولية الحكومة اذا وقع مخالفاً للقانون. »

وجاء في حكم النقض ما يأتي : « وحيث ان هذه المحكمة ترى ان محكمة الاستئناف لم تخطئ في عدم اعتبار ما اجراه المدعى من حجز المدعى عليه في الطعن في الظروف المتقدم ذكرها عملاً من قبيل أعمال القضاء معفا من المسئولية ولا في عدم اعتباره من أعمال السيادة ولا في اعتباره انه من السلطة الادارية تجاوزت فيه حدود القانون بغير مبرر . . . الخ » .

« ومن حيث ان خلاصة ما تقدم ان الاجراء المقيد للحرية الذي يصدر من رجال الضبطية الادارية في سبيل المصلحة العامة ومنع ارتكاب الجرائم هو امر اداري لا يجوز للمحاكم ايقاف تنفيذه أو الغاء وانما يمكنها الحكم بتعويض لمن ناله ضرر منه اذا اتضح لها ان المسوغات التي ارتكبت اليها الادارة للقيام بهذا العمل غير كافية في نظرها (في نظر المحاكم) لمحو ركن الخطأ ورفض طلب التعويض (يراجع في ذلك مصر محتلط في ١٨ ابريل سنة ١٩١٧ المجموعة (٢٩) صحيفة ٣٧٨ و٣ يونيو سنة ١٩٢٥ المجموعة ٣٧ صحيفة ١٣٤) او ذكر عن ماهية الأعمال المخالفة للقانون التي يجرها البوليس للمحافظة على الأمن ما يأتي :

Si le droit de police est un attribut de la souveraineté du pays, l'exercice effectif de ce droit ne peut constituer qu'un acte d'administration qui, lorsqu'il se produit irrégulièrement engage la responsabilité de l'agent et par suite celle du gouvernement.

« ومن حيث انه فيما يختص بالأمر الرابع فالثابت من ورق الدعوى أن الأمر الصادر باغلاق مكان الجمعية صدر من دولة وزير الداخلية باعتباره الرئيس الأعلى لرجال الضبطية الادارية على أنه

لازم لعمل إدارى من صميم أعمال وظيفته وهى المحافظة على الامن العام والنظام وعدم إحداث اضطرابات فى البلد من رجال الجمعية ومن ثم فيعتبر أمرا إداريا صحيحا يتمتع بالحصانة الادارية المقررة بالقانون .

« ومن حيث ولوان الامر المذكور فيه تقييد الحرية العمل والاجتماع الا أن ذلك الحد من الحرية لا يؤثر على طبيعته كأمرا إدارى كما قدمنا ولا يصيره عملا عدائيا يجوز للمحاكم الناقوه . »
« ومن حيث انه كذلك لا يغير من طبيعة هذا الامر أنه لم يحدد بمدة معينة . إذ التوقيت وعدمه لا دخل له بالشروط الواجب توافرها فى الامر الادارى خصوصا إذا كانت الضرورة التى رأتها السلطة الادارية أنها دعت الى اتخاذه مازالت قائمة .

« ومن حيث ان القول بأن الاغلاق يعتبر عقوبة فى جميع الاحوال لا يجوز أجرأه الاجمك من القضاء قول بعيد عن الصواب للأسباب الآتية : - أولا - أسلفنا القول بأن القانون لم يحدد الوسائل التى يمكن لرجال الضبطية الادارية أو لوزير الداخلية اتخاذهما فى سبيل المحافظة على الامن العام والنظام وسكينة الدولة - ثانيا - أن الاغلاق كالمصادرة والحبس من الامور المقيدة للحرية التى يجوز لرجال الادارة الالتجاء اليها صيانة للامن بغير الرجوع عليهم حتى بأى تعويض ما اذا كانت هى الوسيلة الوحيدة لمنع الخطر الذى يهدد كيان الدولة او يترتب عليه اضطراب فى الامن او تنشأ عنه صعوبات سياسية - ثالثا - أن الاغلاق يعتبر عقوبة فى حالة واحدة وهى اذا ما التجأ إليه رجل الادارة لا كوسيلة جديده للمحافظة على الامن وإنما لتنفيذ مسألة لا تدخل فى دائرة عمله الادارى فيعتبر التجاؤه

اليه فى هذه الحالة عمل من أعمال التعدي أو اغتصاب كحالة المدير الذى أغلق المحلج لنقص فى الاشتراطات الصحية مع أن ذلك لا يدخل فى وظيفته أصلا بل من صميم عمل القضاء . - رابعا - أن هذا الادعاء يترتب عليه تعطيل عمل السلطة الادارية فى القيام بواجبها نحو صيانة الامن والنظام بأماكن التداخل فى أعمالها الداخلية من وقت لآخر . وإحباط ما تراه من الوسائل وما تعده من العدد لمنع ارتكاب الجرائم . إذ ينشأ عنه عدم امكان ضبط الحكومة لأى منشور أو مكتوب ترى فيه ما يمس النظام أو الامن أو اغلاق مكان جمعية رأت فى أعمالها لاعتبارات صحيحة فى نظرها - إخلالا بالنظام أو أضرارا بمصلحة الدولة أو الحرج على شخص لاحظت عليه رغبته فى ارتكاب جريمة لمساس كل ذلك بالحرية فينهار بذلك العمل الأساسى الذى خوله القانون للحكومة ورجال الضبطية الادارية وهو المحافظة على سلامة الدولة ومنع ارتكاب الجرائم قبل وقوعها .

« ومن حيث انه فضلا عن ذلك فالواضح من الوقائع المتقدمة وما أشار اليه الحاضر عن المدعى عليها الثانية فى مذكرته بخصوص تصريح دولة رئيس الحكومة فى مجلس النواب أن ظاهر المسوغات التى أقتضت الأمر بالاغلاق (إذ ليس لهذه المحكمة المستعجلة أن تبحث فى موضوعها بالتفصيل لخروج ذلك عن ولايتها) يدل على ضرورة القيام بهذا الاجراء باعتباره الوسيلة الوحيدة التى اعتقدت الحكومة أنها يمكنها من توطيد الامن والنظام ومنع ارتكاب الجرائم وعدم امتداد ألسنة الفتنة الداخلية ووضع حد للشاغبات والأضرار الجسيمة التى قد تهدد سكينة البلاد خصوصا بعد حادثة القتل التى حصلت فى دمنهور وتار

وزير الداخلية بالاغلاق لا يدخل في وظيفة المحاكم
الاهلية للفصل فيه .

« ومن حيث انه والحالة هذه وان قاضي الأمور
المستعجلة فرع من المحكمة التابع لها يتقيد عند
اختصاصه في الحكم في الاجراءات الوقية بنفس
القيود والاوضاع التي تحد من اختصاصها سواء
ما بنى منها على الفصل بين السلطات الادارية
والقضائية أو ما أسس على اختلاف درجات
القضاء بأنواعه يكون الدفع بعدم الاختصاص
على صواب وتأخذ به المحكمة (تراجع في ذلك
مريناك على الاوامر الادارية والامور المستعجلة
جزء ثاني صحيفة ٢٨ نبذة ٢٤ وكيري جزء
أول ص ٣١ نبذة ٤٦ وويليم جزء ثاني صحيفة
١٧٦ وبران جزء ثاني صحيفة ٢٧٤ وحكم محكمة
الاستئناف المختلطة في ١٢ ابريل سنة ١٩٢٤
الغازيت عدد يونيه سنة ١٩٢٤ رقم ١٦٤ صحيفة
١٦٤ وحكم صادر من هذه المحكمة في ٣١/١٠/١٩٣٤
المجموعة الرسمية السنة ٣٥ العدد العاشر رقم
(٢٤٠) .

(قضية الاستاذ احمد حسين وحضر عنه الاستاذ احمد السيد
مدا أمين اقدي مختار ضابط مباحث قسم الموسيقى وآخرين
رقم ١٢٥٢ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

من أجلها كثير من أنصار القنيل ورغبوا في الأخذ
بالتأر لولا تدخل رجال الحكومة في الأمر وقتها
(تراجع في ذلك حكم محكمة مصر المختلطة في ١٦ ابريل
سنة ١٩١٤ الغازيت ٩ صحائف ١٤٥ - ٢٨١ وقرر
بأن للسلطة الادارية الحق في اتخاذ مآراه من
الاجراءات التي تعتقد انها ضرورية للصالح العام
وللمحافظة على الامن والنظام والسكينة في البلاد
حتى ولو تعدت فيها على حقوق الأفراد ولا يجوز
للمحاكم التداخل في أعمالها في ذلك وكل ما لها
أن تقضى بتعويض لمن يتضرر من اتخاذ الاجراءات
المذكورة عند مخالفتها للقانون أو الحقوق المكتسبة
وآخر في ١٨ ابريل سنة ١٩١٧ - المجموعة ٢٩
صحيفة ٣٧٨ و ٣ يناير سنة ١٩٢٥ المجموعة ٣٧
صحيفة ١٣٤ ويقول بأن حق البوليس في اتخاذ
ما يلزم من الاجراءات للمحافظة على الامن
والنظام مستمد من سلطة الدولة أو الحكومة ولو
أن تنفيذ يعتبر عملاً من أعمال الادارة
le droit de police est un attribut
de la souveraineté du pays .

« ومن حيث انه لا شك أن الحكم برفع
الآختم عن محل الجمعية واعادة وضع يد المدعي
عليه هو إلغاء للأمر الاداري الصادر من دولة

قضايا المحاكم المختلطة

٣ - مبة متورة . في مينة عقد بيع . متوف الفكل
ولشرائط القانونية . منها .
المبادئ القانونية

(١) إذا قبل الدائن ضماناً لدينه حق رهن على
عقارات لم تكن يوماً ملكاً لمدينه أو كانت قد
خرجت من ملكيته بعقد ثابت التاريخ فلا يصح
له التمسك بعدم جواز الاحتجاج عليه بعقد
الشراء الصادر من المالك الحقيقي بدعوى عدم
تسجيله .

١٠٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ يونيو سنة ١٩٣٥

١ - حق رهن . على عقار . المدين غير مالكه . عقد شراء .

غير مسجل . من المالك الحقيقي . عدم جواز
احتجاج الرامن عليه

٢ - عقد بيع . صادر تحت أحكام التسجيل السابقة . عدم

توقيع المقرئ عليه بالقبول . غير لازم

١٠٨ محكمة الاستئناف المختلطة

٨ يونيو سنة ١٩٣٥

مسئولة مدنية - عامل - تلقى تعليماته من السيد - وبإشراف

ثانيه . ثالثة

المبدأ القانوني

تعيين مسؤولية السيد المدنية إذا كان قد أعطى تعليمات للعامل وبإشراف النائب عنه لتنفيذها حتى ولو كانت هذه التعليمات قد أعطيت للعامل لا يشتغل عادة لمصلحة هذا الأمر أو كان القيام بالعمل ذاته في مكان غير مملوك لهذا الأمر

أول الرئيس الذي ينوب عنه

(استئناف شركة أتودوت ضد السيد عويس نصر المجلد والسنة

المذكورة ص ٣٦٣)

١٠٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ يونيو سنة ١٩٣٥

حيز عقارى . مرسى مزاد . دفع الثمن في الميعاد المحدد

من القاضي المتدب . اعادة البيع على ذمة الراسى

عليه المزاد . خطأ . طلب بطلان مرسى المزاد الثانى

بدعوى اصلية . جوازه

المبدأ القانوني

إذا حصل الراسى عليه المزاد من القاضي المتدب لليوع في الجلسة على أجل قصير لا يداع الثمن ومن غير اعتراض من المحامى الحاضر عن نازع الملكية على هذا القرار فإنه لا يعتبر مشتريا متهورا وبالحرى كفيل نفسه . فإذا اودع الراسى عليه المزاد الثمن في الميعاد المحدد ومن غير ان يعلم بذلك محامى نازع الملكية والقاضى المتدب لسبب

او لآخر فيكون للرأسى عليه المزاد الحق في رفع دعوى اصلية بطلب بطلان اجراءات مرسى المزاد الثانى الحاصل بناء على اعادة بيع العقارات المذكورة

(استئناف سلفاجو وشركاه ضد ورقة مرقص جرجس .

رئاسة السوفان اكر المجلة والسنة المذكورة ص ٣٦٣)

(٢) لا يصح الدفع بطلان عقد بيع تحررت تحت أحكام التشريع المعمول به قبل قانون سنة ١٩٢٣ بدعوى عدم قبول المشتري لأن إجراء كهذا لم يكن ضروريا حسب أحكام القانون القديم (١)

(٣) الهبة المستورقة في صيغة عقد بيع تعتبر صحيحة إذا كانت أوضاع وأحكام عقد البيع السائر لها قد روعيت سواء كان ذلك بالنسبة لتعيين الشيء المبيع أو الثمن أو بالنسبة لأهلية البائع

(استئناف محمد افدى فهم القيسى ضد درسدن بنك رئاسة السوفان اكر مجلة للتشريع والقضاء سنة ٢٧ ص ٣٦٢)

١٠٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ يونيو سنة ١٩٣٥

١ - الدعوى المباشرة . من الدائن على مدين مدينه . عدم

ادخال المدين فيها . لا تقبل

٢ - بيع . النص في العقد على سداد دين الدائن . حق الدائن

المباشر . مقيد بدخله في العقد . أو قبوله لهذا التمهيد

المبادئ القانونية

(١) لا تقبل الدعوى المباشرة التي يستعمل فيها

الدائن حقوق مدينه إذا لم يدخل فيها هذا المدين (١)

(٢) لا يصبح مشتري العقار مدينا شخصا

لدائن البائع له بمجرد النص في عقد مشتراه على

التزامه بالدفع لهذا الدائن المرتين ولا يكون لهذا

الاخير حق مباشر قبله الا اذا كان قد تدخل في

عقد الشراء أو كان قد قبل فيما بعد التمهيد الحاصل

لصالحه (٢)

(استئناف على بك حافظ ضد البنك العقارى الشرقى رئاسة

السوفان اكر المجلة والسنة المذكورة ص ٣٦٣)

(١) راجع استئناف مختلط ١٢ / ٥ / ١٩٣١ (المجموعة ٤٣ -

٣٨٧)

(١) راجع عكس ذلك استئناف ٢٥ - ١ - ١٩١٧

(المجموعة ٢٩ - ١٨٠)

(٢) انظر استئناف ٣ - ٦ - ١٩٣٦ (المجموعة ٣٨ -

٤٦٣)

المبادئ القانونية

(١) قررت المادة ١٩٧ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة القواعد التي يقدر بها القاضي مدى المساعدة الحاصلة من المحامي لموكله ولكنها لا تقرر قواعد الاجراءات التي تتبع لتقدير الاتعاب: فهذه تنص عليها المادة ١٢١ من قانون المرافعات المختلط كما تنطبق على العلاقة بين المحامي وموكله (١)

(٢) إن اجراءات طلب تقدير اتعاب المحاماة باستصدار الأمر على عريضة لا يمكن العمل بها في حالة حصول اتفاق على الاتعاب. إنما اذا كان هذا الاتفاق محل طعن بالتزوير من الخصم المعارض في أمر التقدير فلا يوجد ثمة مانع من الاجراء الحاصل باستصدار الأمر طبقاً للمادة ١٢١ مرافعات

(٣) ان المعارضة في أمر تقدير الاتعاب إنما تنصب فقط على المنازعة في مبدأ التقدير في ذاته. او على قيمة المبلغ المقدر. وعليه لا يقبل الطلب الحاصل من المعارض ضده بالتصريح له بسحب مبلغ مودع بخزينة المحكمة

(معارضة فارس يوسف انون ضد الاستاذ . رثاءه . المسو هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٣١٥)

١١٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣٥

تدخل . من الورقة في الاستئناف . واول الانضمام الى الطلبات

أو طلب طلبات خاصة بهم . جوازه

المبدأ القانوني

ان الورثة في تركة لا يمثلون بعضهم البعض فلهم الحق في رفع معارضة الخصم الثالث في تنفيذ حكم يحس أموال التركة كالمهم أيضاً حق التدخل لأول مرة

(١) راجع لستئناف ٤ / ١٢ / ١٨٧٩ (المجموعة ٥٥ - ٤١)

٩ / ١١ / ١٨٨٧ (المجموعة ١٣ - ٤) و ٢٠ / ٥ / ١٩٠٠

(المجموعة ١٣ - ٨٥) ١٠ / ١٢ / ١٩١٩ (المجموعة ٣٣ - ٧٦)

٦ / ٥ / ١٩١٥ (المجموعة ٣٧ - ٣١٧)

١٠٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يونيو سنة ١٩٣٥

١ و ٢ - إيجار أشياء . هلاك الشيء المؤجر أو خله . فسخ العقد . خطأ المستأجر . قاصر على مطالبته بالتعويض

٣ - إيجار أشياء . فسخ العقد . حوالة الغير . فسادها احتياج المستأجر بالفسخ وغيرها . آثاره

المبادئ القانونية

(١) ان المادة ٤٥٤ مدني مختلط التي تنص على فسخ عقد الإيجار في حالة هلاك الشيء المؤجر أو حصول خلل به بدرجة تمنع من الانتفاع به تنطبق حتى في حالة ما اذا كان الهلاك أو الخلل منسوبا الى خطأ المستأجر الا في حالة الغش الحاصل منه يقصد انباء العقد

(٢) ان انتهاء عقد الإيجار بسبب هلاك أو خلل الشيء المؤجر يبرئ المستأجر من تعهده بدفع الإيجار حتى ولو كان ذلك بسبب خطأ منه وذلك فيما عدا مسئوليته هو عن التعويضات

(٣) اذا قبل المستأجر الحوالة بالإيجار الصادرة لشخص ثالث فلا يترتب عليها الاسريان حكم المادة ٢٦١ مدني مختلط قبل المستأجر المذكور من حيث عدم جواز احتجاجه بالمقاصة الحاصلة للمحول اليه ولكن لا يسقط حقه في الاحتجاج على هذا الأخير بجميع الدفع الأخرى وخاصة ما يتعلق منها بعدم التزامه بدفع الإيجار أو التعويضات المحتملة بالنسبة لفسخ العقد بهلاك الشيء المؤجر

(استئناف نستور جاكليس وشركاه ضد الحكومة المصرية رثاءه المسو هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٣١٤)

١١١

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يونيو سنة ١٩٣٥

١ و ٢ - علم . اتعاب المحاماة . تقديرها بأمر على عريضة . جوازها فيما عدا حالة الاتفاق . وفي حالة الطعن بالتزوير في العقد . قبولها

٣ - أمر تقدير اتعاب . المعارضة فيه . قاصرة على مبدأ

التقدير وقيمه

٣ - أمر تقدير اتعاب . المعارضة فيه . قاصرة على مبدأ

التقدير وقيمه

أمام الاستئناف ليس فقط للانضمام الى الطلبات المقدمة فيها بل للتمسك بالحقوق الخاصة بهم (١)
(استئناف است روز عبد الملك ضد جان جارفلو رئاسة الميوس موريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٦٨)

١١٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣٥

- ١ - حق الاسترداد . حالة شيوخ مركب . استعماله بعمرة شركاء . البائع . جوازه . آثاره
- ٢ - حق الاسترداد . في حصص على الشيوع . أو أنصبة معينة من الحقوق . شاملة لما . ثابت .
- ٣ - حق الاسترداد . في التركة الإسلامية . الملاك على الشيوع بالميراث . معتبرون كالملاك الأصليين فيها
- ٤ - حق الاسترداد . استعماله بالنسبة لكل . قياساً على الشفعة في المادة ٥٦٢ مدني مختلط . في حالة تنازل أحد الشفعاء . جوازه

المبادئ القانونية

(١) إذا وجدت حالة شيوع مركب - ناشئة من جهة عن شراء مشتركين عدة أشخاص ومن الجهة الأخرى ب وفاة أحد هؤلاء الشركاء - فإذا باع أحد ورثة الشريك المتوفى حصته الى أحد الشركاء الأصليين فيعتبر الأخير اجنيا بالنسبة لورثة البائع الذين يعتبرون في نظر القانون شركاء أصليين ويحق لهم بذلك استرداد الحصة الشائعة المبيعة من هذا المشتري

(٢) ان منشأ الشيوع لا أهمية له في حالة استرداد الحصة المبيعة التي قد تنصب على حصص على الشيوع في عقار معين أو أكثر أو على نصيب من هذه الحقوق فإذا كانت الحقوق عينية المشاعة وهي محل الاسترداد تدخل ضمن حقوق عينية أوسع منها هي كذلك على الشيوع فهذا وحده لا يمنع من مباشرة دعوى الاسترداد لاستيفائها

الشروط المقررة قانوناً

(٣) في الشريعة الإسلامية يعتبر ورثة المالك على الشيوع ذوي الحق العام وذلك في حالة الاسترداد كأنهم ملا كأصليين على الشيوع ولهم بذلك الحق في رفع هذه الدعوى عن مورثهم الأصلي (١)
(٤) في حالة تنازل أحد مدعي الاسترداد لكل من المدعين الآخرين الحق في التمسك بأحكام المادة ٥٦٢ مدني مختلط التي تبيح حق الشفعة في الكل وهو تعبير مرادف لحق استرداد الحصة المشاعة (استئناف مكس دين ضد ادوين جور وآخرين رئاسة الميوس موريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٧١)

١١٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣٥

- ١ - حق . للتنازل عنه . يجب أن يكون صريحاً
- ٢ - تغليب . الصلح القضائي . افترض اشتراك دائنين عاديين وتصويتهم . حصوله بواسطة دائن مرتين واحد . اعتباره . مجرد اتفاق مصدق عليه . ولمزم للطرفين
- ٣ - دين . وكيل الديانة . عن مصاريفه وانسابه . امتياز
- ٤ - مصاريف قضائية . امتيازها في ثمن المقول والعقار . على دين الرهن . مهما كان تاريخ تسجيله

المبادئ القانونية

(١) التنازل عن الحق لا يمكن اقتراضه بل يجب ان يكون ثابتاً وصريحاً

(٢) يفترض في الصلح القضائي (الكونكر داتو) اشتراك الدائنين العاديين واجراء التصويت بينهم ولا يكون الحال كذلك اذا كان الدائن واحداً وحقوقه مضمونة برهن عقارى اذ هذا يعتبر بمثابة اتفاق بين الدائن والمدين وبمواقفة الضامن ووكيل الديانة وبتصديق من المحكمة التي يصبح حكمها الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه قانون المتعاقدين

(٣) يعتبر ممتازا دين وكيل الديانة الناشئ عن مصاريفه واتعابه عن أعماله وإدارته لصالح دائي التفليسة المشتركة سواء كان للحفاظة على اعيان المدين او لتصفيتها أو المطالبة بها وتوزيع الثمن الناتج من بيعها (المادة ٧٢٧ مدني مختلط) وذلك باعتبار انها مصاريف قضائية حقيقية تلزم بها التفليسة ومن غير ما تفريق بين المصاريف التي تكون قد صرفت في اثناء الدعوى او بسببها او كانت متعلقة بأعمال او اجراءات غير قضائية

(٤) الامتياز العام بالمصاريف القضائية يسرى سواء على المنقولات او العقارات . ولا يتقيد بأى تسجيل بل يكون ممتازا على كل رهن مهما كان تاريخه (استئناف ورثة ماريوس دمانجي ضد السيد خليل مطاوع رئاسة الميسوريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٧٤)

١١٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣٥

١ - استئناف - دفع بعدم اختصاص القضاء المختلط . ابدأه لأول مرة . جوازه

٢ - اسم مستعار . الوكيل فيه . محل محل الاصل ويحبه .

٣ - صورية البيع . الادعاء به . تأييد الدفع خاص بالنظام العام .

كدف بعدم اختصاص المحاكم المختلطة . جوازه ابدأه في أى وقت

٤ - اختصاص المحاكم المختلطة . تحديد وقت رفع الدعوى .

زوال العامل الأجنبي . غير مؤثر عليه . عدم

اختصاص القضاء المختلط في الاصل . تدخل

الصالح المختلط أثناء النزاع . مع عدم وجود مصلحة

جدية ظاهرة . فیرمان في الاصل من اختصاصه به

٥ - اختصاص القضاء المختلط . بناء على اختصاص عقارى .

ضد مدين ملي . اعدامه .

المبادئ القانونية

(١) الدفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة

لانعدام الصالح المختلط يصح قبوله لأول مرة امام الاستئناف

(٢) الوكيل صاحب الاسم المستعار هو الذى يجوز صاحب الحق الاصل وليس هو من لا يستطيع ان يعمل ولا يعمل فعلا الامتضا من هذا الأخير

(٣) الدعوى بصورية البيع - وقد أبدى

كمجرد دفع لتأييد دفع خاص بالنظام العام كالدفعة

بعدم اختصاص القضاء المختلط بالنسبة لجنسية

الخصوم - يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها

الدعوى ولو لأول مرة بالاستئناف . فلا يعتبر طلبا

جديداً او يفترض التنازل عنه لعدم تمسك الخصم

به بأول درجة او لأن سلوكه بشأنه كان سليما (١)

(٤) المبدأ القائل بأنه لتحديد اختصاص القضاء

المختلط يجب النظر اليه وقت قيام الدعوى لا يكون

صحيحاً الا اذا كان قد تعلق الاختصاص بهذا القضاء

فعلا . بحيث لا يكون لاختفاء العامل الأجنبي بعد

ذلك أى تأثير (٢) بخلاف ما اذا كان النزاع

قد رفع الى القضاء المختلط وكان غير مختص به

ثم استجذب في اثنائه صالح مختلط . فليس من المفهوم

الحكم بعدم اختصاص المحاكم المختلطة الا اذا اقتضت

الظروف حلا آخر ولمصلحة قانونية ظاهرة متعلقة

بأحد الخصوم (٣)

(٥) لا يؤثر الاختصاص العقارى الحاصل ضد

مدين بقصد اتمام المصلحة المختلطة فيه تبريرا

لاختصاص القضاء المختلط الذى لا وجود له في

الاصل اذا كان المدين مليئا . وفي مقدوره السداد

فورا بمجرد تهديده بالتنفيذ الجبرى

(استئناف بلدية الاسكندرية ضد الت فريدة سلاى

رئاسة الميسوريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٧٦)

(١) انظر استئناف مختلط في ١٩ / ٦ / ٣٥ ص ٣٨٢ من

مجموعته لسنة

(٢) مبدأ ثابت (٣) انظر استئناف مختلط في ٥ / ٣ / ١٩٣١

(المجموعة ٤٣ - ٣٦٨)

١١٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣٥

١ - حق الامتياز . التنازل عنه . شرطه أن يكون صريحاً .

٢ - آلات . التصاقها بالأرض . اعتبارها عقلاً

٣ - ثمن . أشياء منقولة . الاتفاق على تحرير سندات تحت

الاذن بها . لا يعتبر استبدالاً

٤ - آلة رى . موضوعة على أرض . اعتبارها منقولة .

حق امتياز البائع لا يبرى إلا بالنسبة للدائنين

العاديين . لا للدائنين المرتنين . سابقين أو لاحقين

٥ - عقار بالتخصيص . وادور رى . التصاقه بالأرض .

إعتباره كذلك

٦ - عقارات بالتخصيص . شمول الرهن لها مع الأرض

في المزداد الحاصل عنها . إحتفاظ البائع

بملكيتها . عدم دفع ثمنها . اعتبارها منقولة . عدم

دخولها في الرهن والمزداد

٧ - عقارات بالتخصيص . في حكم المادة ١٦ مدني مختلط

ومنقولات في حكم المادة ١٨ منها . الفارق بينهما

المبادئ القانونية

١ - أن التنازل عن امتياز البائع لا يصح

اقتراضه بل يجب أن يكون صريحاً

٢ - الآلات التي تعتبر منقولة وقت بيعها يجوز

الحجز عليها عقارياً باعتبارها عقاراً طبقاً لأحكام

المادة ١٨ مدني مختلط بمجرد اقامتها على الأرض

المعدة لها

٣ - لا يعتبر استبدالاً للدين النص في عقد

بيع أشياء منقولة على أن باقي الثمن يستحق سداده

بمعرفة المشتري بمقتضى كميات محررة تحت الاذن

٤ - ولو أن وادور رى المثبت في الأرض

يعتبر بحسب طبيعته منقولة إلا أنه لا يصح للبائع

التسك بحق الامتياز الذي يمنحه له القانون إلا

بالنسبة لدايتي مدينه العاديين لا بالنسبة للدائنين

المرتنين سواء كانوا سابقين أو لاحقين للبيع (١)

٥ - أن الحاق المنقول بالأراضي الزراعية يكفي

لاعتبار المنقولات الملحقه بها عقارات بالتخصيص

فألا آلة المعدة لرى الأراضي الزراعية تعتبر لذلك

عقاراً بالتخصيص (٢)

٦ - أن العقارات بالتخصيص كآلات الرى

تدخل ضمن الرهن المتوقع على الأرض المرهونة

وكذلك المزداد الحاصل عنها باعتبارها تابعة لها .

على أنه إذا بقيت الآلة طبقاً لنص صريح في عقد

البيع ملكاً للبائع لعدم قيام المشتري بدفع الثمن

جميعه فإنها لا تصبح عقاراً بالتخصيص ولو

أنها التصفت بالأرض فلا تدخل في الرهن ولا

في مزاد الأرض القائمة عليها (٣)

٧ - الاملاك المينة بالمادة ١٦ مدني مختلط

هى التى تكون قد التصفت بالأرض وأصبحت

ثابتة بحيث لا يمكن نقلها بغير ضرر أو تلف فتصبح لها

صفة العقار بالتخصيص بصفة نهائية ولا تفقد أبداً

هذه الصفة طالما كانت محتفظة بهذا الاستقرار .

وهذا بخلاف الأشياء المنقولة المنصوص عنها بالمادة

١٨ مدني مختلط فإنها تصبح عقارات بالتخصيص

بشرط أن تكون مملوكة لمالك الأرض ومعدة

لمنفعتها أو تكون تابعة لها وتحفظ بهذه الصفة

لا بصفة نهائية بل طالما كانت متصلة بالعقار التى

تعتبر تابعة له في حكم المادة ٦٨٨ مدني مختلط

(استئناف ايفودور كولومبو ضد جونيل وشركاهم رئاسة

المسيو هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٧٨)

١ - انظر استئناف ٢٢ - ٤ - ٩١٤ (المجموعة ٢٦ - ٣٤٠)

(٢) انظر استئناف ٣ - ٥ - ١٩١٧ (المجموعة ٢٩ - ٣٩٠)

(٣) - انظر استئناف ٢٩ - ٤ - ١٩١٥ (المجموعة ٢٧ - ٣٦٣)

و ٥ - ٦ - ١٩١٧ (المجموعة ٢٩ - ٤٨٢)

١١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يوفيه سنة ١٩٣٥

- ١ و ٢ - قضاة مختلط . اختصاصه . دائن مرتين أجنبي .
تخالصه بدينه . الزامه بالشطب . إجراءات توزيع .
امام المختلط . الصالح المختلط . زواله . تأثيره على
الاجراءات الحاصلة فلا امام هذا القضاة .
٣ - توزيع بين الفرع . معارضة المدعي فيها . استئناف الدائن
عدم حضور المدعي استئنافاً . تمسك المستأنف بالمعارضة
جوازه

المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان الطريق الوحيد لالزام دائن
أجنبي قد تخلص بدينه بشطب الرهن المتوقع هو
مقاضاته بذلك أمام المحاكم المختلطة . فهل يصح
للدائن الوطني أن يباشر اجراءات توزيع ثمن
العقار المثل بالرهن والمبيع بمعرفة امام المحكمة
الاهلية وذلك امام القضاة المختلط لكي يتخلص
من توزيع قائم بالمحكمة الاهلية قديتبعه في الغالب
دعوى مختلطة ؟ (لم يفصل فيه)

- (٢) اذا كان عدم اختصاص المحاكم الاهلية
بالنسبة للأجانب مطلقاً فإن اختصاص المحاكم
المختلطة بالنسبة للرعايا المحليين نسبي . اذ هذه المحاكم
تنظر في المنازعات بين الوطنيين والأجانب .
كما تختص بالفصل بين الوطنيين أنفسهم في جميع
الحالات التي تكون الدعوى قد اختص بها هذا
القضاء أصلاً وانعدم بعدها الصالح المختلط لأي
سبب من الأسباب (١) ففي حالة التوزيع اذا

- (١) انظر أحكام استئناف مختلط في ١٦ - ٤ - ١٨٩٠ (المجموعة
٢ - ٣٠٩) و ٢٣ - ١٢ - ١٨٩١ (المجموعة ٤ - ٦٩)
و ١٣ - ٦ - ١٨٩٥ (المجموعة ٧ - ٢٢٨) و ١٢ - ٢ - ١٩٠٣

رأى احد قوى المصلحة أن القضاء المختلط هو
المختص بالفصل فيه بناء على سبب ظاهر معقول
ثم ظهر العكس بعد مضي مواعيد تقديم الطلبات
فعلى الخصم الذي لديه الدليل على هذا الخطأ الظاهر
أن يتمسك به في الحال بالمعارضة في الأمر الصادر
بالتوزيع كما له أن يقدم طلبات في التوزيع مع
الاحتفاظ بحقه في هذه المعارضة . أما اذا كان
قد أقر ضمناً بوجود هذا الصالح المختلط فلا يقبل
الدليل العكسي الذي يقدمه بعد ذلك والذي لم يظهر
الا من الاجراءات المتخذة أمام المحكمة المختلطة
كما في حالة زوال هذا الصالح فيما بعد والتي لا تمنع
من استمرار هذه الاجراءات أمام المحاكم المختلطة
٣ - يجوز للاستئناف الذي يمكن اعتباره
منضماً ابتدائياً لمعارضة المدعي - الذي لم يحضر
بالاستئناف - والذي أبدى شكك في صحة الحسابات
المقدمة من المستأنف عليه - أن يتمسك بهذه
المعارضة في الاستئناف ويرافع على أساسها
ولو لم يرفع المعارض استئنافاً عن الحكم الصادر
برفض معارضته

استئناف انداروس أسد ضد احد عدوى الحكيم .
رئاسة المسير هوريه . المسجلة والسنة المذكورتين ص ٣٨١

- (المجموعة ١٥ - ١٤٣) وقارن حكم ٢٩ - ٢ - ١٩٠١ (المجموعة
١٣ - ١٦٢) وانظر عكس ذلك استئناف ١٧ - ٤ - ١٩٠٠
(المجموعة ١٢ - ٢١٣)
وانظر احكام الاستئناف في ١٥ - ٦ - ١٩١١ (المجموعة ٢٣ -
٢٧٢) و ٢٨ - ١ - ١٩١٥ (المجموعة ٢٧ - ١٤٣) و ١٠ -
٣ - ١٩٢٧ (المجموعة ٣٩ - ٤٥٦)
وقارن احكام ٢٢ - ٥ - ١٩١٣ المجموعة ٢٥ - ٤٠٣ و ١٣ -
١ - ١٩١٦ المجموعة ٢٨ - ١٠٢ و ٥ - ٢ - ١٩٢٨ المجموعة
٤١ - ٧١ - وانظر استئناف ٩ - ٣ - ١٩٢٠ المجموعة ٢٢ -
١٧٣ و ٥ - ٣ - ١٩٢١ (المجموعة ٤٣ ٦٨ ٢)

بسداد جميع ديونه التي حل أجلها. وكذا الاستمرار في أعماله بالحصول على سلفيات جديدة وتجديد عادى الكمبيالات المستحقة عليه أو الاستفادة من المهلة التي سمح له بها دائره وطلما انه لا يوجد من الأمور الايجابية الناشئة عن تقصيره في القيام بما التزم به من تعهدات وبعد أن نبه عليه رسمياً بالوفاء بها ما يؤكده عجزه عن السداد أو ارتبأ كه المالى (٢) (استئناف بريس وشركاه ضد مجيب دلفرثانة المستر برتون . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨٤)

١١٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥

- ١ - معارضة قائمة شروط البيع . لأسباب موجودة وقت التنيه . عدم قبولها
- ٢ - حجز عقارى . دعوى أصلية بطلان إجراءات نزاع الملكية . بناء على أسباب خاصة بالتنيه . عدم قبولها .
- ٣ - دعوى تعويض . من المدين بدعى سداد الدين المنزوع الملكية من أجله . رفضها .
- ٤ - توزيع بين الدائنين . تحديد مقدار الدين . عند التوزيع المبادئ القانونية

(١) لا تقبل المعارضة بتقرير في قائمة شروط البيع بناء على أسباب كانت موجودة وقت حصول التنيه بنزع الملكية ولم تثر بشأنها معارضة في هذا التنيه في المواعيد المحددة لذلك (مبدأ مقرر)

(٢) لا يقبل من المدين الطعن في اجراءات نزاع الملكية وطلب الغائها كخصم فيها بعد استيفائها برفع دعوى موصوفة بأنها دعوى أصلية ومبنية على اسباب كان يمكن التقدم بها بطريق المعارضة في تنيه نزع الملكية

(٣) لا تقبل الدعوى بالتعويض التي يقيمها المدين المنزوع ملكيته بانها إياها على الدعوى بسداد غالية الدين

١١٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ يونيو سنة ١٩٣٥

- ١ - قفلية . حكم صادر بأشهار الإفلاس . تحديد ميعاد التوقف عن الدفع . جواز استئنافه
- ٢ - دعوى قفلية . تدخل فيها . رفضه . عدم استئنافه
- عدم قبول التدخل استئنافاً . قوة الشيء المحكوم فيه
- ٣ و ٤ - إفلاس . توقف عن الدفع . مدين . قيامه بسداد ديونه . أو تسويتها . حالته . عدم الحكم به

المبادئ القانونية

(١) للدائن الذي طلب اشهار إفلاس المدين كما لكل دائن آخر أن يطعن بطريق الاستئناف في الحكم الصادر بأشهار الإفلاس وذلك فيما يتعلق بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع المؤقت وهذا من غير حاجة الى اتخاذ طرق الطعن المنصوص عنها بالمادة ٤٠٨ تجارى تختلط

(٢) من تدخل في دعوى القفلية ورفض تدخله لا يقبل منه أن يتجاهل الحكم الصادر بذلك ويطلب تدخله من جديد أمام الاستئناف للطعن في هذا الحكم بعد أن حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لهذا التدخل (١)

(٣) لا يعتبر في حالة توقف عن الدفع التاجر الذى أمكنه أن يذلل كل المصاعب الجديدة الخاصة بحالته مستعيناً بسمعته المالية التي اكتسبها من ثروته والتي مكنته من ايفاء بعض الدائنين ديونهم ومن غير اللجوء الى أى اجراءات مشوبة

(٤) لا يعتبر متوقفا عن الدفع التاجر الذى أمكنه بماله وسمعته المالية ومن غير الالتجاء الى طرق ملتوية كتحرير سندات صورية أو شراء بضائع لاجل ثم بيعها دون ائمانها الحقيقية ومع قيامه

عدم التقرير بل ترك الأمر لتقدير المحكمة بحسب كل حالة وظروفها

(استئناف باتدلي بيرلاس ضد الياس قرياقص كبايه
رئاسة الميروفان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١٠)

١٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥

معارضة - عن - حكم وصف خطأ أنه غيبي . وهو
حضورى . عدم قبولها .

المبدأ القانوني

إذا وصف الحكم خطأ بأنه غيبي للوصول الى اعتبار الاستئناف غير مقبول فيكون المستأنف قد افترط في عدم اثبات انه حكم حضوري في الواقع وان له حق استئنافه لا المعارضة فيه . ولا يلزم من الانفسه اذا ثبتت فيما بعد صفته الحقيقية وحكم بعدم قبول معارضته التي يشترط فيها أساسيا ان تحصل عن حكم غيبي فعلا (١)

(استئناف امين حامد عمر المغربي ضد محمد حامد العزري
رئاسة الميروفان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١٠)

(١) تين من وقائع هذا الحكم ان امين حامد عمر المغربي رعى عليه مزاد منزلي يحكم من محكمة المتصورة المختلطة ضد محمد حامد العزري المدين وذلك بجلسة المزايدات بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وقد عوفى الراسى عليه المزاد من دفع الثمن . فرجع المدين استئنافا عن هذا الحكم فيما يختص بما قاله الراسى عليه المزاد . وحكت محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٤ بعدم قبول استئنافه باعتبار ان الحكم غيبي وان الطعن فيه بطريق المعارضة جائز . وعلى هذا الأساس رفع المدين معارضة في الحكم . وقضت المحكمة بالغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة للاعضاء من دفع الثمن ورفع الراسى عليه المزاد استئنافا عن هذا الحكم وثبتت للمحكمة ان الحكم الاصلى كان حضوريا في الواقع وقضت بعدم قبول المعارضة فيه ()

(٤) تحديد مقدار الدين المستحق على المدين بعد نزوح الملكية يحصل عادة في اثناء التوزيع لا بدعوى المطالبة بالحساب

(ورثة محمد منصور ضد سلفاجو وشركاه رئاسة الميروفان اكر مجلة التشريع والقضاء السنة الثامنة والاربعين ص ٨)

١٢٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥

مستولية - حادث سيارة - القوة القاهرة - اعدامها .

المبدأ القانوني

تعتبر ناشئة عن قوة قاهرة الحادثة التي اضطر فيها راكب الموتوسكل الى الاثناء في الحال من اليمين الى الشمال لتفادى اصابة راجل ظهر امامه فجأة وعلى مسافة قصيرة جداً لدرجة انه كان من المستحيل عليه تفادى الحادثة . فاذا كان من سوء الحظ ان هذا الاثناء أدى الى حادثة أخرى فلا يمكن أن يتحمل صاحب الموتوسكل مسئوليتها مهما كانت طفيفة

(استئناف ماريو تاليان ضد الست فليتير جونسون رئاسة الميروفان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١٠)

١٢١

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥

حجز ما للدين لدى الغير . عدم التقرير بما في الذمة .
مستولية المحجوز لديه قبل الحاجز . تقديرها .
متروك للمحكمة .

المبدأ القانوني

إذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته فيترتب على هذا حق شخصي قبله لصالح الحاجز بغض النظر عما إذا كان المحجوز لديه في ذمته المبلغ المحجوز من أجله من عدمه . على ان المادة ٤٩١ مرافعات مختلط لا تحتم الزام المحجوز لديه بالدفع في حالة

١٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥

رفت - مستخدم - التمييز عليه بمهلة كافية - ضرورة - مراعاة
مدة الخدمة وأهمية العمل -

المبدأ القانوني

للخديم الحق في رفت المستخدم في أي وقت
إذا كان العقد لمدة غير محدودة وبشرط أن ينبه
عليه في ميعاد مناسب للبحث عن عمل آخر وهذا
مع ملاحظة مدة الخدمة وأهمية العمل الذي كان
يقوم به المستخدم

(استئناف جوزيف موهج ضد ج . فلوران رئاسة
المستر برتن . المجلة والسنة المذكورتين ص ١١)

١٢٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥

اختصاص المحاكم المختلطة - اتخاذ اسم مستعار - لابعاد
اختصاص القضاء الأجنبي - عدم قبوله

المبدأ القانوني

إذا ثبت بالاستعانة باسم مستعار أو خلافه
أن العنصر الأجنبي قد أدخل في الدعوى
بقصد جعل الاختصاص للقضاء المختلط فإن

مثل هذه المناورة لا قصاء الخصوم الآخرين وجميعهم
وطنيون من قاضيهم الطبيعي بما يمس النظام العام
ولا يمكن للقضاء المختلط بحال أن يعاون عليه (١)
(استئناف انتلس بابا بلو ضد يوسف حناقة رئاسة
المستر برتن المجلة والسنة المذكورتين ص ١٢)

١٢٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥

شريك - منفصل عن الشركة - حقه في التجارة - مقيد
بتعاقد - المزاوجة الغير المشروعة - محرمة - بمقتضى
القانون العام -

المبدأ القانوني

لكي يمكن التمسك على شريك منفصل عن الشركة
بتقييد حرية في تجارته يجب اثبات وجود اتفاق
تعاقدى في هذا الشأن . وهذا بطبيعة الحال فيما عدا
الالتزام المستتج من القانون العام والذي يقضى
على بائع محل التجارة بما فيها حق الانتفاع باسم المحل
بعدم الخروج على البيع الحاصل منه ولولم يكن هناك
اتفاق بذلك وذلك بمزاوجة قد تعتبر غير مشروعة
(استئناف اخون زهر ضد شركة كورو وآخر رئاسة المستر
برتن . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٢)

(١) راجع استئناف مختلط ١٩٣٦/٢/٢١ المجموعة ٤٠-٢٠٥

بحث

في المراقبة الخاصة

نصت المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم الصادر في ٢٩ يونيه ١٩٢٣ على أنه «إذا حدث بعد انذار البوليس ان حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جديد على ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو إذا وجد مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة رابعاً من تلك المادة أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن آمياله المشتبه فيه وأعماله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقاً لأحكام الباب الثالث»

جرى قضاء محكمة النقض المصرية على أن المراقبة الخاصة المقصودة بهذه المادة هي المراقبة التي يحدد مكانها وزير الداخلية وأصدرت بهذا المعنى أحكاماً في ٢١ نوفمبر ١٩٢٩ و ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ و ٣٠ مارس ١٩٣٦ (١) وفي الحكم الأخير استعرضت نواحي الموضوع وتناولته بالبحث حتى خرجت الى تلك النتيجة وهي قول في سياق الحكم «من حيث ان عبارة «المراقبة الخاصة» الواردة في المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم قد أثارت كثيراً من اللبس فيما يتعلق بمدلولها وذلك لاقتراد المادة التاسعة بذكرها دون سائر مواد ذلك القانون ولما يشوبها من غموض لم يساعد على جلاء الباب الثالث من القانون الذي أحالت عليه المادة التاسعة في ختامها بما قد يفيد أن ذلك الباب قد تكفل بتوضيح معنى المراقبة الخاصة وتحديد مدلولها على حين أن أحكام هذا الباب جاءت خلواً من كل ما يمكن ان يساعد على جلاء غامضه لكن محكمة النقض قد استقر رأيها على تفسير هذه العبارات بأنها يراد بها ما أرادته المادة السادسة من القانون في فقرتها الرابعة أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص المراقب في جهة يعينها وزير الداخلية ويكون الغرض من وصف هذه المراقبة بكلمة الخاصة هو تمييزها عن المراقبة العادية التي يترك فيها للحكوم عليه اختيار الجهة التي ينوي الإقامة فيها مدة المراقبة» ثم استطردت الى القول بأن المراقبة مفروضة في هذه المادة كعقوبة أصلية أسوة بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة بالنسبة للمتشردين وذكرت «انه لوحظ أن المشرع المصري في جميع أدوار تشريعاته المختلفة الخاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم كان كلما اختار أن يقضى بالمراقبة كعقوبة أصلية تخير لذلك المراقبة التي يقضيها المحكوم عليه في جهة تعينها له الحكومة وأنه لم ينص مطلقاً على المراقبة العادية كعقوبة أصلية» تراجع الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ وكذا الفقرة الثالثة

(١) العدد الأول حكم رقم ١٩ ص ٣٨ من هذه السنة

من المادة الرابعة من الأمر المذكور (تعين القول بأن المراقبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ كعقوبة أصلية لا يمكن أن تكون إلا من نوع المراقبة التي تختار الحكومة فيها للمحكوم عليه جهة خاصة يقضى فيها هذه المراقبة ومن أجل ذلك عبر عنها القانون في المادة المذكورة بالمراقبة الخاصة وان الشك الذي قام حول المعنى المراد بهذه العبارة إنما كان منشأه أن القانون اختار للتعبير عن هذا المعنى بعينه في نصوص أخرى منه عبارات أوضح دلالة من العبارة التي تخيرها في المادة التاسعة »

وأضاف محكمة النقض إلى الحجتين السابقتين حجة ثالثة حيث قالت :

« ومن حيث ان لاختيار المراقبة الخاصة كعقوبة أصلية دون المراقبة العادية حكمة ظاهرة لانها تؤدي غرضين في آن واحد ففيها معنى اعتقال الشخص وإبعاده عن مسكنه وذويه وهو المعنى المستفاد من الحبس كما أن فيها معنى وضع المحكوم عليه تحت ملاحظة البوليس قى الحكم بالمراقبة الخاصة الغناء عن الحكم بالحبس كعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كعقوبة تكميلية لذلك كان من المعقول أن يقضى بها باعتبارها عقوبة أصلية أما المراقبة العادية فلا غناء فيها عن العقوبة الأصلية »

وقد أثار هذا الموضوع الجدل الكبير بين المحاكم حتى أن بعضها رفض الأخذ برأى محكمة النقض في حكمها الصادرين قبل الحكم الأخير وذلك رغم منشور من لجنة المراقبة القضائية بلغت نظر المحاكم الى ضرورة العمل برأى محكمة النقض وليس من شك في أن الموضوع غامض ويثير كثيراً من الشبهات وجدير بأن يطرح المشتغلون بالقضاء آراءهم لتحصيا محكمة النقض ولكي يشترشوا بوفير حكمها وعظيم خبرتها - وما حدا بي للكتابة في هذا الموضوع إلا رغبة ملحة في الوصول إلى الحقيقة وان كنت أعلم أن الحقيقة القانونية ليست كالحساية قابلة للتحديد النافي لكل تجهيل

فاما عن التفسير اللفظي لعبارة « الخاصة » التي حددت بها المراقبة فأميل إلى القول بأنه قصد بها المراقبة التي هي من نوع خاص لأنها ليست عقوبة تبعية كعهد الشارع بها وإنما هي عقوبة أصلية والشارع في قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ لا يعرف المراقبة إلا كعقوبة تبعية وقد نصت المادة ٢٨ من قانون العقوبات على الحالات التي يجب فيها وضع المحكوم عليه تحت المراقبة بعد قضائه العقوبة الأصلية التي حكم عليه بها كما نصت المادة ٢٤ في الفقرة الثالثة منها على اعتبار مراقبة البوليس من العقوبات التبعية أي العقوبات التي لا يحكم بها مستقلة وإنما يحكم بها تبعا لعقوبة أصلية ترتبط بها .

فلما جاء المشرع سنة ١٩٢٣ وجمع شتات القوانين واللوائح المعمول بها خاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم وكانت موزعة قبل ذلك في الأمر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ و ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ و ٢٩ يولييه سنة ١٩٠٠ والقوانين نمرة ١٥ ونمرة ١٦ ونمرة ١٧ سنة ١٩٠٩ أدمج هذه الأحكام

الواردة في تلك القوانين ونظمها وجعلها متفقة نوعاً مع روح التشريع حينذاك وخرج منها بالقانون
نمرة ٢٤ واستبقى من بين أحكام هذا القانون عقوبة المراقبة كعقوبة أصلية ينص عليها في بعض الحالات
وبديهي أنها وإن سميت مراقبة إلا أنها مخالفة تمام المخالفة للمراقبة التي يعرفها القانون العام تلك المراقبة
التي يجب أن تكون تبعية وهذا هو المعنى حسب اعتقادي الذي قصده الشارع

ولو أن الشارع قصد بالمراقبة الخاصة المراقبة التي يحدد مكانها وزير الداخلية لنص على ذلك صراحة
كما سبق أن نص عليه في الفقرة الرابعة من المادة السادسة وهي سابقة للمادة التاسعة وليس من سبب
يدعوه إلى التصريح بها أو بحكمها في المادة السادسة ثم هو بعد ذلك في المادة التاسعة يتركها بجملة كما
أنه ليس من سبب يدعوه إلى هذا التفسير الذي لا يحتمل اللفظ من جهة ولا يتفق مع بقية فصوص
القانون من جهة أخرى ولا مع سوابقه التشريعية وهذا ما يتعين معه بحث الحجة التاريخية التي لجأت
إليها محكمة النقض لتعزيز رأيها فاذا رجعنا إلى الأمر العالي الصادر سنة ١٨٩١ وجدنا أنه يتكلم في
الباب الأول منه عن المشردين وينص في المادة الثانية على عقوبة التشرّد بالحبس من ١٥ يوماً إلى
٤٥ يوماً عقب الانذار ويضيف إلى ذلك ملاحظة البوليس لمدة قدرها من ستة شهور إلى سنة واحدة
ويسوغ للقاضي أن يستبدل هاتين العقوبتين بالابعاد في جهة تعينها الحكومة داخل القطر لمدة سنة
واحدة هذا فيما يختص بالمشردين أما الباب الثاني من الأمر العالي المذكور فيتكلم عن الأشخاص المشتبه
في أحوالهم ويحيل العقوبة التي توقع عليهم إلى العقوبة التي توقع على المشردين في بعض الحالات ويتكلم في
الباب الثالث عن تنظيم أمر ملاحظة البوليس فيما يختص بالمحكوم عليهم بها وبجهة البوليس التي تباشرها
وقد أضاف الشارع بالأمر العالي الصادر سنة ١٨٩٤ حكماً خاصاً بالأشخاص المشتبه فيهم الذين
مع كونهم أقرباء البنية لا يمارسون في العادة حرفة مقررّة ثم في ٢٩ يونه سنة ١٩٠٠ أصدر دكريتو
بتعديل بعض مواد من قانون العقوبات خاصة بملاحظة البوليس وذكر في دياجة الدكريتو أن الغرض
منه تحديد مدة الملاحظة وحصر الأحوال التي يحكم فيها بهذا العقاب في دائرة لا تتعدى الحدود اللازمة
رعاية للصالح العام وفي نفس هذا الدكريتو عدل الطريقة المتبعة في ملاحظة البوليس وذلك (لضرورة
تعديل طريقة هذه الملاحظة يجعل أحكامها قاصرة على ما لا يقيد حرية الإنسان إلا فيما يكون لازماً
حتماً وكافلاً للأمن العام وفي هذا السيل ألغى عدة مواد من الأمر الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١
وهي المواد من ٩ إلى ١٦)

وفي سنة ١٩٠٩ صدر القانون نمرة ١٥ الخاص بوضع بعض الأشخاص تحت ملاحظة البوليس
وأنشئت لجنة خاصة للفصل في الأشخاص الذين اشتهر عنهم الاعتداء على النفس والمال
فذكر في المادة الأولى أنه يجوز وضعهم تحت مراقبة البوليس وحددت الملاحظة بالمادة السادسة
بجعلها في محل إقامة المتهم ثم نظمت اجراءات خاصة لضمان شخص يجوز أن يقدمه المتهم لضمان حسن

سيره مستقبلاً ونص في المادة الحادية عشر على أنه إذا عجز المحكوم عليه عن تقديم الضمان أو قدم ضماناً لم يقبل أو قبل ثم أخلى من الضمان ولم يستبدل في الميعاد المحدد في المادة التاسعة فيحدد له محل إقامة في جهة من القطر يعينها وزير الداخلية لتغطية مدة الملاحظة فيها - كذلك نص في المادة الثانية عشر على أنه إذا حكم على الشخص الموضوع تحت المراقبة لارتكابه جريمة ما أو جنحة سرقة أو شروع في سرقة الخ يعين له بعد انتهاء مدة العقوبة محل إقامته بالجهة بادية الذكر . وفي القانون نمرة ١٦ عدلت بعض مواد الأمر العالي الصادر سنة ١٩٠٠ كما أنه في قانون نمرة ١٧ نظمت أحكام المتشردين في ثلاثة مواد والغيث الأمر الصادر في سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ وسنة ١٩٠٦ وقد ورد في المادة الثالثة من هذا القانون بأنه في حالة العود للتشرد يجوز للجنة أن تصدر قراراً بتمضية المحكوم عليه مدة الملاحظة في جهة معينة طبقاً للمادة ١١ من قانون سنة ١٩٠٩

نخرج من هذا الاستعراض التاريخي إلى أنه في جميع الحالات وجبنا أراد الشارع النص على أن تكون المراقبة في جهة خاصة ذكر ذلك صراحة بل أنه في بعض الأحيان عبر عنها بلفظة الإبعاد كما سبق بيانه ولم يستبق حكم هذه المراقبة إلا للمتشردين المائدين أما بخصوص المشبوهين فلم يستبقها إلا في حالة الضمان الشخصي كما سبق بيانه . وفي حالة أخرى هي خليط من المراقبة التبعية والمراقبة الأصلية وهي الحالة المنصوص عنها في المادة الثانية عشر من القانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٩ إذا حكم على الشخص الموضوع تحت المراقبة أصلاً أو لارتكابه جريمة أو جنحة خاصة نص عليها في تلك المادة فقد ذكر أنه بعد انتهاء مدة العقوبة يعين له محل إقامة في جهة يعينها وزير الداخلية وتقرر له اللجنة مدة الملاحظة فيها

جاء بعد ذلك الشارع في القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ فأراد أن يضمه جميع الأحكام الخاصة بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم فحدد حالات التشرد وجالات الاشتباه ونظم الإجراءات التي تتخذ في حق المتشردين أو المشتبه في أمرهم واستلزم الإنذار في الحالتين ثم تكلم على مراقبة البوليس واستبقى في العقوبة الخاصة بالمتشردين عقوبة المراقبة في جهة خاصة . وفيما يختص بالمشبوهين التي حالة الضمان الشخصي فسقطت تبعاً لذلك عقوبة إبعاد المشتبه فيهم إلى مكان خاص ولم يحدد للمشتبه فيهم العقوبة المراقبة بدون ذكر مكانها

فن العسير بعد ذلك القول بأن الشارع يقصد بصفة عامة أن تكون المراقبة في مكان يحدده وزير الداخلية هذا الشارع الذي حرص في جميع الحالات على النص صراحة على هذا الحكم عند وجود مقتضياته والذي اتجه في سنة ١٨٩١ إلى « أن يجعل تقييد حرية الإنسان قاصراً على ما يكون لازماً حتماً وكافلاً للأمن العام » فلا يمكن بعد ذلك أن يقال أنه قصد عقوبة خاصة لم ينص عليها صراحة واذن فالشارع لا يقضي بالمراقبة كعقوبة أصلية في الجهة التي تعينها الحكومة للمحكوم عليه فقط بل قد تكون المراقبة كما في الحالة المنوّه عنها آنفاً - حالة المادة ١٢ قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٩ - عقوبة تبعية ومع ذلك تكون

في المكان الذي تحدده الحكومة وإذا أرادت محكمة النقض أن ندلها على حالة تكون فيها المراقبة عقوبة أصلية ولكن لا يحدد مكانها وزير الداخلية فهذه الحالة هي المنصوص عنها في المادتين الأولى والسادسة من قانون رقم ١٥ سنة ١٩٠٩ إذ ذكر أنه إذا ثبت للجنة أن المتهم من ضمن الأشخاص الذين اشترعهم الاعتداء على النفس أو المال تقرر بوضعه تحت الملاحظة لمدة خمس سنوات في محل إقامته لافي المكان الذي يحدده وزير الداخلية ولهذا تسقط الحجة التاريخية التي اعتمدتها محكمة النقض

وهل أدل على نية الشارع واتجاهه هذا من أنه في المادة الرابعة عشر من قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ ذكر بأن المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبها فيه أو متشرداً يجب أن يتقدم في ظرف ٢٤ ساعة لمكتب البوليس ليحدد مكان إقامته فلو كان جميع الأشخاص المشتبه في أمرهم يراقبون في مكان خاص لما كانت هناك فائدة من هذا النص ولذلك ترى محكمة النقض تواجه هذه الحجة بالاعتراض عليها بأنها تشمل أيضاً حالة المتشردين العائدين قاتلة في هذا الصدد إنه لو أخذ بعموم نص المادة لوجب أن يترك لجميع من يحكم عليهم بالمراقبة للتشرد حق اختيار الجهة التي ينوون اتخاذها محلاً لإقامتهم وهو أمر ظاهر بطلانه « وبديهي أن القياس بين حالة المتشردين وحالة المشتبه فيهم قياس مع الفارق لأن حالة المتشردين العائدين منصوص عنها في صلب القانون فليس من سبيل إلى تشبيهها بحالة المشبوهين . ومتى كان الحق ممنوحاً للمشبهين لتحديد محل مراقبتهم فيجب ألا يحرموا منه إلا بنص صريح خاص كما هو شأن المتشردين وكما كان دأب الشارع في التتويه به في جميع أدوار التشريعات التي صدرت بهذا الخصوص .

وهذا ما يجعلنا نعتقد بضرورة تدخل المشرع عاجلاً للحسم في هذا النزاع بنصوص جلية صريحة لا يحوطها اللبس والغموض وإلى أن يأتي ذلك الوقت فعسى أن تعدل محكمة النقض عن رأيها تحت ضوء الحجج التاريخية التي سقناها فيما سلف به القول وقد سبق أن غيرت قضاءها في مسائل هامة لا تخفى على المشتغلين بالقضاء .

محمد مختار عبد الله

وكيل نيابة الاسكندرية الكلية الاهلية

السنة العاشرة عشرة

فهرست

العدد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
تفتيش . دخول منزل برضا صاحبه . الزوجة أو الخلية . حقها في الأذن بدخول المنزل . التفتيش الحاصل برضاها . صحيح قانونا (المادتان ٥ تحقيق ، ١١٢ ع)	٤ مايو ١٩٣٦	١٣٣	٥٩
متشردون ومشتبه فيهم - ١ - انذار الاشتباه . عدم قابليته للسقوط . انذار التشرد . سقوطه بعد ثلاث سنوات - ٢ - مراقبة خاصة . القضاء بها . وجوب تحديد أجلها (المادتان ٦ و ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)	» » ٤	١٣٤	٦٠
اختلاس . مصوغات مسجلة على سبيل الوديعة . تبديدها . سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية عن هذه الجريمة . متى يتبدى ؟ (المادة ٢٩٦ ع)	» » ٤	١٣٥	٦١
شركة - ١ - شركة المحاصة . إثبات قيامها - ٢ - شركة تجارية فعلية . إثبات وجودها بكافة طرق الاثبات . (المادة ٩٣ تجارى)	» » ١١	١٣٧	٦٢
قتل بالتسميم . مادة سامة بطبيعتها . سلفات النحاس . لا تحدث الوفاة إلا اذا أخذت كيات كبيرة منها . طعمها اللاذع يمنع من تناول كمية كبيرة منها . وضعها في ماء شربه المجنى عليه . عدم وفاته . شروع في قتل . متى اقترن بنية القتل (المادة ١٩٧)	» » ١١	١٤٠	٦٣
هتك مرض . قرص امرأة في غفها . هتك عرض بالقوة	» » ١١	١٤١	٦٤
إعلان . توقيع شاهدين على الأصل والصورة . حكمته . وصول الاعلان فعلا . لا بطلان .	» » ١٨	١٤٢	٦٥
شاهد . عدم سماعه لدى محكمة الدرجة الأولى . الحكم في غيبة المتهم بناء على الأوراق . جوازه . عدم تمسك المتهم بسماع شاهد الاثبات لدى محكمة الدرجة الثانية . عدم سماعه . لا عيب (المادتان ١٦٢ و ١٨٦ تحقيق)	» » ١٨	١٤٣	٦٦

السنة السابعة عشرة

فهرست

العدد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
تزوير . سند دين . تأشير الدائن عليه . متى يكون تزويرا (المادتان ١٨١ و ١٨٣ ع)	١٨ مايو ١٣٦٦	١٤٤	٦٧
مخدرات . امساك الطيب دقراً خاصاً لقيد الوارد والمتصرف من المواد المخدرة . وجوبه . الاخلال بهذا الواجب . جريمة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر (المادة ٢٦ من قانون المخدرات)	» » ١٨	١٤٥	٦٨
تعويض . رفع الدعوى على أحد رجال الحكومة وعلى الحكومة بالتضامن . توجيه الحكومة دعوى الضمان الفرعية إلى المتهم . الحكم بعدم قبولها بحجة أنها سابقة لأوانها . خطأ (المواد ١٠٨ و ١١٥ و ١٥٢ مدني)	» » ٢٥	١٤٨	٦٩
وصف التهمة . تغييره . متى لا يعتبر إخلالاً بحق الدفاع . (المواد ١٩٤ و ١٩٩ ع والمادة ٤٠ تشكيل)	» » ٢٥	١٥٠	٧٠
١ - اختلاس أموال أميرية . الصراف . مساعد الصراف . مستوليته . جنائياً كسؤولية الصراف . (المادة ٩٧ ع) ٢ - اختلاس أموال أميرية . مطالبة الحكومة بالمصاريف التي تكبدتها بسبب ضلّة المتهم . الحكم برد المبلغ المختلس وبغرامة مساوية له . لا يمنع من الحكم بتلك المصاريف (٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية	٢٥ مايو ١٣٦٦	١٥٢	٧١
قوة الشيء المحكوم فيه . وحدة السبب . وحدة الخصوم . المراد منهما (المادة ٢٣٢ مدني)	٧ مايو سنة ١٣٦٦	١٥٥	٧٢
قض وإبرام . الطعن بمخالفة الحكم للقانون أو بمخالفة الوقائع الواردة به لما هو ثابت بالأوراق . وجوب ايضاح وجوه المخالفة . إضافة الملحق للملك . الأبنية . حصولها في أرض موقوفة	» » ٧	١٥٨	٧٣
	» » ٧	١٥٩	٧٤

المرد الثاني

فهرست

السنة السابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
من مال الغير : حكمها (المادتان ٤٤١ من قانون العدل والإنصاف و ٦٥ من القانون المدني)			
قاضي الأمور المستعجلة . تناوله موضوع الحق . لا يبطل حكمه . لا أثر له على الموضوع في ذاته (المادة ٢٨ مرافعات)	٧ مايو ١٩٣٦	١٦١	٧٥
مدین . دعوى ابطال تصرفات المدين . لاشان لقانون التسجيل فيها (المادة ١٤٣ مدني)	٧ » »	١٦٢	٧٦
إختصاص . الأوامر الادارية المحظور على المحاكم التعرض لها ماهيتها . اجراءات الحجز الاداري . الدعوى باطلها . من اختصاص المحاكم الاهلية (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)	١٤ » »	١٦٤	٧٧
حكم . تسببه . وجوب انصاف الاسباب على مقطع النزاع في الدعوى . انصافها على نقطة ثانوية . قصور مفسد للحكم (المادة ١٠٣ مرافعات)	١٤ » »	١٦٦	٧٨
١ - خير . الاعتراض على أعماله . وجوب إبدائه عند مباشرة الخير العمل أولدى محكمة الموضوع . ابدائه لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز - ٢ - نقض وإبرام . دعوى أصلية . دعوى ضمان فرعية . متى يصح للدعي الطعن في الحكم الصادر برفض دعوى الضمان ؟	١٤ » »	١٦٨	٧٩
وكالة . تجاوز الوكيل حدود توكيله . لا يلزم الموكل . حسن نية المستأجر المتعامل مع هذا الوكيل أو سوتها . لا تجدى	١٤ » »	١٧٠	٨٠
١ - نقض وإبرام . دعوى وضع يد . الدفع بان الأرض المتازع عليها من المنافع العامة . لا يغير طبيعة الدعوى . الطعن في الحكم الصادر منها من محكمة ابتدائية بصفة استئنافية . جواز الطعن فيه بطريق النقض (المادة ١٠ من قانون محكمة النقض) - ٢ - دعوى منع التعرض . شروط قبولها . مدى حق القاضي في بحث	١٤ » »	١٧١	٨١

العدد الثاني

فهرست

العدد السابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
هذه الشروط (المادة ٢٩ مرافعات) - ٣ - اضافة الملحق للملك . الطمي الحادث في مجرى ترعة . تطبيق المادة ٦٠ مدني عليه . لا يجوز . هذا الطمي من المنافع العامة . لا يجوز تملكه بوضع اليد ١ - استئناف . رفض دفع المدعي عليه أمام محكمة الدرجة الاولى الا واحدا منها قبله ورفضت الدعوى . استئناف المدعي هذا الحكم . طلب المدعي عليه في الاستئناف تأييد الحكم المستأنف . قضاء محكمة الدرجة الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وبطلبات المستأنف . النعي على الحكم الاستئنافي بعدم بحثه الدفع المرفوعة أمام محكمة الدرجة الاولى والتي لم يتمسك بها أمام محكمة الدرجة الثانية . لا يجوز ٢ - شفعة . عرض الثمن والملحق . خلاف الشفع والمشفوع منه في مدلول العبارة التي أوردها الشفع في صحيفة دعواه بخصوص العرض . رأى محكمة الموضوع في ذلك . لا رقابة عليه لمحكمة النقض ٣ - استئناف . اعلان صحيفة الاستئناف . الادعاء بعدم صحته . وجوب ابدائه لدى محكمة الاستئناف . السكوت عنه . الادلاء به لدى محكمة النقض . لا يجوز . اثبات التعهدات . الأوراق غير الرسمية . أساس حجيتها . تقدير القرائن والأدلة التي يطن بها على الورقة غير الرسمية . موضوعي (المادة ٢٢٧ مدني) حكم . تفصيل اسبابه . ردة على مطالب المدعي جملة . لا يعيه (المادة ١٠٣ مرافعات) ١ - وراثة . حكم بمنع تعرض . تأسيسه على القضاء بثبوت الارث المبني على النسب . حكم موضوعي بالوراثة . ٢ - تعرض . القضاء به . وجوب اثبات اركان الخطأ المستوجب . (المادة ١٥١ مدني)	١٤ مايو ١٩٣٦	١٧٤	٨٢
٢١	»	١٧٦	٨٣
٢١	»	١٧٩	٨٤
٢١	»	١٨١	٨٥

العقد الثاني	فهرست	السنه السابعة عشرة
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٦	٢١ مايو ١٩٣٦	١ - الطعن في الأحكام . مواعيده . من النظام العام . انقضاؤها يسقط الحق في الطعن . دعوى استحقاق فرعية . استئنافها . ميعاده . (المادة ٦٠٠ مرافعات) - ٢ - تقض وإبرام . سبب قانوني متعلق بالنظام العام . متى يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . - ٣ - دعوى الاستحقاق الفرعية . مناط اعتبارها كذلك . (المواد من ٥٩٤ - ٦٠١ مرافعات)
٨٧	٢١ » »	شفعة . علم الشفيع . تحصيل المحكمة حصوله من قرائن وأدلة مؤدية لذلك . لارقابة لمحكمة النقض (المادة ١٩ من قانون الشفعة)
٨٨	٢١ » »	١ - تسجيل . قانون التسجيل . عدم سريانه على المحررات الثابت تاريخها رسميا قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ - ٢ - تسجيل . قانون التسجيل . محل تطبيقه . - ٣ - تسجيل . صاحب اختصاص . متى يجوز له الاحتجاج بسبق تسجيل اختصاصه . وجوب توفر حسن النية . (المادة ٢٧٠ مدني) - ٤ - اختصاص . اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه . متى يكون أمر الاختصاص سندا ثابتا صحيحا ؟ (المادتان ٥٩٥ مدني و ٦٨١ مرافعات)
٨٩	٢٨ » »	نزاع ملكية . مزارع صغير . نزاع ملكيته من أجل غرامة محكوم بها عليه في جنحة . لا يجوز . (المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦)
٩٠	٢٨ » »	صلح . دعوى تزوير ودعوى موضوعية . عمل محضر صلح بحسم النزاع في الدعوى . طلب بعض الخصوم التصديق عليه . معارضة بعضهم في ذلك لعلها إبداءها . واجب المحكمة في هذه الصورة (المادة ٥٣٥ مدني)
٩١	١٩ فبراير ١٩٣٦	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر عقد إيجار . ثبوت تاريخه . حجته بالنسبة للغير . الدفع بصوريته (١٧)

العدد الثاني

فهرست

السنة السابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
كاليغ . لا تؤخذ بالقرائن العادية .			
١ - حراسة . ليست وسيلة من وسائل التنفيذ . جوازها إذا كانت وسيلة الوحيدة - ٢ - حراسة . عن أعيان منزوع ملكيتها جوازها . شروطها - ٣ - الحراسة . اجراء مستعجل متعلق بالتنفيذ لعدم تبديد الربيع . إفلاس مدني . لا وجود له في القانون المصري . غير مانع من أي اجراء لتمكين الدائن من حقه - ٤ - حراسة . جوازها في جميع الحالات . مع تحقق شروط الدعوى .	٢٢ أبريل ١٩٣٦	١٩٨	٩٢
١ - التزامات . صادرة من الوصي . في حدوده أو باذن المجلس الحسي . اعتبارها كأنها صادرة من القاصر . نفاذها عليه - ٢ - المجلس الحسي . نيابته عن عديم الأهلية . اشرافه على أعمال الوصي أو القيم . اقراره لها . اعتبارها استيفاء للتعاقد أو الالتزام عنه . نفاذها في حقه بعد اكتسابه للأهلية . الطعن في هذه التصرفات . جوازه أو عدمه . مداه - ٣ - قرارات المجلس الحسي في حدود اختصاصه . باعتماد حساب الوصي أو القيم . نفاذها - ٤ - قرارات المجلس الحسي . علاقة عديم الأهلية بوصيه أو قيمه . قبولها من الوصي أو القيم . نفاذها . عدم قبوله لها . اختصاص المحاكم	» » ٢٢	٢٠٢	٩٣
حجز تحت يد الغير . طلب تنيته أمام المحكمة الاستئنافية . طلب فرعي . تابع للأصل . جوازه	» » ٢٦	٢٠٧	٩٤
١ - قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى ملكية محكوم فيها . دعوى جديدة بجزء من هذا الحق . التبعيض المادي غير مؤثر . سرياته - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد السبب . عدم بيان سبب الملكية في الدعوى الأولى . تجديدها بسبب كان موجودا وقتها . عدم قبول الدعوى الثانية - ٣ - ثبوت التاريخ . في المحررات	» » ٢٦	٢١٠	٩٥

العدد الثاني

فهرست

العدد السابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
العرفية . ججيتها على الغير . معناه - ٤ - حكم ضد البائع . في دعوى مقامة قبل البيع مع علم المشتري بها . سريانه عليه - ٥ - ملكية المنقول . معنى التسليم الفعلي . حكمه في الشريعة . حالة الشيوخ الذي يحتمل القسمة . وجوب قسمته وتسليمه مفرزا . وما لا يحتمل القسمة . وجوب القبض			
حكم . الطعن فيه بالبطان . بغير الطرق القانونية المقررة . عدم قبوله . تنفيذه بعد ذلك . مانع من بطلانه . (٤) قضاء المحاكم الكلية	٦ مايو ١٩٣٦	٢١٦	٩٦
١ - اشكال شرعى . رفعه من المحكوم عليه أو من الغير . جوازه - ٢ - اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الاشكالات . غير مطلق . اختصاص المحاكم الشرعية بها . في حدود اختصاصها . ولاية المحاكم الاهلية على الاحكام الشرعية . محدودة .	٣ يناير ١٩٣٤	٢١٧	٩٧
اختصاص . دعوى داخلة في نصاب القاضى الجزئى . تعديل الطلب لا كثر من اختصاصه . وطلب احالة القضية على المحكمة انكليزية . جوازه . وجوب احالتها عليها	١٧ ابريل ١٩٣٤	٢١٩	٩٨
حكم محكمين . المعارضة فيه . بعد التنازل عنها . عدم قبولها دعوى . من ناظر الوقف . ضد المستحقين . باعتماد حساب الوقف . جوازها	٢٧ فبراير ١٩٣٥ ١٧ اكتوبر ١٩٣٥	٢٢١ ٢٢٣	٩٩ ١٠٠
١ - معارضة . في قرار اللجنة الجمركية . ميعاد سريانه . تابع لتاريخ تحريره وارساله للجنة المختصة - ٢ - قرار اللجنة الجمركية استحالة المصادره . الحكم بالغرامة . انعدام النص عليها . عدم جوازه	١٧ فبراير ١٩٣٦	٢٢٤	١٠١
١ - دعوى نزاع ملكية . سقوط الدعوى . كالتقادم - ٢ - تقادم . رفع الدعوى لمحكمة غير مختصة . قاطع له . - ٣ - تقادم -	١١ ابريل ١٩٣٦	٢٢٧	١٠٢

العدد الثاني

فهرست

العدد السابع عشر

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		بدأ سريانه . من تاريخ امكان رفع الدعوى من الدائن . سواء بحلول الاجل أو تحقق الشرط - ٤ - دعوى نزع ملكية - رفعها - مدتها القانونية . قطعها . العودة اليها بعد الانقطاع - مدته . (٥) القضاء المستعجل
١٠٣	٢١ مايو ١٩٣٦	١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بتسليم صورة تنفيذية من حكم . عدمه - ٢ - حراسة . دائن بدين مسجل وله الحق الأول على العقار الراسى مزاده عليه . حقه في تعيينه حارسا عليه
١٠٤	٢٩ أغسطس ١٩٣٦	١ - ولاية القضاء المستعجل . للحكم بالفسخ . بشرط الخطر المحقق بحقوق المؤجر . سداد الايجار جميعه . ناف للاستعجال - ٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بطرد المستأجر من العين مع الشرط الفاسخ بمجرد وقوع المخالفة وعدم النزاع في جديتها . ثابت - ٣ - اخلاء العين المؤجرة . حق المؤجر . البحث في استعماله لهذا الحق . أو اساءة استعماله له . ليس من اختصاص القاضي المستعجل . أسبابه .
١٠٥	٢٩ » »	١ - الأمر الإداري . تعريفه . شروطه - ٢ - امر اداري . مخالفته للقوانين . حالاته - ٣ - امر اداري . صادر طبقا للقانون او مخالفا له . او تجاوزا من السلطة في اختصاصها . عدم اختصاص المحاكم الأهلية في تأويله او ايقاف تنفيذه او الغاؤه . ينقلب الى تعويضات - ٤ - اعمال الاعتداء . او اغتصاب السلطة . خروجها عن وظيفة السلطة الادارية . اعتبارها باطلة بقوة القانون . جواز تعرض المحاكم لها لعدم اعتبارها او الغائها - ٥ - رجال الضبطية الادارية . وظيفتهم صيانة الأمن والنظام . مسئوليتهم عن ذلك . حقهم المطلق في الاجرامات التي يتخذونها . لا رقابة للمحاكم عليهم فيها . مخالفتهم للقوانين . غير مؤثر عليها - ٦ - اجرامات مقيدة

العدد الثاني

فهرست

العدد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
للحرية . صادرة من السلطة الادارية . في سبيل منع الجرائم وعدم الاخلال بالنظام . اعتبارها أوامر ادارية صحيحة - ٧ - أمر وزير الداخلية . باعتباره رئيساً أعلى للسلطة الادارية . بخلق مكان جمعية أو هيئة . تقيده لحرية الاجتماع أو العمل . غير مانع من نفاذه . توقيت الأمر أو عدمه . غير مؤثر عليه . - ٨ - إغلاق مكان . بمعركة السلطة الادارية . لا يعتبر عقوبة . تفصيله			
(٦) قضاء المحاكم المختلطة			
حق رهن . على عقار . المدين غير مالك له . عقد شراء غير مسجل . من المالك الحقيقي . عدم جواز احتجاج الراهن عليه . - ٢ - عقد بيع . صادر تحت احكام التسجيل السابقة . عدم توقيع المشتري عليه بالقبول . غير لازم - ٣ - هيئة مستورة . في صيغة عقد بيع . مستوف الشكل والشرايط القانونية . صحتها . الدعوى المباشرة . من الدائن على مدين مدينه . عدم ادخال المدين فيها . لا تقبل - ٢ - بيع . النص في العقد على سداد دين الدائن . حق الدائن المباشر . مقيد بتدخله في العقد أو قبوله لهذا التعهد . مسئولية مدنية . عامل . تلقى تعليماته من السيد وبإشراف نائبه . ثابتة	٨ يونيو ١٩٣٥	٢٤٢	١٠٦
حجز عقارى . مرسى مزاد . دفع الثمن في الميعاد المحدد من القاضى المتدب . اعادة البيع على ذمة الراى عليه المزاد . خطأ . طلب بطلان مرسى المزاد الثانى بدعوى أصلية . جوازه .	» » ٨	٢٤٣	١٠٧
١ و ٢ - ايجار أشياء . هلاك الشيء المؤجر أو خله . فسخ العقد . خطأ المستأجر . قاصر على مطالبته بالتعويض - ٣ - ايجار أشياء . فسخ العقد . حوالة الغير . نفاذا . احتجاج المستأجر بالفسخ في غيرها . آثاره .	» » ٨	٢٤٣	١٠٨
	» » ٨	٢٤٣	١٠٩
	» » ١١	٢٤٤	١١٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١٠١- محام . اتعاب المحاماة . تقديرها بأمر على عريضة . جوازها فيما عدا حالة الاتفاق . وفي حالة الطعن بالتزوير في العقد . قبولها - ٣ - أمر تقدير اتعاب . المعارضة فيه . قاصرة على مبدأ التقدير وقيمه تدخل . من الورقة في الاستئناف . سواء للاتضام إلى الطلبات أو طلب طلبات خاصة بهم . جوازه	١١ يونيو ١٩٣٥	٢٤٤	١١١
١ - حق الاسترداد . حالة شيوع مركب . استعماله بمعرفة شركاء البائع . جوازه . آثاره - ٢ - حق الاسترداد . في حصص على الشيوع . أو انصبه معينة من الحقوق . شاملة لها . ثابت - ٣ - حق الاسترداد . في الشريعة الإسلامية . الملاك على الشيوع بالميراث . معتبرون كالملاك الأصليين فيها - ٤ - حق الاسترداد . استعماله بالنسبة لكل . قياسا على الشفعة في المادة ٥٦٢ مدني مختلط . في حالة تنازل أحد الشفعاء . جوازه	» » ١٨	٢٤٤	١١٢
١ - حق . التنازل عنه . يجب ان يكون صريحا - ٢ - تقليصة . الصلح القضائي . افراض اشتراك دائنين عاديين وتصويتهم . حصوله بواسطة دائن مرتين واحد . اعتباره مجرد اتفاق مصدق عليه . وملزم للطرفين - ٣ - دين . وكيل الديانة . عن مصاريفه واتعابه . امتياز - ٤ - مصاريف قضائية . امتيازها في ثمن المنقول والعقار على دين الرهن . مهما كان تاريخ تسجيله	» » ١٨	٢٤٥	١١٣
١ - استئناف . دفع بعدم اختصاص القضاء المختلط . ابداءه لأول مرة . جوازه - ٢ - اسم مستعار . الوكيل فيه . يحل محل الأصلي ويجبه - ٣ - صورية البيع . الادعاء به تأييدا لدفع خاص بالنظام العام . كدفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة . جوازه . ابداءه في أي وقت - ٤ - اختصاص المحاكم المختلطة . تحديده . وقت رفع الدعوى . زوال العامل الأجنبي . غير مؤثر عليه - عدم	» » ١٨	٢٤٥	١١٤
١ - استئناف . دفع بعدم اختصاص القضاء المختلط . ابداءه لأول مرة . جوازه - ٢ - اسم مستعار . الوكيل فيه . يحل محل الأصلي ويجبه - ٣ - صورية البيع . الادعاء به تأييدا لدفع خاص بالنظام العام . كدفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة . جوازه . ابداءه في أي وقت - ٤ - اختصاص المحاكم المختلطة . تحديده . وقت رفع الدعوى . زوال العامل الأجنبي . غير مؤثر عليه - عدم	» » ١٨	٢٤٦	١١٥

العدد الثاني

فهرست

العدد السابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
اختصاص القضاء المختلط في الأصل . تدخل الصالح المختلط أثناء النزاع . مع عدم وجود مصلحة جدية ظاهرة . غير مانع في الأصل من اختصاصه به - ٥ - اختصاص القضاء المختلط . بناء على اختصاص عقارى . ضد مدين ملى . انعدامه .			
١ - حق الامتياز . التنازل عنه . شرطه ان يكون صريحا .	١٨ يونيو ١٩٣٥	٢٤٧	١١٦
٢ - آلات . التصاقها بالأرض . اعتبارها عقارا - ٣ - ثمن أشياء منقولة . الاتفاق على تحرير سندات تحت الاذن بها . لا يعتبر استبدالاً - ٤ - آلة رى . موضوعة على أرض . اعتبارها منقولا .			
حق امتياز البائع لا يسرى الا بالنسبة للدائنين العاديين . لا الدائنين المرتنين سابقين أو لاحقين - ٥ - عقار بالتخصيص . وابدور رى . التصاقه بالأرض . اعتباره كذلك - ٦ - عقارات بالتخصيص شمول الرهن لها مع الأرض في المزداد الحاصل عنها . احتفاظ البائع بملكيتها . عدم دفع ثمنها . اعتبارها منقولا . عدم دخولها في الرهن والمزداد - ٧ - عقارات بالتخصيص في حكم المادة ١٦ مدنى مختلط ومنقولات في حكم المادة ١٨ منها . الفارق بينهما			
١ و ٢ - قضاء مختلط . اختصاصه . دائن مرتين أجنبي . تخالسه بدينه . الزامه بالشطب . اجراءات توزيع أمام المختلط . الصالح المختلط . زواله . تأثيره على الاجراءات الحاصلة فعلا امام هذا القضاء - ٣ - توزيع بين الغرماء . معارضة المدين فيها . استئناف الدائن . عدم حضور المدين استئنافا . تمسك المستأنف بالمعارضة . جوازه .	» » ١٨	٢٤٨	١١٧
١ - تقليصة . حكم صادر بأشبار الاقلاص . تحديد ميعاد التوقف عن الدفع . جواز استئناف - ٢ - دعوى تقليصة . تدخل فيها . رفضه . عدم استئنافه . عدم قبول التدخل استئنافا . قوة	» » ١٩	٢٤٩	١١٨

العدد الثاني

فهرست

السنة العاشرة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم	صفحة
الشيء المحكوم فيه - ٣ و ٤ - افلاس . توقف عن الدفع . مدين . قيامه بسداد ديونه . أو تسويتها . حالاته . عدم الحكم به			
١ - معارضة في قائمة شروط البيع . لأسباب موجودة وقت التنيه . عدم قبولها . - ٢ - حجز عقارى . دعوى أصلية يطلان اجراءات نزاع الملكية . بناء على أسباب خاصة بالتنيه . عدم قبولها . - ٣ - دعوى تعويض . من المدين . بدعوى سداد الدين المنزوع الملكية من اجله . رفضاً - ٤ - توزيع بين الدائنين . تحديد مقدار الدين . عند التوزيع	٣١ أكتوبر ١٩٣٥	٢٤٩	١١٩
مسئولية . حادث سيارة . القوة القاهرة . انعدامها .	» » ٣١	٢٥٠	١٢٠
حجز ما للدين لدى الغير . عدم التقرير بما فى الذمة .	» » ٣١	٢٥٠	١٢١
مسئولية المحجوز لديه قبل الحاجز . تقديرها . متروك للمحكمة معارضة . عن حكم وصف خطأ انه غيائى . وهو حضورى . عدم قبولها .	» » ٣١	٢٥٠	١٢٢
رفت . مستخدم . التنيه عليه بمهلة كافية . ضرورته . مراعاة مدة الخدمة وأهمية العمل .	٦ نوفمبر ١٩٣٥	٢٥١	١٢٣
اختصاص المحاكم المختلطة . اتخاذ اسم مستعار . لابعاد اختصاص القضاء الأهلى . عدم قبوله .	» » ٦	٢٥١	١٢٤
شريك . منفصل عن الشركة . حقه فى التجارة . مقيد بتعاقد . المزاوجة الغير المشروعة . محرمة . بمقتضى القانون العام .	» » ٦	٢٥١	١٢٥



المجلة

مجلة قضايا إسلامية

نفس طائفة الماسية لأهل

السنة السابعة عشرة

نوفمبر سنة ١٩٣٦

العدد الثالث

Les grandes réparations
peuvent sortir du droit; nous ou
nos enfants pouvons les espérer,
car l'avenir n'est interdit à
personne.

(Gambetta)

أقيموا الحدود في السفر والحضر على البعيد
والقريب ولا تبالوا في الله لومة لائم
(حديث شريف)
أوقفوا الحدود ما وجدتم موقفاً ولأن
يخطيء الإمام في العفو خير من أن يخطيء
في العقوبة فإذا وجدتم مخرجاً للمسلم فادروا
عنه الحدود (عمر بن الخطاب)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بنحري المجلة أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجلة المصاحفة ونحريها»

بميدانه عليم رقم ١

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في هذا العدد الاحكام الآتية :

عدد	
١١	حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار الجنائية
١٥	» » » » » المدنية
٩	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الاهلية
٥	» » » المحاكم الكلية
٥	» » » القضاء المستعجل
٦	احكام صادرة من المحاكم الجزئية
٢٠	حكماً صادراً من المحاكم المختلطة

وقد لخص أحكام محكمتي النقض كالمعتاد حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض .
وأشرف على التاخيص والمراجعة حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بها .



ان معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى وقد صادق عليها مجلس النواب في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ومجلس الشيوخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ تفتح عهداً جديداً في حياة مصر الناهضة . وتمهد الطريق لتمتع البلاد بكامل سيادتها بما في ذلك تطبيق تشريعها على سكان البلاد اجمعين . لذا كان لزاماً علينا بعد تصديق البرلمان المصرى والانجليزى أن نشر نص المعاهدة والقانون الصادر . بالمصادقة عليها

ونسأل الحق جلت قدرته أن يوفق البلاد في حياتها الجديدة إلى ما تصبو اليه من المجد والرفعة في ظل ملك البلاد فاروق الأول أدامه الله

لجنة تحرير المجلة
محمد يوسف — رافع اسكندر

قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة محمد فهمي حسين بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة يوسف رفعت بك رئيس نيابة الاستئناف)

قدم دفعا لمحكمة الموضوع يطلان التفتيش الذي وقع عليه شخصيا لأنه لم يكن في حالة تلبس فردت على هذا الدفع برد بني على فرض جدلي خاطيء مخالف للقانون .

« ومن حيث ان الواقعة التي أثبتتها الحكم الابتدائي والتي أقرها الحكم المطعون فيه أن العسكريين على سيد احمد وعبد الحميد حسن حسنين شاهدا الطاعن وهو يحاول اخفاء قطعة الحشيش في حجرة فضبطاه في الحال وأخذ من يده بالقوة القطعة المذكورة وعندئذ سقطت من الطاعن تقود عائق بها مادة الحشيش ثم سلماه لضابط البوليس وظاهر من هذه الواقعة ان الطاعن كان في حالة تلبس بجريمة احراز الحشيش خلافا لما يدعيه الطاعن وهذا التلبس يميز لرجال البوليس ولكل فرد حق القبض على الشخص المتلبس طبقا للمادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات التي نصت على أن من واجب كل شخص شاهد الجاني متلبسا

١٢٦

أول يونيه سنة ١٩٣٦

تلبس . شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة . حالة تلبس .

القبض عليه وتفتيشه . صحيح قانوناً .

(المادة ٧ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا شوهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة في حجرة فهذه حالة تلبس توجب على من شاهده حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك . وتفتيش المتهم في هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحاً قانوناً لأن التفتيش الشخصي من توابع القبض بل من مستلزماته .

المحكمة

« من حيث ان مؤدى وجهى الطعن ان الطاعن

(١) استبطلت قواعد هذه الاحكام حضرة عمود اقدى عمر سكرتير محكمة النقض وراجعها واقراها حضرة صاحب العزة حامد بك فهمي المستشار بمحكمة النقض والابرار

بالجريمة أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك إذا كان ماوقع منه يستوجب القبض عليه احتياطياً ولا شك في أن جريمة احراز المواد المخدرة مما يستوجب قانوناً القبض الاحتياطي على المحرز ومادام القبض على المتهم في هذه الحالة قد وقع طبقاً للقانون فيكون تفتيشه لضبط المادة المخدرة صحيحاً قانوناً لأن التفتيش الشخصي من توابع القبض بل ومن مستلزماته ومن ثم تكون محكمة الموضوع على حق في رفض مادفع به الطاعن من بطلان التفتيش المذكور.

(طعن السيد ابراهيم جومر ضد النيابة رقم ١٦٠٢ سنة ١٩٣٦)

١٢٧

٨ يونيو سنة ١٩٣٦

اثبات في المراد الجنائية . اعتراف المتهم . حق المحكمة في تجزئته .
أخذنا الشطر الخاص بتوافر ظرف سبق الاصرار .
إهدار شطره الآخر الخاص باشتراك غيره المتهم
في القتل معه . لا يعيب الحكم .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تجزئ اعتراف المتهم فتأخذ ببعضه وتهذر بعضه . فإذا أخذت متهماً باعترافه عن سبق الاصرار ولم تأخذ بما قرره عن اشتراك غيره معه في القتل فذلك لا يعيب حكمها . خصوصاً إذا كان سبق الاصرار مدلولاً على توافره بوقائع أخرى ذكرها الحكم .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان بالحكم المطعون فيه قصصاً في بيان واقعة سبق الاصرار اذ المحكمة اعتمدت على اعتراف الطاعن في التحقيق مع انها

عند اخذها به أغفلت ذكر شيء عن الاتفاق الذي حصل بين الطاعن وشخصين آخرين على انتظار المجنى عليه في وقت متأخر من الليل وفي مكان مهجور من الحارة بما لا يمكن تصور ثبوت سبق الاصرار عند المتهم الاعلى اساسه فاذا كانت المحكمة استبعدت بحكمها براءة المتهمين الآخرين أم جزء من الاعتراف وهو الذي ينصب على سبق الاصرار اصبح الحكم خالياً من بيان واقعته فالحكم اذن ظاهر النقص من هذه الناحية لانه وقد اعتمد على الاعتراف فيما يتعلق بنصيب الطاعن في الجناية واستبعد ما يتعلق بالمتهمين الآخرين لم يبق امامه مسوغ للاعتماد عليه في تقرير واقعة سبق الاصرار التي لم تظهر في الاعتراف الا بمناسبة الاتفاق السابق .

« وحيث ان كل ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه فيما قاله بشأن سبق الاصرار هو انه اذ برأ الشخصين اللذين قال الطاعن بتأمره معها على القتل بالمجنى عليه يكون اعتراف الطاعن قد انهار وسبق الاصرار قد انعدم .

« وحيث انه لا ريب في ان لمحكمة الموضوع ان تجزئ اعتراف المتهم فتولي بعضه ثقة وتلتفت عن البعض الآخر عما لا ترتاح لتصديقه ولذا قد كان من سلطة محكمة الموضوع المطلقة ان تؤاخذ الطاعن باعترافه عن سبق الاصرار دون ان يتعارض ذلك مع ما رآته من عدم تصديقه فيما قاله عن اشتراك آخرين معه في القتل على ان ما أورده الحكم خاصة بسبق الاصرار جاء من جهة أخرى مبنيًا على ما يأتي « وحيث أن سبق الاصرار متوافر » « لديه (أي الطاعن) ايضاً من استدراجه للمجنى » « عليه من بلده منقرش الى بني سويوه والاكتار » « عليه بالشرب الى ان ثمل فأصبح لا يقوى على » « الدفاع عن نفسه واخذ اباه بعد ذلك ليلا الى »

« وحيث ان طعون الطاعين الثلاثة الاولين حازت شكها القانوني .

« وحيث ان محصل الوجه الاول هو ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهمين في هذه الواقعة لمحاكمتهم باعتبارهم فاعلين أصليين في جريمة القتل وترافع الدفاع على هذا الأساس غير أن الحكم المطعون فيه غير الوصف وأضاف وقائع لم يتناولها التحقيق وهو وجود متهمين مجهولين عدم فاعلين أصليين وعد الطاعين شركاء لهم في الجريمة بالاتفاق والمساعدة فهذا التغيير وهذه الاضافة مع عدم لفت الدفاع اليهما فيها إخلال بحق الدفاع موجب لتقضى الحكم .

« وحيث ان الواقع هو ان النيابة رفعت الدعوى على الطاعين على أساس أنهم فاعلون أصليون في حادثة قتل المجنى عليه ولكن الذي تتيته محكمة الموضوع هو أن الطاعين لعداء بينهم وبين المجنى عليه اتتوا قتلهم فأمروا على ذلك مع مجهولين وذهبوا جميعا لمكان معين ثم ذهب الطاعن الثالث لمقابلة المجنى عليه واستدرجه الى حيث ينتظر المتآمرون فريستهم ثم قال الحكم بعد ذلك « وما ان استقر المجنى عليه في مكانه حتى انهال عليه الاشخاص المجهولون الذين كانوا مع المتهمين المذكورين ضربا بالعصى والسكاكين والبلط والحشيت واستمروا كذلك حتى أجهزوا عليه واشترك المتهم الاول والثاني معهم في ذلك بأن أطلقا عليه عدة أعيرة نارية وقد حدث له الاصابات الميئة بالكشف الطبي الخ . . . ، ومن هذا يرى ان الواقعة المستندة الى الطاعين لم يطرأ عليها تغيير وكل ما في الامر ان المحكمة رأت ان العبارات النارية المطلقة من الطاعين الاول والثاني لم تكن هي التي أودت بحياة المجنى عليه بل ان الوفاة كانت نتيجة لطعنات الاشخاص

« الطريق الموصل لتقريش لاجل التمكن من قتله » وفي هذا الذي ذكره الحكم وحده مايكفي للتدليل على سبق الاصرار بصرف النظر عما جاء باعتراف الطاعن عن التآمر .

(طعن حسن احمد عبد الله فرحات ضد النيابة رقم ١٤٠٨ سنة ١٩٣٦)

١٢٨

٨ يونيه سنة ١٩٣٦

تحقيق . ضابط بوليس . اثباته أقوال متهم في محضر . قيمة هذا المحضر من الوجهة القانونية .

المبدأ القانوني

لامانع قانونيا يمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من أقوال أدلى بها فجأة وعلى غير انتظار في محضر ما دامت الظروف التي حصل فيها الادلاء بتلك الأقوال كانت تقتضي المبادرة الى اثباتها ولم تذكر تسمع للضابط بان يتصل بالنيابة ليتلقى رأيها في الامر . وهذا المحضر يعتبر رسميا لصدوره من موظف مختص بتحريره . فاذا وجد ضابط بوليس في مستشفى وطلب اليه مقابلة أحد المرضى (وهو متهم في جريمة) فأدلى اليه بأقوال عن هذه الجريمة وأيده في هذه الأقوال متهم آخر كان مريضا بالمستشفى فدون الضابط هذه الأقوال في محضر حرره خصيصا لذلك فاعتبرت المحكمة هذا المحضر رسميا واعتمدت على ما أثبت فيه من الأقوال فليس في ذلك مخالفة للقانون في شيء .

المحكمة

« من حيث ان الطاعن الرابع لم يردف تقريره بتقديم الأسباب فطعته إذن غير مقبول شكلا عملا بنص المادة ٢٣١ جنائيات .

المجهولين فلم يبق بعد هذا سوى وجود الطاعنين مع الفاعلين الأصليين بنية قتل المجنى عليه فإذا ما اتضح للمحكمة ان الوفاة كانت من اعتداء الاشخاص المجهولين كان من حقها بل من واجبها عملا بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وضع الأمور في نصابها بأن تعطى عند الحكم في الدعوى الواقعة الثابتة لديها والتي تناولها التحقيق والمرافعة الوصف القانوني الصحيح بدون ضرورة لسبق تنبيه الدفاع لذلك لا سيما ان الوصف صحيح للأفعال الثابتة في هذه الدعوى هو اشتراك الطاعنين في جريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار وهذه الجريمة بما يسوغ لمحكمة الموضوع ان توقع على مرتكبها عقوبة أخف من عقوبة الفعل الأصلي عملا بالمادة ١٩٩ عقوبات .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني هو ان الحكم المطعون فيه بعد ان قال بأن ما أطلقه الطاعنان الأول والثاني من العيارات كان لابعاد نسبة التهمة الى المتهمين في الحادثة غير أن نية القتل كانت منعدمة إذ الحكم يقول بظهور نية القتل من الآلة المستعملة وفي هذا تناقض في التدليل يجعل الحكم باطلا غير متفق مع القانون

« وحيث ان الواقع هو ان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة القتل آتفة الذكر قال « ثم عمد المتهمون بعد ذلك الى ترتيب ابعاد نسبة التهمة اليهم فأطلق المتهم الأول ثابت مهران على أخيه المتهم الأخير احمد مهران عيارين نارين أصاباه في رجله كما أطلق احد المتهمين الأول والثاني عيارا ناريا على صاحب المسكن محمود عبد الحفيظ أصابه في أعلى فخذه الايمن الخ » ولا شك في أن مؤدى عبارة الحكم هو توقي نية القتل لدى الطاعنين فيما كان منهما من اطلاق

النار عقب الحادثة بقصد التضليل الا ان الحكم لما عرض لتطبيق القانوني اعتبر نية القتل متوفرة لدى الطاعنين وطبق عليهما المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ عقوبات وكان الواجب مع اتقاء نية القتل اعتبار ما وقع من الطاعنين بمجرد احداث جروح بالمجنى عليهما في هذه الحادثة وتطبيق المادة التي تقتضيها نتيجة هذه الجريمة الا ان هذا الخطأ في الحكم جاء عديم التأثير في العقوبة التي أنزلتها المحكمة بالطاعنين ذلك لانها طبقت المادة ٣٢ عقوبات بناء على ما رآته من الارتباط بين ما أسند الى الطاعنين من أفعال وحكمت عليهما بالعقوبة الاشد وهي الخاصة بجريمة الاشتراك في القتل فلا مصلحة اذن للطاعنين في إثارة هذا الوجه .

« وحيث ان الوجه الثالث مبنى على ان الحكم المطعون فيه اعتبر الورقة التي يقول ضابط البوليس انه جمع فيها استدالات محضرا رسميا مع ان التحقيق كان في يد النيابة ولم تندبه لاجراء شيء منه وترتب على هذا الاعتبار ان المحكمة أخذت بما سمته اعترافا لوروده في هذه الورقة مع ان كل الدلائل دلت على ان ما ورد في هذه الورقة غير صحيح .

« وحيث ان واقعة الحال هي ان ضابط البوليس كان ذات ليلة بالمستشفى فطلب اليه مقابلة أحد المرضى فإذا هو الطاعن الرابع الذي صرح له بأن العيارات أطلقت عليه من الطاعنين الأول والثاني وأيده في هذا القول محمود عبد الحفيظ الذي كان بالمستشفى بنفس الغرفة فكان من ضابط البوليس ان دون هذه الأقوال في محضر حرره خصيصا لذلك واعتبرته المحكمة بأنه محضر رسمي ووصفت ما دون به بأنها أقوال وتصريحات وقدرتها بما رأت وليس في هذا ما يخالف القانون في شيء ما اذ لا مانع يمنع ضابط البوليس من

العقوبات بغض النظر عما إذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلاً على الطرف الآخر في التعاقد أو على صاحب الشيء الواقع فيه التصرف . فمن رهن منقولاً ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من المرتهن يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المرتهن ضرر فعلاً بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول .

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو أن النصب لا يقع إلا على من كان فريسة الواقعة المكذوبة وضاع عليه ماله بسبب ذلك والامر ليس كذلك في هذه الدعوى إذ واقعة الحال بحسب ما اشتمل عليه الحكم المطعون فيه هي أن الطاعنة رهنّت بعضاً من المنقولات المسروقة إلى أخرى وحصلت بذلك على مبلغ ستة جنبيات وقد قرر الحكم في الوقت نفسه تبريراً للقضاء بالتعويض للجنبي عليه أن هذا الأخير سيكون مضطراً إلى دفع قيمة هذا الدين لاستخلاص المنقولات المرهونة وبذا قطع بأن المرتهن لم تقع عليها جريمة لأن مادفعته ديناً ستحصل عليه ما يبيع المرهون أو بدفع قيمة الرهن من مالكها .

« وحيث أن المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات نصت على معاقبة كل من استولى من الغير على نقود أو ما شاكلها بالطرق التي يثبتها المادة ومن بينها (التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له (للتصرف) ولا له حق التصرف فيه ، وبين بجلاء من هذا النص أن العقاب هو عن مجرد حصول التصرف في مال الغير على نقود أو غيرهما عن طريق هذا التصرف بصرف النظر

القيام من تلقاء نفسه وفي ظروف تستدعي السرعة ولم يكن في وسعه أن يتصل فيها بالنيابة ويتلقى أذنها لا مانع يمنعه من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من تصريحات أدلى بها فجأة وعلى غير انتظار في محضر كما أنه لا خطأ في اعتبار هذا المحضر رسمياً لأنه صادر من موظف مختص بتحريره على أساس أنه جمع استدالات . وعلى كل فتقدير هذه الاستدلالات موكل للحكمة وقد قالت فيها كلمتها الفاصلة فلا محل للمناقشة فيها لدى محكمة النقض

« وحيث أن محصل الوجه الرابع هو أن الحكم المطعون فيه ذكر أن وجود أحد المتهمين بمكان الحادثة وكونه صاحب مصلحة وسكوته عن إصابته يعتبر اشتراكاً مع ان الاشتراك يتطلب أعمالاً إيجابية والوجود بمحل الحادثة والعلم بالجريمة ووقوعها تحت ناظرى شخص لا يعتبر اشتراكاً في نظر القانون .

« وحيث أن هذا الوجه خاص بالطاعن الرابع الذي لم يقبل طعنه شكلاً ولا مصلحة لباقي الطاعنين في مناقشته واذن يتعين عدم الالتفات إليه .

(طعن ثابت مهران على وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٤٢٣ سنة ٦ ق)

١٢٩

٨ يونيو سنة ١٩٣٦

نصب . حصول التصرف في ملك الغير . متى يعتبر نصباً ؟
(المادة ٣٩٣ ع)

المبدأ القانوني

إن مجرد الاستيلاء على نقود عن طريق التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للتصرف ولا له حق التصرف فيه يعتبر نصباً معاقباً عليه بمقتضى المادة ٢٩٣ من قانون

عما اذا كان الضرر قد وقع على الطرف الآخر في التعاقد أو على صاحب الشيء الواقع فيه التصرف واذن فاركان الجريمة تعتبر متوافرة في هذه الدعوى ولولم يلحق المرتبة ضرر بسبب اقتضاها قيمة القرض من المجنى عليه بعد وقوع الجريمة .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني هو أن المحكمة الاستئنافية حين ألغت حكم البراءة ذكرت ان الطاعنة اعترفت في القسيمة رقم ٥٤٩٩٧ من محضر تحقيق البوليس بأن المنقولات المسروقة ملك المجنى عليه مع ان هذا غير صحيح ولا محل للاعتراض على ذلك بأن في الحكم أدلة أخرى اذ لا شك في أن محكمة الموضوع عند موازنتها بين الأدلة كانت متأثرة بالاعتقاد بأن هناك اعترافا فاذا انعدم الاعتراف أصبح التقدير كله محل شك .

« وحيث ان هذا الوجه في غير محله اذ ثابت من القسيمة المشار اليها في وجه الطعن ان الطاعنة اعترفت اعترافا صريحا لاشبهة فيه بملكية المجنى عليه للمنقولات فاستناد المحكمة الى هذا الاعتراف واتخاذ دليل اثبات لا غبار عليه .

(طعن منيرة سيد أبو الملاح ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٤٢٨ سنة ٦ ق)

١٣٠

٨ يونيو سنة ١٩٣٦

وصفتهمته . تقديم متهم باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة في جريمة قتل مع سبق الاصرار . استبعاد ظرف سبق الاصرار . اعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد دون تنبيه الدفاع . اخلال بحق الدفاع

(المواد ٣٠ و ٢٧ و ٤٠ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا قدم متهم إلى المحاكمة باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة مع آخرين في جريمة

قتل مع سبق الاصرار ثم استبعدت المحكمة ظرف سبق الاصرار وعدلت التهمة المنسوبة إلى هذا المتهم من اشتراك في قتل بطريق الاتفاق والمساعدة إلى قتل عمد بدون سبق إصرار وعاقبته على ذلك بدون تنبيه الدفاع عنه إلى هذا التعديل في وصف التهمة فذلك يعتبر اخلا لا بحق الدفاع خصوصا وأن استبعاد ظرف سبق الاصرار يجعل هذا المتهم مسئولا عن فعله وحده والفعل المنسوب إليه بحسب قرار الاتهام بعد استبعاد ظرف سبق الاصرار لا يمكن اعتباره جريمة قتل تامة . وهذا الاخلال بحق الدفاع يستلزم نقض الحكم .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان النيابة اتهمت الطاعن مع ثلاثة آخرين بأنهم اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول من بين المتهمين الاثنتين الأولين في قتل عبد القوي على الحاج سالم عمدا بأن اتفقوا جميعا على قتل المجنى عليه وأعدوا عدتهم لذلك فسلح المتهمان الأولان كل منهما بمسدس والاثنان الآخران كل منهما بفأس وتوجهوا الى الحقل حيث كان المجنى عليه وأطلق المتهمان الأولان عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصدين قتله فأصابه أحدهما في صدره وقبض المقتدوف الى التجويف وأصاب احشائه الداخلية مما أدى الى وفاته وقد وقعت الحادثة بسبق اصرار على ارتكابها وطلبت النيابة عقابهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من قانون العقوبات وقررت قاضي الاحالة احالتهم طبقا لهذه المواد

ويتلخص هذا الوصف في أن القتل مشاع بين المتهمين الأول والثاني أي أن القاتل غير معلوم بالذات ولكن نظرا لاعتبار النيابة أن هناك سبق اصرار من جميع المتهمين فيكونون مسئولين جميعا عن جناية القتل فأعد محامي الطاعن دفاعه عن هذا الوصف ويكفيه لتبرئته أن يتقن سبق الاصرار حتى يكون كل واحد من المتهمين مسئولا عن عمله بالذات ونظرا الى أن الاتهام سلم بأنه لا يعرف من القاتل فكان من الواجب براءة جميع المتهمين ولكن المحكمة أنشأت تهمة جديدة بوصف جديد خاص بأن أثبتت في حكمها أن الطاعن قتل عمدا المجنى عليه بأن أطلق عليه عيارين ناريتين بقصد قتله أصابه أحدهما في صدره وأحشاؤه وأدى ذلك الى وفاته وطبقت المادة ١٩٨ عقوبات ولا شك أن هذه التهمة الجديدة تقتضي دفاعا جديدا ينصب على نسبة القتل للطاعن وحده وهو دفاع يخالف الدفاع عن التهمة الأولى الذي يكفي فيه نفي سبق الاصرار فكان الواجب قانونا تنبيه الدفاع في الجلسة الى هذا التغير واعطائه أجلا ليحضر فيه دفاعه ولكن هذا لم يحصل بل ظهر هذا التغير بعد صدور الحكم من الاطلاع عليه وهذا الخطأ في الاجراءات ترتب عليه الحكم على المتهم بدون دفاع .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان الطاعن قدم للحكمة مع ثلاثة آخرين على أساس انهم اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول من بين المتهمين الاثنين الأولين في قتل المجنى عليه عمدا بأن اتفقوا جميعا على قتله واعدوا عدتهم لذلك فتسلح المتهمان الأولان كل منهما بمسدس والاثنان الآخران كل منهما بفأس وتوجهوا الى الحقل حيث كان المجنى عليه وأطلق المتهمان الأولان عليه ثلاثة

أعيرة نارية قاصدين قتله فأصابه أحدهما في صدره وتقد المقتوف الى التجويف وأصاب أحشاؤه الداخلية مما أدى الى وفاته وذلك بسبق اصرار طبقا للواد ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ و ١٩٤ و ١٩٥ عقوبات وقد ثبت للمحكمة أن ركن سبق الاصرار غير متوافر وان الطاعن وحده هو الذي أطلق على المجنى عليه عيارين ناريتين أصابه أحدهما وان المتهم الثاني ضرب المجنى عليه بماسورة الفرد على جبهته وعندما انطلق العيار عفوا من الفرد خلف المجنى عليه ولم يصبه فادانت الطاعن على أساس انه القاتل وحده طبقا للمادة ١٩٨ عقوبات وبرأت باقي المتهمين ، من هذه التهمة ويؤخذ من ذلك أن المحكمة عدلت التهمة المنسوبة للطاعن من اشتراك في قتل بطريق الاتفاق والمساعدة الى قتل عمد بدون سبق اصرار ولم تنبه الدفاع الى هذا التغير .

ومن حيث ان نسبة القتل العمد الى الطاعن واعتباره فاعلا أصليا بعد ان كان شريكا بالاتفاق والمساعدة بدون تنبيه الدفاع الى ذلك فيه اخلال بحقوق هذا الدفاع لأن المحكمة أضافت على التهمة عنصرا جديدا لم يكن محل دفاع ولم يكن يترفعه خصوصا وان المحكمة استبعدت ظرف سبق الاصرار مما يجعل الطاعن مسئولا عن قتله وحده ولا يمكن اعتبار الفعل المنسوب اليه بحسب قرار الاتهام وبعد استبعاد ظرف سبق الاصرار جريمة قتل تامة وهذا الاخلال بحقوق الدفاع يستلزم نقض الحكم واحالة الأوراق الى محكمة جنايات طنطا للحكم فيها مجددا من دائرة أخرى .

(طعن سليمان ابراهيم رعد ضد النيابة وآخرين مدعي بحق مدني رقم ١٥٩٣ سنة ٦ ق)

١٣١

٨ يونيو سنة ١٩٣٦

خير . تقريره . الاعتماد عليه كدليل للاثبات أو النفي .
مضى يجوز . تقرير خير في دعوى أمام المحكمة
المختلطة . طلب ضم هذا التقرير . رفضه . اعتماد
المحكمة على هذا التقرير في إدانة المتهم بالتزوير .
إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

لا يجوز قانوناً الاعتماد على تقرير خير
كدليل للاثبات أو النفي إلا بعد أن يتمكن
الأخصام من مناقشته والادلاء للمحكمة
بملحوظاتهم عليه . ولا يتيسر ذلك في أحوال
المضاهاة إلا إذا كانت أوراقها موجودة في ملف
الدعوى ومخالفة ذلك تعتبر إخلالاً بحق الدفاع
مبطل للحكم . خصوصاً إذا طلب الخصم من
المحكمة تمكينه من الاطلاع على تقرير الخير ولم
تجبه المحكمة إلى طلبه . فإذا أدانت المحكمة متهما
في جريمة تزوير إعتياداً على ماقرره خير ندمته
المحكمة المختلطة في قضية تجارية من أن بصمة
السند (موضوع النهمة) مزورة ولم تستجب
إلى طلب محامي المتهم ضم أوراق المضاهاة التي
قام بها ذلك الخير إلى ملف الدعوى الجنائية
لتحقيق دفاعه بأن الأساس الذي بني عليه هذا
التقرير غير صحيح ولم ترد على هذا الطلب
بشيء كان حكماً معيياً متعيناً نقضه

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجهين الأول والثاني

من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه بني على
تقرير الخير الذي عينته المحكمة المختلطة وأن أساس
هذا التقرير أوراق المضاهاة التي يقول الخير أنه
تبين له منها أن بصمة ختم السند مزورة ومنقولة

بالمخايلة عن بصمة ختم توكيل صادر من المجنى
عليه مع أن أوراق هذه المضاهاة لم تضم لملف
القضية الجنائية ولم تطلع عليها المحكمة التي أصدرت
الحكم المطعون فيه ولقد طلب الطاعنان
من المحكمة الجزئية ومن المحكمة الاستئنافية ضم هذه
الأوراق مع ورقين آخرين فلم تجب كل من
المحكتين هذا الطلب فضلاً عن أن الطاعنين تمسكا
بإعلان تقرير الخير وبينما أوجه هذا البطلان
وطلبا تدب خير آخر أو ثلاثة خبراء فلم يفصل
الحكم المطعون فيه في هذا الطلب ولم يرد عليه
ويقول الطاعنان أن هذا يعتبر اجحافاً بحقوقهما
ووجها مهما لبطلان الحكم المطعون فيه

« ومن حيث أنه بالرغوع للحكم الابتدائي الذي
أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه يرى أن المحكمة
قضت بالعقوبة على الطاعنين لا شترا كما مع آخر
في تزوير سند بدين على عيسى عبد العال ولأن
ثانها استعمل هذا السند مع عليه بتزويره . وقد
ذكر الحكم المذكور أن أهم الأسباب الأساسية التي
استندت المحكمة إليها في ثبوت تزوير السند هو
ماقرره الخير الذي ندمته المحكمة المختلطة في القضية
التجارية رقم ٦٦٥٠ سنة ٥٦ من أن بصمة السند
المذكور مزورة بطريق نقلها بالمخايلة عن بصمة
ختم صحيح للمجنى عليه على توكيل كان تحت يد
الطاعن الثاني

« ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة
الاستئنافية أن محامي الطاعنين طلب من المحكمة
مراجعة أوراق المضاهاة التي قام بها الخير المندوب
من قبل المحكمة المختلطة لتحقيق دفاعها بأن الأساس
الذي بني عليه هذا التقرير غير صحيح وطلب من
أجل هذا ضم أوراق المضاهاة هذه لملف الدعوى
الجنائية لأنها غير موجودة فيه لكن المحكمة لم
تجب هذا الطلب ونقضت في نظر الدعوى ثم

أصدرت حكماً المطعون فيه الذي يرى منه انه لم يرد على هذا الطلب ومن غير أن يشير إليه بشيء ما .
« وحيث انه يبين بما تقدم ان محكمة الموضوع لم تكن باجابة طلب الطاعنين أو الرد عليه مع ما لهذا الطلب من الأهمية للدفاع ذلك لان المحكمة اعتمدت على تقرير الخبير في تكوين عقيدتها بتزوير السند ولا يجوز قانوناً الاعتماد على تقرير خبير كدليل للاثبات أو النفي الا بعد أن يتمكن الخصام من مناقشته والادلاء للمحكمة بملاحظاتهم عليه وبما لا يرب فيه انه لا يتيسر لهم ذلك في أحوال المضاهاة إلا إذا كانت أوراقها موجودة في ملف الدعوى ومخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع يعتبر وجهاً من الأوجه المهمة لبطلان الحكم خصوصاً إذا طلب الخصم من المحكمة تمكينه من هذا الاطلاع ولم تجبه إلى طلبه هذا وهو ما حصل في هذه الدعوى الحالية كما سبق بيانه ويتعين حينئذ لهذا السبب نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية للمحكمة الاستئنافية للحكم فيها من هيئة أخرى .

(طعن عبدالمليم احمد حجازي وآخر ضد النيابة رقم ١٦٧٨ سنة ١ ق)

١٣٢

١٥ يونيو سنة ١٩٣٦

نصب - محجور عليه - رهنه منزله عليه اختصاصات . إخفاء امر المحجور عن المرتهن . تزويره في شهادة التصرفات لاثبات أن المنزل ليس عليه اختصاصات . استيلاؤه على مبلغ من المال مقابل الرهن . نصب .
(المادة ٢٩٣ ع)

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن زيدا المحجور عليه له منزل عليه أو امر اختصاص مسجلة سابقة على سنة ١٩٢٤ وقد رهن هذا المنزل بعد هذا التاريخ إلى شخص ما نظير مبلغ

من المال قبض بعضه وأخفى أمر المحجور عن المجنى عليه ولكي يخفى أو امر الاختصاص أيضاً عن المجنى عليه استخرج شهادة من محكمة مصر الأهلية بخلو هذا المنزل من التصرفات والتسجيلات عن المدة من سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٣٢ ثم زور في هذه الشهادة بأن محار رقم (٤) من سنة ١٩٢٤ وكلمة (أربعة) وجعلها رقم (١) وكلمة (واحد) فصارت بذلك سنة ١٩٢١ . فهذا الذي أثبتته الحكم كاف لا اعتبار ما وقع منه طرقاً احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة وهي أنه غير محجور عليه وأن المنزل خال من التصرفات العقارية وأنه توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ من المال بما يجب عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٣ ع

المحكمة

« وحيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن هو ان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة يافاً كافياً بحيث يمكن لمحكمة النقض الاشراف على تطبيق القانون

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد جاء على عكس ما يزعمه الطاعن وأفيا من جهة تبيانه وقائع التهم الثلاث المستندة اليه بما توافر معه أركانها التي يتطلبها القانون أما ما عرض له الطاعن في وجه الطعن من التفاصيل فليس سوى مناقشة في كيفية تكوين محكمة الموضوع عقيدتها بصحة الوقائع التي ثبتت لها واستمدتها من عناصر الدعوى بما لا سبيل لطرحه لدى محكمة النقض لتعلقه بموضوع الدعوى

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني هو ان الحكم المطعون فيه قد جاء متخاذلاً متضارباً لما يأتي :

— أولا — ان الحكم قال بأن المتهم الأول المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في التزوير وفي الوقت نفسه يقرر بأن المتهم المذكور لم يستفد شيئاً وإنما الذي استفاد هو المدعى بالحق المدنى - ثانياً - في الوقت الذي يقول فيه الحكم المطعون فيه بأن مصلحة الطاعن تجعل تهمة الاشتراك في التزوير ثابتة عليه يعود فيقول ان مصلحة المتهمين الثاني والثالث في انهاء الصفقة بصفتها سمسارين لا تجعل تهمة الاشتراك في التزوير ثابتة عليهما فالمصلحة التي جعلها الحكم بالنسبة للطاعن دليلاً على الادانة هي بذاتها المصلحة التي اتخذها بالنسبة للمتهمين الآخرين دليلاً على البراءة

« وحيث ان الشق الأول من هذا الوجه متعلق بالباعث على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها ولا تأثير له عليها فلا يصح مناقشته امام محكمة النقض اما عن الشق الثاني فلمحكمة الموضوع ان تأخذ بدليل قبل متهم ولا تأخذ به نفسه قبل متهم آخر إذ ان الأمر في ذلك يرجع الى تقديرها ولا رقابة عليها في ذلك

« وحيث ان محصل الوجه الثالث ان ما أورده المحكمة بشأن تهمة جريمة النصب غير كاف لاعتبار ان ما وقع من الطاعن طرق احتيالية .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه أثبت « وحيث انه ثابت من شهادة المجنى عليه ومن اقوال المتهمين ان المتهم الأول قد قبض من المجنى عليه مبلغ ٥٨٠ جنياً من قيمة السلفة وقد تمكن المتهم المذكور من الاستيلاء على هذا المبلغ بواسطة اتخاذ طرق احتيالية من شأنها اتهامه بوجود واقعة مزورة بأن زور الشهادة بالكيفية السابق بيانها وجعلها عن مدة عشر سنوات بتدعى من سنة ١٩٢١ بدلا من سنة ١٩٢٤

فتمكن بذلك من اخفاء أمر الحجر عن المجنى عليه وجعله يعتقد خلو المنزل من التصرفات العقارية وتوصل بهذه الطريقة الى الاستيلاء على هذا المبلغ ولهذا تكون تهمة النصب ثابتة عليه ، وهذا الذي أثبتته الحكم كاف لاعتبار ما وقع من الطاعن طرقاً احتيالية من شأنها اتهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة وهي انه لم يحجر عليه وان المنزل خال من التصرفات العقارية وقد توصل بذلك الى الاستيلاء على مبلغ ٥٨٠ جنياً وذلك بما يدخل في حكم المادة ٢٩٣ عقوبات خلافاً لما يدعيه الطاعن .

(طعن لطيف حناشبة ضد النيابة وآخر مدع بحق مدنى رقم ١٤٤٠ سنة ٦ ق)

١٣٣

١٥ يونيو سنة ١٩٣٦

- ١ - بلاغ كاذب . مناط العقاب في هذه الجريمة (المادة ٣١٤ ع)
- ٢ - استئناف . بناء النيابة استئنافاً على أسباب ما لا يقيد بها تلك الأسباب .

المبادئ القانونية

لا يشترط لتوقيع العقاب في جريمة البلاغ الكاذب أن تكون جميع الوقائع التي تضمنها البلاغ مكذوبة برمتها ، بل يكفي أن يكون المبلغ قد كذب في بعضها أو شوه الحقائق أو أضاف إليها أموراً صيغتها جنائية أو أغفل ذكر بعض أمور يهم ذكرها . فإذا ادعى المبلغ في بلاغه أن المدعين بالحق المدنى سرقوا منه ثمانية جنيهات بالاكراه في الطريق العام وأن الاكراه ترك أثر جروح به ثم ثبت أن واقعة السرقة بالاكراه مكذوبة برمتها وأن الواقعة لم تكن إلا تعدياً بالضرب عد البلاغ كاذباً واستحق المبلغ العقاب .

٢ - إن بناء النيابة استثنافها على أسباب ما لا يقيد بها بتلك الأسباب عند المرافعة في الدعوى . فإذا هي استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة سوابق المتهم لاحتمال أن يتبين منها عند ورودها أن المتهم عائد فذلك لا يمنعها من أن تطلب تشديد العقوبة حتى إذا اتضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق للمتهم المحكوم.

« حيث أن مبنى الوجهين الأول والثاني هو أن المحكمة الابتدائية قضت بوقف تنفيذ العقوبة واستعمال الرأفة مع الطاعن مع بيان أسباب ذلك ولكن المحكمة الاستئنافية أخذته بالشدة والغت وقف التنفيذ قائلة أن ظروف الدعوى تقتضي ذلك دون أن تذكر ما هي هذه الظروف .

« وحيث أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتبيان الظروف التي قد تدعوها إلى الغاء وقف التنفيذ حتى في حالة ما إذا كانت وجهة نظر المحكمة الاستئنافية في التشديد جاءت مخالفة لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى على أن الحكم المطعون فيه إذ رأى التشديد لم يحى مقصوراً على ذكر ظروف الدعوى بل قرنها ببيان أسباب القضاء بتشديد العقوبة .

« وحيث أن محصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه ذكر الوقائع على أساس أن النيابة هي التي رفعت الدعوى مع أن الدعوى مرفوعة من المدعين بالحق المدني مباشرة وفرق بين الحالتين .

« وحيث أنه لا فرق في الواقع بين أن يشير الحكم إلى أن الدعوى رفعت مباشرة من المدعين بالحق المدني أو النيابة على أنه لم يرد في أسباب الحكم المطعون فيه أن النيابة هي التي رفعت الدعوى كما يدعى الطاعن بل أن هذا الحكم أيد الحكم

الابتدائي لأسبابه وقد جاء في أسباب هذا الحكم الأخير أن الدعوى أقامها مباشرة المدعون بالحق المدني خلافاً لما يزعمه الطاعن في وجه الطعن .

« وحيث أن مبنى الوجه الرابع هو أن البلاغ غير كاذب وسوء القصد غير متوفر لأن المدعين بالحق المدني اعتدوا على الطاعن بالضرب وحكم على المعتدين فعلاً والطاعن بلغ بمحصول هذا الضرب وبمحصول سرقة فلا كذب ولا سوء نية .

« وحيث أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بما يتمسك به اليوم في وجه الطعن وقد ردت عليه بما يأتي « وحيث أنه من المبادئ القانونية الثابتة أنه لا يشترط أن تكون الوقائع التي تضمنها البلاغ مكذوبة برمتها بل يكفي لتوقيع العقاب أن يكون المبلغ قد كذب في بعض الوقائع الواردة يلاغه إذ لو كان الأمر على غير ذلك لاستطاع كل مبلغ أن يدس في بلاغه كل ما شاء من الأمور الشائنة المعاقب عليها ضمن أشياء صحيحة ويفر من العقاب كما أنه يعاقب المبلغ ولو أسند الأمر إلى المبلغ ضده على وجه التشكيك أو الظن والاحتمال »

ولا يسع محكمة النقض إلا أن تقر محكمة الموضوع فيما رأت في هذا الشأن إذ لا يشترط لتوقيع العقاب في جريمة البلاغ الكاذب أن تكون جميع الوقائع التي تضمنها البلاغ مكذوبة برمتها بل يكفي أن يكون المبلغ قد كذب في بعضها أو شوه الحقائق أو أضاف إليها أموراً صيغتها جنائية أو أغفل ذكر بعض أمورهم ذكرها فإذا ما ادعى الطاعن في بلاغه أن المدعين بالحق المدني سرقوا منه ثمانية جنيهات بالأكراه في الطريق العام وأن الأكراه ترك أثر جروح به ثم ثبت بأن واقعة السرقة بالأكراه مكذوبة برمتها وأن الواقعة لم تكن إلا تعدياً بالضرب بعد البلاغ كاذباً واستحق المبلغ العقاب أما ما يدعيه الطاعن من أن سوء القصد غير متوفر فجدل موضوعي

في قطعة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع ولا يجوز الخوض فيها امام محكمة النقض

« وحيث ان محصل الوجه الخامس هو ان النيابة ذكرت في تقرير الاستئناف انها تستأنف الحكم الابتدائي لعدم ورود صحيفة سوابق المتهم (الطاعن) اذ ربما يتبين منها عند ورودها ان المتهم عائد وهذا يعتبر قبولاً من النيابة للحكم من حيث مدة العقوبة ووقفها حتى اذا تبين ان لا سوابق للمتهم يكون استئناف النيابة لا مبرر له وقد ثبت ان الطاعن لا سوابق له وكان يجب على المحكمة الاستئنافية ان تعنى يبحث هذه المسألة ولكنها اغفلت بما يعد خطأ في الاجراءات .

« وحيث انه مع التسليم بما يقوله الطاعن من أن النيابة استأنفت الحكم بانية استئنافاً في تقريرها على ماورد في وجه الطعن فان ذلك لا يقيد بها ولا يمنعها لدى محكمة الموضوع من ان تطلب التشديد حتى في حالة ما اذا اتضح من صحيفة السوابق الواردة بعد ذلك خلو تلك الصحيفة من السوابق لان القانون لا يقيد النيابة بتلك الأسباب .

(طعن ناصر منجد ناصر ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٤٨٠ سنة ٦ ق)

١٣٤

١٥ يونيه سنة ١٩٣٦

جئنا مرتبطة بجناية . اجراءات الحضور والغيبة . منهم بجئنا مرتبطة بجناية . الجئنا بجري عليها احكام الجنايات في السقوط والغيبة (المادة ٣٠ تفكيك)

المبدأ القانوني

إذا حوكم متهم (وهو ضابط بوليس) غيائياً عن تهمة من إحداهما ارتكابه جناية تعذيب وحبس والآخرى ارتكابه جئنا ضرب واستعمال قسوة وأثبت الحكم الغيابي أن الجريمتين وقعتا من المتهم لغرض واحد وأنهما مرتبطتان

إحداهما بالآخرى بحيث لا تقبلان التجزئة وقضى على المتهم غيائياً بالعقوبة المقررة لجناية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع فان جريمة الجئنا المذكورة لا يعود لها استقلال ذاتي بل هي تندرج في الجناية وتصبح الجريمتان جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب . وهذه باعتبارها جناية تجرى عليها الاحكام والاجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضي المدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيابي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه ولا يجوز في هذه الصورة أن يستند المتهم في الدفع بسقوط الجئنا وفي قيام حقه في المعارضة في الحكم الصادر فيها إلى نص المادة ٥٣ المعدلة من قانون تشكيل محاكم الجنايات لأن هذه المادة لا تنطبق إلا عند عدم تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات أي عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جئنا رفعت مع الجناية لمحكمة الجنايات

المحكمة

« من حيث ان الوجه الأول من أوجه الطاعن بني على ان الطاعن قدم للمحاكمة عن تهمة من الأولى جناية حبس وتعذيب بالمادة ٢٤٤ عقوبات والثانية جئنا استعمال القسوة بالمادتين ١١٣ و ٢٠٥ عقوبات وفي كل تهمة منهما مجنى عليهم غيرهم في التهمة الأخرى كما ان لكل تهمة ظروفاً زمنية تختلف عن ظروف الأخرى وكان من بين المجنى عليهم في تهمة جئنا القرب واستعمال القسوة سيدة تدعى فاطمة البتاجي زعمت ان الطاعن ضربها فاجهضها وادعت بحق مدني عند المحاكمة الغيائية

الضرب واستعمال القسوة مع من ذكروا في الحكيم المذكورين لغرض الاساءة إلى أهالي نقطة خطاب التي عين ضابطا لها وقد أثبت الحكم الغيابي وقوع الجريمة من بين انهما ارتكبتا لغرض واحد وانهما مرتبطتين ببعضهما بحيث لا تقبلان التجزئة وقضى على الطاعن غيايا بالعقوبة المقررة لجناية الحبس والتعذيب عن الجريمة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما حضر الطاعن قدم مرة ثانية لمحكمة الجنايات لنظر القضية من جديد بوصفها ووقائعها الأولى فأثبت الحكم المطعون فيه وقوع الجريمة من الطاعن كما أثبت انه ارتكبهما لغرض واحد وانهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ولهذا اعتبرتهما المحكمة جريمة واحدة وعاقبت الطاعن عنهما بعقوبة واحدة مراعية في ذلك العقوبة المقررة لأشد الجريمة وهي جناية الحبس والتعذيب طبقا للمادة ٣٢ قرة ثانية عقوبات

« ومن حيث انه مادام الحكم الغيابي اعتبر الجريمة المنسوبتين للطاعن جريمة واحدة طبقا للمادة ٣٢ قرة ثانية عقوبات وعاقبه بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد وهي الجناية فلا محل للتحدث بعد ذلك عن سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة للجنة كما لا محل للتحدث عن قيام الحق في المعارضة فيها ذلك لان جريمة اللجنة المذكورة لم يعد لها استقلال ذاتي إذ انها اندمجت في الجناية وأصبحت الجريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب وهذه باعتبارها جناية تجرى عليها الأحكام والاجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضي المدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيابي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه . أما ما يستند اليه الطاعن في قيام حقه في المعارضة وفي الدفع بسقوط جريمة اللجنة طبقا

فناقش الحكم الغيابي الصادر بمعاينة الطاعن واقعتها وانتهى إلى تكذيبها وتبرئته منها ورفض طلب التعويض الخاص بها فكان بمقتضى هذا لا تطرح واقعة فاطمة بلتاجي هذه عند المحاكمة الحضورية مرة أخرى ولكن الحكم المطعون فيه أعاد مناقشة هذه الواقعة مرة ثانية على أساس انها ثابتة على الطاعن فيكون الحكم حمله ما لا يصح تحميله اياه باضافة هذه الواقعة إلى الوقائع التي أثبتتها في حقه .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم الغيابي يرى ان المحكمة لم تفصل في الواقعة الخاصة باستعمال القسوة على فاطمة البلتاجي من الوجهة الجنائية براءة الطاعن كما يدعى على ان لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه لان الحكم المطعون فيه لم يوقع عليه الا عقوبة واحدة وهي عقوبة الجريمة الأشد أي الحبس والتعذيب .

« ومن حيث ان الوجه الثاني والثالث يتحصلان في ان الحكم المطعون فيه أخطأ في موضعين أولهما انه أعاد محاكمة الطاعن عن التهمتين المنسوبتين اليه وهما جناية (الحبس والتعذيب) وجنحة (استعمال القسوة والضرب) معا وأثبتتهما في حقه وحاسبه عليهما مع انه لم يقدم معارضة للآن عن جريمة اللجنة بالطريق الذي رسمه القانون للمعارضة في مواد الجنع وذلك طبقا للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ ثانيهما ان لجنة الضرب واستعمال القسوة التي حوسب عنها الطاعن في الحكم المطعون فيه سقط الحق في اقامة الدعوى بالنسبة لها .

« ومن حيث ان الظاهر من الحكم الغيابي والحكم المطعون فيه ان وقائع الدعوى التي قدم الطاعن من أجلها لمحكمة الجنايات تحصل في ان الطاعن ارتكب جناية التعذيب والحبس وجنحة

على دفاع الطاعن المتضمن بأن بعض إصابات
الجنح عليهم مفتعلة وبين فساد هذا الدفاع .

(ملن احد فريد القهامى ضد النيابة رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٣٦ ق)

١٣٥

١٥ يونيه سنة ١٩٣٦

قرار الحفظ

١ - قرار الحفظ الذى يمنع من العودة إلى إقامة الدعوى .
ما به .

٢ - التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات .
ما به . مجرد إحالة أوراق من النيابة للبوليس .
لا يعتبر ابتداءً لأجراء التحقيق .

المبادئ القانونية

١ - قرار الحفظ الذى يمنع بمقتضى المادة
٤٢ من قانون تحقيق الجنايات من العودة إلى إقامة
الدعوى العمومية إلا إذا ألغاه النائب العام
في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إلا
إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد
المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى هو
القرار الذى يصدر من النيابة على أثر تحقيق
تكون قد أجزته بنفسها أو أجزاها أحداً مورى
الضبطية القضائية بناء على انتداب تصدره لهذا
الغرض خصيصاً . أما الحفظ الحاصل على أثر
تحقيقات إدارية أجزاها البوليس في بلاغ
ما سواه من تلقاء نفسه أو بعد إحالة الأوراق
إليه من النيابة فلا يمنع النيابة من رفع الدعوى
العمومية إذا أرادت دون حاجة إلى استصدار
أمر من النائب العام بإلغاء الحفظ .

٢ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى
البوليس لا يعد ابتداءً من النيابة لأحد رجال
الضبطية القضائية لأجراء التحقيق .

فالتحقيق الذى يجريه البوليس في هذه

للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدلة
فهو في غير محله لأن محل تطبيق هذه المادة المعدلة
هو عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفعت
مع الجنابة لمحكمة الجنايات أى عند عدم تطبيق
المحكمة للمادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات الأمر الذى
لم يحصل في الدعوى الحالية .

« ومن حيث أن مبنى الوجه الرابع أن الحكم
المطعون فيه اعتبر أن أحمد يوسف النجار واحد
محمود أبو عزيزة من بين الذين أثبت الحكم المطعون
فيه وقوع جريمة الحبس والتعذيب عليهم لغير
علة واضحة في أسبابه فضلاً عن أن هذين الشخصين
شهدا بالجلسة بأن الطاعن لم يضربهما وبذلك يكون
الحكم قد استند في هذا الشأن إلى سبب غير صحيح
لا وجود له في الأوراق .

« ومن حيث أنه ثابت من الحكم المطعون فيه
أنه لم يستند إلى أقوال الشخصين المذكورين في
الجلسة بشأن ادانة الطاعن في حبسهما وتعذيبهما
بل أنه أثبت وقوع الجنابة عليهما من أقوالهما في
التحقيقات السابقة ومن شهادة الشهود الآخرين
والكشوف الطيبة ولا نزاع في أن لمحكمة الموضوع
الحق في أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن
إليه إذ أن ذلك يرجع إلى تقديرها ولا رقابة
عليها فيه .

« ومن حيث أن محصل الوجه الخامس أن الحكم
المطعون فيه اعتمد في اثبات تهمة التعذيب على
الكشوف الطيبة المتوقعة على الجنح عليهم مع أن
هذه الكشف أثبتت أن إصابة بعضهم مفتعلة
وأن منهم من لم تكن به إصابات وقد تمسك الطاعن
بهذا ومع ذلك لم يعن الحكم بالرد على هذا الدفاع
بل استند إلى هذه الكشف نفسها .

« ومن حيث أن هذا الوجه غير صحيح أيضاً
لأن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عني بالرد

الصورة لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى القانوني وإنما هو جمع استدلالات لا تقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان أمر الحفظ المنصوص عليه في المادة ٤٢ جنابات هو الذي يصدر من النيابة بعد اجراء التحقيق القانوني الذي تبشره بنفسها أو يباشره البوليس بانتداب منها اما ما عدا ذلك مما يجريه البوليس فليس الا جمع استدلالات فاذا حفظت النيابة الأوراق على أثر هذه التحريات كان لها العدول عن هذا الحفظ بدون ضرورة لاستصدار أمر بالغاء الحفظ من النائب العام فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز رفع الدعوى العمومية استنادا الى أمر الحفظ الصادر من النيابة في هذه الدعوى خطأ في تطبيق القانون لان النيابة لم تجر تحقيقا في الدعوى ولم تندب البوليس للتحقيق .

« وحيث ان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه هو ان وكيل النيابة احوال على المركز محضر التبيد الذي حرره المحضر ضد الطاعن وبناء على هذه الاحالة حرر البوليس محضرا ثم أرسله الى النيابة فاعادته الى المركز لمعرفة ما تم بشأن ادعاء المتهم الاول (الطاعن) بأنه سدد الدين مع تكليفه بسرعة التخالص والتحقق من ذلك . وبعد ان نفذ البوليس ما طلبته النيابة امرت بحفظ الأوراق لعدم كفاية الأدلة في ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ولكنها عادت ورفعت الدعوى العمومية قبل الطاعن مع متهم آخر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ « وحيث ان قرار الحفظ الذي يمنع بمقتضى المادة ٤٢ جنابات من العودة الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا التى النائب العام هذا القرار في

مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى هذا القرار هو الذي يصدر من النيابة على أثر تحقيق تكون قد اجريته بنفسها أو بواسطة احد مأموري الضبطية القضائية بناء على انتداب تصدره خصيصا لهذا الغرض اما ما عدا ذلك من التحقيقات الادارية التي يجريها البوليس في بلاغ ما سواه من تلقاء نفسه أو على أثر احوالة الأوراق اليه من النيابة فلا يعتبر تحقيقا بالمعنى القانوني مما يمنع النيابة من العود لرفع الدعوى بعد حفظها اذ تلك المحاضر ليست الا محاضر جمع استدلالات لا تقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ جنابات سألقة الذكر .

« ومن حيث ان مجرد احوالة الأوراق من النيابة للبوليس في الدعوى الحالية لا يعد انتدبا منها لاحد رجال الضبطية القضائية لا باسمه ولا بوظيفته للقيام بعمل تحقيق قانوني عن نقطة معينة لذلك لا يكون التحقيق الذي اجراه البوليس في هذه الظروف تحقيقا بالمعنى القانوني وإنما هو جمع استدلالات فاذا حفظته النيابة فلا يقيد ما أمر الحفظ هذا اذا ارادت رفع الدعوى العمومية بعد ذلك ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بعدم جواز رفع الدعوى بالنسبة للطاعن لسبق حفظ الأوراق مخالفا للقانون ولذا يتعين نقضه .
(طعن النيابة ضد محمد صالح عبد السند رقم ١٧٦ سنة ١٩٣٦ ق)

١٣٦

١٥ يونيو سنة ١٩٣٦

استجواب . حضره لمصلحة المتهم نفسه . اعتراض منهم على استجوابهم آخر لم يمانع في الاستجواب . لا عمل له .
(المادة ١٣٧ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن استجواب المتهم قد حضر لمصلحة المتهم نفسه فاذا هو لم يمانع في استجوابه فلا يقبل من

متهم آخر أن ينعى على المحكمة استجوابها إياه .
المحكم

« حيث أن مبنى الوجه الأول هو أن الواقعة كما اثبتها الحكم المطعون فيه على فرض صحتها لا تعدو أن تكون اخفاء اشياء مسروقة اذا ثبت علم الطاعن بالسرقة . فاعتبار المحكمة الطاعن فاعلا اصليا في جريمة السرقة هو خطأ في تطبيق القانون » وحيث انه يستفاد من الاطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه أن دور الطاعن في السرقة با كراه لم يكن مقصورا على استيلائه على بعض المسروقات بل هو اعتراف السرقة المسندة اليه فعلا مع باقي المتهمين واذن يكون وجه الطعن غير صحيح .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني هو أن محكمة الموضوع ذهبت الى أن الطاعن اعترف بالتهمة كما اوردتها النيابة في وصفها مع انه ليس هناك اعتراف على الوجه الذي تقول به المحكمة وعلى فرض أن هناك مسئولية عما سلم به الطاعن فانه بعيد عن التهمة التي وجهتها النيابة وأخذته المحكمة من أجلها » وحيث انه يؤخذ من وجه الطعن ذاته أن اعتراض الطاعن لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لا أقوال الطاعن مما لا سيل لاثارته لدى محكمة النقض على أن الحكم المطعون فيه قد اشتمل على أدلة أخرى مؤدية الى الاقتناع بوقوع الجريمة من الطاعن ومن كانوا معه

« وحيث أن محصل الوجه الثالث هو أن محكمة الموضوع اعتمدت على أقوال متضاربة متناقضة فضلا عن أن المتهم الثاني نفى وجود التهمة الأولى

الذي صور الواقعة تصويرا يخالف ما قرره المجنى عليه الذي لم يتهم الطاعن بالمرة .

« حيث أن كل ما اشتمل عليه هذا الوجه موضوعي فلا يلتفت اليه .

« وحيث أن مبنى الوجه الرابع هو أن محكمة الموضوع استجوبت متهمين آخرين رغم اعتراض الدفاع عن الطاعن وهذا مبطل للاجراءات ولا يعترض على هذا بأن الاستجواب كان للتهمة الاخيرين دون الطاعن إذ المحكمة أخذت الطاعن بما قرره هؤلاء المتهمون المستجوبون

« وحيث انه لا شأن للطاعن فيما كان من استجواب المحكمة لمتهمين آخرين لم يمانعوا في هذا الاستجواب إذ صاحب الشأن في ذلك هو المتهم المستجوب نفسه دون غيره اما ما يعترض به الطاعن من جهة اخذ المحكمة بأقوال هؤلاء المتهمين بالنسبة له فهو في غير محله لأن المحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من جميع عناصر الدعوى ومن بينها أقوال المتهمين بعضهم على بعض .

« وحيث أن محصل الوجه الخامس أن المحكمة لم تبين الواقعة بيانا كافيا وغاية ما يمكن استنتاجه من الوقائع المتضاربة أن الطاعن شريك والاشتراك على فرض التسليم به واقعة يجب بيانها كافيا . » وحيث أن هذا الوجه غير صحيح إذ يكفي الرجوع الى الحكم لمعرفة انه افاض في بيان الواقعة على أساس أن الطاعن فاعل أصلي فيها .

(طعن عبد العزيز عيد وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٧٨ سنة ١٩٢٦ ق)

قضاء المحكمة النقض في الأمر المدني

بطلانا مطلقا . تصرف المالك غير المشوب بسبب قانون

٣ - ارت . أحكام الارث . محل تطبيقها . ما يخلفه المتوفى

حين وفاته .

٤ - ارت . تصرف المالك في ملكه . تقييد هذا التصرف .

مق يتقيد ؟

١٣٧

٤ يونيو سنة ١٩٢٦

١ - نقض وإبرام . وجعل من غير منتج . رفضه بدون بحث

٢ - ارت . أحكام الارث . التحيل على مخالفتها . باطل

المبادئ القانونية

١ - إذا كان وجه الطعن غير منتج تعيين رفضه بغير بحث . فإذا اعتمدت محكمة الموضوع في إثبات روكية بين عم وأولاد أخيه على غير الإقرار الصادر من العم المتنازع في تكييفه ثم صححت العقود المقدمة في الدعوى المؤسسة على ثبوت هذه الروكية من أدلة أخرى ، فلا محل لبحث ما إذا كان الإقرار المتنازع على تكييفه هو إقرار حكاية عن الروكية المدعى بها أو بده تملك بهبة باطلة أو بوصية غير نافذة لأنه غير مجد في الدعوى خصوصاً بعد أن قالت محكمة الاستئناف ان الروكية ثابتة لديها بصرف النظر عن هذا الإقرار .

٢ - إنه وإن كان التحيل على مخالفة أحكام الإرث باطلاً بطلاناً مطلقاً فذلك لا يمنع المالك الكامل الأهلية من حرية التصرف في ملكه تصرفاً غير مشوب بعيب من العيوب ولو أدى تصرفه هذا إلى حرمان ورثته أو إلى تعديل أنصبتهم .

٣ - قوانين الإرث (أي أحكامه) لا تنطبق إلا على ما يخلفه المتوفى من الأملاك حين وفاته أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته لسبب من أسباب التصرفات القانونية فلا حق للورثة فيه ولا سبيل لهم إليه ولو كان المورث قد قصد حرمانهم منه أو انقاص أنصبتهم فيه .

٤ - لا تنقيد التصرفات الإبتدائية من مرض الموت وأما قبل ذلك فالملك الكامل الأهلية حر التصرف في ملكه ولو أدى تصرفه هذا

إلى حرمان ورثته أو تعديل أنصبتهم ما لم تكن تصرفاته مشوبة بعيب من العيوب (١)

المحكم

• من حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى - أولاً - من ناحية ما جاء بالحكم المطعون فيه من ان الإقرار المؤرخ في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠ الصادر من مورث الطاعة يعتبر بالنسبة لولدى عمها ليلى جاد وحزوز جاد مثبتاً لحالة مقررة وثابتة في الماضي أى مثبتاً للروكية التي ادعيا قيامها مع عمهما لا بده تملك منه - ثانياً - من ناحية ما جاء به تأسيساً على ذلك الإقرار من ان العقدين الصادرين من مورث الطاعة في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ و ٢١ يوليو سنة ١٩٢٢ يجب اعتبارهما صحيحين تنفيذاً لهذه الروكية التي ثبتت - ثالثاً - من ناحية ما جاء به عن عقدى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٥ و ٦ يناير سنة ١٩٢٢ الصادرين لاختوى الطاعة وزوجة أبيها من أنهما عقدان صحيحان لا تحيل فيهما على قوانين الإرث. ويقول الطاعة في بيان وجوه الخطأ في تطبيق القانون ان صيغة الإقرار تدل على انه إقرار انشائي لا يخرج عن ان يكون اما هبة منجزة لولديه ولولدى أخيه فتكون باطلة لوقوعها بورقة عرقية واما وصية باطلة بالنسبة لولديه وغير نافذة بالنسبة لولدى أخيه وتضيف الى ذلك قولها ان القانون لا يفرق عند تقرير ابطال العقد المتحيل فيه على القانون بين ان يكون صادراً في الصحة أو صادراً في مرض الموت

• وحيث ان المدعى عليهم في الطعن طلبوا رفض الطعن وقد انضمت اليهم النيابة العامة

(١) القاعدتان الثالثة والرابعة قررهما الحكم المطعون فيه واعتمدا حكم النقض

« وحيث ان الطاعة - في وجوه طعننا المتقدمة الذكر - انما تعيد امام هذه المحكمة ما سبق لما ابدأه امام محكمتي الموضوع وبجته المحكمتان مفصلا في حكمها .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية بعد أن أحالت القضية الى التحقيق لاثبات صدور ورقة الاقرار المؤرخة في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠ من مورث الطاعة قالت في حكمها الصادر في الموضوع انها سمعت أقوال جميع شهود هذه الورقة وانهم جميعا شهدوا بوجود الروكية بين هذا المورث وولدى أخيه وان هذه الروكية ثبتت أيضا لديها من أقواله في الشكوى الادارية رقم ٢٣٨٩ ديروط سنة ١٩٢٢ وفي قضية الجناية رقم ٦٠٦ سنة ١٩٢٣ ديروط إلى آخر ما ذكرته في هذا الشأن ثم قالت « وحيث » « تبين مما تقدم ان الاقرار المنسوب صدوره » « من المورث في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٠ قد تقررت » « صحته بأدلة أخرى خلاف اجماع الشهود اثباتا » « ونفيا ولذلك ترى المحكمة الحكم بصحته » .

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية قالت في هذا الصدد » ان الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به من صحة هذا الاقرار ومن اثبات الورقة في ذاتها بصرف النظر عن هذا الاقرار ولا ترى المحكمة محلا للبحث فيما وفاه ذلك الحكم من تنفيذ مزاعم ملكة عبد السيد (الطاعة) في هذا الشأن غير أنها تضيف اليه أن العقد الصادر من المورث الى معروز جاد بمائة فدان والذي هو عقد صحيح كما ذهبت اليه محكمة الدرجة الاولى لا يتناقض مع اقرار الروكية السالف الذكر بل بالعكس يؤيده » « ويبين من هذا أن محكمتي الموضوع قد اعتمدت كلتاهما في اثبات الروكية على غير الاقرار المتنازع في تكييفه ثم صححت كلتاهما العقدين الصادرين في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٥

و ٦ يناير سنة ١٩٢٢ على أساس ثبوت هذه الروكية من أدلة أخرى ، وإذ كان الأمر كذلك فلا محل للبحث ما إذا كان الاقرار المتنازع على تكييفه هو اقرار حكاية عن الروكية المدعى بها أو بده تملك بهبة تملك باطلة أو بوصية غير نافذة لأنه غير مجد في الدعوى خصوصا بعد أن قالت محكمة الاستئناف ان الروكية ثابتة لديها بصرف النظر عن هذا الاقرار وعلى هذا يكون الوجهان الاولان غير متجدين ويتعين رفضهما » « وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الثالث فقد جاء بالحكم المطعون فيه » « وحيث انه عن الشطر الآخر من الدعوى وهو الخاص بالنزاع بين ملكة عبد السيد وأخيها ملك اقضى من جهة وبينها وبين أخيها ميخائيل ووالدته ليلية متى الصير في من جهة أخرى فان ملكة تطعن في العقدين الصادر أحدهما للأول بمائة وستة وعشرين فداناً وللآخرين بمائة وأربعة وعشرين فداناً بأنهما صدرا بقصد التحايل على قوانين الميراث وحرمانها من حقها في الارث ولذلك يجب ابطالهما وهذا الطعن مردود بأن التحايل على قوانين الارث لا يكون سببا لابطال العقود الغير المشوبة في ذاتها من أوجه البطلان لأن قوانين الارث لا تنطبق إلا على ما يخلفه المتوفى من الاملاك حين وفاته أما ما يكون قد خرج من ملكة حال حياته بسبب من أسباب التصرفات القانونية فلا حق للورثة فيه ولا سبيل لهم اليه ولو كان المورث قد قصد حرمانهم أو انقاص أنصبتهم وهذا هو الحال في الوقف والهبة والوصية والبيع والشرعة الاسلامية التي تطبق أحكامها على مسائل الموارث لا تعرض مطلقا لتصرفات الصحيح الكامل الاهلية ولو أدت الى تعديل أنصبة ورثته عما تكون لو لم تقع تلك التصرفات » « فالنتيجة من كل هذا ان

٢ - إذا تمحضت الدعوى إلى أنها دعوى إثراء بغير سبب وعجزت محكمة النقض عن استخلاص عناصرها الواقعية اللازمة للحكم فيها من بياناته أعادت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد .
المحكم

» بما أن الطعن قدبنى على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في أمرين الأول أن محكمة الاستئناف اعتمدت في قضائها على صدور إذن بخصوصية ناظر الوقف تلقاه أبو النور إبراهيم فأصبح بذلك صاحب ولاية خاصة استمدها من صاحب الولاية العامة وتقول الطاعنة أن هذا الذي أسست عليه محكمة الاستئناف حكمها يخالف الواقع فإنه لم يصدر قط لأبي النور إبراهيم إذن بالخصومة وإنما هو قدم عريضة محتسبا وحضر معه أمام هيئة التصرفات الشيخ شبانه أحمد فسمعت تلك الهيئة لأعلى أنه خصم بل في سبيل استجاءع البيانات والمعلومات التي تطلبها أو يقدمها أي شخص من تلقاء نفسه ، والأمر الثاني الذي خالف فيه الحكم القانون أن أبا النور إبراهيم قدم عريضة لهيئة التصرفات محتسبا لوجه الله فلا حق له في المطالبة بأي أجر ولما كان الشيخ شبانه حضر في المادة الشرعية عن أبي النور وكانت وكالته سابقة أو على الأكثر معاصرة للحضور في المادة الشرعية فلا حق له في مطالبة الوقف بأجر وإنما كان له وجه حق فعلى موكله أبي النور الذي تعاقد معه » وبما أن ما يتركز فيه الطاعن أن جهود الشيخ شبانه عند نظر المادة الشرعية كانت حسبة لوجه الله تعالى تأسيسا على أنه إنما كان يمثل أبا النور إبراهيم الذي تقدم بعريضته ومعلوماته لهيئة التصرفات حسبة لوجه الله أيضا لا ابتغاء أجر وما

قوانين الارث لا تطبق إلا على ما يخلفه المورث من الأموال وأن قيد التصرفات لا يكون إلا ابتداء من مرض المورث . وأما قبل ذلك فالمالك الكامل الأهلية حر التصرف في ملكه ولو أدى تصرفه هذا إلى حرمان ورثته أو تعديل أنصبتهم وهذا بطبيعة الحال مالم تكن تصرفاته مشوبة بعيب من العيوب .

» وحيث أن هذا الذي قالته محكمة الاستئناف هو حق لا غبار عليه ولا يناقض ماقررتة محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٤ (في القضية رقم ٢ سنة ٤ قضائية)

(طعن المستملكة عبد السيد ميخائيل وحضر عنها الأستاذ محمود فهمي جنديه ضد ملك عبد السيد ميخائيل وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ محمد علي علوي باشا وعن الثاني والثالثة والرابعة الأستاذ طاهر جبران وعن الباقيين الأستاذ لطيف نخلة رقم ٢ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السادة والعمدة محمد لبيب عطية باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وعلى حيدر حجازي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب المرة محمد رشدي بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٣٨

٤ يونيه سنة ١٩٣٦

١ - دعوى . سببا . تغيير السبب . لا يجوز

٢ - إثراء على حساب الغير . عجز محكمة النقض عن استخلاص عناصرها الواقعية اللازمة للحكم فيها من بيانات الحكم المطعون فيه . وجوب اعادتها إلى محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

١ - إن محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى في المواد المدنية . فإذا كانت الدعوى المرفوعة مبنية على أن المدعى قد جهد جهوداً استفاد منها المدعى عليه فهو يطالبه بمقابل ما انتفع من جهوده فحكمت فيها المحكمة على اعتبار أنها دعوى مطالبة وكيل لموكله بأجر وكالته ، فهذا الحكم خاطئ . يتعين نقضه .

دام هذا هو شأن الموكل فان الوكيل يجرى عليه حكمه
 «وبما ان الحكم المطعون فيه بعد ان استعرض وقائع
 الدعوى على ما سبق بيانه في صدر هذا الحكم قد ذكر ما يأتي
 « ومن حيث انه ظاهر من الاطلاع على
 «محضر جلسة هيئة التصرفات المؤرخ في ٣٠ يولييه
 «سنة ١٩٣٢ الى المادة رقم ٩٦٩ سنة ١٩٣١-١٩٣٢
 «ان ابا النور ابراهيم حضر بالجلسة وحضر معه
 «المستأقف وقال انه وكله في هذه المادة وانه قدم
 «العريضة محتسبا فأخذت المحكمة في سؤال المستأقف
 «في موضوع المادة بما هو مدون في محضر الجلسة
 «المذكورة الا ان الذي تستخلص منه هذه المحكمة ان
 «هيئة التصرفات قبلت ابا النور ابراهيم خصما في
 «تلك المادة لخاصة ناظر الوقف فيها واعتبرت
 «المستأقف وكلاعه »

« ومن حيث ان الاذن بخصومة الناظر هو
 «جزء من الولاية على الوقف استمدها المأذون بها
 «من صاحب الولاية العامة عليه فأصبح بذلك
 «صاحب ولاية خاصة تلقاها من صاحب الولاية
 «العامة في نطاق التفويض الصادر له بذلك
 «ومن حيث انه متى تقرر ذلك تكون وكالة
 «الحامي عن المأذون بالخصومة هي وكالة عن جهة
 «الوقف ويكون اجره عليها »

« ومن حيث انه لا يجوز القول ان ابا النور ابراهيم
 «قدم محتسبا أي متبرعا لعمله وان هذا التبرع يسرى
 «على من قام عنه بذلك العمل لان الاحتساب في
 «ذاته قاصر على الخصومة ولئن حق قول وزارة
 «الاقواق ان دخول ابي النور ابراهيم محتسبا في
 «مادة التصرفات الشرعية فيه معنى التبرع من جانبه
 «فلن ذلك التفسير لا يستقيم بالنسبة للمستأقف ولا
 «يمكن ان ينسحب هذا المعنى عليه ولا يعتبر توكيله
 «في هذه الحالة من غير مقابل اذ انه من المفهوم
 «بداهة ان الحامي لا يعمل بلا اجر لوجود شرط »

« ضمني بذلك مستخلص من طيعة التوكيل عملا بما
 «تقضي به المادة ٥١٣ من القانون المدني
 «ومن حيث انه ثابت من ملف مادة التصرفات
 «ان المستأقف حضر عدة جلسات وترافع في موضوع
 «المادة وقدم مذكرة بدفاعه واستمر مباشر عمله الى
 «ان قضى لمصلحة الوقف برفض طلب الوزارة فهو
 «بذلك مستحق لا اجر عمله الذي تقدره المحكمة بمبلغ
 «خمسين جنيها مصريا
 « ومن حيث انه لهذه الاسباب يتعين الغاء
 «الحكم المستأقف »

« وبما ان هذا الذي سارت عليه محكمة
 الاستئناف في تكليف دعوى الشيخ شبانه واعتبار
 انه يطالب وزارة الاوقاف بما طالبها به كوكيل
 في الخصومة انما هو تبديل وتغيير في منحى الدعوى
 اذ المفهوم من الوقائع التي رواها الحكمان
 الابتدائي والاستئنافي ان الشيخ شبانه انما يبنى
 دعواه قبل وزارة الاوقاف على انه جهد لها امام
 هيئة التصرفات واثمر جهده فائدة كبرى لوقف
 السيدة فاطمة كل البيضاء اذ قد وقى ذلك الوقف
 ضياع آلاف من الجنيهات كانت على وشك الضياع
 لو تم الاستبدال الذي عمل على منعه »

« وبما ان الحكم المطعون فيه - بتبديله سبب
 دعوى الشيخ شبانه والسير فيها على اعتبارها مطالبة
 وكيل لموكله بأجر وكالته لا مطالبة بمن افاد لمتنفع
 بما استفاد - قد صدر مخالفا للقانون ويجب نقضه
 اذ ان محكمة الموضوع في المواد المدنية لا تملك بحال
 تغيير الدعوى

« وبما ان الدعوى بوضعها الحقيقي الذي اراده
 مدعيها أي دعوى الاثراء بغير سبب ليست صالحة
 للحكم فيها لان عناصرها الواقعية لا يمكن
 استخلاصها من بيانات الحكم المطعون فيه فوجب
 اذن اعادتها لمحكمة الاستئناف للحكم فيها من جديد
 (طعن وزارة الاوقاف ضد الشيخ شبانه احمد وحضر عنه
 الاستاذ عبد الرحمن الحلي رقم ١١ سنة ٦٠ ق بلية السابقة)

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في ان محكمة الاستئناف قد أخلت بحق الدفاع لأنها بعد أن رخصت الخصوم بتقديم مذكرات في الدفنين الفرعيين اللذين أثارتهما الطاعة حجزت القضية للحكم لمدة أربعة أسابيع وفي اليوم المحدد للحكم فصلت في الدفنين وفي الموضوع من غير أن تتمكن المدعية من الدفاع فيه ، وذلك لأن المدعى عليه في الطعن تعمد تأخير مذكرته إلى ما قبل جلسة الحكم بثلاثة أيام فلم تستطع في هذه الفترة تقديم مذكرتها بالرد عليه .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأن الطاعة لم تقدم ما يثبت ما زعمته من أن القضية حجزت للحكم في الدفنين مع الترخيص بتقديم مذكرة في هذا الأمر وحده وأنه بالرغم من ذلك أصدرت المحكمة حكمها في الدفنين وفي الموضوع أيضا فأخلت بحق الدفاع — لم تثبت الطاعة شيئاً من ذلك فضلاً عن ان المفهوم من عبارة الحكم المطعون فيه ان الطاعة طلبت التأيد وهذا الطلب الذي يؤخذ منه أن المناقشة تناولت موضوع الدعوى يسقط بلا جدال زعمها بأن حق الدفاع قد أخل به .

« وحيث ان الوجه الثاني من أوجه الطعن يتلخص في ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق قانون التسجيل إذ قضى برفض دعوى الريع التي رفعتها الطاعة ضد البائع لما على أساس ان عقد شرائها المصدق عليه في ١١ ابريل سنة ١٩٢٥ لم يسجل إلا في ٧ يونيو سنة ١٩٣٠ فلم تنتقل لها ملكية المبيع الا من هذا التاريخ وانها بناء على ذلك لم تكن مالكة في المدة السابقة عليه فلا تستحق ريعاً عنها ووجه الخطأ ان قانون التسجيل لم يغير طبيعة عقد البيع وإنما عدل آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مرتب على

١٣٩

٤ يونيو سنة ١٩٣٦

بيع . عقد البيع . أثر قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ على أحكام المبيع . غلة المبيع من حق المشتري من تاريخ الشراء لا من تاريخ التسجيل فقط .
(المادة ٢٦٦ مدني وقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣)

المبدأ القانوني

إن عقد البيع لم يزل بعد قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ من عقود التراضي التي تتم قانوناً بالايجاب والقبول . وكل ما أحدثه هذا القانون من تغيير في أحكام المبيع هو أنه نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدني أصبح متراحياً إلى ما بعد التسجيل . ولذلك بقي البائع ملزماً بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري كما بقي المشتري ملزماً بأداء الثمن إلى غير ذلك من الالتزامات التي ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول البيع . كما أنه ليس للبائع لعدم تسجيل العقد وتراخي الملكية بسببه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري لأن من يضمن نقل الملكية لغيره لا يجوز له أن يدعي لنفسه (١) . ومقتضى ذلك أن يكون البائع ملزماً للمشتري بتسليم المبيع وبغلقه إن لم يتم بتسليمه فالحكم الذي لا يعطى المشتري الحق في ريع الشيء المبيع عن المدة السابقة على تاريخ تسجيل عقد البيع يكون حكماً خاطئاً متعيناً نقضه .

(١) تقررت هذه القاعدة بحكم محكمة النقض الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٥٢ سنة ٢ قضائية .

مجرد العقد بل أرجأه الى حين حصول التسجيل وترك لعقد البيع معناه وباقي آثاره .

« وحيث ان الذي جرى عليه القضاء ان عقد البيع لم يزل بعد قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ من عقود التراضي التي تم قانونا بالايجاب والقبول وكل ما أحدثه هذا القانون من تغيير في أحكام البيع هو ان نقل الملكية بعد ان كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدني أصبح متراخيا الى ما بعد التسجيل ولذلك بقي البائع ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري كما بقي المشتري ملزما بأداء الثمن الى غير ذلك من الالتزامات التي ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول البيع كما انه ليس للبائع لعدم تسجيل العقد وتراخي انتقال الملكية بسببه ان يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري لأن من يضمن نقل الملكية لغيره لا يجوز له ان يدعي لنفسه (حكم النقض الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٥٢ سنة ٢ قضائية) .

« وحيث ان مقتضى ذلك ان البائع يكون ملزما للمشتري بتسليم المبيع وبغضله ان لم يتم تسليمه . وحيث انه بناء على هذا تكون محكمة الاستئناف قد اخطأت في قضائها بأن عقد شراء المدعية الغير المسجل والصادر لها من المدعى عليه في الطعن لا يعطيها الحق في مطالبة بالربع عن نصف المنزل الذي اشترته منه عن المدة السابقة على تاريخ تسجيله ولذا يتعين نقض الحكم

« وحيث ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها . وحيث ان المدعية وان رفعت دعواها اولا بالمطالبة بالربع عن المدة من ١١ ابريل سنة ١٩٢٥ لغاية ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ وهو تاريخ رفع الدعوى الا انها كما هو ظاهر من الحكم المستأنف

قد عدلت طلباتها بالمطالبة بالربع لغاية فبراير سنة ١٩٣٢ .

« وحيث ان الحكم المستأنف يكون لذلك قد اصاب فيما قضى به اعتمادا على تقرير الخبير الذي تدبته والذي قدر ربع الحصة التي اشترتها المدعية بمبلغ ٩٢ جنيا، ٩٠٠ ملجم عن المدة من مايو سنة ١٩٢٥ لغاية فبراير سنة ١٩٣٢ ولذا يتعين تأييده لأسبابه . (طعن الست نجمة شعبان وحضر عنها الاستاذ حسن حسن ضد حسن توفيق اقدي رقم ١٣ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

١٤٠

١١ يونيه سنة ١٩٣٦

١ - إثبات في المواد المدنية . الأوراق والمستندات التي تؤثر

في حقوق الخصوم . تقديمها لقاضي الدعوى تقديماً صحيحاً . وجوب الرد عليها . إغفالها . بطلان للحكم . (المادة ١٠٣ مرافعات)

تفسير الأوراق والمستندات . سلطة قاضي الموضوع

في ذلك . حكماً

٢ - نقض وإبرام . إغفال أوراق ومستندات هامة مقدمة

في الدعوى . الاستظهار بهذه المستندات لدى محكمة

النقض على الخطأ في تطبيق القانون . اعتبار وجه

الطعن هو قصور الحكم والاسباب . جوازه

المبادئ القانونية

١ - إن قاضي الدعوى لا يجوز له قانوناً

أن يطرح ما يقدم له تقديماً صحيحاً من الأدلة

أو الأوراق المؤثرة في حقوق الخصوم دون

أن يدون في حكمه ما يبرر هذا الأطراح

بأسباب خاصة . فاذا هو سكت لغيره ظاهرة

في حكمه عن بحث المستندات التي لم يختلف

طرقا الخصومة لاعلى حجيتها ولا على دلالتها

الظاهرة فان حكمه يكون باطلا لقصور أسبابه

ولا يجدي به أن يقال أنه فعل ذلك من طريق

تأويل الدليل أو تفسير الورقة فان سلطته

في تفسير الأوراق والمستندات وفي العيول

عن معناها الظاهر إلى المعنى الذى يريد الأخذ به ليست سلطة مطلقة بل هى مقيدة بخوب إيراد الأسباب التى يستند إليها فى ذلك حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان قد أخذ فى تفسيره باعتبارات مقبولة أم لا .

٢ - إذا كان الطاعن قد تمسك لدى محكمة الموضوع بالأوراق والمستندات التى قدمها إليها والى لم يقيم على حجيتها ولا على دلالتها الظاهرة نزاع ما ثم استظهر بهذه الأوراق والمستندات امام محكمة النقض فى النعى على حكم الموضوع بالخطأ فى تطبيق القانون فانه يكون فى الواقع قد طرح على محكمة النقض قصور الحكم وخلوه عن ذكر الأسباب الخاصة التى يكون قد اعتمد عليها فى إطراره هذه الأوراق والمستندات .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن على ما يفهم من تقريره والمذكرة الشارحة له ان محكمة الاستئناف قد اعتبرت محمد شوقى الخطيب افندى حين تسلم من مشيخة الأزهر المبلغ الذى يطلب الطاعن الحكم بصرفه من خزانة محكمة طنطا الأهلية ، انه تسلمه بصفته الشخصية فصار مسئولاً عنه لها دون الوقف وان ادخاله هذا المبلغ فى خزانة الوقف لا يجعل الوقف مسئولاً عنه الا بقدر ماعساه يعود من صرفه من فائدة عليه ولم تعد على الوقف منه أية فائدة لأنه دخل فى جملة المبالغ التى اختلسها ناظر الوقف المذكور . ثم اعتبرت محمد شوقى الخطيب افندى حين سلم للنيابة عند تحقيق تهمة التبيد عليه الخمسة الاف جنيه - انه كان دافعاً لبعض ماوجب

فى ذمته لجهة الوقف التى كان يمثلها وقتئذ رئيس النيابة القائم بأعمال التحقيق فى تهمة التبيد وبهذا لم تجعل محكمة الاستئناف لأمانة المشيخة حظاً مافى المبلغ المذكور الذى اودعه رئيس النيابة بخزانة محكمة طنطا الابتدائية . ويقول الطاعن ان فى ذلك مخالفة للقانون لان قرار المحكمة الشرعية المؤرخ فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢٩ وقرار مجلس الأزهر المؤرخ فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠ دالان على ان محمد شوقى الخطيب افندى انما تسلم ال ٣٢٠٠ جنيه بصفته ناظر وقف المنشاوى باشا ليتولى شراء الاطيان التى اذته المحكمة الشرعية بصفته هذه بشرائها وليحققها بما هو مشروط للوعظ والارشاد بوقفية المرحوم احمد المنشاوى باشا وقدره ستمائة جنيه كل عام ويضم صافى ريعها السنوى الى ذلك المبلغ لينفق فيما شرط لأجله ولان وزارة الاوقاف التى هى الناطرة على الوقف الجديد قد سلمت بأحقية مشيخة الأزهر المديرية لقسم الوعظ والارشاد باستلام المبلغ المذكور من المودع بخزانة محكمة طنطا الابتدائية الأهلية ولانه لا يصح اعتبار رئيس النيابة عند تسلمه المبلغ المردود على الخزانة ناظراً للوقف وللاعتبارات الأخرى الواردة فى تقرير الطعن والمذكرة الشارحة .

« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد ان ألحقت أسباب الاستئناف قالت « انه عن السبب الأول » والمسائل الثلاثة التى دخلت تحته فان الحكم « المستأنف لم يخطئ فى قوله ان الايصال الذى « يستند عليه المستأنف (الطاعن) باستلام محمد « شوقى الخطيب افندى ناظر اوقاف المنشاوى « باشا المبلغ ٣٢٠٠ جنيه لى يشتري به أطيانا « لحساب قسم الوعظ والارشاد - حرر منه « بصفته الشخصية لأن مهمة الناظر وقف عند « حد اعطاء كل مستحق استحقاقه فى الوقف »

« فإذا اراد أحد المستحقين أن يوسط الناظر في »
 « شراء عقار بقيمة استحقاقه ودفع للناظر هذا »
 « الاستحقاق فلا يسأل الوقف عن هذا المبلغ »
 « إذا اختلصه الناظر لآلته يسلم للناظر لثقة »
 « المستحق فيه ولذلك يكون المسئول عنه الناظر »
 « بصفته الشخصية فإذا قيل أن هذا المبلغ دخل »
 « خزانة الوقف وصرف في شؤونه كإيدل تحويل »
 « ٣٢٠٠ جنيه من البنك الأهلي إلى بنك »
 « باركليز الذي يودع فيه محمد شوقي الخطيب أفندي »
 « أموال وقف المنشاوي فلا يطالب الوقف »
 « بالقيمة ما آل إليه من المنفعة عملاً بالمادة ١٤٤ »
 « من القانون المدني ولما كانت لا منفعة عادت على »
 « الوقف بل دخل المبلغ ضمن المبالغ التي أثبتت »
 « التحقيقات اختلاسها فلا عمل لمطالبة الوقف . . »
 « وحيث أنه عن السبب الثاني فالثابت من تحقيق »
 « النيابة أنه لما تبين لها أن شوقي الخطيب أفندي »
 « استلم من خزانة الوقف مبلغ ٥٨٥٢ جنينها »
 « بإيصال في أول يناير سنة ١٩٣١ طلبت إليه »
 « رده فرد في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ مبلغ »
 « خمسة آلاف جنيه بمقتضى شيك سبيله لحضرة »
 « رئيس النيابة المحقق فهذا المبلغ إنما كان رده »
 « لحساب أموال الوقف المختلصة وتم تخصيصه »
 « للوقف بقبض رئيس النيابة له وهو الذي كان »
 « يمثل جهة الوقف في هذا الظرف »

« وحيث أنه عن السبب الثالث فلا يوجد »
 « ما يدل على أن مبلغ الـ ٥٨٥٢ جنينها المختلصة »
 « بإيصال أول يناير سنة ١٩٣١ كان من ضمنه »
 « ٣٢٠٠ جنيه للوعظ والارشاد باعتبار أن مبلغ »
 « الـ ٥٨٥٢ جنينها أخذ من رصيد أموال الوقفين »
 « وأنه يدخل في رصيد الوقف الجديد وفي »
 « حسابه مبلغ الوعظ والارشاد . . »
 « وحيث أن الذي يؤخذ من هذا الذي نقل

عن الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد
 أغفلت بعض المستندات الهامة التي لم يختلف طرفا
 الخصومة لا على حجيتها ولا على دلالتها فيما دلت
 عليه فقد كان مقدما في الدعوى المستندات الآتية .
 - أولا - قرار محكمة طنطا الشرعية المؤرخ في ٢٠
 أكتوبر سنة ١٩٢٠ وقد اطلعت عليه هذه المحكمة
 فرأت أنه صدر في المادة ٩١٦ سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩
 المرفوعة من حضرة محمد شوقي الخطيب أفندي
 ناظر وقف المرحوم أحمد المنشاوي باشا بطلب
 شراء كذا من الاطيان لجهة الوعظ والارشاد
 وأن المحكمة المذكورة كانت بجلسته ١٧ يناير
 سنة ١٩٢٩ قررت اذن الطالب بشراء الاطيان
 المذكورة لقسم الوعظ والارشاد وبناء
 على هذا القرار حرر لحضرة صاحب الفضيلة
 شيخ الجامع الأزهر بتحويل المبلغ الباقي من
 احتياطي القسم المذكور الى خزانة المحكمة الشرعية
 لتسديد ثمن العين المذكورة . الى أن قال ثم بحث
 الطالب عن عين أخرى . . . فوجد اطيانا أخرى
 وقد تبين من المعاينة كيت وكيت ثم قال ولهذا
 اذنا حضرة محمد شوقي الخطيب أفندي ناظر هذا
 الوقف بشراء الاطيان لقسم الوعظ والارشاد
 لتكون مستغلا له - ثانيا - قرار مجلس الأزهر
 الأعلى المؤرخ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠ وقد
 اطلعت عليه هذه المحكمة فرأت فيه ان هذا المجلس
 وافق على ان يصرف لحضرة ناظر وقف المرحوم أحمد
 المنشاوي باشا ثمن الاطيان المشار إليها بسعر الفدان
 ١٨٠ جنينها وجملة الثمن ٣١٩٢ جنينها و ٥٠٠ سليم
 ليتولى حضرته شرائها ودفع الثمن للبائعين . . .
 كما اذنت محكمة طنطا الشرعية بذلك في ٢٠ أكتوبر
 سنة ١٩٢٩ وعلى ان يلحق هذه الاطيان بما هو
 مشروط للوعظ والارشاد بوقفية المرحوم
 منشاوي باشا وقدره ستائة جنيه كل عام ويضم

وقدرة ١٨٠٠٠ جنيه لا أثر له وأن المشكو في حقه قد بدده فعلا وأن الخزينة المذكورة كانت معدة لايداع اموال الوقفين القديم والجديد وان الاموال الخاصة بالوقف القديم نظارته (هو أى طالب الحجز) تبلغ ١٣٥٠٠ جنيه أى أن التبديد واقع معظمه على اموال الوقف القديم الى أن قال وفي اثناء التحقيق رغب المدعى عليه ان يرد المبالغ المختلصة قدام النيابة ٥٠٠٠ جنيه اودعت بخزينة المحكمة على ذمة القضية ووعد برد الباقي ولكنه لم يرد .

وحيث ان سكوت محكمة الاستئناف بغير علة ظاهرة في حكمها المطعون فيه عن بحث هذه المستندات التي لم يقم على حجيتها ولاعلى دلالتها الظاهرة نزاع ما هو سكوت يبطل الحكم المطعون فيه لقصور اسبابه . ذلك لأن قاضي الدعوى لايجوز له قانوناً ان يطرح دليلاً أو ورقة مؤثرة في حقوق الخصوم تكون قد قدمت له تقديماً صحيحاً دون أن يدون في حكمه ما يبرر هذا الاطراح بأسباب خاصة ولايجوز له هذا حتى لو قيل انه فعل ذلك من طريق تأويل الدليل او تفسير الورقة المقدمة لأن سلطته في تفسير الاوراق والمستندات وفي العدول عن معناها الظاهر الى المعنى الذي يريد الحل عليه مقيد بوجوب ايراد اسباب ذلك العدول وهذا الحل بحيث يتضح لمحكمة النقض ان قاضي الدعوى اخذ في تفسيره بأعبارات مقبولة يصح عقلاً استخلاص ما استخلصه منها . ومادام لم يظهر من الحكم المطعون فيه وجه عدم اخذ محكمة الاستئناف بظاهر هذه الاوراق ومادام الحكم المذكور لم يذكر إلا الايصال الذي حرره محمد شوقي الخطيب افدى عند استلامه الشيك من المشيخة مقطوع الصلة عما تقدمه ولحقه من الاوراق الاخرى واقوال الخصوم بما اثر حتماً في سلامة

صافي ريعها السنوى الى ذلك المبلغ لينفق فيما شرط لأجله - ثالثاً - طلب صرف المبلغ المذكور المحرر على استمارة الصرف وواردها انه مطلوب صرف ٣٢٠٠ جنيه الى حضرة محمد شوقي الخطيب افدى ناظر وقف المرحوم احمد المنشاوى باشا ثمن كذا من الاطيان وذلك لحساب قسم الوعظ والارشاد طبقاً لقرار مجلس الازهر الأعلى في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠ وعليها اذن باعتماد صرف المبلغ المذكور الى حضرة محمد شوقي الخطيب افدى بشيك على البنك الاهلى - رابعاً - كشوفات الحساب المحررة من بنك باركليز عن حساب محمد شوقي الخطيب افدى ناظر وقف المنشاوى باشا وقد اطلعت هذه المحكمة عليها فوجدت ان مبلغ ٣٢٠٠ جنيه المتقدم الذكر قد ورد ذكره في كشف الحساب الجارى لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ على انه تحويل على البنك الاهلى المصرى رقم كذا . - خامساً - صورة رسمية من الطلب الذى قدمه امين مراد افدى ناظر وقف المنشاوى القديم لرياسة محكمة طنطا الابتدائية لاصدار امره بتوقيع الحجز التحفظى تحت يد باشكاتب المحكمة المذكورة على مبلغ ٤٥٩٣ جنيهاً و ٦٥٤ ملياً المودع بخزيتها وتحديد جلسة لسماع المدعى عليهم الحكم بأحقية الوقف القديم لصرف المبلغ المذكور. وقد اطلعت هذه المحكمة على هذا الطلب وعلى الامر الصادر عليه من رئيس المحكمة وعلى محضر الحجز فرأت به ان شكوى قدمت من عنتر محمد المنشاوى افدى للنيابة ضد محمد شوقي الخطيب افدى بصفته ناظراً على وقف المرحوم احمد المنشاوى باشا بتهمة فيها بتبديد اموال الوقف وان النيابة اخذت في تحقيقها وتبين لها لأول وهلة ان رصيد الخزينة أى المبلغ الثابت من الدفاتر انه موجود بخزينة الوقف

رقم سنة ٢٢٤ قضائية المرفوع من الدكتور
بقرار من هذه المحكمة في جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ .
وبما ان الطعن قد قدام في الميعاد عن حكم قابل
لها واستوفيت الاجراءات القانونية فيها
مقبولان شكلا .

عن طعن الدكتور

« بما ان طعن الدكتور قد بني
على وجهين - الاول - بطلان الحكم المطعون فيه
بطلانا جوهريا لعشرة اسباب - والثاني - خطؤه
في تطبيق القانون لسببين .

وتتلخص اسباب الوجه الاول فيما يأتي

- اولا - تجاوز الحكم ولاية القضاء بأن اسند الى
الطاعن اربع وقائع من وقائع الالهال مع انه
في الوقت نفسه قرر أن هذه الوقائع ليست ثابتة
وان كان يرجح صحتها وفي هذا مساس بحقوق
الناس لا يجوز صدوره في حكم - ثانيا - اسند
الحكم هذه الوقائع الى وثائق تقضا نقضا كما ان
تقارير الخبراء الذين عينوا قانونا تنفي هذه الوقائع
باتا . - ثالثا - لم يشتمل الحكم على الاركان
القانونية التي تقوم عليها المسؤولية المدنية لسبب
الافعال طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدني التي
رأت المحكمة انطباقها . - رابعا - قرر الحكم في
تدويناته ما يفيد صراحة ان الاصابة التي لحقت
المدعى عليه في الطعن ما كان في مقدور طبيب ان
يتوقع احتمالها بحكم الحالة البادية من مظاهر المرض
عند العلاج وعند استمراره - وفي نفس هذا
التدوين ما يرفع المسؤولية عن الطاعن خلافا لما
ذهب اليه الحكم . - خامسا - اسند الحكم الى تقرير
الخبراء وقائع ترجع الى ان الحرق الذي بالمصاب
نشأ عن العلاج بالكهرباء مع ان كل ما قرره
الخبراء هو ان ذلك الحرق يشبه كثيرا الحرق الناتج
من الكهرباء وجعلوا علاقه مع العلاج علاقة احتمال

فهم الواقع في الدعوى فالتعين على هذه المحكمة
نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة
الاستئناف لتحكم فيها دائرة أخرى من جديد ذلك
لأن الطاعن يتمسك امام محكمة الموضوع بالادعاء وراق
للمقدمة الذكر وباستظهاره بها أمام هذه المحكمة
في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق
القانون يكون قد طرح في الواقع على هذه المحكمة
قصور الحكم وخلوه عن ذكر الاسباب الخاصة
التي يكون قد اعتمد عليها عند اطراحه هذه الأوراق .

(طعن حضرة صاحب الفضية الاستاذ الشيخ محمد مصطفى
المرافعي بصفته وحضرته الاستاذ محمود فهمي جنديه ضد وزارة
الاتوقاف وآخرين وحضر عن الثاني والرابع الاستاذ عبدالرحمن
السلي رقم ٧ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

١٤١

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦

مسئولية مدنية

- ١ - طبيب اضر بمريض عالج . مسئولية تقصيرية .
تقديرها . موضوعي . (المادة ١٥١ مدني)
- ٢ - وجود علاقة تبعية بين طبيب ومستشفى . تحمل المستشفى
مسئولية خطأ الطبيب . (المادة ١٥٠ مدني)

المبادئ القانونية

- ١ - الطبيب مسئول عن تعويض الضرر
المرتب على خطئه في المعالجة . ومسئوليته
هذه تقصيرية بعيدة عن المسؤولية التعاقدية ،
فقاضي الموضوع يستخلص ثبوتها من جميع
عناصر الدعوى من غير مراقبة عليه .
- ٢ - إن وجود علاقة تبعية بين الطبيب
 وإدارة المستشفى الذي عالج فيه المريض ولو
كانت علاقة تبعية أدية كاف لتحمل المستشفى
مسئولية خطأ الطبيب .

المحكمة

وبما ان الطعن رقم ٢٥ سنة ٦ قضائية المرفوع
من جرجس انطون بك بصفته قد ضم الى الطعن

في غير دائرة حقوة او واجباته اما المسؤولية الناتجة عن العقود فتخضع للمادة ١١٩ من القانون المدني وهي المادة التي كان يجب تطبيقها في الدعوى الحالية بشروطها المعروفة فقها . هذا هو ملخص ما أتى به الدكتور في تقرير طعنه .

« وبما ان ما جاء في هذين الوجهين وما استخلصه الطاعن منها ومن فروعها كله يتعلق بأمور موضوعية بحته وبدفع موضوعية ايضا لم يسبق تقديمها لمحكمة الاستئناف وذلك جميعا بما لا يصح عرضه على محكمة النقض والابرار وبخاصة لان القضية قائمة على تقدير محكمة الموضوع لمسئولية طبيب اضر بمرض عاجله وهي مسئولية تقصيرية بعيدة كل البعد عن المسئولية التعاقدية وقاضي الموضوع يستخلصها من جميع عناصر الدعوى من غير رقابة عليه في ذلك ويتعين اذن رفض هذا الطعن .

عن طعنه برئيس نظره بك

« وبما ان طعن جرجس انطون بك قد بني على ثلاثة أوجه - الوجه . الاول - يتحصل في استمساك الطاعن بجميع المطاعن التي وجهها الدكتور . . . على الحكم في تقرير طعنه الذي سبق الرد عليه . . اما الوجهان الثاني والثالث - فيتلخصان في ان محكمة الاستئناف قد اخطأت حين قررت مسئولية المستشفى على اعتبار الطبيب شريكا له بمقتضى عقد الاتفاق المؤرخ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ مع أن هذا العقد لا يفيد سوى استئجار المستشفى للطبيب واستئجار الطبيب لقسم الاشعة ويقول الطاعن أن هذا النظر يكون من جهة مخالفا لعقد الاتفاق المتقدم ذكره ويكون من جهة أخرى مخالفا للقانون اذ أن المادة ١٥١ ققرة ثانية من القانون المدني لا تجعل مثل المستشفى مسئولا عن قصير الاطباء الموظفين فيه .

مصرحين بجواز حدوثه من اسباب أخرى . - سادسا - خالف الحكم قواعد الاثبات القانونية اذ رفع عن المدعى واجب اثبات دعواه بجميع أركانها وكلف الطاعن باثبات ان الاصابة ترجع لسبب من الاسباب التي جوز الخبراء حصولها منها اذا كان ينبغي رفع المسئولية عن نفسه - سابعا - قام الحكم على ادلة لا يقبلها القانون فقد اتخذ اقوال الدكتور عاذر بك وتقرير الدكتور على ابراهيم باشا دليلا في الدعوى مع ان اقوال اولها تروى ما قاله نفس المدعى وتقرير ثانيها لا يعتبر تقرير خبير بالمعنى القانوني . - ثامنا - جاء في الحكم اسناد باطل إذ قرر ان الدكتور عاذر بك ذكر ما يفيد ان العلاج استمر اربع جلسات بعد شهر يونيه تأييدا لقول المدعى في حين أن ما قرره الدكتور عاذر بك صراحة انه لم يسمع من المدعى الا عن شهر نوفمبر . - تاسعا - جاء في الحكم اسناد باطل آخر اذ قرر ان الطاعن كتب في مذكرة العلاج انه نبه على المريض ان يرجع اليه بعد شهرين مع ان الثابت فعلا في تلك التذكرة ان العلاج قد انتهى وان المريض يجب ان يرجع اليه في ظرف ستة أشهر اذا طرأ ما يقتضي ذلك - عاشرا - اضطرب الحكم في تعيين نوع التقصير الذي اسنده الى الطاعن فارة يصفه بأنه جسم وتارة بأنه يسير من باب التسليم الجدلي .

أما سيبا الوجه الثاني فيتلخصان فيما يأتي - أولا - اخطأ الحكم في تقريره بأن اجندة الطبيب لا تتخذ حجة لتحديد أيام العلاج في حين أنه يقرر في الوقت نفسه انها حجة في تقدير الاجرة وبدهى ان تقدير الاجرة هو تقدير لمدة العلاج - ثانيا - اخطأ الحكم كذلك في تطبيق المادة ١٥١ من القانون المدني إذ ان هذه المادة انما تعني المسئولية الناتجة عن عمل صدر من المسئول

سواء أصبحت تسميته شركة بين الدكتور
وبين المستشفى قوامها أن يقدم الدكتور
خدمته الفنية للرضى الذين يفدون على المستشفى
مستعينا بالخدم والآلات التي فيه ويقوم المستشفى
بدفع نسبة من الدخل الذي يحصله عن تلك
الخدمة كما هو منحي الحكم أم صحت تسميته توظيفاً
للطبيب أو استجاراً منه لأدوات المستشفى وخدمته
كما هو منحي تقرير الطاعن - سواء أصحت هذه
التسمية أم تلك فإن الظروف التي جمعها الحكم
في الفقرة المقتبسة وفيما سرده من وقائع الدعوى
الحالية بخصوصها تدل على وجود علاقة تبعية بين
الطبيب وبين المستشفى أقل ما فيها أنها علاقة فيها
رضى ذوالفن أن يكون تابعا اديا لإدارة المستشفى
وتلك علاقة مقطوع قانونا بأنها تحمل المستشفى
مسئولية خطأ الطبيب .

(طعن الدكتور وحضر عنه الاستاذ عزيز
مشرقي ضد وحضر عنه الاستاذ عبدالرحمن
الرافعي بترقم ٢٤ سنة ٦ ق بالمهية السابقة)

« وبما ان الدعوى رفعت أصلا من
. . . . على الدكتور تأسيسا على أن
فعلا ضارا وقع من هذا على ذالك وادخل المستشفى
في الدعوى على اعتبار أن الطبيب تابع له يسأل قانونا
عن عمله ومحكمة الاستئناف في سبيل تعرف علاقة
الطبيب بالمستشفى استخلصت من أوراق القضية
وجود نوع من الشركة بينهما وصفتها على
النحو الآتي .

« ويكون المستأنف ضده الثاني بصفته (جرجس)
« انطون بك) مسئولاً معه بطريق التضامن في »
« تعويض الضرر الذي أصاب المستأنف (عبد الحميد)
« حمدي افندي) لانه ثبت من الأوراق ومن »
« أقوال المستأنف ضدها أن اراد المعالجة »
« بالاشعة كان يقسم مناصفة بين الطرفين وأن »
« المستأنف ضده الأول (الدكتور . . .) كان »
« يستعمل آلات وعدد المستشفى ويستخدم »
« موظفيها فهم شركاء في المسؤولية المدنية وفي »
« تعويض الضرر الذي أصاب المستأنف »
« وبما ان هذا الذي استخلصته محكمة الاستئناف

قضايا محكمة الاستئناف الإكفيلية

المحكم

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتحصل في ان
المستأنف عليه قبض من المستأنفين مبلغ ٢٢٤٨ جنيتها
وفي مقابل هذا المبلغ اودع على ذمتها بينك كارفر
لتجارة الأقطان بأبي قرقاص ٦٦٧ قطارا من
القطن من محصول سنة ١٩٣١ . وفي ١٣ مارس
سنة ٩٣٢ حصلت محاسبة بين الطرفين بمقتضاها
أصبح الباقي للمستأنفين في ذمة المستأنف عليه مبلغ
٨٠٤ جنديات يقابلها ٣٥٦ قطارا من قطن المستأنف
عليه المودع بينك كارفر واتفق الطرفان في هذه

١٤٢

٢٧ مايو سنة ١٩٣٦

قوة الشيء المحكوم فيه . تسمى على نص الحكم وعلى جميع
المسائل الفرعية والاساسية الظاهرة في الاسباب

المبدأ القانوني

من المقرر قانوناً أن الأحكام تحوز قوة
الشيء المحكوم فيه ليس فقط بالنسبة لما نصت
عليه في منطوقها بل بالنسبة لجميع المسائل الفرعية
أو الاساسية التي تكون قد فصلت فيها فصلا
ظاهراً من الاسباب .

بأثر الخبير عمله وصفي الحساب على أساس اسعار ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ وأظهر للمستأفنين في ذمة المستأف عليه مبلغ ٢٦٢ جنيها و ٣٠ ملما . وحيث انه بعد ان قدم الخبير تقريره عاد المستأف عليه الى المناقشة فيما قرره المحكمة الابتدائية في حكمها السالف الذكر من أساس تصفية الحساب . وقال المستأف عليه أن محاسبة ١٣ مارس سنة ١٩٣٢ لم يذكر فيها التزامه بتقديم أي غطاء ، وأنه ليس بتاجر تسري عليه القواعد التجارية . ودفع المستأفان بعدم جواز العودة الى المناقشة في هذه المسألة التي فصلت فيها المحكمة فصلا قطعيًا ، ولم يستأف المستأف عليه حكمها وقبله .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية اعتبرت حكمها الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣٥ حكما تمهيدا يجوز لها العدل عنه واعتبرت المستأف عليه غير ملزم بتقديم أي غطاء لأنه لم يتهمد بذلك في ورقة ١٣ مارس سنة ١٩٣٢ ولأنه ليس بتاجر وصفت الحساب بين الطرفين على قاعدة اسعار كثراتات ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣٥ . فوجدت ان ليس للمستأفنين في ذمة المستأف عليه شيء قضت برفض دعواهما .

« وحيث ان المستأفنين قد استأنفوا الحكم الابتدائي طالين الغاء والحكم لهما بطلباتها الابتدائية وبنا استئنافها على امرين اساسيين : (الأول) خطأ المحكمة الابتدائية في العدول عن حكمها الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣٥ باعتباره حكما تمهيدا مع انه فصل بصفة قطعية في القاعدة التي يسرى عليها الحساب (الثاني) إنه وان كان المستأف عليه غير تاجر الا ان العملية التي تماقد عليها مع المستأفنين هي عملية تجارية في ذاتها تطبق عليها القواعد التجارية .

« وحيث انه بمراجعة حكم ٢ مايو سنة ١٩٣٥

المحاسبة على ان يباع المقدار الباقي من القطن بسعر كثراتات شهر ابريل سنة ١٩٣٢ على ان يكون للمستأف عليه حق بيع القطن لغاية ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ واذا اراد ان ينقل ميعاد البيع من شهر الى آخر فيكون ملزما بفرق السعر في حالة نزول الاسعار . وقد رغب المستأف عليه في نقل ميعاد قطع السعر من شهر ابريل سنة ١٩٣٢ الى شهر يونيو سنة ١٩٣٢ وقيد فرق السعر على حسابه فأجابه المستأفان الى طلبه ، وقيدا على حسابه مبلغ ١٣٦ ملما و ١٩ جنيها قيمة فرق السعر ومصاريف النقل . وفي آخر شهر مايو سنة ١٩٣٢ هبطت اسعار القطن وانكشف مركز المستأف عليه أمام المستأفنين فكلفاه بانذار رسمي في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ بان يغطي مركزه المكشوف بدفع مبلغ ٤٠٠ جنيه وأعطياه مهلة للقيام بتقديم الغطاء ونبا عليه بأنه في حالة تأخير عن دفعه يباع قطنه بسعر كثراتات ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ ولما لم يدفع المستأف عليه الغطاء المطلوب منه لغاية ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ أرسلوا اليه تلغرافا في اليوم المذكور يخبرانه فيه بانهما باعا اقطانه (٣٥٦ قنطاراً و ١٨ رطلا) بسعر ٤٧ و ٨ ريالات ، وفي يونيو سنة ١٩٣٢ أنذر المستأفان المستأف عليه بدفع مبلغ ٢٩٢ جنيها و ١٠٨ ملما قيمة الباقي في ذمته بعد تصفية مركزه ولما لم يدفع لها المستأف عليه هذا المبلغ رفعاه هذه الدعوى طالين الحكم لهما بالزام المستأف عليه بدفعه اليهما مع فوائده بسعر ٧ ٪ سنويا من تاريخ أول يونيه سنة ١٩٣٢ لغاية تمام السداد .

« وحيث انه في ٢ مايو سنة ١٩٣٥ قضت المحكمة الابتدائية تمهيدا بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين على أساس سعر اليوم الذي حدده المستأفان في انذارهما الى المستأف عليه . وقد

١٤٣

١١ يونيو سنة ١٩٣٦

مجلس حسي - اشرافه على أعمال الأوصياء - لا يعتبر حائزاً
لأموال القاصر - الحجز تحت يده - بطلانه

المبدأ القانوني

ليس المجلس الحسي بجائز لأموال القاصر وإنما الحائز هو الوصي الذي يدير أموال القاصر ويستثمرها فهو وحده الذي له صفة التقاضي عن القاصر والذي يجب أن يقع الحجز تحت يده وعليه عبء الالتزامات القانونية التي يستلزمها الحجز تحت يده . أما المجلس الحسي فليس له سوى الاشراف على أعمال الأوصياء فلا تجوز إذن مقاضاة القاصر في شخصه .

المحكمة

« من حيث ان المجلس الحسي وقد توقع تحت يده الحجز وحكم بتبنيته له الحق في أن يتظلم منه بطريق الاستئناف وبما أن استئنافه تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً .

« ومن حيث ان البحث في موضوع هذا الاستئناف ينحصر فيما اذا كان يجوز للدائن أن يوقع الحجز على مال مدينه القاصر تحت يد المجلس الحسي بصفته ممثلاً له أم لا يجوز ذلك .

« ومن حيث ان حجز ما للمدين لدى الغير يجب أن يوقع تحت يده من في حوزته مال المدين وليس المجلس الحسي بجائز لأموال القاصر بل هو الوصي الذي يدير أموال القاصر ويستثمرها فهو وحده الذي له صفة التقاضي عن القاصر والذي يجب أن يحجز تحت يده وعليه يقع عبء الالتزامات القانونية التي يستلزمها الحجز تحت يده وأما المجلس الحسي فليس له سوى الاشراف على أعمال

السالف الذكر يتبين انه وان كان في منطوقه قاضياً بنذب خير لتصفية الحساب بين الطرفين الا انه فصل في اسبابه بصفة قطعية في النزاع القائم بين الطرفين بشأن السعر الذي يجب ان تحصل المحاسبة بينهما بمقتضاه قرر للمستأقنين حق بيع القطن في اليوم الذي حدداه في اذارهما للمستأقن عليه مادام انه قد امتنع عن دفع النطاء المطلوب منه ، وقضى بتصفية الحساب على هذا الأساس ونذب خيراً لاجرائها لانه لم يكن في ميسور المحكمة اجراؤها بنفسها .

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان الاحكام تجوز قوة الشيء المحكوم فيه ليس فقط بالنسبة لما نصت عليه في منطوقها بل بالنسبة لجميع المسائل الفرعية او الاساسية التي تكون قد فصلت فيها فصلاً ظاهراً من الأسباب .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك فلا يكون من الصواب قانوناً ما ذهبت اليه المحكمة الابتدائية من أن لها حق العدول عن الحكم المذكور كلية بالنسبة لشطريه القطعي والتمهيدى .

« وحيث ان المستأقن عليه لم يستأقن حكم ٢ مايو سنة ١٩٣٥ السالف الذكر فيعتبر هذا الحكم حائزاً قوة الشيء المحكوم فيه في شطره القطعي الخاص بالقاعدة التي يسرى عليها الحساب .

« وحيث ان الخبر قد أبان في تقريره أن نتيجة تصفية الحساب على القاعدة المقررة بحكم ٢ مايو سنة ١٩٣٥ هي أن للمستأقنين في ذمة المستأقن عليه مبلغ ٣٠ ملياً و ٢٦٢ جنياً فتعين الحكم لها بهذا المبلغ وقوائده القانونية بسعر ٥ ٪ من تاريخ رفع هذه الدعوى

(استئناف حاتم افندي محمد حسن وآخر وحضر معها الاستاذ محمد محمد مصطفى ضد محمد حسين طارق وحضرته الاستاذ محمود اسماعيل رقم ٤١١ سنة ٥٣ ق - رئاسة عضوية - حضرات اصحاب العزة السيد سليمان بك وامين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

الأرصاء فلا تجوز مقاضاة القاصر في شخصه واذن يكون الحجز الذي توقع تحت يده وحكم بثبوتيه بالحكم المستأنف باطلا ويجب إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة له .

(استئناف مجلس حسي ايتاي البارود ضد محرم افندي الصيرفي وآخرين وحضر عن الأول الاستاذان عبد السلام بك زكي وعبد الحيد ابراهيم بك رقم ٢٤٩ سنة ١٣٥٣ هـ - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة ائربي ايرالغز بك رئيس المحكمات كامل الوكيل بك محمد محمود بك مستشارين)

١٤٤

١٧ يونيو سنة ١٩٣٦

تقرير زيادة الشر . الطعن عليه بالطلان . يقدم لقاضي البيوع .

المبدأ القانوني

من المقرر قانوناً أن التقرير بزيادة الشر يعتبر من الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع فالطعن عليه بالطلان يجب تقديمه لقاضي البيوع طبقاً لل مادة ٦٠٢ مرافعات حتى إذا أصدر قاضي البيوع حكماً فيه يكون هذا الحكم محل نظر في جواز استئنافه من عدمه .

الحكم

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في انه بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٤ استصدر محمد افندي رفعت واخوته حكماً من محكمة شين الكوم الكلية قضى بنزع ملكية ورثة المرحوم حسن افندي وصنى من ثلاثة افدنة وفاء لمبلغ ١٣٢ جنياً و ٥٨٠ ملياً واحالة القضية على حضرة قاضي البيوع وتدارلت القضية أمام قاضي البيوع الى جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٦ حيث رسا مزاد الاطيان المنزوع ملكيتها على احمد السيد صبيح المستأنف بثمان قدره ١٢٨ جنياً والمصاريف قرر الشيخ

عبد القوي عبد القوي عطيه في ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بزيادة الشر وتحدد للبيع بعد زيادة العشر جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٣٦ وفي هذه الجلسة حضر مقرر الزيادة الشيخ عبد القوي عبد القوي عطيه والراسى عليه المزاد الاول وهو المستأنف وظلا يتزايدان الى ان وصل الثمن الى ٣٠٠ ثلثمائة جنيه قبل المستأنف ان يشتري به . فلما لم يتزايد احد بعد ذلك طالب كاتب الجلسة السيد احمد صبيح بدفع فرق رسم رسو المزاد الثاني على هذا الاعتبار فوعده بأن يحضره بعد ساعتين . ولما مضت الساعتان حضر وقال بأنه لم يكن معه نقد فأمرت المحكمة باعادة البيع فوراً على ذمته فلم يوجد مزايدين فأجلت القضية لجلسة ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٦ لاعادة البيع على ذمة المستأنف على ان يكون الثمن الاساسي ٣٠٠ جنيه وعلى مقرر الزيادة النشر . فرفع المستأنف الاستئناف الحالى وذكر في عريضته الوقائع السالفة الذكر وقال انه دفع امام قاضي البيوع بجلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٣٦ بطلان التقرير بزيادة الشر لحصوله بعد ميعاد العشرة ايام المقررة قانوناً حيث كانت تنتهى في ٤ مارس سنة ١٩٣٦ وامتدت الى يوم ٨ مارس سنة ١٩٣٦ لوجود عطلة رسمية بسبب عيد الاضحى ، ولكن المستأنف ضده الاول لم يقرر بالزيادة الا في يوم ٩ مارس سنة ١٩٣٦ ورغم ذلك أصدر حضرة قاضي البيوع أمره باشهار البيع واعتبر ذلك حكماً برسو مزاد الاطيان عليه ورفع عنه هذا الاستئناف وطلب فيه بطلان التقرير بزيادة الشر والغاء حكم رسو المزاد المبني على تقرير الزيادة الرقيم ١٩ ابريل سنة ١٩٣٦

« وحيث ان الشيخ عبد القوي عبد القوي عطيه المستأنف ضده الاول دفع بعدم قبول الاستئناف

للاستئناف. كما ان ما يدعيه محمد افندي رفعت بعدم وجود حكم مرسى مزاد خطأ لان حكم مرسى المزاد ليس كالأحكام العادية وانما هو في الحقيقة محضر بحصول المزايدة. ثم ان امر حضرة قاضي البيوع باعادة البيع على حساب المستأنف لا يمكن ان يحصل الا اذا كان هناك مرسى مزاد.

« وحيث ان المستأنف في سبيل تبرير دفاعه يحرف الوقائع عن حقيقتها اذ انه ثابت من محضر جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٣٦ انه لم يدفع امام حضرة قاضي البيوع بطلان التقرير بزيادة العشر كما ان قاضي البيوع لم يأمر بالبيع رغما عن الدفع الذي يدعيه ولم يصدر منه أي قرار او حكم في ذلك وكلما هو ثابت في هذا المحضر هو حصول التزايد بين المستأنف ومقرر الزيادة حتى بلغ الثمن ٣٠٠ ثلثمائة جنيه وهو آخر عطاء قد أعطاه المستأنف وطالبه الكاتب بفرق الرسم ولما وعد باحضاره ولم يدفعه أمر حضرة قاضي البيوع بالبيع على ذمته بغير ان يصدر حكما بايقاع البيع عليه فان فصل في هذه الدعوى يكون إذن على أساس ما هو مدون في محضر جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٣٦ لا على ما يدعيه كل خصم.

« وحيث انه يؤخذ من هذا المحضر انه لم يصدر من حضرة قاضي البيوع أي قرار أو أمر أو حكم يصح الوقوف عنده خلاف الأمر الصادر منه باعادة البيع على ذمة المستأنف وهذا لم يكن محل طعن من المستأنف

« وحيث ان قانون المرافعات بين في المادة

(٦٠٢) وما بعدها طريقة الطعن في بطلان الاجراءات قد ذكر في المادة (٦٠٢) ان قاضي البيوع أو القاضي الجزئي يحكم في دعوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ونص في المادة ٦٠٣ ان دعاوى بطلان المزايدة الثانية واجراءاتها تقدم للمحكمة الابتدائية أو لمحكمة المواد الجزئية على حسب الاصول لغاية النشر عن البيع الثاني ونصت

لرضاء المستأنف بالحكم المستأنف وقبوله التزايد بعد رفض قاضي البيوع الدفع بطلان التقرير بزيادة العشر والمستأنف ضده السادس وهو محمد افندي رفعت دفع أيضا بعدم قبول الاستئناف لعدم صدر حكم يمكن استئنافه وقال انه على فرض التسليم جدلا بصدور حكم في جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٣٦ فان هذا الحكم لا يجوز استئنافه للأسباب الآتية - أولا - لان حكم مرسى المزاد لا يجوز استئنافه الا لعييب في الشكل - ثانيا - لان القانون في المادة (٦٠٣) وضع قواعد للسير عليها في الطعن في زيادة العشر وبطلان الاجراءات فأوجب على الطاعن رفع دعوى بطلان زيادة العشر أمام المحكمة الكلية أو الجزئية على حسب مقتضى الاصول. فكان على المستأنف ان يرفع تلك الدعوى ويحضر امام قاضي البيوع ويطلب إيقاف البيع حتى يفصل فيها ولكنه لم يفعل ذلك حتى ولم يبره هذه المسألة أمام قاضي البيوع - ثالثا - اذا فرض وكان له حق الطعن في حكم مرسى المزاد بطريق الاستئناف بناء على بطلان زيادة العشر فان حقه بالبطلان قد سقط لانه لم يتمسك به أمام قاضي البيوع وحصل المزاد وتزايد فيه - رابعا - اذا كان قد صدر حكم بمرسى المزاد قد صدر لصالحه فلا يستطيع ان يطعن فيه بطريق الاستئناف

« وحيث ان المستأنف رد على ما دفع به الشيخ عبد القوي عطيه بان دخوله في الزيادة بعد رفض قاضي البيوع ما دفع به بطلان زيادة العشر كان لغرض وهو منع نزاع الملكية للغير لانه أصبح المالك الوحيد لها بعد ان رسا مزادها عليه وبعد ان مضى ميعاد زيادة العشر ورد على ما دفع به محمد افندي رفعت بان هناك حكم أو أمر بالبيع رغم معارضته امام قاضي البيوع وهذه المعارضة معترف بها من مقرر الزيادة ويقول ان الأمر الصادر من قاضي البيوع برفض طلب تأجيل البيع يكون قابلا

« وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف في محله ويتعين قبوله .
(استئناف أحد قاضي السيد صيغ وحضر معه الاستاذ عباس مسعود ضد الشيخ عبد القوي بهد القوي عليه وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ حسين محمود عن السادس الاستاذ عبد المنعم ابو زيد رقم ٦١٠ سنة ٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة - سليمان بك السيد سليمان وامين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

١٤٥

١٨ يونيو سنة ١٩٣٦

دعوى تعويض - وفهام مستقلة عن دعوى الجنية أو المخالفة -
اختصاص المحكمة بها - تطبيق قواعد قانون المرافعات

المبدأ القانوني

إن حكمة الشارع في إعطاء القاضي الجزئي الحق الاستثنائي المنصوص عليه بالفقرة الرابعة من المادة ٢٦ مرافعات هي أنه أراد أن يجعل من اختصاص القاضي الواحد النظر في الدعوى العمومية والدعوى المدنية المترتبة على عمل يعتبره القانون جنحة أو مخالفة في وقت واحد لأن القاضي الذي نظر الجنحة أو المخالفة أقدر من غيره على تفهم قيمة التعويض المطلوب وتقديره فضلاً عما يلزم ذلك من تيسير في الاجراءات . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت دعوى التعويض تابعة لدعوى الجنحة أو المخالفة بأن يدخل مدعياً مدنياً في الدعوى العمومية فإذا رفعت دعوى التعويض مستقلة عن الدعوى الجنائية كانت خاضعة للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات .

المحكمة

« من حيث انه ثابت ان الحكم المستأنف أعلن في أول ديسمبر سنة ١٩٣٥ وقد استأنفه المستأنف باعلان مؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦ أي قبل انتهاء

(٥)

المادة ٦٠٥ أنه إذا تقدمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع الثاني يكون الحكم فيها على حسب ما تقر في المادة ٦٠٢ أي إنها تنظر أمام قاضي اليوع أو القاضي الجزئي

« وحيث ان طلبات المستأنف هي - أولاً - بطلان التقرير بزيادة العشر - ثانياً - بطلان حكم مرسى المزاد الصادر في ١٩ إبريل سنة ١٩٣٦ .

« وحيث انه فيما يختص بطلان التقرير بزيادة العشر فانه من المقرر قانوناً ان التقرير بزيادة العشر يعتبر من الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع فالطعن عليه بالبطلان يجب تقديمه لقاضي اليوع حتى اذا أصدر قاضي اليوع حكماً فيه يكون هذا الحكم محل نظرها اذا كان يجوز استئنافه أم لا

« وحيث انه لم يثبت ان المستأنف قد دفع هذا الدفع أمام حضرة قاضي اليوع كما لم يصدر أي قرار أو حكم من قاضي اليوع في شأن هذا الدفع فيكون الاستئناف رفع على لا شيء ولا عبرة لما يرتكن عليه المستأنف من ان مقرر الزيادة معترف به صدور قرار في ذلك من قاضي اليوع لأن محضر الجلسة ينفي قوله

« وحيث انه فيما يختص بطلان ما يدعيه من وجود حكم مرسى مزاد صدر في ١٩ إبريل سنة ١٩٣٦ فانه وان كان يستتبع من أمر قاضي اليوع باعادة البيع على ذمة المستأنف ان المستأنف قد أعطى أكبر عطاء الا ان حضرة قاضي اليوع قد أخطأ في عدم إصدار حكم بإيقاع البيع على المستأنف لأنه كان يجب عليه إصدار الحكم ثم بعد ذلك يطلب منه إيداع عشر الثمن والمصاريف فاذا دفع كان بها والاعاد البيع على ذمته طبقاً لنص المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات وهذا خطأ في الاجراءات طريق الطعن عليه هو رفع دعوى مستقلة أمام المحكمة الابتدائية بطلان المزايدة الثانية طبقاً لنص المادة ٦٠٣ من قانون المرافعات

ميعاد الستين يوما وبذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

« ومن حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلا .

« ومن حيث ان المستأنف طلب في عريضة استئنافه الغاء الحكم المستأنف والحكم اصليا بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى واحتياطيا في الموضوع برفض دعوى المستأنف ضده .

« ومن حيث ان المستأنف بني طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى على نص الفقرة

الآخيرة من المادة ٢٦ من قانون المرافعات الذي قضى بان القاضي الجزئي مختص بنظر الدعاوى المتضمنة طلب تعريض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجنب أو المخالفات التي من اختصاص قاضي الأمور الجزئية

« ومن حيث ان الأصل هو أن القاضي الجزئي يختص بنظر جميع الدعاوى المدنية والتجارية إذا كان المدعى به فيها لا يزيد على مائة وخمسين جنحيا مصريا - أما الاختصاص الذي اعطى له بموجب الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من قانون المرافعات فهو اختصاص استئنافي لا يصح التوسع فيه « ومن حيث ان حكمة الشارع في اعطاء هذا الحق الاستئنافي انه اراد أن يجعل من اختصاص القاضي الواحد النظر في الدعوى العمومية والدعوى المدنية التابعة والمترتبة على عمل يعتبره القانون جنحة أو مخالفة لان القاضي الذي نظر الجنحة يكون أقدر من غيره على تفهم قيمة التعويض المطلوب وتقديره فضلا عما يلزم ذلك من تيسير في الاجراءات .

« ومن حيث ان ما قصده الشارع من تخويل القاضي الجزئي هذا الحق الاستئنافي لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت دعوى التعويض تابعة لدعوى الجنحة

أو المخالفة بان يدخل كدع مدني في الدعوى العمومية اما إذا رفعت دعوى التعويض مستقلة عن الدعوى الجنائية فيتعين أن تكون خاضعة للقواعد العامة حسب الأوضاع المنصوص عليها في قانون المرافعات لانتفاء الحكمة واقضاء المبرر لهذا الحق الاستئنافي وانه بما يزيد في هذا الرأي وضوحا ما يحدث أحيانا من أن القاضي الذي ينظر قضايا الجنب غير القاضي الذي ينظر الدعاوى المدنية ويحدث أيضا أن لا ينظر الدعوى العمومية بسبب وفاة المتهم أو تسقط الجريمة لسبب من الأسباب وبالجملة فليس هناك مسوغ مطلقا للخروج عن القواعد العامة برفع دعوى التعويض مستقلة بالغة ما بلغت أمام القاضي الجزئي لأن ذلك يكون في حكم العبث الذي يجب أن يتنزه عنه المشرع

« ومن حيث انه فضلا عن انتفاء الحكمة وانعدام المبرر لرفع دعوى التعويض مستقلة امام المحكمة الجزئية بالغة ما بلغت فان فيه تقريرا لاحدى درجات التقاضي على المتخصصين إذ أن الأحكام الصادرة من المحكمة الكلية في قضايا استئناف الأحكام الجزئية غير قابلة للطعن امام محكمة النقض والابرام الا اذا كانت متعلقة بالاختصاص أو بقضايا وضع اليد وبالقيد المنصوص عليها بالمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء محكمة النقض والابرام مع أن المادة التاسعة من ذلك القانون تقضى بأن الخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض والابرام في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف

في الأحوال المبينة بالمادة المذكورة

« ومن حيث انه لذلك كله تكون المحكمة الابتدائية أصابت في حكمها باختصاصها بنظر الدعوى

« ومن حيث ان حكم محكمة أول درجة بالنسبة للموضوع أصاب الحق فيما قضى به للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذها هذه المحكمة فيتعين تأييده . (استئناف محمود اندى على وحضر عنه الاستاذ احمد عبد المحسن ضد عز الدين سيد عبد الله رقم ٤٩٠ سنة ٥٣ ق - رئاسة عضوية حضرات ائمة ابي العز بك رئيس المحكمة وكامل الوكيل بكو محمد محمود بك مستشارين)

١٤٦

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦

التماس إعادة النظر - التناقض المذموم له - ما يجعل تنفيذ الحكم مستحيلاً أو متعذراً . وجوب الرجوع لمنطوق الحكم وأسبابه .

المبدأ القانوني

من المقرر قانوناً أن التناقض الذي يسوغ به إعادة النظر في موضوع الحكم هو التناقض الذي يجعل تنفيذ الحكم مستحيلاً أو متعذراً ومن المقرر أيضاً أنه لا يصح قصر النظر على منطوق الحكم وحده لأن المنطوق والأسباب تكون جميعاً وحدة يفسر بعضها البعض فيجب الرجوع إلى أسباب الحكم لاستبانة غرض المحكمة ومعرفة ما قصدته من حكمها فإذا كان من الممكن التوفيق بين أجزاء المنطوق وتنفيذ ما أمر به الحكم بكامل أجزائه فلا محل لقبول الالتماس .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن على الحكم المطلوب إعادة النظر فيه . . أولاً . ان به تناقضاً في منطوقه يسوغ قطعه . ثانياً . ان الخصم أدخل الغش على المحكمة عند نظر الموضوع حتى جعلها تتأثر بأدعاءات الملتمس ضده من أنه يحمل حقيقة العلاقة التي بين رافعة الالتماس ومدية ذلك الجهل الذي

أدى الى رفع الدعوى وترتب على ذلك ان حكمت المحكمة بالزام رافعة الالتماس بالمصاريف . « وحيث انه عن التناقض في الحكم فانه من المقرر قانوناً أن التناقض الذي يسوغ إعادة النظر في موضوع الحكم هو التناقض الذي يجعل تنفيذ الحكم مستحيلاً أو متعذراً ومن المقرر أيضاً انه لا يصح قصر النظر على منطوق الحكم وحده لان المنطوق والأسباب تكون وحدة يفسر بعضها البعض ولذلك فانه يجب الرجوع الى أسباب الحكم لبيان غرض المحكمة ومعرفة ما قصدته المحكمة من حكمها لأنه اذا كان من الممكن التوفيق بين أجزاء المنطوق وتنفيذ ما أمر به الحكم بكامل أجزائه فانه لا محل لقبول الالتماس (راجع في ذلك كتاب المرافعات للرحوم أبي هيف بك ص ٩٣٣ فقرة ١٢٧٢)

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم موضوع النظر الآن فانه تبين أن به تناقضاً ظاهرياً اذ أنه نص في شقه الأول على تأييد الحكم بما في ذلك طبعاً الزام الملتمس ضده بالمصاريف وبعد ذلك قضت المحكمة بالزام الملتمة بالمصاريف ولكن هذا التناقض الظاهري يتلاشى أمام ما جاء بأسباب الحكم فقد جاء فيها ما يأتي : - « وحيث أن » « المستأنف عليها لعدم تقريرها بما في ذمتها » « ومخالفتها لنص المادة ٢٢٤ مرافعات رغم » « انذارها كانت هي المتسببة في رفع هذه الدعوى » « اذ لو كان المستأنف علم بحقيقة العلاقة بينها » « وبين مدية ربما كان اتخذ سبيلاً آخر للحصول » « على حقه واذن يتعين الزامها بمصاريف » « الدعوى عن الدرجتين » ولذلك يكون هذا الوجه من الالتماس على غير أساس .

« وحيث انه عن الغش فقد قالت الملتمة في اعلان الالتماس ما نصه : ان ما تأثرت به »

الملتزمة ان هذه الوقائع كانت محل مناقشة أمام محكمة الموضوع بين الطرفين ولذلك فإنه لا يكون هناك غش بالمعنى القانوني ولذلك كله يتعين رفض الالتماس والزام الملتزمة بالغرامة القانونية

(استئناف لست افروديت ابوات وحضر عنها الاستاذ عازر بطوروس ضد حسن افندي احمد وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى ابو علم رقم ٦١٤ سنة ١٩٣٥ ق - رتابة وعضوية حضرات احمد مختار بك ومحمود بك فؤاد ومحمد بك قصدي مستشارين)

١٤٧

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٦

سند دين - محرر من والد لبناته . اعتباره إقراراً منه .
صحته . نفاذه . حجة مستورة . صحته .

المبدأ القانوني

من المقرر شرعاً أن الأقرار يكون ملزماً متى صدر من شخص صحيح عاقل بالغ رشيد مختار بمال معلوم سواء كان المقر له وارثاً أو غير وارث' وسواء كان المقر به كثيراً أو قليلاً .

فإذا حرر والد لبناته سنداً تحت أمرهن وإذنهن . وكان مستوفياً لأركانها القانونية كان حجة على سائر ورثته وملزماً لهم من تركته ولو فرض أن السند يستر حجة فلا مطعن عليه لأنه وصف بصفة عقد آخر مستكمل للشرائط القانونية .

المحكمة

« بما ان أساس هذه الدعوى هو السند المقدم من المستأجرين والموقع عليه من المرحوم احمد امين سليم والمؤرخ في ٨ مايو سنة ١٩٣٢ والمصدق على امضاء المدين المذكور بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٣٢ بمحكمة مركز طنطا الجزئية الاهلية تحت رقم ٧٢٢ سنة ١٩٣٢ »

« محكمة الاستئناف من ادعاءات المعلن اليه »
« وجهله بحقيقة العلاقة التي بينها وبين مدينه »
« ذلك الجهل الذي أدى الى رفع الدعوى لامتناع »
« الطالبة عن التقرير بما في الذمة هي ادعاءات »
« باطلة وغش ترتب عليه تأثيره في رأى المحكمة »
« اذ انه ثابت من أوراق الدعوى أن الاعلان »
« الذي يصنفه المعلن اليه بأنه اعلان بتثبيت »
« الحجز لم يعلن للطالبة وكذلك اعلان الدعوى »
« نمرة ٦٢١ سنة ١٩٣٣ كلى اسكندرية وهي »
« دعوى الملزومية هذا علاوة على أن محامى »
« الطالبة أرسل لحضرة محامى المعلن اليه خطاباً »
« مسجلاً في ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٣ يقرر له فيه »
« فعلاً بعدم وجود مال تحت يد الطالبة هذا »
« مع ملاحظة أن تكليف الطالبة بالتقرير بما »
« في الذمة في محكمة عابدين تكليف باطل لأن »
« التقرير لا يجوز الا بقلم كتاب المحكمة التابع »
« لها المحجوز تحت يده وهي محكمة العطارين . »
« وقد كان المعلن اليه يعتمد التلاعب في اعلان »
« الأوراق للطالبة كما تقدم شرحه وثابت كذلك »
« ان المعلن اليه يعلم بحقيقة العلاقة بين الطالبة »
« ومدينه من نفس العقد الذى قدمه لتأيد »
« دعواه والشهادات التي استخرجها من قلم »
« رهون المحكمة المختلطة وطلب فيها عمداً »
« اغفال ذكر التصرفات التي تثبت استغراق »
« التركة التي باعها مدينه للطالبة بالديون »
« والتسجيلات فهذه الظروف متحدة تثبت »
« بجلاء غش المعلن اليه في ادعاءاته واجراماته »
« من البداية . ذلك الغش الذي أدى الى تأثير محكمة »
« الاستئناف في حكمها على الطالبة بالمصاريف »
« رغم عدم ثبوت سوء نية الطالبة وتواطؤها »
« ودغم جواز حصول التقرير حتى أمام المحكمة »
« بالجلسة . وظاهر من مرافعة الحاضر عن »

عليها الأولى ولم يكن الأمر في التصديق يحتاج إلى مباشرة البنات له بأنفسهن

« وبما أن الاعتراف المنسوب لوكيل المستأنفات عن سبب الدين فضلا عن أنه أمر جائز حصوله فإنه لا يصح قانونا تجزئة هذا الاعتراف والأخذ بالشطر الأول منه وهو الخاص بعدم الدفع من البنات وترك الشطر الأخير وهو مديونية والدهم وأن المال مال أمهن التي طلبت من زوجها أن يكتب السند لبناتها بدلا من تحريره إليها » وبما أن غنى المدين وقت تحرير السند لا يمنع من الاستدانة لقضاء غرض له ولا أهمية لقصر المستأنفات ولا لفقرهن طالما أنه ذكر بأن المال من مال أمهن ولم يقم دليل على العكس

« وبما أنه حتى على فرض أن هذا السند يستر به فلا مطعن عليه لأنه وصف بصفة عقد آخر مستكمل الشروط القانونية كما سبق القول ولا يؤثر في قيمته القانونية الزعم بأنه أقرار من المورث المدين بدين لبناته لأنه من المقرر شرعا أن الأقرار يكون ملزما متى صدر من شخص صحيح عاقل بالغ رشيد مختار بمال معلوم سواء كان المقر له وارثا أو غير وارث وسواء كان المقر به كثيرا أو قليلا ولم يطعن المستأنف عليهم المنازعون باتصاف المدين بما يخالف الصفات المذكورة وقت تحرير السند

« وبما أنه لكل ما ذكر يكون الحكم المستأنف في غير محله فيتعين الغاؤه والقضاء للمستأنفات بقيمة السند المشار إليه وبالفوائد المطلوبة باعتبار المائة خمسة سنويا من تاريخ المطالبة إلى السداد

(استئناف السيد تيز فاطمة ونجيه أحمد أمين سليم وآخرين وحضر عنهم الأستاذ يوسف أحمد الجندي ضد الست شيمه أحمد وآخرين وحضر عن ثلاثة منهم الأستاذ يوسف فهمي رقم ٣٧٨ سنة ١٣٥٣ ق - رئاسة وعضوية حضرات حازم رفعت بك وحسن زكي محمد بك ومبراد كامل بك مستدارين)

« وبما أن السند المذكور يتضمن إقرار من الشخص المذكور بمديونته في مبلغ ستة آلاف جنيه لبناته الثلاث فاطمة ونجيه وزينب وهن المستأنفات مثالة بينهن والتزامه بدفعه لأمهرهن واذنهن وقت الطلب وذكر في هذا السند أن القيمة وصلته نقدية من مالهن

« وبما أن هذا المحرر إنما هو سند تحت الأمر والاذن مستوفى الأركان القانونية فهو حجة بما فيه ولمزم للصادر منه ولورثته من بعدهم إلا إذا طعن على أحد أركانه بمطعن قانوني وقام الدليل على صحة هذا الطعن

« وبما أن أخوة المدين الذي توفي باعترافهم في يونيه سنة ١٩٣٥ وهم المستأنف عليهم الثاني والثالث والرابع والذين يرثونه بطريق العصب - لأن ذلك المدين لم يترك سوى زوجته والمستأنفات بناته - يطعنون في هذا السند بأنه صوري ويقصد به إثارة البنات عليهم إذ أن قيمته تستغرق معظم التركة فيحرمون بهذه الوسيلة من الأثر فيه ويستندون في ذلك إلى أن السند بقي في حوزة المدين حتى توفي وإلى أن اثنتين من بناته المستأنفات كاتبات قاصرتين وقت تحرير السند وأن أحدهن لا تزال قاصرة إلى اليوم ويمثلها وصي وأنهن لا يملكن شيئا وإلى أن وكيلهن اقربا للجلسة بانهن لم يدفعن قيمة السند وأن المال مال أمهن التي طلبت من زوجها أن يكتب لبناته وإلى أن المدين يملك ثروة ولم يكن في حاجة إلى الاستدانة وإلى أن المدين هو الذي قدم السند لاثبات تاريخه ثم استرده » وبما أنه لم يقم دليل على أن السند بقي في حوزة المدين إلى وفاته ومن الطبيعي فيما يتعلق بالوجه الأخير أن يقوم المدين وهو الدال بالاثبات بأمر التصديق على أمضائه ثم استرداد السند لتسليمه إلى البالغة منهن أو إلى والدتهن وهي المستأنف

١٤٨

٢٣ يونيه سنة ١٩٣٦

رسم - على استئناف الحكم - في حالة التنازل عنه أو رفضه .
معارضة في قائمة رسوم . لا يزيد عما دفع أولاً .

المبدأ القانوني

المادة الرابعة من لائحة الرسوم تقضى أنه « يؤخذ على استئناف الأحكام أو التماس إعادة النظر رسم كالرسم المقرر في أول درجة » معناه أن يقبض عند تقدير رسم الاستئناف الطريقة المتبعة عند تقدير الدعوى ابتداءً وهي المبينة في المادتين الأولى والسابعة عشر من لائحة الرسوم أي أنه لا يؤخذ رسم إلا على التلثائة جنيه الأولى ثم يؤخذ رسم على ما يحكم به زائداً عن هذا المقدار عملاً بالفقرة الثانية من المادة ١٧ من اللائحة . فإذا رفض الاستئناف أو تنازل المستأنف عنه فلا يؤخذ منه رسم أكثر مما دفعه أولاً

المحكم

« حيث أن قلم الكتاب دفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لحصولها بعد الثلاثة الأيام المحددة قانوناً إذ أن قائمة الرسوم أعلنت يوم ٤ يونيه سنة ١٩٣٦ والتقرير بالمعارضة حصل في ٨ منه وكان يجب أن يكون في ٧ منه

« وحيث أن المعارض طلب رفض هذا الدفع لأن محل إقامته في دمياط وبينها وبين القاهرة وهي المحل المطلوب عمل المعارضة فيه مسافة أكثر من يوم عملاً بالمادة ١٧ مرافعات وعلى ذلك يكون التقرير بالمعارضة في ٨ يونيه سنة ١٩٣٦ في الميعاد القانوني وتكون المعارضة مقبولة شكلاً .

« وحيث أن تفسير قلم الكتاب للمادة الرابعة من لائحة الرسوم يعني أن الرسم المستحق على

الدعوى في الاستئناف هو قيمة الرسم الذي حصل فعلاً على الدعوى الابتدائية بعد تسوية الحكم هو تفسير لا يتفق وقصد المشرع فإن عبارة المادة وهي « يؤخذ على استئناف الأحكام أو التماس إعادة النظر رسم كالرسم المقرر في أول درجة » معناه أن يقبض عند تقدير رسم الاستئناف الطريقة المتبعة عند تقدير الدعوى ابتداءً وهي المبينة في المادتين الأولى والسابعة عشر من لائحة الرسوم أي أنه لا يؤخذ رسم إلا على التلثائة جنيه الأولى ثم يؤخذ رسم على ما يحكم به زائداً عن هذا المقدار عملاً بالفقرة الثانية من المادة ١٧ من اللائحة أي أن من خسر دعواه ولم يحكم له إلا بأقل من تلثائة جنيه فلا يلزم برسم جديد . ولما كان المعارض لم يحكم له بشيء في الاستئناف لأنه تنازل عنه وكأنه لم يكسب شيئاً في الاستئناف زائداً عن التلثائة جنيه السابق دفع رسمها وتكون المطالبة برسم أكثر من هذا المقدار في غير محله ويتعين إذن إلغاء القائمة

(معارضة الدكتور غفرى افندى خاوحضر عنه الأستاذ يوسف فهمى ضد قلم كتاب محكمة استئناف مصر رقم ١٣٦ سنة ٥٣ ق- رئاسة وعضوية حضرات محمد كامل الرشيدي بك وطارح محمد بك واحد قواد أنور بك مستشارين)

١٤٩

٣٠ يونيه سنة ١٩٣٦

شركة تجارية . إثبات وجودها بالبينة . جوازه في حالة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة . أو لاثبات وجودها في الماضي

المبدأ القانوني

من المتفق عليه قانوناً أن الشركة التجارية أياً كان نوعها - التي ليس لها عقد مكتوب يجوز إثبات وجودها بين الشركاء بالبينة في الأحوال الاستثنائية المقررة بالقانون المدني أي إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة . كما أنه

مخاصة فان القانون التجارى فى المادة ٦٣ رسم طرق اثبات هذه الشركة ولم يذكر جواز الاثبات بالبينة .

« وحيث ان النزاع بين الطرفين ينحصر فى وجود الشركة من عدمه وفيما اذا كانت شركة مخاصة أم شركة تضامن وفي جواز احواله الدعوى الى التحقيق لاثبات وجود هذه الشركة .

« وحيث ان محكمة أول درجة بنت حكما على ان الشركة حسب تكييف المستأنف عليه لها هي شركة مخاصة وانه يجوز اثبات وجودها بالبينة وبالقرائن ايضا كما انها رأت ان تجعل من إقرار محمد بك درويش الذى كان وصيا على قصر المرحوم حسن سيد احمد ومن اقرار وكيل المستأنفة بجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٣٥ ومن بعض الاوراق والمستندات التى توهمت عنها بأسباب حكمها مبدأ ثبوت بالكتابة يسمح باحواله الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاع المستأنف عليه المتضمن ان محل المقاولات كان له ولأخيه وانما كان ينتج من هذا المحل كان يودع بالمصارف باسم الاخ الاكبر وهو موزث المستأنفة وان تكاليف المنزل المشار اليه وغيرها من المبالغ التى صرفت على المستأنف عليه كانت من أرباح هذا المحل التجارى وهذه المحكمة تقرها على ما رأت للأسباب الواردة بحكمها ولانه اصبح من المتفق عليه قانونا ان الشركة التجارية « ايا كان نوعها » التى ليس لها عقد مكتوب يجوز اثبات وجودها بين الشركاء بالبينة فى الاحوال الاستثنائية المقررة بالقانون المدنى (دالوز على جزء ١١ صحيفة ٩٣ نبذة ٦٥٧ و ٦٥٩ ققرة ٤ حرف ب) أى اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة وهذا متوافر بما اشار اليه الحكم المستأنف وتوهم عنه اتفاقا كما أن القضاء قد أسار على جواز اثبات وجود الشركة بالبينة حتى ولو كانت شركة تضامن اذا كان الاثبات قاصرا على وجودها فى الماضى قصد تصفية

من المقرر قضاء جواز إثبات وجود الشركة بالبينة حتى ولو كانت شركة تضامن إذا كان الاثبات قاصراً على وجودها فى الماضى قصد تصفية العلاقات الماضية المحكم.

« حيث ان المستأنف عليه يدعى بأنه من ثلاثين سنة كان بالاسكندرية محل لمقاولات العمارة والاتجار فى أدواتها تحت اسم حسن سيد احمد اخوان وكان يمتلك هذا المحل اخوة ثلاث موزث المستأنفة والمستأنف عليه وآخر يدعى زكى سيد احمد توفى لرحمة مولاه فأصبح المحل المذكور بعد وفاة الأخ الثالث ملكا للشقيقين واتسعت أعماله فاقتنى المرحوم حسن سيد احمد والمستأنف عليه من صافى إيراده ثلاث عمارات بالاسكندرية اختص موزث المستأنفة بأحداها والمستأنف عليه بالثانية وأما الثالثة وهى الكاتنة بشارع اسكندرا الاكبر نمرة ٣٧ فبقيت مع المحل التجارى شائعة بين الاثنين ويقول المستأنف عليه بأن الشركة كانت شركة مخاصة ولم يصدر بها عقد كتابى ولكن يوجد بملف الدعوى مستندات تدل على وجودها كما يؤخذ من أقوال المستأنفة ما يدل على ذلك ايضا وطلب الاحالة الى التحقيق لاثبات وجود هذه الشركة « وحيث ان المستأنفة عن نفسها وبصفتها تنكر وجود الشركة المدعى بها وتقول بأن المحل التجارى هو ملك خاص بمورثها المرحوم حسن سيد احمد وليس للمستأنف عليه شىء فيه وانه اذا صح ما يدعى المستأنف عليه من وجود شركة قائمة من ثلاثين سنة فتكون هذه الشركة شركة تضامن ولا يجوز اثباتها بغير الكتابة للأسباب التى ذكرتها بالمرافعة والمذكرات المودعة بالأوراق وتزيد على ذلك بأنه حتى مع التسليم بان الشركة شركة

العلاقات الماضية (تقضى فرنسي ٧ ابريل سنة ١٩٠٩
دالوز الدورى سنة ١٩٠٩ صحيفة ٣٤٤ واستئناف
مجلد ١٤ مايو سنة ١٩٠٢ الجدول العشري المختلط
١٨٩٨ - ١٩٠٨ صحيفة ٣٨٧ و ٤١٤٩)
« وحيث انه من كل ما تقدم يكون الاثبات
بالبينة بين الشركاء جائز حتى ولو كانت الشركة
المراد اثبات وجودها من شركات التضامن لا شركة
مخاصة وعليه يكون الحكم المستأنف في محله
ويتعين تأييده .

(استئناف الت نويه ابراهيم وحضر عنها الاستاذ اسماعيل
حمزه ضد بدوى افندى سيد احمد وحضر عنه الاستاذ سليمان
حافظ رقم ٥٥١ - سنة ١٣٥٣ ق - رئاسة وعضوية حضرات احمد
مختار بك ومحمود قواد بك ومحمد قصى بك مستشارين)

١٥٠

٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦

تقاضي معجل - الحكم به بناء على سند رسمي . المنازعة
في صحته أو تفسيره . غير مائة .

المبدأ القانوني

إن المنازعة في صحة السند الرسمي أو
في تفسيره لا تمنع من الأمر بالنفاذ المعجل
بلا كفالة .
المحكم :

« حيث ان المطلوب البحث فيه الآن هو
طلب النفاذ وصف النفاذ المؤقت عن الحكم

المستأنف فيما زاد عن مبلغ ١١٧٣٥ قرشا و ٢٥
مليا المودع من المستأنف
« وحيث ان الحكم المستأنف استند في شمول
الحكم بالنفاذ المؤقت على أن المبلغ المقضى به ثابت
من سند رسمي طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٩١
من قانون المرافعات
« وحيث ان هذه المادة نصت على أن المحكمة
تحكم بالتنفيذ بغير كفالة « اذا كان حكمها مبنيًا على
سند رسمي وكان المحكوم عليه طرفًا في
السند الرسمي »

« وحيث ان المستأنف لا ينازع في أن اشهاد
الوقف الذي بني عليه الحكم سند رسمي وانه بصفته
ناظر وقف يعتبر طرفًا في هذا السند وانما ينازع
في صحة تفسير حجة الوقف بالمعنى الذي أخذ به
الحكم المستأنف .

« وحيث ان منازعة المدين في صحة السند الرسمي
أو في تفسيره لا تمنع من الأمر بالنفاذ المعجل بلا
كفالة (كتاب التنفيذ للمرحوم أبي هيف بك
ص ٧٥ بند ١٠٧) لذلك يكون الاستئناف عن
وصف الحكم بالنفاذ المؤقت في غير محله ويتعين
رفضه .

(استئناف احمد افندى محمد عبد الله وأخرى وحضر عنها
الاستاذ محمد عبد السلام ضد الست أسماء كريمة المرحوم الحاج
حسن القباني وأخرى وحضر عن الأول الاستاذ ساجا حبشي
رقم ٥١٧ سنة ١٣٥٣ ق - بالهيئة السابقة)

قضايا المحاكم الكلية

٢ - إقرار مشبوه - مداه - حدوده وسلطة البوليس في ذلك .

بمجرد ملاحظة - حكم المادة ٢٩ من قانون المشبوهين -

القبض والتفتيش فيها - حالاته

المبادئ القانونية

١ - إن المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون

المشردين والمشتبه فيهم قد اوضحت بأنه إذا

١٥١

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤

١ - مشبوه - طلب تطبيق المراقبة القضائية عليه - حكمها
في القانون - بمجرد إقراره مشبوه - لا يجوز للبوليس
حق المراقبة

ومصالحه المعيشية والتجارية المشروعة مما وردت تفاصيله بالمراد ١٣ إلى ١٧ من القانون وحتى يكون هناك فارق وقاصل معلوم بين الملاحظة للأنذار والمراقبة للحكم إذ لا يقبل عقلاً وقانوناً أن يكونا سواء في المعاملة بينهما سواء إلا فيما نص عليه بالمادة ٢٩ من قانون المشبوهين في حالة وجود قرائن خطيرة على ارتكاب جنحة ما أو على شروع فيها من تخويل البوليس والنيابة حق القبض عليه وتفتيش منزله بغير إذن وفي غير الأحوال المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات .

المحكمة

« حيث ان ملخص دعوى المستأق ان الادارة بدأت في سبتمبر سنة ١٩٢٣ تراقبه بواسطة رجال الأمن مراقبة عطلت عليه أحواله المعيشية والتجارية فكانوا يحتمون عليه المبيت في جهة معينة من غروب الشمس الى شروقها ويتممون عليه في أوقات متعددة من الليل مع انه لم ينذر لا مشبوها ولا متشرداً - وبفرض أنه أنذر مشبوها في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ فانه لا يصح قانوناً أن يكون محلاً لهذه المراقبة . ونظراً لانه أصابه من جراء هذه المراقبة ضرر بسبب تعطيل أعماله المعيشية والتجارية فهو يطلب تضمين الادارة عن أعمالها غير القانونية - ولو فرض وكان قد صدر ضده انذار فهو لم يعلم به ولم يستل به ليظعن عليه بالطرق القانونية - لهذه فهو يطلب الحكم على المديرية ومن معها بمبلغ ٢١ جنياً بصفة تعويض » وحيث ان ملخص دفاع الادارة أنه لما كان المستأق مشتتاً عنه لأسباب جدية، الاعتداء على المال والاشتغال كوسيط في رد المبروبات

إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أفعال المشتبه فيه وإماليه الجنائية يطلب تطبيق المراقبة عليه بحكم قضائي والنص الفرنسي أظهر في الدلالة على قصد الشارع هذا من أن المشبوه لا يوضع تحت المراقبة إلا بحكم قضائي يصدر فقط بالمراقبة . وبناء على هذا لا يجوز وضع المشتبه فيه تحت مراقبة البوليس بمجرد إنذاره مشبوهاً وإلا انعدمت حكمة التشريع في مواد القانون سالفة الذكر من وجوب تقديم المنذر مشبوهاً للحكمة لتطبيق مراقبة البوليس عليه إذا كان البوليس في حل من وضعه تحت المراقبة عقب إنذاره مشبوهاً وقبل أن يحكم عليه بالمراقبة .

٢ - في تحديد معنى الانذار ومدى أثره والنتائج المترتبة عليه من حيث واجبات البوليس نحو شخص المنذر مشبوهاً أن يتبع البوليس المشتبه فيه ويلاحظه ليتحقق إن كان قد صلح حاله وأمن جانبه وتبدد ما أحاط به من ريب وشكوك أم لا . إذ علة الانذار هو ما قام من ظنون البوليس حول المشتبه فيه إلا أن هذه الملاحظة يجب أن تكون بسيطة وبعيدة عن المساس بحرية المنذر مشبوهاً في أعماله وأحواله المعيشية والتجارية وحتى لا تعطل عليه شيئاً منها طالما أنه لم يسر في طريق الجريمة ولم توجد قبله قرائن خطيرة على ارتكابه جنحة ما أو على شروع فيها ولا يجوز بحال أن تصل الملاحظة إلى حد إرهابه وتقييد حريته بالقيود المقلقة للراحة والمعتلة لأحواله

الادارة الى ملاحظة المستأنف لمعرفة سلوكه وذلك على أثر صدور حكم النقض المذكور وأخيرا انكرت على المستأنف دعواه قائلة بانها لم تحتم عليه المبيت في مكان معين بالذات ولم تمنعه من مباشرة اشغاله وأعماله في أى وقت ولم توجب عليه عدم الخروج من مسكنه قبل شروق الشمس وبعد الغروب إلى آخر ما يدعيه المستأنف من أقوال لم يحم عليها دليل الآن .

• وحيث انه بعد أن تأجلت القضية لتقديم اصل الانذار المعطى للمستأنف بمعرفة الادارة في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ فانها لم تقدمه وقد تمت صورة رسمية من الاصل

• وحيث انه بالاطلاع عليها تبين انه دون فيها أنه عملا بالفقرة الخامسة من المادة الثانية من قانون الاشخاص المتشردين والمشتبه فيهم حصل انذار المستأنف بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ وتسلم الانذار اليه بعد اقامه مضمونه وأنها محررة بالكربون وموقع عليها بخط وإمضاء سليمان افندي السيد ضابط البوليس بأمره واضحه ففى والاصل سواء وهى والحالة هذه حجة بما فيها ولا يمكن الطعن فيها الا بالتزوير لأنها ورقة رسمية صادرة من موظف رسمى له اختصاص اصدارها طبقا للمادة الثالثة وهى تسرى على الاشخاص الذين يشتبه فيهم طبقا للمادة ٨ من القانون ولا محل بعد ذلك لتمسك المستأنف بانه غير موقع على الانذار إذ القانون حتم تسليمه اليه ولم يحتم ضرورة توقيعه عليه .

• وحيث انه وإن كان البوليس بعد أن راقب ألاحظ المستأنف ثلاث سنوات من تاريخ الانذار حتى انقضت فرقة المراقبة أو الملاحظة طبقا للأحكام التى كانت سائدة فى ذلك الوقت من سقوط الانذار بمضى ثلاث سنوات اذا لم

فقد أنذرت بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ انذار مشبوه طبقا للفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالاشخاص المتشردين والمشتبه فيهم وتنبه عليه بأن يسلك سلوكا مستقيما بحيث يتجنب كل عمل من شأنه تأييد ما يحوم حوله من الظنون وإلا عوقب طبقا للمادة التاسعة من القانون المشار اليه - وقد استحضره مركز السبلاوين وسله الانذار المذكور وهذا ثابت من الصورة الرسمية من الانذار المسلم اليه وطبيعى ان لا يقف عمل البوليس عند حد اصدار الانذار بل يجب عليه قانونا تتبع تأثيره فى نفس المتبوه وأمياله وأعماله الجنائية وذلك بتشبع المشبوه وملاحظته ملاحظة بسيطة تكون كفيلة بتغيير اعتقاد وظنون البوليس فى ميوله الاجرامية . ولو قيل بغير ذلك لا تمتنع تطبيق المادة التاسعة من القانون التى تنص على انه اذا حصل بعد انذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم بلاغ ضده عند ارتكاب جريمة من الجرائم أو اذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أمياله المشتبه فيه وأعماله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقا لاحكام الباب الثانى والثالث من القانون ولترتب على ذلك أيضا أن تنعدم الحكمة من ايراد المشرع للأحكام الخاصة بالمشبوهين ويصبح وجودها لغوا ما دام البوليس ممنوعا من ملاحظة من صدر ضده الانذار - وقد استمر البوليس يلاحظ المستأنف حتى انقضت ثلاث سنوات من تاريخ الانذار فرفعه عنه طبقا للأحكام التى كانت سائدة فى ذلك الوقت - ولكن حدث ان أصدرت محكمة النقض والابرار حكما بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بأن انذار الاشتباه غير قابل للسقوط بمضى أى مدة ويظل قائما مدى الحياة فعادت

يرتكب المشتبه فيه ما يجعله محلاً لتطبيق المادة التاسعة إلا أنه عاد في سنة ١٩٣٣ ملاحظة المستأنف على أثر حكم محكمة النقض الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ باعتبار أنذار الاشتباه غير قابل للسقوط بمضي أي مدة وهو بلا شك معذور في العودة إلى ملاحظة المستأنف

« وحيث أن المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون الأشخاص المتشردين والمشتبه فيهم قد أفصحت بأنه إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أفعال المشتبه فيه وأما إله الجنائية يطلب تطبيق المراقبة عليه بحكم قضائي من المحكمة — وذكرت المادة ١١ بيان المحاكم المختصة بالحكم بالمراقبة على المشتبه فيهم وأسست من ذلك محاكم المراكز فأنها لا تحكم في أي حالة بمراقبة البوليس والنص الفرنسي للقانون أوضح من النص العربي في الدلالة على قصد الشارع هذا من أن المشبوه لا يوضع تحت المراقبة إلا بحكم قضائي يصدر فقط بالمراقبة وبالمراقبة فقط.

« وحيث متى ثبت أن مراقبة البوليس للمشتبه فيه لا تكون إلا بموجب حكم قضائي فاللزام المنطقي لهذا أنه لا يجوز وضع المشتبه فيه تحت مراقبة البوليس بمجرد أنذاره مشبوهاً وإلا أنعدمت حكمة التشريع في مواد القانون سالفه الذكر من وجوب تقديم المنذر مشبوهاً للحكمة لتطبيق مراقبة البوليس عليه إذا كان البوليس في حل من وضعه تحت المراقبة عقب أنذاره مشبوهاً وقبل أن يحكم عليه بالمراقبة

« وحيث أنه يبقى بعد ذلك تحديد معنى الأنذار ومدى أثره والتأثير المترتبة عليه من حيث واجبات البوليس نحو شخص المنذر مشبوهاً وواجبات هذا المشبوه أمام البوليس الممثل للهيئة الاجتماعية فواجبات المشبوه تقضى عليه بأن يتعد

عما يثير ظنون البوليس حوله — أما واجبات البوليس فتقضى بأن يتبع المشتبه فيه ويلاحظه ليحقق أن كان قد صلح حاله وأمن جانبه وتبدد ما أحاط به من ريب وشكوك أم لا — وذلك لأن علة الأنذار هو ما قام من ظنون البوليس حول المشتبه فيه إلا أن هذه الملاحظة يجب أن تكون بسيطة وبعيدة عن المساس بحرية المنذر مشبوهاً في أعماله وأحواله المعيشية والتجارية وحتى لا تعطل عليه شيئاً منها طالما أنه لم يسرف في طريق الجريمة ولم توجد قبله قرائن خطيرة على ارتكاب جنحة ما أو على شروع فيها طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٩ من قانون المتشردين والمشتبه فيهم فلا يجوز بحال أن تصل الملاحظة إلى حد أرهاقه وتقييد حريته بالقيود المقلقة للراحة والمعلقة لأحواله ومصالحه المعيشية والتجارية المشروعة كالتى وردت تفاصيلها بالمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من القانون وحتى يكون هناك فارق وفاصل معلوم بين الملاحظة للأنذار والمراقبة للحكم اذ لا يقبل عقلاً وقانوناً أن يكونا سواء في المعاملة فالتسوية بين الموضوع تحت المراقبة بحكم والمنذر مشبوهاً لا تكون إلا في حالة واحدة . هي التي نصت عليها المادة ٢٩ من قانون المشبوهين والمتشردين وهذه الحالة لا تنتج النتيجة واحدة وهي حالة وجود قرائن خطيرة على ارتكاب جنحة ما أو على شروع فيها وتنتجها الوحيدة تخويل البوليس والنيابة القبض عليه وتفتيش منزله بغير إذن ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات لا التميم عليه والزامه بالعودة إلى مسكنه قبل الغروب وعدم مبارحته قبل طلوع النهار إلى غير ذلك من القيود التي يعامل بها المراقب بحكم وإيراد التسوية في هذه الحالة فقط التي نصت عليها المادة ٢٩ من القانون بين المنذر والمراقب

على سبيل الاستثناء قاطع في الدلالة على ان الأصل عدم جواز معاملة الاثنين معاملة واحدة ونص المادة ٢٩ هذا وورد على سبيل الحصر فلا يصح اذا تقرير أثر لم يذكره القانون بالنص الصريح كما لا يصح التوسع في الأثر المذكور

واذا كان من حق الادارة ان تنذر مشبوها فليس لها ان تتماهى في اساءة معاملته حتى تجعله في حكم المراقب مع ان المنذر مشبوها لا يوضع تحت المراقبة الا بحكم يصدر عليه ذاهبة في تحديقها له واضرارها به وبمصلحه الى اساءة استعمال حقها هذا المحدود بقيود لا يجوز التوسع معها في اطلاقه لأن الاشتباه في حد ذاته وبجردا عن أى اعتبار آخر انما هو حالة من الحالات السلبية التي لا اثم فيها ولا وزر على النفس أو المال بل ولا مخالفة فيها للقانون اذ هو بهذه الصورة اشبه بالعمل التحضيرى الذى لا عقاب عليه في الأصل بحسب القواعد العامة والواقع ان كل اجراء يتخذ ضد المشتبه فيه لا يستند الى شئ من قواعد العدل او القانون بل هو اقيات صارخ على اعتبار الانسان واعتداء صريح على كرامته ومصادرة خطيرة لحرية لا يجدر بالمحاكم ان توسع في آثاره أو تتساهل في المؤاخذه مع اساءة استعماله

ويمكن ان يقال بأن نظرية الاشتباه في نظامها الحالى وشكلها الراهن نظرية حديثة العهد قريبة النشأة اتسع نطاقها واستتب قواعدها على يد المسيو كرسبي رئيس مجلس وزراء إيطاليا في سنة ١٨٨٨ وعلى عهد الملكة فكتوريا في إنجلترا وعلى عهد التشريع الهندى سنة ١٨٩٨ وفي هذه العهود وما تلاها اخذت النظرية شكلا واضحا وارتسمت لها آثار ظاهرة في قانون ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٩ ولائحة ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ بإيطاليا وفي قانون اول يناير سنة ١٩٠٤ بالنرويج وفي

قانون ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٩ بتركيا - ولو أن التشريع الفرنسى جاء خلوا من احكام المشبوهين التي استمدتها الشارع المصرى من القوانين الايطالية والانجليزية (راجع المذكرة التفسيرية وتقرير المستشار القضائى عن القانون رقم ١٥ سنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون ٢٤ سنة ١٩٢٣) وفي الجملة فان هذا المبدأ الجديد الذى سمي باسم «مبدأ حماية المجتمع» الذى تجسم فيه خطر الجريمة من فريق يخشى اجرامه في هذا المجتمع يجب ان لا يكون في ذاته ضربة قاضية على حرية هذا الفريق الذى يخشى اجرامه تحت زعم وقاية المجتمع من شرورهم ولا اهراقا لأدميتهم واعتبارهم الانسانى باسم الأمن ولا اهدارا لنفوسهم بالتسامح في بسط تطبيقه الى حد التعسف الذى لا ضابط له ولا رقيب عليه مع أن حالة الاشتباه حالة سلبية محضة - وللحاجم أن تقرر حدود هذا الضابط الذى يجوز للأدارة أن تستعمل حقها في نطاق مداه عند ملاحظة المشتبه فيه الذى لم يصدر عليه حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس وإلى أى حد لا يجوز لها ان تتجاوزه والا كانت مسئولة وذلك لضمان نفاذ القانون فقاذا يكفل طمأنينة المجتمع وحمايته ضد الفرد المشتبه فيه وضمان عدم الاستخفاف بحرية ذلك الفرد أو الأضرار بمصلحه في الوقت نفسه .

« وحيث انه بعد أن قدم المستأف صحيفة السوابق وقد دل الاطلاع عليها على أنه لم يحكم عليه بعقوبة ما للجريمة ما والمستأف عليها لم تطعن عليها بطعن ما .

« وحيث ان المستأف بعد هذا يقرر بأن معاملة البوليس له من أوائل سنة ١٩٣٣ كانت هي عين المعاملة المتبعة في مراقبة الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بموجب أحكام قضائية من تختم ميثه في مسكن معين وان لا يغادره قبل شروق

الشمس وبعد غروبها والتميم عليه في أوقات متعددة من الليل وان لا يغير محل اقامته إلا بأذن من البوليس الى آخر ماورد بالمواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من القانون مخالفا في تصرفاته وأعماله هذه نصوص القوانين المعمول بها

« وحيث ان الادارة تنكر عليه دعواه هذه مقرر ان ملاحظتها له لم تعد حد الملاحظة البسيطة والبعيدة عن طريقة معاملة الموضوعين تحت مراقبة البوليس بأحكام قضائية

« وحيث انه ازاء الخلاف القائم بين طرفي الخصوم على هذه الوقائع التي هي وقائع مادية يجوز قانونا أثباتها بالبينة لذا نرى المحكمة استيفاء للدعوى وقبل الفصل فيها أحالتها الى التحقيق لاثبات ونق وقائع هذا الخلاف بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة

(استئناف الشيخ عبد الخالق عوض الله مدبرة الدفعية وآخر رقم ١٣٩ سنة ١٩٣٤ م رثلة وعضوية حضرات القضاة اسماعيل محمد بك رئيس المحكمة وأحمد أبو الفضل وحسين عفيفي)

١٥٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

٩ فبراير سنة ١٩٣٥

- ١ - مجالس حسية - ولايتها على أموال عديمي الأهلية - عدم اختصاصها بالفصل في أمر بعد بلوغ القاصر
- ٢ - خصوم مبطلين - في حكم المادة ٤٢ من قانون المجالس الحسية متاما . مداها

المبادئ القانونية

١ - إن المجالس الحسية هي هيئات ذات وظيفة خاصة وقد نصت المادة الثالثة من القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٥ على بيان سلطتها من الولاية على أموال عديمي الأهلية وهي سلطة إدارية فليس لها وظيفة قضائية تخولها حق

الفصل في نزاع بين خصمين بالمعنى القانوني والمحاكم الأهلية هي صاحبة السلطة القضائية العامة والمختصة بإصدار الأحكام للفصل في جميع المنازعات التي تطرح عليها

فاذا صدر قرار من المجلس الحسي بتقدير أتعاب الخبير عن قيامه بمراجعة حساب قاصر بعد بلوغه من الرشد . فان مثل هذا القرار يكون خارجاً عن اختصاصه وغير ملزم له .

٢ - إن المقصود من عبارة الخصوم المبطلين في المادة ٤٢ من قانون المجالس الحسية هو كل شخص قدم من نفسه للمجالس طعناً أو عرض عليه نزاعاً مما يدخل في اختصاصه ثم تبين له أنه غير محق في طعنه ففي هذه الحالة وحدها يجوز إلزامه بمصاريف الإجراءات ولا يمكن أن يتعدى قرار المجلس غير هذه الصورة .

المحكمة

« حيث ان المستأنف بنى استئنافه على ما يأتي - أولاً - ان المحاكم الأهلية غير مختصة بنظر الدعوى - ثانياً - انه يفرض اختصاصها بالدعوى ليست من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . - ثالثاً - ان دعوى المستأنف عليها من حيث موضوعها في غير محلها

« وحيث انه يتعين لذلك بحث الدفيعين الأولين

عمه الدفع الاول

« حيث ان المستأنف يرتكن في هذا الدفع على ان المجلس الحسي أصدر القرار موضوع الدعوى في حدود اختصاصه وأنه ليس للمحاكم الأهلية ولاية عليه فهي لا تملك النظر في قراراته او إيقاف تنفيذه

لفحص حساب المستأنف عليها وأخيها هو استمرار للقرار الأول.

« وحيث أنه ثبت من الاطلاع على محضر انتقال محكمة أول درجة أن المجلس الحسبي قرر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ إثبات رشد المستأنف عليها لبلوغها السن القانوني وصرف النظر عن الحساب الخاص بها وهي وشأنها في محاسبة الوصي

« وحيث أن القرار المؤرخ ٤-٥-١٩٢٩ قد نص على تكليف محمد الشافعي راضي أفندي بفحص الحساب المقدم عن سنة ١٩٢٨ والاطلاع على تقارير الحساب المقدمة من سنة ٩٢١ إلى سنة ١٩٢٨ وعمل نتيجة شاملة لجميع المتوفرات للقاصرين من سنة ٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٨ لمعرفة مقدار ما أودعه الوصي منه لكل منهما والباقي لها طرفه لغاية سنة ١٩٢٨ وأما القرار الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٣١ بنسب المستأنف فقد نص على تكليفه بمراجعة جميع المتوفرات السابقة للقاصرين منضمًا إليها حصتها في متوفرات أخيها تحسين المتوفري ويان ما أودع منها وما لم يودع لمعرفة المتوفر والباقي طرف الوصي الواجب إيداعه تسوية للحسابات جميعها لغاية سنة ١٩٢٨ وتصفيتهما ومن مقارنة القرارين يتضح أنهما مختلفتان فينما أن الأول منهما قاصر على فحص المتوفرات من سنة ٩٢١ لغاية سنة ٩٢٨ فإن الثاني يشمل جميع المتوفرات بما في ذلك متوفرات المدة السابقة على سنة ١٩٢٩ كما يشمل بحث نصيب حسين القاصر والمستأنف عليها في متوفرات أخيها تحسين الذي توفي قبل صدور هذا القرار ولهذا كان ادعاء المستأنف بأن القرار الثاني استمرار للقرار الأول في غير محله لاختلاف موضوعهما فيما يتعلق بمفردات الحساب ونتيجته « وحيث أنه حتى على فرض أن القرار السابق

« وحيث أن المجالس الحسبية هي هيئات ذات وظيفة خاصة وقد نصت المادة الثالثة من القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على بيان سلطاتها فلها تعيين الأوصياء على القصر ومن في حكمهم من عديمي الأهلية ولها الحق في عزله وتوقيع الحجر على عديمي الأهلية ورفع عنهم ومراقبة أعمال الأوصياء والقائمة ومحاسبتهم عن إدارتهم لأموال المحجور عليهم ومن هذا يعلم أن لها الولاية على أموال عديمي الأهلية وأن سلطاتها في ذلك سلطة إدارية وأنه ليس لها وظيفة قضائية تخولها حق الفصل في نزاع بين خصمين بالمعنى القانوني بخلاف المحاكم الأهلية فهي صاحبة السلطة القضائية العامة والمختصة بإصدار الأحكام للفصل في جميع المنازعات التي تطرح عليها والتي تقوم بين الأفراد أو بينهم وبين مصالح الحكومة.

« وحيث أن المستأنف عليها ارتكبت في دعواها على أن قرار المجلس الحسبي الصادر بتاريخ ١٨ - ٤ - ١٩٣١ بنسب المستأنف لفحص حساب المتوفرات وكذا القرارين الصادرين في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ - ٢٦ - ٥ - ١٩٣٤ بتقدير اتعاب المستأنف قد صدرت من المجلس في غير حدود اختصاصه . فإذا تجاوز فيها هذا الاختصاص فإنه لا يمكن الاحتجاج بها ولا يترتب عليها أثر ما كما لا يصح التنفيذ بمقتضاها.

« وحيث أن المستأنف يتمسك بالقرار الصادر من مجلس حسبي مصرفي ٤ شهر ٥ سنة ٩٢٩ بنسب محمد الشافعي راضي أفندي خيرا لفحص حساب متوفرات القاصرين حسين ودولت المستأنف عليها من جهة أنه صدروقت أن كانت المستأنف عليها ما زالت قاصرة عن درجة البلوغ ويقول بأن القرار الصادر في ١٨ - ٤ - ٩٣١ بنسبه

تندب المستأف قد كلفه بأداء نفس المأمورية التي عهد بها الى الخير السابق من قبل فان المجلس الحسي لا يملك اصدار القرار الرقم ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ لتحقيق حساب المستأف عليها بعد أن ثبت بلوغها سن الرشد في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ فن ذلك التاريخ صار لها وحدها الحق في مناقشة حساب الوصي دون المجلس الذي انتهت مأمورته وأصبح غير مختص بادارة أموالها والرقابة عليها .

» وحيث ان المستأف تمسك بنص المادة (٥٤) من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسية وأدعى بأن القرار الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ لم يقصد به اثبات أن المستأف عليها استولت على مبلغ ٥٠٦ جنيهات من مال أخيها حسين القاصر بغير حق وإنما كان الغرض منه فحص الحساب النهائي للوصي على المستأف عليها وأخيها القاصر عن مدة وصايته التي تنتهي في سنة ١٩٢٨ وقال بأن المجلس الحسي بمقتضى هذا النص مختص بفحص الحساب النهائي واعتماده حتى بعد بلوغ المستأف عليها سن الرشد .

» وحيث ان ما جاءت به المادة (٥٤) من تكليف الوصي بتقديم الحساب للمستحق بدلاً من تقديمه الى المجلس ليثبت انتهاء مأمورية المجلس ويؤيد وجوب تخليه عن ادارة أموال من بلغ رشيداً اذ يصبح من حين بلوغه صاحب الحق في مناقشة الوصي في هذا الحساب واعطائه المخالصة اللازمة عنه . وهذا النص وان جعل للمجلس الحق في ابداء ما يراه من الملاحظات في صالح المستحق فان حقه في ذلك لا يزيد عن ابداء ملاحظات بشرط أن تكون في صالح المستحق فضلاً عن أن امره جوازي فقط ومعلوم أن حق المجلس في ابداء ملاحظات على هذا النحو ليس معناه امتداد سلطة المجلس الى ما

بعد بلوغ القاصر سن الرشد واختصاصه في اصدار قرارات ملزمة للبالغين بل أن ذلك يرجع الى ان المجلس هو الذي اختار الوصي نائباً عنه في ادارة أموال القاصر باعتباره وكيلاً عن المجلس يبقى مسئولاً أمامه عن الأموال التي عهد اليه بادارتها وعن تسليمها الى القاصر عند بلوغه سن الرشد - ولو صح ما ادعاه المستأف وكان المجلس مختصاً بفحص الحساب النهائي واصدار قرارات ملزمة للبالغين عنه لنص القانون على تقديم الحساب النهائي للمجلس لا على تقديمه للمستحق ولاوجب على المجلس أن يصدر فيه قراراً لا ان يبدى على سبيل الجواز ما يراه من الملاحظات ولما اشترط ان تكون الملاحظات في صالح المستحق دون الوصي » وحيث انه ظاهر من القرار المؤرخ ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ ان حساب المتوفرات لم يكن حساباً نهائياً بل كان فحصاً تكميلياً للحسابات السابقة عليه عن المدة من سنة ١٩٢٢ لغاية سنة ١٩٢٨ والتي لم يفصل فيها الا بالقرار سالف الذكر .

وعلى فرض أن القرار كان يرمى الى فحص الحساب النهائي فهو لا يسرى الا على حساب القاصر حسين وأما ما ظهر من نتيجة الحساب من ان المستأف عليها مدينة لأخيها في مبلغ ٥٦٠ جنيهات فهو لا يعتبر دليلاً على أن القرار كان عن فحص حساب نهائي كما أنه ليس للمجلس الحق في مطالبة المستأف عليها بأن تؤديه لأخيها الا عن طريق التقاضي امام المحاكم المختصة .

» وحيث ان المستأف ذهب الى ان للمجلس الحق في الزام المستأف عليها بقيمة الاتعاب التي قدرها له باعتبار انها من الخصوم المبطلين اذ انها انكرت اخذ شيء من مال أخيها القاصر وظهراته يستحق في ذمتها مبلغ ٥٦٠ جنيهات كانت صرفته بغير حق ثم اعترفت به بعد ذلك وارتكن على

المادة (٤٢) من قانون المجالس الحسينية التي نصت بأن للمجلس أن يقرر تحمل المبطل من الخصوم مصاريف الإجراءات واتعاب الخير .

« وحيث ان الأصل هو ان المجلس الحسيني لا يملك القضاء في حقوق ذرى الاهلية واما ما جاءت به المادة (٤٢) عن الزام المبطل من الخصوم البالغين بمصاريف الاجراءات فلا ينبغي ان يؤخذ على اطلاقه دون مراعاة ما تقضى به القواعد العامة وطبيعة اختصاص المجلس الحسيني فان المقصود من عبارة الخصوم المبطلين في هذه المادة كل شخص قدم من نفسه للمجلس طعنا او عرض عليه نزاعا مما يدخل في اختصاصه ثم تبين انه غير محق في طعنه .

« وحيث انه ثبت من محضر انتقال محكمة أول درجة المؤرخ ١١/٧/١٩٣٤ ان المجلس قرر نذب المستأنف لفحص حساب المتوفرات في غير حضور المستأنف عليها وأن الخير باشر مأموريته بذكرن عليها وبغير أن يسألها وأن المستأنف عليها لم تطلب من المجلس فحص هذا الحساب ولم تطعن على ادارة الوصى ولهذا اضطر المجلس ان يكلف المستأنف بأن يناقشها في مبلغ الخمساية وستين جنيا التي قال في تقريره بأنها استولت عليها من مال أخيها حسين زايد القاصر فأنكرت المستأنفة أنها مدينة له في هذا المبلغ .

« وحيث ان ما قرره وكيل المستأنف عليها أمام المجلس من أنه أقنعه بدفع المبلغ لأخيها لا يعد اعترافا منها بالدين كما جاء بدفاع المستأنف .

« وحيث انه لذلك فان المستأنف عليها لا يصح أن تعتبر من الخصوم المبطلين لأنها لم تكن خصما في مأمورية المستأنف ولأن القرار الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩٣١ لم يصدر في مواجهتها

ولم تناقش في اجراءاته ولم تعترف باستحقاق أخيها القاصر للمبلغ ال ٥٦٠ جنيا وعليه فلا محل لالزامها باتعاب المستأنف

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن قرار المجلس الصادر في ١٨-٤-١٩٣١ نذب المستأنف لفحص حساب المتوفرات وأن القرارين الصادرين في ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٣٤ بتقدير اتعاب الخير قد صدرت من المجلس في غير حدود اختصاصه بالنسبة للمستأنف عليها وأن للحاكم الاهلية الفصل في تقدير قيمتها من الوجهة القانونية . ولهذا يكون الدفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى في غير محله ويتعين رفضه

عنه الدفء الثاني

« وحيث ان المحكمة ترى الأخذ بأسباب الحكم المستأنف فيما يتعلق بهذا الدفع مضافا إليها أن الاستعجال في هذه الدعوى متوافر بدليل أن المستأنف أعلن أمر التقدير الى حسين افندي زايد وشرع في اعلانه للمستأنف عليها في ١٧ يولييه سنة ١٩٣٤ في محل اقامتها الاول ولو أنها لم تغير محل اقامتها لم اعلانها (يراجع أمر التقدير مستند نمرة ٣ حافظة المستأنف) فضلا عن أن المستأنف اعترف بجلسته ١٩ - ٧ - ١٩٣٤ بأنه اتخذ اجراءات الحجز ضد المستأنف عليها .

« وحيث انه لذلك يكون هذا الدفع في غير محله أيضا .

(عن الموضوع)

« حيث ان محكمة أول درجة ردت على دفاع المستأنف بما فيه الكفاية وأما ما يختص باعتراض المستأنف المبني على ان المستأنف عليها لم تقدم دليلا على وجود أمر التقدير وعلى ان المستأنف اتخذ اجراءات تنفيذية بمقتضاء فلا محل له لأن المستأنف عليها

كانت تعلم بأمر التقدير حيث صدر في مواجهتها ولأن صورة الأمر التنفيذية كانت تسلمت فعلا للمستأنف

» وحيث أن إعلان أمر التقدير هو من الاجراءات الضرورية التي تتخذ عند الشروع في التنفيذ به ولهذا السبب ثبت أن للمستأنف عليها مصلحة في رفع هذه الدعوى وإن ادعاء المستأنف عليها بأنها من المساوى الاحتمالية لا أساس له « وحيث أنه وقد ثبت أن المجلس الحسبي لم يكن مختصا بإصدار القرار موضوع الدعوى فإن دعوى المستأنف عليها في محلها ويتعين لذلك تأييد الحكم المستأنف .

(استئناف محمد أفندي ذا كرك ضد السيد دولت هاتم زاید رقم ٩٢ سنة ١٣٥٥ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة الاساذ محمود منصور رئيس المحكمة ومحمد صادق الخولي ومحمد أمين بسيوني)

١٥٣

محكمة بنى سوييف الكلية الاهلية

٢ مايو سنة ١٩٣٥

وضع اليد - استمراره - الانتفاع في فترات متقاربة أو متباعدة
المبدأ القانوني

إن اليد قد تكون مستمرة ولو أن واضع اليد ينتفع بالعقار في فترات متقاربة أو متباعدة حسب طبيعة الأشياء إنما اشترطوا أن تكون هذه الأفعال الدالة على وضع اليد تتجدد في الأوقات والظروف المناسبة . وأنه لا يشترط الاستمرار بدون انقطاع كل دقيقة وكل لحظة لأن هذا من المستحيلات . وإنما صفة الاستمرار تتكون من سلسلة أفعال في أوقات متقاربة ومنظمة وهذا متروك لتقدير القاضي

المحكم

» حيث أنه ثابت من اطلاع المحكمة على التحقيق

وأقوال الشهود في دعوى اللجنة المنضمة أن المستأنف الأول زرع اولاً سبعة أفدنة خفية ولما علم المستأنف عليه الأول بلغ بتاريخ ١٢ - ١١ - ١٩٣٤ بمحصول التعرض وبناء على هذا البلاغ بوشر التحقيق وقد سئل المستأنف الأول قرر بان الأرض مملوكة للحكومة وأنه واضع اليد عليها من أبريل سنة ١٩٣٤ وأن القدر الواضع اليد عليه يبلغ نحو العشرين فدانا وأنه زرع من هذا القدر سبعة أفدنة خفية ثم قرر بأنه وإن زرع أكثر من السبعة الأفدنة الأولى إلا أنه طلب من المديرية احتساب باقى الأرض وضع يده ضمن المزروع خفية وقرر المستأنف عليه الأول بان الاطيان مملوكة له هو وأخوه وهى تحت يدهما من قبل سنة ١٩٠٦ ورفع عنها دعوى من الحكومة منظورة امام محكمة بنى سوييف الكلية لم يفصل فيها للآن وقرر جميع الشهود أن الأرض المتنازع على حيازتها تحت يد المستأنف عليهما من عهد بعيد ولم يقل أحد من الشهود أن المستأنفين وضعوا اليد على العين المذكورة

» وحيث أن المستأنف الأول بعد أن أجمع الشهود على وضع يد المستأنف عليهما قرر امام المحقق بأنه غير متعرض وتعهد بعدم تعرضه « وحيث أنه رغم ذلك التعهد الحاصل في ١٢ - ١١ - ١٩٣٤ بعدم التعرض عاد المستأنف الأول واغتصب العين فبلغ ابراهيم أفندي والى بان المستأنف الأول تعرض له في الاطيان بالقوة وقد أرسل له شيخ الحفرو الحفراء وبعض الاهالى فصمم المستأنف على الامعان في التعرض وهدد بالضرب .

» وحيث أن المستأنفين الثانى والثالث قررا أمام البوليس في دعوى اللجنة بأنهما لم يتبرضا للمستأنف عليهما وأن المتعرض هو والدهما وحده

فبما يسلان بان الاطيان موزوع النزاع لا يحق
لها التعرض فيها ولم يضعها يداهما عليها

« وحيث يؤخذ من المعاينة التي اجراها المحقق
في دعوى اللجنة ان الارض الحاصل فيها التعرض
على قطعتين - الاولى - سبعة أفدنة مروية حديثا
ولم يمض على ربيها ٢٤ ساعة والقطعة الثانية ستون
فدانا وجدت منزرعة برسيا وان الزراعة غير
منتظمة ومحروثة حرثا غير منتظم بمعنى ان خطوط
الحرث متباعدة وان البذور التي وضعت في
الأرض قليلة جدا لا تناسب مع المساحة وليس
الغرض من هذه العملية استغلال الأرض وإنما
القصد من هذه الأعمال ان يثبت المستأنف الأول
وضع يده على أكبر مساحة ممكنة

« وحيث يؤخذ بما تقدم ان المستأنف الأول
زرع أولا سبعة أفدنة وباعترافه وضع اليد عليها
في ابريل سنة ١٩٣٤ ثم تغالى وزرع عشرين فدانا
وأخيرا توسع وزرع الستين فدانا في الفترة من
أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ لغاية حصول المعاينة

« وحيث انه بعد استمرار المستأنف في
الادعاء بان هذه الاطيان المتنازع على حيازتها لا
تدخل ضمن الاطيان المرفوعة بشأنها الدعوى
بين المستأنف عليها والحكومة عاد اخيرا
امام هذه المحكمة وقرر بانها ضمن الاطيان المتنازع
على ملكيتها بين المستأنف عليهما والحكومة المرفوع
بشأنها دعوى ومنظورة امام محكمة بنى سريف
ولم يفصل فيها للآن وثابت باعتراف المستأنفين
ان النزاع من الحكومة حاصل من سنة ١٩٠٦
بمعنى ان المستأنف ضد هما الحائزان لهذه
الاطيان من قبل سنة ١٩٠٦

« وحيث قد جاء على لسان وكيل المستأنفين
ان الاطيان مملوكة للحكومة ومتركة وقد اعترف
المستأنف عليها بأنها لا يزرعان الأرض لقلة

المياه بمعنى ان صفة الاستمرار في وضع يد المستأنف
عليهما غير متوفرة

« وحيث ان اليد قد تكون مستمرة ولو ان
واضع اليد يتنفع بالعقار في قترات متقاربة او
متباعدة حسب طبيعة الاشياء إنما اشترطوا ان
تكون هذه الافعال الدالة على وضع اليد تتجدد
في الاوقات والظروف المناسبة (فتحي باشا ص
١٠٨ ودو هلس جزء ٣ - ٨٨ ص ٣٤٠ وجاء
بمطول بلانيول (كتاب الاموال) انه لا يشترط
الاستمرار بدين انقطاع كل دقيقة وكل لحظة
لأن هذا من المستحيلات وإنما صفة الاستمرار
تكون من سلسلة افعال في اوقات متقاربة ومنتظمة
وهذا متروك لتقدير القاضي (رقم ١٥٤ ص ١٦٧)
وقضت محكمة الاستئناف المختلط بان الحيازة تكون
مستمرة ولو أن الحائز يتنفع في قترات متباعدة
فقط يجب ان تتجدد الافعال في الاوقات والظروف
المناسبة (استئناف مختلط ١٨ يناير سنة ١٨٨٣

بلاجي ٢ رقم ١٧ معلقا على المادة ١٠٢ و ١٠
ديسمبر سنة ٩١ بلاجي ٢ رقم ٣٥ تعليقا على
المادة (١٠٢) وبهذا المعنى حكم محكمة الزقازيق
٩ يونيه سنة ١٩٢٥ المجموعة الرسمية ١٧ عدد ٤٢
ص ٦٣٠ مرجع القضاء ١٣٦٢ وقد ارتكن هذا
الحكم على بودري « التملك بوضع اليد طبعة
ثالثة ٢٤٠ »)

« وحيث ثابت من اجماع الشهود ان المستأنف
عليهما هما الواضعان اليد من سنة ١٩٠٦ على الأقل
وانهما يزرعان الأرض المتنازع عليها كلها سمحت
الظروف بربيها فاذا شحت المياه تركت بورا واذا
توفرت المياه عادا الى زراعتها وهكذا ومثلها في
ذلك مثل أراضي الحياض في الوجه القبلي التي
تزرع عند الفيضان بمعنى انها لا تزرع الا مرة
واحدة في السنة في مدة معينة ثم تترك بورا الى ان

المبدأ القانوني

لا يصح اعتبار المستحق في الوقف مالكا لدفاته التي أعدها الناظر لقيد حسابات الوقف أو شريكا لباقي المستحقين في ملكيتها لأنه ليس له سوى المطالبة بنصيبه في غلة الوقف بالنسبة التي عينها الواقف وبمقتضى شروط وقفه ولا يغير من هذا الحكم أن ناظر الوقف لا يدفع ثمن هذه الدفاتر من ماله الخاص لأنه من الطبيعي وهو يتولى إدارة شؤون الوقف لمنفعة مستحقيه أن لا يغرم ما تستلزمه هذه الإدارة من النفقات على أن هذه الدفاتر وإن لم تعتبر ملكا خاصا لناظر الوقف فهي ليست ملكا خاصا للمستحقين كذلك بل هي من متعلقات إدارة الوقف الذي يعتبر في هذه الحالة كشخص معنوي يمثله ناظره فلا يجوز لغيره طلب حجز دفاتر الوقف عملا بنص المادة ٦٧٨ مرافعات

المحكمة

« من حيث أن دفع المدعى عليهم بعدم قبول التظلم ارتكبا على أن المدعى سبق أن دفعه أمام المحكمة ثم تنازل عنه مؤقتا والتجأ إلى حضرة رئيس المحكمة الذي أصدر أمره بالحجز على دفاتر الوقف وبعد أن حكم بعدم اختصاصه بنظر هذا التظلم عاد المدعى إلى رفعه أمام المحكمة - هذا الدفع في غير محله ولا سند له من القانون لأن تنازل المدعى مؤقتا عن نظر التظلم أمام هذه المحكمة لا يقصد به سوى ترك المرافعة في دعوى التظلم وفقا للمادة ٣٠٥ مرافعات لالتجأه إلى حضرة رئيس المحكمة الذي أصدر الأمر بالتظلم منه عملا بالمادة ١٣٠ مرافعات ولا تريب عليه في ذلك ويتعين رفض هذا الدفع وقبول التظلم شكلا .

تزرع في السنة التالية ومع ذلك فإن اليد معتبرة مستمرة (فتحي باشا ١٠٨) لهذا يرى أن وضع يد المستأف عليها مستمرا

« وحيث أنه جاء على لسان وكيل المستأفين أن الأرض المتنازع على حيازتها متروكة بورا وكلها رمال ولم يسبق زراعتها على أنه ثابت من الاطلاع على المعاينة التي أجراها المحقق في دعوى اللجنة أن الأرض المذكورة على قطعتين أحدهما سبعة أفدنة والقطعة الثانية ستون فدانا وأن هذه الأرض جميعها ظاهرة من حالتها أنها كانت منزرعة من أعوام وليست هذه أول مرة زرعت فيها لأنها مقسمة إلى أحواض ويوجد بها آثار للراوى والمساقى ومن ثم يرى أن الأرض لم تكن مهمة ومتروكة بورا ورمالا كما يدعى المستأف الأول ويظهر من حالتها أنها تزرع كلما سمحت الظروف وتوفرت المياه لربها

« وحيث مما تقدم وللأسباب التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة يتعين تأييد الحكم المستأف سيما وقد قصر المستأفون بجلسة ١١ أبريل سنة ١٩٣٥ نزاعهم في القطعة نمرة ١٩ دون باقي القطع التي طلب المستأف عليها بتلك الجلسة منع تعرضهم فيها

(استئناف محمود زايد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد عرفة ضد محمد افندي أمين وإلى وآخر وحضر عنهما الاستاذ تقسيم حنا رقم ٨٤ سنة ١٩٣٥ س . رئاسة وعضوية حضرات القضاة خليل عفت ثابت بك وكيل المحكمة ومحمد غالب عطية وجلال الدين حفي ناصف)

١٥٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥

وقف - دفاتر الوقف - ليست ملكا للمستحق ولا لناظر

الوقف - بل من متعلقات إدارة اوقف كشخص

معنوي يمثله الناظر - حجز دفاتر الوقف - عملا بالمادة

٦٧٨ - عدم جوازه

« ومن حيث ان المدعى يرتكن في تظلمه من أمر حجز دفاتر الوقف على أنها ملكه لأنه هو الذي يتولى القيد فيها ويقدمها لمن شاء بحاسبه من المستحقين وغيرهم ولأنها تثبت حقوقه قبل الغير ولا تثبت للغير حقاً قبله أصلاً وسواء وجدت أم لم توجد فان حق المستحقين مكفول بذات الاستحقاق وبطبيعة الوقف المحددة المعينة ومقدار حصصهم فيه

« ومن حيث ان السبب القانوني الذي يرتكن عليه المدعى عليهم في دفع التظلم هو أن الناظر وكيل عن المستحقين وأن هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر لتصرفات عزيت اليه ويهمهم حجز دفاتر الوقف للرجوع اليها عند مناقشة الحساب وان هذه الدفاتر ليست مملوكة للناظر بل هي من متعلقات إدارة الوقف التي يشتغل فيها عدد من الكتبة يتقاضون أجورهم من ايراد الوقف كما أن ثمن هذه الدفاتر يصرف من مال الوقف .

« ومن حيث ان السند القانوني الذي ارتكن عليه امر الحجز المتظلم منه هو نص المادة ٦٧٨ مرافعات المتضمن ان المالك المنقرلات ان يحجزها بأمر من القاضي عند من توجد تحت يده أيا كان ويشترط لتطبيق هذا النص ان يكون طالب الحجز مالكا للمنقرول المراد حجزه أو شريكا في ملكيته فاذا لم يكن هذا ولا ذاك فلا يحق له طلب حجزه » ومن حيث انه لا يصح اعتبار المستحق في وقف مالكا لدفاتره التي اعدّها الناظر لقيد حسابات الوقف أو شريكا لبعض المستحقين في ملكيتها لانه ليس له سوى نصيبه في غلة الوقف بالنسبة التي عينها الواقف وبمقتضى شروط وقفه ولا يغير من هذا الحكم ان ناظر الوقف لا يدفع ثمن هذه الدفاتر من ماله الخاص لانه من الطبيعي وهو يتولى ادارة شؤون الوقف لمنفعة مستحقيه ان لا يفرم

ما تستلزمه هذه الادارة من النفقات على ان هذه الدفاتر وان لم تعتبر ملكا خاصا لناظر الوقف فهي ليست ملكا خاصا للمستحقين كذلك بل هي من متعلقات ادارة الوقف الذي يعتري هذه الحالة كشخص ممنوى بمثله ناظره فلا يجوز لغيره طلب حجز دفاتر الوقف عملاً بنص المادة ٦٧٨ مرافعات » ومن حيث ان ارتكان المدعى عليهم في تبرير أمر الحجز على اعتبار ناظر الوقف وكلا عن المستحقين هو ارتكان في غير محله لانه اذا صح هذا الاعتبار بالنسبة لبعض أحكام الوقف فهو ليس بصحيح اطلاقاً كما لا يصح تشبيه علاقة ناظر الوقف بالمستحقين في هذه الحالة بعلاقة مدير الشركة من أي نوع كانت بالشركاء فيه وذلك لفارق ذي شأن وهو أن للشركاء نصيباً معيناً في رأس مال الشركة وجميع ممتلكاتها حسب عقد الشركة وتوابعها بخلاف المستحق في الوقف فتصبيه قاصر على غلة لا يتعداها الى أعيان الوقف ومتعلقاته كما أنه يوجد في القانون نصوص خاصة بتصفية الشركات وتوزيع أموالها على الشركاء لا تنطبق على أحكام الوقف بحال من الأحوال .

« ومن حيث انه يتضح مما تقدم من الأسباب أن ليس للمستحقين في وقف حق الحجز على دفاتره وانما يكون هذا الحق لناظره طالما كان قائماً بادارة شئونه وليس معنى هذا حرمان المستحق في الوقف من محاسبة ناظره عن نصيبه في غلته فله دائماً هذا الحق وللحكمة اجابة طلبه وتكليف الناظر بتقديم الحساب المطلوب وتعيين خير لفحصه عند اللزوم . ومن ثم يكون الامر الصادر بناء على طلب المدعى عليهم بتوقيع الحجز على دفاتر الوقف لا سند له من القانون ويتعين الغاؤه

والزامهم بمصاريف هذا التظلم ومقابل أتعاب المحاماة

(تظلم محمود الطوير بك وحضر عنه الاستاذان عبد الرحمن البلي و فليب بشارة ضد احمد بك ناجى بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد توفيق حسين رقم ١٥٥٧ سنة ١٩٣٥ ك رتبة وعضوية حضرات القضاة احمد حلى وعلى عرفه وعبد العزيز سليمان)

١٥٥

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢٣ يناير سنة ١٩٣٦

١ - تعهد - من زوج لزوجته - بدفع مبلغ معين - لمواقعتها على الطلاق - سراً لا سرار عائلية - ليس تعهداً طبيعياً - بطلانه .

٢ - تعريض - لآثم عن حرمانها من رؤية ابنها - عدم تدخل الاب في ذلك - لا إلزام .

المبادئ القانونية

١ - تعهد الزوج لزوجته بأن يدفع لها مبلغاً معيناً كنفقة شهرية مدى حياتها في سبيل موافقتها على الطلاق تفادياً من علانية إجراءاته وما يستتبعه من كشف لدخيلة نفسه وإذاعة لأسرار يرى الخير في كتمانها هو تعهد باطل ولا يدخل في عداد التعهدات الطبيعية التي يوحىها الضمير والشرف .

٢ - لا وجه لتعويض الآثم عن الضرر الناشئ عن حرمانها من حق مشاهدة ابنها أو امتناعه عن رؤيتها ما لم يثبت أن هذا الحرمان أو الامتناع راجع إلى تدخل الأب وحده ونتيجة مباشرة لتحريضه وتعاليمه دون أن يكون لغيرها من المؤثرات الخارجية والعوامل النفسية التي تجيش بنفسه الآن شأن في ذلك .

المحكمة

» حيث أن الدعوى حسب صورته المدعية

بجلسة المرافعة وفي مذكرتها الختامية تلخص في أنها تزوجت من المدعى عليه وأقامت معه سنوات كانت في خلالها مثال الزوجة الوفية وأثمر الزواج غلاماً عنت بتربيته ووضعت فيه آمالها واستمرت الحياة الزوجية هنيئة رغيدة الى أن لاح في الجو مادعا لتكديرها وتغير اتجاهها اذ بدأ الزوج يعرض عن زوجها ويضن عليها بأخلاصة وجه ويتخذ من الخادومات خليلات يصطفين دوتها فالبثت أن شعرت بوحشة في معيشتها وتبدلت حالتها ومكن لها زوجها سبل المغريات فلم تقو على صدها بل تعثرت في أذيالها وانحدرت في هزتها وأدى ذلك الى خلق سبب للطلاق بيد أن الفضيحة كانت مزدوجة والذيلة التي انغمست فيها لم تكن بفعلها وحدها وانما نتيجة تمهيد واغراء من بعلمها فتوافق الاثنان وتراضيا على الطلاق تفادياً من نشر هذه المخازي أمام المجالس العامة التي تضم أعيان الطائفة ووقعت على وثيقة تفيد هذا الرضاء مقابل تعهد من الزوج بأن ينق عليها مدى حياتها نفقة تحددت قيمتها بخمسة وعشرين جنيهاً فلما تم له ماأراد من فرقة تظاهر بتنفيذ تعهده سنة وبضعا من سنة ثم تكرر لها وحث بتعهده

تلك هي الدعوى في شطرها الأول وقد دلت المدعية على دعواها بالاستشهاد بماضي العلاقات الزوجية وما كان بينها وبين المدعى عليه من رابطة قائمة على الاخلاص والوفاء وتدل عليها المكاتبات العديدة التي قدمتها واقرانه بعد الطلاق من امرأة استخدمها في منزله كخادمة أو وصيفة وكان هيامه بها من البراعة التي حملته على جفاء زيجته والاستهتار بالرابطة التي تربطها وترك الحبل لها على الغارب كما تقع في الفخاخ التي نصبها لها ويخلو له الجو فيقترن بمن أحبها . وقالت عن الاتفاق الذي حصل مقابل الطلاق انه انعقد

ما إذا توصل إلى الوصول على حكم بالطلاق يدفع لها مدى الحياة ما يكفي لتفقة معيشتها

« وحيث أن المدعية تذهب في تكيف هذا التعهد إلى أن السبب في انعقاده التزام المدعى عليه نحوها أدياً وذلك الالتزام الناشئ من شعوره بأنه كان مصدر لأمها وعله سقوطها واعراضها لما أظهره نحوها من صد وهجران وتناهي عنها واستخدامه السائق الذي وقعت في حياته وأفتنت به ومع علمه بما وصلت إليه العلائق بينهما غض الطرف عنها بل وشجعها على الاستمرار فيها كل ذلك ليكمل منها وسيلة لتحقيق مآربه . هذا هو السبب القانوني لتعده وهو سبب جائز ومشروع . وثم باعث حداً به إلى قبول الاتفاق فقد أراد أن يتقاضي علانية الاجراءات وما تستتبعه من كشف لدخيلة نفسه واذاعة لأسرار يرى الخير في كتمانها فلذا تعهد وقبلت تعده وكتبت ذلك الأقرار الذي اكتفى به للطالبة بالطلاق فكان لزاماً عليه أن ينفذ ما تعهد به لانه إذا صح أن الدين منشؤه ذلك الالتزام الأدي فإنه استحالة بمقتضى التعهد والتفويض إلى التزام مدني من حق الدائن مراعاة مدينه لأرغامه على احترام تعهداته .

« وحيث أن المدعى عليه وإن أنكر التعهد المقول به بدوره منه وقال أنه دفع لمطلقته بعد الطلاق مبالغ مختلفة في آجال متفاوتة لأعلى سبيل الاتفاق عليها مدى حياتها أو التقيد بالالتزام قانوني أدياً أو مدنياً وإلما فعل ذلك بمحض إرادته تعطفاً منه وأحساناً . وإن أنكر المدعى عليه ما أنكره وعلل موقفه بما أرتأه فإن المحكمة ترى البحث أولاً فيما إذا كان التعهد بالنفقة على فرض حصوله ملزماً للمدعى عليه فإذا ما ثبت أنه غير ملزم كان الأمر في غنى عن الخوض في تفصيلات الموضوع ووسائل اثباته

بمحضور نائب البطريرك ورصد في دفاتر المطرانية وأبلغ إلى المجلس الديني الأعلى في أرمينيا .

« وحيث أنه يخلص من الوقائع الثابتة في الأوراق ولاسيلا إلى انكارها أن المدعى عليه ارتاب في سلوك زوجته ونمى إليه أنها على اتصال بسائق سيارته فارتاع لهذا النبأ الذي بلغه بينها كان مع عائلته يسطاف في أوروبا وتريث حتى عاد إلى وطنه وسارع إلى التخلص من السائق فطرده لياعد بينه وبين امرأته وظن أن في هذا الاجراء ما يكفي لاقفاء شره وردع المرأة عن الاسترسال في غيها ولكن الأمور سارت على غير ما كان يرجوه فازدادت العلاقة بين المدعية وخطيلها نمواً وإحكاماً وتوثقت الصلة وأنزلته منها منزل الحبيب الذي ملك شغافها فكانت تلاقيه وتوافيه إلى أن شاء القضاء المحتوم أن يذيع خبرها ويفتضح أمرها ويتمكن زوجها من ضبطها بمساعدة البوليس متلبسة بجرعة الزنا في منزل معد للدعارة ولم يسعها وهي مأخوذة بحريتها الآن أن تعترف في التحقيقات بما أقرته

حدث ذلك في ٧ يونيو سنة ١٩٣٣ وعلى أثره خطت الزوجة يمينها اعترافاً كتابياً بجرمها وأبلغ الأمر للمجلس الديني الأعلى باتشديد زين فقرر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ فسخ عقد الزواج ومنح الزوج الحق في الزواج ثانية وحرم الزوجة من هذا الحق وأمر بتسليم الولد الوحيد لآبيه

« وحيث أن عماد المدعية في اثبات التعهد بالنفقة خطاب أرسله إليها النائب البطريركي في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ رداً على خطاب منها قال فيه أنه في صباح الاربعاء ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٣ تقدمت هي وزوجها السابق إلى البطريركية بالقاهرة ومعها الاستاذ شهاز الحامى للوصول إلى حل للمشكلة التي بينها فتعهد الخواجه آرام جسراجان بأنه في حالة

الدعوى (راجع بودرى وبارد المطول في الالتزامات جزء - بند ١٦٥٦)

ومن هذا بين أن الالتزامات الطبيعية ذات نشأة قانونية وأنها إما أن تكون متخلقة عن التزام مدنى كحالة المفلس الذى تصالح مع دائنيه أو المدين الذى دفع بالتقادم أو حلف اليمين الحاسم أو تمسك بحجة الشيء المحكوم به فإن هو دفع الدين رغما من الصلح أو من الدفع المانعة من نظر الدعوى كان دفعه صحيحا وليس له أن يسترد مادفعه بمقولة أن الالتزام بالوفاء من الالتزامات الطبيعية وإما أن يكون الشارع رأى لسبب يتصل بالآداب وحسن الأخلاق أو النظام العام تجريد الدائن من حق التداعى بدئته فيبقى المدين ملزما بالدين الزاما أدبيا ولا يملك الدائن حق مطالبته ومثال ذلك دين المقامرة أو المراهنة . ولقد توسعت المحاكم الفرنسية في تفسير مدى الالتزامات الطبيعية وذهبت الى القول بوجود الالتزام الطبيعى كلما تعهد الملتزم أو دفع مبلغا من المال لا بقصد التبرع والأيهاب وإنما أداء لواجب يحتمه الشرف والضمير (راجع كاييتان وليون كان الجزء الثانى ص ٦٤ وما بعدها)

«وحيث انه أيا كان رأى الذى يعمل به فإن أقصى ما ذهب اليه القضاء فى أحكامه يستلزم أن يكون المتعهد مدفوعا بواجب يقضى به الشرف والضمير . ومن الأمثلة التى عرضت على المحاكم الفرنسية وقضت فيها إتيان الالتزام الطبيعى حالة النفقة التى يتعهد بها الوالد لابنه الغير شرعى وتعويض المرأة التى أسلمت نفسها لرجل استهواها وأغراها والاتفاق على الأقارب الذين لا تجعل الشريعة النفقة واجبة لهم وفى بعض الأحوال رأى القضاء فى تبرع المريض للطبيب الذى عالج له وكان

« وحيث ان أساس الالتزام الطبيعى أو الأدبى الذى جعلته المدعية منشأ للتعهد هو ذلك الشعور الداخلى الذى سبق بيان تشوئه وملابساته غير أن هذا التعليل لا يعدو أن يكون مجرد زعم يغريه الدليل ولا يجوز بحال ترتيب آثار قانونية على مزاعم قد يكون مصدرها الوهم أو الخيال رمها حاولت المدعية من توكيد لقولها أو إلقاء فى روع السامع بصحة بيانها فلا دليل اطلاقا على أن المدعى عليه غرر بها ونصب شباكه لأصطيادها واتخذ من السائق طعاما للأيقاع بها وفضلا عن أنهم يكن عنير عليها أن تدرك سواء بفطنتها أو بسلقيتها ما كان يدبره لها فى الخفاء فإن الثابت ان المدعى عليه طرد السائق قبل ضبط المدعية بجريمة الزنا بسنة ونصف وما كان لها لو أخلصت لزوجها وحافظت على شرفها وتحصنت وراء عفافها وهو آمن ماتملكه امرأة وأجمل ماتزدان به لأن تبدل العرض رخيصا فتخذ من خادمها خليلا وتدس نفسها وعائلتها بوصمة أبدية وليس أكثر من هذا إمعانا فى كيل التهم جزافا ومن غير دليل التعريض بسمعة المدعى عليه وشرفه لتجعل المدعية من هذا الاتهام تكأة تستند عليها فى تعليل التعهد المطلوب تنفيذه

« وحيث انه وقد وضع أن العامل الأساسى فى تكوين الالتزام الأدبى وهو القيام بواجب يقضى به الضمير والشرف لا دليل عليه انعدم السبب القانونى للتعهد ذاته وبيان ذلك تجمل الإشارة الى الالتزامات الطبيعية وماهيتها وهى كما عرفها علماء القانون فى فرنسا بأنها كالاتزامات المدنية تنشأ رابطة قانونية تلزم المتعهد بأن يعطى أو يفعل أو يمتنع عن فعل شيء عن خاصية تخالف بها الالتزامات المدنية وهى أنها غير مكفولة بحق

له الفضل في اتخاذ حياته التزاما طيعيا

« وحيث انه من التعسف ان يقال أن الزوج الذي خاتنه زوجته ولوثت عرضه وضبطت في بيت الدعارة عارية تضاجع من كان بالأمس خادمه إذا ما سمحت به العاطفة فديد المعونة إلى تلك المرأة في محتها وإبان شدتها تحت تأثير الذكريات الماضية بل وتحت تأثير الذكرى الماثلة أمام ناظره في شخص وحيد الذي أنجب من التعسف أن يقال أن هذا الزوج إنما يفعل ذلك تضاملا واجب يحتمه الضمير والشرف فأى ضمير هذا الذي يحبل لزاما على الزوج ان يوصل ما بينه وبين زوجته الزانية وأى شرف وقد تلم وأريق ماؤه برخص إلى حد أن يلزم المجنى عليه بالاتفاق على الجاني

« وحيث ان الوصف الصحيح لعلاقة المدعى عليه بالمدعية في الفترة التي تلت الطلاق انه وقد رآها في سقطتها وذلها أخذته الشفقة عليها فتطوع لمساعدتها بدافع التبرع والجرد ودفع لها ما وسعت رغبته في الأحسان والأيهاب زهاء عام وبادلها المكاتب بما يشف عن هذا الشعور والترفع عن الخوض في أمر يثير كامن الأشجان ويثبو ذكره عن الذوق ثم بدا له كما يقول أنها لم تقابل الأحسان بالشكر ان قبض يده عنها

« وحيث انه متى كان هذا هو التكيف القانوني الذي تراه المحكمة منطبقا على العلاقة التي استمرت بين الخصمين طوال العام التالى للطلاق لم يبق ثمة مجال للقول بأن هناك التزاما طيعيا ولا محل بعدئذ للبحث فيما إذا كان تنفيذ مثل هذا الالتزام يؤدي إلى استبداله بدين مدنى وفقا لبعض الآراء أو أنه لا محل للاستبدال لانعدام الية وعدم تغير الدائن أو المدين أو موضوع الدين وأن التنفيذ إذا تم جزء منه فأن غاية ما فيه أنه لا يسمح للمتعهد بأسترداد ما دفعه ولا يمنع المتعهد له حق المطالبة بما لم يتم تنفيذه

لا محل لبحث شيء من ذلك لأن المجال أصبح لا يحتمله ؟

« وحيث ان استناد المدعية الى نظرية التعهد التبادلى لا تقيد كثيرا في دعواها مادام التعهد منشأ القول بوجود التزام طيعى استحال بحكم التنفيذ الى التزام مدنى - وثبت أن الالتزام ليس طيعيا وأن الدفع حصل بقصد الأيهاب والتبرع وأنه ليس ثمة رابطة قانونية بين الاثنين تدعو للقول بأن لهذا الالتزام وجودا ولا دخل للضمير والشرف في قيامه . كان المدعى عليه في حل من الامتناع عن الاستمرار في الدفع - على أنه اذا نظر الى هذا التعهد من وجهة الرأى الذى تذهب اليه المدعية فان مؤداه ان التعهد سيبه غير مشروع لأن قوامه عدم تمكين المدعية من ابداء دفاعها بصراحة وحرية وعلانية أمام المجلس الدينى الطائفى لكي ينجو المدعى عليه من التعرض لكشف سوائه وفى مقابل ذلك التزم لها بنفقة مدى حياته .

« وبما ان حق الدفاع من الحقوق المقدسة فكل محاولة للحد منه والتضييق عليه ينفر منها القانون ولا يقرها ويرى فيها اقتاتا لا يسيغه ولا يسمح به .

« وحيث انه من أى النواحي نظر إلى الموضوع فلا حق للمدعية في محاولة إرغام المدعى عليه بدفع النفقة ويتعين رفض هذا الطلب .

الطلب الخاص بالتعويض

« وحيث ان المدعية طلبت أيضا الزام المدعى عليه بأن يدفع لها مبلغ الذى جنيته تعويضا عن الضرر الذى تحمله وستحمله لحرمانها من مشاهدة وحيدها وقالت فى صدد ذلك أن المجلس الدينى الأعلى عند ما فرق بينها وبين زوجها وخوله حق الحضانة لم يحرمها من رؤية ابنها وهذا كتب

اليها النائب البطريكي في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وأنها لما أعتيها الحيل لجأت الى المحكمة الشرعية فقضت المحكمة العليا في ٧ ابريل سنة ١٩٣٥ بأحقيتها في مشاهدة وحيدها ثلاث مرات في كل أسبوع . ورغم ذلك سعى المدعى عليه الى عدم تنفيذ الحكم وبذل جهده في التأثير في ولده لكي يكف عن لقائها كلما ذهبت لهذا الغرض الى كلية فيكتوريا حيث يتلقى علومه .

« وحيث ان المدعى عليه لم ينكر أنه لم ينظر بعين الرضا الى مقابلة الأم لابنها قبل أن يتدخل القضاء الشرعي ويصدر حكمه وسبب ذلك أنه إذا اتصل به ابنها ثبت فيه روح التمرد على أبيه وتزين له الاقدام على الفتك به واغتياله . وقال أنه أبلغ الأمر للبوليس وجرى في ذلك تحقيق ولكنه امتنع عن التدخل بعد صدور الحكم الشرعي فاذا كان الغلام رغب من تلقاء نفسه في أن لا يتصل بوالدته فلا شأن له في ذلك .

« وحيث ان المدعية حاولت بواسطة حضرة محاميها الذي ترفع عنها أن تقابل ابنها وذهب الوسيط الى معهد فيكتوريا بنفسه ودارينته وبين مدير المعهد حديث بشأن هذا الخلاف وجرى بالغلام فأبدى تمناً عن المقابلة وصلابة في رفضه لمشاهدة أمه وأنقض الاجتماع دون أن تظهر المدعية بالوصول الى النتيجة التي كانت ترمي اليها وفي هذا تقول أن الابن لم يتمتع عن لقائها راضيا وانما بتحريض والده وتحت تأثيره والخوف منه وأن الأب بعمله هذا قد ابطال مفعول الحكم الشرعي وعليه تقع تبعة نصرته .

« وحيث انه وقد ثبت بما رواه وكيل المدعية وسجله مدير مدرسة فيكتوريا في خطابه الرقم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ المرسل منه للمدعى عليه أن الامتناع جاء من جانب الابن يتعين

البحث فيما اذا كان هذا الامتناع بتحريض الاب وهل هو مسئول عن نتائجه

« وحيث انه يلاحظ مبدئيا أنه قد انقضى بعد وقوع حادثة الزنا وتلك المحاولة التي تقدم ذكرها أكثر من ستين تطورت في خلالها عقلية الصغير ونما ادراكه واتسعت معارفه بما يتلقاه من دروس ويقرأه في القصص أو الجرائد ويسمعه من المحيط به أو يشاهده في دور السينما وما شابهها . وقد يعجز الصبي وهو في التاسعة من عمره أن يميز تمام التمييز أو يقدر جريرة أمه والهوة السحيقة التي انحدرت فيها ولذا تراه حتى بعد انفصالها من أيه شديد الشغف بها يكتب اليها بما تمليه عليه فطرته من ولع وعطف وحنان كان ذلك في غضون السنة الأولى فما تنصفت سنة ١٩٣٤ حتى نحدث تلك الزيارن المتأججة في صدره ولئن لم ينطق اوارها فان لهيبها كان آخذا في الزوال فانقطع سيل المحررات الجارف ثم جاءت سنة ١٩٣٥ وقبل أن تتشاور على الانتهاء تبدلت الحال ولم يتبدل الغلام وإنما تبدلت عقلية وحكمه مع الأشياء ولعله شعر بما جنته عليه أمه وما سوف يلحق اسمه من العار بسبب ذلك الأثم الذي ارتكبه وتلك الخطيئة . التي اقترفتها . وهب أن الأب أفضى اليه بمكشوف صدره وباح له بما كان من والدته فلا حرج عليه في ذلك لأن واجب الأبوة يقضي عليه بأن يرغب اليه الفضيلة وينجيه عن الرذيلة مينا له مساوئها أو مضارها ضاربا له الأمثال بما تجره من العواقب الوخيمة . ان هذا لو حدث من الأب فلا يلام عليه بل يثاب من اجله . ولا يعترض بأنه ملزم باحترام الحكم الشرعي وتنفيذه وعليه أن يرعى الحيدة فلا يثير من العوامل ما يدعوا الى تعطيله . لاعل لهذا الاعتراض لأن واجب تربية النشء اسمى كثيرا من الحيولة دون

تنفيذ حكم كهذا ولأن هذه التعاليم ان صح أنها لغت فليس مقطوعاً بأنها دون غيرها اثمرت هذه النتيجة - وكل هذه الافتراضات مبناهما التخلل لا اليقين فان أحدا لا يعلم بما جرى بين الأبوابه وهل كان امتناع الابن بريئاً وكرهاً لما جتته عليه أمه أو نتيجة تأثير خارجي وهل كان هذا التأثير الخارجي وحده هو الدافع له من الإباء عن لقاء والدته أو عامل من ضمن العوامل التي حدثت به الى الوقوف هذا الموقف وان كان تمت مؤثر خارجي فهل جاء من ناحية أبيه أو أن هذا المؤثر عنصر من مجموعة عناصر تكاثفت وتضافرت فأملت عليه بطريق الوحي الإلهام لمن كان في سنه أن الخير كل الخير بعد أمه كي لا تحرك رؤياها مافي فؤاده من شجن ومافي نفسه من شعور بالمدلة بين أقرانه وزملائه.

« وحيث انه اذا كان الانسان مسئولاً عن خطئه فانه لا بد أن يؤدي هذا الخطأ مباشرة

الى الضرر الذي يتظلم منه فتكون بين الاثنين الخطأ والضرر صلة السببية وبغيرها تمتنع المسؤولية . وفيما تقدم من البيان وصف الحالة تكتنفها العوامل النفسية والتيارات الداخلية لا يستطيع أحد أن يتبين مناحيها ويتعرف مصدرها ومن المجازفة الاعتماد على بعض ظواهرها فأنها قد لا تتم عن حقيقة البواعث التي كونتها وأرجبتها وقد يطيب للدعية أن تقول أن المسئول الوحيد عن هذه الحالة هو خصمها ولكن الانصاف يقضي بعدم مجاراتها فيما تقول وبهذا تصان الأحكام عن الانسياق إلى ميدان لا يتحكم فيه الا الوجدان وتنزه عن التغلغل في نية من المشاعر لاسطغان لها عليها ولا يدرك أحد بدايتها ونهايتها والأحكام لا تقوم الا على الحقائق الثابتة واليقين الذي لا يعتوره شك .

(قضية است نرجس إسكندر بانوسيان ضد الخواجه آرام إرمناك جسر ايجان - رقم ٢٦٣ سنة ١٩٣٥ برئاسة وعضوية حضرات القضاة اسكندر خاندميان و ابراهيم زكي و احمد رشيد)

القضاء المستعجل

١٥٦

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٣ أكتوبر سنة ١٩٣٥

- ١ - تضامن . مطالبة الدائن أحد المدينين المتضامين بنصيبه في الدين . مسقط لحقه فيه .
- ٢ - تخالص - مع أحد المدينين المتضامين - بقدر حصته . تنفيذ منه الباقي .
- ٣ - اختصاص القاضى المستعجل - في تفسير مخالصة - عدم جوازه - إيقاف التنفيذ - من حقه .

المبادئ القانونية

- ١ - للدائن في حالة تضامن المدينين الحق في مطالبة كل منهم بكامل الدين اللهم إلا إذا

أسقط حقه في التضامن عن أحدهم أو عنهم جميعاً صراحة أو ضمناً بقبوله من أحد المتعهدين المتضامين نصيبه في الدين وإعطائه إيصالاً يذكر فيه أنه قبض منه نصيبه أو إذا استمر على قبض هذا النصيب في قسط الدين المؤجل أو فوائده لمدة خمسة عشر سنة أو استصداره حكماً عليه بهذا النصيب وحدد دون باقى الدائنين ٢ - إن التخالص مع أحد المدينين المتضامين عن الدين المحكوم به بالتضامن يستفيد منه الباقيون ولهم أن يدفعوا بذلك إذا ما اتخذ الدائن ضدهم إجراءات تنفيذ نحو المطالبة بالدين المحكوم به كله أو جزئه لإعتبار ذلك من الدفع العام للجميع .

الدائن ضد عدم اجراءات تنفيذ نحو المطالبة بالدين المحكوم به كله او جزئه لا اعتبار ذلك من الدفع العامة للجميع (مادة ١١٢ مدني اهل وتعليقات دالوز على المادة ١٢٠٨ مدني فرنسي صحيفة ٦١ نبذة ٧) (ومتعلق بالدفع العامة التي يستفيد منها الجميع)

Par application du principe posé supra 'no. 5 le paiement fait par un des débiteurs peut être invoqué par tous les autres, il fait naître une exception commune à tous.

« ومن حيث انه واضح من مطالعة الايصال الذي يرتكن اليه المستشكل ان المستشكل ضده تخالص مع المستشكل الثاني عن جميع حقوقه ومطلوبه منه حتى هذا التاريخ أى أول يناير سنة ١٩٣٣ وانه اذا ظهرت كميات أحكام أو اى شيء ضده فتكون لاغية ولا يعتبر بها لغاية هذا التاريخ

« ومن حيث انه لا شك أن للمستشكل الثاني المحرره الايصال أن يتمسك بعبارة التخالص الواردة به والتي تقطع بتخالصه عن جميع حقوقه قبله السابقة لهذا التاريخ سواء ما كان منها بحكم أو بغير حكم ومن بينها المبالغ الواردة بالحكم المنفذ به الآن والصادر قبل التخالص ويحق للمستشكل الأول ذلك أيضا طبقا للقاعدة المتقدمة. « ومن حيث ان المحكمة لا تأخذ بما ذهب اليه الحاضر عن المستشكل ضده من أن عبارة التخالص تنصب على ديون أخرى غير المبلغ المنفذ به لعدم ذكر ذلك فيه ولا أنها تنص على التخالص عن جميع الحقوق السابقة عليه بكلمات والفاظ عامة ليس لهذه المحكمة عند القضاء في صعوبات التنفيذ حق في تفسيرها أو تأويلها لمساس ذلك بالموضوع المنوع عنها نظره أثناء ذلك (المادتين ٢٨ و ٢٨٦

٣ - لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة تفسير ما غمض من المخالصات على غير ما هو ظاهر من عباراتها وإنما الاختصاص بذلك لمحكمة الموضوع وحدها ويتعين عليه في هذه الحالة إيقاف التنفيذ والطالب وشأنه في عرض موضوع التفسير أمام المحكمة المختصة .
المحكمة

« من حيث ان مبنى الاشكال ان المستشكل ضده تخالص عن الحكم المنفذ به بايصال رقم اول يناير سنة ١٩٣٣ حرره للمستشكل الثاني .

« ومن حيث ان الحكم المستشكل فيه صدر على المستشكلين بالتضامن في ٢٦ ابريل سنة ٩٣١ في القضية المدنية رقم ٢٦١٩ سنة ٩٣١ الازبكية بالزامها بمبلغ ٤٠٠٠ قرش والفوائد بواقع ٩٪ سنويا من تاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٨ حتى السداد .

« ومن حيث انه من المقرر قانونا أن للدائن في حالة تضامن المدينين الحق في مطالبة كل منهم بكامل الدين اللهم الا اذا أسقط حقه في التضامن عن احدهم أو عنهم جميعا صراحة أو ضمنا بقبوله من احد المتعهدين التضامنين نصيبه في الدين sa part divise واعطائه ايصالا يذكر فيه انه قبض منه نصيبه او اذا استمر على قبض هذا النصيب في قسط الدين المؤجل او فوائده لمدة خمس عشرة سنة او استصداره حكما عليه بهذا النصيب وحده دون باقى الدين (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على المادتين ١٢١١، ١٢١٢ مدني صحيفة ٦٣ وما بعدها نبذة ١-١٤١٨-٢٣) « ومن حيث ان التخالص مع احد المدينين المتضامنين عن الدين المحكوم به بالتضامن يستفيد منه الباقيون ولهم ان يدفعوا بذلك اذا ما اتخذ

« ومن حيث أنه متى تقرر ذلك وان عبارة التخالص المدعى به عامة عن جميع الديون التي قبل المستشكل الثاني بأحكام وغيرها لا يمكن لهذه المحكمة تفسيرها بحالات مخصوصة أو تأويلها على غير الظاهر منها إذ الولاية في ذلك لقاضي الموضوع وحده اذا رفعت أمامه الدعوى طبقا للقانون يكون الاشكال على صواب موضوعا ويتعين قبوله والحكم بإيقاف التنفيذ (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الرقم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة سنة ٢١ صحيفة ٦٧)

S'agissant de difficultés d'exécution sur le principal ou de difficultés sur l'interprétation d'un jugement, C'est à bon droit que le juge des Référés en suspend l'exécution, en renvoyant les parties à se pourvoir par devant qui de droit.

(اشكال ميخائيل حنا اسكندر ميخائيل ضد اسطفانوس بدروس رقم ١٤٧٦ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

١٥٧

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضي الامور المستجلة

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

- ١ - حجز ما للدين لدى الغير - اخبار الدين المحجوز عليه بالمجز في بحر ثمانية أيام - لازم - احوال القوانين - أهلى ومخلط وفرنسى
- ٢ و ٣ - حجز ما للدين لدى الغير - اخبار الدين المحجوز عليه - جواز مبرورة واحدة - كفاية - معنى ذلك - شروطه .
- ٤ - حجز ما للدين لدى الغير - إخطار الورثة المحجوز لديهم - عدم اعلان البعض - لا يبرى عليهم

المبادئ القانونية

١ - يشترط لصحة حجز ما للدين لدى الغير

مرافعات ومارنيك جزء ثان على القضاء المستعجل صحيفة ١٩٤ وما بعدها نبذ ٢٩٧ و ٣١٥ وما بعدها وتعليقات دالوز على المادة نبذة وحكم هذه المحكمة ومشرور بالجريدة القضائية السنة السادسة العدد ٣٨ صحيفة نمرة ٩)

« ومن حيث ان القول بعد ذلك بأن التخالص انما حصل على حصة المستشكل الثاني فقط دون باقى المدينين لعدم امكان التنفيذ عليه وسقوط الحكم الغيابي ضده لمرور اكثر من ستة شهور فردود - أولا - من عموم عبارة التخالص والتي لم يذكر فيها أنها تتضمن حصته في الدين المحكوم قبله به بالتضامن مع المستشكل الاول بل أثبت فيها حصول التخالص عن جميع حقوقه قبله حتى أول يناير سنة ١٩٣٣ ومن ضمنها جميع الدين المنفذ به الآن - ثانيا - ظاهر من الاعلان الحاصل عن الحكم في ٢٠ يونيه ١٣٠٤ يولى سنة ١٩٣١ أن المستشكل ضده به فيه على المستشكلين بنفاذ مفعوله في المدة القانونية وهذا يقطع تمسكه بحقه في التضامن من وقت التنفيذ - ثالثا - التنفيذ الحاصل على المستشكل الاول في بحر الستة شهور يمنع من سقوطه بالنسبة للثاني حسب الرأى الصحيح المعمول به - رابعا - اعلان المستشكل الثاني في النيابة لعدم الاهتداء الى محل اقامته وقت التنفيذ يعتبر من العقبات المادية التي تحول دى سقوط الحكم الغيابي بالنسبة له - خامسا - أن حق التمسك بسقوط الأحكام الغيابية ليس من النظام العام بل هو من شأن المحكوم ضده شأن كل المدد المقررة لسقوط الحقوق في القانون المدنى ولم يتضح من أوراق التنفيذ أن المستشكل الثاني تمسك بحقه في ذلك - سادسا - عدم اتخاذ المستشكل ضده اجراءات تنفيذ بعد حصول التخالص من سنة ١٩٣٣ حتى الآن باقرار الحاضر عنه في الجلسة

الحجز يحصل على دين على المورث إلا ان الوارث يسأل عنه بمقدار حصته من الدين وله أن يستفيد من جميع الأوجه التي قررها القانون لصالحه مع هذا الاعتبار بصرف النظر عن عدم استفادة باقي الورثة بها لاستيفاء الأوضاع الشككية التي نص عليها القانون بالنسبة لهم .
المحكم

« من حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن المدعى عليها الأولى استصدرت حكماً ضد المدعية بصفتها وآخرين من محكمة مصر السككية في القضية رقم ٩٧١ سنة ١٩٣١ بالزامهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم خليل افندي زكى مبلغ ٣٠٠ جنيه والمصاريف و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب إخمادة ولعدم الوفاء رفعت عليهم دعوى نزاع ملكية عن منزلين مملوكين للمورث تقيدت برقم ٢٠٠٧ سنة ١٩٣٢ كلى مصر وفي الجلسة قصر الحاضر عنها طلبة على أحدهما - وقضت المحكمة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بنزع الملكية وإحالة الأوراق على حضرة قاضى اليسوع وبتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٣٤ رضى المزاد على شخص يدعى محمد افدى عبد الحميد بثمان قدره ٧٥٠ جنيها ولما لم يدفع الثمن قدمت طالبة البيع طلبا في ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٤ باعادة البيع على ذمته وتحدد للبيع جلسة ١٦ يولييه سنة ١٩٣٤ وفي هذا اليوم رضى المزاد على عبد الرحمن محمد شحاته بثمان قدره ٧٠٠ جنيه والمصاريف وفي ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٤ قررت الست نعيمة اسماعيل جمعه زيادة العشر وتحدد للبيع جلسة ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ وفي هذه الجلسة رضى المزاد على الست نعيمة اسماعيل جمعه مقررة الزيادة بثمان قدره ٧٧٠ جنيها وبتاريخ

إخبار المدين المحجوز على ماله بحصول الحجز في خلال ثمانية أيام من توقيعه ليكون على بينة من أمر أهواله المحبوسة عنه وليتخذ العدة في رفع العقبات التي تحول دون وصولها إليه ويجب حصوله في القانون الأهلى والمختلط والفرنسى في جميع الأحوال سواء أكان الحجز تحفظياً أو تنفيذياً مع اختلاف في ضرورة رفع دعوى صحة الحجز أيضاً في هذا الميعاد في الحجز التحفظى فقط في مصر أما في فرنسا فيجب رفع هذه الدعوى مع الأخبار حتى ولو كان الحجز تنفيذياً .

٢ - يستثنى من ذلك بعض حالات رأى المشرع عدم ضرورة حصول الأخبار فيها إما لعدم الفائدة أو المصلحة كحالة حصول إعلان الحجز والأخبار في ورقة واحدة حيث يحصل إعلان الحجز للمدين ثم الأخبار في وقت واحد أو في ورقتين متقاربتين جداً

٣ - إن معنى حصول الأخبار والإعلان في ورقة واحدة أن يجمع بينهما في ورقة واحدة وأن يحصل الأخبار عقب الإعلان مباشرة وفي نفس الوقت الحاصل فيه أو في اليوم التالى على الأكثر أما إذا أعلن المحجوز لديه وتأخر إخبار المدين مدة طويلة أكثر من المدة المقررة أصلاً له فلا ينطبق عليه الاستثناء الذى رضى إليه القانون حتى ولو لم يكن للأخبار ورقة مستقلة عن ورقة الإعلان .

٤ - إن الأخطار الحاصل لبعض الورثة في الميعاد لا يكون للحاجز حقوقاً بالنسبة الآخرين الذين لم يخطر وافي الميعاد إذ ولو أن

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قررت الست المذكورة أنها اشترت بالتوكيل عن المدعية عن نفسها وبصفقتها طبقاً للمادة ٥٧٦ مرافعات المدعية بحق ٣ قرار بط والقاصر بحق ٢١ قيراطا على الشيوخ ووافقت هذه على ذلك ولعدم دفع نعيمة كامل الثمن عند البيع تحدله جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ وفي هذه الجلسة دفع الحاضر عن المدعى عليها الأولى بطلان التنازل الحاصل من الست نعيمة للمدعية لأنها مدينة وقاضى الشيوخ قضى في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٥ - أولاً - بصحة التقرير الحاصل من الست نعيمة في قلم الكتاب بخصوص مشتراها للنزل - ثانياً - السير في اجراءات البيع وتحدله جلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ وتأجل الجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ للنشر. وفي أثناء ذلك حصلت المدعى عليها الأولى على حكم ضد الورثة ومن بينهم المدعية بصفقتها من محكمة الخليفة الجزئية في القضية رقم ٣٥٨٩ سنة ١٩٣٣ بالزامهم بأن يدفعوا لها من التركة الفوائد عن مبلغ ٣٠٠ جنيه المحكوم به والحاصل اجراءات نزع ملكية عنه بواقع ٥٠٪ سنوياً من تاريخ رفع الدعوى الموضوعية في أول فبراير سنة ١٩٣٦ لغاية تمام السداد ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماة وأعلته اليهم في ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ وحجزت بمقتضاه تحت يد المدعى عليهما الثانية والثالث على باقى ثمن منزل مباع من المدعية بصفقتها الثانية وعلى المبلغ المودع في خزانة الثالث من ثمن المنزل المنزوعة ملكيته باعلان رقم ٢٧ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٥ أخبر به معظم الورثة في ٢ و ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ وأخطرت به المدعية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ فرفضت الأخيرة هذه الدعوى تطلب فيها الحكم بعدم تأثير الحجزين لحصول الاخبار لها بعدمضى ثمانية أيام من تاريخ الاعلان ولأن الحجز المتوقع

تحت يد قلم الكتاب حاصل على دين غير مملوك للورث أو للتركة بل مملوك اما للمدعية بصفقتها لا باعتبارها وارثة واما لطالب اجراءات نزع الملكية من أصل دينه ودفع الحاضر عن المدعى عليها الأولى بأنه فضلاً عن عدم لزوم للاخطار لحصول اعلان الحجز والاخطار في ورقة واحدة فانه حصل في الميعاد لبعض الورثة وهذا يكفي لجعله صحيحاً بالنسبة للمدعية وأن المبلغ المودع في قلم الكتاب مملوك للتركة .

« ومن حيث ان مدار البحث في الدعوى يدور حول الأمور الخمس الآتية (الأولى) الأحوال الواجب حصول الاخبار للدين بالحجز على ماله تحت يد الغير والتي لا يستلزم فيها ذلك (الثاني) معنى حصول اعلان الحجز والاخبار في ورقة واحدة وهل تنطبق على وقائع هذه الدعوى أم لا (الثالث) الآثار المترتبة على عدم حصول الاخبار في أحوال الوجوب واختصاص قاضى الأمور المستعجلة بشأنها (الرابع) هل الاخبار الحاصل لبعض الورثة في الميعاد يصحح الحاصل للآخرين في غير الميعاد بالنسبة لحقوق هؤلاء (الخامس) من المالك للمبلغ المحجوز عليه تحت يد قلم الكتاب وهل يجوز الحجز عليه لدين على التركة المنزوعة ملكيتها وولاية القضاء المستعجل في رفع الحجز عنه .

« ومن حيث انه يشترط لصحة حجز ماله لدين الغير إخبار المدين المحجوز على ماله بحصول الحجز في خلال ثمانية أيام من يوم توقيعه ليكون على بينة من أمر أمواله المحبوسة عنه وليتخذ العدة في رفع العقبات التي تحول دون وصولها اليه بسداد الدين ان كان صحيحاً أو طلب تخصيص مبلغ من المحجوز عليه على ذمة للدائن واعطائه الباقي بعد ذلك أو رفع الحجز ان كان باطلاً لآى سبب كان

ويجب حصوله في القانون الأهلى والمختلط والفرنسى في جميع الأحوال سواء أكان الحجز تحفظيا أو تنفيذيا مع اختلاف في ضرورة رفع دعوى صحة الحجز أيضا في هذا الميعاد في الحجز التحفظي فقط في مصر أما في فرنسا فيجب رفع هذه الدعوى مع الأخبار حتى ولو كان الحجز تنفيذيا والحصول على حكم بصحته كالحجز التحفظي (مادة ٥٦٥ مرافعات فرنسى) .

« ومن حيث أنه يستثنى من ذلك بعض حالات رأى المشرع عدم ضرورة حصول الأخبار فيها إما لعدم الفائدة أو المصلحة كحالة حصول إعلان الحجز والأخبار في ورقة واحدة حيث يحصل إعلان الحجز لدين بالحجز ثم الأخبار في وقت واحد أو في وقتين متقاربين جدا . أو لضرورة قصر الاجراءات وعدم وجود ضرر على المحجوز على دينه لا انتقال حقه على الدين الى آخرين طبقا للقانون كحالة الحجز التى تحصل بعد الشروع في توزيع نقود المدين في المحكمة أو بمرقة الدائن المباشر لاجراءات نزع الملكية أو غيره من الدائنين تحت يد مستأجرى العقار المزروع ملكيته (مواد ٥٣٠ و ٥٤٦ مرافعات أهلى) .

« ومن حيث أن معنى حصول الأخبار والإعلان في ورقة واحدة أن يجمع بينهما في ورقة واحدة وأن يحصل الأخبار عقب الإعلان مباشرة وفي نفس الوقت الحاصل فيه أو في اليوم التالى على الأكثر فيتحقق في هذه الحالة غرض المشرع من عدم وجود ضرورة للأخبار في المدة التى قررها لحصوله في نفس ورقة الإعلان . أما إذا أعلن المحجوز لديه وتأخر أخبار المدين به مدة طويلة أكثر من المدة المقررة أصلا له فلا ينطبق عليه الاستثناء الذى رعى إليه القانون حتى ولو لم يكن للأخبار ورقة مستقلة عن ورقة الإعلان لقيام العلة التى أسس

عليها المشرع ضرورة الأخبار في ميعاد معين وهو إعلام المحجوز على دينه في وقت مناسب يتمكن معه من الذود عن حقوقه وأمواله كما قدمنا . « ومن حيث أن القول بخلاف ذلك مناف لغير المشرع من سبب استثناء حالة الإعلان والأخبار في ورقة واحدة ومناقض للنطق والعقل إذ كيف ينحول القانون للحاجز أن يخبر المدين المحجوز على ماله بعد شهر أو شهرين مثلا إذا لم يحرر للأخبار ورقة مستقلة وقام بإعلان المحجوز لديه ثم سكت عن أخبار المدين ويمنع ذلك عنه في حالة تحرير الأخبار بورقة مستقلة مع أن الحالة لم تتغير وقصد واضع البيان من ضرورة الأخبار في مدة معينة واحد ولا يقنى عنه تحرير الإعلان والأخبار في ورقة واحدة وعدم إعلان الأخبار مع إعلان الحجز أو التأخير في إعلانه مدة طويلة (عبد الفتاح بك السيد التنفيذ علما وعملا صحيفة ٢٣٠ نبذة ٣٠٧ وما بعدها) .

« ومن حيث أن التايت من مطالعة إعلان الحجزين الرقيمين ٢٧ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٥ أن المدعى عليها الأولى ولو أنها أجرت الأخبار في نفس ورقة الإعلان إلا أنه حصل متأخرا بالنسبة لمعظم الورثة عن ميعاد الإعلان وحصل للدعية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ أى بعد مرور أكثر من شهر ونصف وعلى ذلك فليس لها أن تمسك بالاستثناء الذى أورده المشرع في الفقرة الأولى من المادة ١٨٨ أهلى بل يجب تطبيق الفقرة الثانية من المادة المذكورة والمادة ١٩٩ معها التى تقول بوجوب الأخبار في الميعاد والآثار المترتبة على تأخيرها .

« ومن حيث أن كون المدعى عليها لم تتمكن من إعلان المدعية في الميعاد بسبب نقل محل إقامتها لا يصحح من مركزها القانونى ويعفيها من

ضرورة حصول الاخبار في الميعاد خصوصاً أنها قامت بأجرائه بالنسبة لمعظم الورثة في أثنائه وتركت المدعية بدون إعلان له المدة شهر ونصف كما قدمنا

« ومن حيث ان الاخطار الحاصل لباقي الورثة في الميعاد لا يكون للدعي عليها حقوقاً بالنسبة للمدعية ولا يعفيها من لزوم اخبارها في الميعاد مثل الباقيين ولا من الآثار التي رتبها القانون على عدم حصول الاخبار لها أو التأخير في حصوله إذ ولو أن الحجز حصل على دين على المورث إلا أن الوارث يسأل عنه بمقدار حصته من الدين وله أن يستفيد من جميع الأوجه التي قررها القانون لصالحه على هذا الاعتبار بصرف النظر عن عدم استفادة باقي الورثة بها لاستيفاء الأوضاع الشكلية التي نص عليها القانون بالنسبة لهم .

« ومن حيث ان الأخذ بعكس ذلك مناف للقانون ويترتب عليه اعتبار الورثة وكلاء وكلاء عن بعض حتى في اجراءات التنفيذ الحاصلة على التركة وتحمل الذين لم يساهموا في الاجراءات التنفيذية خطأ الباقيين الداخليين فيها أو تعمد منهم الأضرار بهم بالاتفاق مع الدائن بعدم إثارة الدفع الخاصة بالبطان وعدمه الأمر الذي ياباه العقل والمنطق والقانون .

« ومن حيث أن القضاء في فرنسا سار إلى أبعد من ذلك وقرر بطلان الاخبار الحاصل لبعض الورثة دون الآخرين حتى بالنسبة للأول (تعليقات دالوز على المادة ٥٦٣ مرافعات فرنسية)

La denonciation d'une saisie arrêt à un seul héritier bénéficiaire n'est pas valable, mais vis-à-vis de l'héritier auquel il a été adressé.

« ومن حيث انه يترتب على عدم حصول الاخبار في الميعاد في الأحوال السابق الكلام

عنها أو التأخير في حصوله بطلان الحجز بطلاناً مطلقاً يمتدحى معه جميع الآثار القانونية المترتبة على الحجز الصحيح ويجوز للقضاء المستعجل الحكم بعدم تأثيره لعدم وجود حق للحاجز يضار في هذه الحالة (استئناف محتلط ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ الجازيتا أكتوبر سنة ٩٣١ صحيفة ٤٢٥ نبذة ٥١٣ وآخر في ٤ يناير سنة ١٩١٠ الجازيتا السنة الأولى صحيفة ٥٢ وتعليقات دالوز على المادة ٥٦٥ مرافعات نبذة ٣ وما بعدها) .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون طلب عدم تأثير الحجزين للتأخير في الاخبار على صواب وتقضى به المحكمة .

« ومن حيث علاوة على ما تقدم فالحجز المتوقع تحت يد قلم الكتاب باطل أيضاً لحصوله على دين غير مملوك للتركة إذ توقع على مبلغ مودع فيه من ثمن المنزل الذي اشترته المدعية عن نفسها وبصفقتها ومن مالها الخاص في المزداد بالقرار الصادر من حضرة قاضي اليوع وملكيته أما أن تكون من حق المدعية المشتريه أو من حق طالب البيع عند اتمام اجراءات المزداد لا من حقوق التركة المديته للدعي عليها ويدخل في وظيفة هذه المحكمة القضاء بعدم تأثيره لهذا السبب لعدم استيفائه الأركان الجوهرية لحجز ما للدين لدى الغير لحصوله على مال مملوك إما للمدعية عن نفسها وبصفقتها أو لطالب البيع تنفيذاً لحكم صادر على التركة (استئناف محتلط ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ الجازيتا عدد أغسطس سنة ٩٢٨ صحيفة ٢٢٠ نبذة ٢٨١ - وكيريته جزء أول صحيفة ٣٣٢ نبذة ٥٩٢ وما بعدها) .

« ومن حيث انه لكل ما تقدم تكون الدعوى على صواب ويتعين الحكم للمدعية

(قضية لست زكية هاتم عبد الحميد ضد لست نجية عيلقناح سعد وآخرين وحضر عنها الاستاذ عبد الله فكري خليل رقم ١٠٣ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

١٥٨

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦

إشكال - لايقاف البيع الحاصل بواسطة قاضي اليوع -

بدعوى التخالص أو غيره - عدم قبوله

المبدأ القانوني

لا يقبل أمام القضاء المستعجل الاشكال الذي يرفع بقصد إيقاف البيع الجاري بواسطة قاضي اليوع بسبب ادعاء التخالص أو ملكية الأشياء المراد بيعها أو غيرها من المسائل الفرعية التي يمكن أن تثار أثناء إجراءات البيع بل يجب طرح هذه المسائل على قاضي اليوع وهو وحده صاحب الحق في الأمر بإيقاف البيع أو الاستمرار فيه المحكوم

« حيث ان غوى هذا الاشكال ان المستشكل ضدها سارت في اجراءات نزع ملكية المستشكل من البرطوم نمرة ١٢٨ وفاء لقيمة الاحكام المحكوم بها ضده في القضايا ٨٢٤ المنشية سنة ١٩٣٢ و ٣٣٤٤ و ٤٧٢٤ و ٢٨٩٧ العطارين سنة ١٩٣٢ و منشور عن بيع هذا البرطوم امام حضرة قاضي اليوع في القضية نمرة ٢ يوع المنشية سنة ١٩٣٣ و محدد للبيع جلسة ١٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٦ وفاء لمبلغ ٥٤٣ مليا و ٢٤ جنيا و يقول المستشكل ان ذمته أصبحت بريئة من هذا المبلغ اذ أنه سدد لمصلحة الموانئ والمناظر مبلغ ٨٣٥ مليا و ٣٤ جنيا بمقتضى الايصالات المودعة بحفاظته المرفقة بقضية البيع وكذلك يقول ان المصلحة تفذضه في القضية ٢٨٩٧ سنة ١٩٣٢ العطارين بمبلغ ٤٦٥ مليا و ١١ جنيا اكثر مما هو محكوم به و يطلب ايقاف تنفيذ

الاحكام الأربعة الآتية الذكر وعدم اجراء البيع لهذا السبب و تقول المستشكل ضدها أن ما سنده المستشكل لا يتجاوز ٣٢ جنيا و ٨٥٣ مليا وان هذا السداد تدخل فيه رسوم براطيم اخرى نمرة ٣٤ و نمرة ٩٣ و نمرة ٢٦٢ وأنه على كل حال لا محل لنظر هذا الاشكال امام القضاء المستعجل بل أن الادعاء ببراءة الذمة والتظلم من زيادة المبلغ المنفذ به عن حقيقة المحكوم به انما ينظر امام قاضي اليوع الذي يحق له ان يوقف البيع لحين الفصل في دعوى براءة الذمة . وأن هذا القاضي نظر بالفعل في هذا التظلم في جلسة ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ وأمر باستمرار البيع

« وحيث ان احدا قدى عبدالرحمن منيعم طلب دخوله خصما ثالثا في الدعوى منضما للدعوى لا متلاكة البرطوم نمرة ١٢٨ المنزوعة ملكيته بطريق الشراء من المستشكل ودلل على ذلك بخطابي المستشكل ضدها المقدمين المؤرخين ١٠ - ٨ - ١٩٣٤ و ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ ولا ترى المحكمة مانعا من قبوله خصما منضما للمستشكل

« وحيث انه بغض النظر عن مناقشة المبلغ المدعى بسداده لمصلحة الموانئ والمناظر وأحقية المستشكل في خصمه من مبالغ الاحكام المنفذ بها ضده وتحقيق براءة ذمته منها فان هذه المحكمة ترى أن استشكل المستشكل كان ينبغي رفعه أمام قاضي اليوع المنظورة امامه دعوى البيع وأن استشكل الخصم الثالث كان ينبغي رفعه بدعوى استحقاق فرعية يثبت بها ملكيته للبرطوم نمرة ١٢٨ و يتقدم بها الى قاضي اليوع لايقاف اجراءات البيع طبقا للادة ٥٩٤ وما يليها مرافعات وذلك لأن المسائل الفرعية التي تثار في أثناء اجراءات البيع ومنها الادعاء بالتخالص من الدين المنفذ به أو دعوى الغير باستحقاقه العين المنفذ عليها انما ينظر فيها

١٥٩

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦

دعوى إثبات حالة - اختصاص القضاء المستعجل بها .

لأثبت حالة مادية فعلية يخشى عليها من التغير .

المبدأ القانونى

لا يختص القضاء المستعجل بدعاوى إثبات الحالة إلا حينما يطلب منه إثبات حالة مادية موجودة فعلا ويخشى عليها من التغير لأنه إذ ذاك يتلافى هذا الخطر بقضائه المستعجل أما إذا كانت الحالة المطلوبة معاينتها لا يخشى عليها من التغير أو الزوال بمرور الوقت أو كانت حالة قديمة أو مستقبلية تقوم على بحث المستندات والأوراق فلا اختصاص له بإثباتها إذ لا خطر ولا استعجال يدعو إلى الاحتكام إلى قضائه دون القضاء العادى طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص حسب اقوال المدعين في أنه قد رست عليها مناقصة بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٣٦ لتوريد اصناف اللحوم والبقالة لبلدية الاسكندرية وبدأ التوريد فعلا من ١٦ يونيه سنة ١٩٣٦ على أن ينتهى في آخر ابريل سنة ١٩٣٧ وبلغت قيمة ما ورده المدعيان نحو ألف جنيه في ثلاثة شهور ولكن البلدية لم تدفع لها شيئا خلافا للعرف المتبع من حصول المحاسبة والدفع شهرا فشهرا وقد طالبها المدعيان بذلك وقدمتا لها الفواتير الخاصة بالتوريد ولكنها أبت أن تدفع لها شيئا فأندراهما بمقتضى الأنداز المقدم

قاضى اليوع بصفته قاضى اجراءات ويقضى فيها قضاء مؤقتا باستمرار البيع او ايقافه لحين الفصل موضوعيا في الدعوى وهو في هذه المسائل الفرعية يحل محل قاضى الأمور المستعجلة الذى لا يحدو سلطانه هذا الامر بعينه وهو ايقاف البيع أو استمراره وما كان له أن يقضى فيما هو مطروح على قاضى اليوع اثناء اجراءات التنفيذ والا تعارضت الأحكام وانتهى الامر الى نتيجة غريبة وهى أن يسبق قاضى الأمور المستعجلة قاضى اليوع بحكم بايقاف بيع منظور أمامه . على أن القانون نفسه قد رسم لدعوى الاستحقاق العقارية والمسائل الفرعية المنصوص عليها في الفرع الثانى من الفصل السادس من قانون المرافعات اجراءات خاصة يجب أن تتبع دون سواها وكذلك الحال في جميع المسائل الفرعية الأخرى التى تنشأ عن نزاع الملكية العقارية فأنها تخرج عن اختصاص القضاء المستعجل الى حين تم اجراءات التوزيع أو القسمة وكذلك دعوى استرداد المنقولات لا يختص بنظرها الا في حدود الفقرة السابعة من المادة ٤٧٨ معدلة مرافعات » راجع كتاب التنفيذ لآبى هيف بك صحيفة ١٢٣ بند ٢٠١ وما يليه وبخاصة بند ٢٠٦ وصحيفة ٥٨٥ - ٩٨٥ وما يليه وبخاصة بند ٢٠٦ مكرر »

« وحيث انه يتعين مما تقدم أن هذا الاشكال المرفوع من المستشكل ودعوى الخصم الثالث بالملكية انما ينظر ان امام قاضى اليوع الجارية امامه اجراءات التنفيذ ويتعين الحكم بعدم قبول نظر هذا الاشكال شكلا

(قضية عبد الرحمن افدى خطاب ضد مصلحة الموانى والمناظر رقم ٢٠٨ سنة ١٩٣٦ - رئاسة حضرة القاضى محمد طاهر راشد)

١٦٠ -

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - رسوم قضائية - استحقاقها مقابل القوة التنفيذية .

لطلب معين في الدعوى . لا تناول غيرها من

معانيه .

٢ - فسخ عقد إيجار - بمجرد إخلال المستأجر به . جوازه .

التنازل عنه . من حق المؤجر . عدم المساس بالعقد

المبادئ القانونية

١ - إن القاعدة في أحكام الرسوم القضائية

أنها مقابل للقوة التنفيذية التي تنسحب على طلب معين في الدعوى بغض النظر عما عسى أن يكون في هذا الطلب أو في القضاء به من معنى آخر قد ينشئ أو يغير أو يزيل حقاً بين الطرفين لا يتناوله الحكم ولا يحتمل التنفيذ به مادياً .

٢ - من المقرر قانوناً أن فسخ عقد الإيجار

من تلقاء نفسه بمجرد إخلال المستأجر بالتزاماته في وفاة الإيجار أو ما إلى ذلك من الالتزامات هو حق للمؤجر يجوز له التنازل عنه ومطالبة المستأجر بالوفاء فإذا رفع المؤجر دعوى الإخلال فعلاً فله أن يتنازل عنها ويبقى عقد الإيجار قائماً لا يحتاج إلى قضاء بذلك .

المحكمة

« حيث أن محصل الدعوى أن المدعى عليه

استصدر قائمة بتقدير مبلغ ٧٠٠ مليم و ٧ جنيئات

رسوماً للقضية ١٠٩٩ سنة ١٩٣٦ مدنى مستعجل

مصر فعارض المعارضون فيها بهذه الدعوى

« وحيث أن الدعوى الموضوعية رفعت من

المعارضين ضد الشيخ محمد أبو العلا قالوا في صحيفة

المؤرخ ٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ثم رفا هذه الدعوى طالبين إلغاء الالتزام الذي رست عليها مناقضته ثم عدلاً طلباتهما الى ندب خبير يقدر ماورده المدعيان للبلدية من واقع الدفاتر والفواتير ويسمع الشهود الذين يرى محلاً لسماع شهادتهم ويبين ما اذا كانت المسؤولية تقع عليهما أم على البلدية بسبب التوقف عن التوريد ويبين مقدار ما يستحقانه لديها وقد وصفا بلسان وكيلها هذه الدعوى بأنها دعوى اثبات حالة يتوفر فيها ما تتطلبه قضايا إثبات الحالة التي ترفع امام القضاء المستعجل من ركنى الاستعجال والخطر « وحيث أنه يتبين مما تقدم ان هذه الدعوى ليست اثبات حالة بالمعنى الصحيح بل هي محاسبة بين الطرفين عن عملية تجارية يطلب إلى هذه المحكمة تصفيتها بمعرفة خبير حساني يطالع على الدفاتر والأوراق على أن اختصاص القضاء المستعجل بدعاوى اثبات الحالة لا يكون الا حينما يطلب منه اثبات حالة مادية موجودة فعلاً ويخشى عليها من التغير لأنه اذ ذاك يتلافى هذا الخطر بقضائه المستعجل ويأمر بالاجراءات التحفظية أو الاحكام الوقية التي يطلبها هذا الموقف أما اذا كانت الحالة المطلوب معايتها لا يخشى عليها من التغير أو الزوال بمرور الوقت أو كانت حالة قديمة أو مستقبلية تقوم على بحث المستندات والأوراق كما هو الأمر في هذه القضية فلا اختصاص له باثباتها إذ لا خطر ولا استعجال يدعو الى الاحتكام إلى قضائه ذرن القضاء العادى طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه قد دفع

فرعياً بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر القضية

طبقاً لما تقدم فتعين الحكم له بما طلب

(قضية محمود لفتى السيد وأخضد حضرة صاحب العادة مدير مجلس بلدى الاسكندرية رقم ٥١ سنة ١٩٣٦ ومائة حضرة القاضي محمد طاهر ارشد)

أن المدعى عليه اشترى منهم ١٦ سهما و٤ قراريط و٤ أفدنة أطياناً زراعية بعقد تاريخه ٢٨ يونيه ١٩٣٢ اتفق فيه على أنه إذا مرت ستة شهور من شهر ابريل ١٩٣٣ ولم يدفع المشتري باقى الثمن المتفق عليه أصبح العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بغير حاجة الى تنبيه أو انذار. وقد تأخر المدعى عليه عن الوفاء فأصبح العقد مفسوخاً وطلبوا الحكم برفع يده من على الأطيان المبيعة وفي اولى جلسات المرافعة تصالح الطرفان على - اولا - ان يدفع المشتري للدعين ٢٠ جنيهاً في أسبوع من تاريخ الصلح وتحصل المحاسبة على الباقي في شهر اكتوبر ١٩٣٦ في حدود شروط عقد البيع - ثانياً - يحترم العقد المحرر بين الطرفين بما حرر فيه من النصوص وصدقت المحكمة على الصلح بالحكم الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٣٦

« وحيث ان القائمة المعارض فيها قدرت على الدعوى رسماً نسبياً على قيمة عقد البيع بأكمله - وسند قلم الكتاب في ذلك كما هو ظاهر من اشارته على اصل الحكم ان الصلح تضمن تنفيذ عقد بيع كان المدعون يعتبرونه مفسوخاً لما ورد في صحيفة الدعوى من الأسباب وان الحكم بالتصديق هو حكم بصحة عقد البيع

« وحيث ان القاعدة في أحكام الرسوم القضائية انها مقابل للقوة التنفيذية التي تسحب على طلب معين في الدعوى بغض النظر عما عسى أن يكون في هذا الطلب أو في القضاء به من معنى آخر قد ينشأ أو يغير أو يزيل حقا بين الطرفين لا يتناول الحكم ولا يحتمل التنفيذ به مادياً قد يكون المبلغ المرفوعة به الدعوى جزء من دين فلا تقدر الرسوم الا بقدره مهما كان في الحكم به من معنى الفصل في كل الدين لا لشيء الا لأن القوة التنفيذية به لا تنسحب الا على الحكم بهذا الجزء

وقد ترفع دعوى الاخلاء استناداً الى أن عقد الايجار قد فسخ وأصبحت يد المستأجر غصبا ثم يتنازل المؤجر عن الدعوى - فلا يتقاضى قلم الكتاب رسماً عن كل قيمة عقد الايجار مهما كان في التنازل عن الدعوى معنى التنازل عن طلب الفسخ واعتبار العقد قائماً -

« وحيث ان القول بالعكس يؤدي الى نتيجة شاذة فيقدر الرسوم على كل الدين في الحالة الاولى وعلى العقد بأكمله في الحالة الثانية بينما ان الحكم لا ينصب ولا ينسحب عليه القوة التنفيذية الا على جزء من الدين ويبقى باقى ديناً عرفياً لا يقبل التنفيذ الا بدعوى وحكم آخرين وبيننا ان الحكم في الحالة الثانية لا يقبل تنفيذاً اطلاقاً لقليل أو كثير -

« وحيث في الحالة موضوع هذه الدعوى أنه مقرر قانوناً ان فسخ عقد الايجار من تلقاء نفسه بمجرد اخلال المستأجر بالتزاماته في وفاء الايجار او ما الى ذلك من الالتزامات هو حق للمؤجر يجوز له التنازل عنه ومطالبة المستأجر بالوفاء فاذا رفع دعوى الاخلاء فعلاقله أن يتنازل عنها ويبقى العقد قائماً لا يحتاج الى قضاء بذلك « وحيث ان المدعين تصالحوا مع المدعى عليه في دعوى الاخلاء الموضوعية على أن يدفع قدراً معيناً من الثمن فزال بذلك دعوى الاخلاء وزال تبعاً سبب الفسخ في العقد ورجع الى أصله نافذاً لازماً بين الطرفين فالتصديق على الصلح لا يكسبه قوة تنفيذية الا في مبلغ القسط الذي اتفق على دفعه. والا فهل يمكن القول ان عقد البيع الابتدائي أصبح بهذا التصديق عقداً رسمياً يحتمل تنفيذه من تلقاء نفسه

« وحيث ان القول بذلك قد يكون طبعياً لو اتفق الطرفان في الصلح على التزامات معينة

ومعنى ذلك انه يقبل التنفيذ في ذاته - وهو قول ترفضه البداة المجردة .

« وحيث - من ناحية أخرى - ان مثار النزاع في الدعوى لم يكن في فسخ العقد بحيث يحتمل حكم التصديق على الصلح فيها التشبيه بحكم القضاء بصحة العقد فلم تكن الدعوى موضوعية . بل مستعجلة لا تحتمل النزاع في فسخ العقد والمدعى عليه نفسه لم ينازع في ذلك . وقد تقدم القول ان هذا الفسخ حق للدعين لهم ان يتنازلوا عنه وقد فعلوا فبقى العقد كما كان لا يحتمل الحكم بصحته ولا لزوم لذلك » وحيث ان محصل القول ان قلم الكتاب لا يستحق رسماً الاعلى مبلغ العشرين جنياً الذي تصالح عليه الطرفان وتسحب عليه قوة الحكم التنفيذية فيتعين تعديل الأمر المعارض فيه لذلك . (معارضة زكى بك سامى وآخرين ضد قلم كتاب محكمة مصر للكلية الاهلية رقم ١٠٩٩ سنة ١٩٣٦ - وثامة حضرة القاضي محمد على رشدى)

تغار ماورد في عقد البيع اما وهما لم يفعلا ذلك بل نصيا صراحة على أن تكون المحاسبة بينهما في حدود شروط العقد ذاته فلا شبهة في أن هذا العقد .

قد بقى كما كان أساساً عرفياً لعلاقة الطرفين « وحيث أخيراً - أنه لا يرد على ذلك كما ذهب اليه دفاع قلم الكتاب - أنه نص في محضر الصلح على أن تحترم نصوص عقد البيع فهو نص لغو لا ينشئ حقاً لأحد الطرفين قبل الآخر لاشئ الا لأن في الاتفاق على وفاة ٢٠ جنياً من الثمن - معنى بقاء العقد محترماً بغير حاجة لنص جديد ولأن في التنازل عن طلب الإخلال بهذا المعنى ذاته . ولأن هذا التنازل لا ينشئ عقداً جديداً بل يبقى العقد الأول قائماً نافذاً كما تقدم .

« وحيث ان التسليم جدلاً بالعكس - تمسحياً مع رأى قلم الكتاب - يؤدي الى ان يصبح عقد البيع عقداً رسمياً بحكم التصديق عليه بالصلح -

قضاء المحاكم الجزئية

التفدي الذى يجرى بالطرق المعتادة لحجز سائر المنقولات الأخرى المحكمة

« حيث انه واضح من أوزاق التنفيذ أن المركب المحجوز عليه ليست من المراكب التى تسير بالبواخر بل من المراكب التى تسير فى الترع والأنهار

« وحيث ان القواعد المينة بالقانون البحرى فيما يتعلق بحجز السفن ويعبأ لا تسرى إلا على السفن البحرية كما هو ظاهر بوضوح فى نص المادة العاشرة من القانون المذكور

« وحيث ان طرق التنفيذ يجب اتباعها كما حددها المشرع بالقانون لأنها من المسائل المتعلقة

١٦١

محكمة كرموز الجزئية

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤

تنفيذ - مراكب - لانسير فى البحار - بل فى الأنهر والترع . المحجز عليها بالطرق المعتادة . عدم تطبيق قواعد القانون التجارى البحرى عليها .

المبدأ القانونى

إن المراكب البحرية بحسب تعريفها القانونى هى التى تسير فى البحار . أما ما عداها مما تسير فى الأنهار والترع فلا تعد من المراكب البحرية فلا تسرى عليها قواعد القانون التجارى البحرى إطلاقاً بل تسرى عليها القوانين العامة فى كافة المسائل المتعلقة بها ومنها المحجز

بديون الشركاء قبل بعضهم بعضاً فلا تضامن بينهم ولهذا لا يصح التنفيذ شخصياً على المحكوم عليه بدين على الشركة .

المحكم

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بأحقية الأشياء المحجوز عليها والغاء الحجز المتوقع عليها

« وحيث ان المدعى عليهم الخمسة الأولين سبق ان استصدروا بتاريخ ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ حكماً من محكمة استئناف مصر في القضية ٨٠٤ سنة ٤٦ قضائية بالزام المدعى بان يدفع ٤٠ جنيها بصفة نفقة وقتية لهم وبعد ذلك رفع المدعى دعوى تفسير واستصدر حكماً آخر من محكمة استئناف مصر في القضية ١٦٦ سنة ٤٧ قضائية بتفسير الحكم السابق وقد قضى بأنه صدر ضد المدعى بصفته مديراً لشركة احمد وعلى الطوبجي وقد جاء في أسبابه بصراحة ان حكم النفقة لا ينفذ الا على اموال الشركة .

« وحيث ان المدعى عليه الثاني حضر في الجلسة الأخيرة واعترف بصراحة بان الأشياء المحجوز عليها مملوكة للمدعى شخصياً ويصر في الوقت نفسه بمجاوز التنفيذ عليها بحجة ان الشركة التي بين المدعى والمدعى عليهم هي من شركات التضامن وانه بنص المادة ٢٢ تجارى يكون الشركاء مسؤولين بالتضامن عن ديونها من مالهم الخاص

« وحيث ان هذا النظر خاطيء لأن تضامن الشركاء في دفع الديون انما هو خاص بديون الغير قبل الشركة اما فيما يخص بديون الشركاء قبل بعضهم بعضاً فلا تضامن بينهم (راجع الفقرة ١٥٥ مكررة من كتاب ليون كان الطبعة الثانية عشر)

« وحيث انه متى وضح ذلك فلا يصح للمدعى عليهم ان ينفذوا ضد اموال المدعى شخصياً لأن

بالنظام العام ولا يجوز للأفراد مخالفتها وبحق للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بإبطال التنفيذ الذي وقع على خلاف القانون

« وحيث ان المراكب البحرية بحسب تعريفها القانوني هي التي تسير في البحار اما ما عداها مما تسير في الأنهار والترع فلا تعد من المراكب البحرية ولا تسرى عليه قواعد القانون التجاري البحري اطلاقاً بل تسرى عليها القوانين العامة في كافة المسائل المتعلقة بها ومنها الحجز التنفيذي فيجرى بالطرق المعتادة لحجز سائر المنقولات الأخرى (تراجع في ذلك تعليقات كوهندي ودراس على القانون التجاري الفرنسي مادة ١٩٠ نبذة ٦ وليون كان الطبعة الثانية نبذة ١٧٢٤) « وحيث انه واضح من أوراق التنفيذ ان المراكب المحجوز عليه راسية في ترعة المحمودية أمام راغب باشا بدائرة قسم كرموز - من المراكب التي تسير في الترع والأنهار وليست من التي تسير في البحار ولذلك فلا محل لاتباع الاجراءات المبينة في المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من قانون التجارة البحرية لأن في ذلك تكليفاً للدائن باجراءات لم يكلفه بها القانون وتحمل المدين مصاريف غير ضرورية وتثقل داهله بدون مبرر وقد شكوا المدين من ذلك بالجلسة

(قضية عامر مصطفى الورداني ضد محمد علي الصباغ رقم ٢٣٢٥ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي محمد عفت)

١٦٢

محكمة بندر المتصورة الجزئية

٢ يناير سنة ١٩٣٥

حجز - دين على الشركة - تضامن الشركاء - خاص بديون الغير

قبل الشركة لايين بعضهم البعض

المبدأ القانوني

ان تضامن الشركاء في دفع الديون انما هو خاص بديون الغير قبل الشركة اما فيما يخص

حكم التفسير صريح في وجوب التنفيذ على اموال الشركة اما اذا كان المدعى تصرف في اموال الشركة واستولى عليها وبذلك حال دون التنفيذ على اموال الشركة فاعلى المدعى عليهم الا ان يستصدروا حكماً جديداً بالزامه شخصياً بالنفقة وفي هذه الحالة يصح لهم التنفيذ على امواله الخاصة «وحيث ان المدعى عليهم أثاروا في مذكرتهم نقطة وهي ان الشركة انتهت وعلى ذلك يعتبرون من الغير ويحق لهم التنفيذ على اموال المدعى الا انه لا يوجد بين المستندات ما يدل على ان الشركة فسخت على الرغم من ان مبررات الفسخ متوافرة وأهمها النزاع بين الشركاء ويلاحظ ان الحكم الذي استصدره المدعى عليهم ضد المدعى صدر ضده باعتبار مدير الشركة مما يدل على انها لا تزال قائمة

(قضية الشيخ علي رمضان الطوبجي ضد عبد الحميد افندي احد الطوبجي وآخرين رقم ٢٥٠٩ سنة ١٩٣٣ برئاسة حضرة القاضي احمد قزاد)

١٦٣

محكمة اشمون الجزئية

٦ مايو سنة ١٩٣٥

١ - أعمال تجارية - جواز اغتارها كذلك من ناحية

ومدنية من ناحية أخرى

٢ - سند تحت الاذن - شرط اعتباره عملاً تجارياً

٣ - تقادم خسى - بالنسبة للسندات الآتية - طبقاً لنص

المادة ١٩٤ - بالتعميم ثم التخصيص - ثابت

المبادئ القانونية

١ - إن العمل قد يكون تجارياً بالنسبة لأحد المتعاقدين مدنياً بالنسبة للآخر - فيع التاجر للبضائع التي يتجر فيها لشخص يريد استهلاكها في حاجته الخاصة يعتبر عملاً تجارياً بالنسبة للتاجر مدنياً بالنسبة للبشترى .

٢ - السند الاذن يكون تجارياً في حالتين . (أولاً) إذا كان تحريره عن عمل تجارى ولا يهم عندئذ أن يكون من وقع عليه غير تاجر إذ العبرة بالعمل ذاته (ثانياً) إذا كان محرراً من تاجر أياً كان سبب تحريره إذ الصفة التجارية تغلب هنا على الخط

٣ - يسرى التقادم الخمسى وفقاً لنص المادة ١٩٤ تجارى على السندات الاذنية التي تعتبر عملاً تجارياً ليس لعموم النص فحسب - بل للبيان والتخصيص أيضاً الذي أورده المشرع المحكم

« من حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى مقرراً في صحتها بأن المدعى عليه الأول مدين بضمانة وتضامن المدعى عليه الثاني اليه في مبلغ خمسين جنيهاً بمقتضى سند مؤرخ أول مارس سنة ١٩٢١ استحقاق شهر اكتوبر سنة ١٩٢١ ونظراً لأن المدعى عليه الثاني الضامن المتضامن يدين المدعى عليه الثالث في مبلغ ٢٢٦٠ قرشاً بمقتضى حكم في القضية المدنية رقم ٤٦٨١ سنة ١٩٣٣ فانه يحجز تحت يده وفاء لهذا الدين

« ومن حيث ان المدعى عليهما الأول والثاني دفعا بسقوط الحق في المطالبة بقيمة السند وفقاً لنص المادة ١٩٤ تجارى

« ومن حيث ان المدعى قدم للتدليل على دعواه السند الموقع عليه بحتم المدعى عليه الأول المدين وامضاء المدعى عليه الثاني الضامن . كما انه ثابت في صلب السند انه تحت الاذن وأن القيمة ثمن مصاغ

« ومن حيث انه لا نزاع في أن المدعى تاجر « ومن حيث أن المدعى قرر بأن السند أساس الدعوى الحالية لا يعتبر عملاً تجارياً وفقاً لنص

المادة الثانية من القانون التجارى لأنه - أولاً - ليس محرراً لعمل تجارى بالنسبة لمن وقع عليه ولا ان من وقع عليه تاجر حتى تسرى عليه قواعد السقوط المتصوص عنها في المادة ١٩٤ من القانون التجارى . ومن حيث ان العمل قد يكون تجارياً بالنسبة لأحد المتعاقدين مدنياً بالنسبة للآخر فيبيع للتاجر للبضائع التي يتجر فيها لشخص يريد استهلاكها في حاجته الخاصة يعتبر عملاً تجارياً بالنسبة للتاجر و عملاً مدنياً بالنسبة للمشتري ولذلك يكون مركز التاجر في اقتضاء الثمن من المشتري أمراً تجارياً بالنسبة له مدنياً بالنسبة لغير التاجر وللدين اذ ذاك المشتري الحق في الامتناع من قواعد الاثبات والسقوط التجارية

« ومن حيث ان نص المادة ٢ من القانون التجارى الاهلى صريح في أن السند الاذنى يكون تجارياً في حالتين - أولاً - اذا كان تحريره عن عمل تجارى ولا يهم عندئذ أن يكون الذى وقع عليه غير تاجر إذ العبرة بالعمل ذاته - ثانياً - اذا كان محرراً من تاجر أياً كان سبب تحريره إذ الصفة التجارية تغلب هنا على الخط

« ومن حيث انه ليس ثم شك - اخذاً بالقواعد السابق بيانها - يكون السند الذى تمسك به المدعى تجارياً وذلك لأنه حرر عن عمل تجارى بالنسبة للدائن المدعى . ولا يغير من صفة التجارية شخصية من وقع عليه تاجراً أو غير تاجر مادام أن سبب تحريره هو بيع بضائع من - المدعى أى المدعى عليه غير التاجر

« ومن حيث ان المادة ١٩٤ من القانون التجارى صريح نصها في أن التقادم الحسى يسرى على جميع الالتزامات التجارية فعموم النص يسمح بادخال جميع الأوراق التجارية تحت هذا الحكم الا انه مع ذلك فان المشرع لم يفته البيان والتخصيص

فذكر السندات الاذنية هي والكميات والاتواعطاهما حكماً واحداً بشرط أن تكون السندات الاذنية عملاً تجارياً في حدود التعريف الذى أورده في المادة الثانية من القانون التجارى ولذلك يكون الدفع في محله ويتعين الأخذ به ولم يوجه المدعى يمين الاستيثاق للمدعى عليه على انها أديا هذا الدين ولا تملك المحكمة هذا التوجيه دون طلب .

(قضية الخواجه عبد الملك صليب ضد ابراهيم الشاذلى طعيمة وآخرين رقم ٢٤٠٩ سنة ١٩٣٤ برئاسة حضرة القاضى محمد نجيب احمد)

١٦٤

محكمة كوم حمادة الجزئية

١٤ يناير سنة ١٩٣٦

١ - اختصاص - طلب التسليم والحبس - تاج لقيمة العقار المرهون .

٢ - حوالة - شرط قبول المدين - استفادة الغير منه - حاله -

٣ - حوالة بالمدين - التأشير بها - بموجب عقد عرقى مصدق عليه - كفايته

المبادئ القانونية

١ - طلب التسليم والحبس وإن كان في ظاهره طلب مجهول القيمة إلا أنه إذا كان متعلقاً برهن وما نشأ عنه من حقوق امتياز فإن العبرة في الاختصاص بقيمة العقار المرهون ٢ - إنه وإن كان اشتراط قبول المدين بالحوالة شرعاً لمصلحته فإن الغير أن يستفيد من عدم النص على قبول الدين بالحوالة والمقصود بهذا الغير هو الشخص الذى يكتسب حقاً على الدين وهو في العادة محول إليه ثان أو دائن مرتهن لسند الدين أو دائن عادى أو وقع حجزاً على الدين تحت يد المدين

٣ - التأشيرات الهامشية الخاصة بحوالات

الدين يمكن عملها بموجب عقود عرفية بشرط التصديق على الامضاءات

المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى وطلب الحكم بتسليمه العين المرهونة المينة بعريضة الدعوى وقدرها ١٢ قراطاً و ٢٠ سهماً وكف منازعة المدعى عليهما له في هذا القدر الى آخر طلباته المينة بعريضة الدعوى واستند في دعواه الى عقد رهن مسجل في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ صادر من المدعى عليها الثانية وآخرين لمن يدعى عبدربه خير برهن القدر المطالب به وعقد بتحويل هذا الرهن من عبدربه خير الى المدعى ومسجل في ١٦ يونيو سنة ١٩٣١

« وحيث ان المدعى عليه الاول دفع - أولاً - بعدم اختصاص المحكمة لأن الدعوى غير مقدرة القيمة ودفع - ثانياً - بعدم قبول الدعوى لأن عقد الرهن المحول للمدعى غير قابل للتحويل ودفع الدعوى موضحاً بأنه يملك الاطيان التي يطلب المدعى تسليمها اليه بموجب عقد بيع مسجل في ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ صادر من عمه محمود بكر سليمان لوالده محمد بكر سليمان بصفته ولياً على ابنه المدعى عليه وأخته ام النصر واستندت المدعى عليها الثانية الى عقد بيع مسجل في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٥ « وحيث عن الدفع بعدم الاختصاص فانه فضلاً عن أن المدعى عليه الاول لم يدفع به في أول جلسة فان الموضوع متعلق برهن وما نشأ عنه من حقوق امتياز يطالب المدعى بها فالعبرة هنا بقيمة العقار وهذه القيمة لا تخرج الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية ومن ثم فالدفع في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث عن الدفع الثاني بعدم قبول الدعوى لأن الرهن غير قابل للتحويل فان هذا الدفع يثير النقط الآتية - أولاً - هل يجوز لغير المدين أن يستفيد من عدم قبول المدين للتحويل فيناقض الالتزام - ثانياً -

ان كان قانون التسجيل الجديد قد نص في المادة ١٣ على أنه لا يصح التمسك في وجه الغير بتحويل دين مضمون برهن أو بامتياز عقارى الا اذا حصل التأشير بذلك بهامش التسجيل فهل المدعى عليه الاول من طبقة الغير الذين اكتسبوا حقاً على العقار المرهون أو على الدين - ثالثاً - اذا كان من طبقة الغير فهل عقد المدعى صح الاحتجاج به عليه « وحيث عن النقطة الاولى فانه لا شك أن اشتراط قبول المدين بالحوالة شرع لمصلحته دون غيره ومن ثم فالدفع ببطالان الحوالة من حقه وقد راعى المشرع في ذلك مصلحته في قبوله المديونية للشخص الذي يرى أنه لن يرهقه والمدعى عليه الاول ليس مديناً ولا خليفة للمدين فليس من حقه أن يدفع بطلان الحوالة لعدم قبول المدين اياها وبالتالي ليس من حقه أن يدفع بعدم قبول الدعوى - عن النقطة الثانية - ولكن له فقط اذا كان من طبقة الغير الذين لهم مصلحة في إبطال الحوالة أن يحتج بعدم إظهار هذه الحوالة والغير المقصود هنا هو من لم يشترك في الحوالة - أو كل شخص له مصلحة في استبعاد التحويل أو بعبارة أخرى هو الشخص الذي يكتسب حقاً على الدين وهو في العادة محول اليه ثان خلاف المحول اليه الاول أو دائن مرتين لسند الدين أو دائن عاды أو وقع حجراً تحفظياً أو تنفيذياً على الدين تحت يد المدين وذلك لأن - هؤلاء لهم مصلحة في استبعاد التحويل وسواء كان الدائن المرتين الاصلى أو المحول اليه واضعاً اليد فان المدعى عليه لا يستفيد من وضع يد أحدهما دون الآخر (انظر الالتزامات صفحة ٥٤٦)

أما قول المدعى عليه أنه من الغير لأنه له حقاً عينياً على العقار فهو قول مردود لما سبق ولأن (١٠)

«وحيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله ويتعين رفضه
«وحيث عن الموضوع فان الدعوى على أساس صحيح من عقد تحويل الرهن المسجل تسجيلا تاما ومما يهم الدعوى أن والد المدعى عليه الذي اشترى بصفته وليا شرعيا على ابنه المذكور صادق على عقد الرهن هو وسائر البائعين للمدعى عليه والشركاء أي أنهم سلموا للرهن بأن رهنه صحيح على قطعة مفرزة مينة حدودها بقعد الرهن وأكثر من ذلك فان المدعى عليه قد أجاز ذلك الرهن وأره وسلم بوضع يد المدعى كما هو ثابت من تحقيق الشكوى الادارية المضمومة رقم ١٨٦٩ سنة ٩٣٥ كوم حماده

«وحيث انه زيادة على ما تقدم فان العين المرهونة استبعدت من الأرض التي وقع فيها البيع مشاعا لأن البيع وقع في تكليف ورثة سليمان بكر وورثة منه بكر ومحمود بكر والعين المرهونة تقع في القطعة ٥١ بينما العين المبيعة تقع في القطعة ٤٧

«وحيث انه ثابت من عقد البيع أن البائعين يضمنون بأن الأطنان المبيعة خالية من جميع الرهون والحقوق العينية ومعنى هذا أن العين المرهونة استبعدت في عقد البيع خصوصا وأن المشتري هو والد المدعى عليه الذي صادق على عقد الرهن من قبل والبائع هو عمه محمود بكر أحد المرهنين على عقد الرهن

«وحيث انه ثبت من أقوال المرتهن الأصلي أنه وضع اليد على العين المرهونة من تاريخ تسجيل عقده والمدعى وضع يده من بعده وقد تأيد ذلك بأقوال العمدة أثناء المعاينة وجاء بأقوال المدعى عليه في تحقيق الشكوى الادارية والمضمومة أن السيد التجار المدعى يزرع الأرض المرهونة

المدعى عليه لم يملك العقار المرهون بالذات لأنه اشترى قطعة مشاعة في خمسة أفدنة بينا الرهن وقع على قطعة مفرزة مينة حدودها فالعينان مختلفتان في الموقع والتحديد ونمرة القطعة وأصل التكليف وقد ثبت من التحقيق الذي أجرته المحكمة في محل النزاع أن المرتهن الأصلي والمدعى وضعا اليد على العين المرهونة كما سيأتي بعد فان قيل أن المدعى عليه الأول يملك على الشيوع في الخمسة أفدنة التي تدخل فيها العين المرهونة فالثابت من الاطلاع على العقود أن الرهن للسجل سبق البيع للمدعى عليه لأن الرهن في سنة ٩١٩ وتسجل في سنة ١٩٢٥ اما البيع فقد وقع في سنة ٩٢٥ وتسجل في ١٩٣٦ بعد أن نقل تكليف القطعة المرهونة لاسم المرتهن واستبعدت من التكليف الذي وقع فيه البيع وهو تكليف ورثة سليمان بكر وورثة منه بكر ومحمود بكر أي أن المدعى عليه لم يكن له حق على العين المرهونة - عن النقطة الثالثة - هذا فضلا عن ذلك فسواء كان المدعى عليه من طبقة للغير أو لم يكن فقد أشهر المدعى التحويل بتسجيل عقده فأصبح حجة على الغير وهذا ما يتطلبه قانون التسجيل الجديد فقد جاء بالمذكورة الايضاحية والتعليمات التكميلية المبلغة بمنشور الحاقانية في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤ أنه يجوز تحرير التأشير الخاصة بالحوالة أو بالحلول أو غير ذلك التي يجب بيانها بهامش التسجيل في صيغة عقود عرفية غير أنه يجب حتما التصديق على الامضاءات وورد في الكتاب رقم ١١٧٥ المبلغ لمحكمة مصر المختلطة في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤ أن التأشير الخاصة بالحوالة الخاصة بحالات الدين يمكن عملها بموجب عقود عرفية غير أنه يجب التصديق على الامضاءات اذا لم تعمل الحوالة في صيغة عقد رسمي

« وحيث ان العقد الذى تقدمت به المدعى عليها الثانية فى الجلسة لا يغير حق المدعى لانه فضلا عن أن الحدود الواردة مختلفة عن حدود العين المرهونة فانه ثبت كما تقدم أن المدعى ارتهن ووضع اليد على العين المرهونة

» وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم للمدعى بطلباته

(قضية السيد حسن التجار ضد عبدالموجود محمد بكرو آخر رقم ١٢٧٢ سنة ١٩٣٥ رئاسة قضاى عبدالرحمن جنية)

١٦٥

محكمة الواسطى الجزئية

٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦

١- وكالة ضمنية - علم المتعاقد بالوكالة - النص على أنه لصالح الموكل - عدم ضرورته - اثبات الوكالة -

غير لازم

٢- وكالة ضمنية - ثبات وجودها من عدمه - موضوعى

٣- وكالة ضمنية - إثباتها - تنفيذ العقد أو عواقبة الموكل عليه

٤- موافقة لاحقة - صريحة أو ضمنية - نفاذ العقد فى

حدود الوكالة

٥- خادم - فى حكم المادة ٢٠٩ - يانه

٦- إكراه - استلام مرتب أقل لمجرد العذر - غير يعتبر

المبادئ القانونية

١ - فى الوكالة الضمنية ليس من الضرورى أن ينص فى التعاقد على أنه لمنفعة الموكل مادام المتعاقد يعلم بحصول الوكالة فيكون التعاقد باسم الوكيل ورغم ذلك فهو ملازم للموكل ولا يطلب من المتعاقد مع الوكيل أن يطلب من الأخير تقديم ما يثبت وكالته مادامت ظروف الحال لا تدعو للشك فى حصول الوكالة الضمنية

٢ - وجود أو عدم وجود وكالة ضمنية هى مسألة موضوعية تتوقف على نية المتعاقدين وظروف الحال

٣ - ثبتت الوكالة الضمنية والشفوية بالنسبة للمتعاقدين وللغير بتنفيذ العقد من حصل لمنفعته أو بموافقة عليه - إما نتيجة لعدم اعتراضه أو لعمله عملا يدل على موافقته - وثبتت بالموافقة اللاحقة

٤ - الموافقة اللاحقة - صريحة كانت أو ضمنية - تجعل العقد كأنه قد تم فى حدود الوكالة حتى ولو لم تكن هناك وكالة سابقة أو كانت الوكالة السابقة باطلة

٥ - المقصود بكلمة خادم فى المادة ٢٠٩ مدنى هو الشخص المتصل بسيد له ويشغل فى المنزل كالطاهى والسائق فلا يدخل تحت نص المادة المذكورة الكاتب ولا معلم المدرسة

٦ - وجود حالة عذر تحمل دائماً على استلام مرتب أقل مما حصل الاتفاق عليه لا تعد إكراها المحكم

« حيث انه فى يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ أرسل المدعى عليه للمدعى خطابا ينبئه فيه باحتياجه لمدرس للغة الانجليزية ويطلب مساعدته للبحث عن يلىق للوظيفة وبعد تسعة أيام أرسل اليه خطابا آخر يقول له فيه أن من دواعى سروره أن يقبل المدعى الاشتغال كمدرس وسرد بالخطاب ايراد للمدرسة وما هيأت الموظفين بها وكيفية سكنهم ورحب باشتغال المدعى معه إن قبل وكان المدعى يشغل مدرسا بمدرسة كفر الزيات فطلب اخلاء طرفه فى نهاية العام الدرامى وترك المدرسة المذكورة فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٠ وفى ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠ تم الاتفاق بينه وبين فارس افندى ملكه ناظر المدرسة الانجليزية بسقط مبدوم على أن يكون مدرسا بمرتب شهرى قدره ٢٧٥ قرشاً وقيل

بعقد الاتفاق أن مدة التعيين تبدأ من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ وتنتهى في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١ ولا تعتبر الشروط متجددة الا باتفاق كتابي بين الطرفين ونص في البند السابع من عقد التعيين بأن المدعى تعهد بأداء واجبه بنشاط واهتمام حسب البرنامج بحيث يتحصل على نتيجة لا تقل عن ٨٠٪ من النجاح للطلبة فاذا أدى واجباته حسب المطلوب تماما يعطى له مرتب شهر على سبيل المكافأة

« وحيث ان المدعى استمر في الدراسة الى أن أرسل المدعى عليه — وهو مدير المدرسة باقراره في الخطاب المؤرخ أول يوليه سنة ١٩٣٥ — لناظر المدرسة خطابا يطلب فيه من المدرسين شهادات معينة لم يقدمها المدعى ورفع الدعوى الحالية يطلب تنفيذ البند السابع من عقد الاتفاق ويطلب ماهية شهر عن كل سنة لأن نتائجه زادت عن ٨٠٪ كما هو ظاهر من الكشف المقدمة منه ويطلب أيضا فرق ماهيته

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بثلاث دفعات — الدفع الأول — عدم اختصاص المحاكم الأهلية لأن المدرسة تابعة للارمالية الامريكانية ومن منشأتها ويرد على ذلك بأن عقد الاستخدام موضوع الدعوى حصل بين وطنيين وبأن الشهادة المقدمة من قلم تفتيش المدارس الامريكية بأسيوط كل ماجاء فيها أن مدرسة صفط ميدوم تعتبر في نظر البعثة الامريكية كمعهد يث فيها تعاليمهم وما دام المتعاقدان مصريان فيتعين رفض الدفع اذ مناط اختصاص المحاكم الأهلية انما هو كون خصوم الدعوى مصريين فكما تحققت هذه الصفة في الخصوم تحقق اختصاص المحاكم الأهلية وان نظرية الصالح المختلط يجب أن لا يقام لها وزن الا في حدود المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة فتي كانت الدعوى قائمة بين مصريين وليست

من قبيل ما هو مشار اليه بالمادة ١٣ المذكورة فهي من اختصاص المحاكم الأهلية (حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٩٠ سنة ٣ قضائية مجلة القانون والاقتصاد ص ١٤٦ السنة الرابعة العدد الأول) - الدفع الثاني - عدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة

« وحيث انه في الدعوى الحالية ظاهر من ظروف الدعوى نتيجة للخطابات التي حصلت بين المدعى والمدعى عليه ان ناظر المدرسة فارس افندى مليكة الذي تعاقد مع المدعى كان وكيل المدعى عليه مدير المدرسة في التعاقد الذي حصل إذ الوكالة كما تكون ضريحة قد تكون ضمنية او شفوية - وفي دعوانا ظاهر بجلاء ان المدعى عليه وكل ناظر المدرسة في التعاقد مع المدعى وما كان ليطالب من المدعى ان يطلب بمن تعاقد معه ان يقدم له ما يثبت وكالته عن المدعى عليه مادامت ظروف الحال لا تدعو

للشك في حصول الوكالة Il y a d'autres cas dans lesquels le mandat tacite résulte entièrement d'un ensemble de faits ou de circonstances qui ont dû établir dans l'esprit de la personne qui se prévaut du mandat tacite, la croyance que ce mandat existait réellement. Ces faits étant généralement des faits de l'homme purs et simples, peuvent être établis, par toutes voies de droit (دى هلس وكالة بند ٢٠)

إذ الخطابات بين المدعى والمدعى عليه كانت لا تدعو للشك في ان التعاقد الحقيقي مع المدعى هو المدعى عليه وكما قال دى هلس ليس من الضروري ان ينص صراحة في التعاقد على انه لمنفعة الموكل مادام التعاقد يعلم بحصول الوكالة (راجع نبذة هـ

تحت كلمة "Mandat" في شرح القانون لمؤلفه

(De Hults) حيث قال

Bien que le mandataire egisse au nom dumandant, il n'est pas indis pensable qu'il le déc lare formellement.

Il ne contracterait point d'obligation personnelle vis-à-vis du tiers avec lequel it traite, si ce dernier connaissait le mandat.

» وحيث ان ثبوت الوكالة الضمنية

(Manat tacite) والشفوية (Verbal)

بالنسبة للمتعاقدين وللغير قد يكون بحصول تنفيذ العقد بمعرفة من حصل لمنفعته أو بموافقة عليه نتيجة لعدم اعتراضه أو لعمله عملا يدل على موافقة على التصرف . وأما في غير حالة اقرار من صدر لمصلحته العقد ولو ضمنا أو في حالة عدم استنتاج الموافقة من الظروف يجب الرجوع للقواعد العامة فيما يخص بالاثبات (راجع دالوز العملي تحت كلمة Mandat بندي ١٢٨ و ١٢٩ و بودري وقال الطبعة الثالثة ص ٢٦٨ - ٢٧١)

ويجب أن يلاحظ أن مسألة وجود وعدم وجود وكالة ضمنية هي مسألة موضوعية توقف على نية المتعاقدين وظروف الحال (راجع دالوز العملي بندي ١٢٨ و ١٢٩ تحت كلمة Mandat)

En principe, la question de savoir s'il y a eu ou non, mandat tacite, dépend de la volonté des parties, qu'il y a lieu d'interpréter.

وراجع دي هلس المرجع السابق بند ٣٠٥

» وحيث انه مما يقطع بحصول وكالة

ضمنية في دعوانا أن المدعى عليه بعد ان استمر العقد لسنوات عدة طلب منه المدعى صرف مرتبه

عن شهر ابريل سنة ١٩٣٥ بخطاب مؤرخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٥ فرد عليه فوراً بتعبده بدفع المرتب في اليوم التالي . وكما ثبت الوكالة الشفوية بالموافقة اللاحقة فكذلك الوكالة الضمنية

Le mandat tacite peut d'ailleurs, comme le mandat verbal, se prouver par l'exécution ou la ratification. » (راجع الأحكام في دالوز المرجع المذكور بند ١٤٨)

» وحيث ان شراح القانون جعلوا للموافقة

اللاحقة أهمية عظمى فرتبوا على حصولها أن يصبح العمل كأنه قد تم في حدود الوكالة حتى ولولم تكن هناك وكالة سابقة أو كانت الوكالة السابقة باطلة (دالوز العملي بند ٣٠٥ ص ٢١ جزء ٨ والمراجع الواردة به) وكما تكون الموافقة صريحة قد تكون ضمنية والأخيرة تظهر من تصرفات الموكل كما في حالة تنفيذه التعهد الذي تم وقاضى المروض هو الذي يفحص كل حالة على حدة » بندي ٣٠٨ و ٣٠٩ المرجع السابق » وعلى ذلك فحتى اذا قيل انه لم تحصل وكالة ما بين المدعى عليه ومدير المدرسة فوافقة المدعى عليه على التعاقد الذي حصل وصرفه مرتب المدعى والعلاقة بين المدعى كمدرس والمدعى عليه كمدير للمدرسة يتولى الصرف عليها وتعيين المدرسين فيها تؤيد ملزومية المدعى عليه بنتائج التعاقد الذي استمر حتى سنة ١٩٣٥ فالملزوم هو المدعى عليه » بنده تحت كلمة وكالة في دي هلس »

وراجع دالوز العملي بند ٣٠٥ ص ٢١ جزء ٨ والمراجع الواردة به تحت كلمة وكالة حيث قال

On admet généralement la validité de la ratification, même quand il n'ya pas eu mandat ou que le mandat donné était nul .

d'un maître et au service de sa maison

فلا يدخل تحت نص الكلمة المذكورة الكتبة والمدرسين instituteurs الذين يستولون على مرتباتهم سنويا أو لمدة أقل من سنة « وحيث انه لذلك يكون هذا الدفع متعين الرضى أيضا

« وحيث انه عن الموضوع فالمدعى يطالب بفرق ماهية له وتبين من الدفتر المقدم من المدعى عليه أن المدعى وقع بامضائه عليه بما يفيد استلامه مرتبه كله فليس له أن يدعى الآن أنه أمضى بأنه كان في حالة عوز حملته على ذلك ويجب أن يلاحظ أن وجود حالة عوز تحمل مدينا على استلام مرتب أقل مما حصل الاتفاق عليه لمدة طويلة لا تعدا كراها (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ مايو سنة ١٩١٤ ٢٦٢ ص ٣٨٨ وراجع الاستاذ السنهورى الجزء الاول نظرية العقد بند ٤٠٦ و ٤٢٥ و بند ٤٢١ ص ٤٣٩ وما بعدها تحت بحث نية انتزاع الرضاء فى الاكراه)

« وحيث ان المدعى يطالب بما يوازي مرتب شهر عن كل سنة مرتكنا على البند السابع من عقد تعيينه مدرسا اذ نص على أحقية المدعى فى الحصول على ما يوازي مرتب شهر سنويا ان أدى واجباته بنشاط واهتمام بحيث يتحصل على نتيجة لا تقل عن ٨٠٪ من النجاح للطلبة وقد قدم المدعى كشوقا لم يطعن فيها أحد ظاهر منها أن النتيجة زادت عن ٩٠٪ سنويا وعلى ذلك فيستحق المدعى ما يوازي مرتب شهر من كل سنة ومجموع هذه المبالغ كما استلم المدعى فعلا هي ٢٧٥ قرشا عن السنة الاولى و ٢٥٠ قرشا عن الثانية و ٢٢٥ قرشا عن الثالثة و ٢٠٢ ونصف قرش عن الرابعة و ١٧٠ قرشا عن الخامسة كقرار المدعى بعرضه دعواه

وكما تكون الموافقة صريحة فقد تكون ضمنية والضمنية تظهر من تصرفات الموكل كما في حالة تنفيذ العهد الذى تم أو حتى من سكوتة "La ratification tacite résulte des agissements du mandant Soit que, ayant eu connaissance de l'engagement contracté en son nom, il ait gardé la silence"

«دالوز العملى بندى ٣٠٨، ٣٠٩»

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى رفعت على المدعى عليه الاصيل اذ عقد الاستخدام ظهر بين المدعى وآخر نائب عن المدعى عليه وحلت إرادة النائب محل ارادة الاصل مع انصراف الاثر القانونى الى شخص الاصيل كما لو كانت الارادة صدرت منه هو فيرجع حكم العقد الى الموكل - الدفع الثالث - سقوط الحق فى المطالبة لمضى مدة زادت عن ثلثاية وستين يوما المذكورة فى المادة ٢٠٩ مدنى

« وحيث انه يتعين البحث لمعرفة ما اذا كانت المبالغ التى يطلبها المدعى من مرتب تزول بمضى ثلاثمائة وستين يوما أم لا يسقط الحق فى المطالبة بها إلا بمضى خمس سنوات هلالية كنص المادة ٢١١ مدنى والبحث فى هذا يدعو لمعرفة ما اذا كان المدعى يعتبر كما يقول محامى المدعى عليه خادما يطالب بأجره.

« وحيث ان شراح القانون أجمعوا على أن المقصود بكلمة "domestiques" هم الاشخاص المتصلون بسيد لهم ويشغلون فى المنازل كالطهاة وكسائق العربات مثلاقا لبودرى وتسمى فى الطبعة الثالثة ص ٥٦٩ و ٥٧٠ بند ٧٢٧ ما يأتى :-

L'expression "domestiques" comprend tous ceux qui moyennant salaire sont attachés à la personne

حكما انتهائيا في جميع الأحوال التي يرخص له القانون بالحكم الاتهائي فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها له الخصام برضاها واتفاقهم (وهذا النص قد انتقده الشراح لغموضه ولأدراك المقصود منه يجب الرجوع إلى النص الفرنسي للمادة المذكورة :-

Le tribunal de justice sommaire statuera, en dernier ressort, dans tous les cas où la loi le permettra, où si les parties y consentent, sur toutes les contestations qui lui seront déferées volontairement par les parties

وهذا النص يفيد أن يكون الطرفان متفقين على أن القاضي الجزئي يفصل نهائيا في النزاع القائم بينهما مهما بلغت قيمته - فإذا لم يتفق الطرفان على ذلك بأن كان اتفاقهما مقصورا على رفع الأمر إلى القاضي الجزئي كان القاضي المذكور مختصا بنظر الدعوى غير أن حكمه يكون قابلا للاستئناف (راجع المرافعات المدنية للرحوم الدكتور أبو هيف بك بند ٥٤٢ صفحة ٤٠٥ والوجيز في المرافعات للدكتور عبد الفتاح السيد بك بند ٧١ صفحة ٦٥)

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث أنه عن الموضوع فإن المدعى عليه الأول قد طعن على السند بصوره في مرض الموت وبأن الغرض منه إثارة بعض الورثة على البعض الآخر ولذا يكون باطلا وزدت المدعية على ذلك بأنه وإن كانت المادة (٢٥٤) من القانون المدني قد نصت على أن البيع الحاصل من المورث في مرض الموت لأحد ورثته غير نافذ إلا بأجازة باقي الورثة فإن هذه المادة لا تنطبق على الإقرار بدين

ومجموع هذه المبالغ ١١ جنيا و ٢٢٥ مليا وهو ما يتعين الحكم به مع المصاريف المناسبة لهذا المبلغ (قضية اسحق افندي عربات مسعود ضد القس أخوخ يوسف جرجس رقم ٤٦٠ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضي على أبو الفيط)

١٦٦

محكمة هيا الجزئية

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - اختصاص القاضي الجزئي . في حالة اختلاف الطرفين عليه . دون النص على أن يكون حكمه نهائيا . جوازه . قابل للاستئناف .

٢ - إقرار بدين . من مورث . في مرض الموت بغير رضا الورثة . باطل .

المبادئ القانونية

١ - يفضل القاضي الجزئي نهائيا في النزاع القائم مهما بلغت قيمته إذا اتفق الطرفان على ذلك . أما إذا اقتصر اتفاقهما على رفع الأمر للقاضي الجزئي فيكون مختصا بنظر الدعوى أيضا على أن يكون حكمه قابلا للاستئناف

٢ - إقرار المريض في مرض الموت لو ارثه بدين باطل كالبيع سواء بسواء إلا إذا صادقه الورثة وذلك تطبيقاً للمادة ٥٦٤ من قانون

الأحوال الشخصية

المحكمة :

« حيث إن المدعى عليه الأول دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن قيمة السند تزيد على نصاب المحكمة الجزئية ولم يتفق فيه على أن يكون حكم المحكمة نهائيا ولذا يكون اتفاق الطرفين على اختصاص المحكمة الجزئية باطلا واستند في دفعه على نص المادة ٢٧ مرافعات

« وحيث أن نص المادة (٢٧) مرافعات هو كما يأتي (يحكم أيضا قاضي المراد الجزئية

« وحيث أن تصرفات المريض في مرض الموت تتعلق في الواقع بحالة الانسان الشخصية وترتبط بأهليته للتصرف وبالأحوال الشخصية ولذا وجب الرجوع فيها الى الشريعة الاسلامية » وحيث ان المادة ٥٦٤ من قانون الأحوال الشخصية ناهيا يأتي

« إقرار المريض لوارثه باطل إلا أن يصدق باقي الورثة سواء كان إقراراً بعين أو دين عليه للوارث أو قبض دين له من الوارث الخ، والمدعية هي زوجة المورث وإحدى الورثة فتعاقب المادة المذكورة على الإقرار الحاصل لها من المورث بموجب السند المذكور »

« وحيث ان الشراح على رأيين في هذا الموضوع فمن رأى بعضهم أنه ما كان يجوز للشارع النص على هذه الأحكام في القانون المدني لأنها أحكام خاصة بالأهلية والأهلية يرجع فيها دائماً للأحوال الشخصية - ويقول فريق آخر أن هذه الأحكام ليس مبناهما فكرة عدم أهلية المريض وإنما أوردتها الشريعة الاسلامية مراعاة لمصلحة الورثة وحقوقهم عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام « لا وصية لوارث إلا أن تشاء الورثة » وقوله أيضاً « الثلك والثلث كثير وأنتك أن تترك ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس » (أنظر شرح القانون المدني في العقود لأحمد نجيب الهلالي بك صفحة ٢٣٣-٢٣٤) فكل الرأيين يؤيد نظرية عدم التفرقة بين تصرف المريض لوارثه بالبيع أو إقراره له بدين

« وحيث انه كما اختلف الشراح كذلك اختلفت أحكام المحاكم فالمدعية تستند في تأييد نظريتها على أحكام تقول بعدم انطباق المادة (٢٥٤) مدني الاعلى حالة البيع ويستند المدعي عليه الأول على أحكام أخرى قضت بعدم التفرقة

بين البيع والإقرار بدين في حالة مرض الموت » وحيث ان أغلبية الأحكام التي تستند عليها المدعية في نقاذ سندها قد بنيت على أن تقييد تصرفات المريض في مرض الموت في الشريعة الاسلامية ليس سببه عدم أهلية المريض بل السبب في ذلك التقييد المحافظة على حق الورثة ومنع الوارث من إثارة البعض على البعض الآخر وهو في مرض الموت ولذلك قد اقر الفقهاء بعض تلك التصرفات متى تبين انها تأييد لحقيقة ثابتة ولم يكن الغرض منها التبرع بماله للغير أو لبعض الورثة وهو في مرض موته (أنظر حكم محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية في ٢٢ ديسبر سنة ١٩٢٨ المدرج بمجلة المحاماة السنة التاسعة رقم ١٦٠ صفحة ٢٥٧ وهو احد الأحكام التي تستند عليها المدعية)

« وحيث ان المدعي الأول يؤكد في دفاعه أن السند الصادر الى المدعية لم يقصد منه إلا إثارة بعض الورثة على البعض الآخر ويدل على ذلك بجملة قرائن أهمها أن التاريخ الثابت لهذا السند هو ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ وقد توفي المورث في اليوم التالي أي ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ كما أن هناك عقداً منسوباً صدره من المورث ايضاً الى المدعية ببيع جميع ممتلكاته اليها ومحرر في نفس التاريخ العرفي للسند وهو في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٤ وقد اتحد مبلغ السند مع الثمن الوارد في عقد البيع حيث ذكر في كل منهما ٧٥٠ ملياً و ١٢٥٥ جنيهاً وقد قدم هذا العقد الصادر لمصلحة المدعية من المدعي عليه الأول الذي حصل عليه من المدعي عليه الأخير المودع لديه - ويفسر المدعي عليه الأول ذلك بأنه لما عجزت المدعية عن تسجيل عقد البيع حرر السند المذكور بدين مستغرق للتركة لسهولة تسجيل تاريخه وهذه القرائن مما تحمل

على الاعتقاد بأن المورث حقيقة قصد بأقراره للدعية بهذا الدين إثار بعض الورثة على البعض الآخر خصوصا إذا ثبت أنه كان بغير مقابل كما يقول المدعى عليه الأول ومن ثم تكون المحكمة التي بنيت عليها الأحكام القائلة بقصر تطبيق المادة (٢٥٤) مدني على حالة البيع دون غيرها قد انعدمت في الدعوى الحالية

« وحيث أن حكم محكمة النقض والابرام المدنية الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ (ومشور في مجلة المحاماة سنة ١٥ العدد الثالث صفحة ٨١) قد حرم التحايل على مخالفة أحكام الميراث بأي طريق من الطرق بقوله « فلا يجوز قبل وفاة أي إنسان الاتفاق على أي شيء يمس بحق الأثر فيه سواء من جهة إيجاد ورثة غير من لهم الميراث شرعا أو من جهة النقص والزيادة في حصصهم الشرعية أو من جهة التصرف في حق الأثر قبل افتتاحه لصاحبه واستحقاقه إياه فإن جميع هذه الاتفاقات وما شابهها مخالف للنظام العام وباطل بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة »

« وحيث أنه لذلك تميل المحكمة نظرا لظروف هذه الدعوى إلى الرأي القائل بأن الأقرار بدين لوارث في مرض الموت يكون باطلا كحالة البيع المنصوص عليها في المادة (٢٥٤) مدني وقد قضت بهذا الرأي محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ إذ قررت أنه وإن كانت المادة (٢٥٤) مدني نصت على عدم نفاذ البيع الحاصل في مرض الموت لأحد الورثة إلا بإجازة باقى الورثة إلا أن الشارع قصد بهذا النص تقرير القاعدة الشرعية العامة التي تقضى بعدم نفاذ تصرفات المريض وباعطائها حكم الوصية وعلى ذلك فقصر النص على البيع لا يمنع من تطبيق هذه القاعدة على جميع التصرفات الأخرى كالأقرار

بدين في سند (انظر الجدول العشري الأول لمجلة المحاماة بند ١٣٢٢ صفحة ٣٠ والحكم الصادر من المحكمة المختلطة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الذي قرر « ولو أن القانون المختلط قد قصر في المادة ٣٢٠ مدني منه بطلان التصرفات الصادرة في مرض الموت على البيع الصادر لأحد الورثة ولم يشتمل على نص آخر يتناول الأقرار بدين فإن بطلان الأقرار يستند بغير نزاع إلى نص المادة (٥٦٤) من قانون الأحوال الشخصية التي تطبق في مسائل الأهلية والموارث - راجع هذا الحكم في مجلة المحاماة السنة التاسعة رقم ٤٤٠ صفحة ٦٩٥ - وكذلك بهذا المعنى حكم محكمة ياب الجزئية الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ المنشور بمجلة المحاماة سنة ١٣ رقم ٣٠٣ صفحة ٥٩٦)

« وحيث أنه بعد أن أخذت المحكمة بهذا المبدأ ترى قبل الفصل في الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه الأول بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة صدر هذا السند في مرض موت المورث وأنه كان بلا مقابل وبطريق المحاباة ولم يكن يقصد منه إلا إثارة المدعية على باقى الورثة وصرحت للمدعية بالنق بالطرق عينها (قضية الست خديجة عبد الفتاح سليمان ضد أمام السيد محمد دياب عن نفسه وصفته رقم ١٤٨٢ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي أحمد يوسف)

١٦٧

محكمة دمياط الجزئية

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦

إثبات بالبيئة - في شركات المحاصة - جوازه .

المبدأ القانوني

نصت المادة ٦٣ من القانون التجاري على جواز إثبات وجود شركات المحاصة بإبراز الدفاتر والخطابات ولا يدل هذا على حظر (١١)

إباحة الاثبات بالبيئة إذ لو كان المشرع قد قصد ذلك فعلا لما كان ثمة ما يمنعه من النص عليه ولأن في استنتاج ذلك من ظاهر المادة ما يتناقى مع الروح التي أباح بها المشرع جواز الاثبات بالبيئة في المواد التجارية

المحكمة

« من حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى يقولان فيها بأنهما اتفقا مع المدعى عليهما على الاشتراك في صيد الاسماك على أن يقتسما جميعا وبالتساوى ما يصيدونه وأنه استحق لهما مبلغ ١٩٥٠ قرشا

« ومن حيث ان الظاهر من ظروف الحال أن المذكورين أسسوا شركة خاصة للغرض الذي ينوّه حسب قولهم وإن كان هذا القول مطعون عليه من خصومهم . وقد طلب المدعيان إثبات دعواهما بالبيئة . والنقطة التي يجب بحثها هي : هل لمدعين ذلك أم لا ؟

« ومن حيث ان المادة ٦٣ من قانون التجارة الأهلى تنص على أنه يجوز اثبات وجود شركات الخاصة بإبراز الدفاتر والخطابات . وترى بعض المحاكم أن هذا النص لا يبيح سماع شهادة الشهود (محكمة بنى سويف الابتدائية أول مارس سنة ١٩٢٨ محاماه سنة ٩ ص ٥٢٩) لا يجوز إثبات شركات الخاصة بالبيئة لأن نص المادة ٦٣ تجارى

صريح في أن يكون الاثبات بالدفاتر والخطابات ولا محل للقياس على القانون الفرنسى لأن المادة ٤٩ من هذا القانون قد أباحت الاثبات بالبيئة زيادة على الدفاتر والخطابات « وبعضها (دمنهور الجزئية ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤ محاماه سنة ٥ ص ٥٢) يرى العكس ويبيح الاثبات بالبيئة (ميت غمر محاماه سنة ٦ ص ٥٥)

وتقول محكمة الاستئناف في حكمها الصادر في ١١ ابريل سنة ١٩٢٨ أن القانون التجارى نص على وجوب اثبات الشركات المساهمة والتضامن والتوصية بالكتابة كما نص على أن شركات المحاصة قد ثبتت بالدفاتر والخطابات كما قرر صراحة إعفاء شركات المحاصة من القيود الأخرى لسائر الشركات (محاماه سنة ٨ ص ٩١٢)

« ومن حيث ان الراى الذى ترجحه هذه المحكمة وهو الأقرب الى العدالة هو جواز سماع الشهود في مثل هذه الحالة . وترتكز المحكمة في ذلك على الراى الضمنى لمحكمة الاستئناف بحكمها المشار اليه ولأن هذا النوع من الشركات لم يشترط فيه المشرع شروطا خاصة كما اشترط في الشركات الأخرى وما دامت المسألة بين تجار فان الأحوط إباحة الاثبات بالبيئة وهو طريق الاثبات الجائز الأخذ به بينهم

(قضية حسين خليل ابو العنين وآخر ضد حسن محمد فوده وآخر رقم ٣٢٨٥ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضى احمد احمد عبد الله) .

قضاة المحاكم المختلطة

٢ - دفع بدم اختصاص المحاكم المختلطة . بناء على اتصال صفة الدائن . لتهرب من اختصاص المحاكم الأهلية وذلك بالمعارضة في قائمة شروط البيع . جوازه

المبادئ القانونية

(١) يتحدث على الوقف ناظره . وله وحده

١٦٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥

١ - ناظر الوقف - هو المثل له - مستحق الوقف - حقه

في مقاضاة الناظر أو الحلول عنه عند الاموال

١٧٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥

١- استئناف - عن حكم صادر برفض دعوى استحقاق . مرفوعة

بعد مرسى المزداد ومطلوب فيها إلغاء اجراءات نزاع الملكية . وجوب دفعه في ميعاد ستين يوما ضد الدائن وتازع الملكية والمدين أيضا .

١- استئناف - صحة اجراءاته أو عدم صحتها . نظره بمعرفة

المحكمة ولو من تلقاء نفسها

المبادئ القانونية

(١) ان استئناف الحكم الصادر برفض دعوى استحقاق رفعت بعد صدور حكم مرسى المزداد يجب أن يرفع في ميعاد الستين يوما ليس فقط ضد الدائن تازع الملكية والراسى عليه المزداد بل أيضا ضد المدين لأنه وإن لم تكن دعوى استحقاق فرعية بالمعنى المنصوص عليه بالمادة ٦٨٢ مرافعات مختلطة الا انها تتناول طلب إلغاء اجراءات نزاع الملكية جميعها بما فيها مرسى المزداد

(٢) أن صحة اجراءات الاستئناف او عدم صحتها وبالتالي قبوله أو عدمه من الأمور التي يجب بحثها من المحكمة ولو من تلقاء نفسها

(استئناف ورثة على حسن زناى ضد كويستيو كفلو وآخرين رئاسة الميهوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠)

١٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥

دعوى استرداد - متقولات محجوز عليها . من دائنين مختلفين .

أجانب ووطنيين . ضد مدين واحد . من اختصاص

المحاكم المختلطة

المبادئ القانونية

إذا كان الاسترداد حاصلًا عن المحصولات المحجوزة عليها بمعرفة عدة دائنين وبطرق شتى

المقاضاة للحصول على ايجارات اعيان الوقف . وحقوق المستحق قاصرة على مقاضاة ناظر الوقف او الحلول محله في حالة تقصيره .

(٢) لما كان تعيين اختصاص الجهات القضائية المختلفة من النظام العام . فانتحال صفة الدائن للتهرب من اختصاص المحاكم الاهلية فيما هو من صحيح ولايتها يبيح الدفع بعدم الاختصاص في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو بطريق المعارضة في قائمة الشروط . وتكون هذه المعارضة لذلك مقبولة ولو كان من الحق ابداء هذا الدفع عند المعارضة في تنبيه نزع الملكية

(استئناف على بك بهجت بصفته ضد ورثة المصرى باشا السدى رئاسة الميهو فان اكر مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٨ ص ١٨)

١٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥

استئناف - مرفوع عن قاصر . بلوغة أثناء نظره . تخلفه عن

جلسة المرافعة . لا يمنع من الحكم فيه . حاله

المبدأ القانوني

إذا رفع استئناف باسم القاصر ثم بلغ رشده أثناء نظر الاستئناف فمجرد عدم حضوره بجلطة المرافعة لا يمنع من صدور الحكم في الاستئناف إذا كانت قد ابدت الطلبات الختامية باسمه بعد قيد الاستئناف بالجدول . ولم توجه طلبات ضده أكثر من طلب رفض الاستئناف والزامه هو وغيره من المستأنفين بالمصاريف

(استئناف للستزامية زوجة احد عطا وآخرين ضد نسيم عدس وآخرين رئاسة الميهوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ١٩)

على طلب الغير ولو كان طلبه مبدأً أعلى بطلان
اجراءات الحجز في ذاتها بل على مجرد اعتبار
الحجز غير ملزم له لاستحقاقه المبلغ المحجوز من
أجله (١)

(استئناف ايما نويل باربراكس وآخرين ضد البنك
الابطال المصرى رئاسة المستر برنثن المجلة والسنة المذكورتين
ص ٢٢)

١٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥

- ١ - حراسة - على حصة مدين - في عقار مقسوم - ولو
طلب بطلان القسمة لمأساها بحقوق الدائنين -
جوازا
- ٢ - حيز عقارى - عن أعيان على المشاع - قسمتها بعد
ذلك - تعديل قائمة شروط البيع على هذا الاساس -
جوازه -

المبادئ القانونية

(١) ان عقد القسمة العقارى ولو كان مطلوباً
بطلانه باعتبار انه عمل للاضرار بحقوق الدائن
لا يمنع من أخذ القاضى المستعجل به وعلى الأقل
بمناة عقد قسمة مهاياة وموجباً لتعيين حارس
قضائى على الحصة التى أختص بها المدين المحجوز
عليه (٢)

(٢) اذا توقع الحيز العقارى على حصة
المدين المشاعة فى عقار فليس هناك من مانع
قانونى لتعديل شروط قائمة المزاد بعد القسمة حتى
تنصب بعدها على الاعيان المقسومة (٣)

(استئناف السيد مروز مارون بازرجى وآخرين ضد ورثة
موريس كرامر رئاسة المستر برنثن المجلة والسنة المذكورتين
ص ٢٣)

- (١) راجع استئناف مختلط ١٩٣٥/٤/٣ (المجموعة ٤٧-٣٨٥)
- (٢) قارن استئناف مختلط ١٩٣١/١/٢١ (المجموعة ٤٢-١٠٥)
- و ١٩٣٢/٥/٤ (المجموعة ٤٤-٣٠٣) وانظر عكس
ذلك حكم ١٩٣٤/٦/٢ (المجموعة ٤٦-٣٤١)
- (٣) راجع استئناف مختلط ١٩٢٤/١١/١٣ (المجموعة
٢٧-١١) و ١٩٣٧/٢/٣ (المجموعة ٣٩-٢٦٥)

(أى بمعرفة محضرين من المحاكم المختلطة والأهلية)
و ضد ذات المدين فيكفى أن يكون أحداً الحاجزين
أجنبياً لتكون المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فى
الدعوى ولو كان ذلك بالنسبة لعلاقة الأخصام
الآخرين من الرعايا المحليين (١)

(استئناف يوسف افندى بتمترى ضد بنك مصر وآخرين برئاسة
السيد هوربيه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢١)

١٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥

- ١ - اختصاص قاضى الامور المستعجلة - بالغاء حيز تحت
اليد - كطلب الغير - عن مال مستحق له - مقرر
- ٢ - اختصاص القاضى المستعجل - بطلب الغاء حيز تحت
اليد - لا بناء على بطلان اجراءات الحيز - بل
لاستحقاق المبلغ المحجوز من أجله - مقرر

المبادئ القانونية

(١) إذا كان طلب الغاء حيز تحت اليد لا
يتعلق بنزاع صادر من المدين المحجوز عليه بل
بناء على طلب الغير عن مبلغ مستحق له فلاستعجال
متوفر فى هذه الحالة لما يترتب على هذا الحيز من
تعطيل التصرف فى هذا المال والضرر المترتب
عليه (٢)

(٢) اذا توقع الحيز تحت يد الغير بناء
على امر من قاضى الامور الوقية فيختص القاضى
المستعجل رغم هذا بطلب رفع هذا الحيز بناء

- (١) قارن استئناف مختلط ١٨٩٢/١٢/٢٢ (المجموعة
٥ - ٥٧) و ١٨٩٣/٤/٦ (المجموعة ٥ -
٢٩١) و ١٩١٠/٤/١٣ (المجموعة ٢٢ - ٣٦٥)
و ١٩١٠/٤/٢٧ (المجموعة ٢٢ - ٣٩٠)
و ١٩٣٣/٥/١٠ (المجموعة ٤٥ - ٢٧٦)
- (٢) راجع استئناف مختلط ١٩١١/١/٢٥ (المجموعة ٢٣-١٢٧)
و ١٩١٢/٤/٢٤ (المجموعة ٢٤ - ٣٠٤)

العين الموقوفة يجب ان ينظر اليه وقت حصول الايقاف
 وأنه كان سببا مباشرا له والنظر لآثر ذلك لا من
 ناحية الواقع الايجابية فحسب بل من ناحية مركز
 ثروته الفعلية مما يجب تقديره مع الظروف المحيطة به
 وقت حصول الايقاف بالذات وبذلك يكون في
 مقدور الدائنين أن يدفعوا عنهم دائما التصرفات
 الحالية الضارة بهم لا على أساس الاحتمالات المستقبلية
 مثل أزمة استثنائية عارضة ولا أسباب غير منظورة
 مما لا يمكن التنبأ بها

(استئناف شركة الزمن العقاري المصري ليستد ضد محمد بك
 كامل رجب وآخرين رئاسة الميوقان اكر المجلة والسنة
 المذكورتين ص ٢٣)

١٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥

- ١ - دعوى استحقاق - نزاع ملكية بناء على اختصاص عقارى .
 النزاع على ملكية المدين . حل اثباتها . على الدائن
- ٢ - دعوى استحقاق . بناء على عقد غير مسجل . لا يحتج به .
 المبادئ القانونية

(١) في أحوال نزاع الملكية الحاصلة بناء على
 اختصاص عقارى إذا رفعت دعوى باستحقاق
 الأعيان المنزوع ملكيتها وحصل نزاع في الملكية
 فعلى الدائن نازع الملكية حمل اثبات ملكية مدينه
 (مبدأ ثابت)

(٢) لا تصلح العقود الغير مسجلة في دعاوى
 الاستحقاق للاحتجاج بها على الدائن نازع
 الملكية (١)

(استئناف مبروكه محمد فضل وآخرين ضد فليكنس
 بنداى رئاسة الميوقان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٥)

- ١٠ - انظر استئناف مختلط ٢ / ١٢ / ١٩١٩ (المجموعة
 ٢٧-٢٢) ١٨٤ / ٣ / ١٩٢٠ (المجموعة ٢٢ - ٢٠٩) وقارن
 حكم ٢٤ / ٦ / ١٩٣٠ (المجموعة ٤٢ - ٥٧٩)

١٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥

اختصاص المحاكم المختلطة . بنظر الدعوى ابتدائيا . لأسباب
 جدية . زوال الصالح الاجنبى استئنافا . غير مؤثر

المبدأ القانونى

إذا كانت المحاكم المختلطة مختصة بنظر الدعوى
 وقت رفعها فبقى كذلك مختصة بها في الدرجة
 الاستئنافية ولو زال منها الصالح الاجنبى طالما
 ان هذه الدعوى لم ترفع الا لأسباب جدية لا
 لمجرد اقصاء الخصوم عن قاضيهم الطبيعى (١)

(استئناف شركة سيارات سيدى جابر ضد محمد محمود احمد
 رئاسة الميوقان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٣)

١٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥

وقف . بطلانه . شرطه . إضراره بحقوق الدائنين . تقديره
 وقت الايقاف

المبدأ القانونى

إن الشرط الاساسى لابطال الوقف طبقا
 للادة ٧٦ مدنى مختلط هو الاضرار بحقوق
 الدائنين (٢) ولكى يعتبر ان الضرر ناشى عن حبس

- (١) انظر استئناف مختلط ٢٣/١٢/١٨٩١ (المجموعة
 ٤ - ٦٩) و ١٨٩٧/٥/٦ (المجموعة ٩ - ٢٣١)
 و ١٩١٩/٢/٤ (المجموعة ٣١ - ١٤٦) و ١٩٢٣/١٠/١٠ (المجموعة
 ٢٦ - ٤) و ١٩٢٥/٣/١٢ (المجموعة ٢٧ - ٢٧٨)
 و ١٩٢٢/٤/٢٥ (المجموعة ٢٨ - ٣٤) و ١٩٢٨/٦/٥ (المجموعة ٤٠ - ٢٩٦)
 و ١٩٣٤/٣/١٤ (المجموعة ٤٦ - ٢١٢) وانظر حكم
 ١٩٢٤/٢/١٤ (المجموعة ٣٦ - ٢٢٥)

- (٢) انظر استئناف ٢٣/١٢/١٨٩١ (المجموعة ٤ - ٦٩) و ٥/
 سنة ١٨٩٧ (المجموعة ٩ - ٢٣١) و ١٩١٩ ٢-٤ (المجموعة ٣١
 - ١٤٦) و ١٩٢٣-١٠-١٠ (المجموعة ٣٠ - ٤) و ٢-١٢-٢٥
 (المجموعة ٢٧٨-٢٧) وقارن أحكام ٢-٢٥-١٩٢٢ (المجموعة
 ٣٤ - ٣٥٠) و ١٩٢٨-٦-٥ (المجموعة ٤٠ - ٣٩٦) و ٣-١٤-٢٤
 ١٩٢٤ (المجموعة ٤٦ - ٢١٢) وانظر حكم ١٢-٢-١٩٢٤
 (المجموعة ٣٦ - ٢٢٥)

١٧٨ محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥

١ و ٢ - وقف . معنى المدة الطويلة بالنسبة له . أو عدم
سماع الدعوى . تمسك المستحقين بها . جوازه .
مرباه على الوقف الشاغر

٣ - وقف . معنى المدة الطويلة أو عدم سماع الدعوى به .
حقوق التصرف اليهم . تمسكهم بها . جوازه
المبادئ القانونية

(١) لمستحق الوقف الواضع اليد ظاهرا
وبصفة ملاك على الأعيان التابعة له أن يتمسكوا
بمضى المدة أو بعدم سماع دعوى الوقف لمضى ثلاثة
وثلاثين سنة على وضع اليد من غير مطالبة

(٢) أن مضى مدة الثلاثة وثلاثين سنة بالنسبة
لوقف أو عدم . أع الدعوى بعدها تسرى في
حالة الوقف الشاغر (١)

(٣) إذا مضت المدة الطويلة المسقطه للوقف
أو تحققت شروط عدم سماع الدعوى بالنسبة له
ولصالح المستحقين فيه والذين تصرفوا في أملاك
- قد تكون بغير هذا وقفا - فحين تلقى هذا الحق
عنهم أن يحتج به ضد الوقف أيضا الذي
ليس له أن يتمسك بما يزعمه من أفعال قاطعة للمدة
في نظره

(استئناف وقف أباطة اغا عيسى ضد اسحاق أبادير وآخرين
المجلة والسنة المذكورتين ص ١٧)

١٧٩ محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥

١ - بدل . فسخ . نتائج . بالنسبة لتغير عن تلقى حق الملكية
أسبقية التسجيل . شرط حسن النية .

٢ - دعوى ضمان فرعية - عدم حضور المدخل ضامنا .
غير مانع من الفصل فيها

(١) قانون استئناف مختلط ٦ مارس سنة ١٩٢٣ (المجموعة

(٢٥ - ١٧٠)

١٧٧ محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥

١ و ٢ - بيع . مع احتفاظ البائع بحق الملكية . عبارة القيد
غير صريحة وغامضة . لتجاره عقد بيع صريح .
حالاته .

٣ - تهديدات . تفسير العقود . في حالة نص مخالف للقانون .
شرطه أن تكون عبارة صريحة
المبادئ القانونية

(١) النص في عقد بيع على الاحتفاظ بحق
ملكية البائع للعين المبيعة الى أن يدفع كامل الثمن
اتمامه واستثناء من القواعد العامة التي منها الشارع
لاحكام البيع . لذا يجب ان يكون حاصلًا بعبارات
صريحة لا غموض فيها (١) ولا يكون الأمر كذلك
في عقد متناقض العبارات إذ ينما يعترف للبائع
بحقه في الحجز الاستحقاق إذ به يحرم على المشتري
التصرف بأي حال في الشيء المبيع ثم يحتفظ أيضا
للبيع بحق امتياز

(٢) النص في عقد البيع على استحقاق باقي الثمن
فورا ودفع فوائده التأخير في حالة عدم اداء قسط
من الأقساط في الميعاد المتفق عليه . ثم تحريم أي
تصرف على المشتري قبل سداد كامل الثمن إنما
هي شروط عقد بيع صريح لا عقد بيع محتفظ
فيه للبائع بحق الملكية

(٣) عند تفسير العقود وبصفة عامة في حالة
البحث في نية المتعاقدين الحقيقية اذا كانت العبارات
التي استعملت غامضة وغير صريحة يجب على القاضي
ان يأخذ بالمبدأ القائل بأن كل شرط مخالف لنص
القانون - كشرط الاحتفاظ بحق ملكية البائع
يجب أن يكون صريحا لا غموض فيه
(استئناف بنك مصر ضد شركة البنك التجارية برئاسة المير
موريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٥)

(١) انظر استئناف ١٢ - ١٢٢ - ١٩٢٢ (المجموعة ٣٥ - ٩١) و ٢ - ٤

١٩٢٤ (المجموعة ٣١ - ٢٤٧)

المبادئ القانونية

(١) ان القواعد الخاصة باستئثار فسخ العقود بالنسبة للدائنين المسجلة عقودهم أو الغير ممن تلي حق الملكية وسجل عقده وبصفة خاصة فيما يتعلق بفسخ عقد البيع كما نص عليه بالمواد ١٣٤، ١٣٥، ٧٤٧ من القانون المدني المختلط هذه القواعد تسري أيضاً وبالقياس بالنسبة لعقد البذل بشرط حسن نية الغير ممن انتقلت اليه الملكية ولا يكون الأمر كذلك في حالة من سجل عقد ملكيته بعد تسجيل عقد البذل الحاصل بين من باع له والمبادل مع هذا البائع والذي نص فيه صريحاً على أسباب الفسخ التي قد تؤثر عليه (١)

(٢) عدم حضور الشخص المعلن ضامناً في الدعوى سواء أمام المحكمة الابتدائية أو أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع القاضي من واجب بحث دعوى الضمان من حيث قبولها من عدمه (٢)

استئناف غنائيل سيدم ضد جان عبده وآخرين رئاسة السيو هورديه المجلد ١٠ والسنة المذكورتين ص ٢٨

١٨٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥

١ - تحكيم . محكمون مفوضون بالصلح . شروط المادة ٧٩٤ م.م . تعيين اثنين محكمين يختاران الثالث . بطلانه .

٢ - تحكيم . مخالفة للمادة ٧٩٤ م.م . بطلانه . أثره

المبادئ القانونية

بما أن المحكمين المفوضين بالصلح يجب أن يكون عددهم وترا وأن تذكر أسماءهم في المشاركة المتضمنة لذلك التفويض أو في عقد سابق عليها (مادة ٧٩٤ مرافعات مختلط) فتكون باطلة مشاركة التحكيم المتضمنة تعيين اثنين فقط من المحكمين

(١) أنظر استئناف ٤ - ٦ - ١٩١٤ المجموعة ٣٦ - ٤١٢
(٢) قارن استئناف ١٢ - ١٢ - ١٨٨٩ (المجموعة ٢ - ٢٨٩)
أو قارن حكم ١٥ - ٤ - ١٩٣٤ (المجموعة ٣٦ - ٢٢٧)

المفوضين بالصلح وعلى أن يختار الثالث بمعرفة هذين الاثنين أو بواسطة رئيس المحكمة عند الخلاف (١)

(٢) اذا ابطال شرط التحكيم لمخالفته لأحكام المادة ٧٩٤ مرافعات مختلط فيما يختص بتعيين المحكمين المفوضين بالصلح فلا يمكن أن يكون له أي أثر في تعيين محكمين للفصل في النزاع طبقاً لأحكام القانون ويكون الحال كذلك من باب أولى اذا كان هناك اتفاقان ونص في الثاني منهما والذي كان قد عين بمقتضاه محكمون مفوضون بالصلح ثم ابطال تطبيقاً للمادة ٧٩٤ مرافعات مختلط على تحريم تطبيق الاتفاق الأول والذي كان يقضي بمجرد التحكيم .

(الشركة العقارية بشارع الملكة نازلي ضد هيرت ودار رئاسة السيو فان اكر . المجلد ١٠ والسنة المذكورتين ص ٢٢)

١٨١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥

زواج . الوعد به . العدول عنه . حق من عدد . الاضرار بحقوق الطرف الآخر المادية والأدبية - التعويض عنه

المبدأ القانوني

لا يترتب على الوعد بالزواج قبل من تعهد به التزام الوفاء به . لما في تعهد كمذا مساس ظاهر بجزئية عقد الزواج .

ولكن حرية العدول التي هي من حق من وعد لا يجوز حصولها في احوال قد تضر بالطرف الآخر . كحالة ما اذا ترتب على الخطبة تكاليف ومصاريف من أجل الزواج الموعود به . كما أن مدة الخطبة وذيوعها والظروف التي احاطت بها والعدول عن الزواج وما اكتسفه من أمور كل هذا من شأنه الاضرار بهذا الطرف مادياً أو أدبياً

(استئناف ناحوم حبيب توتونجي ضد الآتية لينادي باري رئاسة السيو فان اكر المجلد ١٠ والسنة المذكورتين ص ٢٢)

١٨٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥

١ و ٢ - مسؤولية مدنية . حادث . الحق في التعويض . لمن
أصابه ضرر بوقاة المجنى عليه . حق الورثة .
مقيد به .

المبادئ القانونية

(١) تقضى المبادئ العامة في احوال المسؤولية
المدنية عن جنحة أو شبه جنحة بقصر حق التعويض
الذى قد يؤول الى ورثة المجنى عليه في حادثة ما على
الاشخاص الذين يكون قد اصابهم ضرر فعلي
بوفاته (١)

(٢) لا يكون لورثة المجنى عليه في حادث ما
بهذه الصفة أى حق في المطالبة بالتعويض الناشئ
عن وفاته اذ لا يستحق هذا التعويض الا بسبب
الوفاة فلا دخل له مطلقا بتركة المتوفى (٢)
(استئناف سايفرو بارا ديسو ضد ا. فعيا وشركاه برئاسة
المسوقان اسكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٢)

١٨٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥

١ - مقاصة - بين دينين - شرطه . غالبان من النزاع ومستحقا
الاداء - دين يحكم ابتدائى مستأنف . لا يصلح
للمقاصة .

٢ - حوالة - دين على وطنيين . دفع أحدهما للدائن الاجنبى
أكثر من حصته . إحالة بياق الدين - رضا الدين .
غير لازم .

المبادئ القانونية

(١) لا تصح المقاصة الا بين دينين خالين
من النزاع ومستحقى الاداء فورا فلا يطبق عليها

١ - انظر استئناف ١١-٢-١٩١٤ - المجموعة ٢١٨-٢١٩
وقارن حكم أول ديسمبر سنة ١٩١٥ (المجموعة ٨ - ٢٧)
٢ - انظر استئناف ١٩-٣-١٩٣١ (المجموعة ٤٣ - ٣٠٦)

الدين المستحق بمقتضى حكم ابتدائى مرفوع
عنه استئناف (١)

(٢) اذا كان الدين بين وطنيين ودفع أحدهما
من ماله الخاص للدائن الاجنبى أزيد من حصته
في الدين وحل بذلك محل هذا الدائن فليس يلزم
لصحة هذه الحوالة قبول المدين الآخر
(استئناف نيه هاشم الكراشلى ضد اسحق مايرروفيه برئاسة
المسوقان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٤)

١٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥

تدخل - من لتغير بجملة المرافعة - بأسباب ومستندات
جديدة . وبعد تبادل المذكرات بين الطرفين . عدم
قبوله .

المبدأ القانونى

لا يكون تدخل الغير مقبولا ويعتبر بعد
الأوان متى كان حاصل فى اليم المحدد للمرافعة
وبقصد التقدم بأسباب جديدة مستمدة من مستندات
غير موجودة بملف الدعوى ثم ايداعها
مع مذكرة بمحتوياتها فيكون من نتيجته الانتقال
من محور الدفاع كما هو محدد فى مذكرات الطرفين
الحتمية والتبادلة بينهما كما يترتب . عليه أيضاً
التأجيل لتبادل مذكرات جديدة (٢)

(الحكومة المصرية ضد فيكتور بلاسكروا برئاسة المسوق
فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٥)

(١) انظر استئناف ١١-٢-١٨٩٧ (المجموعة ٩ - ١٥٤)
٢٠٠-٥-١٩٠٥ (المجموعة ١٥ - ٣٠٨)

(٢) قارن حكم استئناف ٣-٤-١٨٩٥ (المجموعة ٢-٢٠٩)
١٣-١٢-١٩٠٠ (المجموعة ١٣ - ٤٣) و ١١-١١-١٩٠٤
(المجموعة ١٧ - ٩) و ١٤-٦-١٩١٦ (المجموعة ٢٨ - ٤٢٨)
وانظر حكم ٢-٤-١٩١٨ (المجموعة ٣٠٦ - ٣٢٦)

المبدأ القانوني

تصح اللمبة المستورة في صورة تحرير سندات
تحت الاذن بها (١)

(استئناف المست أوجيني ستافروا نجلديس وآخرين ضد
المست كليونيلر جان تريغوليدس رئاسة المست برغن الملة
والسنة المذكورتين ص ٥١)

١٨٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥

تنازل عن استئناف . بد رفع استئناف فرعى . عدم قبوله
المبدأ القانوني

لا يقبل التنازل عن الاستئناف الحاصل
بعد أن رفع المستأنف عليه استئنافا فرعيا وجهه
بمذكرات وطلبات ختامية إلى محامي المستأنف
وقبل حصول هذا التنازل (٢)

(استئناف استليومايراكس ضد سليمان لانكستر رئاسة
المست برتين . الملة والسنة المذكورتين ص ٥١)

- (١) انظر استئناف ٢٧ مايو سنة ١٨٩١ - المجموعة
٣ - ٤٧ - ٢ - ٢٠ - ٧ - ١٨٩٧ - (المجموعة ٩ - ١٩٤ -)
(٢) انظر استئناف ٢٢ - ١ - ١٩٣٠ (المجموعة ٤٢ - ٢٢١)
و ٢٩ - ١ - ١٩٣٠ (المجموعة ٤٢ - ٢٤٢) و ٢٥ - ٣ - ١٩٣١
(المجموعة ٤٣ - ٣١١)

١٨٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥

استئناف فرعى - رفعه من المستأنف ضده أصلا . حق
الخصوم الآخرين . قاصر على رفع استئناف أصلي

المبدأ القانوني

لا يجوز رفع الاستئناف الفرعى الا بمن وجه
ضده الاستئناف الاصلى (١) فليس للخصوم
الآخرين الحق في رفع استئناف ضد المستأنف
أصليا الا برفعهم استئنافا أصليا وبالطريقة وفي
المواعيد الخاصة به (٢)

(استئناف اندريه حارجياكس واخوته ضد محمد صالح سعوى
وآخرين رئاسة الميسر هوريه . الملة والسنة المذكورتين
ص ٤٥)

١٨٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥

لمبة مستورة - تحرير سندات تحت الاذن بها . جوازها

- (١) انظر استئناف ٢٥ - ٥ - ١٨٩٨ (المجموعة ١٠ - ٢٨٦)
و ١٣ - ١٢ - ١٩٣٢ (المجموعة ٤٥ - ٦٨)
(٢) انظر استئناف ٢٣ - ١٠ - ١٩١٧ (المجموعة ٣٠ - ٤)

معاهدة الصداقة والتحالف

بين مصر وبريطانيا العظمى

لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى واريوندا والاملاك البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهندبما أنهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما
الدولية لحفظ سلام العالم،وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما
المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيها وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل
قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وانا با عنهما المفوضين الآتية أسماؤهم :
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر،

قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب البولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .

» » السعادة الدكتور احمد ماهر رئيس مجلس النواب

حضرة صاحب البولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

» » » إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

» » » عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا

» » المعالي واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .

حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية .

» » » مكرم عبيد باشا وزير المالية .

» » » محمود فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات .

» » » احمد حمدى سيف النصر باشا وزير الزراعة .

حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا وزير سابق .

» » المعالي محمد حلى عيسى باشا وزير سابق .

» » السعادة حافظ عفيفى باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارتندا والاملاك البريطانية وراه البحار وامبراطور الهند (الذى سيشار اليه في نصوص هذه المعاهدة بعبارة «صاحب الجلالة الملك والامبراطور»)، قد أناب عن بريطانيا العظمى وشمال ارتندا :
سعادة الرايت أنورابل أتوني إيدن حامل وسام الصليب الحربي، وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للخارجية

سعادة الرايت أنورابل جيمس رامزي ماكدونالد عضو مجلس العموم ورئيس المجلس الخاص .
سعادة الرايت أنورابل السير جون سيمون حامل وسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ووسام فكتوريا من طبقة نايت كوماندر ووسام الامبراطورية البريطانية - مستشار ملكي وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للداخلية .

سعادة الرايت أنورابل فيكونت هاليفاكس حامل وسام ربطة الساق ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر ووسام امبراطورية الهند من طبقة جراند كوماندر - وحامل أختام جلالة الملك سعادة السير مايلز وينديبين لامبسون حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج من طبقة نايت كوماندر ووسام الحمام من طبقة رفيق ووسام فكتوريا من طبقة عضو - المندوب السامي لجلالته في مصر والسودان .

الذين بعد تبادل وثائق تفريضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

(المادة الأولى)

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور .

(المادة الثانية)

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر ويتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

(المادة الثالثة)

تنوى مصر ان تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الأمم . وبما ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة .

(المادة الرابعة)

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات

بينهما

(المادة الخامسة)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(المادة السادسة)

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لاحكام عهد عصبة الأمم أو لآى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

(المادة السابعة)

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الأحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة

(المادة الثامنة)

بما أن قتال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فالى أن يمين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بحوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما انه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش

المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة الناقد وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ملحق للمادة الثامنة

١ — من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب أن لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربع مائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال .

٢ — توزع القوات البريطانية التى توجد بقرب القنال كما يأتى :

(١) — فيما يتعلق بالقوات البرية ، فى المعسكر ومنطقة جنيقة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بور سعيد — السويس — من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة والسويس — الاسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية — القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الاراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى قد يقتضى الأمر انشاءها شرقى القنال لاطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ — يعد فى الاماكن المحددة آنفاً للقوات البريطانية البرية والجوية التى حدد عددها فى الفقرة الأولى سالفة الذكر بما فى ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبع مائة من رجال القوات الجوية وأربع مائة وخمسين موظفاً مدنياً وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن) ما تحتاج اليه من الاراضى والسكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الاراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . فضلاً عن ذلك تقدم للجند وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الاشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . ويعد موقع لاقامة مخيم للنقاهاة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ — تقدم الحكومة المصرية الاراضى وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم النقاهاة المشار اليها فى الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن فى تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على أن تساهم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بدفع ما يأتى :

(١) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى إقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل فى القاهرة .

(٢) تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية على أن يدفع أول هذين المبلغين فى الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر فى الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجارا مناسباً نظير استعمال المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ - بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الاعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة . ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين فى هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه . ويكون لكل عضو فى هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو تمثيلهم حق فحص الأعمال فى جميع أدوار إنشائها كما يجوز لممثل المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم أيضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت اثناء سير العمل . وتنفذ المقترحات والمشروعات التى يقدمها ممثلو المملكة المتحدة فى اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة . وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها قد اتفق على أن تكون المهمات التى تشتري وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة فى الجيش البريطانى .

ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أن تقوم على نفقتها الخاصة ، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الثكنات والمساكن ، بإدخال التحسينات والتغييرات وإنشاء مبان جديدة فى المنطقة المحددة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ - تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية فى تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية فى القطر المصرى ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المينة بعد وصياتها :

(١) الطرق :

(١) بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزقوى وطنطا وكفر الزيات ودمهور .

(٢) بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

(٣) بين بورسعيد والاسماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة الى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا قريبا غربى السويس .

ولابلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتنشأ من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائما للارتفاع بها في الاغراض الحربية . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وان تطابق المواصفات الفنية المينة بعد وهي المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع العجلات أو ذوات الست العجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . فقما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الامامى لآية سيارة وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفى أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانية عشر قدما وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدنجل الامامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربعة أقدام وبين الدنجل الأوسط والدنجل الامامى ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ٨ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩ر٢٥ طنا وطولها الكلى خمسة وعشرون قدما والبعد بين مقدم احداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاثة أقدام ويكون ثقل ال ٢٥ ر ١٩ طنا بحملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق او الكوبرى .

(ب) السكك الحديدية :

(١) (١) تزداد تسهيلات السكة الحديدية في منطقة القتال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وقما لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الاضافات والتعديلات على السكك الحديدية فاذا مست هذه الاضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على اذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائما .

٧ - فضلا عن الطرق المينة في الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها وللأغراض ذاتها ستنشئ

الحكومة المصرية الطرق المينة بعد وتقوم بصيانتها :

(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا الى قنا وقوص .

(٢) من قوص الى القصير .

(٣) من قنا الى الغردقة .

وستنشأ هذه الطرق والكبارى التى تقام عليها وفق نفس المستوى المين فى الفقرة السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر إنشاء الطرق المشار إليها فى هذه الفقرة والطرق المينة فى الفقرة السادسة فى وقت واحد ولكنها ستنشأ فى أقرب وقت مستطاع .

٨ — وحينما تم الأما كن المشار إليها فى الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين المتعاقدين (ولا تدخل فى ذلك المساكن الخاصة بالقوات التى ستبقى مؤقتا بالاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها) وتم الأعمال المشار إليها فى الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المينة فى الشطرين ٢ ، ٣ من الجزء (ب) من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر المصرى غير الجهات الواقعة فى منطقة القنال والمينة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالاسكندرية وتحتل الأراضى والثكنات ومنازل الطائرات البحرية ومراسى الطائرات البحرية والآبنة التى تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها ملكا للأفراد .

٩ — أى خلاف فى رأى بين الحكومتين فى تنفيذ الفقرات (٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ — تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على اعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها ويجرى التدريب فى المنطقتين (أ) و(ب) طول السنة وتكون المنطقة (ج) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(أ) غربى القنال من القنطرة شمالا الى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا (بما فى ذلك الخط المذكور) والى خط طول ٣٠° - ٣١° شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المنزرعة .
(ب) شرقى القنال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (أ) جنوبا الى خط العرض الشمالى ٥٢° - ٢٩° ومن ثم فى الجنوب الشرقى الى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠° - ٢٩° بخط الطول الشرقى ٤٤° - ٣١° ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠° - ٢٩° ومساحات المناطق المشار إليها فيما سبق مينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (١) (مقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠) .

١١ — تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق الى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه

عشرة كيلو مترات عند القنطرة مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصليمة ولا على هيئات الطيران التي تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التي تكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ - تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية كما انها تقدم يورسعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وتخزينها ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلث صغيرة بريطانية في هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ - نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فان الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية

١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على اعداد كثير من الاماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستهيئ وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لاعداد المنازل والمراسي الاضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليين .

١٥ - تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي ارسال مقادير من الوقود والمهمات الى البعض منها لخزنها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ - تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية وطائراتها ومهماتهما في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ - تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية في ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية . ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول .

١٨ - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور في ابقاء وحدات من قواته في الاسكندرية ، أو على مقربة منها . لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ تقاذه هذه المعاهدة وهي المدة التقريبية التي اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتي :

(أ) لاتمام بناء الشكنات في منطقة القتال نهائيا .

(ب) (١) لتحسين الطرق الآتية :

(١) تراجع المذكرة الثانية صفحة ٥٠

- ١ - الطريق بين القاهرة والسويس .
 - ٢ - بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .
 - ٣ - بين الاسكندرية ومرسى مطروح .
- وذلك للوصول بها الى المستوى المين في جزء (ا) من الفقرة السادسة .
- (ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما اشير الى ذلك في الشطرين ٢ و ٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .
- وتتم الحكومة المصرية العمل المين في الشطرات (ا) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثماني السنوات المذكورة آنفا وستولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ - تظل القوات البريطانية الموجودة في القاهرة وأبجوارها الى وقت انسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة في الاسكندرية وأبجوارها الى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التي لها الآن .

(المادة التاسعة)

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لاحكام هذه المعاهدة .

(المادة العاشرة)

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

(المادة الحادية عشرة)

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها

سودانيون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .
٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

ملحق للمادة الحادية عشرة

مالم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذي يراعيه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد ، وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا في السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر في اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق ولا على قضاها لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأي إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(المادة الثانية عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

(المادة الثالثة عشرة)

يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة .

ملحق للسادة الثالثة عشرة

١ - إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة الى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائي الحالي وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

٢ - تصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من دول الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة وستعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذات الامتيازات في مصر .

٤ - من المتفق عليه أنه في حالة ما اذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥ - من المتفق عليه أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعني فقط أن مواهنة الدول ذات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصري على رعاياها ولكنها تعني أيضا انتهاء الاختصاص التشريعي الحالي الذي تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصري على الأجانب ، ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة في سلطتها القضائية أن تقضي في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصري طبقه البرلمان المصري أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أي تشريع مصري يطبق على الأجانب لن يتناقض مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالي على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية .

٧ - لما كان من المعمول به في أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم في مسائل الأحوال الشخصية فينظر بين الاعتبار الى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص

- على الأقل في البداية - مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا النول الممتازة التي ترغب في أن تستمر بحاكمها القنصلية في مباشرة هذا الاختصاص .

٨ - سيقتضى نظام الانتقال الذي يوضع للحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للحاكم القنصلية إليها (الأمر الذي سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه في المادة التاسعة) إعادة النظر في القوانين الحالية الخاصة بتكوين الحاكم المختلطة واختصاصها بما في ذلك اعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنابات .

ومن المفهوم ان إعادة النظر هذه ستضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :

- (١) تعريف كلمة « اجنبي » بصدد الاختصاص المقبل للحاكم المختلطة .
- (٢) زيادة عدد موظفي الحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .
- (٣) الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الاجانب والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعداء الصادرة عليهم .

المادة الرابعة عشرة

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين المتعاقدين ، اذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا ينسب لها تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات ، بناء على طلب أى منهما في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها بحال الخلاف الى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة الناقد وقت توقيع هذه المعاهدة أو الى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أى تغيير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للبادئ التي تنطوي عليها المواد (٤ و ٥ و ٦ و ٧) .

ومع ذلك ففي أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه .

المادة السابعة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها

من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .
واقراراً بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكروهم هذه المعاهدة ووضعوا اختتامهم عليها .
وتحررت في لندن من صورتين في اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ .

ختم - مصطفى النحاس .

» - احمد ماهر .

» - م . محمود .

» - ا . صدقي .

» - ع . يحيى .

» - واصف بطرس غالى .

» - ع . محرم .

» - مكرم عبيد .

» - محمود فهمى النقراشى .

» - ا . حمدى سيف النصر .

» - على الشمسى .

» - م . ح . عيسى .

» - حافظ عفيفى .

» - اتونى إيدن .

» - ج . رمزى ماكدونالد .

» - جون سيمون .

» - هاليفاكس .

» - مايلز . و . لامبسون .

محضر متفق عليه

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصرى أن يسجلا عند توقيع المعاهدة في محضر ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف وفيما يلى بيان هذه التفسيرات :

- ١ - من المفهوم طبعاً أن التسييلات المنصوص عليها في المادة السابعة التي تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور تشمل إرسال قوات أو امدادات بريطانية في الحالات المعينة بتلك المادة
- ٢ - من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه ففي حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه .

- ٣ - تشمل طرق المواصلات ، المشار إليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات

الاخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى) .

٤ - تشمل الاجراءات الحربية والادارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستلزمات محطات التلغراف اللاسلكى التابعة للقوات البريطانية في مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكى البريطانية وبين موجات المحطات المصرية كما تشمل الاجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار اليها في تلك المادة .

٥ - يراد بكلمتي « منطقة جنيفة » الواردتين في الفقرة الثانية (ا) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطئ البحيرة المرة الكبرى من نقطة بعد ثلاثة كيلو مترات شمالي محطة جنيفة الى نقطة بعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرقى محطة فايد بعرض ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحيرة .

٦ - من المتفق عليه بالنسبة الى الشرطة (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة أن تحدد بالضبط وفي أقرب وقت مستطاع الاماكن التي ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار اليها هناك .

وينقل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبي قير على أن لا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقاً للفقرة الثامنة .

٧ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة : (ا) أن تشمل أبنية الشكاكين البريطانية أما كن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الأخرى ، (ب) انه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع مخيم النقاغة تحديداً نهائياً إلا أن العريش قد تصلح لهذا الغرض ، (ج) ان الحكومة المصرية جريا على الخطة التي سلكتها فعلا لمصلحة سكان تلك المناطق ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية .

٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قال السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل بعد الى مستوى الأجزاء الأخرى الى أن تنق بالشروط المينة في الفقرة السادسة فان الحكومة المصرية ستنشئ طريقاً جديداً يصل ما بين هذه الأماكن .

٩ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد القوة المشار اليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهمات وحراستها .

١٠ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الغالب فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك .

١١ - من المتفق عليه طبعاً فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية أن الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية وأن كلمتي « التدريب الصحيح »

الواردتين في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .
١٢ - لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ - يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية كل المهمات التي يحسن بالقوات التي تعمل معاً أن تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المتجعات المحلية .

١٤ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه ينبغي تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية وذلك بالاختيار تبعاً للجدارة الشخصية .

ومن المفهوم أيضاً أن هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يعين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات أخرى إذا لم يتسبب وجود قوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .

١٦ - من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيأدر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأما كن التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم . وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عالياً يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الأمور .

١٧ - بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ، وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل قد رئي أنه ليس من الضروري أن تتضمن المعاهدة أي نص خاص بهذه المسألة .

١٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة أن المسائل التي ينطوي عليها هذا التصريح لا تخضع لقضاء أي محكمة في مصر .

وقع هذا المحضر من نسختين في لندن في اليوم السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ م

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء المصري

(توقيع) أتوني إيدن

وزير خارجية جلالة الملك

مذكرات

لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.

المذكرة الأولى

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريراً في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدي

بالإشارة إلى المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها اليوم أشرف بإبلاغكم أنه نظراً لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبي يمثله في مصر سفير فان السفراء البريطانيين سيحتضرون ذوى أقدمية على باقي المعتلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر في الوقت وبالشروط المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

وتفضلوا الخ ؟ (توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريراً في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدي

بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التي وقعناها اليوم أشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية فوراً ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصراً أوروبياً معيناً في بوليس المدن ويبقى هذا البوليس في المدة المذكورة تحت امره ضباط بريطانيين ، وتسيلاً لاحتلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبي المذكور بما يضمن انسجام العمل في هيئة البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام عن خدمة خمس موظفي البوليس الأوروبي .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التي وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للوحدات المطلوبة عند ما تستخدم خبراء من الأجانب .

وتفضلوا الخ ؟ (توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريراً في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

أريد أن أيجل هنا مسائل معينة أخرى تم التفاهم عليها وتتصل بالشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعتها اليوم :

١ — سحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى وظائف المقتش العام والموظفين التابعين له .

٢ — نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المديرين الأجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدم قانها قد اعتزمت أن تتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورة للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية كما تعهد بأن قبل من ترى الحكومة المصرية لإيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم .

ونظرا للظروف التى هياتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال فى إيفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته فى غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ — يتعين لصالح المحالفة ونظرا لاحتفال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز التى تستعملها القوات البريطانية وتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الأثمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك .

وتفضلوا الخ .

(توقيع) مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء

مذكرات تبودلت في مصر

١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكرة الأولى

من سعادة السير مايلز لامبسون الى حضرة صاحب البولة مصطفى النحاس باشا

دار المندوب السامي برمل الاسكندرية

تحريرا في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدي

بالاشارة الى الفقرة السادسة (ب) (١) من ملحق المادة ح (٩) (١) طلبتم الى دولتكم بالنيابة عن الوفد المصرى أن أوافيكم ببيانات عن العمل الذى قد تطلب تأديته وفقا لهذه الفقرة ، فأشرف بأن أرسل الى دولتكم مع هذا يانا بهذه التفاصيل بالقدر الذى يتيسر الآن ، على أن هذا البيان تقريبي وقد تضاف اليه تفاصيل أخرى فيما بعد .

(توقيع) مايلز . و . لامبسون
المندوب السامي

وتفضلوا الخ

البيان المرافق للمذكرة الأولى

ما تتطلبه بالتقريب السكك الحديدية في منطقة القنال

المسكر :

شريط المخزن الحالى والرصيف الخاص بركوب الجنود وكذلك شريط مخزن يجهز في نهايته بمطلع للشحن يجعل طول كل منهما كافيا لوقوف ستين عربة مع عمل التسهيلات اللازمة لامكان تسير قطار كل ثلاث ساعات .

منطقة جنيفة :

(١) محطة الركوب :

شريط مخزن قنارى برصيفي ركوب ، وشريطا مخزن يجهز كل منهما في نهايته بمطلع للشحن يسع كل منهما قطارا مكونا من ستين عربة .

(ب) منطقة المستودعات مجهزة بالتسهيلات المينة فيما يلي مع إيجاد التحاويل اللازمة للمناورة الخ.

مستودع التكوين ، فرع سكة يتفرع الى شريطى مخزن للشحن يسع كل منهما عشرين عربة .

مستودع البترول : شريط مخزن واحد للشحن يسع عشر عربات .

مستودع عربات المهمات والآلات : شريط مخزن واحد يسع ثلاثين عربة سطح .

مستودع الأسلحة : فرع سكة يتفرع الى شريطى مخزن للشحن يجهز أحدهما في نهايته بمطلع ويسع كل منهما عشرين عربة .

مستودع معدات المعسكر : شريط مخزن واحد للشحن يسع أربعين عربة .

مستودع الذخيرة : فرع سكة يتفرع الى شريطى مخزن الشحن يسع كل منهما عشرين عربة .

منطقة المستشفى : شريط مخزن واحد ورصيف نزول القطار واحد من قطارات المستشفى .

مستودع مخازن فرقة المهندسين الملكيين : شريط مخزن واحد للشحن يسع عشرين عربة .

مستودع أغذية رجال البحرية والجيش والطيران : شريط مخزن واحد للشحن يسع عشر عربات .

(ج) حوش للفرز وحوش للقاطرات يصلحان لقيام قطار واحد للركاب أو قطار واحد للمهمات والآلات كل ثلاث ساعات في الأربع والعشرين ساعة .

(د) أرصفة وغيرها من تسهيلات التفريغ التي تلزم .

ملاحظة : أشرطة مخازن الشحن يكون لها أرصفة بطول القطارات المخصصة لها .

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة السير مايلز لامبسون

قصر أنطونى داس

الاسكندرية

تحريرا في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة الى الفقرة ١٨ (ب) من مشروع ملحق المادة ح (٩) (١) التي تم توقيعها بالحروف

الأولى في الرابع والعشرين من يولييه الماضى أتشرف بإبلاغ سعادتكم أن العمل القائم الآن في طريق القاهرة - الاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء ، والقاهرة - السويس ، سيعجل بانجازه وسيتم في نهاية سنة ١٩٣٦

وتفضلوا الخ ؟ (توقيع) مصطفى النحاس
رئيس مجلس الوزراء

المذكرة الثالثة

من سعادة السير مايلز لامبسون الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

دار المندوب السامى

رمل الاسكندرية

تحريراً في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

في خلال مناقشاتنا في المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة ك (١) اقترح تدب خبير اقتصادى مصرى للخدمة في الخرطوم وأبدى الحاكم العام رغبته في تعيين ضابط مصرى سكرتيراً حرياً له وقد علم بهذا الاقتراح والرغبة المشار اليها واعتبرا مقبولين من جهة المبدأ . كما أنه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان الى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس في مسائل متصلة بأعمال مصلحته .

وتفضلوا الخ ؟ (توقيع) مايلز . و . لامبسون
المندوب السامى

تصريح شفوى

محضر اجتماع عقد في قصر انطونياس بالاسكندرية

يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٣٦

في اجتماع بقصر انطونياس صباح يوم ١٠ اغسطس حيث جرى البحث في أحكام مشروع المعاهدة الخاصة بالامتيازات الأجنبية وفي غيرها من المواد غير العسكرية التي التصريح الشفوى الآتى :
يعلن حضرة صاحب الدولة النحاس باشا بالنيابة عن هيئة المفاوضات المصرية أن عدم ورود أى ذكر في وثائق المعاهدة بشأن المستشارين القضائي والمالي يعنى أن الحكومة المصرية حرة من أى قيد ذي صفة دولية بالنسبة للاحتفاظ بهذين الموظفين أو عدم الاحتفاظ بهما .
وقد أبدى سعادة المندوب السامى موافقته على تصريح دولة النحاس باشا .

(١) المادة الحادية عشرة من المعاهدة كما تم توقيعها

اتفاق بين حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وبين الحكومة المصرية

بشأن الاعفاء والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر طبقاً للبادة التاسعة من معاهدة التحالف التي وقعتها اليوم ، وتمشيا مع رغبة حكومة المملكة المتحدة في بريطانيا العظمى وشمالي إيرلندا والحكومة المصرية في تسوية الحالة بالنسبة للمسائل القضائية والمالية المتعلقة بالقوات الموجودة في مصر لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند (الذي سيشار إليه فيما يلي بصاحب الجلالة) ، قد اتفقت الحكومتان على ما يأتي :

١ - تشمل عبارة « القوات البريطانية » الوارد ذكرها في هذا الاتفاق :

(١) كل شخص خاضع لقانون نظام البحرية أو قانون الجيش أو قانون سلاح الطيران في المملكة المتحدة (أو للقوانين المماثلة لها في الأجزاء الأخرى من ممتلكات صاحب الجلالة) ويكون مقبلاً مع قوات صاحب الجلالة الموجودة في مصر طبقاً لنصوص معاهدة التحالف أو ملحقاً بها .

(ب) كل موظف مدني بريطاني الجنسية مرافق للقوات السالفة الذكر الموجودة في مصر أو عامل معها أو مع إحدى الهيئات التابعة للبحرية أو الجيش أو سلاح الطيران ويكون ممن خولت لهم صفة الضباط أو ممن يحملون جوازاً محدداً لصفتهم صادراً من السلطة البريطانية المختصة التي سيرد فيما يلي تعريفها ويتقاضون رواتبهم من اعتمادات أي جزء من أجزاء ممتلكات صاحب الجلالة أو من إحدى هيئات البحرية أو الجيش أو سلاح الطيران

(ج) زوجات الأشخاص الذين سبق ذكرهم في الفقرتين (١) و (ب) السابقتين وأولادهم الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر

٢ - (١) المراد « بالسلطات البريطانية المختصة » :

(١) أكبر ضابط بحري يكون وقتئذ داخل المياه المصرية ، وذلك بالنسبة لأفراد بحرية صاحب الجلالة ، أو إذا لم يكن الأمر داخل دائرة اختصاصه ، فالمراد هو القائد العام للقوات البحر الأبيض المتوسط أو أي ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها .

(٢) القائد العام للقوات البريطانية الموجودة في مصر أو أي ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادتها ، وذلك بالنسبة لأفراد القوات البرية لصاحب الجلالة .

(٣) قائد سلاح الطيران الملكي الموجود في مصر أو أي ضابط آخر يتولى وقتئذ قيادته ، وذلك بالنسبة لأفراد سلاح طيران صاحب الجلالة .

(ب) كل اختصاص منحول لاية سلطة بريطانية مختصة وكل عمل أو شيء تقوم به هذه السلطة أو يؤدي لها أو يعمل لصالحها يجوز أن يباشره أي شخص آخر أو يقوم به أو يؤدي له أو يعمل لصالحه متى كان ذلك الشخص وقتئذ متولياً الأمر في هذا الشأن طبقاً لما جرى به

العرف في السلاح المختص التابع لصاحب الجلالة .

٣ - (ا) المراد « بالمعسكرات البريطانية » :

الأراضي أو الأماكن المخصصة لقوات صاحب الجلالة بمقتضى المادة الثامنة وملحقها بالمعاهدة وغيرها من الأراضي التي قد تخصص لها بالاتفاق بين الحكومتين ، إما زيادة على الأراضي السالفة الذكر ، وإما عوضاً عنها ، وتشمل المعسكرات المؤقتة ومعسكرات المبيت في مناطق التمرين والمناورات المقررة في المعاهدة حينما تستخدم المناطق المذكورة لهذا الغرض .

(ب) المراد « بطائرات السلاح » أية طائرة تابعة لقوات صاحب الجلالة .

٤ - لا يكون أحد من أفراد القوات البريطانية خاضعاً لاختصاص المحاكم الجنائية في مصر ولا لاختصاص المحاكم المدنية في أي أمر ينشأ عن أداء واجباته الرسمية ، فإذا اتخذت أية إجراءات مدنية ضد فرد من أفراد القوات البريطانية أمام أية محكمة مصرية ، وجب إبلاغ سفير صاحب الجلالة بيان تلك الإجراءات ، ولا ينبغي اتخاذ إجراءات أخرى قبل مضي واحد وعشرين يوماً من تاريخ الإبلاغ ، وتمتد هذه الفترة إذا أبدى السفير أنه لم يتيسر إتمام التحقيقات الضرورية خلال الفترة المذكورة . ويعتبر بيان السفير للحكمة بأن الإجراءات ناشتة عن أعمال رسمية دليلاً قاطعاً بصحة ذلك .

٥ - في غير إخلال بالحقيقة المقررة من أن المعسكرات البريطانية هي أرض مصرية . لا ينبغي انتهاك حرمة هذه المعسكرات ويجب أن تبقى خاضعة لرقابة ونفوذ السلطات البريطانية المختصة وحدها

٦ - تمسحاً مع أحكام معاهدة التحالف توافق الحكومة المصرية بمقتضى هذا على أن تمتنع القوات البريطانية بما يأتي :

(ا) حرية الانتقال بين المعسكرات البريطانية وبين المداخل العادية إلى الأراضي المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء . وسوف يجري بالطبع التشاور مع السلطات المصرية في شأن تحركات الأقسام الكبيرة من الجنود أو المقادير العظيمة من العتاد (المهمات) أو العجلات بالسكة الحديدية أو في الطرق المستخدمة للبرور العام .

(ب) المخابرات المطلقة من كل قيد سواء بالراديو أو غيره كالتلغراف أو التليفون أو أية وسيلة من وسائل المواصلات من أي نوع كان . وكذلك التسهيلات اللازمة لصون هذه المواصلات ونحوها سواء داخل المعسكرات البريطانية أو خارجها بما في ذلك مد الأسلاك البحرية والخطوط البرية . والمفهوم أن الأسلاك التلغرافية والتليفونية والخطوط المشار إليها هنا سوف تمتد داخل نطاق الأراضي التي تقيم فيها القوات البريطانية . وإن أي اتصال بينها وبين الأسلاك التلغرافية والتليفونية التابعة للحكومة المصرية يكون خاضعاً لما يتفق عليه مع السلطات المصرية .

(ج) حق توليد النور والقوى داخل المعسكرات البريطانية لاستخدامها في المعسكرات المذكورة وإرسالها وتوزيعها بين محطة التوليد وأي معسكر بريطاني آخر بأسلاك أو أنابيب أو أية وسيلة أخرى من أي نوع كان .

(د) ارسال الاشارات التلغرافية والتليفونية على خطوط تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية إما صريحة او اصطلاحية أو شفرية وذلك نظير دفع الأجور العادية عنها .

(هـ) استعمال خطوط سكك حديد الحكومة المصرية طبقا للقواعد والشروط النافذة الآن .

(و) تقديم التليفونات وصيانتها واستعمالها كلما دعت الحاجة باعتبارها جزءا من مصلحة

التليفونات المصرية ومتصلة بها وداخلية في نظامها وذلك بالأجور والشروط النافذة الآن

(ز) دخول أفراد قوات صاحب الجلالة الى القطر المصري وخروجهم منه في أى وقت بلا

تأخير ولا عائق ، بشرط واحد وهو ابراز شهادة تدل على عضوية هؤلاء الأفراد للقوات

البريطانية في الحالات التي لا يزلون فيها البلاد أو يرحلون على سفينة حربية بريطانية

أو نقالة جنود أو مركب شحن أو طائرة من طائرات السلاح أو نقالة من نقالات الجيش

أو في الاحوال التي لا يأتون فيها الى القطر أو يغادرونه بصفة قسم مشكل تحت إمرة

ضابط أو صول أو صف ضابط برى أو صف ضابط بحرى .

(ح) استعمال الطرق والكبارى والترع والرياحات والبحيرات والطرق المائية وغيرها من

مجارى الماء دون دفع رسوم أو مكوس أو عوائد لا بصفة رسوم تسجيل ولا غيره على

العجلات أو الناقلات المائية المستعملة في خدمة حكومة صاحب الجلالة .

(ط) التسهيلات المجانية في المرافىء للسفن الحربية ونقالات الجنود ومراكب الشحن وطائرات

السلاح البرية المائية أو البحرية التابعة لحكومة صاحب الجلالة .

(ي) نفس الاعفاء الذى يتمتع به طبقا للقانون الدولى الممثلون السياسيون للدول الأجنبية

فما يختص بالمراسلات الرسمية المتعلقة بالقوات البريطانية ونقل بريدها .

٧ - (١) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الذين يملكون عقارا ثابتا نفس الضرائب

ورسوم التسجيل ورسوم نقل الملكية التي يدفعها الأفراد المدينون البريطانيون عن

هذه الأملاك وغلاتها .

(ب) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية عما يملكونه شخصا من الأجهزة اللاسلكية

ملتقطة كانت أو مرسله الضريبة أو رسوم الرخصة المقررة وقتئذ الخاصة بهذه الأجهزة

(ج) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الرسم المقرر وقتئذ لتسجيل ما يكون ملكا

خاصا لهم من الناقلات المائية وأيضا (مع مراعاة احكام الفقرة (ح) من المادة

السادسة من هذا الاتفاق) جميع الرسوم والعوائد والمكوس التي تفرض بسبب استخدام

هذه الناقلات ..

(د) يدفع الأفراد التابعون للقوات البريطانية الضريبة ورسوم التسجيل المقررة وقتئذ على

السيارات الخاصة المستعملة للسير في الطرق العامة التي تتولى الحكومة المصرية صيانتها

أو عن الطائرات التي تكون ملكا خاصا لأولئك الأفراد .

(هـ) الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والسلطات العسكرية البريطانية بشأن الواردات

والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية البحرية والعسكرية والجوية وكذا الواردات الخاصة بالأفراد التابعين لقوات صاحب الجلالة وأيضا الواردات الخاصة بالهينات التابعة للبحرية والجيش وسلاح الطيران وهو الاتفاق المؤرخ ١٤ يولييه سنة ١٩٢١ ، والمعدل الى هذا التاريخ ، يبقى بأكله ناقد المفعول .

وانما يشترط في حالة تغير التعريف الجمركية أن يكون لكل من الفريقين المتعاقدين الحق في المطالبة بتعديل الرسوم القيمة التي سبق قبولها باتفاقهما باعتبارها معادلة للرسوم والعوائد الفعلية المفروضة بمقتضى التعريف الجمركية الحالية . على أن يبقى مبدأ الأخذ بمعادل الرسوم القيمة مرعياً . وفيما عدا ذلك تعنى المعسكرات البريطانية والقوات البريطانية والأفراد التابعون لها من جميع الضرائب غير عوائد البلدية عن الخدمات التي تؤدي لهم ، كما يعفون من جميع رسوم التسجيل والرسوم المفروضة ما لم يكن قد سبق اتفاق بين الحكومتين على خلاف ذلك .

٨ - تبذل الحكومة المصرية وسعها في تقديم كل مساعدة للطائرات البريطانية التي يحق لها خطر وتقدم كذلك كل وسائل التيسير في انتقال موظفي صاحب الجلالة ومهاجم من وإلى مكان الطائرة المخرجة لاقاذاها إذا كانت قد نزلت مكرمة أرضا مصرية .

٩ - بناء على طلب موقع من الموظف المختص في وزارة الحفانية تسلم السلطة البريطانية المختصة الأشخاص الذين ليسوا من أفراد قوات صاحب الجلالة ويكونون داخل أحد المعسكرات البريطانية ، ومن :

- (أ) صدر أمر بالقبض عليهم لارتكابهم أمرا يقتضى محاكمتهم عليه أمام محكمة مصرية ، أو :
- (ب) صدر عليهم حكم بالسجن من أية محكمة مصرية ، أو :
- (ج) صدر ضدهم أمر من سلطة عسكرية مصرية مختصة بسبب الهروب من الجندية أو الغياب بدون إذن ، و :

(د) الذين لا يخرجون حالا من تلك الثكنات كما يحدث عادة في الأحوال التي يلجأ فيها أمثال هؤلاء الأشخاص إلى تلك الثكنات فرارا من وجه البوليس .

وينبغي أن يشفع كل طلب من أجل تسليم أحد المذنبين المنصوص عليهم في الأحكام السالفة الذكر بصورة رسمية صحيحة من الأمر بالقبض والحكم بالسجن حسبما تكون الحالة كما يشفع الطلب بالبيانات الميسورة عن شخصية المذنب المطلوب تسليمه ومحل وجوده .

١٠ - تكفل الحكومة المصرية :

- (أ) البحث عن أى أفراد تابعين للقوات البريطانية ممن يطالب بهم كهاريين أو غائبين بدون إذن والقبض عليهم وتسليمهم بناء على طلب كتابي من السلطات البريطانية المختصة .
- (ب) اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الأشخاص المتهمين بأموال تمس القوات البريطانية وتجعلهم واقعين تحت طائلة القانون فيما لو كان ارتكابهم لها ماسا بالقوات المصرية .

١١ - (١) مع مراعاة أحكام الشطرة (أ) من المادة السالفة الذكر لا يصبح أفراد القوات البريطانية عرضة للقبض عليهم بواسطة السلطات المصرية إلا في الظروف التي تبرر القبض على الأفراد

المدينين البريطانيين ، فاذا قبض على أى فرد من أفراد القوات البريطانية وجب اتخاذ الاجراءات الآتية :-

- (ا) المبادرة الى موافاة السلطة البريطانية المختصة باخطار عن إلقاء القبض بحوى اسم الشخص المقبوض عليه وغير ذلك من البيانات الخاصة به مع بيان نوع الذنب أو الذنوب التى أوجبت القبض عليه .
- (ب) المبادرة كذلك إلى إرسال إخطار مماثل إلى مركز أقرب موظف قتلى بريطاني .
- (ج) تسليم المتهم الى السلطة البريطانية المختصة بناء على طلبها .
- (د) موافاة السلطة البريطانية المختصة فى خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ القبض على المتهم بالبيانات الوافية عن التهم المنسوبة اليه مع ذكر أسماء شهود القضية وعناوينهم وأقوالهم على أن تسلم هذه البيانات أو ترسل بالبريد المسجل .
- (٢) اذا نسبت تهمة الى فرد من أفراد القوات البريطانية ارتكب ذنبا ولم يقبض عليه من اجله وجب موافاة السلطة البريطانية المختصة على جناح السرعة ببيانات عن التهمة المنسوبة اليه ومحضر التحقيق الخاص بها .

١٢ - ترسل القوات البريطانية حرسا مسلحا الى أى جهة من جهات القطر المصرى لتسليم أى فرد مقبوض عليه من أفرادها وحراسته فى طريقه الى معسكر بريطاني وذلك طبقا لأحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة السالفتين .

١٣ - (١) تتعهد الحكومة المصرية بأن تقوم بناء على طلب السلطة البريطانية المختصة باتخاذ جميع الاجراءات المعقولة لضمان حضور الاشخاص الخاضعين لقضاها بصفة شهود أمام المحاكم العسكرية التابعة لصاحب الجلالة فى القطر المصرى (المجالس العسكرية ومجالس التحقيق ولجان التسوية ومجالس الضباط أو غيرها من المحاكم العسكرية) المشكلة والمنعقدة بأمر السلطة البريطانية المختصة .

(ب) تتعهد حكومة المملكة المتحدة باتخاذ جميع الاجراءات المعقولة لضمان حضور أى فرد من أفراد القوات البريطانية بصفة شاهد فى أية قضية أمام المحاكم المصرية ومن بينها المحاكم المختلطة والمجالس العسكرية ومجالس التأديب ومجالس التحقيق وذلك بناء على طلب يقدم الى السلطة البريطانية المختصة موقع من الموظف المختص فى وزارة الحقانية أو رئيس المحكمة ذات الشأن .

١٤ - اتفقت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة على أنه من المرغوب فيه أن كل شخص يؤمر بحضور مجلس عسكرى بريطاني طبقا للفقرة (١) من المادة الثالثة عشرة سالفة الذكر ويكون متها بأحد الذنوب المينة بعد ، يحاكم أمام المحكمة المصرية المختصة :

- (١) التخلف عن الحضور بعد اعلانه بذلك اعلانا قانونيا ، أو :
- (٢) الامتناع عن حلف اليمين المطلوبة منه قانونا أو عن تأدية التعهد الرسمى المطلوب ، أو :
- (٣) الامتناع عن تقديم أى أوراق فى حيازته او تحت تصرفه يطلب اليه قانونا تقديمها ، أو :

(٤) الامتناع كشاهد عن الاجابة عن أى سؤال قد تطلب المحكمة اليه قانوناً الاجابة عنه ، أو :
 (٥) امانة المحكمة بالتقوه بألفاظ مهينة أو الفاظ تهديد أو مقاطعة لها أو تشويش عليها ، أو :
 (٦) تقديم اقوال كاذبة عمدا عند استجوابه بعد تأدية اليمين أو التعهد الرسمي . ومن المرغوب فيه كذلك أن كل شخص يؤمر بالحضور امام محكمة مصرية بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثالثة عشرة آفة الذكر ويرتكب أحد الذنوب المبينة فيما سبق من هذه المادة يحاكم أمام المجلس العسكرى البريطانى المختص .

على أن تحديد طريقة تنفيذ الفقرتين السالفتى الذكر من هذه المادة ومدى الأخذ بهما انما يتوقف على قوانين المملكة المتحدة والقوانين المصرية كل فيما يخصه . وعليه اتفقت الحكومتان على أن تكون هذه المسألة محل بحث آخر يجرى فيما بعد .

١٥ - تدفع كل حكومة الى الأخرى ، بناء على طلبها ، جميع المصاريف المعقولة التى تكبدها فى تنفيذ احكام المادتين (٨ و ٩) والفقرة (١) و (ب) من المادة الثالثة عشرة .

١٦ - لا تسرى الميزات والاعفاء المنصوص عليها فى هذا الاتفاق الا على الأشخاص المقيمين مع قوات صاحب الجلالة الموجودة فى مصر او الملقين بها ، طبقا لأحكام معاهدة التحالف والنص الوارد فى المادة الأولى من هذا الاتفاق .

وفىما يتعلق بموظفى الجيش وسلاح الطيران تسرى القيود الخاصة بعدد القوات المنصوص عليها فى المحالفة المذكورة (دون اخلال بأحكام المادة السابعة منها) .

واقارارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا اختتامهم عليه .

وتحررت منه صورتان فى لندن فى اليوم السادس والعشرين من شهر اغسطس سنة ١٩٣٦
 عن الحكومة المصرية

الامضاء : مصطفى النحاس

عن حكومة المملكة المتحدة فى بريطانيا العظمى وشمالى ايرلندا

الامضاء : أتونى إيدن

قانون

بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة وحيدة)

ووفق على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المرافقة لهذا القانون والموقع

عليها بلندرة في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

نأمر بان يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من

قوانين الدولة (١)

(١) صدق مجلس النواب على هذا القانون بجلسته ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ كما صادق عليه مجلس الشيوخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ولم ينشر بعد في الجريدة الرسمية .

العدد الثالث

فهرست

العدد السابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
تلبس . شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة . حالة تلبس . القبض عليه . وتفتيشه . صحيح قانوناً . (المادة ٧ تحقيق)	أول يونيو ١٣٦١	٢٦٩	١٢٦
- إثبات في المواد الجنائية . اعتراف متهم . حق المحكمة في تجزئته . أخذها الشرط الخاص بتوافر ظرف سبق الاصرار . إهدار شطره الآخر الخاص باشتراك غير المتهم في القتل معه . لا يعيب الحكم .	» » ٨	٢٧٠	١٢٧
- تحقيق . ضابط بوليس . اثباته أقوال متهم في محضر . قيمة هذا المحضر من الوجهة القانونية .	» » ٨	٢٧١	١٢٨
نصب . حصول التصرف في ملك الغير . متى يعتبر نصباً ؟ (المادة ٢٩٣ ع)	» » ٨	٢٧٣	١٢٩
- وصف التهمة . تقديم متهم باعتباره شريكاً بالاتفاق والمساعدة في جريمة قتل مع سبق الاصرار . استبعاد ظرف سبق الاصرار . اعتبار المتهم فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد دون تفنيه الدفاع . إخلال بحق الدفاع (المواد ٣٠ و ٣٧ و ٤٠ تحقيق)	» » ٨	٢٧٤	١٣٠
خبير . تقريره . الاعتماد عليه كدليل للإثبات أو التني . متى يجوز تقرير خبير في دعوى أمام المحكمة المختلطة . طلب ضم هذا التقرير . رفضه . اعتماد المحكمة على هذا التقرير في إدانة المتهم بالتزوير . إخلال بحق الدفاع .	» » ٨	٢٧٦	١٣١
نصب - محجور عليه - رهنة منزله عليه اختصاصات . إخفاء أمر الحجر عن المرتنن . تزويره في شهادة التصرفات . لإثبات أن المنزل ليست عليه اختصاصات . استيلاؤه على مبلغ من المال مقابل الرهن . نصب (المادة ٢٩٣ ع)	» » ١٥	٢٧٧	١٣٢
- ١ - بلاغ . كاذب . مناط العقاب في هذه الجريمة (المادة	» » ١٥	٢٧٨	١٣٣

العدد الثالث

فهرست

العدد السابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٢٦٤ ع) - ٢ - استئناف . بناء النيابة استئنافاً على أسباب ما . لا يقيد بها بتلك الأسباب	١٥ يونيو ١٩٣٦	٢٨٠	١٣٤
جنحة مرتبطة بجناية . إجراءات الحضور والغية . متهم بجنحة مرتبطة بجناية . الجنحة تجري عليها أحكام الجنايات في القوط والغية (المادة ٥٣ تشكيل)	١٥ يونيو ١٩٣٦	٢٨٢	١٣٥
قرار الحفظ - ١ - قرار الحفظ الذي يمنع من العودة الى إقامة الدعوى . ماهيته - ٢ - التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات . ماهيته . مجرد حالة أوراق من النيابة للبوليس . لا يعتبر ابتداءً لأجراء التحقيق .	١٥ يونيو ١٩٣٦	٢٨٣	١٣٦
استجواب . حظره لمصلحة المتهم نفسه . اعتراض متهم على استجواب متهم آخر لم يمانع في الاستجواب . لا يحل له (المادة ١٣٧ تحقيق)	١٥ يونيو ١٩٣٦	٢٨٤	١٣٧
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
١ - نقض وإبرام . وجه طعن غير متج . رفضه بدون بحث	٤ يونيو ١٩٣٦	٢٨٥	١٣٨
٢ - إرث - أحكام الإرث . التحيل على مخالفتها . باطل بطلاناً مطلقاً . تصرف المالك غير المشوب بعيب قانوني - ٣ - إرث . أحكام الإرث . محل تطبيقها . ما يخلفه المتوفى حين وفاته - ٤ - إرث . تصرف المالك في ملكه . تقييد هذا التصرف . متى يبتدىء ؟	٤ يونيو ١٩٣٦	٢٨٦	١٣٩
١ - دعوى . بسببها . تغيير السبب . لا يجوز - ٢ - إرث على حساب الغير . عجز محكمة النقض عن استخلاص عناصرها الواقعية اللازمة للحكم فيها من بيانات الحكم المطعون فيه . وجوب اعادتها الى محكمة الموضوع .	٤ يونيو ١٩٣٦	٢٨٧	١٤٠
بيع . عقد البيع . أثر قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ على أحكام المبيع . غلة المبيع . من حق المشتري من تاريخ الشراء لا من	٤ يونيو ١٩٣٦	٢٨٨	١٤١

العدد الثالث

فهرست

السنة السابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
تاريخ التسجيل فقط (المادة ٢٦٦ مدنى والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣)			
١- اثبات فى المواد المدنية . الأوراق والمستندات التى تؤثر فى حقوق الخصوم . تقديمها لقاضى الدعوى تقديمها صحيحا . وجوب الرد عليها . اغفالها . مبطل للحكم (المادة ١٠٣ مرافعات) تفسير الأوراق والمستندات . سلطة قاضى الموضوع فى ذلك . حدها	١١ يونيه ١٩٣٦	٢٩٠	١٤٠
٢- نقض وإبرام . اغفال أوراق ومستندات هامة مقدمة فى الدعوى . الاستظهار بهذه المستندات لدى محكمة النقض على الخطأ فى تطبيق القانون . اعتبار وجه الطعن هو قصور الحكم والأسباب . جوازه .			
مسئولية مدنية . - ١ - طبيب أضر بمريض عاجله . مسئولية تقصيرية . تقديرها . موضوعى . (المادة ١٥١ مدنى)	٢٢ » »	٢٩٤	١٤١
- ٢ - وجود علاقة تبعية بين طبيب ومستشفى . تحمل المستشفى مسئولية خطأ الطبيب (المادة ١٥٠ مدنى)			
(٣) محكمة استئناف مصر			
قوة الشيء المحكوم فيه . تسرى على نص الحكم وعلى جميع المسائل الفرعية والأساسية الظاهرة فى الأسباب	٢٧ مايو ١٩٣٦	٢٩٦	١٤٢
مجلس حسي . إشرافه على أعمال الأوصياء . لا يعتبر حائزاً لأموال القاصر . المحجز تحت يده . بطلانه .	١١ يونيه ١٩٣٦	٢٩٨	١٤٣
تقرير بزيادة العشر . الطعن عليه بالبطلان . يقدم لقاضى البيوع .	١٧ » »	٢٩٩	١٤٤
دعوى تعويض . رفعها مستقلة عن دعوى الجنحة او المخالفة .	١٨ » »	٣٠١	١٤٥
اختصاص المحكمة بها . تطبيق قواعد قانون المرافعات .			
التماس إعادة النظر . التناقص المسوغ له . ما يجعل تنفيذ الحكم مستحيلا أو متغيرا . وجوب الرجوع لمنطوق الحكم وأسبابه .	٢٢ » »	٣٠٣	١٤٦

السنة السابعة عشرة

فهرست

العدد الثالث

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
سند دين - محرر من والد لبناته - اعتباره إقراراً منه - صحته - نفاذه - هبة مستورة - صحته	٢٣ يونيو ١٣٦٩	٣٠٤	١٤٧
معارضة في قائمة رسوم - رسم - على استئناف الحكم - في حالة التنازل عنه أو رفضه - لا يزيد عما دفع أولاً -	٢٣ د د	٣٠٦	١٤٨
شركة تجارية - اثبات وجودها بالبينة - جوازه في حالة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة - أو لاثبات وجودها في الماضي	٣٠ د د	٣٠٦	١٤٩
نفاذ معجل - الحكم به بناء على سند رسمي - المنازعة في صحته أو تفسيره - غير مانعة	٣٠ د د	٣٠٨	١٥٠
(٤) قضاء المحاكم الكلية			
١ - مشبوه - طلب تطبيق المراقبة القضائية عليه - حكمها في القانون - مجرد انذاره مشبوه - لا يخول البوليس حق المراقبة	٩ ديسمبر ١٣٤٩	٣٠٨	١٥١
٢ - انذار مشبوه - مداه - حدوده وسلطة البوليس في ذلك - مجرد ملاحظة - حكم المادة ٢٩ من قانون المشبوهين - القبض والتفتيش فيها - حالاته -			
- مجالس حسية - ولايتها على أموال عديمي الأهلية - عدم اختصاصها بالفصل في أمر بعد بلوغ القاصر - ٢ - خصوم مبطلين في حكم المادة ٤٢ من قانون المجالس الحسية - معناها - مداها -	٩ فبراير ١٣٥٠	٣١٣	١٥٢
وضع اليد - استمراره - الانتفاع به في قترات متقاربة أو متباعدة	٢ مايو ١٣٥٠	٣١٧	١٥٣
وقف - دقتر الوقف - ليست ملكاً للمستحق ولا لناظر الوقف بل من متعلقات إدارة الوقف - كشخص مغنوى يمثله الناظر - حجز دقتر الوقف - عملاً بالمادة ٦٧٨ - عدم جوازه	٣٠ ديسمبر ١٣٥٠	٣١٩	١٥٤
١ - تعهد من زوج لزوجته - بدفع مبلغ معين - لمواقعتها على الطلاق - سترراً لأسرار عائلية - ليس تعهداً طبيعياً - بطلانه -	٢٣ يناير ١٣٦٩	٣٢١	١٥٥

العقد الثالث

فهرست

المتة السابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
٢ - تعويض لأم عن حرمانها . من رؤية إبنتها . عدم تدخل الأب في ذلك . لا إلزام .			
(٥) القضاء المستعجل			
١ - تضامن . مطالبة الدائن أحد المدينين المتضامنين بتسليمه في الدين . مسقط لحقه فيه - ٢ - تخالص . مع أحد المدينين المتضامنين . بقدر حصته . يستفيد منه الباقيون - ٣ - اختصاص القاضي المستعجل في تفسير مخالصة . عدم جوازه . إيقاف التنفيذ . من حقه .	٣ أكتوبر ١٩٣٥	٣٢٦	١٥٦
١ - حجز ما للدين لدى الغير اخبار المدين المحجوز عليه بالحجز في بحر ثمانية أيام . لازم . أحواله في القوانين . أهلي ومختلط وفرنسي - ٢ و ٣ - حجز ما للدين لدى الغير . اخبار المدين المحجوز عليه . جوازه بورقة واحدة . كفايته . معنى ذلك . شروطه . - ٤ - حجز ما للدين لدى الغير . اخطار الورثة المحجوز لديهم . عدم اعلان البعض لا يسرى عليهم .	٢٥ نوفمبر ١٩٣٥	٣٢٨	١٥٧
إشكال . لإيقاف البيع الحاصل بواسطة قاضي اليوع . بدعوى التخالص أو غيره . عدم قبوله .	٧ سبتمبر ١٩٣٦	٣٣٣	١٥٨
دعوى اثبات حالة . اختصاص القضاء المستعجل بها . لاثبات حالة مادية فعلية يخشى عليها من التغير .	٢٤ » »	٣٣٤	١٥٩
١ - رسوم قضائية . استحقاقها مقابل القوة التنفيذية . لطلب معين في الدعوى . لا تتناول غيرها . من معانيه - ٢ - فسخ عقد إيجار . بمجرد إخلال المستأجر به . جوازه . التنازل عنه . من حق المؤجر . عدم المساس بالعقد .	٢ نوفمبر ١٩٣٥	٣٣٥	١٦٠
(٦) قضاء المحاكم الجزئية			
تنفيذ . مراكب . لا تسير في البحار . بل في الأنهر والترع .	٤ ديسمبر ١٩٣٤	٣٣٧	١٦١

السنة السابعة عشرة

فهرست

العدد الثالث

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
الحجز عليها بالطرق المعتادة . عدم تطبيق قواعد القانون التجارى البحرى عليها .			
حجز . دين على شركة . تضامن الشركاء . خاص بديون الغير قبل الشركة لابين بعضهم البعض	٢ يناير ١٩٣٥	٣٣٨	١٦٢
١ - أعمال تجارية . جواز اعتبارها كذلك من ناحية ومدنية من ناحية أخرى - ٢ - سند تحت الاذن . شرط اعتباره عملاً تجارياً - ٣ - تقادم خمس . بالنسبة للسندات الاذنية طبقاً لنص المادة ١٩٤ . بالتعميم ثم بالتخصيص . ثابت	٦ مايو ١٩٣٦	٣٣٩	١٦٣
١ - اختصاص . طلب التسليم والحبس . تابع لقينة العقار المرهون - ٢ - حوالة . شرط قبول المدين . استفادة الغير منه . حاله - ٣ - حوالة بالدين . التأشير بها . بموجب عقد عرفى مصدق عليه . كفايته .	١٤ يناير ١٩٣٦	٣٤٠	١٦٤
١ - وكالة ضمنية . علم المتعاقد بالوكالة . النص على أنه لصالح الموكل . عدم ضرورته . إثبات الوكالة . غير لازم - ٢ - وكالة ضمنية . إثبات وجودها من عدمه . موضوعي . - ٣ - وكالة ضمنية إثباتها . بتنفيذ العقد أو بموافقة الموكل عليه . - ٤ - موافقة لاحقة . صريحة أو ضمنية . نفاذ العقد فى حدود الوكالة - ٥ - خادم . فى حكم المادة ٢٠٩ . ياتيه - ٦ - إكراه . استلام مرتب أقل لمجرد العذر . غير معتبر	٢٧ أبريل ١٩٣٦	٣٤٣	١٦٥
١ - اختصاص القاضى الجزئى . فى حالة اتفاق الطرفين عليه . دون النص على أن يكون حكمه نهائياً . جوازه . قابل للاستئناف . - ٢ - إقرار بدين . من مورث فى مرض الموت . بغير رضا الورثة . باطل .	٢٠ يونيو ١٩٣٦	٣٤٧	١٦٦
إثبات بالينة . فى شركات المحاصة . جوازه .	٢٩ أكتوبر ١٩٣٦	٣٤٩	١٦٧

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(٦) قضاء المحاكم المختلطة .			
١ - ناظر الوقف - هو الممثل له - مستحقو الوقف - حقهم في مقاضاة الناظر أو الحلول محله عند الإهمال - ٢ - دفع بعدم اختصاص المحاكم المختلطة . بناء على انتحال صفة الدائن . للهرب من اختصاص المحاكم الأهلية . وذلك بالمعارضة في قائمة شروط البيع . جوازه .	٧ نوفمبر ١٩٣٥	٣٥٠	١٦٨
استئناف - مرفوع عن قاصر . بلوغه أثناء نظره . تخلفه عن جلسة المرافعة . لا يمنع من الحكم فيه . حاله	» » ١٢	٣٥١	١٦٩
استئناف - عن حكم صادر برفض دعوى استحقاق . مرفوعة بعد مرسى المزاد ومطلوب فيها الغاء اجراءات نزع الملكية . رفعها في ميعاد ستين يوما . وضد الدائن ونازع الملكية والمدين أيضا .	» » ١٢	٣٥١	١٧٠
١ - استئناف - صحة إجراءاته أو عدم صحتها . نظره بمعرفة المحكمة ولو من تلقاء نفسها			
دعوى استرداد منقولات محجوز عليها . من دائتين مختلفتين .	» » ١٢	٣٥١	١٧١
أجانب ووطنيين . ضد مدين واحد . من اختصاص المحاكم المختلطة			
١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بالغاء حجز تحت اليد . كطلب الغير . عن مال مستحق له . مقرر - ٢ - اختصاص القاضي المستعجل . بطلب الغاء حجز تحت اليد . لا بناء على بطلان اجراءات الحجز . بل لاستحقاق المبلغ المحجوز من أجله . مقرر	» » ١٢	٣٥٢	١٧٢
١ - حراسة . على حصة مدين . في عقار مقسوم . ولو طلب بطلان القسمة لمساسها بحقوق الدائنين . جوازها - ٢ - حجز عقارى . عن أعيان على المشاع . قسمتها بعد ذلك . تعديل قائمة شروط البيع على هذا الأساس . جوازه .	» » ١٢	٣٥٢	١٧٣
اختصاص المحاكم المختلطة . بنظر الدعوى ابتدائيا . لأسباب جدية . زوال الصالح الأجنبي استئنافيا . غير مؤثر	١٤ نوفمبر »	٣٥٣	١٧٤
وقف . بطلانه . شرطه . إضراره بحقوق الدائنين . تقديره وقت الإيقاف .	١٤ نوفمبر ١٩٣٥	٣٥٣	١٧٥
٢ - دعوى استحقاق . نزع ملكية بناء على اختصاص عقارى .	» » ١٤	٣٥٣	١٧٦
النزاع على ملكية المدين . حمل اثباتها . على الدائن - ٢ - دعوى			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
استحقاق . بناء على عقد غير مسجل . لا يحتاج به . ١ و ٢ - بيع . مع احتفاظ البائع بحق الملكية . عبارة العقد غسيرة صريحة وغامضة . اعتباره عقد بيع صريح . حالاته . ٣ - تمهيدات . تفسير العقود . في حالة نص مخالف للقانون . شرطه أن تكون عبارة صريحة .	١٩٣٥ » ١٩	٣٥٤	١٧٧
١ و ٢ - وقف . مضي المدة الطويلة بالنسبة له . أو عدم سماح الدعوى . تمسك المستحقين بها . جوازه . سريانه على الوقف الشاغ . ٣ - وقف . مضي المدة الطويلة أو عدم سماح الدعوى . حقه . المصرف إليهم . تمسكهم بها . جوازه ١ - بدل . فسخ . نتائج . بالنسبة للغير ممن تلقى حق الملكية . أسبقية التسجيل . شرطه حسن النية - ٢ - دعوى ضمان فر . - عدم حضور المدخل ضامنا . غير مانع من الفصل فيها ١ - تحكيم . محكون مفوضون بالصلح . شروط المادة ٧٩٤ م . تعيين اثنين محكمين يختاران الثالث . بطلانه - ٢ - تحكيم . مخالفة للمادة ٧٩٤ م . بطلانه . أثره زواج . الوعد به . العدول عنه : حق من عدل . الأضرار بحقوق الطرف الآخر المادية والأدوية التعويض عنه . ١ و ٢ - مسؤولية مدنية . حادث . الحق في التعويض . لمن أصابه ضرر بوقاة المجنى عليه . حق الوراثة . مقيد به . ١ - مقاصة - بين دينين - شرطه . خاليان من النزاع ومستحقا الأداء - دين بحكم ابتدائي ومستأنف . لا يصلح للمقاصة ٢ - حوالة - دين على وطنيين . دفع أحدهما للدائن الأجنبي أكثر من حصته . إحالته يباقي الدين . رضا المدين غير لازم . تدخل - من الغير . بجملة المرافعة - بأسباب مستندات جديدة وبعد تبادل المذكرات بين الطرفين . عدم قبوله استئناف فرعي - رفعه من المستأنف ضده أصلا . حق الخصوم الآخرين . قاصر على رفع استئناف أصلي هبة مستورة - تحرير سندات تحت الإذن بها . جوازها تنازل عن استئناف . بعد رفع استئناف فرعي عدم قبوله	» » ١٩ » » ٢١ » » ٢١ » » ٢١ » » ٢١ ٢١ نوفمبر ١٩٣٥ » » ٢٥ ٣ ديسمبر » » » ٤ » » ٤	٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٦ ٣٥٦ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٧ ٣٥٧	١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧

المحكمة

بمجلس القضاء الأعلى

نصف ساعة للمائدة الأولى

العدد السابع عشرة

ديسمبر سنة ١٩٣٦

العدد الرابع

إتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة . واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم .
(حديث شريف)

Il est juste que ce qui est juste soit suivi, il est nécessaire que ce qui est le plus fort soit suivi . La justice sans la force est impuissante; la force sans la justice est tyrannique. La justice sans force est contredite parce qu'il y a toujours des méchants; la force sans la justice est accusée. Il faut donc mettre ensemble la justice et la force, et pour cela faire ce qui juste soit fort, ou que ce qui est fort soit juste.

PASCAL

جميع المقالات سواء كانت مزاجية أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجرة المحاماة وتحريرها»

بمديره عليم رقم ١

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في هذا العدد الاحكام الآتية :

عدد	الاحكام الصادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية في شهر اكتوبر سنة ١٩٣٦
٣	الاحكام الصادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية في شهر اكتوبر سنة ١٩٣٦
٥	الاحكام الصادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
٩	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية
١	حكم صادراً من محكمة جنايات مصر
٥	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
٦	أحكام صادرة من المجالس الحسبية
٥	القضاء المستعجل
٢٠	حكماً صادراً من محكمة الاستئناف المختلطة

وقد لخص أحكام محكمتي النقض كالماتاد حضرة محمود افندى عمر شكرتير محكمة النقض .
وأشرف على التلخيص والمراجعة حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بها .
ونشرنا أخيراً بحثاً في أصل الوقف لحضرة الأستاذ مصطفى مرعى المحامى تعليقا على حكم
من محكمة النقض والابرار الصادر في هذا الشأن



نشر المرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين
مصر و إيطاليا — بدمصادقة مجلس الشيوخ والنواب عليه — بالوقائع المصرية عدد ١٣٢
غير اعتيادي الصادر في ٢٢ شهر ١٢ سنة ١٩٣٦ وقد نشرنا نصوص المعاهدة بالعدد الثالث
من السنة الحالية

لجنة تحرير المجلة

محمد يوسف — رافع امكندر

قضاء محكمة النقض والإدارة الجنائية

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وعضوية
حضرات زكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي
بك المستشارين بالمحكمة وحضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما فهذا
مخالف للقانون والحكم بذلك يتعين نقضه .

المحكم

« حيث أن هذين الطعنين يتلخصان فيما يتعلق
بتهمة الاختلاس في أن الحكم المطعون فيه قضى
بالبراءة ورفض الدعوى المدنية اعتماداً على أنه
ليس هناك تبديد بل المسألة مدنية بين المتهم
والجنى عليه وأن الحساب لم يصف بينهما بعد
ويقول الطاعنان أن مجرد عدم تصفية الحساب
بين الوكيل وموكله لا يبنى عليه القضاء بالبراءة
وأنه كان من واجب المحكمة أن تعمل هي بنفسها
على تصفية هذا الحساب للتحقق بعد ذلك بما إذا
كان المتهم مبدداً كما هو منسوب إليه من عدمه
وأنها إذا لم تفعل ذلك فقد خالفت القانون ويتعين
حيث نقض حكمها .

١٨٨

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦

اختلاس . وجود حساب بين الوكيل والموكل . لا يفي نية

الاختلاس . واجب المحكمة في هذه الصورة .

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

المبدأ القانوني

إن مجرد وجود حساب بين الوكيل
والموكل لا يستلزم حتماً ابتغاء جريمة التبديد
ولا نية الاختلاس عند الوكيل . فيجب على
المحكمة في هذه الصورة أن تقوم بفحص
الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناءً على ما يظهر
لها أن تحكم في موضوع تهمة التبديد المرفوعة
أمامها بالإدانة أو بالبراءة لأن قاضي الأصل
هو قاضي الفرع . إما أن تبرئ المتهم بالتبديد
لمجرد أن هناك حساباً بينه وبين الجنى عليه

(١) استبطل قواعد هذه الأحكام حضرة محمد افتدى عمر سكرتير محكمة النقض وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة

حامد بك فهمي المستشار بمحكمة النقض والإدارة

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي تأيد لاسبابه بالحكم الاستثنائي المطعون فيه يعلم أن المحكمة أوردت فيه خاصا بتهمة الاختلاس والدعوى المدنية ما يأتي . « من » « حيث انه ليس هناك تبديد بل المسألة مدنية » « بين المتهم والمجنى عليه لم يصف الحساب بينهما » « بدليل الخطاب المرسل من المجنى عليه للمتهم » « بتاريخ ٢٠/٩/١٩٣٤ المقدم ضمن » « مستندات المتهم وفيه يذكر المجنى عليه انه » « مدين للمتهم في ٣٠ جنينا وان بذمته ثمن » « مخلفات البئر الارتوازي ملك والد المتهم » « والتي صار تركيبها لعمل بئر للمدعى بالحق » « المدني وأيضا ثمن طوب استعمال في هذا الغرض » « وهذه كلها لم يسوفها الحساب فقدم رى » « الأطيان بالمبلغ الذي أخذه المتهم وخصمه » « من الدين الذي له في ذمة المدعى بالحق المدني » « لا يسمى هذا تبديدا يستحق المتهم من أجله » « العقاب ومن ثم يتعين الحكم ببراءة المتهم » « من تهمة التبديد عملا بالمادة ١٧٢ من قانون » « تحقيق الجنايات وكذا رفض الدعوى المدنية »

« وحيث ان كل ما يستفاد من الحكم المطعون فيه أن هناك حسابا بين المتهم والمجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما وأن المحكمة بنت براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية على عدم تصفية هذا الحساب .

« وحيث ان مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما نفي جريمة التبديد ولانية الاختلاس فكان من الواجب على المحكمة التحقق

من نتيجة الحساب وأن تقوم هي بنفسها بفحص هذا الحساب وتصفيته بالطرق القانونية حتى تستطيع بعد ذلك أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو بالبراءة لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

« وحيث انه لذلك يرى ان الحكم المطعون فيه قد خالف في هذه الناحية مقتضى القانون ويتعين اذا نقضه فيما قضى به من البراءة من تهمة الاختلاس ومن رفض الدعوى المدنية المتفرعة عنها وبإعادة القضية الى محكمة نبي سوف للفصل في ذلك من جديد من هيئة استئنافية أخرى والزام المتهم بمصاريف الطعن الحالي .

« وحيث ان حسن بك فيضى الطاعن الثاني يدعى من جهة أخرى أنه متى تعين نقض الحكم في جريمة الاختلاس يتعين نقضه كذلك في جريمة الحريق لارتباطهما ارتباطا لا يتجزأ .

« وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون فيه بين أن المحكمة لم تقض ببراءة المتهم من تهمة الحريق عمدا استنادا الى أن هناك ارتباطا بين هذه التهمة وبين تهمة الاختلاس وإنما هي قضت بذلك بناء على أنه لم يوجد أى دليل على أن المتهم المذكور هو الذى وضع النار عمدا في مستندات الطاعن وعلى أن الحريق حصل قضا وقدر اوداك يفيد أن المحكمة لم تر أن بين الجريمةين ارتباطا لا يقبل التجزئة كما يدعى الطاعن ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

١٨٩

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦

دفاع . منهم بجنحة . حضور عام عنه . لا وجوب له .
انصراف محاميه قبل نظر الدعوى لأن المحكمة
أخبرته أنها قد توّجها . نظراً مد ذلك . دفاع
المتهم عن نفسه وعدم طلبه التأجيل لحضور عاميه .
الحكم في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

ليس من المبحم قانوناً أن يحضر محام عن
المتهم بجنحة بل يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه .
فاذا حضر محام عن متهم بجنحة ثم انصرف
قبل نظر الدعوى بناء على أن المحكمة أخبرته
بأن لديها قضية كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها ،
ثم نظرت المحكمة القضية ولم ينبها المتهم إلى
أن له محامياً ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه
بل ترفع هو بنفسه فليس في ذلك إخلال بحق
الدفاع . ولا يجوز لهذا المتهم أن يتضرر
لدى محكمة النقض من عدم تأجيل محكمة
الموضوع الدعوى من تلقاء نفسها فانه هو
الملزم بالحرص على مصلحته ، وما دام هو لم
ينبه المحكمة إلى تمسكه بحضور محاميه عنه فعليه
أن يتحمل وزر تفريطه .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتلخص في ان المحكمة
الاستئنافية أخلت بحق الدفاع إذ المحكمة أخبرت
محامي الطاعن بالجلسة ان الدائرة أمامها قضية
كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها وان القضية ستؤجل
وله ان ينصرف ثم فوجيء المحامي بعد ذلك بأن
المحكمة قد نظرت القضية وأيدت الحكم المستأنف
فبادر المحامي بتقديم طلب لحضرة رئيس الدائرة

فأشر عليه بأن المحكمة أخبرت حضرات المحامين
بوجود قضية كبيرة ولا تحتل الجلسة مرافعات
أخرى غير ان المحامي في القضية الكبيرة هذه
اعتذر عن امكانه الاستمرار في المرافعة فظرت
المحكمة عدة قضايا ومنها القضية الحالية ولم ينبه
المتهم المحكمة الى ان له محامياً ولم يطلب التأجيل
بل ترفع بنفسه . فمن هذا يرى ان المحكمة أخلت
بحقوق الدفاع اذ ان المحكمة كان يجب عليها ان
تنبه المتهم الى طلب التأجيل الذي اتفقت مع
محاميه عليه

« وحيث انه بالرجوع الى محضر الجلسة
الاستئنافية التي اعقبها صدور الحكم المطعون فيه
يعلم ان المتهم كان حاضراً بنفسه وعندما سئل عن
التهمة انكرها ودافع عن نفسه ولم يشر الى ان
له محامياً انصرف عقب تنبيه المحكمة ولم يطلب
التأجيل لهذا الغرض .

« وحيث انه واضح عما سلف بيانه انه لم
يحدث أى إخلال بحقوق الدفاع من جانب المحكمة
كما يدعى الطاعن الآن لأن القضية جنحة وليس
من المبحم قانوناً حضور محام فيها عن المتهم فيكون
ان يدافع هو فيها عن نفسه .

« وحيث انه على فرض صحة ما يدعيه الطاعن
من انه كان له محام وانصرف عقب تنبيه المحكمة
المشار اليه في طعنه - على فرض صحة ذلك - فليس
لهذا الطاعن بعد ان قام بالدفاع عن نفسه دون
طلب التأجيل لحضور هذا المحامي ان يتضرر في
مثل هذا الظرف من عدم تأجيل المحكمة الدعوى
من تلقاء نفسها اذ هو الملزم بالحرص على مصلحته
في حالة كهذه وكان من واجبه هو اذا أراد ان
ينبه المحكمة الى تمسكه بحضور المحامي عنه ولكنه
لم يفعل فلا يلوم الا نفسه .

(طن محمد علي محمد عند النيابة رقم ٢٠٧٦ - سنة ١٩٢٦ ق)

١٩٠

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦

اختلاس وديعة - سند باسم شخص - تسليمه إليه لاستعماله
في أمر معين - رفعه دعوى بهذا السند باسمه هو
شخصياً - ادعاه بأن هذا السند كان تحت يده وبأنه
إنما تسلّم صورة من هذا السند - اختلاس -
(المادة ٢٩٦ عقوبات)

المبدأ القانوني

إذا تسلّم أحد الورثة باعتباره نائباً عن باقي
الورثة سنداً بمبلغ مّا محرراً باسمه لاستعماله
في أمر معين فرفع بهذا السند دعوى باسمه
هو شخصياً مدعياً أن هذا السند كان تحت
يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة ، بل
هو إنما تسلّم صورة منه كانت بخزائنه المتوفى
فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته
الناقصة لهذا السند إلى حيازة كاملة بنية التملك
ويكون محتلساً لهذا العقد . (١)

(١) الواقعة أن ورثة شخص جردوا أوراقه ومستنداته
وحرروا محضراً بهردما وسلّوا هذه الأوراق جميعاً لأحد
باعتباره ممثلاً لباقي الورثة واستأمنوه عليها . ومن هذه الأوراق
سند بمبلغ ثمانية آلاف جنيه محرر لاسم الوارث الذي تسلّم
الأوراق . ونظراً لأن المتوفى كان يتعامل بالربا ، ولكي
يخفي معاملاته الربوية كانت يحرق سندات الدين التي هي له
في الواقع لاذن أشخاص آخرين ، ونظراً إلى أن الورثة جميعاً
كانوا يعلمون حقيقة الواقع فانهم لم يشكوا في أن هذه الأوراق
جميعاً هي ملك المورث . فإما كان من الوارث الذي تسلّم الأوراق
إلا أن تصرف في هذه الأوراق لمصلحة الخاصة ومنها العقد
الذي باسمه قد رفع دعوى قيمته باسمه هو شخصياً . ولما نزع
في ذلك السند ادعى أنه كان تحت يده وأن الورثة التي كانت
بالخزائنه وسلمت إليه إنما هي صورة منه . وقد ثبت للمحكمة أن
السند نفسه ، لا صورة مفتعلة منه ، هو الذي كان موجوداً
بخزائنه المتوفى وسلم للثمة ولذلك قضت بأن هذا السند هو
في حقيقته مضافاً إلى طابع الموت . فاتهمت النيابة المتهمة
بتقديم السندات التي تسلّمها وقضى عليه ابتدائياً واستئنافياً بحبس

المحكمة

« حيث أن الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون
فيه قصر في بيان حقيقة العقد الذي تسلّت بموجبه
الأوراق إلى الطاعن كما أنه لم يذكر الأدلة على
وجود ذلك العقد يضاف إلى ذلك أن المحكمة
ذكرت في ذلك الحكم أن تسليم الأوراق للطاعن
حصل في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ وأن التبديد حصل
في يناير من السنة المذكورة وذلك بعد تناقضا
في بيان الواقعة - ويقول الطاعن أخيراً أن الحكم
لم يرد على دفعين جوهرين تقدم هو بهما إلى المحكمة
الأول أن رفع الطاعن للدعوى بالنسبة لسند ال
٨٠٠٠ جنيه الذي كان من بين الأوراق المسلمة
إليه لا يعتبر تبديداً لأن هذا السند كان باسمه والثاني
أن تسليم باقي الأوراق لصاحبيهما حصل من
الطاعن بحسن نية .

« وحيث أنه يؤخذ من الحكم الابتدائي الذي
تأيدت أسبابه بالحكم الاستثنائي المطعون فيه -
خلاقاً لما يدعيه الطاعن الآن - أن المحكمة رأت
أن تسليم الأوراق إلى الطاعن كان على سبيل الوديعة
بالنسبة لسند ال ٨٠٠٠ جنيه الذي باسمه وعلى
سبيل الوكالة عن ورثة المرحوم محمد أفندي زكي
عبد المجيد بالنسبة لباقي الأوراق وقد دلت المحكمة
على وجود هذين العقدين أي الوكالة والوديعة
تدليلاً قانونياً لا شائبة فيه . وأما ما يدعيه الطاعن
من أن هناك تناقضاً في بيان الواقعة ناشئاً من
ذكر تاريخي التسليم والتبديد فهو ادعاء غير جدي
إذ التهمة التي وجهت إلى الطاعن صريحة في أن

ثلاثة شهور مع إيقاف التنفيذ . فطعن المتهمة في هذا الحكم قائلاً
إن تهمة التبديد بالنسبة لسند الثمانية آلاف جنيه لا قيام لها
حتى مع ثبوت أن مبلغ السند مضافاً إلى ما بعد الموت
لأن هذا السند محرر باسمه فرفضت محكمة النقض هذا الطعن
بناءً على القاعدة التي قررتها .

التبديد المستداليه حصل من منذ يناير سنة ١٩٣٢
وواضح ان تاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ الذي تم
فيه التبديد يدخل حتما في تلك المدة .

ولاصحة كذلك لما ينعاه الطاعن على الحكم
المطعون فيه من أنه لم يرد على الدفيعين المشار
اليهما في وجه الطعن إذ يكفي الاطلاع على ذلك
الحكم للتحقق من ان المحكمة أثبتت بالنسبة لعقد
ال ٨٠٠٠ جنيه ان الطاعن استلمه على سبيل
الأمانة فخان هذه الأمانة بأن رفع به الدعوى
باسمه زاعما أنه لم يكن بالخزاة وأنه كان تحت
يده طول الوقت وان ما وجد بالخزاة إنما كان
صورة منه وهي التي سلمت اليه واستخلصت
محكمة الموضوع من كل ذلك ان الطاعن اختلس
هذا العقد الذي كان مسلما اليه على سبيل الوديعة

وفي هذا الذي أثبتته الحكم ما يكفي للتدليل على
ثبوت اختلاس السند المذكور ولو كان باسمه
لان الطاعن غير حيازته الناقصة لهذا السند الى
حيازة كاملة بنية التملك بالادعاء كذبا ان ما
استلمه هو صورة السند لا الاصل ورفق
الدعوى به باسمه .

واما ما يدعيه الطاعن أخيرا من أنه سلم باقي
الأوراق لمن حررت باسميهما دون الورثة
بحسن نية فلا قيمة له لأن سوء النية وحسنها
مسألة موضوعية وقد فصلت فيها محكمة الموضوع
مستظرة سوء نية الطاعن مستندة الى أدلة تؤدي
الى ما استخلصته منها فلا يجوز بعد ذلك إثارة هذا
الأمر أمام محكمة النقض

(طعن عبد العزيز فهمي عبد المجيد ضد النيابة وأخرى
مدعية بحق مدني رقم ٢٠٧٩ سنة ٦ ق)

قضاء محكمة النقض في النزاع بين الزوجين

١٩١

١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦

محجور عليه النفقة . التصرف الحاصل منه قبل الحجر وفي
وقت قيام سبه . متى يكون باطلا ؟

المبدأ القانوني

تصرف المحجور عليه للنفقة الصادر منه
قبل الحجر ولكن في وقت قيام سبه يكون
باطلا إذا ثبت من ظروف التصرف
وملايساته أن المتصرف له كان يعلم حالة
المتصرف المستوجبة للحجر وأنه بالرغم من
علمه بها قد أقدم على قبول تصرفه له .

الحكم

«حيث ان الطعن بني على سبين - الاول -

انعدام الأساس القانوني في الحكم المطعون فيه
وقد قال الطاعن في بيان هذا الوجه أن المحكمة
حصرت نقطة البحث في القيمة القانونية لتصرفات
المحكوم عليه للنفقة الصادرة منه قبل الحجر ولكن
في وقت قيام سبه وهل هي باطلة شرعا أو نافذة
عليه ثم أتت على رأي الفقهاء في الشريعة الإسلامية
في مثل هذه الحالة وخلصت منها الى قضاء المحاكم
الأهلية فقالت أن الرأيين اللذين اتخذهما القضاء
الأهلي أساسا لحكمه (رأيي الصالحين محمد وأبي
يوسف) يرجعان الى أصل في الفقه وكانت علة
ترجيح رأيي على آخر الظروف الخاصة بالنزاع
المطلوب الفصل فيه ثم تعرضت المحكمة بعد ذلك
لما سمته ظروفًا وخرجت منها الى نتيجة وهي
بطلان عقد الهبة فتكون المحكمة قد قصرت

ببحثها على ظروف الدعوى واتخذت هذه الظروف
علة لقضائها دون أن ترجع هذا القضاء الى قاعدة
من قواعد الأحوال الشخصية وتتخذ هذه القاعدة
أساساً لحكمها - الثاني - مخالفة الحكم للقانون
لأن المادة ١٣٠ من القانون المدني تنص على أن
الأحكام في الأهلية تصدر على مقتضى الأحوال
الشخصية كما نصت المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها على أنه «يجب
أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال في مذهب أبي
حنيفة وبما دون هذه اللائحة» ولما كان الرأي
الراجح في مذهب أبي حنيفة هو رأى أبي يوسف
وهذا الرأى يقضى بأن تصرفات المحجور عليه
للغفلة السابقة على توقيع الحجر صحيحة وقد
خرجت المحكمة عن هذا الرأى وقضت بالبطلان
ومن أجل ذلك يطلب الطاعن نقض الحكم
المطعون فيه وفي الموضوع تأييد حكم محكمة اسكندرية
الابتدائية الأهلية الصادر في ١٤ يوليو سنة ١٩٣٤
في القضية رقم ٣٢٣ سنة ١٩٣٤ مع الزام المطعون
ضده بالمصاريف والأتعاب عن جميع أدوار
التقاضى .

« وحيث ان محكمة الاستئناف - بعد أن
استعرضت ظروف الدعوى ووقائعها ومزاعم
الخصوم فيها - حصرت نقط النزاع في مسألتين
الثانية منهما - وهى ما يتعلق بها وجها الطعن
تلخص في وجوب البحث عن القيمة القانونية
لتصرفات المحجور عليه للغفلة الصادرة منه قبل
الحجر ولكن في وقت قيام سببه وهل هى باطلة
شرعاً أو نافذة عليه - وبعد أن أوردت أقوال
أئمة الشريعة الإسلامية في هذا الصدد وأظهرت
وجوه اختلافها قالت . . « وحيث انه لما كان »
« كل من هذين الرايين (أى رأى صاحبين) »
« يرجع إلى أصل في الفقه قد كان لهذا »

« الخلاف أثره في القضاء الأهلى إذا أخذ بعض »
« المحاكم بالرأى الأول وبعضها بالثانى تبعاً »
« لما رأته كل منها محققاً للعدالة في القضية »
« المطروحة أمامها بحسب ظروفها وملابساتها »
« وإذن يجب استعراض ظروف هذه القضية »
« والأخذ بالرأى الذى يبين أنه أقرب الى »
« تحقيق العدالة (كذا) وأحفظ لمصلحة »
« المحجور عليه . »

قالت ذلك ثم أخذت تعدد الظروف الواقعية
في الدعوى وذكرت ما جاء في اسباب قرار الحجر
من ان المتصرف وان لم تكن معنوهة فهى في حالة
غفلة تجعل من السهل غشها وبذلك تتعرض لأن
تغبى في معاملاتها واستتجت من كل ما أوردته
من ذلك ومن شهادات الأطباء التى كانت مقدمة
لها ومحاضر استجوابها انها كانت عند تصرفها بالهبة
لابنها في حالة لا تستطيع معها تمييز نوع التصرف
وأثره في مالها وان ابنها المتصرف له كان عالماً بحالتها
هذه قبل سعى اخيه في الحجر عليها اذ قررت . .
« انه يتضح مما تقدم ان المستأنف ضده (الطاعن) »
« انتهز فرصة غفلة امه وأقامته المستمرة معها »
« فتمكن من التأثير عليها حتى حررت له العقد »
« المطعون فيه »

« وحيث ان محكمة الاستئناف اذ قضت بالبقاء
الحكم المستأنف وحكمت بإعلان عقد الهبة لم يكن
قضاؤها مؤسسا على حكم انطاف قرار الحجر
الى ما قبل صدوره وانما بته على ما تبينه من
ظروف الدعوى واحوالها التى اقترعتها بان الطاعن
كان يعلم حالة والدته المستوجة للحجر عليها وأنه
بالرغم من علمه قد أقدم على قبول تصرفها له
بالهبة .

« وحيث انه لا خطأ في هذا النظر لأن
القانون لا يحصى الغش وكل مابنى على الغش »

أو ما يشبهه فهو باطل ولا صحة لما عاب به الطاعن الحكم المطعون فيه لا من جهة إنعدام الأساس القانوني له ولا من جهة مخالفته للقانون ولذا يتعين رفض الطعن .

(طعن عبد الكريم نادر اللبالي وحضرته الاستاذ احمد رشدي ضد شريف طوسون اللبالي بصفته وحضرته الاستاذ ابراهيم الهلباوي بترقم ١٩ سنة ٩٦ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السادة العزة محمد لبيب عليه باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحلاد فهمي بك وعلى حيدر حجازي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد توفيق ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٩٢

١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦

مقاسة . شرطها . (المادة ١٩٢ مدني)

المبدأ القانوني .

المقاسة القانونية التي تحصل بدون علم المتعاملين متى كان كل منهما دائناً ومديناً للآخر يشترط فيها أن يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون كل من المتعاملين دائناً أصيلاً ومديناً أصيلاً للآخر . وإذن فلا تجوز المقاصة في دين على الوصي شخصياً لدائن القاصر المشمول بوصايته ولا في دين على القاصر لدائن الوصي عليه ولا في دين مستحق على الدائن لموكل المدين أو لكفيله ولا فيما لمدين شركة قبل أحد الشركاء المساهمين ولا فيما لدائن تركة قبل أحد الورثة ولا فيما لأحد الورثة قبل أحد دائني التركة .

المحكم

« من حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف قد خالفت القانون بقضائها بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن بصحته لانها امتنعت عن الاخذ بحكم المقاصة القانونية التي تمت بين ما حكم به

على خصيمته الست ايزايل ميشيل نعمان بحكم محكمة طنطا الابتدائية المؤرخ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٢٨٧ سنة ١٩٣١ وأصبح حقا شخصيا للطاعن بمقتضى التنازل الحاصل له في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وبين ما يساويه مما حكم به لهذه الخصيصة على تركة المرحومة الست صوفيه بحكم محكمة طنطا الابتدائية المؤرخ في ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ في القضية رقم ٢٧١ سنة ١٩٢٦ والمؤيد استئنافيا بحكم ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ في الاستئناف رقم ١٤٧ سنة ٤٦ قضائية معتمدة في ذلك على أن هذا الدين الأخير هو الاختصاص الذي أخذته صاحبه على هذه التركة لا يقبل التجزئة قانونا مع انه متجزئ طبق ما رأته محكمة الاستئناف في حكمها الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ المتقدم الذكر وإذا جرى بين الورثة وقعت المقاصة بين الدينين بقدر أصغرهما ويقول الطاعن زيادة على ذلك انه لا يمنع من هذه المقاصة أن يكون الدين الأول المحكوم به للست أوجيني قد أصبح حقا شخصيا للطاعن دون ولديه لأنه وهو صاحب الحق فيه قد أراد هذه المقاصة له ولولديه المشمولين بولايته ولا مصلحة لخصيمته في الاعتراض على وقوع هذه المقاصة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بقوله « بما انه لا محل لاجراء المقاصة بين الدين » « الثابت على المستأنفة (أي المدعى عليها في الطعن) « بالحكم الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ في « القضية رقم لصالح الست أوجيني أمين « « الرئيس والمتنازل عنه منها إلى المستأنف عليه « « شخصيا (الطاعن) وبين القدر الذي « « يساويه من دين المستأنفة على تركة المرحومة « « الست صوفيه نعمان التي من ضمن ورثتها « « المرحومة الست ماري خوري موروثة المستأنفة «

اعتبار ان أحدهما يكون قد دفع الآخر كتعبير بعض الفقهاء . فالتنازل الحاصل من الست اوجيني عن الدين المحكوم به لها على الست ايزايل ومن معها قد وقع للطاعن شخصيا أما الدين الثاني المطلوب للست ايزايل فهو مطلوب من تركة المرحومة الست صوفية ومع كثير من التجارز فهو مطلوب أيضا من الطاعن وولديه وليس لولديه هذين دين مافي ذمة الست ايزايل .

« وحيث ان بناء الحكم المطعون فيه على هذا الأساس المطابق للواقع لاخطأ فيه من جهة القانون لأن المقاصة المدعاة التي لم ير هذا الحكم حلا للأخذ بحكمها في الدعوى هي المقاصة القانونية التي تحصل بدون علم المتعاملين بمجرد أن يكون كل منهما دائئا ومدينا للآخر (المادة ١٩٢ من القانون المدني) فشرطها أن يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون كل من المتعاملين أصيلا دائئا ومدينا للآخر فلا تجوز المقاصة في دين على الوصي شخصيا لدائن القاصر المشمول بوصايته ولا في دين على القاصر لدائن الوصي عليه ولا في دين مستحق على الدائن لموكل المدين أو لكفيله ولا فيما لمدين شركة قبل أحد الشركاء المساهمين ولا فيما لدائن تركة قبل أحد الورثة ولا فيما لأحد الورثة قبل أحد دائتي التركة .

« وحيث ان قول الطاعن انه وهو صاحب الحق شخصيا في الدين المتنازل له عنه من الست اوجيني يجوز له أن يعتبر هذا التنازل حاصلا له ولولديه وانه لاوجه لخصيمته في معارضته في ذلك -

هو قول يشهد على صاحبه بعدم توافر التقابل في الدينين ويمنع من المقاصة القانونية بينهما لأنه هو لا يستطيع انقاذه جبرا على خصيمته ولا يستطيع القضاء انقاذه عليها جبرا كذلك .

« وحيث انه لا عمل بعد ذلك لبحث أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بما استورد اليه الحكم

« عليه بصفته الثابتين بالحكم الصادر من محكمة »
 « طنطا الكلية الأهلية بتاريخ ١٠ مايو سنة »
 « ١٩٢٨ والمؤيد استئنافا بتاريخ ١٢ فبراير »
 « سنة ١٩٣٠ كانه لا عمل لطلب شطب »
 « الاختصاص المسجل في ٢١ اغسطس سنة »
 « ١٩٣٣ برقم ٣٠٤٥ المأخوذ من المستأنفة »
 « ضمنا لتففيذ الوصية على بعض أطيان تركة »
 « الست صوفية نعمان المذكورة ومن ضمنها »
 « حصة مورثة المستأنف عليها ، وذلك لأن »
 « دين المستأنفة مترتب على تركة الست صوفية »
 « وأما دين المستأنف عليه فهو مستحق له بصفته »
 « الشخصية على المستأنفة ولهذا لاخيرة بصفتها »
 « دائنة للتركة المذكورة أن تقاضى دينها من كل »
 « جزء من أعيان التركة فاذا سدد لها أحد المستحقين »
 « لهذه التركة بعض دينها فلا يمنع هذا من أن »
 « تستوفي باقي الدين من أي جزء من أجزاء التركة »
 « التي هي ضامنة بأجمعها لجميع الدين وليس للمستحق »
 « في التركة أولأى شخص أجني عنها أن يلزم »
 « المستأنفة بالتنازل عن حقها في التففيذ على بعض »
 « أعيان التركة في نظير ما يدفعه من الدين المستحق »
 « على التركة الا برضاها اذ ان هذا الدين لا يتعدى »
 « إلى شخص الوارث بل يبقى مترتبا على نفس »
 « التركة حتى سداذه كاملا وبما ان المستأنفة »
 « لم تقبل ان تتنازل عن اختصاصها على الحصة التي »
 « تكون قد آلت إلى المستأنف عليه بصفته من »
 « أعيان التركة »

« وحيث انه يبين من هذا الذي قل عن الحكم المطعون فيه انه لم يعتمد في القول بعدم جواز المقاصة القانونية بين ذينك الدينين على ان دين الوصية غير قابل للتجزئة بين ورثة الوصية وانما يبق على عدم قيام الدينين على وجه التقابل بين الطرفين فلم تقع المقاصة بقدر الأقل منهما على

حيث كان يجب ان يكون التوكيل الصادر له منصوصا فيه على تحويلة هذا الحق .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على التوكيل الصادر من المدعين الثلاثة الاولين انه حرر ببغداد في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ وعلى التوكيل الصادر من المدعية الرابعة انه حرر في استامبول في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ وانه قد نص في كليهما على توكيل محاميهم المذكور في القضايا التي ترفع امام المحاكم الاهلية والشرعية والمختلطة بسائر انواعها ودرجاتها والمحكمة ترى من هذا السياق ومن ظروف تحرير هذين التوكيلين في بلد اجنبي ان دلالتها على ان التوكيل يشمل الحق في تقرير الطعن بالنقض وقد تأيد هذا النظر بالتوكيلين المقدمين اخيرا . ولذا ترى المحكمة ان تقرير الطعن في هذه الدعوى الذي باشره الاستاذ يوسف دبانه لم يضر من غير ذي صفة ولذا يتعين رفض هذا الدفع

« وحيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا :

« وحيث ان الطعن بني على ثلاثة اوجه - الاول - مخالفة القانون وعدم كفاية الاسباب بالنسبة لاثبات التأجير من الباطن وفي شرح هذا الوجه يقول الطاعنون ان محكمة الاستئناف ذكرت بحكمها المطعون فيه « ان التأجير من المستأفق ضده الثاني (سلطان عبدالوهاب) للخمسة الاخيرين ثابت من اقرار المؤجر والمستأجرين منه بعقود السلفيات وقد اجاز عقد الايجار الاصل الصادر من المستأفنين (المدعين في الطعن) للمستأفق ضده الثاني التأجير من الباطن كما ثبت من عقد الاتفاق المؤرخ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ المقدم من المستأفق ضده الثاني ما يفيد ان وكيل المستأفنين قد اعتمد السلف موضوع النزاع للمستأجرين من الباطن - فجاء اعتماد محكمة الاستئناف في اثبات التأجير من الباطن (٢)

المطعون فيه خاصا بجواز تجزئة دين الوصية على ورثة الوصية وعدم جوازها وبجواز تجزئة الاختصاص وعدم جوازه لانه غير مجد في صورة الدتوى الحالية اكتفاء بقيام الحكم على عدم توافر التقابل بين الدينين كما سبق الذكر .

(طعن خا خورى اقتدى عن نفسه وبصفته وحضر عنه الأستاذ ادوار بك قصيرى ضد الست ايزايل ميشيل نعمان وحضر عنها الأستاذ عبده الحديدي رقم ١٩ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

١٩٣

٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٦

نقض وإبرام - التقرير به - توكيل عام لهذا الغرض - شرط قبوله . (المادة ١٥ من قانون محكمة النقض)

المبدأ القانوني

إذا كان نص التوكيل مقصوراً على القضايا التي ترفع أمام المحاكم الاهلية والشرعية والمختلطة بسائر انواعها ودرجاتها ورأت محكمة النقض من ظروف تحرير هذا التوكيل في بلد اجنبي انه يخول حق التقرير بالطعن بطريق النقض أيضاً فان لها أن تعتبر الطعن المقرر به بمقتضى هذا التوكيل حاصل من ذي صفة ومقبولا شكلا .

المحكمة

« حيث ان النيابة طلبت بمذكرتها عدم قبول الطعن المرفوع من الأستاذ يوسف دبانه المحامي بالنسبة للمدعين الاربعة الاولين قائلة ان التوكيلين الصادرين له منهم لا يخولانه حق التقرير بالطعن بالنقض لان حدود الوكالة المدونة بهما مقصورة « على القضايا التي ترفع امام المحاكم الاهلية والشرعية والمختلطة بسائر انواعها ودرجاتها » وان هذا النص لا يتسع لرفع النقض من الوكيل المذكور

على اقرار المستأجر الاصل والمستأجرين منه مخالفا للقانون لأن المدعين بصفقتهم دائتين ممتازين يعتبرون من الغير ومثل هذا الاقرار لا يحتج به عليهم ويقول الطاعنون انهم بينوا للحكمة بأن ما جاء عرضا بعقد ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بأن السلفة اعطيت للمستأجرين من الباطن لا يعتبر اعترافاً قضائياً وإنما هو خطأ يجوز تصحيحه وأنهم أوردوا جملة أدلة على ضرورة التأجير من الباطن الى هؤلاء المقترضين أهمها أن عقود التأجير من الباطن لم تقدم في الدعوى ولا في التحقيقات الادارية وانه ثبت من محضر الحجز الاداري الذي أوقته المديرية أن الشيخ سلطان عبد الوهاب هو الواضع اليد على الاطيان المنزرعة قطناً وأن هذا المحضر يثبت خطأ ماورد بعقد ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وبالرغم من كل هذا لم يستعرض الحكم المطعون فيه الادلة المقدمة منهم لاثبات ضرورة التأجير من الباطن وبذلك يكون الحكم باطلا لعدم كفاية الاسباب .

« وحيث ان هذا الوجه مردود لأن ما ادعاه الطاعنون من أن محكمة الاستئناف لم تعتمد في اثبات التأجير من الباطن الا على اقرار المستأجر الاصل والمستأجرين منه الوارد بعقود السلفيات غير صحيح وذلك لأنه ظاهر مما سبق ايراده من أسباب الحكم المطعون فيه انه اعتمد في ثبوت التأجير من الباطن على هذا الاقرار وعلى ماخوله عقد التأجير الصادر من المدعين للمستأجر الاصل من جواز التأجير من الباطن وعلى ما جاء بعقد الاتفاق المؤرخ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ حيث تضمن أن وكيل الطاعنين قد اعتمد السلفيات للمستأجرين من الباطن وعلى ذلك فما حصلته محكمة الموضوع من فهم الواقع في هذا الأمر سائق ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

« وحيث ان ما ادعاه الطاعنون من عدم

كفاية أسباب الحكم المطعون فيه في الرد على ضرورة التأجير من الباطن فردود أيضا لأنه ظاهر مما تقدم أن الحكم بعد أن استظهر قيام الدليل على صحة التأجير من الباطن لم يكن في حاجة الى الرد على دعوى ضرورة التأجير لأن الصورية المزعومة تكون متفية بتاتا مع قيام الدليل الكافي على صحة التأجير من الباطن .

« وحيث ان الوجه الثاني من أرجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٢٩ التي تنص على أنه لا يجوز أن تعطى سلفة على زراعة أكثر من عشرة أفدنة بشرط ألا تزيد مساحة ما في حيازة الزارع الواحد من الاطيان على ثلاثين فدانا سواء كان ذلك بطريق الملكية أو بطريق الايجار اذ أن وزارة المالية قد أقرضت المدعى عليهم الخمسة الآخرين في الطعن سلفيات على زراعات تتراوح بين ٢٣ و ٢٥ فدانا فلما تمسك المدعون بطلان هذه السلفيات قرر الحكم المطعون فيه ردا على ذلك بأن القيود التي ذكرت في المادة المذكورة إنما وضعت لصالح الخزانة والتوصل لحسن توزيع الاحتياطي الزراعي لمصلحة الزراع وان مخالفتها من وزارة المالية لا يترتب عليه أي بطلان وذلك بالرغم من أن هذا المرسوم نص في المادة السابعة منه على أن حق رفع العشرة الأفدنة المنصوص عليها في المادة الثالثة الى ثلاثين فدانا محول لمجلس الوزراء وانه بناء على ذلك تكون عقود السلفيات التي باشرتها وزارة المالية والمتضمنة اقراض المدعى عليهم المذكورين مبالغ على زراعات تزيد مساحتها على العشرة الافدنة من غير ترخيص مجلس الوزراء وقعت باطلة لمخالفتها للمرسوم بقانون السالف الذكر وانه من ثم لا يجوز لوزارة المالية أن تمسك بالامتياز المنصوص عليه بالمادة

١٩٤

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦

حيازة . دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . حق ارتفاق
على مسقى في يد المدعى عليه . لا يكون موضوعاً
لدعوى استرداد الحيازة .

المبدأ القانوني

إن دعوى استرداد الحيازة تستلزم بطبيعتها
وقوع أعمال عنف وقوة مادية تكون قد
سلبت حيازة مادية أيضاً . وهي بهذه المثابة
لا يمكن أن يكون موضوعاً إعادة مسقى أو
مصرف هدمهما المدعى عليه ويدعى المدعى
أن له حق ارتفاق عليهما إذا كان هذا المسقى
أو المصرف اللذان هما محل حق الارتفاق
مقطوعاً بأنهما في يد المدعى عليه .

المحكمة

بما أن الوجه الأول من وجهي هذا الطعن
يتلخص في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في
تطبيق وتأويل القواعد القانونية الخاصة بدعوى
استرداد الحيازة ويتلخص الوجه الثاني في أن الحكم
أخطأ أيضاً في تطبيق وتأويل المادة ٢٦ من قانون
المرافعات .

ويقول الطاعنان في شرح الوجه الأول
أن خصميها إنما رفعوا دعوى استرداد حيازة
لادعوى منع تعرض ودعوى استرداد الحيازة
تقتضي وجود حيازة مادية فعلية لنفس العقار
وإن يحصل طرد رافع الدعوى بوسائل عنف
تقع مباشرة على شخصه أو على عقاره بطريق
مباشر وكل هذا لم يحصل إذ أن ما اسند للطاعنين
كان فقط أنهما تصرفا في مسقى لهما بمنع خصميها
من الري منها وهذا لا يعتبر من أعمال العنف التي
تقتضي دعوى استرداد الحيازة ويقول الطاعنان

السادسة من هذا المرسوم بالنسبة للمبالغ المقترضة
» وحيث أنه لا نزاع في أن وزارة المالية
باقراضها المدعى عليهم الخمسة الآخرين في الطعن
مبالغ على زراعة تزيد مساحتها على العشرة
الأقدنة لكل منهم من غير ترخيص مجلس الوزراء
قد خالفت نص المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٢٩
إلا أنه يلاحظ أن الطاعنين باعتبارهم المؤجرين
الأصليين لم يمسهم ضرر من هذه المخالفة وذلك
لأن محكمة الموضوع أثبتت على الطاعنين قبولهم
لهذه السلفيات بمقتضى عقد ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠
ولذا يتعين رفض هذا الوجه .

» وحيث أن الوجه الثالث من وجوه الطعن
يتحصل في أن بالحكم المطعون فيه بطلاناً لعدم
اشتماله على أسباب رفض الدعوى قبل المستأجرين
من الباطن وهم الخمسة الآخرون من المدعى عليهم
في الطعن لأنه إذا ثبت أنهم مستأجرون من الباطن
فهذا لا يمنع من إلزامهم بإيجار الأطنان التي زرعوها
» وحيث أن هذا الوجه غير صحيح لأنه تبين
من الاطلاع على صحيفة الدعوى الابتدائية أن
الطاعنين لم يطالبوا المستأجرين من الباطن بأجرة ما
كما يزعمون وإنما طلبوا الحكم لهم بالمبلغ السابق
يأته قبل المالية وقبل هؤلاء المستأجرين مؤسسين
دعواهم على أن اجراءات السلفيات وقعت باطلة
وأن لهم حق الامتياز على الحاصلات الناتجة من
الأرض المؤجرة وقالوا أن المالية استولت على
المبلغ المذكور بغير حق وطلبوا الحكم لهم برده
ولذا يتعين رفض هذا الوجه .

(طعن ورثة المرحوم الشريف عبد الله بلشا وحضر عنهم
الاستاذ يوسف دباه ضد وزارة المالية وآخرين رقم ٢١ سنة
٦ ق بالهيئة السابقة)

في شرح وجه الخطأ في تطبيق وتأويل المادة ٢٦ من قانون المرافعات انهما تمسكا أمام محكمتي أول وثاني درجة بأن خصميهما يرويان من المسقى محل النزاع بطريق الاستئجار منهما وهذا يسقط حقهما في رفع دعوى استرداد الحيازة التي وإن جاز رفعها على الغير إلا أنه قطعاً لا يجوز رفعها على نفس المؤجر ولكن كلا المحكمتين قضت خطأ بجواز رفع دعوى استرداد الحيازة من المستأجر على المؤجر « وبما أن ماساقه الحكم المطعون فيه وكان موضوع الوجه الأول من وجهي الطعن هو ما يأتي » « وحيث أن محامي المستأجرين دفع بعدم قبول » « دعوى استرداد الحيازة لأن المسقى المهدومة » « مملوكة لهما وداخلة ضمن أطيانهما ولأن » « المستأقف عليهما لا يضعان اليد وضعا ماديا » « حقيقيا على المسقى المهدومة »

« وحيث أنه يجب التفرقة بين حيازة الشيء » « المادى وهو العقار وحيازة الحق وهو شيء » « معنوى فإن المستأقف عليهما وإن كانا لا يملكان » « الأرض التي تربيها المسقى المهدومة إلا انهما » « يتمتعان بحق الرى من المسقى المذكورة وهذا » « الحق قابل للتسلك بوضع اليد ومن ثم يصح » « أن يكون محلا للحيازة ولكافة دعاوى وضع » « اليد بأنواعها الثلاثة ومن أجل ذلك تكون » « دعوى الاسترداد مقبولة ويكون الحكم » « المستأقف في محله ويتعين تأييده »

« وبما أن هذا الذى أخذ به الحكم لا يتفق مع القواعد الفقهية المستقرة فإن دعوى إعادة وضع اليد أو إعادة الحيازة التي شاء المدعى عليهما في الطعن وهما المدعيان أصلاً أن يسلكاها في مقاضاة خصميهما - هذه الدعوى بطبيعتها تقتضى قبل كل شيء وقوع أعمال عنف وقوة مادية سلبت حيازة مادية أيضاً وهذا ما لا يتصور في الدعوى المرفوعة إذ العين التي عليها حق الرى

الذى يستمسك به المدعى عليهما في الطعن ليست في حيازتهما المادية أما أن المدعى عليهما يعلبان الوضع بالادعاء بحصول سلب قهرى لحيازة معنوية لحق الارتفاق الذى يملكانه فأمر غير سائغ قانوناً مادامت الحيازة المادية لموضع حق الارتفاق مقطوعاً بأنها في يد الخصم ومادام لا نزاع في أن الدعوى هي دعوى استرداد حيازة .

« وبما أنه يبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون حين قضى بتأييد الحكم المستأقف ويتعين إذن نقضه ولا حاجة بعد هذا لبحث الوجه الثانى من وجهي الطعن :

« وبما أن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها . » « وبما أن دعوى استرداد الحيازة المرفوعة أصلاً غير مقبولة للأسباب التي سبق سردها

(طعن الدكتور عبدالعزيز البندارى لعدلى وأخرى وحضر عنهما الاستاذ محمد كامل البندارى ضد احدافدى طلعت وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد السلام بك زكى رقم ٤٠ سنة ٦ في بالهيئة السابقة)

١٩٥

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦

١ - نزع ملكية - قانون نزع الملكية الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ المعدل في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ . مفاده . حق المالك المنزوعة ملكيته في وضع يد على العين واستقلالها ودفع كل تعد يمس هذا الحق لفاية صدور قرار الاستيلاء عليها .

٢ - سبب الدعوى . الاعتراض على تغيير سبب الدعوى . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع . إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .

المبادئ القانونية

١ - إن الاستفادة من نصوص قانون نزع الملكية الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ المعدل في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ أنه وإن اعتبر نازع الملكية مالكا للعين المنزوعة ملكيتها

من يوم نشر المرسوم بغير حاجة إلى إشهار إلا أن حق المالك المنزوعة ملكيته في وضع يده على تلك العين والاتفاق بثمنها باق له لغاية صدور قرار وزير الأشغال بالاستيلاء عليها . فلهذا المالك أن يستثمرها بنفسه أو أن يؤجرها لغيره ، وله - في سبيل حماية وضع يده في هذه المدة - الحق في أن يدفع كل تعد يمس ارتفاعه بها سواء أكان مصدره نازع الملكية نفسه أم غيره .

٢ - الاعتراض على تغيير سبب الدعوى يجب ابداءه أمام محكمة الموضوع . فإذا لم يد أمامها سقط الحق في إيدائه لدى محكمة النقض .

المحكمة

« حيث أن الطعن بني على سببين يتلخصان فيما يأتي :- السبب الأول - خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون للأوجه الآتية :- أولاً - ذكر الحكم المطعون فيه أنه لا يترتب على نزع الملكية حرمان المالك من الارتفاع إلا من تاريخ دفع الثمن أو إيداعه أو من تاريخ الاستيلاء على العين فعلاً وبناء على ذلك قضى بالريع على الطاعة إلى تاريخ صدور الاستيلاء فيكون الحكم قد خالف أحكام المادة الخامسة من قانون نزع الملكية التي تقضي بأن يصبح نازع الملكية مالكا للعين من يوم نشر المرسوم وينبني على ذلك أنه لا يصبح إلزام الطاعة بالإيجار بعد تاريخ تملكها للعين ، وأنه على فرض أن المالك (المدعى عليه) كان يستحق إيجاراً فلا يصح أن يتعدى استحقاقه له تاريخ إيداع الثمن قضاء الحكم المطعون فيه بغلة العين إلى تاريخ الاستيلاء . جاء مخالفاً لأحكام المواد ١٧ و ١٨ و ٢١ من

القانون المذكور - ثانياً - اعتبرت المحكمة أن إيداع الثمن من الطاعة كان غير قانوني وغير مبرر مع أن شروط محضرة حررت وفقاً لقانون نزع الملكية قد صرحت الطاعة بصرف مبلغ ١٠٢٤٩ جنيتها وهو الذي قدرته ثمناً للعين بعد استيفاء شروط المادة الثامنة من قانون نزع الملكية وطلبت إيقاف صرف الباقي وهو ستة آلاف جنيه وكمر حتى يفصل نهائياً في المعارضة المزمع رفعها منها وقد رفعت الطاعة معارضتها في الميعاد القانوني . ثالثاً - أخطأ الحكم إذ قضى بالمبلغ المحكوم به على اعتبار أنه ريع للأرض مع أن المدعى عليه في الطعن طلب في درجتي التقاضي أن يحكم له بأجرها - السبب الثاني - مخالفة الحكم المطعون فيه للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات وفي تفصيل هذا السبب نقول الطاعة أن بأسباب الحكم عدة عيوب مبطله له حاصلها - أولاً - أن الحكم لم يذكر في وقائع الدعوى ولا في أسبابه دفاع الطاعة وبالتالي لم يرد عليها ولم يبين وجهة نظر الحكم الابتدائي الذي قضى بتعديله لكي يعرف أن المحكمة اطلعت على رأى طرفي الخصومة وعلى رأى محكمة أول درجة وفصلت في كل ذلك - ثانياً - أن الحكم بني على حثية واحدة قامت هي نفسها على وقائع غير صحيحة فهو بذلك غير مسبب ونقول الطاعة في بيان ذلك أن الحكم ذكر أن الطاعة اشترطت في محضر الإيداع شروطاً تجعل الصرف متعذراً أو موقوفاً على إرادتها منها أن المبلغ المودع لا يصرف إلا طبقاً لما يحكم به نهائياً في المعارضة المزمع رفعها منها والمعارضة لم ترفعها إلا بعد أكثر من ستة من تاريخ الإيداع قالت المحكمة ذلك مع أن المعارضة رفعت في ميعادها .

ولهذين السببين طلبت الطاعة نقض الحكم المطعون فيه وتأيد الحكم الابتدائي الخ .

« وحيث انه عن الوجه الأول فان قانون نزع الملكية الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٧ المعدل في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ قد نص في المادة الخامسة منه على ان نشر الأبر العالي الصادر بنزع الملكية في الجريدة الرسمية يترتب عليه في صالح نازع الملكية نفس التأمج التي تترتب على عقد انتقال الملكية وألزم هذا القانون نازع الملكية بأن يودع بخزانة المحكمة المختصة الثمن الذي قدره الخبير وقرر أنه لدى إطلاع وزير الاشغال على شهادة إيداع الثمن يصدر قرارا بالاستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته ويعلن هذا القرار لنوى الشأن مع تكليفهم بالتخلي عن العقار في ميعاد خمسة عشر يوما ومتى انقضى هذا الميعاد يجوز أخذه ولو بالقوة .

« وحيث ان الذي يستفاد من نصوص هذا القانون أنه وإن اعتبر نازع الملكية مالكا للعين المنزوعة ملكيتها من يوم نشر المرسوم بغير حاجة الى إشهار الا ان وضع اليد على تلك العين والاتضاع بثمرتها لغاية صدور قرار الاستيلاء يبقى الحق فيها للمالك المنزوعة ملكيته فله ان يستمرها بنفسه أو ان يؤجرها وفي سبيل حماية وضع يده في هذه المدة قد خوله التانون الحق في دفع كل تعديمس انتفاعه بتلك العين سواء أكان مصدره نازع الملكية نفسه أم فردا من الأفراد

« وحيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه ان العين المنزوعة ملكيتها كانت من قبل نشر المرسوم تحت يد الطاعة بطريق الاستيجار وأنها سددت أجرتها للدعي عليه في الطعن الى آخر ابريل سنة ١٩٣٣ أى الى ما بعد تاريخ نشر المرسوم بأكثر من ثلاثة أشهر وان الطاعة لم تنازع في أحقيته لتلك الأجرة عن هذه المدقوان الاستيلاء الرسمي لم يتم الا في ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٤ فليس للطاعة إذن الحق في ان تنفع بغير مقابل

بالعين المنزوعة ملكيتها من بعد تاريخ تسديدها لأجرتها الى تاريخ الاستيلاء عليها ومن ثم فلا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قرر ان للدعي عليه الحق في مقابل الانتفاع عن المدة من أول مايو سنة ١٩٣٣ لغاية ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٤ وهو تاريخ الاستيلاء بعد ان قرر من قبل ان نزع الملكية لا يترتب عليه حرمان المالك من الانتفاع بالعين إلا من تاريخ دفع ثمنها أو من تاريخ الاستيلاء عليها فعلا - ومتى تقرر ذلك فلا محل للبحث في كل ما يتعلق بالايدياع .

« وحيث ان ما زعمته الطاعة من ان المدعي عليه في الطعن انما كان يطالب بايجار الأرض قضى له الحكم المطعون فيه بمقابل الانتفاع مع انه لا يجوز تغيير سبب الدعوى فردود لانه ثابت من الأوراق ان المدعي عليه رفع دعواه يطالب بالأجرة فلما حكمت له محكمة اول درجة بفائدة الثمن على انه مقابل ثمرة العين استأنف طالبا تعديله والحكم له بمقابل غلة العين الى تاريخ الاستيلاء او بفائدة الثمن الذي قدره الخبير .

« وحيث ان الواقع ان المحكمة لم تغير سبب الدعوى وعلى فرض ان هناك تغييرا في هذا السبب فان الطاعة لم تعترض عليه عند ابداء طلباتها امام محكمة الموضوع فلا حق لها ان تثير ذلك أمام محكمة النقض .

« وحيث انه فيما يتعلق بماعدا ذلك بما جاء بتقرير الطعن فانه بما سبق ايراده عن السبب الأول من ان الحكم المطعون فيه تستقيم نتيجته على ما به من الأسباب القانونية وعلى ما ذكر بحكم هذه المحكمة من الأسباب التي جماعها ان المنزوعة ملكيته مستحق ثمرة العين لغاية تاريخ الاستيلاء - لا ترى المحكمة بعد ذلك محلا لمناقشة الطاعة في باقي أقوالها .

(طعن وزارة التجارة والصناعة ضد ابراهيم شفيق افندي صفته وحضرته الاستاذ محمد ابو الخير رقم ٢٩ سنة ١٩٣٦ بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٩٦

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥

- ١ - وقف - حكم المحكمة الشرعية بقبعة أعيان معينة للوقف - وحصول التصرف فيها بهذه الصفة من استبدال وغيره - مراجعتها لكتب الوقف - صيرورة هذا الحكم نهائياً - اكتسابه لقوة الشيء المحكوم فيه - عدم جواز العودة لبحث النزاع أمام المحكمة الأهلية -
- ٢ - التزامات - أواسى - دخولها ضمن الأعيان الموقوفة - انحلال الالتزامات عنها - وتبريها بفائض الالتزام - بقاء أواسى الموقوفة بحالتها - استمرار وضع يد نظار الوقف بصفتهم عليها - اعتبارها وقف لملك -

المبادئ القانونية

- ١ - إذا حكم ابتدائياً وانهائياً من القضاء الشرعى وله سلطة الحكم في ذلك بأن أرضاً معينة هي تابعة لوقف معين وأثبت أن الناظر استبدل بعض أجزاء من هذه الأرض نقاذاً لهذا الحكم وتصرف فيها من تاريخ الحكم باعتبارها وقفاً كما تعلق بها حق الغير أيضاً وبعد أن بحثت المحكمة الشرعية في كتب الوقف التي تقدمت إليها وخرجت من هذا البحث إلى تبعية الأرض للوقف فلا يمكن للمحكمة أن تسمع نزاعاً سبق نظره المحكمة الشرعية في حدود اختصاصها ولخصته من كل وجه بكافة الطرق الشرعية .
- لأن الحكم الشرعى يحوز في هذه الحالة قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لهذه الأرض بالذات .
- ٢ - إذا كانت الأعيان الموقوفة داخلة في حجج الوقف أصلاً وكانت من ضمن التزامات الواقف الأصلي وأواسيه فتبقى

موقوفة مهما انحلت الالتزامات وعوض عنها بفائض الالتزام لأن الفائض لم يكن إلا حقاً شخصياً رتب لأصحاب الالتزامات بدل الفائدة التي كانت تعود عليهم من تحصيل الضرائب بخلاف أواسى التي كانت تعطى لهم ولعائلاتهم وما دامت أواسى مازالت موجودة بحالتها من تاريخ وفاة الواقف للآن وهي تحت يد النظار يديرونها ضمن أعيانه بدون أن توزع على الورثة وكون بعضها قد نقل باسم بعض الورثة أو غيره فهذا لا يغير من طبيعتها من وقف إلى ملك مادام وضع يد النظار على الوقف كان بإقرارهم بصفتهم هذه لا بصفتهم ملا كما ولم توزع هذه الأعيان على الورثة .

المحكمة

من حيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان المرحوم الشيخ محمد أبى الانوار السادات أوقف بحجة شرعية مؤرخة ٨ القعدة سنة ١٢٠٩ هجرية جميع أملاكه ومرتباته على نفسه ثم من بعده على أولاده وبعد ذلك على عتقائه وجعل النظر لنفسه وبعده للأرشد فالأرشد من أولاده والأرشد فالأرشد من عتقائه واحتفظ لنفسه بالشروط العشرة ومن ضمن الأعيان الواردة في هذه الحجة الجنة المعروفة بجنة المنصورة الكائنة بروضة مصر القديمة وفي ١٨ رمضان سنة ١٣١٨ جمع كتب وقعه في كتاب واحد وقد جاء في هذا الكتاب الجنة بالساقفة الذكر وذكر أيضاً في هذا الكتاب بان كل من

كان موجوداً أو يوجد للواقف من أقاربه عصبه كان
أو ذوى رحم لا ينتظر ولا يتحدث ولا يستحقهم
وذريتهم من بعده الخ... وبمحجة مؤرخة ٢٤ القعدة
سنة ١٢١٨ أشهد على أنفسهما أخواه الشقيقان
السيد الشريف يحيى والسيد الشريف أحمد أنهما
صدقا على حجة الأيقاف في جميع كل ما يتعلق به
من حصص التزم بالقرى المصرية ورزق أطيان
وعقار وجدار والمشروح ذلك كله في كتاب
التغير المؤرخ ١٨ رمضان سنة ١٣١٨ الذى نص
فيه على عدم إدخالهما في الوقف السابق واللاحق
وبمحجة مؤرخة ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٢٠ أوقف
الشيخ محمد أبو الأنوار حصة قدرها عشرة قراريط
في كامل أرض بناحية كفر المنصورة وحصة
قدرها ثمانية قراريط في الناحية المذكورة وحصة
قدرها أربعة قراريط في أراضي ناحية أشليم .
وبمحجة مؤرخة أول رجب سنة ١٢٢٠ أوقف
الشيخ محمد أبو الأنوار السادات حصة قدرها
ثمانية قراريط بناحية كفر المنصورة وهذه الحصة
آلت لوقفه من الست صالحة خاتون بموجب
الاسقاط الشرعى المؤرخ ١٤ جمادى الآخرة
سنة ١٢٢٢ . وبمحجة مؤرخة ١٥ المحرم سنة ١٢٢٢
الحقت الست حفظة خاتون زوجة السيد محمد
أبى الأنوار وقفها بوقف زوجها المذكور بعد
أن أوقفته بمحجة الأيقاف المؤرخة أول رجب
سنة ١٢١٨ ويشتمل على حصة قدرها ستة قراريط
بكامل أراضي ناحية ميت مزاح . ولما توفى السيد
محمد أبو الأنوار السادات تنصب بعده على أوقافه
السيد أحمد أبو الأقبال السادات بتقرير مؤرخ
٨ رجب سنة ١٢٣٠ ثم تولى بعده السيد شهاب
الدين أبو النصر بتقرير نظر مؤرخ ١٨ ربيع أول
سنة ١٢٧٣ ثم تولى بعده السيد أحمد عبد الحالى
السادات مورث المستأقنين بتقرير نظر مؤرخ

١٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ واستمر ناظرا
على هذه الأوقاف الى أن رفعت الست فضيلة
بنت عبد الله دعوى تطلب أحقيتها في النظر
والاستحقاق ولما توفيت حل محلها ولداها حسن
أفندى غالب والست هوى واستمر في الدعوى
طالبين ما طلبته الست فضيلة فحكمت محكمة مصر
الابتدائية الشرعية بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٣
باستحقاق الست هوى وأخيها حسن أفندى غالب
لربيع وقف السيد محمد أبى الأنوار المعين بكتانى
الوقف السالى الذكر وانحصار ريعه فيهما
وباستحقاقها للنظر وبرفع يد مورث المستأقنين
عن أعيان الوقف المذكورة التى منها المحدودان
المذكوران في الدعوى وتسليمهما للمدعية . وقد
تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية ونظرا
لأن الست فضيلة كانت أجرت أرض الوقف الى
الحواجة سيمون كراسر وآخر فرفع المذكور
دعوى مستعجلة أمام المحكمة المختلطة بتعيين حارس
قضائى فحكمت المحكمة بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٠٤ بتعيين
الحواجة بوزلا كى حارسا قضائيا وفي نوفمبر سنة ١٩٠٤
رفع مورث المستأقنين على أثر تعيين الحارس القضائى
دعوى بطلان عقود الإيجار التى بنت عليها المحكمة
تعيين حارس وتثبيت ملكيته للأطيان وقد
شطب هذه الدعوى فى ٦ إبريل سنة ١٩٠٦ ثم
تعيّن وزارة الأوقاف ناظرة فى ١٠ أغسطس
سنة ١٩٠٦ وكان تعيينها ناظرة سىا لانتقال
الحراسة اليها بحكم المحكمة المختلطة فى ١٦ ديسمبر
سنة ١٩٠٨ واستمرت وزارة الأوقاف
ناظرة الى ٢٣ إبريل سنة ١٩١١ حيث تعين
مصطفى أفندى ماهر وأخوه صالح أفندى
ناظرين فحصل صلح بين الناظرين المذكورين
وورقة السادات بعقد مؤرخ ١١ يوليو سنة
١٩١٢ اعترف فيه المستأقنون بأن الأطيان

الواردة في الحجج وقف ما عدا أطيان ناحية ميت القرشي وسلمت وزارة الأوقاف أعيان الوقف للطرفين فكان هذا الصلح سببا لعزل الناظرين وتعيين وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف من جديد فرفعت دعوى أمام محكمة المنصورة الأهلية قيدت بنمرة ٣٥٢ سنة ١٩١٥ والتي حولت لمحكمة مصر الأهلية بناء على طلب طرفي الخصومة وقيدت برقم ١٣٢٧ سنة ١٩١٦ بثبوت ملكية الوقف الى أطيان ميت القرشي التي اعترف الناظران المعزولان بأنها ملكا لاوقفا فحكمت محكمة مصر الأهلية باعتبار هذه الاطيان وقفا بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٢٣ ولكن محكمة الاستئناف ألغت هذا الحكم بحكمها الرقم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ١٤٩١ سنة ٤٠ قضائية واعتبرتها ملكا - ثم رفع الورثة الدعوى الحالية بثبوت ملكيتهم للاطيان المتنازع عليها باعتبارها ملكا لاوقفا

« ومن حيث ان المستأنف ضده دفع الدعوى بلسان محاميه أمام محكمة أول درجة بالدفعات الآتية : - أولا - عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى - ثانيا - عدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من المحكمة الشرعية - ثالثا - سقوط الحق في رفعها المضي المدة . وطلب في الموضوع رفض هذه الدعوى بناء على ان هذه الاطيان تابعة لوقف السادات لا ملك مورث المستأنفين ، فقضت محكمة أول درجة برفض الثلاث دفعات الفرعية المقدمة من المستأنف ضده واختصاص المحكمة بنظرها وبقبولها وفي الموضوع برفض الدعاوى الثلاثة وبنت حكما في رفض الدفع الاول الخاص بعدم الاختصاص على أن النزاع بين الطرفين ليس له أى أساس بأصل الوقف والخلاف بينهما ينحصر

فيما اذا كانت الأعيان المتنازع عليها تدخل ضمن الوارد في حجج الوقف أو لا تدخل وهذا خارج عن أصل الوقف وبالنسبة للدفع الثاني الخاص بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الشرعية وقد قالت المحكمة في ذلك ان النزاع بين طرفي الخصوم أمام المحكمة الشرعية كان في موضوع النظر والاستحقاق وقالت فيما يختص بالدفع الثالث الخاص بسقوط الحق آن محضر الصلح المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩١٢ يقطع سريان المدة ولم يمض من تاريخ هذا الصلح الى الآن المدة المسقطه للدعوى ، وأما فيما يختص بالموضوع فقد بحثت المحكمة في المستندات المقدمة من طرفي الخصوم وخرجت من بحثها على أن الاطيان المتنازع عليها وقف لا ملك

« ومن حيث ان المستأنف ضده تنازل أمام محكمة الاستئناف عن التمسك بالدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى وتمسك بباقي الدفع

« ومن حيث ان المستأنفين لم يعترضوا على ذلك بأى اعتراض لأنهم ليس لهم مصلحة في ذلك خصوصا والدعوى مرفوعة منهم

« ومن حيث ان الدعوى أخذت شوطا كبيرا أمام المحاكم الأهلية وهي في نهايتها قترى المحكمة قبول تنازل المستأنف ضده عن الدفع الاول الخاص بعدم الاختصاص

« ومن حيث فيما يختص بالدفع الثاني وهو عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فانه ثابت من الوقائع السالفة الذكر أن الست فضيلة بنت عبد الله عندما رفعت دعاوها على مورث المستأنفين أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية وذكرت في عريضة دعاوها ان من ضمن الأعيان الموقوفة الجنية المعروفة بغيطة المنصورة

وذكرت حدودها بالحدود الواردة في عريضة الدعوى الحالية وطلبت ضمن ما طلبت في عريضتها خلاف طلب التنظر على الوقف واستحقاقها تسليمها أعيان الوقف لتحوزها لجهة الوقف ومن ضمنها جنيته المتدورة المتنازع عليها وقد اعترف مورث المستأقنين أمام المحكمة الشرعية بأنه راضع يده على أعيان الوقف ومن ضمنها الجنيته المذكورة . وقال المحامي عنه أن بعض هذه الأعيان ملك لموكله وليست وقفها والبعض الآخر وقف لغير الواقف ويقصد بذلك أن أرض الجنيته هي وقف لغير وقف السادات وقد حكمت المحكمة الشرعية ضمن ما حكمت برفع يده عن أعيان الوقف التي منها الجنيته ضمن المحدودين المذكورين في الدعوى وتسليمها لها وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية كما سبق بيانه

ومن حيث أنه وقد حكم ابتدائياً وانتهائياً من القضاء الشرعي وله سلطة الحكم في ذلك بأن أرض الجنيته المذكورة تابعة لوقف السيد أبي الانوار السادات استبدل الناظر بعض أجزاء هذه القطعة نفاذا لهذا الحكم وصار يتصرف فيها من تاريخ الحكم الى الآن باعتبارها وقف وتعلق بها حق الغير - وبما أن المحكمة الشرعية قد بحثت في كتب الوقف التي تقدمت اليها وهي المقدمة أيضا أمام هذه المحكمة وخرجت من هذا البحث أن أرض الجنيته تابعة للوقف فلا يمكن لهذه المحكمة أن تسمع نزاعا سبق نظره المحكمة الشرعية في حدود اختصاصها وفحصته من كل وجه بكافة الطرق الشرعية وبذلك يكون الحكم الشرعي قد حاز قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لأرض الجنيته ويتعين قبول الدفع القرعي بشأن ذلك . وأما بالنسبة لباقي الأرض المتنازع عليها

فأنه لم يفصل فيها لغاية الآن من أي سلطة من السلطات القضائية وبذلك يتعين تأييد الحكم المستأقن فيما قضى به من رفض الدفع الخاص بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة لباقي الأطيان .

ومن حيث أنه فيما يختص بالدفع الثالث وهو سقوط الحق في رفع الدعوى فإنه في غير محله أيضا لأن هذا الدفع يقابله الادعاء بذلك الوقف بوضع يده المدة الطويلة وهذا غير ممكن في الوقف لأن الوقف لا يثبت لجهته الا اذا تحرر به كتاب وقف ولا يملك بمضي المدة وبذلك يكون الحكم المستأقن في محله أيضا بالنسبة لما قضى به من رفض هذا الدفع .

ومن حيث فيما يختص بالمرضوع فإن دفاع المستأقنين فيه ينحصر في أن أصل الأطيان المتنازع عليها كانت التزاما الى المرحوم السيد محمد أبي الانوار فأوقفها بحجج الايقاف السالفة الذكر ولما تبوأ محمد علي باشا الحكم ألغى الالتزامات والرزق الموقوفة وغير الموقوفة ورتب لأصحابها فوائض فمن كانت التزامات موقفا صار الفائض وقفها وأصبح للملتزم حقا شخصيا بعد أن كان عينا ويقولون أن التزامات السادات وأواسيه انحلت عنه بترتيب فوائض التزامات لها واستدلوا بذلك على الكشف الرسمي المقدم منهم وقالوا أيضا أن أواسي الملتزم بعد أن حلت عنه أعيدت لنزاعه بعد إلغاء التزامات في عام سنة ١٢٣٠ وأن علاقة الوقف بالأواسي انفصلت من سنة ١٢٣٠ بدليل أن أول كشف ظهر كان في سنة ١٢٣٠ وأن اسم الشيخ السادات الوارد في كشوفات التكليف ودفاتر التاريخ ليس السيد محمد أبي الانوار السادات ولكن يقصد به الشيخ أحمد السادات ثم أيدوا نظريتهم بكتب التاريخ وكتب المؤلفين الذين تكلموا عن الملكية العقارية في مصر وعلى كشوفات التكليف .

« ومن حيث ان المستأنف ضده خطأ نظرية المستأنفين فيما يتعلق بالالتزامات والأواشي وقال أن الوارد باسمه التكليف في دفاتر التاريخ والكشوفات هو السيد محمد أبي الأنوار السادات لأنه هو صاحب الالتزامات الأصلية وأواشيها وحتى لو فرض بأن مورث المستأنفين ومن قبله آباؤه وأجداده قد نقلوا التكليف بأسمائهم فإن هذا لا يملكهم أرض الوقف لأنهم تعينوا نظارا على هذا الوقف بالتوالي ووضعوا أيديهم على الأطيان المتنازع عليها بهذه الصفة من تاريخ توليهم النظر لغاية الآن واعترفوا بملكية هذه الأعيان للوقف في مواطن كثيرة يبنونها في مذكرتهم » ومن حيث انه لا نزاع بين طرفي الخصومة في أن الأطيان المتنازع فيها داخلة في كتب الوقف وأن الأعيان الموقوفة كانت التزاما للسيد محمد أبي الأنوار السادات وإنما الخلاف بينهما أن المستأنفين يدعون أن التزامات السيد محمد أبي الأنوار وأواشيها انحلت عنهم ورتب له بدلها فائض التزام وهذا الفائض هو نظير حق الالتزام والأواشي معا وقد توزعت التزاماته وأواشيها على الأهالي والمستأنف ضده يقول انه وان كانت الالتزامات قد انحلت وترتب لها فوائد التزام الا أن الأواشي بقيت لصاحب الالتزام وان فوائد الالتزام هي في نظير الفائدة التي كانت تعود على الملتزم بخلاف الأواشي » ومن حيث انه تبين من محضر الانتقال ومن الاطلاع على دفاتر تواريخ الجهات الكاتبة فيها الأطيان المتنازع عليها انه كان للملتزم في هذه الجهات أواشي وان هذه الأواشي باسم الملتزم وهو السيد محمد أبو الأنوار وبذلك فالأطيان المتنازع عليها كانت في الأصل أوسية للسيد محمد أبي الأنوار

« ومن حيث ان هذه الأطيان داخلة في حجج الوقف وكانت من ضمن التزامات السيد محمد أبي الأنوار وأواشيها فبقي موقوفة مهما انحلت الالتزامات وعوض عنها بفائض الالتزام لأن الفائض لم يكن الا حقا شخصيا رتب لأصحاب التزامات بدل الفائدة التي كانت تعود عليهم من تحصيل الضرائب بخلاف الأواشي التي كانت تعطى لهم ولعائلاتهم . وادعاء المستأنفين بأن أواشي محمد أبي الأنوار السادات قد انحلت عنه ووزعت على الأهالي ادعاء يناقضه الواقع إذ انها لازالت موجودة بحالتها من تاريخ وفاة السيد محمد أبي الأنوار للآن وتحت يد نظار الوقف يدبرونها ضمن أعيانه بدون أن توزع على الورثة وكون بعضها قد نقل باسم السيد احمد السادات أو غيره فهذا لا يغير من طبيعتها من وقف الى ملك لأن وضع يد السيد احمد عبد الخالق السادات ومن قبله كان بصفتهم نظارا على الوقف لا بصفتهم ملاكا يؤيد ذلك الاقرارات العديدة التي ورد ذكرها في حكم محكمة أول درجة وعدم توزيعها على الورثة

ومن حيث انه لهذه الأسباب وللأسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة والتي لا تتناقض مع هذه الأسباب ترى المحكمة ان الأطيان المتنازع عليها تابعة لوقف السادات ولذلك يكون الحكم المستأنف قد أصاب كبد الحقيقة ويتعين تأييده

(استأنف السيدة صفية هانم احمد عبد الخالق السادات عن نفسها وبصفتها وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ فريد أظنون وعن الباقي الاستاذ محمد حافظ رمضان بك ضد سعادة عبد الرحيم باشا فهمي بصفته وحضر عنه الاستاذ وهيب بك ثور رقم ١٣٣٧ سنة ١٣٧٧ قرقانة وعضوية حضرات أصحاب العزة اترقي أبو العز بك رئيس المحكمة سليمان السيد سليمان بك ومحمد محمود بك مستشارين)

١٩٧

١٠ يونيو سنة ١٩٣٦

- ١ - عقد مقاوله - عن أعمال مبانى - بمقابل اجمالى - عمل زائد عما ورد بالقدر - من غير ائتمان مالك - طلب قيمته - غير مقبول .
- ٢ - مقاوله - حق طلب الزيادة عما ورد بالقدر - شرطه - زيادة المصاريف بسبب خطأ صاحب العمل . أو إذن الاخير للمقاول باجراء اعمال زائدة .
- ٣ - اثبات - حصول زيادة في اعمال المقاوله عما ورد بالقدر - تابع للقواعد العامة - عقد المقاوله - لا يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة لاثبات هذا الاذن .

المبادئ القانونية

- ١ - إن المادة ٤١٨ مدنى تعتبر استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ مدنى . ولهذا الاستثناء حكمه فانه إذا كان المقاول قد اذعن على مقابل اجمالى aforfait للعمل الذى كلف به بعد معرفته كافة التفاصيل المتعلقة بالعمل فلا يكون له وجه في المطالبة بأى زيادة لأن عقد المقاوله يتضمن في الواقع اتفاقاً على بيع المواد الأولية للبناء وعلى أجره الصانع لها وليس للبائع أن يتمتع عن تسليم المبيع بحجة ارتفاع ثمنه بعد التعاقد على بيعه . كما أنه ليس للصانع أن يتمتع عن عمل ما تعهد به بحجة ارتفاع مصاريف الصناعة . فإذا قام المقاول بعمل زائد بدون إذن من صاحب العمل فإن المقاول يعتبر قابلاً لإجراء العمل الزائد من غير أن يحتسب له ثمناً خاصاً .
- ٢ - إن القانون لم يحرم المقاول من طلب الزيادة حرماناً قطعياً بل جعل له حق المطالبة بها في حالتين (الأولى) أن تكون مصاريف العمل قد زادت بسبب خطأ من صاحب العمل (الثانية) أن يكون صاحب

العمل قد أذن المقاول باجراء أعمال زائدة أو بتغيير في العمل المتفق عليه . والحالة الأولى نص عليها الشارع في المادة ٤١٨ مدنى أهل و ٥١٠ مدنى مختلط . والحالة الثانية نص عليها الشارع الفرنسى في المادة ١٧٩٣ مدنى . والتعليل الوحيد لا غفال الشارع المصرى النص على الحالة الثانية هو أنه وجدها داخله في نطاق القواعد العامة .

٣ - في حالة الادعاء بحصول الزيادة في مصاريف العمل بناء على إذن من المالك فإن اثبات هذا الاذن يكون خاضعاً لقواعد الاثبات العامة . فإذا كان عقد المقاوله بالكتابة فلا يجوز إثبات صدور هذا الاذن من المالك إلا بالكتابة أيضاً . والقول بغير هذا يجعل التعاقد الثابت بالكتابة وهي أقوى أدلة الاثبات قابلاً للتغيير والتبديل بأضعف تلك الأدلة وهي شهادة الشهود . كما لا يصح اعتبار عقد المقاوله نفسه كبدأ ثبوت بالكتابة لأن مبدأ الثبوت بالكتابة يجب أن يكون متعلقاً بالأمر المطلوب اثباته كما في حالة الاذن بأعمال خارجة عن عقد المقاوله لا لاتفاق على الأعمال الميئة فيه .

المحكمة

« حيث أن موضوع هذه الدعوى يتحصل في أن المستأق عليه بصفته مقاولاً تعهد بأن يبني للمستأق منزلاً على قطعة أرض مملوكة لهذا الأخير مقابل ثمن اجمالى قدره ٥٥٠ جنيه وقد تبينت بالعقد المحرر بين الطرفين في ٦ يناير سنة ١٩٣٥ مواصفات وشروط البناء وطريقة سداد ثمن المقاوله وعند نهاية البناء ادعى المستأق عليه أنه قام بأعمال

زائدة عما اتفق عليه ورفع دعوى مستعجلة أمام محكمة بور سعيد الجزئية لاثبات حالة البناء الذي أقامه فندبت المحكمة خيرا لهذا الغرض قام بمعاينة البناء وطبق عليه مواصفات وشروط عقد المفاوضة وأثبت في تقريره أن المستأف عليه لم يتم بجميع الأعمال التي تعهد بالقيام بها وأنه قام ببعض أعمال زائدة عما اتفق عليه وقدر قيمة الناقص وقيمة الزائد وضمن الحساب بين الطرفين فكانت النتيجة أن للمستأف عليه في ذمة المستأف ٨١٢ مليا « وحيث أن المستأف عليه لم يرضه عمل خير إثبات الحالة وقام برفع هذه الدعوى طالبا الحكم له على المستأف بدفع مبلغ ٢٥٦ جنيا و ٩١٢ مليا منه مبلغ ١٥١ جنيا و ٩١٢ مليا قيمة الأعمال الزائدة وباقيه وقدره ١٠٥ جنيات قيمة الباقي له من حساب المفاوضة .

« وحيث أن المستأف قدم للمحكمة الابتدائية الايصالات التي تثبت دفعه للمستأف عليه مبلغ ٥٤٨ جنيا وثبت صرفه مبلغ ٩٥ مليا وجنيتان لحساب هذا الأخير فيكون المجموع ٥٥٠ جنيا و ٩٥ مليا

« وحيث أن المستأف عليه أنكر استلامه جميع مبلغ ١٥٠ جنيا المحرر به عليه الايصال المؤرخ ٦ يناير سنة ١٩٣٥ ووجه إلى المستأف المدين الحاسمة بأنه دفع إليه جميع المبلغ المذكور فلفها المستأف

« وحيث أن المستأف أنكر على المستأف عليه تكليفه بأى عمل زائد عما اتفق عليه في عقد المفاوضة وطالب المستأف عليه بأن يقدم الدليل القانوني على هذا التكليف فلم يكن من هذا الأخير إلا أن أظهر استعداده لاثبات هذا التكليف بالينة « وحيث أنه في ٢١ / ١ / ١٩٣٦ حكمت المحكمة الابتدائية تمهيدا بحالة الدعوى إلى

التحقيق ليثبت المستأف عليه أن الزيادة التي يطلبها على مبلغ المفاوضة قد جاءت بسبب من المستأف وبنت المحكمة الابتدائية حكمها على أن عقد المفاوضة يعتبر بالنسبة لواقعة التكليف بالزيادة في الأعمال كبدأ ثبوت بالكتابة

« وحيث أن المستأف قد استأف الحكم المذكور طالبا الغاءه والفصل في الموضوع برفض دعوى المستأف عليه - وقد بنى استئنافه على أنه مادام عقد المفاوضة قد أثبت بالكتابة فلا يجوز اثبات التكليف بالزيادة إلا بالكتابة وأن عقد المفاوضة لا يصح اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة وأنه قد دفع إلى المستأف عليه أكثر من ثمن المفاوضة « وحيث أن المادة ٤١٨ من القانون المدني الأهلى تقول « لا يجوز لمن تعهد بعمل بالمفاوضة à forfait أن يطلب بأى علة زيادة مبلغ المفاوضة إلا إذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل والنص الفرنسى للعبارة الأخيرة من المادة يقول .

« à moins que les dépenses n'aient été augmentées par la faute du maitre »

وترجمته الصحيحة هي (إذا كانت المصاريف قد زادت بسبب خطأ صاحب العمل)

« وحيث أنه مما يجب تقريره بادىء ذي بدء أن القاعدة التي نص عليها الشارع في المادة ٤١٨ مدنى تعتبر استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ التي تقول « من فعل بالقصد شيئا ترتب عليه منفعة لشخص آخر فيستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها والخسارات التي خسرها بشرط أن لا يتجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل إلى ذلك الشخص من المنفعة »

« وحيث ان هذا الاستثناء له حكمه فانه إذا كان المقاول قد اتفق على مقابل اجمالي forfait للعمل الذي كلف به بعد معرفته كافة التفاصيل المتعلقة به فلا يكون له وجه في المطالبة بأي زيادة لأن عقد المقاولة يتضمن في الواقع اتفاقاً على بيع المراد الأولية للبناء وعلى أجرة الصانع لها وليس للبائع أن يتمتع عن تسليم المبيع بحجة ارتفاع ثمنه بعد التعاقد على بيعه كما أنه ليس للصانع ان يتمتع من عمل ما تعهد به بحجة ارتفاع مصاريف الصناعة فإذا قام المقاول بعمل زائد بدون إذن من صاحب العمل فان المقاول يعتبر قابلاً لاجراء العمل الزائد من غير ان يحتسب له ثمناً خاصاً

« وحيث ان القانون لم يحرم المقاول من طلب الزيادة حرماناً قطعياً بل جعل له حق المطالبة بها في حالتين (الأولى) ان تكون مصاريف العمل قد زادت بسبب خطأ من صاحب العمل (الثانية) أن يكون صاحب العمل قد اذن المقاول باجراء أعمال زائدة أو بتغيير في العمل المتفق عليه - والحالة الأولى نص عليها الشارع المصري في المادة ٤١٨ مدني أهلي و ٥١٠ مدني مختلط والحالة الثانية نص عليها الشارع الفرنسي في المادة ١٧٩٣ من القانون المدني - والتعليل الوحيد لأغفال الشارع المصري النص على الحالة الثانية هو أنه وجدها داخلة في نطاق القواعد العامة فلا حاجة له بالنص عليها

« وحيث انه في حالة زيادة مصاريف العمل بسبب خطأ المالك فانه يكون لهذا الأخير حق إثبات هذا الخطأ بكافة الطرق القانونية ومنها البينة والقرائن لأن الخطأ من الوقائع الجائز إثباتها بالبينة ومتى ثبت هذا الخطأ الذي تسببت عنه زيادة مصاريف العمل يحكم القاضي للمقاول بمقابل هذه الزيادة بعد تقدير قيمتها بالطرق القانونية .

« وحيث انه في حالة ادعاء حصول الزيادة في مصاريف العمل بناء على اذن من المالك فان اثبات هذا الاذن يكون خاضعاً لقواعد الاثبات العامة فاذا كان عقد المقاولة بالكتابة فلا يجوز اثبات صدور هذا الاذن من المالك الا بالكتابة أيضاً . والقول بغير هذا يجعل التعاقد الثابت بالكتابة وهي أقوى أدلة الاثبات قابلاً للتغيير والتبديل بأضعف تلك الأدلة وهي شهادة الشهود .

« وحيث ان دعوى المستأنف عليه بشأن زيادة مقابل المقاولة مبنية على ان المستأنف قد اذن بتغيير الأعمال المتفق عليها وليست مبنية على خطأ من المستأنف .

« وحيث ان عقد المقاولة ثابت بالكتابة فلا يجوز والحالة هذه اثبات الاتفاق على أي تغيير في شروطه بغير الكتابة أو بالبينة مع وجود مبدأ ثبوت بالكتابة .

« وحيث انه لا يصح اعتبار عقد المقاولة نفسه كبدأ ثبوت بالكتابة كما ذهب الى ذلك المحكمة الابتدائية لأن مبدأ الثبوت بالكتابة يجب أن يكون متعلقاً بالامر المطلوب اثباته والامر المطلوب اثباته في حالتنا هو الاذن بأعمال خارجة عن عقد المقاولة لا الاتفاق على الأعمال المبنية فيه « وحيث ان المستأنف عليه يقول ان العبارة الواردة بآخر عقد المقاولة وتقول « واذا طلب (المستأنف) طلب آخر خلاف ما هو موضح بهذه الشروط يكون لحسابه » تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة لأنها نصت على احتمال تكليفه بشيء أكثر مما حصل الاتفاق عليه .

« وحيث ان هذا القول لا يتفق مع القواعد القانونية لأن احتمال حصول التكليف بالأعمال الزائدة لم يكن يحتاج إلى نص والنص عليه تحصيل حاصل لا يجعل واقعة التكليف بالأعمال الزائدة قرينة الاحتمال كما يتطلب القانون

« وحيث انه لما يجب أن لا يفوت المحكمة ذكره لما له من قيمة في الدعوى انه مذكور في عقد المقابلة صراحة » لا يصح للطرف الثاني (المستأنف عليه) الاخلال بما جاء في هذه الشروط أو طلب أزيد من قيمة المقابلة المذكورة »

« وحيث ان هذا النص الكتابي وحده يكفي لأن يجعل المستأنف عليه يقظاً ومتنبهاً إلى وجوب الحصول على دليل كتابي ليتخلص من ذلك الالتزام الصريح الذي يحرم عليه طلب شيء أزيد من قيمة المقابلة .

« وحيث انه متى كان من غير الجائز قانوناً اثبات اذن المستأنف بالأعمال الزائدة بالبينه فيكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه » وحيث ان المستأنف قد طلب الحكم في موضوع الدعوى .

« وحيث ان المحكمة ترى ان موضوع الدعوى صالح للفصل فيه

« وحيث ان دعوى المستأنف عليه تشمل طلبين . الأول . مبلغ ١٥١ جنيهاً و ٩١٢ مليماً قيمة الأعمال الزائدة والثاني ١٠٥ جنيهات وعشرة مليات قيمة الباقي من مبلغ المقابلة

« وحيث انه بالنسبة لمبلغ ١٥١ جنيهاً و ٩١٢ مليماً قيمة الأعمال الزائدة فلا حق للمستأنف عليه في طلبه مادام انه لم يقدم الدليل الكتابي على اذنه بتلك الأعمال من جانب المستأنف

« وحيث انه بالنسبة لمبلغ ١٠٥ جنيهات فليس للمستأنف عليه حق فيه لأن المستأنف قدم ايضاً لم ينكرها المستأنف عليه يبلغ مجموع ما فيها ٥٤٨ جنيهاً وقد حلف المستأنف اليمين الحاسمة التي وجبها اليه المستأنف عليه بالنسبة لمبلغ ١٥٠ جنيهاً المحرر به الايصال المؤرخ في ٦ يناير سنة ١٩٣٥ كما قدم المستأنف أوراقاً تفيد صرفه بمبلغ جنيهاً و ٩٥ مليماً

لحساب المستأنف عليه ولم ينازع هذا الأخير في صرف هذا المبلغ على انه قد ثبت من تقرير خير اثبات الحالة ان المستأنف عليه لم يتم جميع الأعمال التي تماقت بشأنها

« وحيث انه باضافة مبلغ ٥٤٨ جنيهاً المدفوع الى المستأنف عليه الى مبلغ جنيهاً و ٩٥ مليماً المصروف لحسابه يكون المجموع ٥٠٠ جنيهاً و ٩٥ مليماً وهو أكثر من مقابل المقابلة المتفق عليه

« وحيث انه لما تقدم تكون دعوى المستأنف عليه على غير أساس ويتعين رفضها .

(استأنف محمد احمد أبو شلى وحضرته الاستاذ حسين محمد الجندى ضد السيد القمقاع افدى وحضرته الاستاذ رزق صليب رقم ٤٦٥ سنة ٣٠ قسرواسة وعضوية حضرات أصحاب العزة سليمان بك السيد سليمان وامين زكى بك ومحمد زكى على بك مستقارين)

١٩٨

١٤ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - نقاذ معجل - عبارة « سند غير رسمي لم ينازع فيه » الواردة بالمادة ٣٩٣ مراتات . القصد منها الاعتراف بصور التصرف صحيحاً من صدر منه . غير حالة الاعتراف بالمحكوم به

٢ - وارث - حوله محل مورثه في الحقوق والامتيازات . حقوقه في الارث . مستقلة عنها . تصرفات المورث لغضارة به . غير ملزم باحترامها .

٣ - نقاذ معجل - تصرف المورث . الطعن في صحته من عدمه . أمر تقديري . غير موجب للحكم به .

٤ - نقاذ معجل - هيئة مستورة - اعتراف المتسك بها بذلك . اعتبار سند تبرع . وعمل تنازع جديدة . لا يوجب الحكم به .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان الشارع المصرى يقول في المادة ٣٩٣ مراتات أهل الى لا نظير لحكمها في التشريع المختلط ولا في التشريع الفرنسى « سند غير رسمي لم ينازع فيه » إلا

إنه يجب أن لا يفهم من هذا التعبير أن الطعن بانعدام أو بطلان العقد الثابت بهذا السند يجعل السند غير منازع فيه لأن الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد بعدم المنازعة مجرد الاعتراف بذات الورقة بل إنما قصد الاعتراف بصدور التصرف منعقداً صحيحاً من صدر منه أى متوفرة فيه شروط الانعقاد . ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن الاعتراف بصدور التصرف صحيحاً يجعل المسألة داخلة في حكم المادة ٣٩١ مرافعات التي تنص على الاعتراف بالمحكوم به ذلك لأن الاعتراف بصدور العقد صحيحاً لا يترتب عليه مطلقاً الاعتراف بنفاذه أو بعبارة أخرى الاعتراف بالحق الناشئ عنه . فالاعتراف بصحة التعاقد على البيع أو الاجارة مثلاً لا يمنع أى طرف من طرفي العقد من المنازعة في نفاذ البيع أو الاجارة لأسباب لا علاقة لها بشروط صحة الانعقاد، أما الاعتراف بالمحكوم به فهو اعتراف بنفاذ العقد ولزومه . والفرق بين الحالتين كبير ظاهر

٢ - إنه وإن كان الوارث يحل محل مورثه بحكم الميراث في الحقوق التي لتركته وفي الالتزامات التي عليها إلا أن القانون قد جعل للوارث حقوقاً خاصة لا يرثها عن مورثه بل تنشأ بحكم القانون وهذه الحقوق تجعل الوارث غير ملزم باحترام تصرفات مورثه الضارة بحقوقه (الوارث) هذه التي أثبتتها له الشريعة رغماً من إرادة المورث . ومتى كان الوارث يتلقى حقه في الأثر بحكم القانون

(الشريعة) وكان له أن يدفع كل اعتداء عن ذلك الحق الشرعي فلا يصح مع هذا أن يقال بأن الوارث يلزم باحترام تصرفات مورثه الضارة بحقه الشخصي ولا أن يقال أن الوارث يعتبر خلفاً لمورثه بالنسبة لتلك التصرفات التي تمس حقوق الوارث الخاصة .

٣ - إن ثبوت صحة أو بطلان ما يدعيه الوارث من أن تصرف مورثه قد أضر بحقه الشخصي هو أمر متوقف على تقدير القاضي لما يقدمه إليه الطرفان من أدلة . وهذا التقدير يختلف فيه النظر فقد يكون الدليل المقدم كافياً للاثبات في رأى قاض ولا يكون لذلك في رأى آخر . ومتى كان الفصل في الدعوى متوقفاً على هذا التقدير فلا يصح أن يشمل الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة في الأمور المدنية خصوصاً لما قد يترتب على الحكم به من تعريض حقوق المحكوم عليه للضياع إذا كان المحكوم له معسراً أو مشاكساً عنيداً وقضى استثنائياً بالغاء الحكم الابتدائي . ولذلك وجب على القاضي الابتدائي أن لا يسرف في استعمال حقه الاستثنائي في جعل حكمه نافذاً بلا كفالة رغماً من المعارضة أو الاستئناف ولا أن يتوسع في تطبيق أحكام القانون . ولأن الشارع عند ما نص على هذا الحق لم يقصد إلا أن يقصر على صاحب الحق سبيل الوصول إلى حقه متى كان ثابتاً ثبوتاً كافياً وكان جحود خصمه له ليس الا مجرد بماطلة أو نكاية

٤- إذا كان المتمسك بالسند الصادر من المورث معترف بأن هذا السند لا يثبت ديناً حقيقياً في ذمة المورث كما هو مذكور فيه بل إنه يثبت له كوارث هبة مستورة وبعبارة أخرى أن التصرف الصادر كان تبرعاً . فهذا الاعتراف يجعل السند غير موجود كسند دين حقيقي على التركة وهي ملزمة بوفائه بل يجعله سند تبرع لو ارث دون الآخرين يصبح أولاً يصح وفاؤه من مال التركة وفي هذا كل معنى المنازعة الجدية في التزام التركة بالوفاء مما يستوجب عدم شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتحصل في أن ألت است اميل اسحق برسوم المستأنف عليها تطالب باقي ورثة المرحوم والدها اسحق بك برسوم وهم المستأنفون بمبلغ ٣٩٠٠ جنيه قيمة نصيبهم في مبلغ ٥٠٠٠ جنيه محرر به سند لها على والدها المذكور مع فوائده بسعر ٩ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية لحين السداد وقد دفع الأستاذ موريس برسوم أحد المدعى عليهم بأن السند المذكور ليس له مقابل حقيقي وأنه قصد به الهبة وهي هبة باطلة لأنه لم يحرق بها عقد رسمي ولم يحصل قبض قيمتها في حياة المورث - أما باقي المدعى عليهم قد دفعوا الدعوى بأن التصرف الصادر من مورثهم كان وصية قصد بها إثارة إحدى الورثة على الباقيين - وقد قررت المدعية أنها لم تدفع لوالدها قيمة الدين المحرر به السند ولكنه رهبها قيمته حتى يعوضها عن الخسائر التي تحملتها من أجل بعض الورثة الآخرين .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية اعتبرت السند مثبتاً هبة صحيحة نافذة وقضت للمستأنف عليها بمبلغ ٣٩٠٠ جنيه مع المصاريف وأتت المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ العاجل وبلا كفالة » وحيث أن الست حثته يعقوب والست روزه اسحق والست بطور اسحق والخواجه وهبه برسوم قد استأنفوا الحكم الابتدائي طالبين أولاً - وبصفة مستعجلة الغاء وصف الحكم بالنفاذ العاجل - ثانياً - رفض الدعوى - وقد تقيد استئنافهم تحت رقم ٥٧٧ سنة ٥٣ ق - كما استأنفه الأستاذ موريس برسوم طالباً - أولاً - وبصفة مستعجلة الغاء وصف النفاذ العاجل - ثانياً - رفض الدعوى واحتياطياً اثبات حصول المقاصة بين ما يخصه في الدين المرفوعة به هذه الدعوى وبين الدين الذي له في ذمة المورث بمقتضى سند آخر محرر له عليه وقد تقيد هذا الاستئناف الثاني تحت رقم ٥٧٨ سنة ٥٣ ق

« وحيث أنه بجملة ٢٥ - ٤ - ١٩٣٦ قررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ٥٧٨ الى الاستئناف رقم ٥٧٧ سنة ٥٣ ق

« وحيث انه بجملة ٩ - ٥ - ١٩٣٦ رفعت الست اميل المستأنف عليها استئنافاً فرعياً عن الحكم طالبة أن يقضى لها بالفوائد بسعر ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية لحين السداد - وفي الجلسة المذكورة سمعت أقوال الطرفين وحجرت القضية للحكم في مسألة النفاذ

« وحيث ان المستأنفين يقولون أن المحكمة الابتدائية قضت بالنفاذ بلا كفالة في حالة لا تدخل ضمن الأحوال المنصوص عليها قانوناً لأنهم وإن اعترفوا بصحور السند من مورثهم إلا أنهم يعتبرون قانوناً في حكم الغير وغير ممثلين لمورثهم في طعنهم في صحة التصرف الصادر منه بالسند المذكور

« وحيث ان المستأنف عليها تقول أن السند معترف بصدوره من الورثة وأن الورثة لا يصح أن يعتبروا من الغير في طعنهم في صحته وعلى ذلك تكون المحكمة قد قضت بالنفاذ في حالة من الأحوال المنصوص عليها قانونا في المادة ٣٩٣

« وحيث ان اعتراف المستأنفين بصدور السند من مورثهم لا يجعل هذا السند خاضعا لحكم المادة (٣٩٣) ما دام أنهم يطعنون في تصرف مورثهم بأنه وصية لو ارث غير جائزة قانونا كما سيأتى البيان

« وحيث انه في تحريم الوصية لو ارث حجرا على المورث وحرمانا له من أهلية التصرف في هذه الدائرة فاذا صدر منه التصرف كان باطلا لصدوره من غير أهل له فالاعتراف بصدور السند من المورث لا يمنع من اعتبار السند غير صحيح لمخالفته للنظام العام فيكون في حكم العدم .

« وحيث انه وان كان الشارع المصرى يقول في المادة ٣٩٣ مرافعات أهل التي لا نظير لحكمها في التشريع المختلط ولا في التشريع الفرنسى «سند غير رسمى لم ينافى فيه » الا أنه يجب أن لا يفهم من هذا التعبير أن الطعن بانعدام أو بطلان العقد الثابت بهذا السند يجعل السند غير منازع فيه لأن الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد بعدم المنازعة مجرد الاعتراف بذات الورقة بل انما قصد الاعتراف بصدور التصرف منعقدا صحيحا بمن صدر منه أى متوفرة فيه شروط الانعقاد ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن الاعتراف بصدور التصرف صحيحا يجعل المسألة داخلة في حكم المادة ٣٩١ مرافعات التي تنص على الاعتراف بالمحكوم به ذلك لأن الاعتراف بصدور العقد صحيحا لا يترتب عليه مطلقا الاعتراف بتنفاذه

أو بعبارة أخرى الاعتراف بالحق الناشئ عنه فالاعتراف بصحة التعاقد على البيع أو الاجارة مثلا لا يمنع أى طرف من طرفي العقد من المنازعة في نفاذ البيع أو الاجارة لأسباب لا علاقة لها بشروط صحة الانعقاد - أما الاعتراف بالمحكوم به فهو اعتراف بتنفاذ العقد ولزومه والفرق بين الحالتين كبير ظاهر .

« وحيث انه من جهة أخرى فان حكم المادة ٣٩٣ مرافعات يقتضى أن يكون الاعتراف بالسند صادرا عن صدر منه السند والملتزم بما فيه أو بمن يكون خلفا له ملتزما بما التزم به

« وحيث انه وان كان الوارث يحمل محل مورثه بحكم الميراث في الحقوق التي تركته وفي الالتزامات التي عليها الا أن القانون قد جعل للوارث حقوقا خاصة لا يرثها عن مورثه بل تنشأ بحكم القانون وهذه الحقوق تجعل الوارث غير ملزم باحترام تصرفات مورثه الضارة بحقوقه (الوارث) هذه التي أثبتتها له الشريعة رغما من ارادة المورث .

« وحيث انه متى كان الوارث يتلقى حقه في الارث بحكم القانون (الشريعة) وكان له أن يدفع كل اعتداء عن ذلك الحق الشرعى فلا يصح مع هذا أن يقال بأن الوارث يلزم باحترام تصرفات مورثه الضارة بحقه الشخصى ولا أن يقال أن الوارث يعتبر خلفا لمورثه بالنسبة لتلك التصرفات .

« وحيث انه متى كان الأمر كما ذكر فلا يكون اعتراف الوارث بصدور التصرف الباطل من مورثه هو الاعتراف الذى نصت عليه المادة ٣٩١ مرافعات لا اعتبار الوارث أجنبيا عن ذلك التصرف .

يصح أولاً يصح وفاؤه من مال التركة وفي هذا كل معنى المنازعة الجدية في التزام التركة بالوفاء .
« وحيث انه عما تقدم يكون الحكم المستأنف قد أخطأ في الأمر بالنفاذ العاجل بلا كفالة قوتينعين الفاؤه .

(استئناف السيدة حنيفة يعقوب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ساجا حبشي ضد الست اميلي اسحاق برسوم وحضر عنها الاستاذان زكي فليمن وحليم يمين رقم ٥٧٧ سنة ٥٣ ق رتبة وعضوية حضرات اصحاب العزة خليل غزالات بك وبصطفى الشوربجي بك ومحمد زكي علي بك مستقارين)

١٩٩

٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٦

١ - استئناف . الرضا . بالحكم . القبول الصريح أو الضمني . جوازه . شرطه .

٢ - استئناف . نزاع غير قابل للتجزئة . استئناف أحد المحكوم عليهم في المبادئ . مرياته في حق الآخرين . قبوله

المبادئ القانونية

١ - من الشروط التي يجب توافرها لقبول الاستئناف أن لا يكون المستأنف قد رضى بالحكم . وكما يجوز أن يكون القبول صريحاً يجوز أن يكون ضمناً إنما يشترط أن يكون العمل المستنتج منه القبول حاصلًا بحيث لا يمكن عقلاً أن يستنتج منه غير ذلك . وأن المحكوم عليه أراده في الواقع بالأقوال أو الأفعال التي بدت منه واستنتج منها هذا الرضا والقبول .

٢ - إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة . كما في حالة الحكم على ورثة بالزامهم بدفع مبلغ من تركه مورثهم . فيسوغ لمن لم يستأنف الحكم من الورثة المحكوم عليهم أن يحضر جلسة المرافعة أمام المحكمة منضماً إلى المستأنف منهم ويعتبر مستأنفاً معه . كما يجوز

« وحيث انه لا يصح اعتبار الوارث خلفاً لمورثه في التصرفات الصادرة منه الا اذا كانت هذه التصرفات لا تمس حقوق الوارث الخاصة .

« وحيث ان ثبوت صحة أو بطلان ما يدعيه الوارث من أن تصرف مورثه قد أضرب بحقه الشخصي هو أمر متوقف على تقدير القاضي لما يقدمه اليه الطرفان من أدلة وهذا التقدير يختلف فيه النظر فديكون الدليل المقدم كافياً للآثبات في رأى قاض ولا يكون كذلك في رأى الآخر .

« وحيث انه متى كان الفصل في الدعوى متروكاً على التقدير الشخصي للقاضي فلا يصح ان يشمل الحكم بالنفاذ العاجل وبلا كفالة في الأمور المدنية « وحيث ان شمول الحكم بالنفاذ العاجل وبلا كفالة قد يترتب عليه تعريض حقوق المحكوم عليه للضياع اذا كان المحكوم له معسراً أو مشاكساً عندا وقضى استئنافاً بالغاء الحكم الابتدائي - ولذلك فانه من واجب القاضي الابتدائي أن لا يسرف في استعمال حقه الاستثنائي في جعل حكمه نافذاً بلا كفالة رغماً من المعارضة أو الاستئناف ولا ان يتوسع في تطبيق أحكام القانون .

« وحيث ان الشارع عندما نص على هذا الحق الاستثنائي لم يقصد الا ان يقصر على صاحب الحق سبيل الوصول الى حقه متى كان ثابتاً بثبوتاً كافياً وكان جحد خصمه له ليس الا مجرد عاطلة أو نكابة .

« وحيث ان الست المستأنف عليها معترقة أمام المحكمة الابتدائية بأن السند الذي تستند اليه لا يثبت لها ديناً حقيقياً في ذمة المورث كما هو مذكور فيه بل أنه يثبت لها حبة مستورة وبعبارة أخرى ان التصرف الصادر لها من والدها كان تبرعاً .

« وحيث ان هذا الاعتراف يجعل السند غير موجود كسند دين حقيقى على التركة وهي ملزمة بوفائه بل يجعله سند تبرع لوارث دون الآخرين

له أن يرفع استئنافاً عن الحكم ولو بعد الميعاد وله أن يستفيد ويشترك في الاستئناف الحاصل من شريكه في الميعاد .

المحكم

« من حيث أن الحاضر عن المستأنف ضدها دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من محمد أفندي منير بهجت لرفقه بعد الميعاد

« ومن حيث أنه تين لهذه المحكمة أنه بموجب

حكم ابتدائي صادر بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥

حكمت المحكمة بالزام محمد أفندي منير بهجت

واحمد أفندي بهجت ومحمود أفندي محسن بهجت

ومحمد أفندي قواد بهجت بأن يدفعوا للست دولت

هانم بهجت من تركه مورثتهم المرحومة الست

نقيسه هانم بهجت مبلغ ٢٢٣ ملياً و ٦٢٢ جنياً

والمصاريف و ٣٠٠ قرش اتعاب محاماه ورفض

ماعداء ذلك من الطلبات وقد أعلن الحكم للمحكوم

ضدهم في تواريخ مختلفة فأعلن به محمد أفندي

منير بهجت بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٦ ومحمود

أفندي بهجت في ١٧ مارس سنة ١٩٣٦ فاستأنفه

محمد أفندي منير بهجت ومحمود أفندي بهجت بتاريخ

١٦ مايو سنة ١٩٣٦ وعند القيد أقصر محمود

أفندي بهجت على قيد الاستئناف بالنسبة له وفي

٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ رفع محمد أفندي منير

بهجت استئنافاً مستقلاً وقد طلب الحاضر عن

المستأنف ضدها الحكم بعدم قبول هذا الاستئناف

- أولاً - لأن محمد أفندي منير بهجت لعدم قيده

استئنافه الأول يعتبر متازلاً عن الاستئناف

وقابلاً للحكم الابتدائي - ثانياً - لأن استئنافه

رفع بعد الميعاد .

« ومن حيث أنه من الشروط التي يجب

توافرها لقبول الاستئناف أن لا يكون المستأنف

قد رضى بالحكم وكما يجوز أن يكون القبول صريحاً بجوز أن يكون ضمناً إنما يشترط أن يكون العمل المستتج منه القبول حاصلاً بحيث لا يمكن عقلاً أن يستتج منه غير ذلك وإن المحكوم عليه إرادته في الواقع بالأقوال أو الأفعال التي بدت منه واستتج منها هذا الرضا والقبول .

« ومن حيث أن عدم قيد محمد أفندي منير

بهجت لاستئنافه الأول الذي كان مشتركاً فيه مع

أخيه محمود لا يدل بأي حال على أنه راض بالحكم

الابتدائي وأنه متازل عن حقه في الاستئناف .

« ومن حيث أنه ظاهر من الاطلاع على

الأوراق أن موضوع الدعوى محصله أن المستأنف

ضدها رفعت هذه الدعوى على وريثة الست نفيسة

هانم بهجت تطالبهم بأن يدفعوا من تركه مورثتهم

مبلغاً من المال بموجب سند على الورثة فوضع

النزاع بهذا الوضع غير قابل للتجزئة وبناء على

ذلك يسوغ لمن يستأنف الحكم من الورثة المحكوم

عليهم أن يحضر جلسة المرافعة أمام المحكمة منضماً

إلى المستأنف منهم ويعتبر مستأنفاً معه وكذلك

إذا رفع استئنافاً مستقلاً فإن هذا الاستئناف

يعتبر صحيحاً ولو كان بعد الميعاد وله أن يستفيد

ويشارك في الاستئناف الحاصل من شريكه في

الميعاد .

« ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يتعين

رفض الدفع الفرعي وقبول الاستئناف المقدم من

محمد أفندي منير بهجت شكلاً

« ومن حيث أنه لا نزاع بين طرفي الخصوم أنه

بموجب سند تاريخه ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٩

أقر المرحوم إبراهيم بك بهجت أنه استلم من

كريمته المستأنف ضدها مبلغ ٧٠٠ جنيه مصري

لحفظه أمانة عنده يقوم بسدادها وقت الطلب

« ومن حيث ان المرحوم ابراهيم بك بهجت توفى ولم يدفع المبلغ السالف ذكره فجاءت المرحومة الست نفيسة هانم بهجت والدة ومورثة طرفي الخصوم وحررت سنداً عليها موقعا عليه بامضاءها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ اقرت فيه واعترفت بأن كريمتها دولت هانم بهجت سبق ان دفعت من طرفها مبلغ ٧٠٠ جنيه مصري لوالدها المرحوم ابراهيم بهجت وحرر لها سنداً تحت الطلب بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٩ وكان هذا الدفع بناء على طلب الست نفيسة هانم بهجت وتعهدا لها بسداده في آخر السنة المذكورة ان لم يدفعه لها والدها وبما انه توفى الى رحمة الله ولم يدفعه ولم تسمع لها الظروف بسداده لها فقد تعهدت بان تدفعه لها وتحت اذنها عند الحكم لصالحها في قضية الحساب وان لم تدفعه لها في حياتها يكون وريثها ملزمين بسداده بالتضامن بينهم على أربعة أقساط متساوية بواقع مائة وخمس وسبعين جنيهاً مصرياً عقب بيع القطن مباشرة من كل سنة وعند التأخير في دفع أى قسط تكون باقى الاقساط مستحقة .

« ومن حيث انه يستخلص من ذلك ان الست نفيسة هانم بهجت قد التزمت شخصياً بالمبلغ الذى استله المرحوم ابراهيم بك بهجت بناء على طلبها من المستأق ضدها وقد تعهدت بموجب السند المؤرخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٩ بدفعه وسداده إلى المستأق ضدها والغرض من ذلك التعهد بالوفاء هو ابراء ذمة ابراهيم بك بهجت قبل دائته الأصلية .

« ومن حيث ان الست نفيسة هانم بهجت قد توفيت فأصبح وريثها ملزمين بدفع المبلغ الذى حل جميعه بتأخيرهم في دفع اقساطه الميئة مواجعتها في السند المذكور .

« ومن حيث ان دعوى المستأقين بأن الست نفيسة هانم حررت ذلك الاقرار في مرض موتها فانه فضلاً عن انه لم يقم على ذلك دليل فان الاقرار حقيقى في ذاته وقد اتفقت فيه نية التبرع ولذلك يسقط حق الورثة في الطعن بمرض الموت لا تنفاه حكمة النص وهو منع الايثار والتخلص من نصوص القانون .

« ومن حيث ان الدعوى بأن الست نفيسة هانم بهجت كانت مسلوقة الارادة وقت تحرير السند قول لم يقم عليه دليل أيضاً خصوصاً بعد ما تبين أن المبلغ الذى استله المرحوم ابراهيم بك بهجت من كريمته كان بناء على طلبها وتعهدا لها ولذلك لا ترى المحكمة محلاً لاحالة الدعوى الى التحقيق

« ومن حيث انه من ذلك كله يكون الحكم المستأق قد أصاب الحق فيما قضى به ويتعين تأييده (استئناف محمود أندى بهجت وحضر عنه الاستاذ محمد توفيق حسين ضد الست دولت هانم بهجت وحضر عنها الاستاذ محمد فهمى عبد لطيف رقم ٨٤٥ سنة ٥٣ ق واستئناف الدكتور محمد أندى منير بهجت ضد الست دولت هانم بهجت رقم ٩٨١ سنة ٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب المزة ائربى أبو الزبك رئيس المحكمة وكامل الوكيل بك ومحمد محمود بك مستشارين)

٢٠٠

أول نوفمبر سنة ١٩٢٦

١ - أحكام نهائية . الطعن فيها . لصدورها بطريق النش والقبيل . جوازه . وريته . طعنهم في الأحكام الصادرة ضد مورثهم - أودائن مرتين . طعنه . في الحكم الصادر ضد مدينه في شأن ملكية العين . إذا صدر بطريق النش والتواطؤ . جوازه

٢ - إذن المجلس المسي . عن إيجارة صادرة للوصى لحساب القصر . طبقاً للادة ٣١ من القانون . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان ثبات الأحكام النهائية

والحرص على عدم المساس بها أو مراجعتها أو تعديلها إلا من الطريق الذي رسمه القانون قاعدة من القواعد الأساسية إلا أن لهذه القاعدة استثناء يرجع إلى قاعدة أخرى لا تقل عن الأولى أهمية وهي أن الغش والتدليس مبطلان للعمليات بما فيها الأحكام وإن مآبى على الفاسد فاسد . ولذلك تقرر أن للورثة مثلاً أن يطعنوا في الأحكام التي صدرت ومورثهم طرف فيها إذا ثبت أن صدورها كان مبنياً على غش وتدليس كما تقرر أن الدائنين المرتهنين مثلاً يعتبرون ممثلين في شخص مدينهم في الخصومة القائمة بينه وبين آخرين بشأن ملكيته للمغار المرهون . ويكون الحكم بزوال ملكيته حجة عليهم إلا إن ثبت أنه صدر عن غش وتواطؤ وتدليس فالتحليل على استصدار أحكام ضارة بالغير من طريق الغش والتواطؤ فيما بين المتخاصمين الظاهرين فيها مفسد لتلك الأحكام يبطل لها وللغير ومن في حكمهم كالقصر وعديمي الأهلية أن يسعوا إلى إبطالها قضاء متى ثبت أنها ضارة بهم وأنها إنما صدرت بتواطؤ ممثلهم الشرعيين وخصومهم الظاهرين على استصدارها . ولا يقال أن كل ما لهم في هذا الصدد مقاضاة غرماتهم بتعويض ما أصابهم تعويضاً مالياً

٢ - إن قانون المجالس الحسنية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لم يشمل في أحكامه نصاً يفرض على الوصى استئذان المجلس الحسبي عند استجاره صفقة لاستغلالها لصالح القصر بل أوجب عليه في المادة ٢١ منه الحصول على

الأذن المذكور عند تأجير مال القصر لمدة تزيد عن الثلاث السنوات ولفظ التأجير هو الذي استعمله المشرع ولا يمكن القول بامتداده إلى الاستئجار

المحكمة

محصل هذه القضية كما هو ظاهر من وقائعها المينة آنفاً أن المستأق بصفته الثابتة له ومن معه يزعمون أن الحكم النهائي الصادر لصالح المستأق ضدها الأولى ناظرة وقف الباني الحلبي بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ القاضي بالزامهم بأن يؤدوا لجهة الوقف مبلغ ٢٦٢ جنياً قيمة اجرة اللوكاندة المسماه بالكلوب المصري المؤجرة اليهم وما يستجد ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٣٠ باطل بطلاناً أصلياً بناء على تواطؤ المستأجرة والمؤجرة على استصداره غشاً وتدليساً رغبة منها في اغتيال أموال القصر ويتعين الحكم بإبطاله هو وما ترتب عليه من الاجراءات اللاحقة من نزع ملكية وبيع مقولات اللوكاندة بالمزايدة وغير ذلك مع الزام الطرفين المشتركين في هذا التدليس وهما المستأق ضد هما المذكورتان بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض موزعة حسب الوجوه المينة في صحيفة الدعوى وقد أدى النظر والحوار في هذه الطلبات إلى الجدل في قيمة الحكم المطلوب إبطاله وقوته بالنسبة للنزاع القائم بين الخصوم وهل من الجائز قضاها أن يعاد النظر فيه من جديد أم أن القصر القائمين بذلك الآن ومن معهم ممن بلغ رشده منهم أثناء التقاضي ممنوعون من تجديد النزاع بشأنه باعتبار أنهم كانوا ممثلين أثناء ذاك التقاضي الذي انتهى بصدور الحكم المطعون فيه تمثيلاً صحيحاً في شخص وصيتهم السيد فاطمة طنطاوى فلا يكون لهم إذا ثبت وقوع الغش والتدليس من

المستأنف ضدهما الا سبل مطالبتهما بتعويض ما لحقهم من الضرر دون أن يكون لهم أن يلغوا حكماً نهائياً حاز قوة الشيء المحكوم فيه والمعول عليه قهراً أنه وإن كان ثبات الأحكام النهائية والحرص على عدم المساس بها أو مراجعتها أو تعديلها الا من الطريق الذي رسمه القانون قاعدة من القواعد الأساسية كافلة لاستقرار الحقوق لأربابها واطمئنان النفوس على المصالح المقتضى بها وتوطيد العلاقات القانونية بين الناس وإقامتها على أسس ثابتة دائمة الا أن لهذه القاعدة استثناء يرجع الى قاعدة أخرى لا تقل عن الأولى أهمية وهي أن الغش والتدليس مبطلان للمعاملات بما فيها الأحكام وأن ما بنى على الفاسد فاسد ولذلك تقرر عند علماء القانون وفي قضاء المحاكم أن للورثة مثلاً أن يطعنوا في الأحكام التي صدرت ومورثهم طرف فيها اذا ثبت أن صدورها كان مبنيًا على غش وتدليس كما تقرر أيضاً أن الدائنين المرتنين مثلاً يعتبرون ممثلين في شخص مدينهم في الخصومة القائمة بينه وبين آخرين بشأن حق ملكيته للعقار المرهون ويكون الحكم بزوال ملكيته حجة عليهم الا أن ثبت أنه صدر عن غش وتواطؤ وتدليس (راجع تعليقات دالوز على القانون المدني مجلد ٣- مادة ١٣٥١ صحيفة ٥٧١ الفقرات ١٢٣٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩١) ومن ثم فالقول اطلاقاً باستحالة التعرض للحكم المتنازع بشأنه لأنه حاز قوة الشيء المحكوم فيه مردود بما سلف إيراده من أن التحايل على استصدار أحكام ضارة بالغير من طريق الغش والتواطؤ فيما بين المتخاصمين الظاهرين فيها مفسد لتلك الأحكام مبطل لها وللغير ومن في حكمهم كالقصر وعديمي الأهلية أن يسعوا الى ابطالها قضاء متى ثبت أنها ضارة بهم وأنها انما صدرت بتواطؤ بمثلهم الشرعيين وخصومهم

الظاهرين على استصدارها ولا يقال أن كل ما لم في هذا الصدد مقاضاة غرامتهم بتعويض ما أصابهم تعويضاً مالياً اذ قد يكون هؤلاء قد احتاطوا للآمر من قبل لجعلوا أموالهم ان كانت لهم مال أو ما أصابوه من المقتن من طريق تحايلهم وتواطؤهم بمنجاة من الرجوع عليها بالتعويض عند الحكم به هذا فضلاً عما في استقضاء ذلك بتنفيذ الأحكام الصادرة به من المشقة والكلفة والتفقه بالفقو والتعرض لكافة وسائل التعطيل مما لا قبل لهم به ولا قدرة لهم عليه اذن يتعين البحث مادام الأمر كذلك في ركن التواطؤ على الغش المقول بقيامه بين المستأنف ضدهما أي بين المؤجرة للعقار والمستأجرة إياه بقصد اغتيال مال القصر واستسغائه لنفسهما . والمستخلص من المستندات المودعة في ملف القضية ان العقار المسمى بالكلوب المصري كان مؤجراً من قبل لمورث المستأنفين عبد الرحمن حسنين صالحين قبل وفاته من مالكة السيد عيسى البابي الحلبي فجعله لو كائنة قائمه وأعدده وأداره حتى توفي فانتقل أمره الى ورثته فكان الذي يديره عنهم هو عبد الحميد اقدى خليفه (وعى الخصومة وهو المستأنف) الى أن استأجرته المستأنف ضدّها الثانية السيدة فاطمة طنطاوى لنفسها شخصياً من البابي الحلبي في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ لمدة سنتين ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٢٦ مقابل ايجار شهري قدره ١٨٠ جنيهاً حين أن مورثها كان مستأجراً إياه مقابل ١١٠ جنيهاً في الشهر . ويقول المستأنف في صحيفة استئنافه أن هذا التصرف من جانب السيدة فاطمة أحفظ الورثة الباقيين لأنها كانت تزوجت زوجاً جديداً فسولت لها نفسها الاستئثار باستغلال اللوكائنة هي وزوجها الجديد وأقصت باقي الورثة سواء منهم أولادها القصر المشمولين بوصايتها أو الآخرون (ككذا) فينظم الورثة للمجلس الحسبي قعرها من الوصاية

الوصية في ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ بتبني نزع ملكيتها وملكية القاصر من عقارات معينة فعارضت في التبني المذكور في ٤ ابريل سنة ١٩٣١ بحجة ان المبالغ الواردة به قد تسدد بعضها وانه اتفق على تأجيل اداء البعض الآخر فحضى في المعارضة برفضها في ١٢٥ اكتوبر ١٩٣١ وأعلن الحكم للوصية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ ثم قضت محكمة مصر بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٣٢ بنزع ملكية الوصية والقصر من العقارات المينة في الحكم ثم اردفت هذه الدعوى بدعوى مثلها بسبب ازدياد قيمة الايجار المستجد طالبة نزع ملكية خصومها من عقارات أخرى قضى لها بذلك في ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٢ فقدمت الوصية السيدة فاطمة امام المجلس الحسني طالبة ان يأذن لها بالاستدانة لاداء الايجار المحكوم به تقاديا من ان يتم نزع ملكيتها وقصرها مقابل رهن بعض ما تملكه ويملكه اولادها فاذن لها المجلس بذلك ثم صار التنفيذ على الاثاث والمقتولات الموجودة في اللوكاندة وبيعت بالمراد العلني فرسا مزادها على ناظرة الوقف (المستأنفة) مقابل مبلغ ٤٤٠ جنيها مصريا .

هذه هي الوقائع الثابتة التي لا يتطرق اللبس ولا الشك اليها ولا يبقى الا تمحيص ما يدعيه المستأنف او وصي الخصومة من ان جميع هذه الاجراءات التي يقول المستأنف انها تخفى في طياتها الغش والتواطؤ بين المؤجرة والمستأجرة بغية اغتيال أموال القصر واستغائه وما لا نزاع فيه بانه اذا كان تمت غش وتدليس وتواطؤ على السواء بين المستأنف ضد هما الاولين فلا بد لمن يدعى ذلك ويرتب عليه مسئولية الاثنين بالتضامن والتكافل ان يقيم الحجة الكافية على صدوره منه لا انه اذا تقدم الدليل على سوء نية الوصية وتعديها للضرر

على اولادها ثم أعادها الى وظيفتها مرة أخرى بعد ان التزمت بان تترك اللورثة آجمعين في ارباح اللوكاندة وأن لا تحمل القصر شيئا من الخسارة وظلت الايجارة التي عقدتها مع مالك اللوكاندة قائمة باسمها شخصيا ومضت هي في ادارتها واستغلالها ثم قسمت التركة بين جميع الورثة واختصت فاطمة طنطاوى وأولادها بلوكاندة الكلوب المصري وأقر المجلس الحسني ذلك جميعه دون أن يتعرض لأمر المقتولات الموجودة في اللوكاندة ولا لاستغلال اللوكاندة لحساب القصر بل سكت عن ذلك كله وهو ما يدعوا الى الاعتقاد بأن المجلس الحسني رأى اجازة ذلك واستمرار الوصية في ادارة اللوكاندة لحساب من اختصوا بها في القسمة وهم القصر واياها مادامت الوصية قد التزمت بان تجرى للقصر نصيبهم في الأرباح وان لا تحملهم شيئا من الخسارة . فلما انتهت مدة اجارتها التي عقدتها باسمها جددتها باسمها وباسم اولادها لمدة ثلاث سنوات تقدي من أغسطس سنة ١٩٢٩ مقابل ايجار شهري خفض إلى ١٦٠ جنيها (وكان في عقدها الشخصي ٢٨٠ جنيها) . وحدث ان الوصية السيدة فاطمة قصرت عن اداء الأجرة في مواعيتها وتأخر لديها ايجار شهرين فاضطرت السيدة أمينة الكحال الناظرة المستحدثة على وقف البابي الحلبي الذي يدخل فيه عقار الكلوب المصري ان تقاضيهما بعد ان ابلغت للمجلس الحسني امر هذا المثل لانها فوق كونها ناظرة على وقف زوجها وصية على اولادها القصر المرزوقين لها منه فكان مصرير دعوى المطالبة يستحق الايجار ان قضى لها به وما يستجد منه بعد ذلك وأعلن الحكم للحكوم عليها في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ واصبح نهائيا ومضت السيدة ناظرة الوقف في تنفيذه فأعلنت

باولادها القصر أو على تقصيرها وإهمالها وعجز
عن اثبات اشتراك المؤجرة ناظرة الوقف معها
في التبة السيئة الميثة وفي التصرفات التي نجمت عنها
والوسائل التي حققت الغاية المقصودة منها قامت
مستولية الأولى دون الثانية وكان لمطالبتها
وحدها بالتعريض عما أسلفته وجه ولا وجه
لمطالبة الأخرى بشيء منه

يقول المستأنف في هذا الصدد سواء في صحيفة
استئنافه أم في مذكرته المكتوبة ما يمكن إجماله
في أن السيدة فاطمة الوصية بدأت سلسلة المكاييد
لاولادها بأن استصدرت من المرحوم الباني الحلبي
لنفسها وباسمها درن باقى ورثة عبدالرحمن حسنين
صالحين عقد باستجار لوكاندة الكلوب المصرى
مقابل أيجار شهرى رفع إلى ١٨٠ جنيها بدلا من
١١٠ جنيها وأن الورثة شكوا تصرفها هذا إلى
المجلس الحسى فمزها فأوعزت إلى المستأنف
ضدها الأولى السيدة أمينة ناظرة وقف الحلبي أن
تقاضيا هي والورثة الباقيين بأخلاء اللوكاندة ثم
عادت بعد ذلك فطلبت من المجلس الحسى أعادتها
وصية على أولادها متعده بأن تحاسب القصر
عن حقهم في إيراد اللوكاندة دون تحميلهم شيئا
من الخسارة المحتملة وأنها اتفقت بعد ذلك مع
ناظرة الوقف وبلا استئذان من المجلس الحسى
على إيجارة جديدة لمدة ثلاث سنوات تبتدى
من أغسطس سنة ١٩٢٩ بإيجار شهرى قدره ١٦٠
جنيها عن نفسها وبصفة كونها وصية على أولادها
القصر ثم تواطأت هي والناظرة (المستأنف ضدها
الأولى) فصورتا دعوى المطالبة بالتأخر من
الاجرة وهي التي صدر فيها الحكم المطلوب بإطلاله
وتخلت لخصمها عن كل دفاع حتى جاء الحكم ملزما لها
ولاولادها . وأنه أعلن إليها صورة الحكم وأصبح
اتهاما لأنها لم ترفع عنه استئنافا وإنما لم تود

بما حكم عليها وعلى أولادها به شيئا فاستصدرت
الناظرة أحكام نزع الملكية المطلوب إطلالها بعد
أن سكنت عن تنفيذ الحكم إبان صدوره حتى
تجمع لها فوق ما حكم لها به قيمة ما تجمد من
الايجار حتى يوليو سنة ١٩٣٢ تاريخ انتهاء الأيجارة
مع أنه كان لها أن تنفذ على أثاث اللوكاندة وهو
مقدر بنحو ألف جنيه ولديها تأمين قدره ٥٠٠
جنيه وأنها عوضا عن الحجز على إيراد اللوكاندة
وهو ليس بالقليل أو إقامة حارس قضائي عليها تركت
المستأنف ضدها الثانية تمنع في الإدارة وتستولى
على الأيراد وتبدده لنفسها وأنها مضت في نزع
الملكية ثم أجرت بيع أثاث اللوكاندة بالمزاد العلني
حتى رسا مزاده عليها بمبلغ ٤٤٠ جنيها وأن
الوصية إمعانا في التضييل واحكاما للحيلة
استأذنت المجلس الحسى في الاستدانة برهن
أملاكها وأملاك القصر لسداد قيمة ما حكم به
عليها وعلى أولادها فأذن لها بذلك دون تحقيق
ولا تمحيص وأن الاستاذ احمد نجيب بك براده
المتراجع الآن عن المستأنف ضدها السيدة فاطمة
طنطاوى كان وكيلًا لباني الحلبي مالك اللوكاندة
فيما مضى

هذه خلاصة ما وجهه المستأنف قبل المستأنف
ضدهما من وجوه الاعتراض والتدليل على سوء
نيتهم وتواطؤهما على الأضرار بالقصر واغتيال
أموالهم وهي إن دلت على شيء فقد تدل على تفريط
معيب من جانب الوصية قد يحتمل أن يكون سببه
تسليم قيادتها لزوجها وتمكينه من التصرف المطلق
في مراقبها ومراقق أولادها ولا يدل على شيء
من التواطؤ الضار بينها وبين المستأنف ضدها
الأولى التي لم تعد أن تكون في مقام المالك الذي
أجر ملكه واستقصى أجرته بكافة الطرق التي
خولها القانون لإيادها ولا حرج عليها فيما اتخذت من

الاجراءات ولم يقم من جانب المستأق دليل واحد على اتفاقها المدلس مع الوصية ولم يستداليا تصرف واحد معيب يوجب الشك في أمرها وليس فيما يطلب المستأق إثباته بالينة ما يلحق المستأق ضدها المذكورة (ناظر الوقف) وتصرفها والاجراءات القانونية التي اتخذتها أى عيب أو مطعن يدعو الى الرية بل تجد المحكمة في بعض ما عزاه المستأق الى المستأق ضدها المذكورة وظنه دليلا على سوء نواياها وتواطؤها مع المستأق ضدها الاخرى أنها صبرت على الحكم دون تنفيذه مدة طويلة وأنها لم تتخذ أى إجراء قانوني للاستيلاء على الأيراد خصما من دينها ولم تفكر في طلب الحراسة القضائية على اللوكانة لتفعل بدالوصية عن الاستيلاء على الأيراد ولم تفقد بطريق بيع الأثاث مع أن ثمنه يبلغ المائتين من الجنيهات وأنها سحبت عقد الإيجار من ملف الدعوى الابتدائية وقديتين من مراجعة الأوراق أن المستأق ضدها الأولى قد استصدرت أمرا بالحجز على الأثاث أعلن للوصية في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٠ وأنه لما كان المتأخر قبل الوصية وقتئذ هو مبلغ ٧٢٠ جنيها لغاية يوليوسنة ١٩٣٠ وأنه قد تسدد منه أثناء سير الدعوى ٤٥٨ جنيها عدلت طلباتها الى ٢٦٢ جنيها وما يستجد من أول أغسطس سنة ١٩٣٠ وهو ما حكم به في ديسمبر سنة ١٩٣٠ ثم أعلنت الوصية بتنييه نزع الملكية الأول في ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ وكان المستحق من الإيجار وقتئذ هو مبلغ ١٥٤٢ جنيها فعارضت فيه الوصية فرفضت دعوى حراسة حكم برفضها لأن عقد الإيجار الذي قيل بأنها سحبت مدونة صورته في مذكرتها المكتوبة وأنها أجزت بيع الأثاث بالمزاد العلني فرسا مزادها عليها مقابل مبلغ ٤٤٠ جنيها وكل هذه التصرفات من جانب المستأق ضدها الأولى طوعية لا غبار عليها وليس على المالك الذي

يده عقد إيجار وحكم نهائي بالتأخر من الأجرة وما يستجد منها لغاية انتهاء العقد ما يحمله قصر اعلى اقتضاب المدة الباقية من العقد مادام المستأجر ملينا ووجه الحصول على الأجرة كلها ما استحق منها الى يوم الحكم وما يتجدد منها حتى نهاية الإيجار ميسورا مكفولا .

يقول المستأق ان عقد الإيجار الذي بني عليه الحكم المطلوب لإبطاله باطل لعدم إذن المجلس الحسبي الوصية بعقده وقد طلب المستأق فيما طلب من هذه المحكمة بطلانه بصفة أصلية ثم يطلان الحكم المترتب عليه ثم يطلان حكمي نزع الملكية التابعين له فاما طلب بطلان عقد الإيجار بصفة أصلية فغير مقبول لدى هذه المحكمة لأنه لم يتقدم به إلى المحكمة الابتدائية ضمن طلباته وهذه صحيفة دعواه مدون بها (... بطلان الحكم الصادر في الدعوى ١٨٩٦ سنة ١٩٣٠ لى مصر بالنسبة للقصر لأنه بني على عقد إيجار باطل) بل جعله سيادىلى به إلى بطلان الحكم الذي قضى في أمره وما لا ريب فيه عدم جواز التقدم لمحكمة الاستئناف بطلبات جديدة بل كل ما يجوز للاستأق ان يدعم حقه بأسباب جديدة لم يدها للمحكمة الابتدائية

وبما ان المستأق يبنى بطلان الحكم الذي هو بسيله أسوأ لا على الغش والتدليس بين الخصوم الذين صدر بينهم وقد تقدم ما يفيد عدم قيام الدليل المقنع على وجود هذا الغش والتدليس بين المستأق ضدها و- ثانيا- على بطلان عقد الإيجار و- ثالثا- على ان القصر لم يكونوا ممثلين عند التقاضى في دعوى الإيجار تمثيلا صحيحا فلا بأس من بحث هذين الوجهين الأخيرين

فاما كون عقد الإيجار باطلا لأن الوصية لم تستأذن في إبرامه المجلس الحسبي فردد بان قانون المجالس الحسبية الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة

١٩٢٥ لم يشمل في أحكامه نصاً يفرض على الوصى استئذان المجلس الحسبي عند استئجاره صفقة لاستغلالها لصالح القصر بل أوجب عليه الحصول على الاذن المذكور عند تأجير مال القصر لمدة تزيد عن الثلاث سنوات وبالنص الوارد في المادة ٢١ فلفظ (التأجير) هو الذي استعمله المشرع ولا يمكن القول بامتداده إلى الاستئجار إذ لو أراد ذلك الملفظ الدال على معناه فقال (قرة ٩) « التأجير والاستئجار لمدة أكثر من ثلاث سنوات » على أن التأجير والاستئجار يفرض جواز الحاق الثاني بالأول أفتيانا على النص واقحاما فيه لمعنى لم يرد لفظه يقعان صحيحان في الاجارات التي لا تزيد مدتها عن الثلاث سنوات وعقد الابجار الذي نحن بصدده ثلاث سنين فلا ضرورة اذن من استئذان المجلس هذا فضلا عما يتبين من انه كان محاطا علما بتلك الاجارة وانه اجازها ضمنا باجازة قسمة العقارات واستبقاء الاثاث ملكا للقصر دون تصفية اللوكاندة واذنه للوصية ان تستدين لوفاء دين الاجرة ذلك الاذن الذي استرده بعد ذلك لأسباب لا محل للعرض لها الآن ولا يسمع القول بان الاستئجار من الوصى مضاربة برأس مال القاصر فهي عقد من عقود المعاوضة فيسلم الوصى بمقتضاه ملك المؤجر ليستغله لصالح القاصر مقابل الوفاء بالاجرة المعينة وقد كان هذا الاستئجار ضروريا لاستمرار ادارة اللوكاندة لحساب القصر ولو كان المجلس الحسبي رأى الكف عن استمرار القصر في مباشرة وصيتهم لهذا العمل التجاري لأمر بذلك صراحة ولصفي اللوكاندة وما فيها ويجد فلا جدال في ان العقد تنفذ بالفعل وان المستأنف ضدها الثانية استمرت تدبير اللوكاندة بمعرفة زوجها الجديد بعلم المجلس الحسبي

ورضائه فكيف ينقض العقد بعد ذلك ويقرم الزعم من جانب المستأنف بانه باطل وماذا يكون حكم الاجرة المستحقة وهي مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة وحرمان المالك من حيازتها بسبب الاجارة بخلاف ما لو قام الدليل عن ان الاجارة صورية وانها عقدت بين المستأنف ضدهما تواطؤا بينهما لترتيب كل الاجراءات التي اتخذت بعد ذلك بناء عليها فلو كان ذلك وهو مالم يتم بشأنه دليل حسبا سلف بيانه لكان للقول بطلان العقد وجه وفيه نظر .

اما القول بان القصر لم يكونوا ممثلين في الدعوى تمثيلا صحيحا فلا طائل منه اذ ان الوصى يمثل القاصر في التقاضي بالنسبة للنص المائل امامه في القضية ولا يقدح في هذا التمثيل بالنسبة للنص المذكور ان يكون الوصى مضرا التدليس في حق بالنسبة للقاصر طامعا في ماله او مقصرا قبله ولم يكن للمستأنف ضدها الاولى حين اعتمدت مقاضاة الوصية وأولادها القصر استقضاء للاجرة المتأخرة طرفهم سبيل تسلكه سوى توجيه الدعوى للوصية القائمة وقتئذ والتي لا تزال وصايتها قائمة الى الآن رغم تعيين المجلس الحسبي وصيا آخر وصايته قاصرة على الخصومة عن القاصر في الدعوى الحالية هذا عدا ما تقدم ذكره من برامة المستأنف ضدها الاولى من تهمة تواطؤها معها في الغش والتدليس ومتى قرر ان الاسباب التي أدلى بها المستأنف ليلغ غايته من ابطال الحكم المنو عته قاصرة على تسويفه ذلك البطلان فلا مناص من تأييد الحكم المستأنف من هذه الجهة أي ان دعوى بطلان الحكم المشار اليه مع ما ترتب عليه من أحكام واجراءات أخرى واجبة الرضى

يبقى بعد ذلك وجه مسؤولية الوصية السيد فاطمة طنطاوى قبل القصر الذين تعاقدت عنهم مع المستأنف ضدها الأولى والذي يلتفت النظر في هذا الصدد بادىء بدء ان الوصية المذكورة برغم ما توجه لها من وجوه النقد في تصرفها عن القصر وما كبل لها في العرائض والمذكرات من التهم القاسية وما اسند اليها من التوايا السيئة تارة ومن الإهمال والتقصير أخرى وما نسب اليها من التواطؤ مع الغير بغية اغتيال أموال أولادها واستصفائها لم تحرك ساكنا ولم تنشط الى البروز في ميدان القضية لترد عن نفسها حملات خصمها المستأنف ولم تكن بما رماها به من الطعن المقتدع ولم تدل بحجتها ليتبين كيف ساغ لناظرة الوقف ان تقاضيا بمتأخر الأجرة ثم بما استحق منها بعد ذلك عن نفسها وعن أولادها حين انها كانت وهى مستأجرة للوكاندة لنفسها بايجار يزيد عن الاجار التالى مواظبة على الوفاء بالأجرة وكان يتعين عليها ان تبين وجه عجزها الطارىء ولكنها لم تفعل من ذلك شيئا بل اختارت الاستتار والقعود عن الحضور في الدعوى والأدلاء بما ينبغي من وجوه الدفاع فلا يحصى من الاخذ بما نسب لها من التقصير والتفريط في حقوق القصر وحبسها الأجرة المستحقة مع قدرتها على اداها في مواعيها أسوة بما كان يحدث منها حين كانت هي المستأجرة لشخصها دون أولادها وتركها دعوى الاجار بلا اهتمام ولا معالجة حتى قضى فيها بما قضى به ثم عدم مبالاتها بعد ذلك بطرق التنفيذ الجبرى التى اتخذتها ناظرة الوقف حتى قضى بنزع ملكية القصر من أملاكهم بعد أن بيعت منقولات اللوكاندة بثمن بخس بما قد يوجب مسؤوليتها عن قيمة تلك الاملاك فيما بعد ان شاء القصر مقاضاتها فيها بدعوى مستقلة وليس من شك في انها

امتعت عن اداء الاجار في ميعاده فلا عذر ولا مبرر وانها انصرفت عن معالجة صالح القصر تلقاء الحالة السيئة التى أوصلهم اليها تصرفها العجيب فهى مسؤولة عن تعويض ما ترتب على ذلك وترى هذه المحكمة أن تأخذ بتقدير ذاك التعويض حسبما جاء في صحيفة الدعوى بمعنى أنها تقدر قيمة الأثاث الذى بيع جبرا ورسا مزاده على المستأنف ضدها الأولى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يضاف اليه قيمة التأمين وقدره ٥٠٠ جنيه ثم يستبعد من المجموع ثمنه وهو ما يناسب نصيبها الشرعى فيه بوصف كونها أرملة المورث فيبقى مبلغ ٥٠٠ مليم و ٢١٨٧٠ جنيا يضاف اليه مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة التعويض الذى قدره المستأنف للقصر عما لحقهم من الأضرار الأخرى بسبب كل هذه الشؤون فيكون مجموع ما يتعين الحكم به لهم هو مبلغ ٥٠٠ مليم و ٢٦٨٧٠ جنيا خمسة للسيدة اعتدال البالغ وباقي القصر مع حفظ كامل حقوقهم الأخرى التى سلف التوبة عنها فيما تقدم بيانه

(استئناف عبد الحميد على خليفه بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الحميد بك ابراهيم عدا الأخير ضد الست امينة عبد الله الكمال وآخرين وحضر عن الأولى الاستاذ نجيب قربه رقم ٧ لسنة ٥٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات مصطفى الشوربجي بك واحمد فؤاد انور بك ومحمد فؤاد حسنى بك مستقارين)

٢٠١

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦

إجارة - حراسة قضائية - على أعيان مؤجرة . بناء على مانع عليه في العقد عند مخالفة شروطه . جوازا . اتفاق المتعاقدين عليه . كفايته .

المبدأ القانونى

إذا نص في عقد إجارة أن التأخير في أداء قسط من الأجرة كله أو بعضه في ميعاته يوجب حلول استحقاق باقى الأقساط كلها عن المدة

بأكملها بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار . وأن المستأجر ملزم بتقديم الضمان المنصوص عنه بالعقد وأنه إذا خالف المستأجر أحد شروط العقد فيكون للتوَجُّر الحق إما باعتبار الإجارة مفسوخة عن المدة الباقية بلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو حكم قضائي . وإما باعتبار الإجارة كلها عن جميع مدة الإجارة حالة وواجبة الأداء فوراً بلا تنبيه أو إنذار وأن له في كلتا الحالتين أن يطلب وضع الأعيان المؤجرة تحت الحراسة القضائية دون أن يكون للمستأجر أو ضامنيه إن كان حق المعارضة فيها . فمثل هذا الاتفاق جائز لعدم مخالفته للقانون أو النظام العام والآداب . ولا بد من تنفيذ الشرط إمارضاً أو قضاءً ولا يسوغ إهدار حق ثابت باحتمال جائز . فإذا لم يقدم المستأجر بتقديم الضمان المالي أو العقاري الذي التزم بتقديمه فضلاً عن تأخير كثير من الإجارة فلزم الجزاء المتفق عليه في العقد وهو وضع العين المؤجرة تحت الحراسة القضائية بدون حاجة لبحثٍ توافر شروط الحراسة القانونية من عدمه مادام قد توافق المتعاقدون في أمره بما قرروه في العقد جزاء لمخالفة ما التزم به فريق لفريق .

المحكمة

حصل هذه القضية ان المستأف ضدها استأجرت من الوقف الجارى الى ولاية المستأفة اطيانا مينة في الصحف مقابل الوفاء بايجارها في موافقته وتقديم الضمان المذكور عنه في العقد في زمانه المحدد فيه وانها تأخرت في أداء الإيجار حتى

تجمد في ذمتها منه مبلغ ٤٨٤ جنيهًا و ٨١٠ مليمات من سنة ١٩٣٥ كما انها لم تؤد ايجار سنة ١٩٣٦ الجارية ولم تقدم الضمان المالي او العقاري المفروض عليها تقديمه حسب العقد فوجب فسخ الإجارة والتعجيل من الآن بوضع الأعيان المؤجرة تحت حراسة وزارة الاوقاف القضائية حتى يتم القضاء نهائيا في الفسخ وفي الإجارة وفي الفرق بين ما يتحصل من الحراسة وبين ايجار الثلاث السنوات المتفق عليها في العقد وقد نظرت المحكمة الابتدائية في طلب الحراسة ورفضته للأسباب الواضحة في حكمها المستأنف . والثابت ان المستأنف ضدها قامت في أثناء التقاضى بالوفاء ببعض ما تجمد في ذمتها من الإجارة المستحقة فأدت الى الوزارة في الفترة الواقعة بين ١٥ سبتمبر و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ مبلغ ٥٦٧ جنيهًا و ٥٢٠ مليما ولكنها لا تزال مدينة للوقف بعد ان استحق قبلها قسط اول اغسطس سنة ١٩٣٦ وبعد استيفاء المبلغ الذي أدته أثناء التقاضى بمبلغ ٤٦٧ جنيهًا و ٣١٠ مليمات هذا على انها لا تزال حتى الساعة ممتعة او عاجزة عن تقديم الضمان المفروض عليها تقديمه وبالرجوع الى عقد الإجارة الذي يربط المتعاقدين يتبين ان التأخير في أداء قسط من الإجارة كله أو بعضه في ميقاته يوجب حلول استحقاق باقي الاقساط كلها عن المدة بأكملها بدون حاجة الى تنبيه او انذار وان المستأجر ملزم بتقديم احد اوجه الضمان المذكورة في البند الاول من العقد وانه قد تقرر في البند الثالث والعشرين من القائمة ان للوزارة الحق اذا خالف المستأجر احد شروط العقد اما باعتبار الإجارة مفسوخة عن المدة الباقية بلا حاجة الى تنبيه او انذار او حكم قضائي واما باعتبار الإجارة كلها عن جميع مدة الإجارة حالة وواجبة الأداء فوراً بلا تنبيه او انذار وان لها في كلتا

للمتعاقدين إن يطلب ويضع الإعيان المؤجرة تحت
الحراسة القضائية دون أن يكون للمستأجر أو ضامنه
أن كان له ضامن غارم حق المعارضة فيها مهما كان
سببها . ولا ريب أن الاتفاق بين المتعاقدين في شريطة
التعاقد على ما ينبغي اتباعه عند إخلال أحدهم بما التزم
به أمر مباح وجائز مادام الشرط لا يخالف القانون
ولا النظام العام والآداب ولا بد والجملة هذه من
تفويض الشرط أما رضا وأما قضاء لأنه صار قانون
المتعاقدين ولا يسوغ دفع تنفيذ الشرط المذكور
باعتراض أنه قد كان لمن يطلب بنفاذه من المتعاقدين
أن يسلك طريقاً آخر للاحتياط لسلامة حقوقه
والمحافظة على ما يكفل الوفاء بها ولا يسوغ
إصدار حق ثابت باحتمال جائز لأن نية المتعاقدين
وما ارتضوه فيما بينهم من وجوه تحقيق الوفاء
بعهدهم مانع من قهرهم على اتباع وسائل أخرى
حائل دون تعطيل الحكم الذي رضوه سلفاً وأثبتوه
في عقدهم في حالة نكول أحدهم عن الوفاء بما
التزم به . وبما أن الذي لا شك فيه أن المستأنف
ضدها لم يتم بتقديم الضمان المالي أو العقاري الذي
التزم بتقديمه وأنها متأخرة في كثير من الأجرة
وأن شرط الفسخ أو حلول الأجرة كلها عن مدة
الأجرة بأكملها قد تحقق قبلها فقد لزمها الجزاء
المتفق عنه في العقد وهو وضع العين المؤجرة تحت
الحراسة القضائية ولا تجد المحكمة بعد ذلك محلاً
للبحث في شروط الحراسة القانونية وهل هي
متوافرة بالنسبة للنزاع الحاضر أم لا فذلك ما قد
توافق المتعاقدون في أمره بما قرروه في العقد
جزاء مخالفة ما التزم به فريق لفريق فاجعل هذا
البحث أن تكون الحراسة مطلوبة احتياطياً
لفرط طارئة توجبها أولاً توجيهاً لا أن يكون
مقتضياً اتفاق المتعاقدين على إقامتها من بادي
العقد لأسباب مينة فيه قد تحققت فاستوجبها
فوجب القضاء ومتى وجب القضاء بها فليس ما

يمنع أن يكون الحارس هو وزارة الأوقاف نفسها
لأنها صاحبة الحق المطالب به ولأنها كصلحة
عامة أجدر بالحراسة وأقدر على القيام بشؤونها
وأصين لمراقبتها وغلاتها وأرقق بأمرها نفقة وكلفة
ويتعين بناء على ذلك إجابتها إلى ما طلبت .

(استئناف وزارة الأوقاف ضد السيد عزيز محمد إبراهيم
وحضر عنها الاستاذ عزيز شرقى رقم ١٠٥٨ سنة ١٣٥٣ ق بالمدينة
السابقة)

٢٠٢

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦

بيع في مرض الموت . فقاذه . معلق على إجازة باقي الورثة .
شرط صحة الإجازة . العلم المحقق باليب . وتعتمد
تصحيحه .

المبدأ القانوني

من المسلم به قانوناً أن البيع في مرض
الموت إذا كان فيه معنى التبرع وكان لوارث
يوقف نفاذه على إجازة باقي الورثة . ومن
المتفق عليه أنه يشترط لصحة الإجازة أن
يكون المجيز على علم محقق باليب الذي يشوب
العقد والمقتضى تصحيحه من جهته وأنه
يتنوى ويتعمد هذا التصحيح

المحكم

« حيث أنه بما لانزاع فيه بين الطرفين من
وقائع هذه الدعوى وثابت من أوراقها يتلخص
في أن المرحوم أحمد نجيب أفسدى سلام مورث
الطرفين توفي بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨
بناحية هلا عزور تقوم السيد خديجة أحمد زوجته
وابنته أهداب وأخوته ومن بينهم الشيخ أحمد
مأمون سلام المستأنف عليه وكانت وفاته بمرض
سرطان الكبد وقبل وفاته تصرف بالبيع لابنته
أهداب القاصر في ٤٤ قديانا و١٨ قيراطاً و٢٠ سهماً

بموجب عقد تاريخه ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٨ ومسجل في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ نمرة ٦٦٣٣ وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨ اصدر المتوفى وصية مختارة باقامة اخيه المستأنف عليه وصيا على ابنته اهداب القاصر بموجب اعلام شرعى وعقب الوفاة قرر امين بك سلام احد اخوة المتوفى في محضر حصر التركة كما يقول المستأنف عليه في مذكرته «انه يظن على هذا العقد لانه باطل وقد صدر في مرض المرحوم وهو هبة وانه لا يجوز الهبة» فلما عرض امر تركة المورث المذکور وثبتت الوصى المختار امام المجلس الحسبي بجلسته ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ سئل الوصى المختار وهو المستأنف عليه عما اذا كان بينه وبين زوجة اخيه المتوفى سوء تفاهم فأجاب بالعبار الآتية (لا مفيش سوء تفاهم اتما مصلحتهم تتعارض مع مصلحة القاصر ثم قال «فيه عقد صادر لبتة والورثة ينازعون في صحته ولكنى انا وان كنت وارث لشقيق المتوفى قد اجزته والعقد مسجل قبل وفاة المورث بمدة ٤٥ يوما تقريبا وليس باق من تركته بعد ٤٥ فدن غير ٣ قراريط اشتراها ولم يدفع ثمنها للآن»

وقد ثبت المجلس الحسبي الوصاية المختارة ثم رفعت دعوى من باقى الورثة على الوصى (المستأنف عليه) والزوجة اعلنت في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ طلبوا فيها تثبيت ملكيتهم لنصيبهم الشرعى في جميع التركة وطعنوا على العقد المذکور كما طعنوا على عقد بيع آخر كان صدر للمستأنف عليه من اخيه المتوفى في ١٦ اغسطس سنة ١٩٢٨ بمقدار ٣ قراريط ارض زراعه و ٣٧٧ مترا شائعة في منزل بانها صدرا من المورث في مرض الموت وفي هذه الدعوى كان المستأنف عليه يدافع عن صحة العقدين الى أن حكم استئنافى في ٦ مايو سنة ١٩٣١ بتثبيت ملكية المدعين فيها لنصيبهم الشرعى في

ايمان التركة جميعها ورات محكمة الاستئناف ان العقدین تحررا في مرض الموت ولما يكون البيع لوارث غير نافذ الا اذا اجازته باقى الورثة . وبقد صدور ذلك الحكم بدأ المستأنف عليه ينازع المستأنفة ويتمسك بحقه في التركة كوراث فطلبت المستأنفة عزله من الوصاية ف قضى بعزله من الوصاية وتعينت المستأنفة وصية بدلا عنه ثم رفعت المستأنفة بصفتها الدعوى الحالية طلبت فيها تثبيت ملكيتها الى فدانين و ١٥ قيراطا وسهما وهذا ما كان يؤول الى المستأنف عليه كوارث في الاطيان المبيعة لابتنتها وقالت انه أى المستأنف عليه اشع عن تسليم هذا القدر اليها وتنازعا فيه مع انه قد اجاز البيع باقراره امام المجلس الحسبي كما كان اجازته وقت حصر التركة .

« وحيث انه من المسلم به قانونا انه البيع في مرض الموت اذا كان فيه معنى التبرع وكان لوارث يوقف نفاذه على اجازة باقى الورثة والنزاع بين الطرفين ينحصر في هل الاقوال التى صدرت من المستأنف عليه امام المجلس الحسبي بجلسته ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تعتبر اجازة للعقد من جهة بصفته وارثا أم لا .

« وحيث انه من المتفق عليه انه يشترط لصحة الاجازة ان يكون المجيز على علم بحقوق الغيب الذى يشوب العقد والمقتضى تصحيحه من جهته وانه يتنوى ويتعمد هذا التصحيح .

« وحيث ان ما أبداه المستأنف عليه من اقوال امام المجلس الحسبي صريح الدلالة في انه كوراث لشقيقه المتوفى يجوز العقد الصادر من المورث لابنته اهداب ولو أن الورثة ينازعون في صحته وفسر مقتضى هذه الاجازة بان العقد سيجل قبل وفاة المورث بمدة ٤٥ يوما تقريبا وقد صدرت منه هذه الاقوال من تلقاء نفسه وبمحض اختياره وعبارته ليس فيها لبس ولا غموض ومفهوما ان

الطعن على صحة العقد من باقى الورثة كان لصدوره قبل الوفاة أى فى مرض الموت وما يؤكد ذلك الفهم ظروف الحال فى الدعوى فالتسبب من الأوراق والحكم الاستثنائى أن المتوفى كان يدعوا عليه المرض من أوائل سنة ١٩٢٨ وأجريت له فى فبراير سنة ١٩٢٨ عملية جراحية لاستخراج حصاة بالحويصلة القوادية فأتضح من العملية أنه مصاب بسرطان فيها يمتد للكبد وأعضاء أخرى وقد أثر المتوفى شقيقه المستأنف عليه بوصايته المختارة بما يشعر بشديد صلته به فلم تكن حاله الصحية بخافة عليه والطعن على العقد ظهر بمجرد الوفاة من أخيه محمد بك أمين سلام وأثبت هذا الطعن فى محضر حصر التركة بالصيغة التى ذكرها المستأنف عليه نفسه فى مذكرته والتى يقول أنه قلها بحروفها من محضر حصر التركة وهى صريحة جداً فى أن طعنه على العقد إنما كان لصدوره فى مرض الموت وإن وصف العقد فى قوله بعد ذلك أنه هبة بقدر فهمه والمفهوم أن المستأنف عليه بوصف أنه وصيا مختاراً وكان حاضراً تحرير محضر حصر التركة كما تقول المستأنفة فى عريضتها ولم ينكره المستأنف عليه وعلى ذلك يكون موضوع الطعن على العقد غير خاف عليه وقت إن أدلى بإقراره بعد ذلك أمام المجلس الحسبى فليس له بعدئذ أن يتنصل من إقراره أو يؤثره على غير ما يحتمله أو يصرفه إلى أى وجه آخر بما ذكره فى مذكرته ولا محل أيضاً لقوله بأن طعن الورثة على العقد كان مبنيًا على أسباب عامة لم يتحقق من مداها . أما قول المستأنف عليه فى مذكرته أنه لم يكن حراً فى إجازة العقد إلى أهباب وإن موقفه فى الدفاع عن عقده كان يقتضى منه الدفاع عن عقد أهباب وإن صدور العقدين من المورث فى وقتين متقاربين جملة إن يقف فى الدفاع عنهما

موقفاً واحداً - هذا القول لا تأثير له على النتيجة القانونية لإقراره بإجازة العقد ولو صح أنه كان مدفوعاً للأجازة بمصلحة خاصة فلا يعد ذلك طعناً قانونياً على صحة الإقرار - أما ما ذكره فى مذكرته أيضاً من أن محكمة الاستئناف عند حكمها لباقي الورثة بنصيبهم ذكرت فى أسباب حكمها أن الأعيان الواردة فى العقدين تبقى فى ملك الورثة جميعهم فإن ذلك لا يفيد شيئاً لأن مسألة إجازة العقد منه لم تكن مطروحة أمامها حتى يصح له التمسك بما ذكره ووجبت أن يما ذكره المستأنف عليه أيضاً فى دفاعه أن المستأنفة كانت طعنت على العقد موضوع النزاع بالتزوير وقد تبين من الاطلاع على أوراق الشكوى المضمومة أن المستأنفة كانت قدمت للنيابة شكوى بأن الشيخ أحمد الجوهري الذى كلف بتسجيل العقد زاد فيه عبارة متعلقة بالثمن على اعتبار أنه مدفوع من مال القاصر بدلاً من مال الأم وظهر من التحقيق أن هذه الزيادة أضيفت لغاى زيادة رسوم التسجيل وعلى ذلك حفظت الشكوى فثبث هذا الطعن لا علاقة له بموضوع البيع فى ذاته ولا يعقل أن تكون إجازة المستأنف عليه منصبه على مثل هذا الطعن لأنه لا يمس .

«وحيث أنه لما تقدم جميعه يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاء والحكم للمستأنفة بطلباتها .

(استئناف الاستخديجة أحمد رجب وحضر عنها الاستاذ عرض الجندي ضد الشيخ أحمد مأمون وحضر عنه الاستاذ على أيوب رقم ٥٢١ سنة ٥٢ هـ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمد نجيب سالم بك ومحمد قسوى بك ويوسف رفعت بك مستشارين)

٢٠٣

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

مسئولة مدنية . خطأ . تخرجي . مسؤولية السيد عنه . شخصاً
أو جمعية . مصدر تعينه . غير مؤثر

البدأ القانوني

إن السيد سواء كان شخصاً أم جمعية مسؤول عن عماله الأصغر من الثانويين . ولو كان تعيينهم بمعرفة الموظفين الرئيسيين مادام أن تعيينهم بمعرفة داخل في رسم لهم صاحب العمل من الاختصاصات . وتبقى مسئوليته قائمة عن أعمالهم إثنين وجهها وتوافرت أسبابها . ولا جدال في قيام تلك المسؤولية إذا كان العمل الضار المستوجب التعويض ناشئ عن خطأ اشترك فيه فاعله وسيده أو عن إهمال السيد بأن يكون قصر في مراقبة خادمه ومنعه عن إتيان عمله الضار . وهو قادر على ذلك أو ملزم به بوجه خاص أو أمر به ويستفيد منه

فإذا حوكم تخرجي لتسببه بإهماله في وفاة مريض وحكم عليه نهائياً بالعقوبة فالسيد يسأل عن هذا الإهمال سواء أكان هو الذي أقام الطبيب في المستشفى في وظيفته وهذا الأخير هو الذي عين التخرجي ومن في حكمه أو أن السيد هو الذي عين الجميع مباشرة .
المحكم

و محصل هذه القضية أن مورث المستأنفة بصفتها كان مريضا بالتهاب شعبي مزمن وصف الطبيب علاجه حقا جلدية من مادة معينة فاشترى انابيب المصل ثم قصد الى المستوصف التابع لجمعية الايمان القبطية التي يرأسها المستأنف ضده الثاني لتعمل له تلك الحقن بمعرفة أحد الموظفين المنوط

بهم القيام بمثل هذا العمل فباشر المستأنف ضده الأول بوصف كونه تخرجيا بالمستوصف المذكور حقته الحقنة الأولى قسم دم من جراتها لأنه لم يكن عقم الأبرة طبق القواعد المرعية ثم لم يلبث أن توفي بعد ذلك بزمان يسير وقد دلت الابحاث الطبية التي أجريت قبل وفاته مباشرة وبعدها أن سبب الوفاة الفرغينة والتسمم الناشئان من الحقنة التي حقن بها في ذراعه الأيسر وقدم المستأنف ضده الأول الى المحاكم الجنائية قضى عليه بالعقوبة لإهماله الذي سبب للمريض الوفاة فقضى برثته التخرجي المذكور ورئيس الجمعية التابع لها المستوصف مطالبين إياهما بتعويض قدره بمبلغ ألف جنيه يلتزمان بأدائه على وجه التضامن فقضت لهم المحكمة الابتدائية بتعويض قدره مائتي جنيه يؤديه المستأنف ضدهما بالتضامن فيما بينهما فاستأنفت المستأنفة الحكم لقلة المحكوم به واستأنفت المستأنف ضده الثاني زعما منه بأنه غير مسؤول عن خطأ المستأنف ضده الأول حسبما جاء بيانه مفصلا في مذكرتيه اللتين قدمهما للمحكمة الابتدائية .

والذي لا ريب فيه لدى هذه المحكمة أن التخرجي ابراهيم ميخائيل هو الذي قام باجراء الحقنة لمورث المستأنفين وأنه باشر ذلك داخل المستوصف لا خارجه أما كون التخرجي هو الذي باشر الحقن دون اتخاذ الحيطة الفنية فقد قضت به محكمة العقوبات وقضاؤها في ذلك نهائياً وقاطع ولا يسمع فيه اعتراض ولا عنه تنفيذ وأما كون هذا العمل تم داخل المستشفى فستفاد من ظروف الواقعة ومن مجمل التحقيقات التي تمت بصدد هذا فضلا عن أن الذي يوافق الفعل والعرف أن المريض الذي يقصد الى المستوصف ليحقن بدواء يقدمه هو لا المستوصف يحقن فيه لا بعيداً عنه وقدير من التحقيق واقرار التخرجي على مجيء المريض الى

المستوصف وما دام انه قد حقن بالفعل وثبت ان الحاقن هو التمرجي فكيف يجوز القول بحصول الحقن خارج المستشفى مع قيام التمرجي الذي قصده المريض وحادثه وفاوضه فيه على وجه الاستمرار لارتباط وجوده بعمله وملازمته إياه بحكم وظيفته وان اداة الحقن موجودة فيه وانها في متناول يده فلا مجال للشك في هذا الصدد ولا مندوحة من الجزم بأن الحقن قد تم داخل المستشفى وان الادوات التي استعملت فيه هي ادوات المستشفى ولا عبرة بما يزعم المستأنف ضده الثاني من ان الحكم الجنائي الذي صدر ضد المستأنف ضده الاول باداته لخطأه وإهماله حجة قاصرة على المذكور لانه هو لم يكن طرفا في القضية حين نظرها وهو قول سليم من الوجهة النظرية ولا غبار عليه الا ان موضوع هذه القضية هو البحث في وجه ضمان المستأنف ضده الثاني لعمل المستأنف ضده الاول باعتبار كونه رئيس الجمعية التابع لها المستوصف وهل تمتد مسئولية موظفه اذا تقررته نهائيا اليه وهل يسأل عن عمله وخطأه وإهماله أم لا فالحكم الجنائي لا يعنيه الا بمقدار قوة اثباته الخطأ والاهمال قبل التامر جي خادمه وموظفه ليس الا وهو من هذه الجهة دون سواها قاطع يدانه لو جازله أن يجادله من جهة ثبوت التهمة قبل المنهم فذلك لا يعنيه قليلا لأن الخطأ والاهمال ثابتان قبل التامر جي لا من جهة الحكم الجنائي فحسب بل مما نوهت المحكمة الابتدائية به وهذه المحكمة من الأسباب والاعتبارات التي استبطلت من عامة التحقيقات التي تمت في هذه القضية . ويذهب المستأنف ضده الثاني ايضا الى القول بانه غير مسؤول عن عمل التامر جي وان المسؤول يفرض ان المذكور مؤاخذ عن عمله هو طبيب المستوصف وهذا القول مردود بأن طبيب المستوصف وعماله تابعون للجمعية الخيرية التي

يرأسها المستأنف ضده المذكور فهم جميعا في المسؤولية سواسية بالنسبة اليه لأنهم يتمتعون اليه ويأتمرون بأوامره ويؤدون له حسابا عن اعمالهم وقد اثبت القضاء ان السيد سواء أكان شخصا أم جمعية مسؤول عن عماله الأصغر من الثانويين ولو كان تعيينهم بمعرفة الموظفين الرئيسيين مادام ان تعيينهم بمعرفة مديرهم داخل فيما رسم لهم صاحب العمل من الاختصاصات (تعليقات دالوز على القانون المدني مجلد ثمة ٣ مادة ١٣٨٤ ص ٧٨٣ نبذة ٣١٢) واذن فسواء أكان المستأنف ضده الثاني هو الذي اقام طبيب المستوصف في وظيفته وهذا الأخير عين التامر جي ومن في حكمه أم انه هو الذي عين الجميع مباشرة فمسئوليته قائمة عن اعمالهم اذا تبين وجهها وتوافرت اسبابها ولا جدال في قيام تلك المسؤولية اذا كان العمل الضار المستوجب التعويض ناشئ عن خطأ اشترك فيه فاعله وسيده او عن اهمال السيد بان يكون قصر في مراقبة خادمه ومنعه عن إتيان عمله الضار وهو قادر على ذلك او ملزم به بوجه خاص او امر به ويستفيد منه (سورا جزء ٢ نبذة ٧٦٩ ققرة ٣) ولا ريب في ان من بين ما يناط به التامر جي في المستشفيات عرفا وعادة اجراء الحقن البورية التي يأمر بها الطبيب المعالج لافرق في ذلك بين ان يكون الطبيب تابعا للمستوصف أو أجنبيا عنه وان الجمعية تصيب من اجراء تلك الحقن في مستوصفها فائدة مادية إذ أن المستوصف يقتضي عنها اجراء قدره قرشان لكل حقنة قعود التامر جي عند اجراء الحقنة البورية وهي من عمله اليومي عرفا وعادة عن تعميمها خطأ فاحش لا مناص من إشراك الرئيس الاول صاحب المستوصف في تحمل مسئولية لانه هو المستفيد من دخل المستوصف ومن ضمنه اجراء تلك الحقن ولا محل

والحالة هذه للاستشهاد بالأمثال التي ضربها المستأنف ضده في مذكرته فهي بعيدة الانطباق على الحالة التي نحن بصددتها ولا يجوز من ثم القياس عليها فلا يمكن القول مثلا ان قيام التامرجي في مستوصف أو مستشفى يحقن المرضى بناء على أمر الطبيب الصادر له مباشرة أو تنفيذاً لعلاج وصفه طبيب آخر أجني عن المستشفى عمل لا علاقة له بوظيفته إذ المعروف أنه متصل بها اتصالاً وثيقاً لأن طبيب المستوصف لا يقيم فيه باستمرار ولا يلزمه أثناء الليل وأطراف النهار وإنما هو يحجى فيه للزيارة في أوقات معينة محدودة ثم ينصرف للقيام بشئون مهته الأخرى ثم لا يمكن بعد ذلك في المستوصف للقيام بالأعمال العادية والاضطلاع بالأمور الطارئة المفاجئة ومباشرة المعالجة حسبما يصف به الطبيب إذ كثيراً ما تكون طريقة العلاج بالحقن من الوسائل المستعجلة التي تقتضيها أحوال استثنائية فيقوم بها التامرجي عند الحاجة ومن ثم فلا يجوز القول بأن إجراء الحقن تحت الجلد ليس من وظيفة التامرجي ولا من عمله بل بالعكس هو الشائع والمتواتر ويتبين ذلك بوضوح في أحوال المعالجة المزمنة بواسطة الحقن تحت الجلد لفئة المرضى الذين لا تيسر لهم حالتهم المالية تكليف الطبيب المعالج مباشرتها بنفسه ومن أجل ذلك ورغبة في التيسير للقراء ورقق الحال جعل المستوصفواشباهاه اجر الحقنة الواحدة قرشين اثنين ولأريب في أن المباشر لها والحالة هذه يكون التامرجي لا الطبيب ولا سليل أيضا إلى الأخذ هنا بنظرية الخطأ المشترك بين الفاعل والمصاب فأى خطأ يمكن استاده الى عليل وصف له طبيبه الحقن بمصل معين فاشتراه ثم توجه به الى المستوصف وتقدم إلى التامرجي لعهده بأنه يباشر مثل هذا العمل عادة وهو يباشره

بالفعل كما سبق التدليل عليه بأسباب فحقنه التامرجي دون أن يقوم بأدى بدء بتعقيم الأبرة فلوث دمه وهل كان يتعين على ذاك العليل ان يدرس اصول علم البكتريولوجيا قبل التجاؤه الى المستوصف أم هل كان ينبغي له ان يعقم الأبرة بنفسه وأى شبه بين هذه الحالة وحالة الزاني الذي يقتله زوج خليلته فلا تقبل من ورثته دعوى التعويض والفرق بين الحالتين ظاهر والبون شاسع فمرتكب الزنا آثم ومجرم وقاتله معفى من العقوبة بموجب القانون اما المريض فمضطر إلى السعى للعلاج ومحمول بحكم العرف والعادة على الاطمئنان لطيبه أو لمن يقوم مقامه فكيف يقاس هذا بذلك .

ولا يمكن الالتفات إلى ما يزعمه وكيل جمعية الايمان من أن صك الاتفاق المبرم بين رئيسها وبين مدير المستوصف يحوى نصا يفيد اضطلاع المدير بالمسئولية دون الجمعية فتل هذا الاتفاق إن جاز بين المتعاقدين بالنسبة للصلات القانونية التي تربطهما فانه لا يؤثر على ما يترتب عليها للغير من الحقوق ولا يبطل اثر قواعد المسئولية العامة بالنسبة اليهما مجتمعين أم منفردين ومن ثم فالجمعية تبقى مسئولة قبل الغير ممن قد يصابون بضرر من جراء التجاؤهم للمستوصف بغية المعالجة والاستدواء لأن المستوصف ملكها لا ملك مديره وإيراده لها لا لمديره وهي شأنها معه في امر التعويض من حيث استقضائه منه ان هي ادته عنه لمن استحقه قبلها وبمقتضى ما صار بسطه آنفا من الاعتبارات وما بنى عليه الحكم المستأنف من الأسباب التي تأخذ بها هذه المحكمة ان الحكم المذكور في محله بالنسبة لتقدير مسئولية المستأنف ضدهما ووجوب التعويض لورثة المتوفى قبلهما بوجه التضامن والتكافل

اما فيما يتعلق بمقدار ما حكمت به المحكمة

الابتدائية ترى هذه المحكمة وجوب رفضه الى مبلغ ٤٠٠ جنيه وهو ما يتعين الحكم به

(استئناف الست عفيفه رزق الله عن نفسها وبعثتها وحضر عنها الاستاذ عزيز مشرق ضد ابراهيم غنايل وآخر بصفته وحضر عنه الاستاذ رياض الجبل والقمص جرجس بطرس بصفته ضد الست عفيفه عن نفسها وبعثتها رقم ٧٥٢/٨٩٤ سنة ١٩٣٦ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة مصطفى الشوربجي بك واحد قواد انور بك ومحمد قواد حتى بك مستشارين)

٢٠٤

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

- ١ - رهن - حيازة العقار المرهون - شرط له بالنسبة لغير المتعاقدين دون المدين الراهن
- ٢ - حيازة المرتهن - العين المرهونة حكما - تأجيرها لغير المدين - استئجار المدين لها بعدما - غير مسقط - لحق الحيازة - لحق التبع .

المبادئ القانونية

١ - إن شرط حيازة العقار المرهون إذا كان الرهن يستوجبها شرط لصحته بالنسبة لغير المتعاقدين لأنها - أى الحيازة - سبيل احتفاظ الدائن المرتهن بامتيازها بما ارتبته لاستغلاله وللاحتجاج به قبل الغير . أما بين المتعاقدين أى الراهن والمرتهن فالرهن صحيح ولو لم تتم حيازة المرتهن أو انقطعت لأن العقد منوط باتفاق الطرفين على ما تقر في من الالتزام المتبادل وما عداه من الشرائط كالحيازة طريق لا يبرز آثاره القانونية وتقريرها بالنسبة لغير المتعاقدين عن قد يتصل حقهم بالعقار المرهون بوجه من الوجوه . فليس للمدين الراهن أن يدعى بطلان الرهن لأنه لم يسلم الشيء المرتهن لدائنه أو أنه استرده منه وإنما تسمع هذه الدعوى من الغير عن لهم

اتصال بالمذاع المرهون بحق من حق الحقوق . لذا قالوا إن تمكين المرتهن من حيازة المرهون ليس شرطاً لصحة العقد فيما بين الدائن والمدين ولكنه شرط للاحتجاج الدائن المرتهن قبل الغير بحق امتيازها بالعين المرهونة لأن الحيازة شرط لتقرير هذا الحق له .

٢ - إذا كانت العين المرهونة قائمة في حيازة المرتهن حكماً وتأجيرها إياه إلى غير المدين لاستغلالها بشرط محاسبة المدين على الغلة عند الاقتضاء تقرير لهذه الحيازة المقررة بحق الابتفاع بالعين المرهونة . وبقاء العين بحوزة المستأجر أو من نقلها إليه بعد انتماء مدة الأجرة غير مفسد لحيازة المرتهن القانونية وبقى حق الحبس إلى حين استيفاء الدين قائماً ويكون للدائن أن يستعيد حيازته حسب القانون فيما لو أبى المدين تمكينه منها باعتبار أنه استأجرها من المستأجر لأن يدهما على العين المذكورة تصبح يد غاصب ولا جدال في حق صاحب الحيازة الفعلية أو التي في حكمها في استرداد العين التي زالت عنها حيازته قسراً ذلك بأنه وإن يكن حق الحبس المتفرع عن الحيازة لا يستلزم على الإطلاق حق التبع فيما لو خرجت العين من حوزة المرتهن برضاه لاحتمال دلالة ذلك على الرضا على النزول عن الرهن فانه يبقى قائماً فيما لو زالت حيازة المرتهن للعقار قهراً عنه أو بنير رضاه .

المحكمة

مناط الجدل في هذه القضية يرجع الى تقرير حق الدائن المرتهن في حبس العين المرهونة حتى يستوفي دينه وشروط ذلك الحق فالمستأنف ضدها

الأولى وهى المدينة الراضة تزعم ان الرهن جمل
بحكم المادة ٥٤١ مدنى لأن العين المرهونة بقيت
في حيازتها من يوم التعاقد من طريق تأجيرها من
الدائنة المرتبهة إلى المستأنف ضده الثانى ثم منه
اليها ثم منها إلى زوجها عزيز افندى عياد بعلم
المستأنفة ورضائها وتقول المستأنفة انها أجرت
المنزل المرهون إلى المستأنف ضده الثانى دون
سواه وهو تصرف داخل في مناط حيازتها بسبب
الرهن ولا علم لها بعد ذلك بما تواطأ عليه المستأنف
ضدهما من التأجير الصادر من الثانى للأولى ثم
من الأولى لزوجها عزيز عياد بغية الوصول الى
ادعاء بطلان الرهن فيما بعد

والذى ينبغى تقريره بآدى الرأى هو هل يبطل
الرهن مطلقاً اذا بقى المرهون في حيازة الراهن
أو عاد إلى حيازته أم انه بطلان نسبي

والذى جرى عليه قول الفقهاء وقضاء المحاكم
ان شرط حيازة العقار المرهون اذا كان الرهن
يستوجبها شرط لصحته بالنسبة لغير المتعاقدين
لأنها (أى الحيازة) سبيل احتفاظ الدائن المرتهن
بامتيازها بما ارتبته لاستغلاله والاحتجاج به قبل
الغير اما بين المتعاقدين أى الراهن والمرتهن فالرهن
صحيح ولو لم تتم حيازة المرتهن او انقطعت لأن
العقد منوط باتفاق الطرفين على ما تقر في من
الالتزام المتبادل وما عداه من الشرائط كالحيازة
طريق لا يبرز آثاره القانونية وتقريرها بالنسبة
لغير المتعاقدين ممن قد يتصل حقهم بالعقار المرهون
بوجه من الوجوه والنسبة اللازمة لهذا ان ليس
للمدين الراهن ان يدعى بطلان الرهن لأنه لم يسل
الشيء المرتهن لذاته أو انه استرده منه وإنما
تسمع هذه الدعوى من الغير ممن لم اتصال بالمتاع
المرهون بحق من الحقوق لذلك قالوا أن تمكن
المرتهن من حيازة المرهون ليس شرطاً لصحة العقد
فيما بين الدائن والمدين ولكنه شرط لاحتجاج

الدائن المرتهن قبل الغير بحق إمتيازها بالعين
المرهونة لأن الحيازة شرط لتقرير هذا الحق له (انظر
تعليقات دالوز على القانون المدنى مجلد ٤
مادة ٢٠٧٦ ص ١٢٠٧ نبذة ٣٩ وما بعدها
وبودى ولوران مجلد ١ نبذة ٦٨ وحكم الاستئناف
الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٥ الخ)

على أن الثابت من وقائع هذه الدعوى
وظروفها أن المستأنفة أجرت حين التعاقد على
الرهن الحيازى ما ارتبته إلى المستأنف ضده
الثانى دون سواه ولم يقم أى دليل من جانب
المستأنف ضدها على علمها بتصرف المستأجر فيه
أو اتفاقها معه على ذلك وما ادعته المستأنف عندها من
هذا التماس خال عن البرهان مقتدر إلى الدليل وإذن
فاحتجاج المستأنف ضدها بما ورد به نص الفقرة
الثانية من المادة ٥٤٠ لا يغنيها قليلاً لأن حكم ذلك
قاصر على ما يصدره المرتهن من التأجير إلى المدين
الراهن مباشرة وهو مشروع لصالح الغير لما يقتضيه
النص على وجوب إيراد ذكر التأجير في صلب
العقد أو التأشير به في هامش تسجيل الرهن من
إعلانه لكي يعلم به غير المتعاقدين فاذا كان
للمستأنفة تأجير العين المرتبهة لأن ذلك وجه من
وجوه الاستغلال الذى تبيحه الحيازة وتقتضيه
بشرط محاسبة المدين عن غلته على الوجه الذى
رتبه القانون في هذا الصدد وتبينت جدية هذا
التصرف من قيام المستأجر بأداء الأجرة للمستأنفة
ومن مقاضاتها إياه فيها فيما تخلف بعد ذلك عن
الوفاء بها في مواعيدها ومن الحكم عليه بما استحق
لها منها وجب القول بأنها حازت العين المرهونة من
حين العقد وليس يطقن في حيازتها إياها وجديتها أن
المستأنف ضده قد أصدر فيما استأجره منها إجازة
أخرى إلى ذات المدينة الراضة قد يكون هذا
التصرف من جانبها تدليلاً عليها وتواطؤاً مع المدينة

للاضرار بها إلا أن ينهض البرهان القاطع على أنه كان على العكس من ذلك نتيجة تواطؤ المستأنف والمستأنف ضدها على إعادة العقار المرهون إليها من طريق غير مباشر ولا برهان على ذلك كما سلف التنويه به .

ولا شك أن حبس العين المرهونة فرع عن حيازتها فإذا تقرر أن المستأنفة قد حازتها من طريق تأجيرها إلى المستأنف ضده الثاني تأجيروا صحيحا جديا وهو ما تراه هذه المحكمة تبين حقها في حبسها إلى أن تستوفي دينها أما إذا زالت الحيازة بفعلها وبرضاها فلا محل للحبس . ولما كانت العين المرهونة قائمة في حيازة المستأنفة حكما لأن تأجيرها إليها إلى المستأنف ضده الثاني لاستغلالها بشرط محاسبة مدينتها على الغلة عند الاقتضاء تقرير لهذه الحيازة المقررة بحق الانتفاع بالعين المرهونة فبقاؤها بحوزة المستأجر أو من نقلها إليه بعد انتهاء مدة الإجارة غير مفسد لحيازة المرتبة القانونية ويبقى حق حبسها إلى حين استيفاء الدين قائما ويكون لها أن تستعيد حيازتها حسب القانون فيما لو أوى المستأنف ضدها تمكينها منها لأن يد المستأنف عليها على العين المذكورة أصبحت بعد انتهاء الإجارة يد غاصب ولا جدال في حق صاحب الحيازة الفعلية أو التي في حكمها في استرداد

العين التي زالت عنها حيازته قسرا ذلك بانه وان يكن حق الحبس المتفرع عن الحيازة لا يستلزم على الإطلاق حق التبعية فيما لو خرجت العين من حوزة المرتن برضا لاحتقال دلالة ذلك الرضا على النزول عن الرهن فانه يبقى قائما (أى حق التبعية) فيما لو زالت حيازة المرتن للعقار قهره أو بغير رضاه كما في حالة المستأجر الذي يتمتع عزرد العقار المؤجر بعد انتهاء الإجارة مثلا فحق المرتن في الحبس لا يتقضى في هذه الحالة ولو امتنعت الحيازة الفعلية برغمه لبقاء اعتباره حائزا للعقار حكما وله استرداد العقار لحيازته الفعلية إذا كان في حوزة الراهن أو غيره بالالتجاء الى دعوى إعادة اليد ليم له حق حبسه بالفعل الى حين الوفاء له بدينه (راجع بودرى ووهل - كتاب الرهن والامتياز مجلد ١ ص ٢٣٢ - نبذة ٢٤٥ - ٢٥١) ولهذا يتعين لغو الحكم المستأنف من هذه الجهة والقضاء للمستأنفة بحقها في حبس العين المرهونة لها حتى تستوفي دينها

(استئناف الست فبيمه عثمان مصطفى وحضر عنها الاستاذ ادرار بك قصيرى ضد الست عزيز سليمان فلتس وأخرو حضر عن الأولى الاستاذ عمر عمر رقم ١٦٥ سنة ٥٣ ق - وثلاثة وعشرون حضرات اصحاب للمسة مصطفى الشوربجي بك واحمد فؤاد ادرار بك ومحمد فؤاد حسنى بك مستشارين)

أحكام محاكم الجنايات

المبدأ القانوني

تقع جريمة التزوير في أوراق رسمية باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة إذا تعد خصم إعلان خصمه في غير محل إقامته الحقيقي واتفق مع شخص على تسلم الاعلان على اعتبار أنه مقيم مع الخصم المراد إعلانه ثم تقدم

٢٠٥

محكمة جنايات مصر

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦

تزوير في أوراق رسمية - اعلان خصم خصمه في غير محل إقامته -
اتفاقه مع آخر على تسلم الاعلان باعتباره مقبلا منه -
لاستصدار حكم ضد خصمه - صحته .

صاحب الاعلان إلى المحكمة ليستصدر منها حكماً بطلباته ضد خصمه الحقيقي الذي لم يعلن بالفعل وأعلن شخصاً آخر بدلاً عنه .

المحكمة

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٣٥ - ١١ جماد أول سنة ١٣٥٤ بدائرة قسم الوايلي بمحافظة مصر اشترك مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي اعلان دعوى شرعية بأن قرر المجهول للمحضر ان سعدية محمد علي تقيم بالمنزل رقم ٤٥ بحارة وسط الوايلي واستلم الاعلان نيابة عنها وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٨٠ عقوبات .

« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ احالته على هذه المحكمة لمحاكمته بالمواد المذكورة

« وحيث انه بجلسة اليوم سمعت المحكمة هذه الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة « ومن حيث ان سعدية بنت محمد علي قدمت شكوى للنيابة تقول فيها انه لحصول نزاع شرعي بينها وبين محمد عبد المجيد المتهم ادعى واقعة مزورة في عريضة دعوى اعلنها بها بسكن احد اصدقائه نسب وجودها فيه واستلم الاعلان باسم مستعار هو اسم احمد محمد مدعي انه ابن عمها مع انها لا تقيم في المنزل الذي حصل فيه الاعلان ولم يكن لها قريب يسمى احمد محمد وشهدت في التحقيق وامام المحكمة ان المتهم تزوج منها وانها حصلت ضده على حكم شرعي بنفقة لها فعمد الى تصوير دعوى اسقاط النفقة واذكر في عريضة هذه الدعوى ان المعلن اليها وهي سعدية المذكورة تقيم بالمنزل رقم ٤٥ بحارة وسط الوايلي قسم الوايلي واعلنها هناك وسلم الاعلان

لشخص تسمى باسم احمد محمد واتصف بأنه ابن عمها مع انه لا يوجد لها ابن عم يحمل هذا الاسم ولم يكن لها محل اقامة ولا اقارب بالمنزل المذكور وقد اتبني على هذا الاعلان الذي لم يصلها ان حكم غايباً من المحكمة الشرعية ضدها باسقاط النفقة .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الاعلان المطعون فيه انه عمل بناء على طلب محمد عبد المجيد محمد ضد سعدية بنت محمد علي الساكنة بالمنزل رقم ٤٥ بحارة وسط الوايلي قسم الوايلي بمصر لتحضر امام محكمة عابدين الشرعية في جلسة يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٩٣٥ لسماع الحكم بأن لاحق لها في الاستمرار على طلب النفقة المقررة لها لانقضاء عدتها وان المحضر حسين افندي مصطفى تولى هذا الاعلان في يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٣٥ بمحل اقامة وسكن سعدية المذكورة بالمنزل رقم ٤٥ بالعنوان المذكور وخاطب ابن عمها احمد محمد المقيم معها لغيابها وقد وقع على هذا الاعلان بأمره لاهد محمد المذكور .

« وحيث ان محمد وهي شيخ الحارة شهد بان سعدية بنت محمد علي لا تقيم بالمنزل رقم ٤٥ سالف الذكر كما انه لا يوجد بين سكان هذا المنزل من يسمى احمد محمد وشهد حسن محمد احمد ان سعدية تقيم معه وانه لم يسكن معها المنزل الذي حصل فيه الاعلان وان زوجها زير في الاعلان وحصل بذلك على حكم ضد سعدية فاستأنف الحكم بها وشهدت هانم بنت علي والدته سعدية على ذلك وشهد امام قاسم صاحب المنزل رقم ٤٥ آف المذكور في التحقيق بان سعدية لم تسكن عنده في بيته ولم يكن في هذا المنزل شخص يدعى احمد محمد .

« وحيث ان المتهم انكر التهمة وقال ان سعدية كانت تسكن مع اهلها في العنوان الذي

ذكر في الاعلان وانه لم يكن مع المحضروقت
ان باشر الاعلان وانه لايعرف من الذى استلم
الاعلان

« وحيث ان المحكمة ترى من الأدلة المتقدمة
وشهادة الشهود ومن التحقيقات عدم التعويل
على انكار المتهم للتهمة لثبوتها عليه من الأدلة
المذكورة من كونه هو صاحب المصلحة في
احداث التزوير كيلا تحضر المدعى عليها لتبدي
أوجه دفاعها في الجلسة ولذاك يكون في يوم
١٠ أغسطس سنة ١٩٣٥ الموافق ١١ جمادى الأولى
سنة ١٣٥٥ بدائرة قسم الوايلي بمحافظة مصر
اشترك مع شخص آخر مجهول لم يوفق التحقيق
الى معرفته في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي
اعلان دعوى شرعية رفعها على سعدية بنت محمد
على لسقوط النفقة المقررة لها عليه وذلك بان
اثبت في الاعلان على غير الحقيقة ان سعدية
المعلن اليها المذكورة تقيم بالمنزل رقم ٤٥ بحارة
وسط الوايلي قسم الوايلي وسله لقلم المحضرين ولما
ذهب المحضر لمباشرته في هذا العنوان تقدم له

شخص وادعى ان اسمه احمد محمد وزعم
كذبا انه ابن عم سعدية المطلوب اعلانها وانها
تقيم معه في معيشة واحدة قسّم الاعلان عنها بهذه
الصفة وبذلك الوسيلة بعد ان اثبت المحضر ذلك
كله واليانات المزورة السابقة بسلامة نية في محضر
الاعلان وكان من تسمى باسم احمد محمد هذا
محرّضا من قبل المتهم على ارتكاب جريمة التزوير
في محضر الاعلان ومتفقا معه على ذلك وقد وقعت
فعلا جريمة التزوير بناء على ذلك التحريض والاتفاق
وعقاب المتهم على ذلك يقع تحت نص المواد ١٨١
و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات

« وحيث ان المحكمة ترى لظروف الحادثة اخذ
المتهم بالرأفة عملا بالمادة ١٧ من القانون المذكور
« وحيث ان المحكمة ترى أيضا لظروف الحادثة
ولحالة المتهم إيقاف التنفيذ بعقوبة الحبس التي يحكم بها
على المتهم وذلك عملا بالمادة ٥٢ من نفس القانون
لانه لم يثبت وجود سوابق للمتهم »

(قضية النيابة ضد احمد عبد الحميد رقم ٨٠٦ سنة ١٩٣٦ كلى مصر
رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الزميمة مصطفى بك وجدى
عبد الملك بك مستشارين والاستاذ احمد حلمى القاضى المنتدب)

قضاء المحاكم الكلية

٢٠٦

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

اختصاص المحاكم الأهلية - نزاع على ملكية عين وقف .
مدينة بحة - مقرر .

المبدأ القانوني

تأجعت أحكام المحاكم الأهلية على أن
المنازعات الخاصة بملكية أعيان الوقف هي
منازعات مدنية بحتة لا شأن للمحاكم الشرعية
بها وإنما هي من اختصاص محاكم الأحوال
العينية لخروجها من أصل الوقف وقد ذهب

القضاء الشرعى بنفسه هذا المذهب ولا عبرة
بالرأى القائل ان المحاكم الشرعية تختص بجميع
ما يتعلق بشؤون الوقف بناء على ما ورد
بالمادة ٢٦ من لا تحية ترتبها من أن دعوى
الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى
إثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق
بشؤون الوقف ترفع أمام المحكمة التي بدائرتها
أعيانها كلها أو بعضها أو أمام المحكمة التي
بدائرتها محل إقامة المدعى عليه فعبارة « أو
غير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف » لا يمكن

أن تصرف إلى جعل المحاكم الشرعية مختصة بجميع المسائل المرتبطة بالوقف ولو خرجت عن أصله . بل المعقول أن تصرف إلى جميع ما يتعلق بشئونه وتكون من المسائل التي أخرجها الشارع من اختصاص المحاكم الأهلية عملاً بالمادة ١٦ من لائحة ترتيبها .

المحكمة

عن الرفع الفرعي بعدم الاختصاص
« من حيث أن المدعى عليه الأول دوع فرعياً بعدم اختصاص المحكمة الكاية بنظر هذه الدعوى لأن ما يهيمه منها بصفته ناظراً على وقف المرحوم مصطفى الجندى هو الدفاع عن العين الموقوفة البالغ مساحتها ١١٦ و ٩٥ متراً وقد سبق تقدير قيمتها في الدعوى الشرعية التي فصل فيها بينه وبين المدعى بواقع جنيه للتر الواحد فتكون قيمة الدعوى أقل من ١٥٠ جنيهاً وتدخل في اختصاص القاضي الجزئي

« ومن حيث أن المدعى طلب رفض هذا الدفع مرتكناً إلى أن طلباته الواردة بصحيفة الدعوى هي الحكم أصلياً بتثبيت ملكيته إلى المنزل الكبير البالغة مساحته ١٦ و ١٦٣ متراً واحتياطياً الزام الفريق الثاني من المدعى عليهم بدفع مبلغ ٢٩٩ جنيهاً ثمن ما باعوه إليه فيما خصهم من المنزل الكبير وقدره ٧٤ متراً باعتبار ثمن المتر الواحد ٤ جنيهاً وتثبيت ملكيته إلى نصف المنزل الصغير البالغة مساحته ١٣٢ متراً مع الزام الفريق الثالث من المدعى عليهم بدفع مبلغ ٧٤ جنيهاً و ٤٩٠ ملياً وأن هذه الطلبات في مجموعها تزيد عن نصاب القاضي الجزئي ولا عبرة بما يخص المدعى عليه الأول وحده منها وأنه فضلاً عن ذلك فالدعوى الشرعية كانت خاصة بأرض الطاحونة المدعى

بوقفها كما هو ظاهر من المحكمين الشرعيين الابتدائي والاستئنافي المقدمة صورتها بمحافظه المدعى عليه الأول رقم ٩ دوسيه ولذا قدر ثمن المتر فيها بجنيه واحد أما النزاع الحالي فخاص بمنزل قائم على تلك الأرض ولذا قدر للتر الواحد منه أربعة جنيهاً باعتبارها ثمناً للأرض والبناء معا

« ومن حيث أن المحكمة ترى أن دفاع المدعى هذا في محله فيكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويتعين رفضه

عنه الرفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسابقة الفصل فيها

« ومن حيث أن المدعى عليه الأول دفع الدعوى أيضاً بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها من المحكمة الشرعية التي قضت نهائياً بحريان ال ٩٥ و ١١٦ متراً المذكورة في وقف المرحوم مصطفى على الجندى بحكمها الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ (مستند نمرة ٢ حافظة رقم ٩ دوسيه)

« ومن حيث أن المدعى والفريق الثاني من المدعى عليهم طلبوا رفض هذا الدفع بناء على أن الحكم الشرعي صدر من جهة لا ولاية لها في إصداره وأنه من ناحية أخرى يوجد خلاف بين هذا النزاع والنزاع الذي طرح على المحكمة الشرعية من حيث الخصوم والموضوع والسبب فلا يجوز الحكم السابق والحالة هذه قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للنزاع الحالي

« ومن حيث أن أحكام القضاء الأهلي قد أجمعت تقريباً على أن المنازعات الخاصة بملكية اعيان الوقف هي منازعات مدنية بجته لا شأن للمحاكم الشرعية بها وإنما هي من اختصاص محاكم الأحوال العينية لخروجها عن أصل الوقف

وقد ذهب القضاء الشرعى نفسه هذا المذهب (راجع كتاب المرافعات للرحوم أبو هيف بك طبعة ثانية بند ١٣٥ الى ١٣٩ والاحكام المشار اليها بالهوامش وكذلك كتاب قواعد المرافعات لمحمد العشماوى بك جزء أول بند ١٦٩ الى ١٧٢ وحكم إسكندرية الابتدائية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ بحاماه سنة ثانية ص ٣٤٤ ومصر الابتدائية فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠ بحاماه سنة عاشرة ص ٧٦١ ونفس المحكمة فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٣١ بحاماه سنة ١٩١٣ ص ١٩٣ وحكم محكمة مصر الشرعية الكبرى فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٠٠ بمجلة الاحكام الشرعية ١ ص ٥٥)

« ومن حيث انه لا عبرة بالرأى القائل ان المحاكم الشرعية تختص بجميع ما يتعلق بشئون الوقف بناء على ما ورد بالمادة ٢٦ من لائحة ترتيبها من أن دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف ترفع أمام المحكمة التى بدأرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التى بدأرتها محل إقامة المدعى عليه فعبارة (أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف) هذه لا يمكن أن تنصرف الى جعل المحاكم الشرعية مختصة بجميع المسائل المرتبطة بالوقف ولو خرجت عن أصله بل المعقول ان تنصرف الى جميع ما يتعلق بشئون الوقف وتكون من المسائل التى أخرجها الشارع من اختصاص المحاكم الأهلية بموجب المادة ١٦ من لائحة ترتيبها وهو نفس الشارع الذى سن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وما يؤيد هذا الرأى ان المادة ٣٦ المشار اليها وردت باللائحة الشرعية فى الباب الخاص ببيان الاختصاص المركزى ولم ترد فى مجال بيان الاختصاص العام أما المادة ١٦ من اللائحة

الأهلية قد وردت فى الباب الخاص ببيان وظائف المحاكم على العموم
« ومن حيث انه متى تقرر ذلك كان النزاع المطروح على هذه المحاكم وهو نزاع مدنى بحسب ينصب على ملكية عين معينة هو من المنازعات الخارجة عن اختصاص المحاكم الشرعية ولا يكون للحكم الصادر من تلك المحاكم بجرىان تلك العين فى الوقف المشمول بنظارة المدعى عليه الأول أى قوة تربط هذه المحكمة فى الدعوى الحالية ويكون الدفع بعدم جواز نظرها فى غير محله ويتعين رفضه

(قضية السيد ائدى فهمى تركى وجضر عنه الاستاذ الشيخ حسن عبد القادر ضد على أئدى عيسى الجندى بصفته وآخرين رقم ٢٨٨ سنة ١٩٣٢ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عيسى ويوسف يعقوب وإبراهيم كامل واصف)

٢٠٧

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٣ يوليو سنة ١٩٣٥

- ١ - عقد - عدم ذكر السبب فيه . لا يفيد عدم وجوده .
فى عقود التبرعات . السبب فيه . نية التبرع .
- ٢ - الاقرار - تبرعه فى نظر علماء الشريعة . صحته . أن لا يكون محال شرعاً - بطلانه شرعاً . عدم مصادمة المقر به . أحواله .
- ٣ - تناقذات - بشأن تركه المتناقد . حالته . ولا الميراث .
مخالفتها للنظام العام . بطلانها .
- ٤ - هبة - القبض . تسليم سند الدين . لا ينبر كذلك
- ٥ - هبة الدين - بقصد غير رسمى . صحته . فى أحوال معينة .

المبادئ القانونية

- ١ - من المبادئ المقررة أن عدم ذكر السبب فى العقد ليس معناه عدم وجوده إذ يصح أن يكون السبب موجوداً وقائماً رغم إغفال ذكره فى العقد أو التليغ إلى ما يحدده ويفيده وفى عقود التبرعات لا يتصور انعدام

السبب لأن الالتزام فيها هو نية التبرع . وقد نصت المادة ١٣٢ مدني فرنسي التي لا مقابل لها في القانون المصري على أن التعهد يكون صحيحاً ولو لم يذكر به سبب .

٢ - إن علماء الشريعة الاسلامية يعرفون الإقرار بأنه هو الاخبار بثبوت حق للغير على نفس المقر ولو في المستقبل باللفظ أو ما في حكمه سواء كان الحق إيجابياً أو سلبياً واشترطوا لصحة الإقرار فيما يتعلق بالمقر به ألا يكون محالاً شرعاً أي لا يعده الشرع باطلاً فإن كان باطلاً شرعاً لم يعامل المقر بمقتضاه . والإقرار به يكون باطلاً غير معتبر شرعاً حتى إذا أخذ المقر له من المقر المال المقر به كان للمقر أن يسترده منه ثانية لأنه أخذه منه بغير وجه شرعي . ومثال الإقرار بالمحال الشرعي أن يقر إنسان بقدر من السهام لو ارتأ أكثر مما هو مقدر له شرعاً . ومثل هذا الإقرار باطل في نظر الشرع . وإقرار المورث لأحد الورثة بدين إثارة له على بقية الورثة ولو كتبت به وثيقة لأنه إقرار بشيء محال شرعاً . ومن قبيله إقرار الرجل لزوجته بمهرها بعد أن تبرئه منه أو بعد أن تهيه له أو إقراره لها بنفقة مدة ماضية هي فيها ناشز من غير سبق قضاء ولا رضا مع اعترافها بذلك . فهذه الإقرارات جميعها باطلة شرعاً لأنها إقرارات بأشياء يحكم الشرع بطلانها بطلاناً كلياً .

٣ - تعتبر باطلة التعاقدات بشأن تركة المتعاقد كأن يتصرف صاحب التركة حال

حياته من طريق التعاقد مع الغير على جعل هذا الغير وارثاً له مع كونه غير وارث شرعاً أو أن يهب المورث وارثه شيئاً معيناً إبان حياته في مقابل أن يتعهد الوارث بالتنازل من الآن عن حق المطالبة بنصيبه في الميراث بعد موت الواهب وهو المورث أو أن يتفق شخصان في عقد على أن يرث كل منهما الآخر إذا مات قبله وهو ولاء الموالاة . فكافة هذه العقود باطلة لاختلافها بالنظام العام والتحليل بها باطل كذلك بطلاناً مطلقاً لا تلحقه الإجازة ويحكم به القاضي من تلقاء نفسه .

٤ - إن تسليم سند الدين الموهوب لا يعتبر قبضاً لأن هبة المنقول لا تتم إلا بالقبض أو بحصولها بعقد رسمي فأقرار الزوج في ورقة عرفية بأن في ذمته لزوجته مبلغاً ما وتسليم هذا التعهد لزوجته يجعل الهبة ناقصة شرط القبض فتقع باطلة وتسليم ورقة الهبة لا تقوم مقام تسليم المبلغ الموهوب .

٥ - من المتفق عليه فقهاً أن هبة الديون بغير عقد رسمي لا تقع إلا في إحدى حالات ثلاثة (١) تحويل السندات القابلة للتحويل وهو يدخل في الهبات المستترة (٢) تسليم السندات التي لا إذن حاملها (٣) حالة الإبراء من الدين الثابت في الذمة والصادر من الدائن للمدين بتسليم سند الدين إليه .

المحكم

د من حيث ان المستأنفة وهي الست أمينه محمد صالح تطلب الحكم بالزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا لها متضامين من تركه مورثهم المرحوم

وفيقه في عقود التبرعات لا يتصور انعدام السبب

L'absence de cause ne peut pas se réaliser pour les actes unilatéraux, comme les donations animus donandi

وقد نصت المادة ١٣٢ من القانون المدني الفرنسي التي لا مقابل لها في القانون المصري على أن التعهد يكون صحيحا ولو لم يذكر به سببه

La conventions n'est pas moins valable, quoique la cause n'en soit pas exprimée

والسند موضوع النزاع في هذه الدعوى لا يمكن أن يكون عديم السبب أصلا إذ على فرض أنه ليس عقد قرض فهو عقد آخر ذو سبب مخالف للنظام العام أو غير مخالف له كما سنستجلبه وهذا العقد الآخر إما أن يكون إقرارا بدين غير خال من سبب يتعين بحسه وتقديره وإما أن يكون على الأقل عقدا هبة ذات سبب صوري cause simulée والسبب الصوري يكون جائزا في عقد الهبة المستورة في صيغة عقديع وإن كان السبب صوريا لا يمنع من إقامة الدليل على السبب الحقيقي للعقد

« ومن حيث أن علماء الشريعة الإسلامية يعرفون الإقرار بأنه هو الأخبار بثبوت حق للغير على نفس المقر ولو في المستقبل باللفظ أو ما في حكمه سواء أكان الحق إيجابيا أو سلبيا واشتراطوا لصحة الإقرار فيما يتعلق بالمقر به إلا يكون محالا شرعا أي لا يعده الشرع باطلا فإن كان باطلا شرعا لم يعامل المقر بمقتضاه والإقرار به يكون باطلا غير معتبر شرعا حتى إذا أخذ المقر له من المقر المال المقر به كان للمقر أن يسترده منه ثانية لأنه أخذه منه بغير وجه شرعي ومثال

فرحات أفندي سليم مبلغ ١٥٠ جنيها مصريا مع المصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين مستندة في دعواها على سند موقع عليه من مورث الطرفين مؤرخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ نهه كالاتي وفي ذمتي للسيدة المحترمة أمينة محمد صالح من طنطا المبلغ الموضح بعاليه وقدره مائة وخمسين جنيها مصريا أدفعه الى حضرتها وقت الطلب وقد تحرر هذا العمل بموجبه . وبلى ذلك توقيع المدين والتاريخ

وقد دفع المستأنف عليهم بطلان السند لعدم وجود السبب وبأن لفظة « في ذمتي » لا تكون سببا في الالتزام والسبب مخالف للنظام العام لأن المورث أراد مخالفة قواعد الميراث الشرعية بأثارة زوجته المدعية على باقي ورثته ومحكمة أول درجة أحالت الدعوى الى التحقيق لإثبات ونفي سبب الالتزام المحرر به السند موضوع المطالبة فلم يكن لدى المدعية شهود تقدمهم واقتصرت على تقديم أربعة أوراد مال عن سني ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٤ تفيد ملكيتها لـ ٨ أسهم و ١٥ قيراطا بقدان بناحية دسيا في سنة ١٩٣٢ وفي سنة ١٩٣٤ أصبح التكليف بقدان واحد في الناحية المذكورة كما قدمت عقد بيع عرفي ثابت التاريخ في ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ يفيد شراءها من والدها بصفته وليا شرعيا على أخريات لمنزل بطنطا بثمن قدره ٥٠٠ جنيه مصري وهذا العقد لم يسجل قاضدة بذلك اثبات يسارها وملاحتها على اقراض مورث المستأنف عليهم المبلغ الذي تطالبهم به من تركته « ومن حيث أنه من المبادئ المقررة أن عدم ذكر السبب في العقد ليس معناه عدم وجوده إذ يصح أن يكون السبب موجودا وقائما رغم إغفال ذكره في العقد أو التليح الى ما يحلله

الاقرار بالمحال الشرعى أن يقر انسان بقدر من السهام لو ارث أكثر مما هو مقدر له شرعا نحو ان يموت رجل عن ابن وبنت فيقر الابن أن الميراث بينه وبين اخته نصفان فهذا إقرار باطل لأنه أقر بشئ بعده الشرع باطلا لأن الشرع جعل للذكر مثل حظ الانثيين في مثل هذه الصورة فجعل الانثى مثل الذكر اثبات لشيء باطل شرعا فلا يعتبر ولا تأخذ المقر لها أكثر من نصيبها الشرعى أصلا. كذلك اقرار المورث لأحد الورثة بدين اثارا له على بقية الورثة ولو كتبت به وثيقة لأنه اقرار بشئ محال شرعا. ومن قبله إقرار الرجل لزوجته بمهرها بعد أن تبرته منه أو بعد أن تهبه له أو اقراره لها بنفقة مدة ماضية هي فيها ناشز من غير سبق قضاء ولا رضاء مع اعترافها بذلك فان جميع هذه الاقرارات باطلة شرعا لأنها اقرارات بأشياء يحكم الشرع بطلانها بطلانا كلياً وعدم وجودها فلا تعتبر وقد جرت المحاكم المختلطة على أن الاقرار لا اشتغال ذمة المقر بدين يجب أن يكون أساسه غير مخالف للنظام العام

«ومن حيث ان أحكام الارث من النظام العام فقد نصت المادة ٢٦٣ من القانون المدنى الاهلى على «أن يبيع الحقوق في تركه انسان على قيد الحياة باطل ولو برضاه» وهذا الحظر عام شامل لكافة العقود التى يطلق عليها *actes sur successions futures* وهى نوعان :
١- تعاقدات بشأن تركه الغير - ٢- تعاقدات بشأن تركه المتعاقد كأن يتصرف صاحب التركة حال حياته من طريق التعاقد مع الغير على جعل هذا الغير وارثا له مع كونه غير وارث شرعا أو ان يهب المورث وارثه شيئا معينا ابان حياته في مقابل أن يتعهد الوارث بالتنازل من الآن عن حق المطالبة بنصيبه في الميراث بعد موت الواهب وهو المورث

أو ان يتفق شخصان في عقد على ان يرث كل منهما الآخر اذا مات قبله وهو ولا الموالاة حيث يقول شخص لآخر أنت مولاي ترتقى اذا مت وتعتقل عني اذا جنيت والشخص الموالى بكسر اللام يقال له الأدنى والموالى بفتحها يقال له الأعلى وكما قد يقع هذا العقد من جانب واحد قد يقع من الجانبين وكافة هذه العقود على اختلاف أنواعها باطلة لأخلالها بالنظام العام والتجلب بها باطل كذلك بطلانا مطلقا لا تلحقه الأجازة ويحكم به القاضى من تلقاء نفسه وقد قضت محكمة النقض والابرار المدنية بأنه لا يجوز قبل وفاة أى انسان الاتفاق على شئ يمس بحق الارث عنه سواء من جهة إيجاد ورثة غير من لهم الميراث شرعا أو من جهة الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية أو من جهة التصرف في حق الارث قبل استحقاق صاحبه إياه فان جميع هذه الاتفاقات وما شابهها يخالف النظام العام (نقض ١٤ يونيه سنة ١٩٣٤ المحاماة السنة ١٥ العدد ٣ القسم الاول ص ٨١ رقم ٥٤١)

«ومن حيث فيما يتعلق بالدفع بأن هذا السند هو هبة تمت بالقبض ولا يجوز الرجوع فيها فقد جرت الاحكام على أن تسليم سند الدين الموهوب لا يعتبر قبضا لأن هبة المنقول لا تتم الا بالقبض أو بحصولها بقصد رسمى فاقرار الزوج في ورقة عرقية بأن في ذمته لزوجته مبلغا أو تسليم هذا التعهد للزوجة يجعل الهبة ناقصة شرط القبض بحيث تقع باطله وتسليم ورقة الهبة لا يقوم مقام تسليم المبلغ الموهوب (محكمة مصر الابتدائية أول يناير سنة ١٩٣٥ المحاماة سنة ١٥ عدد ٢٧٨ ص ٤٤١ ومحكمة الأزبكية ٢٨ يناير ١٩٢٤ المحاماة سنة خامسة عدد ٣٧٩ ص ٤٤٣)

فاذا تبين من حقيقة العقد أنه عقد هبة بغير مقابل وكان من المقرر قانونيا أن هبة المنقول كالثابت

المبادئ القانونية

١ - استقر الفقه والقضاء على أن أصل الوقف الذي من اختصاص المحاكم الشرعية هو الأركان الجوهرية التي بنى عليها إنشاؤه وتكوينه أي أن كل ما يتعلق بصحة الوقف ووجوده فهو من أصله فطالب بإبطال الوقف المعقود لإضراراً بالدائنين لا يعتبر من أصل الوقف لأنه يفترض فيه أن الوقف قد تم تكوينه صحيحاً من الوجهة الشرعية . إلا أنه لسبب نصت عليه المادة ٥٣ من القانون المدني جعلته قابلاً للإبطال وفرق بين إبطال الوقف ووقف وقع باطلاً لعيب في تكوينه وأصله فالأول لا يدخل ضمن أصل الوقف الذي نصت عليه المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بدليل أن النص عليه في القانون المدني يحمل بين طياته اختصاص صريح للمحاكم الأهلية بالنظر فيه .

٢ - حلول مشتري العقار محل الدائنين المرتهنيين بعد أن أدى ثمن العقار لهم يحصل بقوة القانون حتى بصرف النظر عن عمل أي شيء من إجراءات التنفيذ .

المحكمة

« من حيث أن المدعى قد طلب إبطال الوقف الصادر من محجور المدعى عليها في الاتني عشر فدانا المينة الحدود بعريضة افتتاح الدعوى على اعتبار أن هذا الوقف حصل إضراراً بالدائنين أصحاب الحقوق العينية الذي حل محلهم في هذه الديون بعد أن أوفاهم بها طبقاً لتعاقد تم بينه وبين المحجور عليه بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٦ اتفق فيه المدعى مع محجور المدعى عليها على أن يبيعه

سواء بسواء لابد من حصولها بعقد رسمي وإنما استثنى من ذلك حالة تسليم المنقول للموهوب إليه أو حصول الهبة في المنقول والعقار في صورة عقد آخر بشرائطه المصححة له قانوناً فإذا كان الموهوب منقولاً ولم يحصل تسليمه فعلاً ولم تأخذ الهبة شكل عقد آخر فتسليم سند الدين لا تأثير له في تصحيح الهبة لأنه من المتفق عليه فيها أن هبة الديون بغير عقد رسمي لا تقع إلا في إحدى حالات ثلاثة :
١- تحويل السندات القابلة للتحويل وهذا يدخل في الهبات المستترة - ٢- تسليم السندات التي لأذن حاملها - ٣- حالة الأبراء من الدين الثابت في الذمة والصادر من الدائن للمدين بتسليم سند الدين إليه (راجع حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٣ المحاماة السنة الرابعة عشر العدد السابع ص ٤٨٢ رقم ٢٥١ .

« ومن حيث أن الأدلة متوافرة على أن المورث كان على درجة من اليسر والملاءة بحيث لم يكن في حاجة إلى اقراض هذا المبلغ واقراضه من زوجته التي ثبت أن مواردها وثروتها وقت ذاك لم تكن لتعيناها على اقراضه هذا المبلغ .

« ومن حيث أنه من كل ما تقدم يتعين الحكم بإبطال السند ورفض دعوى المستأنفة والزامها بالمصاريف (قضية الست أمية هاتم محمد صالح ضد الست أم إبراهيم فرحات سليم وآخرين رقم ٣٣٧ سنة ١٩٣٥ كدانة وعضوية حضرات القضاة اسماعيل محمد بك رئيس المحكمة وعلى حسين واحد محمد فراج)

٢٠٨

محكمة شين الكوم الكلية الأهلية

٢ مارس سنة ١٩٣٦

- ١ - اختصاص المحاكم الأهلية . بطلب إبطال وقف . حصل إضراراً بالدائنين . مقرر
- ٢ - حلول مشتري العقار . محل الدائنين المرتهنيين . ودفع الثمن لهم . ثابت .

يستحضر البائع من البنك ما يفيد قبوله هذا وشطب الرهن .

« ومن حيث انه تبين بأن المدعى تنفيذا لهذا الاتفاق قد قام فعلا بسداد مبلغ ٨٧٠ جنيها للبنك العقاري المصري ولشركة الفونس كحيل من أرباب الديون الثابت تسجيلها قبل حصول الوقف كما انه قد تحصل المدعى على حكم بهذه القيمة من محكمة طنطا الاهلية في القضية ٤٨٩ سنة ١٩٢٦ كلى كما انه قد سدد مبلغ ١٧٤ جنيها أخرى الى شركة الفونس كحيل أخذ بها حكما من محكمة شين الكوم الاهلية في القضية ٢٢١ سنة ١٩٣١ كلى

« وحيث انه لاخلاف بين الطرفين في أن طلب الاستبدال المقدم للمحكمة الشرعية لم يتم ورفض قبوله .

« وحيث ان المادة ١٦٢ مدنى صريحة في النص على أن التأمينات التي كانت للدائن الأصلي تكون تأميناً لمن دفع الدين اذا كان الدافع أدى ثمن عقار اشتراه للدائنين المرتين لذلك العقار كما انه قد استقر الرأي على أن حلول مشتري العقار محل هؤلاء الدائنين يحصل بقوة القانون حتى بصرف النظر عن عمل أى شئ من اجراءات التنفيذ (راجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ المنشور بمجلة المحاماه سنة ٤ رقم ٢٣٥ ص ٢٩٠) كما أنه لا عمل للقول بأنه حصل استبدال في الدين بما حكمت به محكمتا طنطا وشين الكوم لأن الأحكام مقرررة للحقوق لا منشئة لها فضلا عن أنه تبين من الاطلاع على حكم محكمة طنطا سالف الذكر انه قد قرر فعلا هذا الحل وأيده .

« ومن حيث انه يكفي لابطال الوقف الحاصل من المدين أن يكون هذا الايقاف قد أضر بالدائن

هذا الأخير اثني عشر فدانا في مقابل ثمن قدره ٣٦٠٠ جنيه تعهد المدعى بسدادها الى الدائن المرتين بطريقة معينة فصلت في هذا العقد

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليها دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى على زعم أن ابطال الوقف مما يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية طبقا للمادة السادسة عشر من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

« وحيث ان رأى الفقه والقضاء قد استقر على أن أصل الوقف الذى من اختصاص المحاكم الشرعية هو الاركان الجوهريه التي بنى عليها انشاؤه وتكوينه أى أن كل ما يتعلق بصحة الوقف ووجوده فهو من أصله وطلب ابطال الوقف المعقود اضرارا بالدائنين لا يعتبر من أصل الوقف لأنه يفترض فيه أن الوقف قد تم تكوينه صحيحا من الوجهة الشرعية . إلا انه لسبب نصت عليه المادة ٥٣ من القانون المدنى جعلته قابلا للابطال و فرق بين ابطال الوقف و وقف وقع باطلا ليعب في تكوينه وأصله فالأول لا يدخل ضمن أصل الوقف الذى نصت عليه المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بدليل أن النص عليه في القانون المدنى يحمل بين طياته اختصاص صريح للمحاكم الاهلية بالنظر فيه

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه

« ومن حيث انه بالنسبة للبوضوع فالتأثيرات المستندات المقدمة في الدعوى أن المدعى قد اتفق مع محجور المدعى عليها على شراء الاثني عشر فدانا موضوع الوقف بثمن قدره ٣٦٠٠ جنيه اتفق في العقد على أن يقوم المشتري بسداد ثمنها لاصحاب الحقوق العينية من ذلك ٦٠٠ جنيه للبنك العقاري المصري و ٤٠٠ لشركة الفونس كحيل والباقي يدفع للبنك العقاري أيضا بعد أن

٢ - إن تخصيص الحكومة لبعض أراضيها لدفن الموتى فيها يجعلها من الأملاك العامة وفقاً لنص الفقرة الحادية عشرة من المادة التاسعة من القانون المدني.

٣ - إن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من مرسوم الجبانات الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ الذي أخرج الأراضي المشغولة بمجموعة المساكن الواقعة حول مسجدى الإمام الشافعى والإمام الليثى من التخصيص للدفن إنما ينطبق على الأراضي التي كان قائماً عليها مساكن وقت صدور هذا المرسوم فلا يسرى على الأراضي التي أقيمت عليها مساكن بعد تاريخ صدوره.

٤ - إن نص المادة الثالثة من المرسوم السالف الذكر ليس من شأنه تحويل بعض أراضي الجبانات المخصصة لمنفعة عامة إلى أملاك حرة بدليل أن الحكومة احتفظت في الفقرة الثانية من المادة الثانية من نفس المرسوم بجميع حقوقها على هذه الأراضي. وإنما قصد به بصفة عامة عدم نزع ملكية المباني القائمة في هذه المنطقة من أفراد حتى النية قبل أن يعطوا التعويض العادل نظير مبانيهم.

المحكمة

» من حيث أن محصل وقائع هذه الدعوى هو أنه بموجب عقد رسمي تاريخه ٣١ يولييه سنة ١٩٣٢ ومسجل بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ تبادلت السيدة سكيته هانم منصور مع أحمد افندي الجبالي (المدعى) على عقارين أعطت هي من جانبها منزلاً بشارع الكردي بخرطة التونسي بالإمام

ويراد بالضرر إيجاد حالة اعسار لدى المدين من جراء تصرفه أو زيادة اعساره وبما أن الوقف فيه معنى التبرع فلا معنى للتبرع بما لم تقررت عليه حقوق للغير

» وحيث أنه تبين من المستندات المقدمة من المدعى المتضمنة حجوزات عقارية متعددة بناء على طلب الدائنين المرتنين ومحاضر مرسى مزاد وحجوزات متوقعة على منقولاته ما يفيد اعسار المحجور عليه

» ومن حيث أنه مما تقدم يتعين الحكم بإبطال الوقف والغائه

(قضية الشيخ عثمان عمر حبيب وحضر عنه الاستاذ ذكى فهمي منصور ضد الست عزيزة محمد شحير بصفتها وحضر عنها الاستاذ محمد شبل مرعى رقم ٩٣ سنة ١٩٣٥ ك رئاسة وعضوة حضرات لقضاة ابراهيم كامل ومحمود وهذان ومحمد احمد حافظ)

٢٠٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٩ مارس سنة ١٩٣٦

١ - جبانات - مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ - سفع جبل المقطم - مخصص لدفن موتى المسلمين.

٢ - أملاك عامة - تخصيص بعض أراضي الحكومة - لدفن الموتى - اعتبارها كذلك.

٣ - مرسوم الجبانات - مدى تطبيق المادة الثانية منه.

٤ - مرسوم الجبانات - تطبيق المادة الثالثة منه - مباني مقامة في منطقة الجبانات - ببحر نية - نزع ملكيتها - التعويض عنها.

المبادئ القانونية

١ - تدل الفتاوى الشرعية وخرائط الحملة الفرنسية وجراند باشا ومصلحة المساحة على أن سفع جبل المقطم بالحدود الميمنة في مرسوم الجبانات الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ تُخصص من قديم الزمان لدفن موتى المسلمين فيه.

الشافعي مكونا من دورين وحديقة قدر ثمنه بمبلغ ٩٠٠ جنيه وأخذت من المدعى نصيبه وقدره النصف في عمارة بشارع الدراية قدر ثمنه بمبلغ ١٧٤٠ جنيها ودفعت من فرق البدل مبلغ ٦٤٠ جنيها واستبقت تحت يدها مبلغ ٢٠٠ جنيه قيمة رهن محملة به العمارة وتسدت بدفعه للبرتن وبتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٩٣٢ رفع المدعى هذه الدعوى وذكر في عريضتها أنه اتضح له بعد اتهام الصفة أن المنزل المبيع له مقرر عليه حق ارتفاق لمصلحة الحكومة إذ ثبت أنه تنطبق عليه لائحة جبايات المسلمين بمدينة القاهرة الصادرة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وأنه ممنوع بمقتضى المادتين ٦ و ٧ من هذه اللائحة باجراء أى تجديد أو ترميم أو انشاء.

وبما أن هذه القيود تكسب حقوق ارتفاق للحكومة كانت خافية عليه وقت التعاقد - وبما أن البائعة له ضمنت خلو العين المبيعة من كافة شوائب الملكية - وقد اتضح له أيضا أن على المنزل المبيع له حق رهن تأميني للدعوى يوسف سموحه لم يشطب بعد . من أجل هذا طلب الحكم على المدعى عليها السالف ذكرها - أولا - بفسخ عقد البدل المحرر بينهما ومحو التسجيلات التى تمت نتيجة له على المنزل المملوك له والكائن بشارع الدراية رقم ٣٦ تبع قسم الدرب الاحمر واعادته الى ملكيته ووضع يده - ثانيا - بالزام المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ألف جنيه مصرى تعويضا عما تكبده من الاضرار وقيمة ما دفعه من رسوم قضائية وأتعاب سماسرة وثمان اصلاحات قام بها قبل ظهور العيوب الخفية في المنزل - ثالثا - تقرير حقه في حبس العقار المبيع اليه وهو المنزل الكائن بشارع الكردى رقم ٤٢ بخريطة التونسى تبع قسم الخليفة واستبقائه تحت يده لحين وفاته بكافة مطلوبه - رابعا - بالزامها

بكافة مصاريف الدعوى ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة وبتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أدخل المدعى وزير الداخلية بصفته في الدعوى وعدل طلباته في مواجهته الى ما يأتى - أولا - ومن طريق أصلى تثبت ملكيته لكل ارض وبناء المنزل رقم ٤٢ الكائن بشارع الكردى بخريطة التونسى تبع قسم الخليفة ملكية كاملة غير منقوصة وغير مقيدة بأى حق ارتفاق للجنة الجبايات أو لمحافظة مصر وعدم تعرض هذه الجهات الحكومية له في المنزل الآنف الذكر مع الزام وزير الداخلية بصفته بالمصاريف ومبلغ ألف جنيه بصفة تعويض نظير الاجرامات الادارية التى اتخذت ضده لمنع من الاتفايع بملكه بغير وجه حق ومقابل أتعاب المحاماه

وقائع الدعوى رقم ٥٢٨ سنة ١٩٣٤ وباعلان تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ رفعت وزارة الداخلية دعواها على كل من أحمد افدى محمد الجبالى والسيدة سكينه منصور مرزوق طالبة للاسباب الواردة باعلانها المذكور الحكم بأحقية الحكومة لقطعة الارض البالغ مسطحها ٦٣٤ مترامربا والمينة الحدود فى عريضتها باعتبارها من المنافع العامة (جباية الامام اللبى) مع الزام المدعى عليهم فيها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بدون كفالة مع حفظ حق الحكومة فى طلب ازالة المنزل القائم على الارض فى أى وقت شاءت

ومن حيث ان الفصل فى دعوى احمد محمد الجبالى يتوقف على كيفية الفصل فى دعوى وزارة الداخلية وعلى الخصم بعد أن تبين من الاطلاع على حافظة مستندات السيد سكينه هانم أن رهن يوسف سموحه قد شطب وبذلك زال أحد الاسباب التى بنى عليها احمد محمد الجبالى دعواه

ومن ثم يتعين أولاً بحث الأوجه التي تستدليها وزارة الداخلية في دعواها تمهيداً للفصل في دعوى أحمد محمد الجبالي

« ومن حيث أن مبنى دعوى وزارة الداخلية أن قطعة الأرض القائم عليها المنزل رقم ٤٢ بشارع الكردى بخريطة التونسي والتي كانت محلاً لعقد البدل الرقم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٢ المحررين المدعى عليهما هي من أملاك الحكومة العامة باعتبارها جزء من جبانة الإمام الليث وسيدى عقبة كما يظهر ذلك من تطبيق خرائط كل من الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ وجراند باشا في سنة ١٨٧٤ ومصلحة المساحة في سنتي ١٩١٣ و ١٩٢٠ والثابت منها جميعها أن قطعة الأرض السالف يانها تقع في صميم مدينة المقابر .

« ومن حيث أن المحكمة أصدرت بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ حكماً تمهيدياً بتدب الخير الهندسى أحمد بك كمال للانتقال الى نقطة النزاع وتطبيق خرائط الحكومة ومستندات الخصوم على الطبيعة وتحقيق ملاحظاتهم والاطلاع على تقرير الخير المودع في الدعوى نمرة ٢٣٢٨٢ سنة ١٩٣٤ مخالفات مستأنفة المضمومة والتقرير بعد ذلك عما اذا كانت الأرض المقام عليها المنزل موضوع التقاضى تدخل في منطقة الجبانة المعتبرة من المنافع العامة أم لا مع بيان أصل ملكية البائع للسيدة سكية منصور لهذه الأرض وكيف آلت اليه ملكيتها

« ومن حيث أن الخير المعين باشر مأموريته وأودع تقريره والذي أثبت فيه (أولاً) أنه بتطبيق خرائط الحكومة الخاصة بالجبانة المعمولة بمعرفة المساحة في سنة ١٩١٣ والتي حصلت مراجعتها في سنة ١٩٢٠ وكشف التحديد المرفق بالمرسوم الملكي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤

الخاص بتحديد جبانات المسلمين بمدينة القاهرة وخريطة الحملة الفرنسية وخريطة جراند باشا وباقي مستندات الخصوم اتضح له أن المنزل المتنازع عليه وهو المألون في رسمه باللون الأخضر داخل ضمن أرض الجبانة المخصصة للمنفعة العامة وأن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم السالف ذكره استثنت من الأماكن المخصصة للدفن الأراضي المشغولة بمجموعة مساكن واقعة حول مسجدى الإمام الشافعى والإمام الليث مع حفظ جميع حقوق الحكومة على هذه الأراضي وفوض الخير للمحكمة تأويل هذا النص (ثانياً) أنه تبين له من الاطلاع على عقد البيع المؤرخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ المصدق عليه أمام محكمة الخليفة الجزئية في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٩ أن الست سكية هانم منصور اشترت المنزل موضوع التقاضى أرضاً وبناء من محمد العبد محمد عيد بمبلغ ٥٥ جنياً وثبت له من الاطلاع على عقد البيع المؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩١٢ أن محمد العبد محمد عيد اشترى المنزل المتنازع عليه ائقاضاً فقط من السيد مصطفى خليل العقبى بمبلغ ستة جنيات « ومن حيث أن محصل دفاع الست سكية هانم منصور في الدعوى المضمومتين هو ما يأتي :- أنها اشترت بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ العقار موضوع التقاضى من محمد العبد محمد عيد ولم يكن البناء القائم الاسورا وبنض ائقاض قديمة ولذلك كان الثمن قليلاً لأن قيمة الأرض مشتراها كانت رخيصة وقتئذ لبعدها عن المدينة وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ازالا ائقاض القديمة وبنيت البور الاول فكلفها ٤٨٥ جنياً بخلاف الاخشاب والحديد والأدوات الصحية وفي ١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بنت البور الثاني فكلفها مبلغ ٦٩١ جنياً وقد ربطت على هذا المنزل عوائد قدرها ٩٥٦ ملياً

و ١١ جنيتها في الستة ولا تركت سكناء بعد وفاة زوجها وبنتها كانت توجر دوريه بنحو عشرة جنيهات وبلغ مجموع ما كلفها هذا المنزل بعد انشاء حديقته وجراجين به وادخال النور الكهربائي فيه نحو ١٥٠٠ جنيه ولم تعطه بطريق البذل لاحد محمد الجبالي الا تجنيا لذكرى ابنتها التي توفيت فيه . وان ملكيتها للارض المقام عليها المنزل ثابتة لها يبنائها فيها عملا بالمادة ٥٧ مدني وأيضا بوضع يدها عليها خمس سنوات بنية حسنة وب عقد صحيح عملا بالمادة ٧٦ مدني وثابتة لمن ملكها بوضع يده عليها عشرين سنة بغير منازع من تاريخ مشتراه في ١٠ مايو سنة ١٩١٢ الى تاريخ بيعه لها في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ وأنه بفرض أن المنزل موضوع التقاضي واقع ضمن منطقة الجبانات فليس للجنة الجبانات أن تمنع الناس من بناء أو تجديد أو ترميم أملاكهم لأنه يجب أن يكون حكم المادة السادسة من لائحة الجبانات قاصرا على اصلاح نفس الجبانات لا يتعدى أثره الى أملاك الناس وأن حكم محكمة المخالفات الذي أصدرته المحكمة الاستئنافية والقاضي بتفريم احمد محمد الجبالي ٢٠٠ قرشاً لأقامته مباني بأرض الجبانات بدون تصريح غير ملزم للمحكمة المدنية ولا تأثير له مطلقا في حقوقها لأنها لم تكن طرفا في الدعوى الجنائية — أما الحكم الصادر في دعوى المخالفة ضدها فلم تعلم به الا وقت تنفيذه وأن لا حق على كل حال للجبالي اقدم في دعواه لأنه مفروض عليه بالقانون لأن حقوق الارتفاق التي توجب الضمان هي التي تكون خافية وهذا لا يتفق مع اقراره في عقد البذل بأنه عاين العقار المتبادل عليه المعاينة التامة النافية للجهالة أو الشك شرعا على أن وقفية عمر بن الخطاب لسفح جبل المقطم لدفن موتى المسلمين فيه ليست وثيقة تاريخية

وانما هي حكاية تناقلها الرواة بما حوت من (مختلف الأفاصيص) وأنه لا يمكن تحديد معنى سفح جبل المقطم تحديدا واضحا وأن مدينة المقابر حسب بيان الحملة الفرنسية في خريطةها تشمل أملا كاحرة للحكومة كما تشمل أملا كاحرة خاصة للأفراد وأن سفح جبل المقطم كان عامرا بالقصور والجواسق والمساكن مما يخرج عن المنافع العامة وأن تحديد منطقة الجبانات بالرسوم الصادر في سنة ١٩٢٤ يشمل أملا كاحرة خاصة لم تشأ الحكومة أن تنزع ملكيتها أو تضمها بل استثنتها من التخصيص للدفن بموجب الفقرة الثانية من المادة الثانية من الرسوم السالف الذكر وطعنت في تقرير الخبير احمد بك كمال بأنه متحيز لجانب احمد محمد الجبالي واستندت الى ما ورد في تقرير عبد الحميد افندي صدقي المودع في دعوى المخالفة المستأنفة رقم ٢٣٢٨٢ المضمومة

ومن حيث ان وزارة الداخلية ترتكب من جانبها في إثبات أن الأرض موضوع التقاضي تعتبر من المنافع العامة على ما يأتي - أولا - حجة الحكيم الجنائين الصادر أحدهما في مواجهة السيدة سكيته هانم منصور بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ والآخر ضد احمد محمد الجبالي بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٣ والقاضي أولهما بالغرامة والازالة والثاني بالغرامة لأقامة المحكوم عليها مباني جديدة بأرض الجبانات (ثانيا) على الفقرة الحادية عشرة من المادة التاسعة من القانون المدني التي تنص على اعتبار كافة الأموال الأميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر من ضمن ما تشمله الأملاك الأميرية .

ومن حيث انه من التوسع الزائد في التأويل أن يستج من الحكيم السالف ذكرهما أن المحكمة

الجنائية فصلت ضمناً في تبعية أرض المنزل موضوع التقاضي للنفعة العامة مع أن أحداً من الخصوم لم يثر هذه النقطة الفرعية امامها على أن عدم صحة هذا التأويل ظاهر من مراجعة أسباب الحكم الاستثنائي الصادر في دعوى النيابة ضد احمد محمد الجبالى بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٣ إذ ين ذلك الحكم على وجود حقوق ارتفاق قانونية مقررّة للصالحه العامة على العقار موضوع المخالفة وهذا لا يتنافى مع حق ملكية المخالف للأرض ومن ثم يكون استناد الحكومة إلى هذين الحكيمين لاثبات أحقيتها للأرض موضوع التقاضي باعتبارها من المنافع العامة إرتكافاً في غير محله .

« ومن حيث ان واقعة تخصيص عمرو بن العاص لسفح جبل المقطم لدفن موتى المسلمين فيه تنفيذاً لأمر عمر بن الخطاب تؤيدها الأخبار والروايات المتواترة وقد صدرت عنها فتوى شرعية من الشيخ حسونه النواوى شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديارة المصرية سابقاً تضمن أن العلماء نصوا على أن قراقة مصر موقوفة من عمر ابن الخطاب رضى الله عنه لدفن موتى المسلمين فيها وأنه لا يجوز الاتّفاع بها بغير الدفن وأنه يصح وقف الأمام شيئاً من أرض بيت المال على جهة عامة للمسلمين ونصوا أيضاً على أن حد سفح المقطم الموقوف المذكور من قصر المقوقس الذى كان ببركة الجيش المعروف الآن بالبساتين إلى البجوم وهو الجبل الأحمر المطل على القاهرة من شرقها الشمالى الكائن بشرق العباسية وقد جرى العمل على ذلك من صدر الاسلام للآن وقد نصوا أيضاً على أن العمل حجة في مثل ذلك كشرط الواقف (راجع صورة نص الفتوى بمحافظة مستندات الحكومة) وقد كان ما تضمنته تلك الفتوى موضع احترام المحاكم الأهلية والمختلطة في

بعض أحكام سابقة صدرت منها (راجع في ذلك الحكم الاستثنائي العالى المنشور بمجلة المحاماة السنة الثامنة ص ٤١ رقم ١٩ وتعليقات بسطوروس على المادة ٢٢ من القانون المدنى المختلط الحكم رقم ٧٤)

« ومن حيث ان الحكومة لا تقصد من الاستشهاد بالفتوى والأحكام السابق الإشارة إليها إثبات أن الأرض موضوع النزاع موقوفة وإنما ترى إلى إثبات تخصيصها فعلاً من عهد عمرو بن العاص لمنفعة عامة وهى دفن موتى المسلمين فيها .

« ومن حيث انه بما يدعم دعوى الحكومة في اثبات تخصيص الأرض موضوع النزاع لمنفعة عامة وهى دفن الموتى من قديم الزمان أنه بتطبيق خرائط كل من الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ وجراند باشا في سنة ١٨٧٤ والمساحة في سنة ١٩١٣ والحدود الواردة في مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ والخريطة الملحقة بهذا المرسوم يتبين أن الأرض موضوع النزاع تدخل في صميم منطقة الجبانة وما تجب ملاحظته هنا أن المواقع والحدود المبينة في الخريط السابق الإشارة إليها ليست وهمية من مخترعات خيال راسمها وإنما هى حقيقة صوّرت من واقع الطبيعة وما جرى عليه العمل وبذلك يتبنى القول بأن مدينة المقابر أو منطقة الجبانة هى حكاية قصصية منقولة لا حقيقة لها في الواقع ولا يؤيدها سند مقبول وليس أدل على خطأ هذا الزعم من وجود آثار لمقابر قديمة مبعثرة في هذه المنطقة وعلى بعد سبعين متراً قبلى غربى مكان النزاع كما هو ثابت من تقرير الخبير .

« ومن حيث ان المحكمة ترى أن الأسانيد المتقدم يانها كافية لاثبات أن العقار موضوع

النزاع يدخل في منطقة الجبانات المعدة لمنفعة عامة هي دفن موتى المسلمين فيها ومن ثم تعتبر الأرض القائم عليها منزل السيدة سكينة هانم من الأراضي المخصصة للمنافع العامة والتي لا يجوز تملكها بوضع اليد مهما طال مدتة عملاً بالمادة التاسعة من القانون المدني

«ومن حيث انه يبقى البحث في تفسير نص الفقرة الثانية من المادة الثانية وكذا نص المادة الثالثة من مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ وفيما إذا كانت هذه النصوص تطبق على العقار موضوع التقاضي أم لا .

«ومن حيث انه قد يظن لأول وهلة أن النصوص السابق الإشارة إليها لا تتفق مع اعتبار جميع الأراضي الداخلة في منطقة الجبانات من الأملاك العامة التي لا يمكن أن يقرر عليها حق امتلاك خاص ولكن يظهر من مقابلة نص المادة الثالثة بنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم السالف ذكره وهو الذي أخرج من التخصيص للدفن « الأراضي المشغولة بمجموعات مساكن واقعة حول مسجدى الامام الشافعى والامام الليث ومع حفظ جميع حقوق الحكومة على هذه الأراضي » أن المقصود بحق الامتلاك الخاص في المادة الثالثة من هذا المرسوم انما هو ملكية المباني الداخلة في منطقة الجبانات وان كان يدر من عبارة النص أنها تشمل الأرض والمباني معا لأنه لا يتأتى أن تصبح أرض الجبانات القديمة ملكا خاصا بوضع اليد عليها مهما طال مدتة مع احتفاظ الحكومة بحقوقها فيها باعتبارها من المنافع العامة وقد راعت الحكومة في وضع هذا النص مصلحة أصحاب المباني الذين أقاموها بحسن نية فلم تشأ أن تنزع يدهم عنها قبل أن تعطهم التعويض العادل نظير مبانيهم

«ومن حيث انه وان كان ورد في صدر المرسوم السالف ذكره أن من ضمن اعتراضه توسيع نطاق الجبانات بأضافة بعض أملاك الميرى الحرة إليها الا أنه لم يضع الحد الفاصل بين ما يعتبر أصلا من الأملاك العامة وما يعتبر من أملاك الميرى الحرة المضافة على أنه بما لا شك فيه أن جميع الأراضي التي شملتها الحدود الواردة فيه صارت تعتبر من الأملاك العامة من تاريخ صدره بالاستثناءات الواردة فيه .

«ومن حيث ان نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم السالف ذكره لا يسرى على منزل السيدة سكينة هانم منصور للسيين الآتين (أولا) لبعده عن مجموعات المساكن الواقعة حول مسجدى الامام الشافعى والامام الليث كما أوضح ذلك مندوب الحكومة في مذكرته وكما هو ظاهر من الاطلاع على الخرائط المرفقة بتقرير الحبير (وثانيا) لأن السيدة سكينة بأقرارها أنشأت منزلها بعد تاريخ مشتراها في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ أى انه في تاريخ صدور مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ لم تكن أرضه من ضمن الأراضي المشغولة بمجموعات مساكن واقعة حول مسجدى الامام الشافعى والامام الليث بل كانت وقت أن اشترته حسب وصف السيدة سكينة له في مذكرتها (رقم ١٥ دوسيه ص ٥) عبارة عن أرض محاطة بسور وبها بعض انتقاض فلا تستفيد شيئا من نص الاخراج السابق الإشارة إليه لأنه من الاحوال المقررة فيها أنه لا يجوز التوسع في الاستثناء بطريق القياس ولان منزلها لم ينشأ الا بعد صدور المرسوم السالف ذكره رغم ما ذكر في العقد بأن المبيع لها منزل فلا تستفيد من نصوصه على ان عدم انطباق نص الفقرة الثانية السالف

ذكرها على المنزل موضوع التقاضى لا يمنع المحكمة من ان تقرر انها اقامته في ارض الجبانات بحسن نية وباعتقاد ان الارض المقام عليها هذا المنزل مملوكة لها وان لاحق للحكومة في طلب ازالته دون ان تدفع لها التعويض الذى تستحقه وفقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٦٥ من القانون المدنى

« ومن حيث انه لا يصح الاعتراض على الحكومة في هذه الدعوى بتصرفاتها في دعاوى أخرى او بالنسبة لمنازل اخرى قرية من المنزل موضوع النزاع او بقبول مصلحة المساحة التأشير على عقود البيع الخاصة بمنازل مقامة على اراضى داخلية في منطقة الجبانات لان مثل هذه الاعتراضات لا تنهض حجة قانونية ضد الحكومة وليس من شأنها تغيير الوضع القانونى للدعوى كما ان الاحتجاج بتقرير الحكومة عوائد على المنزل موضوع التقاضى لا يؤدى قانونا إلى اخراج ارضه التى ثبت للمحكمة انها من صميم ارض الجبانات من الاملاك العامة وادماجها في عداد الاملاك الخاصة

« ومن حيث انه مادام قد ثبت للمحكمة من مجموع ما تقدم ان ارض المنزل موضوع التقاضى تعتبر من ضمن ارض الجبانات المخصصة لدفن موتى المسلمين فيتعين الحكم في دعوى وزارة الداخلية بطلباتها مع الزام السيدة سكيته هانم منصور بمصاريفها ومقابل اتعاب المحاماة فيها وفي دعوى احمد محمد الجبالى برفض طلبه الاصلى بخصوص تثبيت ملكيته لكامل ارض وبناء المنزل موضوع التقاضى لثبوت ان ارضه من الاملاك العامة والحكم له بفسخ عقد البدل المحرر بينه وبين السيدة سكيته هانم منصور ومحو التسجيلات التى تمت نتيجة له على المنزل المملوك

له والكائن بشارع البوادية نمرة ٣٦ تبع قسم الدرب الاخر وإعادة للملكية ووضع يده بشرط قيامه برد الباقي عليه من فرق البدل بعد استئصال مبلغ التعويض الذى سيرد ذكره فيما يلى والمصاريف المستحقة له - أما مبنى حكم الفسخ فلان المتبادلة معه أعطته بطريق البدل منزل لم تكن تملك ارضه المتبعة من الاملاك العامة وأما دفاعها بأن اقراره في عقد البدل بمعاينة المنزل المعطى له بطريق البدل ينشأ ادعاء بمخاللة القيود القانونية المقررة على المباني الكائنة في منطقة الجبانات وعلى الخصوص لانه مفروض عليه بالقانون فردود بأنه لا يصح التوسع في هذا الفرض النظرى لأقصى حد وتجاهل حقيقة الواقع اضرارا بالتبادل معها واذا كانت هي رغم معاينة الخبير وتطبيقه خرائط الحكومة ومستنداتها لاتزال تنازع في نتيجة تقريره فكيف كان يتسنى للتبادل معها بمعاينته معرفة ما اذا كانت لائحة الجبانات تسرى عليه أم لا - وكان يجب عليها أن تنص في عقد البدل على علم التبادل معها بقيود الملكية المقررة على المنزل الذى اعطته له بطريق البدل وعلى الخصوص لانه سبق أن حرر ضدها

محضر مخالفة ضد لائحة الجبانات وأعلنت بالدعوى وحكم عليها فيها بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بالغرامة والازالة لفتحها بابا في المنزل بدون تصريح من لجنة الجبانات أما احتجاجها بأن لا عذر للدعوى في جهله القانون فلا محل له على كل حال بعد أن ثبت أنها لا تملك ارض المنزل الذى أعطته بطريق البدل .

« ومن حيث ان مبلغ التعويض الذى يطالب به احمد محمد الجبالى مبالغ فيه وتقدره المحكمة بمبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه فقط نظير ما صرفه في عمارة المنزل المعطى له بطريق البدل وما تكبده من مصاريف بسبب هذه الدعوى أما ما يدعيه عن

رسوم السمسرة فلم يقدم دليلاً عليه .

« ومن حيث أنه لاحق له في حبس العقار موضوع التقاضي تحت يده لأن مادفته السيدة سكينه له من فرق البديل يفى وزيادة بما حكم به عليها من تعويض ومصاريف .

« ومن حيث أن طلب المدعى إعادة العقار الذي أعطاه للبدعية بطريق البديل إلى وضع يده لا يمكن إجابته قبل أن يرد لها الباقي من فرق البديل بعد استئصال مطلوبه منها بمقتضى هذا الحكم .

« ومن حيث أن طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة سواء من جانب الحكومة أو من جانب أحمد محمد الجبالي لا مبرر له قانوناً ويتعين رفضه .

(قضية أحمد فتدي محمد الجبالي وحضر عنه الاستاذ سباحي ضد السيدة سكينه منصور مرزوق وآخر وحضر عن الأول الاستاذ محمد صبحي رجب رقم ٢١٣٢ سنة ١٩٣٢ ك رئاسة عضوية حضرات القضاة أحمد حلي وعلي عرفة وعبد العزيز سليمان)

٢١٠

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٢٩ أبريل سنة ١٩٣٦

شيكات - كالكياالات - في شروط محتوا . التحويل فيها عدم امقيقاتها لما . اعتباره مجرد توكيل بالقبض

المبدأ القانوني

يجب أن يكون التحويل في الشيكات منطبقاً على ما قرره القانون في الكميالات بمعنى أنه يلزم أن يكون مؤرخاً وأن ينص فيه على أن القيمة وصلت وأن يبين إسم من انتقل إليه الشيك ويوضع عليه إمضاء المحيل أو ختمه - فإذا خلت الحوالات منها كلها أو بعضها فإنها تعتبر توكيلاً بقبض قيمتها وفقاً لنص المادة ١٣٥ تجاري ويتفرع عن ذلك أن للتدين حق

التمسك قبل المحتال بالدفع التي كان يمكنه إيدأوها قبل المحيل .

المحكمة

« حيث أن المدعى طلب إشهار إفلاس المدعى عليه استناداً إلى أنه احتال بشيك مسحوب على بنك مصر من المدعى عليه فلما قدمه للبنك امتنع عن الدفع وأشار بالرجوع على الساحب فعمل عن الشيك بروتسو عدم الدفع وما زال المدعى عليه متأخراً عن الوفاء مما يدعو لإشهار إفلاسه كتاجر

« وحيث أن المدعى عليه دفع بعدم قبول الدعوى لأن الحوالة لا تخرج عن كونها وكالة لعدم استيفائها الشرائط القانونية وليس للوكيل أن يرفع الدعوى باسمه

« وحيث أن المادة ١٩١ تجاري أشارت إلى الشيك باعتبار أنه من أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وهذه المادة وردت في الفصل السابع المعنون في السندات التي تحت الأذن وفي السندات التي لحاملها أو غيرها من الأوراق التجارية وقد نصت المادة ١٨٩ تجاري على سريان القواعد المتعلقة بالكياالات الخاصة بمواعيد الدفع والتحويل وضمانها بطريق التضامن وما لحامل الكميالة من الحقوق وما عليه من الواجبات على السندات التي تحت الأذن متى كانت معتبرة عملاً تجارياً بمقتضى المادة الثانية من القانون التجاري وبديهي أن هذه القواعد تسري أيضاً على غير السندات التي تحت الأذن من الأوراق التجارية كالشيكات أو كما سماها القانون أوراق الحوالات الواجبة الدفع إذ مهما حدث من خلاف بشأن الشيك وهل هو ورقة تجارية بطبيعتها كالكميالة أو لا يتصف بهذه الصفة لا إذا اعتبر سجة عملاً

تجارياً وفقاً للمادة الثانية - مهما حدث من خلاف في ذلك فلا نزاع في أن الشيك المسحوب في هذه الدعوى هو عمل تجارى

« وحيث ان عدم النص صراحة في المادة ١٨٩ تجارى على ما عدا السندات التى تحت الاذن من الأوراق التجارية لا يحمل على محل الرغبة في نصر القواعد الخاصة بالكميالات على السندات دون غيرها لأن الحكمة في تعميم هذه القواعد حتى تشمل السندات قائمة أيضاً في حالة الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمراً بالدفع بل هي أوجب في الشيكات لأنها قريبة الشبه من الكميالات. وما الشيك الا كميالة يسحبها الساحب على مدينه وهو غالباً مصرف من المصارف المالية. ولقد ابتكر الانكليز نظام الشيكات تسهلاً للتعامل ولتمكين دانقيهم من الحصول على حقوقهم من أموالهم المدعة بالبنوك » وحيث انه متى تقرر ذلك وجب أن يكون التحويل في الشيكات منطبقاً على ما قرره القانون في الكميالات بمعنى أنه يلزم أن يكون مؤرخاً وأن ينص فيه على أن القيمة وصلت وأن يبين اسم من انتقل اليه الشيك ويوضع عليه امضاء المحيل أو ختمه - وهي الشروط التى اوجبتها المادة ١٣٤ تجارى - فإذا خلت الحوالات منها كلها أو بعضها فإنها تعتبر توكيلاً بقبض قيمتها وفقاً لنص المادة ١٣٥ من قانون التجارة

« وحيث ان تحويل الشيك للدعى خال من شرطين جوهريين التاريخ والقيمة ولهذا جاءت الحوالة ناقصة وحكم الحوالة الناقصة حكم الوكالة ويتفرع على ذلك أن للمدين حق التمسك قبل المحال بالدفع التى يمكنه ابدائها قبل المحيل - ويلاحظ أن المسحوب له حول الشيك لمحمد حسان غانم بتحويل لم يذكر فيه وصول القيمة فجاء ناقصاً أيضاً

ثم تحول إلى المدعى بتحويل تقدم الكلام عنه وكلا التحويلين غير مستوف الشرط القانوني « وحيث ان الوكيل ليس له أن يتقاضى باسمه. وحتى اذا جاز له أن يرفع الدعوى فإنه يتعين عليه أن يبين صفته. ولما كان المدعى قد أغفل هذا الواجب وسار في الاجراءات بحسبان أنه صاحب الحق فإن دعواه غير مقبولة. وفضلاً عن ذلك فإن المدين له أن يوجه اليه من الدفع التى يتمسك بها قبل المحيل. وهو في هذه الحالة يقول أن المحيل اقترض منه خمسين جنيهاً دفعها اليه بشيكتين على بنك مصر كل منهما بمبلغ خمسة وعشرين جنيهاً قبض أحدهما وبسبب مديونية له بسنتين قيمتهما مائة جنية اخدهما مستحق السداد في أول ديسمبر سنة ١٩٣٥ والثاني في أول يناير سنة ١٩٣٦ ولم تدفع قيمتهما امتنع عن دفع الشيك الثاني وكتب بذلك لبنك مصر فلم يكن امتناعه عن الدفع راجعاً الى عدم وجود مقابل الوفاء أو تأخيراً منه في القيام بالتزاماته وإنما يرجع إلى تقصير المحيل في دفع ما في ذمته وتأيد هذا الدفاع تقدم المدعى عليه السنتين سالفى الذكر - واكتفى المدعى بانكار المديونية مع أن الموقف لا يحتمل مجرد الانكار وكان لزاماً أن يبين صراحة هل السندان صحيحان أم لا - فإن كانا غير صحيحين انكرهما أو طعن عليهما - وان كانا صحيحين يبين دفاعه بصددهما - فيما تقدم يتضح أن الدفاع الذى ابداه المدعى عليه قائم على اساس قانوني. وأنه فيما يتعلق بالشق الثانى الخاص بمديونية المحيل له يحتاج الى تحقيق وتمحيص فلا محل للطالبة بأشهار افلاسه لأن هذا الطلب سابق لأوانه كما أنه لا محل لبحث المديونية من عدمها على أساس السندات التى تقدمت لأن موضوع الدعوى هو اشهار

جرجس وامليل عياد ضد احمد لغندى ابراهيم حجازى رقم
٢٣٨ سنة ١٩٣٦ ك رثانة وعضوية حضرات للقضاة اسكندر
حنا دميان و ابراهيم زكى واحد رشيد)

افلاس ومتى كانت العوامل التى يبنى عليها هذا
الطلب غير متجهة له قالوا يجب القضاء بعدم قبوله
(قضية الخواجه عزيز صايف وحضر عنه الاستاذان فريد

قضاء المجالس الحسبية

٢١١

مجلس حسبي مديرية الغربية

١٦ ابريل سنة ١٩٢٩

قرار - من مجلس حسبي - عدم جواز العدول عنه . إذا تعلق
به حق للغير . استقالة من القوامه . قبول المجلس
لها . اعتبارها كعقد الوكالة . عدم جواز الرجوع عنها

المبدأ القانوني

إن القيامة ماهى إلا وكالة فى إدارة أموال
المحجور عليه والقيم لم يخرج عن كونه نائباً عن
المجلس فى هذه الإدارة وقد اشترط القانون
أصلاً وجوب قبول هذه الأمانة من جانب
القيم لا مكان إقامته فيها إلا فى أحوال استثنائية
رأى فيها المشرع جواز فرضها على الرغم منه
وفى ظروف خاصة لصالح عديم الأهلية .
فالوصاية والقوامه على عديمى الأهلية والوكالة
عن الغائب ماهى فى الواقع إلا عقود وكالة
تعقد بين هيئة المجلس والوصى أو القيم أو
الوكيل ويشترط لانعقادها إيجاب وقبول
بين الطرفين فإذا قدم القيم استقالته من وكالة
المجلس وقبل المجلس هذه الاستقالة ترتب
على هذا القبول فسخ العقد وحل الرباط
القانونى الذى يربط الطرفين (الا فيما يتعلق
بالتأنيج التى ترتبت على إدارته أموال المحجور
عليه فى مدة قيامته) ولا سبيل إلى الرجوع
عن هذا القرار بإرادة المجلس ومحض اختياره
نظراً لما يتعلق به من حق للغير . وهو القيم
المستقبل ، الذى يصبح مركزه قانوناً بمجرد

قبول الاستقالة مركز الأجنبي عن المجلس
ولأن قرار قبول الاستقالة أصبح بمجرد
صدوره حقاً مكتسباً للقيم المستقبل ولا يجوز
سلبه منه إلا فى حدود القانون وذلك لا يكون
إلا إما بقبول جديد منه أو بفرض القيامة
عليه إلزاماً إن كان ممن يجوز المجلس إلزامهم
لها وتوافرت الظروف التى تبيح هذا الإلزام

المجلس

وبعد الاطلاع على كتاب الوزارة نمرة ٥٢٤٩
المؤرخ فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ وعلى المذكرات
المقدمة من الطرفين وعلى المادة ٢٥ من اللائحة
التفيذية للمجالس الحسبية .

وبما ان المشرع نص فى المادة المذكورة على
أنه لا يجوز للمجلس أن يعدل عن قرار أصدره فى
الموضوع إلا إذا ظهرت أسباب جديدة تدعو
لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق للغير .

وبما انه يؤخذ من النص المذكور أنه يشترط
لجواز عدول المجلس عن قرار أصدره توافر شرطين
- أولهما - أن تستجد أسباب تستدعى تعديل القرار
- وثانيهما - أن لا يكون قد تعلق بالقرار حق للغير -
فإذا فقد هذان الشرطان أو أحدهما فلا يجوز للمجلس
أن يعدل عن قراره مهما كانت الأحوال
ولا سبيل إلى تعديل قرار هذا شأنه إلا بطريق
الاستئناف فيما لو كان من القرارات الجائز
استئنافها قانوناً

وبما انه بعد أن أصدر المجلس قراره القاضى
بإقالة القيم بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢٩ لم تجد

أسباب تستدعي العدول عن هذا القرار كما هو واضح من الاطلاع على ملف التركة وأن كل ما قدمته زوجة المحجور عليه من الحجج والأسباب لم يخرج عما تناوله بحث الهيئة السابقة في أسباب قرارها القاضي بقبول الاستقالة بل إزاء أكثر من ذلك أن السبب الذي ترتكن عليه الزوجة في مذكرتها في طلب إعادة القيمة إلى القيامة وهو تمكينها من تنفيذ حكم النفقة المقضى بها لأولاد المحجور عليه على القيمة المذكورة هو من أهم الأسباب التي استندت إليها هيئة المجلس السابقة في قبول الاستقالة لما لاحظته تلك الهيئة من تعنت زوجة المحجور عليه وتعهدا مضايقتها وجعلها هدفاً لتنفيذ حكم الغرامة عليها بالاكراه البدني وهي امرأة طاعنة في السن ولا قبل لها بتحمل مثل هذه المشاغبات .

« وبما أنه ليس من مأمورية المجلس البحث الآن فيما إذا كانت الهيئة السابقة أخطأت أم أصابت في قرارها المشار إليه بل موضوع البحث منحصر فيما إذا كان يجوز للمجلس قانوناً أن يعدل عن قراره المذكور أو لا يجوز له ذلك ولهذا وجبت معرفة ما إذا كان الشرطان اللذان اشترطتهما المادة ٢٥ كلاهما متوفر أو سقط أحدهما أو كلاهما معاً .

« وبما أنه تبين من ظروف القضية كما تقدم القول على ذلك أنه لم تجد أسباب تستدعي عدول المجلس عن قراره الأول وبذلك يكون أحد الشرطين اللازم توافرها لجواز العدول عن القرار المذكور لم يتوفر . وعلى هذا فلا يجوز للمجلس أن يعدل عنه حتى ولو كان صدوره خطأ من بادى الأمر .

« وبما أنه فضلاً عن ذلك فإن قرار قبول استقالة القيمة هو في ذاته من القرارات التي يتعلق بها حق للغير وإذن لا يجوز للمجلس أن يعدل

عنه حتى ولو وجدت أسباب تستدعي العدول وذلك لأن القيامة مأمية الا وكالة في إدارة أموال المحجور عليه وأن القيم لم يخرج عن كونه نائباً عن المجلس في هذه الإدارة . وقد اشترط القانون أصلاً وجوب قبول هذه الانابة من جانب القيم لا مكان اقامته فيما إلا في أحوال استثنائية رأى فيها المشرع جواز فرضها على الرغم منه وفي ظروف خاصة لصالح عديم الاهلية فالوصاية والقوامة على عديمي الاهلية والوكالة عن الغائب مأمية في الواقع إلا عقود وكالة تعقد بين هيئة المجلس والوصى أو القيم أو الوكيل ويشترط لانعقادها إيجاب وقبول بين الطرفين فإذا قدم القيم استقالته من وكالة المجلس وقبل المجلس هذه الاستقالة ترتب على هذا القبول فسخ العقد وحل الرباط القانوني الذي يربط الطرفين (الا فيما يتعلق بالتأجيل التي ترتبت على إدارته أموال المحجور عليه في مدة قيامته) ولا سبيل إلى الرجوع عن هذا القرار بإرادة المجلس ومحض اختياره نظراً لما تعلق به من حق للغير وهي القيمة المستقلة التي أصبح مركزها قانوناً بمجرد قبول استقالتها مركز الأجنبي عن المجلس وإن قرار قبول الاستقالة بمجرد صدوره أصبح حقا مكتسباً للقيمة المستقلة ولا يجوز سلبه منها إلا في حدود القانون وذلك لا يكون إلا إما بقبول منها جديد أو بفرض القيامة عليها إلزاماً إن كانت ممن يجوز للمجلس إلزامهم بها وتوافرت الظروف التي تتيح هذا الإلزام .

« وبما أن القيمة المستقلة سيده ولا سبيل لدى المجلس إلى إلزامها بالقيامة جبراً لأنها ليست ممن يجوز للمجلس إلزامهم عليها طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون وهذا فضلاً عن أنها تجاوزت من العمر ٦٥ سنة وفي حالة من العجز والضعف لا تقوى معها على إدارة أموال المحجور عليه

وليس من المصلحة إجبارها على عمل لا قبل لها به ولا طاقة لها عليه .

« وبما انه يتضح مما تقدم أن قرار قبول استقالة القيمة الصادر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢٩ والتي تطلب الوزارة بكتابها نمرة ٥٢٤٩ من المجلس إعادة النظر فيه ليس من القرارات التي يجوز للمجلس أن يعدل عنها بأية حال من الأحوال لأنه من القرارات التي تعلق بها حق للغير ولهذا يكون القرار الصادر من المجلس بهذا المعنى بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٩ في محله ولا يحق للمجلس أن يعيد النظر فيه أو يعدل عنه بعد سابقة الفصل فيه ولا سبيل إلى تعديله أو الطعن فيه إلا بطريق الاستئناف .

(قضية محمد مصطفى ابوحسين رقم ٨٢ سنة ١٩١٩ رئاسة حضرة القاضي محمد فتحي وعضوية حضرة الشيخ محمد عبدالعظيم خليفه القاضي الشرعي والفيخ مصطفى منصور عداية من الاعيان)

٢١٢

مجلس حسبي مديرية الغربية

١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠

١ - مجالس حسية . اختصاصها القضائي بالحجر واستمرار الوصاية وخلافه . قراراتها فيه . سائرة لقوة الشيء المحكوم فيه .

٢ - مجالس حسية . اختصاصها الإداري . المتعلق بإدارة أموال المحجور عليه والتعامل . قراراتها فيه . عدم تعلقها بحق للغير . جواز العدول عنها .

٣ - تصديق على القسمة . بمرقة المجلس الحسبي . ليس حكماً فيها . بل مجرد إذن . جواز العدول عنه .

المبادئ القانونية

١ - إن المجالس الحسبية جمعت في اختصاصها بين نوعين من السلطة مختلفتين اختلافاً جوهرياً أحدهما قضائية بالمعنى الصحيح بينما الأخرى إدارية بحجة اختصاصها القضائي مستمد من

السلطة القضائية التي كانت لمحاكم الأحوال الشخصية أصلاً ثم سلبت منها وأعطيت لهذه المجالس . وهو يشمل المسائل المتعلقة بالحجر وباستمرار الوصاية إلى ما بعد بلوغ سن الرشد وسلب سلطة الولي أو الخدمتها وغير ذلك مما هو متعلق بالأحوال الشخصية وتكون قرارات المجلس الصادرة بشأنها بمثابة أحكام حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه وحجة على الكافة ولهذا أوجب المشرع إشهارها بالتسجيل .

٢ - أما الاختصاص الإداري للمجلس الحسبي فيشمل جميع المسائل المتعلقة بإدارة أموال مفقودي الأهلية وبجملتها قرارات الإذن بالتعامل الوارد ذكرها في المادة ٢١ من القانون والتي من شأنها اعتماد القسمة المعمولة بالتراضي ويجب أن ينظر إلى القرارات الصادرة بشأنها نظر الأوامر الصادرة من الولي الشرعي أو وكيله بالتصرف في أموال الصغير . وهو بمثابة إذن المجلس للولي على مفقود الأهلية بالتعامل مع الغير مهما كانت صفته أو صورته فهو في الواقع أمر صادر من المجلس نحو ذلك المولى النائب عنه بالتعامل مع الغير ولا يلزم شخصاً غيره بتنفيذه . ولا يتعدى أثر مثل هذا القرار غيره من الأفراد من لا ولاية للمجلس عليهم كما أنه ليس للغير أن يتمسك بما اشتمل عليه مثل هذا الإذن إلا إذا قام الوصي بتنفيذه فعلاً بارتباط مع الغير باسم الصغير برباط قانوني غير مجرد صدور القرار المذكور بالتعامل أو التعاقد باسم مفقود الأهلية إذ عندئذ فقط تنشأ الرابطة القانونية بين المجلس

وذلك الغير ويعتبر في هذه الحالة أن قرار المجلس قد تعلق به حق للغير فلا يجوز للمجلس أن يعدل عنه .

٣ - النص الوارد بالمادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية بأن تصديق المجلس على القسمه يقوم مقام تصديق المحكمة المنصوص عليه في المادة ٤٥٦ مدني لم يقصد به إكساب المجالس الحسبية سلطة المحاكم في التصديق على قسمه أموال مفقودى الأهلية واعتبار قرار المجلس بالتصديق على القسمه في قوة الحكم ولكنه راعى اعتبارين - الأول - أن القسمه في هذه الحالة هي بالتراضى بين المجلس الحسبي الممثل لمفقود الأهلية وبين الغير كما لو تمت بين الأفراد أو بين الولي الشرعى والغير . والثانى أن للمجلس أصلاً سلطة الولاية على أموال مفقودى الأهلية والتصرف في أموالهم بالبيع والشراء والبدل وغيرها من التصرفات الناقلة للملك وأن عقد القسمه لا يخرج في خطورته عن أحد هذه التصرفات وإذا نص على إعفاء عقود القسمه التي تتم بين المجلس والغير من التصديق المنصوص عليه في المادة ٤٥٦ مدني . ولذا فتصديق المجلس ليس حكماً بل مجرد توسيع في اختصاص . وهو مجرد إذن بالتعامل صادر من المجلس للوصى وليس حكماً تاماً في موضوع القسمه يترتب عليه حق للغير .

المجلس

عن الرفع الفرعى

» بما ان وكيل الورثة البالغ يعتمد في دفعه

بعدم جواز نظر تظلم القاصر احمد اسماعيل القشلائى على نص المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية باعتبار أن القرار المذكور وهو يقضى باعتماد مشروع القسمه الذى وافق عليه الورثة البالغ بجلسته ٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩ قد تعلق به حق لهؤلاء الورثة ولا يجوز للمجلس أن يعيد النظر فيه .

» وبما انه لمعرفة ما إذا كان القرار المذكور من القرارات التي ينطبق عليها نص المادة ٢٥ من اللائحة يجب أولاً - تحديد العلاقة القانونية التي تربط المجلس مع هؤلاء الورثة من الناحية القانونية وما لقراره المذكور من الأثر وما يترتب عليه من الحقوق لفريق الورثة البالغ وهم غير خاضعين لسلطة المجالس الحسبية .

» وبما انه لمعرفة حقيقة ذلك يجب أيضاً البحث مبدئياً في مدى السلطة المخولة للمجالس الحسبية بمقتضى القانون وطبيعة الأمور الداخلة في اختصاصها والموكل إليها الفصل فيه .

» وبما انه بمراجعة نصوص قانون تشكيل المجالس الحسبية واللائحة التنفيذية الملحقه به وكذا القوانين السالفة يتضح لأول وهلة أن المجالس الحسبية جمعت في اختصاصها بين نوعين من السلطة مختلفين اختلافاً جوهرياً إذ أحدهما قضائية بالمعنى الصحيح بينما الأخرى إدارية بحتة . فاختصاصها القضائى مستمد من السلطة القضائية التي كانت لمحاكم الأحوال الشخصية أصلاً ثم سلبت منها وأعطيت للمجالس الحسبية وهو يشمل المسائل المتعلقة بالحجر وباستمرار الوصاية إلى ما بعد بلوغ سن الرشد وسلب سلطة الولي أو الحد منها وغير ذلك مما هو متعلق بالأحوال الشخصية وتكون قرارات المجلس الصادرة بشأنها بمثابة أحكام حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه وحجة على

بتفديده فعلا بارتباطه مع الغير باسم الصغير برباط قانوني غير مجرد صدور القرار المذكور بالتعامل او التعاقد باسم مفقود الأهلية فتندد فقط تنشأ الرابطة القانونية بين المجلس وذلك الغير ويعتبر في هذه الحالة أن قرار المجلس قد تعلق به حق للغير فلا يجوز للمجلس ان يعدل عنه اما لو وقف الأمر عند صدور القرار بالاذن بالتعامل دون ان ينفذ القرار بالتعامل فعلا فلا تنشأ أية رابطة قانونية بين المجلس وبين من اذن للوصي بالتعامل معه وان حكم ذلك القرار لا يخرج عن حكم الأمر التي تصدر من الأصل للوكيل بالتعاقد مع شخص معين فلا يصل ان يلغى امره كهذا قبل الشروع في تفديده بالتعاقد مع ذلك الشخص. ولهذا كان المجلس الحسي في حل من العدول عن قرار أصدره بالاذن بالتعامل طالما أن القرار لم ينفذ بارتباط الوصي قانونا مع الغير.

«وبما ان مقدم الدفع يستند في دفعه على وجود الرابطة القانونية بين المجلس وبين الورثة البالغ بالتعاقد على مشروع القسمة على ما جاء بمحضر جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ من موافقة الورثة البالغ على هذا المشروع وتصديق المجلس عليه في نفس الجلسة متخذ ذلك بمثابة تعاقد تم بإيجاب بقبول بين الورثة البالغ والمجلس بشأن القسمة ولكن بالتأمل يرى أن ما يجري في محاضر جلسات المجلس من المناقشات والقرارات الصادرة من جانب الغير ليس له أدنى تأثير على طبيعة القرارات الصادرة من المجلس بالاذن بالتعامل لأنه إن صح إعتبار ما يعرضه الأفراد على المجلس بمحاضر الجلسات بمثابة إيجاب فلا يجوز اعتبار القرار الصادر للوصي بالاذن بالتعامل بمثابة قبول لأن قرار الاذن موجه الى الوصي دون غيره فتكليفه بالتعاقد ليس تعاقد في ذاته يترتب عليه إنشاء رابطة

الكافة ولهذا أوجب المشرع في المادة ٤٣ من قانون المجالس الحسية إشهارها بالتسجيل. اما الاختصاص الإداري للمجلس فيشمل جميع المسائل المتعلقة بإدارة أموال مفقود الأهلية وبمجملة قرارات الاذن بالتعامل الوارد ذكرها في المادة ٢١ من القانون والتي من بينها اعتماد القسمة المعمولة بالتراضي. فهذا الاختصاص مستمد من السلطة الإدارية التي كانت لبيت المال أصلا قبل إنشاء نظام المجالس الحسية وحكم هذه المجالس بصدها حكم الأفراد في نظر القانون لأنها لا تمثل غير طرف واحد وهو مفقود الأهلية فوقها أمام القضاء فيما تجريه من تصرفات بأموالهم لا يخرج عن موقف الولي الشرعي أمامه بالنسبة لحقوق الصغير لأن المجالس الحسية من هذه الناحية لم تخرج عن كونها نظام اقتضته الضرورة لسد الفراغ الذي تحدثه وفاة الولي الشرعي أو فقد أهليته فلا وجود لسلطانها بجانب قيام سلطة ذلك الولي قانونا. ولهذا وجب أن ينظر الى قرارات المجالس الحسية الصادرة في الشؤون المتعلقة بإدارة الأموال بتكليف الوصي باجراء تصرف من التصرفات المشار إليها في المادة ٢١ من القانون نظر الاوامر الصادرة من الولي الشرعي الى ويله بالتصرف في أموال الصغير لأن علاقة الوصي أو القيم أو الوكيل بالمجلس من حيث إدارة الأموال لا تخرج عن كونها علاقة الوكيل بالأصل وان كل قرار يصدر من المجلس بأذن المولى عن مفقود الأهلية بالتعامل مع الغير مهما كانت صفته أو صورته فهو في الواقع أمر صادر من المجلس نحو ذلك المولى النائب عنه بالتعامل مع الغير ولا يلزم شخصا غيره بتفديده. فأثر مثل هذا القرار لا يتعدى من عداه من الأفراد ممن لا ولاية للمجلس عليهم كما انه ليس للغير في نظير ذلك أن يتمسك بما اشتمل عليه مثل هذا الاذن إلا اذا قام الوصي

قانونية بين المجلس والغير . وليس أدل على ذلك
ما نص عليه في المواد ٢٠ و ٥٧ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٩
من اللائحة التنفيذية من أن محاضر جلسات المجالس
الحسبية سرية وليس لأحد من الأفراد ان يطلع
عليها ولا يجوز تسليم صور قرارات التعامل او
اعطاء شهادات عنها او صور محاضر الجلسات
او ارسال ملفات القضايا لآلية محكمة إلا باذن خاص
من وزارة الجفانية . فمن ذلك كله يتضح ان محاضر
جلسات المجالس الحسبية معتبرة من الأوراق السرية
الخاصة بالمجلس ولا يصح للأفراد اتخاذها مستندا
يستندون به أمام المحاكم فأي دونه المجلس من الأمور
في أوراقه الخاصة سواء كانت صادرة من تلقاء
المجلس أو عن لسان الغير لا تخرج في حكمها عن
الأمور التي يدونها الفرد في مفكراته أو دفاتره
الخاصة .

وبما انه فضلا عما تقدم فان مجرد موافقة وكلاء
الورثة البالغ في محضر جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩
على ما جاء بتقرير الخبير لا تخرج عن كونها من
الاعمال التمهيدية اللازمة للسير في اجراءات القسمة
بالتراضي وليست تعاقدا بالمعنى الصحيح
» وبما ان الحاضر عن الورثة البالغ يتمسك
من جهة أخرى بما جاء بالبند الثالث من المادة
٢٩ من القانون من أن تصديق المجلس على
القسمة يقوم مقام تصديق المحكمة المنصوص عليه
في المادة ٤٥٦ مدني ويقصد التدليل بذلك
على أن قرار التصديق على القسمة من المجلس بمثابة
حكم التصديق عليها من المحكمة مع أن هذا مردود
عليه بأن المشرع لم يقصد بذلك النص إكساب
المجالس الحسبية سلطة المحاكم في التصديق على
قسمة أموال مفقودي الأهلية واعتبار قرار
المجلس بالتصديق على القسمة في قوة الحكم ولكنه
راعى إعتبارين (أولهما) أن القسمة في هذه الحالة

هي بالتراضي بين المجلس الحسبي وهو يمثل مفقود
الأهلية وبين الغير كما لو تمت القسمة بالتراضي بين
الأفراد أو بين الولي الشرعي والغير (وثانيهما) أن
للمجلس أصلا سلطة الولاية على أموال مفقودي
الأهلية والتصرف في أموالهم بالبيع والشراء
وبالبدل وغيرها من التصرفات النافذة للملك وأن
عقد القسمة لا يخرج في خطورته عن أحد هذه
التصرفات كما أنه لا يختلف في جوهره عن كونه
عقدا يتضمن عمليتي بيع وشراء أو بعبارة أخرى
عقد مبادلة عن جزئيات العقار الشائعة في كامل
العين بأجزاء تعادل قيمتها مفرزة . فالقسمة أدنى
مرتبة في التصرف من البيع والبدل فكانها فرع
من هذه التصرفات ولا يعقل أن من يملك الأصل
لا يملك الفرع ولهذا تدارك المشرع هذا النقص
في التشريع الأخير ونص على اعفاء عقود القسمة
التي تتم بالتراضي بين المجلس والغير من التصديق
المنصوص عليه في المادة ٤٥٦ مدني مراعاة
للأعتبارين السالفين وذلك فضلا عما في ذلك من
الاعتقاد في نفقات التقاضي والوقت فتصديق
المجلس الحسبي على مشروع القسمة ليس حكما ولا
هو بمثابة حكم بل مجرد توسيع في الاختصاص
الإداري للمجلس لا يخرج عن دائرة سلطته أصلا
في الولاية على مال الصغير

» وبما انه فضلا عما تقدم فان تصديق المجلس
على مشروع القسمة بجلسته ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩
جاء سابقا لأوانه لأن محل هذا التصديق بعد
تحرير العقد وتحديد شروطه وصيغة الفاظه
والتوقيع عليه من جميع الورثة البالغ وتحقيق عدم
وجود ضرر على القصر كما أشارت إلى ذلك المادة
٤٨ من اللائحة .. فمثل هذا القرار في معناه
ومدلوله لم يخرج عن كونه مجرد إذن بالتعامل
صادر من المجلس للوصي وليس حكما باتا في
موضوع القسمة يترتب عليه حق للغير .

«وبما انه يتضح من كل ما تقدم من
الاعتبارات أن قرارات الأذن بالتعامل الصادرة
من المجلس للأوصياء والقائمة والوكلاء لاجراء
تصرف من التصرفات في أموال مفقودي الأهلية
وبجملتها الأذن بالقسمة ليست من القرارات التي
يتعلق بها حق للغير إلا إذا تنفذت فعلا بالتعاقد
مع ذلك الغير فلا ينطبق عليها حكم المادة ٢٥
من اللائحة مادامت معلقة بغير تنفيذ - ولهذا يتعين
رفض الدفع الفرعى وجواز نظر التظلم المقدم
من القاصر احمد اسماعيل القشلان

(قضية المرحوم اسماعيل القفلان رقم ١٨ سنة ١٩١٤ رئاسة
حضرة القاضى محمد قننى وعضوية حضرة الشيخ محمد عبد العظيم
خليفة القاضى الشرعى وعبد المجيد افندى زمهران عضو الأعيان)

٢١٣

مجلس حسبي الاسكندرية

١٥ مايو سنة ١٩٢٢

مجالس حسية - ألبانيون. اختصاصها بالنظر في أمورهم .

المبدأ القانونى

تختص المجالس الحسبية دون غيرها بالنظر
في مواد الوصاية ونحوها المبينة في المادة
الثالثة من قانون المجالس الحسبية الصادر في
١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وذلك بالنسبة للمصريين
وغير المصريين من الممنوطيين بالقطر المصرى
إلا إذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك
فالألبانيون يدخلون في هذا الاختصاص
لعدم وجود قوانين أو معاهدات بين حكومتهم
والدولة المصرية من عهد انفصالهم عن الدولة
العثمانية القديمة .

المجلس

« حيث أن الست... قدمت للمجلس العريضة
١٠٤ سنة ١٩٣٢ تظلمت فيها من قرار المجلس

الصادر بعزلها من الوصاية على القاصر فلان
وتعيين ع . ل وصيا بدلا منها وذكرت في عريضتها
ضمننا أنها تابعة لدولة ألبانيا وليس المجلس الحسبي
مختصا لأن والد القاصر ألبانى الجنس

.....

« وحيث أن الوصى الجديد الذى عينه المجلس
على القاصر اعتذر عن قبول الوصاية بعريضة
نمرة ٢٧٥ ع سنة ١٩٣٢ لأن أعماله تحول دون
قيامه بشئون الوصاية فيرى المجلس ترشيح وصى
آخر على القاصر

« وحيث أنه فيما يختص بادعاء الوصية المعزولة
أن المجلس الحسبي غير مختص بنظر هذه المادة
فإنها قدمت صورة رسمية من حكم محكمة اسكندرية
الجزئية المختلطة الصادر في أول فبراير سنة ١٩٣٠
في قضية ع . م ضد م . ي بمطالبة بمبلغ ١٦٠٠
قرش إيجار أطيان مؤجرة من الاول الى الثانى
وقضى هذا الحكم باختصاص المحكمة بنظر الدعوى
ورأى أنها حتى يفصل في الملكية وردت المحكمة في
حكمها هذا على دفع المدعى عليه بعدم اختصاص
المحكمة المختلطة قائلة أنها مختصة بنظر المنازعات
الحاصلة بين الوطنيين والاجانب الذين ليسوا
تابعين للدول المنفصلة من الدولة العثمانية القديمة
بمقتضى معاهدة لوزان وليس المدعى تابعا لاحدى
الدول المذكورة

« وحيث أن هذا الحكم أنصح في المواد المدنية
التي مازال الخلاف قائما بشأنها مع صدور القانون
رقم ٩٧ سنة ١٩٢٩ بتعديل المادة ١٥ من لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية فإنه لا ينطبق على حالتنا هذه
المتعلقة بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية
وهي الوصاية وهذه المسائل مستتناة بنص صريح
من اختصاص المحاكم المختلطة في المادة التاسعة من

٢١٤

مجلس حسبي منوف

١٤ مارس سنة ١٩٣٤

ولاية شرعية - على شخص - غير مائة من الحجر عليه .
استمرار الولاية بعد الحجر او منها . حالات .

المبدأ القانوني

إن مجرد وجود ولي شرعى لشخص لا يمنع من توقيع الحجر عليه متى توافرت الأسباب الداعية له ليكون ذلك حداً فاصلاً بين التصرف النافذ وغير النافذ . فإن كان الحجر للسفه مع وجود الولي فلا تعود الولاية للولي ويجب تعيين قيم . أما إذا كان الحجر للعتة أو الجنون فتستمر الولاية للولي الشرعى إذا بلغ الشخص معتوهاً أو مجنوناً . أما إذا بلغ عاقلاً ثم طرأ عليه العتة أو الجنون فلا تعود الولاية عليه قياساً . ولو أن بعض المشرعين يرى أنها تعود استحساناً .

المجلس

« حيث أن طالبة الحجر تستند في طلبها على أن زوجها حسبو على حلاوه أصيب بضعف في قواه العقلية في سنة ١٩٢٧ وأنه نزيل مستشفى الأمراض العقلية حالا »

« وحيث ثبت لدى المجلس من كتاب قسم الأمراض العقلية الرقم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٤ أن المدعو حسبو على حلاوه أدخل للعلاج بمستشفى الأمراض العقلية في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ أثر اتهامه في قضية تعدى استظهر الاختيار أنها ناشئة عن جنونه وأنه مازال مختل القوى العقلية وتحت العلاج بمستشفى الخانكة »

« وحيث أن على محمد حلاوه والد المطلوب الحجر عليه عارض في توقيع الحجر بحجة أنه ولي »

لائحة ترتيبها وداخلة بنص المادة الرابعة من القانون المدنى المختلط في اختصاص محكمة الأحوال الشخصية « وحيث أن محكمة الأحوال الشخصية المختصة بمواد الوصاية في القطر المصرى مبيتة في المادة الثالثة من قانون المجالس الحسبية التى نص على أن تنظر المجالس دون غيرها في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواد الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصرى مسلمين كانوا أو غير مسلمين إلا إذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك »

« وحيث أن هذا النص صريح في اختصاص المجالس الحسبية بالنظر في مواد الوصاية الخاصة بالمصريين وغير المصريين من المتوطنين بالقطر المصرى بالقيد الخاص بالقوانين والمعاهدات ولا شك في أن الألبانيين يدخلون في هذا الاختصاص لأنهم بما لا نزاع فيه أنه لا توجد قوانين ولا معاهدات بين حكومتهم والدولة المصرية من عهد انفصالهم عن تركيا حديثاً تعطيم امتيازات واستثناء من الاختصاص المحلى وعلى الأخص في مسائل الوصاية ونحوها الواردة في قانون المجالس الحسبية » وحيث أنه بناء على ذلك يكون ادعاء الوصية المعزولة بعدم اختصاص المجالس الحسبية هو ادعاء على غير أساس قانونى ولا يلتفت إليه ويرى المجلس الاستمرار في نظر وتعيين وصى على القاصر بدلاً من الوصى الذى اعتذر »

(قضية . . . رقم ٤٧٥ سنة ١٩٣١ رتابة حضرة القاضى محمد صادق وعضوية حضرتى الشيخ عبد الحميد أحمد بصل القاضى الشرعى ومحمد أمين شبيب القضى عضو الأعيان)

والله وأن من بلغ عاقلاً ثم جن عادت الولاية
لأبيه عليه

« وحيث ان مجرد وجود ولي شرعى لشخص
لا يمنع من توقيع الحجر عليه متى توافرت الأسباب
الداعية له ليكون ذلك حداً فاصلاً بين التصرف
النافذ وغير النافذ . فان كان الحجر للسفه مع
وجود الولي فلا تعود الولاية للولي ويجب تعيين
قيم . أما إذا كان الحجر للعتة أو الجنون فتستمر
الولاية للولي الشرعى إذا بلغ الشخص معنوها
أو مجنوناً . أما إذا بلغ عاقلاً ثم طرأ عليه العتة
أو الجنون فلا تعود الولاية عليه قياساً ولو أن
بعض المشرعين يرى أنها تعود استحساناً

« وحيث ان المجلس الحسى العالى أخذ بالرأى
الأول فى قراره الرقم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٣
ملاحظاً فى ذلك مصلحة المحجور عليه

« وحيث ان هذا المجلس يرى من الأحوط
الأخذ بهذا الرأى أيضاً محافظة على أموال المحجور
عليه إذ من مصلحته أن يكون المتصرف على أمواله
تحت سلطة المجلس الحسى ومراقبته وهذا يتحقق
إذا اعتبر الأب قياً من قبل المجلس (راجع
مشور الحسانية المبلغ للمجلس الحسى نمرة ٩
سنة ١٩٢٣ الصادر فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣)
« وحيث انه لما تقدم يرى المجلس توقيع
الحجر وتعيين الأب قياً بالمجان

(قضية حسبي على علاء رقم ١١٧ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة
القاضى عبد العظيم المراس وعضوية حضرة الشيخ محمد أبو العلا
القاضى الشرعى و زاهر الفقيرى اقضى عضو الاعيان)

٢١٥

مجلس حسبي الاسكندرية

٥ مايو سنة ١٩٣٥

١ - اختصاص عام - خاص بوظائف الجهات القضائية المختلفة .
من النظام العام . جواز الفصل فيه من تلقاء نفس الجهة

٢ - مجالس حسية . الاستجصاص المأخضون لاختصاصها .
جميع الوطنيين . استثناء أفراد الاسرة المالكة
والأجانب المتمتعين بالامتيازات .

٣ - قانون الجنسية . الصادر فى سنة ١٩٢٩ . كل شخص
يسكن الأراضى المصرية طبقاً للمادة ٢٢ منه . يعتبر
مصرياً الى أن يثبت العكس

٤ - مصرى - المولد خارج القطر من أم مصرية وقها - مع
عدم ثبوت نسبته لأبيه . اعتباره كذلك .

٥ - جنسية - أولاد قصر - لأب أجنبى تنفص بالجنسية
المصرية . اعتبارهم مصريين . اقامتهم العادية فى الخارج .
بقاء جنسيتهم الأجنبية كتنشج البلد التابعين له .

٦ - ولد طيعى - حسب القانون الفرنسى . الاقرار بينونتين
والديه . يقع جنسية الأب . صفة الاقرار .
النازعة فيه .

المبادئ القانونية

١ - الاختصاص الخاص بوظائف الجهات
القضائية المختلفة - وهو الاختصاص العام
أو المطلق - هو من النظام العام . فاذا رفعت
إلى إحدى الجهات القضائية المختلفة فى مصر
دعوى تختص بها جهة أخرى وجب على
الجهة الأولى أن تقضى بعدم اختصاصها ولو
من تلقاء نفسها وفى أى حالة كانت عليها
الدعوى وذلك طبقاً للمادتين ١٥ و ١٦
من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وطبقاً
للمادة ٢/١٣٤ مرافعات أهلى .

٢ - لما صدر قانون ١٣ أكتوبر سنة
١٩٢٥ الذى أعاد تنظيم المجالس الحسبية
(وهو القانون المعمول به الآن) قضت المادة
الثالثة منه على أن اختصاص المجالس الحسبية
بالنسبة للأشخاص يشمل المصريين وغيرهم
من المتوطنين بالقطر المصرى - مسلمين كانوا
أو غير مسلمين - إلا إذا قضت القوانين

والمعاهدات بغير ذلك - فينتج من هذا أن اختصاص المجالس الحسبية يشمل الآن جميع الأشخاص المتوطنين بالقطر المصري مصريين أو أجانب - مسلمين أو غير مسلمين - ماعدا ١ - افراد الأسرة المالكة وذلك بمقتضى القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٢ الذى أنشأ مجلس البلاط - ٢ - وماعدا الأجانب التابعين للدول ذوات الامتيازات فانهم يخضعون لقنصلياتهم ٣ - طبقاً للمادة ٢٢ من قانون الجنسية المصرية الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ (الذى ألغى قانون ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦) كل شخص يسكن الأراضى المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح - على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية فى مصر الا إذا ثبتت جنسيته المصرية .

٤ - طبقاً للمادة ٢/٦ من قانون الجنسية المصرية سالف الذكر يعتبر مصرياً من ولد خارج القطر المصرى من أم مصرية مادامت نسبته لأبيه لم تثبت قانوناً - ولكن لا بد لتطبيق هذه المادة واعتبار الولد مصرياً أن تكون أمه مصرية وقت ولادته - إذ الولادة هى التى توجد رابطة البنوة التى جعلت أساساً للجنسية فالولد المجهول الأب من أم لم تكن مصرية وقت الولادة ولكنها تزوجت بعدها بمصرى فأصبحت مصرية الجنس مثله طبقاً للمادة ١٤ من قانون الجنسية المصرية - كل هذا لا يكتفى لاعتباره مصرى الجنسية مثلها ٥ - نصت المادة ١٦ من قانون الجنسية

المصرية على أن الأولاد القصر للأب الأجنبي الذى تجنس بالجنسية المصرية يعتبرون مصريين مثله إلا إذا كانت إقامتهم العادية فى الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد الذين هم تابعون له جنسيتهم الأجنبية وهذه المادة سككت عن بيان حالة الأولاد القصر للأم الأجنبية التى تجنست بالجنسية المصرية فهم لا يتبعونها فى جنسيتهم الجديدة .

٦ - طبقاً للمادة ١/٨ من القانون المدنى الفرنسى يتبع الولد الطبيعى الذى يُقر بينوته جنسية المُقر أولاً من والديه أياً وأمه . فان أقرأ معاً فانه يتبع جنسية الأب ويجب أن يكون هذا الاقرار طبقاً للمادة ٣٣٤ من القانون المدنى الفرنسى فى ورقة رسمية (إن لم يكن ذكر فى ورقة الميلاد) وتجاوز المنازعة فيه وعن له مصلحة فى ذلك .

المجلس

«من حيث انه بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ صدر قرار من هذا المجلس بتعيين محمد وصيا على اخته قاصرة المرحومين ونظراً لأن أمها كانت فى حال حياتها تقسم من الافوكاتو مارشاند بمدينة نانت بفرنسا مبلغاً من المال قدره ٤٤٥ فرنكاً كل ثلاثة اشهر فقد استفهم المجلس بواسطة القنصلية الملكية ياريس عن حقيقة هذا المبلغ واجابت بأنها تلقت من المحامى المذكور كتاباً تضمن أن أرملة المرحوم كان لها قبل زواجها منه ابنة تدعى ولدت فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧ وأن والد البنت المذكورة - أو على الأقل الذى اقرض فيه انه

والدها - قبل بناء على نصيحة الاستاذ المحامي سالف الذكر أن يدفع للام مبلغا من المال كل ثلاثة أشهر بصفة نفقة - ويقول الاستاذ في كتابه أن هذا هو الأثر الذي عثر عليه ضمن أوراق تركه المرحومة أرملة

وبما أن الأب المقترض سوف يرسل المبلغ إليه فإنه يرى أن من واجبه التثبت بموجب شهادة من الجهة المختصة بأن البنت على قيد الحياة حتى يمكنه القيام بدفع النفقة لمن يستحق دفعها إليه باعتباره وسيطا لتنفيذ هذه الأمورية .

« ومن حيث أن خطاب الاستاذ مارشاند قد حوى معلومات تخالف تلك التي استقاها المجلس من أقوال الوصى وما قدمه من أوراق - فقد ظهر من تلك الأقوال وهاته الأوراق أن المرحوم المصرى الجنسية تزوج أثناء إقامته بفرنسا من المرحومه وذلك بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٤ بمقتضى وثيقة رسمية حررها الموظف المختص في القسم السادس من مدينة باريس وأنه قبل زواجهما يوم واحد - أى في يوم ٤ مايو سنة ١٩٣٤ أقرا أمام الموظف المختص في القسم السابع من باريس بنوة القاصرة لها - وقد تأثر بهذا الاقرار الرسمى على هامش شهادة ميلاد القاصرة المقدمة من الوصى (وهى صادرة من عمودية القسم السادس لمدينة باريس ومذكور فيها أن القاصرة ولدت في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧ من أم تدعى) ثم بعد هذا الاقرار بالبنوة ذلك الزواج سافر الزوجان إلى الاسكندرية حيث اعتنقت الزوجة الاسلام ثم توفيت بها بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٣٤ ولم يلبث زوجها أن توفي أيضا بها في ٣٠ سبتمبر من نفس السنة .

« ومن حيث أن خطاب القنصلية المصرية سالف

الذكر يثير الشكوك حول جنسية القاصرة ويدعو المجلس إلى فحص هذه النقطة - إذ لو ثبت أنها فرنسية لاصبح المجلس الحسى غير مختص بالنظر في شأنها ولكانت القنصلية الفرنسية هى المختصة .

« ومن حيث أن الاختصاص هنا هو

الاختصاص العام أو المطلق أى ما كان خاصا بوظائف الجهات القضائية المختلطة - إذ لا يخفى أن الجهات القضائية فى مصر متعددة فبجانب المحاكم الأهلية توجد المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية والمحاكم الشرعية والمجالس الحسية ومجالس الطوائف غير الاسلامية - وكل جهة من هذه الجهات منفصلة عن الأخرى تمام الانفصال والاختصاص العام هذا هو من النظام العام - فإذا رفعت إلى إحدى هذه الجهات دعوى تختص بها جهة أخرى - وجب على الجهة الأولى أن تقضى بعدم اختصاصها - ولو من تلقاء نفسها وفى أى حالة كانت عليها الدعوى - وذلك طبقا للمادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية اللتين تكلمتا عن الاختصاص المبني على النظام العام وطبقا للمادة ١٣٤ مرافعات ققرة ثانية التى نصت على أنه « إذا كان الدفع بعدم الاختصاص مبنيًا على ما هو مقرر في المادتين سالفتي الذكر فيجوز ابدأؤه فى أى حالة كانت عليها الدعوى وللحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها »

« ومن حيث أنه بعد ما تقدم يتعين البحث فى

اختصاص المجالس الحسية بالنسبة للأشخاص وفى مدى هذا الاختصاص لمعرفة ما إذا كان هذا المجلس مختصا فى أمر القاصرة أم لا

« ومن حيث أن المجالس الحسية انشئت بمقتضى لائحة صدرت فى ١٦ ربيع أول سنة ١٢٩٠ هجرية ١٤ مارس سنة ١٨٧٣ ميلادية ثم أعيد تنظيمها بالامر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦م الذى ألغى بيت المال ثم تعدل هذا الامر الأخير

مرتين وأخيراً بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ صدر قانون المجالس الحسبية الحالي وقد نص في المادة ٤٧ منه على إلغاء الأمر العالي سالف الذكر عدا المادة ١٩ منه .

« ومن حيث أن لا ١٦ ربيع أول سنة ١٢٩٠ هجرية لم تذكر من هم الأشخاص الخاضعون للمجالس الحسبية فلما جاء الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ م سدهذا الفراغ - وذكر انهم هم الوطنيون الخاضعون فيما يختص بأحوالهم الشخصية للحاكم الشرعية - فكانت قصد بذلك الوطنيون المسلمين لأن الوطنيون المسيحيين والاسرائيليين كانوا فيما يختص بأحوالهم الشخصية خاضعين للبطريكخانات والوكالات - ولأن الاجانب كانوا خاضعين في ذلك للقنصليات - فلما صدر قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ نصت المادة الثالثة منه على أن اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للأشخاص يشمل المصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصري - مسلمين كانوا أو غير مسلمين - الا اذا نصت القوانين والمعاهدات بغير ذلك - فينتج من هذا ان اختصاص المجالس الحسبية يشمل جميع الأشخاص المتوطنين بالقطر المصري مصريين واجانب مسلمين أو غير مسلمين ماعدا (١) أفراد الاسرة المالكة وذلك بمقتضى القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٢ الذى انشأ مجلس البلاط (٢) الاجانب التابعين للدول ذوات الامتيازات فانهم يخضعون لقنصلياتهم وقد جاء في المذكرة الايضاحية لقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن الذى يبرر جعل اختصاص المجالس الحسبية شاملاً لغير المسلمين كون المسائل الداخلة فيه من المسائل المدنية المحضة التى ليس لها فى الحقيقة أية صفة دينية - ثم قالت المذكرة ان هذا الاعتبار

هو الذى حدا من زمان طويل الى اخراج هذه المواد فيما يتعلق بالمسلمين من اختصاص المحاكم الشرعية التى هى جهة القضاء فى أحوالهم الشخصية وان المثال نفسه يحتذى الآن فيما يتعلق بالطوائف غير الاسلامية توصلنا الى توحيد النظام القضائى للبلاد .

« ومن حيث انه يتضح مما تقدم أن مجلس حسي الاسكندرية يختص بالنظر فى شؤون القاصرة إلا فى حالة واحدة هى أن تكون تابعة لدولة من ذوات الامتيازات وهذا يستدعى البحث فى جنسية القاصرة لمعرفة ان كانت فرنسية بسبب ميلادها فى فرنسا أم مصرية أم أنها من جنسية أخرى معلومة أو مجهولة .

« ومن حيث انه يجب بادىء ذى بدء اعتبار القاصرة التى تسكن مصر مصرية الجنس حتى يثبت العكس طبقاً للمادة ٢٢ من قانون الجنسية المصرية الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ (والذى ألغى قانون ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦) قد نصت على ما يأتى (كل شخص يسكن الاراضى المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة الى ان تثبت جنسيته على الوجه الصحيح على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية فى مصر الا اذا ثبتت جنسيته المصرية)

« ومن حيث انه كان يمكن الاحتجاج بالمادتين ٢/٦ و ١٤ من قانون الجنسية المصرية سالف الذكر على أن القاصرة مصرية الجنس لأنه اذا سلم بما جاء بكتاب الاستاذ مارشاد من أنها مجهولة الأب فهى تتبع أمها فى الجنسية - وقد أصبحت هذه الأم بزواجها من مصرية مصرية الجنس مثله فالمادة ٢/٦ نصت على ما يأتى (يعتبر مصرياً من ولد خارج القطر المصرى من أم مصرية ما دامت نسبه لايه لم

L'enfant naturel dont la filiation est établie pendant la minorité, par reconnaissance ou par jugement, suit la nationalité de celui des parents à l'égard duquel la preuve a d'abord été faite Si elle résulte pour le père ou la mère du même acte ou du même jugement l'enfant suivra la nationalité du père

« ومن حيث انه سبق القول بأن الزوجين أقرا ببنة القاصرة بوثيقة رسمية واحدة - وفي يوم واحد - هو اليوم السابق على يوم زواجهما رسميا -

« ومن حيث ان المادة ٣٣٤ من القانون المدني الفرنسي تكلمت على الأقرار بالبنة de la reconnaissance des enfants naturels - فاشتطت ان يكون في ورقة رسمية (ان لم يكن ذكر في ورقة الميلاد) ونصت على أنه تجوز المنازعة في هذا الأقرار من له مصلحة في ذلك .

« ومن حيث انه قد اتضح مما تقدم أن إقرار والدي القاصرة ببنتها قد اتخذ شكله القانوني فهي تتبع والدها المصري الجنسية - وبفرض التسليم جدلا بما جاء بخطاب الاستاذ مارشاند - فلا يمكن اعتبار ذلك منازعة منه - أو من الوالد المفترض الذي لا يريد الظهور - في بنة القاصرة للرحومين لأن المنازعة يجب أن تكون صريحة وصادرة من له صالح فيها وأن تحصل بطريقة قانونية .

« ومن حيث انه وقد ثبت اختصاص مجلس حسي الاسكندرية بنظر شئون القاصرة - لجنسيتها المصرية - فإن هذا المجلس يرى أن يستوثق من استمرار دفع المبلغ اليها عن طريق الاستاذ مارشاند والاستفهام بواسطة القنصلية الملكية المصرية عما

ثبت قانونا) والمادة ١٤ نصت على أن (المرأة الأجنبية التي تتزوج من مصري تصبح مصرية) كان يمكن الاحتجاج بهاتين المادتين لولا أنه لتطبيق المادة الأولى لا بد ان تكون الأم مصرية وقت الولادة لكي يتبعها المولود في الجنسية - اذ الولادة هي التي أوجدت رابطة البنة - وهذا لم يثبت أن أم القاصرة كانت مصرية وقت ولادة الأخيرة في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧ لأن زواجها بالمصري انما حدث في ٥ مايو سنة ١٩٣٤ أي بعد الولادة « انظر كتاب - Poignet في القانون الدولي الخاص صفحة ١٦ و ١٧ شرحا لحالة مماثلة في القانون الفرنسي »

« ومن حيث انه كان يمكن التذرع ايضا بالمادة ١٦ من قانون الجنسية المصرية التي تنص « على ان الاولاد القصر لأجنبي - اي للآب الأجنبي كما في النص الفرنسي :

Les mineurs d'un père étranger الذي تجنس بالجنسية المصرية يعتبرون مصريين الا اذا كانت اقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد الذين هم تابعون له جنسيتهم الأجنبية » كان يمكن التذرع بهذه المادة لاعتبار القاصرة مصرية لولا أنها سكنت عن بيان حاله الآولاد القصر للأم الأجنبية التي تجنست بالجنسية المصرية ولم تتبعهم لجنسيتها .

« ومن حيث انه أراء ذلك ونظرا لأن القاصرة مولودة بفرنسا يتعين البحث عما اذا كانت تعتبر فرنسية طبقا لقانون الجنسية الفرنسي أم لا .

« ومن حيث ان الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون المدني الفرنسي نصت على ان (الولد الطبيعي الذي يقرر ببنته يتبع جنسية المقر أولا من والديه - أيه أو أمه - فإن أقرامها فإنه يتبع جنسية الآب

الحجر ومسائل الحمل المستكن الذي يظهر للعين المجردة على شكل الحامل الظاهري في شهوره الأخيرة .

٣ - امتناع الحامل في شهورها الأخيرة عن الحضور أمام المجلس تلبية لطلبه قرينة كافية على عدم تمسك الحامل بما تدعيه من الحمل لسقوط الدليل لديها وتبيح للمجلس اعتبار مسألة الحمل المستكن كأنها لم تكن .

المجلس

« من حيث ان المورث المرحوم سيدافدى توفيق توفى لرحمة الله بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٥ وطلبت الست فاطمة محمد البهى زوجته بعريضة مؤرخة ١٧ مايو سنة ١٩٣٥ من مجلس مصر قيام أحد المعارنين لحصر التركة بجميع مشتملاتها لوجود حل مستكن عندها ولأن الورثة البالغ يريدون نقل مستندات التركة من محلها فانتقل المعاون وحصر التركة وقررت الست فاطمة محمد الزوجة امامه بمحضر ٢٥ مايو سنة ١٩٣٥ « انها صممة على أنها حامل من المورث في الشهر الثالث وأنه لم يحصل بينها وبين الورثة أى اتفاق على صلح »

« ومن حيث ان المجلس قرر بجلسته أول توبه سنة ١٩٣٥ الأخذ بادعاء الزوجة وعينها وصية على حملها المستكن من زوجها السيد افدى توفيق لادارة شؤونه بحانا باعتباريه ذكراً حتى يفصل

« ومن حيث ان حسين افدى سيد توفيق طلب بعريضة مؤرخة ٢١ يوليو سنة ١٩٣٥ الاسراع في تحقيق مطاعنه ضد الزوجة وتحقيق مسألة الحمل المستكن وحسب المجلس لنظر هذه الشكوى جلسة ١٧ اغسطس سنة ١٩٣٥ .

اذا كان هذا المبلغ سيستمر دفعه لها مستقبلاً حتى في حالة وفاة المتعهد - وهل عملت بذلك وصية ومن الذى يضمن للقاصرة وللجلس استمرار الوفاء بالتعهد وهل يوجد سند تحت يد الاستاذ بذلك يقبل تسليمه للمجلس

(قضية المرحوم رقم ٤٤٢ سنة ١٩٣٤ رثاسة)
حضرة القاضي احمد الجارم وعضوية حضرة الشيخ عبد الحليم الصيرفى القاضي الشرعى وعلى حسن افدى العدوى عضواً لايان

٢١٦

مجلس حسبي مصر

٧ سبتمبر سنة ١٩٣٥

- ١ - قرار - صادر من المجالس الحسبية - وجود أسباب جديدة - جواز اعادة النظر فيه .
- ٢ - قرارات المجالس الحسبية - مسائل الحجر للجنون والحمل المستكن - تغيير حالاتها - جواز العدول عنها .
- ٣ - حل مستكن - امتناع الحامل عن الحضور أمام المجلس - كاف لاخباره متيا .

المبادئ القانونية

١ - المادة (٢٥) من قانون المجالس الحسبية التى تنص على أنه لا يجوز للمجالس الحسبية أن تعدل عن قرار أصدرته في الموضوع إلا إذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق للغير لا تمنع من إعادة النظر في أى مادة صدر فيها قرار وإعادة بحثها وتحقيقها متى وجد ما يستدعى ذلك لمعرفة إن كان قد وجدت أسباب جديدة تستدعى تغيير قراراتها من عدمه والدفع بمنعها من إعادة النظر في غير محله .

٢ - يوجد من المسائل التى تتخذ فيها المجالس قرارات ما يتغير بمضى الوقت تغيراً ظاهراً يستدعى العدول عن القرارات الصادرة كوسائل الشفاء من الأمراض العقلية في دعاوى

« ومن حيث ان محامي الطاعن استند في مذكراته على قرارات صادرة من المجلس الحسبي العالي يقضيان بوجوب عرض مدعية الحمل المتنازع عليه على امرأة ثقة خيرة بمسائل الحمل (انظر مجلة المحاماه السنة الخامسة عدد ٦ صفحة ٥١٠ حكم ٤٢٣ والسنة السادسة العدد الاول صفحة ١٦ حكم ١٦)

« ومن حيث ان محامي الزوجة المطعون فيها تمسك بالمادة ٢٥ من قانون المجالس الحسبية التي تنص بأنه لا يجوز للمجالس الحسبية أن تعدل عن قرار أصدرته في الموضوع الا إذا ظهرت أسباب جديدة تدعو لذلك ولم يكن تعلق بالقرار حق للغير وقالوا في مذكرتيهما أنه لم يجد في الموضوع ما يستدعي إعادة النظر

« ومن حيث ان نقطة البحث الآن هي في مدى تطبيق المادة ٢٥ المذكورة وهل تمنع المجالس قاطبة من إعادة النظر في قراراتها أم لها قيود وشروط

« وحيث ان نص المادة قضى على وجوب ظهور أسباب جديدة حتى يمكن للمجالس أن تعدل عن قراراتها السابقة

« ومن حيث ان المادة لم تمنع من إعادة النظر لمعرفة ان كان هناك أسباب جديدة من عدمه ولكنها منعت من تعديل القرار إذا لم تظهر أسباب جديدة

« ومن حيث انه يستفاد من ذلك أن المجالس الحسبية حرة في إعادة النظر في أي مادة أصدرت فيها قرارات وإعادة بحثها متى وجد ما يستدعي ذلك لمعرفة ان كانت وجسدت أسباب جديدة تستدعي تغيير قراراتها السابقة من عدمه والدفع بمنعها من إعادة النظر للبحث والتحقيق في غير محله

« ومن حيث انه متىقرر ذلك يكون نظر هذا الموضوع لم يخرج عن نص القانون وقد طلب المجلس من والد الزوجة احضارها لمناقشتها في مسألة الحمل وتحقيق موضوعه فلم تحضر لاهي ولا هو في الجلسة الأخيرة ولم تبد عذراً عن تأخيرها مما يدعو للشبهة في الأمر

« ومن حيث انه يوجد من المسائل التي يتخذ فيها المجلس قرارات ما تتغير بمضي الوقت تغيراً ظاهراً يستدعي العدول عن القرارات الصادرة كمسائل الشفاء من الأمراض العقلية في دعاوى الحجر ومسائل الحمل المستكن الذي يظهر للعين المجردة على شكل الحامل الظاهري

« ومن حيث ان عمر حمل الزوجة المطعون فيها حسب روايتها أمام المعاين يدخل في الشهر السابع الآن أي في الوقت الذي قل ان يختلف فيه اثنان في وجود الحمل من عدمه

« ومن حيث ان وزارة الحفانية طعنت في قرار صدر من مجلس حسبي بنى سوييف في تركة المرحوم عبد العزيز بك زين العابدين وأدعت الزوجة الحمل المستكن وعينها المجلس وصية عليه من غير تحقيق رغم معارضة الورثة وقالت في طعنها (ان المعول عليه شرعاً هو وجوب توقيع الكشف على مدعية الحمل فقد جاء بالصحيفة نمرة ٦٦ من الجزء الاول من تكملة ابن عابدين طبعة أميرية سنة ١٢٩٩ نقلاً عن العلامة الطحاوي قال الحموي في الملتقط من كتاب المواريث اذا ادعت امرأة الميث أنها حلي تعرض على امرأة ثقة أو امرأتين فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على شيء من علامات الحمل يوقف نصيب لبنين ونحوه عن ابن أبي يوسف ومحمد) (أنظر صفحة ٥١١ من مجلة المحاماه السنة السادسة الحكم نمرة ٤٢٣)

فلم تحضر ولم تعتذر ويرى المجلس أن هذا التأخير قرينة على عدم تمسكها بما تدعيه من الحمل وأن هذه القرينة سبب جديد كاف للعدول عن قراره السابق « ومن حيث أن استمرار الزوجة وصية على حمل لم يثبت فيه إضرار بباقي الورثة وتعطيل لهم من الانتفاع بحقوقهم فيها والضرر يجب رفعه تحقيقاً للعدالة

(قضية المرحوم سعيد افندي توفيق رقم ٦٥٥ سنة ١٩٣٣ برئاسة حضرة القاضي محمود علام وعضوية حضرة الشيخ احمد محمد عبادة القاضي الشرعي واحد افندي سروري عضو الاعيان)

« ومن حيث أن القرار الصادر بتعيين الزوجة وصية على ما تدعيه من الحمل لوحظ فيه الاحتياط مؤقتاً للمحافظة على التركة وهذا لا يمنع من إعادة التحقيق والعمل بما يظهر لاسيما أن وقته كان فيه الحمل غير ظاهر لمشاهد ويحتمل فيه الصدق

« ومن حيث أن المجلس قرر إحضار الزوجة لمناقشتها فيما تدعيه وتعرف حالتها ليطمئن إلى ماقرره من التمسك بقرار الإقامة أو إجراء التحقيق

القضية المستعجلة

لمسأس ذلك بالموضوع إلا أنه يختص في البحث في حقيقة ذلك وفي تقدير تنازل المحكوم عليه غيائياً عن التمسك بحقه فيه ليقضى في الصعوبات القائمة بشأن تنفيذه بالاستمرار في التنفيذ أو إيقافه .

المحكمة

« من حيث أن وقائع الدعوى تحصل في أن المستشكل ضده استصدر حكماً غيائياً على المستشكل في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٤ من محكمة جرجا بالزامه بمبلغ ١٩٢ قرشا والمصاريف في القضية المدنية نمرة ٣٦٠٩ سنة ١٩٣٤ وأعلنه في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ مخاطباً مع شخص يدعى محمد علي قيل أنه تابعه ثم حجز به في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ على منقولات قهوة كانت له وباعها في ١٢/١١ سنة ١٩٣٤ الى شخص يدعى علي قليعي هارون بعد أن خاطب المحضر عامل القهوة ويدعى عباس محمد يوسف وتحدد للبيع يوم ١٢ يناير سنة ١٩٣٥ ولحصول التعليق على باب القهوة بعد الحجز بمدة طويلة أخطر صاحبها المستشكل به والقي عليه مسؤولية ذلك فحضر واستشكل في البيع وبني

٢١٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٦ يناير سنة ١٩٣٥

١ - حكم غيائي - سقوطه بمضي ستة أشهر - ليس من النظام العام .

التنازل عن التمسك به . بعد فوات مدته . صراحة أو ضمناً . جوازه .

٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - في بطلان حكم غيائي -

عدمه . بجه . قاصر على الحكم بالاستمرار في التنفيذ أو إيقافه .

المبادئ القانونية

١ - إن سقوط الحكم الغيائي لمضي أكثر من ستة شهور عليه بدون تنفيذ ليس من النظام العام كشأن باقي المدد الخاصة بسقوط الحقوق ويجوز للمحكوم عليه غيائياً التنازل عن حقه في التمسك به بعد فوات المدة المقررة لسقوطه صراحة أو ضمناً بالموافقة عليه أو بطلب تقسيط المبلغ المحكوم به أو طلب إعطاء مهلة للسداد .

٢ - ليس لقاضي الأمور المستعجلة أن يقضى بطلان الحكم الغيائي لعدم تنفيذه

اشكاله على بطلان الحكم الغيابي الصادر ضده لمرور أكثر من ستة شهور عليه بدون تنفيذ ورد على ذلك الحاضر عن المستشكل ضده انه وافق عليه ضمنا لعدم حصول معارضة فيه بمجرد حصول الحجز .

«ومن حيث ان مدار البحث في الدعوى يدور حول الأمور الثلاثة الآتية - الأول - هل بطلان الحكم الغيابي لمرور أكثر من ستة شهور عليه بدون تنفيذ من النظام العام أم لا - الثاني - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في بحث موانع بطلانه - الثالث - ميعاد المعارضة في الاحكام الغيابية وهل لا زالت قائمة بالنسبة للمستشكل أم لا .

«ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فن المبادئ المقررة أن سقوط الحكم الغيابي لمضى أكثر من ستة شهور عليه بدون تنفيذ ليس من النظام العام كشأن باقي المدد الخاصة بسقوط الحقوق ويجوز لذلك للمحكوم عليه غايبا التنازل عن حقه في التمسك به بعد فوات المدة المقررة لسقوطه صراحة أو ضمنا بمواقفته عليه أو بطلب تقسيط المبلغ المحكوم به أو طلب اعطاء مهلة للسداد أو رفع استئناف عنه أو عدم اجراء معارضة بترك مواعيد المعارضة أو عدم ابدائه في صحيفة المعارضة أو قبل التكلم في الموضوع أو تنفيذه ولو جزئيا طوعا

«ومن حيث ولو انه ليس لقاضي الأمور المستعجلة أن يقضى بطلان الحكم الغيابي لعدم تنفيذه لمساس ذلك بالموضوع الا أنه مختص في البحث في حقيقة ذلك وفي تقدير تنازل المحكوم عليه غايبا عن التمسك بحقه فيه ليقضى في الصعوبات القائمة بشأن تنفيذه بالاستمرار في التنفيذ أو بأيقافه (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ١٣٧ وما بعدها)

«ومن حيث انه من المقرر في المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ مرافعات ان المعارضة في الاحكام الغيابية تقبل الى الوقت الذي يعلم فيه الغائب بتنفيذها ويعتبره القانون كذلك بمرور أربع وعشرين ساعة على وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه او لمحلله الأصلي فاذا مضى هذا الميعاد دون عمل معارضة ضاع حقه فيها وفي التمسك بسقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه وأضحى الاستئناف الطريق الوحيد للطعن عليها بعد ذلك ان كان جائزا

«ومن حيث ان الواضح من ورق الدعوى ومطالعة أوراق التنفيذ والسندات المقدمة من المستشكل ومن على قلبي مشترى القهوة الحاصل فيها التنفيذ أن المستشكل لم يكن مالكا للقهوة رقت حصول التنفيذ عليها في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بل كان المالك لها على قلبي بطريق الشراء من المستشكل بعقد في ١٢ / ١١ / ١٩٣٤ واستأجرها من صاحب الملك بعقد إيجار رقم أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ وحصل على رخصة لادارتها بأسمه في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وعلى ذلك فالحجز الحاصل فيها في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بمعرفة المستشكل ضده لا يمكن اعتباره متوقفا في محل المستشكل الأصلي ولا يبدأ محضره الذي حصل في مواجهة شخص لا تربطه معه أية صلة ولم يعرف بحصوله إلا قليل الاشكال بميعاد المعارضة والتي لا تزال قائمة حتى الآن بالرغم من حصوله لعدم توافر الشروط المنصوص عنها في المادة ٣٣٠ مرافعات «ومن حيث انه متى تقرر ذلك وانه مضى أكثر من ستة شهور على الحكم الغيابي المنفذ به بدون تنفيذ وان المستشكل ضده لم يقدم ما يفيد تنازل المستشكل صراحة أو ضمنا عن حقه في التمسك بسقوطه حتى رفع الاشكال يكون

الاشكال على حق موضوعاً ويتعين قبوله والقضاء
بأيقاف التنفيذ .

(اشكال عبد الفتاح احمد عماره ضد زكى ائدى حليم وحضر
عنه الاستاذ تادرس جرجس رقم ٢٢٦ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة
القاضى محمد على راتب)

٢١٨

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضى الامور المستعجلة

١٢ أغسطس سنة ١٩٣٥

تنفيذ - بيع المراكب البحرية - يسرى عليها القانون التجارى .

مراكب تسير فى النيل ينطبق عليها قانون المرافعات

المبدأ القانونى

إن القواعد المنصوص عنها فى القانون
التجارى البحرى فيما يختص ببيع المراكب
تسرى على المراكب البحرية التى تسير فى البحر
فقط . أما المراكب الماخرة فى النيل وفروعه
فتخضع فى التنفيذ عليها لنصوص قانون
المرافعات الاهلى الخاصة بالحجز وبيع
المنقولات المنصوص عنها فى المواد ٤٤٠
مرافعات وما بعدها .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الاشكال ان المستشكل
ضده الاول لم يراع المادة ١٠ من قانون التجارة
البحرى فى اجراء التنفيذ على مركب المستشكلة
من ضرورة استصدار امر من المحكمة بالبيع ثم
اجراء تنبيه رسمى بالدفع قبل البيع بأربع وعشرين
ساعة

« ومن حيث انه واضح من اوراق الدعوى
ومناقشة الطرفين فى الجلسة ان المراكب محل التنفيذ
من المراكب التى تسير فى النيل وليست من
المراكب البحرية

« ومن حيث ان المبادئ المقررة علماً وقضاء
ان القواعد المنصوص عنها فى القانون التجارى
البحرى فيما يختص ببيع المراكب تجرى على
المراكب البحرية أى التى تسير فى البحر اما
المراكب الماخرة فى النيل وفروعه فتخضع فى
التنفيذ عليها لنصوص قانون المرافعات الاهلى الخاصة
بالحجز وبيع المنقولات المنصوص عليها فى المواد
٤٤٠ وما بعدها - وهو ما فصله المستشكل ضده
الاول فى هذه الدعوى (يراجع فى ذلك كتاب
التنفيذ علماً وعملاً لعبد الفتاح بك السيد صحيفة
٢٩٨ واحكام محكمة الاستئناف المختلطة الصادرة
فى ٢٤ مارس سنة ١٩٠٩ و ٢٧ يناير سنة ١٩٠٩
ومشورة فى المجموعة ٢١ صحيفة ٢٥٩ وحكم
محكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة الرقم ١٠ يونيه
سنة ١٩١١ - الغازيت ١ صحيفة ١٤٤)

« ومن حيث ان كون محكمة الموضوع سارت
فى قضائها فى الدين خطأ على قواعد قانون
التجارة البحرى لا يؤكد قاعدة منافية للقانون
وافق العلم والعمل على السير على خلافها .
« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون الاشكال
على غير صواب موضوعاً ويتعين رفضه واستمرار
التنفيذ .

« ومن حيث ان الحاضر عن المستشكل
ضده الاول طلب اجراء التنفيذ بالنسخة الاصلية
ولا ترى المحكمة مانعاً من ذلك لوجود ضرورة
ملجئة للقضاء به فى الدعوى لما احاط بها من
ظروف كيدية فى كيفية رفع الاشكال الذى روى
منه تعطيل التنفيذ .

(قضية ليست سارة حنا نوار وحضر عنها الاستاذ خاغلون
بشوت ضد حافظ ائدى فريد وآخر رقم ١٢٤٤ سنة ١٩٣٥
رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

٢١٩

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٥

١ - حراسة قضائية - اجراء استثنائي - بالنسبة للوقف .
حالة الحكم بها .

٢ - قضاة مستعجل - سلطة بالنسبة لقصر الحساب - واقلامه
معدومة .

المبادئ القانونية

١ - الحراسة القضائية في عمومها اجراء شاذ يراد به التحفظ على عين معينة ونزع يد صاحب اليد عليها وهي بالنسبة للوقف اشد خصوصية ، من ذلك لانها بمثابة عزل مؤقت للناظر الذي هو في الواقع حارس قضائي لا يجوز لغير المحاكم الشرعية أن تعزله أو تستبدله وإنما يتدخل القضاء الاهلي عندما يرجع لديه أن يد هذا الناظر أصبحت غير أمينة على غلة الوقف أو أنه يمنع استحقاق المستحقين أو أن إدارته بلغت من السوء مبلغاً يجب تداركه .

٢ - ليس من شأن القضاء المستعجل أن ينظر في المآخذ على الإيرادات والمصروفات تفصيلاً لأن ذلك يستدعي تحقيق الاثبات وتصفية الحساب وحسبه أن لا يرى مطناً صارخاً له خطر في أقلام الحساب .

المحكمة

« حيث أن الحراسة القضائية في عمومها اجراء شاذ يراد به التحفظ على عين معينة ونزع يد صاحب اليد عليها فهي بذلك اجراء استثنائي شديد الخطر لأن فيها اخلافاً بالواقع من الامور

فينبغي ان لا يقضى بها الا في ظروف تسوغها اكبر تسوين عند توفر شروطها القانونية وأهمها تحقق الخطر من بقاء العين تحت يد من يراد نزعها منه . وهي بالنسبة للوقف اشد خصوصية من ذلك لانها بمثابة عزل مؤقت للناظر الذي اقامه الواقف أو نائبه الشرعي وما الناظر الا حارس قضائي لا يجوز لغير المحاكم الشرعية أن تعزله من النظر . وإنما يتدخل القضاء الاهلي عند ما يرجع لديه أن يد هذا الناظر أصبحت غير أمينة على غلة الوقف أو أنه يمنع استحقاق المستحقين أو أن إدارته بلغت من السوء مبلغاً يجب تداركه ولا يكفي لغل يد عن النظارة عن سبيل دعوى الحراسة أن تكون دعوى العزل الشرعية قد رفعت عليه أو أن تنسب اليه مطاعن غير جدية أو غير ذات خطر بل الواجب أن يترك تحقيق هذه المطاعن للمحاكم الشرعية صاحبة الحق الأول في العزل والاستبدال . وهذا ما اطرده عليه قضاء هذه المحكمة بالنسبة لدعاوى الحراسة على الاعيان الموقوفة على الخصوص وهو ما يتفق مع المحافظة على اختصاص كل من القضاة الاهلي والشرعي في هذه المسألة الدقيقة وما يستتبع ارادة الواقف أو الحاكم الشرعي فيمن اختاره للقيام على وقته الى حين ما يقضى برأيه في عزله أو استبداله

« وحيث أنه على ضوء المبادئ المتقدمة ينبغي النظر في طلب الحراسة المطلوبة على الوقف المتناظر عليه المدعى عليه الذي رفعت عليه دعوى العزل امام المحكمة الشرعية . وهذا الوقف عبارة عن مبلغ من المال يربو على الستة عشر الف جنيه تحصلت من نزع ملكية اعيانه للمتفعة العامة وأودع هذا المبلغ بخزينة المحكمة وقد اتخذ المدعى عليه في أواخر سنة ١٩٣٣ الاجراءات اللازمة أمام المحكمة الشرعية في سبيل شراء منزل

بمبلغ ٧٢٠٠ جنيه مصرى من ورثة عبد العزيز عجوه ولكن هؤلاء الورثة نكلوا عن البيع قاضاهم قضاى له ابتدائيا بتعويض قدره ٥٠٠ جنيه مصرى فاستأنفوا الحكم فاصطلح معهم فى يونه سنة ١٩٣٥ على اتمام البيع متازلا عن مبلغ التعويض فى نظير سبعين جنيها . وهذا ماتعبيه عليه المدعيتان وما يجعلانه عمادهما فى الطعن على نظارته إذ تقولان انه ما كان له أن يعود إلى شراء هذا المنزل وعليه أن يبحث عن منزل آخر وحسبه التسمية جنيها التى نالها تعويضا أو على الأقل كان عليه أن يشتري ذاك المنزل بأقل من الثمن الاول بسبب هبوط أثمان العقارات عامة فى خلال سنتين ولكن هذا القول الذى يعوزه الدليل مردود بأن الاولى إتمام صفقة اتخذت فى سبيل انفاذها إجراءات شرعية طويلة عوضا عن البحث عن صفقة أخرى تستلزم إجراءات جديدة قد تطول زمنا مخصوصا وأن المنزل الذى اشتراه قد إرتضاه المدعيتان وباقي المستحقين حسبما هو ثابت فى الأقرار الصادر منهم بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٣٣ المقدم تحت نمرة ١١ بالحفاظة نمرة ١٦ والمواقة المدونة بمحضر جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٣٢ فى المادة الشرعية ٣٧٨ إسكندرية سنة ٣٢ - ١٩٣٣ المقدمة صورته تحت نمرة ١٣ بالحفاظة نمرة ٥ أما التسمية جنيها فقد تبين انه لم يكن من المتيسر الحصول عليها لأن المنزل كان مستغرقا بالديون كما هو ثابت من محضر الجلسة الآتية الذكر ومن نشرة البيع بجريدة البصير المقدمة تحت نمرة ١٥ بالحفاظة نمرة ٥ كذلك تعيب المدعيتان على المدعى عليه إصراره على شراء عقار آخر من ورثة بلسياتو برغم أن الحخير المعين من المحكمة الشرعية أثبت عدم صلاحيته فذهب المدعى يتوسل إلى شرائه بتقرير خير إستشارى يضيف أتعابه إلى مصروفات

الوقف حتى إذا قضت المحكمة الشرعية بتعين ثلاثة خبراء ذهبوا مذهب الحخير الاول لم يكف بهذا واستأنف الحكم الصادر برفض الصفقة وجعل مصاريف هذا الاستئناف على حساب الوقف وهذه كلها ولا شك تصرفات غير لائقة من جانب المدعى عليه وقد يكون من الانصاف ان يتحمل تبعاتها المالية دون جهة الوقف إلا أنها لا تستوجب تدخل هذه المحكمة ونزع يده من هذا الوقف مؤقتا إلى حين ما تحقق المحكمة الشرعية المختصة هذه المطاعن وتقضى فى قيمتها

« وحيث انه لا يبقى بعد ما تقدم من مأخذ تؤاخذ بها المدعيتان المدعى سوى انه لم يدفع لهما شيئا من ريع منزل وورثة عجوه الذى اشتراه فى فبراير سنة ١٩٣٥ بل استهلك هذا الريع الذى يربو على الستمائة جنيه فى مصاريف ورسوم قضايا وأتعاب محامين وخبراء ولا حظتا بحق مغالاة فى بعض أقلام هذه المصاريف مثل نفقات الانارة وملاحظة المصعد واصلاح الابواب والشبابيك وغيرها . على ان هذه المأخذ على الإيرادات والمصروفات ليس من شأن هذه المحكمة أن تنظر فيها تفصيلا لأن ذلك يستدعى تحقيق الأسانيد وتصفية الحساب وحسب هذه المحكمة التى لا تنظر الا فى ظاهر المستندات أن لا ترى مطعنا صارخا له خطر فى أقلام الحساب وكذلك الشأن فى انقطاع النفقة عن القاصرة المشمولة بوصاية المدعية الاولى وحسابها الصحيح والحراسة كما تقدم اجراء استثنائى لا يجوز فرضه على الوقف الا عند ظهور العبث الشديد بمصالحه وهو ما لم يظهر فى هذه القضية وما تكفل محكمة الموضوع المختصة باظهاره ان صح أن له وجودا » وحيث انه من كل ما تقدم يتبين ان لا محل

لإجابة المدعيتين الى الحراسة المطلوبة ويتعين رفض دعواهما

(قضية المستعجلة موافق بصفتها واخرى وحضر عنهما الاستاذ زكي مربي ضد علي حسن رجب بصفته رقم ٤٩٣ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضي محمد طاهر راشد)

٢٢٠

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - قاضي الامور المستعجلة - عدم اختصاصه بتفسير العقود

والاحكام - تقديره للعلاقة الطرفين القانونية . حقه في الاجراء التحفظي المستعجل .

٢ - دعاوى وضع اليد - موضوعية . دعوى ايقاف العمل الجديد . حالة الاستعجال فيها - اختصاص قاضي الامور المستعجلة بها .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن امتنع على قاضي الامور المستعجلة تفسير العقود والاحكام حرصاً على بقاء الحق بين الطرفين سليماً لتقدير قاضي الموضوع فإن له أن يتعرف حكم القانون في طبيعة العلاقة بين الطرفين ويقاضل بين الآراء المختلفة ليقرر الحماية التي يراها لاحد الطرفين باجراء تحفظي سريع أو ليفصل في أمر التنفيذ موضع الاستشكال وإلا تعطلت وظيفته وانحصر اختصاصه في مدى ضيق قد يصل إلى حد العدم .

كما لا يتصور أن يتخلى القاضي المستعجل عن اختصاصه لأن حكم القانون يحمل الخلاف بين رأي وآخر بل يتعين عليه أن يقاضل بينهما تفاضلاً المفروض فيه الا يقيد قاضي الموضوع ولا يجوز جحجية قبله ليفصل في أمر يتوافر فيه سبب الاستعجال .

٢ - الاصل في دعاوى اليد جميعاً أنها دعاوى موضوعية إلا أنه قد يحدث أن تلابس بعضها - كدعوى إيقاف العمل الجديد - ظروف استعجال ملجئة فيختص بنظرها قاضي الامور المستعجلة إذا لم يكن الاعتداء في العمل الجديد على ملك الجار أو حق المدعي الثابت باتفاق أو عرف محل نزاع أصلاً أو كان محل نزاع غير جدي ففي هذه الحالة لا يكون بين الطرفين حق يمس إيقاف العمل . بينما يكون للمدعي مصلحة محققة في درء الضرر الذي يصيبه من استمراره وتماحه حتى يفصل قاضي الموضوع بازالته . وقد يكون في تمام العمل حتى مع ثبوت مخالفته تضييع الحق المدعي لا شيء إلا لأن قاضي الموضوع قد يرى في إزالة بناء شاق لمخالفة قليلة الشأن حرجاً فيقضي للجار بالتضمنات وحقه الأول وبالذات هو في التنفيذ عيناً .

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى ان المدعي اشترى من ورثة المرحوم بطرس باشا غالى قطعة أرض كائنة بالزمالك بمدينة القاهرة معروفة بالقطعة نمرة ٩ من خريطة شركة الجزيرة ليمتد مساحتها لثلاثة آلاف وسبعمائة متر وعشرة امتار مربعة بعقد عرفى تاريخه الرسمى ٢٠٠٩ مارس ، ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وقد شيد عليها مبان لسكنه تتبعها حديقة وتند نائى البائعون للمدعى ملكية ما باعوا من شركة جزيرة لند بعقد رسمى تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وردت فيه قيود وشروط تتعلق بكيفية البناء ونظام ابعاده والمسافات الواجب مراعاتها بالنسبة لمبانى الجار . وهى واردة فى المواد ٥ - ١٠ من العقد المذكور ونص فى البند الحادى عشر منه على ان

أن أسباب الاستعجال قد زالت عن ظروف الدعوى .

« وحيث ان المحكمة ترى أن تتناول فيما يلي بحث كل سند على حدة

أولاً

« حيث انه لا خلاف - ابتداء - في ان عقود البيع الصادرة لورثة المرحوم بطرس باشا غالى من شركة الجزيرة ومن هؤلاء المدعى - والمدعى عليه - قد حوت قيوداً متماثلة على ارتفاع المشترين بالعقار المبيع في مسافة البناء بين قطعة وأخرى وفي المساحة التي يشغلها البناء نفسه وفي موضع محلات الغسيل من البناء وما إلى ذلك من قيود أخرى واردة في العقود صراحة

« وحيث ان القول بأن هذه القيود ترتب ارتفاعاً على كل قطعة لصالح القطع الأخرى هو سند الحق الذي يدعيه المدعى على المدعى عليه في طلب إيقاف البناء في هذه الدعوى وفي طلب إزالة المخالفة في دعوى الموضوع والمدعى عليه بدوره يذهب الى ان الارتفاق لا يمكن ان ينشأ بغير علاقة قانونية مباشرة يتهو بين المدعى يثبتها اتفاق خاص وان ماورد في عقده من قيود إنما هي التزامات شخصية لا ترتب عليه حقاً الالباتعين فحسب

« وحيث ان الفصل في هذا الخلاف بين الطرفين ليس في تفسير عقود بيعهما وعقد البائع لهما فهي كلها صريحة لا يشوبها لبس أو إبهام إنما في تعرف حكم القانون في طبيعة ماحوته من قيود وفي تكييفها القانوني

« وحيث ان الرأي مضطرد على انه ان امتنع على قاضى الأمور المستعجلة تفسير العقود والاحكام حرصاً على بقاء الحق بين الطرفين سلماً لتقدير قاضى الموضوع فان له ان يتعرف حكم القانون في طبيعة العلاقة بين الطرفين ويفاضل بين الآراء المختلفة ليقرر الحماية التي يراها لاحد الطرفين بأجراء تحفظى سريع او ليفصل في أمر التنفيذ موضع الاستشكال

هذه القيود هي شروط رئيسية للبيع وللشركة الحق في حالة مخالفتها ان تزيل المخالفة مع التضمنات وقد نص في عقد بيع المدعى على هذه القيود لمراجعتها بل وأشاروا في العقد لمصدرها .

وقد اشترى المدعى عليه من ورثة المرحوم بطرس باشا غالى القطعة نمرة ١٠ من خريطة الشركة واشترطت عليه نفس الاشتراطات المذكورة واشير في عقده ايضا الى مصدرها الا أنه خالفها فأقام على أرضه مباني تجاور ملك المدعى من الناحية البحرية . ولم يترك بين مبانيه وحائط ملك المدعى المسافة المشترطة في المادة السادسة من عقد البائعين وفي عقد المدعى عليه نفسه وهي مقدرة بما لا يقل عن خمسة أمتار كما انه أنشأ محلات الغسيل والمراحيض بحالة تضر ضرراً بليغاً بحديقة منزل المدعى بل بالمنزل ذاته فرفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم - أولاً - بإيقاف اعمال البناء الجديدة التي يقيمها المدعى عليه على أرضه - وثانياً - ندب خبير هندسى لمأينة مباني منزل المدعى عليه وتحديد المسافة المتروكة بين المباني التي شرع المدعى عليه في اقامتها وبين ملك المدعى وبيان المخالفة الحاصلة من المدعى عليه ومقدارها واثبات حالة المباني التي اقامها المدعى عليه بمحلات الغسيل والراحة ومقدار الضرر الذي ينشأ عنها لملك المدعى وتقدير التعويض اللازم عن هذه المخالفة « وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ثم بعدم قبولها

« وحيث ان سند الدفع بعدم الاختصاص - أولاً - ان البحث في التكييف القانوني لعلاقة الطرفين والتزامات المدعى عليه الناشئة من القيود الواردة على ملكيته هل هي التزامات شخصية او حقاً عينياً يرتب ارتفاعاً لعقار المدعى على عقار المدعى عليه هو بحث موضوعى يتمتع على قاضى الأمور المستعجلة ان يعرض له برأى . والا كان في ذلك مساس بموضوع الحق بين الطرفين - ثانياً -

وبذلك انقطع مجال الاجتهاد في البحث أو على الأقل أصبح محدوداً في حد ضيق ضئيل
« وحيث انه لذلك يتعين رفض هذا الوجه من الدفع

- ثانياً -

« وحيث ان الأصل في دعاوى اليد جميعاً أنها دعاوى موضوعية - الا انه قد يحدث أن تلابس بعضها - كدعوى إيقاف العمل الجديد - ظروف استعجال ملبثة فيختصر بنظرها قاضي الأمور المستعجلة إذا لم يكن الاعتداء في العمل الجديد على ملك الجار أو حق المدعى الثابت باتفاق أو عرف محل نزاع أصلاً أو كان محل نزاع غير جدي ففي هذه الحالة لا يكون بين الطرفين حق يمس إيقاف العمل - بينما يكون للمدعى مصلحة محققة في درء الضرر الذي يصيبه من استمراره وتماحه حتى يفصل قاضي الموضوع بأزالته - وقد يكون في تمام العمل - حتى مع ثبوت مخالفته - تضيقاً لحق المدعى لشيء إلا لأن قاضي الموضوع قد يرى في إزالة بناء شاق لمخالفة قليلة الشأن حرجاً فيقضي للجار بالتضمنات - وحقه الأول وبالذات هو في التنفيذ عينا

« وحيث ان الثابت في موضوع هذه الدعوى أن بناء منزل المدعى عليه قد تم بأدباره الثلاثة - باقرار المدعى نفسه وكما تثبت الصورة الشمسية المقدمة في ملف الدعوى - وقد قام البناء من واجهته القبلية في أقل من الخمسة امتار المقررة في عقود البيع السابقة الذكر - باقرار المدعى عليه نفسه وبذلك زال عن الدعوى كل معنى للاستعجال - فقد انتهى العمل المطلوب إيقافه ووقعت به المخالفة واستقر أثرها في حق المدعى - حقا إن البناء لا يزال ناقصا الياس وأعمال الزينة - إلا أن كل ذلك لا شأن للمدعى به فليس في شيء منها اعتداء على

والا تعطلت وظيفته وانحصر اختصاصه في مدى ضيق قد يصل إلى حد العدم - فليس من العلاقات القانونية كثيراً لا تحتل النزاع في طبيعتها القانونية وليس كثير من الوقائع ما يحتمل تكييفاً واحداً فقد يطلب الدائن التحفظ على العقار المزروعة ملكيته الحاقلاً ثمارة به ويكون مثار نزاع المدعى عليه ان الدائن ليس صاحب حق عيني على العقار أو ان تسجيل التنييه مشوب بظلال أو انه رفع معارضته فيه وقد يدفع المدين إجراءات التنفيذ عليه ببراءة ذمته بالوفاء أو بالمقاصة وما اليهما من أسباب انقضاء الالتزامات عموماً ويكون مثار النزاع صحة العرض والايدياع أو صحة التنييه بالوفاء أو خلاف في حكم القانون في إستئزال المدفوعات أو في توفر أسباب المقاصة

« وحيث انه لاشبهة في ان كل هذه الأمثلة وما شابهها لا يتصور ان يتخلى قاضي الأمور المستعجلة عن اختصاصه لأن حكم القانون يحتمل الخلاف بين رأي وآخر بل يتعين عليه ان يفاضل بينهما تفاضلاً المفروض فيه الا يقيد قاضي الموضوع ولا يجوز حجية قبله ليفصل في أمر يتوافر فيه سبب الاستعجال

« وحيث ان محصل القول ان لهذه المحكمة ان ترى في تكييف العلاقة بين الطرفين رأياً تستداليه في قضائها في الدعوى دون خشية المساس بموضوع الحق فيها

« وحيث مع ذلك - فان تكييف هذه العلاقة قد انتهى إلى رأي قرره محكمة النقض والابرار فقضت في الحكم المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ ان مثل القيود الواردة في عقد المدعى والمدعى عليه وعقد الباعين لها تقرر ارتفاعاً لعقار المدعى على عقار المدعى عليه وبذلك يكون للمدعى حق الدعوى مباشرة على المدعى عليه لإيقاف المخالفة التي تقع في تنفيذ هذه القيود أو إزالتها كلية

حق له . وسواء انتهت أو لم تنته وسواء بلغت قيمتها أضعاف قيمة البناء ذاته - كما ادعى المدعى - أو لم تبلغ فلا ترى المحكمة كيف يتصل كل ذلك بحق المدعى في المحافظة على مساحة معينة بين بنائه وبناء المدعى عليه وقد تم وكل

« وحيث أن المحكمة لا تنفى - بعد ذلك - بتعرف الباعث للمدعى على السكوت عن رفع الدعوى قبل ذلك . فهذا شأنه . وبكفى أن تكون النتيجة المادية الراهنة قد أقعدت الدعوى كل سبب للاستعجال .

« وحيث - مع ذلك - فإن سكوت المدعى عن رفع الدعوى قبل بدء العمل أو حتى تمامه - قد يكون حالة حسية لاصقة بشخصه - كما قرر في مذكرته - إلا أن ذلك لا يعنى أن الاستعجال المبرر لاختصاص قاضى الأمور المستعجلة هو حالة تخضع لاعتبارات نسبية للمدعى - إنما هو حالة لاصقة بظروف الدعوى ذاتها يقدرها قاضى الأمور المستعجلة بظروفها بغض النظر عما عدا ذلك من الاعتبارات الشخصية لأحد الطرفين أو كليهما . فقد يكون المدعى سافر إلى أوروبا قبل البدء في العمل ثم عاد منها قبل عودة المدعى عليه فأثر الارتفاع الدعوى حتى عودته - وكلها اعتبارات نسبية - إلا أنها لا تمنع من زوال الاستعجال عن الدعوى . على أنه إذا كان لابد من مناقشة المدعى رأيه هذا فالمحكمة ترى في مذكرته أنه مقرر بانه اطلع على نظام حفر أساس منزل المدعى عليه . فكان مفروضاً أن يتبين الاعتداء ويرفع الدعوى بإيقافه . ففي هذا الوقت فقط يتوافر فيها سبب الاستعجال

« وحيث أنه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بطلب إيقاف البناء .

« وحيث أن كل ماورد في عقد المدعى عليه

أو المدعى بشأن محلات الغسيل هو الا تقام في مواجهة الشارع العمومى وبذلك لا يكون للمدعى حق في طلب إيقاف العمل فيها لمواجهة محلها المنزله من الناحية البحرية

« وحيث أخيراً أن الحالة التى يطلب المدعى إثباتها بتدب خير لا يخشى عليها من فوات الوقت . وبذلك يزول عن هذا الطلب أيضاً سبب الاستعجال

(قضية حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وحضرته الأستاذ احمد رشدى ضد لياس عوض بك رقم ١٥٥٧ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى)

٢٢١

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

دعوى إثبات الحالة - دعوى شخصية تتبع محكمة المدعى عليه - رفضاً في محل القرار المطلوب إثباته . توافر سبب الاستعجال ، اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بها .

المبدأ القانونى

لا شبهة في أن دعوى إثبات الحالة هي دعوى شخصية الأصل فيها أن توجه إلى المدعى عليه في المحكمة التابع لها طبقاً لقواعد الاختصاص العامة إلا أنه مقرر - من ناحية أخرى - أن هذه القواعد ليست هي التى تحكم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة في دعوى إثبات الحالة لأن القاعدة العامة في اختصاصه وهي توافر سبب الاستعجال الملجئ هي بالذات التى تقضى بأن ترفع دعوى إثبات الحالة إلى القاضى الذى يقع في دائرة اختصاصه العين المطلوب إثبات حالتها حتى لا يضيع أثر الاستعجال وقد تفقد الدعوى أهميتها وإتاجها .

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها . وسنده في ذلك أنها دعوى شخصية يجب أن توجه اليه في المحكمة التابع لها . وهو ليس مقيماً في دائرة اختصاص هذه المحكمة . بل في اختصاص محكمة الزقازيق الجزئية » وحيث انه لا شبهة في أن دعوى إثبات الحالة هي دعوى شخصية الأصل فيها أن توجه إلى المدعى عليه في المحكمة التابع لها طبقاً لقواعد الاختصاص العامة الا انه مقرر - من ناحية أخرى - ان هذه القواعد ليست هي التي تحكم اختصاص قاضي الأمور المستجلة في دعوى إثبات الحالة فان القاعدة العامة في اختصاصه وهي توافر سبب الاستعجال الملجئ هي بالذات التي تقضى بأن ترفع دعوى إثبات الحالة إلى القاضي الذي يقع في دائرة اختصاصه العين المطلوب إثبات حالتها حتى لا يكون بين الخير المنتدب والحالة المطلوب إثباتها مسافة قد تطول وتقصّر بحسب بعد محل إقامة المدعى

عليه عن الدين موضوع النزاع وبذلك يضيع أثر الاستعجال وقد تفقد الدعوى - من جراء ذلك - أهميتها وانتاجها

« وحيث ان الفقه والقضاء متفقان على هذا الرأي » راجع كتاب « de référés » لبرتان الجزء الثاني بند ٢٤١ وسوفوركاريه الجزء الثالث بند ٢٨ وحكم محكمة النقض الفرنسية في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ " D.87-1-293 "

« وحيث ان المدعى عليه لم ينازع في توافر الاستعجال في ظروف هذه الدعوى

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع الفرعي » وحيث في الموضوع - أن المحكمة لا ترى مانعاً من تدب خير لاداء الأعمال المبينة في صحيفة الدعوى وما أضافه إليها المدعى عليه في جلسة المرافعة » وحيث ان المدعى لم يطلب الفصل في مصاريف الدعوى فتعين ابقاء الفصل في ذلك حتى ينتهي النزاع موضوعاً بين الطرفين (قضية ميخائيل بكفرج ضد عوض الله أفندي ومبرقم ١٩٤ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

قضايا المحاكم المختلطة

٢٢٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥

١ و ٢ - حق امتياز - للقاول من الباطن . بالنسبة للبالغ المستحقة طرف المالك للقاول الأصلي . عن كل عمل على حدة . وضد المتنازل إليه أيضاً . ثابت . حدوده .

المبادئ القانونية

(١) لا يستفيد القاول من الباطن بحق الامتياز المنصوص عليه بالمادة ٥٠٧ مدني مختلط الا بقدر ما يتم من كل عمل حده وعن المبالغ المستحقة

للقاول الأصلي قبل المالك وبالنسبة للعمل ذاته الموكول أمره إلى القاول من الباطن وبمقدار دائنية الأخير فيه بما هو مستحق له عن كل عمل منفرداً (١)

(٢) يمتاز حق القاول من الباطن عما قام به من الأعمال على حق المتنازل إليه وذلك فيما يخص بالمبالغ المستحقة للقاول الأصلي طرف المالك (استئناف احمد محمد خضر ضد قلبية ميشيل بيكرام . رئاسة المستر برتن مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٨ ص ٥٢)

(١) انظر حكم البوارات الجمعية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٤/٢/١٩٣٠ (المجموعة ٣٢ - ١٦١)

(١٢)

٢٢٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥

- ١ - تحويل ناقص - الاحتجاج به ضد حامل السند - ثابت
- ٢ - وقف - نزاع متعلق بأصل الوقف - عدم اختصاص المحاكم المختلطة - إيقاف حتى يفصل من المحاكم الشرعية فيه .

المبدأ القانوني

(١) التحويل الغير متضمن شرط «الى وتحت اذن» هو تحويل ناقص ويجوز ان يحتج به ضد حامله بجميع الدفوع التي كان يصح الدفع بها ضد المحيل (٢) اذا كان النزاع المعروض يتوقف على الفصل في مسألة ماسة بأصل الوقف ومنشأه فيجب على القضاء المختلط ايقاف الفصل في الدعوى الى ان يصدر حكم نهائي من المحكمة الشرعية فيه إذ المحاكم المختلطة ممنوعة بمقتضى احكام المادة ١٢ من قانون ترتيبها من النظر فيها

(استئناف زكي بك قهبي ضد ايجيزو بورسا رئاسة المستر برتن . المجلد والسنه المذكورتين ص ٥٢)

٢٢٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥

إيجار أشياء - حق الحبس سداداً للإيجار ، غير مانع من المطالبة بالإيجار .

المبدأ القانوني

إذا استعمل المالك حقه في حبس البضائع الموجودة بالعين المؤجرة والتي تعتبر تأميناً له لسداد الأجرة فلا تقبل دعوى المستأجر في هذه الحالة بعدم التزامه بدفع الأيجار بادعاء استحالة إخلائه للمحلات المؤجرة

(استئناف بابل كينفلو ضد شركة العقارات المنعمية بمصر رئاسة الكونت دي اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٥٣)

٢٢٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥

نزاع ملكية - عدم دفع الخصوم فيها بالدفع أو بالبطان - سقوط حقهم - دعوى بالاستحقاق أو بالبطان - عدم قبولها - الحائز للعقار - انطباع عليه .

المبدأ القانوني

من المبادئ المقررة في مسائل نزاع الملكية أن كل من كان طرفاً فيها ولم يتقدم في المواعيد القانونية بكافة الدفوع أو طلبات البطان فإنه يسقط حقه فيها ولا يسوغ له بعد صدور حكم مرسى المزاد أن يرفع دعوى باستحقاق الأعيان الراسي مزادها أو بطلان حكم مرسى المزاد ولو بطلاناً جزئياً (١) ويسرى هذا السقوط أيضاً على الحائز الظاهر للعقار بعد أن أعلن بالدفع أو التخلي وتدخل فعلاً في الإجراءات وهذا بغض النظر عن بحث ما اذا كان الحائز يعتبر أو لا يعتبر من الوجهة القانونية البحتة طرفاً فيها (٢)

(استئناف ورثة جمه محمد مبارك ضد ورثة سعيد محمد مبارك رئاسة الكونت دي اندينو المجلد والسنه المذكورتين ص ٥٣ و ٥٤)

٢٢٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥

افلاس - سداد دين الدائن الذي طلبه - التأجيل الحكم الصادر به استقافاً .

المبدأ القانوني

إذا قام المدين المحكوم بأشهار افلاسه بتسوية حالته مع دائته الوحيد والذي تنازل بناء على

(١) انظر استئناف ١٦ / ٢ / ١٩٣٣ (المجموعة ٣٥ - ١٨١)
و ١٧ / ١ / ١٩٣٥ (المجموعة ٢٧ - ١٨٢)
(٢) انظر حكم التوائر المجتمة في ١٠ / ١ / ١٩١٨
(المجموعة ٣٠ - ١٤٥)

السداد عن طلب ائتمار الافلاس فله حكمة الاستئناف
ان تلقى هذا الحكم (١)

(استئناف على صالح أبوشنب ضد سلفاجو وشركاء وثلاثة
المستبرقين المجلة والسنة المذكورتين ص ٥٤)

٢٢٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥

حراسة قضائية - على أعيان مزروع ملكيتها - طبقا لنص
المادة ٦٢٢ م.م - حالة كفاية الدين لسداد الدين -
عدم الأمر بها .

المبدأ القانوني

إن أحكام المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط التي
تنص على تعيين حارس قضائي على الاعيان المزروع
ملكيتها اذا لم تكن مؤجرة او على سبيل
المزارعة لا تعتبر مطلقة وحتمية بحيث يكون للقاضي
الحق في تقدير جواز الأمر بالحراسة من عدمه
حسب كل حالة . فلا ينطبق هذا الحكم في حالة ما اذا
كانت قيمة الاعيان المزروع ملكيتها كافية لسداد
دين الدائن من غير مساس بحقوقه (٢)

(استئناف ابراهيم حسانين دسوقي ضد الدكتور شارل
سافريارثاثة المستبرقين المجلة والسنة المذكورتين ص ٥٤)

٢٢٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥

بيع بضائع - العدول عنه ضمناً - جواز اثبات حصوله .
المبدأ القانوني

ولو انه من المقرر ان العدول أو الترك لا
يمكن اقتراضه الا أن للمتعاقدين ان يعدلا

(١) انظر حكم ٢٠ / ٦ / ١٨٩٣ (المجموعة ٥ - ٣٠٤)

و ١٧ / ١ / ١٩٠٠ (المجموعة ١٢ - ٨٦) و ٢٢ / ١١ / ١٩٠٥
(المجموعة ١٨ - ٢٥)

(٢) انظر استئناف ١٣ / ١٢ / ١٩٣٣ (المجموعة ٤٦ - ٧٢)

برضاها ضمنا عن حقوقها المتبادلة في تنفيذ عقد
بيع بضاعة ومن غير ما حاجة لتحرير اتفاق بذلك
ويجوز التمسك بهذا العدول اذا ثبت من
وقائع لا تدع مجالا للشك أو الريبة (١)

(استئناف باروخ بتاتا ضد فابريكة ريكاردونا جوليارى
رئاسة المستبرقين . المجلة والسنة المذكورتين ص ٥٤)

٢٢٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥

١ - استعجال - اختصاص القاضي المستعجل - تقديره للوقائع .
للاستئناس بها في حكمه . صحته .

٢ - دعوى - السبب فيها - سابق لها - حالة قبولها .

المبدأ القانوني

لا يكفي أن ينازع الخصم أمام القضاء المستعجل
في اساس الطلب الذي يختص به هذا القاضي حتى
يكون ذلك مدعاة لرفضه باعتبار أن هذا يقحمه
في بحث مسائل هي من صميم اختصاص قاضي
الموضوع اذا كان نظره لها هو لمجرد تقدير تعلقها
بهذا النزاع

(٢) يجب أن تنفي الدعوى أمام القاضي على
سبب سابق لها لا على سبب حادث بعدها . على
ان للدعى ان يتمسك حتى أمام الاستئناف بحكم
صادر في اثباتها عما يسبغ القول بقيام هذا
السبب فعلا قبل رفعها وان القاضي الابتدائي
لم يقدر وجود هذا السبب عند الحكم في الدعوى
بناء على مجرد تفسير خاطيء أو تأكيد غير صحيح
من المدعى عليه فيها

(استئناف درسدنريك ضد حسن احمد مصطفى رئاسة
المستبرقين . المجلة والسنة المذكورتين ص ٥٥)

(١) قارن أحكام ٢٨ / ٢ / ١٩٠٧ (المجموعة ١٩ - ١٣٩)

و ٩ / ٢ / ١٩١١ (المجموعة ٣٣ - ١٦٦) و ١٢ / ٥ / ١٩٣٦
(المجموعة ٣٨ - ٤٠٢)

٢٣٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

١ - حجز عقارى - اختصاص مسجل - بعد تسجيل تنبيه

نزع الملكية لا يحتج به ضد الدائن نازع الملكية .

المعارضة في شروط البيع . جوازه .

٢ - قسمة - حاصلة بعد نفاذ قانون التسجيل . عدم تسجيلها .

إعدام أثرها بالنسبة للدائن .

المبادئ القانونية

(١) لا يمكن التمسك بتسجيل الاختصاص

العقارى الحاصل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية

ضد الدائن الذى باشرها . ولكن لا يحرم صاحب

حق الاختصاص من حق المعارضة في شروط

البيع الخاصة بنزع الملكية (١)

(٢) عقد القسمة الغير مسجل الحاصل بعد

نفاذ قانون سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل يجعله

كأن لم يكن له بالنسبة للدائنين نازع الملكية ضد

مدينهم المشترك

(استئناف الدكتور صادق عبد الشهيد ضد الست ايتاينا

وآخرين رئاسة الميوقان اكر . المجلة والسنة المذكورتين

ص ٧٠)

٢٣١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

استئناف عقارى - وضع يد المستحق . حمل اثبات الملكية

على الدائن . وضع يد الدين . حمل اثباتها على

المستحق .

المبدأ القانونى

ان حمل اثبات ملكية المدين المزروع ملكيته

لا يقع على عاتق الدائن نازع الملكية الذى يتمسك

بحق اختصاص عقارى لا يعقد رهن رسمى الا فى

(١) أنظر استئناف مختلط ٤ / ٦ / ١٩٢٩ (المجموعة

(٤١ - ٤٣)

الحالة التى يكون المستحق غير واضح اليد فعلا
على الاعيان المزروع ملكيتها فاذا كان الأمر بالعكس
أى ان المدين هو الواضع اليد فيقع حمل اثبات
الملكية على عاتق المستحق

(استئناف السترقه صليب شنوده ضد اقيميوس ديمترى ماوس
رئاسة الميوقان كراجلة والسنة المذكورتين ص ٥٧)

٢٣٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥

١ - استئناف فرعى - من مستأنف عليه - لم يحضر بالدرجة

الابتدائية . طلب جديد . عدم قبوله .

٢ - توزيع . طلبات . لم تعرض أثناء التوزيع . أو بطريق

المعارضة فى القائمة المؤقتة . عدم قبولها .

المبدأ القانونى

(١) لا يسوغ للاستئناف عليه الذى لم يحضر

امام محكمة أول درجة أن يرفع استئنافا فرعيا لاعتبار

رفعه بمثابة طلب جديد غير مقبول نظره بالدرجة

الاستئنافية

(٢) لا يصح فى أثناء نظر النزاع المبني على

معارضة فى قائمة توزيع توجيه طلبات لم تكن

محل أى طلب أو نظر فى التوزيع أو فى أثناء

اجراءاتها أو بطريق المعارضة فى القائمة المؤقتة

(استئناف يوسف واصلان جربوعه وشركاهم ضد عبد الله

ابراهيم ملال . رئاسة الميوقان هوريه . المجلة والسنة المذكورتين

ص ٦٠)

٢٣٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥

ملكية - حق حبس العين - حق انتفاع الباني على أرض الغير .

قاصر على مقابل قيمة البناء .

المبدأ القانوني

إذا حصل الاقرار لشخص بحق حبس العين حتى تدفع له قيمة الزيادة الناشئة عن بناء عقار على أرض الغير : قال ان يسدد له هذا الدين يكون له الحق في الربح المقابل لقيمة ايجار البناء دون قيمة ايجار الارض القائم عليها . والتي يكون ملزما بها مدة وضع يده

(استئناف ملوس ليفي ضد عبد المادي حسانين رئاسة الكونت
في انديو المجلة والسنة المذكورة ورين ص ٦٨)

٢٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ يناير سنة ١٩٣٦

١ - حق ارتفاق بالصرف . تعهد مشتر باحترامها . مصاريف
الصيانة . عدم التزامها بها . وجوب استصدار
حكم بها .

٢ - حق ارتفاق بالصرف . مصاريف الصيانة . قيام الدائن
بالمصاريف . التزام الملاك بها بنسبة المنفعة الحاصلة .

المبدأ القانوني

(١) مجرد تعهد مشترك لاطيان باحترام حق
ارتفاق الصرف لا يلزمه بالذات بمصاريف صيانة
المصرف فند عدم اتفاق الطرفين يجب
استصدار حكم باجراء أعمال الصيانة وتعيين
الحصص الملزم بمصاريفها

(٢) إذا قام الدائن صاحب حق امتياز البائع
احتفاظا بقيمة الاطيان محل تأمينه بالأعمال
الضرورية لصيانة حق ارتفاق الصرف في حالة
جيدة وتحت نظر وسمع الملاك المتفعين منه فله
حق الرجوع عليهم واستصدار حكم بالمصاريف
بمقدار ما غاد على كل منهم من المنفعة الحاصلة
(استئناف بنك الاراضي المصري ضد عبد الله موسى بونس
وآخرين رئاسة للسيرة فان كر المجلة والسنة المذكورة ورين ص ٦٨)

٢٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ يناير سنة ١٩٣٦

استئناف - تضامن المدينين . استئناف أحدهم . يشمل
الآخرين . إلا في حالة عدم وحدة سبب الالتزام .

المبدأ القانوني

ان استئناف أحد المدينين يتففع به الدائون
التضامنون معه اذا كان الالتزام مشتركاً بينهم
وليس الحال كذلك اذا كان قد حكم على أحدهم
بصفته مقلداً للمؤلف والآخر بصفته طابعاً له والثالث
بصفته ناشراً له في مكتبته لأن أساس التزام كل
منهم - والذي لا يجب خلطه بوحدة السبب
كجمل التقليد مثلاً - يختلف فيه الواحد
عن الآخر .

(استئناف الشيخ سيد موسى شريف ضد عبد الحميد محمود
وآخرين رئاسة فان كر المجلة والسنة المذكورة ورين ص ٦٩)

٢٣٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ يناير سنة ١٩٣٦

استئناف - حق التصدي - الاحوال المنصوص عنها قانوناً .
عدم جواز التوسع فيها - حالة رفض الدعوى بحالتها .
كحالة إلغاء الحكم لعيب في الشكل - لا ينطبق -

المبدأ القانوني

ان حق محكمة الاستئناف في نظر الموضوع
مقيد بالاستئناف الحاصل عنه متى كان قد فصل
ابتدائياً فيه . أو بناء على حق التصدي في الاحوال
المنصوص عنها قانوناً في حالة إلغاء حكم تمهيدى استئنافاً
أو حكم اختصاص أو طلب احالة على محكمة أخرى أو
دعوى أخرى مرتبطة بها . فلا ينطبق عليه حالة إلغاء
حكم صادر في الموضوع لعيب في الشكل . كما لا يتناول

بطريق القياس حالة الحكم برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها (١)

(استئناف وقف رسلان باشا ضد الست حيه جرجس
رئاسة الكونتى اندينو المجلة والسنة المذكورتين ص ٧٠)

٢٣٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ يناير سنة ١٩٣٦

إيجار أشخاص - وقت في وقت غير لائق - تقدير التعويض .
على أساس مدة العمل . تغيير مالك المحل التجارى .
غير مؤثر .

المبدأ القانونى

ليس الغرض من التعويض المترتب على الرفض في وقت غير لائق الا أن يتوفر للمستخدم المرفوت معاشه حتى يحصل على عمل آخر ولذا يجب أن يتناسب مع مدة البطالة المحتملة . ويكون تقدير التعويض على أساس مجموع مدة خدمة المستخدم في المحل التجارى ولو تغير مالكه

(استئناف اسكندر عبد الاحد ضد باسيل باتشس . رئاسة المتر برتون . المجلة والسنة المذكورتين ص ٧١)

٢٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ يناير سنة ١٩٣٦

١ - حراسة قضائية - النص على حق الدائن المرتين فيها بمقتضى عقد الرهن . عند حالة تأخير المدين عن السداد - غير مخالف للنظام العام . صحته .

٢ - حراسة قضائية - على أعيان مزروع ملكيتها - بطر المدين . غير مؤثر عليها .

المبادئ القانونية

(١) ينفذ النص في عقدهن على حق الدائن في طلب وضع الاعيان المرهونة تحت الحراسة

(١) انظر استئناف مختلط ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ (المجموعة ٢٣ - ٢٣٧) و ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ (المجموعة ٢٤ - ١٤٩) و ٦ يناير سنة ١٩٣٦ (المجموعة ٣٨ - ١٦٣)

القضائية حتى يتم نزع الملكية وذلك عند تأخير المدين في دفع أى قسط في ميعاده فهو شريعة المتعاقدين ولا مخالفة فيه للنظام العام

(٢) مجرد تباطؤ الدائن في اتخاذ

اجراءاته ضد مدينه لا يترتب عليه حرمانه من الدعاوى التي يحق له رفعها فليس للقاضى المستعجل اذا ان يرفض طلب وضع الاعيان المزروع ملكيتها تحت الحراسة القضائية سواء كان الطلب طبقا للمادة ٦٢٢ مرافعات مختلط أو بناء على التعاقد وذلك لمجرد الدعوى بأن الدائن لم ينشط في اجراءات نزع الملكية ضد مدينه (١)

(استئناف بنك الاراضى المصرى ضد محمد عمار عليمر رئاسة المتر برتون . المجلة والسنة المذكورتين ص ٧١)

٢٣٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ يناير سنة ١٩٣٦

حيز تحت اليد - حاصل ضد مقاول أعمال بناء - قيام المالك بالدفع للعمال والمقاولين من الباطن . لعدم إيقاف العمل . عدم الغش والتدليس فيه . صحته .

المبدأ القانونى

اذا توقفت اعمال البناء لعدم قيام المقاول بالدفع للعمال وكان على المقاولين من الباطن أن يقوموا بالعمل فالحيز المتوقع من الغير لا يمكن ان يشل حركة البناء أو يمنع استمرار العمل . فللمالك الحق لكى يتمكن العمال والمقاولون من الباطن من اتمام الاعمال أن يدفع لهم ما يلزم من المبالغ سواء بواسطة المقاول تحت محاسبته عليها ومن غير ان يكون مسئولاً عن الحيز المتوقع الا في حالة الغش او الاهمال المتعمد ضد الحاجز .

(استئناف شركة الطوب بالمرج ضد اسكندر قلاده رئاسة المير فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٧٣)

(١) قارن حكم ١٩٣٣/١١/٨ (المجموعة ٤٦ - ١٩)

٢٤٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يناير سنة ١٩٣٦

حيز عقارى - إعلان الحائز - بصفته الشخصية . لايصفته
ناظراً للوقف . غير مؤثر على صحته .

٢ - اجراءات نزاع ملكية . عدم اعلان الحائز للعقار .
عدم التمسك بهذا البطلان بمعرفته فى أول جلسة
لبيع . زواله .

المبادئ القانونية

(١) لا يحق لناظر الوقف والمستحق وحده
فيه والذي أعلن بصفته الشخصية كحائز للعقار
أن يتمسك ببطلان اجراءات نزاع الملكية لمجرد
عدم اعلانه بصفته ناظراً

(٢) اذا لم يدفع حائز العقار فى أول جلسة
لبيع كان حاضراً فيها بالبطلان على المترتب
عدم اعلانه بصفته هذه فيزول هذا البطلان
من تلقاء نفسه (١)

(استئناف أمين بك على منصور ضد ابراهيم عاداه رئاسة الميو
قان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٧٤)

(١) انظر رأى العكس حكم استئناف مختلط ١٧/٥/١٩٣١

(المجموعة ٣٣ - ٢٤٥)

٢٤١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ يناير سنة ١٩٣٦

استئناف فرعى . عن طلبات . مرفوع عن بعضها استئناف
أصلى . بخلاف باقى الطلبات . وعن حكم واحد
صادر فيها . جوازه .

المبدأ القانونى

يقبل الاستئناف الفرعى بالنسبة لبعض
الطلبات التى لم تكن محلاً للاستئناف الأصلى متى
كان هذا الاستئناف منصبا على بعض الطلبات
الآخري . ولا يكون الأمر كذلك اذا كانت
طلبات الطرفين الختامية محلاً لحكمين مستقلين
وكان احدهما فقط هو الذى تناوله الاستئناف
الأصلى . ففى هذه الحالة وطبقاً للبدا المقرر بان
لا استئناف فرعى من غير استئناف أصلى لا يكون
الاستئناف الفرعى مقبولا الا بالنسبة للحكم الذى
عمل عنه استئناف أصلى (١)

(استئناف عزيزى صعب ضد اميل زغيب رئاسة الكونت
دى اندينو المجلة والسنة المذكورتين ص ٧٥)

(١) اقرار استئناف مختلط ٧/٤/١٩٠٩ المجموعة ٣١-٢٨٥

وعكس استئناف ١٢/١٢/١٩٣٢ (المجموعة ٤٥ - ٥٢)

أصل الوقف

تعليق على حكم لمحكمة النقض والابرار

١ - محظور على المحاكم الأهلية في نص المادة ١٦ من لائحة ترتيبها أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ، . وقد اختلف الفقه المصري في تحديد معنى هذه العبارة وتعيين مداها . فذهب رأى الى أن المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف هي المسائل التي يدور البحث فيها حول الأركان التي يتوقف عليها انشاء الوقف وقيامه . أما ما عدا هذه المسائل بما يمكن أن يتفرع عن الوقف فلا يتصل بأصله ولا يخرج عن اختصاص المحاكم الأهلية . وذهب رأى آخر الى أن أصل الوقف هو عقده الذي يصدر من الواقف بجميع أجزائه ومشمولاته إجمالاً وتفصيلاً . واضطرب القضاء المصري زمناً طويلاً بين الرأيين الى أن عرض الأمر على محكمة الاستئناف بدوائرها بجمعية فغلبت رأى الأول على رأى الثانى . وقضت بأن أصل الوقف هو ما يتعلق بصحته من شروط في الصيغة أو في الواقف أو في الموقوف أو في الجهة الموقوف عليها . (حكم ٥ / ٤ / ١٩٢٨ حمامة السنة الثامنة صحيفة ٧٥٥) وبهذا الحكم كاد الخلاف الذي استمر زمناً طويلاً بين القضاء المصري أن ينحسم لولا أن الأمر عرض من جديد على محكمة النقض والابرار فرأت فيه بحكمها الرقم ١٦ - ٥ - ١٩٣٥ غير ما رأت محكمة الاستئناف بدوائرها بجمعية

٢ - وغنى عن الذكر أن حكم المحكمة العليا لم يقفل ولا يمكن أن يقفل باب البحث والاجتهاد فيما تصدى له . لأن محكمة النقض ذاتها قد عدلت في بعض أحكامها عن آراء سبق أن أبدتها . ولأن محكمة الاستئناف بدوائرها بجمعية لم تكن تقل في مكاتها الأدبية التقليدية عن مكانة محكمة النقض . ومع هذا لم تجد محكمة النقض بأساً في أن تنوء بخطأ محكمة الاستئناف بل بخطأ المحاكم الأهلية كلها حين قالت في حكمها « ان هذه المحاكم قد وضعت للمادة ١٦ من لائحة الترتيب تفسيراً خاطئاً اعتقته القضاة وأخذوا يتناقلونه على ما فيه من خطأ . وكلما اعترضتهم في العمل صعوبة تشخص لهم خطأ مذموم أصراً على خطئهم وأزالوها بتوجيه قانونى هو خاطئ . أيضاً لأن الدفاع عن الخطأ خطأ دائماً . . . »

لهذا كان من حق كل راغب في البحث أن يعالج الأمر من جديد على ضوء ما سبق ابدأه من حجة تمثل وجهتي النظر المتضاربتين وعلى ضوء الحجج التي أوردتها محكمة النقض حتى اذا انتهى البحث بعد ذلك الى ترجيح رأى الذى أطرحته محكمة النقض فالحير كل الحير فى أن نصارح المحكمة بما يمكن أن يؤخذ على حكمها عما بعد ذلك تعدل عما رأت أو تقدم لرأيها من جديد أسباباً ترد عن حكمها كل ماخذ

٣ - وخلاصة رأى محكمة النقض « أن كل نزاع فى أى تقرير من تقارير الواقف فى كتاب وقفه سواء أكان هذا التقرير من مكونات ماهية أصل الوقف ذاته أم كان من مكونات شرط ما من الشروط الخارجة عن ماهية أصل الوقف فهو نزاع فى مسألة متعلقة بأصل الوقف ومنوعة على المحاكم الأهلية »

٤ - ويؤكد يكون الأساس الذى أقامت عليه محكمة النقض هذا الرأى هو قولها أن « أصل الوقف » هو ذات عقد الوقف . وقد عبرت المحكمة عن حجتها هذه بما يأتى :

وحيث أن « أصل الوقف » هو ذات عقد الوقف لا أكثر ولا أقل . فإذا كان النص العربى للবাদة ١٦ هو « ليس لهذه المحاكم أن تنظر فى المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف » فإن هذا النص يساوى بالضبط « ليس لهذه المحاكم أن تنظر فى المسائل المتعلقة بعقد الوقف » .

فكان المحكمة تريد أن تقول بل لقد قالت بالفعل أن عبارة « أصل الوقف » - معادلة أو مرادفة لعبارة « عقد الوقف » .

ولكن على أى قاعدة من قواعد التفسير اعتمدت المحكمة فى وضع هذه المعادلة . ان كانت العبرة فى التفسير باللفظ العربى الذى وضعه المترجم فإن أصل الشئ فى اللغة هو أساسه ووجوده وما عدا الأصل فروع تنفرع عن الأصل (مقال حافظ بك رمضان المنشور فى المحاماة السنة الأولى صحيفة ١٧٧) .

وان كانت العبرة فى التفسير باللفظ الفرنسى وهو Constitution des wakfs فإن هذا اللفظ لا يعنى إلا إنشاء الوقف أو تكوينه ولا يعنى عقده أبداً .

وان كانت العبرة فى التفسير بما اصطلح عليه فقهاء الشرع فأصل الوقف فى رأى هؤلاء هو كل ما توقف عليه صحته وتعلق به كيانه .

ترى هذا التفسير الشرعى فى المادة ٥٦٧ من قانون العدل والانصاف للرحوم قدرى باشا وقد جرى نصها بما يأتى « ان كل ما تعلق به صحة الوقف من شرائط المالك ونحوها يتوقف عليه صحة الوقف فهو من أصله »

وفى كتاب محمد بك زيد فى الوقف صحيفة ١٣٥ وقد جاء فيه « ان اصل الوقف هو كل ما توقفت عليه صحته » .

وفى كتاب الشيخ عبد الجليل عشوب صحيفة ١٩٣ وقد ورد فيه « ان اصل الوقف عند الفقهاء كل ما توقف عليه صحته من شروط فى الصيغة او فى الواقف أو الموقوف او الجهة الموقوف عليها . والمراد بشرائط الوقف ما عدا ذلك من كل ما يشتمل عليه كتاب الوقف من الشروط التى يشترطها الواقف فى الولاية على وقفه أو صرف غلته » (أشير الى هذه المراجع فى مقالة حافظ بك رمضان السابق ذكرها) .

هـ - هذه هي مصادر التفسير المألوفة غضت المحكمة الطرف عنها ولم تعول عليها . وهي لم تفعل ذلك خاطئة . أو غافلة وإنما فعلته قاصدة متعمدة . يدل على ذلك قولها في بعض حكمها ما يأتي :

« ان النص العربي للمادة ١٦ الذي ليس في حقيقته سوى ترجمة للنص الفرنسي ليس مؤدياً لفكرة واضع هذا النص الذين هم واضعون للقانون المدني » .

وهذا القول صريح في ان محكمة النقض - مع ما رأته من التطابق بين الترجمة العربية والأصل الفرنسي . ومع ما رأته من أن الأصل والترجمة كلاهما يعبر عن معنى واحد - لم تشأ أن تقر هذا المعنى أو ان تتقيد به لأنه في رأيها لا يعبر عن فكرة واضع القانون .

وهنا نستطيع أن نأخذ على محكمة النقض افتتاناً على أصل من أصول التفسير المقررة وهذا الأصل يحرم على القضاء مخالفة المعنى الواضح للنص الصريح ولو كانت حجة القضاء في هذه المخالفة تحرى روح التشريع أو حكمت لأن في مثل هذا تحايلاً على النص وإحلالاً لارادة القضاء محل ارادة المشرع .

Il n'y a lieu à interprétation des lois qu'autant que leur rédaction est obscure ou ambiguë. Quand la loi est claire, il n'est pas permis d'en éluder la lettre sous prétexte d'en pénétrer l'esprit. La présomption du juge ne doit pas être mise à la place de la présomption de la loi.

(دالوز براتيك ٧ صحيفة ٧١٣ نبذة ٦٥٢)

٦ - لكن لدع هذا الافتئات جانباً الآن . ولنبحث عن فكرة واضع القانون التي تليستها محكمة النقض في نصوص القانون المدني وعبرت عنها بما يأتي :

« وحيث انه بما يؤكد هذا المعنى ويزيده جلاء . أن واضع القانون المدني قد جعلوا الوقف الأهلي هو ترتيب حق انتفاع Constitution d'usufruit بطريق الوصية والمتفعون هم شخص أو أكثر وورثتهم على التعاقب . ولاشك أن التخصيص على هؤلاء الأشخاص وورثتهم على التعاقب هو ركن جوهرى من ترتيب حق الانتفاع لا يتصور العقل امكن قيام هذا الترتيب Constitution بدونته وبالتالي لا يتصور العقل في الوقف الأهلي امكن قيام ال Constitution du wakf بدونته . فاذا كان واضعوا القانون المدني ذكروا في النص الفرنسي للمادة ١٦ من لائحة الترتيب أنهم منعوا المحاكم من النظر في ال

"Contestations relatives à la constitution des wakfs".

قد منعوها حتماً من النظر في أى نزاع يقوم على شئ من قسم الوقفيات الخاص بإنشاء الوقف وهو المبين لمن لهم الاستحقاق في منفعة الوقف قبل أبولتها لجهة البر الأخيرة كما منعوها حتماً من

النظر في كل نزاع يتعلق بقيمة هذا الاستحقاق وبمجاز الحرمان منه لسبب موجب أو لغير سبب وبمجاز زيادته أو تنقيصه أو المفاضلة بين المستحقين فيه . الى غير ذلك من الشروط التي يضعها الواقعون في هذا الصدق فان كل ذلك منصب مباشرة على ذات ترتيب الحق *Constitution du droit d'usufruit* ومؤثر في ماهية هذا الترتيب الذي اعتبره واضعوا القانون المدني عقداً أصيلاً حاصلًا بطريق الوصية وقائماً بذاته . وبما أن كافة وجوه النزاع المذكورة ليس أي منها نزاع في ذات أصل الوقف ومع ذلك فقد رأيت أنه نزاع في ذات ال *Constitution du wakf* ومتى كان هذا لازم عنه يقينا ان مراد واضع القانون لا المسائل المتعلقة بأصل الوقف أي بعقد الوقف ذاته بل المسائل المتعلقة بكل نظام الوقف وترتيبه »

٧ - هنا وفي هذه الحثية نرى محكمة النقض تبحث في نصوص القانون المدني عن مراد الشارع من عبارة أوردها في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وعلى هذا النحو من البحث مأخذ جد خطير . ذلك ان لائحة ترتيب المحاكم الأهلية قد وضعت في يونيو سنة ١٨٨٣ أما القانون المدني فلم يوضع إلا في أكتوبر سنة ١٨٨٣ أي أن وضع القانون المدني جاء لاحقاً لوضع اللائحة . وبهذا وحده يكون من غير الجائز عقلاً أن يرجع الى القانون المدني لتحري غرض الشارع من عبارة أوردها في لائحة الترتيب

لكن لندع هذا المأخذ جانباً أيضاً . ولنبحث في هذا المنطق الشاق المتشعب الذي أجهدت المحكمة نفسها في بيانه . فما أسهل ان نرى هذا المنطق كله قائماً على مقدمة واحدة رتبته المحكمة عليها ما رتبته من النتائج . وهذه المقدمة هي ان القانون المدني قد اعتبر الوقف بمثابة حق انتفاع . فوجب في رأى محكمة النقض ان يشترط في تكوين الوقف ما يشترط في ترتيب حق الانتفاع وبالتالي وجب ان تفسر كلمة *Constitution du wakf* التي وردت في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بمثل ما تفسر به كلمة *Constitution d'usufruit* التي وردت في القانون المدني

لكن القانون المدني لم يقل في لفظ صريح أو غير صريح ان انشاء الوقف هو بذاته ترتيب حق انتفاع وان ما يشترط لترتيب حق الانتفاع يجب أن يشترط لانشاء الوقف . لم يقل القانون المدني هذا وما كان بمستطيع ان يقوله لأن بين انشاء الوقف وترتيب حق الانتفاع فوارق خطيرة تتناول اركان كل من التصرفين فما يشترط لأحدهما قد لا يشترط في الآخر - فالقربة والتأييد مثلاً وهما معنيان أصيلاً في الوقف مجهولان في حق الانتفاع . كذلك يختلف حق المتفع عن حق المستحق في الوقف فالأول حق عيني في غير شك اما الثاني فحق شخصي على القول الراجح . وصاحب حق الانتفاع يملك التصرف في حقه برهن أو بيع اما المستحق في الوقف فلا يملك التصرف في حقه جملة ببيع أو نحوه .

٨ - صحيح ان المادة ١٧ من القانون المدني الاهلي قد نصت على أنه يجوز ان يوصى لمحل خيري تابع لديوان الأوقاف بملك العين ولشخص أو أكثر ولورثته على التعاقب بحق الانتفاع وصحيح

ان هذا النص قد شبه حق المستحق في الوقف بحق المتفع . لكن تشبيه حق المستحق بحق المتفع لا يستلزم حتما تشبيه انشاء الوقف بترتيب حق الانتفاع . لأن الحقوق قد تتشابه في بعض النواحي ومع ذلك فان تشابهها لا يدل على تشابه العقود التي تفرعت عنها هذه الحقوق فحق المستأجر مثلا يشبه حق المتفع من ناحية ان كلا من المستأجر والمتفع يملك حق استغلال العين موضع التأجير او الانتفاع . لكن احدا مع ذلك لم يقل ان عقد الايجار يشبه بعقد ترتيب حق الانتفاع . وان ما يشترط لانعقاد العقد الاول مشروط لانعقاد العقد الثاني .

على ان نص المادة ١٧ من القانون المدني . ذلك النص الذي جعلت له محكمة النقض كل هذا الاعتبار . قد دل بذاته على ان واضع القانون المدني لم يلوا المأما كافيا بنظام الوقف . ذلك لأن النص المذكور يشعر بأن الوقف هو صورة من صور الوصية . في حين ان الوصية تختلف عن الوقف تمام الاختلاف . كذلك يشعر هذا النص بأن المستحق في الوقف لا يكون الا شخصا او اكثر او ورثته على التعاقب في حين ان الاستحقاق في الوقف لا ينحصر شرعا في هؤلاء وحدهم . اخيرا يشعر هذا النص بأن العين الموقوفة تكون مملوكة للمحل الخيري . في حين أن ركن الوقف الاول هو حبس العين الموقوفة عن تملكها لاحد . لهذا كله كان هذا النص موضع نقد شديد لا من علماء الشريعة وحدهم بل من فقهاء الاجانب الذين عالجوا بحث القانون المدني المصري . (راجع في نقد هذا النص كتاب الوقف للقاضي مسينا صحيفة ٢٠ نبذة ٧٥٠ ودى هلتس الجزء الاول تعليق على كلمة Competence نبذة ٩٠ و ٩١ صحيفة ٣٦٤)

وأذن نقول محكمة النقض أن واضع القانون المدني المصري قد اعتبروا الوقف ترتيبا لحق انتفاع وان ما يشترط في ترتيب حق الانتفاع يشترط أيضا في انشاء الوقف . هذا القول الذي اتخذت منه محكمة النقض ذريعة للتفسير الواسع الذي فسرت به عبارة « أصل الأوقاف » وعبارة Constituion des wakfs هو قول يعوزه السند الذي يبرره

٩ - بقيت من حجج محكمة النقض حجة أخيرة عبرت عنها المحكمة بما يأتي .
« وحيث أن الذي يزيل كل غيبة أو تشكك في هذا الموضوع - لو كان باقيا للشك موضع - هو أن الشارع المصري وهو واحد بالنسبة للمحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية قد وضع في لوائح المحاكم الشرعية نصوصا دلت دلالة يقينية على أن جميع الدعاوى المتعلقة بوجود أصل الوقف أو بما يشترط في الأوقاف من الشروط سواء كانت هذه الشروط منسوبة على ذات أصل الوقف كشرط الاستبدال مثلا أم كانت راجعة إلى ترتيب درجات المستحقين وتعاقبهم ومقادير استحقاقهم والحرمان منها والزيادة فيها أم راجعة إلى الولاية عليه أم كانت غير ذلك مما يشترط في عقود الأوقاف كلها . من اختصاص المحاكم الشرعية . فاذا كانت شارع المحاكم الأهلية أقر المحاكم الشرعية على اختصاصها لكل ما بين دفتي اشهاد الواقف من التقارير والاشتراطات ونص بما يفهم منه هذا بصفة قطعية فليس من الساتع قطعنا مخالفة إرادته واتقول بأن المحاكم الأهلية غير ممنوعة الا من بعض هذه الأمور ... »

١٠ - وتاريخ التشريع المصرى كفى وحده بالرد على هذه الحجة . ذلك أن الوقف كان داخلا كله وكل ما يفرع عنه فى اختصاص المحاكم الشرعية وحدها . فلما أصدر الشارع المصرى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة فى سنة ١٨٧٥ جعل من اختصاص هذه المحاكم الفصل فى المنازعات التى تقوم بين الأهالى والأجانب ولم يستثن من هذا الاختصاص بالنسبة للأوقاف إلا الدعاوى التى يرفعها الأجانب على جهات الأوقاف الخيرية فهذه الدعاوى وحدها أخرجها نص المادة ١٢ من اللائحة من اختصاص المحاكم المختلطة . وفيما عدا هذا النص لم يرد باللائحة ما يمنع المحاكم المختلطة من النظر فيما يفرع عن الأوقاف من القضايا التى يدخلها عنصر أجنبى .

لكن الشارع المختلط وإن كان قد أطلق اختصاص المحاكم المختلطة فى مسائل الأوقاف على هذا النحو فلم يقيد بها إلا بالقيد الوارد فى المادة الثانية عشرة السالف ذكرها إلا أنه أخرج بصفة عامة من اختصاص هذه المحاكم المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ولهذا جرى البحث . هل مسائل الأوقاف من مسائل الأحوال الشخصية فتخرج كلية من اختصاص المحاكم المختلطة . أم هى من المسائل العينية فلا يخرج منها إلا ما استثناه القانون فى نصه الصريح

وكانت ثمرة هذا البحث أن أجمعت أحكام المحاكم المختلطة . وافقت كلمة شراح القانون المختلط على أن المنازعات المتفرعة عن الأوقاف هى منازعات عينية بدور الخلف فيها على حقوق مالية ومن ثم فهى ليست من مسائل الأحوال الشخصية إلا ما كان من هذه المنازعات خاصا بتكوين الوقف أى بإنشائه لأن هذه المنازعات تتعلق بأركان الوقف وتدور فى الغالب حول شخص الوقف وأهليه وما يشترط فى العين الموقوفة وفى الجهة الموقوف عليها وهذه كلها أمور لاصقة بالأحوال الشخصية أو تتطلب دراسة شرعية قد لا يجيدها قضاء المحاكم المختلطة (دى هلس جزء ١ صحيفة ٣٦٣ نبذة ٨٨ وما بعدها . بسطوروس جزء ١ نبذة ٩٢ وما بعدها ونبذة ٩٦ وما بعدها)

وجاء يوم تأسيس المحاكم الأهلية فأصدر الشارع المصرى لائحة ترتيبها فى سنة ١٨٣٣ وجعل اختصاصها عاما يتناول كافة المنازعات التى تقع بين الأهالى ولم يستثن من هذا الاختصاص بالنسبة للأوقاف إلا المنازعات المتعلقة بأصل الوقف . وبهذا الاستثناء خرج من اختصاص المحاكم الأهلية نوع واحد من أنواع القضايا المتفرعة عن الأوقاف . وقد زيد على هذا النوع أنواع أخرى خصتها بالذكر لوائح ترتيب المحاكم الشرعية التى صدرت فى سنة ١٨٩٧ وما بعدها . وهذه الأنواع هى دعاوى الوقف والاستحقاق فيه والنظر عليه وطلبات الاستدانة والاستبدال والتأجير والحكر .

١١ - هذا موجز لتاريخ التشريع فى شأن الأوقاف وهو يدل دلالة قاطعة على ما يأتى :

أولا - أن الاختصاص فى مسائل الأوقاف كان أصلا للمحاكم الشرعية وحدها .

ثانيا - أن المحاكم المختلطة حلت محل المحاكم الشرعية فى هذا الاختصاص بالنسبة للدعاوى التى يدخلها عنصر أجنبى . ما عدا ما كان من هذه الدعاوى مرفوعا من أجانب على جهات أوقاف خيرية

وماعدا الدعاوى المتعلقة بأصل الوقف . والاستثناء الأول راجع الى نص المادة الثانية عشرة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . أما الاستثناء الثاني فمرجه أحكام القضاء المختلط .-

ثالثا - ان المحاكم الاهلية حلت بدورها في نصيب من هذا الاختصاص وهذا النصيب يتناول كافة المنازعات الواقعة بين الاهالى والمتفرعة عن الاوقاف ماعدا ما كان من هذه المنازعات متعلقا بأصل الاوقاف أو ما كان منها منصوفا عليه بالذات في لوائح ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بعد لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

١٢ - بناء على ما تقدم يكون قول محكمة النقض ان المحاكم الاهلية لا اختصاص لها في جميع المسائل المتعلقة بكل نظام الوقف سواء ما تعلق منها بأصله أو ما تفرع عن هذا الأصل - مردوداً - أولا - لأن الشارع قد منع المحاكم الاهلية من النظر في أصل الوقف فقط وهذا المنع من ناحية تقابله اباحة من ناحية أخرى وإلا كان النص على هذا المنع لغوا - ثانيا - لأن ما منعت المحاكم الاهلية من نظره هو بذاته ما رأت المحاكم المختلطة انه من مسائل الأحوال الشخصية أو المسائل التي تتطلب دراسة شرعية وفي هذا ما يشعر بأن الشارع لم يقصد بأصل الوقف الا هذه المسائل وحدها دون ما عداها مما جرى القضاء المختلط على الفصل فيه بترخيص من الشارع واباحته - ثالثا - لانه ليس من المعقول ان يريد الشارع حرمان المحاكم الاهلية من النظر في جميع المنازعات المتعلقة بالاوقاف سواء تعلقت هذه المنازعات بذات أصل الوقف أو لم تتعلق به لان معنى هذا الحرمان أن يكون نصيب القضاء المختلط في مسألة شرعية أكثر من نصيب القضاء الاهلى وهذا معنى يجب أن تنزه عنه المشرع

مصطفى مرعى

العدد الرابع

فهرست

العدد التاسع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
اختلاس . وجود حساب بين الوكيل والموكل . لا ينفي نية الاختلاس . واجب المحكمة في هذه الصورة (المادة ٢٩٦ عقوبات)	١٢٦ أكتوبر ١٣٦٩	٣٩٣	١٨٨
دفاع . متهم بجنحة . حضور محام عنه . لا وجوب له . انصراف محاميه قبل نظر الدعوى لأن المحكمة أخبرته أنها قد توكلها . نظرها بعد ذلك . دفاع المتهم عن نفسه وعدم طلبه التأجيل لحضور محاميه . الحكم في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .	» » ٢٦	٣٩٥	١٨٩
اختلاس وديعة . سند باسم شخص . تسليمه إليه لاستعماله في أمر معين . رفعه دعوى بهذا السند باسمه هو شخصياً . إدعائه بأن هذا السند كان تحت يده وبأنه إنما تسلم صورة من هذا السند . اختلاس (المادة ٢٩٦ عقوبات)	» » ٢٦	٣٩٦	١٩٠
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
محجور عليه للنفقة . التصرف الحاصل منه قبل الحجر وفي وقت قيام سيه . متى يكون باطلا ؟	١٢٢ أكتوبر ١٣٦٩	٣٩٧	١٩١
مقاصة . شرطها (المادة ١٩٢ مدني)	» » ٢٢	٣٩٩	١٩٢
نقض وإبرام . التقرير به . توكيل محام لهذا الغرض . شرط قبوله . (المادة ١٥ من قانون محكمة النقض)	» » ٢٢	٤٠١	١٩٣
حيازة . دعوى استرداد الحيازة . شرط قبولها . حق الارتفاق على مسبق في يد المدعى عليه . لا يكون موضوعا لدى استرداد الحيازة .	» » ٢٢	٤٠٣	١٩٤
١ - نزاع ملكية . قانون نزاع الملكية الصادر في ١٤ إبريل سنة ١٩٠٧ المعدل في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ . مفاده . حق المالك المزوعة ملكيته في وضع يده على العين واستغلالها ودفع كل تعد يس هذا الحق لغاية صدور قرار الاستيلاء عليها . - ٢ - سبب	» » ٢٩	٤٠٤	١٩٥

السنة السابعة عشرة

فهرست

العدد الرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	القيمة	الرقم
الدعوى . الاعتراض على تغيير سبب الدعوى . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع . إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز (٣) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ - وقف . حكم المحكمة الشرعية بتبعية أعيان معينة للوقف . وحصول التصرف فيها بهذه الصفة من استبدال وغيره . مراجعتها لكتب الوقف . صيرورة هذا الحكم نهائياً . اكتسابه لقوة الشيء المحكوم فيه . عدم جواز العودة لبث النزاع أمام المحكمة الأهلية	١٤ نوفمبر ١٩٣٥	٤٠٧	١٩٦
٢ - التزامات . أواسى . دخولها ضمن الأعيان الموقوفة . انحلال الالتزامات عنها . وتعويضها بقائض الالتزام . بقاء أواسى الموقوفة بحالاتها . استمرار وضع يد نظار الوقف بصفتهم عليها . اعتبارها وقف لملك .			
١ - عقد مقاول . عن أعمال مبانى . بمقابل إجمالى . عمل زائد عما ورد بالعقد . من غير إذن المالك . طلب قيمته . غير مقبول	١٠ يونيو ١٩٣٦	٤١٢	١٩٧
٢ - مقاول . حق طلب الزيادة عما ورد بالعقد . شرطه . زيادة المصاريف بسبب خطأ صاحب العمل . أو إذن الأخير للمقاول بأجراء أعمال زائدة . - ٣ - اثبات . حصول زيادة في أعمال المقاول عما ورد بالعقد . تابع للقواعد العامة . عقد المقاول . لا يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة لاثبات هذا الإذن .			
١ - نفاذ معجل . عبارة « سند غير رسمى لم ينازع فيه » الواردة بالمادة ٣٩٣ مرافعات ، القصد منها . الاعتراف بصحّة التصرف صحيحاً بمن صدر منه . غير حالة الاعتراف بالمحكوم به	١٤ » »	٤١٥	١٩٨
٢ - وارث . حلولة محل مورثه في الحقوق والامتيازات . حقوقه في الارث . مستقلة عنها . تصرفات المورث الضارة به . غير ملزم باحترامها . - ٣ - نفاذ معجل . تصرف المورث . الطعن في صحته من			

العدد الرابع

فهرست

السنة السابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
عدمه أمر تقديري غير موجب للحكم به - ٤ - نفاذ معجل . هبة . مستورة . اعتراف المتمسك بها بذلك . اعتباره سند تبرع . وحل منازعة جديدة . لا يوجب الحكم به .			
١ - استئناف . الرضاء بالحكم . القبول الصريح أو الضمني . جوازه . شرطه - ٢ - استئناف . نزاع غير قابل للتجزئة . استئناف أحد المحكوم عليهم في الميعاد . سريانه في حق الآخرين . قبوله .	٢١ أكتوبر ١٩٣٦	٤١٩	١٩٩
١ - أحكام نهائية . الطعن فيها . لصدورها بطريق الغش والتدليس . جوازه . ورثة . طعنهم في الأحكام الصادرة ضد مورثهم . أو دائن مرتين . طعنه . في الحكم الصادر ضد مدينه في شأن ملكية العين اذا صدر بطريق الغش والتواطؤ . جوازه - ٢ - اذن المجلس الحسبي . عن ايجارة صادرة للوصي لحساب القصر . طبقاً للمادة ٢١ من القانون . غير لازم	أول نوفمبر	٤٢١	٢٠٠
إجارة . حراسة قضائية . على أعيان مؤجرة . بناء على مانص عليه في العقد عند مخالفة شروطه . جوازها . اتفاق المتعاقدين عليه . كفايته .	٨	٤٢٨	٢٠١
بيع في مرض الموت . نفاذه . معلق على اجازة باقى الورثة . شرط صحة الأجازة . العلم المحقق بالعيب . وتعتمد تصحيحه .	١٠	٤٣٠	٢٠٢
مسئولية مدنية . خطأ ترمجى . مسئولية السيد عنه . شخصاً أو جمعية . مصدر تعيينه . غير مؤثر	١٥	٤٣٣	٢٠٣
١ - رهن . حيازة العقار المرهون . شرط له بالنسبة لغير المتعاقدين دون المدين الراهن - ٢ - حيازة المرتن للعين المرهونة حكماً . تأجيرها لغير المدين . استئجار المدين لها بعدها . غير مسقط لحق الحيازة . فحق التبع .	١٥	٤٣٦	٢٠٤
(٤) أحكام محاكم الجنايات			
تزوير في أوراق رسمية . اعلان خصم في غير محل اقامته . اتفاقه مع آخر على تسليم الاعلان باعتباره مقبلاً معه . لاستصدار حكم ضد خصمه . صحته .	٧	٤٣٨	٢٠٥

السنه السابعة عشرة

فهرست

العدد الرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
(٥) قضاء المحاكم الكلية			
اختصاص المحاكم الأهلية . نزاع على ملكية عين وقف . مدنية بحتة . مقرر	٢ نوفمبر ١٩٣٣	٤٤٠	٢٠٦٨
١ - عقد . عدم ذكر السبب فيه . لا يفيد عدم وجوده . في عقود التبرعات . السبب فيه . نية التبرع - ٢ - الاقرار . تعريفه في نظر علماء الشريعة . صحته . أن لا يكون محال شرعا . بطلانه شرعا . عدم معاملة المقر به . أحواله - ٣ - تعاقدات . بشأن تركة المتعاقد . حالاته . ولاء الموالاة . مخالفتها للنظام العام . بطلانها - ٤ - هبة . القبض . تسليم سند الدين لا يعتبر كذلك - ٥ - هبة الديون بعقد رسمي . صحتها في أحوال معينة .	٣ يوليو ١٩٣٥	٤٤٢	٢٠٧
١ - اختصاص المحاكم الأهلية : بطلب ابطال وقف حصل اضرارا بالدائنين . مقرر - ٢ - حلول مشتري العقار . محل الدائنين المرتهنين . بعد دفع الثمن لهم . ثابت	٢ مارس ١٩٣٦	٤٤٦	٢٠٨
جبانات . مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ . سفح جبل المقطم . مخصص لدفن موتى المسلمين - ٢ - أملاك عامة . تخصيص بعض أراضي الحكومة لدفن الموتى . اعتبارها كذلك - ٣ - مرسوم الجبانات . مدى تطبيق المادة الثانية منه - ٤ - مرسوم الجبانات . تطبيق المادة الثالثة منه . مباني مقامة في منطقة الجبانات بحسن نية . نزع ملكيتها . التعريض عنها	٩ » »	٤٤٨	٢٠٩
شيكات . كالكسيالات . في شروط صحتها . التحويل فيها . عدم استيفائه لها . اعتباره مجرد توكيل بالقبض .	٢٩ أبريل ١٩٣٦	٤٥٥	٢١٠
(٦) قضاء المجالس الحسبية			
قرار . من مجلس حسي . عدم جواز العدول عنه . إذا تعلق به حق للغير . إستقالة من القوامه . قبول المجلس لها . اعتبارها	١٦ أبريل ١٩٢٩	٤٥٧	٢١١

العدد السابع عشر

فهرست

العدد السابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
كعقد الوكالة . عدم جواز الرجوع عنها .			
١ - مجالس حسية . اختصاصها القضائي بالحجر واستمرار الوصاية وخلافه . قراراتها فيه . حائزة لقوة الشيء المحكوم فيه .	١٢٩ أكتوبر ١٩٣٠	٤٥٩	٢١٢
٢ - مجالس حسية . اختصاصها الإداري . المتعلق بإدارة أموال المحجور عليه والتعامل . قراراتها فيه . عدم تعلقها بحق للغير . جواز العدول عنها - ٣ - تصديق على القسمة . بمعرفة المجلس الحسي . ليس حكماً فيها . بل مجرد إذن . جواز العدول عنه .			
مجالس حسية . ألبانيون . اختصاصها بالنظر في أمورهم .	١٥ مايو ١٩٣٢	٤٦٣	٢١٣
ولاية شرعية . على شخص . غير مانعة من الحجر عاياه . استمرار الولاية بعد الحجر أو منعها . حالاته .	١٤ مارس ١٩٣٤	٤٦٤	٢١٤
١ - اختصاص عام . خاص بوظائف الجهات القضائية المختلفة . من النظام العام . جواز الفصل فيه من تلقاء نفس الجهة - ٢ - مجالس حسية . الأشخاص الخاضعون لاختصاصها . جميع الوطنيين . استثناء أفراد الأسرة المالكة والأجانب المتمتعين بالامتيازات - ٣ - قانون الجنسية . الصادر في سنة ١٩٢٩ . كل شخص يسكن الأراضي المصرية طبقاً للمادة ٢٢ منه . يعتبر مصرياً إلى أن يثبت العكس - ٤ - مصري . المولود خارج القطر من أم مصرية وقتها . مع عدم ثبوت نسبته لأبيه . اعتباره كذلك . - ٥ - جنسية . أولاد قصر لأب أجنبي تنحس بالجنسية المصرية . اعتبارهم مصريين . اقامتهم العادية في الخارج . بقاء جنسيتهم الأجنبية كتشريع البلد التابعين له . - ٦ - ولد طبيعي . حسب القانون الفرنسي . الاقرار بينوته من والديه . يتبع جنسية الأب . صفة الاقرار . المنازعة فيه .	٥ مايو ١٩٣٥	٤٦٥	٢١٥
١ - قرار . صادر من المجالس الحسية . وجود أسباب جديدة . جواز إعادة النظر فيه . - ٢ - قرارات المجالس الحسية .	٧ سبتمبر ١٩٣٥	٤٧٠	٢١٦

السنة الثامنة عشرة

فهرست

العدد الرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
مسائل الحجر للجنون والمحل المستكن . تغير حالاتها . جواز العدول عنها . - ٣ - حمل مستكن . امتناع الحامل عن الحضور أمام المجلس . كاف لا اعتبره متبها . (٧) القضاء المستعجل			
١ - حكم غيابي . سقوطه بمضي ستة أشهر . ليس من النظام العام . التنازل عن التمسك به . بعد فوات مدته . صراحة أو ضمناً . جوازه . - ٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في بطلان حكم غيابي . عدمه . بجنه . قاصر على الحكم بالاستمرار في التنفيذ أو إيقافه .	٢٦ يناير ١٩٣٥	٤٧٢	٢١٧
تنفيذ . بيع المراكب البحرية . يسرى عليها القانون التجاري . مراكب تسير في النيل . ينطبق عليها قانون المرافعات .	١٢ أغسطس ١٩٣٥	٤٧٤	٢١٨
١ - حراسة قضائية . إجراء إستثنائي وبالنسبة للوقف . حالة الحكم بها . - ٢ - قضاء مستعجل . سلطته بالنسبة لفحص الحساب وإقلامه . معدومة .	١٥ أكتوبر ١٩٣٥	٤٧٥	٢١٩
قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه بتفسير العقود والأحكام . تقديره لعلاقة الطرفين القانونية . حقه في الإجراء التحفظي المستعجل - ٢ - دعاوى وضع اليد . موضوعية . دعوى إيقاف العمل الجديد . حالة الاستعجال فيها . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بها .	١٢ نوفمبر ١٩٣٦	٤٧٧	٢٢٠
دعوى إثبات الحالة . دعوى شخصية . تتبع محكمة المدعى عليه . رفعها في محل العقار المطلوب إثبات حالته . توافر سبب الاستعجال . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بها . (٧) قضاء المحاكم المختلطة	١٢ ديسمبر ١٩٣٦	٤٨٠	٢٢١
١ و ٢ - حق امتياز . للباول من الباطن . بالنسبة للبالغ المستحقة - طرف المالك للباول الأصلي . عن كل عمل على حدته . وعلى التنازل إليه أيضاً . ثابت . حدوده .	٤ ديسمبر ١٩٣٥	٤٨٠	٢٢٢

العدد الرابع

فهرست

السنة الثامنة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - تحويل ناقص . الاحتجاج به ضد حامل السند . ثابت	٤ ديسمبر ١٩٣٥	٤٨٢	٢٢٣
٢ - وقف . نزاع متعلق بأصل الوقف . عدم اختصاص المحاكم المختلطة . إيقاف حتى يفصل من المحاكم الشرعية فيه .			
إيجار أشياء . حق الحبس سداداً للإيجار . غير مانع من دفع الإيجار .	١٠	٤٨٢	٢٢٤
نزاع ملكية . عدم دفع الخصوم فيها بالدفع . أو بالبطان . سقوط حقهم . دعوى بالاستحقاق أو البطان . عدم قبولها . الحائز للعقار . سريانه بالنسبة له .	١٠	٤٨٢	٢٢٥
افلاس . سداد دين الدائن الذي طلبه . إلغاء الحكم الصادر به استئنافاً .	١١	٤٨٢	٢٢٦
حراسة قضائية . على أعيان منزوع ملكيتها . طبقاً لنص المادة ٦٢٢ م.م حالة كفاية الدين لسداد الدين . عدم الأمر بها . بيع بضائع . العدول عنه ضمناً . جواز إثبات حصوله	١١	٤٨٣	٢٢٧
استعجال . اختصاص القاضي المستعجل . تقديره للوقائع . للاستئناس بها في حكمه . صحته - ٢ - دعوى . السبب فيها . سابق لها . حالة قبولها .	١١	٤٨٣	٢٢٨
١ - حجز عقارى - اختصاص مسجل . بعد تسجيل تنبيه نزاع الملكية . لا يحتج به ضد الدائن نازع الملكية . حقه في المعارضة في شروط البيع . محفوظ . - ٢ - قسمة . حاصلة بعد تقاذ قانون التسجيل . عدم تسجيلها . إنعدام أثرها بالنسبة للدائن .	١١	٤٨٣	٢٢٩
استحقاق عقارى . وضع يد المستحق . حمل إثبات الملكية على الدائن . وضع يد المدين . حمل اثباتها على المستحق	١٢	٤٨٤	٢٣٠
١ - استئناف فرعى . من مستأنف عليه . لم يحضر بالدرجة الابتدائية . طلب جديد . عدم قبوله - ٢ - توزيع طلبات . لم تعرض أثناء التوزيع . أو بطريق المعارضة في القائمة المؤقتة . عدم قبوله . ملكية . حق حبس العين . لحين سداد قيمة البناء على أرض	١٧	٤٨٤	٢٣١
	٣١	٤٨٤	٢٣٢

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
الغير - حق انتفاع الباني - قاصر على مقابل قيمة البناء دون الأرض - التزام واضع اليد بها لصاحب الأرض	٢ يناير سنة ١٣٣٦	٤٨٥	٢٣٤
١ - حق ارتفاق بالصرف - تعهد مشترك باحترامها - مصاريف الصيانة - عدم التزامها - وجوب استصدار حكم بها - ٢ - حق ارتفاق الصرف - مصاريف الصيانة - قيام الدائن الممتاز بها - التزام الملاك بها بنسبة المنفعة الحاصلة	» » ٢	٤٨٥	٢٣٥
استئناف - تضامن المدينين - استئناف أحدهم - ينفع الآخرين الافى حالة عدم وحدة سبب الالتزام	» » ٢	٤٨٥	٢٣٦
استئناف - حق التصدي - الأحوال المنصوص عنها قانوناً - عدم جواز التوسع فيها - حالة رفض الدعوى بحالتها - لا يشملها الغاء الحكم لعيب في الشكل - لا يسرى	» » ٨	٤٨٦	٢٣٧
إيجار أشخاص - رفت في وقت غير لائق - تقدير التعويض - على أساس مدة العمل - تغيير مالك المحل التجاري - غير مؤثر - ١ - حراسة قضائية - النص على حق الدائن المرتهن فيها بمقتضى عقد الرهن في حالة تأخير المدين عن السداد - غير مخالف للنظام العام - صحته - ٢ - حراسة قضائية - على أعيان منزوع ملكيتها تباطؤ المداين - غير مؤثر عليها	» » ٨	٤٨٦	٢٣٨
حجز تحت اليد - حاصل ضد مقاول أعمال بناء - قيام المالك بالدفع للعمال والمقاولين من الباطن - لعدم إيقاف العمل - عدم الغش والتدليس فيه - صحته	» » ٨	٤٨٦	٢٣٩
١ - حجز عقارى - اعلان الحائز - بصفته الشخصية - لا بصفته ناظراً - للوقف - غير مؤثر على صحته - ٢ - اجراءات نزاع ملكية - عدم اعلان الحائز للعقار - عدم التمسك بهذا البطلان بمعرفة في أول جلسة للنوع - زواله	» » ٩	٤٨٧	٢٤٠
استئناف فرعى - عن طلبات مرفوع عن بعضها - استئناف أصلى - بخلاف باقى الطلبات - وعن حكم واحد صادر فيها - جوازه	١٤ يناير ١٣٣٦	٤٨٧	٢٤١

المحكمة

بمجلد قضائى شرعى

نصفها نقابة المحاماة بالهبة

العدد السابق عشرة

يناير سنة ١٩٣٦

العدد الخامس

أما بعد . فإن حقاً على الوالى أن لا يُغيره على رعيته فضل ناله . ولا طول خص به . وأن
يزيده ما قسم الله له من نعمه دنواً من عباده وعظماً على إخوانه .

إن الوالى إذا اختلف هواه متعه ذلك كثيراً من العدل . فليكن أمر الناس عندك فى الحق سواء .
فانه ليس فى الجور عوض من العدل . فاجتنب ما تكرر أمثاله . وابتذل نفسك فيما اقترض الله عليك .
راجياً ثوابه ومتخوفاً عقابه (لأمير المؤمنين على ابن أبى طالب)

C'est la force et le droit qui règlent toutes choses dans le
monde; la force, en attendant le droit.

Il y a bien un droit du plus sage, mais non pas un droit du plus fort.

La justice sans force, et la force sans justice : malheurs affreux.

(JOUBERT)

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بأدارتها ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»

بدارها الجديدة بشارع عماد الدين رقم ١٨٣ حرف ب (عمارة الخديوى سابقاً)

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام الآتية :

عدد	
١٠	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦
٧	» » » » » المدنية » » » » »
٨	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية
٥	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
٤	» » » القضاء المستعجل
١٢	حكماً صادراً من محكمة الاستئناف المختلطة

وقد لخص أحكام محكمتي النقض كالمعتاد حضرة محمود افندي عمر سكرتير محكمة النقض .
وأشرف على التأخير والمراجعة حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمي المستشار بها .



ثم نشرنا تقرير مجلس نقابة المحامين والسكرتارية عن أعماله في سنة ١٩٣٦ . وتقرير
أمانة الصندوق عن السنة نفسها
ولم يتسع المقام لنشر البقية من بحث الأستاذ مصطفى مرعي عن أصل الوقف وموعدنا
به العدد القادم .

لجنة تحرير المجلة
محمد يوسف — رافق اسكندر

قضاء المحكمة بالنقض والإبرام الجنائية

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة زكي برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وعبد الفتاح السيد بك
ومحمود سامى بك المستشارين)

٢٤٢

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦

شهادة الزور :

١ - مهم - أقواله في مجلس القضاء . مخالفتها الحقيقة . لا تعتبر

شهادة زور . الشاهد . تقريره غير الحقيقة بعد

حلف اليمين . شهادة زور .

٢ - القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

٣ - المقاب على هذه الجريمة . مناطه . (المادة ٢٥٤ ع)

المبادئ القانونية

١ - الأقوال التي تصدر من مهم في مجلس

القضاء لا تعد شهادة زور ولو كان فيها

ما يخالف الحقيقة لأنه لا يحلف اليمين ولأن

أقواله صادرة في دعوى تتعلق به . ولكن

تلك القاعدة لا تسرى على الشاهد الذي يقرر

غير الحقيقة بعد حلف اليمين القانونية

ليدبرأ عن نفسه مسؤولية جنائية في قضية لم

يكن متهماً فيها (١) لأن القانون لم يميز في مادة
شهادة الزور بين شاهد وآخر ولأن قدسية
اليمين تمنع هذا التمييز . كما أنه لا يجوز بأية
حال أن تكون المصاحبة الشخصية في دره

(١) واقعة الدعوى هي أنه عقب إصابة الجنى عليه في
قضية الجناية التي كانت مبرومة على المحكمة ثم بعض الموجودين
بالبحث عن الجاني في الجهة التي أطلق منها العيار فضبطوا شخصاً
(هو المحكوم عليه في شهادة الزور) وهو يحمل بندقية مطلقة
حديثاً تحت ملابسه . ثم سار التحقيق متجهاً نحو اتهام شخص
آخر ورفضت عليه دعوى الجناية وقدم الشخص الذي ضبط
ومعه البندقية . شاهد اثبات . فلما أدلى بشهادته أمام المحكمة
وعلم وجود البندقية معه بعلة لم قبلها المحكمة رأت المحكمة
أن هذه الشهادة مزورة بقصد إيقاع التهمة زوراً على المتهم الذي
قدم للمحاكمة ورفضت عليه بقوة شهادة الزور فطن في هذا
الحكم بمقولة أنه عند ما أدلى بشهادته كان يدبراً عن نفسه شبهة
ضبطه بعد إطلاق العيار مباشرة حاملاً بندقية مطلقة حديثاً فلا
يمكن أن تستبرأ أقواله التي أيداعها دفاعاً عن نفسه شهادة يؤاخذ
على الكذب فيها . فرفضت المحكمة للنقض هذا الطعن بناءً
على هذه القاعدة التي قررتها .

(١) استنبط قواعد هذه الأحكام حضرة محمود القسدى عمر سكرتير محكمة النقض وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة

حائذ بك فهمى المستشار بمحكمة النقض والإبرام

الشبهة سبباً للحنث في اليمين .
٢ - القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور هو تعمد قلب الحقائق أو إخفاؤها عن قصد وسوء نية . ويعتبر هذا القصد متوفراً متى كذب الشاهد بقصد تضليل القضاء .

٣ - لا يشترط قانوناً للعقاب على شهادة الزور أن يكون لدى الشاهد نية الإيقاع بالمتهم الذي شهد ضده بل يكفي في ذلك أن يكون من شأن الشهادة الزور أن تسبب ضرراً بعقاب بريء أو تبرئة مجرم .
المحكم

« من حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أنه جاء بالحكم المطعون فيه أنه يتبع مجرى التحقيق من بدء حصوله يرى أنه عقب إصابة المجنى عليها بالعار من زراعة الذرة هم بعض الموجودين بالبحث عن الجاني في الجهة التي أطلق منها العيار إلى أن ضبطوا عبد الرحمن عباس عابدين (الطاعن الأول) بعد وقت وجيز من وقوع الحادثة خارجاً من زراعة ذرة على بعد نحو كيلو متر من محل الحادثة وهو يحمل بندقيته تحت ملابسه مطلوقة حديثاً فكان الشبهة في ارتكاب الجناية وجهت ضد الطاعن الأول فاذا قرر هذا الشخص أقوالاً في التحقيق أو أمام المحكمة فإن هذه الأقوال تعتبر بمثابة الدفاع عن نفسه في التهمة ويكون الغرض منها دبر الشبهة عن نفسه ولا يمكن أن تعتبر الأقوال التي يديها متهم دفاعاً عن نفسه في التهمة الموجهة إليه شهادة يؤخذ على الكذب فيها بما مست هذه الشهادة الغير ولا يقل من قيمة ذلك القول أن النيابة العامة لم ترفع الدعوى العمومية على الطاعن الأول لأنه كان لمحكمة الجنايات الحق في إقامة الدعوى

العمومية عليه ولذلك تكون الأقوال التي أداها الطاعن أمام المحكمة بمثابة دفاع أداها درءاً للشبهة الموجهة إليه لاشهادة زور وتكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة التي أسندتها للطاعن .

« ومن حيث أنه من المسلم به أن الأقوال التي تصدر من متهم في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور ولو كان فيها ما يخالف الحقيقة لأنه لا يحلف اليمين ولأن أقواله صادرة في دعوى تتعلق به ولكن تلك القاعدة لا تسري على الشاهد الذي يقرر غير الحقيقة بعد حلف اليمين القانونية ليدراً عن نفسه مسئولية جنائية في قضية لم يكن متهما فيها ذلك لأن القانون لم يميز في مادة الشهادة الزور بين شاهد وآخر ولأن قدسية اليمين تمنع هذا التمييز كما أنه لا يجوز بأية حال أن تكون المصلحة الشخصية في درء الشبهة سبباً للحنث في اليمين .

« ومن حيث أن الواقعة الثابتة في الحكم هي أنه عقب إصابة المجنى عليها في قضية الجنائية التي كانت معروضة على محكمة الموضوع هم بعض الموجودين بالبحث عن الجاني في الجهة التي أطلق منها العيار إلى أن ضبطوا عبد الرحمن عباس عابدين (الطاعن الأول) بعد وقت وجيز من وقوع الحادثة خارجاً من زراعة ذرة على بعد نحو كيلو متر من محل الحادثة وهو يحمل بندقيته تحت ملابسه مطلوقة حديثاً إلا أن والد ذلك الشخص وهو عباس عابدين سيطر على التحقيق من بدء أمره وكان أول ما أداها أن الذي شرع في قتل المجنى عليها هو علي عبد القادر السيد أبو مونة المتهم في الجنائية وأن بشهود كثيرين لتأييد دعواه وسار التحقيق في هذا الاتجاه ورفعت الدعوى العمومية على عبد القادر المذكور على أساس أنه شرع في قتل فريزه على يدك بأن أطلق عليها عياراً قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات الميئنة

بل كان القصد نجاة الطاعن الأول من الشبهة التي توجهت ضده بسبب ضبط البندقية معه عقب الحادثة وبذلك يكون ركن القصد الجنائي معدوماً وتكون محكمة الجنايات قد أخطأت في تطبيق القانون ولا يكفي أن تقول المحكمة أنه ثبت لها أن أقوال الطاعنين قصد بها الإضرار بالمتهم في الجناية إذ لمحكمة التقض الحق في أن تبحث فيما إذا كانت الوقائع الثابتة من شأنها أن تنتج النتائج القانونية التي أعطيت لها أم لا وبمراجعة الحكم المطعون فيه يستطيع أن يلبس بغير عناء أن نية الطاعنين ما اتجهت بداهة إلا لابعاد الشبهة عن الطاعن الأول ولم يثبت من هذا الحكم بطريق قاطع أن الطاعنين قصدا الإضرار بالمتهم في قضية الجناية

«ومن حيث أن القصد الجنائي في جريمة الشهادة الزور هو تعمد قلب الحقائق أو إخفاؤها عن قصد وسوء نية ويعتبر هذا القصد متوفراً متى كذب الشاهد بقصد تضليل القضاء

وهذا الركن ظاهر بوضوح من الحكم المطعون فيه الثابت به أن الطاعنين قصدا عمداً تضليل القضاء من بدء التحقيق إلى آخر أدوار القضية أمام المحكمة باتهام شخص برىء في الجناية التي كانت معروضة عليها أما ما يدعيه الطاعنان من أن الحكم لم يدال على نيتيهما في الإيقاع بالمتهم في الجناية فهو فضلاً عن أنه غير صحيح لأن الحكم دل على توفر هذه النية لئيهما بحملة أدلة تؤدي إلى ما استخلصه منها الحكم فضلاً عن ذلك فإنه لا يشترط قانوناً للعقاب على شهادة الزور أن يكون لدى الشاهد نية الإيقاع بالمتهم الذي شهد ضده بل يكفي في ذلك أن يكون من شأن الشهادة الزور أن تسبب ضرراً وهو عقاب برىء أو تبرئة مجرم، وهذا الركن أي ركن الضرر ظاهر في

في الكشف الطبي وذلك مع سبق الإصرار وكان الطاعنون جميعاً شهدوا بآثبات فيها شهد الطاعن الأول الأول أمام المحكمة كما شهد في التحقيقات بأن المتهم في الجناية أشار له وهو في زراعة النرة فتوجه إليه فطلب منه المتهم اخذ البندقية لتوصيلها لحبيه فأخبره بوجود ثلاثة انفار يراقبون الطريق فهدأ المتهم من روعه قائلاً أن البندقية مرخصة وفي النهاية اخذها منه وخبأها تحت ملابسه وبعد برهة فاجأ الثلاثة الأشخاص السالف ذكرهم وضبطوه واخذوه لمحل الحادثة فرأت محكمة الموضوع أن شهادة هذا الطاعن وباقي الطاعنين مكذوبة قصد بها إيقاع التهمة زوراً على المتهم في الجناية وإخلاء عبد الرحمن عباس (الطاعن) من مسئولية ضبط البندقية المضبوطة معه وبينت الأسباب التي كونت منها عقيدتها وبرأت المتهم في الجناية وقضت على الطاعن الأول ومن معه بالعقوبة على أساس أنهم شهدوا زوراً أمامها «ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الطاعن الأول قدم للمحكمة بصفة شاهد لا متهم وأنه شهد زوراً بعد أن حلف اليمين القانونية في القضية التي كانت مرفوعة على متهم آخر فلا غبار على الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذا الطاعن شاهد زور وقضى عليه بالعقوبة ولا عبرة بعد ذلك بقوله أنه عندما أدلى بشهادته كان يدرأ الشبهة عن نفسه وهي شبهة ضبطه بعد إطلاق العيار مباشرة حاملاً بندقية مطلوقة حديثاً لأن درء الشبهة عن نفسه لا يمكن عده سبباً مقبولاً للحنث في اليمين كما تقدم القول .

«ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن جريمة شهادة الزور يجب أن يتوفر فيها ركن القصد الجنائي وظاهر من الحكم المطعون فيه أن أقوال الطاعن الأول وأقوال ابنه الطاعن الرابع لم يكن ملحوظاً فيه نية الإضرار بالمتهم في قضية الجناية

من حق محكمة الموضوع الفصل فيها دون أن تكون ملزمة بالإشارة إليه في حكمها .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن انه ثابت من محضر الجلسة ان الدفاع عن المتهم طلب سماع شهادة شاهدين تحقيقا لدفاعه فوعدت المحكمة بأنه لو اتضح ان لشهادتهما قيمة ستقرر بأحضرهما وبعد نظر الدعوى لم تقرر المحكمة بأحضر الشاهدين المذكورين مع أن شهادتهما قاطعة في الدعوى إذ أنها تدل على ملكية المتهم للجلباب الأبيض الذي يقول بأنه مملوك له وهو الركن الوحيد الذي بنيت عليه التهمة وكان الواجب على المحكمة ان تمشي مع المتهم لتحقيق دفاعه من اولة لآخره حتى تظهر الحقيقة واضحة جلية ثم تحكم بعد ذلك بما تراه واخلاها بتحقيق هذا الدفاع يعتبر حرمانا للمتهم من اثبات دفاعه وتحقيقه

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه تولى الرد على هذا الوجه حيث ذكر . » وحيث ان المحكمة لم تر محلا لإجابة طلب الدفاع بتأجيل القضية لسماع شهادة شاهدي النفي اللذين لم يحضرا لأن الدفاع لم يقدم ما يدل على انه اعلنهما من جهة ومن جهة أخرى فإن المحكمة لا تترك على اثبات ملكية الجلاية البيضاء لجمعه عجيظه بشهادة السيد جمعه الذي لم يسأل في التحقيق مطلقا بل ان هذه الملكية ثابتة من ظروف الدعوى ومن شهادة جمعه عجيظه نفسه واحمد السيد ناصف وامين المنورة واما الشاهد الآخر فقد سئل في التحقيق كما تقدم ولم يثبت ان يتف دعوى المتهم فلا محل لسماع شهادته التي لا يمكن ان يكون لها اي تأثير في اعتقاد المحكمة ، ، . وظاهر من هذا

القضية الحالية اذ اثبت الحكم انه لو صحت شهادة هذين الطاعنين وباقي الطاعنين لادت الى اداة المتهم في الجناية والحكم عليه فيها

(طعن عبد الرحمن عباس عابدين ضد النيابة رقم ١٥٩٤ سنة ١٩٣٦)

٢٤٣

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

شهود :

- ١ - عدم إعلان المتهم شهود النفي قبل الجلسة طبقا للقانون . عدم حضورهم . طلب التأجيل لسماعهم . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع . (المواد من ١٧ - ٢١ تشكيل) .
- ٢ - طلب استبعاد شهود الاثبات قبل سماع شهود النفي . عدم الاصرار على هذا الطلب . رفضه . لا عيب . (المادة ١٦٦ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المتهم لم يعلن شاهدي النفي قبل الجلسة طبقا للقانون ولم يحضر الشاهدان فطلب الدفاع عنه تأجيل القضية لسماعهما فلا تكون المحكمة ملزمة بالتأجيل بل يكون لها الحق في إجابة هذا الطلب أو رفضه حسبما يبدو لها . ولا يجوز الطعن في حكمها بدعوى الاخلال بحق الدفاع خصوصا إذا كانت قد بينت في حكمها أسباب رفض طلب التأجيل .

٢ - إذا طلب الدفاع عن المتهم استبعاد بعض شهود الاثبات قبل سماع شاهدي النفي وفرض الرأي للمحكمة ثم عارضت النيابة في هذا الطلب فلم تجبه المحكمة فهذا من حقها ولا تثريب عليها فيه لأن هذا الطلب هو إجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة التي

الذي اثبتته الحكم ان الطاعن لم يعلن شاهدي النفي قبل الجلسة طبقا للقانون ومادام الامر كذلك فلا تكون المحكمة ملزمة بالتأجيل اذا لم يحضر الشهود بل يكون لها الحق في اجابة الطلب اورفضه حسب تقديرها هي وقدين الحكم اسباب عدم اجابة هذا الطلب وتلك الاسباب تؤدي الى ما كان منها من رفض طلب التأجيل .

« ومن حيث ان حصل الوجهين الثاني والثالث انه جاء على لسان المتهم والدفاع عنه ان القضية ملفقة عنده وان الداعي للتطبيق هو ان عبد اللطيف عماشه والد زوجة المتهم يريد التخلص منه بأية وسيلة خصوصا بعد ما اشيع بان المتهم دخل بابنته وانه يسوف في اعداد شوارها نظرا لما عليه من سلوك المتهم واخلاقه على ما يزعم وقد طلب الدفاع عنه في الجلسة اخراج والد البنت واخوتها واقاربها الذين شهدوا على المتهم لسماع اقوالها خشية التأثير بوجودهم ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب مع انه يهم العدالة والمتهم سماع اقوالها اذ كانت تدل بالحقيقة وهو الدخول بها الامر الذي حق من أجله والدها وطلب الدفاع تحقيق هذه المسألة لأنها يبت القصيد والاساس الذي من أجله اتهم ولم تشر المحكمة في حيثياتها الى الاسباب المعقولة التي من اجلها رفضت تحقيق هذه المسألة وبالتالي مسألة التلقيق .

« ومن حيث انه ثابت من محضر الجلسة ان الدفاع التمس قبل سماع شاهدي النفي استبعاد بعض شهود الاثبات إذ في وجودهم تأثير على الشاهدين وفوض الرأي للمحكمة وقالت النيابة انها تعارض في هذا ولا ضرورة له مطلقا فترات المحكمة عدم اجابة هذا الطلب ويظهر من ذلك ان الدفاع نفسه لم يصر على هذا الطلب وان المحكمة فصلت فيه بالرفض وهذا الفصل من حقها هي لانه اجراء

من اجراءات التحقيق بالجلسة ولا ضرورة بعد ذلك إلى الاشارة اليه في الحكم كما يدعي الطاعن . « ومن حيث ان حصل الوجه الرابع والاخير ان المتهم (الطاعن) حرم من استيفاء دفاعه وسماع شهوده وتحقيق مسألة تزوير السندات على عبد اللطيف عماشه واشتراك المجنى عليه في التزوير وهي مسألة كان الأجدر بالمحكمة تحقيقها بوضوح وجلاء إذ استيفاءها ينير الدعوى ويثبت براءة المتهم ويجعل لعبد اللطيف عماشه وابنه كل الصالح في التخلص من المتهم بأية وسيلة ويقول الطاعن بعد ذلك انه لا يوجد في القضية أي دليل معنوي محسوس يثبت الجريمة على الطاعن وكان الأولى ان تكون جميع القرائن والاستنتاجات مبنية على أساس صحيح لا يدخله الشك ولا يحتمل التأويل ومثال ذلك ان المحكمة ارتكبت على مسألة الجلباب مع أنها لم تكن قد اجرت مقاسمها على المتهم ولم تسمع شهوده بشأنها وبنت حكمها على أسباب لم تحققها .

« ومن حيث ان الشق الأول من هذا الوجه مبهم كل الابهام فلم يبين حقيقة الدفاع الذي حرم منه ولا اسماء الشهود الذين لم يسمعو ولم يطلب الدفاع عنه أمام محكمة الموضوع تحقيق مسألة اشتراك المجنى عليه في التزوير التي يشير إليها في هذا الوجه فلا يلتفت اليه وأما الشق الثاني فهو دفاع في صميم الموضوع مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض

(طن محمد المحجوب ضد النيابة رقم ١٧٧٣ سنة ٦ ق)

٢٤٤

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

فاعل أصلي للجريمة . مناط اعتباره كذلك . مثل .

(المادة ٣٩ ع)

المبدأ القانوني

يعتبر فاعلا أصليا كل من من أي عملا

«وحيث انه مما يجب ملاحظته اولا ان نية القتل العمد من المسائل الموضوعية البحتة التي لقاضي الموضوع سلطة الفصل في شأنها اثباتاً او نفياً دون ان يكون لقضائه هذا معقب من محكمة النقض مادامت الأسباب التي يستند اليها قاضي الموضوع في ذلك لا تتنافى عقلاً والنتيجة التي ينتهي اليها .

«وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين ان المحكمة أوردت خاصاً بهذه النقطة العبارة الآتية . وهي

« وبما ان نية القتل توفرت قبل المتهمين »
 « من ثقل الآلة التي استعملها المتهم الأول في »
 « ضرب المجنى عليها وغلظتها ومن ضرب المجنى »
 « عليها في مقتل وهو الرأس بتلك العصا الغليظة »
 « ضرباً شديداً متعدداً هشم عظام الجمجمة وهتك »
 « المخ وان في تسديد تلك الضربات المتعددة »
 « بهذه القسوة الى رأس المجنى عليها لدليلاً واضحاً »
 « على ان الضارب قد قصد القتل » ويرى جلياً
 بما تقدم ان الأسباب التي استندت اليها المحكمة تؤدي عقلاً الى النتيجة التي وصلت اليها من ان نية القتل العمد متوفرة لدى الطاعن .

« وحيث ان ما يتمسك به الطاعن من انه كان واجبا على المحكمة ان تنص في أسباب حكمها على الاعتبارات التي حدث بها الى استبعاد الفرض الثاني وهو مجرد الضرب المفضي الى الموت وان لا تقصر استنتاجها على الفرض الأول وهو فرض توافر نية القتل العمد - ان ما يتمسك به الطاعن في هذا الصدد غير جدير بالاعتبار اذ ليس من شك في ان في تدليل المحكمة على توافر نية القتل لدى الطاعن استبعاداً حتماً لفرض ان هناك مجرد ضرب افضي الى الموت فلم تكن المحكمة اذا ملزمة بالتدليل صراحة على عدم توافر هذا الفرض الأخير .

مادياً داخل في تكوين الجريمة وتنفيذها فاذا دلت المحكمة في حكمها على توافر ظرف سبق الاصرار على قتل المجنى عليها لدى المتهمين (من أحدث منهم الضربة التي تسببت عنها الوفاة ومن اشترك معه في الضرب) ثم أثبتت أن قصد أحدهما من ضرب المجنى عليها بالعصا على ساعدها الأيمن إنما هو إفقاد مقاومتها للتهمة الآخر الذي ضربها الضربة القاضية ثم عدت المتهمين كليهما فاعلين أصليين وإن كانت الضربات التي أوقعها أحدهما بالمجنى عليها ليست في ذاتها قاتلة فلا تثريب عليها في ذلك .

المحكم

«حيث ان الطعن يتلخص فيما يتعلق بالطاعن الأول - قرني محمد عيد - في أن محكمة الجنايات نسبت اليه انه هو الذي أحدث الضرب الذي تسببت عنه الوفاة - وهو الضرب الذي حصل بمطحنة البن ويقول الطاعن إن نوع الآلة التي استعملت في ارتكاب الجريمة أهم عنصر من العناصر التي توصل الى تعرف حقيقة قصد الجاني هل اراد القتل او اراد مجرد الايذاء وانما حصلت الوفاة على غير ارادة منه - ويضيف الطاعن الى ما تقدم ان مطحنة البن التي ورد وصفها في الحكم المطعون فيه ليست بطبيعتها من الآلات التي يخطر على البال استعمالها في القتل المتعمد وانه ما دام ما نسب الى الطاعن المذكور يحتمل احد الفرضين إما القتل العمد واما مجرد الايذاء المفضي الى الموت وما دام الأخذ بأحدهما دون الآخر بالنسبة لهذا الطاعن مسألة موت او حياة فقد كان يتعين على محكمة الجنايات ان تستبعد صراحة وبإحدى ذى بدء فرض الضرب المفضي الى الموت .

ضرب المجنى عليها على ساعدها الايمن ضربا
اعجزها عن مقاومتها اعتداء الفاعل الآخر .
(طن قرني محمد عيد ضد لثاية رقم ٢٠٨٨ سنة ٦ ق)

٢٤٥

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

هتك عرض - عتق - حصول الملامسة بفعله بين عضو تناسله
ودبر المجنى عليها - هتك عرض .

(المادة ٢٣١ / ١ ع)

المبدأ القانوني

الملامسة التي تحصل بفعل المتهم بين
عضو تناسله ودبر المجنى عليها تعتبر هتك عرض
بصرف النظر عما إذا كان المتهم عينا أو غير
عين فان في هذه الملامسة من الفحش والحدش
بالحياء العرضي ما يكفي لتوفر الركن المادي
في هذه الجريمة .

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن هو انه ثابت
بمحضر جلسة المحاكمة ان الطاعن دفع بأنه عتق
وانه لهذا السبب انفصل من زوجته بالطلاق
وطلب من المحكمة تحقيق هذا الدفاع عن
طريق الطبيب الشرعي ولكن الحكم صدر
خاليا من الاشارة الى هذا الطلب مع انه اذا
ثبت انتفت التهمة من أساسها وهذا التصور
مبطل للحكم .

« وحيث انه فضلا عن أن الطاعن لم يطلب
من محكمة الموضوع التحقق من العنة التي ادعاها
فأن هذا الدفاع يفرض صحة غير متج ذلك لأن
جريمة هتك العرض في هذه الدعوى قد تحققت
بمجرد الملامسة التي أثبت الحكم المطعون فيه

« وحيث ان الطعن فيما يتعلق بالطاعن الثاني -
محمد محمد عيد - مبناه ان محكمة الجنايات رأت ان
هذا الاخير اشترك فعلا في ضرب المجنى عليها
بالعصا التي ضبطت معه على ساعدها الايمن وان
الاصابات التي وجدت بهذا الساعد لم تكن هي
السبب في إحداث الوفاة - ويقول هذا الطاعن
انه لم يرتكب القتل العمد بصفته فاعلا أصليا له
كما قررت المحكمة ذلك لأن ما أحدثه بالمجنى عليها
من الاصابات على قول محكمة الجنايات لم يترتب
عليه القتل وانه ما دام الفعل الصادر منه ومن
زميله الطاعن الأول محددًا معيّنًا فان كل واحد
منهما مسؤول عما صدر منه فقط دون ما صدر
من الآخر وان مسؤوليته عن القتل العمد لا تنأى
إلا من وجهة اشتراكه مع الطاعن الأول في
جريمة القتل التي ارتكبها هذا الاخير وحده
ومعاملته بقصده في الجريمة وكيفية علمه بها على
اعتبار انها جريمة قتل عمد لا ضرب . وهذا ما لم
تقل به محكمة الموضوع ولم توجه الى الطاعن
المذكور .

« وحيث انه يكفي الاطلاع على الحكم المطعون
فيه للتحقق من ان المحكمة بعد ان دلت تدليلا
واقيا على توفر سبق الاصرار لدى كلا الطاعنين
أثبتت ان ما قصد اليه الطاعن الثاني من ضرب
المجنى عليها بالعصا على ساعدها الايمن انما هو
اقتاد مقاومتها الطاعن الأول فعدته لذلك فاعلا
أصليا معه وان كانت الضربات التي أحدثها بالمجنى
عليها غير قاتلة في حد ذاتها .

« وحيث ان محكمة النقض تقرر محكمة الموضوع
على اعتبار الطاعن الثاني فاعلا أصليا مع الطاعن
الأول لانه يؤخذ من الحكم ان الطاعن اتى عملا
ماديا داخلا في تكوين الجريمة وتفيذها وهو

النيابة أصدرت امرها بغير اتهام قائم أو تحقيق جار فرفضت المحكمة الدفوع بحجة أن كل ما يتطلبه القانون هو أن يكون هناك اتهام وهذا الرأي مخالف لأحكام المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات إذ يشترط أن تكون هناك جريمة ظهرت فعلا وأن توجد قرائن قوية ضد المتهم وأن يظهر من الظروف أن هناك حاجة ماسة وقائدة محتملة من وراء هذا التفتيش على أن اذن النيابة صدر أولا بدون توقيع فان صح أن في الأوراق اذنا موقعا عليه فهو باطل لأنه يكون في هذه الحالة لاحقا للتفتيش .

« وحيث أن المفهوم من أحكام المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات هو أنه يجب لقيام النيابة لتفتيش منازل المتهمين أو اذنها بذلك أن تكون هناك جريمة معينة (جناية أو جنحة) وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى الشخص المراد تفتيش منزله .

« وحيث أنه يبين من الرجوع الى الحكم المطعون فيه والى الوقائع الواردة بالحكم الابتدائي أنه كان هناك تحقيق ضبط في أثناء اجرائه بعض المواد المخدرة قاتم الطاعن فيه بأنه كان مصدر تلك المواد وأنه يتجر فيها بما دعا البوليس الى استصدار اذن النيابة بتفتيش منزله وجرى التفتيش فعلا على اثر صدور هذا الاذن وضبط بذلك المنزل بعض المخدرات ويرى من ذلك ان التفتيش وقع بصفة قانونية لا شائبة فيها إذ هو بمأثرا اكتشاف جريمة معينة هي احراز مواد مخدرة واتهام الطاعن فيها أما من جهة الادعاء بعدم التوقيع من وكيل النيابة على الاذن بالتفتيش فيكذبه ما أثبتته المحكمة في هذا الصدد من صدور الاذن من وكيل النيابة المختص .

« وحيث ان الوجه الثاني مبنى على ان المحكمة

الاستئنافية اعتمدت على وقائع الحكم الابتدائي مع انه صادر بالبراءة وهذا عيب جوهري في الحكم

حصولها بفعل الطاعن بين عضو تناسله ودبر المجنى عليها بصرف النظر عما اذا كان الطاعن غنيا أو غير غني اذ في هذه الملامسة من الفحش والחדش بالحياة العرضي ما يكفي لتوفر الركن المادي في جريمة هتك العرض .

(طعن محمد الهادي محمد ضد النيابة رقم ٢٠٩٨ - ٢٦٦)

٢٤٦

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

تفتيش . تفتيش النيابة منزلهم أو اذنها بتفتيشه . متى يجوز ؟

(المادة ٣٠ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن المفهوم من أحكام المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات هو أنه يجب لقيام النيابة بتفتيش منازل المتهمين أو اذنها بذلك أن تكون هناك جريمة معينة (جناية أو جنحة) وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى الشخص المراد تفتيش منزله . فاذا كان الثابت من الوقائع انه كان هناك تحقيق ضبط في أثناء اجرائه بعض المواد المخدرة قاتم الطاعن فيه بأنه كان مصدر تلك المواد وأنه يتجر فيها بما دعا البوليس الى استصدار اذن النيابة بتفتيش منزله وجرى التفتيش فعلا على اثر صدور هذا الاذن وضبط بذلك المنزل بعض المخدرات فان هذا التفتيش يكون قد وقع بصفة قانونية لا شائبة فيها لحصوله أثر اكتشاف جريمة معينة هي احراز مواد مخدرة واتهام الطاعن فيها .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الاول هو ان الطاعن دفع لدى محكمة الموضوع بطلان التفتيش لأن

ما دامت المحكمة الاستئنافية لم تتخذ اسباب الحكم الابتدائي أسباباً لحكمها .

« وحيث انه لا جناح على المحكمة الاستئنافية ان هي احالت في ذكر الوقائع كلها او بعضها الى ماورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية وجهة نظر محكمة اول درجة مادام التناظر متفياً بين ما عولت عليه من الحكم الابتدائي وما استخلصته منه واذن يكون الحكم المطعون فيه قد خلا من شائبة الخطأ في إحالته في تفصيلات بعض قائع الدعوى الى ما ذكره الحكم الابتدائي بما لم ير محلاً لتكراره ولم يكن ينبغي ما أتى به من اسباب مستقلة أى تعارض وهو ما لم يدعه الطاعن نفسه ولذا يكون هذا الوجه على غير اساس .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث هو ان المحكمة الابتدائية بنت حكم البراءة على عدول احد الشهود وهو عماد الاتهام عن اقواله في التحقيق وعلى تضارب الخبر في اقواله ولكن المحكمة الاستئنافية لم ترد على هذين الدليلين الجوهريين .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه - خلافاً لبرعه الطاعن - تضمن الرد على هذا العدول وهذا التضارب المشار اليهما في وجه الطعن وقال مارآه بشأنهما في معرض التدليل على ثبوت التهمة قبل الطاعن واذن يكون هذا الوجه غير صحيح .

« وحيث ان محصل الوجه الرابع هو ان المحكمة الابتدائية سجلت مواضع الضعف والاضطراب في اقوال المخبر حتى اضطر رئيسه الضابط الى ان يسلم بانه كان يتخبط على غير هدي وقد تمسك الدفاع بهذه الظاهرة ولكن المحكمة الاستئنافية مع هذا رتبت الادانة على شهادة هذا المخبر دون الاشارة الى ما قرره الدفاع بشأنه .

« وحيث انه فضلاً عن ان هذا الوجه موضوعي

لتعلقه بتقدير محكمة الموضوع لأقوال احد الشهود دون أن تسأل عن ذلك حساباً فإن محكمة الموضوع ذكرت في حكمها المطعون فيه مبررات ماورد في اقوال بعض الشهود الذين اعتمدت على اقوالهم ومنهم ذلك المخبر من بعض الاختلافات غير المؤثرة في صدق شهادته .

(طعن ابراهيم شبان محمد ضد النيابة رقم ٢٠٩٩ سنة ٢٦ ق)

٢٤٧

٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦

قرعة عسكرية - التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر - جريمة مقاب عليها - (المراءى ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية)

المبدأ القانوني

إن المادة ١٣١ من قانون القرعة العسكرية نصت على عقاب كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارتكب إحدى الجرائم المذكورة في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من ذلك القانون ، ومن هذه الجرائم جريمة التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعى . ولم تستثن هذه المادة من حكمها إلا الأشخاص الذين عوملوا بمقتضى أحكام المادتين ١٢٩ ، ١٣٠ أى الأشخاص الذين أمر مجلس التحقيق المعين من قبل وزارة الحربية بتجنيدهم . وإذن فمن يتخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعى ولم يأمر مجلس التحقيق بتجنيدهم يجب عقابه طبقاً للمادة (٣١١) المذكورة سواء أكان من توافر فيهم شروط اللياقة للخدمة العسكرية أم لا توافر .

المحكمة

« من حيث ان يحصل الطعن المرفوع من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه تضي بالبراءة استنادا إلى أن التخلف عن الحضور للفرز الطبي لا يعاقب عليه إلا إذا كان الشخص المتخلف لا تقا للخدمة العسكرية طبقا للمادة ١٢٩ من قانون القرعة مع أن حكم المادة المذكورة لا علاقة له بالواقعة المعروضة لأنه قاصر على جواز تقديم من يتخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعي امام مجلس تحقيق فاذا ما ثبت أنه لائق للخدمة العسكرية جاز لوزارة الحرية أن تأمر بتجنيد في الحال وتلزمه بالخدمة في الجيش سنة واحدة زيادة على مدة الخدمة العسكرية ولم يرد بهذه المادة ذكر لاية عقوبة يمنية او مالية في حين أن المادة ١٣١ من قانون القرعة نصت على عقاب الاشخاص الذين لم يعاملوا بمقتضى احكام المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من القانون المذكور أى الاشخاص الذين لم يقدموا لمجلس التحقيق سواء كانوا لا تقين للخدمة العسكرية أم غير لا تقين وكذلك الاشخاص الذين قدموا لذلك المجلس ووجدوا غير لا تقين وتضيف الطاعة إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه اقترض قيام شرط اللياقة للخدمة العسكرية لتوقيع العقوبة المنصوص عليه في المادة ١٣١ من قانون القرعة مع أن توفر هذا الشرط أمر خاص بوزارة الحرية ولا علاقة له بالقضايا التي تطرح امام المحاكم.

« ومن حيث ان المادة ١٣١ من قانون القرعة نصت على عقاب كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارتكب احدى الجرائم المذكورة في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من ذلك القانون ومن هذه الجرائم جريمة التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعي المنسوبة لمتهم في القضية الحالية ولم تستثن المادة ١٣١ المذكورة من حكمها إلا

الاشخاص الذين عوملوا بمقتضى احكام المادتين ١٢٩ و ١٣٠ منه أى الاشخاص الذين أمر بتجنيدهم مجلس التحقيق المعين من قبل وزارة الحرية.

« ومن حيث ان المتهم تخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعي ولم يأمر مجلس التحقيق بتجنيد فوجب عقابه طبقا للمادة ١٣١ المتقدم ذكرها اما ما اشترطه الحكم المطعون فيه من ضرورة ثبوت لياقة الشخص للخدمة العسكرية لتوقيع العقاب عليه إذا ارتكب جريمة من الجرائم المينة في المادة ١٢٩ من قانون القرعة فلا اساس له من القانون المذكور ومن ثم يكون الحكم قد اخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه فيتعين نقضه والحكم على المتهم طبقا للمادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة.

(طعن النيابة ضد غايش روفائيل واصفر رقم ٢١١٠ سنة ٦ ق)

٢٤٨

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - دفاع - طلب التأجيل للاستشهاد بشهود نفى لم يذكروا لدى قاضي الاحالة . عدم اعلانهم طبقاً للقانون . رفض طلب التأجيل . لا اخلال بحق الدفاع .

(المادتان ١٨ و ١٩ تشكيل)

٢ - ضرب أنفى الى موت . وجود أمراض بالجى عليه ساعدت على الوفاة . مشولية الجاني .

(المادة ٢٠٠ / ٤١)

المبادئ القانونية

١ - المتهم ملزم بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل مجاكم الجنايات إذا ما أراد الاستشهاد أمام المحكمة بشهود لم يذكروا أمام قاضي الاحالة بأن يعلنهم بكيفية مخصوصة وفي ميعاد معين إلى غير ذلك من الاجراءات التي نصت عليها المادتان المذكورتان . فاذا هو قصر في ذلك ثم طلب إلى المحكمة أن توجل

قضيته لا اعلان هؤلاء الشهود فرفضت المحكمة طلبه فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع ولا تريب على المحكمة فيما فعلت .

٢ - ما دام الثابت من الحكم أن السبب الرئيسي في وفاة المجنى عليه هو الاصابة التي أحدثها به الجاني فالجاني مسئول عن جريمة الضرب المفوض إلى الموت ولو كان المجنى عليه به من الأمراض ما ساعد على وفاته .
المحكم

« وحيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن طلب من محكمة الجنايات تأجيل الدعوى لا اعلان شهود نفي فرفضت المحكمة هذا الطلب ويقول الطاعن أن في هذا إخلالا بحق الدفاع .

« وحيث أنه ظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن استشهد بشهود نفي لم يذكرهم أمام قاضي الاحالة ولم يعلنهم للحضور في تلك الجلسة وطلب التأجيل لا اعلانهم فرفضت المحكمة هذا الطلب
« وحيث أن ما كان من المحكمة في هذا الشأن لا مخالفة فيه للقانون إذ الطاعن كان ملزماً بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إذا ما أراد الاستشهاد أمام المحكمة بشهود لم يذكرهم أمام قاضي الاحالة أن يعلنهم ويتخذ ما يلزم من اجراءات نصت عليها المادتان المذكورتان وهو لم يفعل شيئاً من ذلك وعليه يكون ما جاء في هذا الوجه في غير محله

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن المحكمة أخذت بأقوال النيابة وبالمعينة التي أجرتها مع أنها حصلت بعد الحادث بخمسة وثلاثين يوماً ولم يكن المجنى عليه موجوداً لوفاته ولم يكن أحد من الشهود بمكان الحادث حتى كان يعينه

« وحيث أن ما يعينه الطاعن على الحكم في هذا الوجه خاص بتقدير المحكمة للمعينة التي أجرتها النيابة وهو تقدير موضوعي داخل في سلطة محكمة الموضوع فلا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

« وحيث أن محصل الوجه الثالث أن الدفاع عن الطاعن ذكر أن الاصابة الموجودة بعرض المجنى عليه الأيمن هي نتيجة وقوعه على حديدة المساحة ولم تكن من عصا ولم يجزم التقرير الطبي بأن الاصابة من عصا فكان واجباً على المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته لكنها لم تفعل مع طلب الدفاع ذلك .

« وحيث أن هذا الوجه غير صحيح لأن الدفاع عن الطاعن لم يطلب استدعاء الطبيب الشرعي كما يدعي الآن كما أن ادعاءه أن الكشف الطبي لم يجزم بأن الاصابة ناشئة من ضرب عصا غير صحيح أيضاً لأن الحكم أثبت أن الطبيب الشرعي الذي كشف على جثة المجنى عليه قرر أن اصابته يستبعد حصولها من سقوطه على الأرض فوق قطعة حديد وانها تحصل نتيجة المصادمة بجسم راض صلب كالضرب بالعصا .

« وحيث أن محصل الوجه الرابع أن الدفاع طلب سماع شهادة السيد الصناديل الذي كان متبهاً في هذه الدعوى وتقرر بأنه لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة له فلم تجب المحكمة هذا الطلب .

« وحيث أن هذا الوجه في غير محله ويمكن للرد عليه الرجوع إلى ما جاء في الرد على الوجه الأول لتهام أوجه الشبه بين الحالتين .

« وحيث أن محصل الوجه الخامس أن الدفاع تمسك بأن الطاعن غير مسئول عن وفاة المجنى عليه لأن الاصابة في ذراعه وقد تبعت الوفاة من سوء العلاج وكبر السن وضعف البنية من الأمراض

العديدة التي كان المجنى عليه مصاباً بها ركان واجبا على المحكمة ان تستدعي الطبيب الشرعي لمناقشة في هذه الامراض ومعرفة مدى تأثيرها على حياة المجنى عليه

« وحيث ان الحكم المطعون فيه تولى الرد على هذا الوجه حيث قال :

(ان التقرير الطبي دال على ان الوفاة نتجت عن التهاب وتقيح العضد الخ ما جاء به وان ضعف مقاومة المجنى عليه بسبب ما به من الامراض ساعد على حدوث ذلك وهذا يجعل المتهم مسئولاً على كل حال عن نتائج عمله) . ويبين من هذا الذي ذكره الحكم ان السبب الرئيسي في الوفاة هي اصابة العضد الذي تقيح وان الامراض الاخرى لم يكن تأثيرها الا ثانوياً فلا غبار على الحكم اذ اعتبر الطاعن مسئولاً عن الجريمة المنسوبة اليه وهي الضرب المفضي الى الموت .

« وحيث ان محصل الوجه السادس والاخير ان العصا المضبوطة لا يمكن القطع بانها كانت في حيازة الطاعن ويجوز ان تكون قد تلوثت بالدماء عقب الحادثة مباشرة نتيجة الامساك بالمجنى عليه والقبض عليها .

« وحيث ان هذا الوجه موضوعي لتعلقه بنقطة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع فلا يلتفت اليها (طعن كامل عبد المانا الاكوع ضد النيابة رقم ٢١١٣ سنة ٢٦)

٢٤٩

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - اتفاق أشخاص على ارتكاب جريمة . ارتكابهم إياها باختيارهم . تدخل البوليس بينهم واشتراك في الاعمال المسببة لارتكابها . مسئوليتهم جنائياً عن فعلتهم .

٢ - تبليغ البوليس النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ اليه . الاممال في ذلك . لا يترتب عليه بطلان . مسئولية الموظف المهمل ادارياً . (المادة ٩ تحقيق)

٣ - تقرير لقاضي الملخص . لا يعترض القانون شكلاً له .
للناصر الواجب احتواؤه عليها . المادة ١٨٥ تحقيق
مولد مخدرة :

٤ - احرازها أو جلبها . عقوبتهما واحدة . تقديم متهم للمحكمة بتهمة الجلب . تخيير المحكمة وصف التهمة بأنها احراز . لا اخلال بحق الدفاع .

٥ - ضبط الجوهر المخدر . ليس ركناً من أركان الجريمة .
ركنها المادى الاحراز . (المادة ٣٥ من قانون المخدرات)

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهمين هم الذين اقترفوا الجريمة بأنفسهم مختارين عالين بأن ما ارتكبوه هو جريمة معاقب عليها قانوناً ولم يكن تدخل البوليس معهم تحريضاً لهم على ارتكابها بل كان وسيلة لاكتشافها بعد أن اتفقوا هم وحدهم على اقترافها فمؤلاً . المتهمون مسئولون جنائياً عن هذه الجريمة بالرغم من اندساس البوليس بينهم واشتراكه في الأعمال المسببة لارتكابها .

٢ - إن عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ اليه كمقتضى المادة ٩ من قانون تحقيق الجنايات لا يترتب عليه أى بطلان بل كل ما فيه أنه يعرض الموظف المهمل للمسئولية الادارية متى ثبت إهماله .

٣ - إن قانون تحقيق الجنايات لم يشترط شكلاً معيناً للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف وكل ما يوجهه أن يكون هذا التقرير مشتملاً على عناصر الدعوى حتى تلم المحكمة بوقائع القضية وظروفها .

٤ - ان عقوبة إحراز الجواهر المخدرة هي

الدفع وتناقصت في بحثه فقالت انه يجب التفريق بين ما اذا كان قلم المخدرات هو المحرض على ارتكاب الجريمة أو انه كان يرمى فقط الى معرفة كيفية ارتكابها توطئة للضرب على أيدي العابثين - استنتجت من وقائع الدعوى ان العمل الذي قام به قلم المخدرات لم يكن عملاً انشائياً من جانبه بل كان يرمى الى معرفة افراد العصاة وما يتبعونه من الحيل توطئة لوقف تيار الاتجار بالمخدرات ثم اضافت المحكمة الى ذلك انه حتى مع التسليم بأن البوليس له يد في ارتكاب هذه الجرائم فإن هذا لا يمنع من مسئولية المتهمين ويقول الطاعنون ان هذا الذي أثبتته الحكم فضلاً عن انه متناقض فانه غير صحيح لأنه يصطدم مع ما أثبتته الحكم الابتدائي من وقائع خطيرة دالة على ان قلم المخدرات لم يضبط جرائم حقيقية فكرفها الطاعنون وقارفوها بمحض اختيارهم وانما قدم الى القضاء وقائع هو الذي انشأها .

« وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم ان شخصا يدعى سيد افندي اسماعيل الذي كان يشتغل بصفة ضابط بالباخرة المصرية سيزار مافرو قدم نفسه الى رئيس قلم المخدرات بيور سعيد وأدلى اليه بأن شخصا يدعى سالم المنيأوى قابله بالاستانة وطلب منه ان يكون واسطة تراسل بينه وبين عصابة مخدرات بيور سعيد ثم اتصل بقلم مخدرات اسكندرية عن طريق قلم مخدرات بور سعيد فأصبح له من هاتين الجهتين بموافقة قلم المخدرات العام بالقاهرة بأن يعمل كواسطة بين الطرفين وبأن يحضر ما يسلم اليه من المخدرات تحت مراقبة هذه الهيئات فاتصل بسالم المنيأوى كما اتصل بكرأيت رودايان (الطاعن الرابع) في رومانيا وكان يخبر قلم المخدرات بما يدور بين المرسلين في خارج القطر وباقي المتهمين الذين اتفقوا معه على استيراد المخدرات الى القطر المصري وقد جلب فعلاً في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عشر اقات من كرايت

بعينها العقوبة المقررة لجلبها . وحكم هاتين الجريمتين واردين بمادة واحدة هي المادة ٣٥ من قانون المخدرات . فاذا قدم شخص إلى المحكمة بتهمة أنه جلب مواد مخدرة ورأت المحكمة أن الواقعة المسندة إليه في جميع أدوار التحقيق وهي « تسلم الحشيش من بعض شركائه واخفاؤه في ملابسه ووضعه في سيارته » إنما هي إحراز لا جلب فأعطتها هذا الوصف القانوني فإنها بذلك لا تكون قد أخلت بحق الدفاع لأن جلب الحشيش وإحرازه هما من نوع واحد ولأن المحكمة لم تنسب إليه واقعة جديدة بل هي أعطت الواقعة المسندة إليه وصفها القانوني الصحيح .

٥ - ضبط الجوهر المخدر ليس ركناً من أركان جريمة إحرازه أو جلبه بل يكفي لإثبات الركن المادي وهو الإحراز في أي جريمة من هاتين الجريمتين أن يثبت بأي دليل ان هذا الإحراز وقع فعلاً ولو لم يضبط الجوهر المخدر .

المحكمة

عن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني والرابع والخامس والسادس والثامن والتاسع والعاشر

« حيث ان محصل الأوجه الأول والثاني والثالث من أوجه الطعن ان الطاعنين دفعوا بطلان الاجراءات التي اتبعها قلم المخدرات في هذه القضية وترتبت عليها التهمة الحالية كما دفعوا بأن الجرائم المنسوبة لهم ليست الاجرائم صورية دبرها قلم المخدرات فأحكم تديرها ثم بعثها وقائع حية لها مظاهر الجرائم الحقيقية فقضت المحكمة الجزئية ببراءتهم لهذا السبب ولكن المحكمة الاستئنافية رفضت هذا

بعد ان اتفق الطاعنون وخدم على ارتكابها وقد ارتكبوها بالفعل .

« وحيث ان محصل الأوجه الرابع والخامس والسادس والتاسع أن النية العامة استندت الى الطاعنين الأول والثاني الواقعة استيراد ايتين ونصف من الحشيش فتشككت محكمة أول درجة فيها وبرأتها منها ولكن المحكمة الاستئنافية ألغت حكم الدرجة الأولى دون أن تناقش أسبابه مكتفية بالقول أن شهادة السيد اسماعيل قد تأيدت بشهادة المستر بربروك مع أن أقوال هذا الأخير هادمة لأقوال الأول وقد رأت محكمة أول درجة في تلك الواقعة وجه بطلان آخر وهو سكوت قلم المخدرات وعدم تبليغه النيابة عن هذه الواقعة في حينها طبقا للمادة ٩ من قانون تحقيق الجنايات ولكن المحكمة الاستئنافية ردت على ذلك بما يفيد أن هناك فرقا بين جريمة وجريمة في حكم المادة التاسعة المذكورة مع أن قانون تحقيق الجنايات لم يأت بهذه التفرقة » وحيث ان الشق الأول من هذه الأوجه غير صحيح لأن الحكم المطعون فيه رد على أسباب الحكم الأول فما يختص بجريمة جلب الايتين ونصف كما يتبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أما القول بأن شهادة المستر بربروك التي استند اليها الحكم تهدم شهادة السيد اسماعيل التي أخذ بها الحكم أيضا في هذا الشأن فغير صحيح أيضا كما يظهر ذلك من الاطلاع على شهادتهما في محضر الجلسة أما الشق الثاني الخاص ببطلان اجراءات البوليس لعدم تبليغه النيابة فورا بواقعة استيراد الايتين ونصف فانه فضلا عن انه غير متج لأن محكمة ثاني درجة أخذت في هذا الشأن بالتحقيقات التي حصلت أمام محكمة أول درجة ولا يدعى الطاعنون أن هذه التحقيقات باطلة على ان عدم تبليغ البوليس للنيابة فورا عن الجرائم التي تبلغ

المذكور لحساب بعض المتهمين لم يسلمها لهم بإيعاز من قلم المخدرات وعاد بها ثانية الى رومانيا وهناك تقابل مع كرايتت وسلمه خطابا مرسلًا من الطاعن الأول كما انه سلمه النقود التي استلمها من على الجلداوى الطاعن الثاني فسلمه كرايتت المذكور عدد ١٧ كيسا من تراب الحشيش وست أقات من الحشيش ولما عاد بها الى مصر ومعه الطاعن الرابع المذكور وعائلته قبض عليهم وضبط الحشيش وشرع في التحقيق .

« وحيث ان الحكم المطون فيه أجاب على الدفع بطلان اجراءات قلم المخدرات وصورية الجرائم المنسوبة للطاعنين بانه يجب التفريق بين ما إذا كان قلم المخدرات هو المحرض على ارتكاب هذه الجرائم أو انه يرمى فقط الى معرفة كيفية ارتكابها توطئة للضرب على أيدي العابثين وان العمل الذي تم من جانب قلم المخدرات في الدعوى الحالية لا يمكن اعتباره تحريضا على ارتكاب الجرائم بل كان وسيلة لاكتشافها وضبطها فلم يكن عملا انشائيا من جانبه ثم أضاف الحكم الى ذلك أنه تبين من التحقيق والقضايا المضمومة التي انهم فيها أكثر من واحد من المتهمين أن العصابات التي تكون منها فرقهم في اسكندرية وبور سعيد كانت تعمل من قديم الزمان في جلب المخدرات وقبل أن يتعرف أفرادها بسيد افندى اسماعيل

« وحيث ان محكمة النقض تقرر محكمة الموضوع فيما رأت من تحميل المتهمين المسؤولية الجنائية لعملهم في الدعوى الحالية بالرغم من أن أحد مخبري البوليس اندس بينهم وعمل على تهويل التراسل بينهم وجلب الحشيش بالاتفاق معهم لأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين هم الذين باشروا العمل بأنفسهم مختارين عالين بأن ما يرتكبونه جريمة معاقب عليها قانونا ولم يكن تدخل البوليس تحريضا لهم على ارتكاب الجريمة بل كان وسيلة لاكتشافها

الحكم ان المحكمة برأت متهمة أخرى في نفس التهمة لأن ذلك يرجع الى تقدير محكمة الموضوع للأدلة المعروضة عليها بالنسبة لكل متهم فلها ان تأخذ بها قبل متهم معين ولا تأخذ بها قبل متهم آخر .

عن التقرير المقدم من الثالث والسابع « وحيث ان محصل الوجهين الأول والثاني من التقرير المقدم من الطاعنين الثالث والسابع ان الوقائع الثابتة في الحكم لا عقاب عليها بالنسبة لهما لأن الواقعة الأولى لا بد لهما فيها والواقعتين الآخرين فضلا عن أنهما لا تعدو ان تكونا أعمالاً تحضيرية فان الطاعنين لا شأن لهما بهما أيضاً ومع افتراض ان هذه الوقائع معاقب عليها فانها غير مبدئية بياناً كافياً بل جاءت مبهمة إيهاماً يستوجب نقض الحكم ويضيف الطاعنان الى ذلك ان المحكمة لم تبين علم الطاعن الثالث بان ما كان في سيارته مواد محظورة

« ومن حيث ان قول الطاعنين بأن ليس لهما يد في الجرائم المنسوبة لهما إنما هو نزاع موضوعي فصلت فيه محكمة الموضوع فصلاً نهائياً فلا يجوز عرضه أمام محكمة النقض . أما القول بان ما نسب إليهما في الواقعتين الآخرين لا يعدر ان يكون عملاً تحضيرياً فهو غير صحيح لأن الحكم أثبت ان الطاعنين اشتركا في جلب الحشيش فعلاً وقد ضبطا في المرة الأخيرة بمينا الاسكندرية ولا دعة كذلك لما يدعيه الطاعنان من ان الوقائع المنسوبة إليهما غير مبدئية في الحكم كما ان المحكمة لم تبين كيفية علم الطاعن الثالث بان ما في سيارته مواد محظورة اذ يكفي الرجوع الى الحكم لمعرفة ان المحكمة افاضت في بيان الوقائع المنسوبة الى كل منهما كما بينت الظروف التي يؤخذ منها علم الطاعن الثالث بان ما كان في سيارته هو مواد محظورة

اليه طبقاً للمادة التاسعة من قانون تحقيق الجنايات لا يترتب عليه بطلان ما وإنما هو يعرض الموظف المهمل الى المسؤولية الادارية فقط اذا ثبت أهماله « وحيث ان محصل الوجه السابع أن تقرير التلخيص في قضايا الجنح المستأنفة يجب أن يكون وافياً يحيط فيه القاضي المخلص باطراف الدعوى فيرسم صورة صحيحة لها تبدو فيها عناصرها بجملاء . ولكن تقرير القاضي الملخص في الدعوى الحالية لا يعدو أن يكون صورة من الحكم الابتدائي دون أية اشارة الى التحقيقات ولا المستندات ولا مقدماتها .

« وحيث ان قانون تحقيق الجنايات لم يشترط لوضع تقرير التلخيص شكلاً معيناً وكل ما يوجب ان يشمل التقرير عناصر الدعوى حتى تلم المحكمة بظروفها ووقائعها واذاصح أن تقرير التلخيص استظهر ما في حكم محكمة أول درجة فلا يعيبه هذا لأن الحكم أفاض في بيان جميع الوقائع المسندة للطاعنين وفي بيان مستنداتهم وأدلتهم .

« وحيث ان محصل الوجه الثامن ان المحكمة الاستئنافية وجهت الى الطاعن الثامن وآخرين تهمة احراز حشيش للتعاطي وقضت محكمة أول درجة ببراءتهم بأسباب مفصلة ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بادانتهم لأسباب قاصرة ومتناقضة دون ان ترد على الأسباب المفصلة بالحكم الابتدائي وقد برأت المحكمة زميله الطاعن التاسع لنفس الأسباب التي جعلتها أساساً لادانته

« وحيث انه لا صحة لما يدعيه الطاعن من ان المحكمة الاستئنافية إذ ألغت حكم محكمة أول درجة القاضي ببراءته لم ترد على أسباب هذا الحكم لأنه ثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه تناول الرد على حكم محكمة أول درجة وأخذ باعتراف الطاعن بالتهمة المنسوبة اليه ولا يعيب

٢٥٠

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

رد الاعتبار. يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة . الفقرة .
 متى يتبدى . الخمس عشرة سنة الواجب انقضاؤها
 رد اعتباره ؟ مدة المراقبة . وجوب اعتبارها سواء
 أخذت أم لم تنفذ . (المواد ٦٦ ع و ٢٤ من
 القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ والفقرة الثالثة من المادة
 الثانية من قانون إعادة الاعتبار)

المبدأ القانوني

١ - المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة
 إذا عفى عنه يجب حتماً بمقتضى المادة ٦٩ من
 قانون العقوبات وضعه تحت مراقبة البوليس
 لمدة خمس سنوات ومثله إذا أراد رد اعتباره
 فان مدة الخمس عشرة سنة الواجب انقضاؤها
 كمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من
 قانون إعادة الاعتبار تبدأ من اليوم الذى
 تنتهى فيه مدة المراقبة سواء أنفذت تلك
 المراقبة أم لم تنفذ .

ولا يجوز إغفال حساب مدة المراقبة
 استناداً إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤
 لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم
 لأن الغرض من هذه المادة هو أن المراقبة
 تسقط بانقضاء مدتها ولا تمد بسبب قضاء
 الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في
 الحبس أو بسبب تغيبه عن محل إقامته لسبب
 آخر دون أن يترتب على عدم مداها إسقاطها
 من حساب المدة الواجب انقضاؤها لإعادة
 الاعتبار .

المحكمة

« حيث أن الوجه الوحيد الذى ترتكب عليه النيابة
 في طلب نقض الحكم يتلخص في أن السيد محمود

« وحيث أن محصل الوجه الثالث أن محكمة
 ثاني درجة عدلت وصف التهمة بالنسبة للطاعن
 الثالث فاعتبرتها إحرازاً بعدان كانت موصوفة بأنها
 جلب مواد مخدرة ولم تأنث نظر الدفاع لهذا التعديل
 » وحيث أن المحكمة الاستئنافية لم تنسب إلى
 الطاعن واقعة جديدة وكل ما فعلت أنها أعطت
 للواقعة المنسوبة إليه في جميع أدوار التحقيق وهي
 (تسلم الحشيش من بعض الطاعنين وإخفائه في ملبسه
 ووضعه في سيارته) الوصف القانوني وهو إحراز
 الحشيش بعدان كانت موصوفة بأنه جلب للحشيش
 وليس في ذلك إخلال بحق دفاع الطاعن لأن جلب
 الحشيش وإحرازه من نوع واحد ولأن المحكمة لم
 تسوى مركزه إذ عقاب الإحراز هو نفس عقاب
 الجلب وحكمها وأرد بمادة واحدة وهي المادة ٣٥
 من قانون المخدرات كما أنها لم تضيف اليه وقائع جديدة
 لم يتناولها الدفاع .

« وحيث أن مضمون الوجه الرابع هو نفس
 مضمون الأوجه الأول والثاني والثالث من التقرير
 الأول وقد سبق الرد عليها .

« وحيث أن محصل الوجه الخامس أن من
 أركان تهمة الجلب وجود جسم الجريمة وهذا الجسم
 لا وجود له في الدعوى الحالية .

« وحيث أنه لا صحة لما يدعيه الطاعن في هذا
 الوجه من أن ضبط الحشيش ركن من أركان جريمة
 الإحراز أو الجلب إذ يكفي لإثبات الركن المادى
 وهو الإحراز أن يثبت بأى دليل أن هذا الإحراز
 وقع فعلاً ولو لم يضبط الحشيش .

« وحيث أن محصل الوجه السادس والآخر
 هو نفس محصل الوجه السابع من التقرير الأول
 وقد سبق الرد عليه .

(طعن السيد عبد الرحمن أبو عوف وآخرين ضد النيابة رقم
 ١٨٩٨ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

احد جاد الله المطعون ضده كان قد حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة في ١٧ يونه سنة ١٩١٠ وقبل ان يقضى كل العقوبة المحكوم بها عليه صدر في ١٣ شعبان سنة ١٣٣٨ (٢ مايو سنة ١٩٢٠) مرسوم بالعمو عن باقي مدتها . وأنه عملاً بالمادة ٦٩ من قانون العقوبات يجب وضع الموقوف عنه في هذه الحالة حتماً تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون اعادة الاعتبار تقضى بأن مدة الخمس عشرة سنة الواجب توافرها مع حسن السير والاستقامة للحكم باعادة الاعتبار تبدأ في الجنايات من بعد انتهاء مدة مراقبة البوليس التالية لا قضاء العقوبة ولذلك تكون المحكمة اخطأت في تطبيق القانون عند ما احتسبت مدة الخمس عشرة سنة من تاريخ العفو ضاربة صفحاً عن مدة المراقبة المذكورة التي لو ادخلت في الحساب لكانت مدة الخمس عشرة سنة لم تقض إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه .

» وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم ان محمود احمد جاد الله المقدم ضده الطعن صدر عليه حكم بالاشغال الشاقة المؤبدة من محكمة جنايات بني سويف في ٧ يونه سنة ١٩١٠ وفي ٢ مايو سنة ١٩٢٠ صدر مرسوم سلطاني بالعفو عنه وعن آخر من باقي مدة عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المحكوم بها عليها وفي ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ قدم الموقوف عنه طلباً للنائب العام يطلب فيه اعادة اعتباره لا قضاء خمس عشرة سنة من تاريخ العفو عنه ولحسن سيره واستقامته فرفع النائب العام هذا الطلب بعد تحقيقه الى محكمة الاستئناف في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ طالباً عدم قبوله لان المادة ٦٩ من قانون العقوبات تقضى بأنه اذا عفى عن محكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب

وضعه حتماً تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين وانه وان لم يثبت ان الطالب وضع تحت المراقبة فعلاً إلا ان هذا الوجوب حتمي ونظراً الى انه لما يمض مدة خمس عشرة سنة من بعد انتهاء مدة المراقبة فيكون طلب رد الاعتبار سابقاً لأوانه فلم تأخذ المحكمة بوجه نظر النيابة واعتبرت ان مدة الخمس عشرة سنة المشترط انقضاؤها قانوناً لاجابة طلب رد الاعتبار تبدأ من تاريخ العفو لا من تاريخ مدة المراقبة لانه لم يوضع فعلاً تحت المراقبة

» ومن حيث ان الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون اعادة الاعتبار لم تشترط لتحديد مبدأ المدة الواجب انقضاؤها لاعادة الاعتبار من اليوم الذي تنتهي فيه مدة المراقبة ان تكون تلك المراقبة قد نفذت بالفعل بل كل ما ترمى اليه هو ان المدة الواجب انقضاؤها لاعادة الاعتبار تبدأ حيث تنتهي مدة المراقبة سواء نفذت أو لم تنفذ وذلك لأن عدم تنفيذ العقوبة لا يستلزم اغفالها بالمرّة عند احتساب مبدأ المدة المقرر انقضاؤها لاعادة الاعتبار وقد اقترض القانون نفسه حالة سقوط العقوبة بالمدة الطويلة وجعل مبدأ المدة المقرر انقضاؤها لاعادة الاعتبار من تاريخ سقوط العقوبة ولكن نظراً الى أن لعقوبة المراقبة حكماً خاصاً من حيث سقوطها بانقضاء مدتها طبقاً للمادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والاشخاص المشبه بهم اقتصر نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية المتقدم ذكرها على جعل مبدأ المدة المقرر انقضاؤها لاعادة الاعتبار من اليوم الذي تنتهي فيه مدة المراقبة أي سواء نفذت أو لم تنفذ .

» ومن حيث ان استناد الحكم في اغفال احتساب مدة المراقبة إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبه

٢٥١

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦

١ - دخول منزل مسكون . وجود شخص مخفياً في سطح

منزل مسكون : ماقب عليه . (المادتان ٣٢٤

و ٣٢٥ ع)

٢ - وصف لتهمة : تغيير المحكمة الاستئنافية الوصف القانوني

للوامة التي حوكم المتهم من أجلها أمام محكمة الدرجة

الأولى . مراعاة الدفاع على الوصف الجديد .

لا إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات

ترمي إلى عقاب كل من يوجد في بيت مسكون

أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في أحد

الاماكن الأخرى المبنية في المادة ٣٢٤ ع

مخفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه . فإذا

وجد المتهم مخفياً في سطح المنزل الذي يسكنه

المجنى عليه هو وغيره حق عليه العقاب

بمقتضى تلك المادة فإن السطح إنما هو جزء

من المسكن لا يجوز الاختفاء فيه . ولا أهمية

بعد ذلك إلى معرفة الباعث الذي حمل المتهم

على دخول المنزل .

٢ - لا إخلال بحق الدفاع إذا كانت المحكمة

الاستئنافية لم تنسب للتهمة واقعة جديدة غير

التي حوكم من أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى

بل غيرت الوصف القانوني لتلك الواقعة بعد أن

طلبت النيابة هذا التغيير وبعد أن ترفع الدفاع

على أساس الوصف الجديد .

المحكم

« ومن حيث أن حصل الوجه الأول من

أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة

فيهم استناد خاطيء لأن الغرض من هذه المادة

أن المراقبة تسقط بانقضاء مدتها ولا تمد بسبب

قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في

الحبس أو بسبب تغييه عن محل إقامته لسبب آخر

ولا يترتب على عدم مدتها اغفالها عند احتساب

المدة الواجب انقضاؤها لإعادة الاعتبار كما

تقدم بيانه .

« ومن حيث أن ما استند إليه الحكم غير

ذلك من جهة حسن سلوك الطالب في مدة الخمس

عشرة سنة لعللاقة له بتحديد مبدأ المدة المقرر

انقضاؤها لإعادة الاعتبار .

« ومن حيث أن المادة ٦٩ من قانون

العقوبات توجب حتما وضع المحكوم عليه

بالاشغال الشاقة المؤبدة إذا عني عنه تحت مراقبة

البوليس مدة خمس سنين وعلى هذا الأساس كان

المتعين وضع السيد محمود احمد جاد الله (طالب

إعادة الاعتبار) تحت مراقبة البوليس مدة خمس

سنين تبدأ من تاريخ العفو عنه وفي اليوم الذي

تنتهى فيه مدة تلك المراقبة سواء انقضت أم لم تنفذ

تبدأ مدة الخمس عشرة سنة المشتركة بانقضاؤها قانونا

لإعادة الاعتبار في حالة الحكم بعقوبة جنائية كما

هو الحال في الدعوى الحالية .

« ومن حيث أنه لما ينقض خمس عشرة سنة

من تاريخ انتهاء مدة المراقبة التالية لمرسوم العفو

فيكون طلب رد الاعتبار سابقا لأوانه ولذلك

يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم

قبول الطلب .

(طعن النيابة ضد السيد محمود احمد جاد الله رقم ٣١١١

سنة ٦ ق)

المادية التي طبق عليها الوصف القانوني بيانا كافيا تستطيع معه محكمة التقضير ان تراقب تطبيقه وفضلا عن ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون لأن ما ثبت من وقائع الدعوى لا يعتبر اختفاء بالمعنى المقصود قانونا في المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات إذ الثابت ان الطاعن دخل المنزل ليقابل خادمة فيه بعلم مخدوميتها وهي بالغ وغير متزوجة ولم يأت الطاعن معها عملا منكرا وكان دخوله على مرأى من السكان والى السطح الشائع بين القاطنين في المنزل .

« ومن حيث ان الشق الاول من هذا الوجه غير صحيح لأن الحكم بين الواقعة اذ أثبت ان الطاعن وجد في ليلة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ بأعلى سطح محل سكن عبد الفتاح بك لطفي محتفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه . اما الشق الثاني الخاص بخطأ الحكم في التطبيق القانوني فهو غير صحيح أيضا لأن المادة ٣٢٥ عقوبات ترمي الى عقاب كل من يوجد في بيت مسكون أو معد للسكنى أو في احد ملحقاته او في احد الأماكن الأخرى الميئة في المادة ٣٢٤ عقوبات محتفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه وقد وجد الطاعن في سطح المنزل الذي يسكنه المجنى عليه وغيره وليس السطح الاجزاء من المسكن مما لا يجوز الاختفاء فيه ولا أهمية بعد ذلك الى معرفة الباعث الذي حمل الطاعن على دخول المنزل .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الدفاع عن الطاعن اشار امام محكمة الدرجة الثانية الى ان الشهود لم تسمع شهادتهم ولم تسمع أقوال الخادمة لمعرفة علاقتها بالطاعن وظاهر ان في هذه الاشارة طلبا ضمينيا هو سماع هؤلاء الشهود ولعن المحكمة لم يجب هذا الطلب ولم تحققه ولم تذكر السبب في

اغفال الرد عليه وفي ذلك اخلال بحق الدفاع . « ومن حيث ان الطاعن والدفاع عنه لم يطلبوا من المحكمة الاستثنائية اجراء أى تحقيق تكميلي فلا محل لأن يعاب على الحكم بانه لم يرد على طلب لم يقدم الى المحكمة .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث والاخير ان المحكمة الاستثنائية عدلت وصف التهمة طبقا لطلبات النيابة العامة فجعلت الوصف ان الطاعن وجد بأعلى سطح محل سكن المجنى عليه محتفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه مع ان الطاعن حوكم امام محكمة اول درجة على أساس انه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه وفي ذلك مخالفة للقانون .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه تناول الرد على ذلك الوجه إذ اثبت ان النيابة العامة عدلت وصف التهمة بأن المتهم وجد في ليلة ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ بأعلى سطح محل سكن عبد الفتاح بك لطفي محتفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه ثم اضاف الحكم الى ذلك ان المحكمة سمعت دفاع المتهم بلسان الحاضر عنه باعتبار الوصف سالف الذكر .

« ومن حيث ان المحكمة الاستثنائية لم تنسب للطاعن واقعة جديدة غير التي حوكم من أجلها امام محكمة اول درجة وكل ما فعلت انها غيرت الوصف القانوني لتلك الواقعة بعد ان طلبت النيابة هذا التغيير وبعد ان ترفع الدفاع على أساس الوصف الجديد . وليس في ذلك اخلال بحق الدفاع كما يدعى الطاعن .

(طعن زين العابدين توفيق رضوان ضد النيابة رقم ٢٢٠٨ سنة ١٩٣٦ ق)

قضاء محكمة النقض في الإبرام المدنية

المحكمة

د بما ان الطعن بني على ثلاثة وجوه .
الوجه الأول - يتلخص في ان محكمة الاستئناف
قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه فانها
وقد أثبتت في حكمها ان المدعى عليهم في الطعن
ضامنون في اجارة ٥٢٢ فدانا إيجارها السنوى
٦٧٨٠ جنيا قد كشف عما يكفى وحده لأخراج
أولئك الخصوم من طبقة صغار المزارعين - تلك
الطبقة التي اراد القانون حمايتها

ويتلخص الوجه الثاني في أن محكمة الاستئناف
قد أخطأت في تطبيق القانون وخالفته فيما يتعلق
بقواعد الإثبات - ويقول الطاعن في شرح هذا
الوجه أنه ابان لمحكمة الموضوع أن خصومه وان
كانوا وقبوا على عقد الإيجار بصفة ضمان الا أنهم
في الواقع شركاء للمستأجر ودال على ذلك بقرائن
قاطعة مظهرا استعداده لا كمال الدليل بالشهود ان
كانت القرائن لا تكفى فرفضت المحكمة طلبه بحجة
أنه دليل غير كتابي لا يصح أن ينقذ دليلا كتابيا
وهذا خطأ قانوني فان المطلوب اثباته هو واقعة
قيام الشركة في الاجارة وهو بما يجوز اثباته قانونا
بغير الكتابة إذ ان الطاعن لم يكن طرفا في التعاقد
الذي يقول بوجوده بين المدعى عليهم وبين
المستأجر .

أما الوجه الثالث فبناه وجود بطلان جوهري
في الحكم يعيه وهو سكوتة عن الإشارة الى نقطة
هامة اثارها الطاعن امام محكمة الاستئناف وهي
ان تنفيه نزع الملكية الذي وجه للطعون ضد
قد جاء به أنهم يملكون منازل واملاكا غير التي
يسكنونها وقد كانت هذه المنازل والاملاك محلا

٢٥٢

٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة - القانون رقم

٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦
مناطق تطبيقه .٢ - مدين تتوافر فيه شروط هذا القانون - تطبيق هذا القانون
عليه سواء كان مستأجراً أم ضامناً للمستأجر .

المبادئ القانونية

١ - إن مناط تطبيق القانون رقم ٤
لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦
الخاص بعدم جواز الحجز على الاملاك
الزراعية الصغيرة إنما هو كون المدين زارعا
بمهنته لا تاجراً أو محترفاً حرفة أخرى يعتمد
عليها في رزقه ، وكونه وقت نشوء الدين
لا يملك أكثر من خمسة أفدنة .

ويعتبر زارعا كل من كانت حرفته الأصلية
الزراعة سواء أكان يزرع كثيراً أو قليلاً ،
وسواء أكان يزرع في أرضه أو في أرض الغير
ولو تقاعد لمرض أو شيخوخة أو عاهة ،
ومن كانت حرفته الأصلية الزراعة وضم
إليها حرفة أخرى فهو زارع ، وكذلك
أرملة الزارع مادامت تزرع أرضها بنفسها
أو بواسطة غيرها

٢ - إن المدين الذي تتوافر فيه الشروط
والقيود التي فرضها القانون المذكور تمتد إليه
حماية هذا القانون سواء أكان مستأجراً أم
ضامناً للمستأجر .

لأجراءات نزع ملكية وفي هذا دليل على أنهم من غير طبقة صغار المزارعين الذين يحميهم القانون فسكوت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع الهام يعيبه ويقتضى نقضه .

تلك هي وجوه الطعن التي يستند اليها الطاعن « وبما ان مقطع النزاع فيما اثاره الطعن يرجع الى تحديد المعنى الصحيح لكلمة الزراعة التي أوردها الشارع في القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ كما يتضح من مناط تطبيق ذلك القانون ولا ريب في أن الملاحظات التي صدر فيها وما صرحت به اللجنة التي عهد اليها درس مشروعه مما يساعد على تفهم غرض الشارع من القانون والكشف عما يتسع له وجه التأويل فيه

لقد جاء في المادة الأولى منه ما يأتي .

« لا يجوز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية »
« التي يملكها الزراع الذين ليس لهم من الاطيان »
« الا خمسة أفدنة أو أقل . ويدخل فيما لا يجوز »
« حجزه مساكن الزراع المالكين وكورين وملحقاتها »
« وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر »
« والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الاطيان »
« المذكورة وهذا الحظر يصح التمسك به قبل الدائتين »
« ولا يصح التمسك به قبل ارباب الديون الممتازة »
« ولا يصح التمسك بهذا الحظر اذا كان المدين »
« يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة او »
« كان غير زارع »

ولما عرض المشروع على مجلس شورى القوانين ونيط باحدى لجانه درسه طلبت تلك اللجنة من ناظر الحقانية إذ ذاك ان يوضح لها قصد الشارع بكلمة « زارع » فكان جوابه ما يأتي :

« يعتبر زارعا كل من كانت حرقه الأصلية »
« الزراعة سواء كان يزرع في أرضه أو في أرض »
« الغير ولو تقاعد لمرض أو شيخوخة أو عاهة »

« ومن كانت حرقه الأصلية الزراعة أرضها اليها »
« حرقه أخرى فهو زارع وكذلك أرملة الزارع »
« مادامت تزرع أرضها بنفسها أو بواسطة غيرها »
وقد جاء في تقرير اللجنة عدا ما تقدم ما يأتي :

« لقد واقتت اللجنة على هذا المشروع »
« الاقتصادي المفيد وهي تعتقد انه يحتاج لاجل »
« تحقيق كل الفوائد المرجوة منه لجملة أحكام »
« قانونية تكميلية ولم ترد اللجنة أن تدخل على »
« المشروع تعديلات تشمل هذه الأحكام »
« كلها أو بعضها بل فضلت عرضها على الحكومة »
« كاقترحات تدرسها مع امثالها التي قد تظهر »
« لها عند التطبيق وتضع بها مشروعا أو »
« مشروعات قوانين تعرض على هيئة المجلس ... »
ثم أوردت اللجنة بيان تلك الأحكام التكميلية ذاكرة من بينها هذه الفقرة « عدم جواز »
« الحجز على خمسة أفدنة من كل ملكية يزيد »
« مقدارها عن هذا القدر - بهذه الوسيلة يبقى »
« لعائلات جميع الملاك كبارهم وصغارهم ملك »
« محبوس يمنعهم من السقوط في الفقر المدقع »
« ولا تنحصر الفائدة الاقتصادية التي ستنتج »
« من عدم جواز الحجز على الملكية الزراعية »
« في صغار الملاك »

« وبما ان مرامي ما سبق اقتباسه من الوثائق التي ترتبط بالقانون تؤيد المعنى الصحيح المستفاد اطلاقا من كلمة (الزراع) فيتعين اذن النظر الى هذا النص والوقوف في تطبيقه عند حدود عبارته وما فرضه الشارع من القيود والشروط لحظر الحجز على أملاك الزراع - وهذه الشروط مقصورة بنص القانون على كون المدين زارعا بمهنة لا تاجراً أو محترفا مهنة أخرى يعتمد عليها في رزقه وكونه وقت نشوء الدين لا يملك أكثر من خمسة أفدنة .

« وبما انه متى استبان هذا النظر المؤسس على

نص القانون أصبح الوجه الأول من وجوه الطعن على غير اساس وكذلك الشق الثاني من الوجه الثالث اما الشق الاول من ذلك الوجه فمردود بأن الحظر تمتد بنص القانون الى مساكن الزراع .

« وبما ان الوجه الثاني من وجوه الطعن غير منتج ولا مصلحة للطاعن فيه إذ ان المدين سواء كان مستأجراً أم ضامناً للمستأجر تمتد اليه حماية القانون اذا ما توافرت الشروط التي سبق ذكرها (طعن سعادة قلبي فهمي باشا وحضرته الاستاذ زكي فليمون ضد الشيخ سيد محمد عبد الله وآخرين وحضر عنهم الاستاذ أحمد بك الدبواني رقم ١٥ سنة ١٣٠٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعهدة محمد لبيب عطية باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وعلى حيدر حجازي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة محمد رشدي بك رئيس نيابة الاستئناف)

٢٥٣

٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

الوقار بالتعهدات . عرض الدين . تقيده .

(المادة ١٧٥ مدني)

المبدأ القانوني

للدين حق تقييد عرضه بما يراه من الشروط كفيلاً بالمحافظة على حقوقه . فاذا عرض المدين الأدوات والمهمات المحكوم عليه بتسليمها إلى المدعين وقيد عرضه هذا بشرط أن يدفع له المبالغ الذي حكم به نهائياً له قبل المدعين بموجب نفس الحكم الذي ألزمه بتسليم الأشياء المعروضة فعرضه صحيح .

المحكم

« بما ان وجوه الطعن تلخص فيما يأتي .

الوجه الأول - وقد وضع تحت عنوان « مخالفة القانون في القضاء بصحة العرض » بناءً على أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ١٧٥

من القانون المدني حين قضى بصحة عرض لم يقع في محل الطاعنين وقد قيد فوق ذلك بشرط وهو ان يدفع الطاعنان مبلغ ٥٨٢ ملياً و ٣١٩ جنيهاً وفي هذا وذاك هدم للعرض وإبطال له .

- الوجه الثاني - وقد وضع تحت عنوان القضاء بإلغاء الحجز بغير بيان سبب وبالمخالفة للقانون - بنى هذا الوجه على أن الحكم المطعون فيه قد التى الحجزات التي أوقعها الطاعنان على المدعى عليه في الطعن من غير أن يسبب قضاءه بهذا الإلغاء - الوجه الثالث - بنى على أن الحكم المطعون فيه قد خالف حكماً نهائياً آخر صدر بين نفس الخصوم بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٢٥٩ استئناف مصر سنة ٤٩ قضائية وهو الذي ألزم المدعى عليه في الطعن بأن يسلم الطاعنين الأدوات والمهمات المينة في محضر الحراسة او دفع قيمتها ومقدارها ٣٠٠ جنيه مع فوائدها ولما طلب الى محكمة استئناف مصر تفسير هذا الحكم فسرتة بحكمها المؤرخ في ١٨ ابريل سنة ١٩٣٤ الصادر في القضية رقم ٩٥٣ سنة ٥٠ قضائية بان يكون ما يجب تسليمه الى الطاعنين من الأدوات والمهمات هو الاشياء التي كانت في حراسة المدعى عليه في الطعن بمقتضى محضر التسليم المؤرخ في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ ماعدا ماهومين في تقرير خير دعوى اثبات الحالة - ويقول الطاعنان في شرح هذا الوجه ان حكم ٨ مارس سنة ١٩٣٢ لم يفرض على الطاعنين أية مسؤولية اذا ما ظهر ان الحارس (المدعى عليه) قد تلف أو يبدد أو انتقص شيئاً مما سلم اليه وبرغم ذلك جاء الحكم المطعون فيه بجاءلاً مسؤولية ذلك جميعه على عاتق الطاعنين - الوجه الرابع - يستند الحكم المطعون فيه بوجود تناقض بين منطوقه وبين اسبابه اذ قد جاء في هذا المنطوق بعد إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به عن بقاء الحجزات انه يؤيد الحكم المذكور

يلغى الحكم المحجوزات الموقعة عليه من الطاعنين وان يجرى الحكم أيضا المقاصة بين مبلغ الخمسة وعشرين جنيتها المذكور وبين المبلغ المحكوم به عليهما الخصمهما المحجوز عليه وهذه المقاصة إنما هي وفاة للدين يصبح بعده الحجز بغير مبرر .

« وبما ان الوجه الثالث يسقطه ان الحكم المطعون فيه إنما قضى قضاء ملاحظا طرأ بعد حكم ٨ مارس سنة ١٩٣٢ من تلف في الأدوات المحكوم بتسليمها ومستظها ان الطاعنين كانوا المتسببين في هذا التلف بعثتها وبعودهما بغير حق عن تسليم الأشياء فالزمهما بغرم ذلك . أما ما نقص من الأدوات فقد حمله المدعى عليه في الطعن . ومن هذا جميعا ينبغي ان الموضوع الذي صدر فيه حكم ٨ مارس سنة ١٩٣٢ يختلف اختلافا تاما عن موضوع الحكم المطعون فيه .

« وبما ان ما جاء في الوجه الرابع غير صحيح إذ التناقض المزعوم غير قائم فالحكم المطعون فيه إنما أيد ما قضى به الحكم الابتدائي فقط من صحة عملية العرض الذي قام به المدعى عليه في الطعن أما مدى مسئولية كل من طرفي الخصومة عن قيمة ماتلف أو نقص من الأشياء المتنازع عليها فقد بينه كل من الحكيم في أسبابه التي هي جزء مرتبط تمام الارتباط بالمنطوق بحيث لا يمكن فصله عنه .

« وبما ان الوجه الخامس مما يلتفت عنه إذ كل ما جاء فيه ان هو الا مناقشة في موضوع ما كشف عنه الحكم من وقائع رفعت في نظر المحكمة مسئولية المدعى عليه وأثبتت مسئولية خصميه فيما اعترى الأشياء المتنازع عليها من تلف أو نقص في القيمة .

« وبما ان الوجه السادس منقوض بأن الطاعنين لم يقدموا ما يثبت انهما قدما لمحكمة الاستئناف اعتراضات جدية على تقرير الخبير تقتضي ايضاحا عن رفض المحكمة انتقالها لمكان النزاع ذلك الرضا الضمني المستفاد من اتحدما بتقرير الخبير

فيما عدا ذلك ويقول الطاعنان ان الحكم المطعون فيه بقصر منطوقه على عبارة تأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك من غير بيان واف قد جعل القارىء له يحزم بأن محكمة الاستئناف قد قصدت تأيد الحكم الابتدائي في وجهة نظره عن مسألة العرض وهي تحميل المطعون ضده بعض مسؤولية التلف الحاصل في الأدوات - وقيام هذا القصد عند محكمة الاستئناف يجعل منطوق حكمها متناقضا مع أسبابه التي جاء بها وجهة نظر أخرى عن مسألة العرض وتحميل مسؤولية التلف لأي من طرفي الخصومة .

- الوجه الخامس - وقد جعل تحت عنوان تناقض الأسباب مع الوقائع الثابتة يتلخص في مناقشة الوقائع التي استظهر منها الحكم المطعون فيه ما جعل المحكمة ترفع الخطأ عن كاهل المدعى عليه في الطعن وتلحق بالطاعنين التقصير والعنت والسكيد له

- الوجه السادس - يدور حول سكوت الحكم المطعون فيه عن الرد على ما طلبه الطاعنان من الانتقال لمحل النزاع لتحقيق ما اعترضاه على تقرير الخبير ولتقدير قيمة الأشياء الناقصة « وبما ان الوجه الأول مردود اولا بأن نفس الطاعنين يسلمان مع خصمهما بأن الأشياء المعروضة وهي مؤن وأدوات عمارة ليس من ألين نقلها وعرضها في مكان الدائتين . أما كون العرض قيد بشرط يطله فلا يلتفت الى ذلك إذ المدعى عليه في الطعن لم يشترط الا ان يدفع له المبلغ الذي حكم له به نهائيا على الطاعنين بمقتضى نفس الحكم الذي الزمه بتسليم الأدوات وبدهى ان للدين حق تقييد عرضه بما يراه من الشروط كفيلا بالمحافظة على حقوقه .

« وبما ان الوجه الثاني مردود أيضا بأن الحكم المطعون فيه لم يلزم المدعى عليه في الطعن بشيء عدا قيمة المؤن الناقصة وهي ٢٥ جنيتها لهذا كان حقان

وطرح الاعتراض عليه .

(طعن ابراهيم مختار الديك وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد حسن ضد انيس انطون وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز فهم رقم ٢٢ سنة ٦ ق بالمدينة السابقة)

٢٥٤

٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - تقضى و ابرام . (بطلان)

٢ - ٣ - تقادم . سوء النية المسقط لدعوى اكتساب الملكية بالتقادم . مناطه .

المبادئ القانونية

١ - إن البطلان الذي ترتبه المادة ١٧ من قانون إنشاء محكمة النقض منصب على عدم حصول الاعلان للدعى عليه في الطعن في الخمسة عشر يوماً التالية ليوم حصول التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة . وهذا هو الحكم الجوهري المسوقه تلك المادة لبيانته . فكما تحقق في الواقع أن هذا الاعلان قد وصل فعلا للدعى عليه في الطعن في الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلا وكلما تحقق في الواقع أنه لم يصل إلا بعد مضي هذا الميعاد فالطعن باطلا شكلا . أما كون صورة الاعلان التي وصلت للدعى عليه في الطعن قد دخلت سهواً من تاريخ تقرير الطعن فإن ذكر هذا التاريخ وعدم ذكره لا شأن له بالحكم الوارد في المادة ١٧ المذكورة

٢ - إذا كان لقاضي الموضوع مطلق السلطة في استخلاص سوء النية من نصوص عقد ما ومن الظروف التي أحاطت به وقت إنشائه ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في عمله فانه يجب أن يكون ما استخلصه من ذلك العقد ومن تلك الظروف منطبقاً في مجموعة على تعريف

سوء النية المسقط لدعوى اكتساب الملك بالتقادم الخمسى ومحكمة النقض حق الرقابة على هذا التطبيق .

٣ - إن سوء النية المسقط لدعوى اكتساب الملك بالتقادم الخمسى مناطه علم المشتري وقت الشراء بأن البائع إليه غير مالك لما يبيع . ومجرد علم المشتري بعدم نقل تكليف الأيطان المبيعة بمقتضى عقد مسجل إلى اسم البائع لبائعه لا يدل وحده على تيقنه من أنه يشتري من غير مالك لجواز أن يشتري إنسان ممن يعتقده أنه مالك برغم تكليف المبيع على غيره . فتأسيس سوء النية على مثل ذلك يفسد الحكم ويوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان مصلحة خفر السواحل المدعى عليها في الطعن دفعت فرعياً بعدم قبول الطعن شكلاً بدعوى ان اعلان تقرير الطعن اليها لم يذكر فيه تاريخ التقرير بالطعن بقلم كتاب محكمة النقض وان ذكر هذا التاريخ من الامور الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الاعلان المذكور عملاً بالمادة ١٧ من قانون انشاء محكمة النقض .

« وحيث ان نص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون انشاء محكمة النقض هو « في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير المنصوص عليه في المادة ١٥ يجب على الطالب ان يعلن اطعن الى جميع الخصوم الذين وجه الطعن ضدهم والا كان الطعن باطلاً »

« وحيث ان البطلان الذي ترتبه هذه المادة منصب على عدم حصول الاعلان للدعى عليه في الطعن في الخمسة عشر يوماً التالية ليوم حصول التقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة وهذا هو

الحكم الجوهري المسوقة تلك المادة لبيانه فكلما تحقق في الواقع ان هذا الاعلان قد وصل فعلا للدعى عليه في الطعن في الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلا وكلما تحقق في الواقع انه لم يصل الا بعد فضى هذا الميعاد فالطعن باطل شكلا اما كون الصورة التي وصلت للدعى عليه في الطعن خلت سهوا من تاريخ تقرير الطعن فان ذكر هذا التاريخ وعدم ذكره لا شأن له بالحكم الوارد في المادة ١٧ المذكورة (راجع حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٢٩ سنة ٥ قضائية) .

« وحيث ان الواقع في هذه الدعوى ان التقرير بالطعن حصل في قلم الكتاب بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ ووصل اعلانه للدعى عليها في الطعن في ٤ ابريل سنة ١٩٣٦ أى قبل مضي خمسة عشر يوما التالية لتاريخ تحرير التقرير بقلم الكتاب فلا بطلان في الطعن ومن ثم كان الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس ومتعين الرفض. » وحيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا .

« وحيث ان مبنى الطعن بخالفة الحكم للقانون ويقول الطاعن في بيان هذا الوجه أنه دفع بتملك العين المتنازع فيها بوضع اليد أكثر من خمس سنوات بسبب صحيح هو عقد البيع العرفي المؤرخ في ١٧ فبراير سنة ١٩١٩ مع حسن النية وان الحكم المطعون فيه سلم له بوضع اليد ومدته الا انه نفى عنه حسن النية اعتمادا على ما ورد في عقده المسجل بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ الذي عمل تأييدا للعقد الأول من ان الارض مازالت في تكليف الحكومة رغم ان احد الملاك السابقين كان قد سجل عقده ومن هنا استتج الحكم علم الطاعن بالعيب الذي يعتبر ملكية من باع له وأنه

مع التسليم بالحكم المطعون فيه بمطلق سلطانه في استخلاص سوء النية من نصوص عقد ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ فان العلم بالعيب الذي يقول به مستمد من ذلك العقد وحده لا يرجع الى ما قبل تاريخه أما عقد ١٧ فبراير سنة ١٩١٩ الذي يستند اليه الطاعن في التقادم ويعتبره سيئه الصحيح فقد جاء خلوا من ذكر التكليف وانه من المقرر قانونا ان الممول عليه في حسن النية هو تاريخ التعاقد الذي انبنى عليه التقادم وانه مفروض ما لم يقيم الدليل على عكسه ولا عبرة بسوء النية الذي يطرأ بعد ذلك ومن أجل ذلك يطلب الطاعن نقض الحكم والحكم في الموضوع بتأييد حكم محكمة اسكندرية الصادر بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٣٤ والزام المدعى عليها في الطعن بمصاريف وإتاعاب الاستئناف والنقض » وحيث ان الأسباب التي بنت عليها محكمة الاستئناف حكمها فيما يتصل بالمسألة التي يثيرها الطاعن هي بنصها :

« وحيث ان المستأنف ضده (الطاعن) يستند « من جهة أخرى على عقد البيع الصادر له من « حسين ابراهيم في ١٧ فبراير سنة ١٩١٩ زاعما « ان وضع يده على الأرض خمس سنين من ذلك « التاريخ تكسبه الملكية .

« وحيث انه ثابت في عقده المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ السابق ذكره وهو الذي ثحرر « تأييدا وتفيذا للعقد الأول ان الأرض التي اشتراها « واردة في تكليف الحكومة كما اشتمل العقدان « السابق ذكرهما ن البائع له اشتراها من « ابراهيم فهمي افندي الذي اشتراها بدوره بعقد « مسجل في ٩ يناير سنة ١٩٠٨ »

« وحيث ان في ورود هاتين المسألتين « بالعقد ما يكفي للدلالة على أنه لم يكن حسن « النية عند الشراء اذ أن تسجيل العقد يترتب « عليه عادة نقل التكليف للبشري في الحال مالم «

« يمنع من ذلك عيب في ملكية البائع فهو اذ »
 « اشترى من حسين ابراهيم الذي كان قد اشترى »
 « من ابراهيم فهمى افندى بعقد مسجل لم ينقل »
 « التكليف بمقتضاء كان يعلم أن بهذا العقد عيبا »
 « وهو ما ينفي حسن النية . »

« وحيث انه لذلك لا يمكن ان يكتسب »
 « الملكية بمضى خمس سنين »
 « وحيث انه يبين من هذه الاسباب ان محكمة »
 الاستئناف قد جعلت اساس حكمها في هذه
 المسألة بالذات ما استخلصته من الوقائع
 والأوراق دالا على سوء نية الطاعن .

« وحيث انه اذا كان لقاضى الموضوع مطلق »
 السلطان في استخلاص سوء النية من نصوص عقد
 ما ومن الظروف التي احاطت به وقت انشائه
 ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في عمله هذا الا انه
 يجب ان يكون ما استخلصه من ذلك العقد ومن
 تلك الظروف منطبقا في مجموعه على تعريف سوء
 النية المسقط لدعوى اكتساب الملك بالتقادم
 الخمسى ومحكمة النقض حق الرقابة على
 هذا التطبيق .

« وحيث ان سوء النية المسقط لدعوى »
 اكتساب الملك بالتقادم الخمسى مناطه باتفاق الفقهاء
 علم المشتري وقت الشراء بأن البائع اليه غير مالك
 لما يبيع .

« وحيث انه يبدو جليا من أسباب الحكم »
 المطعون فيه المتقدم يانها ان المحكمة قد استخلصت
 سوء نية الطاعن من القرائن والظروف الآتية : -
 - أولا - ان حسين ابراهيم افندى اشترى الاطيان
 الميعة من ابراهيم فهمى افندى . - ثانيا - ان
 ابراهيم فهمى افندى تملكها بدوره بعقد مسجل
 في سنة ١٩٠٨ . - ثالثا - ان الواقعتين السابقتين
 ثابتان في عقد المشتري الابتدائى الصادر للطاعن

في سنة ١٩١٩ وهما واردتان ايضا في العقد النهائى
 الصادر اليه في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ - رابعا -
 انه مع شراء ابراهيم فهمى افندى للاطيان الميعة
 بعقد مسجل في سنة ١٩٠٨ فان هذه الاطيان مازالت
 في تكليف الحكومة كما نص على ذلك في عقد
 ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ - خامسا - ان عدم نقل
 التكليف لاسم ابراهيم فهمى افندى من سنة ١٩٠٨
 يشعر بوجود عيب في ملكيته . - سادسا - ان
 الطاعن كان يعلم بهذا العيب عند الشراء في ١٧
 فبراير سنة ١٩١٩ - سابعا - ان بما يدل على علم
 الطاعن بهذا العيب عند الشراء سنة ١٩١٩ أن عقد
 سنة ١٩٢٩ انما حرر تأييدا وتنفيذا للعقد سنة ١٩١٩
 فهو لم يأت بشئ جديد وان ما جاء به من ان الاطيان
 الميعة مازالت في تكليف الحكومة لم يكن غريبا
 على الطاعن الذى كان يعلم عند تحرير العقد الابتدائى
 بتسلسل الملكية .

« وحيث ان اقصى ما تفيد هذه القرائن ان »
 الطاعن كان يعلم فقط ان الاطيان التي اشترها
 مكلفة باسم الحكومة لاسم البائع له ومثل هذا
 العلم - حتى لو صح - لا يدل في ذاته على ان
 المشتري كان يعتقد بانه كان يشتري من غير مالك
 لجواز ان يشتري الشخص ممن يعتقد انه مالك
 برغم تكليف المبيع على غيره ، ومادام سوء النية
 المعتبر قانونا في باب التقادم هو علم المشتري عند
 الشراء انه يشتري من غير مالك .

« وحيث ان بناء الحكم المطعون فيه على »
 مجرد علم المشتري بعدم نقل التكليف لاسم ابراهيم
 فهمى افندى بمقتضى العقد المسجل في سنة ١٩٠٨
 يكون قضاء مخالفا للقانون ولذا يتعين نقضه .

« وحيث ان الدعوى غير صالحة للحكم في »
 موضوعها لعدم اشتغال ملف الدعوى على أوراق
 الاجراءات التي تمت امام محكمة اول درجة

وامام محكمة الاستئناف ولا على عريضة الدعوى والحكم الابتدائي لذاتين اعادتها المحكمة الاستئناف لتحكم فيها دائرة أخرى من جديد .

(طعن احمد محمد سعيد وحضره الاستاذ سليمان حافظ ضد مصلحة خفر السواحل ومسايد الاسماك رقم ٣٣ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

٢٥٥

٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

تقضى وإبرام . تقديم صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه .

المبدأ القانوني

إذا لم يقدم الطاعن صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه كما تقضى بذلك المادة ١٨ من قانون محكمة النقض بل قدم صورتين غير رسميتين مؤشر على كل منهما من محاميه بأنها طبق الأصل فلا يقبل طعنه شكلاً .

أما إذا قدم صورة الحكم المعلنة إليه وصورة أخرى غير رسمية مؤشراً عليها من محاميه بأنها طبق الأصل وتحت مسؤوليته فانه يجوز لمحكمة النقض عند اطمئنانها إلى هذه الصورة المعلنة أن تقبل الطعن شكلاً وتلزم الطاعن بمصاريف نسخة أخرى رسمية من الحكم المطعون فيه . ولكن إذا كانت تلك الصورة على ما يبدو من حالتها غير موجهة للاطمئنان فلا يقبل الطعن .

المحكم

« حيث ان النيابة العامة على حق في طلب الحكم بعدم قبول الطعن المقدم عن الحكم الفرعي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٣٥ لعدم تقديم الطاعن صورتين منه مطابقتين لأصله كما تقضى بذلك نص

المادة ١٨ من قانون محكمة النقض اذ الصورتان اللتان قدمهما غير رسميتين ولا يقضى عن رسميتهما تأشير محامي الطاعن على كل منهما بأنها طبق الأصل وتحت مسؤوليته فالطعن في الحكم الأول اذن غير مقبول شكلاً .

« وحيث ان الطاعن قدم الى هذه المحكمة صورة

الحكم الثاني الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ التي اعلنت له - على ما يقول - في ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ وصورة أخرى غير رسمية أشير عليها محاميه بأنها طبق الأصل وتحت مسؤوليته .

« وحيث انه كان يجوز لهذه المحكمة - لو

اطمأنت الى هذه الصورة المعلنة - ان تقبل الطعن شكلاً وتلزم الطاعن بمصاريف نسخة أخرى رسمية من الحكم المطعون فيه . ولكنها لاحظت ان هذه الصورة مؤلفة من خمس صحف مكتوبة في ثلاث ورقات منفصلات بعضها عن بعض ولا تأشير على واحدة منها من المحضر انها طبق الأصل الذي أعلنه وان الذي كتبها كاتب آخر غير المحضر ، وان الأربعة الصحف الأولى منها مكتوبة بقلم كويا يميل لون رصاصه الى السواد والخامسة مكتوبة بقلم كربون ازرق وان المحضر ملأ بياض محضر الاعلان المحرر بذيلها بخطه بقلم رصاص ، ولذلك لم تطمئن اليها المحكمة .

(طعن غيم فوزي وحضر عنه الاستاذ عزيز بك خانكي ضد محمد زكي كامل افندي بصفته رقم ٤١ سنة ٦ بالهيئة السابقة)

٢٥٦

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن أعمال خادمه .

مناطها

٢ - قاصر . مسئولية في ماله عن خطأ خادمه .

(المادة ١٥٢ مدني)

المبادئ القانونية

١ - يكفي لتطبيق المادة ١٥٢ من القانون المدني أن يقع الخطأ المتبع للضرر من خادم .

وأن يكون الخطأ قد وقع أثناء تأدية الخادم عمله . ففى توافرت هذه الشروط ثبتت مسئولية السيد بحكم القانون وبغير حاجة إلى البحث فيما إذا كان السيد قد أحسن أو أساء اختيار خادمه ومراقبته أو أن الخادم قد خالف أمر سيده لأن هذه المسئولية إنما هى مسئولية مفترضة افتراضاً قانونياً .

٢ - يسأل القاصر في ماله عن خطأ خادمه
عملاً بالمادة ١٥٢ مدني . ولا يحمل عنه وصيه
هذه المسؤولية (١)

الم

« من حيث أن الطعن يرجع في فحواه الى سبب واحد وهو أن الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد المسؤولية عن فعل الغير إذ قضى بالزام

(١) مذكرة النيابة التي قدمها حضرة الأستاذ محمد عبد الله محمد في هذه القضية مذكرة قيمة جداً ولذا قد رأينا إعمالاً للقاعدة أن ننشر هنا القسم القانوني منها . قالت النيابة :

تقررت هذه القاعدة بالحكم الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥
في القضية رقم ٢٩ سنة ٥ القضائية

..... وشروط تطبيق نص المادة ١٥٢ من القانون
المدني ظاهرة . هي أن يقع الخطأ المتج للضرر من خادم وأن
يكون ذلك أثناء تأدية عمله (ديموج مصادر الالتزام ج ٥

نبذة (٨٨) . ومتى توافرت هذه الشروط تحققت مسؤولية السيد بحكم القانون وبغير حاجة إلى نسبة فعل أو ترك إلى السيد بل ولا يمكن للسيد أن يتخلص من هذه المسؤولية أو يدفعها بأثبات أنه أحسن اختيار خادمه أو أحسن مراقبته أو أن الخادم هو الذي خالف أو امره أو خرج على نواحيه ولذلك قالوا أن مسؤولية السيد مفترضة افتراضاً قانونياً لا يسمح بأقامة الدليل على نفيها (راجع

رسالة الدكتور سليمان مرقص في أسباب دفع المستولية المدنية
« بالفرنسية »، ص ١١٩ وما بعدها والمراجع المشار إليها).

أما علة تشرح هذا الصنيع فتعبر منقبطة وغير متفق عليها وقد قال البعض أنها سوء الاختيار واعترض عليهم بأن الاختيار

قد يكون محدوداً ومع ذلك يسأل السيد وقد لا يكون السيد
اختيار مطلقاً في تعيين التابع أو الخادم ومع ذلك يسأل عنه .

قد قضى في فرنسا بمسئولية البلدة عن أخطاء رجال البوليس مع
أن الذى يختارهم هو مدير البلدية الذى لا يمثل البلدة فى شئ.

ورثة المرحوم سليم قسم المشمولين بوصاية الطاعة
متضامين مع ورثة أمين قسم عن تعويض مالحق
ورثة جرجس افدى صالح كرمه من الضرر بخطأ
سائق السيارة مع أن أولئك الورثة كانوا إذ ذاك
قصر الایمكون على السائق المذكور رقابة واختياراً
بل كان أمر ذلك السائق موكراً لو صيهم المرحوم
أمين قسم وطلبت الطاعة من أجل ذلك تقض
الحكم المطعون فيه بالنسبة للقصر المشمولين بوصايتها
واخراجهم وإياداً من الدعوى بلا مصاريف .

• وحيث ان الطاعة تدعى ان العلة في مسئولية
المخدوم عن خادمه هي الاختيار والمراقبة وإذن فلا
مسئولية على مخدوم قاصر عن خطأ خادمه لأنه
ليس أهلاً لذلك .

« وحيث ان الطاعة قد خلطت بين ما قيل في
تعليق التشريع للمادة ١٥٢ من القانون المدني وبين
شروط تطبيق هذه المادة حيث جاء صراحة في تلك
المادة مانعه » يلزم السيد أيضا بتعويض الضرر

(حكم محكمة استئناف اكس في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠ دالوز ١٨٨٠ - ١٢٤٣ / ٢ كما قضى فيها بمسئولية صاحب الضيعة عن اخطائه دليل اللوغاز Pilote مع أنه يقرض عليها فرضاً

(راجع حکم عہدۃ النقص الفرنسیۃ فی ۲۳ یونیو سنۃ ۱۹۲۶ سیدی

١٨٩٨ - ١ - ٩ - ٢٠ وحيث بيّن لنا وحكم وزارة المعارف في ٢٤
يناير سنة ١٩٢٣ سري ١٩٢٤ - ١ - ٢٢٩) . وبمسئولية

صاحب الرواية التي يسندني عنها من الجلود لتعظيم بعض
القرينات عن أخطأ أولئك الجنود مع أن اختيارهم ليس من

• ۱۹۰۸-۱-۲۸۱-سومارو جزء ۱ ص ۶۲۲)

وقال غيرهم أن علة هي التقييد في الرقابة . واعترض
على هؤلاء بأنه لو كان الأمر كذلك لانتاح المشرع السد أن

يُتَبَيَّنُ أَنَّهُ أَحْسَنُ رَقَاةٍ عَامَّةٍ أَوْ اخْتِزَ قَبْلَهُ كُلَّ أَسْيَابِ الْاِخْتِطَاطِ
(رَاجِعْ مَسْئَلَةَ السِّدْلِ لِأَسَاطِيدِ هِجْتِ بَدَوِي بِالْفَرَنْسِيَّةِ ص ٤٥)

ومن هؤلاء من يجمع في بيان علة النص بين الأمرين سوء الاختيار والتقصير في الرقابة ويحتجون لذلك بأنه إذا وقع من

الخدام أو التابع خطأ فمبني التقصير في الرقابة - فان كانت الرقابة كافية ووقع الخطأ مع ذلك دل هذا وحده على فساد

الاختيار وهو كلام ظاهر الضيف وقد أحسن يلايول التهم على أصحابه اذ قال في مقال له نشر في المجلة الانتقادية :

Ainsi chassés de l'une de leurs forteresses ils se réfugient dans

أما بالنسبة للطاعة الوصية فقد جاء بأسباب الحكم الاستثنائي أن يعقد البذل الرقيم ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٨ وخطاب بنك الكنتوار الرقيم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وكذا كشف الحساب الخاص باخوان قسم لدى البنك المذكور ما يثبت أن سائق السيارة عين في حياة مورث القصر واستمر في خدمتهم بعد وفاته فهو خادمهم وسائق سيارتهم وحيث أنه لذلك جميعه يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون عند قضائه بمسئولية الطاعة

ونحن حيال ذلك جديرون بأن ننظر الى النص كما هو في القانون ونقف في تطبيقه عند حدود عبارته وما فرض الشارع من القيود والشروط على اعتبار أنه قد فرض على السيد التزاما أساسه القانون ex lege لا الخطأ (راجع ديموج ص ٧٥) وفي الواقع لا يحتاج الفقيه لتعرف علة المادة ١٥٢ باعتبار أن تحقيق هذه العلة شرط في تطبيق هذا النص. إنما قد يحتاج لتعرفها في تعيين معنى التاج ومن يصح أن يوصف بهذا الوصف ومن لا يصح (لاحظ ذلك في تقسيم ديموج لفصل الخاص بمسئولية السيد)

وإذا تأملنا ما تقدم ألقينا أننا بصدد نوع من المسئولية لا يصح منه رشد ولا عقل ولا يفيد في دفعه استبعاد الشخص بحيطه أو تبصره. اذ هي مسئولية فرضها القانون فرضا وقصد منها فيما قصد أن يضم بها ذمة السيد الى ذمة الخادم تأمينا للضرورة وتيسيرا له في اقتضاء التعويض الذي يستحقه.

وإذا تقرر هذا كان احتياج الطاعة بقصر محجوريتها غير منتج في دفع مسئوليتهم عن خطأ السائق الذي تبين أنه كان في خدمتهم وقت وقوع الحادث ذلك لأن شروط المادة ١٥٢ مدني قد توافرت في حقهم بوقوع الخطأ من خادمهم في أثناء عمله.

أما القول بأن الوصي هو الذي يحمل عن القصر هذه المسئولية فردود لأن هذه المسئولية قد فرضها القانون ليضمن للضرورة الحصول على التعويض من ذمة السيد على اعتبار أن هذه الذمة هي التي تستفيد في الغالب من نشاط الخادم. وبدهي أن الوصي في إدارته أموال القصر لا يعمل الا لهم ولا يخلط ذمته بذمتهم ولا يتصور أن تؤدي الوصاية وهي في الأغلب من غير مقابل - الى أن يضمن الوصي في ماله أخطاء خدم القاصر ويعقل عن اتباعه فيما ليس أساءة خطأ منسوب اليه هو يستطيع أن يدفعه عن نفسه أو أن ينحى باللائمة عليها من أجله ولو قيل بغير ذلك لأجفل الناس من قبول الوصاية هربا من مثل هذه المخارم التي لا تدفع.

هذا ومن المقرر أن القصر والجنون لا تدفع بهما المسئولية متى اقترضا القانون فالصغير والجنون يسألان عما يقع من الحيوان عملا بالمادة ١٥٣ مدني.

الناشيء للغير عن أفعال خدمه متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم « فيكفي لتطبيق هذه المادة أن يقع الخطأ المنتج للضرر من خادم وان يكون الخطأ قد وقع أثناء تأدية الخادم عمله ، ومتى توافرت هذه الشروط ثبتت مسئولية السيد بحكم القانون وبغير حاجة الى البحث فيما اذا كان السيد قد أحسن أو أساء اختيار خادمه ومراقبته أو أن الخادم قد خالف أوامر سيده لأن هذه المسئولية ان هي الا مسئولية مفترضة اقترضا قانونيا

l'autre et continuet indéfiniment ce petit jeu, bien qu'ils ne trouvent d'appui solide ni sur un point ni sur un autre .

(والمجلة المذكورة سنة ١٩٠٩ ص ٢٩٧) .

وآخرون يقولون أن علة النص هي النيابة والتبثيل في معناهما الاعم فالسيد يسأل عن خادمه أو تاجمه لانه يمثل ، فاقع من الخادم يجب اعتباره واقعا من السيد نفسه ومن ثم لم يكن هناك من داع لالزام المجنى عليه بإثبات خطأ خاص في جانب السيد (راجع نظرية شبروني كما لحصها ديموج في المرجع السابق بند ١٨٣) .

ويقول غير هؤلاء وأولئك أن علة النص هي رغبة الشارع في إيجاد نوع من الضمان القانوني رقعا بالمجنى عليهم تأمينا لهم لغلبة الفقر في الخدم والاتباع واليسار في السادة . كما يرى البعض أن هذا النص تطبيق لنظرية النرم بالنرم (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٧ مايو سنة ١٩٢٥ مج ٢٧ ص ٤١٥) أو لنظرية المجموع organisme ينبغي أن يسأل فيه من يقوم مقام الرأس عن اخطاء من يقوم مقام الجوارح (راجع ديموج المرجع السابق ص ٧٥) .

وما أشبه ذلك كله بما قيل في شأن ضمان العاقلة في القتل الخطأ فان الشريعة الاسلامية قد حملت أهل المتسبب في القتل دية القتل وذلك لان في اجاب الدية على الفاعل وحده وهي مال عظيم استتصا له فضم إليه العاقلة لانه إنما قصر بكرة أنصاره وهم العاقلة فكانوا مقصرين في ترك مراقبته فخصوا به (نقلا عن الدرر على الفروع للاخسرو جزء ٢ ص ١٢٥) .

وقد تكون علة تشريع النص في الواقع مزيجا مما تقدم كله أو بعضه ومع ذلك فانها مهما كانت ليست متخيلة أي لا توجد دائما حيث يتحقق حكمها فهي كلمة الشفقة التي قالوا انها دفع سوء الجوارح والشركة فكما أن سوء الجوارح أو الشركة لا يتحقق في كل أحوال الاخذ بالشفقة وليس شرطا له فكذلك سوء الاختيار أو التقصير في الرقابة لا يتحقق في كل حالة تطبق فيها المادة ١٥٢ مدني وليس شرطا في تطبيقها .

القواعد العامة .

فإذا كان الحكم لم يقصد إلا بتصحيح حكم
نزع ملكية سبق صدوره من نفس المحكمة
فانه لا يخرج عن كونه هو أيضاً حكماً بنزع
الملكية غير جائز استثنائه

الحكم

« حيث ان مبنى الطعن يتلخص في ان الحكم
المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون إذ انه قضى
بقبول الاستئناف شكلاً في حين ان الحكم
المستأنف لم يكن سوى حكم قضى بنزع الملكية
وانه طبقاً للمادة ٥٥٩ من قانون المرافعات لا
يجوز استئناف مثل هذا الحكم ويقول الطاعن
ان هذا الحكم وان اشتمل على تصحيح حكم
نزع الملكية الاول الا أنه هو ذاته لا يخرج عن
كونه حكماً صادراً بنزع الملكية .

« وحيث ان المستفاد من نص المادة ٥٥٩ من
قانون المرافعات ان الحكم الذي يصدر بنزع
الملكية لا يقبل فيه الاستئناف متى كان مقصورياً
على الأمر بنزع الملكية لأنه لا يحسم في خصومة
بل هو مجرد اذن بالبيع اما اذا قدم أحد الخصوم
طلباً أو دفعا وفصلت فيه محكمة نزع الملكية فيكون
حكمها صادراً في خصومة عادية ويتبع الاستئناف
في قبوله أو عدم قبوله القواعد العامة .

« وحيث انه جاء بأسباب الحكم المطعون
فيه ما يأتي : —

« وحيث انه اتضح من الحكم الصادر في »
« دعوى نزع الملكية رقم ٣٩١ سنة ١٩٣٢ ان »
« المحكمة لم تقصر الحكم على القدر البالغ ٣١ فدانا »
« و ٢٠ قيراطا و ١٢ سهما دون باقي قطع الاطيان »
« الأخرى الواردة بعريضة دعوى نزع الملكية .

مدنيا في تعويض الضرر الذي لحق ورثة المطعون
ضدهم الثلاثة الأول ، وإذن يكون هذا الطعن متعين
الرفض كما طلبت النيابة بحق في مذكرتها .

(طعن الست عدلا ميخائيل قسيم عن نفسها وبصفتها
وحضر عنها الأستاذ ميشيل ناصيف ضد ورثة جرجس أفندي
كرمه وآخرين وحضر عن الرابعة الأستاذ عزيز بك خانكي
رقم ٣٧ سنة ٦٠ بالهيئة السابقة عدا صاحب العزة محمد توفيق
ابراهيم بك بدلا من صاحب العزة محمد رشدي بك رئيس النيابة)

٢٥٧

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

استئناف . حكم نزع الملكية . استئناف . لا يجوز .

(المادة ٥٥٩ مرافعات)

المبدأ القانوني

إن المستفاد من نص المادة ٥٥٩ من قانون
المرافعات أن الحكم الذي يصدر بنزع الملكية
لا يقبل فيه الاستئناف متى كان مقصورياً على
الأمر بنزع الملكية ، لأنه لا يفصل في خصومة
بل هو مجرد إذن بالبيع . أما إذا قدم أحد
الخصوم طلباً أو دفعا وفصلت فيه محكمة نزع
الملكية فيكون حكمها صادراً في خصومة
عادية ويتبع الاستئناف في قبوله أو عدم قبوله

" On admet généralement
(cette responsabilité) . En effet ,
le preuve de l'absence de faute ne
libère pas le gardien, il importe
donc peu que l'aliéné ou l'enfant
démontre qu'en raison de sa situ-
ation il n'a pas commis de faute."
(Mazaud T.I.P. 783) et V. aussi
Demogue V. 10, 20)."

يناف إلى ما تقدم أن قانوننا لم يشترط الأهلية في المادة ١٥١
لتحقق المسؤولية التقصيرية مخالفاً في ذلك القانون المختلط . فاقم
من القاصر من الاخطأ بضمها في ماله ولا محل عندئذ لفرة
بين الخطأ الثابت والخطأ المفترض وسؤال القاصر في ماله عن
الاول واعفائه من المسؤولية عن الثاني .

بمجموعة أمواله فأصبح المدين معسراً لا يبق ماله بما لغرماته . والدائن هو الذي يقع عليه عبء اثبات إعسار المدين بالصفقة المطعون فيها .
المحكمة

« بما ان أهم ما جاء في التقريرين المقدمين من الطاعن ان الحكم المطعون فيه فضلاً عن تناقض أسبابه مع منظوقه فإنه قد أخطأ في تطبيق القانون وآية هذا وذلك أن محكمة الاستئناف بينما اعتبرت عقد ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ المحرر للطاعن عقداً جدياً لا صورياً فإنها ذهبت مع محكمة أول درجة في تعليل ابطاله طبقاً لقواعد الدعوى البوليصية إلى ما يؤذن باعتبارها إياه عقد صورياً تدليسياً فاختلط الأمر وبدأ الخطأ في القانون .

« ربما ان الحكم الابتدائي الذي اعتمدت أسبابه محكمة الاستئناف — بعد أن قرراً أن لا مانع من أن يدفع الدائن بالصورية مع الدعوى البوليصية — جعل يبحث نقطة النزاع الجوهرية موازاً بين ما قالته الحكومة من ان البيع صوري لا ثمن فيه وبين ما قاله الطاعن عن جديته وقيامه بدفع الثمن فقال الحكم ما يأتي : —

« وحيث انه ثابت من الاطلاع على دوسيه «
« الدعوى أن احمد كامل افندي سحب في تاريخ «
« ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧ من البنك الأهلي مبلغ «
« ٦٠٠ جنيه بشيك رقم ٥٦٢٨٧ ومن بنك مصر «
« فرع طنطا ١٢٠٠ جنيه بشيك رقم ٦٠٣٥٢٦ «
« ومن صندوق التوفير بالبوسنة مبلغ ٢٢٠ جنيهاً «
« والمجموع ٢٠٢٠ جنيهاً «

« وحيث ان سحب المبلغ هذا اليوم التالي «
« لتاريخ عقد البيع لهو دليل على أن البيع لم يكن «
« صورياً فان الثمن قد سلم فعلاً إلى البائع محمود بدر «
« افندي لما قرر محمود بدر افندي ذلك أمام النيابة «
« انه دفع هذا المبلغ لسداد ثمن العربة التي اشتراها «
« باسم زوجته «

« وحيث ان الاطيان المراد نزع ملكيتها «
« تقع في دائرة كفر الشيخ وتري المحكمة ان فقدان «
« الواحد لا يساوي أكثر من خمسين جنيهاً مصرياً «
« واذن يتعين تصحيح حكم نزع الملكية وجعله «
« شاملاً لجميع ال ٦٢ فقداناً ١٢ قيراطاً و ٢٠ سهماً «
« الواردة بصحيفة دعوى نزع الملكية .

« وحيث انه ظاهر من أسباب ذلك الحكم انه لم يقض الا بتصحيح حكم نزع الملكية فهو لم يخرج عن كونه حكماً بنزع الملكية وانه جاء على وجه الصحيح ولذا يكون الحكم المستأنف اذ قضى بقبول الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين قبول الطعن والقضاء بعدم جواز الاستئناف .

(طعن الشيخ احمد محمد أبو ذكري وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز مليكة بك ضد الست فريدة هاتم فتحي بصفتها وحضر عنها الاستاذ محمود قهي جنديه رقم ٤٢ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

٢٥٨

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

تدليس - تصرف تدليسي - ما فيه - كيفية الطعن فيه - إعار المدين بالصفقة المطعون فيها - اثباته على الدائن .
(المادتان ١٤٣ و ٥٥٦ مدني)

المبدأ القانوني

التصرف التدليسي هو مشاركة المتصرف له المتصرف في إجراء تصرف صوري أو تصرف حقيقي يعسر المدين بإخراج جزء من أملاكه عن متناول الدائنين . فاذا كان التصرف يعبأً وجب أن يكون الطعن فيه إما بصوريته وإما - إذا أريد التمسك بالدعوى البوليصية - بأن الثمن وهمي أو بخس أو أنه حقيقي ولكن المتصرف له اشترك مع المدين في تيسير إخراج هذا الثمن كله أو بعضه من

سنة ١٩٢٧ حكمت محكمة استئناف مصر في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٨ بصحة التعاقد الوارد فيه ودفع للبائع من الثمن - وهو ٣٠٠٠ جنيه - مبلغ ألتى جنيه في ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧ ثانياً يوم التعاقد فسدد البائع هذا المبلغ ضمن أربعة آلاف جنيه دفعها من ثمن عزة مساحتها ١٦٧ فداناً وكسر كان اتفق في ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ على شرائها باسم زوجته السيدة حميدة مصطفى راشد من سونبرى با كويلووز كريا باد را كس بمبلغ ١٠٧٠٠ جنيه وقد علل بدرافندى شراء العزة باسم زوجته بأنه أراد أن يرتب شئون أولاده وزوجته على حد قوله المروى عنه في مذكرة لمجلسي اسيرط وملوى المحليين قدماها لمحكمة الموسيقى في الدعوى رقم ٣٥٨٧ سنة ١٩٣١ المحكوم فيها بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وتعهدت الزوجة التي اشترت الاطيان باسمها بأن لا تصرف فيها كما ورد ذلك في إنذار المجلسين للطاعن المؤرخ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٧ فقد جاء به عن بيان أملاك محمود فهمى بدرافندى ان له ١٩٧ فداناً ولو أنها اشتراة باسم زوجته إلا أنها اعترفت بأن الثمن دفع من مال زوجها وتعهدت بعدم التصرف فيها . ولقد كان علم الحكومة بحصول التصرف المطعون فيه راجعاً الى ٢١ يونه سنة ١٩٢٧ حيث أرسل قسم البلديات إلى الطاعن كتاباً يخواه علم ذلك القسم بالصفقة وطلبه اليه موافاته بموقع المنزل المبيع وثمنه ومساحته وغير ذلك من البيانات فأجاب القسم إلى ما طلب وأعقب ذلك وصول انذار ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٧ اليه فرد على ذلك الانذار بآخر مؤرخ في أول اكتوبر سنة ١٩٢٧ ذكر فيه أنه حسن النية ولا يعلم من أمر الاختلاسات المعزوة إلى بدرافندى شيئاً فسكتت الحكومة حتى ادخلها الطاعن بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٣٢ في الدعوى الحالية عندئذ رفعت دعواها الفرعية بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٣٢ أى

« وحيث ان الحكومة في قضية الموسيقى التي « رفعت ضد زوجة محمود بدرافندى قد تمسكت بأن « محمود بدرافندى باع منزله الكائن بالعباسية « ليدفع ثمن العزة التي اشترها باسم زوجته « تهرياً لأمواله كما ورد ذلك في مذكرة طرفي « الخصومة . »

« وحيث ان المحكمة ترى من جميع ما تقدم ان التمسك بدعوى الصورية باعتبار أن البيع وهمي « لم يقيم عليه من الأدلة ما يكفي لاقناع المحكمة « ولا تأخذ المحكمة بهذا الدفع . »

« انتقل الحكم بعد ذلك إلى معالجة شرائط الدعوى البوليصة وتطبيقها على العقد محل النزاع فتكلم أولاً عن تدليس البائع ثم عن تواطؤ المشتري وسوء نيته إلى آخره .

« وبما ان الذى ذكرته المحكمة في صدر حكمها عن كون العقد سورياً أو جدياً ما كان ينتج قانوناً ومنطقياً الا أنه عقد بيع جدى فيه ثمن بعضه مقبوض وبعضه مودع فما كان لها بعد ذلك ان تبحث النزاع على انه دعوى بوليصة طلب بها ابطال عقد صورى تدليسى فان هذا البحث عقيم لا نتيجة له بعد ان تبين لنفس المحكمة ان العقد جدى ولا يرفع عقم هذا البحث ما عرضت له المحكمة في آخر حكمها من حصول ضرر بتصرف البائع فان ذلك كان استدراكاً أقحم على منحي الحكم فزاده اضطراباً .

« وبما ان هذا الذى جاء في الحكم هو خطأ في القانون يوجب نقضه ولاداعى بعد ذلك لبحث سائر ما جاء في تقريرى الطعن .

« وبما ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها . « وبما ان المستفاد من وقائع الدعوى ومستنداتها المقدمة ان احمد كامل افندى اشترى منزل محمود فهمى بدرافندى بعقد عرفى مؤرخ في ٢٦ مايو

بعد أكثر من خمس سنين من تاريخ عليها بالصفقة .

« وبما ان القاعدة الفقهية في التصرف التديلى هي مشاركة المتصرف له المتصرف في اجراء تصرف صوري أو تصرف حقيقى يعسر المدين باخراج جزء من أملاكه عن متناول الدائنين فاذا كان التصرف يعاوجب أن يكون الطعن فيه اما بصوريته واما إذا أريد التمسك بالدعوى البوليصية - بأن الثمن وهمى أو بنحس أو انه حقيقى ولكن المتصرف له اشترك مع المدين في تيسير اخراج هذا الثمن كله أو بعضه من مجموعة أمواله فأصبح المدين معسراً لا ينفى ماله بما لغرمائه والدائن هو الذى يقع عليه عبء اثبات اعسار المدين بالصفقة المطعون فيها .

« وبما ان وقائع الدعوى الحالية لا تنطبق

عليها هذه القاعدة فالتصرف الذى صدر من يد ائدى كان يعا جدياً دفع فيه الثمن قبضاً وايداعاً واعسار المدين لم يثبت انه كان نتيجة للصفقة بل على العكس ثبت ان الثمن المقبوض باق لم يبدد وفي وسع الدائن الوصول اليه لو انه عني بذلك .

« وبما انه يبين بما تقدم ان الحكم المستأنف غير سائغ ويتعين الغاؤه والقضاء بطلبات احمد كامل ائدى في دعواه الاصلية ورفض الدعوى الفرعية .

« وبما ان المتسبب في هذا النزاع انما هو جهة الحكومة فهي الملزمة بمصاريف الدعوى الاصلية والفرعية عن الدرجتين .

(طعن احمد كامل ائدى وحضرته الاستاذان عزيز خانكى بك واحمد رشدى ضد مجلى أسيوط وملوى المحلين وآخرين رقم ١٤ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

المبادئ القانونية

١ - ليس هناك ما يمنع قانوناً من اختصاص قاضى الموضوع بالفصل في جميع المسائل التى يختص بها قاضى الأمور المستعجلة متى رفعت اليه لأنه قاضى الأصل واختصاصه أعم وليس من حق المدعى عليه أن يدفع بعدم اختصاصه بنظر أى مسألة تدخل في اختصاص قاضى الأمور المستعجلة إلا إذا كان القانون قد نص بصفة خاصة على اختصاص قاضى الأمور المستعجلة وكانت للمدعى عليه مصلحة في طرح النزاع أمامه للفصل فيه كحالة الأشكال في التنفيذ المتعلق بالأجرامات (مادة ٣٨٦ مرافعات)

٢ - انه وان كان الشارع المصرى عند

(٥)

٢٥٩

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - قاضى الموضوع - قاضى الأمل - اختصاصه في جميع الأمور المستعجلة التى ترفع . الدفع بعدم اختصاصه . رفضه .

٢ - اختصاص القاضى الجزئى - شامل اختصاصه في الأمور المستعجلة - طبقاً للقانون الأملى . غير مانع من الفصل بين الاختصاصين .

٣ - قاضى الأمور المستعجلة - قاضى الموضوع - لفارق بينهما - جواز تعرض لثنائى لأصل الحق دون القاضى المستعجل . .

٤ - حكم - صادر من قاضى الموضوع . في أمور مستعجلة - عدم اعتباره مستعجلاً بمعناه القومى : اعتباره حكم وقضى .

٥ - استئناف - من الاحكام الابتدائية . صادرة في أمور مستعجلة . مباحة . ستون يوماً .

إنشاء المحاكم الأهلية لم يجعل للأمور المستعجلة محكمة خاصة كما فعل من قبل في المحاكم المختلطة ولكنه جعل القاضي الجزئي هو نفسه قاضي الأمور المستعجلة. وهذا الجمع بين الاختصاصين لا يترتب عليه أن يختلط القاضي الجزئي بين اختصاصه كقاضي موضوع واختصاصه كقاضي الأمور المستعجلة بل يجب عليه أن يفصل فصلاً تاماً بين هذين الاختصاصين وأن يجعل من نفسه لكل من هذين الاختصاصين قاضياً مستقلاً بذاته.

٣ - لم يجعل الشارع لقاضي الأمور المستعجلة ذات السلطة التي جعلها لقاضي الموضوع فقيد اختصاص الأول بعدم التعرض لأصل الحق أو لتفسير الأحكام ولم يقيد اختصاص الثاني بمثل هذا القيد عند نظر أي أمر من الأمور التي يصح أن يختص بها قاضي الأمور المستعجلة فقاضي الموضوع يستطيع أن يتعرض لأصل الحق عند الفصل في أي أمر من الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت. وفي هذه الحالة فإنه يصح اعتباره في هذا قابضاً للأمور المستعجلة لأن قابضها هو قاض آخر له وجود مستقل وله إجراءات خاصة.

٤ - الحكم الذي يصدر من قاضي الموضوع في أي مسألة مستعجلة قبل الفصل في الموضوع نفسه لا يصح أن يعتبر مستعجلاً بمعنى *référé* بل هو حكم وقفي - *jugement provisoire* - والقول بأن صفة الاستعجال هي صفة لا صفة بالدعوى تنقل معها أمام أي محكمة ترفع إليها

هو قول فيه اغفال لقواعد الاختصاص الصحيح فإن هذه الصفة تزول كلية إذا مارفت الدعوى مباشرة أمام محكمة الموضوع أو كان الأجراء المستعجل المطلوب الحكم به بصفة مؤقتة مرتبطاً بدعوى موضوعية ومنظوراً معها كطلب تعيين حارس على شيء متنازع فيه طبقاً لحكم المادة ٤٩١ مدني.

٥ - من التأمل في عبارات المادة ٣٥٥ مرافعات أهل نجد ميعاد خمسة عشر يوماً لا يصح تطبيقه إلا على الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي بصفته قاضياً للأمور المستعجلة في الأمور الميئة بالمادة ٢٨ مرافعات. وتقصير ميعاد الاستئناف الأصلي بالنسبة للأحكام المستعجلة كان مبدئياً على أن إجراءات المرافعات أمام هذا القاضي هي في ذاتها إجراءات سريعة خلافاً للإجراءات العادية المتبعة أمام محكمة الموضوع لأنه إنما يختص بالأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت فهذا الميعاد القصير هو وحده الذي يتناسب مع اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ومع الإجراءات التي تتخذ أمامه. وهذا الميعاد قد أخذ عن التشريع المختلط كما نص عليه في المادتين ٤٠٠ و ٣٤٤ مرافعات مختلط وهو لا يعني إلا الأحكام الصادرة من محكمة المواد المستعجلة. وبناء عليه يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الأمور المستعجلة هو ستون يوماً من تاريخ إعلانه لا الميعاد الاستثنائي وهو خمسة عشر يوماً.

المحكم

« حيث ان المستأنف عليها الاولى قد دفعت بعدم قبول الاستئناف لتقدمه بعد الميعاد » وحيث ان مبنى هذا الدفع هو أن الحكم المستأنف صادر في دعوى حراسة وهي من الدعاوى المستعجلة التي جعل القانون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فيها خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانها (مادة ٣٥٥ مرافعات) .

« وحيث انه قبل التعرض للبحث في هذا الدفع يجب أن يكون معلوما أن المستأنف رفع دعواه أمام محكمة الزقازيق الابتدائية طالبا تثبيت ملكيته الى ٨ أفدنة وقيراطين و ١١ سهما وابطال وفسخ البيع الصادر من المستأنف عليه الثاني لأخته المستأنف عليها الاولى في ٩ أفدنة و ٦ قيراط و ٢٠ سهما من الأرض المذكورة مع الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي على ٨ أفدنة وقيراطين و ١١ سهما لإدارتها وتحصيل ريعها وايداعه بخزانة المحكمة حتى يفصل نهائيا في موضوع الدعوى وقد قضت المحكمة المذكورة برفض دعوى الحراسة . » وحيث انه متى كان طلب تعيين الحارس قد رفع الى المحكمة مع طلب تثبيت الملكية فيكون ذلك الطلب (الحراسة) قد رفع الى المحكمة طبقا لحكم المادة (٤٩١) مدني التي تقول :

« للمحكمة أن تعين حارما او حافظا للأشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت القضاء كما يجوز لها أن تعين لذلك أحد الخصام المترافعين »

« وحيث انه والامر كما ذكر يكون الحكم الصادر في دعوى أو طلب الحراسة قد صدر من محكمة الموضوع نفسها لا من محكمة الأمور المستعجلة Tribunal Des Référés أو قاضي الأمور المستعجلة . »

« وحيث انه ليس هناك ما يمنع قانونا من

اختصاص قاضي الموضوع بالفصل في جميع المسائل التي يختص بها قاضي الأمور المستعجلة متى رفعت اليه لأنه قاضي الأصل واختصاصه أعم وليس من حق المدعى عليه أن يدفع بعدم اختصاصه بنظر أي مسألة تدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة إلا إذا كان القانون قد نص بصفة خاصة على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وكانت للدعى عليه مصلحة في طرح النزاع أمامه للفصل فيه كحالة الاشكال في التنفيذ المتعلق بالاجراءات (مادة ٣٨٦ مرافعات)

« وحيث انه وان كان الشارع المصري عند انشاء المحاكم الأهلية لم يجعل للامور المستعجلة محكمة خاصة كما فعل من قبل في المحاكم المختلطة ولكنه جعل القاضي الجزئي هو نفسه قاضي الأمور المستعجلة وهذا الجمع بين الاختصاصين لا يترتب عليه أن يخاطب القاضي الجزئي بين اختصاصه كقاضي موضوع واختصاصه كقاضي الأمور المستعجلة بل يجب عليه أن يفصل فضلا تاما بين هذين الاختصاصين وأن يجعل من نفسه لكل من هذين الاختصاصين قاضيا مستقلا بذاته . »

« وحيث ان الشارع المصري قد لاحظ أخيراً ما ينجم عن اندماج القضاء المستعجل في القضاء الجزئي ولذلك فان وزارة الحفانية بدأت منذ بضع سنوات خلت بتخصيص قاض مستقل لنظر الأمور المستعجلة في محكمتي مصر واسكندرية الابتدائيتين . »

« وحيث ان الشارع لم يجعل لقاضي الأمور المستعجلة ذات السلطة التي جعلها لقاضي الموضوع فبعد اختصاص الاول بعدم التعرض لأصل الحق أو لتفسير الاحكام ولم يقيد اختصاص الثاني بمثل هذا القيد عند نظر أي أمر من الأمور التي يصح أن يختص بها قاضي الأمور المستعجلة قاضي

مؤقتة مرتبطا بدعوى موضوعية ومنظورا معها كطلب تعيين حارس على شيء متنازع فيه طبقا لحكم المادة ٤٩١ مدنى السالف ذكر وهو الحالة التى نحن بصدددها .

« وحيث ان التأمل فى عبارات المادة ٣٥٥ مرافعات أهلى يجد أن ميعاد الخمسة عشر يوما لا يصح تطبيقه إلا على الاحكام الصادرة من القاضى الجزئى بصفته قاضيا للأمور المستعجلة Juge des Référéس فى الأمور الميئة بالمادة (٢٨) مرافعات .

« وحيث ان تفصير ميعاد الاستئناف الاصلى الى خمسة عشر يوما بالنسبة للاحكام المستعجلة كان مبنيا على أن اجراءات المرافعات أمام قاضى الأمور المستعجلة - Juge des Référéس - هى فى ذاتها اجراءات سريعة خلافا للاجراءات العادية المتبعة أمام المحكمة الموضوعية ذلك لأن قاضى الأمور المستعجلة انما يختص بالأمور التى يخشى عليها من فوات الوقت فهذا الميعاد القصير هو وحده الذى يتناسب مع اختصاص قاضى الأمور المستعجلة ومع الاجراءات التى تتخذ أمامه » وحيث انه بما يزيد هذه الحقيقة وضوحا هو أن الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٥٥ مرافعات أهلى قد أخذ عن التشريع المختلط ونص عليه فى المادة ٤٠٠ مرافعات التى تقول :

« Le délai sera réduit à quinze jours en matière de référés »

والمادة ٣٤ مرافعات مختلط تقول :

« Le Tribunal des référés sera tenu par un juge délégué par le Tribunal et statuera sur les mesures urgentes à prendre »

ولا نزاع فى ان القضاء المختلط لا يطبق ميعاد الخمسة عشر يوما الا على الاحكام الصادرة من

الموضوع يستطيع أن يفصل فى أى منازعة متعلقة بتنفيذ الاحكام ويتعرض لتفسيرها كما يستطيع أن يتعرض لأصل الحق عند الفصل فى أى أمر من الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت » وحيث انه ينتج مما تقدم أن قاضى الموضوع عند ما يطلب منه الخصوم الفصل فى أى مسألة من المسائل المستعجلة فانه لا يصح اعتباره فى هذا قاضيا للأمور المستعجلة Juge des Référéس إذ أن قاضى الأمور المستعجلة هو قاض آخر له وجود مستقل وله اجراءات خاصة .

« وحيث ان الشارع قد نص فى المادة ٣٥٥ مرافعات على أن يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما فى الاحكام الصادرة فى المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفى الأمور المستعجلة الميئة فى المادة ٢٨ مرافعات .

« وحيث انه يجب البحث فيما اذا كان هذا الميعاد الاستئنافى ينطبق على الاحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة Juge des Référéس وحده أو ينطبق أيضا على الاحكام الصادرة من قاضى الموضوع فى الأمور المستعجلة .

« وحيث ان الحكم الذى يصدر من قاضى الموضوع فى أى مسألة مستعجلة قبل الفصل فى الموضوع نفسه لا يصح أن يعتبر حكما مستعجلا بمعنى référés بل هو حكم وقى

Jugement . provisoire

« وحيث ان القول بأن صفة الاستعجال référés هى صفة لاصقة بالدعوى تنتقل معها أمام أى محكمة ترفع اليها هو قول فيه اغفال لقواعد الاختصاص الصحيحة . فان هذه الصفة تزول كلية اذا ما رفعت الدعوى مباشرة أمام المحكمة الموضوعية أو كانت الاجراء المستعجل msure urgente المطلوب الحكم به بصفة

محكمة الأمور المستعجلة Tribunal des référés وحدها دون غيرها .

« وحيث انه فضلا عن هذا فانه بالرجوع الى التشريع الفرنسى الذى أخذ عنه الشارع المصرى نظام القضاء المستعجل référés فى المحاكم المختلطة نجد أن المادة ٨٠٧ من قانون المرافعات تنص على أن يكون رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه هو المختص بالفصل فى الأمور المستعجلة ونجد أن المادة ٨٠٩ تنص على أن الأوامر الصادرة فى المسائل المستعجلة ordonances des référés لا يقبل استئنافها بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانها . ولم ينص الشارع الفرنسى على هذا الميعاد الاستثنائى القصير إلا عند الكلام على الأمور المستعجلة des référés فى المواد ٨٠٦-٨١١ مرافعات وقد خلا باب الاستئناف (مواد ٤٤٣ - ٤٧٣ مرافعات) من ذكر هذا الميعاد واقصر على بيان الميعاد العام لاستئناف جميع الاحكام وهو شهران (مادة ٤٤٣) .

« وحيث ان النص على ميعاد خمسة عشر يوما فى باب الأمور المستعجلة وحده لا يجعل محلا للتردد فى أن هذا الميعاد القصير لا يسرى الا على الاحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة دون غيره

« وحيث ان الشارع المصرى قد أخذ تشريعه المختلط والاهلى فى تحديد ميعاد خمسة عشر يوما عن التشريع الفرنسى فيكون من الواجب العمل بما قضى به ذلك التشريع وهو ما ينطبق على قواعد الاختصاص وأصول المنطق .

« وحيث انه بما يصح ذكره فى صدد الكلام عن التشريع الفرنسى أنه يوجد هناك خلاف فى القضاء بالنسبة للأحكام الصادرة من المحكمة الموضوعية فى دعاوى المستعجلة المحالة عليها من

قاضى الأمور المستعجلة للفصل فيها بحالة استعجال En état de référé فبعض الاحكام يقول بتطبيق ميعاد خمسة عشر يوما وبعضها يقول بتطبيق الميعاد العادى (شهرين) ولا ترى المحكمة محلا للكلام على هذا الخلاف لبعده عن المسألة المطروحة أمامها . فان الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف رفعت مباشرة إلى محكمة الموضوع .

« وحيث انه بما تقدم يتضح بجلاء أن ميعاد استئناف الحكم المطعون فيه هو ستون يوما من تاريخ اعلانه لانه خمسة عشر يوما كما تذهب المستأنف عليها الأولى :

« وحيث ان الحكم المستأنف قد أعلن فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ وقد رفع هذا الاستئناف فى ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦ فيكون قد رفع فى الميعاد وقد حاز شكله القانونى فهو مقبول شكلا .

(استئناف خليل ابراهيم شيخه وحضر عنه الاستاذ حسين محمد الجندى ضد زكية محمد أبو على وآخرين وحضر عنها الاستاذ السيد حامد فهمى رقم ٨٦٣ سنة ٣ ق رثانة وعضوة حضرات أصحاب الميزة سليمان السيد سليمان بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٢٦٠

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

دعوى حراسة - بناء على دعوى نزاع ملكية . عن عقار . عليه رهن عقارى لاجنبى . عدم اختصاص المحاكم الاهلية بها .

المبدأ القانونى

لا تختص المحاكم الاهلية بنظر دعوى الحراسة المقصود بها إلحاق الثمار بالعقار المنزوع ملكيته تحقيقاً لما نصت عليه المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات الاهلية إذا كانت العين المنزوع ملكيتها عليها رهن عقارى لاجنبى إذ دعوى الحراسة هي والحالة هذه إجراء متمم

رفض الدفع بعدم الاختصاص إلا أن هذا الدفع من النظام العام ويجوز للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها .

« وحيث أن المستأنف عليهم قد قدموا بملف هذا الاستئناف المستندات الرسمية الدالة على وجود رهن عقارى مسجل لمصلحة البنك العقارى بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٢٧ على الأرض التى تنزع الوزارة ملكيتها وسجلت عليها تنبيه نزع الملكية فى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ »

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن الوزارة لم تنازع أمام المحكمة الابتدائية وأمام هذه المحكمة فى وجود ذلك الرهن المسجل لمصلحة البنك العقارى » وحيث أن المحكمة الابتدائية قد استندت فى رفض الدفع بعدم الاختصاص إلى أن دعوى الحراسة هذه لا علاقة لها بالعقار فى ذاته ولا تأثير لها على ملكيته ولا أى حق عيني آخر عليه بل هى مجرد اجراء من الاجراءات التحفظية على العقار

« وحيث أن المحكمة قد أخطأت فيما ذهبت إليه لانه بصرف النظر عن أن دعوى الحراسة هذه لا علاقة لها بملكية العقار فإنها دعوى مقصود بها الحاق الثمار بالعقار المنزوع ملكيته تحقيقا لما نصت عليه المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات فى والحالة هذه اجراء متم لاجراءات نزع الملكية ولولا قيام تلك الاجراءات لما كان هناك محل لطلب تعيين حارس للمحافظة على ثمار العقار والحاقها به فعلا

« وحيث أنه متى كانت هذه الدعوى هى اجراء تكميلى لاجراءات نزع الملكية فإن المحكمة التى تكون مختصة بنظرها هى المحكمة المختصة بنزع الملكية »

« وحيث أن المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة قد جعلت تلك المحاكم وحدها

لاجراءات نزع الملكية ومبينة عليها وتكون المحكمة المختصة بنظرها هى المحكمة المختصة بنزع الملكية طبقاً للمادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة المحكم.

« وحيث أن وقائع هذه الدعوى تحصل فى أن وزارة الأوقاف شرعت فى اتخاذ اجراءات نزع ملكية المستأنف عليهم من ٢٦ فداناً ٢٣ قيراطاً و ٢٠ سهاماً تابعة لزمام ناحية البرانية مركز اشمون منوفيه . وقد أعلنت المستأنف عليهم بتنبيه نزع الملكية فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ وسجلته فى محكمة شين الكوم الابتدائية فى ٩ مايو سنة ١٩٣٦ وقد عارض المستأنف عليهم فى هذا التنبيه ولما كان تسجيل تنبيه نزع الملكية يلحق الثمار بالعقار المنزوع ملكيته فقد رفعت الوزارة هذه الدعوى طالبة تعيينها حارساً قضائياً على الأرض المذكورة لاستغلالها وخصم صافى ريعها من مطلوبها من المستأنف عليهم .

« وحيث أن المستأنف عليهم قد دفعوا أمام المحكمة الابتدائية بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لوجود تسجيل رهن عقارى لمصلحة اجنبى وهو البنك العقارى على الأرض التى بدأت الوزارة نزع ملكيتها وطلبوا من باب الاحتياط رفض الدعوى موضوعاً .

« وحيث أن المحكمة الابتدائية قد حكمت فى ٢١ يوليو سنة ١٩٣٦ برفض الدفع الفرعى بعدم الاختصاص ورفض الدعوى موضوعاً . فاستأنفت الوزارة طالبة الحكم لها بالحراسة

« وحيث أن المستأنف عليهم قد تمسكوا فى هذا الاستئناف بعدم اختصاص المحاكم الأهلية للسبب السالف الذكر

« وحيث أنه وان كان المستأنف عليهم لم يستأنفوا الحكم الابتدائى بالنسبة لما قضى به من

الطالبون في هذه الدعوى قرروا بأن مورثهم لم يتم بتنفيذ الحكم المذكور وطلبوا اعطائهم صورة تنفيذية بدل فاقد لاجراء التنفيذ بموجبها طبقا للمادة ١١١ من قانون المرافعات

« وحيث ان المدعى عليهم دفعوا في المذكرة المقدمة من وكيلهم بسقوط حق المدعين في المطالبة بقيمة الحكم وبالتالي بعدم وجود مصلحة لهم في أخذ صورة تنفيذية ثانية من الحكم المشار اليه لان الحق الوارد به قد سقط بالتقادم لمروا أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ صدور ذلك الحكم للآن بدون أن يتخذ أي اجراء لتنفيذه ولما كانت المصلحة هي مناط الدعوى ولا دعوى بلا مصلحة تكون دعوى المدعين على غير أساس .

« وحيث ان الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالدين انما هو دفاع خاص بالموضوع وللدين المعارض ابداء أوجه دفاعه هذه اذا توافرت أسبابه إما بصفة اشكال عند الشروع في التنفيذ أو بأى صفة أخرى ولا يتوقف على مثل هذا الدفع حرمان ذى المصلحة من الحصول على نسخة الحكم التنفيذية بدل الفاقدة ولذا يتعين اجابة الطالبين الى ما طلبوا .

(دعوى ورثة المرحوم محمد محمود الكردى وحضر عنهم الاستاذ محمد توفيق خليل بك ضد ورثة المرحوم محمود اسماعيل اللبدي وحضر عن ٤٠٣ وه الاستاذ صموئيل حنا رقم ٧١٣ سنة ٥٣ ق بالهيئة السابقة)

٢٦٢

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

اجراءات بيع عقار - تنازل نازع الملكية عنها . دخول دائن مسجل فيها وطلب الاستمرار في اجراءات البيع . جوازه .

المبدأ القانوني

إذا دفع المدين للدائن نازع الملكية للدين المستحق وقرر الدائن بالتنازل عن

مختصة باجراءات نزع الملكية متى كان العقار المنزوع ملكيته مثقلا برهن عقارى لا جنبي « وحيث انه قد ثبت لهذه المحكمة وجود رهن عقارى مسجل لمصلحة البنك العقارى على الارض التي تطلب الوزارة تعيينها حارسا عليها لا لحاق ثمرتها بها فتكون المحاكم الأهلية غير مختصة بنظرها .

(استئناف وزارة الاوقاف ضد عثمان افندى مصطفى اسماعيل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ زكى فهمى منصور رقم ١٠٣٣ سنة ٥٣ ق - بالهيئة السابقة)

٢٦١

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

دعوى - بطلب نسخة تنفيذية من الحكم بدل فاقد . قبولها . الدفع بسقوط الحق في المطالبة - موضوعى - غير مانع من الإذن بها .

المبدأ القانوني

إن الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالدين هو دفع موضوعى والمدين الحق في ابداء أوجه دفاعه هذه إذا توفرت أسبابه إما بصفة إشكال عند الشروع في التنفيذ أو بأى صفة أخرى . ولا يتوقف على مثل هذا الدفع حرمان ذى المصلحة من الحصول على نسخة الحكم التنفيذية بدل الفاقدة .

المحكمة

« وحيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان المرحوم محمد محمود الكردى حصل بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٧ على حكم بالزام مورث المدعى عليهم المرحوم محمود اسماعيل اللبدي بمبلغ ٢٧١ مليا و ٢٨٢ جنيا وتليت الحجز التحفظى وجعله حجزا تنفيذيا .

« وحيث ان ورثة المحكوم له المذكور وم

ومسجل في ٢٣/٤/١٩٣٥ بالنسبة للمستأف عليه الثالث السيد محمد غانم وتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ومسجل في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بالنسبة لقلم الكتاب كما أن السيد محمد غانم أعلن مدينه وهو المستأف بقتنيه نزاع الملكية في ١٤/٧/١٩٣٥ « وحيث انه ثابت من الاطلاع على محضر جلسة اليوع في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ أن السيد محمد غانم وقلم الكتاب طلبا دخولها في الدعوى للانضمام لنزع الملكية في اجراءات البيع لأن كلا منهما كما تقدم من أرباب الديون المسجلة وله حق على العين المراد بيعها يبيع له » حسب المتفق عليه علما وقانونا الاستمرار في اجراءات البيع إذا ماتخلى عنها لسبب ما نازع الملكية الأصلي « راجع أبو هيف بك جزء ثان ققرة ٨٤٣ و ٨٤٤ » فدفع المدين للدين وتقرير الدائن بالتنازل عن الاجراءات مع فرض حصولها لا يمتنعان أرباب الديون المسجلة من الاستمرار في اجراءات البيع للاستيلاء على ديونهم وهذا منهم أيضا من المادة ٥٩٣ مرافعات وقد تبين مما تقدم ذكره آتفا أن المستأف عليهما الثالث والرابع طلبا في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ أي قبل حكم مرسى المزاد دخولها في الدعوى وعليه يكون القرار المستأف في محله ويتعين تأييده .

(استئناف الشيخ مصطفى الكوي وحضر معه الاستاذ مهدي الديواني ضد احمد محمد البجراوى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عبدالحيد لطفي وعن الثالث الاستاذ عبد الوهاب بك محمد رقم ٥٦٥ سنة ٥٣ قمر ثمانية وعشرون حضرات أصحاب البرة محمد زغول بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمد نقود بك مستشارين)

الاجراءات فان هذا التنازل لا يمنع أرباب الديون المسجلة من الاستمرار في اجراءات البيع للاستيلاء على ديونهم وكما هو مفهوم من نص المادة ٥٩٣ مرافعات فيجوز طلب دخول الدائن المسجل في الدعوى أمام قاضي اليوع وطلبه الاستمرار في البيع .

المحكم

« حيث انه لدين على المستأف للمستأف عليه عبد الرحمن خليل طلب هذا الأخير نزع ملكية مدينه من المنزلين المين حدودهما ومعالمهما بصحيفة الطلب المعلنة في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٣ وحكمت المحكمة بالفعل بنزع ملكيته من العقارين المذكورين وتحدد يوم للبيع وقبل الحكم بمرسى المزاد . وفي يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ طلب كل من المستأف عليهما الثالث والرابع دخولها خصما ثالثا في الدعوى باعتبارهما من أرباب الديون المسجلة ثم حكمت بمرسى المزاد على من يدعى سلامه أبو شليب بقرر المستأف عليه الاول بزيادة العشر وقبل الحكم بمرسى المزاد بعد الزيادة الأخيرة تصالح الدائن مع مدينه وأراد المستأف شطب الدعوى فعارض في ذلك كل من المستأف عليهما الثالث والرابع لأنهما من أرباب الديون المسجلة قضى حضرة قاضي اليوع بقبول كل منهما خصما ثالثا في الدعوى وبلا استمرار في البيع لأنهما من الدائنين المسجلين فاستأف المستأف هذا القرار

« وحيث انه ثابت من المستندات المقدمة بملف الدعوى من كل من المستأف عليهما الثالث والرابع أنهما من أرباب الديون المسجلة حقيقة وأن كليهما استصدر أمر اختصاص على نفس العين موضوع البيع بتاريخ ٢٦/٢/١٩٣٥

٢٦٣

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

إجازة - صريحة أو ضمنية - من القاصر - بعد بلوغه .

مزيلة للبطان . مجرد سكوت أو مضي خمس سنوات

بعد البلوغ - لا يزله

المبدأ القانوني

إن الإجازة الصريحة أو الضمنية بعد بلوغ القاصر من الرشد للتصرفات الحاصلة منه وهو في حالة اقصر تزيل عنها البطان وتجعلها صحيحة كما أن تصديق المجلس الحسي لتصرفات الوصي ولو كانت بيع مال القاصر لحاجة ملجئة يجعلها نافذة .

ولا يعتبر مجرد السكوت مدة تزيد على الخمس سنوات بعد بلوغ القاصر من الرشد دليلاً على الرضا الضمني كما أن هذه المدة لا تعطى للبشترى الواضع اليد حقا في التملك لا بالمدة القصيرة ولا بالمدة الطويلة لعدم استيفاء شروطها . كما أن المادة ٣٤ من لائحة المجالس الحسية تسقط حق القاصر في الرجوع على وصيه عن حساب إدارة أمواله بعد مضي خمس سنوات على بلوغه من الرشد ولكنها لم تسقط حقه في بطلان تصرفاته ببيع أو رهن عقاره مادام لم يملك من الغير بطريق وضع اليد إذا توفرت شرائطه .

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تلخص باختصار في أنه بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٢ رفع المستأنف عليين الأربعة ضي السيد علي عمران وعسرانه السيد علي عمران وأم العلو السيد علي عمران وذهب السيد علي عمران على المستأنفين وباقي المستأنف

عليهم هذه الدعوى أمام محكمة شين الكوم الكلية الأهلية طالبين فيها الحكم بتثبيت ملكيتهن إلى فدانين و ١١ قيراطاً مبنية الحدود المعالم بصحيفة الدعوى مع تسليمها اليهن وكف منازعتهم لهن فيها وقدمن اثباتاً لدعواهن هذه عقد بيع مؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩١٤ ومسجل في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٧ وأن هؤلاء الخصوم ينازعونهن في الملكية » وحيث أن المستأنفين وباقي المستأنف عليهم يرتكبن في منازعتهم على عقود صدرت إلى بعضهم في الجزء الأكبر من القدر سالف الذكر من بعض المستأنف عليين الأربعة الأوليات وهن في حالة القصر ومن الست صاحبه الوصية عليهن سواء كان بطريق البيع البات أو بطريق الرهن .

« وحيث أن محكمة شين الكوم قضت بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بطلان تلك العقود وتثبيت ملكية رافعات الدعوى إلى الفدانين والأحدى عشر قيراطاً جميعها فلم يقبله المحكوم عليهم واستأنفوه للأسباب التي ذكروها في صحيفة الاستئناف وفي المذكرات المقدمة منهم

« وحيث أن المستأنفين لا ينازعون في أن العقود التي صدرت اليهم من المستأنف عليين الأربعة الأوليات أو من الست الوصية عليهن سواء كان عن بيع بات أو رهن إنما صدرت من هؤلاء الأربعة وهن في حالة قصر ومن الست صاحبه وهي بصفتها وصية عليهن وإنما يدعون أن البطان اللاحق لهذه التصرفات إنما هو بطلان نسبي يزول بأجازة القاصرات لها بعد بلوغهن من الرشد

« وحيث أن هؤلاء القاصرات سكتن مدة تزيد عن الخمس سنوات بعد بلوغهن من الرشد ولم يحركن ساكتاً فيعتبر هذا السكوت إجازة ضمنية لهذه التصرفات ويسقط حقهن في طلب إبطالها

وقد أيد المستأنفون نظريتهم هذه بما جاء في المادة ٣٤ من لائحة ترتيب المجالس الحسبية من أن حق القاصر يسقط في مناقشة وصيه في الحساب عن إدارة أمواله بعد مضي خمس سنوات من بلوغه سن الرشد فيسقط بالتبعية حقه في طلب بطلان التصرفات الحاصلة من الوصي المذكور في أمواله للغير وتكون الدعوى الحالية على غير أساس بالنسبة لتصرفات الست صاحبها يبيع ورهن أطيان القاصرات لبعض المستأنفين وباقي المستأنف عليهم .

« وحيث أنه لا نزاع في أن الإجازة الصريحة أو الضمنية بعد بلوغ القاصر سن الرشد للتصرفات الحاصلة منه وهو في حالة القصر تزيل عنها البطلان وتجعلها صحيحة كما أن تصديق المجلس الحسبي لتصرفات الوصي ولو كانت يبيع مال القاصر لحاجة ماجة تجعلها نافذة

« وحيث أن الأربعة المستأنف عليهم الأوليات اعترضن على هذه التصرفات وطلبن إبطالها ولم يد منهن لا صراحة ولا ضمنا ما يدل على الرضا أما مجرد السكوت مدة تزيد على الخمس سنوات بعد بلوغ سن الرشد فلا يدل في ذاته على الرضا الضمني كما أن هذه المدة لا تعطى للمشتري الواضع اليد حقا في التملك لا بالمدة القصيرة ولا بالمدة الطويلة لعدم استيفاء شروطها أما حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ الذي يستشهد به بعض المستأنفين في المذكرة المقدمة من وكيلهم في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ فإن القاصر أجاز تصرفه بعد بلوغه سن الرشد باستجاره العقار المبيع من الذي اشتراه الأمر الذي لم يتوفر في هذه الدعوى

« وحيث أن الاستشهاد بالحكم رقم ١٩٤٥ سنة ١٩٣٠ محكمة أشمون لا يفيد شيئا أيضا لأن الحكم المذكور إنما هو حكم إعادة وضع

يد أحد المشتريين لجزء من الأطيان المتنازع عليها ضد آخرين لم يكن من بينهم رافعات هذه الدعوى ولم يبحث فيه الملكية

« وحيث أنه تبين من الأطلاع على قرار مجلس حسبي أشمون الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٦ في الشكوى المقدمة ضد الوصية صاحبها حسنين بتصرفها في تركة القصر بالبيع والرهن أن هذا المجلس سبق قرر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بعدم الموافقة على هذه التصرفات التي أنكرتها عند تحقيق هذه الشكوى وقررت أنها لم توقع على العقود والمنسوب صدورها منها

« وحيث أن المادة ٣٤ من لائحة المجالس الحسبية تسقط حق القاصر في الرجوع على وصيه عن حساب إدارة أمواله في مدة الوصاية إذا مضى خمس سنوات على بلوغه سن الرشد ولكنها لم تسقط حقه في بطلان تصرفاته يبيع أو رهن عقاره مادام لم يملك من الغير بطريق وضع اليد إذا توافرت شرائطه وقد تبين من الأسباب المقدمة أن المشتريين والمرتهنين من القاصرات والوصية في الدعوى الحالية لم تستوف لديهم شروط التملك بوضع اليد

« وحيث بناء على هذه الأسباب ولما جاء بالحكم المستأنف غير مخالف لما يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف شحاته على عيسى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد سليمان غنام ضد ضي السيد على عمران وآخرين وحضر عن الأربعة الأول الاستاذ عبد الحليم رفاعة رقم ٦٨٠ سنة ٥٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة سليمان السيد سليمان بك وأمين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

٢٦٤

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦

حالة - بالمادة ٣٥١ مدني . انتقال ملكية الدين . الفرض

منها مجرد ضمان . لا تنتقل إلا بالقبض .

المبدأ القانوني

يشترط لأعتبار الحوالة مما تنطبق عليها المادة

الذي دفعه عنهما وادخل والدتهما وأخوتهما في الدعوى مطالباً إياهم بالسداد باعتبارهم ضامناً « وحيث أن المحكمة الابتدائية قضت بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٦ بالزام المستأنف وأخيه كدتين ووالدتهما وأخواتهما كضامناً بأن يدفعوا إلى المستأنف عليه الأول مبلغ ١٧٠ جنياً وفوائده بسعر ٩ ٪ سنوياً من تاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٥ لحين السداد مع المصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المستأنف عليه الأخير

« وحيث أن المستأنف قد انفراد بالظن في الحكم المذكور بطريق الاستئناف مدعياً أن المحكمة الابتدائية أخطأت (أولاً) - في عدم الحكم عليه مع والدته وأخوته بصفتهم جميعاً مدينين (ثانياً) في عدم خصم مبلغ ١٠٠ جنية قيمة الباقي من الدين الذي لمورثه على المستأنف عليه الأخير الذي فوض المستأنف عليه الأول في قبضه ودفعه إلى الدائن اقيموس - وبناء على ما يذهب إليه المستأنف فهو يطلب أن تقضى برفض دعوى المستأنف عليه الأول بالنسبة له فيما يزيد عن ١٠ جنيات قيمة نصيبه بحق السبع في مبلغ ٧٠ جنياً الذي يحق للمستأنف عليه الأول أن يطالب به المستأنف ووالدته وأخوته جميعاً

« وحيث أنه بالنسبة لا اعتبار المستأنف ووالدته وأخوته مدينين قبل المستأنف عليه الأول بدعوى أن استدائنه مبلغ ٢١٠ جنيات كانت لحسابهم جميعاً فإن هذا الطلب لا محل لأجابته قانوناً حتى لو صح ما يزعمه المستأنف لأن المستأنف قد التزم هو وأخوه المستأنف عليه الثاني دون غيرهما بسداد الدين قبل الدائن الأصلي وقد سدد عنهما المستأنف عليه الأول ما بقي منه في ذمتهم وقدره ١٧٠ جنياً وحل محل ذلك الدائن في حقوقه قبلهما فليس

٣٥١ مدنى أن تنتقل ملكية الدين من المحيل إلى المحول إليه مقابل ما يدفعه هذا الأخير إلى المحيل . أما الحوالة التي يقصد بها مجرد الضمانة أو تأمين السداد فهذه لا تنتقل بموجبها ملكية الدين إلى المحول إليه إلا بالقبض بل أنها تسقط من تلقاء نفسها إذا ما سدد الدين الذي قدوة من أجله ضمماً . كما أنها لا تبرى ذمة المدين المحيل من الدين الذي تضمنه إلا إذا حصل المحول إليه على قيمة الدين المحول .

المحكمة

« حيث أن موضوع الدعوى يتحصل في أن المستأنف وأخاه المستأنف عليه الثاني استدائنا مبلغ ٢١٠ جنيات من الخواجه اقيموس بركليس بموجب سند تاريخه ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ وتعهدا بسداد هذا الدين وقت الطلب وقد ضمنهما في السداد ضمانة تضامن المستأنف عليه الأول . وفي يوم تحرير هذا السند أودع المستأنف ووالدته وأخوته وهم المستأنف عليهم الثاني إلى السابعة تحت يد المستأنف عليه الأول سداً بدين لمورثهم على المستأنف عليه الثامن وكان الباقي منه مائة جنية وجعلوا للمستأنف عليه الأول حق تحصيل هذا الباقي ودفعه للدائن اقيموس خصماً من مطلوبه من المستأنف وأخيه المستأنف عليه الثاني وقبلوا جميعاً أن يدفعوا كل ما يبق للدائن المذكور من دينه البالغ ٢١٠ جنيات . وقد سدد المستأنف وأخوه عبد العزيز مبلغ ٤٠ جنياً فقط من أصل الدين وقام المستأنف عليه الأول بسداد الباقي وقدره ١٧٠ جنياً باعتباره ضامناً متضامناً في السداد - ثم رفع المستأنف عليه الأول هذه الدعوى ضد المستأنف وأخيه المستأنف عليه الثاني مطالباً إياهما بسداد مبلغ ١٧٠ جنياً

للمستأنف عليه الاول والحالة هذه ان يطالب غيرهما بما دفعه عنهما شأنه في ذلك كشأن الدائن الاصلى تماما

« وحيث ان التزام والده المستأنف واخواته للمستأنف عليه الاول بدفع الدين مع المستأنف وأخيه لا يفيد أكثر من اعتبارهن ضامات في السداد ولا يغير شيئا من الشكل الاصلى للسلة ولم يكن من الجائز قانونا اعتبار والده المستأنف واخواته مدينات في الدين الاصلى بدون رضا الدائن اقيموس صاحب المصلحة الوحيدة في ذلك » وحيث انه بالنسبة لحصم مبلغ ١٠٠ جنيه الذي زعم المستأنف انه كان باقيا لمورثه في ذمة المستأنف عليه الاخير وفوض إلى المستأنف عليه الاول تحصيله منه ودفعه الى الدائن الاصلى فان المستأنف يقول انه مع باقى ورثة والده قد حولوا سند الدين إلى المستأنف عليه الاول لتحصيل قيمته ودفعها الى الدائن وان هذه الحوالة تجعل مبلغ ال ١٠٠ جنيه من حقه وحده ويعتبر مسئولاً عن قبضها ودفعها للدائن سواء أحصلها أم لم يحصلها لأن من قواعد الحوالة ان المحيل لا يضمن يسار المدين بل يضمن فقط وجود الدين في ذمته

« وحيث ان المستأنف قد ذهب بعيدا جدا في خياله فظن أن تفويض المستأنف عليه الاول في قبض مبلغ ١٠٠ جنيه لدفعها للدائن الاصلى خصما من مطلوبه الذى ضمن هو (المستأنف عليه الاول) سدا له هو حوالة بالدين بما تنطبق عليه المادة ٣٤٨ مدنى وما بعدها وقد فاته انه يشترط لاعتبار الحوالة بما تنطبق عليها المادة ٣٥١ مدنى التى يستند اليها ان تنتقل ملكية الدين من المحيل الى المحول اليه مقابل ما يدفعه هذا الاخير الى المحيل وهذه الحوالة هي المسماة Cession pro soluto أما الحوالة التى يقصدها مجرد الضمان أو تأمين السداد فهذه لا تنتقل بموجبها ملكية

الدين الى المحول اليه الا بالقبض بل انها تسقط من تلقاء نفسها اذا ما سدد الدين الذى قدمت من أجله ضمانا وهذه الحوالة المسماة "Cession pro solvendo" وهى لا تبرى ذمة المدين المحيل من الدين الذى تضمنه الا اذا حصل المحول اليه على قيمة الدين المحول .

« وحيث ان تحويل سند الدين الذى كان لمورث المستأنف على المستأنف عليه الاخير كان تحويلا مقصودا منه تقديم ضمان للوفاء ولم يقصد منه أن يصبح المستأنف عليه الاول صاحب الدين المحول

« وحيث ان المستأنف عليه الاول لم يقبض شيئا من ذلك الدين

« وحيث انه لما تقدم يكون هذا الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه

(استئناف عباس افندى محمد درويش سلامه وحضر عنه الاستاذ محمد الفاورى ضد محمود افندى محمد البخارى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ مصطفى البرادعى رقم ١٠٦٨ سنة ٥٣ ق - بالهيئة السابقة)

٢٦٥

٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦

مرض الموت - ضعف الشيخوخة . والاصابة بالفتق .

لا يعتبران منه .

المبدأ القانونى

إن الضعف الشيخوخى والاصابة بالفتق المزمن لا يدخلان ضمن أمراض الموت التى يقصدها القانون إذ أن الضعف الشيخوخى حالة طبيعية تلازم الإنسان عند طعنه فى السن وقد تستمر عدة سنوات دون أن تمنعه من مباشرة عمله . وكذلك الفتق فانه مرض قابل للشفاء إذا لم يتزايد ويؤدى إلى الوفاة فعلا .

المحكمة

» بما ان النزاع في هذه الدعوى يدور حول عقد البيع الصادر من المرحوم يوسف افندي نصر الله مورث طرفي الخصومة لأحد أولاده وهو الدكتور حنا افندي يوسف المستأنف عليه الأول عن المنزل موضوع الدعوى وقد تبين من الاطلاع على هذا العقد أنه مؤرخ في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ ومصدق على امضاءاته ومسجل في ٩ يوليو سنة ١٩٢٣ وأنه يتضمن أن يبيع المنزل قد تم في نظير ثمن قدره ٢٠٠٠ جنيه الف جنيه أقر البائع بتسليمه كما أقر المشتري بوضع يده على المنزل المبيع اليه .

» وبما ان المستأنفين اللذين رفعوا هذه الدعوى يطلب نصيبهما الشرعي في ذلك المنزل بطريق الميراث عن والدهما البائع قد طعنا في هذا العقد بالبطان بناء على انه صدر من مورثهما وهو عديم أهلية التعاقد القانونية بفقدانه الادراك وقته وان صدوره كان في مرض موته وان البيع تم بغير ثمن .

» وبما انه تبين من مراجعة الصورة المقدمة من المستأنفين عن المحضر الذي حرره معاون مجلس حسي مصر بناء على طلب سلامه افندي يوسف بالحجر على والده يوسف نصر الله افندي أن المعاوان سأل طالب الحجر في يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٢٣ فقرر أن من ضمن ممتلكات والده المنزل موضوع النزاع وأنه يساوي من الثمن التي جنيه وأنه يطلب الحجر على والده لانه يبلغ من العمر ٩٥ سنة ولا يستطيع مع هذا السن مباشرة أعماله بنفسه فضلا عن انه مريض بالشلل الكلي منذ أربع سنوات غير أن صحته الآن قد تحسنت وان عقله يكون حاضرا احيانا وغائبا أحيانا أخرى وأنه سبق أن تصرف في سنة ١٩٢١ في بعض

أطيانه بالبيع والبدل والرهن ومن بينها ه أفدنة باعها الى كريمته الست مارية يوسف » المستأنفة الثانية » في مايو سنة ١٩٢٣ وأنه كان يعطي ما يتحصل من هذه التصرفات الى أخويه المستأنف عليهما الدكتور حنا افندي يوسف ومرقص افندي يوسف نظير فواته مبلغ الف جنيه كان مودعا منهما لدى والده لكل منهما ٥٠٠ جنيه بواقع المائة تسعة وان الدكتور أودع مبلغه عند والده في سنة ١٩٢٢ وان أخاه مرقص أودع مبلغه في سنة ١٩٢٢ غير انه قال ان دين الدكتور تسدد في سنة ١٩٢٨ وان دين أخيه مرقص صوري واعترف له به والده في نظير أنعابه عن خدمته في بناء المنزل

» وبما انه تبين أيضا من مراجعة محضر معاوان المجلس الحسي المتقدم ذكره ان المعاوان انتقل الى منزل يوسف افندي نصر الله البائع في يوم ١٧ يوليو سنة ١٩٢٣ فوجده نائما على كنية ويبلغ من العمر ٧٥ سنة وسأله عن المرض الذي يشكو منه فاجابه انه ضعف عمرى ناشيء عن فق وانه هو الذي يباشر أعماله وأنه يمتلك مائة فدان والمنزل الذي باعه للدكتور حنا يوسف المستأنف عليه الأول وأنه باع هذا المنزل الى ابنه المذكور في يوم ٩ يوليو سنة ١٩٢٣ بقلم رهون المحكمة المختلطة وان البيع في نظير التي جنيه وأنه خصم منه الف جنيه كانت دينا للمشتري في ذمته والباقي من الثمن يتولى المشتري سداذه في ديون أخرى عليه هو لآخرين — وقرر المورث أيضا انه انتقل بنفسه الى المحكمة للتصديق على عقد البيع بعربة ويمكنه القيام والقعود وأنه باع من الاطيان قبل ذلك ٢٢ فدانا منها ٩ أفدنة العام الماضي والباقي في العام الجاري وأنه حصل على جانب من ثمن الاطيان وتبقى الباقي عند

المشتريين وذكر المبالغ الباقية من الثمن وأسماء الأشخاص المدينين بها وتواريخ استحقاق بعضها والأسعار التي بيعت بها الأطنان وأنه لم يقبض ثمنه أفدنة التي باعها لابنته لأنه تبرع بها لها . وقال أيضا ان مبلغ الالف جنيه الذي كان مدينا به لابنه حنا افدى يوسف وخصم من الثمن كان قد أخذه من ابنه المذكور

.....
.....
.....

» وبما أنه لا نزاع بين الخصوم في أن المرحوم يوسف نصر الله المورث توفي في يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٣٣

» وبما ان المحكمة لا ترتاح الى شهادة البواب احمد محمد حسن احد شاهدي الاثبات لأن شهود النفي وبعضهم من أقارب طرفي الخصومة قد شهدوا بما يخالفها لأن هذه الشهادة مجرحة بسبب طرد الدكتور له من الخدمة لاستيلائه على مبلغ سلم اليه من محمود غزالي على ذمة توصيله للدكتور ولم يوصله .

» وبما أنه فيما يختص بشهادة عبد الملك صليب شاهد الاثبات الثاني فإنها متعلقة بالحالة التي كان عليها المورث وهو في العزبة قبل عودته الى مصر ولم يشهد بشيء عن حالة المورث في المدة التي أقامها في مصر بعد عودته من العزبة ولا عن أي شيء خاص بالعقد المطعون فيه

» وبما ان الذي يؤخذ من شهادة شهود النفي الذين تأخذ المحكمة بشهادتهم ولا تعول على ما وجه اليهم من مطاعن ترى انها قليلة الأهمية ان المرحوم يوسف نصر الله اصيب قبل وفاته بنحو الخمس سنوات بداء النقطة ثم شفى من هذا المرض وأخذ يزاول أعماله بنفسه بالقاهرة وبعزبته في

أكباد وأنه اصيب بعد ذلك بفتاق أزمن معه ولكبر سنه اصيب بضعف شيخوخى ومات بعد ذلك وأنه في تاريخ انتقاله الى قلم الرهون وتصديقه على عقد البيع المطعون فيه كان متمتعاً بكامل قواه العقلية وفي صحة تناسب مع سنه وليس به سوى فتى مزمن

» وبما ان الذي ثبت للمحكمة مما تقدم ان الحالة التي كان عليها المورث يوسف نصر الله وقت توقيعه على عقد البيع المطعون فيه انه كان مصاباً بضعف شيخوخى وبفتق مزمن وان هذه الحالة لم تكن تمنعه من مباشرة أعماله في الخارج بدليل انتقاله الى المحكمة المختلطة وتوقيعه على عقد البيع المذكور ثم انتقاله في اليوم الثاني إلى محكمة الازبكية للتصديق على توكيل لمحام لمباشرة قضيةه » وبما ان الضعف الشيخوخى والاصابة بالفتق المزمن لا يدخلان ضمن أمراض الموت الا يقصدها القانون إذا ان الضعف الشيخوخى حالة طبيعية تلازم الانسان عند طعنه في السن وقد تستمر عدة سنوات دون ان تمنعه من مباشرة عمله وكذلك الفتق فإنه مرض قابل للشفاء ولم يتقدم من المستأنفين ما يدل على ان هذا المرض تزايد وأدى إلى الوفاة فعلاً وكذلك لم يثبت للمحكمة ان كان للشلل القديم الذي أصيب به المورث أى دخل في وفاته بل يؤخذ بالعكس من أقوال المستأنف الأول نفسه أمام معاون المجلس الحسبي أنه تحسن منه فلا محل للقول بعد ذلك بأن عقد البيع المشار اليه تحرر في مرض موت المورث .

» وبما أنه يؤخذ من الاجابات الصادرة من المورث أمام معاون المجلس الحسبي على الأسئلة الدقيقة التي كان يوجهها اليه المعاين المذكور كما هو مفصل آنفاً أن ذلك المورث كان متمتعاً بقواه

العقلية وقت التعاقد بالبيع من ابنه الدكتور حنا وحائزاً لأهلية التعاقد وصدر منه البيع عن رضا صحيح وهو على تمام الإدراك بما يتعاقد عليه . وبما أنه ثابت أيضاً من أقوال المورث المذكور أمام معاون المجلس الحسيني أنه باع المنزل لابنه بثمن قدره الف جنيه . وخصم من هذا المبلغ دين صحيح كان عليه لابنه الذي التزم بدفع باقي الثمن في سداد باقي ديونه . فالمحكمة ترى من ذلك أن المرحوم يوسف نصر الله كان جادا في بيعه وإن البيع تم في نظر ثمن حقيقى تقدر بمعرفة المتعاقدين ومقصودا سداده على الوجه الوارد في أقوالهما

» وبما أنه من كل ما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده ولا ترى المحكمة محلا لدعاء المستأنفين أن محكمة أول درجة لم تسمع جميع شهودهما ولا لإجابة طلبهما إعادة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهود آخرين لهم إذ ظاهر من محضر التحقيق أنهما لم يتمسكا بعد سماع شاعديهما وشهود النفي بسماع شهود آخرين .

(استئناف سلامة أفندى يوسف وآخر وحضر عنهما الاستاذان بسطا شكرى وصبحى برسوم ضد الدكتور حنا يوسف أفندى وآخر وحضر عن الأول الاستاذ راجب اسكندر رقم ٢٢ سنة ٥٢ ق- رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن رفعت بك وإمين بك حنى ومراد كامل بك مستشارين)

٢٦٦

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦

- ١ - إيقاف - بناء على دعوى أمام المحكمة المختلطة - غير متوقف الفصل فيها عليها - لا يقبل .
- ٢ - مستأجر - تحسينات أقامها في العين المؤجرة - لم يأمر بها المالك - لا تستوجب الحيازة .

المبادئ القانونية

- ١ - لا تقضى المحكمة الأهلية بإيقاف الفصل في نزاع مطروح أمامها ومن اختصاصها

الفصل فيه لوجود دعوى أخرى منظورة أمام المحاكم المختلطة إلا إذا كان الفصل في النزاع المطروح أمامها يتوقف على الفصل في تلك الدعوى (المختلطة) التى هى من اختصاص المحاكم المختلطة وحدها دون غيرها .

٢ - لا يعتبر المستأجر حائزاً للعقار بسبب صحيح يجعله في حل من أن يصرف على العين ما يشاء لتحسينها وصيانتها باعتبار أن حيازته لها هى حيازة دائمة غير مؤقتة إذ ليس للمستأجر غير الانتفاع بالعين المؤجرة بالحالة التى هى عليها وقت التأجير وأن يعتنى بها اعتناؤه بملكه وأن يسلمها في نهاية الأجرة إلى المؤجر ولا يجوز عقلا فضلا عن حكم القانون أن يسمح للمستأجر بأن يخلق لنفسه بفعله الشخصى حقاً عينياً على العين المؤجرة بما يقوم بصرفه في شئون أصلها وصيانتها إلا إذا كان المالك المؤجر قد انفق معه على ذلك والقول بغير هذا معناه تمكين المستأجر من الإضرار بالمالك متى شاء .

المحكم

» وحيث أن وقائع هذه الدعوى تحصل في أن المستأنف كان قد استأجر من الحكومة ١٠ أسهم و١٤ قيراطاوه فداناً بعقدين أحدهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ وتنتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٣١ والثانى لمدة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ وتنتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ . وعند انتهاء السنة الأخيرة من العقد الثانى أعطت الحكومة هذه الأرض إلى ورتة المرحوم على بك رضا يكن بدلا من أرض أخرى لهم أكلها البحر وقد باعها

وبرفض الدفع الفرعى وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفى موضوع النفاذ بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من شمول الحكم بالنفاذ العاجل وبلا كفالة بالنسبة للتسليم وحددت لنظر الموضوع الأصيل جلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ .

« وحيث أنه عند نظر الموضوع طلب المستأنف أن تقضى المحكمة بإيقاف الفصل فيه حتى يفصل من المحكمة المختلطة فى الدعوى المرفوعة منه ضد المستأنف عليهم والحكومة وآخرين مادام أن اخوان عويمر قد طلبوا فى تلك الدعوى أن يقضى لهم بالتسليم وأصر المستأنف على طلباته الأصلية فى موضوع الدعوى :

— ١ — عى طلب الإيقاف

« حيث أن الاختصاص القضائى بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة هو من النظام العام الذى لا يؤثر فيه اتفاق الخصوم ولا تصرفاتهم اجراءاتهم ومرافعاتهم

« وحيث أن هذه المحكمة قضت بحكمها الفرعى الصادر فى ١٧ يونه سنة ١٩٣٦ باختصاص المحاكم الأهلية دون المحاكم المختلطة بنظر النزاع الخاص بالتسليم .

« وحيث أن طلب الإيقاف مبناه أن اخوان عويمر طلبوا فى القضية المختلطة المرفوعة من المستأنف القضاء لهم بالتسليم ومعنى هذا أنهم يطلبون الحكم من محكمة غير مختصة فيكون طلبهم عديم القيمة قانونا ولا ترتبط به المحكمة المختصة وهى المحكمة الأهلية .

« وحيث أن المحكمة الأهلية لا تقضى بإيقاف الفصل فى نزاع مطروح أمامها ومن اختصاصها الفصل فيه لوجود دعوى أخرى منظورة أمام المحاكم المختلطة إلا اذا كان الفصل فى النزاع المطروح أمامها يتوقف على الفصل فى تلك الدعوى

أولئك الورثة إلى اخوان عويمر المستأنف عليهم بعقد رسمى تاريخه ١٣ مارس سنة ١٩٣٥ تسجل فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٥ ولما أراد اخوان عويمر استلام الأرض نازعهم عبد المجيد بك سيف النصر المستأنف بدعوى أنه له حق حبسها تحت يده حتى يستوفى ماصرفه فى شئون اصلاحها فاضطر اخوان عويمر الى رفع هذه الدعوى طالبين فيها الحكم — أولا — بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائى لاستلام الأرض واستغلالها وايداع صافى ريعها بخزانة المحكمة حتى يفصل فى الموضوع — ثانيا — بتسليم الأرض اليهم خالية من الزراعة مع شمول الحكم بالنفاذ العاجل وبلا كفالة .

« وحيث أنه فى ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ حكمت محكمة الميزا الابتدائية — أولا — بتعيين سيف النصر بك المستأنف حارسا قضائيا على الأرض لاستغلالها وايداع صافى ريعها بخزانة المحكمة حتى يفصل نهائيا فى الدعوى مع شمول الحكم بالنفاذ العاجل وبلا كفالة — ثانيا — وفى الموضوع بالزام سيف النصر بك بتسليم الأرض الى اخوان عويمر بما يكون عليها من الزراعة مع شمول الحكم بالنفاذ العاجل وبلا كفالة .

« وحيث أن سيف النصر بك قد استأنف الحكم المذكور طالبا (أولا) الغاء الحكم المستأنف والحكم بدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى (ثانيا) ومن باب الاحتياط الغاء وصف النفاذ فيما يتعلق بالتسليم (ثالثا) وبصفة احتياطية أيضا الغاء الحكم بشطريه ورفض الدعوى (رابعا) ومن باب الاحتياط الكلى الحكم بأن المستأنف له حق الحبس والامتياز على العين الى أن يدفع له مبلغ ٣٧٤٧ جنيها وفواتده بسعر ٥ ٪ سنويا من تاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ لحين السداد .

« وحيث أن هذه المحكمة قضت فى تاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٣٦ بقبول الاستئناف شكلا

(المختلطة) التي هي من اختصاص المحاكم المختلطة وحدها دون غيرها .

« وحيث أن الفصل في هذه الدعوى من المحكمة الأهلية لا يتوقف على الفصل في الدعوى الأخرى المختلطة المرفوعة من المستأف بطلب حبس العين حتى يستوفى مصاريفه بطريق الامتياز .

« وحيث أنه من جهة أخرى فإنه بمراجعة صورة المذكرة المقدمة من محامي اخوان عويمر للمحكمة المختلطة والتي تضمنت طلب الحكم لهم بالتسليم تبين أن تاريخها هو ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ أي يوم صدور الحكم من محكمة النيا الابتدائية لمصلحة اخوان عويمر بالاستلام وهي مقدمة للجلسة أول يونيو سنة ١٩٣٦ ولم تفصل المحكمة المختلطة في ذلك الطلب الى الآن .

« وحيث أنه لا يمكن أن يكون رفع الدعوى الفرعية بالتسليم من اخوان عويمر أمام المحكمة المختلطة بعد صدور الحكم الابتدائي من المحكمة الأهلية مادام اختصاص هذه المحاكم الأخيرة وهادما للحكم القطعي الصادر منها في موضوع الدعوى .

« وحيث أنه فوق كل ما تقدم فإن اخوان عويمر قد قرروا في مذكرتهم المقدمة لهذه المحكمة أنهم قد تنازلوا عن طلبهم الفرعي الخاص بالتسليم المرفوع الى المحكمة المختلطة .

« وحيث أنه لما سبق بيانه يكون طلب الايقاف على غير أساس ويتعين رفضه .

- ٢ - عن موضوع التسليم

« وحيث أن المستأف يدفع دعوى التسليم بأن له حق حبس العين حتى يستوفى قيمة ما صرفه في شئون اصلاحها وتحسينها ويستند الى المادة ٦٠٥ من القانون المدني .

« وحيث أنه لا يصح الجدل في أن القانون قد جعل حق الحبس لمن قام بصرف مصاريف في

سبيل تحسين العين أو صيانتها ولكن يجب قبل كل شيء البحث في أمر السند Titre الذي بموجبه قام الشخص بصرف تلك المصاريف فإذا كان سنده يولده حقا عينيا على العين من أجل ما صرفه كان له حق حبسها وإن كان الأمر غير ذلك فلا حبس .

« وحيث أن المستأف عندما قام بصرف ما يدعى صرفه كان واضعا يده على العين بصفته مستأجرا لها بموجب عقدى إيجار صادرين له من الحكومة .

« وحيث أن المستأجر لا يصح اعتباره حائزا للعقار بسبب صحيح يجعله في حل من أن يصرف على العين ما يشاء لتحسينها وصيانتها باعتبار أن حيازته لها هي حيازة دائمة غير مؤقتة وليس للمستأجر غير الانتفاع بالعين المؤجرة بالحالة التي هي عليها وقت التأجير وأن يعتنى بها اعتناء بملكه وأن يسلمها في نهاية الاجارة الى المؤجر .

« وحيث أنه لا يجوز عقلا فضلا عن حكم القانون . أن يسمح للمستأجر بأن يخلق لنفسه بفعله الشخصى حقا عينيا على العين المؤجرة بما يقوم بصرفه في شئون اصلاحها وصيانتها الا اذا كان المالك المؤجر قد اتفق معه على ذلك والقول بغير هذا معناه تمكين المستأجر من الاضرار بالمالك متى شاء والقانون لم يوضع للاضرار بالناس .

« وحيث أنه يتعين والحالة هذه الرجوع الى عقدى الايجار اللذين ارتبط بهما المستأف مع مع الحكومة لمعرفة مدى الحقوق التي يستطيع ان يتمتع بها المستأف في وجه الحكومة ووجه من تلقى الحق عنها .

« وحيث أنه قد نص في العقد الاول على ما يلي :
(بند ٨) « يجب على المستأجر أن يبدل

جهده في خدمة الأرض وإصلاحها... »

(بند ٩) « ليس مرخصا للمستأجر إقامة شيء من الآلات الثابتة لرفع المياه قبل استئذانه وزارة المالية وتصريح مصلحة الري ولا إقامة مباني ولا غرس أشجار بالاطيان المؤجرة والا فيكون ملزما بابقاء ذلك في الاطيان وتسليمه في نهاية مدة الاجارة الى المديرية دون مطالبتها بأى تعويض » .

(بند ١٢) « اذا تصرفت الحكومة في الاطيان المؤجرة كلها أو بعضها بأى نوع من أنواع التصرف فلا يكون للمستأجر حق إلا في تنقيص جزء من مبلغ الايجار يوازى ايجار الجزء المأخوذ منه بالقيمة المؤجرة بها وليس له المطالبة بعطل واضرار - كذلك للحكومة الحق في توزيع كل أو بعض طرح البحر (سواء كان هذا الطرح يشمل الاطيان المؤجرة أو زيادة في المساحة) في أى وقت شاءت على أرباب أكل البحر وليس للمستأجر في هذه الحالة حق في طلب أى تعويض كان حتى ولو شمل التوزيع كل المؤجر »

(بند ٢٠) « وتنتهى مدة هذه الاجارة في الميعاد المذكور فعلا بدون أى اعلان من الحكومة وفي هذه الحالة أو في حالة فسخ العقد يتعهد المستأجر صراحة بإخلاء الأرض المؤجرة اليه وردها بحالة مرضية »

(بند ٢١) « يشترط على المستأجر إقامة آلة رافعة تكفى لرى الزمام بأكمله أو ريبها من الواپورات المجاورة وأن يسدد الايجار عن جميع الزمام زرعت أو لم تزرع »

(بند ٢٢) « اذا قام المستأجر بتنفيذ جميع الشروط عن هذه الاجارة وعلى الأخص الشرط الخاص بسداد الايجار في مواعيد استحقاقه وتنفيذ أعمال الإصلاح المبينة بالشروط على الوجه الآتم

ففي هذه الحالة يجوز تجديد الاجارة لمدة أخرى قدرها ثلاث سنوات فقط بالقيات والشروط التى تعينها لجنة تشكل لهذا الغرض بمعرفة الوزارة » وقد نص في العقد الثانى على ما يلى :

(بند ٥) « تحفظ الحكومة لنفسها الحق المطلق في التصرف في كل أو بعض الاطيان المؤجرة بأى نوع من أنواع التصرفات في أى وقت سواء كان ذلك بتسليمها لاحدى مصالح الحكومة أو أو بالتبادل فيها مع الغير أو بتوزيعها بصفة تعويض على أرباب أكل البحر طبقا لأحكام قانون ٥ اغسطس سنة ١٨٥٨ المعروف باللائحة السعيدية وفي جميع هذه الأحوال لا يحق للمستأجر الامتناع عن تسليم الاطيان المقضى الاستيلاء عليها أو مطالبة الحكومة بتعويض أو عطل أو اضرار »

(بند ١٢) « لا يسوغ للمستأجر غرس أشجار أو إقامة مباني بدون تصريح كتابى من وزارة المالية »

(بند ١٣) « لا يسوغ للمستأجر إقامة آلات ثابتة لرى الاطيان بدون تصريح كتابى من وزارة المالية »

(بند ١٧) « تنتهى مدة الاجارة في التاريخ المحدد في عقد الايجار بدون أى اعلان من الحكومة للمستأجر وفي هذه الحالة يجب على المستأجر اخلاء الأرض المؤجرة حالا »

« وحيث انه يتضح بكل جلاء من هذه النصوص أنه ليس للمستأجر أن يطالب بأى مقابل لما يدعى القيام به من اصلاح فى الأرض لأن هذا الاصلاح كان أمرا التزم به ووعده الحكومة بتأجير الأرض اليه مرة أخرى اذا قام به وقد برت بوعدها معه أما مضاريف اقامة ما كينة لرى التى استعملها لرى الاطيان فلا يفهم كيف يطالب

شئ من تكاليف اقامتها وقد تعهد بأن يقيمها ليروى بها الاطيان وان لم يفعل فعليه أن يرويها من آلات الري المملوكة للغير لأن الحكومة تحتم عليه دفع الأجرة سواء أمكنه الانتفاع بوزارة الأرض أم لم يتمكن بسبب عدم الري. وأغرب من هذا أن هذه الماكينة قد اقيمت باعترافه في أرض مملوكة له ولا تزال (الماكينة) في ملكه وحيازته .

« وحيث ان دعوى الأثرأ على حساب الغير لا يمكن أن تجد لها محلا في هذه القضية التي يجب الرجوع فيها الى أحكام العقد الذي ارتبط به المستأنف مع الحكومة .

« وحيث انه لما تقدم لا يكون للمستأنف أى وجه في المنازعة في تسليم الأرض الى اخوان عويمر وبالتالي يكون هذا الاستئناف على غير أساس ويتمين رفضه .

« وحيث ان شروط عقدى الايجار لم تجعل للمستأنف أى حق قبل الحكومة شخصا كان أم عينيا من أجل ما يصرفه في شئون اصلاح الأرض وتحسينها . بل أنه التزم قبلها بتسليم الأرض في نهاية مدة الاجارة بدون منازعة أو معارضة .

(استئناف عبد المجيد بك سيف النصر وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف خند عامر عيد عويمر وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول الاستاذ احمد نجيب براده بك رقم ٧٣٨ سنة ١٣٥٣ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة سليمان السيد سليمان بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

« وحيث ان المستأنف يقول أنه لا يجوز أن

قضاء المحاكم الكلية

من تاريخ اول يناير سنة ١٩٣٢ حتى السداد الخ ماجاء بصحيفة دعواه

« ومن حيث ان وقائع الدعوى تلخص في انه بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٣٠ اتفق المدعى عليه الرابع مع المدعى على ان يورده كية من القطن في محله بمصاريف على حسابه ثم تصديره بعد ذلك الى الاسكندرية ليبيعه لحسابه وقد طلب قرضا على القطن المذكور بواقع ٢٠٠ قرش عن كل قطار من الكية التي ترسل للمحليج وقد بلغ مجموع ما تورد للمحليج فعلا ٨٧ رطلا و ٢١٧ قطارا عبارة عن ٢٦ بالة و بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ اتفق المدعى عليهم الثلاثة الاول بضمانة المدعى عليها الرابع والخامس مع المدعى ان يبيعوا له الاقطان الناتجة من زراعاتهم المختلفة وقد رت بعد كتابة عقد الاتفاق بمقدار ٤١٦ قطارا واشير في هذا الاتفاق الى الاقطان الأخرى

٢٦٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

توريد قطن - وأخذ مبلغ على ذمته . اعتباره تفويض بالبيع . لا رمتا .

المبدأ القانوني

استقر قضاء المحاكم على أن الاتفاق الذي من مقتضاه إلزام شخص بتوريد قطن لآخر وأخذ مبلغ من المال على أن القطن المقدم لا يعتبر رهنا لأن الطرفين اتفقا ضمناً على تفويض الدائن ببيع القطن . المحكم

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى وطلب إلزام المدعى عليهم بان يدفعوا له متضامين مبلغ ٤٧٢:٥ قرشا والقوايد بواقع ٩ / سنويا

التي كان المدعى عليه الرابع قد ورد لها لمحج المدعى ومقدارها ٢٦ بالة باعتباراتها علوكه للبائعات في الصفقة الثانية . وتم الاتفاق بين الطرفين على ان يدفع المدعى للمدعى عليهم ٧٥٠ جنيتها ويكون له الحق في قطع ثمن القطن الجديد منه والقديم لغاية ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ والتزم المدعى عليهم بتغطية مركزهم طالما كانت اسعار القطن الجديد لا تغطي السبعائة وخمسين جنيتها التي استلموها وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٣٢ انكشف مركز المدعى عليهم فطالبهم المدعى بتغطية مركزهم وتم الاتفاق بين الطرفين على نقل القطن من مارس سنة ١٩٣٢ الى يوليو سنة ١٩٣٢ ثم استمرت الاسعار رغم كل هذه المحاولات في الهبوط فانكشف مركز المدعى عليهم من جديد ولما اصبحت قيمة المبالغ المسئلة للمدعى عليهم أكثر من ثمن القطن المورد للمدعى اضطر لقطع السعر في ٧ ابريل سنة ١٩٣٢ على اساس ٦ بنط و ١٢ ريالاً للقطن الواحد حسب اسعار البورصة في يوم القطع يخصم من ذلك ريالين حسب المتفق عليه بين الطرفين . وقال المدعى انه يخصم ثمن القطن المباع من اصل ما ما يستحقه يكون الباقي له هو المبلغ المطلوب « ومن حيث ان المدعى عليهم دفعوا الدعوى بأن المدعى لم يخطرهم جميعاً واكتفى باخطار أحدهم وهو ضامن بسيط وكان من المتفق عليه أن يخطرهم جميعاً ويجعل علاقته رأساً مع البائعين لامع الضامين الغير متضامين .

« ومن حيث ان هذا الدفع مردود لأن المدعى عليه الرابع هو الشخص الظاهر في الصفقة وهو الذي قام بقبض النقود من المدعى وفوق ذلك فهو زوج لاحدى السيدات المتعاقبات . « ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فان المدعى عليهم ارسلوا خطاباً للمدعى طالبوا نقل صفقة القطن من مارس ليوليو وهذا الخطاب أرسل رداً على تلغراف ارسله المدعى عليه الرابع

وهذا دليل قاطع على أن الخطابات والتلغرافات التي كانت ترسل للمدعى عليه الرابع كانت تصل لجميع المدعى عليهم للصلة التي تربطهم ببعضهم « ومن حيث ان الصفقة الأولى وهي الخاصة بالسنة وعشرين بالة تم الاتفاق عليها بين المدعى والمدعى عليه الرابع مع انه لا يملك هذه الاقطنان وهو مسلم بذلك وهذا يدل دلالة قاطعة على أن المدعى عليه الرابع هو الذي كان يباشر عملية البيع من مبدأها إلى نهايتها

« ومن حيث انه لما تقدم يكون هذا الدفع من جانب المدعى عليهم لا يرتكز على اساس « ومن حيث ان المدعى عليهم قالوا ان المدعى اخطأ في بيع القطن عندما تدهورت اسعاره وذلك لأنه باعه بغير ان يحصل على امر من المحكمة برفع دعوى يثبت فيها توفر مسوغات البيع من تدهور في الاسعار ووجود فرق كبير بين ما اعطى من نقود وبين ثمن القطن وتقدير البائع في التغطية . وما دام أنه لم يتخذ هذه الاجراءات فتصرفاته باطلة ولا محل لالزام المدعى عليهم بشيء ما كائناً ما كانت النتيجة

« ومن حيث ان الاتفاق المعقود بين الطرفين لم ينص فيه على وجوب رفع الامر للقضاء للحصول على اذن بالبيع وقد جرى العرف التجارى على غير ذلك وللعرف التجارى أهمية في المسائل التجارية

« وحيث ان قضاء المحاكم استقر على ان الاتفاق الذي من مقتضاه الزام شخص بتوريد قطن لآخر وأخذ مبالغ من المال على أن القطن المقدم لا يعتبر رهناً لأن الطرفين اتفقا ضمناً على تفويض الدائن ببيع القطن (راجع في هذا المعنى الاحكام الصادرة من المحكمة المختلطة الآتى بيانها

1) 19 Avril 1922. B . 34. 340
تليقات "K" 34.N. 13 D. Palagi et

ذلك فالقول بأن الفترة بين المطالبة في يوم البيع وبين يوم البيع الفعلي هي مدة قصيرة قول لا يعتد به لأن المدعى لم يكن ملزماً بالاختار لتغرافيا في ٧ أبريل اكتفاء بما تم الاتفاق عليه بين البائعات « ومن حيث انه بالنسبة للحساب نفسه والكشوف المقدمة بشأنه من المدعى فان هذه المحكمة أصدرت حكماً تمهيدياً بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ بنذب خير لتصفية مركز الطرفين ومعرفة ما بذمة المدعى عليهم للمدعى وقد قدم الخير تقريره واتضح للمحكمة من مراجعته ان المبلغ الباقي في ذمة المدعى عليهم للمدعى هو مبلغ ٣٥٥ جنيهاً و٤٢٥ مليماً

« ومن حيث ان المحكمة ترى الاخذ بما جاء بالتقرير المذكور خصوصاً وان المدعى عليهم لم يوجهوا أى طعن على التصفية التي اجراها الخير وكان كل اعتراضهم موجهاً الى بطلان التصرفات التي قام بها المدعى كما سبق القول

« ومن حيث ان المدعى طلب الزام المدعى عليهم بطلباته بطريق التضامن مع ان الثابت من عقد الاتفاق الذي يستند عليه المدعى في دعواه ان لا تضامن بين المدعى عليهم وان الرابع والخامس ضماناً بمانة بسيطة ومن ثم فلا ترى المحكمة محلاً لطلب الحكم بالتضامن

« وحيث انه بالنسبة لطلب الفوائد فقد ثبت من الاطلاع على عقد الاتفاق والاتفاقات التي تلت ان الطرفين لم يشترطاً فوائد ما يتعين والحالة هذه الحكم بالفوائد بواقع ٥ في المائة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية فقط عن المبلغ المقضى به .

(قضية عبد العزيز بك وضوان وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد عطية قوره ضد السيدة اوجيني كريمة فتح الله بك نجله وآخرين رقم ٨٠٢ سنة ١٩٣٣ ك رؤساء وعضوية حضرات القضاة احمد اسماعيل فهمي واسكندر جرجس وعبد الرحمن أمين الرافعي)

2) 8 fev. 1923. B. 35. 910.

D. Palagi. N. 14

3) 9 Dec. 1923 B. 38. D. Palagi

20 p 123)

وراجع أيضاً حكم محكمة النيا الكلية الأهلية الصادر بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ والاحكام المشار اليها به بمجلة المحاماة السنة العاشرة ص ٣٢١ وما بعدها

« ومن حيث ان المدعى عليهم لم يبدوا أى اعتراض على حق المدعى في بيع القطن في الفترة السابقة لحصول البيع وكان كل مفاوضاتهم معه منحصرة في المطالبة بارجاء البيع لفرصة أخرى أو نقل الصفقة من شهر لشهر وهذا يعتبر تسليم منهم بحق المدعى في البيع في حالة تأخيرهم عن التغطية .

« ومن حيث ان المدعى عليهم ذهبوا الى ان المدعى اخطأ خطأ كبيراً ببيعه القطن في يوم ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ وكان عليه انتظار المبلغ المطلوب للتغطية حتى ينتهي اليوم المذكور لأن للبائعات الحق في ارسال المبلغ في هذا اليوم

« من وحيث انه لم يثبت ان البائعات ارسلن شيئاً من المال وصل للمدعى في ٧ أبريل بعد أن تمت عملية القطع فالتقصير من جانبهم ظاهر جلي « وحيث ان المستفاد من الخطاب المرسل من المدعى للمدعى عليه الرابع ان الاول قال انه سينتظر المبلغ يوم الخميس ٧ أبريل والثابت أيضاً انه لما حل يوم الخميس المتفق عليه لم يجد المدعى المبلغ فاضطر للقطع لأن تعهده بالتأخير اقتضى بعدم ارسال المبلغ المتفق عليه له

« وحيث ان المدعى كان في حل من ان يقطع دون اخطار البائعين لتغرافيا يوم ٧ أبريل ما دام انه لم يصله شيء في صباح اليوم المذكور وعلى

٢٦٨

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥

حكم - نقضه - اعادة الدعوى الى المحكمة لفصل فيها . السير
فيها من جديد . واجبها الاخذ بما رسمه حكم
النقض فيها .

المبدأ القانوني

نقض الحكم المستأنف يترتب عليه إعادة
الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لفصل فيها كما
لو كانت معروضة عليها لأول مرة فهي لا تنقيد
بالحكم الاستئنافي لأنه لم يبق له وجود ولا اثر
وواجبها أن تسير في الدعوى طبقاً للسلطة
المخولة لها قانوناً. هذا المبدأ وإن كان صحيحاً
في مجموعه إلا أنه يجب أن لا يؤخذ به على
إطلاقه فهناك مسائل يتعين على المحكمة
الاستئنافية أن لا تخرج فيها عما رسمه حكم
المحكمة العليا وما قرره بشأنها وهي إذ تنقيد
بهذا الحكم لا تحد من حريتها وإنما تعمل
في حدود اختصاصها .

المحكم

« حيث ان المدعى المدني حسن افدى الهرميل
رفع هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جنح العطارين
وأسند فيها الى المتهم أنه توصل بطريق النصب
والاحتيال الى الاستيلاء على عقود رهن بيمانية
وتسعين قذاً مملوكة له وأنه انتهز فرصة ضعفه
واحياجه واقرضه نقوداً بفائدة تزيد عن الحد
الاقصى المقرر قانوناً وطلب معاقبته بالمادتين
٢٩٣ و ٢٩٤ مكررة فقرة ثالثة عقوبات والزامه
بتعويض مقداره واحد وعشرين جنيهاً
وفي أثناء نظر الدعوى دّفع المتهم بعدم قبولها

سواء لاختيار المدعى الطريق المدني أو لسبق
الفصل فيها من المحكمة المختلطة فقضت المحكمة
الجزئية برفض هذا الدفع وحدثت جلسة لنظر
الموضوع فاستأنف المتهم حكمها وانتهى الأمر
بأن قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الدفع
وبراءة المتهم فطعن المدعى المدني كما طعنت
النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض وفي
٢٢ ابريل سنة ١٩٣٥ حكمت المحكمة العليا
بقبول الطعن وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون
فيه وإحالة الدعوى الى محكمة اسكندرية الابتدائية
الاهلية للقضاء فيها ثانية من هيئة استئنافية أخرى
« وحيث ان كلا الخصمين المدعى والمتهم اتفق
رأيهما على أن هذا الحكم يعيد الدعوى سيرتها
الأولى ويجعل لكل منهما الحق في الادلاء بما لديه
من أوجه الدفع أو من وسائل الدفاع ولهذا تمسك
المتهم بالدفع الذي سبق له أن أيداه بشقيه وطلب
المدعى المدني تأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي
بنى عليها وأخصها ما جاء فيه عن عدم جواز
الاحتجاج بحكم المحكمة المختلطة لصدوره من
هيئة غير مختصة

« وحيث انه بالرجوع الى حكم محكمة النقض

والا برام تبين أن البحث الذي كان مطروحاً أمامها
تأول موضوع الدفع وقضاء المحكمة الاستئنافية
في الدعوى بالبراءة وقد استعرضت المحكمة وقائع
التزاع واستطردت بعد ذلك الى بحث الدفين
الذين تقدم بهما المتهم على اعتبار أن كلام الدفين
مستقل عن الآخر وخلصت من بحثها الى القول
بان نظرة سطحية الى الوقائع تنفي بأجلى بيان
بان لا أساس لأي من الدفين . وهذه هي
المسألة القانونية الأولى التي كانت مدار بحثها فأبدت
فيها رأيها بصراحة وجلاء يد أن المتهم يقول في

دفاعه انه متى أعيدت القضية الى المحكمة الاستئنافية استردت حقها في بحث النزاع من كافة وجوهه وكان لها أن تعرض لما قضت به محكمة النقض ولا تنقيد برأيها في المسائل القانونية التي طرحت عليها

« وحيث انه من المسلم به ان نقض الحكم المستأنف يترتب عليه اعادة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لتفصل فيها كما لو كانت معروضة عليها لأول مرة فهي لا تنقيد بالحكم الاستئنافي لانه لم يقله وجود ولا أثر وواجبها ان تسير في الدعوى طبقا للسلطة المخولة لها قانونا وهذا المبدأ وان كان صحيحا في مجموعه إلا انه يجب أن لا يؤخذ به على اطلاقه فهناك مسائل يتعين على المحكمة الاستئنافية ان لا تخرج فيها عما رسمه حكم المحكمة العليا وما قرره بشأنها وهي اذ تنقيد بهذا الحكم لا تحد من حريتها وانما تعمل في حدود اختصاصها ولا تفتت على سلطة اعلا منها فيما هو من اختصاصها

« وحيث لبيان ذلك يحسن الاشارة الى ماهية الدفيعين اللذين تقدم بهما المتهم فهما من الدفوع المانعة من نظر الدعوى وفي قبولهما انتهاء للخصومة لهذا جاز الطعن في الحكم الاستئنافي الذي يصدر في موضوعهما بطريق النقض فلو ان الطعن كان موجها الى حكم لم تعرض إلا لأمثال هذه الدفوع وقضت محكمة النقض فيها اما بالرفض أو بالقبول فقد انتهى النزاع القائم حولها ولم يبق ثمة مجال لاعادة النظر فيها بعد أن استفاد الخصوم كافة طرق الطعن من اعتيادية وغير اعتيادية والا كان قرار المحكمة العليا عبثا فهي لا تقصد من التقرير بالقبول أو الرفض ان تقسح المجال لمحكمة أخرى لتعيد البحث فيما فصلت هي فيه نهائيا ولكنها فصلت في مسألة تدخل في

اختصاصها ويحتم عليها القانون ان تبث فيها إذ من المعلوم ان الطعن اذا كان مبناه خطأ في تطبيق القانون فعلى محكمة النقض ان تحكم بمقتضى القانون (مادة ٢٣٢ جنايات)

« وحيث انه يتفرع على ذلك ان قضاء محكمة النقض بان لا أساس لأى من الدفيعين لا مرد له ولا تملك المحكمة الاستئنافية ان تنظر في موضوعهما من جديد - ولا يعترض على ذلك بان منطوق حكم المحكمة العليا خلا من النص على عدم قبول الدفيعين واكتفى بنقض الحكم وإحالة الدعوى الى هيئة أخرى - ولا يعترض أيضا بان الاحالة على هيئة ثانية يكسب المحكمة الاستئنافية حق الفصل في هذين الدفيعين لاسترداد ولايتها على الدعوى العمومية والحقوق المدنية التي يطالب بها المدعى المدني - مثل هذا الاعتراض لا يؤخذ به لان الذي حدا بالمحكمة العليا التي اعادته الدعوى لهيئة أخرى هو الغاؤها حكم المحكمة الاستئنافية ببراءة المتهم - وهي اذ قضت بعدم قبول الدفيعين للأسباب التي ارتككت عليها كان لا بد لها ان تعيد الدعوى الى محكمة الموضوع لانها لا تملك في الحالة التي كانت بصددتها ان تفصل في أمر ليس من اختصاصها ولا يغيب عن الباحث ان أسباب الحكم مرتبطة بموضوعه ارتباطا وثيقا وأنه ليس ضروريا ان ينص في المنطوق على كل دفع تقدم به الخصوم فاذا اشارت اليه الأسباب ووضح فيها رأى المحكمة فقد قالت فيه كلمتها - ومن هذا يرى ان محكمة النقض بعد ان فصلت في الدفيعين أصبح قضاؤها حاسما في أمرهما ولا يسوغ للمحكمة الاستئنافية ان تبحث فيها ثانية ولئن امتد اختصاصها حتى شمل الدفيعين العامة والمدنية في كافة ما تعلق بهما وما يديه الخصوم طلبا أو دفعا قالت هذا الاختصاص قاصر على المسائل التي لم يتصل فيها حكم محكمة النقض

نهائيا بمقتضى القانون إذ ان هذه المسائل يجب استبعادها من نطاق الدعوى .

« وحيث انه وان لم يتمسك أحد الخصوم بعدم جواز البحث في الدفيعين فان المحكمة الجنائية من حقها بل ومن واجبها مراعاة ذلك لما فيه من مساس بالنظام العام

» وحيث عن موضوع الدعوى فانه يلاحظ ان الاستئناف قاصر على موضوع الدفيعين وليس للمحكمة الاستئنافية ان تعرض للموضوع قبل ان يطرح على محكمة أول درجة فلذا يتعين اعادة الدعوى لمحكمة العطارين الجزئية للفصل فيها

(قضية النيابة ضد نقولا السمين رقم ٨٩١ سنة ١٩٣٥ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسكندر حنا و ابراهيم زكي واحد رشيد وحضور حضرة الاستاذ عبد الحليم بطاش وكيل النيابة)

٢٦٩

محكمة مصر الكلية الاهلية

٩ مارس سنة ١٩٣٦

عيب خفي - شروطه القانونية

المبدأ القانوني

يشترط لوجود العيب الخفي في المبيع أن يكون العيب جسيما وأن يكون خفيا وموجودا وقت البيع وأن لا يكون البائع قد ذكر العيب وعرفه المشتري وقت الشراء .
المحكمة

« من حيث ان الدعوى تلتخص كما دوتها المدعية في عريضتها المؤرخة ٣ ابريل سنة ١٩٣٥ انها اشترت من المدعى عليه الاول محمد بك صادق عمار النصف شيوعا في كامل أرض وبناء المنزل نمرة ١٧ بشارع عبد المتعم وقد تسجل في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ثم اشترت النصف الباقي من المرحوم محمد بك رفعت خفيظ المشتري من

المدعى عليه الاول وتسجل عقدهما الثاني في ١٤ ابريل سنة ١٩٣٠ وبعد أن استلمت المدعية المنزل لاحظت حصول هبوط تدريجي في البناء بسبب ان البناء حصل على أرض هائرة غير صالحة للتأسيس ولسبب عدم النزول إلى الأرض الطبيعية عند وضع الاساسات واستمر هذا الهبوط إلى أن حصل تصدع وشروخ وكسر في الاساس فاضطرت المدعية إلى رفع دعوى اثبات حالة ضد المدعى عليه الاول وهذا الأخير ادخل المدعى عليه الثاني باعتباره مستولا قبله وقضى في دعوى اثبات الحالة بتعيين خبير في القضية ٨٧٣ سنة ١٩٣٤ مستعجل وقدم الخبير تقريره واتضح منه ان الهبوط حصل بسبب ان البناء حصل على أرض هائرة غير صالحة للتأسيس عليه وتبع عن هذا الهبوط حصول تصدع وشروخ وكسر الاساس بالناحية البحرية الغربية وفي الواجهة الشرقية وفي بعض الحوائط الداخلية وحصول شروخ شعرية في أعتاب أبواب الشقق القبيلة وساعد على حصول هذه الشروخ واستمرارها في أدوار العمارة الأربعة رداءة التأسيس والبناء وحيث تبين أن مباني العمارة لم تخطط موتها بجزء من الاسمنت لافي الاساس ولا في البناء وقدر الخبير مبلغ ٣٠٠ جنيه لاجراء الاصلاحات وقد طلبت المدعية في عريضة دعواها الحالية الزام المدعى عليهما متضامنين بمبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضا لها عما أصابها . وقد رد المدعى عليه الدعوى من الوجهة الهندسية بأن قدم تقريرين من مهندسين معماريين أثبتا بطريقة فنية ان الشروخ التي بالعمارة نتيجة لسبب طارئ ناشئ عن تسرب مياه ري حديقة الجار واستدلا على صحة النظرية التي أخذ بها بأن الشروخ حصلت بالجهة المجاورة للحديقة فقط ولم تحصل من الجهة

الآخرى مع ان الاساس والبناء كان على عمق واحد ونسب واحدة في كل أدوار العمارة اما دفاعه القانوني فهو ان العيب في أساس المنزل لا يمكن أن يكون خفيا لأنه كان في مقدور المشتري أن يثبته بواسطة مهندس لفحص الأساس ويتعرف مقدار متانته فاذا أهمل فهو المقرط والمقرط أولى بالخسارة ولا شك انه كان في مقدور المشتري تبين العيوب التي أظهرها خبير دعوى اثبات الحالة لو انها عنت بالامر وعينت خيرا لفحص العمارة قبل الشراء ولو فحص لوصل إلى ما وصل اليه بخير دعوى اثبات الحالة .

ومن حيث ان المدعية تمسكت في مذكرتها بأن العيب الذي أظهره الخبير المعين في دعوى اثبات الحالة انما هو عيب خفي وقد رد المدعي عليه الأول ذلك بأن الخلل بالاساس لا يكون عيبا خفيا واستشهد في مذكرته بالمراجع التي ذكرها .

ومن حيث ان القانون المدني تكلم عن العيب الخفي في المواد من ٣١٣ الى ٣٢٧ من القانون .

ومن حيث انه يشترط لوجود العيب الخفي في البيع شروط هي - أولا - أن يكون العيب جسيما - ثانيا - أن يكون خفيا - ثالثا - أن يكون موجودا وقت البيع - رابعا - أن لا يكون البائع قد ذكر العيب وغرّفه المشتري وقت الشراء .

ومن حيث انه نص في المادة ٣١٣ من القانون المدني ان البائع يضمن للمشتري العيوب الخفية في البيع اذا كانت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري أو تجعل البيع غير صالح لاستعماله فيما اعلمه ونص في المادة ٣١٤ ان المشتري في الحالة الأخيرة المنصوص عليها في المادة السابقة يكون له الخيار بين فسخ البيع بغض اضرار بحقوق الدائنين

برهن وبين طلب نقصان الثمن مع التضمينات واشترط لترتيب ضمان البائع أن يكون عالما بالعيب الخفي اما إذا كان البائع لا يعلم بالعيب الخفي فنص في المادة ٣١٥ ان للمشتري الخيار فقط بين فسخ البيع مع طلب رد الثمن والمصاريف التي ترتبت على البيع وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه . ومن حيث انه يتعين معرفة ما إذا كانت العيوب الموضحة بتقرير الخبير هي عيوب خفية أم لا وحكم القانون في ذلك ومناقشة طلبات المدعية على ضوء المواد المتوة عنها آنفا

ومن حيث انه تبين من الاطلاع على المستندات المقدمة في الدعوى من المدعي عليهما ان العمارة شيدت بمعرفة المدعي عليه الثاني سنة ١٩٢٧ وإن المدعية اشترت من المدعي عليه الأول نصف المنزل في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ كما اشترت النصف الباقي من زوجها في ١٤ ابريل سنة ١٩٣٠ وكان زوجها اشتراه من المدعي عليه الأول في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٩ وثابت من الخطاب المقدم ومن الاطلاع على عقد شراء زوجها المؤرخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٩ في المادة الخامسة ان المشتري عاين المنزل وعين مهندسا لفحصه وتبين له عدم وجود عيب خفي فيه وان هذا الخطاب أرسله الى البائع في ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ مما يقطع بانه في تاريخ البيع المذكور لم يكن هناك عيب في المنزل .

ومن حيث ان ظهور العيب بعد ذلك لا يمكن تحديده رسميا الا بالوقت الذي رفعت فيه دعوى اثبات الحالة في أول أغسطس سنة ١٩٣٤ ويكون العيب لاحقا لوقت الشراء مع انه يشترط لوجود الضمان الناشئ عن وجود عيب خفي ان يكون موجودا وقت البيع بالفعل ويكفي هذا لاننيار دعوى المدعية اعتمادا على وجود العيب الخفي .

بالمادة ٣٤٩ مرافعات التي تنص على أن التقدير يكون على مقتضى آخر طلب مقدم من الخصام للمحكمة عند شروعها في المداولة في الحكم.

٢ - من المتفق عليه أن للمحكمة أن تشرع في المداولة وقت تقرير إقفال باب المرافعة وأن المذكرات التي تقدم بعد ذلك يجب ألا تتضمن طلبات تتجاوز ما سبق إبدائه في المرافعة الشفوية أمام المحكمة إلا إذا سبق قبول الخصم صراحة أو رد عليها في مذكرته بما يفيد قبولها ضمناً لأنه وحده صاحب المصلحة في الرد عليها.

المحكمة

« حيث أن الست ادعى كالفونيك رفضت بتاريخ ١٣-١٢-١٩٣٦ ضد الخواجه جورج لطف الله وأخويه ميشيل وحبيب دعوى اللجنة المباشرة رقم ٧٥٢ سنة ١٩٣٥ عن تهمة النصب وطلبت بعض دعواها تعويض قدره قرش صاغ واحد بتاريخ ٢١-٢-١٩٣٦ رفع الخواجه جورج لطف الله وأخواه لجنة أخرى مباشرة رقم ١١٠٩ سنة ١٩٣٥ ضد المتهمة الأخيرة لأنها بلغت ضدهم كذباً مع سوء القصد بطريق رفع اللجنة المباشرة سالفة الذكر وطلبوا تعويضاً قدره قرش صاغ

» وحيث أنه بجلسته ١٥-١٠-١٩٣٥ قررت محكمة أول درجة ضمّ الجنحتين المباشرتين السالف ذكرهما وإقفال باب المرافعة وأجلت القضية للحكم بجلسته ١٣-١٠-١٩٣٥ بدون أن تعدل المدعى بالحق المدني الست ادعى كالفونيك طلب التعويض السابق إلا أنها في مذكرتها المعلقة لخصومها بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدلت طلب التعويض إلى مبلغ ٢٥ جنياً وقد أجل الحكم

ومن حيث أنه زيادة عما ذكر فاهمال المدعى وقت شرائها تعيين خبير هندسي لمعاينة المنزل قبل التعاقد يحملها نتيجة اهمالها وهي المقصرة في حق نفسها وخصوصاً أن العيوب التي ذكرها الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة كلها خاصة بعمق الاناسات ونوع المون وطبيعة الأرض التي حصل عليها البناء وكلها حالات نشأت من وقت تشييد العمارة ولا يمكن أن تكون تغيرت بطبيعة الحال » ومن حيث أنه متى كان ظهور العيب لاحقاً للتعاقد ومتى كان البائع يجهل وجوده تصبح دعوى المدعى على غير أساس صحيح ويتعين رفضها » ومن حيث أنه زيادة عما ذكر فطلبات المدعى تعويضها عن الضرر الذي لحقها وعدم تمسكها بوجرد عيب خفي على حسب تصورهما وعدم مطالبتهما بالفسخ ورد الثمن يجعل دعواهما غير مقبولة أيضاً

(قضية الست بهبه زايد وحضر عنها الاستاذ عزيز مشرق ضد البكاشي محمد بك صادق عمار وآخر رقم ٩٢٢ سنة ١٩٣٥ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن اسماعيل المضي ومحمد عباس ومحمد كال الديب)

٢٧٠

محكمة مصر السككية الأهلية

٣١ مايو سنة ١٩٣٦

١ - استئناف - تحديد قيمة نصاب - بالطلبات الختامية التي تبدى في آخر الجلسة .

٢ - حكم - المداولة فيه . من وقت تقرير قفل باب المرافعة تقديم مذكرات بعد ذلك . وتجاوزها ما سبق إبدائه عدم قبول الخصم لها أو الرد عليها - رفضها

المبادئ القانونية

١ - العبرة في تحديد قيمة نصاب الاستئناف

للدعوى المحكوم فيها هي بقيمة الطلبات الختامية التي تبدى في آخر الجلسة قبل تقرير المحكمة إقفال باب المرافعة في الدعوى عملاً

المرافعة في الدعوى وان المذكرات التي تقدم بعد ذلك يجب أنيها لا تتضمن طلبات تتجاوز ما سبق ابدائه في المرافعة الشفوية أمام المحكمة إلا إذا قبلها الخصم صراحة أو رد عليها في مذكرته بما ينفي يعتبر قبولاً ضمناً لأنه وحده صاحب المصلحة في الاعتراض عليها.

« ومن حيث أنه لا يجوز بحال من الأحوال للدعي أن يمنح لنفسه بطريق الجلسة حقاً لم يكن له حتى تاريخ ائصال باب المرافعة في الدعوى وبما أن المستأنفة أصرت على طلب قرش واحد بصفة تعويض حتى آخر جلسة حصلت فيها المرافعة أمام المحكمة وهي جلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ولم يطرأ بعد الجلسة من الظروف ما يستدعي زيادة مبلغ التعويض سوى أن المدعية قد تكون استشعرت من المرافعة الشفوية الأخيرة ضعف مركزها في الدعوى فارادت بزيادة مبلغ التعويض في مذكرتها المعلنة بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ أن تطيل بهذه الجلسة امر التقاضي بجعل نصاب دعاها قابلاً للاستئناف وهي حيلة لا تقرها المحكمة وعلى الخصوم بعد ان تفيه إليها في حينها عامي المدعي عليهم واعترض عليها أمام محكمة أول درجة (راجع في هذا المعنى شرح قانون المرافعات للاستاذ عبد الفتاح بك السيد ودمرتيو M. Dessertieux ص ١٤٥ بتد ١٣١٣ وفي هامش تلك الصحيفة وأحكام المحاكم المختلطة المشار إليها في هذا المرجع وحكم محكمة الاستئناف الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣١ المنشور بمجلة المحاماه سنة ١٢ ص ٢٥١ رقم ٣٦٧ والحكم المنشور بهذه المجلة في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ لسنة ١١ ص ٤٠٠ رقم ٢١٧ والمرافعات لأبي هيف بك بتد ١٠٢٠ طبعة ثانية)

« وحيث أنه لما سبق ابدائه يكون نصاب دعوى المدعية بالحق المدني هو مبلغ قرش صاغ

لجلسة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ في الجلسة الأخيرة حكم في الدعوى ببراءة جورج لطف الله واخويه من تهمة النصب المستندة اليهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة قبلهم وفي دعوى البلاغ الكاذب بتغريم الست اديما كولونيك غايايا الف قرش والزامها بأن تدفع للدعين بالحق المدني على سبيل التعويض قرشاً صاعداً ولم تستأنف النيابة واستأنفت الست اديما كولونيك بصفته مدعية بالحق المدني في الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية عن تهمة النصب بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ في الميعاد ثم عارضت في الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة القاضي بتغريمها وبالزامها بدفع التعويض في تهمة البلاغ الكاذب قضى بجلسته ٢ يناير سنة ١٩٣٦ بقبول معارضتها وتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنفت حكم جلسة المعارضة في ٢ يناير سنة ١٩٣٦ في الميعاد .

« وحيث ان وكيل الخواجه جورج لطف الله واخويه دفعا الدعوى بعدم جواز استئناف المدعية بالحق المدني في دعوى النصب لقلة النصاب لأن طلباتها الختامية لم تتجاوز نصاب الاستئناف فأجلت القضية للحكم والفصل في هذا الدفع لجلسة اليوم وأجل موضوع الفصل في تهمة البلاغ الكاذب لجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٣٦

« وحيث ان العبرة في تحديد قيمة نصاب الاستئناف للدعوى المحكوم فيها هي بقيمة الطلبات الختامية التي تبدي في آخر جلسة قبل تقرير المحكمة ائصال باب المرافعة في الدعوى وذلك عملاً بالمادة ٣٤٩ مرافعات التي تنص على ان التقدير يكون على مقتضى آخر طلب مقدم من الاخصام للمحكمة عند شروعها في المداولة في الحكم

« وحيث ان المادة السالف ذكرها وان كانت لم تحدد وقت الشروع في المداولة الا انه من المصطلح عليه قهراً والمقرر قضاء أن للمحكمة ان تشرح في المداولة من وقت تقرير ائصال باب

ولم تحضر ويجوز الحكم في غيبتها عملاً بالمادة ١١٩ مرافعات

وحيث ان الدعوى تلتخص في أن المدعى عليها الأولى باغت للمدعى عليه الثاني اطيانا كائنة بناحية برسيق مركز أبي حمص قدرها ٣١ فداناً و ١٤ قيراطاً و ٨ أسهم عبارة عن قطعتين الأولى مساحتها ١٠ أفدنة و ٤ قرايط و ١٢ سهماً تجاوز اطيان المدعيتين في حدين الشرق والقبلي والثانية مساحتها ٢١ فداناً و ٩ قرايط و ٢٠ سهماً وقد اذرت المدعيتان بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٦ المدعى عليهما واعلتمهما عن رغبتهما في أخذ القطعة الأولى بالشفعة بالثمن الذي بيعت به وقدره ٢٦٤ جنياً و ٨٧٥ ملياً والمصاريف الرسمية وقدرها ١١ جنياً و ١٧٨ ملياً فيكون المجموع ٢٧٦ جنياً و ٥٣ ملياً مع استعدادهما لدفع الملحقات القانونية عند ثبوتها وتقديم الدليل عليها وقد عرضت المدعيتان المبلغ المذكور في مقابل حلولهما في الصفقة وبعد ذلك رفعا الدعوى أمام محكمة اسكندرية الاهلية مطالبتين بأخذ العشرة الافدنة وكسور المشار اليها في مقابل مبلغ ٢٧٦ جنياً و ٦٢ ملياً وذكرتا في عريضة دعواهما بأنهما أودعتهما بخزينة محكمة اسكندرية

وحيث ان المدعى عليه الثاني دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها باسم الوكيل كما دفع في المجموع بثلاثة دفعات - الأول - عدم توفر أحد أركان الشفعة وهو جوار الالتصاق من جهتين بسبب ان قطعة الارض المراد أخذها بالشفعة كانت مملوكة على الشيوع بين المدعين وباقي ورثة المرحوم احمد باشا فريد بما في ذلك ورثة ابنه المرحوم عباس بك فريد وان هؤلاء الورثة وقعوا اتفاقاً بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٥ بقسمة الاطيان المشتركة وأنه بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ وافق مجلس حسي مصر على القسمة لأن من بين ورثة

واحد ومن ثم يكون استئناف المدعية عن الحكم الصادر لها بالتعويض غير جائز لقلة النصاب .

(قضية النيابة ضد جورج لطف الله وآخرين رقم ٣٩٣٩ سنة ١٩٣٦ س - وثلاثة وعشرون حضرات للقضاة احمد حلي وعلى عرفة وعبد العزيز سليمان)

٢٧١

محكمة اسكندرية النكالية الاهلية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - دعوى . رفعها باسم الوكيل . ذكر اسم الموكل فيها . قبولها .

٢ - قسمة . حق ذو أثر رجعي . نتائجها . أثر الديون المرهونة من الشركة على الشيوع .

٣ - شفعة . حق الجوار في الشريعة الفرعية . تحديده . صورته المبادئ القانونية

١ - إذا ذكر الوكيل اسم موكله في العريضة فلا يقبل الدفع بقاعدة لا يجوز لأحد أن يتقاضى بتوكيل إلا المالك .

٢ - إن القسمة حق مقرر وذو أثر رجعي وليس منشأً ويترتب على ذلك أن جميع الرهون التي تعمل من الشركاء أثناء قيام حالة الشيوع تعتبر باطلة ولاغية باعتبار أنها عملت من غير مالك إلا إذا وقعت العين المرهونة في نصيب الشريك الذي رهن وكذلك الحال فيما يتعلق بالبيع .

٣ - تقضى أحكام الشفعة في الشريعة الإسلامية أن سبب الأخذ بالشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع اتصال شركة أو اتصال جوار من وقت البيع إلى وقت الأخذ بالشفعة .

المحكمة

وحيث ان المدعى عليها الأولى اعلنت قانوناً

الأول الخاص بعدم توفر ركن الجوار فان المحكمة ترى بداءة ذات بدء أن تشير بانحياز إلى الوقائع الصحيحة وقد تبين من الاطلاع على الأوراق ومستندات الخصوم المقدمة بدو سيه الدعوى أن محمد افندي محسن الغرياني انذر بصفته وكيلًا عن المدعين المدعى عليهما وذلك بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٦ برغبته في أخذ العقار موضوع هذه الدعوى بالشفعة وأعلن عن عرضه مبلغ الثمن والمصاريف مقابل خيلولة في الصفقة كما رفع الدعوى الحالية بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣٦ وأودع بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ بخزينة محكمة اسكندرية الاهلية مبلغ ٦٢ مليًا و ٢٧٦ جنيها على ذمة المدعى عليهما كما أن عقد القسمة تصديق عليه من مجلس حسي مصر بتاريخ ٣٦ فبراير سنة ١٩٣٦ وسجل بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٣٦ كما أنه لا نزاع بين طرفي الخصوم في أن القطعة التي اختصت بها المدعيتان لا تجمعهما بعد القسمة بالقطعة المراد أخذها بالشفعة أي علاقة جوار.

« وحيث ان المادة ٤٥٧ مدني تنص على أن كل حصة وقعت بموجب عقد القسمة في نصيب أحد الشركاء تعتبر أنها كانت دائماً مملوكة له قبل القسمة وبعدها ويعتبر أنه لم يملك غيرها من الأموال التي قسمت - والمبدأ الذي تنطوي عليه هذه المادة من القارئ الاهلي مأخوذ من التشريع الفرنسي المغير للتشريع الروماني وهذا المبدأ يفيد أن القسمة حق مقرر وذو أثر رجعي وليس منشأ وترتب على ذلك أن جميع الرهون التي تعمل من الشركاء أثناء قيام حالة الشيوع تعتبر باطلة ولاغية باعتبار أنها عملت من غير مالك إلا إذا وقعت العين المرهونة في نصيب الشريك الذي رهن وكذلك الحال فيما يتعلق بالبيع (راجع كتاب هاتون في القانون المدني

المرحوم عباس بك فريد قصراً وقد اختصت المدعيتان بمقتضى هذه القسمة بحصة بعيد كل البعد عن الإطيان المطلوب أخذها بالشفعة ولا اتصال ولا تلاصق بينهما بالمرّة - الثاني - عدم عرض الثمن عرضاً حقيقياً - الثالث - عدم اتفاق الثمن الذي يريد المدعى بصفته دفعه مع الثمن الحقيقي الواجب دفعه إذ أن المدعى عليه الثاني اشترى القدر المبيع صفقة واحدة بثمن مبین في العقد وهذه الصفقة مكونة من قطعتين القطعة المشفوعة وهي الاخصب وباقي القطعة وهي أرض بور ولا يمكن تقدير الثمن الذي تستحقه الأرض المشفوعة الا بتعيين خبير

« وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها باسم الوكيل فالظاهر أن المدعى عليه يريد أن يستند على القاعدة الفرنسية القائلة بأنه لا يجوز لأحد أن يتقاضى بتوكيل الا الملك على ان المحكمة تلاحظ ان الدعوى الحالية مرفوعة من محمد افندي محسن الغرياني بصفته وكيلًا عن السيدتين خيفة هانم وعليه هانم كريمي المرعوم أحمد باشا فريد وقد ذكر صراحة في عريضة الدعوى اسم موكلتيه . وقد استقر الرأي في مصر قضاءً وقهاً على أنه ما دام الوكيل قد ذكر اسم موكله في العريضة فلا محل للدفع بقاعدة لا يجوز لأحد أن يتقاضى بتوكيل الا الملك (راجع كتاب مرجع القضاء الجزء الثالث ص ١٩١٥ و ١٩١٦ والاحكام المشار اليها به وراجع أيضا كتاب المرافعات لأبو هيف بك ص ٢٤٧ قهرة ٤٢١ وقواعد المرافعات للشهاوي بك الجزء الاول ص ٤٩٢)

« وحيث أنه بما تقدم يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه والحكم بقبول الدعوى « وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع الموضوعي

الجزء الثاني من ١٨٨) وظاهر بوضوح ان أثر البطلان يتعدى المتعاقدين الى الشخص الثالث المرتن او المشتري مثلاً

« وحيث انه اخذنا بهذا المبدأ تعتبر السيدتان المدعيتان كأنهما كاتتا بملكتين على الدوام للحصة الواقعة في تهيئتهما وانهما لم تملكاً غيرها من الأموال التي قسمت ومن بين هذه الأموال قطعة الأرض المجارة للعقار المطلوب اخذه بالشفعة — ولا عبرة بأن المدعيتين كاتتا وقت الانذار او عند رفع الدعوى تجاوزان الأرض المشفوعة ويؤيد الأخذ بهذا الرأي احكام الشريعة الغراء الخاصة بالشفعة وقد استمد الشارع المصري احكام الشفعة من الشريعة الاسلامية التي تقضى بأن سبب الإخذ بالشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع اتصال شركة او اتصال جوار من وقت البيع الى وقت الأخذ بالشفعة (راجع كتاب المعاملات للشيخ ابو الفتح بك ص ٦٥) كما تقضى احكام الشريعة بأن من مبطلات الشفعة بيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة سواء أكان قبل الطلب أم بعده (ص ٩٦ الكتاب المذكور) » وحيث انه فضلاً عن ذلك فان المحاكم

المصرية اتبعت مبادئ الشريعة الاسلامية الغراء وقضت في بعض احكامها بأن سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار اتصال شركة أو جوار ويجب ان يستمر هذا الاتصال من تاريخ الإخذ بالتراضي الى تاريخ قضاء القاضي فاذا تصرف الشفيع في ملكه قبل القضاء له بالشفعة سقط حقه فيها (راجع حكم محكمة بندر طنطا الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المشار اليه بمرجع القضاء ص ١٢٢٨ ققرة ٤٥٧٨) كما حكمت محكمة الاستئناف الاهلية بدوائرها الجمعية بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٠

(مرجع القضاء ص ١٢٢٩ ققرة ٤٦٨١) بأن حق الشفعة حق ضعيف ويشترط فيه ان يكون الشفيع مالكا لما يشفع به من وقت البيع الى وقت الأخذ بالشفعة فاذا زال ملكه قبل ذلك بطلت الشفعة بزوال سببها (ويراجع ايضا دى هلتس جزء ثالث ققرة ١٥٩ ص ٢٧٨)

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان الراي الذي تأخذ به المحكمة هو الذي يتفق مع علة التشريع اذ ان حكمة مشروعية الشفعة هي دفع الضرر الذي قد ينشأ بسبب سوء الجوار ويقول الفقهاء بأن العلة تدور مع المطول وجودا وعندما فاذا لم يكن هناك جوار او زال قبل الأخذ بالشفعة بالتراضي او بقضاء القاضي فقد سقط الحق في الشفعة ولا مراء ايضا في ان الشفعة حق استثنائي مقيد لحرية المتعاقدين اذ بمقتضاه يرغب المشتري على التخلي عن العقار الذي اشتراه رغم ارادته ولذلك يجب عدم التوسع فيه حتى ان علماء الشرع توسعوا في مسقطاتها وبالغوا في ذلك الى حد أنهم اجازوا الخيل في اسقاطها (راجع كتاب الشفعة لمحمد كامل مرسى بك ص ١٥)

« وحيث انه مع ما تقدم فلا محل لبحث الاعتراضين الآخرين الخاصين بوجوب العرض الحقيقي وبتقدير الثمن

(قضية محمد ائدى حسن القرياني بصفته ضد الست ايزايل مدى رقم ٢٥٢ سنة ١٩٣٦ ك رئاسة قضوية حضرات القضاة احمد حدى ومحمد غالب عليه واحد المارم)

القضايا المستعجلة

٢٧٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤

١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - في الحكم بإخلاء

عين مؤجرة - بمجرد مخالفة منع التأجير من الباطن

أو التنازل من المستأجر - وعدم اشتراط الفسخ

من تلقاء نفسه - قضاء في الموضوع - عدمه

٢ - استجواب - إيقاف أعمال الهدم والبناء - التي يقيمها المستأجر

من الباطن في العين المؤجرة - حتى يفصل في الفسخ -

موضوعاً - ثابت

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة

الحكم بإخلاء العين المؤجرة بمجرد حصول

التأجير من الباطن أو التنازل من المستأجر

مع تحريم ذلك عليه في عقد الإيجار إلا إذا

اشترط في العقد بفسخ التعاقد من تلقاء نفسه

بمجرد حصول مثل هذه المخالفات لأن الفضل

بالإخلاء قضاء في موضوع التعاقد بالفسخ

ولا يملك القاضي المذكور الأمر المتروك

الفصل فيه لقاضي الموضوع وحده والذي له

الحق في إجابة طلب الفسخ أو رفضه طبقاً

لظروف الدعوى المطروحة أمامه ولما يظهر

له فيها من ضرر للتأجير أو التنازل

أم لا .

٢ - وذلك لا يمنع الحكم بصفة مستعجلة

بإيقاف أعمال الهدم أو البناء التي يقيمها

المستأجر من الباطن في العين المؤجرة لتعلق

ذلك بأجراء تحفظي يدخل في وظيفة عمله وذلك

حتى تقضى محكمة الموضوع بالفسخ

المحكمة

« من حيث أن المدعى يقول أنه أجر للمدعى

عليها الأولى قطعة أرض قضاء لإقامة بناء عليها

بموجب عقد غير مؤرخ موقع عليه بصمة أصبحها

وحرر فيه التأجير من الباطن أو التنازل إلا بأذن

كتابي منه ومع ذلك قد تنازلت عن الإجارة

للمدعى عليها الثانية التي بدأت في إقامة مباني على

الأرض المذكورة ويطلب ذلك الحكم بصفة

مستعجلة - أولاً - بإيقاف الباقي التي تقيمها

المدعى عليها الثانية - ثانياً - الزامها بتسليم

الأرض موضوع النزاع لاعتبار العقاقير منصوصة

عملاً بنص المادة ٢٨٥ مدني وإرتكبت في إثبات

دعواه إلى عقد الإيجار المذكور

« ومن حيث أن المدعى عليها الأولى أقربت

بالتنازل عن الإيجار في الجلسة كما اعترف بذلك

الحاضر عن المدعى عليها الثانية (التنازل إليها)

ودفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

بنظر الدعوى لمساس قضاءه بالموضوع أو أصل

الحق وهو فسخ التعاقد من عدمه لحصول التنازل

« ومن حيث أن مدار البحث في الدعوى

يدور حول أمرين - الأول - عما إذا كان يدخل

في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة القضاء

بالإخلاء والتسليم في حالة عدم قيام المستأجر

بالتزامه متعلقاً بعدم التأجير من الباطن أو التنازل

مع تحريم ذلك عليه في العقد أم لا - الثاني -

هل طلي المدعى بدخلان في اختصاص المحكمة

أم لا .

« ومن حيث أنه بالنسبة للأمر الأول فإن

...

به بالموضوع أي بالفسخ ولأنه هو الفسخ بعينه ويكون لذلك الدفع بعدم الاختصاص فيما يتعلق به على أساس ويتعين قبوله.

« ومن حيث أنه عن طلب إيقاف المبادئ الجديدة فهو إجراء مؤقت قصد به المدعى المحافظة على حقه أمام قاضي الموضوع بالفسخ ولا يمس الفصل فيه أصل الحق كناية principal بل يجوز طرحه والمناقشة فيه أمام المحكمة حتى ولو كانت المبادئ المذكورة أقيمت من المستأجر الأصلي للأضرار بالتأجير أو بأمواله ويكون لذلك الدفع عنه غير قويم وتطرحه المحكمة ظهرياً »

« ومن حيث إن المحكمة ترى محافظة على حقوق الطرفين الناشئة من عقد الأيجار إيقاف المبادئ المقامة من المدعى عليها الثانية مؤقتاً حتى يفصل في النزاع المتعلق بفسخ الأيجار وعدمه من قاضي الموضوع مع تحديد ميعاد للدعى لرفع دعوى الفسخ أمام القاضي المذكور بحيث إذا مضى ولم ترفع بحق المدعى عليها الثانية الاستمرار فيها على مسئوليتها مع الزام المدعى عليهما بنصف المصاريف والمقاصة في أتعاب المحاماة .

(قضية محمد بك سعيد عطية ضد است أمته على وأخرى رقم ٧٤ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

٢٧٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٢ أغسطس سنة ١٩٣٥

١ - استجبال - إشكالات - متعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات

الواجبة التنفيذ - مستعجلة بطيئتها .

٢ - قاضي الأمور المستعجلة - سلطة في بحث أصل الحقوق

وحقوق التنازل - عند نظر الاشكالات

٣ - دعوى برائة ذمة - وفيها - غير مانع من نظر الاشكال

في التنفيذ بصفة مستعجلة - لا يمس حكم قاضي الموضوع

المبادئ القانونية

١ - الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام

المقرر علماً وقضاء أنه لا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة القضاء بإخلاء الدين المؤجرة بمجرد حصول التأجير من الباطن أو التنازل من المستأجر مع تحريم ذلك عليه في عقد الأيجار لأن الفصل بالإخلاء قضاء في موضوع التعاقد بالفسخ ولا يملكه القاضي المذكور - الأمر المتروك الفصل فيه لقاضي الموضوع وحده والذي له الحق في إجابته طلب الفسخ أو رفضه طبقاً لظروف الدعوى المطروحة أمامه ولما يظهر منها من ضرر للتأجير من التأجير أو التنازل أم لا . (راجع في ذلك كتاب ماريك جزء ثاني على القضاء المستعجل ص ٢٢٤)

« ومن حيث أنه يستنتى من ذلك حالة واحدة وهي اتفاق طرفي التعاقد على أنه مجرد التنازل أو التأجير من الباطن يترتب عليه فسخ العقد بقوة القانون وبدون حكم من القضاء ففي هذه الحالة فقط يحق لقاضي الأمور المستعجلة على الرأي الصحيح القضاء بالإخلاء بمجرد توافر الإخلال بالالتزام المذكور أمامه وذلك لعدم مساهمة بالموضوع وقتئذ ولأن في حكمه يقرر حالة متفق عليها بين الخصوم يلتزم بها قاضي الموضوع نفسه إذا ما طرحت الدعوى أمامه

« ومن حيث أنه فيما يختص بالأمر الثاني فالظاهر من مطالعة عقد الأيجار سند الدعوى أنه ولو اتفق على تحريم التأجير من الباطن أو التنازل إلا باذن كتابي من المدعى إلا أنه لم يشترط فيه على فسخ التعاقد بقوة القانون أو بدونه أو إنذار أو حكم قضائي لهذا السبب وعلى ذلك فسخته من عدمه مسألة تقديرية لقاضي الموضوع يفصل فيها كما يشاء .

لما تقدم من اعتبارات يكون لذلك طلب تسليم الأرض لهذا السبب غير صائب لمساس القضاء

والسندات الواجبة التنفيذ مستعجلة بطبيعتها لتعلقها بصعوبات وأمور يجب البحث فيها على عجل خوفا من التلاعب بالأحكام ووضع حد للعراقيل التي تقام في سبيل تنفيذها وتمتد إليها ولاية المحكمة المستعجلة بمجرد قيامها دون بحث آخر لمعرفة ما إذا كان هناك استعجال من عدمه

٢ - ولو أن ليس للمحكمة المستعجلة أن تقضى في أصل الحقوق وحقوق التخالص عنها لسبب من الأسباب المنصوص عنها في القانون المدني في المواد ١٥٨ مدني وما بعدها إلا أن لها مع ذلك سلطة واسعة عند نظر اشكالات التنفيذ بأنواعها سواء تعلقت بالشكل أو الموضوع في شخص كل ما يعرض عليها لتؤسس قرارها باستمرار التنفيذ أو إيقافه على دعاة قوينة من الحق الذي يأمر به القانون

٣ - رفع المستشكل لدعوى براءة ذمة أمام محكمة الموضوع يرتكن فيها على مستندات قدمها للمحكمة المستعجلة لا يؤثر على قضاء هذه المحكمة في الاشكال لأن حكمه وقى ولا تضار به محكمة الموضوع ولأن مجرد رفع هذه الدعوى لا يكفي وحده لشل يد المحكمة المستعجلة في نظر صعوبات التنفيذ إلا لا يمكن لكل مدين بما طل أن يعرقل التنفيذ برفع دعوى براءة ذمة غير جدية أمام محكمة الموضوع مع تأجيلها لمدد طويلة

المحكم

عنه الرفع بمرم الاختصاص
» من حيث ان الحاضر عن المستشكل ضدها

دفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكال لعدم توافر الاستعجال فيه
» ومن حيث ان محصل الدعوى الحالية اشكال في تنفيذ حكم واجب النفاذ بزعم حصول التخالص عن دينه ومن المقرر ان الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ مستعجلة بطبيعتها لتعلقها بصعوبات وأمور يجب البحث فيها على عجل خوفا من التلاعب بالأحكام ووضع حد للعراقيل التي تقام في سبيل تنفيذها وتضيق الثمرة التي يجنيها أصحابها منها ومنعا من التسويف في ايهال الحقوق لأربابها وتمتد لذلك ولاية المحكمة المستعجلة الى النظر والفصل فيها بمجرد قيامها دون بحث آخر ويكون لذلك الدفع غير قويم ولا تأخذ به المحكمة (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على المادة ٨٠٦ مرافعات فرنسي نبذة ٦١٩ وابي هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ طبعة قديمة صحيفة ١٢٠ نبذة ١٩٦ وما بعدها - وحكا لهذه المحكمة ومنشور في مجلة المحاماة العدد السابع السنة الخامسة عشر صحيفة ٥٢٥ رقم ٢٤٣)

عنه الموضوع

» من حيث ان المستشكلة تنفي ادعاءها بالتخالص الى ايهال رقيم ٥ - ٧ - ١٩٣٢ صادر من شخص لا تربطه بالمستشكل ضدها صلة قانونية والى صور تحقيقات مقدمة من الطرفين
» ومن حيث ولو انه ليس لهذه المحكمة ان تقضى في أصل الحقوق وحصول التخالص عنها بسبب من الأسباب المنصوص عنها في القانون المدني في المواد ١٥٨ مدني وما بعدها من وقاء ومقاصة واستبدال دين بغيره وخلافه الا ان لها مع ذلك سلطة واسعة عند نظر اشكالات التنفيذ بأنواعها سواء تعلقت بالشكل او الاجرامات او

الموضوع في فحص كل ما يرض عليها من مستندات وتقدير قيمته القانونية في ذاته لا لتحكم فيها إنما لتصل من ذلك الى قرارها المؤقت فلها ان تبحث في حقوق ودفاع كل من الطرفين وحقوق ايها يحوطها الصواب ويصاحبها الحق لتؤسس قرارها باستمرار التنفيذ او ايقافه على دعامة قوية من الحق الذي يأمر به القانون

« ومن حيث ان الثابت من ورق الدعوى ومناقشة الطرفين في الجلسة ان المستشكل ضدها تداين المستشكلة أصلاً في مبلغ ٢٢٠٠ قرش وفوائده بواقع ٥ في المائة سنوياً من ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ للسداد والمصاريف بحكم غياني صادر لها في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ أصبح نهائياً لندم الطعن عليه وذلك في القضية المدنية ٤٤٩٥ سنة ١٩٣٢ الازبكية حصلت منه حتى الآن على مبلغ ٦ جنيهات و ٨١٠ مليات وأصبح الباقي مع الفوائد ومصاريف التنفيذ وخلافه ٢١ جنيهاً و ٩٠ ملياً نفذت به بالحجز تنفيذياً في ٢٧ - ١١ - ١٩٣٢ على منقولات المستشكلة ولما تمت باتخاذ اجراءات البيع او عزت المدينة الى بنتها الست تحية صادق برفع دعوى استرداد امام محكمة قليوب تقيدت بنمرة ١٨٨٦ سنة ١٩٣٤ قضى فيها بالرفض في ١٤ - ١١ - ١٩٣٤ واعلن اليها الحكم في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥ وعقب ذلك اتخذت اجراءات جديدة حتى تحدد للبيع أخيراً يوم ٣١ يولييه سنة ١٩٣٥ فانعت المستشكلة في ذلك بدعوى التخالص من الدين وحصول فوائد ربوية فيه وارتكبت في ذلك الى المستندات السابق القول عنها

« ومن حيث ان التحقيقات التي تتركز اليها المستشكلة والمقدم صورها من الحاضرين من الطرفين بالجلسة لا تؤكد حصول شيء من

التخالص المزعوم أو الفوائد الربوية المقول عنها اثبتت فيها المستشكلة بشهود تناقضوا مع بعضهم في اثبات وقائع تخالص من مبالغ جزئية محض قيل انها سلمت لآخرين خلاف المستشكل ضدها لا يرتبطون معها برابطة قانونية

« ومن حيث ان الايصال الرقم ٥ - ٧ - سنة ١٩٣٢ الخاص بمبلغ ٨٠٠ قرش الموقع عليه بامضاء زوج بنت المستشكل ضدها فلم يذكر فيه صراحة او ضمناً ما يفيد تحصيل الأخير لمبلغه من اصل الدين المنفذ من أجله ولا يعتد به على المستشكل ضدها ولانه يشترط لصحة الوفاء المبريء للذمة عملاً بنص المادة ١٦٧ مدني ان يكون للدائن او لوكيله في ذلك او لمن له الحق في الشيء المتعهد به او للغير اذا اجازها الدائن صراحة او ضمناً او استفاد من حصوله الى ذلك الغير ولم تتوافر احدى هذه الحالات فيه

« وحيث انه مما يؤكد ذلك وان الوفاء المزعوم او الادعاء بالفوائد غير قويم - اولاً - ان المستشكلة لم تلجأ الى ذلك الا بعد ان اعيتها الحيل في ايقاف التنفيذ برفع دعوى استرداد وخلافه - ثانياً - ان المستشكل ضدها خصمت لها من الدين المنفذ به حقيقة المبلغ الذي تسلمته منها بغير ايصال عند التنفيذ وبغير ان تطلب المستشكلة ذلك - ثالثاً - ما اتضح من اقوال نفس المستشكلة في الجلسة من رغبته في سداد نصف الدين نقداً اذا تنازلت المستشكل ضدها عن الباقي وموافقة الحاضر عن الأخيرة على ذلك لامكان الحصول على ما يستطيع تحصيله من الدين الذي استمر بغير وفاء من سنة ١٩٣٢ حتى الآن بسبب تلاعب المستشكلة في اجراءات التنفيذ.

« ومن حيث ان رفع المستشكلة لدعوى

برائة الذمة أمام محكمة الموضوع ترتكن فيها على المستندات التي قدمتها لهذه المحكمة لا يؤثر على قضاء هذه المحكمة في الاشكال لانه حكم وقى ولا تضاربه محكمة الموضوع وبمجرد رفع دعوى براءة الذمة لا يكفي وحده لشل يد هذه المحكمة في نظر صعوبات التنفيذ وإلا لا يمكن لكل مدين بماطل ان يعرقل التنفيذ برفع دعوى براءة ذمة غير جدية امام محكمة الموضوع ثم تأجيلها لمدة طويلة يستفيد منها وتمنع الدائن من الحصول على حقه في الدين الواجب التنفيذ به

ومن حيث ان القول بضرورة اخذ إذن من القاضي يبيع المنقولات المحجوز عليها لنقلها في دائرة محكمة أخرى خلاف المحكمة الحاصل فيها الحجز لا يناصره القانون ولا يمدد به بأى أساس ومن حيث انه لكل ماسبق ذلك يكون الاشكال على غير صواب موضوعاً ويتعين رفضه والقضاء باستمرار التنفيذ

(قضية الست فردوس هانم قاسم ضد الست مكرومى اوديسان رقم ١٢١٦ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

٢٧٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦

اختصاص المحاكم الاهلية - بنفقة الأصول والفروع

والاقارب والصغير - جائز - اختصاص المحاكم

الشرعية بها - غير مانع منه

المبدأ القانوني

إن مجرد اختصاص المحاكم الشرعية بالقضاء بنفقة الأصول والفروع سواء بلائحة سنة ٩٧ او غيرها لا يعطل تطبيق المواد ١٥٥ وما بعدها من القانون المدني التي تفيد بطريق الاقتضاء

اختصاص المحاكم الاهلية لاشئ - إلا لان هذه اللائحة لا تعتبر مانعاً قانوناً من مواع اختصاص المحاكم الاهلية بقوم على مواد القانون التي تقتضى هذا الاختصاص فان قاعدة تقديم المانع على المفتضى - كما يفهم من حكم محكمة النقض والأبرام الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ - لا تجد تطبيقاً إلا في النظام القضائي الواحد فاذا اختلف النظام فقدت القاعدة قوتها - فلا يصبح ثمة مانع ويبقى المفتضى قائماً واجب التطبيق - ومحكمة النقض ذاتها لم تقل أن لا تحق ترتيب المحاكم الشرعية تعتبران مانعاً في المعنى المتقدم لاختصاص المحاكم الاهلية وشمول اللائحة لشرعية لنفقة الاقارب والصغير لا تؤدي ببعالعدم اختصاص المحاكم الاهلية لانه لم يرد في القانون الاهلي ما يعطله أو يحده ، ولو اراد الشارع العكس لما تعذر عليه تعديل نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية باطلاق عبارة النفقة التي تمنع على المحاكم الاهلية وظيفة الفصل فيها ولا ترى هذه المحكمة لماذا يستلزم اختصاص المحاكم الشرعية في نفقة الأصول والفروع ونفقة الاقارب والصغير عدم اختصاص المحاكم الاهلية بها - وليس بين الأمرين تلازم - طالما أن المفتضى لاختصاص الهيئتين قائم في قانونهما الاساسي معاً - لا يجوز اعتباره مقتضياً بالنسبة لأحدهما مانعاً بالنسبة للآخرى - ويصح أن يتوافر في الاختصاص لكليهما يحده في المحاكم الاهلية حد واحد هو عدم المساس بالمسائل الشرعية -

المحكمة

« حيث ان الدعوى تحصل في أن المدعى عليها والدا المدعى . وقد تقدم يريد الالتحاق بكنية الحقوق وأوقف الفصل في طلبه حتى يجرى عملية جراحية في حلقه . وقد استشار بعض الاختصاصيين فنصح له بأن يجرى العملية الطيبان لينزلي في مغال في مقابل مبلغ لا يقل عن مائة جنيه . وهو من قبيل النفقة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من القانون المدني . فرفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها الحكم بالزام المدعى عليها متضامين بأن يدفع له نفقة لاجراء العملية المذكورة .

وقد دفعا المدعى عليه الأول بعدم اختصاص المحاكم الاهلية . ثم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها

« وحيث ان المحكمة ترى أن تفرد لبحث كل من الدفيعين محلا فيما يلي :

- أولا - اختصاص المحاكم الاهلية

« حيث ان قوام هذا الدفع هو رأى لمحكمة النقض قضت به في حكم صدر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ اطلقت فيه الاختصاص للمحاكم الشرعية بالحكم في نفقة الأصول والفروع والازواج وأبقت الاختصاص للمحاكم الاهلية تطبيقا للواد ١٥٥ وما بعدها من القانون المدني فيما عدا ذلك وبذلك أصبح هذا الاختصاص منحصرأ في نفقة ازواج الفروع على الأصول فقط . وهو اختصاص ضيق تكاد تنعدم الفكرة التشريعية في البقاء عليه للمحاكم الاهلية دون غيره من نفقة الأصول على الفروع وبالعكس على الأقل

« وحيث ان سند هذا الرأي :

- أولا - في نفقة الأزواج - أن لائحة ترتيب المحاكم الاهلية حرمت هذه المحاكم من وظيفة القضاء بها .

- ثانيا - في نفقة الأصول والفروع . أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرين في سنة ١٨٩٧ ، سنة ١٩٣١ قد شملت الزوجة والصغير ونفقة الاقارب وبذلك امتنع اختصاص الفصل فيها على المحاكم الاهلية

« وحيث ان تدليل محكمة النقض بالمنع الوارد في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بالنسبة لنفقة الأزواج هو تدليل سليم بغير شبهة اساسه القاعدة الأولية بتقديم المانع إذا اجتمع مع المقتضى فلا تطبيق لاحكام القانون المدني من حيث اختصاص المحاكم الاهلية بالقضاء بالنفقة لأن لائحة ترتيبها قد حرمتها من وظيفة القضاء بذلك وهكذا لا تختص هذه المحاكم بالفصل في نفقة الأزواج إلا اذا كانت دينا مدنيا يثبت فورا استحقاقا

« وحيث ان هذه المحكمة ترى ان حجة محكمة النقض في نفقة الأصول والفروع تقصر عن التدليل على الرأى الذى قالت به من حرمان المحاكم الاهلية من وظيفة القضاء بها فان مجرد ان تختص المحاكم الشرعية بالقضاء بهذه النفقة سواء بلائحة سنة ٩٧ أو غيرها لا يعطى تطبيق المواد ١٥٥ وما بعدها من القانون المدني التى تفيد بطريق الاقتضاء اختصاص المحاكم الاهلية لا شئ إلا لأن هذه اللائحة لا تعتبر مانعا قانونا من موانع اختصاص المحاكم الاهلية يقوم على مواد القانون التى تقتضى هذا الاختصاص فان قاعدة تقديم المانع على المقتضى لا تجد تطبيقا الا فى النظام القضائى الواحد فاذا اختلف النظام فقدت القاعدة قوتها . فلا يصبح ثمة مانع ويبقى المقتضى قائما واجب التطبيق

« وحيث ان محكمة النقض ذاتها لم تقل ان لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تعتبران مانعا فى المعنى المتقدم لاختصاص المحاكم الاهلية وبذلك تبقى الحجة قاصرة على مجرد شمولها

لنفقة الاقارب والصغير . وهي لا تؤدي تبعاً لعدم اختصاص المحاكم الأهلية . لأنه لم يرد في القانون الأهلي ما يعطله أو يحده ولو أراد الشارع العكس لما تعذر عليه تعديل نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بإطلاق عبارة النفقة التي تمنع على المحاكم الأهلية وظيفة الفصل فيها .

« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى لماذا يستلزم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في نفقة الأصول والفروع ونفقة الاقارب والصغير - عدم اختصاص المحاكم الأهلية بها - وليس بين الأمرين تلازم - طالما ان المقتضى لاختصاص الهيئتين قائم في قانونهما الأساسي معا - لا يجوز اعتباره مقتضياً بالنسبة لأحدهما مانعاً بالنسبة للآخرى ولماذا لا يتوافر الاختصاص لكليهما يحده

في المحاكم الأهلية حد واحد هو عدم المساس بالمسائل الشرعية بمعنى انه اذا قام نزاع شرعي في حق الصغير أو القريب أو الأصل أو الفرع للنفقة - امتنع على المحاكم الأهلية اختصاص القضاء بها اذا لم تستطع الفصل فيه باعتباره مسألة عرضية أولية. question prejudicielle كما هي القاعدة في اختصاصها عموماً - وهذا الحد بالذات مفروض في اختصاص المحاكم الأهلية بما أبقت له محكمة النقض من النفقة كما تقدم

« وحيث ان محصل القول ان خشية التعرض لنزاع يمس صميم المسائل الشرعية لا يصح ان يكون سبباً لامتناع وظيفة القضاء بالنفقة على المحاكم الأهلية لأنها متفاعة بقواعد الاختصاص العامة .

« وحيث انه لذلك ترى المحكمة رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى . ثانياً - اختصاص هذه المحكمة

« وحيث ان الأصل في القضاء بالنفقة المؤقتة انها من اختصاص قاضي الموضوع لا يختص بها قاضي الأمور المستعجلة إلا في أحوال الاستعجال

الملجئة والاعتدى على اختصاص قاضي الموضوع « وحيث ان بالمدعى عامة اثبتها تقرير الطبيب الشرعي وكشف الاطباء العديدين الآخرين المقدم في ملف الدعوى - وهي عامة قديمة قد تشمل العلاج وتؤثر على نمائه وتمتعه بالحياة لانها تسمح للسوائل والأغذية في الدخول في انفراج سقف الحلق وتؤثر على التفتات الصوتية

« وحيث ان المحكمة ترى ان وصف هذه العامة وعلاجها يزول عن الدعوى كل سبب للاستعجال - أولاً - لأن موعد قبول الالتحاق بكنية الحقوق بفرض التسليم جديلاً بضرورة العلاج ليؤهل المدعى للالتحاق بها قد انتهت . وقد كان في مقدور المدعى رفع هذه الدعوى بمجرد حصوله على اجازة البكالوريا أو حتى قبل دخول الكلية إلا إنه لم يفعل بل رفعها بعد أن انتهى أجل قبول الطلبات - ثانياً - لأن المحكمة لا ترى أن هذا العلاج ضروري للالتحاق بالكلية .

فالدراسة بها هي ثقافة عامة تؤهل الطالب للعمل في كثير من مرافق الحياة دون التقيد بالعمل في المحاماة أو القضاء . على أنه لو اختار العمل في هاتين المهنتين لكان لا يزال باقياً له حتى يؤهل لها مدة الدراسة كاملة (راجع شهادة على باشا ابراهيم وتقرير الطبيب الشرعي)

« وحيث ان المحكمة تغفل شهادة الدكتور . محجوب ثابت فهي ليست رسمية وهو كطبيب للجامعة لا يستطيع ان يحرم طالباً من دراسة هي ثقافة عامة كما تقدم . لمجرد ان في مخارج الفاظه ايهام بمحتمل الاصلاح عندما تتوافر للطالب أهلية الكلام كحكام أو ما الى ذلك .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

(قضية محمد أفندي سعيد وحضر عنه الاستاذ محمود عبال حتى ضد الاستاذ سعيد احمد - أفندي الحامى وأخرى رقم ١٥٧٢ سنة ١٩٣٦ وثالثة قضية القاضي محمد علي رشدي)

٢٧٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢ يناير سنة ١٩٢٧

١ - طلبات - لفصل فيها - بآتهاء المرافعة - وقفل بابها -

تقديم طلبات جديدة في مذكرة لم تعلن الخصم - عدم قبولها

٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - بطلان حجز اذا لم يحتمل جدلاً أو بحثاً -

٣ - عقار بطبيعته أو بالتخصيص - وابور طحين - عدم اعتباره كذلك -

المبادئ القانونية

١ - بآتهاء المرافعة في الدعوى وقفل بابها

على طلبات معينة فيها توجيه نهائي لهذه الطلبات ولا يستطيع المدعى فيها تعديلاً بعد ذلك خصوصاً إذا كان تعديل المدعى للطلبات لم يوجه توجيهاً قانونياً كما إذا لم يعلن المذكرة التي شملت هذا التعديل للمدعى عليه فيها -

٢ - إن محل اختصاص قاضي الأمور المستعجلة باعتبار الحجز باطلاً هو أن يكون هذا البطلان بحيث لا يحتمل جدلاً أو بحثاً حتى لا يمس الحكم حقوق الطرفين موضوعاً

٣ - إن صفة العقار لو ابور الطحين متنازع عليها سواء كعقار بطبيعته أو بالتخصيص

- أولاً - لأن نقله ممكن بغير تلف لآلاته

وللأرض القائم عليها - ثانياً - لأن الوابور

ليس مخصصاً لمنفعة الأرض القائم عليها بحيث

يصح القول بأنه عقار بالتخصيص واعتبار

الآلات والأدوات المحجوز عليها عقار حكماً

لأنها مخصصة لاستعمال هذا الوابور فيه

تجاوز كبير -

المحكمة

« حيث ان حصل الدعوى انه في ٥ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أوقع مندوب مصلحة الاموال المقررة حجزين على عدد وآلات وابور طحين مملوك للبدعى وتحدد لاجراء البيع ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وقد وقع هذا الحجز باطلاً لأن الآلات المحجوز عليها لازمة لادارة الوابور فهي بذلك عقار بالتخصيص لا يجوز الحجز عليها مستقلة بطريق حجز المنقولات . فرفع هذه الدعوى طالب فيها الحكم بابطال الحجز واعتباره كأن لم يكن . وفي المذكرة الختامية طلب المدعى احتياطياً إيقاف البيع

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليهما دفع الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها

« وحيث ان المحكمة تعرض لبحث الدعوى فيما يلي على اساس الطلبات الموجهة في صحيفة والتي صمم عليها المدعى حتى قفل باب المرافعة فيها - أولاً - لأن بآتهاء المرافعة في الدعوى وقفل بابها على طلبات معينة فيها توجيه نهائي لهذه الطلبات لا يستطيع فيها المدعى تعديلاً بعد ذلك . - ثانياً - لأن حتى تعديل المدعى للطلبات لم يوجه توجيهاً قانونياً للبدعى عليهما فلم تعلن لهما المذكرة التي شملت هذا التعديل

« وحيث انه لذلك تعتبر المحكمة الدعوى قائمة بالنسبة لطلب بطلان الحجز فقط

« وحيث ان سند المدعى عليهما في الدفع بعدم الاختصاص ان الحجز قد توقع تنفيذاً للقانون الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وهو يجوز التنفيذ وفاء للأموال المستحقة على المحصولات والمواشي والأشياء المنقولة الكائنة بالعقار مستقلة عن العقار نفسه

باطلا الى ان الآلات والادوات المحجوز عليها هي عقار حكما لأنها مخصصة لاستعمال وابور الطحين تجوز كبير فان صفة العقار لو ابور الطحين نفسه متازع عليها سواء كمقار بطبيعته او بالتخصيص - اولا - لأن نقله يمكن بغير تلف لآلاته وللارض القائم عليها - ثانيا - لأن الوابور ليس مخصصا لمنفعة الارض القائم عليها بحيث يصح القول بانه عقار بالتخصيص

« وحيث ان قيام النزاع على هذا التكييف القانوني مانع من اختصاص هذه المحكمة باعتبار الحجز باطلا . فان محل هذا الاختصاص ان يكون البطلان بحيث لا يحتمل جدلا أو بحثا حتى لا يمس الحكم حقوق الطرفين موضوعا
« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

(قضية محمد ائدى حين الشافى ضد محافظة مصر وآخرين رقم ٢٧١ سنة ١٩٣٧ رئاسة حجرة القاضى محمد على رشدى)

« وحيث ان هذا حق إلا انه لا يعنى شيئا كثيراً فقد نص القانون المذكور في الفصل الاول منه على جواز الحجز على المحصولات والمواشى والاشياء المنقولة الكائنة بالعقار وعلى العقار نفسه الا انه لم يحدد نوعا معينا للاجراءات الواجب اتخاذها لاشياء الا لأن نوع الاجراء يحدد بطبيعة الحال موضع التنفيذ متقولا او عقاراً طبقاً لقواعد القانون العام

« وحيث ان المادة الرابعة من القانون ذكرت المواشى والمحصولات والاشياء المنقولة في باب الحجز على المنقولات . لانها جميعا منقول بطبيعتها . وان ذلك لا ينفى ان من هذه المنقولات ما يقضى القانون باعتباره عقاراً حكماً اذا توافرت فيه ظروف معينة

« وحيث انه بذلك لا ترى المحكمة هذا السند للدفع صحيحا
« وحيث ان في اسناد طلب اعتبار الحجز

قضاء المحاكم الجزئية

٢٧٦

محكمة بيا الجزئية الأهلية

٢٩ يناير سنة ١٩٣٦

- ١ - مضي المدة . بداء من تاريخ استحقاق الالتزام .
- ٢ - مضي المدة . طويلة أو قصيرة . سواء في تملك العقار . أو في الحقوق والديون . لا يسرى في حق مفقود الأهلية .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر قضاء وفقها أن سر بيان المدة لا يبدأ إلا من تاريخ استحقاق الالتزام أى من الوقت الذى يستطيع فيه الدائن أن يطالب مدينه بالوفاء فاذا كان الدين حالا أو تحت الطلب كما يعبر عنه عادة يبدأ ميعاد

السقوط من اليوم التالى لتاريخ السند وإذا كان الدين مقسطاً أو مجزأ يبدأ ميعاد سقوط كل قسط من تاريخ استحقاقه . ويبدأ ميعاد سقوط الدين كله من تاريخ استحقاق آخر قسط منه .

٢ - قصد الشارع في المادتين ٨٤ و ٨٥ من

القانون المدنى الأهلى غاية واحدة وهى حماية ملك مفقودى الأهلية من التملك بوضع اليد إطلاقاً سواء بمضى المدة الطويلة أو القصيرة . وقد عربت خطأ كلمة الطويلة بالمادتين المذكورتين . ولهذا فان المدة القصيرة والطويلة لا تسريان على مفقودى الأهلية في تملك عقارهم

بل يقف سريانها حتى يزول عنهم قصرهم أو سبب ققدم للأهلية . وكذلك لا تسقط حقوقهم وديونهم التي لهم قبل الغير لا بمضى المدة الطويلة ولا القصيرة ولا يصح التمسك بالمادة ٢٢٧٨ مدني فرنسي لأنه لا مقابل لها لا في القانون المختلط ولا في القانون الأهلي .

المحكمة

« بما ان المعارضين يدفعان دعوى المعارض ضدهم بأن الإيجار المطالب به قد سقط الحق في المطالبة به لمضى أزيد من خمس سنوات على تاريخ استحقاق آخر قسط من أقساط الإيجار والحاضر عن المعارض ضدهم رد على هذا الدفع بأن الحق لم يسقط وأن مدة السقوط لا تسري في حق المعارض ضدهم اذ هم قصر مفقودي الأهلية فلا يسري عليهم حكم المادة ٢١١ مدني

» وبما انه تبين للمحكمة من الاطلاع على عقد الإيجار المقدم والمؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨ أنه لمدة ستين تبدأ من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وتنتهيان في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وأن الإيجار مقسط فيه على عدة أقساط وان آخر هذه الاقساط مستحق الدفع في أول أغسطس سنة ١٩٣٠

وبما أنه يتعين البحث هل يحتسب مبدأ مدة السقوط المقررة قانونا في المادة ٢١١ مدني من تاريخ استحقاق آخر قسط أو من تاريخ نهاية عقد الإيجار كذلك يتعين البحث هل هذه المدة المقررة لسقوط الحق في المطالبة بالأجرة وغيرها من المبالغ التي تستحق الدفع سنويا أو بمواعيد أقل من سنة وهي مدة الخمس سنوات الهلالية المنصوص عليها في المادة ٢١١ مدني والتي يعبر عنها الفقهاء بالمدة القصيرة تسري في حق مفقودي الأهلية أم لا تسري .

» وبما انه من المقرر قضاء وقها أن سريان

المدة لا يبدأ إلا من تاريخ استحقاق الالتزام أي من الوقت الذي يستطيع فيه الدائن ان يطلب مدينه بالوفاء فاذا كان الدين حالا او تحت الطلب كما يعبر عنه عادة بدأ ميصاد السقوط من اليوم التالي لتاريخ السند واذا كان الدين مقسطا او مجزأ بدأ ميصاد سقوط كل قسط منه من تاريخ استحقاقه ويبدأ ميصاد سقوط الدين كله من تاريخ استحقاق آخر قسط منه هذا هو ما يستفاد من نص الفقرة الأخير من المادة ٢٢٥٧ من القانون الفرنسي الذي تقول أن مدة السقوط لا تبدأ في حالة الدين المؤجل إلا من يوم حلول هذا الأجل . هذا النص ولو أن الشارع المصري لم ينقله إلى القانون المصري إلا أنه نص يتفق مع روح التشريع ومع المبادئ العامة وقد أخذت به المحاكم في أحكامها والشراح مجمعون على الأخذ به

» وبما ان استحقاق آخر قسط من هذه الأجرة هو يوم أول أغسطس سنة ١٩٣٠ فيكون هذا التاريخ هو مبدأ احتساب مدة السقوط ولا عبرة بكون الأجرة مستمرة بعد ذلك وحتى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ذلك لأن المؤجر كان في ميسوره مطالبة المستأجر في أول أغسطس سنة ١٩٣٠ وقبل نهاية الأجرة

» وبما انه ثبت للمحكمة من الاطلاع على التقييم الرسمي للحكومة المصرية ان يوم أول أغسطس سنة ١٩٣٠ يوافق يوم ٦ ربيع الأول سنة ١٣٤٩ من الحساب الهجري وثبت كذلك أن تاريخ رفع الدعوى وهو يوم ٢ يولييه سنة ١٩٣٠ يوافق يوم أول ربيع الثاني سنة ١٣٥٤ أي أنه قد مضى من تاريخ استحقاق القسط الأخير حتى رفع الدعوى الحالية خمس سنوات هلالية و٣٣ يوما .

كذلك عند نقله المادة « ٨٥ » اضاف هذه الكلمة دون ان يوجد ما يفيد ما في النص الفرنسى وبلا مبرر .

« وبما انه يجب الأخذ بالأصل الفرنسى دون النص العربى فى هذه المسألة وذلك للأسباب التى شرحها الحكم القيم المنشور عنه بالمجموعة الرسمية السنة السابعة عشر ص ١٤٦ والصادر من محكمة طنطا الأهلية بتاريخ ١٨ ابريل سنة ٩١٦ والتي تنخلص فى أن المادتين ٨٤ و ٨٥ منقولاتان عن المادتين ١١٣ و ١١٤ من القانون المختلط الذى نقل بدوره عن القانون الفرنسى والذى تنص المادة ٢٢٥٢ منه على أن تملك العقار بمضى المدة لايسرى على القصر والمجور عليهم إطلاقاً من غير قيد بمدة طويلة أو قصيرة إذ كلة La prescription عامة تشمل الاثنين معا كذلك من الأسباب التى تخصها هذا الحكم وهو أهمها فى رأى هذه المحكمة أن حكمة منع سريان تملك العقار بمضى المدة على من يكون مفقود الأهلية شرعاً متوفرة فى حالتى المدة الطويلة والمدة القصيرة وهذه الحكمة هى حماية القانون لعقار فاقد الأهلية شرعاً . لعذره هو فى عدم إمكانه اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على عقاره وخشية من إهمال النائب عنه شرعاً فى اتخاذ هذه الاجراءات (راجع الحكم المذكور ص ١٤٦ السنة السابعة عشر بمجموعة رسمية والحكم الصادر من محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية ص ١٥٦ من السنة الثانية والعشرين والأحكام التى يشير إليها الحكم المذكوران بالهامش هذا) وكما قال الأستاذ عبدالسلام زهنى بكتفى كتاب الالتزامات ص ٤٨٨ بحق « أن مشروعية الايقاف فى التقادم يجب ان تكون واحدة سواء كان التقادم طويلاً بمدة خمسة

« وبما انه يتعين اذن معرفة ما اذا كان حكم المادة ٢١١ من القانون المدنى يسرى فى هذه الحالة فيكون حق المعارض ضدهم فى المطالبة بالايجار قد سقط بمضى خمس سنوات هلالية أم ان هذه المدة لا تسرى فى حق المعارض ضدهم بسبب تقديم للأهلية وبوتهم قصراً .

« وبما ان المادة ٢٠٥ من القانون المدنى تنص على أن القواعد المقررة للتملك بمضى المدة من حيثية أسباب انقطاعها أو ايقاف سريانها تتبع أيضاً فى التخلص من الدين بمضى المدة « وبما ان المادة ٨٤٥ من القانون المدنى تنص على انه لا يسرى حكم تملك العقار بمضى المدة الطويلة على من يكون مفقود الأهلية شرعاً وتنص المادة ٨٥ على ان احكام ما عدا ذلك من انواع التملك بمضى المدة الطويلة لا تسرى على مفقود الأهلية متى كان المعتبر فيها ازيد من خمس سنوات « وبما ان الشارع عند وضعه هذه المادة انما نقلها إلى العربية عن المادتين ١١٣ و ١١٤ مختلط التى اخذها الشارع المصرى عن القانون الفرنسى ونقلها عن المواد ٢٢٥١ وما بعدها « وبما ان نص المادة ١١٣ من القانون المختلط هو ان حكم التملك بمضى المدة فى المسائل العقارية لا يسرى ضد الاشخاص المفقودى الأهلية شرعاً وهذا هو عن نص المادة ٨٤ اهلى بالفرنسية .

" La prescription acquistive , en matière immobilière ne court pas contre ceux qui sont légalement incapables "

من هذا يتضح أن النص الفرنسى مطلق غير مقيد فهو يشمل المدة الطويلة أى مدة الخمسة عشر سنة كما يشمل المدة القصيرة أى مدة الخمس سنوات ولكن الشارع عند نقله هذه المادة الى العربية اضاف من عنده كلمة « الطويلة » خطأ غير مقصود

عشر سنة أم قصيراً بمدة خمس سنوات . ليس سبب الايقاف واحداً في التقاديين وهو فقد الاهلية عند المالك ؟ بل ربما كانت حماية مفقود الاهلية في حالة التقادم القصير أدعى من حمايته في التقادم الطويل ، هذا الرأي الذي أخذت به المحاكم في أحكامها رآه كذلك صحيحاً الاستاذ فصحى باشا زغلول في كتابه ص ١٠٣ إذ قال « وكذلك يوقف سريان الزمن بالنسبة للصغير والمحجور في الملك الذي يكتسب بمضى خمس سنوات »

بما تقدم تستخلص المحكمة أن الرأي الراجح هو أن الشارع قصد في المادتين ٨٤ و ٨٥ من القانون الاهلي غاية واحدة وهي حماية ملك مفقود الاهلية من أي تملك بوضع اليد إطلاقاً سواء بمضى المدة الطويلة أو القصيرة ولكن المشرع حين عرب المادتين خطأ إذ اضاف كلمة الطويلة بالمادتين المذكورتين دون أن يكون لذلك موجب من النص الفرنسي الذي ينقل عنه ولا مبرر . فكان خطأ هذا سبباً في خطأ بعض المحاكم التي ذهبت وراء التفسير العكسي لظاهر المادة ٨٥ إلى القول بأن عقار مفقود الاهلية قد يملك بمضى المدة القصيرة متى وجد السبب الصحيح وتوفر ركن حسن النية (راجع نقداً الاستاذ ذهني بك لنص المادة ٨٥ من القانون الاهلي وركاكة تبيرها وسوء تعريبها ص ٤٨٨ من كتاب الالتزامات » وبما انه قد وضع ان المدة القصيرة والطويلة لا تسريان على مفقود الاهلية في تملك عقارهم بل يقف سريانها حتى يزول عنهم قصرهم او السبب الموجب تقدم للاهلية فلذلك لا تسقط حقوقهم وديونهم التي لهم قبل الغير لا بمضى المدة الطويلة ولا القصيرة وذلك لأن المادة ٢٠٥ مدني اهلي نصت على ان الحكم واحد في الحالتين وبينما المشرع في القانون الفرنسي نص بالمادة ٢٤٧٨ على ان المدة

القصيرة تسري في حق مفقود الاهلية لا يوجد بالقانون المختلط ولا بالقانون الاهلي نظير لهذه المادة - أما القول بأن المادة ٢١١ من القانون المدني إنما وضعت لمصلحة عامة وهي لكي لا يرهق المدينون بتراكم هذه المبالغ عليهم وحتى يسارع الدائون في المطالبة بهذه المبالغ والتي هي بطبيعتها ضرورية لمعاشهم - هذا القول لا يفضل الغاية السامية التي يريد بها الشارع وهي حماية أموال القصر والمحجور عليهم وحفظ حقوقهم والتي هي غاية كل تشريع سماوي ووضعى وإذا كان المشرع رأى وضع المادة ٢١١ مدني لحماية المدينين ورعاية لمصالحهم فإن القصر ومفقود الاهلية أولى بالرعاية والحماية (راجع كتاب الالتزامات للأستاذ ذهني بك ص ٢٥٢٠)

فما تقدم جميعه ترى المحكمة أن المعارضين لا يحق لهم التمسك بهذا الدفع الذي دفعاه الدعوى وترى الحكم برفض معارضتهم (قضية محمد علي سليمان وآخر ضد أحمد عبد الحميد عزنفه وبصفته رقم ٣٦٢٥ سنة ١٩٣٥ برئاسة حضرة القاضي اسماعيل عبدالله زهدى)

٢٧٧

محكمة الخليفة الجزئية الاهلية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - مهر - سند غير متنازع عليه - اختصاص المحاكم الاهلية به .
الخلاف على المهر أو استحقاقه - اختصاص المحاكم الشرعية .

٢ - مؤخر صداق - تهدي وارث به لزوجته مورثة - سند مستقل - اعتباره استبدالاً للدين - صحته - براءة ذمة للتركة .

المبادئ القانونية

١ - المحاكم الاهلية مختصة بنظر قضايا المهر إذا كانت سندات غير مختلف على قيمتها ولا على استحقاقها لأنها تعتبر سندات عادية عجز المدين فيها عن سداد ما في ذمته والمطلوب

المدن فجزت المدعية تحت أيديهم على قيمة الأجرة المستحقة طرف كل منهم والتي تستحق وفاء للبلغ المذكور وملحقاته وبأول جلسة نظرت فيها القضية دفع محامى المدعى عليه الأول بعدم قبول الدعوى لأن القضية متعلقة بمهر من اختصاص المحاكم الشرعية نظره - والمحكمة ضمت الدفع على الموضوع وقدم الطرفان مذكرياتهما في الدفع والموضوع.

عنه الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية « من حيث أن حضرة محامى المدعى عليه الأول بنى دفعه بعدم اختصاص المحاكم الأهلية على المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي منعت المحاكم المذكورة من نظر قضايا المهر وقال بأن الدعوى طلب مؤخر صداق ممنوع نظرها أمام المحاكم الأهلية وقال إن الدين لم يستبدل لأن الاستبدال يستدعى توفر أمرين في ورقة الاستبدال الأمر الأول أن الدين ينقل من ذمة المدعى الأصلي إلى ذمة المدعى الجديد والشرط الثانى أن ينص في ورقة الاستبدال على براءة ذمة المدعى الأصلي وكلا الشرطين لم يتوفر وجودهما في الورقة المرفوعة بها الدعوى ومن ثم لا يكون هناك محل لتطبيق النص الخاص بالاستبدال

« ومن حيث أن القضاء جرى في أحكامه على أن المحاكم الأهلية مختصة بنظر الدعوى التي تقيمها الزوجة على تركه زوجها أو ضد الزوج نفسه بطلب مؤخر صداق بمقتضى وثيقة الزواج إذا لم يوجد نزاع شرعى جدى في وجوب المهر أو في مقداره (أحكام ن ٥٨٤ و ن ٥٨٦ الجزء الأول من كتاب مرجع القضاء للاستاذ عبد العزيز ناصر صحيفة ١٩٢)

« ومن حيث أن المحكمة ترى أن قضايا المهر

هو إلزامه بالسداد - أما إذا حصل خلاف عل أصل المهر أو استحقاقه ومشغولية الذمة من عدمه فالمحاكم الشرعية هي المختصة طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية : ٢ - إذا تعهد وارث لزوجته ومورثه بسداد مؤخر صداقها من ماله الخاص بسند مستقل فيعتبر هذا التعهد استبدالاً للدين بإحلال الوارث كدين جديد وبراءة ذمة التركة وهي المدن الأصلية طبقاً للفقرة الثانية من المادة (١٨٧) مدنى أهلى .

لمحكم

« من حيث أن المدعية أعلنت المدعى عليهم بعريضة هذه الدعوى بتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٢٦ جلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وطلبت في عريضتها الحكم بإلزام المدعى عليهم الأول على محمود محمد الأغا بأن يدفع لها مبلغ ٢٢٠٠ قرش وتثبيت الحجز التحفظى المتوقع تحت يد باقى المعلن اليهم وجعله حجزاً تنفيذياً وشمول الحكم بالنفاد بغير كفالة . وذلك لأنه كان لها مؤخر صداق قدره ٢٥ جنبها طرف المرحوم حسن افدى على محمود زوجها ووالد المدعى عليه الأول فاتفق معها بسند مؤرخ ٢٥ / ٧ / ١٩٢٤ على أن يسدده أقساطاً شهرية كل شهر خمسين قرشاً ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٢٤ واشترط أنه إذا تأخر في أى قسط يستحق المبلغ جميعه فوراً - وقد دفع لها من المبالغ المذكور ثلاثة جنبها أى ستة أقساط وتأخر في الباقي فأصبح مستحق السداد جميعه طبقاً للشرط سالف الذكر وفضلاً عن ذلك فإن جميع الأقساط أصبحت مستحقة لمضى مواعيد دفعها وباقى المدعى عليهم مستأجرين مساكن من المدعى عليه الأول

تحت يدهم على الحجز ويتعين الحكم بالدين وتثبيت الحجز

(قضية الست فتحة حسن على التهامي ضد علي محمود محمد الاغا وآخرين رقم ٢٧١٣ سنة ١٩٣٦ رثالة حضرة القاضي محمود علام)

٢٧٨

محكمة يا الجزئية الاهلية

٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - شفعة - الاحتيال على منع حق الجوار بترك جزء صغير من الأرض . غير مانع

٢ - شفعة - حق الارتفاق المترتب عليها . عدم زواله . مانع منها .

المبادئ القانونية

١ - ان حق الشفعة وإن كان حقاً ضعيفاً يجوز التسلاعب في سقوطه طبقاً للشريعة الاسلامة إلا أنه حق من الحقوق المنصوص عنها في القانون المدني . وقواعد هذا القانون لا تقر بحال من الأحوال الحيل التي تتخذ ذريعة في سيل ضياع حق من حقوق الغير أو حرمانه منه ولهذا فاذا ترك البائع مساحة صغيرة من أرضه لمنع الشفيع من الاخذ بالشفعة متعمداً . فان هذا الترك لا يؤثر في حق الشفيع من الاخذ بالشفعة باعتباره جار للأرض المشفوعة

٢ - في حالة تملك العقار المشفوع فيه بالشفعة لا يمحى حق الارتفاق المزعوم بل تنتقل الأرض محملة به ولا يتم الغرض الذي من أجله أباح القانون حق تملك العقار بالشفعة لأنها شرعت لازالة حق ارتفاق مقرر على أرض الشفيع لصالح الأرض المشفوع فيها أو بالعكس .

المعترف به من الزوج أو ورثته أو أحدهم وغير متنازع على قيمته ولا استحقاقه لاختلاف سنداتها (وثائق شرعية كانت أو سندات عرفية) عن أى سند مديونية آخر من إختصاص المحاكم الاهلية النظر فيه . اما اذا حصل نزاع في قيمة المهر واستحقاقه ومشغولية الذمة من عدمه فالمحاكم الشرعية طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية هي المختصة بالنظر .

« ومن حيث ان المدعى عليه الاول يقرب بمقتضى السند المؤرخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٤ مؤخر الصداق المستحق على مورثه وتحمل به دون باقى الورثة ونفذ تعهده بسداد جزء من الدين وبذلك تكون المحاكم الاهلية هي المختصة بنظر الدعوى دون سواها لأن سند الدين عادى فضلاً عما فيه من تجديد الدين نفسه بتغيير المدين .

« ومن حيث انه ليس بصحيح ما ذكره حضرة محامي المدعى عليه الاول من شروط الاستبدال في تجديد الديون لأن المادة ١٨٧ مدنى اهلى جعلت حصول الاستبدال بأمر من ثلاثة امور احدها وهو الثاني نصه (اذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لذمته وبرائة ذمة المدين الاصلى) وفي حالتنا اتفقت المدعية مع المدعى عليه الاول في ان يحل في دين مؤخر الصداق المعترف به بدل تركه والده ويكون مسئولاً شخصياً فلا استبدال قد حصل طبقاً للقانون .

ومتى حيث انه يتبين عما تقدم ان الدفع في غير محله ويتعين رفضه

عنه الموضوع

« من حيث ان الدعوى ثابتة من السند المؤرخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٤ بتوقيع المدعى عليه الاول بمبلغ ٢٥ جنبها باقى منها ٢٢ جنبها مضت مواعيد سدادها لاذن المدعية ولم يعترض احدهم المحجوز

المحكمة

« حيث ان موضوع الدعوى يتلخص في ان المدعى حين علم بأن المدعى عليه الاول باع فدان و ١٠ أسهم بزمم تنا بحوض دابر الناحية الى المدعى عليهما الثاني والثالث سارع الى اعلان رغبته بالشفعة ثم رفع الدعوى للحكم له بأحقية في أخذ العقار المشار اليه بالشفعة وشطب التسجيل المتوقع عليه لصالح المدعى عليهما الثاني والثالث وقد اعتمد في طلب الشفعة على سنيين - الاول - انه شريك على الشيوع في هذا العقار - والثاني - ان له حق ارتفاق بالشرب والمرور على العين المشفوع فيها

« وحيث انه يجب تحقيق كل من هذين السنيين على انفراد لأن في ثبوت احدهما قضاء بحق الشفعة وحكم بأحقية العقار للمدعى

« وحيث انه عن السبب الاول فان المدعى اراد ان يثبت بأنه شريك على الشيوع في العقار المباع من المدعى عليه الاول للمدعى عليهما بالكشف الرسمي المقدم منه نمرة ٢ حافظة و ١٦ دوسيه عن بيان الاطيان الواردة بدقتر المكلفة بناحية تنا في المدة من سنة ١٩٠٧ لغاية ١٩١١ باسم ابراهيم يوسف جرجس واخوته جرجس وعبد السيد واسعد (المدعى) وان من ضمن هذه الاطيان ٦ فدادين و ١٢ قيراطا و ١٨ سهما بحوض دابر الناحية نمرة ٢٢ على ثلاث قطع ويقع فيها الفدان والعشرة قراريط موضوع النزاع كما استمر هذا المقدار بعينه مكلفا باسم الاخوة في المدة من سنة ١٩١٢ الى يوم تحرير الكشف في ٢٣ مايو سنة ١٩١٢ ولهذا فانه محق في طلبه لبقاء جميع الاطيان على الشيوع وتجاوز الشفعة رغم كون المدعى عليه الاول قد باع القدر المشفوع فيه محمداً

« وحيث ان المدعى عليهم قد ردوا على هذا الرأي وتقدموا للمحكمة بعقد قسمة مؤرخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٩ فيما بين الاخوة جرجس يوسف واسعد بك يوسف وعبد الملك يوسف بحق الثلاثة ارباع وابن اخيهم تادرس ابراهيم يوسف (المدعى عليه الاول) بحق الربع وقد اختص الأخير في هذه القسمة بمقدار ٦ أسهم و ١٠ قراريط و ٢٠ فداناً من ضمنها ١٧ قيراطاً وفدان بحوض دابر الناحية من ثم أصبح الشيوع مقضياً عليه وأصبح لكل شريك حق التصرف المطلق في العقار الواقع في نصيبه وقد قام المدعى عليه الاول بسلسلة من التصرفات تدل على أن القسمة نهائية وليست زراعية

« وحيث انه بالرجوع إلى هذه التصرفات تجد المحكمة أن المدعى عليه الاول قد باع محمداً إلى فانوس أفندي جرجس ابن جرجس أفندي يوسف أحد الشركاء فدانين بزمم ناحية تنا بموجب عقد مسجل في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ كإبباع يعاوقاً لقراريط وفدان بزمم تنا بحوض الشيخ بمحدود أربع إلى فيم أفندي أسعد نجل المدعى وقد رفع الأخير دعوى بصفة التعاقد وحكم له فيها وباع محمداً أيضاً إلى الست لبيبة بنت إبراهيم ملطي (حرم اسعد بك المدعى) ١٦ قيراطاً وفدانين بحوض عبد العليم وبغض النظر عن باقي التصرفات من بيع وتأجير وخلافه فان العبرة في العقود بما قصده المتعاقدان ويتبين الغرض من مجريات الأحوال ومن تنفيذ العقد وما يتلوه من تصرفات وقد شاهدنا المدعى لا يحرك ساكناً وظل ساكناً دون أن تستفزه إحدى هذه التصرفات وقد اعترف بها عند مناقشة المحكمة له أما ادعائه بأن عقد القسمة لم يسجل فانه لا يجوز له حق الاعتراض عليه وهو ليس من الغير

« وحيث انه والحالة هذه يكون السبب

الأول الذي اعتمد عليه المدعى في طلب الشفعة في غير محله لأنه لا يعتبر شريكاً على الشيوع وقد قضت عليه القسمة المحررة في ١١ يونه سنة ١٩٢٩

« وحيث أنه عن السبب الثاني فإنه يقتضى - أولاً - أن يكون الشفع جاراً - وثانياً - أن يكون له حق ارتفاق على الأرض المشفوع فيها أو أن يكون للأرض المشفوع فيها حق ارتفاق على أرضه ولهذا يجب بحث كل نقطة على حدة

« وحيث أنه بالرجوع إلى عقد القسمة سالف الذكر فإن المدعى عليه الأول قد تملك بحوض داير الناحية فدان و ١٧ قيراطاً باع منها إلى المدعى عليهما الثاني والثالث فدان و ١٠ قيراطاً واستبقى منها ٧ قيراطاً بحوار المدعى حتى لا يمكنه أخذ العقار بالشفعة (راجع محضر جلسته مارس سنة ١٩٢٣ الذي قرر فيه المدعى عليه الأول . بأن المدعى يجاوره من قبلي وأنه باع لزكى وكيرلص وليس لهما أرض بجواره وقد عرض على المدعى الأرض فلم يقبل بالثمن الذي باع به وقد استبقى سبعة قيراطات لعدم الأخذ بالشفعة وهي قائمة فيما بينهما)

« وحيث أن حق الشفعة وإن كان حقاً ضيقاً يجوز التلاعب في سقوطه طبقاً للشريعة الإسلامية إلا أنه حق من الحقوق المنصوص عنها في القانون المدني وقواعد هذا القانون لا تقرر بحال من الأحوال تلك الحيل التي تتخذ ذريعة في سبيل ضياع حق من حقوق الغير أو حرمانه منه ولهذا فلا يلتفت إلى تلك المساحة الصغيرة التي تركها المدعى عليه الأول عمداً لمنع المدعى من الأخذ بالشفعة وقد بان قصده هذا صراحة من قوله السابق الإشارة إليه بمحضر جلسة ٥ مارس سنة ١٩٢٣ وعلى هذا فسيجوز مردود عليه

ويعتبر والحالة هذه أن المدعى مجاور للأرض وقد تحقق بذلك الشرط الأول بأن يكون الشفع جاراً

« وحيث أنه عن الشرط الثاني فإن المحكمة أصدرت حكماً تمهيدياً بتاريخ ١٩ - ٤ - ١٩٣٦ يندب خير زراعى لمعاينة العقار المشفوع فيه وبحث حق الارتفاق الذي يشير إليه المدعى في مراقبته ومذكراته من أن له حق الشرب والمرور بالعقار المشفوع فيه وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً مرفقاً به رسم كروكي لموقع الاطيان وبين أن المسقى نمرة ١ تتغذى من ترعة الحلاية وتفرع منها المسقة نمرة ٢ التي توصل إلى المسقة نمرة ٣ لرى الاطيان الواقعة غربها ومن ضمنها الاطيان المشفوع فيها والتي يفصل بينها وبين أطيان المدعى السبعة قيراطات التي باعها المدعى عليه الأول إلى بدرى عبد الفتاح والتي سبق التكلم عنها والمسقة نمرة ٣ هي مسقة عمومية بطبيعتها لأنها تروى أطيانا كثيرة لملاك عديدين « وحيث أن الخبير بعد أن شرح ما تقدم حصر النزاع بين طرفي الخصوم في المسقة نمرة ٢ التي توصل مياه الرى إلى المسقة نمرة ٣ مع أن المدعى لا يملك أطيانا حولها وهي تحد من قبلي بأطيان عبدالعاطى ابراهيم وروس وروس ومن بحرى بأطيان ملك ابراهيم ابراهيم البصيل ثم خرج من هذا البحث بأن المدعى لا يملك حق ارتفاق بالشرب أو المرور بالعقار المشفوع فيه

« وحيث أنه بغض النظر عن النتيجة التي وصل إليها الخبير في تقريره فإن حق الارتفاق الذي كان سبباً للمدعى في طلب الشفعة هو حق مقرر على العقار المشفوع فيه وهذا الحق ينتقل مع الملكية . ولا يزول بالتصرف الحاصل بالبيع من مالك لآخر خصوصاً إذا راعينا أن المسقة

الأهلية للتقاضي كان الاجراء القضائي الذي يصدر منه غير مقيد أصلاً لتناقص الأهلية لأنه لا يملك تسيير دقة الدفاع أو التقاضي إلا فيما يعود عليه بالنفع المحض . فإذا حصل الطعن بالانكار - وهو والاعتراف سواء - فلا يملك القاصر التقرير بهما أو التقييد بنتائجهما ويصبح الانكار إذا غير مجد ولا منتج . ويملك الوصي التقرير به أو العدول عنه إذ هو صاحب الشأن فيه بقيد واحد هو أن يكون مأذوناً له من الجهة التي عينته أو غير ممنوع عنه إتخاذ هذا الاجراء أو ذاك في حدود نص المادة ٢١ من المرسوم بقانون الخاص بترتيب المجالس الحسنية .

ومتى كان القاصر لا يملك التقاضي فيكون الانكار الذي يصدر منه غير مقبول ولا يترتب عليه أي نتيجة عملية ويكون غير ملزم لمقتضياته من حيث إيجاب الفراءة عند الفشل فيه أو العدول عنه أو الاقرار بعدم صحته .

٢ - ان دعوى صحة التوقيع - والتي لا تتضمن طلباً سواء - ما هي إلا دعوى شكلية بحيث لا يمكن أن تقسع لغير البحث في واقعة التوقيع دون غيرها نزولاً على حكم المواد ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ مرافعات . اما غير ذلك من مطاعن في أهلية المتعاقدين أو الحقوق والواجبات التي رتبها العقد فلا صلة لها بالثبوت بواقعة التوقيع كما ليس ثمة رابطة بين الاعتراف بالتوقيع والطعن بسبب من أسباب البطلان كعدم الأهلية أو الاكراه أو الغلط إذ كل هذه المطاعن موجهة إلى

رقم ٢ هي مسقة تروى عدة أطيان للملاك وتجري على رموس اطيانهم اما المسقى رقم ٢ فهي تجاوز أرضاً لا يملك المدعى فيها شيئاً

• وحيث انه في حالة تملك العقار المشفيع فيه بالشفعة لا ينمحي حق الارتفاق المزعوم بل تنقل الأرض محملة به ولا يتم الغرض الذي من أجله أباح القانون حق تملك العقار بالشفعة لأنها شرعت لازالة حق ارتفاق مقرر على أرض الشفيع لصالح الأرض المشفوع فيها أو العكس (راجع الحكم المختلط المنشور تحت رقم ٥٩ ص ٢٥٦ من كتاب بلاجي الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٩ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٨ - ٤ - ١٩٢٤ بلاجي ص ٢٥٦ رقم ٦١) • وحيث انه والحالة هذه يكون طلب الشفعة في غير محله ويتعين رفضه

(قضية اسعد بك يوسف ضد تادرس ائني ابراهيم وآخرين رقم ٢٢ سنة ١٩٢٣ رئاسة حضرة القاضي محمد ذهني)

٢٧٩

محكمة أشمون الجزئية الأهلية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - الأهلية والولاية - شرط أساسي للسير في دعوى أو دفعها . الاجراء الحاصل من فاقده الأهلية - غير منتج لأي أثر . عدم جواز الحكم عليه بالترامة . الطعن بالانكار . أو الاعتراف منه . لا يملكه ولا يتقيد به . حق الوصي فيه . جوازه بإذن المجلس الحسني .

٢ - صحة التوقيع - مع الطعن بالبطلان . حق التمسك بالنقد فيه . وبالنسبة لآثاره . عدم تضمن الدعوى أي طلب آخر . الحكم به .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر قانوناً أن الأهلية أو الوالية شرط أساسي للسير في أي دعوى أو دفعها فإذا لم يكن المدعى أو المدعى عليه جامعاً لشروط

كيان العقد وقد تهدمه . إلا أنه مع هذا لا يمنع من أن التوقيع صحيح كواقعة مادية كالا نزاع في أن لصاحب السند المشوب بالبطلان لقيام سبب من أسبابه مصلحة محققة في طلب القضاء بصحة التوقيع عليه لما قد يترتب على ذلك من آثار قانونية كالمطالبة بقدر ما عاد على ناقص الأهلية من منفعة كآثر لهذا العقد الباطل بل إن العقد الباطل بطلاناً نسبياً يحتمل الإجازة من صاحبها وفي هذا مصلحة محققة لمن يده السند المشوب تخوله طلب القضاء بصحة التوقيع عليه

المحكم

« ومن حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى يطلب فيها القضاء بصحة توقيع المدعى عليهم على العقد المؤرخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ »

« ومن حيث إن المدعى قدم للتدليل على دعواه عقداً مؤرخاً ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ موقعاً عليه من المدعى عليهم الأولى والثانية والثالثة وحسن على أبو زينة (مورث الباقيين) »

« ومن حيث إن المدعى عليها الثانية دفعت الدعوى بأنها لم توقع على العقد بختمها فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ »

« ومن حيث إن المدعى عليها - الطاعنة - اعترفت بالتوقيع إلا أنها دفعت الدعوى بأنها والمدعى عليها الأولى والثالث الذي توفي وحل ورثاه محله كانوا قصرًا وقت التصرف »

« ومن حيث إن المدعى وجه دعواه في مواجهة الوصية »

« ومن حيث إنه لا نزاع في أن الطاعنة بالانكار كانت قاصرة وقت التوقيع فما هو حكم القانون »

إذا بالنسبة للغرامة التي فرضها ؟
« ومن حيث إنه من المقرر قانوناً أن الأهلية أو الولاية شرط أساسي للسير في أية دعوى أو دفعها . فإذا لم يكن المدعى أو المدعى عليه جامعاً لشروط الأهلية للتقاضي كان الاجراء القضائي الذي يصدر منه غير مقيد أصلاً لتناقص الأهلية إذ هو لا يملك تفسير دقة الدفاع أو التقاضي إلا فيما قد يعود عليه بالنفع المحض »

« ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك يكون الطعن بالانكار هو والاعتراف سواء . أمران لا يملك القاصر التقرير بهما أو التقيد بنتائجهما ويصبح إذاً غير مجد ولا منتج . ويملك الوصي التقرير به أو العدول عنه إذ هو صاحب الشأن فيه بقيد واحد هو أن يكون مأذوناً له من الجهة التي عينته أو غير ممنوع عنه اتخاذ هذا الاجراء أو ذاك في حدود نص المادة ٢١ من المرسوم بقانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية »

« ومن حيث إنه قد استبان أن القاصر لا يملك التقاضي لنقص أهليته وإن الانكار هو أحد خطواته التي لا يملكها . بغير وساطة وصيه يكون ما صدر منه إذاً غير مقيد له بل غير مرتب لأية نتيجة عملية ويكون إذاً غير ملزم لمقتضياته من حيث إيجاب الغرامة عند الفشل فيه أو العدول عنه أو الاقرار بعدم صحته »

« ومن حيث إنه لم يصدر من الوصي اعتراف بصحة السند بل دفع الدعوى في صميمها بأن القصر جميعاً لا يملكون بيعاً وإن المجلس الحسبي لم يأذن بمباشرة هذا التصرف فهو لا ينكر التوقيع ولا يعترف به »

« ومن حيث إن المدعى مع تسليمه بأن المدعى عليها الأولى والثانية والثالث الذي توفي كانوا قصرًا لا يزال مصرًا على طلبه مقررًا بأنه يتحمل كافة النتائج المترتبة عليه »

« ومن حيث انه يكاد النزاع بخصوص الواقعة المادية . وهي واقعة التوقيع في ذاتها . غير قابل للجدل بل أنها مسلم بها فهل مع هذا الاعتراف الضمني يتعين القضاء بما يفيد هذا الاعتراف

« ومن حيث ان الشارع قد نص في المادة ٢٥١ من قانون المرافعات بأنه يجوز لمن يده سند غير رسمي ان يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضائه او ختمه ونص في المادة ٢٥٢ مرافعات على انه في حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه ونص في المادة ٢٥٣ مرافعات على انه اذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف » ومن حيث ان دعوى صحة التوقيع - والتي لاتضمن طلبا سواء - ماهي الا دعوى شكلية بجهة لا يمكن أن تتسع لغير البحث في واقعة التوقيع دون غيرها نزولا على حكم المواد السابق يانها . أما غير ذلك من مطاعن في أهلية المتعاقدين أو الحقوق أو الواجبات التي رتبها العقد فلا صلة لها بالبة بواقعة التوقيع

« ومن حيث انه لانزاع أيضا في أنه ليس ثمة رابطة بين الاعتراف بالتوقيع والظن بسبب من أسباب البطلان كعدم الأهلية أو الاكراه أو الغلط إذ كل هذه المطاعن موجهة الى كيان العقد قد تهدمه . الا أنه مع هذا فالتوقيع صحيح واقعة مادية قد برزت في الوجود وسجلت في السند .

« ومن حيث انه لانزاع أيضا في أن لصاحب السند المشوب بالبطلان لقيام سبب من أسبابه مصلحة محقة في طلب القضاء بصحة التوقيع عليه لما قد يترتب على ذلك من آثار قانونية كالمطالبة

بقدر ما عاد على ناقص الأهلية من منفعة كأثر لهذا العقد الباطل . بل أن العقد الباطل بطلانا نسبيا يحتمل الأجازة من صاحبها وفي هذا مصلحة محقة لمن يده السند المشوب تخوله طلب القضاء بصحة التوقيع عليه

« ومن حيث انه وان كان المدعى عليهم الطاعنون قد توافر الدليل على عدم اهليتهم فان باب الطعن أمامهم غير مغلق ولا يزال المجال فسيحا اذا ما رفعت الدعوى الموضوعية التي تكون فيها الالتزامات المترتبة على العقد موضوع التقاضي أو النزاع

« ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك يصبح من المتعين اجابة المدعى الى طلباته مع الزامه بالمصاريف إذ لم ينكر احد من المدعى عليهم واقعة التوقيع .

(قضية دروش خليل أبو خليل بصفته ضد جمال ورتيه حسن أبو زيتة وآخرين رقم ٩٩٥ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب أحمد)

٢٨٠

محكمة شبين القناطر الجزئية الأهلية

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - تفتيش . إذن النيابة . لمأموري الضبطية القضائية . يجب أن يكون بالكتابة .

٢ - تفتيش . رضا . صاحب المنزل . يجب أن يكون صريحا وحاصلا قبل التفتيش .

المبادئ القانونية

١ - إن نذب النيابة العمومية لأحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة فلا يكفي الاذن الشفهي .

٢ - إذا لم يكن لدى رجل الضبطية أمر كتابي بالتفتيش ورضى صاحب المنزل بتفتيش

منزله فيجب أن يكون الرضاء صريحاً لا لبس فيه وحاصلاً قبل الدخول والتفتيش . وكل تفتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن كتابي من النيابة أو بدون رضاء صريح من المتهم يعتبر باطلاً لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجراه المحكم.

« من حيث ان النيابة ارتكبت في اثبات التهمة على شهادة الشهود الذين ضبطوا قطعة الحشيش بمنزل المتهم عند تفتيش منزله بسبب الاشتباه فيه بارتكاب حادث شروع في قتل .

« ومن حيث ان الدفاع طلب براءة المتهم مرتكناً على ان التفتيش حصل بمعرفة البوليس بدون الحصول على إذن كتابي من النيابة فهو تفتيش باطل وكل ما تلاه من الاجراءات باطل .

« ومن حيث ان حضرة وكيل النيابة الحاضر بالجلسة رد على هذا بقوله انه يظهر انه كان لدى البوليس امر شفوي « تليفوني » من حضرة زميله السابق وان المتهم رضى بتفتيش منزله كما هو ظاهر من اقواله بمحضر البوليس وانه على فرض عدم وجود إذن كتابي وعدم رضاء المتهم مقدماً بالتفتيش فلا يوجد ما يمنع من الأخذ باقوال رجال البوليس الذين فتشوا المنزل بصفة شهود .

« ومن حيث انه ثابت من كتاب البوليس رقم ١٢٤٢ بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ انه لم يكن لديه امر كتابي وان الامر كان شفويًا » ومن حيث انه فيما يختص بأمر التفتيش

قرى المحكمة انه مع التسليم جدلاً بوجود امر شفوي فان الأوامر الشفوية قابلة للطعن فيها من عدة وجوه لذلك يجب اثبات كافة التحقيقات والاجراءات ضد أي متهم بالكتابة لما فيها من تأكيد واستقرار وفضلاً عن ذلك فان في نص المادة

٣٠ ج ما يشعر بضرورة حصول البوليس على إذن كتابي من النيابة قبل التفتيش فقد نص في الفقرة (١) من المادة المذكورة على ان النيابة الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية او جنحة او انتداب احد مأموري الضبطية القضائية ولم يرد صراحة ان يكون الانتداب بالكتابة ولكن نص صراحة بالفقرة (ب) على ضرورة حصول النيابة على إذن كتابي من قاضي الأمور الجزئية في حالة تفتيش اما كن أخرى خلاف منازل المتهمين ومن غير المعقول ان يشدد الشارع في ضرورة الحصول على إذن بالكتابة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ب) فكلف النيابة بأخذ إذن كتابي من القاضي الجزئي وتساهل في الحالة المنصوص عنها في الفقرة (١) فسمح للبوليس بالتفتيش دون الحصول على إذن كتابي من النيابة وترى المحكمة ان عدم ذكر لفظ الكتابة في الفقرة الأولى من المادة قد صار تغطيته بما ورد في الفقرة الثانية من التأكيده على ان يكون الأذن كتابة ولا شك ان ذكر الكتابة في فقرة دون الأخرى سيه عدم تكرار اللفظ في مادة واحدة وعلى ذلك يتعين ان يكون الأذن الصادر من النيابة للبوليس باجراء التفتيش كتابياً (يراجع ايضاً في هذا الصدد حكم محكمة النقض في ١١ يونه سنة ١٩٣٤ المحاماه السنة الخامسة عشر ص ١١٠)

« ومن حيث فيما يختص برضاء المتهم عن تفتيش منزله فان الثابت من اقواله بمحضر البوليس قسمة ٩٥٧٦٤ أن رجال البوليس دخلوا عليه في الصباح قبل قيامه من النوم ولما استيقظ اخبروه انهم يريدون تفتيش منزله فقال لهم « اتفضلوا »

« ومن حيث ان الدفاع فسر هذا الرضاء

يترتب على عدم قبول الدعوى المدنية عدم قبول الدعوى العمومية فإن أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استقامت الدعوى العمومية بذاتها وسارت في طريقها غير تابعة للدعوى المدنية .

المحكمة .

« من حيث ان الدعوى العمومية قد تحركت بواسطة المدعية بالحق المدني التي طلبت الحكم على المتهمين بالتوبيض لأنهما سبعا علنا بالألفاظ الميئة بوصف التهمة وتحدد لنظرها جلسة ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ ثم تأجلت لجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ لضم صور تحقيقات ثم لجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ لتنفيذ القرار وبالجلسة الأخيرة دفع محامي المتهمين بعدم قبول الدعوى المدنية لانتهاها صلاحا وبالتالي عدم قبول الدعوى العمومية لأنها مرفوعة بالطريق المباشر وبعد الدفع أبدت النيابة طلباتها وهي تصميمها على تطبيق المادتين ١٤٨ و ٢٦٥ / ٣ عقوبات وترافع في الدفع كل من الخصوم بما جاء بمحاضر الجلسات والمذكرات الختامية » وحيث ان هذا الدفع يتضمن البحث

- أولا - ان كانت الدعوى المدنية غير مقبولة - ثانيا - بفرض أنها غير مقبولة هل استقامت الدعوى العمومية بذاتها بعد تصميم النيابة على معاقبة المتهمين أم أنها انتهت بانتهار الدعوى المدنية .

« وحيث انه بالرجوع الى صور التحقيقات المضمومة تبين أن بلاغا تقدم من المدعية بالحق المدني بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٦ نسبت فيه الى المتهمين أنهما وجها اليها عبارات السب المذكورة في البلاغ المقدم منها وبوشر التحقيق في ٢ مارس سنة ١٩٣٦ وأنهى التحقيق بأن المدعية تنازلت عن الشكوى وطلبت حفظ البلاغ وبتاريخ

بأنه إذا كان المتهم سمح لرجال البوليس بالدخول فكان هذا على اعتقاد أن معهم أمرا كتابيا وانهم إنما يعملون في حدود القانون ولولا ذلك لما سمح لهم بالتفتيش

« ومن حيث ان المحكمة ترى أن هذا الدفاع في محله اذ ان في التفتيش ولو كانت قانونيا غضاؤه لا قبلها النفس فكم به وهو خارج عن حدود القانون فلو علم المتهم بالحقيقة قبل التفتيش لما سمح لرجال البوليس بدخول المنزل وعلى ذلك يكون رضا المتهم مشوبا مع أنه يتعين أن يكون الرضاء صحيحا لا مشائبة فيه .

« ومن حيث انه ثبت مما تقدم أنه ليس لدى البوليس أمر كتابي ولم يحصل على رضا صحيح من المتهم فيكون التفتيش باطلا لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من اجراه إذ للبناء على حرمة يجب مراعاتها وتقديمها على أى اعتبار آخر وخير أن يفلت مجرم من العقاب من أن تمتن أحكام القانون (يراجع حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ محاماه س ١٤ ص ١٦٨) وترى المحكمة لذلك براءة المتهمين عملا بالمادة ١٧٣ ج .

(قضية النيابة ضد منشار سلامة نجم رقم ١١٤٨ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضي لطف الله سلامة وحضور حضرة الاستاذ عبدالعزيز مأمون العناوى وكيل النيابة)

٢٨١

محكمة كوم حمادة الجزئية الأهلية

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦

دعوى عمومية . تحريكها بمعرفة المدعى المدني . سلطة التقاضي بها . في حالة عدم قبول الدعوى المدنية

المبدأ القانوني

سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني إلا إذا كانت الدعوى المدنية مقبولة قانوناً وبذا

١٠ مارس سنة ١٩٣٦ تقدم بلاغ جديد من المدعية بالحق المدني ذكرت فيه أنها تنازلت عن شكاوها نظرا للصلح الذي رأت جهة الإدارة أنه خير طريق ولكنها تطلب العودة الى التحقيق « وحيث ان المدعية بالحق المدني أرادت أن تصبغ الصلح الذي تم بصيغة غير قانونية زاعمة أنها أكرهت عليه

« وحيث انه لم يقم دليل على هذا القول بل بالعكس ثابت من التحقيق أنها رجعت المحقق في حفظ البلاغ وتركت شكاوها للصلح الذي تم بينها وبين المتهمين وهم من ذوى قرباها وقد ذكرت هذا الصلح الذي تم في بلاغها الأخير صراحة هذا والصلح غير جائز الطعن فيه الا بسبب التدليس أو الغلط أو التزوير كما تنص على ذلك المادة ٥٣٥ من القانون المدني

« وحيث ان المدعى بالحق المدني لا يملك شيئا في الدعوى العمومية سوى حق تحريكها بعكس دعواه المدنية فهو حر التصرف فيها وله أن يتمسك بحقه أو يتنازل عنه بمقابل أو بغير مقابل .

« وحيث ان الصلح ليس الا تركا للحق كما تنص المادة ٥٣٢ من القانون المدني وأمام الصلح الذي تم تكون مصلحة المدعية في الدعوى المدنية منعدمة ومن ثم تكون الدعوى المدنية غير مقبولة لانعدام مصلحة المدعية

« وحيث انه عن الدعوى العمومية فإنه لانزاع انهارفت بالتبعية للدعوى المدنية ومرتبطة بها فاذا انهار أساس الدعوى المدنية انهارت الدعوى العمومية مادامت النيابة العمومية لم ترفع الدعوى العمومية بشكل صحيح قبل انهيار الدعوى المدنية وسقوطها . ويرى العلامة جازو هذا الرأي (أنظر جازو جزء ١ ن ١٩٨ ص ٤٣٩) ومن هذا الرأي

الاستاذ زكي باشا العرابي في كتابه المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات المدنية الطبعة الأولى ص ٥٣ ويرى نشأت باشا في كتابه شرح تحقيق الجنايات ص ٢٩٤ أن النيابة العمومية لا تملك أن تتجنب عدم قبول الدعوى العمومية بأبداء طلبات في الجلسة لأنها في هذه الحالة لا تملك السير في الاجراءات الا بصفقتها خصما أصليا لا خصما منضما وعليها رفع الدعوى بالشكل الصحيح اذا ارادت فإن تداركت النيابة الدعوى العمومية قبل انهيار الدعوى المدنية استقامت وسارت بذاتها وقد جرى القضاء في مصر على هذا الرأي وحكمت بذلك محكمة العطارين الجزئية بحكمها المؤرخ ٤ ابريل سنة ١٩٣١ المنشور بمجلة المحاماه السنة ١٣ العدد الثاني ص ٢٢٠ . وحكمت محكمة النقض بحكمها المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بأن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني الا اذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذى صفة وكانت مقبولة قانونا ومن المتفق عليه انه اذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استقامت بذاتها وسارت في طريقها غير تابعة للدعوى المدنية وأصبحت لا تتغير بما تتغير به (أنظر المحاماه السنة التاسعة العدد الأول ص ٣٢)

« وحيث ان الثابت في هذه القضية أن النيابة العمومية لم تبدى طلباتها ولم تتمسك بالدعوى العمومية وتطلب معاقبة المتهمين الا بعد الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية والعمومية

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى العمومية غير مقبولة (قضية النيابة وأخرى مدعية بحق مدني ضد محمود افندي ابراهيم منصور وآخر رقم ١٢٩٦ سنة ١٩٣٦ برئاسة حضرة القاضي عبد الرحمن جنيته حضور حضرة الاستاذ عبد الحميد لطفى وكيل النيابة)

الحكم لها باثبات صحة التعاقد الحاصل بينها وبين
مورث المدعى عليهم

« وحيث ان احمد اسعد أحد المدعى عليهم
طعن بالتزوير في عقد البيع موضوع دعوى اثبات
صحة التعاقد قضى بإيقاف الدعوى لحين الفصل
في دعوى التزوير ولما لم يعلن رافع دعوى
التزوير أدلته التي يرتكن عليها في دعواه عجلت
المدعية دعواها وطلبت الحكم لها بطلباتها في
الدعوى الأصلية أي دعوى اثبات صحة التعاقد
« وحيث انه يترتب على التقرير بتزوير ورقة
إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية بمعنى أنه يوقف
السير في الدعوى مؤقتا حتى تزول الأسباب
فيوقف النظر في الخصومة ويرجع الخصوم اليها
بمجرد زوال السبب فلا يجوز للمحكمة أن تقضى
في الدعوى الأصلية قبل الفصل في دعوى التزوير
أو الحكم بسقوطها أو التنازل عنها وفي دعوانا
الحالية حصل التقرير فعلا في قلم كتاب المحكمة
ومتى حصل التقرير قد اعتبر الطاعن رافعا
لدعوى التزوير وعلى ذلك فلا تزال دعوى
التزوير باقية لم يحكم فيها

« وحيث ان مادعا محامي المدعية لتعجيل
دعواه الأصلية رغم عدم الفصل في دعوى التزوير
ما ظنه خطأ من أن عدم قيام مدعى التزوير
بإعلان أدلة التزوير في ظرف ثمانية أيام من
تاريخ تقريره بدعوى التزوير يسقط دعواه مع
أن نص المادة ٢٨٠ مرافعات صريح في أن الحكم
بسقوط الدعوى جوازي للمحكمة . فإدام الحكم
جوازيا قضى به المحكمة أولا تقضى به تبعا
للاعذار التي تقدم لها فالميعاد تهديدي لا يترتب على
انقضائه السقوط حتما اذ يفسر للمدعى في دعوى
التزوير تلافي الحكم بالسقوط أن اعلن الأدلة
قبل الحكم بسقوط دعوى التزوير وله فوق ذلك

٢٨٢

محكمة الواسطى الجزئية الأهلية

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ و ٢ - دعوى التزوير الفرعية . قيامها بعد حصول الطعن
في قلم كتاب المحكمة . ضرورة الفصل فيها .
٣ و ٤ - أدلة التزوير . وميعاد إعلانها للخصم . حالة سقوطها
من عدمه . جواز إعلانها قبل الحكم بسقوطها .

المبادئ القانونية

١ - تعتبر دعوى التزوير الفرعية قائمة
بمجرد حصول الطعن في قلم كتاب المحكمة
٢ - يتعين على القاضى الفصل في دعوى
التزوير قبل القضاء في دعوى الموضوع التي
أوقفت قبلا . فإن فصل في دعوى الموضوع
بدون أن يقضى في دعوى التزوير اعتبر ذلك
منه امتناعاً عن الحكم
٣ - عدم تقديم أدلة التزوير وإعلانها
للخصم لا يترتب عليه حتما سقوط دعوى
التزوير .

٤ - لمدعى التزوير أن يعلن أدلته في أى
وقت قبل الحكم بسقوط دعواه وله أن يطلب
أجلا لإعلانها إن دفع خصمه دعوى
السقوط وله أن يعلن أدلة أخرى خلاف
المقدمة قبلا .

المحكمة

« حيث ان مورث المدعى عليهم المرحوم
جمعه ابراهيم محمد باع للبدعية بعقد مؤرخ
٢٢ يونيه سنة ١٩٣٤ - ١٨ سهماوه قراريط بزماد
قن العروس ومنزل بناحية أبويط بشمن قدره
٣٥ جنيتها فرفضت المدعية الدعوى الحالية تطلب

" Le tribunal, désormais saisi de l'incident, est entièrement maître de sa décision: la seule chose qu'il ne puisse pas faire sans déni de justice, c'est de passer outre à l'inscription de faux sans la rejeter ni l'admettre. Il faut qu'il y statue, du moment qu'elle est régulièrement formée."

(جارسونيه المرجع السابق)

«وحيث ان نص المادة ٢٨٠، مرافعات اهلي مأخوذ عن المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات الفرنسي التي تنص على وجوب اعلان ادلة التزوير من مدعى التزوير في بحر ثمانية ايام والا فللمدعى عليه في دعوى التزوير ان يطلب سقوط حق مدعى التزوير في دعواه

«وحيث انه ما دام لم يفصل في دعوى التزوير ولم يحكم بسقوطها - اذ لم يطلب ذلك المدعى عليه في دعوى التزوير - ولم يحصل التنازل عنها فيتعين الحكم باعادة الدعوى الى الايقاف حتى يفصل في دعوى التزوير

(قضية شاعنة بنت عاشور ضد ورثة المرحوم جمعه محمد ابراهيم رقم ١٢٧٣ سنة ١٩٣٦ - رئاسة حضرة القاضي علي ابو النيط)

الحق في طلب مد الاجل (راجع جارسونيه الجزء الثاني والطبعة الاولى ص ٤٦٣ و٤٦٤ حيث قال

" Le délai de huit jours est purement comminatoire : la déchéance n'est prononcée que " s'il y échet ", dit l'art. 229, et le demandeur peut non-seulement l'viéter en signifiant ses moyens de faux avant que le tribunal ait statué, mais encore demander une prorogation de délai, ou compléter par une nouvelle signification faite après le délai réglementaire les moyens de faux qu'il a produits en premier lieu."

«وحيث انه بعد حصول الطعن بالتزوير قد

تقدم القول بانه يعتبر حاصلًا فعلاً وتعتبر الدعوى قائمة بمجرد حصول التقرير بالطعن في قلم الكتاب

بالمحكمة يتعين على المحكمة الحكم في دعوى التزوير والا كان ذلك منها سكوتا عن الحق وامتناعا عن

الحكم déni de justice أو كما قيل :

قضايا المحاكم المختلطة

حصل بعد توقيع عقد البيع بزمان وكان العقد الابتدائي سابقا له

(٢) اذا قام المالك في بحر مدة عقد الايجار باعمال الهدم وتجديد البناء في ملكه بما قد يؤثر على باقى الملك وعلى ارتفاع المستأجر به فلهذا الاخير الحق في تخفيض الايجار والتعويض عن المنفعة التي فاتته في التجارة التي يمارسها (١)

(استئناف الست فرايرى ضد مناحم جالت رئاسة للكونت دى ادينو مجلة للتبريع والقضاء سنة ٤٨ ص ٧٦)

(١) قانون استئناف مختلط ١٧/١/١٩٠٣ (المجموعة ١٥ - ٢٥٣) وانظر حكم ١٩١٤/١١/٤ (المجموعة ٣٧ - ٤)

٢٨٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ يناير سنة ١٩٣٦

١ - عقد ايجار - ثابت التاريخ - قبل تسجيل عقد البيع -

ولو بعد تاريخ العقد الابتدائي والتهاني - صحته

٢ - تعويض المستأجر - عن أعمال هدم وبناء من المالك -

ضررها - جوازه

المبادئ القانونية

(١) للمستأجر الحق في التمسك قبل مشترى

العقار بثبوت تاريخ عقد الايجار اذا كان تسجيل

عقد البيع لاحقا له ولو كان ثبوت التاريخ قد

فلا يجوز لهذا البحث في الدعوى بصورية التحويل
الحاصل ببعض الدين المترتب عليه دعوى الدائن
الأصلي ولا الزعم بانقضاء الدين بالنسبة للأجنبي
(٢) من اقطع عن مزاوله حرق التجارة
ثم ثبت توقيعه بعد ذلك عن دفع ديونه فلا يجوز
الحكم باسهار افلاسه إذا لم يثبت أن الدين الذي
يفاضى من أجله هو دين تجارى وأنه انتفع به
في تجارته

(استئناف يوسف جاك ضد موصيرى يوسف فينا موصيرى
رئاسة المتر برتن - المجلة والسنة المذكورتين من ٧٩)

٢٨٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ يناير سنة ١٩٣٦

- ١ - تقليبة - حق الدائن - ضد مدينه التضامين - في
التوزيعات الخاصة بهم - بكامل دينه
- ٢ - تقليبة - دائن مرتين - حقه ياقى دينه - في تقليبة مدينه
الراهن - مطلق - وبالنسبة للدينين التضامين -
بكامل دينه - (المادة ٣٦٦ مخ مخط)

المبادئ القانونية

١ - للدائن بتعهدات مع التضامن الحق في
الدخول في جميع التوزيعات الحاصلة ضد مدينه
التضامين الذين اشهر افلاسهم وبمقدار دينه جميعه
وحتى تمام سداده

٢ - ان المادة ٣٦٦ تجارى مخطط والتي تنص
على ان الدائن المرتهن الذي لم يستوف حقوقه
كاملة من ثمن العقارات المرهونة له ان يدخل مع
الدائنين العاديين في روكية الديون بنسبة ما بقى
له من الدين انما تعنى حقوق الدائن المرتهن في
تقليبة المدين الراهن لاني تقليبة المدينين الآخرين
التضامين والذي يبق له حقوقه كاملة قبلهم حتى
تمام ابرائه من هذا الدين

(استئناف موسى عزرة لبادر بصفته ضد ابرامينو يركليون
رئاسة المتر برتن - المجلة والسنة المذكورتين من ٧٩)

٢٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ يناير سنة ١٩٣٦

- ١ - توزيع - مناقضة - غير ثابتة في محضر المعارضة - لا تقبل
- ٢ - استئناف فرعى - في مواد التوزيع - ممن لم يقدم طلباته
بعد اعلانه - عدم اتصاله بالاستئناف الاصلى -
عدم قبوله -

المبادئ القانونية

(١) لا يقبل في مواد التوزيع من الطلبات
الا المناقضات الثابتة بمحضر المعارضة دون غيرها (١)
(٢) يخضع الاستئناف في مواد التوزيع بالنسبة
لتأنيجه الى مواعيد خاصة فلا يتمسك بها الا من
قاموا بتقديم طلباتهم بناء على الاعلان الحاصل
لهم بذلك - فلا يحق لمن اعلن ولم يقدم طلباته
الاستفادة من عمل الآخرين والحاصلة باجراء
عادى - وعلى هذا لا يجوز لهم ان يرفعوا استئنافا
فرعيا اذا كان طلبهم مبنى على حق شخصى لاصلة
له بالاستئناف الاصلى ولا يتعارض معه بحال

(استئناف عبد الهادى احمد سالم الاتربى بصفته ضد افطران
افطونلو وآخرين رئاسة الكونت دى اندينو - المجلة والسنة
المذكورتين من ٧٨)

٢٨٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ يناير سنة ١٩٣٦

- ١ - اختصاص المحاكم المختلطة - طلب افلاس - الدفع
بصورية التحويل - أو انقضاء دين الاجنبى - رفضه
- ٢ - إشهار افلاس - طلبه - ضد من اقطع عن التجارة -
عدم ثبوت أن الدين تجارى أو استعمال في التجارة -
رفضه -

المبادئ القانونية

(١) إذا دفع في أثناء نظر دعوى اشهار
افلاس بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظرها

(١) انظر استئناف مخطط ١٩٣٦/٣/٣ (المجموعة ١٩٧-٣٣)
١٩٣٢/٢/٦ (المجموعة ٢٠٤-٣٥)

٢٨٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يناير سنة ١٩٣٦

١ - استئناف - طلبات - مبنية على أسباب الحكم المستأنف .

عدم قبولها . جواز نظرهما مع الاستئناف الفرعي

٢ - ملكية - اغتصاب - التعويض عنه . جوازه . انعدام

زراعة الارض . عدم الحكم به

المبادئ القانونية

١ - لا تقبل طلبات الاستئناف المبنية على أسباب الحكم المستأنف وحده إلا إذا كانت أوجه الاستئناف الفرعي تقتضي البحث في هذه الأسباب (١)

٢ - إذا كان مقررأ كبدأ ان اغتصاب الاطيان الزراعية يترتب عليه التعويض عن الضرر الحاصل فعلا فلا يكون الأمر كذلك إذا ثبت بقاء هذه الاطيان بورا حتى مع انعدام الاغتصاب كلية (استئناف ورثة منصور فدا سداقة ضد ليون هاتوكارثمة الكونت دي اندينو المجلة والسنة المذكورتين ص ٨١)

٢٨٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يناير سنة ١٩٣٦

١ - عقد مزارعة . في المادة ٤٨٣ م مختلط . لا ينطبق على

حالة قسمة ربح الاطيان بين الطرفين

٢ - عقد إيجار . ينص على قسمة غلة الأرض . حاصل

لصفات خاصة في المستأجر . وفاته . جواز فسخه

٣ - استئناف فرعي . من جميع الطلبات المحكوم بها بنقض

النظر عما رفع عنه استئناف أصلي . جوازه

٤ - تأجير . فسخ . عقد مزارعة . بسبب موت المستأجر .

تقديم حساب عما صرف على المحصولات . جوازه

المبادئ القانونية

(١) لا يكفي لاعتبار العقد عقد مزارعة مجرد النص فيه على قسمة الربح الصافي للأرض

(١) انظر استئناف ٢٧ / ١٢ / ١٩٠٥ (المجموعة ١٨ -

٦٧) و ١٤ / ٢ / ١٩٣٤ (المجموعة ٤٦ - ٢٨٩)

المؤجرة بين المتعاقدين إذ الشرط الأساسي لهذا العقد كما هو وارد بالمادة ٤٨٣ مدني مختلط إنما هو في تعهد المستأجر بأداء حصة معلومة من المحصولات الى المؤجر

(٢) ان وفاة المستأجر قد تخول الحق في فسخ عقد الإيجار الذي للمؤجر فيه حصة في غلة الأرض إذا كانت صفات المستأجر من حيث الأمانة والمهارة والميسرة قد لوحظت وقت التأجير باعتبارها شرطاً أساسياً للمحافظة على حقوق المؤجر ففي هذه الحالة لا يقبل من ورثة المستأجر التمسك بالعقد أو الاعتراض على فسخه خصوصاً إذا كانت ثقة المؤجر بهم بعيدة التحقيق و كانوا هم أنفسهم قد قبلوا انتهاء العقد بترك الأرض المؤجرة للمالك (١)

(٣) يجوز للخصم ان يرفع استئنافاً فرعياً عن جميع الطلبات المحكوم بها بنقض النظر عما رفع عنه استئناف أصلي من هذه الطلبات بشرط ان يكون هذا الاستئناف موجهاً ضده وان لا يتمسك فيه بأسباب خاصة بخصم آخر مستأنف عليه أيضاً (٢)

(٤) ان نصوص المادة ٤٨٨ مدني مختلط التي تلزم المؤجر في حالة عقد المزارعة بأن يقدم حساباً للمستأجر عن المصاريف التي صرفها على المحصولات التي لم تحصد بعد ينطبق كمبدأ وبطريق القياس على الحالة الاستثنائية المنصوص عنها بالمادة ٤٧٨ مدني مختلط حيث قد يترتب على موت المستأجر فسخ العقد

(استئناف يوسف فينا لفي وشرفه ضد الست عزيزه رزق الله إسحق وآخرين رثاة الكونت دي اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٨٢)

(١) انظر استئناف ٢٠ / ٤ / ١٩١٩ (المجموعة ٣١ - ٢٧٦)

(٢) انظر استئناف ٣٩ / ١٢ / ١٩٠٩ (المجموعة ٢٢ - ٨٢)

و ٢٧ / ١٢ / ١٩١٦ (المجموعة ٢٩ - ١٣٦) و ١٢ / ١٢ / ١٩٣٢

(المجموعة ٤٥ - ٨٦) و ٤ / ٤ / ١٩٣٤ (المجموعة ٤٦ - ٢٣١)

المبادئ القانونية

١ - اذا صدر حكم في دعوى ولم يكن قد أعلن بعد وبهذا يكون قابلاً للاستئناف فانه يمنع من اعادة هذا الطلب من جديد لمجرد قيام دعوى أخرى بين ذات الخصوم أنفسهم .

٢ - اذا تضمنت الدعوى طليين احدهما أصلي بالتعريض والآخر تبعي بفسخ التعهد فلا يحتاج بقوة الشيء المحكوم فيه عن هذا الطلب الأخير وبمناسبة دعوى جديدة بين ذات الخصوم - بالنسبة للطلب الأول اذا كان قد احتفظ بالقضاء

صريحاً في الحكم برفع دعوى مستقلة به (١)

(استئناف شركة بدليس للملاحة ضدالتزيف الجربلي رئاسة المستبريقين . المجلة والسنة المذكورتين ص ٨٦)

٢٩١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ يناير سنة ١٩٣٦

١ - التماس إعادة نظر - دفع بعدم الاختصاص - بناء على أن العملية ليست تجارية - اعتبار المحكمة النزاع عن سند تحت الأذن - فصل ضمنى في هذا الدفع - رفضه

٢ - التماس - طلب تقديم الدفاتر تاجر - طريق اثبات - عدم قبوله .

المبادئ القانونية

(١) لا يقبل التماس المبني على عدم الفصل في أحد الطلبات إذا كان الحكم قد أثبت صراحة ان المستند المتنازع عليه هو سند تحت الاذن فيكون قد فصل ضمناً في الدفع بعدم الاختصاص المبني على الدعوى بأن النزاع ليس منشأ عملاً تجارياً

(٢) طلب تقديم الدفاتر هو مجرد طريق من طرق الاثبات متروك لمطلق تقدير القاضي فلا يعتبر بذلك طلباً من الطلبات التي لم يفصل فيها لتكون محلاً للالتماس

(استئناف هنري سكاكيني ضد ابلدى بنو وآخرين رئاسة المستبريقين . المجلة والسنة المذكورتين ص ٨٦)

(١) قانون أحكام ٢٣ / ٥ / ١٨٩٤ (المجموعة ١-٢٠٦)

٢٤٠ / ٤ / ١٨٩٥ (المجموعة ٧ - ٢٤٤)

٢٨٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ يناير سنة ١٩٣٦

١ - شركات - بما فيها شركة المحاصة - وجود رأس مال لها

٢ - شركة محاصة - العين المتبرة رأس مال - ملكاً لرقمها - حقه في استردادها عيناً

٣ - افلاس - في شركة محاصة - حقوق الشركاء - اعتبارها ديوناً عادية - ثبوت العكس - اعتبارها عقارية

٤ - تفليسة - دائي التفليسة - حقوقهم على عقارات الشركة - حقوق المفلس ذاته

المبادئ القانونية

١ - في جميع الشركات بما فيها شركة المحاصة يفترض تعاون الشركاء في رأس مالها

٢ - في شركة المحاصة تبقى العين المقدمة بصفة حصة في رأس المال ملكاً للشريك الذي قدمها ويجوز له استردادها عيناً

٣ - ولو أن حقوق الشركاء في شركة المحاصة تعتبر بصفة عامة عند الافلاس ديوناً عادية - ولكن لا يكون يكون الأمر كذلك إذا ظهر من ظروف الدعوى ونية المتعاقدين ان ذرى الشأن قصدوا حفظ حقوق الملكية أو ثقلها بالنسبة لرأس مالهم العقاري فيها

٤ - في مواد انتقال حقوق الملكية العينية العقارية لا تعتبر مجموعة دائي التفليسة من الغير ولا يكون لهم حقوق على أعيان الشركة أكثر من حقوق المفلس ذاته

(استئناف سلامون سلامه ضد ولد موسى تليكي رئاسة لكونت دي اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٨٢)

٢٩٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ يناير سنة ١٩٣٦

١ - دعوى - حكم صادر فيها - لم يعلن بعد - عدم جواز قيامها من جديد بين الطرفين .

٢ - دعوى - شاملة لطلب تعريض وفسخ تصاقد - الحكم في الطلب الأخير - غير مانع من نظر الطلب الأول

٢٩٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ يناير سنة ١٩٣٦

- ١ - مسئولة - تعويض أدبي - ليس سيلا للآثار.
 - ٢ - مسئولة - حادث لطفل - التعويض عنه - لا يشمل مصاريف تربيته وتعليمه.
- المبادئ القانونية

(١) التعويض الذي يمنح عن الضرر الأدبي لا يصح أن يكون طريقاً لاثراء صاحب الشأن (١)
(٢) لا يتحمل المتسبب في حادث اصابة طفل بمصاريف تربيته وتعليمه لأن الآباء يقومون بذلك كفرض عليهم نحو أبنائهم (٢)
(استئناف اسيروماسا ضد بير مودير رئاسة الميوقانكر
المجلة والسنة المذكورتين ص ٨٩)

٢٩٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ يناير سنة ١٩٣٦

- ١ - دعوى فسخ بيع - رفعها من الوصي على قاصر - استئذان المجلس المحسني مقدماً.
- ٢ - بيع - غش أو تدليس - ذكر مساحة أكثر من الحقيقة - لا يعتبر كذلك.
- ٣ - بيع عقارى - حاصل بالمجلة - تخفيض الثمن - غير جائز. أما الفسخ أو القبول بحاله.

المبادئ القانونية

١ - ان الدعوى التى ترفع بفسخ عقد بيع ترمى الى انتال الملك فلا تعتبر مجرد عمل من أعمال الادارة بل تصرف لا يجوز للوصى اجراؤه

- (١) أنظر استئناف ١٢ / ٦ / ١٩٣٠ (المجموعة ٤٣ - ٥٦٢)
- (٢) أنظر استئناف ١٩٣٠ / ٥ / ١ (المجموعة ٤٢ - ٤٧٣)
- وقارن استئناف ١٢ / ٦ / ١٩٣٠ (المجموعة ٤٢ - ٥٦٢)

الا بتصریح سابق والا كانت دعوى الفسخ غير مقبولة .

٢ - مجرد اقرار البائع في العقد بمساحة للعقار المبيع أكبر من المساحة الحقيقية المبيعة لا يكفي وحده ومن غير أى مؤثر آخر لا اعتبار به مرتكباً للغش أو التدليس قبل المشتري

٣ - لا تقبل دعوى تخفيض الثمن نسبياً بمقدار العجز الثابت اذا كانت العين قد بيعت جملة واحدة بل يكون للمشتري الخيار مبدئياً بين طلب فسخ البيع أو أخذ الشيء المبيع بالثمن المتفق عليه (١)
(استئناف محمد كمال البساط ضد رة لنا كوميو رئاسة الكونك
دى اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٩٠)

٢٩٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ فبراير سنة ١٩٣٦

ملكية مشاعة - الانتفاع بها - رضا جميع الشركاء - تصرف بعضهم - بغير رضا الآخرين - بطلانه - نتائجه .

المبدأ القانوني

لا يكون الانتفاع بحقوق الملكية المشاعة صحيحاً الا اذا كانت له صفة الاشتراك وأن لا يكون استعماله الا بموافقة جميع الشركاء وينبئ على هذا أن المبانى التى تقام على الارض بمعرفة بعض الشركاء لمنفعتهم الخاصة وبغير رضا الشركاء الآخرين تكون مناقضة لحقوقهم ولهم الحق في طلب ازلتها .

(استئناف ادوارد سافينيون ضد على الخلوأت رئاسة الميو
مورية المجلة والسنة المذكورتين ص ٩٥)

- (انظر استئناف ٢٢ / ١٢ / ١٩٢٩ (المجموعة ٢٣ - ٨٤)
- و ١٩ / ١٢ / ١٩٢٩ (المجموعة ٤٣ - ١١٤)

الجمعية العمومية للمحاميين

مجلس نقابة المحامين

اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة المحامين في يوم الجمعة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بدار محكمة استئناف مصر الأهلية وحضرها ١٤٢ محامياً وقد جرى انتخاب خمسة أعضاء للمجلس بدلا من حضرات الأعضاء الذين خلت مراكزهم كما انتخب حضرة صاحب العزة النقيب ووكيل النقابة وأصبح مجلس النقابة مكونا من حضرات الأساتذة . كامل بك صدقي تقياً ومحمد بك يوسف وكلا واحداً بك الديوانى أمينا للصندوق والاستاذ محمود سليمان غنام سكرتيراً - والأساتذة - علي كمال حيشه بك ، محمود فهمى جنديه ، راغب اسكندر ، عبد العزيز فهم ، محمد فهمى عبد اللطيف ، محمد كامل البندارى بك ، ومينخايل غالى زهير صبرى ، ابراهيم عبد الهادى ، حسن نبيه المصرى بك والسيد سليم أعضاء وقد تلى فى الجمعية التقريران المنشوران فيما يلى

تقرير

مقدم من مجلس النقابة الى الجمعية العمومية

عن أعماله فى سنة ١٩٣٦

يحى مجلس النقابة هيئة الجمعية العمومية الموقرة أحسن تحية . ويسأل الله أن يجعل العام القادم عام خير وبركة على الأمة عموماً وعلى المحامين خصوصاً ، ويسر المجلس عظيم السرور أن عاد فى العام الحالى إلى الأمة دستورها الذى ارتضته وأن تم انتخاب البرلمان ونجحت المحادثات بين مصر وإنجلترا فى جو ساد فيه الوثام والصفاء بين الهيئات والأحزاب وكان من أثر ذلك إبرام المعاهدة المصرية الانجليزية والتي تستكمل بها البلاد استقلالها وتسترد كامل سيادتها . ويتوجه المجلس بالرجاء إلى الله العلى القدير بأن يهيئ للأمة - حكومة وشعباً - ما يكفل لها تحقيق كافة آمالها .

ويذكر المجلس مع عميق الحزن من فقدته المحاماة من الزملاء . ويسأل الله أن يتغمدهم برحمته ويلهم ذويهم الصبر ويكرر العزاء لهم ولهيئة الجمعية العمومية يقترح أن تقرروا قبل نظر جدول الأعمال وقف الجلسة عشر دقائق حداداً عليهم وهم الأساتذة المغفور لهم : -

عبد العظيم راشد ياشا ، حسن علام ، على احمد هيكل ، فؤاد بديني الشريعى ، رياض تادرس

القصبجي ، غالى بولس ، سعد الملوانى ، هنرى مرقص ، فوزى ويصا شحاته ، حامد زكى موسى
 محمود تمام ، محمد محمود السيد الحينى
 ويقرر مجلس النقابة الشكر لحضرات الأساتذة النقيب وأعضاء مجلس النقابة سابقا وهم
 الأساتذة مكرم عيىد باشا وزير المالية ، ويوسف احمد الجندى الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية ،
 محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية ، واحمد محمد أغا قاضى محكمة دشنا الأهلية ،
 ورافع محمد رافع وكيل ادارة مراقبة الميزانية بوزارة المالية على الخدمات الجليلة التى أدوها للنقابة مدة
 عضويتهم ويرجو لهم التوفيق فيما عهد اليهم من مهام .
 وقد قام المجلس بواجب التهنتة لحضراتهم ولحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
 ومن تولى الوزارة الحالية من المحاميين وغيرهم ولا شك أن المجلس كان معبرا فى ذلك عن شعور
 المحاميين عموما .

اعمال المجلس

١ - تشكيلة وجلساته

وقد باشر المجلس أعماله حسب تشكيلة الذى أسفر عنه انتخابات الجمعية العمومية وبدأ انعقاده
 على إثر ذلك فى ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ ، وعين حضرات الأساتذة أحمد الديوانى بك أمينا للصندوق
 ومحمود سليمان غنام سكرتيرا وكامل صدقى بك ، محمد يوسف بك عضوين أصليين للجنة قبول المحاميين
 أمام محكمة استئناف مصر الأهلية ومحمد كامل البندارى ومحمود فهمى جنديه عضوين احتياطيين للجنة
 المذكورة ، وطلب المجلس الى اللجان الفرعية اجراء انتخابات لأعضاء اللجان الجديدة ليستأنس بها
 فى اختياره لهم . وقد شكل المجلس اللجان الفرعية مراعىا فى ذلك نتيجة تلك الانتخابات .
 وعقد المجلس فى هذا العام ٢٧ جلسة وبلغت المسائل التى بحثها واتخذت قرارات فيها ٤٤٦ مسألة
 وبلغت المكاتبات ٢٧٨٠ منها ١٦٤٨ مكتابة صادرة ، ١١٣٢ مكتابة واردة

٢ - الشكاوى

فصل المجلس فى ٢٥٩ شكوى ، من ذلك ٢١٧ شكوى قرر فيها الحفظ ، ٥ شكوى قرر فيها
 انذار حضرات المحاميين المشكو فى حقهم ، ٣ قرر فيها لفت النظر ، وشكوى واحدة قرر فيها
 المجلس الاحالة على مجلس التأديب و ١١ شكوى قرر فيها عدم الاختصاص و ٢٢ شكوى صدرت
 فيها قرارات مختلفة برد مستندات ومبالغ وغير ذلك .
 ومن هذا البيان يرى أن نسبة الشكاوى المحفوظة الى مجموع عددها ، أكثر من ٨٣ فى المائة بما

يدل على إفراط بعض أصحاب القضايا في توجيه المطاعن الباطلة وتعسفهم ضد المحامين ويواصل المجلس بحث باقي الشكاوى للفصل فيها تباعاً . غير أنه يكرر مع الأسف ما سبق أن أبداه في تقاريره السابقة عن تأخير ردود بعض حضرات المحامين على ما يبلغ لهم من الشكاوى مما يسبب تأخير الفصل فيها ، ويأمل المجلس أن يتدارك حضراتهم الأمر من تلقاء أنفسهم بالرد سريعاً عليها صيانة لسمعتهم وحفظاً لكرامتهم وحتى لا تبقى تلك الشكاوى معلقة ضدّهم ودفعاً للمسئولية المترتبة عن عدم الرد أو التأخير فيه .

٣ - تقدير الأتعاب

تقدم للمجلس ٢٤ طلباً من حضرات المحامين لتقدير أتعابهم وأصدر فيها جميعاً قراراته

٤ - مجلة المحاماة

وقد تابعت النقابة إصدار مجلة المحاماة بواسطة هيئة تحريرها في مواعيدها بإذلة جهداً كبيراً في العناية بها واختيار أحكامها من أهلية ومختلطة وبلغت صفحات سننها السادسة عشرة ١٠٢١ صفحة كما دأبت على نشر الأحكام الصادرة من محكمة النقض والإبرام بمجرد صدورهما واعدادها للنشر حتى يكون حضرات المحامين على علم تام بأحدث الأحكام الصادرة منها وفي النية التوسع في نشر بعض الأبحاث القانونية القيمة والمجلس يعتمد في ذلك على همه حضرات الزملاء المحامين للمعاونة في هذا الباب خدمة للقانون والبحث الفقهي والعلمي . وقد عهد المجلس الى حضرة الأستاذ محمد بك يوسف بالاشتراك في تحريرها بدلا من حضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم الذى عين وكيلاً برلماناً لوزارة الحقانية .

٥ - مكتبة النقابة

تحتوى مكتبة النقابة الآن ١٥٧٤ مؤلفاً منها ٤٩٤ باللغة العربية ، ١٠٧٥ باللغة الفرنسية والانجليزية وقد اشترت النقابة هذا العام عدداً كبيراً من المؤلفات الحديثة وزودت المكتبة بأحدث الكتب القانونية فرنسية وعربية وهى تعمل دائماً على تشجيع حضرات المؤلفين المصريين في حدود النفع باتاجهم بالاشتراك في عدد كبير من مؤلفاتهم بمجرد ظهورها . ويرد للمكتبة أغلب المجلات القضائية كمجلات : التشريع والقضاء المختلط والغازيت وجريدة المحاكم المختلطة وكذا مجلتى دالوز الأسبوعية والشهرية ومجلات قانونية عربية مختلفة . وتسعى النقابة في توسيع مكتبة غرفة المحامين بمحكمة استئناف مصر الأهلية ، وقد ضمت إلى محتوياتها في المدة الأخيرة فعلاً من المراجع الأساسية ما يحتاج اليها المترافع في المحكمة . وقد أمرت النقابة أيضاً الى امداد اللجان الفرعية في الاقاليم بأحدث الكتب والمجلات القانونية وتوافيها سنوياً بجميع كافة من المجلات الدورية التى ترد اليها باللغتين العربية والفرنسية .

ويرجو المجلس أن يلبي المحامون الدعوة التي سبق أن وجهها اليهم راجيا أن يمدوا مكتبة النقابة بما يزيد عن حاجتهم من المؤلفات القانونية .

٦ - أرض النقابة

مر موضوع الأرض التي أعطتها الحكومة للنقابة لتبنى عليها دارها بمراحيل عديدة فقد أجرت الوزارة الدستورية بمقتضى القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٢٨ قطعة أرض للنقابة بإيجار اسمي لمدة ٩٩ سنة ولكن الوزارة التي خلفتها ألغت تأجيرها وأضافها في سنة ١٩٣١ إلى سوق الخضر والفاكهة بشارع الملكة نازلي وفوضت وزير المالية في إعطاء النقابة قطعة أرض أخرى بدلا عنها . وللظروف التي سبق أن أشير إليها في التقارير السابقة تأخرت الحكومة عن تسليم النقابة أرضاً بدلا من الأرض التي أخذتها وواصل مجلس النقابة السعي لدى الحكومة في الحصول عليها إلى أن تقرر إعطاء النقابة قطعة أرض تقرب مساحتها من الثلاثة آلاف متر بشارع الملكة نازلي بجوار دار جمعية الشبان المسلمين ، غير أن استلامها تأخر بسبب حل النقابة في سنة ١٩٣٤ ، ولما استردت النقابة وجودها وأعيدت إليها حقوقها وقع حضرة الأستاذ النقيب (معالي مكرم عبيد باشا وزير المالية الآن) العقد وبادر المجلس على أثر ذلك بتشكيل لجنة للنظر في الاجراءات الخاصة ببناء دار النقابة .

وكان في نية مجلس النقابة عرض المقايضة في مناقصة عامة على أثر اعتماده تصميم البناء النهائي . بعد ذلك سنحت الفرصة لمجلس النقابة أن يستبدل هذه النقطة بتأجير منها فسعى سعيًا متواصلًا للحصول عليها إلى أن انتهى سعيه بالحصول عليها وهي قطعة الأرض التي تجاور قلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة البالغة مساحتها ٣٠٠٠ متراً من القطعة المعروفة برقم ٥١٢ الكائنة على ناصية شارع الملكة نازلي ودير البنات وطول حدها على الشارع الأول خمسون متراً وعلى الشارع الثاني ستون متراً وهذا التأجير لمدة ٩٩ سنة بإيجار إسمي قدره جنيه واحد في السنة عن القطعة بأكملها وكان من حسن التوفيق أن وزير المالية الذي أمضى قرار التأجير الأخير هو تقيب المحامين مكرم عبيد . ولا شك أنها فرصة سعيدة أن يتم هذا الإجراء على يد الرجل الذي قدم للحماية وللنقابة أجل الخدمات .

ولقد قابل المجلس هذا القرار بالارتياح وقرر الانتقال بكامل هيئته لشكر معاليه على تحقيق هذه الأمنية .

وقرر المجلس تفويض حضرة الأستاذ كامل صدقي بك وكيل النقابة في التعاقد عن النقابة فوق العقد فعلاً وشرع المجلس بعد ذلك في اتخاذ اللازم لاتمام الرسم تمهيداً لإقامة البناء ، والمأمول أن يوضع الحجر الأساس في القريب العاجل .

٧ - مشروع قانون المحاماة

تشكلت في وزارة الحفانية لجنة لاصلاح نظام المحاماة واشتركت فيها النقابة ممثلة بوكيلها حضرة

الاستاذ كامل صدقي بك . وبعد أن قامت بمهمتها أكثر من سنة آتت فيها عملها ووضعت لجنتها الفرعية تقريرها الذي أقرته اللجنة العامة مع بعض التعديل وقف الأمر عند هذا الحد بسبب الظروف السياسية وقد أعيد بعد ذلك تشكيل تلك اللجنة ومثل فيها النقابة حضرتا الاستاذين النقيب والوكيل ولكنها لم تنعقد .

وقد اتهم مجلس النقابة فرصة عودة الحياة النيابية فوضع حضرة الاستاذ كامل صدقي بك وكيل النقابة مشروع قانون تناقش فيه المجلس عدة جلسات . وعلى أثر اعتماده منه قدمه حضرته مع مذكرة إيضاحية لمجلس النواب وقرر إحالة إلى لجنة الحقاينة لنظره على وجه الاستعجال وقطعت اللجنة المذكورة شوطاً كبيراً فيه ولم يتم نظره بسبب ضيق الوقت وفض الدورة البرلمانية الماضية وستأصل اللجنة بحثه في الدورة الحاضرة والمأمول أن يصدر تشريع به في أوائل العام القادم بأذن الله .

ويتكون مشروع القانون المذكور من ١١٩ مادة ونشر فيما يلي صورة المذكرة الإيضاحية التي صحبته ليتمكن تعرف ماذهب إليه المشروع الجديد وما حواه من مبادئ وضمانات مما يرفع شأن المحاماة ومن أهم ما أدخله هذا المشروع على قانون المحاماة إنشاء صندوق معاشات وإعانات للمحامين يؤمنهم على وسائل معيشتهم .

المذكرة الإيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الأهلية

المقدم من الاستاذ كامل صدقي بك لمجلس النواب

مضى منذ وضع قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ نحو الخمس والعشرين سنة خطت فيها المحاماة إلى الأمام خطوات واسعة موقفة كان لها أحسن الأثر في رفع شأنها وإعلاء مكانتها وفي موازنة القضاء وإنارة الطريق أمامه وتثبيت قواعد العدالة

وقد أدخلت على هذا القانون بين حين وآخر تعديلات بعضها كان موقفاً والبعض الآخر لم يصادف صواباً .

على أن ما كان صالحاً من تلك التعديلات لم يكن وافياً بالغرض المقصود إذ أنها لم تتناول جميع مناحي الموضوع ولم تعالج كل ما ظهر في ذلك القانون من عيوب .

وشعر المحامون أنفسهم بهذا النقص وأن الحالة ماسة لإعادة النظر فيه . فنقد مجلس نقابتهم الاجتماعات وكون اللجان لبحثه في مختلف مناحيه على ضوء النتائج التي تحققت من تطبيقه وشي

التطورات التي مرت بها المحاماة من سنة ١٩١٢ توصلنا لاحاطة هذه المهنة الشريفة بما تقتضيه من أسباب الكرامة والرفعة ولتوفير دواعي اطمئنان رجالها أثناء قيامهم بواجبهم حتى يتمكنوا من حرية الدفاع عن المصالح الموكولة اليهم تأميناً لهم ضد العوز والحاجة في شيخوختهم بإنشاء صندوق لمعاشات التقاعد وإعانات الطوارئ .

وانتهت هذه المجهودات بوضع مشروع كامل ناسخ للقانون الحالي ليكون دستوراً للمحاماة متناسق الأحكام متناسك المبادئ . وقد وضع بعد النظر فيه وتقيحه من مجلس نقابة المحامين وجمعيتهم العمومية وهو المشروع الحالي

ونقتصر في المذكرة الايضاحية على بيان أهم القواعد التي بنى عليها وهي :

الباب الاول

- ١ - أظهر ما أدخل على هذا الباب من تعديل ما يأتي :
- تصر المهنة على مصري الجنس المقيمين بالقطر المصري بعد أن كان القانون الحالي يكتفى بشرط الإقامة بالقطر المصري وليس مثل هذا التعديل بحاجة الى تبرير .
- ٢ - يكتفى القانون الحالي بشرط حسن السمعة العام ولكن المشروع كان أكثر إحاطة وتفصيلاً فاشتراط ألا يكون قد صدرت على الطالب أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف وأن يكون حسن السمعة جذيراً بالاحترام .
- ٣ - وقد لوحظ ضرورة بلوغ المحامي سن الرشد عند قيده بالجدول فنص صراحة على أن تكون سنه وقتئذ احدى وعشرين سنة ميلادية وهي سن بلوغ الرشد قانوناً حتى لا يباشر مهنته وهو قاصر

الباب الثاني

- ٤ - رأى من العدل أنه عند ما يكون قرار لجنة قبول المحامين صادراً برفض طلب القيد في الجدول بسبب سوء السمعة أن يكون للطالب حق المعارضة بعد إعلانه بقرار الرفض أمام اللجنة المذكورة فحق الاستئناف أمام محكمة النقض وكانت هذه الضمانات ضرورية لما يترتب على رفض طلب القيد من عدم جواز تجديده إلا بعد انقضاء خمس سنين ومواقفة مجلس النقابة .
- فذلك أوجب المشروع ألا يتعرض الطالب لذلك إلا بعد تمكنه من الدفاع عن نفسه .
- ٥ - اقال الجدول .

بعد أن وصلت المحاماة إلى منزلتها الحالية من الاعتبار كثر الاقبال عليها بدرجة قد معها التوازن اللازم للاحتفاظ بكرامتها واطراد تقدمها .

ومن المسلم به أن المحامين ليسوا مجرد وكلاء عن الخصوم وإنما هم حين يؤدون مقتضيات هذه الوكالة يقومون بخدمة عامة ومأمورية اجتماعية هي اشتراكهم في توزيع العدالة بين الناس وتمكين البائس والضعيف والقاصر ومن في حكمهم من استخلاص حقه من يد القوى الباغية ولهذا لم تترك

مهمتهم حرية يؤمها من شاء متى شاء وانما حاطها المشرع بمختلف الضمانات واشترط لها مؤهلات عليّة وأخلاقيّة وجعل من واجباتها النزاهة والصدق والاعتدال والرقق وفرض عليها مساعدة الفقير والمحروم دون انتظار مثوبة أو جزاء .

من أجل هذا كان من ألزم ما يعنى به الشارع أن يتدخل للحفاظ على هذه المميزات كلما رأى الحاجة ماسة لذلك .

وعما لا شك فيه أن ما ناله المحاماة من رقي قد أطمع الكثيرين في مظاهرها الخلابة باعتبار أنها وسيلة من وسائل كسب العيش المغرية فاقبلوا عليها بوفرة نجم عنها ان ضاقت سبل العيش أمام بعضهم بما قد يضطرهم إجابة لضرورات الحياة الملحة الى التساهل في أخص واجباتهم ووبات من الخطر على مهنة هذه مكاتنها أن تعرض لمثل هذا الفساد

لهذا كان لزاما أن يحال بينها وبين الوقوع في هذه الهوة بأن يحافظ على تناسب معتدل بين العمل المروض والقائمين به وليس أقرب لذلك من تحديد عدد المحامين وقد أخذ المشروع بهذه القاعدة على ان يكون للجنة قبول المحامين حق النظر في تقدير عدد المحامين الذين يقيدون بالجدول مرة كل ثلاث سنوات بدون مساس بالحقوق المكتسبة .

وقد كان من المصلحة أن يقفل الجدول ابتداء من صدور هذا القانون ولكن المشروع نص على تطبيق هذا الاقفال بعد انتهاء خمس سنوات من تاريخ العمل به وقد لوحظ في ذلك ما قد يكون لطلبية كلية الحقوق الحاليين من انعقدت بدخولهم الكلية .

أما المحامون المقيدون الآن بالجدول ممن نقلت أسماؤهم أو ستنقل في المستقبل لجدول غير المشتغلين فلمهم الحق دائما في طلب إعادة قيد أسماؤهم بجدول المحامين المشتغلين وعلى لجنة قبول المحامين تقرير إعادة أسماؤهم ولو لم يكن بالجدول محال خالية .

٦ — وقد رؤى لتوفير دواعي الثقة في المحامين والاطمئنان اليهم أن ينص على تكليف المحامي عقب قيد اسمه بالجدول وقبل مزاولة أى عمل من أهمال مهنته أن يؤدي يمينا بتأدية أعماله بالذمة والشرف وأن يحافظ على سر المهنة واحترام قوانينها .

٧ — الامتحان .

ولما كان من أهم ما يرمى اليه هذا القانون هو رفع المستوى العلمى والعملى للمحامين فقد نص المشروع على وجوب مواظبة المحامى تحت التمرين على الحضور بالمكتب الذى يتمرن فيه وعلى حضور جلسات المحاكم وأن يثبت حضوره بالجلسات بتوقيعه على دفتر معد لذلك وهذه الطريقة متبعة بنجاح في المحاكم المختلطة من قديم .

وقد نص المشروع أيضا على وجوب تأدية المحامى تحت التمرين بعد مضي مدة التمرين امتحانا عليا وعمليا بنجاح حتى يصح نقل اسمه إلى جدول المحامين الذين لهم حق المرافعة أمام المحاكم الابتدائية . على ألا ينفذ هذا الحكم الا بعد إقفال الجدول أى بعد مضي خمس سنوات .

٨ — المعافاة من الامتحان .

وقد أعني المشروع رجال القضاء والنيابة ومدرسي القانون بكلية الحقوق والموظفين القضائيين بأقسام قضايا الحكومة من الامتحان إذا كانوا قد قضاوا بوظائفهم القضائية المدة المقررة للتمرين قبل تقديم طلب قيد أسمائهم بالجدول .

واعتبر المشروع الموظفين المشار اليهم فيما يتعلق بمدة توظيفهم في حكم من يمارسون المحاماة فعلا فيحق لهم أن يطلبوا قيد أسمائهم بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام أى درجة من درجات التقاضى إذا كانوا قضاوا في وظائفهم الزمن الذى أوجب القانون على المحامى ممارسة المهنة فيه قبل قيد اسمه على الوجه المطلوب وتمشيا مع هذه القاعدة أعفوا من الامتحان المنصوص عليه بالمادتين ٢٠ و ٢١ من المشروع إذا كانوا مضوا في وظائفهم المذكورة سنتين على الأقل .

٩ - الانتداب .

أعني القانون من الانتداب المحامين المقيدين بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض والابرار وقد روعى في هذا الاعفاء أن المحامى لا يقبل للرافعة أمام محكمة النقض والابرار إلا بعد أن يمارس المهنة مدة طويلة يكون أدى فيها نصيبه في قضايا الانتداب . فضلا عن أنه بعد ذلك يحتاج لصرف مابقى له من نشاط وقوة فيما يصادفه من مباحث قد تستغرق كل وقته .

١٠ - رد المستندات .

أوجب المشروع على الموكل الذى يطلب استرداد مستنداته وأوراقه قبل قيامه بدفع الاتعاب التى يقدرها مجلس النقابة ضده .

وأجاز للمحامى أن يأخذ صورا من هذه المستندات لإثباتا لحقوقه فى الاتعاب أن يتقاضى رسومها من موكله قبل أن تسلم أصولها له .

وخول لمجلس النقابة حق التصديق على صور المستندات التى ليس لها أصول ثابتة بسجلات المحاكم ١١ - وقد نص أيضا فى هذا الباب على سقوط حق الموكل فى مطالبة المحامى بالأوراق المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات من تكليفه باستلامها .

١٢ - وجعلت المدة الواجب اشتغال المحامى فيها أمام المحاكم الابتدائية التى تخوله طلب قيد اسمه بجدول المحامين الذين لهم حق المرافعة أمام محكمة الاستئناف ثلاث سنوات بدلا من سنتين وذلك زيادة فى تمكين المحامى من مهنته قبل السماح له بالمرافعة أمام محاكم الاستئناف .

١٣ - وقد نص بالمادة ٢٤ أن من حق المحامى بعد اشتغاله بالمحاماة أمام محكمة الاستئناف خمس عشرة سنة أن يحصل على قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض بدون تعليق ذلك على سلطة المحكمة المذكورة المطلقة .

وقد لوحظ فى تقرير هذه المدة أن يكون المحامى قد حصل بمرانه الطويل على مزايا الخبرة والتجربة مما لا يحتاج معه إلى رقابة أخرى أو تقدير من محكمة النقض .

١٤ - وقد أجاز المشروع للمحامى المتدب عن الفقير أن يرجع باتعابه عليه إذا زالت حالة

قرره وهذا الحكم متفق مع المعقول إذ أن الفقير لم يعف من دفع الاتعاب إلا بسبب حالة عوزه فإذا زالت هذه الحالة وجب أن يزول ما ترتب عليها .
وقد أزال هذا النص ما تضاربت فيه الآراء في هذا الشأن .

١٥ — وقد سوى المشروع في جواز تنحي المحامي عن مأموريته حالتي الوكالة والانتداب إذ الحكمة فيهما واحدة ولا ضرر من ذلك مادامت أسباب التنحي لا يؤخذ بها إلا إذا قبلتها لجنة المساعدة القضائية أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

١٦ — وحرصا على حسن سير العدالة وضمان حقوق المتقاضين ومنعاً من تلاعب الجهاد بالقضايا التي ترفع أمام محكمة الاستئناف وهي على مكان عظيم من الأهمية أوجب المشروع أن تكون عريضة الاستئناف والمذكرات فيها موقعا عليها من أحد المحامين المقبولين للرافعة أمامها .
١٧ — وأوجب المشروع أن يكون المترافع عن الحكومة أمام المحاكم أحد أعضاء أقسام القضايا حتى لا يقوم بمثل هذه المرافعة إلا الموظفون القضائيين وفي هذا محافظة على حقوق الحكومة في قضاياها ومنعاً لتكرار تأجيل القضايا بسبب قيام موظفين غير قضائيين أمام المحاكم بتقيدون في مرافعاتهم بالأوامر الكتابية التي تصدر لهم وقد لا تكون وافية بالغرض .

١٨ — وتيسيراً للمتقاضين وتسيلاً للمأمورية المحامي نص المشروع على تعميم النشر عن التوكيل العام الصادر من موكل في قضايا متعددة أمام محاكم مختلفة . فصار النشر معمولاً به أمام كل محكمة كلية وجزئية وعلمة الاستئناف التي تدخل المحكمة الابتدائية في دائرتها وكذلك الأمر في محكمة النقض والابرام ، فقد نص المشروع على وجوب تقديم التوكيل إليها كما هو جار الآن ولكن زيد حكم جديد وهو أن التوكيل العام يكون معمولاً به في جميع قضايا النقض التي للوكل مصلحة فيها .

١٩ — ونص المشروع على أن ينتدب مجلس نقابة المحامين في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو الحجر عليه أو إصابته بما يحول دون القيام بواجبه من يقوم مقامه وأن يقوم هذا الانتداب مقام التوكيل .
٢٠ — وفيما يتعلق بتقدير الاتعاب فقد نص المشروع على أن يكون من اختصاص مجلس النقابة وأن تكون المعارضة فيه أمام المحكمة التي نظرت الدعوى .

أما إذا كانت الاتعاب عن أعمال لم ترفع للقضاء فتنتظر المعارضة أمام المحكمة المقيم في دائرتها المحامي كلية كانت أو جزئية حسب قيمة الطلب لأنه في دائرة هذه المحكمة كلف الموكل المحامي بالعمل الذي قام به .

٢١ — ونصت المادة ٤٨ على رسوم قدرها ٢ في المائة من المبالغ المقدرة التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه وأما ما زاد على ذلك فيحصل عليه ١ في المائة وهذه الرسوم المقررة معقولة وتناسب مع الرسوم المقررة للتنفيذ .

٢٢ — ومن أظهر المبادئ الجديدة التي نص عليها المشروع أن تكون الاتعاب بمسازة على ما استفاده الموكل بمجهودات المحامي وعمله وهي قاعدة سليمة تمنع سوء النية من محاولة التخلص من أتعاب من أحسن إليه وأسداء المعونة عند الحاجة .

٢٣ - كما نص المشروع على سقوط حق المحامي في الائتباب إذا لم يطالب بها في مدة خمس سنين من تاريخ آخر عمل له .

وهي مدة معقولة لا يضطر المحامي معها أن يفاجئ موكله بالمطالبات عقب كسبه الدعوى وتمكين الطرفين من تسوية ما قد يقوم بينهما من خلاف بهدوء وسكينة .

٢٤ - نص المشروع على منع المحكمة من الحكم على المحامي على ما يقع منه أمامها بالجلسة وأن يكتفى بإثبات ما يقع بمحضر الجلسة ليكون تحت تصرف السلطة المختصة .

وهذا النص حكيم إذ أن تحويل حق العقاب لمن يعتقد أنه مريض الإهانة في وقت تثار فيه نفسه لشخصه وكرامته بحق أو بغير حق فيه مصادرة للعدالة ولا تبسط قواعد الانصاف التي تقضى بالألا يجمع الشخص مهما سمت مداركه بين صفى الخصم والحكم مما .

وقد سبق أن انتقدت محكمة النقض القانون في هذا الشأن في بعض أحكامها .

٢٥ - وفي باب التأديب

أصبح لمجلس النقابة أن يؤلف دائرة تأديبيه من بين أعضائه وتحكم بالايقاف لغاية ثلاثة أشهر على أن يكون حكمها قابلاً للاستئناف أمام محكمة النقض والابرار .

وقد قصد المشروع أن يتمشى مع ما هو متبع في نقابات المحامين في البلاد الراقية التي تخول مجالس نقاباتها حق التأديب ولكن لم يرد المشروع أن ينتقل طرفة واحدة فقصر حق النقابة على الحكم ابتدائياً لغاية ثلاثة أشهر .

وتبعاً لذلك أباح المشروع لمجلس النقابة حق القيام بالتحقيق وهو من مستلزمات المحاكم التأديبية

٢٦ - وقد أبحث المعارضة في الأحكام التأديبية الغيائية التي تصدرها دائرة التأديب بمحكمة النقض والابرار لما في ذلك من ضمان حقوق المحامي الذي قد يكون غيابه عند المحاكمة لا عذار طارئة أو بقوة قاهرة .

٢٧ - وقد زيدت مدة الايقاف التي يمكن الحكم بها إلى ثلاث سنوات بعد أن كانت لمدة سنة واحدة وذلك لعدم تعريض المحامين لمحو الاسم في حالة ما إذا رأت هيئة التأديب أن ما حدث منهم لا يكتفى فيه الحكم بالايقاف سنة واحدة

٢٨ - نظام النقابة .

نص المشروع على ألا ينتخب كل من النقيب أو وكيل النقابة أكثر من مرتين متتاليتين ولوحظ في هذا النص أن يسمح بتداول هذه المراكز بين المحامين .

٢٩ - وقد نص المشروع على تشكيل دوائر بمجلس النقابة تألف كل دائرة منها من ثلاثة أعضاء للنظر في الشكاوى والبت فيها إلا في حالة ما إذا رأت الدائرة اداة المحامي المنظور أمره أمامها فتحيل الموضوع على مجلس النقابة للبت فيه وفي ذلك تعجيل للبت في الشكاوى وعدم تعليقها ،

٣٠ - زاد المشروع عدد أعضاء النقابة الفرعية لدى محكمة استئناف أسبوط إلى خمسة أعضاء .

حتى يقيس لهم القيام بأموريتهم أمام المحكمة المذكورة والمحكمة الابتدائية التي بمقرها .

وكذلك نص على أن يعين مجلس النقابة محاميا لدى كل محكمة جزئية من المقيمين بدائرتها للقيام بما يكلفه به المجلس المذكور أو لجنته الفرعية .

٣١- ونص المشروع على أن يكون طعن وزير الحقانية في تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة في مدة ١٨ يوما من تاريخ صدور القرارات المطعون فيها .

كما منح حق الطعن في المدة نفسها لثلاثين محاميا ممن حضروا الجمعية .

٣٢ - صندوق المعاشات

من أهم ما أدخله المشروع على القانون هو انشاء صندوق معاشات وإعانات للمحامين يؤمنهم على وسائل الحياة إذا ما أعوزتهم الحاجة أو أقعدتهم السن عن كسب عيشهم .

وحفظا لكرامة المحامين نص على أن يكون هذا الحق عاما لهم جميعا حتى لا يشعروا أنهم يستولون عليه صدقة أو إحسانا وهذا لا يمنع من تنازل من أراد عن حقه للصندوق تبرعا منه ولتغذية هذا الصندوق اقترح المشروع أن تنشئ النقابة ورق تمغة يلصق على المذكرات أو التوكيلات أو الحوافظ عند تقديمها للمحكمة بفئات تتناسب مع قيمة القضايا .

وقد سبق أن أنشأت نقابة المحامين لدى الحاكم المختلطة أوراق التمغة المذكورة وقد سارت في إنشائها على مسار عليه كثير من النقابات الأجنبية التي لها قانون معاشات تكفي أعضائها شر الحاجة وما يحسن ذكره بشأن هذا الصندوق أن لجنة إصلاح نظام المحاماة بوزارة الحقانية وافقت على مبدأ انشاء هذا الصندوق إذ رأت فيه اصلاحا عظيما لحالة المحامين .

٣٣ - أحكام وقية .

نص هذا الباب على حق المحامين في عقد اجتماعات للبحث في شئونهم دون أن تطبق عليها أحكام القوانين العامة الخاصة بالاجتماعات وهذا النص مطابق لكل معقول ومانع لكل سوء تأويل أو تفسير في المستقبل .

والأمل وطيد في أن المبادئ التي أدخلت حديثا في هذا المشروع تسد أهم وجوه النقص في القانون القائم وتقوى التضامن بين المحامين بعضهم وبعض وبينهم وبين أسرة القضاء بصفة عامة .

تحريرا في يولية سنة ١٩٣٦

شئون مختلفة

وعلا بواجب توثيق الروابط الثقافية والمودة بين أهل المهنة قدامتهم مجلس النقابة فرصة زيارة طلاب الحقوق العراقيين ومن معهم من طلبة دار العلوم بالعراق لصر فيادر بدعوتهم الى نادي المحامين واحتفى بهم الاحتفاء اللائق الذي قابلوه بالتقدير والسرور .

ولما أنشئت في أوائل سنة ١٩٣٦ محكمة كلية أهلية بسوهاج وشكل بناؤها غرفة لحضرات المحامين خصص مجلس النقابة مبلغاً كافياً لتأثيثها ومصروفاتها وشكل لجنة لنقابتها الفرعية

والآمل وطيد في أن المحاماة بعد أن وصلت إلى ما وصلت اليه من رفعة شأن وعلو مكانة أن تستمر في مهمتها مؤازرة للقضاء عاملة على تثبيت قواعد العدالة بعناية حضراتكم وتمسكم بكل أسباب الكرامة والرفعة ،

سكرتير النقابة

محمود غنام

نقيب المحامين بالنيابة

لامل صدقي

تقرير

مقدم من مجلس نقابة المحامين الأهلية عن أعماله في سنة ١٩٣٦

إلى

الجمعية العمومية

عن

نتيجة حسابات النقابة عن سنة ١٩٣٦ المالية التي أبتدأت من أول شهر ديسمبر سنة ١٩٣٥
وانتهت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦

أولاً - قررت الجمعية العمومية المنعقدة في ١٠ يناير سنة ١٩٣٦ أن تكون ميزانية إيرادات
ومصروفات النقابة عن سنة ١٩٣٦ كما يأتي

(أ) عن الإيرادات

قدرت الإيرادات بمبلغ مليون ٥٠٥٠ حسب الأنواع المبينة بالميزانية المذكورة

وقد بلغ المتحصل فعلاً مبلغ ٤٤٨ ٣٣٣٥

فيكون العجز مبلغ ٥٥٢ ١٧١٤

وأغلب هذا العجز واقع في باب الاشتراكات المتأخرة وفي رسوم القيد بفئاتها الثلاث وفي
الاشتراكات الحالية بفئاتها الثلاث أيضاً وكذا في إيرادات الجدول العشري كما سيأتي بيان ذلك بعد

(ب) عن المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ مليون ٤٩٣٦ حسب الأنواع المبينة بالميزانية المذكورة

يضاف إلى ذلك مبلغ ٤٣٠ ٣٧٦ اعتمدته الجمعية العمومية في ١٠ يناير سنة ١٩٣٦ للنادي فيكون

جملة ما قدر وأُعتد للمصروفات ٤٣٠ ٥٣١٢

وقد بلغ المنصرف فعلاً مبلغ ٤٢٨ ٤٥٣٤

فيكون الوفرة في المنصرف مبلغ ٩٩٢ ٧٧٧

وأغلب هذا الوفرة واقع في باب مصاريف المجلة وباب مصاريف طبع الكتاب الذهبي وفي
مصاريف النادي ومضى أبواب أخرى سيأتي بيانها في الجدول الموضح بعد

وعلى ذلك تكون نتيجة حركة الإيرادات والمصروفات سنة ١٩٣٦ كما يأتي :-

مليم	جنيه	
٤٣٨	٤٥٣٤	المصروفات
٤٤٨	٣٣٣٥	الإيرادات
٩٩٠	١١٩٨	زيادة المصروفات عن الإيرادات
		يضاف إلى ذلك :-
		فرق ائتمان السندات المالية بين ما كانت عليه يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥
		وبين سعرها يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ المأخوذ من بنك مصر
		أصل ائتمان هذه السندات حسب سعر يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ كالوضح بالميزانية السابقة .
		سند جنيه انجليزي
		محدد ٧٧ ٢/٥ سعر ١٠٤
		ممتاز ٧٧٤٨ ٣٦٠
		٩٨ ١/٤ ٤٤ ٢/٥ ممتاز ٤٢٥٣ ٢٤٢
		تزيل عن ائتمانيها حسب سعر يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦
		سند
		محدد ٧٧ ٢/٥ سعر ١٠٢ ١/٢
		١٨٦ ٧٧٦٨
		٧٤ ١٢٠٤٣ ٨٨٨ ٤٢٧٤ ممتاز ٩٨ ٢/٥ ٤٤ ٢/٥ ٩٨ ٢/٥
		منصرف من الأمانات
		أصل المنصرف من الأمانات في سنة ١٩٣٦
		تزيل منه عن الوارد لحساب الأمانات في سنة ١٩٣٦
		٥ ٥٠٠
		٤
		١ ٥٠٠
		٦٠ ٠٢٨
		١٢٥٩ ٠١٨

هذا المبلغ خصم من متجدد أموال النقابة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ كالآتي

الرصيد لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ حسب المدين بتقرير السنة الماضية المالي وحسابها الختامي

مليم	جنيه
٦٤٥	٢٠١٢٢
١٨	١٢٥٩
٦٢٧	١٨٨٦٣
٧٠٩	٦٥٥٦
٩٣٠	٥٤
٨٢٣	٢٢
٤١٩	٧
٦٣٠	١٦٢
٧٤	١٢٠٤٣
٤٢	٧
٩	٩
٦٢٧	١٨٨٦٣

مليم	جنيه
٦٤٥	٢٠١٢٢
١٥٠	٤١
٤٩٥	٢٠٠٨١

توزيع منه قيمة المبلغ الموضح قبله وهو زيادة مصروفات سنة ١٩٣٦ عن ايراداتها و الفرق اثمان السندات وما صرف من الامانات

الباقى رصيد لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦

انه

تقود بينك مصر

مليم	جنيه
٢٩٩	٢٠١٨
٤١٠	٢٣٨٨
١٥٠	١٥٠

حساب جار لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ كوارد حسابات النقابة اما بكشف البنك شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ فبلغ ٢٩٩ مليم ٤ ٣٠١٢ جنيه فيكون الفرق ٦ جنيه زيادة بحساب النقابة وهو عبارة عن قيمة شيك عمرة ٨٧١٩ مسحوب على بنك الكريدى ليونيه فرع الاسكندرية وورد للنقابة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ من محمد عبد القادر لطفى افدى وقيد بحسابها بالتاريخ المذكور وارسل للبنك لتحويله وقيد بحساب النقابة ولكنه لم يرد بحسابه شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦

وديعة موظفة سعر ٢٪ بما فى ذلك الفوائد لغاية ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٧ تأمين المجلة

تقديم شركة التعاون المالى التجارية

بالبانك الاهلى المصرى

بأمانة صندوق النقابة

النادى

سندات مالية مودعة بينك مصر

عده احمى افدى اسماعيل كاتب النقابة السابق . قيمة الباقى عده لغاية ٧ يونيو سنة ١٩٣٦ ومن ضمن ذلك ٤ جنيه حواله بوسه وردت للنقابة في ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٥ من الاستاذ محمد كامل محمود باسكندرية واستبعد هذا المبلغ من عده في شهر يناير سنة ١٩٣٦ وأشر عنه بان الحواله المذكورة أرسلت لحضرة الاستاذ لتصحيحها

قيمة شيكين لم يحصل من حساب سنة ١٩٣٥ وجرى التحرى عن ذلك

ما قبله	مليم	جنيه
أمانات مطلوبة لأربابها لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ حسب وارد دفتر الأمانات	٦٢٧	١٨٨٦٣
صافي أموال النقابة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦	٩٧٧	١٨٨٢٣
	٦٢٧	١٨٨٦٣

تفصيلات عن الإيرادات

ثانياً -

١ - حركة رسوم القيد في سنة ١٩٣٦ كانت كالآتي

المقدر بالميزانية	المتحصل	تقصير عن التقدير
مليم	جنيه	مليم
٦٥٠	٤٥٠	٢٠٠
٥٠٠	٣٥٠	١٥٠
٥٥٠	٤٩٠	٦٠
١٧٠٠	١٢٩٠	٤١٠

رسوم قيد بجدول المحامين امام المحاكم الاستئنافية
الابتدائية
الجزئية

(ب) حركة الاشتراكات في سنة ١٩٣٦ كانت كالآتي

المقدر بالميزانية	المتحصل	تقصير عن التقدير
مليم	جنيه	مليم
٥٠٠	٢٥٢	٢٤٨
٢٥٠	١٦٠	٩٠
٢٥٠	٢٢٠	٣٠
١٠٠٠	٦٣٢	٣٦٨

اشتراكات محامين امام المحاكم الاستئنافية
الابتدائية
الجزئية

تابع تفصيلات الإيرادات

الاشتراكات المتأخرة

(ج)

كان مقدراً بالميزانية لما يتحصل من الاشتراكات المتأخرة ١٣٥٠ جنيه

ولكن ما تحصل بلغ ١٨٥ جنيه أى بنقص مبلغ ١١٦٥ جنيه عن التقدير

أرباح أموال النقابة

(د)

قدرت أرباح أموال النقابة في سنة ١٩٣٦ بمبلغ ٧٠٠ وقد بلغ المتحصل جنيه

مبلغ ٥٦٤ جنيه مليم ٥٦٤ ٨١ عن التقدير وبيان المتحصل كالاتي

سند	مليم	جنيه
كوبونات سندات الدين الموحد ٢/٥ ٧٧ و ربح السند ٤ جنيه انجليزي	١٠٠	٣٠١
» » » المتأخرة ٢/٥ ٤٤ » ٣ ١/٤ »	١٢٤	١٥١
فوائد الحسابات الجارية بينك مصر لغاية يونيو سنة ١٩٣٦ ٢ ١/٤ % »	٥١٠	١٠٢
» الوديعة لغاية ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٧ ٣ % »	٢١٠	٢٢٥
» المودع بشركة التعاون المال التجارى ٣ % لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٦	٦١٠	١
	٥٦٤	٧٨١

- المجلة -

(هـ)

قدرت إيرادات المجلة بمبلغ ١٥٠ جنيه والذي تحصل هو مبلغ ١١٣ ٧٧٥ بنقص عن المقدر ٢٢٥ ٣٦ مليم جنيه

- الجدول العشري -

(و)

قدرت إيرادات الجدول العشري بمبلغ ١٥٠ جنيه والذي تحصل هو مبلغ ٩٢٠ ١٣ مليم جنيه

بنقص عن المقدر ٨٠ مليم ١٣٦ جنيه

- الإيرادات المتنوعة -

(ز)

لم يقدر بالميزانية شيء للإيرادات المتنوعة ولكن تحصل منها مبلغ ٥١٤ ٢١ مليم جنيه

تابع تفصيلات الإيرادات

(ح) تحصل في سنة ١٩٣٦ مبلغ ٢ جنيه من اشتراكات سنة ١٩٣٧ مقدما

إيراد النادي

لم يقدر ش. بالميزانية لإيرادات النادي ولكن جاء في باب الإيرادات مبلغ ٦٥٧ ٢٩٥ جنيه
وهذا المبلغ هو عبارة عن قيمة ما كان باقيا طرف حضرة أمين صندوق النادي لغاية السنة الماضية
وكان سبق خصم به على مصروفات النقابة بحسابات السنة الماضية ضمن مبلغ ٥٠٠ ٩ جنيه
ثالثا جدول تفصيلات المصروفات سنة ١٩٣٦

انواع المصروفات	نقص عن التقدير		زاد عن التقدير		المصرف		المقدر بالميزانية	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
اجرة محل النقابة					١٤٤		١٤٤	
مصاريف محل النقابة	١٧	٤٢٩			٥٢	٥٧١	٧٠	
اثاثات لدار النقابة وغرف المحامين بالاستئناف			١٤	٢٠٠	٥٤	٢٠٠	٤٠	
مرتبات موظفي وخدمة النقابة	٩٨	١١٣			٥١٣	٨٨٧	٦١٢	
تأثيث غرف المحامين بالجزئيات			١٥	٦٠٠	١١٥	٦٠٠	١٠٠	
أعانات			١٢٧		١٣٢٧		١٢٠٠	
مكافأة كلية الحقوق					٢٠		٢٠	
كتب ومجلات	٦٣	٤٨٠			٣٦	٥٢٠	١٠٠	
مصاريف اللجان الفرعية	٤٧	٩٢٠			٨٥٢	٨٠	٩٠٠	
مصاريف غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف	٢٩	٢٥٥			١٧٠	٧٤٥	٢٠٠	
مصاريف مجلة المحاماة	٢٣٣	٥١			٨٦٦	٩٤٩	١١٠٠	
مصروفات متنوعة	٣٢	٩١٤			١٦٧	٨٦	٢٠٠	
مصاريف طبع الكتاب الذهبي	٢٥٠						٢٥٠	
مصاريف نادي المحامين	١٦٢	٦٣٠			٢١٣	٨٠٠	٢٧٦	٤٣٠
	٩٣٤	٧٩٢	١٥٦	٨٠٠	٤٥٣٤	٤٣٨	٥٣١٢	٤٣٠

العدد الخامس

فهرست

العدد السابع عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
شهادة الزور - ١ - متهم . أقواله في مجلس القضاء . مخالفتها للحقيقة . لا تعتبر شهادة زور . الشاهد . تقريره غير الحقيقة بعد حلف اليمين . شهادة زور - ٢ - القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟ - ٣ - العقاب على هذه الجريمة . مناطه . (المادة ٢٥٤ ع)	٢ نوفمبر ١٣٦٦	٥٠٣	٢٤٢
شهود - ١ - عدم إعلان المتهم شهود النفي قبل الجلسة طبقاً للقانون . عدم حضورهم . طلب التأجيل لسماعهم . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع . (المواد من ١٧ - ٢١ تشكيل) - ٢ - طلب استبعاد شهود الاثبات قبل سماع شهود النفي . عدم الأصرار على هذا الطلب . رفضه . لا عيب . (المادة ١٦٦ تحقيق)	٢	٥٠٦	٢٤٣
فاعل أصلي للجريمة . مناط اعتباره كذلك . مثال (المادة ٣٩ ع)	٢	٥٠٧	٢٤٤
هتك عرض - عنين - حصول الملامسة بفعله بين عضو تناسله ودبر المجنى عليها . هتك عرض (المادة ٢٣١ ع)	٢	٥٠٩	٢٤٥
تفتيش . تفتيش النيابة منزل متهم أو إذنها بتفتيشه . متى يجوز (المادة ٣٠ تحقيق)	٢	٥١٠	٢٤٦
قرعة عسكرية . التخلف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر . جريمة معاقب عليها . (المواد ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية)	٩	٥١١	٢٤٧
- ١ - دفاع . طلب التأجيل للاستشهاد بشهود نفي لم يذكر والذي قاضى الاحالة . عدم اعلانهم طبقاً للقانون . رفض طلب التأجيل . لا إخلال بحق الدفاع (المادتان ١٨ و ١٩ تشكيل) - ٢ - ضرب افضى إلى موت . وجود أمراض بالمجنى عليه ساعدت على الوفاة . مسئولية الجاني الماد (١/٢٠٠ ع)	٩	٥١٢	٢٤٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١٠ - اتفاق أشخاص على ارتكاب جريمة - ارتكابهم إياها باختيارهم . تدخل البوليس بينهم واشتراكه في الاعمال المسهلة لارتكابها . مسئوليتهم جنائياً عن فعلتهم - ٢ - تبليغ البوليس النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ اليه - الإهمال في ذلك . لا يترتب عليه بطلان . مسئولية الموظف المهمل إدارياً (المادة ٩ تحقيق) - ٣ - تقرير القاضي الملخص . لا يشترط القانون شكلاً له . العناصر الواجب احتواؤه عليها (المادة ١٨٥ تحقيق) - مواد مخدرة : - ٤ - احرازها أو جلبها . عقوبتها واحدة . تقديم متهم للمحكمة بتهمة الجلب . تغيير المحكمة وصف التهمة بأنها احراز . لا إخلال بحق الدفاع . - ٥ - ضبط الجوهر المخدر . ليس زكناً من أركان الجريمة . ركنها المادي الاحراز . (المادة ٣٥ من قانون المخدرات)	٩ نوفمبر ١٩٣٦	٥١٤	٢٤٩
رد الاعتبار . محكوم عليه بالإشغال الشاقة المؤبدة . العفو عنه . متى تبدى . الخمس عشر سنة الواجب انقضاؤها لرد اعتبارهم ؟ مدة المراقبة . وجوب اعتبارها سواء نفذت أم لم تنفذ . (المواد ٦٩ ع و ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . والفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون إعادة الاعتبار)	٩	٥١٨	٢٥٠
١ - دخول منزل مسكون . وجود شخص محتفياً في سطح منزل مسكون . معاقب عليه - (المادتان ٢٢٤ و ٣٢٥ ع) - ٢ - وصف التهمة . تغيير المحكمة الاستئنافية الوصف القانوني للواقعة التي حوكم المتهم من أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى . مرافعة الدفاع على الوصف الجديد . لا إخلال بحق الدفاع (٢) قضاء محكمة النقض والابرام المدنية	١٦	٥٢٠	٢٥١
١ - الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة - القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ مناط تطبيقه .	٥	٥٢٢	٢٥٢

العدد الخامس

فهرست

العدد السابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
٢ - مدين توافر فيه شروط هذا القانون . تطبيق هذا القانون عليه سواء أكان مستأجراً أم ضامناً للمستأجر .	٥ نوفمبر ١٩٣٦	٥٢٤	٢٥٣
الوفاء بالتعهدات . عرض الدين . تقييده (المادة ١٧٤ مدني)	٥	٥٢٦	٢٥٤
١ - تقض وإبرام . (بطلان) - ٣ و ٢ - تقادم . سوء النية المسقط لدعوى اكتساب الملكية بالتقادم . مناطه .	٥	٥٢٩	٢٥٥
تقض وإبرام . تقديم صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه .	٥	٥٢٩	٢٥٦
١ - مسؤولية مدنية . مسؤولية السيد عن أعمال خادمه . مناطها	١٢	٥٣٢	٢٥٧
٢ - قاصر . مسؤوليته في ماله عن خطأ خادمه . (المادة ١٥٢ مدني)	١٢	٥٣٣	٢٥٨
استئناف : حكم نزع الملكية . استئنافه . لا يجوز (المادة ٥٥٩ مرافعات)	١٩		
تدليس : تصرف تدليسي . ماهيته . كيفية الطعن فيه . اعسار المدين بالصفقة المطعون فيها . اثباته على الدائن (المادتان ١٤٣ و ٥٥٩ مدني)			
(٣) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ - قاضي الموضوع . قاضي الأصل . اختصاصه في جميع الأمور المستعجلة التي ترفع . الدفع بعدم اختصاصه . رفضه .	٢٤ نوفمبر ١٩٣٦	٥٣٥	٢٥٩
٢ - اختصاص القاضي الجزئي . شامل اختصاصه في الأمور المستعجلة طبقاً للقانون الأهلي . غير مانع من الفصل بين الاختصاصين - ٣ - قاضي الأمور المستعجلة . قاضي الموضوع الفارق بينهما . جواز تعرض الثاني لأصل الحق دون القاضي المستعجل .			
٤ - حكم . صادر من قاضي الموضوع . في أمور مستعجلة . عدم اعتباره مستعجلاً . بمعناه المفهوم . اعتباره حكماً وقياً . - ٥ - استئناف عن الأحكام الابتدائية . صادرة في أمور مستعجلة . ميعاده . ستون يوماً .			

السنة السابعة عشرة

فهرست

العدد الخامس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
دعوى حراسة . بناء على دعوى نزاع ملكية . عن عقار عليه رهن عقارى لأجنبى . عدم اختصاص المحاكم الأهلية بها	٢٤ نوفمبر ١٣٦٩	٥٣٩	٢٦٠
دعوى . بطلب نسخة تنفيذية من الحكم بدل فاقد . قبولها . الدفع بسقوط الحق فى المطالبة . موضوعى . غير مانع من الآن بها .	٢٤ " "	٥٤١	٢٦١
اجراءات بيع عقار . تنازل نازع الملكية عنها . دخول دائن مسجل فيها وطلب الاستمرار فى اجراءات البيع . جوازه .	٢٤ " "	٥٤١	٢٦٢
إجازة صريحة أو ضمنية . من القاصر . بعد بلوغه . منزله للبطلان . مجرد سكوتة أو مضي خمس سنوات بعد البلوغ . لا يزيله	٢٤ " "	٥٤٣	٢٦٣
حوالة . بالمادة ٣٥١ مدنى . انتقال ملكية الدين الغرض . منها مجرد ضمان . لا تنتقل الا بالقبض	٣٠ " "	٥٤٤	٢٦٤
مرض الموت . ضعف الشيوخوخة والاصابة بالفتق . لا يعتبران منه	٧ ديسمبر ١٣٦٩	٥٤٦	٢٦٥
١- ايقاف بناء على دعوى أمام المحكمة المختلطة . غير متوقف الفصل فيها عليها . لا يقبل - ٢- مستأجر . تحسينات أقامها فى العين المؤجرة . لم يأمر بها المالك . لا تستوجب الحيابة .	٨ " "	٥٤٩	٢٦٦
- ٤ - قضاء المحاكم الكلية			
توريد قطن . وأخذ مبلغ على ذمته . اعتباره تفويضا بالبيع . لارها .	٢٣ ديسمبر ١٣٦٩	٥٥٣	٢٦٧
حكم . نقضه . اعادة الدعوى الى المحكمة للفصل فيها . السير فيها من جديد . واجبها الاخذ بما رسمه حكم النقض فيها .	١٢ نوفمبر ١٣٥٠	٥٥٦	٢٦٨
عيب خفى . شروطه القانونية	٩ مارس ١٣٦٩	٥٥٨	٢٦٩
١ - استئناف . تحديد قيمة النصاب بالطلبات الختامية التى تبدى فى آخر الجلسة . - ٢ - حكم . المداولة فيه . من وقت تقرير	٣١ مايو ١٣٦٩	٥٦٠	٢٧٠

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٢٧١	٢٩ نوفمبر ٩٣٦	<p>قفل باب المرافعة . تقديم مذكرات بعد ذلك وتجارزها ما سبق ابداءه . عدم قبول الخصم لها أو الرد عليها . رفضها</p> <p>١ - دعوى . رفعها باسم الوكيل . ذكر اسم الموكل فيها . قبولها . ٢ - قسمة . حق ذو أثر رجعي . نتائجها . أثر الديون المرهونة من الشركاء على الشيوع . ٣ - شفعة . حق الجوار في الشريعة الغراء تحديده . صورته .</p> <p>(٥) القضاء المستعجل</p>
٢٧٢	١٩ نوفمبر ٩٣٤	<p>١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في الحكم باخلاء عين مؤجرة . لمجرد مخالفة منع التأجير من الباطن أو التنازل من المستأجر . وعدم اشتراط الفسخ من تلقاء نفسه . قضاء في الموضوع . عدمه . ٢ - استعجال . إيقاف أعمال الهدم والبناء التي يقيمها المستأجر من الباطن في العين المؤجرة . حتى يفصل في الفسخ موضوعا . ثابت</p>
٢٧٣	١٢ اغسطس ٩٣٥	<p>١ - استعجال . اشكالات . متعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ . مستعجلة بطبيعتها . ٢ - قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في بحث أصل الحقوق وحقوق التخالص . عند نظر الاشكالات . ٣ - دعوى براءة ذمة . رفضها . غير مانع من نظر الاشكال في التنفيذ بصفة مستعجلة . لا يمس حكم قاضي الموضوع .</p>
٢٧٤	٢١ ديسمبر ٩٣٦	<p>اختصاص المحاكم الأهلية . بتفقه الأصول والفروع والاقارب والصغير . جائز . اختصاص المحاكم الشرعية بها . غير مانع منه</p>
٢٧٥	٢ يناير ٩٣٧	<p>١ - طلبات . الفصل فيها . بانهاء المرافعة . وقتل بابها . تقديم طلبات جديدة في مذكرة لم تعلن للخصم . عدم قبولها . ٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بطلان حجز . إذا لم</p>

العدد الخامس

قهرست

العدد السابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم	صفحة
يحتمل جدلاً أو بحثاً . - ٢ - عقار بطبيعته أو بالتخصيص . وابدور طعين عدم اعتباره . كذلك . (٦) قضاء المحاكم الجزئية			
١ - مضي المدة . بدأه من تاريخ استحقاق الالتزام - ٢ - مضي المدة . طويلة أو قصيرة . سواء في تملك العقار أو في الحقوق والديون . لا يسرى في حق مفقودي الأهلية	٢٩ يناير ١٩٣٦	٥٧٣	٢٧٦
٢ - مهر . سند غير متنازع عليه . اختصاص المحاكم الأهلية به . الخلاف على المهر أو استحقاقه . اختصاص المحاكم الشرعية . مؤخر صداق . تعهد وارث به لزوجة موروثة . سند مستقل . اعتباره استبدالا للدين . صحته . برامة ذمة التركة .	١٤ نوفمبر ١٩٣٦	٥٧٦	٢٧٧
١ - شفعة . الاحتيال على منع حق الجوار بترك جزء صغير من الأرض . غير مانع - ٢ - شفعة . حق الارتفاق المترتب عليها - عدم زواله . مانع منها .	٦ ديسمبر ١٩٣٦	٥٧٨	٢٧٨
١ - الأهلية والولاية . شرط أساسي للسير في دعوى أو دفعها . الاجراء الحاصل من فاقد الأهلية . غير منتج لأي أثر . عدم جواز الحكم عليه بالغرامة . الطعن بالانكار . أو الاعتراف منه . لا يملكه ولا يتقيد به . حق الوصي فيه . جوازه . باذن المجلس الحسي - ٢ - صحة التوقيع . مع الطعن بالبطالان . حق التمسك بالعقد فيه . وبالنسبة لآثاره . عدم تضمن الدعوى أي طلب آخر . الحكم به	١٩	٥٨١	٢٧٩
١ - تفتيش . إذن النيابة . به . للمأموري الضبطية القضائية . يجب أن يكون بالكتابة - ٢ - تفتيش . رضا صاحب المنزل . يجب أن يكون صريحاً وحاصلاً قبل التفتيش .	٢٢	٥٨٣	٢٨٠
دعوى عمومية . تحريكها بعمرة المدعي المدني . سلطة القضاء	٢٨	٥٨٥	٢٨١

السنة السادسة عشرة

فهرست

العدد الخامس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
بها . في حالة عدم قبول الدعوى المدعية			
١ و ٢ - دعوى التزوير الفرعية . قيامها بعد حصول الطعن في قلم كتاب المحكمة . ضرورة الفصل فيها - ٣ و ٤ - أدلة التزوير وميعاد إعلانها للنصم . حالة سقوطها من عدمه . جواز إعلانها قبل الحكم بسقوطها .	٢٨ ديسمبر ١٩٣٦	٥٨٧	٢٨٢
(٧) قضاء المحاكم المختلطة			
١ - عقد إيجار ثابت . التاريخ . قبل تسجيل عقد البيع . ولو بعد تاريخ العقدين الابتدائي والنهائي . صحته - ٢ - تعويض المستأجر . عن أعمال هدم وبناء من المالك . ضررها به . جوازه	١٤ يناير ١٩٣٦	٥٨٨	٢٨٣
١ - توزيع . مناقضة غير ثابتة في محضر المعارضة . لا تقبل	١٤	٥٨٩	٢٨٤
٢ - استئناف فرعي . في مواد التوزيع . ممن لم يقدم طلباته بعد اعلانه . عدم اتصاله بالاستئناف الأصلي			
١ - اختصاص المحاكم المختلطة . طلب إفلاس . الدفع	١٥	٥٨٩	٢٨٥
بصورة التحويل : أو انقضاء دين الاجنبي . رفضه - ٢ - إشهار إفلاس طلبه ضد من أقطع عن التجارة . عدم ثبوت ان الدين تجاري أو استعمل في التجارة . رفضه			
١ - تقييسة . حق الدائن ضد مدينه المتضامنين . في التوزيعات الخاصة بهم . بكامل دينه - ٢ - تقييسة . دائن مرتين . حقه ياتي دينه . في تقييسة مدينه الراهن . مطلق . وبالنسبة للمدينين المتضامنين . بكامل دينه (المادة ٣٦٦ نج مختلط)	١٥	٥٨٩	٢٨٦
١ - استئناف . طلبات . مبنية على أسباب الحكم المستأنف . عدم قبولها . جواز نظرها مع الاستئناف الفرعي - ٢ - ملكية . اغتصاب التعويض عنه . جوازه . انعدام زراعة الأرض . عدم الحكم به	٢١	٥٩٠	٢٨٧
١ - عقد مزارعة . في المادة ٨٣ م مختلط . لا ينطبق على حالة قسمة ريع الاطيان بين الطرفين - ٢ - عقد إيجار . ينص على قسمة غلة الأرض . حاصل لصفات خاصة في المستأجر . وفاته . جواز فسخته - ٣ - استئناف فرعي . عن جميع الطلبات المحكوم	٢١	٥٩٠	٢٨٨

العدد الخامس

فهرست

السنة السابعة عشرة

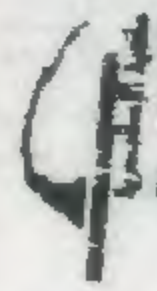
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
بها بغض النظر عما رفع عنه استئناف أصلي . جوازه - ٤ - تأجير فسخ . عقد مزارعة . بسبب موت المستأجر . تقديم حساب عما صرف على المحصولات . جوازه			
١ - شركات . بما فيها شركة المحاصة . وجود رأس مال لها	٢١ يناير ١٩٣٦	٥٩١	٢٨٩
٢ - شركة محاصة . العين المعتبرة رأس مال ملك لمن قدمها . حقه في استردادها عيناً - ٣ - إفلاس . في شركة محاصة . حقوق الشركاء . إعتبارها ديونا عادية . ثبوت العكس . اعتبارها عقارية - ٤ - تفليسة . دائي التفليسة . حقوقهم على عقارات الشركة . كحقوق المفلس ذاته .			
١ - دعوى . حكم صادر فيها . لم يعلن بعد . عدم جواز قيامها من جديد بين الطرفين - ٢ - دعوى . شاملة لطلب تعويض وفسخ تعاقد . الحكم في الطلب الأخير . غير مانع من نظر الطلب الأول	٢٢ » »	٥٩١	٢٩٠
١ - التماس إعادة نظر . دفع بعدم الاختصاص . بناء على ان العملية ليست تجارية . اعتبار المحكمة النزاع عن سند تحت الاذن فصل ضمنى في هذا الدفع . رفضه - ٢ - التماس . طلب تقديم دفاتر تاجر . طريق اثبات . عدم قبوله .	٢٢ » »	٥٩١	٢٩١
١ - مسئولية . تعويض . أدبى ليس سبباً للأضرار - ٤ - مسئولية حادث لطفل . التعويض عنه . لا يشمل . مصاريف تربيته وتعليمه	٢٣ » »	٥٩٢	٢٩٢
١ - دعوى فسخ بيع . رفعها من الوصى على قاصر . استئذان المجلس المحي مقدماً - ٢ - بيع . غش أو تدليس . ذكر مساحة أكثر من الحقيقة . لا يعتبر كذلك - ٣ - بيع عقارى . حاصل بالجملة - ٢ - تخفيض الثمن غير جائز . الفسخ أو القبول بحالته . صحته .	٢٨ » »	٥٩٢	٢٩٣
ملكية مشاعة . الانتفاع بها . برضاء جميع الشركاء . تصرف بعضهم بغير رضاء الآخرين . بطلانه . نتائجه	٤ فبراير ١٩٣٦	٥٩٢	٢٩٤



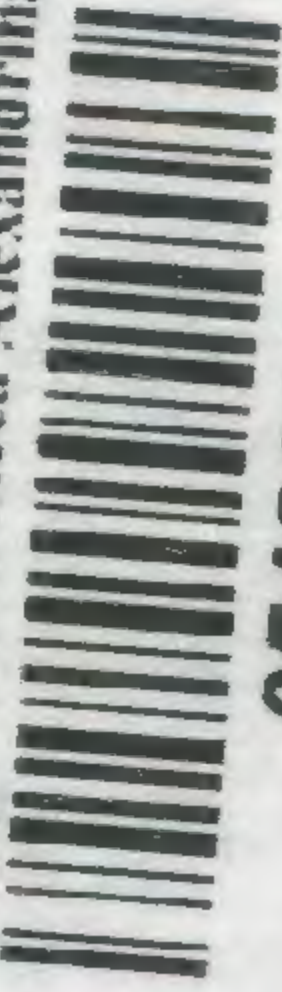
حضرة صاحب الجلالة الملك يضع الحجر الاساسى لدار نقابة المحامين وناديهما
(١٣ فبراير سنة ١٩٣٧)



حضرة صاحب الجلالة الملك يتصدر الاحتفال بحوطة بحضرة صاحب السمو الأمير محمد علي توفيق
وحضرات أصحاب المقام الرفيع عضوى مجلس الوصاية ورئيس الوزراء



Bibliotheca Alexandrina



0542605